كتاب

أمالي ابن الحاجب

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب

دراسة وتحقيق
الدكتور فخر صالح سليمان قداره

دار الجيل
بيروت

دار عمار
عمان

كتاب

أمالي ابن الحاجب

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب

٥٧٠ - ٦٤٦ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور فخر صالح سليمان قداره
الأستاذ المساعد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
فرع القصيم

الجزء الأول

دار عمار
عمان - الأردن

دار الجيل
بيروت - لبنان

كتاب

أمالي ابن الحاجب

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. وبعد: فإن صعوبة الدراسات اللغوية وما تتطلبه من عناء وتعب وصبر جعلت الطلاب والباحثين يتجهون إلى دراسات أقل صعوبة منها. ولكن رغبتي في دراسة النحو جعلتني أفضلها على غيرها من الدراسات.

ولقد يسر الله لي اجتياز التجربة الأولى في هذه الدراسات عندما حصلت على درجة (الماجستير) في النحو من كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر. وكان عنوان البحث (التوكيد في القرآن الكـريم). ولقد رأيت لـزاماً عليَّ السيـر في طريق التحصيل العلمي لعلي أستفيد وأفيد. عند ذلك بدأت أفكر في اختيار موضوع البحث للحصول على درجة العالمية (الـدكتوراه). وبعـد تفكير دقيق وبحث متواصل رأيت من المفيد إحياء نص قديم. فعزمت على اختيار إحدى المخطوطات للقيام بتحقيقها. ولا شك أن إخراج كتـاب من ظلمات جـدران المكتبات ووضعه بين أيدي الطلاب والباحثين يعد عملاً عظيماً ونافعا. كما أنه لا سبيل إلى التجديد في الدراسات النحوية والصرفيـة إلا بالاطـلاع على آثار القدماء ودراستها دراسة واعية، وذلك من أجل الوقوف على الأصول التي أقاموا عليها عملهم العلمي وبنوا عليها مناهجهم التي ساروا عليها في دراسة المسائل النحوية والصرفية واللغوية.

وبعد بحث طويل هداني الله إلى مخطوطة لعالم مشهور عاش خلال القرنين السادس والسابع الهجريين متنقلاً بين مصر والشام هو الإمام أبو عمرو عثمان بن الحاجب، وهذه المخطوطة هي كتابه: (الأمالي).

إن مصر والشام شهدا خلال هذين القرنين نشاطاً ثقافياً واسعاً نظراً لهجرة العلماء من الشرق والغرب إليهما. وابن الحاجب عاش في هذا الجو الثقافي واكتسب من العقول المهاجرة والمستقرة علوماً مختلفة جعلت منه قارئاً وأصولياً ونحويا. وقد طبقت شهرته الآفاق بما ألفه من كتبٍ عظيمة في علوم شتى كالكافية والشافية والأمالي، ومختصر الفروع ، وغيرها .

وكتاب الأمالي الذي اخترته موضوعاً للتحقيق هو مجلد ضخم. ذكره وأطراه بالمدح كلٌ من ترجم لابن الحاجب. ولقد تجلت في هذا الكتاب براعة ابن الحاجب في النحو والفقه والقراءات والأصول. ومما يدل على أهميته وقيمته أن كثيراً من العلماء قد اطلعوا عليه وأفادوا منه ، ومن هؤلاء السيوطي والبغدادي وابن هشام وغيرهم .

وقبل أن أقرر نهائياً تسجيل هذا الموضوع للقيام بتحقيقه ذهبت إلى مكتبة دار الكتب المصرية، حيث توجد نسخة قيمة من هذا الكتاب. وبعد أن اطلعت عليها زادت رغبتي في تحقيقه، حيث وجدته سفراً عظيماً يحتوي على مسائل نافعة وفوائد جمة.

وبعون الله وتوفيقه فقد ذللت جميع الصعوبات التي واجهتني في التحقيق، ومنها حجم المخطوطة الكبير، وكثرة النسخ وتفرقها في مكتبات العالم.

ولقد أعطيت الموضوع كل ما في وسعي، وبذلت قصارى جهدي، كي يأتي البحث محققاً للهدف المطلوب.

وقسمت الموضوع إلى قسمين: الدراسة والتحقيق. أما القسم الأول وهو الدراسة فقد جعلته ثلاثة فصول، خصصت الأول منها للحديث عن صاحب الكتاب، تحدثت فيه عن عصره، نسبه ونشأته، أخلاقه وشخصيته، عقيدته وثقافته، مذهبه النحوي، شعره، شيوخه، تلاميذه، آثاره. وجعلت الفصل الثاني للحديث عن كتاب (الأمالي)، صدَّرته بتمهيد، تكلمت بعده عن نسبة الكتاب وعنوانه، زمن تأليفه ومكانه، مصادره، أسلوبه، أقسامه، أهميته وقيمته، وصف النسخ. أما الفصل الثالث فقد خصصته للحديث عن ابن الحاجب في كتابه الأمالي، تحدثت فيه عن أهم القضايا النحوية التي اشتمل عليها هذا الكتاب، وموقف ابن الحاجب من النحاة، وموقفه من الشواهد، والآراء التي خالف فيها جمهور النحاة، ومآخذ عليه في كتابه الأمالي. وأنهيت الدراسة بالمنهج الذي سرت عليه في التحقيق.

وأما القسم الثاني من البحث فقد اشتمل على تحقيق الكتاب وإخراجه بصورة واضحة صحيحة. وقد حاولت جهدي المحافظة على صورة النص كما وضعها المؤلف ولم أتدخل فيه إلا بتصحيح خطأ نحوي أو إملائي، أو زيادة كلمة مني أو من النسخ الأخرى بعد التأكد أنها ساقطة من الأصل، والإشارة إليها في الهامش بعد حصرها بين قوسين معقوفين. وأنهيت هذا القسم بخاتمة تحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها وفهارس فنية للآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والأعلام والمصادر والموضوعات.

وبعد: فإني أحمد الله الذي أمدني بالعون والصبر، وأسأله أن يغفر لي أخطائي وأن يوفقني إلى ما يحبه ويرضاه إنه نعم المولى ونعم النصير.

المحقق

فخر صالح سليمان قداره

* * *

القسم الأول

الدراســة

الفصل الأول

ابن الحاجب ٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

١ - عصـــره.
٢ - نسبه ونشأته.
٣ - أخلاقه وشخصيته.
٤ - عقيدته وثقافته.
٥ - مذهبه النحوي.
٦ - شعـــره.
٧ - شيوخـــه.
٨ - تلاميـــذه.
٩ - آثـــاره.

عصره

ولد عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب في العام الـذي أحكم فيه صلاح الدين الأيوبي سيطرته على الديار المصرية بعد قضائـه على الفتن التي أشعلها جماعة من السودان والأعراب في مدينتي أسوان وطود بزعامة رجل يدعى الكنز(١).

وقد توجه صلاح الدين بعد ذلك إلى دمشق فانتزعها من أيدي الزنكيين. وبعدها صار سيد الموقف في مصر والشام. ولذا فإن عام (٥٧٠ هـ) الذي ولد فيه ابن الحاجب يعـدّ عام إقـامة دولـة الأيوبيين. وقـد استطاع صـلاح الدين الأيوبي أن يقهر الصليبيين في عدة مواقع وأن يحرر أجزاء كثيرة من فلسـطين كـانت خـاضعـة لهم. وقـد استمـرت الحـرب بينـه وبينهم حتى وفـاتـه سنـة (٥٨٩ هـ). وبعد وفاته اضطربت الأمور إذ تنازع أبناؤه الأقاليم واختلفـوا فيما بينهم، فكـان صـراعهم هـذا نكبـة على البـلاد حيث انتشـرت الأوبئـة والمجاعات(٢).

وبالرغم من ذلك فإننا نجد أن الحكام كانوا يكثرون من إنشاء المدارس

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير ١١ / ٤١٠٤ (دار صادر. بيروت).
(٢) الخطط المقريزية ٢ / ٢٣٥ (دار صادر . بيـروت).

التي تدرس فيها مختلف علوم الدين والعربية، لكن المذهبية كانت الطابع المميز لهذه المدارس.

كذلك نجد العناية الواسعة بالقرآن الكريم. وكان كثير من القراء لا يكتفي بتلقي القرآن عن شيخه ثم إقرائه تلاميذه، وإنما كان يضيف إليه مواد أخرى كان أكثرها في الفقه والنحو، أو يتجه بها اتجاهاً أدبياً[1]. وربما تعددت جوانب ثقافة القارئ في فروع العلوم المختلفة. ولهذا كان في مصر والشام علماء مشهورون في النحو واللغة والقراءات والتفسير والحديث والأدب والبلاغة. ولكن نرى الناس قد شغلوا بالقراءات زمناً طويلاً لصلتها القوية بالقرآن الكريم، وكانت هذه القراءات مفتاح الدرس النحوي في العصر الأيوبي في مصر والشام.

وعلماء النحو في مصر والشام في تلك الفترة لم تكن لهم مذاهب جديدة في النحو، إنما انكبوا على دراسة آراء المتقدمين وإحياء تراثهم وترجيح بعض الآراء. لذا فإننا نرى أن الدراسات النحوية في مصر والشام كان يغشاها الأسلوب التعليمي في الدرس النحوي، الأسلوب الذي كان من مظاهره أن أقدم النحاة على وضع المتون المختصرة والمنظومات ثم شرحها والتعليق عليها. وقد ظهرت عناية النحويين بوجه خاص بكتاب المفصل للزمخشري فشرحه ابن يعيش والسخاوي وابن الحاجب وغيرهم.

وكانت اتجاهات النحو في مصر والشام تتجه إلى وجهتين[2]:

---

(١) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية لأحمد بدوي ص ٩٣ (دار نهضة مصر للطباعة والنشر).

(٢) القرآن وأثره في الدراسات النحوية. عبد العال سالم مكرم ص ١٧٩ (دار المعارف).

الأولـــى:

وجهة متأثرة بالنحو البصري بمقاييسه وأصوله وعلله وفروعه، وهذه يمثلها ابن الحاجب وأبو حيان الأندلسي.

الثانيـــة:

وجهة لا تنكر النحو البصري، ولا تنكر النحو الكوفي لكنها مع ذلك لا تنكر نفسها ولا تنكر أن لها رأياً في هذه المشكلات، ويمثل هذه الوجهة ابن مالك وابن هشام.

إلى جانب هذا فإن المنطقة شهدت حركة من التأليف والنشر لم تكن في أية منطقة أخرى من العالم الإسلامي. وقد شملت هذه الحركة مختلف العلوم كالهندسة والطب والجغـرافية والفقـه والتفسير والنحـو والأصول، وألفت فيهـا مؤلفات قيمة أفادت المكتبة العربية(١).

في هذه البيئة العلمية الواسعة المملوءة بمختلف العلوم نشأ ابن الحاجب وأخـذ مختلف العلوم من علمائهـا مثـل النحـو والفقـه والأصـول والقـراءات والمنطق. وألف كتباً كثيـرة نالت إعجـاب المتأخـرين وعكفوا عليهـا بالشـرح والدراسة، وتخرج عليه طلاب أصبحوا بعد ذلك من العلماء المبرزين.

نسبـه ونشأتـه

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يـونس الدَّوِيني(٢) أبـو عمرو جمـال

(١) خطط الشام. محمد كرد علي ٤/٤٤ (بيروت).

(٢) نسبه إلى دَوِين. وهي بلدة من نواحي أران في آخر حدود أذربيجان. منها ملوك الشام بني أيوب. انظر معجم البلدان ١/٤٩١ (دار صادر ـ دار بيروت).

الدين بن الحاجب(١). كان والده حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي، ومن هنا جاءت كنيته. وهو كردي الأصل.

ولد بإسنا من صعيد مصر أواخر عام (٥٧٠ هـ)، ثم انتقل به أبوه إلى القاهرة وهو لا يزال صغيراً، وفيها حفظ القرآن ودرس العلوم المتصلة به. فقرأ القراءات على الغزنوي والشاطبي وسمع الحديث من البوصيري وغيره، وأخذ الفقه عن أبي منصور الأبياري وسواه.

ودخل دمشق فسمع من القاسم بن عساكر، ولازم الاشتغال حتى ضرب

---

(١) انظر ترجمته في:

١ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٢٤٨ (تحقيق الدكتور إحسان عباس).
٢ ـ غاية النهاية لابن الجزري ١/٥٠٨ (عني بنشره: ج. برجستراسر).
٣ ـ بغية الوعاة للسيوطي ٢/١٣٤ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).
٤ ـ حسن المحاضرة للسيوطي ١/٤٥٦ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).
٥ ـ الديباج المذهب لابن فرحون ٢/٨٦ (تحقيق محمد الأحمدي).
٦ ـ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٥/٢٣٤ (المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت).
٧ ـ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٠٨ (نقله إلى العربية رمضان عبد التواب. راجع الترجمة السيد يعقوب بكر).
(٨) كشف الظنون لحاجي خليفة ١/١٦١ (المطبعة الإسلامية بطهران).
٩ ـ هدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي ١/٦٥٤ (طهران. المكتبة الإسلامية).
١٠ ـ الطالع السعيد للأدفوي ص ٣٥٢ (تحقيق سعد محمد حسن).
١١ ـ البداية والنهاية لابن كثير ١٣/١٧٦ (مكتبة المعارف. بيروت).
١٢ ـ مرآة الجنان لليافعي ٤/١١٤ (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت).
١٣ ـ تاريخ أبي الفداء ٦/٨١ (دار الكتاب اللبناني. بيروت).
١٤ ـ مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ١/١٣٨ (تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور).
١٥ ـ النجوم الزاهرة لابن تغري بردى ٦/٣٦٠ (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر).

به المثل. وقد برع فيما درسه وأتقنه غاية الإتقان ولا سيما الأصول والعـربية. وكان الأغلب عليه علم العربية فإنه برز في النحو حتى صار من كبار رجاله.

وتكرر دخول ابن الحاجب دمشق للاستفادة حيناً وللتدريس بها أحيـاناً. وآخر ما دخلها سنة (٦١٧ هـ)، إذ أقام بها مدرساً بالجامع الأموي في زاويـة المالكية، حيث أقبل عليه الطلبة، وصار شيخاً لجمهور من الدارسين في علمي القراءات والعربية ، وقد انتفع به كثير من الناس .

ثم إن ابن الحاجب دافع عن الشيخ عز الدين بن عبد السّلام في إنكاره على الصالح إسماعيل صاحب دمشق سوء سيرته وتقاعسه عن قتال الصليبيين وصلحه معهم، فأمرهما بأن يخرجا من دمشق، فخرجا سنة (٦٣٨ هـ) وعـادا معاً إلى مصر. وهنـاك تصدر بـالمدرسـة الفاضليـة وجلس في موضـع شيخه الشاطبي، وقصده الطلبة وأكبوا على الأخذ عنه.

ثم غادر القاهرة قاصداً الإسكندرية للإقامة فيها، إلا أن مدتـه هناك لم تـطل حيث توفي يـوم الخميس السادس والعشـرين من شوال سنـة (٦٤٦ هـ) ودفن في خارج الإسكندرية في المقبرة التي بين المنارة والبلد.

وقد رثاه ابن المنيِّر بهذه الأبيات:

ألا أيهـا المختال في مـطرف العمـر ... هلم إلى قـبـر الإمـام أبي عـمـرو
تـرى العلم والآداب والفضل والتقى ... ونيـل المنى والعـز غيـبن فـي قبـر
فتـدعـو لـه الـرحمن دعـوة رحمـة ... يكـافأ بهـا في مثـل منـزلـة القفـر

أخلاقه وشخصيته

كانت اخلاق ابن الحاجب نسيجاً فذّاً بين أخلاق العلماء. وقد انتزعت هذه الأخلاق ثناء الناس حتى أولئك الذين كانوا يخالفونه في الرأي. فقد كان الرجل ثقة حجة متواضعاً عفيفاً، كثير الحياء، منصفاً، محباً للعلم وأهله، محتملاً للأذى صبوراً على البلوى[1]. وكان صدوقاً مخلصاً. وقصة وقوفه ضد صاحب دمشق الصالح إسماعيل تأييداً لصديقه العز بن عبد السلام ودخوله السجن معه مما يثير الإعجاب.

ولقد استكمل ابن الحاجب مقومات الشخصية العلمية بما اشتملت عليه نفسه من العزم والتواضع، وما أدركه عقله من مختلف صنوف المعرفة وفنون العلم وما استقام به لسانه من الفصاحة والبلاغة، كل ذلك جعل منه رجلاً عظيماً. جاء في الديباج المذهب[2]: «وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وهو أحد أئمة الشافعية في مدح كتابه (جامع الأمهات) ثم قال: جمال الدين كان وحيد عصره علماً وفضلاً واطلاعاً».

وتتضح شخصية ابن الحاجب فيما نقله ابن خلكان عنه حيث قال[3]: «وخالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها، وكان من أحسن خلق الله ذهناً. وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات وسألته عن مواضع في العربية مشكلة فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام».

عقيدته وثقافته

كان ابن الحاجب من أبرز فقهاء مصر والشام في العصر الأيوبي تفقه

(١) البداية والنهاية ١٣/ ١٧٦.
(٢) ٢/ ٨٦.
(٣) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨.

على مذهب الإمام مالك، وتعمق فيه وفهمه واستوعبه حتى نبغ وبلغ فيه مبلغاً عظيماً، وصار رأساً عند المالكية، بل شيخ المالكية في عصره[١]، وصنف في مذهبه تصانيف جليلة لا تزال تعد من أمهات المراجع الفقهية المعتمدة وخصوصاً كتابه (جامع الأمهات).

وقد ألف كتابين في الأصول حازا شهرة كبيرة وهما: منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، ومختصره الذي كان موضع عناية الدارسين من طلاب الفقه، قال ابن كثير[٢]: «ومختصره في الفقه من أحسن المختصرات، انتظم فيه فوائد ابن شاش، ومختصره في الأصول استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الآمدي».

وكان ابن الحاجب معنياً بالقراءات عناية خاصة تلقاها عن شيوخ القراء في عصره كالشاطبي وأبي الجود اللخمي والغزنوي وغيرهم.

وكانت هذه الدراسات العلمية في الفقه والقراءات مقدمة للدراسات العربية في النحو والصرف. وقد وصل في ذلك إلى مرتبة عالية بما وضعه من مصنفات مختلفة في علم العربية ولا سيما مقدمتاه: الكافية والشافية، وأماليه. وقد أثنى ابن الجزري على تصانيفه فقال[٣]: «ومؤلفاته تنبىء عن فضله كمختصري الأصول والفقه، ومقدمتي النحو والتصريف ولا سيما أماليه التي يظهر فيها ما أتاه الله من عظم الذهن وحسن التصور. إلا أنه أعضل فيما ذكره في مختصر الأصول حين تعرض للقراءات وأتى بما لم يتقدم فيه غيره». وقال النعيمي[٤]: «واشتغل بالعلم فقرأ القراءات وحرر النحو تحريراً بليغاً، وتفقه

(١) طبقات الشافعية للسبكي ٣٦٥/٣ (تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي).
(٢) البداية والنهاية ١٧٦/١٣.
(٣) غاية النهاية ٥٠٩/١.
(٤) الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعيمي ٣/٢ (تحقيق جعفر الحسني).

وساد أهل عصره، وكان رأساً في علوم كثيرة منها: الأصول والفروع والنحو والتصريف والعروض والتفسير وغير ذلك».

مذهبه النحوي

إن الناظر في مصنفات ابن الحاجب يقف على ثقافة واسعة منوعة، وعقلية ناضجة، وفكر عميق. ولكن غلب عليه علم العربية، وصنف في ذلك عدداً من الكتب القيمة التي تدل على سعة الاطلاع وعمق التحليل.

وهو في مصنفاته النحوية محيط بآراء أئمة النحو، نجدها مبثوثة في كتبه، ولكنه يبدو متأثراً بمذهب البصريين إلى حدٍّ كبير. فهو في الغالب يتبنى آراءهم، ويسوق حججهم، ويأخذ بأدلتهم دون تعصب، وقد قام بشرح عدد من مصنفاتهم. ومما يدل على اتجاهه نحو هذا المذهب تأثره بسيبويه وأبي علي الفارسي والزمخشري.

فسيبويه إمام نحاة البصرة، وقد عد كتابه أول كتاب نحوي رسم صورة المنهاج البصري في دراسة العربية. وقد ظهرت عناية ابن الحاجب بكتاب سيبويه في مصنفاته المختلفة، فقد كان كثير النقل عنه. هذا إلى ترجيحه لكثير من آرائه، ووقوفه منه موقف المؤيد الذي يتابعه في كثير من أقواله وتعليلاته. ويقال: إنه شرح كتابه. ومن هنا فإن ابن الحاجب كان على صلة قوية بأثر بصري ضخم، وإن هذه الصلة دليل ميله البصري.

وأبو علي الفارسي يغلب عليه المذهب البصري[1]. وأية مراجعة لكتبه تدل على التمسك الظاهر بالمذهب البصري. والذي ينظر في كتب ابن الحاجب فإنه يجد فيها الكثير من آراء الفارسي. ويقال: إنه شرح كتابه (الإيضاح) في كتاب سماه (المكتفي للمبتدي).

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٢٥٧.

أما الزمخشري فهو في جمهرة آرائه يتفق ونحـاة البصرة[1]. يـدل على ذلك (مفصله) الذي كان متأثراً فيه بكتاب سيبويه. تشهد بذلك عباراته وأمثلته، فهو كان يقول بآراء البصريين، ويستعمل مصطلحاتهم. وقد تأثر ابن الحاجب به، وأورد كثيراً من آرائه، وجعل قسماً من أماليه لمواضع من (المفصل). ويدل على اهتمام ابن الحاجب بالزمخشري وتأثره به أنه قام بشرح كتابه (المفصل) في كتاب سمـاه (الإيضاح في شرح المفصل).

فهذه الأمثلة وغيرها تظهـر لنا أن ابن الحـاجب كان يميـل إلى المذهب البصري وهذا واضح في أماليه؛ فهو يحكم بـأن مجيء كلمة (ذلـك) بمعنى (الذي) في قوله تعالى: ﴿ **يدعو لمن ضره أقرب من نفعه ذلك هـو الضلال البعيد** ﴾[2] رأي ليس بالقوي، لأن اسم الإشارة لا يقع عند البصـريين بمعنى الذي[3]. فالرأي ضعيف عنده لعدم وروده عند البصريين، مما يدل على ميله لمذهبهم. ويقف بجانبهم في أن المصدر أصل الاشتقـاق[4]. وأيدهم في أن (لات) بمعنى ليس، وليست نـافيـة للجنس[5]. وغيـر هـذه الأمثلة كثيـر. ويستطيع المطلع أن يقرر عن يقين ووضوح هذا الميل إلى جانب البصـريين. وفوق هذا كله فابن الحاجب نفسه كان يصرح ببصريته بحيث لا يشك باحث منصف بأنه كان يذهب مذهبهم ويقف إلى جانبهم. قال في الإملاء (٧٧) من الأمالي على المفصل، على قول الزمخشري: «وما نقله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء». قال: «أما القيـاس فلما ذكـرناه وأمـا استعمال الفصحـاء فنحو مـا أنشده ومـا تمسك بـه

(١) المدارس النحوية ص ٢٨٤.

(٢) الحج: ١٣.

(٣) الإملاء (٨) من الأمالي القرآنية.

(٤) الإملاء (٨٨) من الأمالي على المفصل.

(٥) الإملاء (٨٦) من الأمالي على المفصل.

الكوفيون لغة ضعيفة، فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريون من القياس واستعمال الفصحاء». فهو قد ضعف المذهب الكوفي في هذه المسألة وهذا دليل واضح لميله إلى المذهب البصري.

وهناك دليل آخر لميله للمذهب البصري أن كثيراً من مصطلحاته مصطلحات بصرية. كاستعمال النعت بدلاً من الصفة، وفعل ما لم يسم فاعله بدلاً من الفعل المبني للمجهول.

ومع هذا فإننا نجد ابن الحاجب يخالف البصريين إذا لم يقتنع برأيهم ويستخدم في مناقشته لهم الأدلة العقلية المنطقية، غير متأثر بشهرة عالم أو منزلته. فهو بذلك يسير على المنهج العلمي الصحيح. فسيبويه مع علو منزلته لم يسلم من مخالفة ابن الحاجب لآرائه. فقد خالفه في الضمير الواقع بعد لولا وعسى حيث إن سيبويه قال: الضمير بعد لولا في محل جر، والضمير بعد عسى في محل نصب. وقال الأخفش: الضمير في البابين في محل رفع. وقال ابن الحاجب: فثبت لذلك أن مذهب الأخفش في ذلك أظهر[1]. وأحياناً نراه يسوي بين البصريين والكوفيين من غير ترجيح كما فعل في الإملاء (٨٥) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿ **لا جرم أن لهم النار** ﴾[2] فإنه ذكر قول البصريين في (لاجرم) وذكر قول الكوفيين، ولم يرجح أحدهما. وربما أجاز مسألة على مذهب الكوفيين دون أن يكون فيها مخالفة للبصريين، كما فعل في الإملاء (٣٧) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿ **لابثين فيها أحقاباً** ﴾[3] قال: ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر لكان على مذهب الكوفيين.

---

(١) الإملاء (٦) من الأمالي على مسائل الخلاف.

(٢) النحل: ٦٢.

(٣) النبأ: ٢٣.

إلى جانب ذلك فإننا نرى ابن الحاجب قد جاء بآراء خالف فيها جمهور النحاة وسأتحدث عنها إن شاء الله في الفصل الثالث.

شعــره

لم يكن ابن الحاجب شاعراً، وما صدر عنه لا يعدو أبياتاً قليلة تفتقر إلى المقومات الشعرية، وهي بذلك تصدر عن عقل فقيه وتصوره لا عن قلب شاعر وعاطفته.

ومع هذا فإنه قد نظم مقدمته النحوية (الكافية) في منظومته (الوافية). ونظم في العروض (المقصد الجليل إلى علم الخليل). ونظم في المؤنثات السماعية (القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة).

ومن شعره هذان البيتان(١) :

أي غـد مـع يـد دَدٍ ذي حـروف … طـاوعت في الـرويّ وهـي عيـون
ودواة والـحـوت والـنـون نـونـا … ت عـصتـهم وأمـرهـا مـستبيـن

وهما جواب عن البيتين المشهورين:

ربمـا عـالـج القـوافي رجـالٌ … في القـوافي فتلتـوي وتليـن
طـاوعتهم عين وعيـن وعيـن … وعصتهم نـون ونـون ونـون

وهذان بيتان له في الإخوانيات تبدو فيهما عقلية الفقيه(٢):

إن غبتم صـورة عن نـاظـريَّ فمـا … زلتم حضوراً على التحقيق في خلدي
مثـل الحقائق في الأذهـان حـاضـرة … وإن تـرد صـورة في خـارج تجـد

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨.
(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٢.

وله بيتان في معناهما لكنه قلبهما في قافية أخرى فقال[1]:

إنْ تغيبوا عن العيون فأنتم   في قلوبٍ حضوركم مستمر
مثل ما تثبت الحقائق في الذهن   وفي خارج لها مستقر

ومن أبياته أيضاً[2]:

قد كان ظني بأن الشيب يرشدني   إذا أتى فإذا غيّي به كثرا
ولست أقنط من عفو الكريم وإنْ   أسرفت جهلاً فكم عافى وكم غفرا
إنْ خصَّ عفو إلهي المحسنين فمن   يرجو المسيء ويدعو كلما عثرا

وله في أسماء قداح الميسر[3]:

هي فذٌّ وتوأم ورقيب   ثم حِلْسٌ ونافِسٌ ثم مُسْبِل
والمعلّى والوغْدُ ثم سَفِيحٌ   وَمنِيحٌ وذي الثلاثة تهمل
ولكل مما عداها نصيب   مثله أن تعد أول أول

شيوخه

درس ابن الحاجب العلوم العربية والدينية بمختلف فنونها من نحو وفقه وقراءات وأصول على كبار أساتذة عصره وأئمة العلم. وليس بالمستطاع حصر هؤلاء الشيوخ الذين أخذ عنهم، لذا فإنني سوف اقتصر على ذكر الكبار منهم مع ترجمة موجزة لكل واحد.

١ ـ الشاطبي:

هو أبو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي

---

(١) الطالع السعيد ص ٣٥٦.
(٢) الطالع السعيد ص ٣٥٦.
(٣) شذرات الذهب ٥/٢٣٤.

الضرير مصنف الشاطبية في القراءات السبع. ولد سنة (٥٣٨ هـ). خرج إلى الحج فقدم الإسكندرية سنة (٥٧٢ هـ). وولاه القاضي الفاضل مشيخة الإقراء بمدرسته. وزار القدس وصام به شهر رمضان، ثم رجع إلى القاهرة، فكانت وفاته بها في هذه السنة. وكان ديناً خاشعاً ناسكاً كثير الوقار[١].

٢ ـ البوصيري:

هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب مسند الديار المصرية. ولد سنة (٥٠٦ هـ) وسمع من أبي صادق المديني ومحمد بن بركات السعيدي وطائفة، وتفرد في زمانه، ورحل إليه. توفي في ثاني صفر سنة (٥٩٨ هـ)[٢].

٣ ـ أبو الفضل الغزنوي:

محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين أبو الفضل الغزنوي المقرىء الفقيه النحوي. ولد سنة (٥٢٢ هـ)، وقرأ علي أبي محمد سبط الخياط، وسمع من أبي بكر قاضي المارستان، وتصدر للإقراء، فأخذ عنه العلم السخاوي وروي عنه ابن خليل والضياء المقدسي والرشيد العطار. ودرس المذهب بمسجد الغزنوي المعروف به. مات بالقاهرة سنة (٥٩٩ هـ)[٣].

٤ ـ القاسم بن عساكر:

هو القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المحدث أبو محمد بن عساكر الدمشقي الشافعي. ولد سنة (٥٢٧ هـ). وكان محدثاً حسن المعرفة شديد الورع، ومع ذلك كان كثير المزاح. تولى مشيخة دار الحديث

---

(١) البداية والنهاية ١٣/ ١٠، النجوم الزاهرة ٦/ ١٣٦، شذرات الذهب ٤/ ٣٠١.

(٢) حسن المحاضرة ١/ ٣٧٥.

(٣) حسن المحاضرة ١/ ٤٩٨، النجوم الزاهرة ٦/ ١٨٤.

النورية بعد والده، فلم يتناول من معلومها شيئاً، بل كان يرصـده للواردين من الطلبة[1].

٥ ـ أبو الجـود:

هـو غياث بن فـارس بن سكن أبو الجـود اللخمي المنـذري المصـري المقرىء النحوي الضرير شيـخ القراء بـديار مصـر، قرأ على الشـريف ناصـر وسمع من عبدالله بن رفاعة السعدي، وقرأ عليه خلق، ورحل إليه، وكان ديناً فاضلاً بارعاً في الأدب متواضعاً كثير المروءة، ولد سنة (٥١٨ هـ) وتـوفي سنة (٦٠٥ هـ)[2].

٦ ـ الأبياري:

أبو الحسن الأبياري علي بن إسمـاعيل بن علي. أحـد العلماء الأعـلام وأئمة الإسلام برع في علوم شتى: الفقه والأصول والكلام. وكان بعض الأئمة يفضله على الإمام فخر الدين في الأصول. تفقه بأبي طاهر بن عوف، ودرس بالإسكندرية وانتفع به الناس، وتخرج به ابن الحاجب. ولد سنة (٥٥٧ هـ) وتوفي سنة (٦١٨ هـ)[3].

٨ ـ أبو الحسن الشاذلي:

هو الشريف تقي الـدين علي بن عبد الله بن عبـد الجبار شيـخ الطائفـة الشاذلية. وهـو رجل كبيـر القدر كثيـر الكلام عـالي المقام. لـه نظم ونثـر فيه متشابهات وعبـارات. وكان الشيـخ عز الـدين بن عبد السـلام يحضر مجلسـه ويسمـع كلامـه. وكان الشـاذلي ضريـراً. وقد انتسب في بعض مصنفـاته إلى

(١) شذرات الذهب ٤/٣٤٧.

(٢) حسن المحاضرة ١/٤٩٨، بغية الوعاة ٢/٢٤١.

(٣) حسن المحاضرة ١/٤٥٤.

(٤) وفيات الأعيان ٢/٤٥٥، النجوم الزاهرة ٦/٢٨٥

علي بن أبي طالب. حج عدة مرات. ومات سنة (٦٥٦ هـ) بصحراء عيذاب وهو متوجه إلى مكة المكرمة[1].

تلاميـــذه

ذكرت كتب التراجم الكثير منهم. فمن هؤلاء من أخذ عنه العربية، ومنهم من قرأ عليه القراءات، ومنهم من روى عنه الحديث. وسوف أذكر بعض هؤلاء التلاميذ مع ترجمة موجزة لكل واحد.

١ ـ المنـــذري:

الحافظ الكبير الإمام شيخ الإسلام زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المصري الشافعي. ولد بمصر سنة (٥٨١ هـ). وتفقه وطلب هذا الشأن فبرع فيه. وتخرج بالحافظ أبي الحسن بن المفضل، وولى مشيخة الكاملية، وانقطع بها عشرين سنة. وكان عديم النظر في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه، متبحراً في معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله، إماماً حجة بارعاً في الفقه والعربية والقراءات. توفي سنة (٦٥٦ هـ)[2].

٢ ـ ابن مالـــك:

محمد بن علي بن مالك الإمام العلامة جمال الدين الطائي الجياني الشافعي النحوي. ولد سنة (٦٠٠ هـ) وسمع بدمشق، وتصدر بحلب لإقراء العربية. كان إماماً في القراءات وعللها. أما اللغة فكان إليه المنتهى فيها. واطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو كان أمراً عجيباً. وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن كان ليس فيه شاهد عدل إلى الحديث. من

---

(١) حسن المحاضرة ١/٥٢٠، نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي ص ٢١٣ (المطبعة الجمالية بمصر).

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٥٥.

تصانيفه : تسهيل الفوائد ، والكافية الشافية ، والخلاصة ، ومختصر الشافية . توفي سنة (٦٧٢ هـ)[١] .

٣ ـ ابن المنيّـر :

هـو العلامـة نـاصر الـدين أبـو العبـاس أحمـد بن محمـد بن منصـور الاسكندراني . أحد الأئمـة المتبحرين في العلوم من التفسير والفقه والعـربية والبلاغة والأنساب . أخذ عن جماعة منهم ابن الحاجب . من تصانيفه : تفسير القرآن ، والانتصاف من الكشاف ، وأسرار الإسراء ، ومناسبات تراجم البخاري ، ومختصر التهـذيب في الفقـه . كـان مـولـده سنـة (٦٢٠ هـ) ، وتـوفي سنـة (٦٨٣ هـ)[٢] .

٤ ـ القسنطينـي :

أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام رضي الدين القسنطيني النحوي الشافعي . ولد سنة (٦٠٧ هـ) ونشأ بالقدس ، وأخذ العربية على ابن معط وابن الحاجب . وكان من كبار أئمة العربية . سمع الحديث من ابن عـوف الزهـري وجماعة . وكان له معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث ، صالحاً خيراً دينـاً متواضعاً ساكناً ناسكاً . سمع من جماعـة كثيرة . أخـذ عنه أبـو حيان ، ومـدحه بقصيدة طويلة . ومات سنة ٦٩٥ هـ[٣] .

٥ ـ ابن ملّـي :

الشيـخ نجم الدين أحمـد بن محسّن المعروف بـابن ملّي . كان متـوقد الذهن . سمع من البهاء المقدسي والحسن الزيدي . وحـدث بحلب ودمشق ،

---

(١) فـوات الوفيـات لابن شاكـر الكتبي ٢/٤٥٢ (تحقيق محمد محيي الـدين عبد الحميـد) ، النجوم الزاهرة ٧/٢٤٣ .

(٢) حسن المحاضرة ١/٣١٦ ، بغية الوعاة ١/٣٨٥ .

(٣) بغية الوعاة ١/٤٧٠ .

وقرأ بها النحو علي ابن الحاجب، وتفقه على العز بن عبد السلام، وأحكم الأصول والكلام والفلسفة. دخل مصر غير مرة، وعرف عنه علم غزير. ولد ببعلبك سنة (٦١٧ هـ) وتوفي سنة (٦٩٩ هـ)[١].

٦ ـ الدمياطي:

الإمام العلامة الحافظ الحجة الفقيه النسابة شيخ المحدثين شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف التوني الشافعي. ولد سنة (٦١٣هـ). تفقه وبرع وطلب الحديث، فرحل وجمع فأوعى وتخرج بالمنذري وألف. كان واسع الفقه، رأساً في النسب، جيد العربية. توفي سنة (٧٠٥ هـ)[٢].

٧ ـ الملك الناصر داود:

داود بن عبد الملك المعظم عيسى بن العادل. ملك دمشق بعد أبيه ثم انتزعت من يده وأخذها عمه الأشرف، واقتصر على الكرك ونابلس. ثم تنقلت به الأحوال وجرت له خطوب طوال. كان له فصاحة وشعر جيد، وقد عرف علوم الأوائل جداً، وقرأ الكافية على ابن الحاجب الذي نظمها بطلب منه[٣].

آثاره

ألف ابن الحاجب في علوم شتى. فقد ألف في النحو والصرف والفقه والأصول والعروض والقراءات والتاريخ والأدب. ومصنفاته في غاية الحسن، رزقت قبولاً تاماً لحسنها وجزالتها[٤]. وقد انتفع الناس بها لما فيها من كثرة النقل مع صغر الحجم وتحرير اللفظ[٥]. وهذه مؤلفاته مقسمة حسب العلوم:

---

(١) طبقات الشافعية ١٣/٥.

(٢) حسن المحاضرة ٣٥٧/١.

(٣) انظر البداية والنهاية ١٩٨/١٣.

(٤) مفتاح السعادة ١٣٨/١ ـ ١٣٩.

(٥) الطالع السعيد ص ٣٥٢.

أولاً: في النحو والصرف:

١ ـ الكافية: وهي مقدمة وجيزة في النحو. سار فيها ابن الحاجب على نهج الزمخشري في مفصله. وقد قصر ابن الحاجب كافيته على مسائل النحو، وفصلها عن مسائل الصرف. ولقد طبقت شهرتها الآفاق، وأخذ العلماء يشرحونها ويعربونها ويختصرونها. ومن أهم شروحها شرح ابن الحاجب نفسه وشرح جمال الدين بن مالك وشرح رضي الدين الاسترابادي وهو أعظم الشروح وأدقها. وقد طبعت الكافية عدة طبعات، منها طبعة بولاق سنة ١٢٤١ هـ[١].

٢ ـ الشافية: أجمل فيها ابن الحاجب مسائل الصرف والخط. وذهب في الإيجاز مذهبه في الكافية. ولقد بلغت من الشهرة ما بلغته أختها الكافية. وقد توالت شروحها، ومن أهمها شرح ابن الحاجب نفسه، وشرح رضي الدين الاسترابادي، وشرح فخر الدين الجاربردي. وقد طبعت عدة مرات مع شروحها، منها طبعة الآستانة سنة ١٨٥٠ م، وطبعة كلكتا سنة ١٨٠٥ م، وعدة طبعات في القاهرة[٢].

٣ ـ شرح الكافية: ألف ابن الحاجب شرحه هذا بعد أن وضع الكافية. وفي شرحه هذا حاول أن يشرح ويوضح المسائل النحوية التي كانت موجزة أو غامضة، وقد طبع هذا الشرح في استنبول عام ١٣١١ هـ، ونسخه المخطوطة كثيرة[٣].

٤ ـ شرح الشافية: ذكره السيوطي في البغية[٤]، وبروكلمان[٥]، وقال: إنه

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٠٩.
(٢) انظر معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس ص ٧١ (مطبعة سركيس بمصر).
(٣) بروكلمان ٥/٣٠٩.
(٤) ٢/١٣٥.
(٥) ٥/٣٢٧.

توجد نسخة منه في (بولون) رقم ٣١٦ .

٥ ـ **الوافية في نظم الكافية**: وذلك تلبية لرغبة الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى. وهي عبارة عن ثمانين وتسعمائة بيت، ضمنها موضوعات الكافية جميعاً. توجد منها نسخة مخطوطة في مكتبة الأسكريال رقم (١٤٦)[١].

٦ ـ **شرح الوافية**: توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم (٤١٥/١١٤) كتبت في أوائل القرن الثامن الهجري. وقام الدكتور موسى بناي العليلي بتحقيقه، وطبع في العراق سنة ١٩٨٠ م.

٧ ـ **الإيضاح في شرح المفصل**: لقد واكب ابن الحاجب عبارة الزمخشري في المفصل ، شارحاً الكتاب فقرة فقرة ، بادئاً بأوائل الموضوعات مكتفياً بها. وقد خالف الزمخشري في مواضع كثيرة، ورد عليه بعض أقواله. توجد منه عدة نسخ مخطوطة في مصر وإيران وتونس وألمانيا[٢]. وقد قام بتحقيقه موسى بناي العليلي وحصل به على درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٥ م. وطبع في بغداد سنة ١٩٨٢ م.

٨ ـ **الأمالي**: وهو موضوع هذه الدراسة. وسوف يأتي الحديث عنها بالفصل الثاني إن شاء الله.

٩ ـ **القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة**: وهي قصيدة جمع فيها الأسماء المؤنثة بدون علامة تأنيث. وقسم هذه الأسماء إلى قسمين : قسم يجب تأنيثه وقسم يجوز تأنيثه. وجمع في القسم الأول ستين لفظاً وفي الثاني سبعة عشر لفظاً. وعدد أبياتها ثلاثة وعشرون بيتاً. توجد منها عدة نسخ

---

(١) بروكلمان ٥/٣٢٦.

(٢) بروكلمان. الذيل بالألمانية ١/٥٧٠.

مخطوطة في دار الكتب المصرية. وقد طبعت في طهران سنة ١٨٥٩ م وفي بيروت سنة ١٨٧٢ م[١].

١٠ - **رسالة في العشر**: وهي بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) في الصفتين: أول وآخر. توجد منها نسخة مخطوطة في برلين رقم (٦٨٩٤)[٢]. وهذه الرسالة موجودة أيضاً في آخر نسخة الأمالي الموجودة في مكتبة شهيد علي باستنبول رقم (٢٣٣٧) وهي عبارة عن ورقتين ونصف تقريباً.

١١ - **شرح كتاب سيبويه**: ذكره صاحب كشف الظنون[٣] وصاحب هدية العارفين[٤].

١٢ - **المكتفي للمبتدي** - شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. ذكره صاحب هدية العارفين[٥]. ولم يذكره أحد سواه.

١٣ - **شرح المقدمة الجزولية**: ذكره بروكلمان[٦] وقال إنه توجد منه نسخة مخطوطة في جامع القرويين بفاس رقم (١١٩٨). والمقدمة الجزولية هي مقدمة صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز يللبخت (المتوفى سنة ٦٠٧ هـ).

١٤ - **إعراب بعض آيات من القرآن العظيم**: ذكره بروكلمان[٧] وفي مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (٤١٧/١٢) ذكر أنه توجد نسخة

---

(١) بروكلمان ٣٣٤/٥.
(٢) بروكلمان ٣٣٤/٥.
(٣) ١٤٢٧/٢.
(٤) ٦٥٤/١.
(٥) ٦٥٤/١.
(٦) ٣٥٠/٥.
(٧) ٣٤١/٥.

مخطوطة منه في المدرسة العثمانية بحلب ترجع كتابتها إلى القرن الثامن.

ثانياً: في الفقه والأصول:

١ ـ منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل: وهو من كتب الفقه المالكي. وقد اختصر به كتاب الأحكام في أصول الفقه للآمدي. توجد عدة نسخ مخطوطة منه في مكتبات العالم، وقد طبع في استنبول سنة ١٣٢٦ هـ[١].

٢ ـ عيون الأدلة: وهو اختصار لكتابه (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل). توجد منه نسخة مخطوطة في باريس رقم (٥٣١٨)[٢].

٣ ـ مختصر المنتهى في الأصول: وهو أيضاً اختصار لكتابه (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل). توجد منه عدة نسخ مخطوطة. وقد طبع في بولاق سنة ١٣١٦ هـ، ١٣١٩ هـ، والقاهرة سنة ١٣٢٦ هـ[٣].

٤ ـ جامع الأمهات أو مختصر الفروع: ألفه بالاعتماد على جواهر ابن شاش. توجد منه عدة نسخ مخطوطة في الجزائر (١٠٧٤) وفاس رقم (٩٨٢) وتونس رقم (٧٦١)[٤].

ثالثاً: في العروض:

ألف ابن الحاجب في العروض منظومة من البحر البسيط سماها (المقصد الجليل إلى علم الخليل). عدد أبياتها (١٧١) بيتاً. توجد منها عدة نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية، وتوجد منها نسخة في مكتبة (لاله لي) في

(١) بروكلمان ٥/ ٣٣٤.
(٢) بروكلمان ٥/ ٣٣٤.
(٣) بروكلمان ٥/ ٣٣٤.
(٤) بروكلمان ٥/ ٣٤٠.

تركيا كتبت في القرن السابع[1].

رابعاً: في مباحث أخرى:

١ ـ في القراءات: قال ابن فرحون[2]: «وصنف ابن الحاجب في القراءات».

٢ ـ في التاريخ: جاء في كشف الظنون[3] أن له ذيلاً على تاريخ دمشق لابن عساكر. وجاء في هدية العارفين[4] أن له (معجم الشيوخ).

٣ ـ في الأدب: جاء في هدية العارفين[5] أن من مصنفاته كتاب (جمال العرب في علم الأدب).

٤ ـ المسائل الدمشقية: ذكره ابن الحاجب نفسه في الإملاء رقم (٤) من الأمالي القرآنية.

٥ ـ عقيدة ابن الحاجب[6].

٦ ـ المفضل: ذكره بروكلمان[7].

* * *

(١) نوادر المخطوطات العربية في تركيا للدكتور رمضان ششن ١/٦٧.

(٢) الديباج المذهب ٢/٨٦.

(٣) ١/٢٩٤.

(٤) ١/٦٥٥.

(٥) ١/٦٥٥.

(٦) بروكلمان ٥/٣٤١، هدية العارفين ١/٦٥٥.

(٧) الذيل بالألمانية ١/٥٣٧.

الفصل الثاني

كتاب الأمالي

١ ـ تمهيـــد .
٢ ـ نسبة الكتاب وعنوانه وزمن تأليفه ومكانه .
٣ ـ مصادر الكتاب .
٤ ـ أسلوب الكتاب .
٥ ـ أقسام الكتاب .
٦ ـ أهمية الكتاب وقيمته .
٧ ـ نسخ الكتاب .

تمهيد

الأمـالي جمع الإمـلاء، وهو أنْ يقعـد عالم وحـوله تـلاميذه بـالمحابـر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبـه التلاميذ، فيصير كتاباً، ويسمونـه الإملاء والأمـالي. وكذلـك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم. وعلماء الشافعية يسمون مثله التعليق[1].

جاء في المصباح المنير[2]: «أمللت الكتاب على الكاتب إملالاً، ألقيته عليه، وأمليته عليه إملاء، والأولى لغة الحجاز وبني أسد والثانية لغة بني تميم وقيس. وجاء الكتاب العزيز بهما: ﴿ **وليملل الذي عليـه الحق** ﴾[3]. ﴿ **فهي تملي عليه بكرة وأصيلاً** ﴾[4]» .

وقد ذكر حاجي خليفة أسماء الكتب التي سميت الأمالي، وبلغت عنده ٦٧ كتاباً[5]. أما أشهر الأمالي فهي:

١ ـ مجالس ثعلب أو أماليه. طبعت بدار المعارف سنة ١٩٤٨ م، ١٩٦٠ م.

---

(١) كشف الظنون ١/ ١٦١.

(٢) ٢/ ٢٤٦ (تصحيح مصطفى السقا).

(٣) البقرة: ٢٨٢.

(٤) الفرقان: ٥.

(٥) كشف الظنون ١/ ١٦١.

٢ ـ أمالي الزجاجي. طبعت في القاهرة سنة ١٣٢٤ هـ، ١٣٨٢ هـ.
٣ ـ أمالي القالي. طبعت عدة مرات.
٤ ـ أمالي المرزوقي. لم تطبع بعد.
٥ ـ أمالي المرتضى. طبعت في القاهرة سنة ١٣٧٣ هـ، وفي بيروت سنة ١٣٨٧ هـ.
٦ ـ أمالي ابن الشجري. طبعت في بيروت والقاهرة.
٧ ـ أمالي اليزيدي. طبعت في القاهرة وبيروت.
٨ ـ أمالي السهيلي. طبعت في القاهرة سنة ١٩٧٠ م.
٩ ـ أمالي ابن الحاجب، موضوع هذه الدراسة.

ومن أقدم الأمالي اللغوية التي عرفت لنا مجالس ثعلب أو أماليه. ولعل ابن الحاجب أول من أملى في النحو خاصة، وإن كان ابن الشجري قد سبقه، إلا أنه كان يخلط الأمالي النحوية بالشعر والأدب واللغة. أما ابن الحاجب فأماليه تدور في فلك النحو، حتى أماليه على الآيات القرآنية الهدف منها الإعراب بخلاف أمالي المرتضى مثلاً، فإن أماليه على القرآن كان الهدف منها التفسير الذي يخدم مذهب المعتزلة[١].

نسبة الكتاب وعنوانه
وزمن تأليفه ومكانه

أشارت المصادر التي ترجمت لابن الحاجب إلى أماليه، فقد أشار إليها ابن الجزري في طبقاته[٢]، وصاحب هدية العارفين[٣]، والسيوطي في بغية

(١) ابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية ص ٤٢ (رسالة دكتوراه مقدمة من محمد هاشم عبد الدايم ـ جامعة القاهرة ١٩٦٩ م).
(٢) ١/ ٥٠٨.
(٣) ١/ ٦٥٤.

الوعاة[١]، وابن كثير في البداية والنهاية[٢]، ومحمد باقر الأصبهاني في روضات الجنات[٣]، وكارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[٤]، وابن فرحون في الديباج المذهب[٥]، وخير الدين الزركلي في الأعلام[٦]، ولم ينكر أحد من الذين ترجموا له هذا الكتاب. والنسخ الخطية لكتاب الأمالي تؤكد نسبته لابن الحاجب.

أما عنوان الكتاب فقد اختلف من نسخة إلى أخرى. فعنوان نسخة شهيد على (رقم ٢٣٣٧) ونسخة دار الكتب المصرية (رقم ٢٦): الأمالي لابن الحاجب. وعنوان نسخة أحمد الثالث (رقم ٢٢٦٣): كتاب الأمالي الكبرى لابن الحاجب. وعنوان نسخة باريس (رقم ٦٢١٤): أمالي ابن الحاجب. وعنوان نسخة الأسكريال (رقم ١٣٣٦): كتاب الأمالي لأبي عمرو بن الحاجب. وعنوان نسخة أحمد الثالث (رقم ٢٢٥٤): كتاب الأمالي لابن الحاجب في النحو. وعنوان نسخة فيض الله (رقم ١٥٧٢) ونسخة عاطف أفندي (رقم ٢٤٣٦): أمالي ابن الحاجب. وعنوان نسخة دار الكتب (رقم ١٠٠٧) والنسخة (رقم ١٠٣٤) كتاب الأمالي لابن الحاجب.

ونلاحظ أن العناوين في جميع النسخ متقاربة، وأن الاختلاف بينها بسيط.

وأملى ابن الحاجب كتابه ما بين سنة ٦٠٩ هـ وسنة ٦٢٦ هـ في

---

(١) ١٣٥/٢.
(٢) ١٧٦/١٣.
(٣) ص ٤٣٨ (طهران ـ المطبعة الحجرية).
(٤) ٣٣٣/٥.
(٥) ٨٦/٢.
(٦) ٣٧٤/٤.

القاهرة ودمشق وغزة وبيت المقدس. ذكر في بعض الأمالي مكان الإملاء وتاريخه، وذكر في بعضها مكان الإملاء أو تاريخه، وفي بعضها أهمل المكان والتاريخ. فالإملاءات التي ذكر فيها التاريخ والمكان (٣٢٤) إملاء، والإملاءات التي ذكر فيها التاريخ ولم يذكر المكان (٧) إملاءات. أما الإملاءات التي ذكر فيها المكان ولم يذكر التاريخ فكانت (٢٤) إملاء. وأما الإملاءات المجهولة التاريخ والمكان فقد بلغت (٢٨٣) إملاء. وبهذا يكون عدد ما أملاه (٦٣٨) إملاء.

مصادر الكتاب

البحث في مصادر ابن الحاجب في كتابه الأمالي يضع بين أيدينا سعة اطلاعه وعمق تبحره في علم النحو، وإن كان يدل في بعض المواضع على اضطراب في النقل وعدم التثبت في النص المنقول.

وكثيراً ما كان يذكر الذين نقل عنهم كسيبويه والمبرد والفارسي وابن جني والزمخشري والأخفش والفراء وغيرهم. إلا أن الكتاب أملاه إملاء، وهذا هو سر الاضطراب الذي نجده أحياناً في النص المنقول.

ولم يكن ابن الحاجب يذكر دوماً المصادر التي ينقل عنها، فكثيراً ما يكتفي بعبارات عامة مثل قوله: الجمهور، وبعضهم، وقوم آخرون، والكوفيون. وعلى عادة النحويين القدماء كان ينقل أحياناً نصوصاً بألفاظها ولا يشير إلى مصادرها، ولا يذكر اسم صاحب النص.

وغالباً ما تكون مصادر ابن الحاجب كتب النحو القديمة . ونستطيع أن نجمل أهم المصادر التي اعتمد عليها بما يلي : ـ

١ ـ الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والشواهد الشعرية والأمثال العربية.

٢ ـ آراء بعض أئمة النحو واللغة كسيبويه والمبرد والفارسي والزمخشري

والجرجاني والفراء والنحاس والجوهري وغيرهم.

٣ ـ كتب ابن الحاجب نفسه كالكافية والإيضاح.

٤ ـ آراء ابن الحاجب التي خالف فيها جمهور النحاة.

٥ ـ المذهب البصري. فقد اعتمد عليه في كثير من المسائل، وأشار إلى مذهب الكوفيين في عدة مواضع.

إلا أن أهم مصدرين اعتمد عليهما في أماليه هما: كتاب سيبويه والمفصل للزمخشري. فقد أشار إليهما كثيراً، وأكثر من النقل منهما، حتى أن كثيراً من الأمثلة التي كان يضربها نقلها من هذين الكتابين.

هذا وإن ثقافة ابن الحاجب الواسعة في عدة علوم كالفقه والأصول والقراءات واللغة والأدب تعدُّ مصدراً رئيساً اعتمد عليه في كتابه. والذي يقرأ الكتاب ويطلع على جزئياته يلاحظ ذلك بوضوح. ولا شك أن كثيراً من هذه الثقافة قد اكتسبها من شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم كالشاطبي والآمدي والقاسم بن عساكر والغزنوي وغيرهم.

أسلوب الكتاب

كان ابن الحاجب يملي وتلاميذه يكتبون. وهذا يتضح من قولهم أول كل إملاء: وقال مملياً. ويذكرون أحياناً وسط الإملاء أو أوله عبارة: قال الشيخ، ويريدون بها أستاذهم ابن الحاجب. وهناك بعض الإملاءات كان ابن الحاجب يكتبها بخط يده؛ فقد جاء في الإملاء (١٥) من قسم الأمالي على الأبيات: «وسئل في ورقة عن إعراب قول الشاعر:

أحب بلاد الله ما بين منعج ... إلي وسعدى أن يصوب سحابها

فكتب بيده الكريمة ما هذه صورته».

ويستخدم ابن الحاجب في أماليه الأمثلة التي تؤيد فكرته وتوضحها

وتثبت القاعدة التي يتحدث عنها، والأمثلة تلائم الأمالي. فالأمالي أشبه بمحاضرات يلقيها الأستاذ، فالمفروض فيها التوسع في العبارة وكشف الرأي بالأمثلة، وابن الحاجب كان موفقاً في أمثلته، بحيث لم يدع مجالاً للشك فيما يريد توضيحه وهو بذلك يسير على نهج قويم، إذ الأمالي تعتبر شرحاً وتوضيحاً لما يشكل على تلاميذه من مسائل النحو، فهي بحاجة إلى ذكر الأمثلة. انظر إلى الإملاء (١٥) من قسم الأمالي القرآنية كيف أتى بمثال: حصير زيد راكباً سمار.

ومع هذا نجد ابن الحاجب له أسلوب في أماليه يختلف من قسم إلى قسم، فأسلوبه في قسم الأمالي القرآنية يختلف عن أسلوبه في قسم الأمالي على المفصل والأمالي على المقدمة. وهذا ما سوف أتعرض له عندما أتحدث عن أقسام الكتاب إن شاء الله. لكن الأسلوب العام الذي يتسم به الكتاب أنه يقوم على الطريقة العلمية في التفكير. فابن الحاجب يذكر في المسألة كل ما فيها من أوجه ممكنة، ثم يأتي على هذه الأوجه فيرى أن هذا الوجه يلزم منه باطل فهو فاسد، أو أنه يتنافى مع العقل أو يخالف القياس أو بعيد عن الاستعمال. ومن تعبيراته أيضاً: وليس ببعيد، وموضع الاستشهاد منه ظاهر، ولا قائل به، وهذا فيه نظر، والله أعلم بالصواب.

ويلاحظ أحياناً أنه كان يملي على الموضوع الواحد أكثر من مرة. والسبب في ذلك أنه كان يسأل في أوقات مختلفة فيجيب فيكتب تلاميذه إجابته. أضف إلى ذلك أنه كان يملي في مسائل متفرقة لم يجمعها موضوع واحد.

أقسام الكتـــاب

ينقسم كتاب الأمالي إلى ستة أقسام: القسم الأول: الأمالي على آيات من القرآن. الثاني: الأمالي على مواضع من كتاب المفصل للزمخشري. الثالث: الأمالي على بعض مسائل الخلاف بين النحويين. الرابع: الأمالي على الكافية (المقدمة) لابن الحاجب. الخامس: الأمالي على أبياتٍ من الشعر. السادس: الأمالي المطلقة، وهي على موضوعات متفرقة.

١ ـ الأمالي على آيات من القرآن:

بلغ عددها (١٣٩) إملاء. وقد أملاها ابن الحاجب في دمشق والقاهرة وغزة ما بين سنة ٦٠٩ هـ وسنة ٦٢٥ هـ. فما أملاه في دمشق كان (٨٧) إملاء، أمليت في السنوات: ٦١٧ هـ، ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ، ٦٢٠ هـ، ٦٢١ هـ، ٦٢٢ هـ، ٦٢٣ هـ، ٦٢٤ هـ، ٦٢٥ هـ، وما أملاه في القاهرة كان (٣٢) إملاء أمليت في السنوات: ٦٠٩ هـ، ٦١٠ هـ، ٦١٢ هـ، ٦١٣ هـ، ٦١٤ هـ، ٦١٥ هـ، ٦١٦ هـ. أما ما أملاه في غزة فكان إملاءً واحداً فقط في سنة ٦١٦ هـ. وهناك (١٩) إملاء مجهولة التاريخ والمكان.

ومنهج ابن الحاجب في الأمالي القرآنية أنه يبدأ الإملاء بذكر الآية التي يريد الإملاء عليها، إمَّا أنْ يذكرها كاملة أو يكتفي بذكر الجزء الذي يريد الحديث عنه. وقد يتحدث عن أكثر من هذا الجزء الذي ذكره من الآية. وفي أكثر الأمالي القرآنية تطالعك الآية أول الإملاء، وقد يترك ذلك أحياناً. مثال ذلك ما جاء في الإملاء (٩٢): وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين: «إذا قلت: ما ضربته للتأديب». وكذلك ما جاء في الإملاء (١٣١): وقال مملياً: «إذا دخل الاستفهام الإنكاري على الشرط كان المعنى إنكار أن يكون الجواب معلقاً عليه». وكذلك الإملاء (٨٨) فقد جاء فيه: وقال أيضاً مملياً

بدمشق سنة اثنتين وعشرين: «الجملة الواقعة بعد القول إذا بني لما لم يسم فاعله تقوم مقام الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿ **ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون** ﴾[1] ».

وقد يملي على الآية الواحدة مرتين في موضعين مختلفين. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً** ﴾[2] فقد أملى عليها مرتين، في الإملاء (١٥) والإملاء (٦٠).

ويخص ابن الحاجب كل إملاء بآية من القرآن. وأحياناً يملي علي أكثر من آية إذا كان هناك غرض واحد. فقد أملى على الآيتين: ﴿ **وإن ليس للإنسان إلا ما سعى** ﴾[3] و ﴿ **أن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم** ﴾[4]، وذلك في الإملاء (٦٨). وربما أملى على ثلاث آيات، فقد أملى على قوله تعالى: ﴿**قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة**﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿**قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم**﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿**وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن**﴾[7]، وذلك في الإملاء (٨٧). وقد يملي على آيتين من القرآن وبيت من الشعر كما فعل في الإملاء (٧٣) عندما أملى على قوله تعالى: ﴿ **إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت** ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿ **إنْ كنت قلته فقد علمته** ﴾[9] وقول الشاعر:

---

(١) المطففين : ١٧ .

(٢) الحجر : ٤٧ .

(٣) النجم : ٣٩.

(٤) الأعراف : ١٨٥ .

(٥) إبراهيم : ٣١.

(٦) النور : ٣٠.

(٧) الإسراء : ٥٣ .

(٨) يوسف : ٢٦ .

(٩) المائدة : ١١٦ .

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

وليست كل الأمالي القرآنية مقصورة على البحث في النحو. فهناك ما يقرب من خمسة عشر إملاء تبحث في تفسير الآيات تفسيراً متصلاً باللغة أو الأسلوب أو العقيدة بعيداً عن الإعراب. من ذلك ما أملاه على قوله تعالى: ﴿ وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴾[1] في الإملاء (١١٤). وكذلك ما أملاه على قوله تعالى: ﴿ كونوا قردة خاسئين ﴾[2] في الإملاء (١١٧).

ويلاحظ أن اهتمام ابن الحاجب في القراءات القرآنية كان واضحاً. فقد تعرض لكثير من القراءات ونسبها لأصحابها. من ذلك الإملاء (٦١) على قوله تعالى: ﴿ أمَّن لا يَهِدِّي إلَّا أنْ يُهدى ﴾[3]. والإملاء (٣٠) على قوله تعالى: ﴿ إن هذان لساحران ﴾[4]. والإملاء (١٠) على قوله تعالى: ﴿ كذلك يطبعُ اللَّهُ على كُلِّ قَلبِ متكبّرٍ جبارٍ ﴾[5].

وقد اهتم ابن الحاجب بالقراء السبعة، وذكر لهم قراءات في أماليه وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. كما ذكر قراءات لبعض رواة السبعة مثل: ابن ذكوان وحفص وقالون. ولم يذكر في أماليه قراءات عن غير السبعة، إلا قراءة واحدة من القراءات الشاذة، وهي في الإملاء (٨٦) على قوله تعالى: ﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾[6]. ومع توجيهه لهذه القراءة الشاذة فإن ثقته كانت كبيرة في القراء السبعة، فهو يعتبر أن القراءة الضعيفة في اللغة لم تأت في السبعة، إذ يقول في الإملاء (٩٧) على قوله

(١) يس: ٦٩.
(٢) البقرة: ٦٥.
(٣) يونس: ٣٥.
(٤) طه: ٦٣.
(٥) غافر: ٣٥.
(٦) هود: ٧٨.

تعالى: ﴿ **لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر** ﴾[1]: «والـذي يقـوي ذلك أن الخفض لم يـأت في السبعـة لضعفـه». ويفهم من ذلـك أن ابن الحاجب يرى أن القراء السبعة لم ترد في قراءتهم لغة ضعيفة ليس لها توجيه صحيح عند اللغويين والنحويين. إلا أنـه حكم على قراءة قـارئين من السبعة بأنها ضعيفـة، وذلك في الإمـلاء (٥٩) على قولـه تعالى: ﴿ **وكـذلك ننجي المؤمنين** ﴾[2]، قـال: «على قـراءة ابن عـامـر وعـاصم لا يـظهـر فيهـا وجـه مستقيم».

ولا يصح عند ابن الحاجب تناقض القراءتين في المعنى. فإذا كـان في ظاهر القراءتين تناقض فلا بد من التوفيق بينهما بطريق التأويل، فقد أملى على قوله تعالى: ﴿ **وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال** ﴾[3] في الإملاء (١١١)، فقـال: «فـالجبـال على قـراءة الكسـائي الأمـور العـظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات، والجبال على قراءة الجماعة المعجزات العظام كالقـرآن ونحوه. وعلى هذا التأويل لم يجيء النفي والإثبات باعتبار واحد. وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارض بين القراءتين».

واهتمام ابن الحاجب في أماليه بالقراءات مرتبط بما يتصل بالإعـراب، فهو يوجه كل قراءة التوجيه النحوي الملائم بها، ولا يتعرض للمعنى المراد من الآية إذا كان هذا المعنى لا يختلف باختلاف القراءة، وذلك كتوجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿ **إن هذان لساحـران** ﴾[4]. أمـا إذا كانت القـراءة تدل على معنى غير المعنى الذي تفيده القراءة الأخرى فإنه يوضح ذلك ويتعرض لتفسير

---

(١) النساء: ٩٥.
(٢) الأنبياء: ٨٨.
(٣) إبراهيم: ٤٦.
(٤) طه: ٦٣.

الآية حسب كل قراءة؛ من ذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ **كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار** ﴾[1] في الإملاء (٨٠).

وقد تعرض ابن الحاجب للوقف في القرآن؛ والوقف له ارتباط بالقراءات فهو يتصل بالأداء القرآني السليم، لذلك رفض الوقف على قوله تعالى: ويبقى، في قوله: ﴿ **كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام** ﴾[2]، وذلك في الإملاء (٧٤).

ومن المسائل التي اهتم بها ابن الحاجب وكثرت في أماليه القرآنية: -

١ - تعلق الجار والمجرور. من ذلك ما أملاه على قوله تعالى: ﴿**حتى توارت بالحجاب**﴾[3] في الإملاء (١٠١)، وكذلك ما أملاه على قوله تعالى: ﴿ **ما أنت بنعمة ربك بمجنون** ﴾[4] في الإملاء (٩٢).

٢ - بيان ما يعود عليه الضمير. من ذلك ما أملاه على قوله تعالى: ﴿ **إن تبدوا الصدقات فنعما هي** ﴾[5] في الإملاء (١٣). وكذلك قوله تعالى: ﴿ **ولأبويه** ﴾[6] في الإملاء (٦).

٣ - وضع الظاهر موضع الضمير. ومنه قوله تعالى: ﴿ **أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى** ﴾[7] في الإملاء (١٤). وقوله تعالى: ﴿ **فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه** ﴾[8] في الإملاء (٦٦).

---

(١) غافر: ٣٥.
(٢) الرحمن: ٢٦، ٢٧.
(٣) ص: ٣٢.
(٤) القلم: ٢.
(٥) البقرة: ٢٧١.
(٦) النساء: ١١.
(٧) البقرة: ٢٨٢.
(٨) يوسف: ٧٦.

٢ ـ الإملاء على مواضع من المفصل:

بلغ عددها (١٣٦) إملاء. وقد أملاها ابن الحاجب في دمشق والقاهرة وبيت المقدس ما بين سنة ٦١٠ هـ وسنة ٦٢٥ هـ. فما أملاه في دمشق كان (٧٢) إملاء في السنوات: ٦١٧ هـ، ٦١٨ هـ، ٦٢٠ هـ، ٦٢١ هـ، ٦٢٢ هـ، ٦٢٣ هـ، ٦٢٤ هـ. وما أملاه في القاهرة كان (٥) إملاءات في السنوات: ٦١٠ هـ، ٦١٣ هـ، ٦١٥ هـ. أما ما أملاه في بيت المقدس فكان إملاء واحداً فقط في سنة ٦١٦ هـ. وهناك إملاءان مجهولا المكان أمليا في سنة ٦١٨ هـ. كما أن هناك (٥٦) إملاء مجهولة المكان والزمان.

والأسلوب الذي سار عليه ابن الحاجب في أماليه في هذا القسم أنه كان يشرح عبارة المفصل ويوضحها، وأحياناً يعترض على الزمخشري في بعض آرائه، وربما يكون كلامه على المفصل تعليقاً على عبارة صغيرة، وأكثر ما يكون هذا التعليق اعتراضاً على الزمخشري ومناقشة لعبارته. وقد يكون تعليقه دفاعاً عن الزمخشري، وفي بعض الأحيان يعرب عبارات المفصل التي يغمض إعرابها ليصل من ذلك إلى توضيح المعنى.

وأملى على ما يقرب من سبعين شاهداً. وكان في حديثه يوضح موضع الاستشهاد أحياناً، أو يعرب أجزاء من البيت ولا يتعرض لموضع الاستشهاد، أو يترك الإعراب ويشرح معنى البيت مفسراً ما يحتاج من كلماته إلى تفسير.

وفي بعض الأمالي على الشواهد لا يتعرض لموضع الاستشهاد، ويعرب في البيت مواضع أخرى يرى أنها في حاجة إلى إعراب، كما فعل في الإملاء (٦٣) عندما أملى على قول الشاعر:

ثم زادوا أنهم في قومهم   غفر ذنبهم غير فخر

وهناك من شواهد المفصل ما يحتاج إلى شرح لغموض معناه أو غرابة.

ألفاظه فقام ابن الحاجب بأداء هذه المهمة، كما فعل في الإملاء (٣٠) عندما أملى على قول الشاعر:

أخا الحرب لباساً إليها جلالها   وليس بـولاج الخوالف أعقـلا

وكذلك في الإملاء (٣٨) على قول الشاعر:

لهـا أشـاريـر من لحم تتمـره   من الثعـالي ووخز من أرانيهـا

ولم يكن ابن الحـاجب يراعي الـدقـة أحيـانـاً في نقـل بعض عبـارات المفصل، مع الاختصار الذي لا يـوضح المـراد منها. من ذلـك ما جـاء في الإملاء (١): وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الزمخشـري: «فـإنه مـوضوع للجنس بـأسره». وعبـارة المفصل: «فـإن العلم فيـه للجنس بأسره»[١]. ومن اختصاره قوله في الإملاء (٨٢): «شبـه الحال بـالمفعول من حيث إنها مفعول فيها». وعبارة المفصل: «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالـظرف شبه خـاص من حيث إنها مفعول فيها»[٢].

لقد وافق ابنَ الحاجب الزمخشري في بعض آرائه ودافع عنه ورد ما ورد عليه من اعتراض، وليس معنى ذلك أنه يسير في ركابه دائماً، بل نراه في كثير من الآراء يخالفه، من ذلـك ما جـاء في الإملاء (١) على قـول الزمخشـري: «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»[٣]. فاعترض ابن الحاجب على قوله: اللفظة، وقال: «الأولى أن يقال: اللفظ الدال». ومن ذلك ما جاء في الإملاء (١٨) على قول الزمخشري في حد المبنى: «هو الذي سكون آخـره

(١) المفصل ص ٩ (دار الجيـل . بيروت).
(٢) المفصل ص ٦١.
(٣) المفصل ص ٦.

وحركته لا بعامل». قال ابن الحاجب: «هذا الحد ليس بمستقيم لأنـه أتى في الحد بواو العطف».

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن الحـاجب شرح كتـاب المفصل بكتـاب سمـاه (الإيضاح في شرح المفصل). وقد أشار إليه في عدة مواضع من الأمالي بكلمة الإملاء .. وإذا تصفحنا أماليه على المفصل نجـد أن أكثرهـا يعد تكملة واستدراكاً لما فاته في (الإيضاح). وأكثر ما استدركه في الأمالي الحديث عن بعض الشواهد النحوية. فهناك ما يقرب من أربعة وعشرين شاهداً في المفصل أهملها في كتابه (الإيضاح) إهمالاً تاماً. فمما أهمله في (الإيضاح) وتعرض له في الأمالي قول الشاعر:

إذا مـا دعوا كيسـان كـانت كهـولهم   إلى الغـدر أدنى من شبـابهم المـرد

وقول الشاعر:

يـا قـر إن أبـاك حـي خـويـلد   قـد كنت خـائفـه على الاحمـاق

وآراء ابن الحاجب في الأمالي توافق آراءه في الإيضاح، وكثير منها تكرار لمـا سبق ذكره. ولم يـظهر لي أنـه أتى بآراء في الأمـالي تخالف مـا ذكره في الإيضاح.

٣ ـ ما يتعلق بمسائل الخلاف:

وهذا القسم أصغر أقسام الأمالي، حيث بلغ عدد أماليه (٦) أمال فقط. وكلها مجهولة التاريخ والمكان. وقد صدر ابن الحاجب كل إملاء منها بكلمـة (مسألة).

في الإملاء الأول ناقش الخلاف بين سيبويه والأخفش في جواز دخـول الفاء في خبر (إن). وفي الثاني تعرض للحـديث عن (أحمر) إذا سمي بـه ثم

نكر، هل يمتنع من الصرف أم لا؟، وأتى بـرأي سيبويـه والأخفش في ذلك. وفي الثالث تحدث عن الخلاف بين سيبويه وغيره في كلمة (جوار) وامتناعها من الصـرف. وفي الرابـع ذكـر الخـلاف بين الخليـل وأبي عمـرو في: يـا زيـد والحارث. وفي الخامس شرح الخلاف بين الخليل ويونس في عـلامة النـدبة ولحاقها الصفة. وفي السادس ذكر الخلاف بين سيبويه والأخفش في الضمائر بعد (لولا) و (عسى).

وابن الحاجب في هذا القسم من الأمالي يقف موقف الحكم الذي يؤيد ما يراه صواباً بالحجة والدليل، غير ناظر إلى شهرة صاحب الرأي؛ فلا يهمه مثلاً أن يعارض سيبويه فهو مع ما يراه حقاً. وهو يقدم السماع على القياس، فاللغة تثبت بالنقل، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة القياس والتعليل.

٤ ـ الإملاء على مواضع من المقدمة (الكافية):

بلغ عدد الأمالي في هذا القسم (٩٧) إملاء. أملاها ابن الحـاجب في دمشق والقاهرة وبيت المقدس ما بين سنة ٦١٥ هـ وسنـة ٦٢٦ هـ. فقد أملى في دمشق (٦٦) إملاء في السنوات: ٦١٧ هـ، ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ، ٦٢٠ هـ، ٦٢١ هـ، ٦٢٣ هـ، ٦٢٤ هـ، ٦٢٥ هـ، ٦٢٦ هـ، وأملى في القـاهـرة (٧) أمـال في سنتي ٦١٥ هـ، ٦١٦ هـ، وأملى في بيت المقـدس إمـلاءين فقط سنـة ٦١٦ هـ. وهناك (٣) أمـال مجهولـة المكان أمـلاها في سنتي ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ. كما أن هناك (١٩) إملاء مجهولة المكان والزمان.

ويلاحظ أن ابن الحاجب يذكر في كل إملاء عبارة الكافية مصدرة بكلمة (قوله)؛ وكان المنتظر أن يقول: (قولي)، والسبب في ذلك أنه لم يكتب شرحه وإنما كتبه عنه تلاميذه، لذلك قال الكاتب: قوله، أي قول ابن الحاجب.

وكان يملي على الموضوع الواحد من الكافية أكثر من إمـلاء في أماكن

متفرقة. فقد أملى على المبتدأ ستة أمال، وعلى المعرب والإعراب ثمانية أمال، وعلى كل من الممنوع من الصرف والإضافة سبعة أمال، وعلى الاستثناء خمسة أمال. ويمكن تعليل هذا بأنه كان يسأل في أوقات مختلفة فيجيب فيكتب تلاميذه إجابته. وأكثر حديثه في هذا القسم من الأمالي عن الحدود التي أوردها في الكافية. وهو في تناوله لهذه الحدود يتبع أساليب مختلفة، فتراه أحياناً يكتفي بشرح الحد، أو يعترض على حد الكافية ثم يجيب عن الاعتراض، وقد لا يجيب عنه. وربما يخالف النحويين في الحدود ويبين أن حدَّه أفضل من حدهم[1]. فمن الحدود التي أكتفى بشرحها حد البدل. ومن الحدود التي اعترض عليها ثم أجاب عن الاعتراض حد النعت. وأحياناً يعترض على نفسه ولا يجيب عن الاعتراض، وهذا يدل على تسليمه بالاعتراض وأن حده ليس كاملاً.

وكان ابن الحاجب ينقح الكافية ويغير فيها. جاء في الإملاء (٢٨): «وقع في بعض نسخ المقدمة في حد عطف البيان قوله: تابع (من) الجامدة أوضح من متبوعه».: فسئل عن ذلك فقال مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة: «هذا كان في النسخة الأولى، وأولى منه المذكور الآن في النسخ، وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه».

٥ ـ الإملاء على الأبيات:

بلغ عدد إملاءات هذا القسم (٤٥) إملاء. أملاها ابن الحاجب في دمشق والقاهرة بين سنة ٦١٢ هـ وسنة ٦٢٦ هـ. فقد أملى في دمشق (١٢) إملاء في السنوات: ٦١٧ هـ، ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ، ٦٢٠ هـ، ٦٢١ هـ، ٦٢٢ هـ؛ غير أن ثلاثة منها مجهولة التاريخ. وأملى في القاهرة إملاءين فقط، أحدهما في سنة ٦١٢ هـ، والآخر مجهول التاريخ. وهناك إملاءان أملاهما في

(١) كما فعل في الإملاء (٦٢).

سنتي ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ، إلا أن مكانهما مجهول. كما أن هناك (٢٩) إملاء مجهولة التاريخ والمكان.

والأبيات التي أملى عليها ابن الحاجب هي أبيات جرت بحضرته فتكلم على معانيها وإعرابها، وهي من شعر العرب والمتنبي. فقد أملى على أربعة عشر بيتاً من شعر المتنبي. أما بقية الأبيات فهي لشعراء عاشوا في عصور مختلفة.

ولم تكن كل هذه الأبيات معروفة في كتب النحو واللغة والأدب، بل إن كثيراً منها لم يعرف قائله. كما أن بعضها يشبه الألغاز كقوله[١].

ما بال هذا الريم أن لا يريم   لو كان يرثي لسليم سليم

وقوله[٢]:

في فتى علق الطلاق بشهر   قبل ما بعد قبله رمضان

والطريق الذي سار عليه ابن الحاجب في هذا القسم من الأمالي أنه كان يذكر بيت الشعر أول الإملاء، ثم يقوم بشرحه أو إعراب بعض كلماته أو الإجابة على إشكال فيه، ولم يكن يطيل في ذلك. وأحياناً لا يذكر البيت في أول الإملاء بل يقدم له بمقدمة يشرح فيها مسألة معينة ثم يذكره بعد ذلك[٣]. وقد لوحظ في الإملاء (١٤) أن ابن الحاجب لم يمل على بيت من الشعر وإنما أملى على قولهم: بنفسي خيال وبابه. ويلاحظ أيضاً أنه لم يهتم بذكر قائل بيت الشعر الذي يملي عليه باستثناء أبيات المتنبي وثلاثة أبيات أخرى[٤].

---

(١) إملاء (٣٥).

(٢) إملاء (٣٩).

(٣) كما فعل في الإملاء (١٣) والإملاء (٣٤).

(٤) وهذه الأبيات لعدي بن زيد وابن قلاقس الاسكندري وعمرو بن ملقط. انظر الإملاءات: ٢٩، ٣١، ٣٥.

٦ ـ الأمالي المطلقــة :

هذا هو القسم السادس والأخير من أقسام الأمالي وهو أكبرها، حيث بلغ عدد إملاءاتـه (٢١٥) إملاء، أمـلاها ابن الحـاجب في دمشق والقاهـرة وبيت المقدس ما بين سنة ٦٠٩ هـ وسنة ٦٢٤ هـ. فقد أملى في دمشق (٣٣) إملاء في السنوات: ٦١٧ هـ، ٦١٨ هـ، ٦١٩ هـ، ٦٢٠ هـ، ٦٢١ هـ، ٦٢٤ هـ. منها اثنان بدون تاريخ. وأملى في القاهرة (٢٧) إملاء في السنوات: ٦٠٩ هـ، ٦١٣ هـ، ٦١٤، ٦١٦ هـ. منها (١٩) إملاء بدون تاريخ. أما ما أملاه في بيت المقدس فقد كـان إملاء واحـداً سنة ٦١٦ هـ. وهنـاك إملاء واحـد مجهول المكـان أملاه سنـة ٦٢٥ هـ. كما أن هنـاك (١٥٣) إمـلاء مجهـولـة المكـان والتاريخ.

ولا تجمع هذا القسم وحدة في الموضوع كالأقسام الأخرى، وإنمـا هو أمال على موضوعات متفرقة لا رابطة بينها إلا البحث في النحو. وهي لا تبحث في أبواب النحو المعـروفة تـوضيحاً وشـرحاً، لكنهـا تغوص في فلسفـة النحو والتعليل لكثير من ظواهره. وتبدو فيها مناقشة ابن الحاجب للنحويين ومخالفتهم في الـرأي واعتراضـه عليهم ونقض آرائهم بالـدليل. كمـا يـلاحظ استشهـاده بالحديث النبوي في بعض المواضع، واهتمامه بالعوامل، وتعـرضه للقـراءات واللهجات والبلاغة والصرف، وضبطه لبعض المصطلحات النحوية.

فممـا ورد من فلسفة النحـو بحثـه عن السـر في وجـوب تقـديم أدوات الاستفهام والشرط والنداء وأشباهها[١]. وبحثه عن السر في حمل النصب على الجزم[٢]. وبحثه عن السبب في تسميـةِ حروف العلة بـذلك[٣]. وبحثـه عن

---

(١) إملاء (٦٥).

(٢) إملاء (٨٩).

(٣) إملاء (٢٢).

سبب امتناع (كان) الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله[1].

أما مناقشته لآراء النحويين ومخالفتهم في الرأي ونقض آرائهم فيظهر في اعتراضه على عبد القاهر الجرجاني[2] ورده على أبي علي الفارسي[3].

وأما ضبطه لبعض المصطلحات النحوية فيظهر في قوله: «المضارعة والمضارع بالكسر، والفتح خطأ»[4]. وقوله: «إنها حال مقيدة بكسر الياء، على أنه اسم فاعل ، لا مفتوحة على أنه اسم مفعول »[5] .

أهمية الكتاب وقيمته

لمعرفة أهمية كتاب الأمالي لا بد من مقارنة بينه وبين غيره من كتب الأمالي من جهة، وبينه وبين كتب ابن الحاجب نفسه من جهة أخرى. وقد اخترت كتابين من كتب الأمالي هما: أمالي ابن الشجري وأمالي السهيلي، لوجود شيء من التشابه بينهما وبين أمالي ابن الحاجب. كما اخترت كتابين من كتب ابن الحاجب نفسه هما: الكافية والإيضاح في شرح المفصل.

١ ـ أمالي ابن الشجري:

وهي لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢ هـ. وهذه الأمالي موزعة على أربعة وثمانين مجلساً. قد يستغرق المجلس الواحد منها عدة موضوعات، وقد يستغرق الموضوع الواحد عدة مجالس.

ومنهج ابن الشجري في أماليه أنه يختار بيتاً من الأبيات المشكلة

(١) إملاء (٣٧).
(٢) إملاء (١٠٥).
(٣) إملاء (١٢٣).
(٤) إملاء (٥٤).
(٥) إملاء (١٢٦).

الإعراب، ثم يسهب في بيان وجوه الإعراب المختلفة عارضـاً الآراء الكثيرة، بالمناقشة والتأويل، فإذا برزت كلمة غريبة شرحها وبين اشتقاقها، وهو في كل ذلك يستشهد بما يخطر له من شواهد القرآن والشعر واللغة.

وقد يختار ابن الشجري موضوعاً نحوياً يملي عليه خروجاً على ما نهجه لنفسه. فمن ذلك إملاؤه في المجلس الثاني الذي أوله: قال رضي الله عنه: «التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف، فقولك جاء الرجلان، ومررت بالرجلين، أصله: جاء الرجل والرجـل، ومررت بـزيد وزيد».

وقد يذكر خبراً معيناً ينحدر بـه إلى موضـوعات في اللغـة والنحو، كمـا جرى في المجلس الثالث الذي أوله: قال تغمده الله برضوانه: «كان بنو زياد العبسيون الربيع وعمارة وقيس وأنس، كل واحد منهم قـد رأس في الجاهليـة وقاد جيشاً».

وقـد عرض ابن الشجـري للمسائـل الخلافيـة في النحو بين البصـريين والكوفيين، فإذا به يلم بجوانبها، ناسباً كل رأي لصاحبه، عارضاً الحجج التي يدعم بها كل رأيه، ثم ينظر فيها فلا يدعهـا حتى يبين موقفـه منها. وهـو في الغالب يقف إلى جانب البصريين.

٢ ـ أمالي السهيلي:

وهي لأبي القـاسم عبـد الـرحمن بن عبـد الله الأنـدلسي المتـوفى سنة ٥٨١ هـ. وهي عبارة عن مسائل وأجوبة، سأله عنهـا الفقيه المحـدث أبو إسحق بن قرقول. وهي بمجموعها ست وخمسون ومئة مسألة. واحـدة منها فيمـا لا ينصرف من الأسمـاء، وواحدة أخـرى في كاف التشبيـه، وثالثـة في الجواب ببلى ونعم. وهذه المسائل الثلاثة لم يملها السهيلي على ابن قرقول؛

لأنه أثبت على هامش الورقة السابعة عشرة عند بداية المسألة الرابعة ـ كما ذكر الدكتور محمد إبراهيم البنا محقق الكتاب: (ومن هنا جوابه عن المسائل التي سأله عنها ابن قرقول)، وعددها أربع وسبعون مسألة تناول فيها مشكلات نحوية ولغوية وقعت في الحديث، وبقيت تسع وسبعون مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة فيما يتعلق بإشكالات نحوية ولغوية.

إذن فهذه الأمالي بمجملها مسائل لغوية ونحوية لها اتصال بأمور فقهية تتعلق مباشرة باختلاف الحالات الإعرابية المؤثرة في المعاني. وهي تستلزم تأويلات مختلفة لتفسير تلك الأمور الفقهية. وهي متعلقة أيضاً بما تحتمل المفردات والعبارات من وجوه المعاني، وتعلق هذه الوجوه بمسائل الفقه.

إذن فالسهيلي فقيه نحوي كابن الحاجب، غير أن كل واحد منهما سلك سبيلاً غير التي سلكها الآخر. فأمالي ابن الحاجب مجموعة وافرة أملاها على طلابه في أزمنة وأمكنة مختلفة. فهو قد أملى في دمشق بجامع المالكية وهي أكثر أماليه، لأن مدة مكوثه في دمشق شهدت أوج نشاطه العلمي، وقد أملى أيضاً في القاهرة قبل ذلك وبعده، وأملى في بيت المقدس وغزه قليلاً.

وأمالي ابن الحاجب توزعتها مواضع مشكلة الإعراب. فقد أملى على آيات من القرآن، وعلى مواضع من المفصل، وعلى مواضع من الكافية، وعلى مواضع من أبيات، وأملى أيضاً على مسائل خلافية، وعلى مسائل مشكلة في الإعراب واللغة.

ولا شك أن أمالي ابن الحاجب على آيات من القرآن قد اشتملت على مسائل فقهية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لكنها بوجه عام لم تقع في دائرة الفقه التي أحاطت بأمالي السهيلي، مع الفرق الواضح في طبيعة هذه الأمالي التي هي أجوبة اقتضتها أسئلة، وتلك التي أملاها ابن الحاجب على طلابه في

المدارس والمساجد في حلقات الدرس. لهذا كانت أماليه أميل إلى أن تكون نحواً خالصاً منها إلى أن تكون فقهاً، لأن النحو كان هو الموجه لها، وهو أيضاً الغاية الأولى التي كان ابن الحاجب يرمي إليها. غير أن أمالي السهيلي على خلاف ذلك، فهدفها الفقه، ووسيلتها إلى تحقيق وإيضاح هذا الهدف هو النحو، وتأويلاته المختلفة. ومع هذا فإن أمالي ابن الحاجب لم تخل من بعض مسائل الفقه، وهذا أمر لا يسلم منه من يريد الإيغال في المشكلات النحوية في القرآن الكريم، خصوصاً لمن كانت ثقافته مزيجاً من الفقه والقراءات والنحو.

٣ ـ الكافيـــة:

كتاب الكافية خلاصة نحوية موجزة. ولكنها بالرغم من إيجازها الشديد وانبهام بعض عباراتها ، تبقى مرجعاً نحوياً له وزنه ، ولولا هذا الإيجاز لجاءت أكثر وضوحاً .

لقد قصر ابن الحاجب كافيته على مسائل النحو، وفصلَها عن مسائل الصرف بعد أن كانت هذه المسائل جميعاً تدرس جنباً إلى جنب. وقد جاءت مسائل النحو في الكافية منتظمة انتظاماً سليماً، فأعجب بها الناس وتداولوها وانبرى العلماء لشرحها وإعرابها ونظمها واختصارها.

سار ابن الحاجب في كافيته على نهج الزمخشري في مفصله وقفى على آثاره وتتبعه، وهذا ليس عيباً في المنهج. فمنهج الزمخشري في مفصله وتقسيمه إلى أربعة أبواب منهج سليم. غير أن ابن الحاجب قد غاير الزمخشري في وضع بعض الموضوعات في باب كان الزمخشري قد وضعها في غيره، أو أنه لجأ إلى التقديم والتأخير أحياناً، مع اختلافات أخرى. وجملة القول أن الكافية جاءت موجزة إيجازاً شديداً، في بعض عباراتها قصور عن الإحاطة بمسائل النحو، وفي كثير منها إشارات وتلميحات، ولا بد أن يجد الدارس

بعض مسائلها مبهمة تحتاج إلى إيضاح وتفسير.

٤ ـ الإيضاح في شرح المفصل:

واكب ابن الحاجب عبارة الزمخشري في المفصل، شارحاً الكتاب فقرة فقرة، بادئاً بأوائل الموضوعات، ثم هو يملي فيها بما أمدته به عقليته النحوية، وأسلوبه في معالجة المشكلات النحوية، وإيضاح المسائل المبهمة.

ويظهر للناظر في كتاب الإيضاح أن عقلية الفقيه هي السائدة في مباحثه، حيث كثرت فيه التأويلات والترجيحات التي تخضع خضوعاً واضحاً لأساليب الفقهاء والأصوليين.

ومنهج الشرح بوجه عام هو منهج المفصل. لكن ابن الحاجب خالف الزمخشري في مواضع كثيرة، ورد عليه بعض أقواله، ولم يسلم بكل ما قاله. ويؤخذ على ابن الحاجب في شرحه هذا أنه لا يسير على نهج واحد؛ فهو مرة يورد نصاً كاملاً للزمخشري فيعالجه، ومرة أخرى يأخذ جزءاً من نص فيشرحه، وربما اتصل قول الزمخشري بقوله فلا يتميز قوله من قول الزمخشري، أو ربما وضح مسألة وعقب عليها دون إيراد النص مكتفياً بالإشارة. كما يلجأ إلى التعميم دون التخصيص، ويخوض في مسائل ليست من صميم الموضوع، وقد يقحم بعض الموضوعات في غير أبوابها، وقليلاً ما ينسب الآراء النحوية التي يذكرها لأصحابها، إلا إذا كانوا من كبار النحاة كالخليل وسيبويه والفارسي. وبعض هذه المآخذ وجدت عنده في أماليه على المفصل.

وبعد هذا الحديث عن هذه الكتب الأربعة والتي لها صلة بأمالي ابن الحاجب، أين يقف هذا الكتاب من هذه الكتب؟ وما الميزة التي يمتاز بها حتى جعلت منه كتاباً عظيماً ينهل منه العلماء؟. أما أمالي ابن الشجري فكان يخلط صاحبها النحو بالشعر والأدب واللغة، ولكن أمالي ابن الحاجب تدور في فلك النحو، حتى أماليه على الآيات القرآنية الهدف منها الإعراب. وأما أمالي

السهيلي فكان هدفها الرئيسي الفقه وجاء النحو فيها لتحقيق هذا الهدف؛ لكن أمالي ابن الحاجب بالرغم من اشتمالها على مسائل فقهية إلا أنَّ النحو كان هو الهدف الأساسي منها، فإنْ أطلقنا عليها الأمالي النحوية لم نكن قد جانبنا الصواب. ولا يعني هذا أن ابن الحاجب في أماليه لم يتعرض إلا إلى النحو، فقد ضمنها علوماً مختلفة من لغة وقراءات وفقه وأصول وتفسير وحديث وشعر وأدب، إلا أن النحو كان مواكباً لهذه العلوم. ولم يقتصر ابن الحاجب في أماليه على مسائل نحوية معينة، بل ناقش معظم مسائل النحو، وأكاد أجزم بأنه قد طرق أبواب النحو جميعها، وتحدث عدة مرات عن كثير منها. وتعدى النحو إلى المسائل الصرفية كالإعلال والإبدال والإمالة والتصغير والنسب والوقف.

وإذا انتقلنا إلى كافية ابن الحاجب والإيضاح في شرح المفصل، لوجدنا أن الكافية جاءت موجزة إيجازاً شديداً، ويوجد في بعض عباراتها قصور عن الإحاطة بمسائل النحو، وفي كثير منها إشارات وغموض يحتاج إلى شرح وإيضاح، ويبدو أن ابن الحاجب نفسه قد فطن إلى هذا الإيجاز وإلى هذا الإبهام فقام بشرحها، أضف إلى ذلك أن كثيراً من العلماء الذين جاءوا من بعده شرحوها، ولولا إيجازها وإبهامها لما وجدنا هذه الشروح الكثيرة لها. ولا يعني هذا أن الكافية ليست لها قيمة كبيرة، بل بالعكس من ذلك فإن أهميتها الكبيرة جعلت الناس يعجبون بها ويتداولونها ويقومون بشرحها وإعرابها ونظمها واختصارها. لكن أمالي ابن الحاجب لم تتسم بهذا الإيجاز بل جاءت مسهبة، فيها تفصيل وتوضيح لكل المسائل التي تناولتها، قل ما تجد فيها مسألة مبهمة غامضة تحتاج إلى شرح، إلا بعض المسائل المنطقية والفقهية.

نخلص من هذا أن الأمالي وفت بالغرض المطلوب دون أن يكون هناك إبهام أو غموض في مسائلها وعباراتها إلا ما ندر. وإن ما رأيناه من الإيجاز والاختصار والإبهام في الكافية لم يقع مثله في الأمالي إلا في بعض المسائل

القليلة، ومعظمها لا يتعلق بمسائل النحو المعروفة بل بأمور أخرى.

وكتابه (الإيضاح في شرح المفصل) تناول فيه المفصل كله، وقد تبين أن هذا الكتاب أسبق من الأمالي. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا أملى ابن الحاجب على أجزاء من المفصل في كتابه الأمالي ولِمَ لم يكتف بشرحه له في الإيضاح؟ والجواب عن ذلك: أن أماليه على المفصل أكثرها يعد تكملة واستدراكاً لما فاته في الشرح، مما أثاره تلاميذه، أو مما أملاه لإفادتهم، وفي أماليه على المفصل كان ابن الحاجب أحياناً يكرر بعض المعاني التي وردت في الإيضاح. وإذا قارنا بين إملائه على المفصل وبين الإيضاح فإننا لا نجد فرقاً بينهما من ناحية المنهج والأسلوب. ولكن إذا قارنا بين الأمالي وبين الإيضاح ككتابين لابن الحاجب، فإننا نجد الأمر يختلف. صحيح أن كتاب الإيضاح تناول فيه معظم مسائل المفصل التي اشتملت على أبواب النحو الأربعة: الأسماء والأفعال والحروف والمشترك؛ إلا أن ابن الحاجب لم يتناول في الإيضاح إلا هذه الأبواب كما جاءت في المفصل. بيد أنه في الأمالي قد تناول معظم أبواب النحو وتحدث عن الحدود والعلل وأشبعها شرحاً وتوضيحاً، وتكلم عن معنى وإعراب آيات كثيرة من القرآن، وتطرق إلى القراءات واهتم بالقراء السبعة. وكثيراً ما كان يربط معنى الآية القرآنية بإعرابها وأوجه القراءة فيها.

أضف إلى ذلك أن ابن الحاجب قد تناول في أماليه مسائل فقهية ولغوية ومنطقية، وأحاديث شريفة، وأبيات شعرية غريبة تحدث عن معانيها وإعراباتها.

إلى جانب هذا كله فإنه في الأمالي تناول فلسفة النحو والتعليل لكثير من ظواهره. كما اهتم بالعوامل واللهجات والبلاغة والصرف والمصطلحات النحوية، وعقد فصلاً خاصاً لمسائل الخلاف بين النحاة.

وبعد هذا العرض تتضح لنا أهمية الأمالي بين كتب ابن الحاجب نفسه وبين الكتب الأخرى. لهذا فإن كل من ترجم لابن الحاجب قد أطرى هذا الكتاب بالمديح. وإنه قد لقي اهتماماً كبيراً من العلماء، وعرفوا له قدره، واعتبره بعضهم من أجل مؤلفات ابن الحاجب. فلا عجب إذن أن نجد العلماء يكثرون من النقل منه، ويعتمدون عليه في مؤلفاتهم.

وقد أثنى بعضهم عليه ثناء كبيراً، قال ابن الجزري[1]: «ومؤلفاته تنبىء عن فضله كمختصري الأصول والفقه ومقدمتي النحو والتصريف ولا سيما أماليه التي يظهر منها ما أتاه الله من عظم الذهن وحسن التصور».

وقال السيوطي[2]: «وله الأمالي في النحو مجلد ضخم في غاية التحقيق».

وقال ابن فرحون[3]: «وله الأمالي في ثلاث مجلدات في غاية الإفادة».

وهذا السيوطي يذكر في مقدمة كتابه (الإتقان في علوم القرآن) أن من المراجع التي اعتمد عليها ولخص منها كتابه أمالي ابن الحاجب[4].

وذكر البغدادي أن من مراجعه التي اعتمد عليها في النحو عند تأليفه كتابه (خزانة الأدب) كتاب الأمالي لابن الحاجب[5]. وقد نقل عنه في عدة مواضع في كتابيه خزانة الأدب وشرح شواهد الشافية. وإن من يطلع على كتاب مغني اللبيب لابن هشام والأشباه والنظائر للسيوطي يجد فيهما الكثير من المسائل

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١/٥٠٨.
(٢) بغية الوعاة ٢/١٣٥.
(٣) الديباج المذهب ٢/٨٦.
(٤) الإتقان في علوم القرآن ١/٣٣ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).
(٥) الخزانة ١/٩ (بولاق).

التي نقلت من كتاب الأمالي. كـل هذا يـدل على أهمية هـذا الكتاب وقيمتـه ومنزلته الرفيعة.

نسخ الكتـــاب

نسخ كتاب الأمالي كثيرة، وقد ذكر بروكلمان معظمها[1]. وهي موجودة في القاهرة واستنبول والمدينة المنورة وبـرلين وباريس ومـدريد وفينـا والهند. وحاولت جهدي الحصول على أكبر عدد ممكن من النسخ المصورة عنها. وبعد وقت طويل ومراسلات مضنية ورحلات شاقة استطعت الحصول على سبع نسخ مصورة على ورق وأفلام. وقد أتيحت لي الفرصة للاطلاع على عدد آخـر من النسخ وكتابة ملاحظات عنها وذلك في مكتبة دار الكتب المصرية وعدة مكتبات في استنبـول. وقد اعتمـدت في التحقيق خمس نسخ من تلك التي حصلت على صـور منهـا. وهـذه النسـخ هي: نسخـة شهيـد علي في استنبـــول رقم (٢٣٣٧)، ونسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٦)، ونسخة الحرم المدني في المدينة المنورة رقم (١٧)، ونسخة أحمد الثالث في استنبول رقم (٢٢٦٣)، ونسخة المكتبة الوطنية في باريس رقم (٦٢١٤). وسأتحدث عن هذه النسـخ بالتفصيل. أما النسخ الأخرى فسأكتفي بالحديث عنها بشكل موجز.

١ ـ نسخة شهيد علي رقم (٢٣٣٧):

توجد هذه النسخة في مكتبة شهيد علي باشا الملحقة بالمكتبة السليمانية في استنبـول. وهي أقدم نسخـة، إذ كتبت سنة ٦٨٢ هـ، أي: بعـد وفـاة ابن الحاجب بأقـل من أربعين سنة. وهـذه النسخة كـاملة كتبت بخط يشبه الخط الفارسي مضبوط بالشكل، وعدد أوراقها (٢٦٦) ورقة من القطع المتوسط، في

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٥/٣٣٣.

كل صفحة (٢٠ سطراً)، ومتوسط كلمات كل سطر (١٢) كلمة.

ونظراً لقدم هذه النسخة ودقتها وقلة أخطائها، ولأنها مراجعة على نسخة أخرى مقروءة على المملي نفسه وهو ابن الحاجب ومصححة عليه، فإنها نسخة قيمة، لذا فإني اعتمدتها أصلاً في التحقيق، وأشرت إليها بكلمة (الأصل).

كتب في أعلى الصفحة الأولى عنوان الكتاب وهو (الأمالي لابن الحاجب)، ثم كتبت العبارة الآتية بخط أسود واضح: «هذه المجلدة مشتملة على أمالٍ مفرقة في النحو جليلة من كلام الشيخ الإمام العلامة حجة العرب وفخرهم جمال الدين أبي عمرو ابن الحاجب تغمده الله برحمته. منها ما يتعلق بالقرآن العزيز ومنها ما يتعلق بكتاب المفصل للزمخشري رحمه الله ومنها ما يتعلق بأبيات عربية ومحدثة وغير ذلك، وهذه المجلدة عزيزة الوجود جداً فليعرف قدرها».

وفي أسفل الصفحة كتبت أقسام الأمالي، وعلى الجهة اليمنى منها كتب اسم من تملك هذه النسخة وختمان، أحدهما: صغير لم تتضح كتابته، والآخر: كبير كتب فيه: «مما وقفه الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله تعالى بشرط ألا يخرج من خزانته».

بداية هذه النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه وآله أجمعين. قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب رحمه الله مملياً بدمشق المحروسة سنة سبع عشرة وستمائة: تقاتلونهم أو يسلمون.

وجاء في آخرها: فرغ المرتجي رحمة ربه ومغفرته عبد الرحمن بن يحيى بن عمر بن يوسف بن أبي الحسن التبريزي المذهبي عفا الله عنه وستر

عيوبه من الأمالي المفرقة نسخاً صبيحة يوم السبت الرابع والعشرين من المحرم المبارك لسنة اثنتين وثمانين وستمائة هجرية في جامع مدينة دمشق المحروسة محاذياً لقبر هود النبي عليه السلام وذلك من نسخة مقروءة على المملي رحمه الله ومصححه، عليها خط يده رحمه الله. ولله الحمد على توفيق الإتمام.

ثم بعدها كتبت المقابلة الآتية: قابل هذه النسخة المباركة كاتبها الشيخ الإمام العالم الصدر الكامل جامع أسباب الفضائل فسح الله في (منته) وأعاد من بركته بالأصل المنقول منه وهو أصل الشيخ جمال الدين رحمه الله وكان يبدي (إعادته) فوافق والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله أجمعين. كتبه أحمد بن إبراهيم بن سباع بن ضياء الفزاري عفا الله عنه.

يوجد في هوامش هذه النسخة بعض التصويبات والتعليقات وأسماء السور القرآنية وعناوين لبعض الإملاءات.

ويلاحظ أنه يوجد في آخر هذه النسخة فصل عن (لو) ورسالة في العشر.

هذا وقد اطلعت بنفسي على هذه النسخة في مكتبة شهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية باستنبول، وحصلت على صورة منها من معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

٢ ـ نسخة دار الكتب رقم (٢٦):

وهي نسخة تامة، وخطها واضح مقروء، كتبت بخط النسخ الجميل سنة ٦٩٦ هـ، أي: بعد وفاة المؤلف بخمسين سنة. وقد بلغ عدد أوراقها ١٨٠ ورقة أي: (٣٦٠) صفحة؛ في كل صفحة (٢١) سطراً، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٧) كلمة.

ويوجد في أعلى الصفحة الأولى عنوان الكتاب (الأمالي لابن

الحاجب). وبعد العنوان فهرس الآيات القرآنية التي أملي عليها ابن الحاجب، وهذا الفهرس ليس كاملاً. وفي آخر هذه الصفحة على الجهة اليسرى يوجد ختم كبير غير واضح. وعلى حواشي الصفحة الثانية والثالثة عبارة وقفية نصها (وقف المرحوم محمد بيك بجامعه) ، وبأعلى هاتين الصفحتين خاتم يحمل اسم (محمد) بخط الثلث الكبير .

جاء في أول هذه النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر وأعن بلطفك، قال الشيخ أدام الله توفيقه مملياً بدمشق سنة سبع عشرة قوله تعالى: تقاتلونهم أو يسلمون. . . وجاء في نهايتها: وقع الفراغ من نسخه يوم السبت لاثنتي عشرة ليلة بقيت من رجب الفرد سنة ست وتسعين وستمائة على يد الفقير إلى الله تعالى علي بن داود بن يحيى القرشي.

وفي الصفحة الأخيرة يوجد ختم كبير هو نفس الختم الموجود في صفحة العنوان. وإلى الأعلى منه كتبت العبارة الآتية: بلغ مقابلة بالأصل بقدر الإمكان والله أعلم بالصواب. وفي أسفل هذه الصفحة إلى الجهة اليمنى كتب: الحمد لله طالعه وانتقى من فوائده عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي.

ويلاحظ في هذه النسخة أن بها قدراً بخط مخالف لبقية النسخة وذلك من صفحة (٢١) حتى نهاية صفحة (٤٠)، وقد كتبت بعض الكلمات في هذه الصفحات برسم يغاير نظيره في بقية النسخة، كما أن هذه الصفحات لا يذكر فيها في نهاية كل إملاء عبارة: والله أعلم بالصواب.

التعليقات والتصويبات في الهوامش قليلة، وكثيراً ما تكتب عبارة: بلغ مقابلة بالأصل. ويلاحظ في هذه النسخة أن الصفحة ١٦٤ بيضاء. هذا وقد اطلعت على هذه النسخة بدار الكتب وحصلت على نسخة مصورة منها، ونظراً لأن هذه النسخة كاملة وقليلة الأخطاء فقد اعتمدتها في التحقيق ورمزت لها بالحرف (ب). ويكفيها قيمة اطلاع السيوطي عليها وانتقاؤه منها.

٣ ـ نسخة الحرم المدني رقم (١٧):

توجد هذه النسخة في مكتبة الحرم النبوي بالمدينة المنورة. عدد أوراقها (١٥٢) ورقة من الحجم المتوسط. في كل صفحة (٢٩) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطرٍ (١٦) كلمة. كتبت هذه النسخة سنة (٧٩٠ هـ) بخط مغـربي جميل مشكول أحياناً، وقد ميزت رؤوس العبارات بخط واضح.

كتب في صفحة العنوان العبارة الآتية: هذه المجلدة مشتملة على أمال مفرقة في النحو جليلة من كلام الشيخ الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين أبي عمرو بن الحاجب. وإلى جانب هذه العبارة توجد أسماء من تملكـوا هذه النسخة وختم غير واضح.

ولا يوجد في هوامش هذه النسخة أية تعليقات أو شروح إلا ماندر. جاء في أولها:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وسلم تسليماً. قال الشيخ الإمام العلامة جمـال الدين أبـو عمرو بن الحـاجب رحمه الله ممليـاً بدمشق المحـروسة سنـة سبع عشـرة وستمائة تقاتلونهم أو يسلمون. . . .

وجاء في آخرها: فرغ الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وأصحابه أجمعين في الثُالث عشر من رجب الفرد عام تسعين وسبعمائة. وبعد ذلك كتبت العبارة الآتية: بلغ مقابلة فصح والحمد لله على كل حال. ويوجد بعد ذلك فصل عن (لو). وفي نهاية هذا الفصل أبيات من الشعر لم أستطع قراءتها ولا إدراك معانيها.

وقد اطلعت على هذه النسخة في المدينة المنورة، وحصلت على صورة منها من معهد المخطوطات بالقاهرة، وعند قراءتي لها وجـدت أنها لا تختلف

كثيراً عن نسخة الأصل، وأن أخطاءها قليلة، ولا يوجد حذف في أسطرها وكلماتها، لذا فإنني اعتمدتها في التحقيق ورمزت لها بالحرف (م) .

٤ ـ نسخة أحمد الثالث رقم (٢٢٦٣):

توجد هذه النسخة في مكتبة أحمد الثالث الملحقة بمتحف (طبو قباي سراي) في استنبول. وقد كتبت سنة ٧٣٣ هـ بقلم نسخي نفيس بخط عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن المهندس الحنفي الدمشقي. وعدد أوراقها (١٦٧) ورقة، أي (٣٣٤) صفحة. في كل صفحة (٢٧) سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر (١٥) كلمة.

على الصفحة الأولى يوجد عنوان الكتاب وهو (كتاب الأمالي الكبرى لابن الحاجب) . وإلى أسفل العنوان توجد أسماء غير واضحة، والظاهر أنها أسماء من تملكوا هذا الكتاب، وبعدها ترجمة لابن الحاجب، وفي أسفل هذه الصفحة يوجد ختمان، كتب في أحدهما: وقف السلطان أحمد خان، وكتب في الآخر: الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وهذه النسخة كاملة ولا يوجد فيها نقص. أولها: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على محمد وآله، قال الشيخ رحمه الله مملياً بدمشق سنة سبع عشرة قوله تعالى: تقاتلونهم أو يسلمون.

وآخرها: تمت الأمالي المفرقة بحمد الله ومنه وكرمه. وكان الفراغ من تمامها عشية الجمعة سادس شهر رمضان المعظم من سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة بالقاهرة المعزية على يد عبد الله بن محمد بن إبراهيم عُرف والده بابن المهندس الحنفي الدمشقي.

يوجد في الحواشي بعض التصويبات والتعليقات لكنها قليلة. في الأمالي على الآيات القرآنية كتبت أسماء السور في الهوامش. وفي الأمالي على

المقدمة والأمالي على المسائل المتفرقة كتبت في الهوامش أسماء المواضيع التي أملي عليها ابن الحاجب.

وقد لاحظت أن الأوراق: ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢ فيها شيء من الاضطراب وعدم الوضوح حيث الأرضة أكلت أجزاء منها.

كما يوجد في هذه النسخة سقط في الكلمات والأسطر، ولكن ظهر لي أنها من عمل الناسخ بسبب انتقال النظر أو السهو. ولكن هذا لا يفقد هذه النسخة قيمتها، وقد اعتمدتها في التحقيق ورمزت لها بالحرف (د). وقد شاهدتها في استنبول، وحصلت على نسخة مصورة منها من معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

٥ ـ نسخة باريس رقم (٦٢١٤):

توجد هذه النسخة في المكتبة الوطنية في باريس. وقد كتبت بخط فارسي جميل غير مشكول سنة ١٢٣٣ هـ. فهي نسخة حديثة بالنسبة لبقية النسخ. وعدد أوراقها (١٦٠) ورقة من القطع الكبير، أي (٣٢٠) صفحة. في كل صفحة (٢٥) سطراً، ومعدل كلمات كل سطر (١٧) كلمة. وهذه النسخة كاملة غير ناقصة.

يوجد في أعلى الصفحة الثانية عنوان الكتاب بخط صغير وهو (أمالي ابن الحاجب). وفي وسط الصفحة كتبت العبارة الآتية: هذا كتاب أمالي قدوة العلماء المحققين وزبدة الفضلاء المدققين الشيخ جمال الدين أبي عمرو بن الحاجب تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه بحبوحة جنته والمسلمين أجمعين.

أما الصفحة الأولى فقد كتب فيها أقسام الأمالي وبعض الأسماء غير الواضحة لمن تملكوا هذا الكتاب.

أول هذه النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

وصلواته على خير خلقه محمد وآله أجمعين، قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله مملياً بدمشق المحروسة سنة سبع عشرة وستمائة على قوله تعالى: تقاتلونهم أو يسلمون.

وآخرها: والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، تمت بمعونة الوهاب سنة الألف والمائتين وثلاث وثلاثين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة. وإلى جانب ذلك يوجد ختم صغير كتب في داخله: محمد سعيد ١٢٣٣ هـ.

أما الصفحة الأخيرة من هذه النسخة فيوجد فيها إعراب قوله تعالى: ﴿ **أفمن زين له سوء عمله** ﴾(١). وعلى الهامش كتب عبارة (خط الشهابي المصري سلمه الله). ولا يعلم إن كان هذا هو ناسخ المخطوطة كلها أو ناسخ إعراب الآية المذكورة فقط.

وعند اطلاعي على هذه النسخة وجدت أنها قريبة الشبه بنسخة الأصل (نسخة شهيد علي). كما أنها تتطابق مع نسختين موجودتين في استنبول، هما: نسخة عاطف أفندي رقم (٢٤٣٦) ونسخة فيض الله رقم (١٥٧٢). كما لاحظت أنها اشتملت على كلمات صحيحة أخطأت فيها بقية النسخ. ولكن عيب هذه النسخة أن بها قدراً من السقط والتصحيف، ومرجع ذلك إلى جهل الكاتب الذي كتبها، ولكن هذا لا يفقدها قيمتها. وقد اعتمدتها في التحقيق ورمزت لها بالحرف (س) . وقد حصلت على نسخة مصورة منها من المكتبة الوطنية في باريس.

٦ ـ النسخ الأخرى:

ويبلغ عددها خمس عشرة نسخة وقد اطلعت على معظمها، بل حصلت

---

(١) فاطر: ٨.

على مصورتين لنسختين منها. وفيما يلي وصف موجز لهذه النسخ:

١ ـ نسخة دار الكتب رقم ١٠٣٤:

كتبت هذه النسخة بخط النسخ الواضح ولم يذكر تاريخ نسخها. ويبلغ عدد أوراقها (١٣٩) ورقة. في كل صفحة (١٧) سطراً، ومعدل كلمات كل سطر (١٠) كلمات.

يوجد في هذه النسخة نقص كبير، فلم يذكر فيها الإملاء على المقدمة ولا الإملاء على أبيات من الشعر ولا الأمالي المفرقة. وقد اطلعت عليها في دار الكتب المصرية.

٢ ـ نسخة دار الكتب رقم ١٠٠٧:

كتبت هذه النسخة سنة ٧٠٦ هـ بالخط الفارسي. وكاتبها هو: كاميار بن أحمد بن كاميار المشهدي الأبهري. عدد أوراقها (٨٩) ورقة. في كل صفحة (٣٦) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر (١٧) كلمة. فيها اضطراب في أوراقها بالتقديم والتأخير. وصفحاتها غير مرقمة، وفيها نقص وعدم دقة. وقد اطلعت عليها في دار الكتب المصرية.

٣ ـ نسخة الاسكريال رقم ١٣٣٦:

توجد هذه النسخة في مكتبة الأسكريال في إسبانيا ضمن مجموعة مكونة من (١٧٤) ورقة. عدد أوراقها (١٠١) ورقة من القطع الكبير. في كل صفحة (٣١) سطراً، ومعدل كلمات كل سطر (١٧) كلمة. كتبت بالخط المغربي، لكن كثيراً من خطها غير واضح تصعب قراءته. كما أن هناك كثيراً من الجمل والكلمات قد سقطت. وقد كتبت هذه النسخة سنة ٧٢٤ هـ، وتميزت بترتيب الآيات القرآنية التي أملي عليها ابن الحاجب حسب السور. هذا وقد حصلت على صورة منها من مكتبة (الأسكريال) ولكني لم أعتمدها في التحقيق

لصعوبة قـراءة خطهـا ولأن فيها كثيـراً من السقط؛ غير أني كنت أستـأنس بها أحياناً.

٤ ـ نسخة أحمد الثالث رقم ٢٢٥٤:

توجد هذه النسخة في مكتبة أحمد الثالث الملحقة بمتحف (طبـو قباي سراي) في استنبول ضمن مجموعة مكونة من (٢٢٥) ورقة. أما عـدد أوراقها فيبلغ (١٨٨) ورقـة من القطع الكبيـر. عدد أسـطر كل صفحـة (٢٥) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر (٢١) كلمة. وخطها نسخي عادي. وقـد كتبت سنة ٨٦٩ هـ. وقد اطلعت عليها في استنبول، وظهر لي أن أوراقهـا مضطربـة في التقديم والتأخير وأن صفحاتها غير مـرقمة وأنهـا تفتقر إلى الـدقة في كثيـرٍ من عباراتها.

٥ ـ نسخة برلين رقم ٦٦١٣:

توجد هذه النسخة في مكتبة الدولة في برلين. عـدد أوراقها (٣٠٦) من القطع المتوسط. في كل صفحة (٢١) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر عشر كلمات، وقد كتبت بخط النسخ العادي غير المشكول وغير المنقوط في كثير من الأحيان، ولم يذكر تاريـخ نسخها. وقـد حصلت على نسخة مصـورة منها من برلين. وعندما اطلعت على هذه النسخة وجدت أنها نسخة لا تصلح للتحقيق لكثرة التصحيف والتحريف فيها، ولأن كثيراً من عباراتها وسطورها قـد سقط، وأن هناك (١٩) إملاء من القسم الأول أيضاً قد سقطت.

٦ ـ نسخة فيض الله رقم ١٥٧٢:

توجد هذه النسخة في مكتبة فيض الله في حي الفاتح في استنبول. وقد كتبت بخط تعليق عادي بالحبر الأسود، ولا يوجد تاريخ نسخها. وقد بلغ عدد أوراقها (١٩٥) ورقة من الحجم الكبير. في كل صفحة (٢٩) سطراً ومتـوسط كلمات كل سطر (١٨) كلمة. وقـد اطلعت عليها في استنبـول وظهر لي أنهـا

حديثة العهد وأنها تتطابق مع نسخة باريس رقم (٦٢١٤).

٧ ـ نسخة عاطف أفندي رقم ٢٤٢٦ :

توجد هذه النسخة في مكتبة عاطف أفنـدي في استنبول. عـدد أوراقها (١٩٨) ورقة من الحجم الكبير. في كل صفحة (٣٣) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر (١٢) كلمـة. كتبت بخط النسخ العـادي بالحبـر الأسود، ولم يـذكر تاريخ نسخها. وقد اطلعت عليها في استنبول ووجدتها تتطابق مع نسخة (فيض الله) ومع نسخة (باريس رقم ٦٢١٤).

٨ ـ نسخة عاشر أفندي رقم ١٠٣١ :

توجد هذه النسخة في مكتبة عاشر أفندي الملحقة بالمكتبة السليمانية في استنبول. عدد أوراقها (١٩٣) ورقة من القـطع الكبير. في كـل صفحة (٢٩) سطراً، ومعدل كلمات كل سطر عشر كلمات. لم يذكر تاريخ نسخها ولا اسم ناسخها. وقد اطلعت عليها في استنبول وظهر لي أنها حديثة العهد.

٩ ـ نسخة باريس رقم ٤٣٩٢ :

توجد هذه النسخة في المكتبة الوطنية في باريس. وقد أفادتني المكتبـة المذكورة أن تصـوير هـذه النسخة صعب ولا يكـون واضحاً لأن ورقهـا أصفـر وخطها رديء مشرب بالحمرة.

١٠ ـ نسخة بنكيبور (خدا بخش) في الهند :

أفادتني المكتبة المذكورة أن هناك نسختين من الأمالي : إحداهما مكونة من ثلاث ورقات، والأخـرى مكونـة من (٢٥) ورقة، وأن التصـوير يحتـاج إلى إجراءات رسمية. فعلى هذا تكون هاتان النسختـان تشكلان قسمـاً صغيراً من الأمالي فلا فائدة ترجى منهما.

١١ ـ نسخة حسين جلبي رقم ١٠١٩ :

توجد هذه النسخة في مكتبة حسين جلبي في مدينة برسة في تركيا. ولم يذكر بروكلمان هذه النسخة. وإنما ذكرها الدكتور رمضان ششن في كتابه: (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا) ١/٦٧. وقد كتبت سنة ٩٣٩ هـ، وعدد أوراقها (١٢٢) ورقة. وقد حاولت الحصول على نسخة مصورة منها ولكن لم يصلني رد من المكتبة المذكورة.

١٢ ـ نسخة فينا رقم ٣٨٦ :

توجد في المكتبة الوطنية في فينا في النمسا. وقد حاولت مراراً الحصول على نسخة منها لكني.لم أستطع لعدم رد المكتبة المذكورة.

١٣ ـ نسخة راغب باشا رقم ١٣٥٢ :

توجد في مكتبة راغب باشا في استنبول. ولم أستطع الاطلاع عليها أثناء تواجدي في استنبول لأن المكتبة كانت مغلقة للجرد.

١٤ ـ نسخة عارف حكمت رقم ١٢/٤١٥ :

توجد هذه النسخة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة. عدد أوراقها (١٦٨) ورقة. في كل صفحة (٢١) سطراً، ومعدل كلمات كل سطر (١٧) كلمة. كتبت بالخط الفارسي سنة ١١١٧ هـ. اطلعت عليها ورأيت أنها لا تختلف عن نسخة الأصل وعن نسخة الحرم المدني. وهذه النسخة لم يذكرها أحد.

١٥ ـ نسخة يني خان رقم ٩٣٠/٩٣١ :

ذكر هذه النسخة بروكلمان. ولم أجد لهذه المكتبة ذكراً في تركيا أو في غيرها. وكذلك ذكر أن هناك شرحاً مطبوعاً للأمالي في استنبول سنة ١٢٨٧ هـ. لكني لم أجده في كل مكتبات استنبول.

* * *

الفصل الثالث

ابن الحاجب في كتابه الأمالي

١ ـ موقف ابن الحاجب من النحاة.
٢ ـ موقفه من الشواهـــد.
٣ ـ الآراء التي خالف بها جمهور النحاة.
٤ ـ مآخذ عليـــه.
٥ ـ أهم القضايا النحوية التي اشتمل عليها الكتاب.

موقف ابن الحاجب من النحاة

إن من ينظر في كتب ابن الحاجب عامة وكتاب الأمالي خاصة فإنه يجده يمعن إمعاناً بارزاً في عرض الآراء النحوية المختلفة التي تدور حول كل مسألة من المسائل التي يجري البحث فيها، ثم يدلي بالحجج التي يدعم بها القائلون آراءهم ، ويناقشها رأياً رأياً . وهو في مناقشاته لا يعنى بنسبة الآراء النحوية إلى أصحابها إلَّا في القليل . وإذا ذكر فإنه لا يذكر إلَّا أسماء النحاة الكبار من المتقدمين أمثال الخليل وسيبويه والأخفش وابن جني والفراء والمبرد والفارسي ، وربما عمَّم فذكر البصريين أو الكوفيين .

إن محاولة ابن الحاجب في عرض الوجوه المختلفة للمسألة الواحدة أمر يدل على أنه قد هضم مسائل النحو واستوعبها وألم بجوانبها. والرجل في لجوئه إلى التعليلات يسير مع البصريين في أقيستهم وعللهم، لكنه في بعض الأحيان يختلف معهم مدعماً رأيه بالحجة والبرهان. وموقفه من النحاة لا يعتمد على كونهم مشهورين أو غير مشهورين، أو كونهم بصريين أو كوفيين، وإنما يعتمد على قناعته بالرأي نفسه وليس بصاحبه، فهو ليس متعصباً لعالم مهما كانت منزلته. كما أنه لم يكن إمعة متابعاً من غير وعي. وسأتحدث عن موقفه من اثنين من العلماء هما: سيبويه والزمخشري؛ لأنه قد تأثر بهما وأكثر من النقل عنهما ووافقهما في كثير من المسائل، إلا أنه قد خالفهما في بعضها.

أولاً : موقفه من سيبويه :

يعتبر سيبويه إمام نحاة البصرة، بل إمام النحاة جميعاً. ويعد كتابه أول كتاب اشتمل على قواعد العربية بشكل متكامل. وقد ظهرت عناية ابن الحاجب به في مصنفاته المختلفة، فقد كان كثيراً ما ينقل عنه، ويؤيده ويرجح آراءه، ويتابعه في كثير من تعليلاته، ويقال: إنه شرح كتابه. ولكن لا يعني هذا أن ابن الحاجب كان مع سيبويه في كل المسائل، فقد يخالفه إذا لم يقتنع برأيه ويستخدم في مناقشته الأدلة العقلية المنطقية، ولا يهمه علو منزلته، وهذه هي سمة العالم الذي يسير على النهج العلمي الصحيح، وفيما يلي بعض المسائل التي خالفه فيها والتي وردت في الأمالي :

١ ـ أصل لولا :

مذهب سيبويه أن أصلها لو زيدت عليها لا. وقد خالفه ابن الحاجب في ذلك. قال سيبويه[1] في حديثه عن لا : «وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل ما، وذلك قولك: لولا، صارت لو في معنى آخر كما صارت حين قلت: لو ما تغيرت كما تغيرت حيث بما، وإن بما». وقال ابن الحاجب في الإملاء (٢) من الأمالي على المفصل :

«ذهب بعض الناس إلى أنها أصلها لو زيدت عليها لا، وهذا ليس بمستقيم».

٢ ـ كلمة مغار في قول الشاعر :

وما هي إلا في إزار وعلقة   مغار ابن همام على حيّ خثعما

مذهب سيبويه أنها اسم للزمان، ومذهب ابن الحاجب أنها مصدر. قال سيبويه[2] : «فصير مغاراً وقتاً وهو ظرف». وقال ابن الحاجب في الإملاء (٦٠)

---

(١) الكتاب ٤/٢٢٢.

(٢) الكتاب ١/٢٣٥.

من الأمالي على المفصل: «فهو بالمصدر أجدر، فتقديره اسم زمان أو مكان ناء لذلك عن الصواب».

٣ ـ الضمير بعد لولا وعسى:

مذهب سيبويه أنه بعد لولا في محل جر، وبعد عسى في محل نصب[١]. ومذهب الأخفش أنه في البابين في محل رفع، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب. قال في الإملاء (٦) من مسائل الخلاف: «فثبت لذلك أن مذهب الأخفش في ذلك أظهر».

ثانياً: موقفه من الزمخشري:

كان الزمخشري يميل إلى المذهب البصري، يقول بآرائهم ويستعمل مصطلحاتهم. يدل على ذلك مفصله الذي كان متأثراً فيه بكتاب سيبويه، تشهد بذلك أمثلته وعباراته. وقد تأثر ابن الحاجب بالزمخشري وأعجب به واقتفى أثره، والدليل على ذلك أنه شرح (المفصل) بكتاب سماه (الإيضاح) وأنه جعل قسماً من أماليه على المفصل. إذن فهناك الكثير من الآراء التي وافقه فيها مبثوثة في كتبه وبخاصة الكافية والإيضاح والأمالي. ولسنا بحاجة لضرب الأمثلة على ذلك فهي كثيرة. ومع هذا نجد ابن الحاجب له رأيه وشخصيته المستقلة، فإذا لم يقتنع بمسألة من المسائل فإنه يردها؛ لهذا فإنه لم يسلم للزمخشري بآرائه كلها، فقد دحض عدداً منها في معرض المناقشة والتأويل والتعليل، وعرض الآراء المختلفة. وفيما يلي بعض المسائل التي خالفه فيها والتي جاءت في الأمالي:

١ ـ إعراب (الكواكب) في قوله تعالى :

﴿ **إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب** ﴾[٢] . قال الزمخشري: إنها

(١) انظر الكتاب ٢/٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥.
(٢) الصافات : ٦.

بـدل من زينـة على المحـل[1] ـ رده ابن الحـاجب بقـولـه في الإمـلاء (١٢١) من الأمـالي القـرآنيـة : « وأمـا قـول من قـال إن الكـواكب بـدل من زينة على المحل فضعيف ضعف قـولهم : مررت بـزيد أخـاك، فلا ينبغي أن تحمل عليه قراءة ثابتة صحتها ».

٢ ـ اللام في (لسوف) :

مذهب الزمخشري أنها للابتداء[2]، ومذهب ابن الحاجب أنها للتأكيد. قال في الإملاء (١٣٠) من الأمالي القرآنيـة: «اللام في (لسـوف) لام تأكيـد وليست لام الابتداء لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء».

٣ ـ حد الكلمة :

قال الزمخشري[3] «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع». وقال ابن الحاجب في الإملاء (١) من الأمالي على المفصل : « الأولى أن يقال اللفظ الدال » .

٤ ـ حد التوابـع :

قال الزمخشري[4]: «هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها». وقال ابن الحاجب في الإملاء (٣) من الأمـالي على المفصل: «غير جيد لوجهين، أحدهما: أنه ذكر لفظ التبع فيه، ومن جهل التـابع جهـل التبع. والآخر: أنه بيَّنه بما يتوقف عليه، لأن الغرض أن يعرف التابع فيعطى إعراب متبوعه، فإذا عرفناه بإعراب متبوعه جر ذلك إلى الدور».

٥ ـ التمييز في قولـه تعالى : ﴿ **ومن أحسن قـولاً** ﴾[5] وقولـه : ﴿ **ومن**

---

(١) الكشاف ٣/٣٣٥ (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده).

(٢) الكشاف ٤/٢٦٤ .

(٣) المفصل ص ٦ .

(٤) المفصل ص ١١٠ .

(٥) فصلت : ٣٣.

أصدق من الله حديثاً ﴾[1] فهو عند الزمخشري[2] منتصب عن جملة، مثله في: طاب زيد أبا.

قال ابن الحاجب في الإملاء (٥) من الأمالي على المفصل: «وهذا ليس بمستقيم لأن حقيقة التمييز المنتصب عن الجملة أن يكون مبيناً للإبهام الناشىء عن النسبة فيها، كقولك: حسن زيد وجهاً».

٦ ـ حد المبنى:

قال الزمخشري[3]: «هو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل». وقال ابن الحاجب في الإملاء (١٨) من الأمالي على المفصل: «هذا الحد ليس بمستقيم لأنه أتى في الحد بواو العطف».

٧ ـ معنى حروف التحضيض:

قال الزمخشري[4]: «تريد استبطاءه وحثه على الفعل». وقال ابن الحاجب في الإملاء (١٩) من الأمالي على المفصل: «ليس بجيد، لأن الاستبطاء والحث على الشيء إنما يكون في الزمن المستقبل. وأما الماضي أو الحال فلا يتصور فيه حث».

٨ ـ معنى مِنْ المزيدة:

قال الزمخشري[5]: « ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا ». أي: إلى معنى الابتداء.

---

(١) النساء: ٨٧.
(٢) المفصل ص ٦٥.
(٣) المفصل ص ١٢٥.
(٤) المفصل ص ٣١٥.
(٥) المفصل ص ٢٨٣.

وقال ابن الحاجب في الإملاء (٢٣) من الأمالي على المفصل: «ليس بمستقيم لأن معنى كونها زائدة أنك لو أسقطتها كان المعنى الأصلي بحاله. ولا يستقيم على هذا أن يكون مفهوماً منها معنى الابتداء، لأنك لو حذفتها لم يبق معنى الابتداء، فيبطل كونها زائدة، ولزم منه أن تكون زائدة غير زائدة وهو باطل».

موقفه من الشواهد

عني ابن الحاجب عناية كبيرة بالقراءات، وبدأ أولى مراحل تعلمه بالتلمذة على أيدي كبار القراء كالشاطبي والغزنوي واللخمي وغيرهم. ثم إنه درس الفقه، وصار علماً بارزاً من أعلام الفقه المالكي، لهذا كان متأثراً بالقرآن وعلومه تأثراً واضحاً، وكان لعلمي الفقه والأصول أثرهما في حياته العلمية. ومن هنا نرى أن مباحث النحو عنده تتسم بطابع فقهي مؤول معلل، وبطابع قرآني في الاستشهاد وتأييد الآراء. والواقع أن القرآن هو الذي فتح له باب الدراسات العربية على مصراعيها، لهذا نجده يلجأ إليه كثيراً، ولا يكاد يبحث في مسألة من مسائل النحو، ألا أيدها بشاهد قرآني.

وإذا كان هناك تعارض بينه وبين قاعدة نحوية لجأ إلى تأويل الآية ليدلل على صحتها في القياس، لأن سلامة الشاهد عنده هي التي تؤيد سلامة المسألة المقيسة.

فالآراء الصحيحة عنده هي التي يجد لها شواهد قرآنية يؤيدها ويقوي أمرها. وإن كل من يطلع على كتاب (الأمالي) وبخاصة أماليه على آيات من القرآن يجد مدى اهتمامه بالشواهد القرآنية، وكيف أنها كانت الشواهد الرئيسية في استشهاداته جميعاً، ولم يكن بينها من شواهد الشعر سوى سبعة شواهد فقط. وكذلك الأمالي المطلقة، وهي أكبر أماليه، فالشواهد القرآنية فيها هي

الشواهد الرئيسة. إذن فابن الحاجب كان يلجأ إلى القرآن الكريم كلما ألجأته الحاجة إلى شاهد يدعم به رأياً، أو يعلل به مسألة، أو يوضح به غامضاً. فهو يعتد بالشاهد القرآني اعتداداً كبيراً، ويضعه في الذروة بين شواهده، وهو يستعين به في عرض مسائل النحو ومناقشتها.

أما شواهده من الشعر فقليلة بإزاء شواهده القرآنية قلة ظاهرة. فهو يلجأ إلى القرآن يستعين بشواهده، فإنْ أسعفه فقد وصل إلى هدفه، وإنْ لم يسعفه لجأ إلى شعر العرب يستعين بالشواهد الفصيحة، ولا يقبل شاهداً شاذاً أو نادراً، ولا يقيس عليه جرياً على مذهب البصريين. ومعظم شواهده معروفة في كتب النحو. وقد أورد أبياتاً لشعراء محدثين، وكان الهدف منها الاستدلال على مسائل أدبية أو لغوية أو بلاغية، ليس لها علاقة بقضايا النحو.

وأما شواهده من الأحاديث الشريفة فكانت قليلة جداً. فما أملى عليه واستشهد به من الأحاديث بلغ ثلاثة عشر حديثاً فقط، بعضها ليس له علاقة بمسائل النحو. وابن الحاجب في ذلك نهج منهج النحاة الذين سبقوه.

الآراء التي خالف بها جمهور النحاة

عرفنا فيما سبق أن ابن الحاجب كان يميل إلى المذهب البصري، وأنه تابع البصريين في مسائل كثيرة، وسايرهم في المنهج والقياس وإعمال المنطق، ولجأ إلى التعليل والتأويل في تأييد وإسناد الآراء التي يميل إليها. ولكن يجب أن نعرف أنه لم يكن إمعة متابعاً من غير وعي. يتقصى أقوال البصريين وغيرهم، ثم يكون له فيها رأي أو اختيار. فقد كان له من هذه العدة الجدلية التي أوتيها بحكم ثقافته الواسعة في الفقه والأصول، واتصاله المباشر بكتب النحو، ما أمده بقدرة عالية من التمحيص وعرض الآراء، والإسهاب في التأويلات، وتعليل كل حالة من الإعراب وعوامله. ومن هنا كان له في كثير من

المسائل آراء واجتهادات، وإنْ كان يكتفي أحياناً بسرد الآراء المختلفة دون أن يتبين مواطن الصواب.

وسأعرض فيما يأتي لآرائه التي يغلب على ظني في ضوء دراستي لكتابه الأمالي أنه خالف بها جمهور النحاة وهي:

١ ـ اسم الإشارة (هذان) مبني. قال في الإملاء (٣٠) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾[١]: «وقرأ الباقون إن هذان لساحران. وهي مشكلة، وأظهرها أن يقال: إن (هذان) مبنى لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة. ومما يقويها أن اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق لوجود علة البناء من غير معارض، لأن العلة في بناء هذا وهؤلاء كونها اسم إشارة، وهذا كذلك».

٢ ـ جواز العطف على اسم (أن) المفتوحة بالرفع. قال في الإملاء (٤٦) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾[٢]: «ورسوله بالرفع، معطوف على اسم أن باعتبار المحل، وإنْ كانت مفتوحة لأنها في حكم المكسورة. وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون، فإنهم إذا قالوا: يعطف على اسم إن المكسورة دون غيرها أوهموا أنه لا يجوز العطف على المفتوحة. والمفتوحة تنقسم قسمين: قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع، وقسم لا يجوز. فالقسم الذي يجوز هو أن تكون في حكم المكسورة كقولك: علمت أن زيداً قائم وعمرو، لأنه في معنى: إن زيداً قائم وعمرو، فكما جاز العطف ثم جاز ها هنا».

٣ ـ العامل في (إذا) الشرط وليس الجواب. قال في الإملاء (٤٩) من

(١) طه: ٦٣.

(٢) براءة: ٣.

الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿ **وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين** ﴾[1]: «وأما من فرق بين (إذا) و (متى) باعتبار التعلق المتقدم فليس أيضاً بالجيد لما ذكرناه. فالأولى أن يكون العامل فيهما جميعاً فعل الشرط».

وقال في الإملاء (١٩٢) من الأمالي المطلقة: «اختلف الناس في العامل في (إذا) و (متى). فقيل: العامل فيهما فعل الشرط، وقيل: العامل في (إذا) جواب الشرط، وفي (متى) الشرط، وهذا قول أكثر المحققين». ثم قال: «والصحيح أن العامل الشرط فيهما جميعاً، وما توهم من الإضافة في (إذا) وانتفائه في (متى) أو فيهما جميعاً غير صحيح».

٤ ـ إعراب كلمة (السماوات) في قولهم: خلق الله السماوات والأرض، بأنها مفعول مطلق وليست مفعولاً به. قال في الإملاء (٢٣) من الأمالي المطلقة: «قولهم: خلق الله السماوات والأرض. من قال: إن الخلق هو المخلوق، فواجب أن تكون السماوات مفعولاً مطلقاً لبيان النوع، إذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق أن يكون اسماً لما دل عليه فعل الفاعل المذكور وهذا كذلك». ثم قال: «ومن قال إن المخلوق غير الخلق وإنما هو متعلق الخلق وجب أن يقول: إن السماوات مفعول به، مثله في قولك: ضربت زيداً، ولكنه غير مستقيم، لأنه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق. ثم قال: «وإذا كان اللازم محالاً فملزومه كذلك. فثبت أن الخلق هو المخلوق، وإنما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة أنهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلا وهو غير جسم، فتوهموا أنه لا مصدر إلا كذلك، فلما جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدريتها لذلك، ورأوا تعلق الفعل بها، فحملوه على المفعول به،

---

(١) القصص: ٥٥.

ولو نظروا حق النظر لعلموا أن الله تعالى يفعل الأجسام كما يفعل الأعراض، فنسبتها إلى خلقه واحدة، فإذا كان كذلك، وكان معنى المصدر ما ذكرناه، وجب أن تكون مصادر».

٥ ـ الجملة في باب الحكاية بالقول مفعول مطلق. قال في الإملاء (٤٩) على قوله تعالى: ﴿ **وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين** ﴾[1]: «والجمل كلها في موضع نصب للمصدر المؤقت للقول عند المحققين، وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكثرين. والصحيح أن القول غير متعد، وأن ما يذكر بعده من مثل ذلك مصدر. والدليل عليه أنه لو كان مفعولاً به لكان غيره مما تتوقف عقليته عليه، وليس كذلك. وبيان أنه ليس غيره أنك إذا قلت: قلت، فقد اشتمل دلالة على القول، كما أنك إذا قلت: قعدت، فقد دل على القعود، فكما أنك إذا ذكرت قعوداً خاصاً لا تخرجه عن المصدرية في قولك: قعدت القرفصاء، باتفاق، فكذلك إذا ذكرت قولاً خاصاً لا تخرجه عن المصدرية».

وقال في الإملاء (٦٠) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿ **ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً** ﴾[2] قال: «لأن الجملة المقولة وإن تعددت أجزاؤها في حكم المفعول الواحد أو المصدر».

وقال في الإملاء (٨٨) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿ **ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون** ﴾[3]: قال: «لأن القول يحكى بعده الجمل، وهي في موضع نصب بلا خلاف. إلا أنها هل هي مصدر أو مفعول به؟ ينبني على

---

(١) القصص: ٥٥.
(٢) الحجر: ٤٧.
(٣) المطففين: ١٧.

أن القول هل يتعدى أو لا يتعدى؟ وفيه قولان: فإن قلنا: يتعدى، تعينت لقيامها مقام الفاعل إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله، وإن قلنا: لا يتعدى، كانت الجملة في موضع نصب بالمصدر».

ويلاحظ أن ابن الحاجب قرر أولاً أن ما يذكر بعد القول مصدر وليس مفعولاً به، ثم بعد ذلك ذكر أنه يجوز أن يكون مفعولاً به أو مصدراً. وفي هذا شيء من التردد والاضطراب. بل أستطيع أن أقول إن فيه شيئاً من التراجع؛ لأن الإملاء الذي قرر فيه أن القول غير متعدٍ، وأن ما يذكر بعده مصدر كان في دمشق سنة ٦١٩ هـ، وأن الإملاءين اللذين ذكر فيهما أنه ما بعد القول يحتمل أن يكون مصدراً أو مفعولاً به كان أحدهما في دمشق سنة ٦٢١ هـ، والآخر أيضاً في دمشق سنة ٦٢٢ هـ.

٦ ـ عدم جواز: سرت والجبل. قال في الإملاء (٤٥) من الأمالي على المفصل: «وقد توهم من لا عبرة به جواز: سرت والجبل. وهو غير جائز لما ذكرناه؛ إذ الجبل لا يسير، بخلاف ما تقدم في صحة نسبة الفعل إليهما على سبيل المعية. ثم ولو سلم جوازه فلا بد فيه من تأويل وهو أن يجعل كأن كل جزء من الجبل سائر؛ لأنه إذا سار من موضع من نواحي الجبل فذاك مفارق له فيسمى سائراً».

مآخذ عليه

لقد أطرى المؤرخون ابن الحاجب، وأفاضوا في الإشادة به وبآثاره، وبخاصة كافيته وشافيته وأماليه. وانطلق المترجمون له في إغراقه بالمديح والثناء. ولا شك أنه كان ذا شخصية مؤثرة في المجتمع العلمي في عصر الأيوبيين في مصر والشام، وأن كتابه (الأمالي) فاق كتب الأمالي التي أُلفت قبله. لقد لقي اهتماماً كبيراً من العلماء، وعرفوا قدره، فكان مرجعاً لهم فيما

يكتبون، وعرضوا لما أتى فيه من آراء، وأثنى بعضهم عليه ثناء عاطراً، واعتبروه من أعظم مؤلفات ابن الحاجب، إلا أنني أثناء دراستي لهذا الكتاب وجدت بعض المآخذ على ابن الحاجب، وبالرغم من أن هذه المآخذ يسيرة لا تنقص من قيمة الكتاب وأهميته، غير أني وجدت نفسي كباحث ملزماً بالحديث عنها، وإن كنت أعترف أن طبيعة الأمالي ربما تفرض بعضاً من هذه المآخذ، وأن ابن الحاجب ربما وقع فيها دون قصد بل جاءت بشكل عفوي. وسأذكر فيما يلي ما استطعت إدراكه منها:

١ ـ الاضطراب وعدم الدقة في النقل. من ذلك ما جاء في الإملاء (٨٢) من الأمالي على المفصل: قال: «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها مفعول فيها». وعبارة المفصل[١]: «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها».

ومن ذلك ما جاء في الإملاء (١٣٢) من الأمالي القرآنية على قوله تعالى: ﴿وأرجلكم﴾[٢] قال ابن الحاجب: «وقال الإمام: إنه مخفوض على الجوار». وما قاله الإمام الجويني إمام الحرمين هو: «والمصير إلى أنه محمول على محل (رؤوسكم) أمثل وأقرب إلى قياس الأصول من حمل قراءة الكسر على الجوار». ثم قال: «وكسر الجوار خارج عن القانون»[٣].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في الإملاء (٨) من الأمالي على المقدمة في مسألة المعطوف الممتنع دخول يا عليه. قال ابن الحاجب: «والخليل في المعطوف يختار الرفع، وأبو عمرو النصب، وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل وإلا فكأبي عمرو». قال المبرد: «وكلا القولين حسن». ثم قال:

---

(١) ص ٦١.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) انظر البرهان ١/ ٥٥٠ (تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب. قطر).

«والنصب عندي حسن على قراءة الناس»[1] فلا يوجد في كلام المبرد هذا التفصيل الذي ذكره ابن الحاجب.

٢ ـ التناقض في بعض المسائل. فقد جاء في الإملاء (٧٧) على قول الزمخشري في المفصل: «وما نقله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء» . قال ابن الحاجب: «أما القياس فلما ذكرنا. وأما استعمال الفصحاء فنحو ما أنشده وما تمسك به الكوفيون لغة ضعيفة فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريون من القياس واستعمال الفصحاء». ثم قال: «فكما لا يجوز: الغلام زيد، بالإجماع، كذلك لا يجوز: الخمسة الأثواب». وقال في الإملاء (٦٤) من الأمالي على المفصل: «ولم يجيء على واحدة من الأربع الصور المذكورة» . فناقض نفسه .

٣ ـ طرح بعض المسائل وعدم إبداء رأيه فيها وتركها دون جواب والاكتفاء بذكر الأوجه التي لا تجوز فيها. من ذلك ما جاء في الإملاء (٨٦) من الأمالي على المقدمة: وقال ممليًا في وجوب النصب في قوله: ما خلا زيداً وما عدا زيداً: «لا جائز أن تكون (ما) نافية وهو ظاهر، ولا بمعنى الذي، لأن الذي توصل بالجار والمجرور والفعل. فلو كانت بمعنى الذي لجاز الخفض على لغة من خفض. ولما جاء هذا منصوباً ليس إلاَّ، علم أن ثم مانعا منع أن تكون بمعنى الذي».

٤ ـ الإكثار من العلل. فقد كان مغرماً بها إلى حد الإغراق؛ ويرجع ذلك إلى تأثره الواضح بالفقه والمنطق. وكان يعتمد عليها في إثبات آرائه ودعمها، أو في مناقشة آراء النحاة، وتأييدها أو نقضها. فهو لم يستطع أن يتخلص من معالجة مسائل النحو بأسلوب الفقهاء والأصوليين.

---

(١) انظر المقتضب ٢١٣/٤ (تحقيق عبد الخالق عضيمة).

أهم القضايا النحوية التي اشتمل عليها الكتاب

١ ـ العلل. وقد أولع بها ابن الحاجب وأكثر منها في أماليه. فمن ذلك ما جاء في الإملاء (١٣٩) من الأمالي المطلقة في علة جعل الإعراب آخر الكلمة: «وقال: إنما جعل الإعراب آخر الكلمة ولم يجعل لا أولاً ولا وسطاً لأنه ليس مما تعد حركته وسكونه من بنية الكلمة، بدليل أنه محل التغيير والوقف والحذف بخلاف غيره». ومن العلل التي تحدث عنها: علة كون الإنشاء بالحروف، وعلة بناء أسماء الأفعال التي هي بمعنى الأمر، وعلة صرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة، وعلة بناء لدن مع الإضافة، وعلة بناء الاسم لشبه واحد، والعلة في عدم كون الفاعل جملة، وعلة وقوع أن في خبر عسى دون السين وسوف.

٢ ـ الحدود. لابن الحاجب عناية واضحة بالحدود والتعريفات. وهو حريص على أن تكون حدوده دقيقة شاملة. فقد تحدث عن حد الكلمة والتوابع والمبنى والكلام واسم الجنس والمعرب والمضمر والمفعول به والمفعول المطلق وغيرها، وجاء أكثر حديثه عن الحدود في قسم الأمالي على المقدمة، فمن ذلك ما جاء في الإملاء (٢٨) في حد عطف البيان: «وقع في بعض نسخ المقدمة في حد عطف البيان قوله: تابع من الجامدة أوضح من متبوعه. فسئل عن ذلك فقال مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة: هذا كان في النسخة الأولى، وأولى منه المذكور الآن في النسخ، وهو: تابع غير صفة يوضح متبوعه».

٣ ـ الحذف. ومنه حذف مفعول الفعل المتعدي، وحذف خبر إن، وحذف المنادي، وحذف الفعل بعد قد، وحذف لام المفعول به، وحذف نون الوقاية، وحذف التنوين، وحذف حرف الجر وغيرها. قال في الإملاء (٦٩)

من الأمالي على المقدمة في حذف لام المفعول له: «وقال ممليًا بدمشق سنة عشرين على قوله في المفعول له: وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له. وإنما اشترط ذلك لتقوى القرينة الدالة على حذف اللام، لأن الأصل إثباتها، كما أن الأصل إثبات في الظرفية، فكرهوا أن يحذفوها في موضع لم تقو قرينتها».

٤ ـ التقديم. فمن ذلك وجوب تقديم المبتدأ، ووجوب تقديم الخبر، ووجوب تقديم الفاعل على المفعول، وعدم تقديم خبر كاد على اسمها. جاء في الإملاء (١٢) من الأمالي على المقدمة: «وقال ممليًا بدمشق سنة عشرين وستمائة على قوله: أو متساويين مثل: أفضل منك أفضل مني، وجب تقديمه. قال: لأن الأصل تقديم المبتدأ، وإذا كان المتقدم صالحاً لأن يكون مبتدأ لم تجز المخالفة فيه لأنه يؤدي إلى المخالفة من غير فائدة بخلاف: حسن زيد، وشبهه، فإنه لم يحكم عليه بالخبر مع صلاحية أن يكون مبتدأ، فلذلك وجب الحكم بالمخالفة ليصح الكلام».

٥ ـ المسائل الخلافية. فقد تحدث عن الخلاف بين سيبويه والأخفش حول دخول الفاء في خبر إن، وعن الخلاف بين سيبويه والأخفش في صرف (أحمر) إذا نكر، وعن الخلاف في (جوار) هل هي مصروفة أو غير مصروفة؟ وعن الخلاف في المعطوف على المنادى الممتنع دخول (يا) عليه، وعن الخلاف بين الخليل ويونس حول لحاق علامة الندبة الصفة، وعن الخلاف بين سيبويه والأخفش حول إعراب الضمائر بعد لولا وعسى.

٦ ـ إعادة الظاهر بدلاً من الضمير. جاء في الإملاء (٧٧) من الأمالي القرآنية: وقال أيضاً ممليًا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿ يوم

ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال كثيباً مهيلاً ﴾[1]: إنما أعيد لفظ الجبال، والقياس الإضمار، لتقدم ذكرها. وقال: هذا مثل ما ذكرناه في قوله في: (ألَمّ. السجدة) في أحد الوجهين، وهو قوله: **﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار ﴾**[2] وهو أن الآيتين سيقتا للتخويف والتنبيه على عظم الأمر، فإعادة الظاهر أبلغ».

٧ ـ الممنوع من الصرف. فمن ذلك كلامه عن حكم الاسم الذي لا ينصرف، وعن الصرف للضرورة أو التناسب، وعن العدل ووزن الفعل، وعن شرط المعرفة المانعة من الصرف، وعن شرط التركيب المانع من الصرف، وعن الجمع المانع من الصرف، وعن وجه تسمية ما لا ينصرف بهذا الاسم.

٨ ـ الإضافة. فمما تحدث عنه في ذلك: الإضافة اللفظية والمعنوية، وإضافة ما فيه الألف واللام إلى الضمير المتصل، وإضافة الصفة إلى موصوفها، وعدم جواز إضافة اسم مماثل للمضاف إليه، وحد المضاف إليه، والمنفي المضاف بلام الإضافة، وإعراب المضاف إلى ياء المتكلم.

٩ ـ الضمائر. كحديثه عن عود الضمير، وفائدة ضمير الفصل، واتصال الضميرين الغائبين وليس أحدهما فاعلاً، ووضع الضمير المتصل موضع المنفصل، واجتماع ضميرين وليس أحدهما مرفوعاً، وشرط ضمير الفصل، والضمائر الواقعة للربط، وضمير النكرة ، والضمير المستتر .

١٠ ـ الاستثناء. من ذلك حديثه عن حد الاستثناء المنقطع، ووجوب

(١) المزمل : ١٤.
(٢) السجدة : ٢٠.

النصب بعد ما خلا وما عدا، ووجوب النصب في قولهم: جاء القوم إلا زيداً، وعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الفاعل والمفعول إلا في غير الموجب، وحكم المستثنى إذا تكرر بعد نفي أو ما في حكمه، ومنع البدل في الاستثناء المفرغ، ووجه تقدير إلا بلكن في الاستثناء المنقطع، والإثبات بعد النفي في الاستثناء المفرغ مفيد للحصر، والوقف على الاستثناء المنقطع، والعامل في نصب غير في الاستثناء، وجواز البدل بتكرير لفظ الاستثناء.

منهج التحقيق

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها المؤلف فقد بذلت الجهد في هذا السبيل، مراعياً ما تستوجبه إعادة النص إلى وضعه الأول من حيطة وحذر ودقة وأمانة. وقد وضعت أمام نفسي عدة أسس وقواعد حاولت بقدر الإمكان الالتزام بها رغبة في إخراج عملي على الوجه الصحيح. ومن هذه القواعد والأسس: -

١ - احترمت النص فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذي لا يمس جوهره ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم أو تصحيح آية قرآنية أو خطأ نحوي.

٢ - اتخذت نسخة شهيد علي (٢٣٣٧) أصلاً، وأشرت إليها بكلمة (الأصل).

٣ - لم أثبت اختلاف النسخ فيما يتعلق بأول الإملاء من مثل: وقال مملياً، وقال أيضاً مملياً، وقال رضي الله عنه مملياً، وقال مملياً بدمشق، وقال بدمشق مملياً. وكذلك فيما يتعلق بآخر الإملاء من مثل: والله أعلم بالصواب، والله أعلم، والله الموفق للصواب، وإنما اكتفيت بما جاء في الأصل.

٤ ـ قارنت بين النسخ وبينت الاختلافات التي وردت فيها وأشرت إلى ما هو زيادة أو خطأ أو تحريف أو تصحيف.

٥ ـ حصرت الآيات القرآنية بين قوسين متميزين، وأشرت في الهامش إلى اسم السورة ورقم الآية.

٦ ـ أرجعت الأحاديث الشريفة إلى كتب الحديث المعتمدة كصحيح البخاري وصحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد، وسنن الترمذي وغيرها.

٧ ـ اعتمدت في تخريج الشواهد الشعرية المصادر النحوية المتقدمة مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والخصائص لابن جني، والإنصاف لابن الأنباري، والمفصل للزمخشري، والمقرب لابن عصفور؛ وكذلك كتب الأمالي والنوادر والمختارات الشعرية والدواوين وكتب شروح الشواهد كالخزانة.

٨ ـ رجعت إلى كتب اللغة والمعاجم وبخاصة لسان العرب لابن منظور والصحاح للجوهري وإصلاح المنطق لابن السكيت ومعجم البلدان لياقوت.

٩ ـ ترجمت للأعلام التي وردت في الكتاب بشكل موجز. وقد اعتمدت في ذلك كتب التراجم ككتاب وفيات الأعيان لابن خلكان، وبغية الوعاة وحسن المحاضرة للسيوطي، وطبقات الزبيدي، وإنباه الرواة للقفطي، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري.

١٠ ـ جهدت في تخريج الآراء النحوية لأعلام النحاة والمسائل الخلافية من أصولها في مصنفات أصحابها، أو في كتب النحو مما كانت لأصحابها عناية باستقصاء هذه المسائل كشرح الرضى على الكافية، وشرح المفصل لابن يعيش.

١١ ـ عنيت بالرجوع إلى كتب التفاسير وبخاصة تلك التي تهتم بالنحو واللغة والقراءات كالبحر المحيط لأبي حيان، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، والكشاف للزمخشري، ومعاني القرآن للفراء، والمحتسب لابن جني، وإعراب القرآن للنحاس، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري.

١٢ ـ بسبب ضخامة حجم الكتاب فقد تجنبت في كثير من الأحيان الإفاضة في التعليق على الشواهد وذكر المراجع التي وردت فيها أو شرح المعاني الواضحة.

١٣ ـ رقمت إملاءات كل قسم وضبطتها بالشكل ووضعت لها عناوين، كي يكون الرجوع إليها سهلاً.

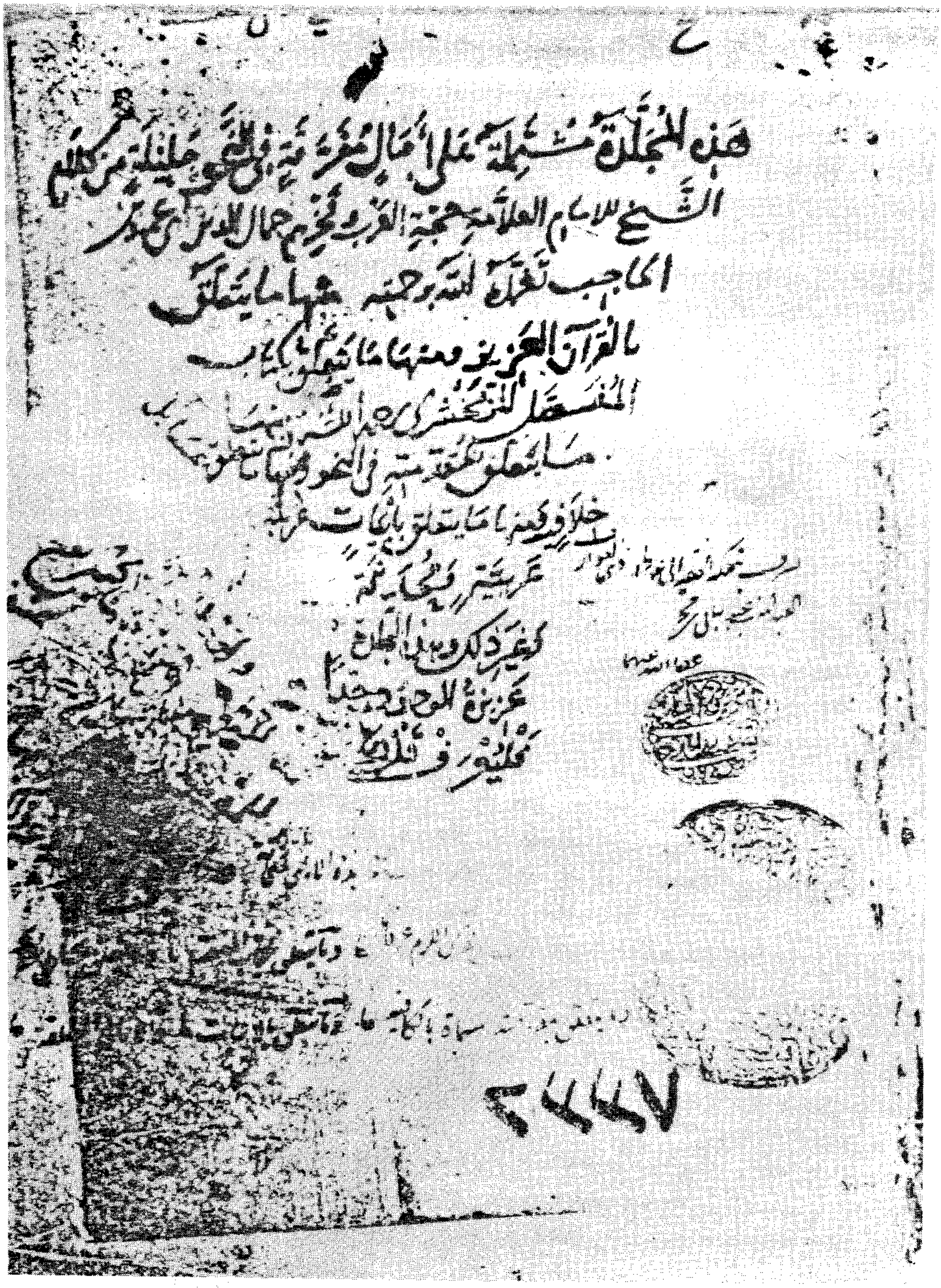
١٤ ـ وضعت الزائد على نسخة الأصل بين قوسين معقوفين [ ] سواء كانت الزيادة من النسخ الأخرى أو من عندي وأشرت إلى ذلك في الهامش. أما الكلمات أو الجمل الساقطة من النسخ الأخرى فقد أثبتها وأشرت إلى ذلك في الهامش.

١٥ ـ أنهيت التحقيق بخاتمة وفهارس فنية للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأشعار والأرجاز والأمثال والأعلام والمصادر والموضوعات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

القسم الثاني

التحقيق


هذه المجلة مشتملة على أمال معربة في النحو مليلة من كلام
الشيخ الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين أبي عمرو بن
الحاجب تغمده الله برحمته فيها ما يتعلق
بالقرآن العزيز ومنها ما يتعلق بكتاب
المفصل للزمخشري رحمه الله ومنها
ما يتعلق بمقدمته في النحو ومنها ما يتعلق
خلافية ... ما يتعلق بأبيات عربية

صفحة العنوان من نسخة الأصل


بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلواته على
من خلقه محمد وآله أجمعين قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين
أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله بدمشق المحروسة سنة سبع عشرة وستمائة

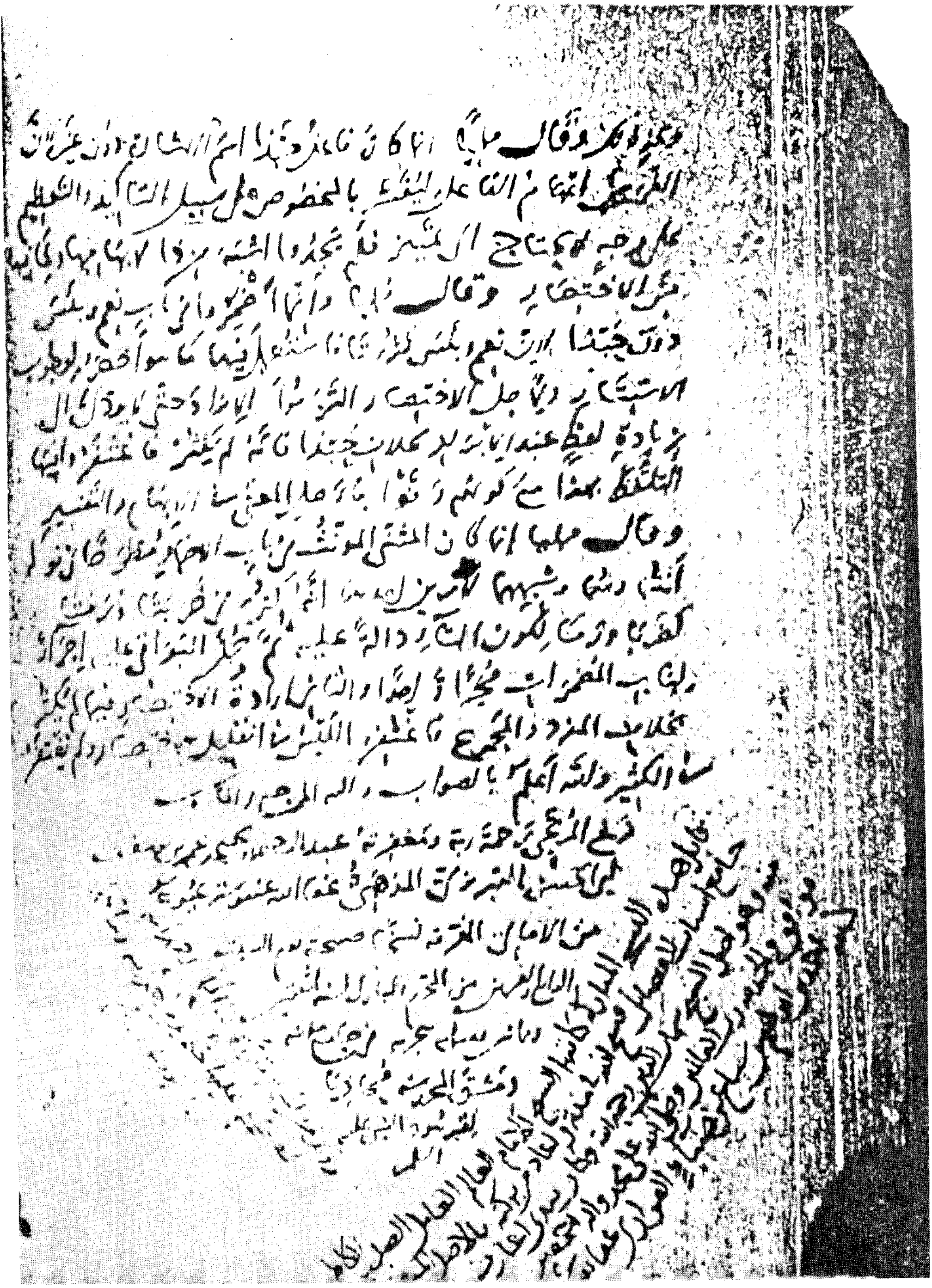
الصفحة الأولى من نسخة الأصل


بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة الأولى من نسخة دار الكتب رقم ٢٦



الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب رقم ٢٦



الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل

الرموز الواردة في التحقيق

١ ـ الأصل : نسخة مكتبة شهيد على الملحقة بالمكتبة السليمانية في استنبول.

٢ ـ ب : نسخة دار الكتب المصرية رقم ٢٦ .

٣ ـ م : نسخة مكتبة الحرم النبوي في المدينة المنورة.

٤ ـ د : نسخة مكتبة أحمد الثالث الملحقة بمتحف (طبوقباي سراي) في استنبول.

٥ ـ س : نسخة المكتبة الوطنية في باريس .

٦ ـ ص : صفحة .

٧ ـ ط : طبعة .

كتاب

أمالي ابن الحاجب

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب

٥٧٠ - ٦٤٦هـ

الإملاء عَلى آيَات من القرآن الكريم[1]

(١) عناوين الأقسام كما في نسخة الأصل ، وقد أثبتها في أماكنها من الكتاب ، إلا هذا العنوان فقد ورد في صفحة العنوان فقط.

[إمــلاء ١]

[توجيه الرفع في قوله تعالى : ﴿تُقَاتِلونَهم أَوْ يُسلمون﴾][١]

بسم اللَّهِ الرحمن الرحيم، الحمد للَّهِ رب العالمين، وصلواته على خير خلقه محمّد وآله أجمعين. قال الشيخ الإمام العلاَّمة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله مملياً بدمشق المحـروسة سنـة سَبْعَ عَشْـرَة وستمائة: [قوله تعالى][٢]: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَو يُسْلِمون﴾[٣] للرفع وجهان[٤]: أحدهما: أنْ يكونَ مُشرّكاً بينه وبين (تقاتلونهم) في العطف. والآخر أنْ يكونَ جملة مستقلة معطوفة على الجملة التي قبلها باعتبار الجمليّةِ، لا باعتبار الإفراد[٥]، و(تقاتلونهم) فيه معنى الأمر، وإن كانتْ صيغته صيغةَ الخبر. ولا يستقيمُ أنْ يكون مجـرداً عن معنى الأمرِ لأنه يؤدّي إلى أنْ لا ينفـكَّ الوجـودُ عن أحدهمـا لصدق الإخبـار،

(١) ترقيم الإملاءات ووضع عناوينها من عملي.

(٢) زيادة على الأصل من النسخ الأخرى.

(٣) الفتح : ١٦.

(٤) وهي قراءة الجمهور. وقرأ أبيّ وزيد بن علي بحذف النون منصوباً بإضمـار (أن). انظر البحر المحيط لأبي حيان ٨/٩٤ (مطبعة السعادة بمصر).

(٥) قال ابن الحاجب : «والرفع على الاشتراك بـين يسلمون وتقـاتلونهم على معنى التشـريك بينهما في عامل واحد، حتى كأنك عطفت خبراً على خبر أو على الابتداء». انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣ (تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي). وقال سيبويه : «إن شئت كـان على الإشـراك، وإن شئت كان عـلى : أو هم يسلمون». الكتـاب ٣/٤٧. وانظر المفصل ص ٢٤٧.

ونحن نرى الوجـود ينفكُّ عنهمـا، ولا نقولُ إنـه يمتنعُ لمـا تؤدّي إليه «أوْ» من الشك، وذلك في حق العالِم باطل، فإنا على يقين نعلمُ أنّ «أوْ» تأتي لأحـد الأمرين إذا كان المُخبَر عنه لا ينفكُّ عن أحدهما، وليس ذلك عن شك بل عن قطع أنه كذلك، كقولك: الجسمُ إما أنْ يكونَ ساكناً أوْ متحركا، وكـذلك مـا أشبَهَهُ مما يلزم أنْ يكون على أحد أمرين في عقليته أوْ وجوده. وإنما يلزم الشكُّ في الإخبار عنْ أمر معيّن في الوجود وقع أو سيقع على أحد أمرين، فههـنا قد يُتوهّمُ لزومُ الشكِ من المُخبِر، كقولك: زيدٌ إمَّا مريض وإما معافى. وإذا ثبت أنّ (تُقـاتِلونَهُمْ) في معنى الأمر، فـ(يسلمـون): إما في معنى الأمـر، فيتضحُ المعنى، ويكون المعنى: الواجبُ عليكم إما القتالُ، وإما الإسلامُ منهم، وهذا واضح، وعُلِم أنّ الإسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين من دليل آخر. وإما أنْ يكون (يسلمون) ليس في معنى الأمر، فيكون المعنى: الإخبارُ بأنّ أحدَ الأمرين لا ينفكُّ عنه الوجودُ، وهو إما وجوبُ القتال منكم، أو حصولُ الإسلام منهم[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٢]

[وجه التعقيب في قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾]

وقال أيضاً بـدمشق سنة سَبْعَ عَشْرَةَ مملياً على قولـه تعالى: **﴿كـذلِكَ سلكناهُ في قلوبِ المجرمين. لا يؤمنونَ به حتى يَرَوُا العذابَ الأليمَ. فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشعرون. فيقولوا هلْ نحنُ مُنْظَرون﴾**[2].

قال: عقّبَ الإتيان بغتة بعد الرُؤية، ولا يستقيم ظاهرا إتيانُه بغتةً بعدْ أنْ

(١) قال القرطبي: «وهذا حكم من لا تؤخذ منهم الجـزية». انـظر الجامـع لأحكام القـرآن ١٦/٢٧٣ (مطبعة دار الكتب).

(٢) الشعراء: ٢٠٠ ـ ٢٠٣.

شُوهد ورُئِي، فلا بدّ من حمله على وجه يصحُّ فيه معاقبةُ الإتيان له[1]، وهو على وجهين: أحدهما: أن يُراد بالرؤية مشارفتُها ومقاربتُها، فيستقيمُ تعقيبُه بالإتيان بغتة وإطلاقُ الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير. قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَليكُم إذا حَضَرَ أحدَكُمُ الموتُ إنْ ترك خيراً الوصيّةُ﴾[2]. والمعنى: إذا قاربَ حضور الموتِ. وكذلك: ﴿إذَا طلقتُم النساءَ فبلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمسِكُوهُنَّ﴾[3]. ومعلوم أنّ الإمساك لا يكون بعد بلوغ الأجل. وإنما المراد: فقاربنَ بلوغَ الأجل. ويدلّك على أنّ بلوغَ الأجل ظاهر في انقضاء العدة قولُه: ﴿وَإذا طَلَّقْتُمُ النساءَ فبلغنَ أجلَهُنَّ فلا تَعْضُلُوهُنَّ﴾[4] الآية. الوجه الثاني: قولُه: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ بغتةً﴾. أخذُه لهم بعد رؤيته هو البغتة، فإنه لا يلزم من رؤيته أنْ يكون آخِذاً لهم وهم لا يشعرون، لأنّهم قد يرونه ولا يعتقدون أنه عذاب البتّة فيأخذهُمْ بغتةً وهم لا يشعرون. كقوله: ﴿وإنْ يَرَوْا كِسفاً من السماء ساقطاً يقولوا سَحابٌ مَرْكوم﴾[5]. وقد يرونَه ويعتقدونه عذاباً ولكنْ لا يعتقدون أنه لهم فيأخذهُمْ بغتةً بعد رؤيته. كمن يرى نارا وتأخذه بغتة فيصحّ أنْ يقول: رأيتُ النارَ فأخذتني بغتة من غير أنْ أشعر بأخذها لا برؤيتها. والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال الزمخشري: «ما معنى التعقيب في قوله فيأتيهم بغتة فيقولوا؟ قلت: ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته وسؤال النظرة فيه في الوجود، وإنما المعنى ترتبها في الشدة، كأنه قيل: لا يؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم للعذاب فما هو أشد منها وهو لحوقه لهم مفاجأة فما هو أشد منه وهو سؤالهم النظرة». الكشاف ٣/١٢٩.

(٢) البقرة: ١٨٠.

(٣) البقرة: ٢٣١.

(٤) البقرة: ٢٣٢.

(٥) الطور: ٤٤.

[إمـــلاء ٣]

[توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿لا يُعَذِّبُ عذابَهُ أحدٌ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سَبْعَ عَشْرَةَ على قوله تعالى : ﴿فيـومئذٍ لا يُعَذِّبُ عذابَهُ أحدٌ ولا يُوثِقُ وَثاقَهُ أحد﴾(١) : العامل في الظرف (يعذّب). وقد جاء ما بعد النفي عاملاً في الظرف في مواضعَ متعـددةٍ، كقولـه: ﴿فَيَوْمَئِـذٍ لا يُسْأَلُ﴾(٢)، و ﴿قلْ يومَ الفتحِ لَا يَنْفَـعُ﴾(٣)، ﴿فيومئـذٍ لا ينفعُ الـذين ظَلموا معذِرَتُهُمْ﴾(٤). وهو كثير. والضميرُ في (عذابه) في قراءة كسر الذال والثاء(٥) للإنسان المتقدِّم ذكره(٦). و (أحدٌ) فاعلٌ، أي: لا يعذِّبُ معـذِّبٌ يومَ القيـامَةِ عذاباً مثلَ عذابِ هذا الإنسان. فمفهومُه أنّ عذاب غيره دونه لعِظَمِ جريمته. ولا يحسن(٧) أنْ يكون الضمير في (عذابه) لله، لأنّ المعنى يصيـر: لا يعذّب يومَ القيامة عذابَ اللّهِ أحدٌ. فلا يقوى المعنى لما سيق له ، لأنّ المعنى سيق لتعظيم عذابِ الله لهذا الإنسان أكثر من عذاب غيره. وإذا جُعِل الكلامُ خبرا، بأنّ اللّهَ ذلك اليوم لا يعذِّبُ أحدٌ مثلَ عذابِهِ فُقِد هذا المعنى . وأيضاً فإنه يصير مفهومُه أنّ غيرَه يعذِّبُ دونَ عذابِه.

فإنْ قلت: اجعل المفعولَ مقدّراً، أيْ: لا يعذِّبُ ذلكَ اليومَ مثلَ عذابِ

(١) الفجر : ٢٦ .

(٢) الرحمن : ٣٩.

(٣) السجدة : ٢٩ .

(٤) الروم : ٥٧ .

(٥) وهي قراءة الجمهور . البحر المحيط ٨/٤٧١ .

(٦) قال الزمخشري: «والضمير لله تعالى أي: لا يتولى عذاب الله أحد، لأن الأمر لله وحده في ذلك اليوم ، أو للإنسان ، أي : لا يعذب أحد من الزبانية مثل ما يعذبونـه» . الكشاف ٤/٢٥٣ .

(٧) في س : ولا يحصل.

الله لهذا الإنسانِ أحدٌ، فحُذِفَ المفعول للعلم به. قلت: لا يستقيمُ أيضا لأنّه لا يكون فيه تعظيمُ عذابٍ للإنسان المذكور، لأنّ عذاب غيره يصحُّ أنْ يُقَالَ ذلك فيه، إذْ يصحُّ أنْ يُقال: لا يعذِّبُ مثلَ عذابِ اللّهِ لذلك الإنسانِ ولا لغيره أحدٌ. فلمْ يبقَ للإنسان خصوصيةٌ بذلك. ويبقى الوجهُ الثاني على حاله قائماً.

ومَنْ قرأ (يعذَّب) بالفتح[1]، فيجوز أنْ يكون الضميرُ للإنسان، ويجوز أنْ يكون لله. فتقديره إذا كان للإنسان: لا يعذَّبُ ذلك اليوم أحدٌ مثلَ عذاب ذلكِ الإنسان، فمفهومُهُ أنّ غيره دونه في العذاب، وأنه هو أعظم، ولم يُذْكَر الفاعلُ لأنّه معلوم، وتقديرُه إذا كان الضمير لله: فيومئِذٍ لا يعذَّبُ أحدٌ مثلَ عذاب الله لهذا الإنسان[2]، فيستقيم المعنى أيضاً[3]، لأنّ فيه تعظيمَ عذابه، ومفهومُه أنّ غيره يعذَّبُ دونَه.

فإنْ قلت: كيف استقام جَعْلُ الضمير لله على هذه القراءةِ، ولم يستقمْ على القراءة الأولى؟ قلت: لأن الأمرين المانعين ثَمَّ مفقودان ههنا، أحدهما: أنّه يصحُّ أن يكون غيرُه كذلك، وهذا ليس كذلك، لأنّ أحداً ثَمَّ للمعذِّب، فدخل فيه كلُّ معذّب غيرُ الله، لأنّه مذكور في قولك: عذابَه، على هذا التقدير، وها هنا (أحد) للمعذَّبين والفاعلُ المرادُ به الله، فلم يلزمْ ذلك. والوجه الثاني عن ذلك نشأ، لأنّه إذا كان (أحدٌ) للمعذِّب غير الله، والقراءةُ بالكسر، مقيّدا باليوم كان مفهومُه أنّ غيره يفعل دون ذلك من العذاب. وفي

(١) وهي قراءة الكسائي وابن أبي إسحق وابن سيرين. البحر المحيط ٤٧٢/٨. وقال الزمخشري: «وهي قراءة رسول الله ﷺ والضمير للإنسان الموصوف، وقيل هو أبيٌّ بن خلف. أي: لا يعذّب أحد مثل عذابه ولا يوثق بالسلاسل والأغلال مثل وثاقه». الكشاف ٢٥٣/٤.

(٢) في الأصل: هذا للإنسان. وفي النسخ الأخرى: هذا الإنسان. والأنسب ما أثبته.

(٣) أيضاً: سقطت من م.

الفتح (أحدٌ) للمعذَّبين، والفاعلُ الله، فكأنّـه قال: لا يعـذِّبُ اللَّهُ يومئـذ مثلَ عذابِه لهذا الإنسان أحدا. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ٤]

[دخول الفاء في جواب الشرط]

وقال أيضاً سنة سَبْعَ عَشْرَة ممليًاً بـدمشق، قال: إذا قلتَ: إنْ أكـرمتني أكرمْتُك. لا يجوزُ دخولُ الفاء لما تقرر من أنّ حرف الشرط إذا أفادَ في الجزاء استقبالاً لم يَجُزْ دخول الفاء، وكلُّ موضع لم يُفِدْ فيه الشرطُ استقبالا فإنه يجبُ دخولُ الفاء، وكلُّ موضع يَحتمِلُ الأمرين يجوز فيـه الوجهـان(١). وهذا مقـرر بعلله في الإملاء على المفصل(٢)، وفي المسائل الدمشقية(٣) وفي الإملاء على المقدمة(٤)، فليُطلبْ في أماكنه.

قال: فإن قيل: قوله تعالى: ﴿إنْ كانَ قميصُهُ قُدَّ من قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وهوَ من الكاذبين. وإنْ كانَ قميصُهُ قُدَّ من دُبُرٍ فكذَبَتْ وهوَ من الصادقين﴾(٥)، فإنّه مثلُ المسألة المفروضة المتقدمـة في امتناع دخـول الفاء. فكيف صـحَّ دخول الفاء في الآية؟ والجواب عنه: أنه لم يُفدْ فيه الشرطُ استقبالاً البتّة، لأنه إخبار

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٢ (دار الكتب العلمية . بيروت).

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٨ . قال ابن الحاجب: «وأما الجائز فكل مـوضع وقع فيه الجزاء مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا كقـولك: إن أكـرمتني أكرمتـك، وإن أكرمتني فأكرمك، وإن أكرمتني لا أكرمك، وإن أكرمتني فلا أكرمك. إلا أنّ حـذف الفاء أكـثر وهو في المثبت أولى».

(٣) لم يذكرها أحد ممن ترجم لابن الحاجب.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٧ (طبع في استنبول سنة ١٣١١ هـ).

(٥) يوسف: ٢٦، ٢٧.

عن ماضٍ محقق[1]، فعلى هذا لا بدَّ من دخول الفاء لِيُؤْذِنَ بجـواب الشرط. وأُورِدَ على ذلك قوله تعالى: ﴿والَّذينَ إذا أَصَابَهُمُ البغيُ هُمْ ينتصـرون﴾[2]. و «إذا» قـد عوملت معـاملة «إنْ» في وجوب دخـول الفاء وعـدمهـا، واحتمـال الأمرين، فلم تُفِدْ (إذا) فيما ذكرناه استقبالا فينبغي دخولُ الفاء. وكذلك قـولُه عزّ وجلّ: ﴿وإذا تُتْلى عليهم آياتُنا بَيّناتٍ ما كانَ حُجّتَهُمْ إلاَّ أنْ قالوا﴾[3]، فإنّ (إذا) أيضاً ما أفادت استقبالا، لأنّ (ما) لنفي الحال، فيستحيل المجامعـةُ بينه وبين الاستقبـال بدليـل وجوب الفـاء في قـولـه: ﴿وإنْ يَسْتَعْتِبُـوا فمـا هُمْ من المُعْتَبِين﴾[4].

والجواب: أنَّ «إذا» تستعمل لمجرد الظرف، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿والليـلِ إذا يَغْشى﴾[5]. فإنـه يستحيل أنْ تكـون ههنـا للشـرط، وذلـك أنَّ الليـلَ مخفوضٌ بـواو القسم[6]، وهو قَسَم إنشـائي، الذي يـدلُّ عليه أنّـه لـه الجوابُ، ولو كـان إخباريّـاً لما احتيـجَ إلى جواب، ولمّـا حُذِف الفعـل وأتى الجوابُ دل على ما ذكرناه. وأيضاً فإنه لو كان إخباراً لما كان التعبير عنه بالواو. فإذا ثبت ما ذكرناه فمعنى الآية: أقسَم اللَّهُ بالليل في زمن غِشْيانه. ولو كانت للشـرط لزِمَ تعليق القَسَم على الشـرط، والباري تعـالى أقسم من غيـر شـرط معلّق.

(١) قال ابو حيان: «وهو على إضمار قد، أي فقد صدقت، وفقد كذبت». البحر المحيط ٥/٢٩٨.

(٢) الشورى: ٣٩.

(٣) الجاثية: ٢٥.

(٤) فصلت: ٢٤.

(٥) الليل: ١.

(٦) قال الزمخشري: «والواو الأولى في نحو (والليل إذا يغشى) للقسم، وما بعدها للعطف». المفصل ص ٣٤٩.

وإذا ثبت أنّ «إذا» لمجرد الزمان المحض بدليل ما ذكرناه وقدّرناه، فيكون معنى الآيتين على هذا واضحاً[1]، وهو أنّ معنى قوله (هم ينتصرون) ينتصرون[2] في زمن إصابة البغي لهم. وكذلك قوله: (وإذا تتلى عليهم آياتُنا بيّنات، ما كان حُجّتُهمْ) في هذا الزمان إلاّ أن قالوا؛ إلاّ أنّ في قوله: ما كان حجّتَهم، تقديمَ ما في حيّز النفي عليه. وجوابُه أنّه ظرف، والظروف اتُّسِعَ فيها. ومثله في القرآن: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الملائكةَ لا بُشْرَى يومئذٍ للمجرمين﴾[3]، على خلاف فيه. وكذلك قوله: ﴿كانوا قليلاً من الليل ما يَهْجَعُونَ﴾[4] وهو أيضاً مختلف فيه[5].

وفي قوله: ﴿هم ينتصرون﴾ جوابان آخران، أحدهما: أنّ (ينتصرون) جوابُ الشرط، وأفاد الشرط فيه استقبالا، و (هم) تأكيد للضمير في (أصابهم). والآخرُ: أنّ الفاء مُزادة، وهو قول ضعيف. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٥]

[أُخَر جمع أخرى]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاثَ عَشْرةَ على قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَر﴾[6]:

أُخَر: جمعُ أُخرى، مثل قولك: فُضْلى وفُضَل. وأما آخَرُ فَيُجْمَعُ على

(١) في الأصل: واضح. وهو خطأ من الناسخ، لأنه خبر يكون.
(٢) ينتصرون: سقطت من س.
(٣) الفرقان: ٢٢.
(٤) الذاريات: ١٧.
(٥) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٢٩٦ (تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري).
(٦) البقرة: ١٨٥.

أواخر مثل قولك: أفضلُ وأفاضِل، وآخرين إنْ كان لمن يعقل، كقوله تعالى: ﴿وآخَرون يَضْرِبون﴾[1]. وإنما جُمع ههنا على فُعَلْ وهو في المعنى جَمْعُ آخر لأنه للأيام، وواحدها يوم، ويوم إنما يقال فيه آخَرُ باعتبار أصلِ آخَر، وهو أنّ كل صيغة لموصوف مذكّر مما لا يعقل فأنت فيها بالخيار، إنْ شئت عاملتها معاملة الجمع المذكّر، وإنْ شئتَ عاملتها معاملة الجمعِ المؤنّث، وإنْ شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنّث، فتقول: هذه الكتب الأفاضل والفُضْليات والفُضَل والفُضْلى. فالأفاضل على لفظه في التذكير، والفُضْلَيات والفُضَل إجراء له مجرى جمع المؤنّث لكونه لا يعقل، والفُضْلى إجراء له مجرى الجماعة، وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال، ولذلك[2] جاء أُخَر نعتاً للأيام إجراء له مجرى جمع المؤنث، ولولا ذلك لم يستقمْ. ولذلك لو قلت: جاءني رجال ورجال أُخَرُ، لم يَجزْ حتى تقول: أواخر أوْ آخرون، لأنّه ممن يعقل. وقد أجرت العرب لما لا يعقل من المذكّر في الضمائر مثل هذا، ألا تراهم يقولون: الكتب[3] اشتريتُهُن، وهو للمذكر، مثلُ أُخَر وهو للمذكر، ولم يأتِ في الضمير لما لا يعقل من المذكر غيرُ الأمرين بالجمع المؤنث وما لمفرده، بخلاف الظاهر فإنّه جاء له بالجمع المذكّر بمن يعقل إذا كان[4] مكسراً، كأنهم قصدوا أنْ يجعلوا لِمَنْ يعقل أمراً يختصُّ به. ولمّا كان في جَمْع الظواهر جمع تصحيح يختصُّ بمن يعقل شاركوا بين المذكّر ممن لا يعقل وبينه في جمع المكسّر لاختصاصه بالجمع السالم. وليس في الضمائر لمذكّر مَنْ يعقلُ أمران أحدهما يختص به فيشارَكُ بينه وبين الآخر، فلمّا لم يكنْ لجمع المذكّر في الضمائر إلاّ لفظ خَصُّوا به من يعقل، وشرّكوا بين المذكّر ممن لا

(١) المزمل: ٢٠.

(٢) في م: وكذلك. والصواب ما أثبتناه، لأن المقصود التعليل.

(٣) الكتب: سقطت من س.

(٤) كان: سقطت من س.

يعقلُ وبين المؤنّثِ في الضمير، فلذلك لم يقولوا: الكتب اشتريتُهُم، لأنه مخصوص بالعقلاء، كقولك: العبيد اشتريتهمْ، وكذلك لا تقول[1]: الكتب نفقوا ، ولكنْ نَفَقْن ونفقتْ ، لأنّه مخصوص بمن يعقل ، كقولك : العبيد نفقوا ، وكذلك في جميع أبواب الضمير . والله أعلم بالصواب .

[إمــلاء ٦]

[عود الضمير على مذكور وغير مذكور]

وقال أيضاً ممليًا بالقاهرةِ سنة ثَلاثَ عَشْرَةَ: لا يُشترط أنْ يكون الضمير عائداً على مذكور ليس إلاّ ، بل على مذكور وغير مذكور، ويدلُّ عليه قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أولادِكُم﴾[2] إلى قوله : ﴿ولأَبَوَيْهِ﴾ . فإنّ الضمير عائد على الميّت، وإنْ لم يتقدّمْ له ذكر، إلاّ أنه لمّا قال: يوصيكم، عُلِمَ أنَّ ثَمَّ ميتا، فيعود الضمير على مذكور وغير مذكور إذا كان في الكلام ما يُرْشِد إليه، وإنْ لم يكن مصرّحاً به. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٧]

[إعراب قوله تعالى : ﴿كما بَدَأنا أوَّلَ خَلْقٍ نُعيدُه﴾]

وقال أيضاً ممليًا بالقاهرة سنة ثَلاثَ عَشْرَةَ على قوله تعالى : ﴿كما بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعيدُهُ﴾[3]:

يجوز أنْ يكون في موضع نصب على المصدر بـ (نعيده)، كأنّ الأصل:

---

(١) لا تقول : سقطت من س .

(٢) النساء : ١١ .

(٣) الأنبياء : ١٠٤ . والآية بتمامها : ﴿ يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب كما بدأنا أول خلق نعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين ﴾ .

نعيد أوَّلَ خلق إعادة مثل ما بدأناه، وتكون (ما) مصدرية. ويجوز أنْ يكون في موضع الحال، كأنه قال: نعيد أوّلَ خلق مماثلاً للذي بدأناه[1]. وصح الحال لأنـه من الضمير المعـرفة في (نعيـده). ويجوز أنْ يكـون (كما بـدأنا) متعلّقـاً بـ (نطوي) منصوبـا على المصدر، أي: نفعل هذا الفعـل العظيم كفعلنـا هذا الفعل. والمصدر المذكور للتشبيـه تارة يـوافق المشبَّه بـه في اللفظ والمعنى، وتارة يخالِفُه. وإذا خالفه فقد يكون الأول بأمر عام والثاني بأمر خاص[2]، وقد يكون بالعكس[3]، وقد يكونان جميعاً مذكورين بلفظ خاص[4]، والمراد تشبيهُه بالأمر العام، وهذا من القسم الآخر. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ٨]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ يدعو لمن ضره ﴾]

وقال أيضاً ممليـاً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: **﴿يدعو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ من نَفْعِه﴾**[5]:

فيه أقوال: منها: أنْ يكون (يدعو) تأكيداً لِـ (يدعو) الأولى[6]، وما بعدها مبتـدأ وخبر، وليس بشيء، فـإنّ التأكيـد اللفظي لا يُفْصَـل بينـه وبين مُؤكّـده بالجمل. ومنها أنَّ (ذلك) في قوله: (ذلك هو الضلال البعيد) بمعنى الـذي،

---

(١) ما ذكره ابن الحاجب هو موقع الكاف من الإعراب في قوله: كمـا. قال الـزمخشري: «ووجه آخر وهو أن ينتصب بفعل مضمر يفسره (نعيده)، وما: موصولة، وأول خلق: ظرف لبدأناه». الكشاف ٢/ ٥٨٥.

(٢) كقولك: فعلت هذا كما ضربت ذاك. هامش الأصل ورقة ٥.

(٣) كقولك: ضربت هذا كما فعلت ذاك. هامش الأصل ورقة ٥.

(٤) كقولك: أكلت هذا كما ضربت ذاك. هامش الأصل ورقة ٥.

(٥) الحج: ١٣. وبعدها: **﴿لبئس المولى ولبئس العشير﴾**. والآية التي قبلها: **﴿يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد﴾**.

(٦) وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان، واستحسنه. البحر المحيط ٦/ ٣٥٦.

و (هو الضلال البعيد) صلته، وهو في موضع نصب مفعولٌ لِـ (يدعو)، كأنّه قال: يدعو الذي هو الضلال البعيد، وما بعده مبتدأ وخبر دخل عليه اللام، وليس بقوي لأنّ اسم الإشارة لا يقع عند البصريين بمعنى الذي، وهو قليل أيضاً عند من جوّزه[1]. ومنها: أنَّ اللام زائدة، فـ (مَنْ ضَرُّه) في موضع نصب مفعولٌ لِـ (يدعو)، وليس شيئاً لأن اللام المفتوحة لا تُزاد بين الفعل ومفعوله[2].

ومنها: قول مَنْ قال: إنَّ اللام مقدَّمة عن موضعها[3]، والتقدير: يدعو مَنْ لَضَرُّه أقرب من نفعه، وليس بجيد أيضاً، لأنَّ لام الابتداء لا تُقَدَّم عن موضعها. ومنها: قول من قَال: إنّ (يدعو) بمعنى ينادي ويقول[4]، فيصح أنْ يقع مفعوله جملة، كما يقع مفعول يقول، فيكون (ضرُّه أقربُ من نفعه) مبتدأ وخبر في موضع نصب؛ والقائلون بهذا منهم من يقول خبرُه محذوف تقديرُه: إله، وحملوا الدعاء والقول على أنه في الدنيا، فأُورِد عليهم أنّ هؤلاء لا يصفون آلهتَهم بأنّ ضَرَّهَا أقرب من نفعها. فأجيب بأنّ ذلك من قول الحاكي، وإذا حَكى حاك كلاماً فله أنْ يصف المُخْبر عنه لِمَنْ يحكي له بما ليس في كلام الشخص المحكيّ عنه. ومثاله أنّه لو قيل لك: زيد قائم، لجاز لك أنْ تحكي لِمنْ يعرف أنه خياط فتقول: قال فلان: زيد الخياط قائم. وكذلك لو كان صفة قبيحة أو حسنة. ومنهم من قال: الخبرُ: (لبئس المولى ولبئس العشير)[5]، ويكون هذا

( ) هم الكوفيون. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧١٧ (دار الفكر. بيروت).

(٢) وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان، وضعّفه. البحر المحيط ٦/٣٥٦.

(٣) وهو قول الفراء. انظر معاني القرآن ٢/٢١٧ (تحقيق محمد علي النجار). وقال أبو حيان: وهو بعيد. البحر المحيط ٦/٣٥٦.

(٤) وهو قول الأخفش. انظر معاني القرآن ٢/٤١٣ (حققه الدكتور فائز فارس). وقد أجاز أبو البقاء العكبري هذا الوجه. انظر إملاء ما من به الرحمن ٢/١٤٠ (تحقيق إبراهيم عطوة عوض).

(٥) وقد جوزه أبو البقاء العكبري. إملاء ما من به الرحمن ٢/١٤٠.

قولهم في الآخرة. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٩]

[التقدير في قوله تعالى: ﴿وكذلك نري إبراهيم﴾]

وقـال أيضاً مملياً على قولـه تعالى: ﴿وكـذلِكَ نُـرِي إبراهيمَ مَلَكُـوتَ السماواتِ والأرْضِ﴾[(١)]، لما تقدّم قوله: ﴿وإذْ قال إبراهيمُ لأبيهِ آزرَ أتتّخِـذُ أصناماً آلهةً إنّي أراكَ وقومَكَ في ضلالٍ مُبين﴾[(٢)]. أشار بقوله: وكذلك، إلى هذا، فكأنه قال: نُريهِ لِيعلَم هذا كما عَلِمَ أنّ ما تقدم لا يصلُح أنْ يكون إلهاً، فإذا ظهر التقدير تبيّن الإعراب. ويجوز أنْ تكـون الرؤيـة رؤية العين[(٣)]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٠]

[توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿على كلِّ قلبِ متكبّرٍ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنـة ثلاثَ عشْـرَة وستمائـة على قولـه تعالى: ﴿كَذلك يطبَعُ اللّهُ على كلِّ قلبِ متكبّرٍ جَبّارٍ﴾[(٤)]:

قرأ أبو عمرو[(٥)] وابن ذكوان[(٦)] بتنوين (قلب)، فيكون العموم في القلوب

---

(١) الأنعام: ٧٥.

(٢) الأنعام: ٧٤.

(٣) قال أبو حيان: «والظاهر أنها بصرية». البحر المحيط ٤/١٦٥.

(٤) غافر: ٣٥.

(٥) هو زيان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري. ولد سنة ٦٨ هـ وتوفي سنة ١٥٤ هـ أو سنة ١٥٥ هـ أو سنة ١٥٧ هـ. كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة. انـظر النشر في القراءات العشر لابن الجـزري ١/١٣٤ (إشـراف ومـراجعـة عـلي محمـد الضباع).

(٦) هو عبد الرحمن بن أحمد بن بشر بن ذكـوان. ولد سنـة ١٧٣ هـ. كان شيـخ الإقراء في الشام. وتوفي سنة ٢٠٢ هـ. انظر النشر في القراءات العشر ١/١٤٥.

مستفاداً من غير تأويل، لأن (كلّ) داخلة عليه وهو نكرة غير مضاف، كقولك: ضربت كلَّ رجلٍ، فلا تبقى الكليّة مستفادة إلاّ في آحاد جنسه، ولا يبقى على هذه القراءة إلاّ وصفُ القلب بقوله: متكبّر جبّار، وهو من صفة الجملة، وهو قريب بوجه من المعنى حسن، وذلك أنّ العرب تصف الجزء الذي يصحُّ نسبة ذلك المعنى له على الحقيقة بما تصف به الجملة، كما تنسُبُه إليه[1]، كقولك: أبصَرَتْه عيني وسمعَتْه أُذني وفهمَه قلبي. ومنه قوله تعالى: ﴿ فإنّهُ آثِمٌ قلبُهُ ﴾[2]، ﴿ وقلوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾[3]، وأشباه ذلك كثير. ولو قيل إنه في الحقيقة صفتُه ووصف الجملة به لضرب من السَعَة لكان صواباً، ولكنه كثُر ذلك حتى صار كأنّه الأصل.

وقرأ باقي القراء بإضافة (قلب) إلى (متكبر) فلا يُسْتفاد العموم في القلوب من الظاهر، ولا بدَّ من التأويل لأنه لمّا أضفتَ (قلب) إلى (متكبر)، و(متكبّر) مفرد غير مضاف إليه (كل) وجب أنْ يبقى على حكم الإفراد، كما في قولك: أكلتُ كلَّ رغيفِ زيدٍ أوْ كلَّ رغيفِ إنسان. وإذا بطلَ العموم في ذلك بطل العموم[4] فيما أضيف[5] إليه (كل)، لأنّه إنما يعمُّ إذا لم يُنْسَبْ إلى ما يبطلُ العموم فيه. وإذا بطل العموم فيما أُضيف إليه (كل) وجب حمل الكلّيةِ على أجزاء ذلك الواحد لأنه لو عمَّ في الأول لعمَّ في الثاني، وقد بطل التعميم في الثاني. ولو عمَّ في الأول من غير الثاني لم يستقم لأنه ليس للمتكبّر الواحد قلوب حتى يعمَّ قولك: كلَّ قلبِ، المضافَ إليه باعتبارها، فوجب تأويل الآية؛ لأنَّ المعنى الذي سيقت له الإخبار بالطبع على جميع قلوب كلّ متكبّرٍ، وذلك حاصل

(١) في س: إليك. وهو تحريف.
(٢) البقرة: ٢٨٣.
(٣) المؤمنون: ٦٠.
(٤) بطل العموم: سقطت من د.
(٥) في د: أضيفت.

بتقدير (كل) محذوفة مضافة إلى متكبر، كأنه قيل: كذلك يطبع الله على كلّ قلبِ كلِّ متكبّر، فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وحَسُن لظهور المعنى المراد . وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصُل الموجب للعموم في المتكبّر. والله أعلم بالصواب .

[إمـلاء ١١]

[الفاء في قوله تعالى: ﴿فتصبحُ الأرضُ مخضرّةً﴾]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة ثلاث عَشْرةَ على قوله تعالى: ﴿أنزلَ من السماءِ ماءً فتصبحُ الأرضُ مخضرَّةً﴾[١] :

الفاء للتعقيب من غير مهلة، وإصباح الأرض مخضرة بعد النزول إنما يكون بمهلة. والجواب[٢]: أنَّ هذه الفاء فاء السببية، وفاءُ السببية لا يُشترط فيها ذلك، وإنما شرطها أنْ يكون ما بعدها مسبَّباً عن الأول كما لو صرّح بالشرط . ألا ترى إلى صحة قولك: إنْ يُسلمْ زيد فهو يدخل الجنة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما. ثم لو سُلّم ههنا أنها لمجرد العطفِ لم يلزمْ ما ذكرهُ من نفي المهلة، فإنّ ذلك إنما يكونُ على حَسب ما يعدُّه الناس مُتعقّبا، والاخضرار بعد الإنزال يعدُّه الناس متعقّبا، ولا يُعد مثلُ ذلك فيه مهلة[٣]. ألا ترى إلى صحة قولك: تزوج زيد فولد له ولد، وإنْ كان لا يكون إلا بعد مهلة في الوجود،

---

(١) الحج : ٦٣.

(٢) والجواب : سقطت من س .

(٣) وقد أجاب الرضي عن ذلك بقوله : «ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ﴾ . فإنّ اخضرار الأرض يبتدىء بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة، فجيء بالفاء نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار». شرح الكافية ٢ /٣٦٧. وانظر ما قاله ابن هشام في هذه الآية في شرح شذور الذهب ص ٣٠٧

ولكن يصحُّ إذا لم يكن[1] إلا مهلة الحمل. وكذلك قوله: ﴿ثم خلقنا النطفةَ عَلَقةً فَخلقنا العلقَةَ مضغَةً فخلقنا المضغَةَ عِظاماً﴾[2]، وإن كان في كل واحد مهلة وجودية. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٢]

[معنى «لا» في قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنةً لا تُصِيبَنَّ﴾]

وقال مملياً بالقاهرة سنة خَمْسَ عشرةَ على قوله: ﴿واتَّقوا فتنةً لا تُصيبَنَّ الذينَ ظَلَموا منكمْ خاصةً﴾[3]:

الظاهر أنه نهي[4]، والمعنى: واتقوا فتنة مقولا فيها: لا تصيبَنَّ الذين ظلموا منكم. والنهي في الظاهر للفتنة، والمعنى نهي المتعرضين لها، والفعل للإصابة[5]، والمعنى التعرض للإصابة. وقد يعدِل الناهي عن الشيء لمسبَّبه، لأنه هو المقصود بالنهي، وإذا انتقل إلى المسبَّب أسنده إلى ما هو فاعل لـه، كقوله: ﴿لا يَفْتِنَنَّـكُمْ الشيطانُ﴾[6] و﴿لا يَحْطِمَنَّكُمْ سليمـانُ﴾[7]، وكقولـك لصـاحبك عنـد تعـرُّضـه للمعصيـة: لا تُحـرِقْـك نـار جهنم، فَجَعَلْتَ الفعـل لـلإحراق، والمنهيَّ النـارَ، وإنما المنهيُّ عنـه التعـرّض والمنهيّ مخـاطَبُـك، ولكنك عَدَلْتَ إلى المسبَّب إذ النهي عن التعرّض إنما هو خَشْيَة إحراق النار، فلما عَدَلْتَ إلى المسبَّب أسنَدْتَه إلى ما هو له وهو النار، فكذلك هـهـنا، فكأنَّه

---

(١) في الأصل: تكن. وما أثبتناه من د، وهو الأحسن.

(٢) المؤمنون: ١٤.

(٣) الأنفال: ٢٥.

(٤) قال به الأخفش. انظر معاني القرآن ٢/٣٢١.

(٥) في الأصل: الإصابة. وما أثبتناه من ب، د، وهو الأصوب لأن المعنى يقتضيه.

(٦) الأعراف: ٢٧.

(٧) النمل: ١٨.

قال: لا تتعرّضوا للفتنة التي يُصيب المتعـرضين بلاؤهـا، فعُدِل عن التعـرّض الـذي هو سبب إلى الإصـابة التي هي مسبَّب. فعلى ذلـك يكون الـظالمـون مخصوصين بـالإصابـة لأنّ المعنى: لا يَتعَرّضُ متعـرّض للفتنة فتصيبـه خاصـة، فعُدِل على ما ذكرناه، فصار لا تُصِب الفتنة متعرِّضا لها خاصة. ثم ذُكِر المتعرّض بلفظ الـظالم تشنيعا عليـه للصفة التي يكـون عليها عنـد التعـرض، فثبت أنّ المعني على ذلك خصوصُ الظالمين بالفتنة.

ويجـوز أن تكـون (لا) نـافيـة، ودخـول النـون فيهـا على وجـه ليس بالقوي[1]، فيكون المعنى: واتقوا فتنة غيرَ مصيبة الظالمين خاصة، ولكنها تعم الظالم وغيره، فعلى هذا تكون الإصابة عامة بخلاف الوجـه الأول. وقد ذكـر الزمخشري[2] هذا الوجه[3]، وجعلها للإصابة أيضاً فيه خاصة، وليس بجيد، إذ المعنى: وصفها بأنَّها لا تصيب الظالمين خـاصة، وإذا لم تُصِبْهم خـاصة، فكيف يصحُّ وصفها بكونها خاصة؟

وقد قيل: إنه يجوز أنْ يكون جوابا للأمر[4] ويكون دخول النون أيضاً في النفي على وجه ليس بالقوي، فقدّروه بأن قالوا: واتقوا فتنـة إنْ أصبتموهـا لا تُصب الظالمين خاصة، ولكنها تعم فتأخذُ الظالمَ وغيره، وهو غير مستقيم، إذْ جواب الأمر إنّما يُقدَّر فعله من جنس الأمر المُظْهَر، لا مِنْ جنس الجواب. ألا

(١) وقد أجازه أبو حيان. البحر المحيط ٤/٤٨٣.

(٢) هو محمود بن عمـر بن محمد بن أحمـد الزمخشـري. ولد سنـة ٤٩٧ هـ. تلقب بجار الله وفخر خوارزم. من تصانيفه: الكشاف، المفصل، الأنمـوذج. توفي سنـة ٥٣٨ هـ. انظر بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٧٩.

(٣) انظر الكشاف ٢/١٥٣.

(٤) وقد أجاز ذلك الزمخشري فقال: «كيف جاز أن تدخل النون المؤكـدة في جواب الأمـر؟ قلت: لأن فيـه معنى النهي». الكشاف ٢/١٥٣. وذكـر ذلك أيضـاً أبو البقـاء ولكنـه ضعفه، لأن جواب الشرط متردد فلا يليق به التوكيد. إملاء ما من به الرحمن ٢/٥.

ترى أنك إذا قلت: أَسْلِمْ لا تدخل النار، فإنّ المعنى: فإنك إن تُسْلمْ لا تدخل النار، وليس المعنى: فإنّك إنْ تُسلمْ تدخل النار، وهـهـنا لو كان جواب الأمر لكان التقدير: فإنّكم إنْ تتقوا لا تُصب الظالمين، فيفسـد المعنى، لأنه يصيـر الاتقاء سبباً لانتفاء الإصابة عن الظالمين خاصة، فكـأنه[1] قيـل: الاتقاء من المتّقي سبب[2] لانتفاء الإصابة عن الظالم المرتكب وهو بالعكس أشْبَه، فظهر أنّ المعنى لا يستقيم في جعله جواباً لانعكاس المعنى.

وقد ذكر الزمخشري ذلـك[3]، وجعله من المعنى الذي يُـوجب التعميم بالإصابة للظالمين وغيرهم، وليس بمستقيم، لما تبين فيه من فساد المعنى من أجل أنّ فِعْل الشرط المقدّر لا يكون إلا إنْ تتقوا، وعند ذلك لا يستقيم. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٣]

[عود الضمير في قوله تعالى: ﴿فنعمّا هيَ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خَمْسَ عَشْرَةَ على قوله تعالى: **﴿إنْ تُبْدُوا الصدقاتِ فَنِعِمّا هيَ﴾**[4].

الضميـر في قولـه: هي، يحْتمل أن يكـون عائـدا إلى الصـدقـات[5]، ويحتمل أن يكون عائدا على الإبداء[6]، وهذا هو الظاهر، بدليل قوله: **﴿وإنْ**

---

(١) في د، س: وكأنه.

(٢) في الأصل وفي م: سبباً. وهو خطأ، لأنه خبر المبتدأ الذي هو: الاتقاء.

(٣) الكشاف ٢/١٥٣.

(٤) البقرة: ٢٧١.

(٥) أجازه العكبري. إملاء ما من به الرحمن ١/١١٥.

(٦) نص عليه ابن عطية. انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/٢٥٦ (تحقيق وتعليق الأستاذ أحمد صادق الملاح).

تُخْفُوها وتُؤْتُوها الفقراءَ فهوَ خيرٌ لكم﴾[1] ، فذكّر الضميرَ العائد على الاخفاء. ولو قَصد الصدقاتِ لقال: فهي. فلئن[2] قيل لِم أُنِّث والذي عاد عليه مذكّر؟ فالجواب: أنَّ هذا على حذف المضاف، وإقامةِ المضاف إليه مقامه، كقولك: القرية اسألها، فلما حَذَفْتَ المضافَ، بقي المضاف إليه على حاله، والتقدير: إبداؤها. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٤]

[الجواب على إشكالين في قوله تعالى: ﴿فتذكِّرَ إحداهما الأُخرى﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة سِتَّ عَشْرَة على قـوله تعـالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إحداهُما فتذكِّرَ إحداهُما الأُخرى﴾[3]:

فيـه إشكالان: أحـدهما: أن قـوله: أنْ تَضِـل، ذُكر تعليـلاً لاستشهـاد المـرأتين مـوضـعَ رجـل، ولا يستقيم في الـظاهـر أنْ يكـون الضـلال تعليـلا للاستشهاد، وإنّمـا العلّةُ التذكيـر. والإشكالُ الثاني: قال: فتـذكّرَ إحـداهُما الأُخرى، وقياس الكلام في مثل ذلك أنْ يقال: فتذكِّرَها الأخرى، لأنه قد تقدّم الذكر، فلم يحتج إلى إعادة الظاهر[4].

والجواب عن الأول: أنَّ التعليل في التحقيق هو للتذكير، ومن شأن لغة العـرب إذا ذكروا علة، وكـان للعلّة علّة قدمـوا ذكـرَ علّةِ العلّة، وجعلوا العلّةَ معطوفة عليها بالفاء لَتحْصُل الـدلالتان معـا بعبارة واحـدة، كقولـك: أعْدَدْتُ الخشبـةَ أنْ يميل الحـائطُ فـأدعـمهـا؛ فالإدعـام هو العلة في إعـداد الخشبة،

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) في م: فإن. وفي س: فإن قلت.

(٣) البقرة: ٢٨٢. وقبلها: ﴿فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء﴾.

(٤) في م: فلم يحتج إليه.

والميل هو سبب الإدعام، فَذُكِر على نحو ما ذكرناه، فقيل: أنْ يميـلَ الحائطُ فأدعمها(١). ولو قيل: إن الميل في المثال، والضلالَ في الآية هـو السببُ لم يكنْ ذلك ببعيد، لأنّ الضلال(٢) المعلوم من إحداهما(٣) يكثر وقوعُه، فصَلُح أنْ يكون علة في استشهادهما مقام رجل، وإنما يجيء اللَّبْس هـهـنا إذا تُوهِّم أنّ وقوع الضلال(٤) هو السببُ فيؤدّي إلى أنْ يكون مقصوداً وقوعُه باستشهادها، وليس التعليل واجبا فيه أنْ يكونَ مقصوداً وقوعُه، بل العلّةُ هي المقتضيةُ لذلك المعلوم. ألا ترى إلى قولك: قعدتُ عن الحرب من أجل الخوف، فالخـوفُ هـهـنا ليس مراداً وقوعُه في قصد المتكلّم حتى يكـون سبباً للقعـود، فكذلـك ههنـا المقصـودُ أنَّ الضـلالَ المعلوم هـو السببُ المقـتضـى في الـمعنى استشهادهما في موضع رجل، وذلك مستقيمٌ على هذا التأويل. وكذلك يمكنُ أنْ يُقال في مثال(٥) الحائط: إنه أيضاً هو السبب على الوجه الذي ذكرنـاه في الآية. وهذا الوجهُ الثاني يصلُح أنْ يكون للأول ليجيء الثاني بعده، بعد تقدير التسليم.

وأما الجواب عن الإشكال الثاني فهو أنا نقول: أصل الكلام على الوجه الأول أنْ تذكِّر إحداهُما الأخرى عند ضلالها، فقدّم على ما ذكرناه، فبقي (أنْ تُذكِّر إحداهما الأخرى) على ما كان عليه. الثاني هو: أنه لا يستقيم في المعنى

---

(١) قال سيبويه: «فإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يميل الحائطُ فأدعمه. وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه». الكتاب ٣/٥٣.

(٢) في الأصل: الإضلال. وما أثبتناه من ب، د. وهو الصواب، لأن الضلال مصدر ضل، والإضلال مصدر أضل.

(٣) في الأصل: أحدهما. وهو سهو.

(٤) في الأصل: الإضلال. وما أثبتناه من ب وهو الصواب.

(٥) في د، م: مثل. وفي ب: ميل، وكله تحريف.

إلا كذلك، ألا ترى أنه إذا قال: أنْ تضِلَّ إحداهما فتذكِّرها الأخرى، وجب أن يَكون ضميرُ المفعول عائداً على الضالـة، فيتعيّن لها. كمـا إذا قلت: جاءني رجل وضربته، يتعيّن أنْ يكون الجـائي هو المضـروب، وذلك مخـلٌّ بالمعنى المقصود، لأنها قد تكون الضالّةُ الآن في الشهادة هي الذاكـرة فيها في زمـان آخر، فالمذكِّرةُ هي الضالةُ. فإذا قيل: فتذكّرهـا الأخرى، لم يفـدْ ذلك لتعيّن عود الضمير إلى الضالة. وإذا قيل: فتذكّر إحداهما الأخرى، كان مُبهماً في كل واحدة منهما، فلو ضلّت إحداهما الآن وذكّرتها الأخرى فذكَرَتْ كان داخلاً. ثم لو انعكس الأمرُ والشهادةُ بعينها في وقت آخر، اندرج أيضا تحته لوقوع قوله: فتذكّر إحداهما الأخرى، غير معيّن. ولو قيل: فتذكّرها الأخرى، لم يستقمْ أنْ يكون مندرجاً تحته إلا التقديرُ الأول. فعُلِم أنّ العلّة هي التذكيرُ من إحـداهما الأخـرى كيف ما قُـدِّر، وإنْ اختلفت. وهذا المعنى لا يُفيـده إلا ما ذكـرنـاه، فوجب لذلك أن يُقال: فتذكر إحداهُما الأخرى. وهذا الوجهُ الثاني هو الـذي يصلحُ أنْ يكون جارياً على الوجهين المـذكورين أوَّلا ؛ وإنـه في التحقيق هو الذي وجب لأجله مجيئهما ظاهرين .

وأما الوجـهُ الذي قبله فـلا يستقيم إلا على التقديـر الأول، لأنّ التقديـرَ الثاني جَعْلُ الضلال هو العلّةُ فلا يستقيم مع[1] ذلك أنْ يقال: إنّ أصلَ الكلام: أنْ تذكِّر إحداهما الأخرى لضلالها، مع القول بأن الضلال هو العلّةُ، فثبت بما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب مجيء الآية على ما هي عليه، وأنه لو غُيِّر إلى المضمـر لاختـلَّ[2] المعنى المقصـود واختصَّ ببـعضـه . والله أعـلم بالصواب.

(١) مع : سقطت من م .

(٢) في الأصل : اختل . وكلاهما جائز . ولكن الغالب في جواب لو إذا كان ماضياً مثبتاً دخول اللام . انظر مغنى اللبيب ٣٠١/١ (تحقيق الدكتور مازن المبارك ، محمد علي حمد الله . دمشق).

[إمــلاء ١٥]

[إعراب «إخوانا» في قوله تعالى : ﴿ونزعنا ما في صُدُورهم من غلٍّ إخوانا﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة تِسْع[١] على قوله تعالى : **﴿ونزعنـا ما في صُدُورهم من غلٍّ إخواناً على سُرُرٍ مُتَقابلين﴾**[٢]

قـال : (إخوانـا) منصوبٌ بفعـل مقدّر تقـديرُه : أمـدحُ إخوانـا ، أو أعني إخوانا ؛ والرفعُ جائزٌ ، ولكنّ النصبَ أحسنُ . ويضعُفُ أنْ يكونَ منصوبـاً على الحال[٣] ، لأنه إذا كان حالا ، فإمّا أنْ يكون حالا من الضمير في (ادخلوها) أو من الضمير في (آمنين) ، أو من الضمير في (صدورهم)[٤] . ويضعف أنْ يكون من الأولين للفصل بينه وبينه بالجملةِ الأجنبية وهي : ونزعنا ما في صدورهم من غـل . ولا يجوز أنْ يكـون من الضمير في (صـدورهم) لأنه مضـاف إليه اسمٌ جامد ، والمضـافُ إليه لا يستقيم أنْ يكـونَ منه حـالٌ ، إلا أنْ يكونَ في معنى الفاعل أو المفعول . وإنما لم يكُنْ منه حال لأنه لا يقبل التقييد ، والحالُ إنمـا جيء بها مقيِّدة للفاعل أو المفعول باعتبار فعله ، وغيرُ ذلك لا يقبل التقييد . ألا ترى أنك لو قلت : حصيرُ زيد راكباً سمار ، لم يستقمْ[٥] ، لأنها سمارٌ سواء كان

---

(١) أي سنة ستمائة وتسع .

(٢) الحجر : ٤٧ .

(٣) قـال النحاس : إنه حال . انـظر إعراب القـرآن ٢/١٩٦ (تحقيق الدكتـور زهـير زاهـد . بغداد) . وكذلك الزمخشري . الكشاف ٢/٣٩٢ .

(٤) قال أبو البقاء : «هو حال من الضمير في الظرف في قوله تعالى : ﴿ جنات ﴾ . ويجوز أن يكون حالاً من الفاعل في : ادخلوها ، مقدرة . أو من الضمير في آمنين . وقيل : هو حال من الضمير المجرور بالإضافة» . إملاء ما من به الرحمن ٢/٧٥ .

(٥) في ب : يستقر . وهو تحريف .

راكباً أو غير ذلك[1]، فوقع التقييدُ مُفسِدا، وكذلك لو قلت: زيد قائماً أبوك، لكان فاسدا، لأنه أبوك قائما أو قاعدا أو غيرَ ذلك، فتقييدُه، يقع مُفسدا. وكذلك لو جعلت (إخواناً) حالا من الضمير في (صدورهم) لم يستقمْ، لأنها صدورُهم، إخواناً كانوا أو غيرَ إخوان[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٦]

[العامل في «إذا»]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرةِ سنة أربعَ عَشْرَة على قوله تعالى: ﴿**حتى إذا استَيْأَسَ الرُّسُلُ**﴾[3]:

من الناس من يقولُ جوابُ إذا (جاءهُمْ)، وهو العامل فيها على قول أكثر النحويين، لأن «إذا» عندهم مضافة إلى الفعل الذي هو شرطُها عاملة فيه عملَ كلِّ مضاف في المضاف إليه. وإذا كان الفعل بعدها معمولا لها تعذّر أنْ يكون عاملا فيها لئلا يؤدي إلى أنْ يكونَ عاملاً معمولا من وجه واحد وهو محال[4].

وقال بعض النحويين: العاملُ في «إذا» فعلُ الشرط الذي بعده، وهي عند هؤلاء غيرُ مضافة، وقالوا: إنها في العمل كـ «متى». والفعل الواقع بعد «متى» هو العاملُ فيها في قول أكثر النحويين[5]، فلو كانت «إذا» واجباً إضافتها إلى ما

---

(١) في س: أو غير راكب.

(٢) هذا وذكر ابن هشام تبعاً لابن مالك أنه يجوز أن تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه. وقد استشهد بهذه الآية، وجعل (إخواناً) حالاً من الضمير في (صدورهم). انظر أوضح المسالك ٢/٣٢٥ (دار الجيل).

(٣) يوسف: ١١٠وبعدها: ﴿وظنوا أنهم قد كُذِبوا جاءهم نصرُنا فنُجِّيَ من نشاء ولا يُردُّ بأسُنا عن القوم المجرمين﴾.

(٤) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٥١٢.

(٥) قال الرضي: «فإذا تقرر هذا قلنا: العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الأكثرون. ولا يجوز أن يكون جزاءه على ما قال بعضهم. كما لا يجوز في غير الظروف =

بعدها لإبهامها وجب تقديرُ إضافة «متى» إلى ما بعدها لإبهامها، ولم يجب في «متى»، فلا يجب في «إذا». وقالوا أيضاً: لو كان العامل فيها جوابها لاستحال أنْ يقال: إذا أحسنت إليّ اليوم أكرمتك غداً، لأنّ «إذا» ههنا عندهم ظرفٌ للإكرام، وقد فُسّرتْ بكونها غدا، وأضيفت عند هؤلاء إلى الإحسان[1] الذي هو في اليوم، فيؤدي إلى أن تكون هي[2] اليوم وغدا في الكلام باعتبار الشيء الواحد، وهو محال، والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٧]

[إعراب قوله تعالى: ﴿سلامٌ قولا﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاثَ عشرةَ على قولـه تعالى: **﴿ولهم ما يَدَّعُونَ سلامٌ قولا﴾**[3]:

في رفعه أوجهٌ: أحدُهما: أنْ يكون بدلاً من قوله: ﴿ولهم ما يدعون﴾[4]، تقديره: ولهم سلام، ويكون لقوله: سلامٌ، وجهان على هذا التأويل: أحدُهما: السلامةُ، فلا يحتاج إلى تقدير، كأنه قال: ولهم السلامةُ. والآخر: أنْ يكون السلام المعروف، ويكون ذلك من الله أو من الملائكة، ويكون المعنى: ولهم ما يتمنّوْنَه من الملائكة أو من الله أو من الجميع.

ويجوز أنْ يكون مرتفعا على معنى: هو سلام[5]، تفسيراً لما يدعونه على المعنيين[6].

= على ما مر». شرح الكافية ٢/١١١.

(١) في الأصل وفي د، م: الإكرام. وما أثبتناه من ب، س. وهو الصواب.

(٢) في س: هو. والصواب ما أثبتناه لأن الكلام في (إذا).

(٣) يس: ٥٧، ٥٨ وبعدها ﴿من رب رحيم﴾.

(٤) أجازه النحاس. إعراب القرآن ٢/٧٢٩، والزمخشري. الكشاف ٣/٣٢٧.

(٥) في د: الإسلام. وهو تحريف.

(٦) تفسيراً لما يدعونه على المعنيين: سقطت هذه العبارة من س.

ويجوز أنْ يكون مرتفعاً على معنى : يقال لهم سلام ، استئنافاً أو حالا من الضمير في (يدّعون) أي : مقولا لهم سلام .

و (قولا) يجوز أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر محذوف مفعولا ، أعني قولا ، أو امدح قولا ، أو على المصدر من القول المقدّر مع (سلام) على أحدِ الأوجه ، أو بفعل آخَرَ مقدّر له[1] على الاستئناف تقديرُه : يقال لهم قولا[2] .
والله أعلم بالصواب .

[إمـلاء ١٨]

[العطف على عاملين]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاثَ عشْرَة على قوله تعالى : **﴿وتصريفِ الرياحِ آياتٌ﴾**[3] وآياتٍ :

في التزام العطف على عاملين فيهما[4] . لأن الرفعَ يحتاج إلى عامل كما أنّ النصبَ يحتاج إلى عامل[5] . وأكثر الناس يفرض الإشكالَ في قراءة النصب لكون العامل لفظياً وهما سواء .

---

(١) له : سقطت من م .

(٢) وذكر الأخفش وجهاً آخر في إعرابها ، وهي أن تكون بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : أقول لك قولاً . انظر معاني القرآن ٢ / ٤٥٠ .

(٣) الجاثية : ٥ .

(٤) قال الرضي : «معنى قولهم : العطف على عاملين ، أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين ، نحو : إنّ زيداً ضرب عمراً وبكراً خالداً . وهذا عطف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين . وقولك : إن زيداً ضرب غلامه وبكرا أخوه ، عطف مختلفي الإعراب ، ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما . فهذا القول منهم على حذف المضاف» . شرح الكافية ١ / ٣٢٤ .

(٥) الرفع فيهما قراءة الجمهور ، والنصب فيهما قراءة حمزة والكسائي ويعقوب . البحر المحيط ٨ / ٤٢ .

اختلف الناس في مسألة العطف على عاملين، فمنهم من يمنعه وهم أكثر البصريين ، ومنهم من يجيزه وهم أكثر الكوفيين، ومنهم من يُفَصِّل فيقول: أمَّا مثلُ قولك: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ، فجائز. وأما مثل قولك: زيدٌ في الدارِ وعمروٌ الحجرةِ، فلا يجوز. ويزعم أنَّ هذا ثابت عن العرب، ويعلِّله بأنَّ إحدى المسألتين، المجرورُ فيها يلي العاطفَ، فقام العاطف فيها مقامَ الجار. وفي المسألة الأخرى ليس المجرورُ فيها يلي العاطفَ ، فكان فيها إضمارُ الجار من غير عوض[1].

وأمَّا مَنْ يمنع العطف على عاملين، فيقول في الآية: إن (آيات) فيها تأكيد لآيات الأولى، ومثل هذا عنده جائز، حتى[2] لو كانت موضع (آيات) الأخيرة لفظةٌ أخرى لم يجز.

ومن قال بالتفصيل فهذا عين ما جوَّزه، ويزعم أنَّ مثله: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[3]. وقول أبي دؤاد:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ أمْرأً ... ونارٍ توقَّدُ بالليلِ ناراً[4]

ومعناهُ: إنكار أن يعتقدَ أنَّ صورةَ الشخص بمجردها توجِب الصفات الحميدةَ لذلك الجنس، كما أنه ليس كلُّ نار توقَد توجِب أنْ تكونَ ناراً مفيدة

---

(١) انظر توضيح هذه المسألة في مغنى اللبيب لابن هشام ٢/٤٨٧ (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).

(٢) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ . ولا يستقيم المعنى بها . والأحسن : أمّا .

(٣) قال سيبويه : «وإن شئت نصبت شحمة ، وبيضاء في موضع جر ، كأنك أظهرت كل ، فقلت : ولا كلّ بيضاء». الكتاب ١/٦٥ ـ ٦٦. وانظر مجمع الأمثال ٢/٢٨١ .

(٤) البيت من المتقارب. وهو من شواهد سيبويه ١/٦٦. والكامل ١/٦٩ (مكتبة المعارف . بيروت). والمفصل ص ١٠٦. والمقرب لابن عصفور ١/٢٣٧ (تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري . بغداد). والشاهد فيه قوله : ونار ، فقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه. وأبو دؤاد قائل هذا البيت شاعر جاهلي قديم.

لـلأضياف والمحتـاجين. ومعناه: كـلُّ امرىء تحسبين أمـرأ كامـلاً وكلَّ نـار تحسبينهـا ناراً مفيـدة، ولكنْ مثـلُ ذلـك يُحـذف للعلم بـه، وهـو أحسن من إثباته[1]. ومخالفوه يزعمون أنَّ المضافَ محذوف مقدَّر، وتُرِكَ المضـافُ إليه على إعـرابه، ومثلُه في حـذف المضاف وتـرك المضـاف إليـه على إعـرابـه قولهم[2]: ما مثلُ أبيك ولا أخيـك يقولان ذلك. ومثلُه: ما مثلُ أبيك يقول ذاك ولا أخيك. ووجهُ الاستدلال بالمثال الأول أنه لو لم يكن المضافُ مقدَّراً لوجب أنْ تقول: يقول ذاك، لأنك إذا جعلت «أخيك» معطوفاً على «أبيك» فقد دخل في حكم المضافِ إليه مثلُ، وأنت لا تخبر إلا[3] عن المضاف لا عنْ المضاف إليه، بدليل امتناع: كتابُ زيدٍ وعمروٍ حسنان. وإذا قدَّرتَ «مثلَ» كنت عاطفاً «مثلَ» أخرى على «مثل» الأولى، فعطفتَ على المضـاف، وإذا عطفت على المضاف وأخبرت عنه وجَب أنْ تُخبر عنهما جميعاً بدليل وجوب: زيدٌ وعمروٌ قائمان.

وأما[4] المثال الثاني فلأنَّ المعطوف لا يُفْصَل بينه وبين المعطوف عليه بجزء أجنبي، لأنَّ المعطوفَ والمعـطوف عليه كـالشيء الواحـد، ولو جعلت «أبيك» معطوفاً على «أخيك» لكنت[5] فاصلاً بينهما بالجزء الأجنبي الذي هـو خبر، وهو: يقول ذاك، فيجب أنْ تُقَدِّرَ «مِثل» لتكون عاطفاً جملة على جملة، حَذَفْتَ من الجملة الثانية خبرَها لدلالة الأول عليه، فكأنه قيل: ما مثـلُ أبيك يقول ذلك ولا مثلُ أخيك يقول ذلك. والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال سيبويه: «فاستغنيت عن تثنيـة كل لـذكرك إيـاه في أول الكلام ولقلة التبـاسه عـلى المخاطب». الكتاب ١/٦٦. فهذا ومثله ليس عنده عطفاً على عاملين.

(٢) في س: قوله: والأنسب ما أثبتناه.

(٣) الا: سقطت من د.

(٤) أما: سقطت من د.

(٥) في ب، د: كنت. والأحسن ما أثبتناه.

[إمــلاء ١٩]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَشَدَّ خشية ﴾]

وقـال أيضاً مملياً بالقـاهرة سنـة عشـر على قـولـه تعـالى : ﴿ أَوْ أَشَـدَّ خشيةً ﴾[١] :

يجوز في نصبه[٢] أوجُهُ : أحدُها : وهو اختيارُ الزمخشري[٣]، أنْ يكون حالاً معطوفاً على الكاف، فيكون المعنى : تَخْشَوْنَ الناسَ مثل أهل خشية الله، ولا يجوز أنْ تكون[٤] الكـافُ نعتاً لمصـدر محذوف عنـده، لأنه كـان يلزم أنْ يكون أوْ أشدَّ خشيةٍ، لأنَّ أفعلَ التفضيل إذا ذُكِر بعده ما هو من[٥] جنسه وجبَ أنْ يكـون مخفوضـاً، لأن الغرض نسبتُـه إلى شيء اشترك هـو وهم في ذلـك المعنى وزاد عليهم، وهذا معنى الإضافـة، إلا أنَّه خـالف بابَ الإضـافة من حيث إنه تجب إضافتهُ إلى شيء هو بعضُه، فيكون التقـديرُ: يخشـون الناسَ مشبهين لأهل خشية الله أو أشدَّ. فأشدَّ على هذا في موضع نصب عطفاً على الكاف[٦]. ولا ينبغي أن تكون في موضع خفض عطفاً على الأهل الذي قامت (خشية) مقامه، لأنه يكون التقديـرُ: مثل أهـل خشية الله، أو مثـل قوم أشـدَّ خشيةً، فيكون فيه حذفُ موصوف وإقامةُ الصفةِ مقامَه، وليس بقياس في غيـر المصادر.

---

(١) النساء : ٧٧ . وقبلها : ﴿فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله﴾.
(٢) أي : نصب (أشد).
(٣) قال الزمخشري : «وأشد معطوف على الحال». الكشاف ١/٥٤٣.
(٤) في ب، س : يكون.
(٥) من : سقطت من ب، د.
(٦) وهو ما نص عليه مكي بن أبي طالب . والكاف عنده في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره : خشية مثل خشيتهم الله . انظر مشكل إعـراب القرآن ص ٢٠٣ (تحقيق حـاتم الضامن).

والوجه الثاني: أن تكون (كخشية الله) على ظاهرها نعتاً لمصدر محذوف، فيكونُ قوله: (أو أشدَّ خشيةً)، من باب قولهم: جدَّ جِدُّه، كأنه جعل للخشية خشية مبالغة، كما جُعِلَ للجِدِّ جدٌّ مبالغةً، فيكون ذكرُ خشية بعد أشدُّ على أنه معنى للخشية لا على أنه جنس، وإنْ وافقَ لفظَه، فيكونَ مثلَ قولك: زيد أشدُّ خشيةً. وعلى هذا يجوز أنْ يكون (أشدّ) معطوفاً على خشية الله المجرورة بالكاف لكونه مصدراً، والمصادرُ يجوز حذفُ موصوفاتها، فيكون التقدير: خشيةً مثل خشيةِ الله، أو مثلَ خشيةٍ أشدَّ من خشية الله.

والوجهُ الثالث: أنْ يكون (أشدُّ) منصوباً بفعل مضمر دل عليه (يخشون) الأول، فيكون التقدير: يخشون الناس خشيةً مثلَ خشيةِ الله، أو يخشون الناسَ أشدَّ خشيةً، فتكون الكاف نعتاً لمصدر محذوف، و (أشدُّ) حالاً، وهذا أوْلى لوجهين: أحدهما: أنَّه جرت فيه الكافُ على ظاهرها، ولا يلزم ما ذكروه في أنَّ المعطوفَ يشارك المعطوفَ عليه في العامل، لأنَّ ذلك في المفردات، وهذه جمل، ولا يلزم في مفردات الجمل المعطوف بعضُها على بعض أن تكون من باب واحد. والوجهُ الثاني: أنَّ قولَه: ﴿ فاذكروا اللَّهَ كذكركم آباءكم أو أشدَّ ذكراً ﴾[1] ليس له وجهٌ مستقيم إلا هذا، فينبغي أن يكون هذا في الإعراب مثلَه لموافقته لفظَه، لأنك في (أشدُّ ذكراً)، لا يستقيم أَنْ تقول: هو حال، لأن قولَه: (كذكركم)، يمنعه بالظاهر وبالتقدير، ولا يستقيم أن تكون الكاف نعتاً لمصدر محذوف، لأنَّ (أشدَّ ذكراً) يمنعه، ولا يمكن أنْ يكون (أشدّ) معطوفاً على (ذكركم)، لأنه كان يجب فيه الخفض، ولا يستقيم أنْ يكون (أشدَّ) معطوفاً على الكاف والميم في قوله: (كذكركم)، لأنه يكون عطفاً على المضمر المجرور من غير إعادة عامل، وإذا قدَّرناه جملتين استقام، فيكون المعنى:

---

(١) البقرة : ٢٠٠.

فاذكروا [الله][1] ذكرا مثل ذكركم آباءكم، أو اذكروا الله في حال كـونكم أشدَّ ذكراً من ذكر آبائكم، وهو الذي ذكرناه.

وذكر الزمخشري[2] في هذه الآية الأخيرة وجهين: أحدهما: أنه قال: معطوف على ما أضيف إليـه الذكـر، وهذا عـطف على المضمر المخفـوض وذلك لا يجوز عنده. ورد قراءة حمزة[3] أقبح رد [4]، والوجه الثاني: أنه قال: معطوف على (آباءكم) فيكون التقديرُ: فاذكروا الله مثلَ ذكركم آباءكم أو مثلَ قوم أشدَّ ذكراً، على معنى: مذكورين كثيراً، وهـذا يلزم منه أنْ يكـون أفعلُ للمفعـول وهـو شـاذ لا يُـرجـع إليـه إلا بثبت، وأفعـلُ لا يكـون إلا للفـاعـل كقولهم[5]: هو أضربُ الناس، على معنى: أنه فاعلُ الضربِ، سواءً أضفته أو نصبتَ عنه تمييزاً[6]، والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٢٠]

[تثنية الضمير في قوله تعالى : ﴿ فإن كانتا اثنتين ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاثَ عشرةَ على قوله تعالى: **﴿ فإنْ كانَتا اثنتين ﴾**[7]:

---

(١) زيادة من عندي ، يقتضيها المعنى .

(٢) الكشاف ١/٣٥٠ .

(٣) هو حمزة بن حبيب الكوفي الزيات . أحد أصحـاب القراءات السبـع . ولد سنـة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٦ هـ ، كان إمام الناس في القراءة بالكوفـة بعد عـاصم والأعمش . انظر النشر في القراءات العشر ١/١٦٦ .

(٤) لا أدري ما هي قراءة حمزة ، وأين ردها الزمخشري .

(٥) في ب ، د، س : كقولك .

(٦) وذكر أبو حيان وجهاً ثالثاً وهو أن يكون منصوباً بإضمار فعل الكون ، والكلام محمول على المعنى ، التقدير : أو كونوا أشد ذكراً له منكم لآبائكم . البحر المحيط ٢/١٠٣ .

(٧) النساء : ١٧٦ . وبعدها : **﴿ فلهما الثلثان مما ترك ﴾** .

قال أبو علي الفارسي(١): إنما جاز ذلك مع أنَّ التثنية قد استفيدَتْ من الاسم لأنه أُريد مجرداً عن الصغر والكبر(٢)، وعلى ذلك يجوز أنْ يكون(٣) فيه فائدةٌ زائدة(٤) لم تُستفد من قوله: كانتا، وتقديرُه أنه قد عُلِم أنَّ أسماءَ العدد لِمطلق المعدودات من غير اعتبار صفة مخصوصة فأطلق هـهنا لهذا الغرض.

ويَرِد عليه أنَّ اللفظَ وإنْ كان صالحاً لإطلاقه على الشيء مجرداً عن الصفات باعتبار الذات لا يصحُّ إطلاقُه خبراً دالاً على التجريد عن الصفات، وإنما يُعنى باللفظ ذاتُه الموضوعةُ له. ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني رجل، لا يُفهم منه إلا ذاتٌ من غير أنْ يدلَّ على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل(٥). ثم ولو سُلِّم صحةُ إطلاق اللفظ لذلك فهو هـهنا لا يصحُّ، إذ لو صحَّ لجاز أنْ يُقال: فإنْ كانتا على أي صفة حصلتْ، ولو قيل ذلك لم يصحّ، لأن تثنيةَ الضمير في (كانتا) لم تصحُّ إلا للإخبار عنه باثنتين، مثل قولك: من كانتا جَدَّتيك. فتثنيةُ (كانتا) وإنْ كان باعتبار الضمير يعود على مَنْ لم يصحُّ إلا للإخبار عنه بالمثنى، وأَوْلى من ذلك أنْ يُقال: الضميرُ في (كانتا) عائدٌ على الكلالة، والكلالةُ تكون واحداً واثنين وجماعة(٦). فإذا أخبر باثنين حصلت به فائدة، ثُمَّ لما كان الضميرُ الذي في (كانت) العائدُ على الكلالة هو في المعنى اثنين صحَّ تثنيتُه،

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي. واحد زمانه في علم العربية. أخذ عن الزجاج وابن السراج. من مصنفاته: الحجة، الإيضاح العضدي، التكملة. توفي سنة ٣٧٧ هـ. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي ١/٢٧٣ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٢) انظر الإيضاح العضدي ١/١٢١ (تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود).

(٣) في الأصل: تكون. وما أثبتناه من د وهو الأحسن.

(٤) زائدة: سقطت من م.

(٥) في ك: تحول. وهو تحريف.

(٦) الكلالة: اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد. إملاء ما من به الرحمن ١/١٧٠، القرطبي ٥/٧٧.

فإذن تثنيتَهُ فرعٌ عن الإخبار باثنين، إذ لولاه لم يصحّ، فصحَّ[1] أنه لم تُستفدِ التثنيةُ إلا من قولك: اثنين[2]. وقد أورِد على ذلك اعتراض وهو أنَّ هذه الآيةَ مماثلةٌ لقوله: ﴿ يوصيكم اللَّهُ في أولادِكم ﴾[3]، ثم قال: ﴿ فإنْ كُنَّ نساءً ﴾[4]، ﴿ وإنْ كانَتْ واحدةً ﴾[5]، فقولُه: وإنْ كانتْ واحدة، لو كان على ما ذكرتم لوجب أنْ يصحَّ إطلاق الأولاد على الواحد كما في الكلالة، وإلا كان الضمير لغير مذكور. والجوابُ بشيء يشمل الجميعَ وينفي ذلك الأول أيضاً على ما ذُكِر، وهو أنْ يُقال: إنَّ الضميرَ قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذي سيق له ونُسِب إلى صاحبه، فإذا قلت: إذا جاءك رجال فإن كان واحداً فافعل به كذا، وإنْ كان[6] اثنين، فصح إعادة الضمير باعتبار المعنى لأن المعنى المقصود الجائي، فكأنك قلت: فإن كان الجائي من الرجال، لأنه عُلِم من قولك: إذا جاءك. والآية سيقت لبيان الوارث من الأولاد، فكأنه قيل: فإن كان الوارث من الأولاد، لأنه المعنى الذي سيق له الكلام، وكذلك في آية الكلالة، المعنى: فإنْ كان الوارثُ من الكلالة، لأنه الغرضُ المقصود، فقد دخلت الآيتان باعتبار هذا المعنى. ويجوز أنْ تبقى الآيةُ الأولى على ما ذُكِر، ويكون هذا الجوابُ مختصاً بهذه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) في د: فيصح.

(٢) قال مكي بن أبي طالب في هذه الآية: «إنما ثنى الضمير في كانتا، ولم يتقدم إلا ذكر واحدة لأنه محمول على المعنى، لأنّ تقديره عند الأخفش: فإن كان من ترك اثنتين، ثم ثنى الضمير على معنى من». مشكل إعراب القرآن ص ٢١٥.

(٣) النساء: ١١.

(٤) النساء: ١١.

(٥) النساء: ١١.

(٦) في د: كانا. والصواب ما أثبتناه، لأن المقصود، وإن كان الجائي اثنين.

[إمــلاء ٢١]

[العامل في قوله تعالى : ﴿ إذْ تُدْعَوْنَ ﴾]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة ثلاثَ عشرةَ مملياً على قوله تعالى : ﴿ إنَّ الذين كفـروا ينـادَوْنَ لمقت الله أكبـرُ من مقتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إذْ تُـدْعَـوْنَ إلى الإيمَـانِ فَتَكْفُرون ﴾[١]:

العامل في ﴿ إذْ تُدْعَوْنَ ﴾ على وجـه (لمقت الله) الأول[٢]، ومعناه: لَمَقْتُ الله إيـاكم في الدنيـا إذْ تُدعـون إلى الإيمان فتكفـرون أكبـرُ من مقتكم أنفسَكُم في الآخـرة. وليس فيـه من الاعتـراض سـوى الفــرق بين المصـدر ومعموله بالأجنبي وهو (أكبر) الذي هو الخبر. والجوابُ عن هذا بأن الظروف اتُّسع فيها.

وقيل: العاملُ فيه (مقتكم) الثاني، فيكون المعنى: لَمَقت الله إياكم أكبرُ من مقتكم أنفسَكُم إذْ تُدعون. فاعتُرِض عليه[٣] بأنهم لم يمقتوا أنفُسَهم إذْ كانوا يُدْعَوْنَ في الدنيا. فأجيب عنه بأمرين: أحـدُهما: أنَّ المـراد إذ صح كـونُكم تُـدْعَوْنَ، مثـل قولـه: ﴿إذْ ظلمتم﴾[٤]. معناه: إذْ ثبتَ ظلمكم، أيْ: قـامت الحجـة به عليكم. فعلى هـذا يكون: ﴿ إذْ تـدعون ﴾ زمن الآخـرة أو يكون المرادُ بأنفسكم أمثالَكُمْ من المؤمنين ، فيكون (إذ تـدعون) للدنيـا ، والمرادُ باللفظ غيرهم .

ويجوز أن يكون العاملُ فيه (أكبر) على التقـديرات كلهـا. ويجوز على

---

(١) غافر : ١٠.

(٢) وقد نص ابن جني على ذلك . انظر الخصائص ٣/٢٥٦ (حققه محمد علي النجـار). ولم يجوزه أبو البقاء . انظر إملاء ما من به الرحمن ١/٢١٧.

(٣) في س : عليهم . وما أثبتناه أنسب.

(٤) الزخرف : ٣٩.

الجواب الأول والثاني أنْ يكون لمقت الله إياكم في الدنيا، ولمقت الله في الآخرة أيضاً صالح لهما. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٢٢]

[استعمال « إذْ » في قوله تعالى : ﴿ ولن ينفعكم اليوم إذْ ظلمتم ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاثَ عشرةَ على قوله تعالى: ﴿ **وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليومَ إذْ ظَلَمْتُمْ أَنكُمْ في العذابِ مُشْتَرِكون** ﴾[١]:

يجوز أنْ يكون (إذْ ظلمتم) بدلاً من اليوم[٢]، فيكون المعنى: إذْ ثبت ظلمُكُم، والعامل في (إذْ) ما عَمِلَ في اليوم، وهو إمَّا النفعُ المنفيُّ على معنى: أنَّ انتفاعَكُم في ذلك اليوم منتف، كما تقول: ما نفعني زيدٌ في الدنيا. فالمنفيُّ النفعُ باعتبار الدنيا، وهو معنى العامل. وعلى هذا لا يكون المنفيُّ من جهة الآية النفعُ مطلقاً، وإنَّما هو نفي نفع مخصوص مقيَّد بكونه في الآخرة. ويجوز أن يكون العاملُ ما في (لن) من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفعُ[٣]، فيكون المنفيُّ النفعَ مطلقاً.

فإن قلت: فالأشكال في (إذْ) باقٍ، لأنها للمضيّ، وإذا جَعلْتَها من (اليوم)، واليومُ يومُ القيامة، فقد استعملْتَها لما هو مستقبل. فالجوابُ: أنّ النفعَ المقدَّرَ في ذلك اليوم المقصود بالنفي على أنْ يكون النفيُ هو العامل إنَّما يُقدَّر بعد

---

(١) الزخرف : ٣٩.

(٢) أجازه ابن جني في الخصائص ٣/٢٢٤، والزمخشري في الكشاف ٣/٤٨٩. ونقل ابن هشام عن ابن جني قوله : «راجعت أبا علي مراراً في قوله تعالى : ﴿ **ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم** ﴾، الآية، مستشكلاً إبدال «إذ» من اليوم، فآخر ما تحصل فيه أنّ الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله سواء، فكأن اليوم ماض، أو كأن إذ مستقبلة. انظر مغنى اللبيب ١/٨٧ (دمشق).

(٣) في س : النفي. وهو تحريف.

ثبوت ظُلمهم، فصارَ زمانُ ثبوت الظلم سابقاً للنفع المقدَّرِ مستمراً، فصحَّ التعبير عنه بلفظ المعنى بالنسبةِ إلى ما تعلَّق به، وإنْ كانَ العاملُ النفيَ فهو انتفاءٌ حاصل بعد ثبوت ظلمهم، لأنَّ المعنى: يقال لهم: ولن ينفعَكُم اليوم إذْ ظلمتم، فالنفيُ المقول لهم بعد زمان ثبوت ظلمهم واستمراره، فصحَّ التعبيرُ عنه بلفظ المضيِّ لأنه بالنسبة إلى عامله ماضٍ مستمر.

ويجوز أنْ يكون تعليلاً، فيكون المعنى: لأجل ظلمكم في الدنيا، وفاعلُ (ينفعكم) إما: ﴿**أنكم في العذاب مشتركون**﴾[1]، على أنه لا يُسْليكم التأسّي، وإمَّا مضمر يعود على ما قبله، إما القول وإما القرين، وتكون ﴿ **إذْ ظلمتم** ﴾ على الوجهين المتقدمين على حاله، و﴿**وأنكم في العذاب مشتركون** ﴾ تعليلاً. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٢٣]

[الخلاف في عرفات هل هي مصروفة أو غير مصروفة؟]

وقال أيضاً ممليا بالقاهرة سنة أربعَ عشرة على قوله تعالى: ﴿ **فإذا أَفَضْتُمْ مِنْ عرفاتٍ** ﴾[2]:

اختلف العلماء في عرفات ونحوها، هل هي مصروفةٌ أو غيرُ مصروفة؟. فذهب بعضهم[3] إلى أنها لا تُوصف بصرفٍ ولا بعدم صرف. وهو الصحيح[4]. وذهب بعضهم إلى أنها غيرُ مصروفة، فهؤلاء يقولون: هذه

---

(١) نص عليه أبو البقاء. إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٢٧. وتقديره: اشتراكم في العذاب.
(٢) البقرة: ١٩٨.
(٣) في م: بعض الناس.
(٤) في س، وهو صحيح.

عرفاتُ ورأيتُ عرفاتَ ومررت بعرفاتَ(١) ، وليس بشيء . وذهب قومٌ إلى أنها منصرفةٌ لعدم ما يمنع الصرفَ(٢) ، وليس بجيد .

الدليل على المذهب الأول: أن المنصرفَ عبارةٌ عمَّا يقبل الحركاتِ الثلاثَ والتنوينَ لفظاً أو تقديراً، وهذا ليس كذلك(٣). وغيرُ المنصرف ما يمتنعُ من الجر والتنوين لعلتين، وهذا ليس كذلك.

فإن قال أصحابُ المذهب الثاني: فهو ممتنع عندنا من الخفض والتنوين لوجود العلتين. قلنا: هذا فاسد من جهة أنَّ الجموعَ إذا سُمِّي بها بقيت على حالها التي كانت عليه قبل التسمية في الإعراب. ألا ترى أنك لو سمَّيت بزيدون امرأة، لقلت: هذه زيدونَ ورأيت زيدينَ ومررت بزيدين. فإنْ قالوا: في «زيدون» إذا سَمَّيْتَ به وجه آخر، وهو أنْ تقول: هذه زيدينُ(٤)، وإنَّما قيل: زيدينُ بالياء ولم يُقل زيدون بالواو لأن الياءَ أخفُّ، ولأنه أكثر ، ورأيت زيدينَ ومررت بزيدين ، فتعربُه بإعراب المفرد غير المنصرف إنْ كانت فيه علتان، وبإعراب المنصرف إنْ لمْ يكنْ فيه علتان. قلنا: إنما كان كذلك من جهة أنه معرب بالحروف، وهو خلاف إعراب المفردات، فجُعِل له وجهٌ آخرُ ليُشبهَ المفردَ في إعرابه لمَّا جُعِلَ في المعنى اسماً لمفرد.

وأما عرفاتُ وشبهه فهو معرب بالحركات، فلا يلزم من تغيير «زيدون» لمَّا جُعِل مفرداً لكونه معرباً بالحروف أنْ يُغَيَّر عرفات وليس معرباً بالحروف.

---

(١) حكاه النحاس عن الأخفش والكوفيين . إعراب القرآن ٢٤٦/١ .

(٢) قال سيبويه : «ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة ، والدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفاتٌ مباركاً فيها» . الكتاب ٢٣٣/٣ .

(٣) ليس : سقطت من س .

(٤) أي : يجري مجرى غسلين .فيعرب بحركات ظاهرة على النون .

ووجـهٌ آخرُ وهو: أنَّ «زيدين» إذا أُعـرب بالحـركات كـان منصرفـاً تـدخله[1] الحركات الثلاثُ والتنوينُ إنْ لم تكن فيه علتان، وغيرَ منصرف يمتنعُ منه الجرُّ والتنوينُ إنْ كانت فيه علتان، وأما عرفـات فلا يتحقَّق فيـه دخولُ الحـركات الثـلاث ولا امتنـاعُ الجـر والتنـوين لأجـل العلتين، فـلا يلزمُ من الحكم على «زيدين» بمنع الصرف الحكمُ على عرفات.

وأما المذهب الثالث فغاية ما يقولونـه: إنه منصـرفٌ لأنه لم يجتمـع[2] فيه علتان. والكلام عليهم من وجهين: أحدهما: أنَّا نقول: إنْ كان منصرفاً لزِمَ أنْ يدخلَهُ الحركاتُ الثلاثُ والتنوين، وهذا ليس كذلك. والوجه الثاني: أنَّا نقول: لو سمينا به امرأة لوجب أن تكون فيه علتان بلا خلاف، وعند ذلك لا يخلو إمَّا أنْ تُعربوه على حاله، فوجب ألا يقالَ: إنه غيرُ منصرف لأنَّه لم يَمتنع من الجر والتنـوين ولم يدخُله الفتـح، وإمَّا أنْ تُعـربوه إعـرابَ ما لا ينصـرف، فيكون مذهبُكم حينئذٍ هو المذهبَ الثاني، وقد تقدَّمَ بُطلانه. لأنَّ غايةَ ما قـدّره هؤلاء أنه ههنا ليست فيـه علتان إذْ جعلوا التـأنيثَ اللفظيَّ فيـه لا اعتدادَ بـه لكونـه للجمع، والتأنيث التقديريّ لا اعتدادَ به لتعـذّرِ تقديـره مع تـاء الجمع فمشـوا مذهَبَهُم في عين[3] المسألة بعض مشي. فإذا فُرض تسميتُهم بها امرأة وجب أنْ تكون فيه علتان، وعند ذلك إمَّا أنْ يسلِّموا ما ذُكِرَ أولاً، وإمَّا أنْ يكون مذهبُهم هو المذهبَ الثاني. والله أعلم بالصواب.

---

(١) في الأصل: يدخله، وما أثبتناه من د، س. وهو الأحسن.

(٢) في م، د: تجتمع. وما أثبتناه أحسن.

(٣) في د: غير. وهو تحريف.

[إمـلاء ٢٤]

[إعراب قوله تعالى: ﴿وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها أنَّهم لا يَرْجِعون﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: ﴿ **وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها أنهم لا يرجعون** ﴾(١):

في(٢) إعرابها أوجه: أحدُها: (أنهم) مبتدأ، و (حرامٌ) خبرٌ مقدَّم واجِب تقديمُه لما تقرَّرَ في النحو من أنَّ خبرَ «أنَّ» لا بد أنْ يكون مقدَّماً(٣). وهذا إنْ جُعلتْ فيه (لا) نافيةً فسد المعنى، إذْ يصير التقدير: انتفاءُ رجوعهم ممتنع، فيؤدي إلى معنى الإثبات، إذْ نفيُ النفي إثباتٌ قطعاً. وإن جُعلتْ (لا) زائدة استقام، ومنهم من كره زيادة لا. و (حرامٌ) خبرُ مبتدأ مقدَّر تقديرُه: وهو أوْ ذاك حرامٌ، يعني ما تقدَّم من العمل الصالح المدلولِ عليه بقوله: ﴿ **فمنْ يعملْ مِنَ الصالحاتِ** ﴾(٤)، ويكونُ (أنَّهم لا يرجعون) تعليلاً لقوله: وذاك حرام، كأنه قيل: لِمَ كان ممتنعاً؟ فقيل: لأنهم لا يرجعون. وقد يضعُف هذا الوجه بأنه معلوم امتناعُ العملِ على الهالك، فهو إخبارٌ بما قد تحقَّق وعُلِمَ. ويُجاب عنه(٥): بأنَّ المرادَ امتناعُ دخولهم الجنةَ، وكنَى عنه بامتناع العمل الصالح وهو السبب، فكأنه تركَ ذكرَ المسبَّب وذكرَ السبب، فكأنه قيل: ممتنعٌ دخولُهم

---

(١) الأنبياء: ٩٥.

(٢) في: سقطت من س.

(٣) قول ابن الحاجب: «من أنّ خبر أنّ لا بد أن يكون مقدماً» فيه إبهام. وكان عليه أن يقول: من أن خبر أن وصلتها لا بد أن يكون مقدماً، حتى لا يقع لبس. والمبتدأ إذا كان أنّ وصلتها فالخبر يكون مقدماً وجوباً كقولك: عندي أنك فاضل، إلا إذا وقع بعد أمّا فيكون تأخير الخبر جائزاً كقول امشاعر:

عندي اصطباز وأمّا أنني جزع ... يوم النوى فلوجد كاد يبريني

انظر مغنى اللبيب ١/ ٢٧٩ (دمشق). وأوضح المسالك ١/ ٢١٣.

(٤) الأنبياء: ٩٤.

(٥) عنه: سقطت من ب.

الجنةَ لامتناع عملهم[1]. وقوله: ﴿حتى إذا﴾[2]. غاية متعلِّقة بقوله: ﴿حرامٌ﴾، وهي غايةٌ له، لأنَّ امتناعَ رجوعهم لا يزول حتى تقومَ القيامة. وهي «حتى» التي يُحكى بعدها الكلام. والكلامُ المحكي من الشرط والجزاء، أعني «إذا» وما في حيزها. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٢٥]

[إعراب قوله تعالى: ﴿أيُّهم أشدُّ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة عشر على قوله تعالى: **﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أيُّهُمْ أشدُّ على الرحمن عِتِيًّا﴾**[3].

قال الشيخ: اختُلف في إعرابها. فمذهبُ الخليل[4] أنّه مرفوع على الحكاية تقديرُه: لَنَنْزِعَنَّ الذي يُقال فيهم: أيُّهم أشدُّ[5]. فهي على هذا استفهامية، ولذلك قُدِّر القولُ لِيَصِحَّ وقوعُ الاستفهام بعده. ومذهبُ سيبويه[6]

---

(١) وقد ذكر ابن هشام في إعرابها وجهاً آخر وهو أن يكون قوله: حرام، مبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر، وقد نقله عن أبي البقاء. ولكن ابن هشام لم يجيزه، لأنه ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام. انظر مغني اللبيب ١/٢٧٩ (دمشق).

(٢) الأنبياء: ٩٦ الآية بتمامها: **﴿حتى إذا فُتِحت يأجوجُ ومأجوجُ وهم من كل حدبٍ يَنْسِلون﴾**.

(٣) مريم: ٦٩.

(٤) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي. كان ذكياً فطناً شاعراً. واستنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد. توفي سنة ١٧٠ هـ، وقيل سنة ١٧٥ هـ وهو ابن أربع وسبعين سنة. انظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٥٤ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٥) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن أيهم إنما وقع في: اضرب أيهم أفضل، على الحكاية كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل». الكتاب ٢/٣٩٩.

(٦) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب. ولد بقرية من قرى شيراز يقال =

أنَّه مبني على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلتَه، حتى لو جيء به لأُعْرِبَ، فقيل: أيَّهُم هو أشدُّ، فهي على هذا موصولة بمعنى الذي في موضع نصب مفعولاً لِـ (ننزعنّ)، أي: لننزعنّ، الذين هم أشدُّ، فضمُّها بناءٌ[1]. وأيُّهم الموصولةُ تُبنى عند حذفِ صدرِ الصلة على الأفصح، فإنْ جاءت كاملةَ الصلةِ أعربَتْ باتفاق كقولك: ضربتُ أيَّهم هو قائم. ومذهبُ سيبويه الصحيحُ، لأن قولَ الخليل يلزمُ منه أمور: أحدُها: حذفٌ كثيرٌ وهو على خلاف القياس. وإنما القولُ الذي يصحُّ حذفُه قولٌ مفرد غيرُ واقع صلة، مثل قوله تعالى: ﴿ والملائكةُ باسِطو أيْدِيهِم أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾[2]. وكذلك قوله: ﴿ والذينَ اتخذوا من دونه أولياءَ ما نَعْبُدُهُم ﴾[3]. ومثلهُ في القرآن كثير. وأما حذفُ الصلة والموصول جميعاً فهو بعيد. . الثاني: أنَّ المعنى لا يستقيم إلا أن يقدَّر: الذي يُقال فيه هو أشدُّ، وليس الكلامُ كذلك. والثالث: أنَّ الاستفهامَ لا يقع إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية، ولا يقع بعد غيره من الأفعال، تقولُ: علمتُ أزيدٌ عندَك أم عمرو؟ ولَو قلت: ضربتُ أزيدٌ عندك أمْ عمرو؟ لم يجزْ. و (نَنْزِعَنَّ) ليس من أفعال العلم. فإذا قلت: ضربتُ أيَّهم قام، فالوجه أن تقول: هي الموصولةُ لا أنْ تقولَ: ضربتُ الذي يُقال فيه[4] أيُّهم قام. وإنما

لها البيضاء. وكان أعلم الناس بالنحو بعد الخليل. وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو. توفي سنة ١٨٠ هـ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة. انظر مراتب النحويين ص ١٠٦، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٤٦.

(١) قال سيبويه: «وأرى قولهم: اضرب أيّهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن، حين قالوا: من الآن إلى غد، ففعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً». الكتاب ٢/ ٤٠٠.

(٢) الأنعام: ٩٣.

(٣) الزمر: ٣.

(٤) في س: فيهم، والصواب ما أثبتناه لأن الضمير يعود على مفرد.

يوهمُ مثلَ ذلك لكون اللفظ صالحاً لجهة أخرى مستقيمة، فيتوَهَّم المتوهِّم أن حملَهُ على الجهة الأخرى مستقيمٌ. والذي يدلُّ عليه أنَّك لو قدَّرتَ موضِعَه استفهاماً صريحاً ليس له جهةٌ أخرى يستقيمُ باعتبارها لم يَجزْ، فلو قلتَ: ضربتُ أزيدٌ عندك أم عمرو؟ لكان منافياً لكلام العرب، بخلاف قولك: ضربتُ أيُّهم عندك. فلو كانت أيُّهم استفهاماً يجوز فيها ذلك التقديرُ لجاز في الاستفهام الذي بمعناها، وإنَّما المجوِّزُ لها ما ذكرناه من كونها موصولة، فثبت أنَّ الوجه مذهبُ سيبويه، ولا يلزمُه إلا حذفُ المبتدأ، وهو سائغ في كلِّ موضع عند قيامِ القرينة[1]. وفي هذا الباب قياسٌ للزوم القرينة، وإنَّما لم يقع الاستفهامُ إلَّا بعد أفعال العلم أو القول. أمَّا القولُ فلأنهُ يُحكى بعده كلُّ شيء فلا إشكال فيه. وأمَّا أفعالُ العلم فإنَّما وقع بعدها الاستفهام لأحد أمرين: إما يكون الاستفهام مستعلماً به، فكأنَّك إذا قلت: أزيدٌ عندك أمْ عمرو؟ كان معناه: أعلمني، فإذا قلت: علمت أزيدٌ عندك أم عمرو؟ كان معناه: علمتُ ما يطلبُ إعلامُك بهذا، فصح وقوعُه لما بينهما من الاشتراك في معنى العلم، وحُمِلَ الحسبانُ والظنُّ عليها لكونها من بابها. وإمَّا لكثرتها في الاستعمال[2]، فجُعِلَ لها شأنٌ في الكثرة ليس لغيرها، كما جُعِلَ لها خصائصُ في غير ذلك. ولم يكثُر غيرُها كثرتَها[3]، والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال سيبويه: «وجاز إسقاط هو في أيهم كما كان: لا عليك، تخفيفاً، ولم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً». الكتاب ٢/ ٤٠٠.

(٢) في س: الاستفهام. وهو تحريف.

(٣) وقد فصل أبو البقاء القول في هذه الآية وذكر عدة وجوه: منها: أن الجملة مستأنفة، وأي استفهام، ومن زائدة، ونسب هذا القول للأخفش والكسائي. ومنها: أن «أيهم» مرفوع بشيعة، لأن معناه: تشيع، ونسبه للمبرد. انظر إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١١٥.

[إمــلاء ٢٦]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ يورَثُ كلالةً ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة اثنتي عشرة على قوله تعالى: ﴿ وإنْ كانَ رجلٌ يورَثُ كَلالةً ﴾[١].

قال: (كلالة) يكون للوارث ممن ليس بولد ولا والد، وللموروث الذي ليس بولد ولا والد، ولنفس المعنى الذي هو القرابةُ التي ليست باعتبار ولد ولا والـد. فإنْ كانت للمعنى نُصِبت على المفعول لأجله[٢] سواء كان الرجلُ وارثاً أو موروثاً، تقـديرُه: وإنْ كـان رجلٌ مـوروث لأجل هـذه القرابـة. وإنْ كانتْ للميّتِ فالمعنى: وإنْ كان رجل موروث في حـال كونـه كلالـة، فنصبُها على الحال من الضمير في (يورث)، والعاملُ (يورث)، وكـذلك إنْ كـانت للوارث فمعناها: وإنْ كان رجل مورَّث؛ ويكون (يـورَثُ) من أورثَ بمعنى: وُرِّثَ، والرجلُ الذي يُوَّرثُ هو الوارثُ، فنصبُه على الحال[٣].

والأَولى في (كان) أن تكون تامة على معنى: وإنْ حدث أو وقع. وبقيةُ الأقوال المذكورة في نصبها ليست بالقوية[٤]. والله أعلم بالصواب.

(١) النساء: ١٢.

(٢) في س: من أجله.

(٣) وهذا الذي ذكره ابن الحاجب في معناها وإعرابها هو ما ذكره أبو البقاء العكبري في إملاء ما من به الرحمن ١/ ٧٠، وابن هشام في المغنى ٢/ ٥٢٩ (محيـي الدين).

(٤) منها: ما ذكره الزمخشري أنها خبر كان. الكشاف ١/ ٥٠٩.

[إمــلاء ٢٧]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ غافِرِ الذَنْبِ وَقابِلِ التَّوْبِ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنةِ ثلاثَ عشرةَ على قولـه تعالى: ﴿ غـافِرِ الذنْبِ وقابِلِ التوبِ شديدِ العقابِ ذي الطَّوْلِ ﴾[1]:

غـافِرِ الـذنبِ: لا يستقيم أنْ يكـون صفـة لقـولـه: ﴿ من الله العـزيـز العليم ﴾[2]، لأن غافرَ الذنب وقابـلَ التوب معنـاه: أنه يغفـر الذنبَ ويقبـل التوبَ، قال الله تعالى: ﴿ إن اللَّهَ يغفرُ الذنوبَ جميعاً ﴾[3]. وقال: ﴿ وهو الذي يقبلُ التوبةَ عنْ عبادِه ﴾[4]. فيكون في معنى الحال أو الاستقبال، فتكون إضافَتُه غيرَ محضة، فيكون نكرة.

وأُجيب عن ذلك بأن غافرَ الذنب على معنى ثبوت ذلك له، وإذا كـان على معنى ثبوت ذلك لـه فهو بمعنى المضيّ، فتكـونُ إضافَتُـه محضة فيفيـدُ التعريفَ فيصح وصفُ المعرفة به. وهذا الجوابُ وإنْ كان سديداً في (غـافِرِ الـذنب)، و(قابـلِ التوب) إلا أنـه لا يمكن مثلُه في (شديـد العقاب)، لأن (شديد العقاب) لا تكون إضـافته إلا غيـر مَحضة على كـل حال، لأنـه صفةٌ مشبَّهة، فلا يُفْرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل، فلا يكون إلا نكرة، فيبقى الاعتراضُ قائماً.

فحُكْمُ بعضِ النحويين بأنَّ (شديد العقاب) بدل[5] بعد أنْ حكمَ بأن[6]

---

(١) غافر: ٣.

(٢) غافر: ٢.

(٣) الزمر: ٥٣.

(٤) الشورى: ٢٥.

(٥) وهذا مذهب النحاس. انظر إعراب القرآن ٣/٤.

(٦) في ب: أن.

ما قبله صفاتٌ بالوجه الذي ذكرناه.

واختار بعضُهم أنْ يكون (غافر الذنب) من أول الأمر بدلاً كراهةَ أنْ يُخالِف بينَ الصفات فيجعلِ بعضَها صفة وبعضَها بدلاً، وأجرى البواقيَ عليها بدلاً[1]، فكأنه قال: من اللَّهِ العزيزِ العليمِ من ربٍ غافرِ الذنبِ وقابلِ التوبِ شديدِ العقاب.

وفي هذه الصفات إشكال آخر، وهو قوله: ذي الطول، فإنه معرفة فلا يحسُنُ أن يكون صفة لقولك: من الله، لأنك فصلْتَ بينه وبينه بالبدل، ولا يحسُن أنْ يكون صفةً للبدل لأنه نكرةٌ، و(ذي الطول) معرفةٌ، فالأَوْلى أنْ يُقال: هو بدل أيضاً ثانٍ من البدل الأول، كأنه قال: من اللَّهِ العزيزِ العليمِ من ربٍ غافرِ الذنبِ من الله ذي الطول. فعلى هذا يستقيم، ولكنْ بتقدير بدل بعد بدل. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ٢٨]

[وضع الظاهر موضع الضمير في قوله تعالى: ﴿ذوقوا عذاب النار﴾]

وقال أيضاً ـ هذه من خطه سألته عنها بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة، فكتبها بيده الكريمة ـ على قوله تعالى: ﴿ **وأما الذين فَسَقُوا فمأواهُمُ النارُ** ﴾[2]، إلى قوله: ﴿ **ذوقوا عذابَ النار** ﴾:

فإنْ قيل: لِمَ أُعيد ذكرُ النار ظاهراً؟ ولِمَ لَمْ يُستغْن بالضمير عن الظاهر لتقدُّم الذكر في قوله: فمأوَاهُمُ النارُ؟. فالجوابُ من وجهين: أحدهما: أنّ

---

(١) قال الزمخشري: «الوجه أن يقال: لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة فقد آذنت بأن كلها أبدال غير أوصاف». الكشاف ٣/١٤١٣.
(٢) السجدة: ٢٠.

سياقَ الآية التهديدُ والتخويف وتعظيم الأمر، وفي ظاهرِ لفظ النارِ من ذلك ما ليس في الضمير، ألا ترى إلى قوله:

لا أرى المـوتَ يسبقُ المـوتَ شيءٌ نَغَّصَ المـوتُ ذا الغِنى والفقيرا[1]

ومثل ذلك في جعل الظاهر موضع الضمير لغرض في مساق الكلام وإن اختلف المساقان، قولُه تعالى: ﴿ **إنا لا نضيعُ أجْرَ المصلحين** ﴾[2]. و ﴿ **إنا لا نضيعُ أجرَ مَنْ أَحْسَنَ عملاً** ﴾[3]. ومثلُ ذلك في القرآن كثير. والوجهُ الثاني: أنَّ الجملةَ الواقعة بعد القول حكايةٌ لما يُقال لهم يوم القيامة عند إرادتهم الخروجَ من النار، فلا يُناسِب ذلك وضعَ الضمير موضعَ الظاهر، لأنَّ القول لهم إنما هو بذكر النار، وليس قولُهم حينئذٍ متقدِّماً عليه ذكر النار حتى يُقال: لمْ يأتِ ضمير، وإنما اتَّفق ذكرُ النارِ قبلها عندَ ذكرِ الجملةِ التي قبلها خبراً عن أحوالهم، فلمَّا سيق بعدها للإخبار بما يُقال لهم في الآخرة في ذلك الوقت، ذُكِرَ الكلامُ على استقلاله. ألا ترى أنك لو قلت: جاءني غلامُ زيد، وقلتَ له: سافر زيد، لم يحسُن وقوعُ الضمير ههنا موقعَ[4] الظاهر، وإنْ تقدَّم الذكرُ. وسببُه ما ذكرناه[5]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد. انظر ديوانه ص ٦٥ (حققه وجمعه محمد جبار المعيبد. بغداد). ونسبه سيبويه لسواد بن عدي، الكتاب ٦٢/١. وهو من شواهد الخزانة ١٨٣/١، والخصائص ٥٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٢/١، واللسان (نغص). والشاهد فيه إعادة الظاهر مكان المضمر.

(٢) الأعراف: ١٧٠.

(٣) الكهف: ٣٠.

(٤) في س: موضع.

(٥) في ب: بيناه.

[إمــلاء ٢٩]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ والذين لا يُؤمِنون في آذانهم وقرٌ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاثَ عشرةَ على قولـه تعالى: ﴿ **قُـلْ هو للذين آمنـوا هُـدىً وشِفَـاءٌ والـذين لا يُؤْمِنُـون في آذانِهم وقـرٌ وهُـوَ عليهم عَمىً** ﴾[١]:

يجوز أنْ يكون[٢] مخفوضاً عطفاً على قوله: ﴿ **للذين آمنوا** ﴾. وقوله: ﴿ **في آذانهم وقر** ﴾، مرفوعٌ على العطف على قوله: هـدى، و (في آذانهم) بيانٌ لمحلّ الوقرِ لا خبرٌ[٣] للمبتدأ الذي هو وقرٌ، لأنَّ وَ (الذين لا يؤمنون في آذانهم وقرٌ) عطفٌ على قوله: ﴿ **للذين آمنوا هدىً وشفاءٌ** ﴾ ، فلا بدَّ أن يكون موافقاً له في الإعراب، فيجب أنْ يكـون المعطوفُ على (للذين) مخفـوضاً، والمعـطوفُ على (هدى)، مـرفوعـاً بالابتـداء، ويكون المخفـوضُ مع تقـدير خافضه هو الخبر، كما أنَّ الأوَّلَ كذلك، وإلا لَمْ يكنْ معطوفاً عليه، ولا يستقيم أنْ يُقال: اجْعل (في آذانهم وقر) جملةً في موضع رفع معطوفةً على هدى، لأنه يؤدي[٤] إلى أنْ يكـون المبتدأُ جملة، ولا يكـون ذلك، إذ[٥] المخبـرُ عنه لا يكونُ جملة أبداً، ويلزم من هذا التقدير أنْ يكون عطفاً على عاملين، ومثلُ هذا في العطف على عاملين جائزٌ عند المحققين المتأخرين، كقولك: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ، وما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[٦]، ونظائره، وهو كثير.

---

(١) فصلت : ٤٤.

(٢) الضمير في (يكون) يعود على (الذين) الثاني.

(٣) في الأصل لا خبراً . والصواب ما أثبتناه لأنه مرفوع عطفاً على ما قبله .

(٤) في س : مؤد.

(٥) في س : لأن.

(٦) انظر الإملاء رقم ١٨ من هذا القسم حيث تحدث المؤلف عن مسألة العطف على عاملين .

ويجوز[1] أنْ يكون (والذين لا يؤمنون) مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: هو في آذانهم وقر، على أنْ يكون المبتدأُ الثاني محذوفاً وخبرُه وقر، و (في آذانهم) بيانٌ لمحلّ الوقر، ولا يكون الوقرُ مبتدأ بهذا التقديـر، لأنه قـد قُدِّرَ: هو. فإذا جَعَلْتَ (في آذانهم وقـر) مبتدأ وخبـراً عن (هو) لم يستقمْ، إذ لا عـائـدَ في الجملة على المبتدأ، وإنَّما احتيج إلى تقدير (هو) في هذا الإعراب ليحصل ربطٌ بين الجملة الثانية والأولى، لأنَّ الأولى قـوله[2]: (هـو للذين آمنوا هـدى وشفاءٌ) وهو إخبار عن القرآن بأنَّه للمؤمنين هدى وشفاءٌ، فإذا لم يكنْ في الثانية ذكرُ القرآن كانت أجنبية عنها، فلأجل[3] ذلك قُدِّر (هو).

ويجوز أنْ يكون (والذين لا يؤمنون) مبتدأ[4]، خبرُه[5] (في آذانهم وقر)، من غير تقدير: هو، ويكون العائدُ على (الذين) الضمير في قوله: آذانهم، ويكون الرابط المحتاج إليه في المعنى، تقديرُه: والذين لا يؤمنون به. ويجوز أنْ يكونَ قـولُه: ﴿ **وهـو عليهم عمىً** ﴾ مرتبـطاً[6]. بقولـه: ﴿ **هـو للذين آمنـوا هـدىً وشفاءٌ** ﴾. فذكرَ في الجملة الأولى أن القرآن للمؤمنين شفاءٌ، وفيه عكسُه على الذين لا يؤمنون، لأنَّ الضميـر في (عليهم) للذين لا يؤمنون، وتكـون الجملةُ التي هي قوله: ﴿ **والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر** ﴾ معترضةً في غير تقـدير ضمير كالجمل المعترضة. وفيها تقديرُ ذمِّ مَنْ لم يؤمنْ، وهو من جملة المعاني الذي سيق الكلامُ له، وتكون هذه الجملةُ المعترضة، إمَّا على طريق الدعاء، وإمَّـا على طريق الإخبـار، إذْ كلا الأمـرين في المعترضـة جائـز. وكان أصـلُ

---

(١) في الأصل وفي م: ولا يجوز. والصواب ما أثبتناه، لأن المعنى يقتضيه.

(٢) قوله: سقطت من ب.

(٣) لأجل: سقطت من ب.

(٤) ذكره النحاس. انظر إعراب القرآن ٣/ ٤٤.

(٥) في ب، س: وخبره.

(٦) في الأصل: مرتبط. وهو خطأ.

الكلام: وهو على الذين لا يؤمنون عمى، فلما قُدِّمت الجملةُ المعترضة وفيها ذكـرُهمْ على الذم أو الإخبار بوقـر الآذان استُغْني عن الإظهار، فـأُضْمِـر في (عليهم) ذكرُهُمْ، والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٣٠]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿ إن هذان لساحران ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنـة إحْدى وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿ **إنَّ هذان لساحران** ﴾(1):

قرأ أبو عمرو إنَّ هذين لساحران(2). وهي قراءة واضحة. وكذلك رُوي عنه أنه قال: إني لأستحيـي أنْ أقرأ: إنَّ هذان لساحران، ولعلَّه لم يثبُتْ عنده تواتُره.

وقـرأ ابنُ كثير(3) وحفص(4) إنَّ هـذا لساحـران. إلا أنَّ ابنَ كثيـر شـدَّد النـون، ولها وجهـان: أحدُهمـا: ما ذهب إليـه البصريـون أنَّ إنْ مخففةٌ من الثقيلة، وهذان: مبتدأ، لبطلان عمل إنْ لتخفيفها، ولساحـران: خبر، والـلام

(1) طـه: ٦٣.

(2) قرأ أبو عمرو إن هذين لساحران: سقطت هذه العبارة من م.

(3) هو عبد الله بن كثير بن المطلب الإمام أبو معبد. ولد سنة ٤٥ هـ. وتوفي سنة ١٢٠ هـ. قـرأ عليه أبـو عمرو بن العـلاء. كان إمـام الناس بمكـة حتى مات. لقي من الصحـابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك. انظر معرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ٧١ (تحقيق محمد سيد جاد الحـق).

(4) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي. ولد سنة ٩٠ هـ وتوفي سنة ١٨٠ هـ. أخذ القراءة عن عاصم، وكان ربيبه وابن زوجته. انظر غاية النهايـة في طبقات القـراء لابن الجزري ١/ ٢٥٤.

عندهم هي اللامُ الفارقة بين إنْ المخففة والنافية، فتدخل على الخبر إنْ كان بعدها جملةٌ اسمية، وعلى ما هو في معناه إنْ كان بعدها جملةٌ فعلية. ولذلك التزموا أنْ يكون الفعلُ الواقع بعدها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ وجوَّز الكوفيون غيرَه[١].

والوجهُ الثاني: ما ذهب إليه الكوفيون أنَّ إنْ نافيةٌ وما بعدها مبتدأٌ، واللامُ بمعنى إلا وما بعدها خبرُ المبتدأ، كأنك قلت: ما هذان إلا ساحران.

وقرأ الباقون: إنَّ هذان لساحران. وهي مشكلةٌ، وأظهرُها أنْ يُقال: إنَّ (هذا) مبنيٌّ لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة، ومما يقويها أنَّ اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق لوجود علَّة البناء من غير معارض، لأنَّ العلَّة في بناء هذا وهؤلاء كونُها اسمَ إشارة، وهذا كذلك[٢].

وقد قيل: إنَّ (إنَّ) بمعنى نعم[٣]، وهذان لساحران: مبتدأ وخبر، وهو ضعيف من جهة أنَّ (إنَّ) بمعنى نعم[٤] لم يثبت إلا شاذاً، ومن جهة أنَّ لام الابتداء لا تدخل على الخبر مع كونها[٥] مبتدأ.

وأما من قال: إنّ (إنّ) فيها ضميرُ الشأن محذوفاً، والمرادُ: إنه هذا

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٤٣ ومغني اللبيب ١/٣٨ (محيي الدين).

(٢) ونسب هذا الرأي لابن كيسان. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/٥٨. وهو قول غريب، فيه مخالفة لجمهور النحاة.

(٣) نقله ابن خالويه عن المبرد. انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٤٢ (تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم).

(٤) نعم: سقطت من ب.

(٥) في الأصل: كونه. وما أثبتناه هو الصواب. لأن معنى العبارة: مع كونها يبتدأ بها.

لساحران، فأضعفُ لدخول اللام في الخبر، ولأنَّ حذفَ[1] ضمير الشأن المذكورِ لم يثبتْ إلا شاذاً في مثلِ قولهم:

إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً[2].

وعلى ثبوته فهو ضعيف باتفاق، والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٣١]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿ والبحر يمده ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ ما في الأرضِ من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ** ﴾[3]:

مَنْ قرأ (والبحرَ) بالنصب[4] فمعطوفٌ على اسم أنَّ، ويمدُّه: خبرٌ له، أي: لو ثبت أنَّ البحرَ ممدودٌ من بعده بسبعة أبحر؛ ولا يستقيم أنْ يكون (يمدُّه) حالاً في قراءة النصب، لأنه يؤدّي إلى تقييد المبتدأ الجامد بالحال، لأنها بيانٌ لهيئة الفاعل أو المفعول[5]، والمبتدأ لا فاعلٌ ولا مفعول، فهو[6] ممتنع، ويؤدي إلى أنْ يكون المبتدأُ لا خبرَ له، ألا ترى أنه لا يستقيم أنْ يكون خبرُ الأول

---

(١) حذف: سقطت من ب.

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف وعجزه: يلق فيها جآذرا وظباء. وينسب للأخطل، وليس في شعره (صنعة السكري. تحقيق د. فخر الدين قباوة). وهو من شواهد مغني اللبيب ١/٣٦ (دمشق)، والمقرب ١/١٠٩، وأمالي بن الشجري ١/٥٩٥ (دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت)، وابن يعيش ٣/١١٥ (عالم الكتب. بيروت). والشاهد فيه حذف ضمير الشأن شذوذاً.

(٣) لقمان: ٢٧.

(٤) وهي قراءة أبي عمرو وابن أبي إسحق. القرطبي ١٤/٧٧.

(٥) في الأصل: والمفعول. وما أثبتناه أنسب.

(٦) في ب، د: وهو. والصحيح ما أثبتناه.

خبرَه، لأنَّ الأقلامَ خبرُ الأول، فلا يستقيم أن يقدر مثلها خبراً له.

وأما من قرأ بالرفع[1] فمعطوف على الفاعل بثبتَ المراد بعد لو[2]، وهو أن واسمها وخبرها جميعاً المقدرة بالمفرد المصدر من خبرها إنْ أمكن، وإلا قدر كوناً، فإذا قلت: أعجبني أن زيداً ضارب، فتقديره: ضرب زيد، وإذا قلت: سرَّني أنَّ زيداً أخوك، فتقديره: سرني كون زيد أخاك، والتقدير ههنا: ولو ثبتَ كونُ ما في الأرض من شجرة أقلاماً والبحر، فالبحرُ معطوف على ما هو في معنى الكون المقدر، فـ(يمده) لا يصح أن يكون خبراً لأن الفاعل لا خبرَ له فيجب أنْ يكون حالاً، أي: ولو ثبت البحرُ في حال كونه ممدوداً بسبعة أبحر، والمعنى عليه. ولا يستقيم أنْ يُقال: إن البحرَ معطوفٌ على موضع (أن) لأن العطف على الموضع في (أن) شرطه أن تكون مكسورة، مثل: إن زيداً قائم وعمرو، أو في تأويل المكسورة في الأصل[3]، مثل علمت أن زيداً قائم وعمرو. ومثل: ﴿أنَّ الله بريء من المشركين ورسوله﴾[4]. لوقوعه بعد قوله: وأذان، بمعنى: وإعلام. فكان مثل قولك: علمت أن زيداً قائمٌ وعمرو. وإنَّما لم يُعْطَفْ على المفتوحة لفظاً ومعنى لأنها واسمها وخبرها بتأويل جزء واحد مشرك[5] لأنَّ، فلو ذهبت تقدر «أنَّ» في حكم العدم لأخللت بموضوعها بخلاف «إنَّ» المكسورة، فإنها لا تغيُّر المعنى، فجاز تقديرُ عدمها لكونها للتأكيد المحض، كما جاز تقديرُ عدم الباء المؤكدة، في قولك:

---

(١) وهي قراءة الجمهور. القرطبي ١٤/٧٧.

(٢) قال سيبويه: «وقد رفعه قوم على قولك: لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك. أي لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال، كأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره، ما تقدمت كلمات الله». الكتاب ٢/١٤٤.

(٣) انظر ما قاله ابن الحاجب في هذه المسألة في الإملاء (٤٦) من هذا القسم. ص: ١٨٢.

(٤) التوبة: ٣.

(٥) في د، س: مشترك. والصواب ما أثبتناه لموافقته المعنى.

فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا[1]

والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٣٢]

[تعلق « من غم » في قوله تعالى : ﴿كلَّما أرادوا أنْ يخرجوا منهاَ من غَمٍّ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا أرادُوا أَنْ يخرجُوا منها مِنْ غَمٍّ ﴾[2]:

يجـوز أن يتعلَّق قولـه: ﴿ من غم ﴾بيخرجـوا، أي: يخرجـوا من أجل الغم، ويجوز أن يتعلَّقَ بأرادوا، أيْ: كلَّما أرادوا من أجل الغم أنْ يخـرجوا، فأُخِّر عن مفعول (أرادوا)، لأنَّ المفعولَ أَوْلى بالتقديم.

ويجوز أنْ يكون بدلاً من قوله: منها، بدلَ الاشتمال، والضميرُ محذوف للعلم به، أي: من غم فيها، وشبهه[3]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وصدره: معاوي إننا بشر فأسجح. وقد نسبه سيبويه لعقيبة الأسـدي، الكتـاب ١/ ٦٧. وهـو من شـواهـد المقتضب ٢/ ٣٣٨ (تحقيق عبـد الخلق عضيمة). والرضي ١/ ٢٦٩، والإنصـاف ١/ ٣٣٢، والخزانـة ١/ ٣٤٣، وابن يعيش ١/ ١٠٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٩٩ (تحقيق الدكتور محمد على الريح هاشم). والشاهد فيه نصب «الحديدا» عطفاً على الجبال من جهة المحل.

(٢) الحج: ٢٢.

(٣) وقد أخذ أبو حيان بهذا الوجه فقال: «ومن غم: بدل من منها، بدل اشتمال، أعيد معه الجار والمجرور، وحذف الضمير لفهم المعنى، أي: من غمها». البحر المحيط ٦/ ٣٦٠.

[إمــلاء ٣٣]

[تعلُّق الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ عندَهُ من اللَّهِ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحْدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿ ومن أَظْلَمُ ممَّنْ كَتَمَ شهادةً عنده من الله ﴾[1]:

يجوز أنْ يتعلَّق (من الله) بِـ (كتم)، ويكون الكتمانُ كتمانَه عن الأداء الذي أَوْجَبَه الله ككتمانها عن الله. ويجوز أنْ يتعلَّق بما تعلق به (عنده)، أي: شهادة حاصلة عنـدَهُ من الله، على معنيين: أحدهمـا: أنْ يُراد أنَّهـا من قبيل الشهادات التي حصلتْ من الله واجباً أداؤها. والثاني: على معنى أنَّهـا شهادةٌ حصلتْ من إخبار الله تعالى، وما أَخْبَر اللَّهُ تعالى به فهو حق، وكتمانُ الشهادة إثمٌ، ولمَّا أخبر اللَّهُ بما تقدَّم كان إخبارهُ موجباً للعلم بخبره، فهي شهادة من إخبار الله، فإذا كتمها كتم شهادة حاصلة عنده من إخْبار الله. ويجوز أن يقـدّر (من الله) متعلِّقاً بمحـذوف غيـر متعلّق (عنـده)، والمعنى سـواء. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٣٤]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿ لَمَا آتَيْتُكُمْ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿ وإذْ أَخَذَ اللَّهُ ميثاقَ النبيين لَمَا آتيْتُكُمْ ﴾[2] إلى آخرها:

وقـال ابن هشام: «فـالغم بدل اشتمـال وأعيد الخـافض وحذف الضمـير، أي: من غم فيها». مغنى اللبيب ١/٣٦٢ (دمشق).

(١) البقرة: ١٤٠.

(٢) آل عمران: ٨١ وبعدهـا: ﴿ من كتاب وحكمـة ثم جاءكم رسـولٌ مصدّقٌ لمـا معكم لتُؤمنُنَّ به ولتنصُرنّه ﴾.

قيل: المرادُ ميثاقُ النبيين من غير حذفِ مضاف[1]. وقيل المرادُ ميثاقُ أمم النبيين.

واللامُ في (لَمَا) بالفتح هي اللامُ الموطِّئةُ للقسم المراد. وإنْ كان القسمُ مفهوماً من أخذ الميثاق أيضاً، ولذلك يُجاب بما يجاب به القسم الإخباريُّ تارة والطلبيُّ أخرى. فمثالُ الأول، ﴿ **وإذْ أَخَذْنَا ميثاقَكُمْ لا تَسْفِكُون دماءَكُمْ** ﴾[2]. ومثالُ الثاني: ﴿ **وإذْ أخَذْنا ميثاقَكُمْ ورفَعْنا فوقَكُمُ الطورَ خُذوا ما آتيناكم** ﴾[3].

و (ما) في قوله: لَما، شرطيةٌ[4]، منصوبة بآتيتكم، لأنه مسلَّط عليه تسلُّطَ المفعولية، كقولك: أيَّ شيء آتيتُك فاقبله.

و (من كتاب وحكمة) تبيينٌ للمؤتى. وقولُه: ثم جاءكم رسولٌ، معطوفٌ على فعل الشرط. وقولُه: لتؤمنُنَّ، هو في المعنى جوابُ القسم وجوابُ الشرط، إلا أنَّه إذا تقدَّم القسم على الشرط روعي القسمُ المقدَّم بجعل اللفظ له على ما يستحقُّه جوابُ القسم، كقوله: ﴿ **لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يخرجون معهم وَلَئِنْ قُوتلوا لا يَنْصُرونَهُمْ، ولئن نصروهم لَيُوَلُّنَّ** ﴾[5]. وجميع ما في القرآن والكلام الفصيح على هذا. ولذلك التُزِم في الشرط المؤخّر عن القسَم المصدّر أنْ

(١) روي ذلك عن علي وابن عباس وطاووس والحسن والسدّي. البحر المحيط ٢/٥٠٨.
(٢) البقرة: ٨٤.
(٣) البقرة: ٦٣.
(٤) وهذا مذهب الكسائي. البحر المحيط ٢/٥٠٨. وهي عند سيبويه بمعنى الذي. قال نقلاً عن الخليل: «ما ههنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على إن حين قلت، والله لئن فعلت لأفعلن، واللام التي في ما كهذه التي في إن واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا». الكتاب ٣/١٠٧.
(٥) الحشر: ١٢.

يكون فعلُه لا يقبل الجزمَ بالشرط كما تقدَّم في مواضعَ كراهِيَةَ أنْ يعمَل حرفُ الشرط في أول الفعلين مع جعل الجواب لغيره، فقصدوا أنْ يأتوا به غيرَ عامل في الموضع[1] الذي جعلوا الجواب في اللفظ لغيره. وأمَّا لـو أتى القسمُ بعد الشـرط فجائـزٌ جعلُه للشرط وجعلُه للقسم. فـإذا جُعِل للشـرط جُعـل القسمُ معترضاً، كقولك: إنْ تكْرمني ـ والله ـ أكرمْك. فإذا جعلتَهُ للقسم جعلتَ القسمَ وجوابَهُ للشرط، فيجب أنْ تقول: إنْ تكرمْني فوالله لأكرمنّك، لأنه موضعٌ يجب فيه دخول الفاء إذا قُصِد به جوابُ الشرط[2].

ويجوز أنْ تكون (ما) موصـولة، فتكـون في موضـع رفع بـالمبتدأ[3]، والضمير المحذوف قولُه: لما آتيتكموه، و(من كتاب): على معناه، ثم (جاءكم) معـطوفٌ على الصلة، والعـائـدُ منـه على المـوصـول محـذوف، لأنَّ الجملةَ المعطوفة على الصلة مشروطٌ فيها من الضميـر ما يُشتـرط في الصلة، فيكون المعنى عنـده أو بعده، أو يكـون قولُـه: لَمَا معكم، سـدَّ مسدَّ الضميـر، لأنه بمعنـاه، ويكونُ قـوله: لتؤمنُنَّ، خبـرَ المبتـدأ. ويجـوز الإخبـار عن المبتـدأ بالجملة القسمية، كقولك: زيدٌ لتضربَنَّه[4].

وأما من قرأ بالكسر[5] فهي لامُ التعليلِ لقوله: لَتُؤمِنُنَّ به ولتنصُرُنَّهُ، من حيث كان مطلوباً في المعنى، وتكونُ (ما) مصدرية أو موْصـولة، أيْ: آمنـوا بكتابي وانصروا رسولي لأجل إيتائي إياكم الكتـابَ والحكمة، أو لأجـل الذي

---

(١) في ب: المواضع. وما أثبتناه هو الصواب، لأن سياق الجملة يقتضيه.

(٢) وفي هذه المسألة يشترط أن تكون أداة الشرط غير لو ولولا، وإلا جعل الجواب لها مطلقاً. انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢/٣٢٤ (تحقيق محمد كامل بركات).

(٣) جوزه أبو حيان. البحر المحيط ٢/٥٠٨. إلا أنه جعلها مفعولاً بفعل جواب القسم.

(٤) وذكر أبو حيان وجهاً آخر ونسبه لابن أبي إسحق، وهو أن يكون (لما) تخفيف لمّا، والتقدير: حين آتيتكم. البحر المحيط ٢/٥٠٨.

(٥) وهي قراءة حمزة. انظر مشكل إعراب القرآن ص ١٦٥.

آتيتكموه من الكتاب والحكمة، أو لقوله: وإذ أخذ الله، أي: أخذنا ميثاقهم لأجل ما فضلناهم به من إيتاء الكتاب والحكمة، وجاء على لفظ الخطاب، لأنهم إذا أُخِذَ ميثاقُهم كانوا مخاطبين، فجاء على الحكاية، كقوله: ﴿ **وإذْ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تَعْبُدون** ﴾[(١)]، بالتاء وهي قراءة الأكثرين. وأَمَّا من قرأ بالياء[(٢)] فلمجيئه بلفظ الغيبة، وهو قولُه: بني إسرائيل. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٣٥]
[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وإنّ كلًّا لما ليوفينّهم ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿**وإنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِيَنَّهُمْ ربُّكَ أعمالَهُمْ**﴾[(٣)]:

قرأ نافع[(٤)] وابنُ كثير: وإنْ كلًّا لَمَا، بتخفيف إنْ ولَمَا. وقرأ حفصٌ وابنُ عامر[(٥)] وحمزةُ: وإنَّ كلًّا لمّا، بالتشديد في إنّ ولمّا. وقرأ أبو بكر[(٦)]: وإنْ كلًّا

---

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي. البحر المحيط ١/٢٨٢.

(١) هود: ١١١. وبعدها: ﴿ إنه بما يعملون خبير﴾.

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن المدني أحد أصحاب القراءات السبع. ولد سنة ٧٠ هـ وتوفي سنة ١٦٩ هـ. كان إمام الناس في المدينة. أصله من أصبهان. انظر النشر في القراءات العشر ١/١١٢.

(٥) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة. ولد سنة ٢١ هـ وقيل سنة ٨ هـ، وتوفي بدمشق رسنة ١١٨ هـ. كان عالماً مشهوراً. أمّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٢٥.

(٦) هو شعبة بن عياش الأسدي الكوفي ولد سنة ٩٥ هـ وتوفي سنة ١٩٣ وقيل سنة ١٩٤ هـ. كان إماماً كبيراً عالماً، وكان يقول: أنا نصف الإسلام، انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٢٥.

لمّا، بتخفيف الأول وتشديد الثاني. وقرأ أبو عمرو والكسائي[1]: وإنّ كلاًّ لَمَا، بتشديد الأول وتخفيف الثاني. وهي واضحة إلا قراءة ابن عامر وحمزة وحفص، فإنّها مشكلة، ودونها في الإشكال قراءةُ أبي بكر.

أمّا مَنْ قرأ: وإنْ كلاًّ لَمَا، وهي قراءة ابن كثير ونافع[2]، فإنْ مخففة من الثقيلة و(كلاًّ) منصوبٌ بها على إحدى اللغتين في الإعمال والإلغاء، وهي لغة فصيحة. واللامُ هي اللام الفارقة[3]، و(ما) زائدة، أو بمعنى الذي. و(لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) جملةٌ في موضع خبر إنّ، واللام فيها لامُ القسم، وحسُن زيادَةُ (ما) على القول بأنها زائدة لمّا قُصِدَ إلى جعل (ليوفينَّهُم) جواب قسم، فلم يحسنْ اجتماعُ اللامين: اللام الفارقة، ولام جواب القسم، فلولا (ما) لقيل: لليوفينهم، فزيدت لتفرقَ[4] بينهما، أوصلة لِمَا إنْ جَعَلْنا (ما) موصولة، كأنه قيل: وإنّ هؤلاء الذين واللهِ لَيُوفِيَنَّهُم ربُّك أعمالَهم.

وأما قراءة أبي عمرو والكسائي فإنّ (كلاًّ) اسمُ (إنّ) وهو واضح، والكلام في (لما ليوفينهم) كالكلام في قراءة نافع ومن معه[5] سواء إلا التخفيف والتشديد في إنّ.

(١) هو علي بن حمزة الكسائي، مولى بني أسد. أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة. من تصانيفه: معاني القرآن، الآثار في القراءات، كتاب النوادر. توفي سنة ١٩٣ هـ وقيل سنة ١٨٩ هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص ١٣٨ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٢) نسب النحاس هذه القراءة لنافع فقط. إعراب القرآن ٢ / ١١٤.

(٣) لأنها تفرق بين المخففة والنافية.

(٤) في الأصل: ليفرق. وما أثبتناه من ب، س، وهو أحسن.

(٥) ومن معه: سقطت من ب.

وأما قراءةُ ابن عامر وحمزةَ وحفص وهي المشكلةُ[1]، فقيل: لمّا مصدر من قوله: ﴿أكلاً لمّا﴾[2]، أي: وإنّ كلاًّ جميعاً، ثم حُذِف التنوينُ إجراء للوصل مجرى الوقف[3]، وهو ضعيف، لأنّ استعمالَ لمّا في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد.

وقيل: أصلُه: لَمِنْ ما، فأُدغِمَت النونُ في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات، فاستُثْقِل اجتماع الأمثال، فحُذِفَتِ الميم الأولى، فبقى لمّا، وهذا بعيد لا ينبغي أن يُحْمَل عليه كتابُ الله، فإنّ حذفَ مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبتْ في كلام ولا شعر، فكيف يُحمل عليه كتابُ الله.

وقيل: (لمّا) فَعْلى من اللمِّ[4]، ومُنِعَ الصرفَ لأجل ألف التأنيث، والمعنى فيه مثل معنى لمّا المنصرف، وهذا أبعد، إذْ لا يُعْرف لمّا فَعْلى بهذا المعنى ولا بغيره، ثم كان يلزمُ هؤلاء أن يُميلوا لِمَنْ أمال، وهو خلافُ الاجماع، وأن يكتبوها بالياء، وليس ذلك بمستقيم.

ولو قيل: إن (لما) هذه هي لمّا الجازمة، حُذِفَ فعلُها للدلالة عليه، لِمَا ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجتُ ولمّا، وسافرتُ ولمّا، ونحوه، وهو سائغ فصيح. فيكون المعنى: وإنّ كلاًّ لمّا يُهملوا أو لمّا يُتركوا، لِما تقدّم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين لقوله: ﴿فمنهم شقيٌّ وسعيد﴾[5]، ثم ذَكر الأشقياءَ والسعداء ومجازاتهم، ثم بين ذلك بقوله: ﴿ليوفينَّهُمْ ربُّك

---

(١) قال أبو جعفر النحاس: «والقراءة الثالثة بتشديدهما جميعاً عند أكثر النحويين لحن». إعراب القرآن ٢/١١٥.

(٢) الفجر: ١٩.

(٣) نسب الزجاج هذا القول لأبي علي. إعراب القرآن ٣/٨٤١.

(٤) نسب هذا القول لأبي عبيد القاسم بن سلام. إعراب القرآن للنحاس ٢/١١٥.

(٥) هود: ١٠٥.

أعمالَهُمْ﴾. وما أعرفُ وجهاً أشبهَ من هذا، وإن كانتِ النفوسُ تستبعده من جهة أنّ مثلَه لم يقعْ في القرآن، والتحقيقُ يأبى استبعادَه لذلك.

وأما قراءةُ أبي بكر فلها وجهان: أحدُهما: الوجوهُ المذكورة في قراءة ابن عامر، فتكون (إنْ) مخففةً من الثقيلة في قراءتهم. والوجُه الثاني: أنْ تكون (إنْ) نافية، ويكونَ (كلًّا) منصوباً بفعل مضمر تقديره: وإنْ أرى[1] كلًّا، أوْ وإنْ أعلمُ ونحوه، و(لما) بمعنى إلا كقوله: ﴿إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظ﴾[2]. ومن هـهنا كانت أقلَّ إشكالاً من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غيرُ مستبعد ذلك الاستبعاد، وإنْ كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاد، ولذلك اختُلِف في مثل قوله:

ألا رجلًا جزاهُ اللهُ خيراً[3].

هل هو منصوبٌ بفعل مقدّر أو نُوِّن ضرورة؟ فاختار الخليلُ إضمارَ الفعل واختار يونس[4] التنوينَ للضرورة[5]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) في ب: رأى. وهو خطأ.

(٢) الطارق: ٤.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه: يدلُّ على محصِّلةٍ تبيت. وهو من شواهد سيبويه ١/٣٠٨ ولم ينسبه لأحد. والرضي ١/٢٦٢ وابن يعيش ٢/١٠١ ونوادر أبي زيد ص ٥٦ (دار الكتاب العربي .بيروت) والخزانة ١/٤٥٩ ونسبه لعمرو بن قعاس المراري. والشاهد فيه نصب (رجلًا) بفعل مقدر أو نوّن للضرورة. هذا على رواية النصب.

(٤) هو يونس بن حبيب، أخذ عن أبي عمرو، وكان النحو أغلب عليه وعاش ثمانياً وثمانين سنة، وتوفي سنة ١٨٢ هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٤٨.

(٥) قال سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رجلًا جزاه الله خيراً   يدل على محصلة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تروني رجلًا جزاه الله خيراً. وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً». الكتاب ٢/٣٠٨.

[. إمــلاء ٣٦]
[إضافة اليوم الى الوقت]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله تعالى: ﴿**قال فإنّك من المُنْظَرِينَ الى يَومِ الوقتِ المعلوم**﴾[(١)]:

إن قيل: كيف أُضيف يوم إلى الوقت والمرادُ به الوقت، فيؤدّي إلى أن يكون إلى وقت المعلوم، وكانَ قولُه: إلى الوقت المعلوم، يفيدُ ذلك؟. والجوابُ من أوجه: أحدها: أن يكونَ المرادُ بالوقت المعلوم النفخَ في الصور، فكأنه قال: إلى وقت النفخ، إمّا على أنْ يكون الوقتُ المعلومُ[(٢)] غلب علماً عليه، وإمّا على حذف مضاف، أي: إلى يوم نفخ الوقت المعلوم. والثاني: أنْ يكون المرادُ بالوقت المعلوم القيامةَ، فيكون مثلَ قوله: إلى يوم القيامة، إمّا على حذف مضاف، وإمّا على أنْ يكون علماً على الوجهين المتقدمين. والوجه الثالث: أنْ يكون المراد بالوقت المعلوم النفخَ، والمرادُ بيومه يوم القيامة، وأُضيف إليه لما بينه وبينه من الملابسة، لأنه علامةٌ عليه وسبب إليه. والرابع: أنْ يكون المرادُ بالوقت المعلوم[(٣)] يومَ القيامة، والمرادُ بيومه يوم النفخ، وأُضيفَ يومُ النفخ إلى يوم القيامة لملابسته له وسببيّته عليه، وبهذه الأوجه يندفعُ الإشكال، ويندفعُ معنى إضافة يوم إلى الوقت. والله أعلم بالصواب.

(١) الحجر: ٣٧، ٣٨.
(٢) المعلوم: سقطت من ب.
(٣) المعلوم: سقطت من م.

[إمــلاء ٣٧]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ لابثينَ فيها ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنةِ ثماني عشرة، على قولـه تعالى : ﴿**لابثيـنَ فيها أَحْقاباً**﴾[١] :

الظاهرُ أنّه حال من الموصول[٢] وهو الألف [واللام][٣] لا مِن الضمير في الصلة، وإنْ كان[٤] مدلولُهما في المعنى ذاتـاً واحدةً، إلا أنّـه لما اختلف عاملُهما صحّ تقييد الموصول بمثلِ هذه، ولم يصحّ تقييدُ الضمير. فالعاملُ فيه الاستقرارُ العامل[٥] في الجار والمجرور، لأنك لو جعلته حالاً من الضمير في الطاغين لوجب أنْ يكون العامل طاغين، فيلزم أن يكونوا طاغين في حال كونهم لابثينَ، فيلزم أن يكون معناه : طَغَوْا في حال لَبْثهم، وهو غيرُ مستقيم، لأنَّهم لم يَـطْغَوْا في حـال اللَّبْثِ ولأنّ الطُغْيـان المرادَ مـا كـان في الـدنيـا، واللَّبثُ في الآخرة، فكيف يستقيم تقييدُ ماضٍ بحال[٦]؟ .

وإذا جُعِل حالاً من الموصول كان المعنى : استقرَّتْ للذين كانوا طاغين في حال كونهم لابثين، أي : في حال كون الذين كانوا طاغين لابثين، لا أنهم طَغَوْا لابثين. ومما يحقّقُ ذلك أنّ رجلاً لو ضرب غلامَهُ وهو كافر، ثم جاء بعد ذلك

---

(١) النبأ : ٢٣ . والآية التي قبلها :.﴿ للطاغينَ مآبا ﴾ .

(٢) وهو قوله : للطاغين. والكلام في إعراب : لابثين.

(٣) زيادة من ب، د، س.

(٤) كان : سقطت من ب.

(٥) العامل : سقطت من د.

(٦) قال أبو البقاء العكبري : «لابثين : حال من الضمير في الطاغين ، حال مقدرة». إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٧٩ .

إليك وهو مسلِم ، فإنْ قلت : جاءني الضاربُ [غلامَهُ][1] كافراً ، كان حالاً من الضمير ، وإنْ قلت : جاءني الضاربُ مسلماً ، علمتَ أنّه حال من الموصول ، إذْ لم يَضْرِبْ في حال كونه مسلماً ، وإنما جاء في حال كونه مسلماً ، فكذلك هذا سواء .

ويجوز أنْ يكون خبراً بعد خبر لِـ (كان) على مذهب الكوفيين، كأنه قيل: كانت جهنم لابثاً الطاغون[2] أحقاباً. فلما تقدّم ذكرُ الطاغين وجب إضماره، وهو جار على غير من هو له، لأنه جارٍ على جهنم خبراً، وهو في الحقيقة للطاغين. فمن جوّزَ جريَ الصفة علي غير من هي له من غير إبراز الضمير[3] فجائزٌ أن يكون هذا منه. ومن لم يُجوّزْه لم يُجوّزْ أنْ يكون منه، ولو كان منه عنده لوجَب أنْ يُقال: لابثاً فيها هُمْ أحقاباً.

ويجوز أنْ يكون منصوباً بفعل مقدر مستأنف من باب الاختصاص باضمار أعني أو أذم أي : أعني قوماً لابثين ، أو أذم قوماً لابثين وشبهه . والوجهُ هو الأول . والله أعلم بالصواب .

[إمـلاء ٣٨]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ إلا قليلاً نصفه ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عَشرةَ على قوله تعالى: ﴿ **يا أيها المزمّلُ قُمِ الليلَ إلاّ قليلاً نصفَهُ** ﴾[4]:

(١) زيادة من ب، د.

(٢) في س : الطاغين . والصواب ما أثبتناه ، لأنه مرفوع باسم الفاعل الذي سبقه .

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في أوضح المسالك ١/١٩٤ .

(٤) المزمل : ١ ، ٢ وبعدها :﴿**أو أنقص منه قليلاً**﴾ .

إنْ جُعِل (نصفه) بدلاً من (قليلاً)، ففيه إشكالان: أحدُهما: ما يلزمِ من أنْ يكـون النصف قليلاً لأنـه بدلُ الكـلِّ من الكل، فيجب أنْ يكـون الاسمان صالحَيْن، وليسَ النصفُ قليلاً بالنسبة إلى الكل. والاشكال الثاني: أنه يؤدّي إلى استثناء غير الأقلّ، وهو ممنوعٌ عند كثير من النحويين والفقهاء. وإنْ جُعِل بدلاً من الليل أدّى إلى أنْ يكون المبدلُ منه مقصوداً غيرَ مقصود، لأنّ الاستثناءَ منه يشعِر بأنه مقصود، وكونُهُ مبدلاً منه يُشْعِر بأنه غيرُ مقصود، وهو ممتنع.

والجوابُ: أن يكون على أحد وجهين: إما بدلاً من الليل[1]، وقولُهم: إنّ الاستثناءَ يُشعِر بأنه مقصود، ليس بمستقيم، فإنّ الاستثنـاء إنّما يكـون باعتبـار المفردات عند أهل التحقيق، لا باعتبار التركيب. وإذا كان كذلك فلا مناقضة بين كونه مستثنى منه ومبدلاً منه. ألا ترى أنّك لو قلت: أكرمْ بني فلان إلا فلاناً نصفَهُم أو غلمانَهُم، لكان جائزاً. نعم يلزمُ أنْ يكون البدل راجعاً إلى المُبقَى بعـد الاستثناء لا إلى أصـل المستثنى منه، وإلاّ وقـع الاستثناء لغـواً. فيكـون (نصفَهُ) لليل المستثنى منه القليلُ لا لليل بكماله، فيـرجع إلى دون النصـف، ويكونُ قولُه: أو أنقُصْ منه قليلا، أو أنقُصْ من هذا النصف[2] الذي هو أقلُّ من النصف، فيصيرُ في التقدير ثُلُثا، أو انقُصْ من النصف الأصلي قليـلا، فيكون أدنى من النصف. ويكـونُ (أو زد عليـه) على المعنيين المـذكـورين، فيصيـر المعنى الأول في معنى[3] النصف المكمّل، والمعنى الثاني في معنى أكثر من النصف. وعلى هـذين المعنيين قُـرِىء: أدنى من ثلثي الليـل ونصفِـه وثُلثِـه،

---

(١) قال أبو البقاء: «نصفه، فيه وجهان: أحدهما: هو بدل من الليل، بدل بعض من كل، إلا قليـلاً: استثناء من نصفـه. والثاني: هـو بدل مـن: قليـلاً». إملاء مـا من به الـرحمن ٢/٢٧١. ونسب القرطبي هذا القول للزجاج. الجامع لأحكام القرآن ١٩/٣٣.

(٢) النصف: سقطت من ب.

(٣) معنى: سقطت من د.

بالخفضٍ عطفاً على ثُلثي الليل[١]، فيكون المعنى أقلَّ من نصفه وأقلَّ من ثُلثِه، وبالنصب عطفاً على أدنى، فيكون المعنى نصفاً مكمّلاً وثُلثاً مكمّلاً.

والوجهُ الثاني: أنْ يكون (إلا قليلاً) استثناءً من نصفه مقدّماً عليه لرؤوس الآي، فيكون التقديرُ: قم نصفَ الليل إلاّ قليلاً، موافقاً لقوله: ونصفِه بالخفض أو أنقُصْ منه قليلاً، يعني: من النصف المستثنى منه، فيكون موافِقاً لثلثه بالنصب والخفض جميعاً، لأنّ أقلَّ من النصف بقليل[٢] يجوز أنْ يكون ثُلثا، ويجوز أن يكون أقلَّ.

وقولُه: (أو زدْ عليه)، أو زد على النصف المكمّل، فيكون موافقاً للقراءتين جميعاً، لأنّ أكثر من[٣] النصف يجوز أن يكون ثلثين، ويجوز أن يكون أقلَّ منهما. هذا كله إذا لم يُجعل (نصفه) بدلاً من (قليلا). فإن جُعِل (نصفه) بدلاً من (قليلا) وصحَّ إطلاقُ القليل عليه، كان المعنى: قم الليل إلا نصفَه، أي: قم نصفَه، فيكون موافقاً لقراءة (نصفَهُ) بالنصب. وقولُه: (أوِ انقُصْ منه قليلاً)، أي: أو انقُصْ من النصفِ وهو مكمّل على كل تقدير، فيكون موافقاً للنصب والخفض في ثلثه، لأن أقلَّ من النصف يجوز أن يكون ثلثاً، ويجوز أنْ يكون أقلَّ من الثلث، وموافقتُه للخفض في نصفه واضح، ويكون قولُه: (أو زد عليه)، أو زد على النصف المكمّل، فيكون موافقاً لقوله: (أدنى من ثلثي الليل) لا موافقاً لما بعده في نصب ولا خفض. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وهي قراءة نافع. البحر المحيط ٨/٣٦٦.

(٢) في ب، د، س: بقليلين. وهو تحريف.

(٣) في ب: منه. وهو خطأ.

[إمـــلاء ٣٩]

[إعراب قوله تعالى: ﴿سواءً محياهُم ومماتُهم﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قولـه تعالى: ﴿**أمْ حَسِبَ الذين اجْتَرَحُوا السيئاتِ أنْ نجعَلَهُم كـالذين آمنـوا وعَمِلوا الصالحـاتِ سواءً محياهُم ومماتُهم**﴾(١):

في نصب (سـواء) أقوال(٢): أحـدُهـا: أن يكـون مفعـولاً بعـد مفعـول لجعل(٣)، فيكون (كالذين)، و(سواء) في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني، كما تقول: جعلت زيداً عالماً كريماً، فعالمـا كريمـا وشبهه ولـو تعددت آلافـاً مفعولٌ ثانٍ لأنّ الجميعَ في معنى واحد باعتبار تعلّق الجَعْلِ بهِ، وهي كـأخبار المبتدأ إذا تعددت، فيكون التقدير: أحَسِبَ المجترحـون أن نجعَلَهُم مماثلين مستوين في الحياة والممات، أي: هذا ليس بكائن.

ويجوزُ أن يكون (سواء) حالاً من (الـذين آمنوا)، ويكـونَ المفعولُ الثـاني (كالذين) وحدَه وما في حيزه، أي: أَحَسِبُوا أن نجعَلَهم ممـاثلين للمؤمنين في حال كون المؤمنين مستـوياً محيـاهُم ومماتُهم، وهـذا إذا كان المعنى على أنّ المؤمنين قُصِـد إلى أنهم مستـوٍ محيـاهُم وممـاتُهـم، على مـعنـى: أنهـم لا يُعـذَّبـون بعـد الممـات كمـا لا يُعـذَّبـون في الحيـاة. فـأمّـا إذا قُصِـد أنّ الكفارَ هُم الذين استوى محياهُم وممـاتُهم على معنى: أنهم لا ينعَمُون بجنـة بعدها كما لم ينعموا بجنة في الحياة، فيكون الاعرابُ على غير ذلك، وهو أنّ (سواء) يتعيّن لأنْ يكون حالاً من الضمير في (نجعلهم)، لأن المرادَ أنّ حالهم قد استوت في حال حياتهم وموتهم، فيصير المعنى: أحَسِبُـوا أن نجعلَهم في

---

(١) الجاثية: ٢١.

(٢) والنصب قراءة حمزة والكسائي والأعمش. القرطبي ١٦/١٦٥.

(٣) جعله أبو البقاء مفعولاً ثانياً لحسب وليس لجعل. إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٣٢.

حال كونهم استوى محياهُم ومماتُهم لأنهم ثابتون على هذه الحال مماثلين للذين آمنوا وعملوا الصالحات الذي هم في الآخرة في الجنة. وعلى هذين المعنيين تجرى قراءةُ الرفع[1] في قوله: ﴿سواء محياهمُ ومماتُهم﴾، هل الضمير في محياهُم للمؤمنين، فيكون على المعنى الأول، أو للكافرين، فيكون على المعنى الثاني؟ ومحياهم ومماتهم فاعل لسواء[2] على التقديرين.

ويجوز أنْ يكونَ محياهُم ومماتُهم بدلاً من الضمير في (نجعلهم)، على أنه بدلُ الاشتمال، أي: أحسبوا أن نجعلهم[3] محياهم ومماتهم سواء، مثلَ الذين آمنوا، أي: مثلَ محيا وممات الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

ويجوز أنْ يكون (سواء) منصوباً على المصدر بما تضمّنه التشبيهُ في (كالذين)، أي: نجعلهم مماثلين للذين آمنوا مماثلةً متأكِّدة عبر عنها بالاستواء لتأكيد المِثْليّةِ فيها، فيجب أن يكون محياهُم ومماتُهم غيرَ مرتفع به، إذ المصدرُ المنصوب على أنه مفعول مطلق لا يعمل، فيكون إمّا بدلاً من الضمير في (نجعلهم)، وإما ظرفاً، أي: في محياهم وفي مماتهم، أي: زمنَ الحياةِ وزمنَ الموت. وإمّا بدلاً من (الذين آمنوا)، ويكونُ المعنى: أنْ نجعلهم، أي: أنْ نجعلَ حياتَهم وموتَهم كحياة الذين آمنوا وموتِهِم[4]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٤٠]
[معنى قوله تعالى: ﴿ قل أرأيتم ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سَبْعَ عشرةَ على قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم

---

(١) وهي قراءة العامة. القرطبي ١٦/١٦٥.

(٢) في م: بسواء.

(٣) في الأصل: نجعل. وما أثبتناه من ب، س، وهو الصواب.

(٤) قال الزمخشري: «وقيل: سواء محياهم ومماتهم، كلام مستأنف على معنى: أن محيا المسيئين =

إن أتاكم عذابُه بَياتاً أو نَهاراً ماذا يَسْتَعْجِلُ منهُ المجرمون﴾[1].

قيل: معنى (أرأيتم) التعجب[2]، أيْ: ما أعْجَبَ أمرَكُم إذا أتاكم العذابُ، واستعمل (أرأيت) في هذا المعنى لملازمة الرؤية فيما يعظم وقعهُ حتى صار في المعنى كأنه ما أعجب، فيكون جوابُ الشرط مستفاداً مما في معنى أرأيتم، أي: إذا أتاكُم العذابُ فما أعظمَ أمَركُم!، ويكون قولُه: (ماذا يستعجلُ منهُ المجرمون) تقريراً لما ارتكبوه مما يؤدّي إلى سوء منقلبهم الذي يعظم أمرُه حتى يُتعجّبَ منه، لأنّ العذابَ الذي استعجلوه هو المفضي بهم إلى الحال الشنيعة التي لا مخلصَ لهم منها، فيحسن الابتداءُ على هذا بقوله: (ماذا يستعجلُ). وأخرجَ الكلامَ مخرجَ الغيبةِ بقوله: المجرمون، وإنْ كان المعنى: على ماذا تستعجلون؟ تنبيهاً لإبانة الصفةِ التي نشأ التجرُّؤُ منها وهو الإجرامُ، وهو باب من بديع الكلام.

وقيل: معنى[3] (أرأيتم) أي: أخبروني، واستُعْمِلَ (أرأيتم) في هذا المعنى لكثرته في التعجيب، والتعجيبُ مستلزمٌ لطلب الخبر، فيكون جوابُ الشرط مستفاداً من معنى (أرأيتم)، ويكون (ماذا يستعجلُ) معمولاً لمعنى أخبروني، والمعنى: ماذا تصنعون[4] إذا وقع ما تستعجلونه[5]، فاستُعملَ السببُ موضعَ المسبَّب تنبيهاً على أنهم الذين يوقعون أنفسهم لتسبّبهم إلى ما لا مخلصَ لهم منه، فكان أحسنَ لذلك من ذكر المسبَّب في المعنى المقصود.

ومماتهم سواء، وكذلك محيا المحسنين ومماتهم، كل يموت على حسب ما عاش عليه». الكشاف ٣/٥١١.

(١) يونس: ٥٠.

(٢) قال الزمخشري: «ويجوز أن يكون معناه التعجب، كأنه قيل: أي شيء هول شديد يستعجلون منه، ويجب أن تكون مِن للبيان في هذا الوجه». الكشاف ٢/٢٤٠.

(٣) في م: المعنى. والصواب ما أثبتناه. لأن المعنى يقتضيه.

(٤) في ب: يصنعون. والصواب ما أثبتناه.

(٥) في ب، د، م: يستعجلونه. والصواب ما أثبتناه.

ويجوز أنْ يكون جوابُ الشرط مستفاداً من قوله: (ماذا يستعجل منه)، أيْ: إنْ أتاكم فماذا تصنعون[1]؟. ولم يحسن مجيءُ الفاء، وإنْ كان الموضعُ في الظاهر على هذا التأويل موضعَ وجوبٍ لكونه[2] في سياق معنى: أخبروني، فجاء الشرطُ معترضاً بين الفعل[3] وبين مفعوله، والشروطُ المعترضةُ لافاء فيما هو في المعنى جوابُها، كالقسم المعترض، كقولك: زيدٌ واللهِ قائمٌ، ولو قلت: زيدٌ واللهِ لقائم، لم يجزْ. و(أرأيتم) في الوجه الأول باعتبار التقدير الأصلي محذوفٌ مفعولُه إنْ كان من رؤية العين، كأنّ الأصل: أبصروا أنفسَكُم أو أبصروا هؤلاء، ومفعولاه إنْ كان من رؤية القلب، أيْ: اعلمُوا هؤلاء جُهّالاً، أو اعلموكم جهالاً. وعلى التقدير الثاني: ماذا يستعجلُ؟ ثم أُخرِجَ على المعنى الأصلي إلى ما ذكرناه من المعنيين. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٤١]

[إعراب قوله تعالى: ﴿كَذلك قالَ الذين من قبلهم مثلَ قولِهم﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى: **﴿وقال الذينَ لا يَعْلَمُونَ لولا يكلّمُنا اللهُ أو تَأتِينَا آيةٌ كذلك قالَ الذين مِنْ قبلِهم مثلَ قولِهم﴾**[4].

إنْ جُعِلَ (كذلك) نصباً على المصدر بقال التي بعدها، بقي قوله: (مثلَ قولهم) غيرَ متّصل لكونه في المعنى تكراراً، والفعلُ لا يتعدى إلى متعلقين بمعنى واحد من جهة واحدة لأنه لا يقتضيه، فلا يتعدّى إليه، وإنما يتعدّى الفعلُ إلى ما يقتضيه، ألا ترى أنك لو قلت: ضربتُ زيداً عمراً، لم يجزْ؛ لأنه

(١) قال الزمخشري: «وجواب الشرط محذوف وهو تندموا على الاستعجال أو تعرفوا الخطأ منه». الكشاف ٢/ ٢٤٠.

(٢) في ب: لكنه. وهو تحريف.

(٣) في م: المفعول. وهو خطأ واضح.

(٤) البقرة: ١١٨.

لا يقتضي مفعولين. وإنْ جُعل[1] (مثلَ قولهم) هو المنصوب على المصدر بقي كذلك غيرَ متّصل. وإنْ جُعل (كذلك) من تتمة قوله: (وقال الذين لا يعلمون) أو خبَر مبتدأ تقديرُه: الأمرُ كذلك، بقي ما بعده من قوله: (قال الذين)، غيرَ مرتبط بما قبله. والجوابُ: أنّ قولهْ: (مثلَ قولهم)، يجوز أنْ يكون بدلاً من قوله: (كذلك). ولا يكون في المعنى تكريراً[2] لوقوع الأول مبهماً والثاني مبيَّناً، كقولك: هذا زيدٌ يقول كذا وكذا، فزيدٌ بدل من هذا. وإنما يكونُ تكراراً لو كان مبيّناً. أما إذا كان في الأول هذا الابهامُ جاز التكرارُ كما جاز في أمثاله.

ويجوزُ أنْ يكونَ قولُه: (كذلك)، تقريراً لما يذكرُه من الأشياء التي يَقْصد المتكلم تصديقَها كقولك وقد قيل لك: سمع زيدٌ منك كذا وكذا على صفة كذا وكذا، فتقول: سمع مني كذلك. وكقولك[3] وقد[4] ذُكِرتْ أشياء: الأمرُ كذلك. وليس ثَمَّ في الحقيقة مُشَبَّهٌ ومشَبَّهٌ به. وإنما تقريره أنه لما ذكر تلك الأشياء المتقدمة، وصارت متصوّرة في الذهن لمن فهمها قال المصِّدقُ لها: هي كذلك، أو الأمر كذلك، مشبهاً للقضية المذكورة بما يتصوّرُه[5] السامعُ في ذهنه. إذ معنى الصدق في الحقيقة كونُ الخبر على وفق ما فُهِم، فصحَّ التشبيه بهذا الاعتبار. فيجوز أنْ يكون ورد تقريراً لهذا المعنى تتمة لما بعده، ويكون (مثلَ قولهم) نعتاً لمصدر محذوف[6]، أيْ: قولاً مثل قولهم. ويكون كذلك تقريراً للمشابهة بين ما ذكرَ وبين ما تقرَّر في الذهن على ما مثّلَ به فيما تقدّم.

(١) في م: جعلت. والأحسن ما أثبتناه.
(٢) في ب: تكراراً.
(٣) في ب: وقولك.
(٤) وقد: ساقطة من د.
(٥) في م: يتصور.
(٦) قال مكي بن أبي طالب: «مثل قولهم: نصب بقال. وإن شئت جعلته نعتاً لمصدر محذوف». مشكل إعراب القرآن ١/١٠٩.

ويجوزُ أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف تقديـرُه: الأمرُ كـذلك[1]، ولا يلزم نفيَ الارتباطِ، لأنّ أمرَه بوجود (كذلك) وعدمِهِ على سواء، لأنّه معمولٌ له في الحقيقة.

ويجوزُ أنْ يكون من تتمة قوله: (وقال الـذين لا يعلمون)، على الـوجه الذي ذكرناه في تشبيه ما يُذْكَر بما استقرَّ في الذهن، وفائِدتُه في التحقيق تقريرُ ما ذُكِر وتحقيقُه، وإنه على طِبْق ما ذُكر من غير مبالغة ولا نقصان في معناه، ولا يلزم منه قطعُ ارتباطٍ لما ذكرناه. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ٤٢]

[معنى النهي في قوله تعالى: ﴿ولا تموتُنّ إلا وأنتُم مسلمون﴾]

وقال ممليًا بدمشق سنة سبـع عشرةَ على قـوله تعـالى: **﴿ولا تموتُنَّ إلا وأنتُم مسلمون﴾**[2]:

إنْ قيل: كيف نهى عن الموت وليس الانكفافُ عنه من مقـدوره، وإنّما يُنهى عما للمكلّف تركه؟ والجوابُ من وجهين: أحدهما: أنا نقول: إنّ النهيَ طلبٌ لانتفـاء الفعل، وانتفـاءُ الفعل ليس بفعـل، فالنهيُ واقـعٌ عمـا للمكلَّف توصّلٌ إلى انتفائه وهو الموتُ في حال غيرِ الإسلام، إذ لم يُنْهَ عن الموت مطلقاً وإنما نُهِيَ عن الموت في حـال غيرِ حـالِ الإسلام، وذلـك مما يُتَـوصّل إليـه بالثبوت والدوام على الإسلام، فينتفي المنهيُّ عنه على الوجه المطلوب. الثاني[3]: وإنْ سلّمنا أنّ النهي طلبٌ للترك، والتركُ فعلٌ، فالنهيُ عنه في التحقيق مزايلةُ

(١) ويجوز أن يكون في موضع رفع على الابتداء وما بعـد ذلك الخبـر. انظر مشكـل إعراب القرآن ١/١٠٩.

(٢) آل عمران: ١٠٢. وقبلها: **﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته﴾**.

(٣) في د: الوجه الثاني.

للإسلام[1]، ومفارَقتُه، فمعنـاه: أثبوا على الإسلام حتى يأتيكم الموتُ. ولمّا كان الموتُ هو غاية هذا المطلوب أُخِذ فعلُه، وصُيّر كأنه المنهيُّ عنه تنبيهاً على أنّ المقصود دوامُ ذلك إليه. فهو من باب النهي عن المسبّب والمرادُ السببُ، لأنّ مفارَقته للإسلام سببٌ لموته على غيره. ولمّا كان المقصودُ ذلـك المسَّببَ على تلك الحال جُعِل الفعـلُ المنهيُّ عنه تنبيهـاً على هذا المقصـود[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٤٣]

[تقديم الوصية على الدَيْن في قوله تعالى: ﴿من بعد وصيّـة يوصي بها أو دين﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله تعـالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بها أَوْ دَيْنٍ﴾[3].

إنّما قدّمتِ الوصيّةُ على الدَّيْنِ والدَّيْنُ أقوى من الوصية، وتقدِمَةُ ما هـو الأقوى هو الوجهُ[4]. والجواب: أنّ «أوْ» حكمُها في كلام العربِ والقرآن حكمُ الاستثناء في أنَّ مـا بعدها يـدفع مـا قبلها. والـدليلُ على ذلـك قولُـه تعالى: ﴿تقَـاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسلِمون﴾[5]، فـإنّ الإسلامَ، دافـعٌ للمقـاتَلَة، فكـأنَّـه قـال:

(١) في ب، س: الإسلام.
(٢) قال القرطبي في تفسير هذه الآية: «الزموا الإسلام ودوموا عليه ولاتفارقوه حتى تموتوا». ١٣٦/٢.
(٣) النساء: ١١.
(٤) قـال الزمخشـري: «فإن قلت: لم قـدّمت الوصيـةُ على الـدين والدينُ مقـدّم عليها في الشريعة، قلت لما كانت الـوصية مشبهـة للميراث في كـونها مأخـوذة من غير عـوض، كان إخراجها مما يشق على الورثة ويتعاظمهم ولا تطيب أنفسهم بها، فكان آداؤها مظنة للتفريط، بخلاف الدين، بعثاً على وجوبها والمسارعة إلى إخراجها مع الدين، ولذلك جيء بكلمـة أو للتسويةِ بينهما في الوجوب». الكشاف ٥٠٨/١.
(٥) الفتح: ١٦.

تُقاتِلَونَهُم إلاّ أنْ يسلموا أوْ إنْ لم يسلموا، فكذلك هذه الآية. فكأنّه قال: من بعدِ وصيّةٍ يُوصِي بها إلا أنْ يكونَ ديناً، فلا تَقَدُّم. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٤٤]

[معنى قوله تعالى: ﴿وإنْ لَمْ تَفْعَلْ فما بلّغْتَ رسالَتَه﴾]

وقال أيضاً مملياً بغزة سنة ست عشرة على قوله تعـالى: **﴿وإنْ لَمْ تَفْعَلْ فما بَلَّغْتَ رسالَتَه﴾**[١].

فقال: العربُ لا تقول: إنْ لم تفعلْ فمـا فعلت. فقالَ: عنـه جوابـان: أحدُهما: ذكَره الزمخشريُّ[٢] والجماعةُ وهو أنهم قالوا معناه: يا أيها الرسولُ بلّغ جميعَ ما أُنزل إليك وإنْ لم تفعلْ، يعني تبليغَ الجميع فما بلّغت رسالَتَه، لأنه إذا لم يبلِّغ الجميعَ فما بلَّغَ على الحقيقة[٣]. والثانـي وهو المختارُ، وهو: أنّ قوله: **﴿فما بلّغتَ رسالَتهِ﴾** وُضع موضعَ أمرِ عظيم، فكأنه قيل: بلِّغ جميعَ ما أُنزل إليك، وإنْ لم تفعلْ فقد ارتكبتَ أمراً عظيماً عُبّر عنـه بقولـه: فما بلّغتَ رسالَته. قال رحمه الله: ويدلُّ عليه قولُه تعالى: **﴿وَمَنْ تابَ وعملَ صالحاً فإنّه يتوبُ إلى اللهِ متاباً﴾**[٤]. معناه: فإنه يرجعُ إلى ربّ عظيم كريم، عُبّر بقوله: **﴿فإنّه يتوبُ إلى اللّهِ متاباً﴾** عن ذلك. كمـا يقولُ الـرجلُ: إذا جئتَ إليّ فقـد جئت إلى حاتم، معناه: إلى رجل كريم يُعطى، وإلا فقولُه: **﴿فإنّه يتوبُ إلى الله متاباً﴾**، ظاهِرُهُ كظاهر **﴿وإنْ لمْ تفعلْ فما بلّغتَ﴾**. والله الموفق للصواب.

---

(١) المائدة: ٦٧ وقبلها: ﴿ يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربك﴾.

(٢) الكشاف ١/٦٣٠.

(٣) نقل هذا المعنى عن ابن عباس. انظر القرطبي ٦/٢٤٢.

(٤) الفرقان: ٧١.

[إمــلاء ٤٥]

[التعليل في قوله تعالى: ﴿ليجزِيَ اللهُ الصادقين بصدقهم﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى: **﴿لِيَجْزِيَ اللهُ الصادقين بِصِدْقِهِمْ ويعذِّبَ المنافقين﴾**[(١)]:

إنْ قيل: كيف يكون[(٢)] تصديق المؤمنين المتقدم علة لجزاء الصادقين وتعذيب المنافقين؟ فالجوابُ: أنّه قد تقدم ذكر صدقِ المؤمنين ونفاق[(٣)] الكافرين بقوله: **﴿مِنَ المؤمنين رجالٌ صَدَقُوا﴾**[(٤)]. وقوله في المنافقين: **﴿وإذْ يقولُ المنافقون والذينَ في قلوبهم مرضٌ ما وَعَدَنَا اللهُ ورسولُه إلا غُروراً﴾**[(٥)]، ثم اتّصل الكلام إلى قوله: **﴿لِيَجْزِيَ اللهُ﴾**. فسيقَ للتعليلين المختلفين للفعلينِ المختلفين، والمرادُ التفصيلُ، فيكونُ المرادُ: صدَقَ المؤمنون ليجزَيهُم الله، وكذب المنافقون ليعذِّبَهم الله. ويجوز أنْ يكون متعلِّقاً بفعل مقدّر دلّ عليه ما قبله، كأنه قيل: قضى اللهُ بذلكَ لِيجزيَ الصادقين ويعذِّبَ المنافقين. وهو أحسنُ لأمرين: أحدهما: أنه فِعْلٌ واحد معلّل بالقضيتين جميعاً. والآخر: أنه يكونُ التعليل على ظاهره، وفي الأول لا يكونُ على ظاهره، بل يكونُ في الصادقين على ظاهره، وفي المنافقين على أنْ تكونَ للعاقبة، لأنّ المنافقين لم يقولوا ذلك لقصدِ أنْ يعذَّبُوا فَيُحمل على أحد تأويلين: إمّا استعمالُ اللفظ في حقيقته ومجازه جميعاً، وإمّا استعمالُه على المجاز فيهما جميعاً. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الأحزاب: ٢٤.

(٢) يكون: سقطت من س.

(٣) في م: وفسق. وهو خطأ.

(٤) الأحزاب: ٢٣.

(٥) الأحزاب: ١٢.

[إمــلاء ٤٦]

[العطف على اسم أنّ بالـرفع في قـوله تعـالى: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾]

وقال أيضاً بدمشق سنة سبع عشرة مملياً على قوله تعالى: ﴿أن اللهَ بريءٌ مِنَ المشركين ورسولُهُ﴾[١]:

ورسولُهُ بالرفع[٢] معطوفٌ على اسم (أنّ) باعتبار المحلّ[٣]، وإنْ كانت مفتوحةً لأنها في حكم المكسورة[٤]. وهـذا موضـعٌ لم ينبِّه عليـه النحويـون، فإنهم إذا قالوا: يُعطفُ على اسم إنّ المكسورة دون غيرها أوهموا أنه لا يجوز العطفُ على المفتوحة[٥] . والمفتوحةُ تنقسم قسمين: قسم يجوز العطف على اسمها بالـرفع، وقسم لا يجـوز. فالقسم الـذي يجوز هـو أن تكون في حكم المكسورة، كقولك: علمت أنّ زيداً قائم وعمرو، لأنه في معنى: إن زيداً قائم وعمرو، فكما[٦] جاز العطف ثم جاز هـــهنا. ألا ترى أنّ «علم» لا تدخل إلا

(١) التوبة : ٣.

(٢) وهي قراءة الجمهور . البحر المحيط ٥/٦.

(٣) قال النحاس : «عطف على الموضع ، وإن شئت على المضمر ، كلاهما حسن ، لأنـه قد طال الكلام » . إعراب القرآن ٢ /٤ .

(٤) وقرأ ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر وزيد بن علي ورسولَه بالنصب . وقرىء بالجر شاذاً ، ورويت عن الحسن ، وخرجت على العطف على الجوار . وقرأ الحسن والأعرج إن الله ، بكسر الهمزة . البحر المحيط ٥/٦.

(٥) لقد خالف ابن الحاجب في هذه المسألة جمهور النحاة ، فهم يجيزون العطف على اسم إن المكسورة دون غيرها . قال أبو علي : «فأما سائر الحروف فلا يجوز أن يحمل العطف معها على موضع الابتداء لأن موضعه قد زال بدخولها من أجل ما تضمن من معنى الفعل ولكنه يرفع على الحمل على الضمير الذي في الخبر» . انظر الإيضاح العضدي ١ /١١٧. وانظر تفصيل هـذه المسألة في شرح الكافية للرضي ٢ /٢٥٣. والظاهـر أن ابن الحاجب بنى كـلامه هـذا لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة . انظر الكتاب ١ /٢٣٨ .

(٦) في د: فلما. وما أثبتناه أحسن.

على المبتدأ أو الخبر، يدلّ على ذلك وجوبُ الكسر في قولك: علمت إن زيداً لقائم، وإنما انتصب بعدها توفيراً لما تقتضيه «علمت» من معنى المفعولية. وإذا تحقّق أنها في حكم المكسورة وجب أنْ تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة، فجاز العطفُ على موضعها إجراء لها مجرى المكسورة لأنها في حكمها. فإنْ كانت المفتوحةُ على غير هذه الصفة لم يجز العطفُ على اسمها بالرفع، مثل قولك: أعجبني أنّ زيداً قائم وعمراً. فلا يجوز إلا النصبُ، ولا يستقيمُ الرفعُ بحال عطفا على اسم «أن» لأنها ليست مكسورة، ولا في حكم المكسورة، لأنها في موضعٍ مفرد من كل وجه. وقد ذكرنا في غير موضع تعليلَ تخصيصِ المكسورة بذلك[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٤٧]

[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم حتى نعلمَ المجاهدين﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة اثنتي عشرة على قوله تعالى: **﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم حتى نعلمَ المجاهدين منكُمْ والصابرين﴾**[2]:

قولُه: **﴿حتى نعلمَ﴾**. العلمُ يُطلَق باعتبار الرؤية، والشيء لا يُرى حتى يقع. والثاني: أنّ العلمَ بمعنى المجازاة، فكأنه قال: حتى نُجازي المجاهدين منكم والصابرين. ومعنى الابتلاء: أنّ الله تعالى يفعل بنا فعلاً يُسمّى بلاءً من بعضنا لبعض[3]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر الإملاء (٣١) من هذا القسم.

(٢) محمد: ٣١.

(٣) قال القرطبي في معنى هذه الآية: «ولنبلونكم أي: نتعبدكم بالشرائع وإن علمنا عواقب الأمور. وقيل: لنعاملنكم معاملة المختبرين. وقال ابن عباس: حتى نعلم: حتى نميز. وقال علي رضي الله عنه: حتى نرى» ١٦/٢٥٣.

[إمــلاء ٤٨]
[معنى قوله تعالى: ﴿وتَرجُون من الله ما لا يرجُون﴾]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة خمس عشرة مملياً على قوله تعالى: ﴿ولا تَهِنُوا في ابتغاءِ القَوْمِ﴾[1]، إلى قوله: ﴿وَتَرْجُونَ من اللهِ ما لا يَرْجُون﴾.

قال: لا يخلو إما أنْ نقول: الآيةُ عامةٌ أو خاصة. والمـرادُ بالعمـوم في منكري البعث وعبدة الأوثان ونصارى العـرب واليهود والنصـارى. فإنْ كـانت على ما ذكرناه كان معنى الكلامِ ظاهراً، وهو أنهم لا يرجون جزاءَ القتال لأنهم لا يؤمنـون بالـدار الآخرة، والمؤمنـون بها يـرجون شيئين، أحـدهمـا: النصـر العاجل، والآخر: الثواب الآجل.

وإن قلنـا: إنها خـاصةٌ في اليهـود والنصارى لأنهم يـرجون المجـازاة، فالمعنى: أنّ هذا الرجاءَ الذي لهم رجاءٌ وهميّ لا حقيقةَ له، لأنّ الرجاءَ إنما يفيد من مؤمن، وقد قامت الأدلة على كفرهم، فلمّا كان هذا الرجاءُ لا وجودَ له فيما يرجع إلى عدم نفعه نفاه اللهُ عنهم، كما نفى أموراً هي فيهم موجودةٌ حِسّاً كالسَمع والبصر، لمّا لم ينتفعوا بها صار وجودُها وعدمُها على حد سواء. قال الله تعالى: ﴿فما أغنى عنهم سَمْعُهم ولا أبصارُهم ولا أفئِدَتُهم﴾[2] الآية. والوجهُ الأولُ أقوى وأدلُّ على المقصود. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٤٩]
[العامل في «إذا» و «متى»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة تسع عشرة على قوله تعالى: ﴿وإذا سَمِعُوا

---

(١) النساء: ١٠٤.
(٢) الأحقاف: ٢٦.

اللَّغْوَ أَعرضُوا عنه وقالوا لَنا أعمالُنا ولَكُمْ أعمالُكُمْ سلامٌ عليكم لا نبتَغي الجاهلين﴾(١):

«إذا» ظرفٌ لما يُستقبل من الزمان. وفيه معنى الشرط غالباً. واحتُرِز بذلك عن مثل قوله: **﴿والليل إذا يَغْشى والنهارِ إذا تَجلّى﴾**(٢)، وأشباهه. فإنه لا يستقيمُ أنْ يكون فيها معنى الشرط في هذه الحال لأنه يلزم أنْ يكون ما قبلها هو في المعنى مشروطَها. ولا يستقيم أنْ يكون القسمُ الإنشائيُّ مشروطاً، لوجوه: منها: أنّ الانشاء ثابت فلا يقبل تعليقاً. ومنها: أنّ المعلّقَ إنما يكون في المعنى خبراً، والانشاءات ليست أخباراً. ومنها: أنا قد علمنا أنّ القسمَ ثابت في قصد المتكلم، وما كان كذلك لا يصح تعليقُه.

واللغة الفصيحة تركُ الجزم بإذا(٣). فيقال: إذا تكرِمُني أكرِمُك. واللغةُ القليلة الجزمُ(٤). ولا فرقَ بين أنْ تدخل معها «ما» أو لا تدخل.

وأصلُ «إذا» أنْ تدخل على الأمور التي لا بدَّ من حصولها، كقولك: إذا طلعت الشمس، ومن ثَمَّ لم يجزموا بها لكونها فارقت الشرطَ الصريح في الابهام. ألا ترى أن «متى» لمّا جرت في الابهام مجرى «إنْ» جزموا بها اتفاقاً، فقالوا: متى تكرِمْني أكرِمْك. فعلى اللغة الفصيحة لا يقال: (سمعوا) في موضع جزم، وعلى الأخرى هو في موضع جزم.

وقد اختُلِف في عامل «إذا» الشرطية، فأكثرُهم على أنّ العاملَ جوابُها،

---

(١) القصص: ٥٥.

(٢) الليل: ١، ٢.

(٣) قال ابن يعيش: «ولا يجازى بها فيجزم ما بعدها لما تقدم من توقيتها وتعيين زمانها، فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعاً». شرح المفصل ٤/٩٧.

(٤) من ذلك ما رواه ابن هشام في المغنى ١/٩٨ (دمشق):

استغنِ ما أغناك ربّك بالغنى　　وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمَّلِ

وأقلُّهم على أنّ العاملَ شرطُها، وعكسُها في القولين في «متى»[1]. وإنما التزم الأكثرون إعمالَ جوابها لأنهم حملوها على معنى الاضافة لمّا كانت في المعنى منسوبةً إليه وهو محقّق. فلمّا حملوها على الاضافة بطلَ أنْ يكون الفعل المضاف إليه في المعنى عاملاً في المضاف لأنه لو عمل فيه لأدّى أنْ يكون الشيء عاملاً معمولا من جهة واحدة. وبيانُ ذلك أنه إذا كان مضافا إليه الزمانُ لم يكن عاملاً فيه إلا من جهة كونه زماناً له. ومعنى كونه زماناً له: أنه وقع فيه. وإنْ أعملنا الفعلَ في الظرف فإنّما نعمله باعتبار أنه وقع فيه. ومعنى وقوعِه فيه كونُه زماناً له. فصار المعنى الذي عمل به الأول هو المعنى الذي عمل به الثاني، وذلك ما أردناه.

وفي «متى» وشبهها لمّا لم تكنْ لمعيّن لم يحكموا بالاضافة. ولمّا لم يحكموا بالاضافة لم يكنْ مانعٌ من عمل الفعل في الظرف لزوال المانع بزوال الاضافة. ولم يعتدوا بعمل «متى» في الفعل جزماً[2] لأنه عمل بجهة أخرى غير الجهة التي عمل[3] فيه بها الفعل. ألا ترى أنّ المعنى الذي عملت به «متى» كونُها تضمّنت معنى الشرط، والمعنى الذي عمل به الفعلُ فيها كونُها زماناً له واقعاً فيه. فصار المعنى الذي عمل به «متى» غير المعنى الذي عمل به الفعل.

وأما من عمّم أنّ العاملَ في الجميع الجوابُ فليس بجيد، لوجوه: أحدها: أنه يصيّر الجملتين جملة واحدة، لأنّ الظرف مع عامله لا يكون إلا جزءاً من الجملة. وقد فُهِم أنّ الشروطَ جملتان يربط بينهما الشرطُ باعتبار الشرطية، كما في قولك: إنْ تكرِمْني أكْرمك. ومنها: ما ثبت من مثل قوله: ﴿إيّاً

---

(١) تحدث ابن الحاجب عن هذه المسألة في الإملاء (١٦) من هذا القسم. ص: ١٣١.

(٢) جزماً: سقطت من م.

(٣) عمل: سقطت من ب.

ما تدعوا فله الأسماءُ الحُسنى﴾[1]، ومعلومٌ أنّه ليس في الجواب ما يصحُّ[2] أنْ يكون ناصباً. ومنها: أنه يؤدي إلى أن يكون الظرفان المتضادان واقعاً فيهما الفعل الواحد في مثل قولهم: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً. ومعلوم أنه إذا جُعِل العاملُ الجوابَ وجب أنْ يكون الاكرامُ واقعاً فيه، وقد عُلِّقَ بغدٍ على معنى وقوعه فيه، وقُيِّد الأولُ باليوم على معنى أنّه هو، فيجبُ أنْ يكون الاكرامُ الواحد واقعاً في اليوم وفي غد جميعاً، وهو باطلٌ من حيث المعقول، ومن حيث ما فُهِمَ من مقصود المتكلم، إذْ لم يُرِدْ أنّ الإكرامَ الجزائيَّ واقع في اليوم.

وأمَّا من فَرّق بين «إذا ومتى» باعتبار التعلّق المتقدّم فليس أيضاً بالجيد لِما ذكرناه. فالأوْلى أنْ يكونَ العامِلُ فيهما جميعاً فعلَ الشرط[3]. وما ذكروه من أنه مضاف يلزمهم مثلُه[4] في «متى». فالذي حسُنَ منه في «متى» يُقدَّر مثلُه في «إذا». وذلك أنْ لا يقدِّروه مضافاً بل يقدِّروه واقعاً فيه كوقوع فعل الشرط في الزمن المذكور معه، كقولك: إن تضربْ زيداً اليوم اضرِبْه غداً. ولاخلاف أنّ اليومَ متعلِّق[5] بفعل الشرط، فكذلك ههنا. فإنْ زعم أنه ههنا متعيّنٌ وفي «متى» غير متعينّ، فليس بمستقيم لأن التعيين ليس في «إذا»، وإنّما هو في الفعل

---

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) في ب: يصلح.

(٣) قال ابن الحاجب: «والحق أن إذا ومتى سواء في كون الشرط عاملاً، وتقدير الإضافة في إذا لا معنى له. وما ذكروه من كونها لوقت،معين مسلّم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك: زماناً طلعت فيه الشمس. فإنه يحصل التعيين ولا يلزم الإضافة. وإذا لم يلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط، والذي يدل على ذلك قولك: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً». انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٣.

(٤) مثله: سقطت من ب.

(٥) في م: معلق.

المذكور بعدها، على معنى أنه ليس مشكوكاً فيه. وأما معنى نسبتهما جميعاً فهما على حد سواء. فلو قُدِّر في «إذا» مضافاً لوجب أنْ يكون في «متى» كذلك. ألا ترى أن نسبة الزمان في: إذا تكرِمُني، في المعنى كنسبته في قولك: متى تكرِمْني. ومما يوضح ذلك أن الذين جزموا بإذا أجروْها مجرى متى، والعاملُ عندهم حينئذ فعلُ الشرط كمتى. ومعلومٌ أنّ معنى الزمان بالنسبة إلى الفعل مع الجزم كمعناه مع غير الجزم. وإذا كان المعنى فيهما سواءً وثبت أنْ لا يكون مضافاً في أحدهما فليثبتْ في الآخر.

وأما «سَمِعَ» فهو من الأفعال المتعدية إلى واحد في التحقيق كقولك: سمعت كلاماً وشبهه. وقد يُتَوهم[1] أنّه متعدّ إلى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال، أمّا المعنى فلأنه يتوقفُ على مسموع منه، كما تتوقفُ السرقةُ على مسروق منه، فالوجه الذي تعدّى به السرقةُ الى مفعولين موجودٌ في السماع. وأمّا من جهةِ الاستعمال فلقولهم[2]: سمعتُ زيداً يقول ذلك، وسمعتُ زيداً قائلاً، وقوله تعالى: ﴿هل يَسْمَعُونَكُمْ إذْ تَدْعُونَ﴾[3]. فلولا أنّ الفعل يتعدّى إلى مفعولين لم يقل: إذْ تَدْعُون. لأن المعنى حينئذ: هل يسمعون دِعاءَكم إذْ تَدْعُون، وذلك لا يحسن.

والجوابُ عن الأول: أنّ السرقة ليست كالسماع من حيث إنّ السرقة لا تُعْقل باعتبار معناها الذي وُضِعتْ له إلا بمسروق منه، ألا ترى أنك لو قَدّرت شيئاً موجوداً ليس في يد أحد، وأخذته خفية، لا يُقال له سرقةٌ لفِقْدان المسروق منه، بخلاف السماع، فإنّك لو قدّرْتَ صوتاً لفهمت معنى السمع بالنسبة إليه، وكذلك لو قدَّرْت غافلاً عن المسروق منه لم تفهمْ معنى السرقة. ولو قدَّرْتَ

(١) في ب : يوهم.
(٢) في س : كقولهم . والصحيح ما أثبتناه لأن المقصود التعليل.
(٣) الشعراء : ٧٢.

غافلاً عن المسموع منه لم يتعذَّرْ معنى السماع. وإنما المسموعُ منه بالنسبة إلى السمع كالمشموم منه بالنسبة إلى الشم. فكما أنّ الشمَّ لا يتعدى إلا إلى واحد باتفاق[1]، فكذلك السماع.

وأما[2] الجوابُ عن الثاني: فإنهم لمّا حذفوا المضاف وأقاموا المضافَ إليه مقامه للعلم به وجب تقديرُه باعتبار مرتبته، وقرينتُه لا تكون إلا صوتاً، فذُكِر بعده حالٌ بيَّنَ خصوصيّةً ليست مفهومة من ذلك المتعلّق. فقائلاً، ويقول ذلك: في موضع نصب على الحال، وليس مثلَ قولك: سمعت قولَ زيد قائلاً، ولا مثلَ ضربتُ زيداً ضارباً بالسوط، لأنه هــهنا قدَّر غيرَ الأول، وثَــمَّ قدَّر مثلَه أو نوعَه فافترقا لذلك. ويخرجُ قولُه: هل يسمعونكم إذْ تَـدْعون ؟، على أنّ المقدّرَ: هل يسمعون أصواتَكُم ؟ وهـو أبلغُ في المعنى المقصود من: هـل يسمعون[3] دعاءَكُم ؟ ؛ لأنه إذا تحقَّق أنّهم لا يُدركـون[4] نفسَ الصوت فهم في انتفاء إدراك الدعاء أجدرُ.

قال: واللغوُ اسم لِما لا فائـدةَ فيه من الكـلام. فيجوز أنْ يكـون هـهنـا مصـدراً موصـوفاً بـه، كأنـه قيل: الكـلامُ اللغو أعـرضوا عنـه، جـوابٌ لإذا. والمقصودُ من سياق الآية ذكرُهم بالرفق واللين مـع المعرفـة والإيمان، وهـذه كانت صفتهم لذلك قصداً منهم إلى دعائهم والتَلَطُّفِ في إرشادهم، فيُعرِضُون عما يأتون به من اللغو، ويأخذون فيما يقصدون به إرشادهم وهدايتهم وذلك معلوم من عوائد الداعين والمدعوين، فإنهم لو نافروهم من أول الأمر لكـان سبباً في

---

(١) في ب: بالاتفاق.
(٢) أما: ساقطة من س.
(٣) على أن المقدر . . . يسمعون: سقطت هذه العبارة من ب.
(٤) في الأصل وفي ب، م: يدرون. وما أثبتناه من د، س وهو الأصوب.

اللَّجاج والعِناد. وإذا لاطفوهم ولانوا لهم في القول، وطلبوا المناصَفَة كان ذلك أدعى إلى القبول وانتقاءِ العنادِ واللّجاج.

وقوله: ﴿**وقالوا لنا أعمالُنا**﴾، إنّما قدّموا ذكرَ أعمالهم لأنها عندهم ليست بالجيدة، فقدّموها وأثبتوا عاقبةَ أمرها لأنفسهم، مثل قوله: ﴿**وإنْ كَذَّبوك فَقُلْ لي عملي ولكُمْ عَمَلُكم**﴾[1]. وقدّم الخبرَ في قوله: لنا أعمالُنا، دفعاً من أوّل الأمرِ لوهم أنْ يكون منسوباً إلى غيرهم ليَقْوى المعنى المقصودُ من جميع وجوهه.

وقولُه: ﴿**سلامٌ عليكم**﴾، ليس من باب: ﴿**وإذا خاطَبَهُمُ الجاهلون قالوا سلاماً**﴾[2]، لأنّ ذلك لم يأتِ في ظاهر الأمر إلا منصوباً. لأنّ المعنى المسالمةُ، أيْ: سالمونا ونسالمكم. ويجوز أنْ يكون منه، وعُدِل إلى الرفع، كما عُدِل في التحية إلى الرفع في الوجه المختار. ويجوز أنْ يكون ذلك منهم قصداً في الدعاء لهم إلى الإرشاد، وليكونَ[3] أبلغَ في المقصود الذي توخوه في الرفق واللين. ويجوزُ أنْ يكونَ مستعملاً بينهما على معنى الإعراض على مثل ذلك، لأنه كَثُر استعماله في العُرْف عند المفارقة، فلما قُصِد إلى معنى المفارقة استُعْمِل ما هو مستعملٌ عندها، كما تقول لمن يأتي بما تكرهه: سلامٌ عليكم، تريد أنك إنْ دُمت على هذا كان سبباً لمفارقتك.

وقولُه: ﴿**لا نبتغي الجاهلين**﴾، يجوز أنْ يكون من خطابهم لهم، ولا يلزم أنْ يكون في لفظهم ذكرُ الجاهلين. وإنّما ذكرَ الجاهلين عند حكاية قولهم من كلام الحاكي، إذ المقصودُ تعريفُ الذات المقول لها ذلك للمخاطبين، كما

---

(١) يونس: ٤١.
(٢) الفرقان: ٦٣.
(٣) في م: ويكون. وما أثبتناه هو الصحيح، لأن الكلام في سياق التعليل.

تقولُ منكراً على إنسان ضرَب زيداً: لِمَ ضربتَ هذا الرجلَ الصالحَ؟، إذا كانت تلك صفتَهُ عند المخاطب أو عند المتكلم. ويجوز أنْ يكون ليس من خطابهم لهم، ولكنْ قالوه[1] لأنفسهم أو لغيرهم من المؤمنين، فيجوز أنْ يكون لفظُ الجاهلين من قولهم، ويجوز أنْ يكون من الحاكي أيضاً على الوجه الأول، ليشمَل ذكرَ الحكمِ والعلّه بلفظ واحد، والجملُ كلّها في موضع نصب للمصدر[2] المؤقت للقول عند المحققين، وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكثرين. والصحيحُ أنّ القولَ غيرُ متعدّ، وأنّ ما يُذكَرُ بعده[3] من مثل ذلك مصدر[4]. والدليلُ عليه أنه لو كان مفعولاً به لكان غيره مما تتوقف عقليّتُه عليه، وليس كذلك، وبيانُ أنه ليس غيره أنّك إذا قلت: قلتُ، فقد اشتمل دلالة على القول، كما أنّك إذا قلت: قعدتُ، فقد دلَّ على القعود، فكما أنّك إذا ذكرت قُعوداً خاصاً لا تخرُجه عن المصدريّة في قولك: قعدتُ القرفصاءَ، باتفاق، فكذلك إذا ذكرت قولاً خاصاً لا تخرجُه عن المصدريّة. وزيد قائم، في قولك قلتُ: زيدٌ قائمٌ، قولٌ خاص كالقرفصاء بالنسبة إلى القعود في كونها قعوداً خاصاً. فيجبُ أنْ يُحْكم عليهما جميعاً بالمصدر أو بالمفعول. ولا قائِلَ بالمفعول لما ذكرناه، فوجب الحكمُ بالمصدر. وإنّما توهَّم أولئك المفعوليّة من وجهين: أحدُهما: حملُهم القولَ على التلفّظ والمعلّق على المعنى، فوجدوا للفظِ باعتبار المعنى تعلُّقاً. والآخر: أنْ توهموا أنّ القولَ في تعلُّقه بالمقول كالعِلْم في تعلُّقِه بالمعلوم، وذُهلوا أن ذلك المتعلق هو نفس القول، وإنما يُذكر

---

(١) في م: قالوا. والصواب ما أثبتناه، لأنه لا بد من وجود الضمير ليتم المعنى.

(٢) في ب، د، س: على المصدر.

(٣) بعده: سقطت من ب.

(٤) وهذه المسألة خالف فيها ابن الحاجب جمهور النحاة. قال ابن هشام: «جملة الحكاية بالقول مفعول به وهو قول الجمهور». المغنى ٢/ ٤٦٠ (دمشق).

باعتبار خصائِصِه بخلاف العلم، فإنه ليس بالمعلوم، فافترقا. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٠]

[توجيه فتح وكسر همزة « أنْ » في قوله تعالى : ﴿ أنْ كنتم قوماً مسرفين ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: **﴿أَفَنَضْرِبُ عنكُمُ الذكرَ صفحاً أنْ كُنتم قوماً مسرفين﴾**[١].

الهمزةُ للانكار[٢]، والفاء تدل على فعل مقدّر قبلها يُعطَف عليه ما بعدها، كأنّ المعنى: أنهمِلُكُم فنضربُ عنكم الذكرَ أوْنترككُكُم أو ما أشبه ذلك[٣]. كما قيل[٤] في قوله تعالى: **﴿أفَلَمْ يَرَوْا إلى ما بَيْنَ أيديهم﴾**[٥]: إنّ التقدير: أعمُوا فلم يَرَوْا إلى ما بين أيديهم. ويجوز أنْ تكون الفاء لبيان أنّ ما قبلها سبب لانكار ما وقع بعدها[٦]. ألا ترى أنّ قبل قوله: أفلمْ يَرَوْا، ذُكِرَ أنّهم في الضلال البعيد[٧]. فنبّه بالفاء على أنّ الضلال سبب لانكار كونهم[٨] لم

(١) الزخرف : ٥.

(٢) قال ابن هشام : «وهذه تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع ، وأن مدعيه كاذب . ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً ، لأن نفي النفي إثبات». المغنى ١/١١ (دمشق).

(٣) نص عليه الزمخشري . الكشاف ٣/٤٧٨.

(٤) قيل : سقطت من ب.

(٥) سبأ : ٩.

(٦) وقع : سقطت من ب.

(٧) قال تعالى : **﴿ بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد ﴾**.

(٨) في ب : قولهم . وهو تحريف.

يروا، وكذلك ما قبل هذه الآية من ذكر الانزال لهداهم سبب لانكار الاضراب عنهم[1]. يُقال: أضربتُ عن كذا وضربتُ كذا عن فلان. فمعنى أضربتُ عن كذا: حِدْت عنه، ومعنى ضربتُ كذا عن فلان أي: منعته عنه، جاء الرباعي لازماً، والثلاثي متعدّياً. و(صفحاً) منصوبٌ على المصدر، لأن معنى ضربتُ الذكرَ عنه: أعرضتُ، فصفحاً بمعنى إعراضاً. و(أنْ كنتم) بالفتح تعليلٌ، على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم[2]، وعلّةٌ للضرب الذي أُنكر، فأُنكر أن يُهملوا بغير تذكير[3] لأجل أنهم من المسرفين. فالتعليلُ للفعل الذي أُنكر، فالانكار إذن متعلِّق بالفعل مقيّدٌ بعلته، لا مع انقطاعه عن علته، إذ قد يُنكر الفعلُ باعتبار تعليل علةٍ ولا يُنكر باعتبار أخرى، كما تقولُ: أتضربُ زيداً إنْ أحسن إليك؟، ولا تقول: أتضرب زيداً إنْ أساء إليك؟.

وأما قراءةُ حمزةَ ونافعٍ والكسائي بالكسر، فشرطٌ يدلُّ على جوابه ما تقدّمه[4]، فانسحب معنى الانكار على ما دلّ على جوابه باعتباره، فصار بهذا التقدير كمعنى المفتوحة، لأن المفتوحة إذا كانت تعليلاً فمعناها: أن ما قبلها مسبب لِما في حيزها، فكذلك المكسورة إذا كان ما قبلها دالاً على جوابها تدل على أن ما في حيزها سبب لما تقدمها. فتحقق أن المعنى في المكسورة إنكار الاهمال المسبب عن كونهم مسرفين لمّا عُلّق على الشرط، فرجعا بهذا التقدير إلى معنى واحد. والله أعلم بالصواب.

---

(١) عنهم: سقطت من م.

(٢) هو عاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسدي. انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة. وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن. توفي سنة ١٢٧ هـ أو سنة ١٢٨ هـ. انظر النشر في القراءات العشر ١/١٥٥، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٤٦.

(٣) بغير تذكير: سقطت من ب.

(٤) نص عليه أبو البقاء. إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٢٧.

[إمــلاء ٥١]

[توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: **﴿وَما يَعْزُبُ عن ربّك من مثقالِ ذرّةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ ولا أصغرَ من ذلك ولا أكْبَرَ إلا في كتابٍ﴾**[١]:

وجهُ الإشكال في الآيتين أنّ قولَه: ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ، معطوفٌ على قوله: مثقالِ، أو على موضعٍ (من مثقال) في (يونس). ولذلك[٢] قُرِىءَ في يونس رفعاً وخفضاً[٣] ولم يُقرأ في (سبأ) إلا رفعاً لمجيء (مثقال) مرفوعاً. وإذا تقرّرَ ظهورُ عطفِ (ولا أصغرَ ولا أكبرَ) على ما قبله، وكان الاستثناءُ غيرَ منقطع، كان قولُه: (في كتاب مبين) استثناءً مفرّغاً، صفةً لمثقال، مستثنى من صفة عامة محذوفة، كقولك: ما مررت برجل إلا في الدار. أو مستثنى من متعلّق للفعل عامّ، كقولك: ما مررتُ برجل إلاّ في الدار، على معنى: ما مررتُ في مكان من الأمكنة برجل إلا في هذا المكان. وعلى التقديرين[٤] يلزم أنْ يكون الفعلُ المنفي قبل إلا مستثنى باعتبار ثبوتِ ما بعدها. ألا ترى[٥] أنّك إذا قلت: ما مررت برجل إلا في الدار، كنت مخبراً عن مرور ثَبَت لك برجل في الدار، أو ثبتَ في الدار لرجل على التقديرين. وإذا تقرّر ذلك كان المعنى ثبوتَ العزوب عند ثبوتِ الكتاب، وهو غيرُ مستقيم، إذْ ليس المرادُ أنه يعزُبُ إذا كان في كتاب. والجواب من وجهين: أحدُهما: أنْ يقال: إنّ الوقفَ على قوله: في الأرض ولا في السماء، في (يونس)، وعلى الأرض في (سبأ)، و (لا

---

(١) يونس: ٦١.

(٢) في د: كذلك. والصواب ما أثبتناه، لأن المعنى يتطلب استعمال اللام وليس الكاف.

(٣) الرفع قراءة يعقوب وحمزة. القرطبي ٨/٣٥٦.

(٤) في ب: وعلى هذا التقدير. وما أثبتناه هو الصحيح.

(٥) في ب: ألا تراك.

اصغر) فيهما مستأنف، جاء في (يونس) على الوجهين الفصيحين في مثل: لا حولُ ولا قوةٌ، ولا حولَ ولا قوةَ، فالفتح فيه بناءٌ كالفتح في: لا رجلَ، لا علامةً للخفض. والرفعُ فيه إعراب على[1] الابتداء. وجاء في (سبأ) على أحد الوجهين، وهو الرفعُ لا غير، وبهذا يندفع الإشكال. الثاني: أنْ يكون قولُه: وما يعزبُ بمعنى: ما يخرج إلى الوجود إلا في كتاب، فلا يلزمُ ما تقدّم من الإشكال، إذ المعنى: أنه يخرجُ في كتاب، لا معنى: أنه يخفى، فيكون (ولا أصغر ولا أكبر) بهذا التقدير عطفاً على ظاهره، ويكون الفتحُ في (يونس) علامةً للخفض عطفاً على مثقال أو على ذرة[2]. والرفعُ عطفاً على موضع (من مثقال)[3]. ويكون الضمُ في (سبأ) عطفاً على مثقال[4] ولم يأتِ الفتحُ فيه على هذا التقدير، إذ ليس قبله ما يصح عطفُه عليه بالفتح. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٢]
[الفاء في قوله تعالى: ﴿ فكرهتموه ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: **﴿أَيُحِبُّ أحدُكم أنْ يأكلَ لحمَ أخيه مَيْتاً فكرِهْتُموه﴾**[5]:

الفاء في قوله: فكرهتموه، مشكلة، فإنها إنْ كانت للسببية احتيجَ إلى أن

---

(١) على: سقطت من ب.

(٢) قال الفراء: «فمن نصبها فإنما يريد الخفض، يتبعها المثقال أو الذرة». معاني القرآن ١/٤٧٠ (تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار).

(٣) قال أبو البقاء: «ويقرآن بالرفع حملاً على موضع من مثقال». إملاء ما من به الرحمن ٢/٣٠. وقال النحاس: «والرفع عطف على الموضع لأن من زائدة للتوكيد». إعراب القرآن ٢/٦٥.

(٤) قال النحاس: «وقراءة العامة بالرفع على العطف على مثقال». إعراب القرآن ٢/٦٥٦.

(٥) الحجرات: ١٢.

يقدَّرَ معها ما هو سببٌ لما ذكر بعدها، وإنْ كانت عاطفةَ احتيج الى جملة تكون هي عقبيها ، وكلا الأمرين ليس بظاهر في الآية .

فالجوابُ: أنه[1] للسببية، لأنَّ معنى: أيحبُ أحـدُكم؟، نفيُ الحب، لأن همزةَ الانكار إذا دخلت على الفعل كان الفعل بعدها نفياً، إمّا نفيَ طلب، أي: نهي كقوله: ﴿**أتأخذونه**﴾[2]. وإما نفيَ حصول، كقوله: ﴿**أيحبُ أحدُكم**﴾. ولما كان المعنى: ما يحب أحدُكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً، ذُكر ما هو مسبَّب عن هذا المنفي وهو تحقُّقُ الكراهة وثبوته. ويجوز أن يقال: إنـه لما نهى عن الغيبة على صيغة شبَّهَها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكلُ لحم المغتاب ميتاً، وأتى به على صيغة الإنكار تنبيهاً على أنه مما لا يفعلونه. ثم كان ذلك التشبيهُ سببـاً لذكـر تحقُّقِ الكراهـة، فقال بعـد ذلك: فكـرهتموه، فكـان ذكرُ تحقيق الكراهة وثبوتِها مسبّـباً عن هذا التشبيه الذي قُصِد به تأكيدُ كراهة ما نُهِي عنه، إذ به يتحقّقُ توبيخُهم في وقوعهم في الغيبة المُشْبِهة ما يأبَوْنه ويكرهونه. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ٥٣]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إلا أن يشاء الله﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنـة إحدى وعشـرين على قوله تعالى: ﴿**ولا تقولَنَّ لشيء إني فاعلٌ ذلك غداً . إلا أنْ يشاءَ اللهُ** ﴾[3]:

الوجهُ فيه أن يكون استثناء مفرغاً، كقولك: لا تَجىءُ إلا بإذن زيد، ولا تخرجْ إلا بمشيئة فلان، على أنْ يكون الأعمُّ المحذوفُ حالاً أو مصدراً. فتقديرُ

(١) وردت هذه الكلمة في جميع النسخ هكذا . والأنسب : أنها.
(٢) النساء : ٢٠ .
(٣) الكهف : ٢٣ ، ٢٤ .

الحال: لا تخرجْ على حال إلا مستصحباً لذلك. وتقديرُ المصدر: لا تخرجْ خروجاً إلا خروجاً مستصحباً لذلك، كقولك: ما كتبتُ إلا بالقلم، ولا نَجَرْتُ إلا بالقَدُوم، وحُذفت الباءُ من (أنْ يشاءَ اللهُ)، والتقديرُ: إلا بأن يشاء الله، أي: إلا بذكر المشيئة. وقد عُلم أنّ ذكرَ المشيئة المستصحبة في الإخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئةُ المذكورة بحرف الشرط، أو ما هو في معناه، كقولك: لأفعلَنَّ إنْ شاء الله، أو لأفعلَنَّ بمشيئة الله، أو إلا أنْ يشاء اللهُ وما أشبه ذلك.

وما ذُكِر من أنه استثناءٌ منقطع أو متّصل على غير ذلك فبعيد. أما الانقطاعُ فلا يتّجهُ لأنه يؤدّي إلى نهي[1] كل أحد[2] عن أنْ يقول إني فاعل غداً كذا مطلقاً، قيّده بشيء أو لم يقيّدْه، وهو خلافُ الاجماع، فإنه لا يختلف[3] في جواز قول القائل: لأفعلَنَّ كذا إنْ شاء اللهُ، وجَعلهُ منقطعاً يدرجُه في النهي[4].

وأمّا ما ذُكِر من أنه متصل باعتبار النهي فيؤدي إلى أنْ يكون المعنى: نهيتُكم إلّا أنْ أشاء، والنهيُ لا يقيَّد بالمشيئة لأنه إنْ أُريد تحقّقُ الإخبار عن نهي محقّق فلا يصحّ تعلُّقه بالمشيئة. وإنْ أريد نفسُ النهي الذي هو إنشاء فلا يقبل تعلقه على المشيئة. وإنْ أريد دوامُه إلى أنْ يأتي نقيضه، فذلك معلوم في كل أمر ونهي، وكل حكم. ثم يلزم أنْ يكون كلُّ أحد[5] منهياً عن أنْ يقول: إني فاعل مطلقاً، لأن الاستثناء بالمشيئة لم يتعرضْ له، وإنّما تعرض لنفس النهي أو دوام النهي كما تقدّم.

---

(١) في س: نفي. وهو تحريف.
(٢) في س: واحد.
(٣) في س: خلاف.
(٤) قال النحاس إنه منصوب على الاستثناء المنقطع. إعراب القرآن ٢/ ٢٧١.
(٥) في د، س: واحد.

وأمّا ما ذُكِر من أنه متّصل بقوله: إني فاعل، ففاسد، إذْ يصير المعنى: إني فاعل بكل حال إلاّ في حال مشيئة الله، فيصيرُ منهيّاً عن ذلك، وهو خلاف الإجماع، إذ يصير المعنى النهيَ عن أن يقول: إني فاعل إنْ شاء الله، وإني فاعل إلا أنْ يشاء الله، وهذا لا يقوله أحد.

وأما ما ذُكِر من أنّ بعض المتأخرين زعم أنّ (إلا) ههنا ليست باستثناء اتصال، فقد تقدم الكلام عليه. وإنْ أرادَ أنها ليست باستثناء أصلاً لا منقطع ولا متّصل، فلا يصدر ذلك إلا عن جهل وغباوة. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٤]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿فما بعد الحق إلا الضلال﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: **﴿فما بعدَ الحقِّ إلاّ الضلالُ﴾**[١]:

يجوز أن يرتفع (الضلال) على أنه بدل باعتبار معنى: ماذا، لأنّ المعنى النفيُ، لأنّ الاستفهامَ فيه على معنى الإنكار، كأنه قيل: ما شيءٌ بعد الحق إلا الضلالُ.

ويجوز أن يكون مبتدأ على تقدير استثناء مفرغ من حيث أنّ المعنى: ما بعد الحق إلا الضلال. ولو قيل ذلك لكان مبتدأ، فكذلك ما كان بمعناه. وإذا جاز البدلُ والتفريغ في الاستفهام وهو على بابه في مثل قولك: هل جاءك رجل إلا زيد؟، وهل جاءك إلا زيدٌ؟، فلأن يجوز إذا كان معناه معنى النفي أجدر. وإنما قُدِّر الاستثناء في الآية على معنى النفي، لأنه المرادُ لاستحالة تحقيق الاستفهام في حق الله تعالى. وأيضاً فلو جُعِل الاستثناء على صورة الاستفهام

---

(١) يونس: ٣٢.

لتغيَّر المعنى، لأنك إذا قلت: هل جاءك رجل إلا زيد؟، فمعناه: أخبرني عن غير زيد، فلا يستقيمُ ههنا السؤالُ عن غير الضلال، إذ لا شيءَ بعد الحق غيرُه. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٥]

[توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ولا تتبعانّ﴾]

وقال مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: **﴿فاستقيما ولا تتبعانّ سبيلَ الذين لا يَعْلمون﴾**[١]:

رُوي عن ابن ذكوان تشديدُ التاء وتخفيفُ النون[٢]. ورُوي عنه تخفيفُ التاء واسكانُها وفتح الباء وتشديدُ النون من تَبع يَتْبَع، وليس فيه إشكال، وإنما الإشكالُ في تخفيف النون. ووجهُه أنّ (لا) نافية، والفَعلُ مرفوع على وجهين: أحدُهما: أن تكون جملةً خبرية، معناها النهيُ، كقولـه تعالى: **﴿تؤمنون باللَّهِ ورسولِهِ﴾**[٣] و**﴿لا تعبدون إلاَّ اللَّهَ﴾**[٤]. والمعنى على الأمر والنهي، وعطف جملة خبرية معناها النهي على جملة معناها الطلب. والوجهُ الثاني: أنْ تكون الواوُ واوَ الحال، أي: استقيما غيرَ متّبعين. والجملةُ النفيّيـةُ الفعلية يجـوز أنْ تـأتي بالـواو وبغير واو. وقـولُ من قال: إنهـا نهيّيةٌ[٥] وإنّ النـونَ نونُ التـأكيد

---

(١) يونس: ٨٩.

(٢) انـظر إملاء مـا من به الـرحمن ٢/٣٣، والكشاف ٢/٢٥١، والجـامـع لأحكـام القـرآن للقرطبي ٨/٣٧٦.

(٣) الصف: ١١.

(٤) البقرة: ٨٣.

(٥) وهو مذهب أبي جعفر النحاس. انظر إعراب القرآن ٢/٧٤.

الخفيفةِ كُسِرَت، أو الثقيلة حُذفت الأولى منهما، ضعيفٌ، لا ينبغي أن تُأوّل قراءةٌ صحيحة عليه، لأنه لم يثبتْ في اللغة مثلُه. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٦]

[وجه النصب في قوله تعالى: ﴿فما كان جوابَ قومه﴾]

وقـال أيضاً مملياً على قولـه تعالى: **﴿فمـا كـان جـوابَ قـومِـهِ إلّا أنْ قالوا﴾**(١):

المـرادُ في مثل هـذه المواضـع بما بعـد إلا خصوصيّـةُ المقـول، فهـو كالعَلَم في المعنى، لأنك إذا حكيتَ القولَ بلفظه ومعناه أو بمعناه، كان كالعَلَم في صحـة وقوعـه وقوعَ المفـردات، إلا أنّه قُصِـد التعبير عنـه باعتبـار معناه، فالمَعروفُ ذكـرُ قولٍ قبله، كـأنهم قصدوا إلى التنبيـه على أنّ المراد مضمـون الجملة، فتقول: قولُك: زيدٌ حسن، صدقٌ أو كذب وما أشبه ذلك. فإذا ثَبت ذلك كان جعلُ مثله اسماً لكان أوضح، لأنّ الأعلام وما تنزّل منزلتَها أظهرُ في التعريف من غير المضمرات. فإذا حسُن جعلُها اسْماً في هذا المحلّ لم يستقمْ تقديمُها على (إلا) لفظاً ولا معنى. أما المعنى فلأنّ المقصودَ: ألا جـواب إلا هذا. ولو قدِّم، لكان المعنى: ما هذا إلا جـواب. وهما مختلفـان، لأنّه على المعنى الأول لو قدِّر أنّ لهم جواباً آخرَ لم يستقمْ منه، وعلى المعنى الثاني لو قدِّر أنّ لهم ألفَ جوابٍ آخرَ لم يمتنعْ منه. وأمّا من جهة اللفظ فلأنك لا تجد «كان» الناقصة داخلة على أنْ المصدريَّة مباشرة. ألا ترى أنك لا تقولُ: كان أنْ تقوم خيراً لك، لأنها لما كانت مصدرّيةً شبّهوها في امتناع دخول عوامل الابتداء عليها بأنّ المشددة المصدرّية، لأنها مثلُها في كونها حرفاً مصدرّياً لا يوصَل إلا

---

(١) العنكبوت: ٢٤.

بجملة. وإذا تقرّر ذلك تعيّن النصب في مثل قوله: فما كانَ جوابَ قـومه[1].

والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٧]
[إعراب قوله تعالى: ﴿والنجومُ مسخراتٌ﴾]

وقـال أيضاً مملياً بدمشق سنـة إحدى وعشـرين على قولـه تعـالى - في النحل: (والنجومُ مسخراتٌ﴾[2]:

لا يجوز أنْ ينتصب على الحال من معمول (سخّر) لأنه لا يجـوز أن يُقال: ضربته مضروباً كما لا يقال: قمت قائماً، على أنه حال، لأنه مفهوم من قـوله: قمت، فلا فائدة في قوله: قائماً. وكذلك ضربته مضروباً. ولذلـك اتّفِق على تـأويل قـولهم: قمت قائمـاً؛ في أنه في معنى قمت قيـاماً. فكـذلـك قـولـه: ﴿مسخرات﴾، بعد قوله: ﴿سخّـر﴾، لا يحسُنُ فيه الحـالُ لذلـك. ولا حالاً مؤكِّدةً لأنّ شرطَها مفقود وهو أنْ تكون مقرِّرةً لمضمون جملة اسمية. ولا يحسن أنْ يكون مصدراً لمجيئـة مجموعـاً، والمصادرُ التي يُـراد بها المعنى الكلي لا تُجمع. فإنْ حُمل على قصد الأعداد، كأنه قيل: مسخَّرةً، بمعنى تسخيرةً، ثم جُمِع مسخرات كما تُجمع تسخيرات على إرادة أعدادِ المرات جاز على ما فيه من بُعد. والأحسنُ أنْ يكون منصـوباً حـالاً[3] بفعل مضمـر واقعاً على قـوله:

---

(١) قال سيبويه في هذه الآية: «فأن محمولة على ما كان، كأنه قال: فما كان جواب قومه إلا قول كذا وكذا. وإن شئت رفعت الجواب فكانت أن منصوبة». الكتاب ٣/١٥٥.

(٢) النحل: ١٢. وقبلها: ﴿ وسخر لكم الليلَ والنهار والشمس والقمر﴾.

(٣) قال أبو البقاء: «حال أو خبر. فإن قرأنا النجومَ بالنصب كانت حالاً، وإن قرأناها بالرفع كانت خبراً». إملاء ما من به الرحمن ٢/٧٩. وقال القرطبي: «وهي في قراءة من نصبها حال مؤكدة» الجامع لأحكام القرآن ١٠/٨٣.

﴿والشمسَ والقمرَ﴾، تقديرُه: وخلق الشمسَ والقمرَ مسخراتٍ. أو مفعولاً ثانياً، بمعنى: وجعلَها مسخرةً. أو يقدّر الفعلُ بعد قوله: والنجومُ، أو قبله على التأويلين، كأنه خلقها أو جعلها مسخرات. وحسُن تقديرُه لما في (سخر) من الدلالة عليه. ومما يوضح ما ذكرناه قراءةُ من قرأ: والشمسُ والقمرُ وما بعده بالرفع[1]، وقراءةُ من قرأ: والنجومُ مسخراتٌ بالرفع خاصة[2]، والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٥٨]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ما ليس لك به علم﴾]

وقال أيضاً [في دمشق سنة إحدى وعشرين][3] على قوله تعالى: ﴿وإنْ جاهداك على أنْ تُشرِكَ بي ما ليسَ لك به علمٌ﴾[4]:

لا يستقيم أنْ يكون (ما ليس لك به علم) بدلاً لأمرين: أحدُهما: أنّه يقال: أشرك زيدٌ كذا بكذا، أي: جعله شريكاً له، وهم كانوا يجعلون شركاءَ لله كما قال تعالى: ﴿وجعلوا للهِ شركاء﴾[5]. ومنه قوله حكايةً عن إبليس: ﴿إني كفرتُ بما أشركتموني من قبلُ﴾[6]، أي: بجعلكم إياي شريكاً. وأما قولُه: ﴿وكفرنا بما كنا به مشركين﴾[7]، فإنّما عُدّي بالباء لتقدُّمه على اسم الفاعل، كما تقول: أنا بالله مستعين. والثاني: أنه لو جُعل بدلاً لكان من بدل الغلط،

---

(١) وهي قراءة ابن عباس وابن عامر وأهل الشام. البحر المحيط ٥/٤٧٩.

(٢) وهي قراءة حفص. البحر المحيط ٥/٤٧٩.

(٣) زيادة من هامش الأصل. ورقة ٣٥.

(٤) لقمان: ١٥.

(٥) الأنعام: ١٠٠.

(٦) إبراهيم: ٢٢.

(٧) غافر: ٨٤.

والقرآن مبرأ من ذلك، لأنه لا يستقيم فيه نوع من أنواع البدل، وذلك واضح. فالوجهُ أنْ يقال: إنه مفعولُ (تشرك)، ولو جُعل (تشرك) بمعنى: تكفر، وجُعِلت (ما) نكرةً موصوفة أو بمعنى الذي، بمعنى: كفراً أو الكفر، ويكون نصباً على المصدر، لكان وجهاً حسناً، والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٥٩]

[ضعف قراءة ابن عامر وعاصم لقوله تعالى: ﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿فاستَجَبْنا له فنجَّيناهُ من الغَمِّ وكذلك نُنْجِي المؤمنين﴾[١]:

على قراءة ابن عامر وعاصم لا يَظْهر فيها وجهُ مستقيم[٢]. فمن وجّهها على أنـه ماض بُني لمـا لم يُسمَّ فـاعله فضعيف من حيث أُسْكِنَت اليـاءُ ومن حيث نُصِبَ المفعولُ به الصريحُ وأُقيمَ المصدرُ لما لم يُسمَّ فاعله مقامَ فـاعله. ومن وجّهها على أنه مضارع «أنجى» أدغمت النونُ في الجيم فضعيفٌ من حيث إنّ النون لم يثبتْ إدغامُها في الجيم، وإنما تخفى فيها لا تُدغمُ، فـإدغامهـا فيها بعيد. ومن وجّهها على أنه مضارع «نجّى» لزمه حذفُ النونِ الثانية[٣]، ومثلُها لا تُحذف، فلا يقال في مضارع «نسّى»: نسّى، ولا في مضارع «نزّل»: نزّل. وتشبيههم إياها بالتاءين[٤] في «تتفعل» و«تتفاعل» غير مستقيم لاختلاف الحركات

---

(١) الأنبياء: ٨٨.

(٢) قال الفراء: «وقد قرأ عـاصم نجي بنون واحـدة، ونصب المؤمنين». معـاني القرآن ٢/٢١٠.

(٣) قال ابن جني: «ولأنه عندنا على حذف إحدى نوني ننجى. ويشهد أيضاً لذلك سكون لام (نجى). ولو كان ماضياً لانفتحت اللام إلا في الضرورة». الخصائص ١/٣٩٨.

(٤) في م: بالتاء.

هنا واتفاقها ثَمَّ. ثم ولو اتّفقت فلا يثبتُ حذفُ النونِ لمجرّد القياسِ على حذف التاء. والله أعلم بالصواب .

[إمـــلاء ٦٠]

[إعراب «إخوانا» في قوله تعالى : ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍّ إخواناً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: **﴿ونزعنا ما في صُدورهِمْ من غِلٍّ إخواناً﴾**[(١)]:

من قال: إنها حالٌ من الضمير في جنات، فهو ضعيف للفصل بين الحال وصاحبه بالجمل المتعددة، لأن قولَه: (**ادخلوها**) جملةٌ و(نزعنا) جملةٌ. ومن جعلها حالاً من الضمير في (آمنين) فهو أضعف[(٢)]، لأن (آمنين) في سياق (ادخلوها)، و(ادخلوها) معمول للقول المقدر، أي: يقال لهم: ادخلوها بسلام آمنين. فإذا جعلت (إخواناً) حالاً من الضمير في آمنين وجب أنْ يكون في سياق القول فتكون فاصلاً بين ما هو كالمفعول الواحد بالأجنبي وهو جملة: ونزعنا، لأن الجملةَ المقولة وإنْ تعددت أجزاؤها في حكم المفعولِ الواحد أو المصدر[(٣)]، فإذا قَطَعْتَ بعض أجزائها عن بعض، كنت كالفاصل بين جزء المفعول وجزئه الآخر. هذا وإنّه يلزم منه ما لزِم في الأول من الفصل بين الحال وصاحبه بالجملة الأجنبيّة التي هي: ونزعنا.

نعم لو جُعل (ادخلوها بسلام) هو مفعول القول دون (آمنين) وجُعل (آمنين)

---

(١) الحجر: ٤٧. والآيتان اللتان قبلها: ﴿إن المتقين في جنات وعيون. أدخلوها بسلام آمنين﴾.

(٢) وقد أجازه أبو البقاء العكبري. إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٧٥.

(٣) ذكر ابن الحاجب سابقاً أنها في حكم المصدر. انظر الإملاء (٥٠) من هذا القسم.

حالاً من الضمير في (في جنات)، وجُعل (إخواناً) حالاً من الضمير في (امنين) اندفع الضعفُ بالوجه الأول. ولكن يجيء ضعف من جهة أن المفهوم من (آمنين) أنه حال من الضمير في (أدخلوها). فإذا جُعل حالاً من الضمير في (في جنات) لـزم خروجُـه عن هذا الـظاهر. ومن جعلهـا حـالاً من ضميـر الفـاعـل[١] في (أدخلوها) فالكلام فيه كالكلام فيما تقدّم سواء[٢]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٦١]

[توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿لا يَهِدّي﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: **﴿أمّن لا يَهِدِّي إلاّ أنْ يُهْـدَى فما لكم كيفَ تحكُمُونَ﴾**[٣]:

قـرأ ابنُ كثير وورش[٤] وابن عـامر (يَهَـدِّي) بفتح اليـاء والهاء وتشـديد الدال[٥]. وأصلهُ: يهتدي، مضارع اهتدى[٦]. والعربُ تُدغم تاءَ الافتعال في مثله ومقاربه إدغاماً غيـر لازم. أما في المِثْـل فلأنهـا كالمنفصـل[٧]، فإنّ تـاءَ الافتعالِ لا يلزمُها وقوعُ تاء بعدها. وأما في المقارب فواضح. فإذا قصدوا إلى الادغام اسكنوا التاءَ وقلبوها دالاً لأجل الإدغام، فاجتمع ساكنان: الهاءُ والدال،

(١) وقد أجاز أبو البقاء هذا الوجه. إملاء ما من به الرحمن ٢/٧٥.

(٢) وجعلها الزجاج حالاً من المضاف إليه في قوله: في صدورهم. إعراب القرآن ٣/٧٩١. ولا أرى قوله هذا بعيداً عن الصواب، لأن المضاف بعض المضاف إليه، كقـولك: أعجبني وجه الفتاة مسفرة.

(٣) يونس.: ٣٥.

(٤) هو عثمان بن سعيد، أحد القراء السبعة. ولد سنة ١١٠ هـ وتوفي بمصر سنة ١٩٧ هـ. قرأ على نافع، وكان حسن الصوت. انظر النشر في القراءات العشر ١/١١٢.

(٥) وهي قراءة أبي عمرو أيضاً. انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٩.

(٦) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٩.

(٧) في الأصل كالمنفصلين. وما أثبتناه هو الصواب

ففتحـوا الهاء لالتقـاء الساكنين، وخُصّت بـالفتح تنبيهـاً على حركـة ما أُسكن لـلإدغام، كمـا ضموا في «يَـرُدُّ»، وكسـروا في «يَفِـرُّ»، وفتحـوا في «يَعَضُّ»، وأصلهُ: يردُدُ ويفرِرُ ويعضَضُ. وهذه أوضح قراءات التشديد في هذا الحرف.

وقرأ حفص (يَهِدِّي) بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال[1]، وأصلُه كما تقدّم، والإدغامُ كالإدغام، إلا أنه كُسرت الهاءُ لالتقاء الساكنين، ولم يُراع ذلك الأصلُ المتقدم من حيث كان ذلك الأصلُ للتنبيه على ما تختلف حركتُه، لأنّ عينَ الفعل تكون مفتوحة ومضمـومة ومكسـورة، فلو لم يفعلوا ذلك لأدّى الى اللّبْس بخلافه ههنا، فإنّ تاءَ الافتعال لا يُلبس أمرُها في أنها بالفتح، فلا حاجةَ الى تنبيه عليها، فلذلك كُسِر الأول من الساكنين على أصل الساكنين.

وقرأ أبو بكر مثلَ حفص، إلا أنّه بكسر الياء[2]، ووجهُه كوجهه، وكسـرُ الياء لاتبـاع الهاء، لما في الهاء من الخفاء، فلما كُسِرت أَشبهت الياءَ فكُسِر ما قبلها لذلك.

وقرأ أبو عمرو وقالون[3] (يَهِدِّي) بفتح الياء واخفاء فتحة الهـاء وتشديـد الدال، وأصلُه أيضاً: يهتدي. وعلة الإدغام كما تقدّم، إلا أنّه لم تمكّنْ فتحةُ الهـاء ولم تُبق ساكنـة جمعـاً بين أصلهـا وعـارضهـا. لأن أصلَهـا الاسكـانُ، والعارضُ يقتضي التحريكَ فسُلك أمرٌ بين أمرين لإمكانه، ولم يُسْلكْ ما سُلك في «يَرُدُّ» كما تقدم من أنّ الحركة ثَمّ مقصودة بالمحافظة بخلافها ههنا.

---

(١) ونسبت هذه القراءة لعاصم. إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٩.

(٢) ونقل النحاس عن الكسائي أنها قراءة عاصم. إعراب القرآن ٢/٥٩.

(٣) هو عيسى بن مينا بن وردان، قرأ على نافع واختص به كثيراً، فيقال إنه كان ابن زوجته وهـو الذي لقبـه قالـون لقراءتـه، فإن قـالون بلغـة الروم جيـد. ولد سنـة ١٢٠ هـ وتـوفي سنة ٢٢٠ هـ. انظر النشر في القراءات العشر ١/١١٢.

وبعضُ القراء يترجم له في قراءتهما بسكون الهاء، وهو ضعيفٌ لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ (يَهْدِي) بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال[1]، وهو مضارع هدى، فلا إشكال فيه. والاستثناءُ مفرّغ لأن المعنى: أمْ مَنْ لا يهدي بسبب من الأسباب إلا بأنْ يُهدى. والقياسُ مجيءُ الباء في مثله، مثل قوله: ما مررت إلا بزيد. إلَّا أنّه حسُنَ حذفُها ههنا لمجيئها مع أنْ، وحروفُ الجر تُحذَف مع أنْ وأنّ، وتثبت قياساً مطرداً، لذلك حسُن الحذفُ. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٦٢]

[معنى «ما» في قوله تعالى: ﴿ما يتذُكَّرُ فيه مَنْ تذَكَّر﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿مَا يَتَذَكَّرُ فيه مَنْ تذَكَّرَ﴾[2]:

لا يستقيم أن تكون (ما) نافية لوجهين: من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. أما اللفظُ فلأنها يجب قطعُها عن (نُعَمِّرْكُمْ) من حيث أن (نعمركم) لا يجوز أنْ يكون النفي من معموله، وهو خلافُ الظاهر. وأيضاً فإنّ الضمير يرجع إلى غير مذكور في قوله: فيه، وأمّا من حيث المعنى فلأن قولَه: أوَلَم نعمركم، إنما سيقَ لإثبات التعمير وتوبيخهم على تركهم التذكيرَ فيه. فإذا جُعل قولُه: ما يتذكر، نفياً، كان فيه إخبار عن نفي تذكير متذكّر فيه، فظاهره على ذلك نفيُ التعمير، لأنه إذا كان زماناً لا يتذكّر فيه متذكِّر لَزِم أنْ لا يكون تعميراً، وهو خلاف قوله: أوَلَم نعمِّركم[3]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وهي أيضاً قراءة خلف ويحيى والأعمش. البحر المحيط ١٥٦/٥.

(٢) فاطر: ٣٧. وقبلها قوله تعالى: ﴿ أوَ لمْ نُعمركُمْ ﴾.

(٣) قال أبو البقاء: «أي زمن ما يتذكر، أو أن تكون نكرة موصوفة». إملاء ما من به الرحمن =

[إمــلاء ٦٣]

[الجواب على إشكال في قوله تعالى: ﴿إلا هي أكبرُ من أُختها﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿وما نُرِيهم من آيةٍ إلاّ هِيَ أكبرُ من أُختِها﴾(١):

قـد استُشكل من جهـة أنّ أفعلَ التفضـيل إذا نُسِب إلى شيء وجب أن تكون فيه زيادَةٌ على المفضَّل عليه، فلا يستقيم أن يقال: الزيـدان كلٌّ واحـد منهما أفضلُ من الآخر، لِمَا يؤدّي إليه من إثبات الزيادة ونفيهـا في كل واحـد منهما، فقولُه تعالى: ﴿هي أكبرُ من أختها﴾ شاملٌ للجميع، فيلزم أنْ تكون كلُّ واحدة منهما أكبرَ من الأخرى، وذلك يؤدّي إلى أنْ تكون أكبرَ وليس بأكبرَ(٢). والجوابُ عنه من وجـوه: أحدُهـا: أن يكون المـرادُ إنما يـأتي أكبر ممـا تقدّم فيكون المرادُ بقوله: من أختها، أيْ: من أختها المتقدّمة عليها. الثاني: أنْ يكون المرادُ: إلا هي أكبرُ من أختها من وجه، وقد يكون الشيئان كلُّ واحد منهما أفضل من الآخـر من وجه. الثـالث: أنْ يُراد: إلا هي أكبَـرُ من أختها عنـدهم وقت حصولها، لأنّ لمشاهدة الآية أثراً في النفس عظيماً ليس للغائب منها، وإنْ كان الغائبُ أكبرَ، فإنّ الإنسانَ يعظُمُ عنده مشاهدةُ عصا، تنقلب عقرباً أكبر من عظم علمـه بأنهـا تنقلب حية، وإنْ كـان انقلابُهـا حيـةً أعظمَ في التحقيق. وإنمـا المشاهدة لها أثر في تعظيم الشيء في النفس. والله أعلم بالصواب.

=٢/٢٠١. ويلاحظ أن ابن الحاجب لم يذكر رأيه فيها، واكتفى بقوله: إنها ليست نافية. وهذا مما يؤخذ عليه أحياناً في بعض إملاءاته فقد يطرح مسألة ولا يذكر جوابها أو رأيه فيها.

(١) الزخرف: ٤٨.

(٢) قال الزمخشري: «الغرض بهذا الكلام أنهن مـوصوفـات بالكبـر لا يكون يتفـاوتن فيه. وكذلك العادة في الأشياء التي تتلاقى في الفضل وتتفاوت منازلها فيه التفاوت اليسير أن تختلف آراء الناس في تفضيلها». الكشاف ٣/٤٩١.

[إمــلاء ٦٤]

[معنى التوقع في قوله تعالى: ﴿فلعلّك تاركُ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تارِكُ بعضَ ما يُوحَى إليكَ وضائِقٌ به صَدْرُكَ﴾[١]:

ألفـاظُ التوقـع إذا وردت من الله تعالى فهي محمـولـةٌ على التـوقـع من المخاطب كقوله تعالى: ﴿لعلّه يتذكَّرُ﴾[٢]، بمعنى: اذهبا على توقّعكما ذلك. وقولهُ: فلعلّكَ تاركُ، بمعنى: أنّ التوقّع منك للترك حاصـلٌ لأجل هـذه العلّة والتعنّت المذكور، وهو قولُهم: ﴿لولا أُنزِلَ عليه كنزٌ أو جـاءَ معه مَلَكٌ﴾[٣]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٦٥]

[معنى قوله تعالى: ﴿لو كنت أعلم الغيب﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿ولَـوْ كُنتُ أعلمُ الغيبَ لاستكثرتُ من الخيرِ﴾[٤]:

إنْ قيل: قد عُلم أنه لا يقع إلا ما أراده[٥] الله تعالى، وما يريده الله تعالى متحقّق في علمه لا يتغيّر، فكيف يستقيم أنْ يفعـلَ مَنْ علم الغيب ما لَمْ يكنْ فاعلاً له لو لَمْ يعلمْ؟. فالجوابُ: أنّ مما عَلِمه الله تعالى وأراده أنّ الأفعالَ لا يقع من العالِم بها في الغالب إلا ما هو نفعٌ له غيرُ مضر، فاستقام أنْ يقال: لو كنتُ أعلم الغيب، لأنه كان يكون المقدّرُ من أفعاله أكثرها ما هو خيرٌ له، فكأنّه قيل: لو كنتَ أعلم الغيب لكان الواقعُ مني من الأفعال أكثرها خيرٌ لي[٦]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) هود: ١٢.

(٢) طـه: ٤٤.

(٣) هود: ١٢.

(٤) الأعراف: ١٨٨.

(٥) في س: أراد.

(٦) المتكلم هو الرسول عليه السلام. وفي معنى الآية أقوال: منها: لو كنت أعلم ما يريد الله

[إمـــلاء ٦٦]

[وضع الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى: ﴿ثم استخرجها من وعاء أخيه﴾]

وقـال أيضاً مملياً بدمشق سنـة اثنتين وعشرين على قـوله تعـالى: ﴿ثم اسْتَخْرجَها من وِعاءِ أخيه﴾(١):

إنّما حَسُن إظهار الوعاء وكان القياس أنْ يقول: ثم استخرجها منه، لتقدّم ذكره، لأنه لو قيل: ثُمَّ استخرجها منه، لأُوهم أنْ يكون الضمير للأخ نفسه فيصير كأنّ الأخَ كان مباشراً بـطلب خروج الـوعاء، ولم يكن الأمـر كذلـك، لِما في المباشرة من الأذى الذي تأبـاه النفوسُ الأبّيـة، فأُعيـد بلفظ الظاهـر لنفي هذا التـوهُّم. وإنمَا لم يُضمـر الأخُ فيقال: ثم استخـرجهـا من وعـائـه، لأمـرين: أحدُهما: أنّ ضميرَ الفاعِل في (استخرجها) ليوسف عليه السلام. فلو قـال: من وعائِه، لَتُوُهِّمَ أنه ليوسفَ، لأنه أقربُ مذكور، فأُظْهِرَ دفعاً لذلك. الثاني: أنّ الأخَ مذكورٌ مضافاً إليه، ولم يُذْكرْ(٢) فيما تقدّم مقصوداً بالنسبة الاخبارية. فلما احتيجَ إلى إعادة ما أُضِيفَ إليه أُظْهر أيضاً. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ٦٧]

[عود الضمير في قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتمْ من قبله لمن الضالين﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى: ﴿واذكُروه كَما

عز وجل مني قبل أن يعرفنيه لفعلته. ومنهـا: لو كنت أعلم متى يكـون لي النصر في الحرب لقاتلت فلم أغلب. ومنها: لو كنت أعلم متى أموت لاستكثرت من العمل الصالح. انـظر القـرطبي ٧/٣٣٦، إعـراب القـرآن لأبي جعفـر النحـاس ١/٦٥٥، معـاني القـرآن للفـراء ١/٤٠٠.

(١) يوسف: ٧٦.

(٢) في د: يذكره. والأصوب ما أثبتناه.

هداكُم وإنْ كُنتُم من قبله لَمِنَ الضالين﴾[1]:

الأحسنُ أنْ يكون الضمير في قوله: من قبله، يعود على الهدى[2]، لما دل عليه قولـه: هداكم. والكـافُ نعتٌ لمصدر محـذوف، أي: ذِكْراً مثـلَ ما هداكم[3]، وانْ كان الفاعلان خاصين باعتبار أمر عامّ اشتركا فيه وهو الاحسان، كأنه قيـل: أحْسِنوا كمـا أحْسن إليكم، مثل قـوله: **﴿وأَحْسِنْ كمـا أحْسَنَ اللهُ إليـك﴾**[4] إلا أنـه عُـدل عن العـام الى الخـاص لِقصـد تفهيمِ خصـوصيّـةِ المطلوب، وتنبيهاً على خصوصيَّة السبب. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٦٨]

[وجه دخول أنْ المخففة على «ليس» و«عسى»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين وستمائة على قـوله تعـالى: **﴿وأنْ لَيْسَ للإنسان إلاّ ما سَعَى﴾**[5]. **﴿وأنْ عَسى أنْ يكونَ قد أقترَبَ أجَلُهُمْ﴾**[6]:

(أنْ) في الموضعين مخففةٌ من الثقيلة. ولا يجـوز التعويضُ فيهـا، وإنْ كـانت إنّما دخلتْ على الفعـل، لأمور: أحـدها: أنّـه لا يصحُّ دخـولُ حـرف التعويض عليها بوجه ما، فلم يجزْ إدخالُها عليها ههنا. أمّا امتناعُ السين وسوف ولا فلأنها حروفُ استقبال وهذه ماضيـة. وأما امتنـاعُ «قد» في «ليس» فـلأنها لتقـريب الماضي من الحـال، و«ليس» لنفس الحال، ولأنّ معنـاها الاثبـاتُ، و«ليس» نفيٌ، فكـانا متضـادين. فـإنْ قلت: فقـد قـالـوا: قـد انتفى الشيءُ،

---

(١) البقرة: ١٩٨.

(٢) قـاله ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/ ٥٦٠.

(٣) نص عليه النحاس. إعراب القرآن ١/ ٢٤٧.

(٤) القصص: ٧٧.

(٥) النجم: ٣٩.

(٦) الأعراف: ١٨٥.

فأدخلوها على فعل معناه نفي. قلت: الجملةَ في «ليس» في المعنى هي الجملةُ الاسمية والمقصود منها نفيُ الخبرِ بها عن المبتدأ، وليست مقصودة في الحقيقة بالإخبار بها وبفاعلها. ألا ترى أنك لو قلت: ليس زيدٌ، لم يكنْ كلاماً. فلو دخلَتْ «قد» على هذه الجملة لوجب أن يتحقَّق نفسُ ما هو المقصود بالانتفاء وهو الخبرُ، فتصير نافياً مثبتاً. وأمّا: قد انتفى الشيءُ، فليس من ذاك. ألا ترى أنّ قولَك: انتفى الشيءُ، كلامٌ مستقيم، فإذا قلت: قد انتفى، فإنما أردتَ تحقيقَ ذلك الفعل الذي معناه نفي، فظهر الفرقُ بينهما. وأما امتناع «قد» على «عسى» فلأنها لتقريب الماضي من الحال، و«عسى» لا تكونُ إلاّ لتقريب في المستقبل، فكانا متضادين، ولأنها تقرّب ما لَوْ لم تدخلْ عليه لكان معناه محتملاً في الزمان القربَ والبعدَ. ولا دلالة لعسى على الزمان، فلا معنى لدخول «قد» عليها، ولأن المقصودَ الجملةُ الاسمية، فالخبرُ في الحقيقة هو خبرُ المبتدأ، ولا معنى لدخول «قد» إلا تحقيق الخبر؛ فلا دخولَ له على خبر المبتدأ[١].

فإنْ قلت: فقد استقلّت «عسى» مع فاعلها كلاماً في قولك: عسى أنْ يقوم زيدٌ، فمقتضى هذا التعليل أنْ تدخل «قد». قلت: ليسَ المقصودُ أيضاً بالخبر ههنا إلا بالجملة الواقعة بعد عسى. وهي وإن كانت في صورة الفعلية فالمعنى فيها على الاسمية، والمعنى فيها كمعنى: عسى زيدٌ أنْ يقوم، سواء. والمقصودُ: زيدٌ يقوم. فالأصلُ: عسى زيدٌ يقومُ، فلما التزموا دخول «أنْ» لمعنى اقتضاها قدّموا تارةً الفعلَ على الاسم ليصحَّ دخولُ «أنْ» عليه، فقالوا: عسى أن يقومَ زيدٌ، وبقَّوها تارةً أخرى على نظمها الأصلي، وأدْخلُوا «أنْ» على الفعل مؤخراً، فقالوا: عسى زيدٌ أنْ يقومَ، فصارَحكمُ: عسى أنْ يقومَ، وعسى أنْ يقوم زيد، سواء. الثاني: ولو سُلِّم صحةُ دخول حرف التعويض على هذه

(١) ولا معنى لدخول . . . خبر المبتدأ : سقطت هذه العبارة من م.

الأفعال في غير هذا الموضع لم يلزمْ في هذا الموضع، وذلك أنّ دخولَها إنما كان للفرق بين المصدّرية والمخففة. ولا تلبس هذه بالمصدريّة لأنها لا تدخل عليها، وإنّما امتنع دخولها عليها لأمرين: أحدُهما: أنّها إنما تدخل على ما يُخبر عنه في التحقيق أو يُخْبر به، وهي في الحقيقة ليستْ مقصودة بالإخبار عنها ولا بها. ألا ترى أنّ قولَك: يعجبُني أنْ تقوم، المقصودُ الإخبار عن القيام بالإعجاب. وإذا قلت: عسى زيد أنْ يقوم، فالمقصودُ الإخبار عن زيد بالقيام. وإنما دخلت «عسى» لتقريب المرجوّ كدخول لعلّ. الثاني: أنَّ المصدرية إنما تدخل في موضع يُسبك الفعل معها إلى مصدر[1] وليستْ لهذه مصادرُ تُسبك إليها. الأمرُ الثالث من الأول: أنّ هذه الأفعالَ غيرُ متصرفة لتضمنها معنى الحروف في التحقيق، فأجريتْ مجرى الحروف في امتناع دخول الأفعال كامتناع دخولها على الحروف. والذي يحقّقُ قربَها من الحروف اختلاف العلماء في كونها من باب الحروف[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٦٩]

[إعراب «ما» في قوله تعالى: ﴿فقليلاً ما يُؤْمنون﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿فقليلاً ما يُؤْمنون﴾[3]:

يَحْتمِل وجوها: أحدُها: أنْ تكون (ما) زائدة، أي: يؤمنون قليلاً[4].

---

(١) في د، م: مصدره.

(٢) قال الرضي: «وزعم الزجاج أن عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل، واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك». شرح الكافية ٢/٣٠٢. أما ليس فقال الرضي: «والأولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادراً». شرح الكافية ٢/٢٩٦.

(٣) البقرة: ٨٨.

(٤) نص عليه الزمخشري. الكشاف ١/٢٩٥.

ومعنى القلة ههنا النفيُ على مذهب قول العرب: قلَّ ما يقول ذاك، أي: ما يقوله. ولذلك امتنع: قلَّ سيرى حتى أدخلها - بالرفع، ووجب النصب، كما امتنع الرفعُ في قولك: ما سرتُ حتى أدخلها، ووجب النصب. الثاني: أنْ تكون في مثل قولك: اضربْه ضرباً ما، للتقليل بعد التقليل، والوجهُ في الإعراب كما تقدّم سواء. الوجهُ الثالثُ: أن تكون (ما) نافية، و(قليلاً) إما وصفٌ لمصدر[1] وإمّا وصفٌ لظرف، وفيه ضعف من حيث إنّ ما بعد «ما» لا يعملُ فيما قبلها وهو في المصدر أضعفُ منه في الظرف. ويضعف أيضاً في الظرف من حيث إنه انضم إليه حذفُ الموصوف وإقامةُ الصفة مقامه، كما ضعف: سيرَ عليه طويلٌ، لمّا انضمَّ إلى حذف الموصوف جعله في موضع الفاعل، ولم يضعُفْ: سيرَ عليه طويلاً، ولا: سير عليه زمانٌ طويلٌ، لمّا لم يكنْ في واحدة منها إلا أحدُهما. ووجهه أنها مشبَّهَةٌ بليس، فجاز أنْ يتقدم معمولُ ما بعدها عليها كليس. ويجوز أنْ تُشَبَّه بلَنْ حتى لا يفرّقَ بينها وبين لن[2] بالفعلية فيقال: حرفُ نفي لا يغير معنى الخبر، فجازَ أنْ يقدّمَ عليه معمولُ ما بعده قياساً على لن[3] في قولك زيداً لن[4] أضربَ. وإذا تقدّمَ معمولُ ما بعد لَنْ[5] وهي عاملةٌ فيه كان معمولُ «ما» أجدرَ، إذ لا عملَ لها فيه.

ويجوز أن يكون (قليلاً) حالاً من فعل محذوف دل عليه ما قبله، كأنه قيل: بل لعنهم الله بكفرهم فابعدوا أو فأخزوا أو نحوه في حال كونهم قليلاً

---

(١) وهو مذهب الزجاج. إعراب القرآن ١/ ٢٩٥.
(٢) في الأصل وفي م: أن. وما أثبتناه من النسخ الأخرى وهو الصواب.
(٣) في الأصل وفي م: أن. وهو خطأ.
(٤) في الأصل وفي م: أن وهو خطأ.
(٥) في الأصل وفي م: أن. وهو خطأ.

إيمـانهم. وهذا الـوجه أقعـد في المعنى، وما علمت أحـداً قالـه. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٧٠]

[مسألة في «إذ»]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة خمس عشرة وستمائة على قوله تعالى: ﴿وإذْ لَمْ يَهْتَدُوا به فسيقولون﴾[١]:

قـال: «إذْ» في أصل وضعهـا للماضي، فكيف يستقيم أنْ تكـون ظرفـا لِ (سيقولون) مع كونه مستقبلاً في قوله تعالى: ﴿وإذْ لم يهتَدُوا به فسيقُولون﴾. لأنه يصير المعنى: أنّه يقول في المستقبل في زمان قد مضى وذلك مستحيل؟. فالجوابُ من أوجه: أحدُها: أنْ يقدَّر متعلّق يتعلَّقُ به (إذْ) فيكون التقدير: وإذْ لم يهتَـدُوا به جَحـدوا أو كفروا أو مـا أشبهه. ثم استُؤنف ذكـرُ مـا يـوقعـونـه في المستقبل. وأتى بالفاء إيذاناً بأنه مسبّبٌ عما قُدِّر متعلّقاً لإذْ. الثاني: أنّ «إذْ» وإنْ كانت لِما مضى، فما ذُكر بعدها مستمرٌ، فصار فيها شائبتان: شائبةٌ تقتضي المضي لوقوع ذلك، وشائبـةٌ تقتضي الاستقبالَ لاستمـراره، فعُبِّر بـإذْ باعتبـار المضي لتحقّقه، وعُلّق (فسيقولون) باعتبار استمراره لأنه مستقبل في المعنى. الثالث: أنْ تكون متضمنةً معنى الشرط بدليل دخول الفاء بعدها[٢]، وكـونُها في معنى إذا، وذلك إنما يكون للشروط[٣]، فكـأن المعنى: إذا لم يهتدوا بـه

---

(١) الأحقاف: ١١.

(٢) قال الرضي: «لأنه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في إذا، لأن جميع أسماء الشرط متضمنة لمعنى إن، وإن للشـرط في المستقبل، وإذ مـوضوعـة للماضي فتنـافيا». شـرح الكـافيـة ٢/١١٥.

(٣) في س: الشرط. والصواب ما أثبتناه.

فسيقولون، وحَسُن التعبيرُ بإذْ دلالةً بها على تحقيق ذلك لأنها في أصل وضعها لتحقيق الشيء لكونها للماضي، وكذلك قوله: ﴿فإذْ لَمْ تَفْعَلُوا وتابَ اللَّهُ عليكم فأقيمُوا الصلاةَ﴾[1]، تُقدّر الوجوهُ كلّها كما قدِّرت فيما تقدّم[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٧١]

[معنى قوله تعالى: ﴿وليس الذكرُ كالأنثى﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿ وليسَ الذكرُ كالأنثى ﴾[3]:

يجوز أن يكون: وليس الذكرُ مثلَ هذه الأنثى، فتكون الألف واللام في (الأنثى) للمعهود السابق، وتكون الألفُ واللام في (الذكر) للمعهود الذهني. الثاني: أن المراد نفي التسوية بينهما، فلا فرقَ بين تقديم الذكر أو تقديم الأنثى. ولذلك قال تعالى: ﴿ليسوا سواءً﴾[4]. وإذا كان المعنى على ذلك، فلا فرقَ في التقديم والتأخير لصحة الإتيان بهم جميعاً بلفظ الجمع. وكل ما صحَّ فيه لفظ الجمع صحَّ في مفرداته التقديمُ والتأخيرُ. الثالث: أنْ يكون المعنى على الرد لمن قال: الذكرُ كالأنثى. فجوابُه أنْ يُقال: ليس الذكرُ كالأنثى، وكان ذلك المقدَّر على طريقة من يأخذ الأعلى فيجعلُه المشبَّه عند قصد التسوية قصداً للمبالغة، فجاء الردُّ على نحو ما قُدِّر. والله أعلم بالصواب.

(١) المجادلة: ١٣.

(٢) وهناك وجه آخر في الآية المتقدمة ذكره ابن هشام وهو أن تكون (إذ) للتعليل. انظر مغنى اللبيب ١/٨٢ (محيي الدين).

(٣) آل عمران: ٣٦.

(٤) آل عمران: ١١٣.

[إمــلاء ٧٢]

[إعادة الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى: ﴿استطعما أهلها﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿حتى إذا أَتيا أهلَ قريةٍ استَطْعَما أهْلَها﴾(١):

إنما أعاد (الأهل) بلفظ الظاهر لأحد أمرين: أحدهما: أنّ (استطعم) صفةٌ لقرية، فلا بدَّ من ضمير يعود من الصفة الجُمليَّةِ إليها. ولا يمكن عودُه إلا كذلك لأنه لو قيل: استطعماهم لكان الضميرُ لغيرها. ولو قيل: استطعماها لكان على التجوّز، إذ القريةُ لا تُستطعم حقيقة. فلمّا لم يكنْ بدٌّ من ذكر الضمير العائدِ إلى القرية ولا يمكن ذكرُه إلّا وهو مضاف إليه إلا بذكر المضاف، ولا يمكنُ ذكرُ المضافِ مضمراً لتعذُّر إضافة المضمر، تعيّنَ ذكره ظاهراً. ولا يَرد عليه أنّ (استطعما) جوابٌ لإذا لا صفة لقرية، لأنا نقول: الظاهرُ أنّه صفة لِقرية، وأنّ (قال) هو جواب (إذا) لقوله في القصة الأخرى: ﴿حتى إذا لقِيا غلاماً فَقَتَله قالَ﴾(٢). فـ (قال) ههنا جواب (إذا) متعيّن. ولا يستقيم أنْ يكون (فقتله) جوابَه، إذِ الماضي الواقعُ في جواب «إذا» لا يكون بالفاء، فتعنَّ فيه (قال). وإذا كان كذلك فالظاهرُ أنّ القصة الأخرى على هذا النمط في أنّ (قال) هو الجوابُ لأنها سيقت سياقاً واحداً. والثاني: أنّ الأهلَ لو أُضْمر لكان مدلولُه مدلولَ الأول، ومعلوم أنّ مدلولَ الأول جميعُ الأهل. ألا ترى أنك إذا قلت: أتيتُ أهلَ قرية كذا، إنما تعني وصلت إليهم، فلا خصوصيّةَ لبعضهم دون بعض. والاستطعامُ في العادة إنما يكون لمن يلي النازلَ بهم منهم، وهمْ بعضُهم، فوجب أنْ يقال: استطعما أهلَها، لئلا يُفْهَمَ أنهم استطعموا جميع الأهل وليس كذلك. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الكهف: ٧٧.

(٢) الكهف: ٧٤.

[إمــلاء ٧٣]

[دخول إنْ الشرطية على الماضي]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: **﴿إنْ كان قميصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فصدَقَتْ﴾**(١). وكذلك قولُه تعالى: **﴿إنْ كنتُ قُلْتُهُ فقدْ عَلِمْتَه﴾**(٢). وكذلك قولُ الشاعر:

أتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتيبةَ حُزّتا ... جِهاراً ولَمْ تغضبْ لقتلِ ابنِ خازمِ (٣)

الصحيحُ أنّ (إنْ) الشرطيةَ إذا دخلتْ على الماضي قلبته مستقبلاً. فأما قوله: (إنْ كان قميصُه)، فلأن (كان) بمعنى: ثبتَ، فكأنه قيل: إنْ ثبت أن قميصَه. وثبوتُ الشيء لا يلزم منه ألا يكون قبل ذلك ثابتاً، فهي على بابها في الاستقبال، لأن المعنى: إن يثبُت هذا في المستقبل فهي صادقة. وبهذا التأويل أوّل قولُه: إنْ أُذْنا قتيبةَ حُزّتا، على أنّ القديرَ: إنْ كانت أُذْنا قتيبةَ حزّتا.

وقد ثبت حذف «كان» الناقصةِ مع الشرط كثيراً، كقولهم: إنْ خيراً فخيرٌ، وإن شرّاً فشرٌّ، ونظائره كثيرة.

وأما إنْ جُعِلَت إنْ بمعنى إذْ(٤) فلا تحتاج إلى جواب.

---

(١) يوسف: ٢٦.

(٢) المائدة: ١١٦.

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق. انظر شرح ديوانه ص ٨٥٥ (تعليق عبد الله الصاوي). وهو من شواهد سيبويه ٣/١٦١، والكامل ١/٢٨٤، والرضى ٢/٢٦٤، ومغنى اللبيب ١/٢٢ (دمشق). وقتيبة: هو قتيبة بن مسلم الباهلي، وابن خازم: هو عبد الله بن خازم أمير خراسان من قبل عبد الله بن الزبير. والشاهد فيه كسر همزة «إن» وحملها على معنى الشرط.

(٤) قال ابن هشام: «وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ». المغنى ١/٢٢ (دمشق).

وأما قولُه تعالى: ﴿إنْ كنتُ قلتُه﴾، فعلى معنى: إنْ ثبت أيضاً. ولا يقدَحُ أنْ يقال: إنه عالم بثبوته وعدم ثبوته، فلا يصح فيه «إنْ» لأنها إنّما تدخل على الأشياء المشكوك فيها. فالجواب: أنَّ هذا لازم أيضاً وإنْ لم تكنْ بمعنى: ثبت، فإنّ كونَه قاله أوْ لَمْ يقُلْه أمرٌ يعلمه فلا تدخل «إنْ» عليه. فما أجابوا به أجبنا به. والجواب عنه من وجهين: أحدهما: أنّ أمرَ القيامة عظيم هائل يذهل فيه العالم عن علمه. ألا ترى إلى قوله: ﴿يومَ يجمعُ اللهُ الرسلَ فيقولُ ماذا أُجِبْتُم قالوا لا عِلْمَ لنا﴾[1] والثاني وهو الظاهر: أنه خرج مخرج الإنكار على وجه الأدب، فإنّ العظيمَ يخاطَب في الإنكار بصيغة الشرط. يقال للملك إذا قال: هل فعلت كذا لشيء ينكره: إنْ كنتُ فعلته فقد نُقِل إليك، على معنى: أني لم أفعلْه. فكذلك الآية. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٧٤]
[مسألة في الوقف والجواب عنها]

وقال أيضاً بدمشق سنة تسع عشرة مملياً على قوله تعالى: **﴿كلُّ مَنْ عليها فان. ويبقى وجهُ ربِّك ذو الجلالِ والإكرام﴾**[2].

سُئِل عن هذه الآية هو وغيرُه من المشايخ بدمشق. فقيل: هل يجوز الوقفُ على قوله: ويبقى، والابتداء بما بعده؟ وفي الوقف على قوله: فان؟. وفيمن قال: إنما الوقف على قوله: ويبقى، دون قوله: فان؟. فأجاب وقال: لا ينبغي الوقفُ على قوله: ويبقى، تعمداً، لأنه يلزم أنْ يكونَ فيه ضمير فاعل، وهو غيرُ سائغ أو مستبعدٌ. لأنك إنْ جعلت الضميرَ مفسَّراً بما بعده كان غيرَ

(١) المائدة: ١٠٩.
(٢) الرحمن: ٢٦، ٢٧.

سائغ في مثله[1]. وإنْ جَعَلْتَه راجعا إلى ما تقدّم من ﴿ربكما﴾[2] أو ﴿ربّ المشرقين﴾[3] أو ﴿الرحمن﴾[4] أدى إلى إضمار فاعل لم يُحتجْ إليه، وإخراج ما هو الأولى به من الظاهر بعده إلى أمر آخر بعيد، وكلاهما بعيد.

وأما الوقف على قوله تعالى: ﴿فان﴾، فتام[5]، لأن ما بعده لا يتوقفُ إيراده على ما قبله، ولا أثرَ لواو العطف في الجمل في ذلك. ولا يصح تعليلُ التمام بكونه رأس آية، ولا بكونه تستقلُّ به الجملة، ولا بهما. فإنّ قولَه: ﴿ربّ العالمين﴾[6] رأسُ آية باتفاق، وليس بتام باتفاق. وقوله: ﴿الحمدُ لله﴾[7] تستقل الجملة بقوله: لله، وليس بتام ولا كاف[8] باتفاق.

وأمّا مَنْ قال: إنما الوقفُ على قوله تعالى: ﴿ويبقى﴾ دون ﴿فان﴾، فجاهل. ولو سُلِّم له الوقفُ على (ويبقى) لم يمتنع الوقف على (فان)، ويكونُ حينئذ وقفاً كافياً، ولا يكونُ الضميرُ العائد على ما قبله في (ويبقى) مانعاً من الوقف عليه. هذا ما كتبه مجيباً به. والله أعلم بالصواب.

---

(١) لأن هذا ليس من الأبواب التي يكون فيها مفسِّر الضمير مؤخراً. انظر هذه المسألة في شرح شذور الذهب ص ١٣٦ (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).

(٢) الرحمن: ١٣.

(٣) الرحمن: ١٧.

(٤) الرحمن: ١.

(٥) الوقف التام: أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القصص. انظر النشر في القراءات العشر ١/٢٢٦.

(٦) الفاتحة: ١.

(٧) الفاتحة: ١.

(٨) الوقف الكافي: يكثر في الفواصل وغيرها. والذي بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنى. انظر النشر في القراءات العشر ١/٢٢٦.

[إمـلاء ٧٥]
[مجيء الجملة الاستفهامية للتعظيم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿**القارعةُ. ما القارعة. وما أدراكَ ما القارعةُ**﴾[١]. وشبهه:

يقال: دَرَيْتُ بكذا ودريتُ كذا، أي: علمته. وتدخل الهمزة المتعدّى فتقول: أَدريته كذا وبكذا. فالمفعول الثاني غيرُ المفعول الأول كمفعولي عرفت زيداً كذاوبكذا. ولمّا كان ذلك من باب العلم، جاء المفعول الثاني تارة مفرداً وجملة استفهامية أخرى، كما يجيء الثاني في عرّفتُ والأول [في][٢] عَرفْتُ، وكذلك علمت وأعلمت. تقول: عرّفتُ زيداً من أبوه؟ وأعلمتُ زيداً أيّ الناس هـو؟ فلذلك[٣] جـاء[٤] أيضاً: أدريتُه أيّ الناس هـو؟ ومنـه: ﴿**ومـا أدراكَ مـا القارعةُ**﴾[٥].

ومجيءُ الجملة الاستفهامية في هذه المحالّ لتعظيم ذكر القضيّة، وأنّها من الاجمال بمكان حتى استحقّت السؤال عنها بالجملة الاستفهامية، وإلا فلا استفهامَ على التحقيق. وإنّما المعنى على أنّ ذلك المسؤولَ عنه بهذه الجملة مُعلَمٌ، ولذلك قيل: كلُّ ما في القرآنْ من (وما أدراك) فقد أُعْلِم بمفعوله.

وأما «ما» التي قبل «أدراك» فمجيئها أيضاً لتعظيم شأن الإعلام وأنـه من التعظيم والاجمال بمكان حتى استحقَّ أنْ يسأل عنه بالجمل الاستفهامية. وأمّا

---

(١) القارعة: ١، ٢، ٣.

(٢) زيادة من ب، د، س.

(٣) في س: فكذلك. والصواب ما أثبته لأن المقصود التعليل.

(٤) في م: جاز. وهو تحريف.

(٥) القارعة: ٣.

ما في القرآن من قوله: ﴿وما يدريك﴾ فقد قيل: إنه لم يُدْر به. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٧٦]

[وجه رفع «الأبواب» في قوله تعالى: مفتحةً لهُمُ الأبوابُ]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿جناتِ عَدْنٍ مُفتّحةً لَهُمُ الأبوابُ﴾(١):

في رفع (الأبواب) وجهان: أنْ يكون في (مفتحة) ضميرُ الجنات، ويكون التأنيثُ تأنيثَ الجماعة، كما تقول: جناتٌ مفتحةٌ، وتكون الأبواب بدلاً من الضمير(٢)، بدلَ الاشتمال، كما تقول: فُتّحت الجناتُ أبوابُها، والأبوابُ منها، فحُذف الضميرُ للعلم به، كما تقول: ضُرِبَ زيدٌ الرأسُ والظهرُ(٣). والثاني: أن لا يكون في (مفتحة) ضميرٌ، فتكون الأبوابُ مرتفعة بها ارتفاعَ ما لم يسمَّ فاعلُه بما أُسند إليه. وقد ضعّف أبو علي وغيره هذا الوجهَ من حيث إن شرطَ إعمال الصفات أنْ تكون في السبب دون الأجنبي، فلا بدّ من ضمير يعود على الأول ولا ضمير(٤)، فإن قيل: الضميرُ محذوف، والتقديرُ: مفتحة الأبوابُ منها، كان مثل قولك: مررت برجل حسن الوجهُ. وهو ضعيف. فإنْ قيل: إنّ الألفَ واللام قامت مقامَ الضمير(٥) كان أيضاً مثل قولك: مررت برجل

---

(١) ص: ٥٠.

(٢) أجازه الزمخشري، الكشاف ٣/٣٧٨. والزجاج، إعراب القرآن ١/٣٢٣.

(٣) قال سيبويه: «وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً. وإن شئت نصبت، تقول: ضُرب زيدٌ الظهر والبطن، والعامل فيه الفعل» ١/١٥٩.

(٤) انظر ما قاله أبو علي في هذه المسألة في كتاب إعراب القرآن للزجاج ١/٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، وذكر الزجاج أن كلامه هذا قاله في كتابه (الإغفال).

(٥) نقل الزجاج هذا القول عن الكوفيين. إعراب القرآن ١/٣٢٣.

حسن الوجهُ، ولو كانت الألفُ واللام تقوم مقامَ الضمير لم يكن ضعيفاً.

ولا يحسُن أنْ يقال: لو كانت الألفُ واللام عِوضاً عن الضمير لجاز: مررت بامرأة حسنة وجهِهَا، كما جاز مررتُ بامرأة حسنةِ الوجهِ، لأنا نقول به على مذهب سيبويه(١)، وإنّما يقول هذا من يرى امتناع المسألة. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٧٧]

[إعادة الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى: ﴿وكانت الجبال كثيباً مهيلاً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: **﴿يومَ تَرْجُفُ الأرضُ والجبالُ وكانتِ الجبالُ كثيباً مَهيلاً﴾**(٢):

إنّما أُعيد لفظُ الجبال، والقياسُ الإضمار، لتقدُّم ذكرها. فقال: هذا مثلُ ما ذكرناه في قوله في (الٓمٓ السجدة) في أحد الوجهين، وهو قوله: **﴿كلّما أرادوا أن يُخْرُجوا منها أُعيدوا فيها وقيلَ لَهُم ذوقوا عذابَ النار﴾**(٣)، وهو أن الآيتين سيقتا للتخويف والتنبيه على عِظم الأمر، فإعادةُ الظاهر أبلغ.

وأيضاً لو لم تُذكر الجبال لكان الضميرُ محتملاً أنْ يعود على الأرض، فَذُكرتِ الجبال بظاهرها دفعاً لهذا الاحتمال. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر الكتاب ١/١٩٩.

(٢) المزمل: ١٤.

(٣) السجدة: ٢٠.

[إمـلاء ٧٨]
[جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿إنْ تتوبا إلى الله﴾]

وقال أيضاً [بالقاهرة سنة اثنتي عشرة][(١)] على قوله تعالى: **﴿إنْ تتوبا إلى الله فقد صَغَتْ قُلوبُكُما﴾**[(٢)]:

جوابُ الشرط (فقد صغَتْ قُلُوبُكُما)، من حيث الإخبار، كقـولهم: إنْ أكرمتني اليوم فقـد أكرمتُـك أمس. فالإكـرامُ الذي ذُكـر شرطـاً سببٌ للإخبـار بالإكرام الـواقع من المتكلّم أمس لا نفس الإكرام، لأنّ ذلك غيـرُ مستقيم من وجهين: أحدهما: أنّ الإكرامَ الثاني سبب للأول فلا يستقيم أنْ يكون مسبّباً. والثـاني: أنّ ما في حيّـز الشرط في المعنى مستقبَـل، وهذا مـاض محقّقٌ في المعنى. وعن الوجه الأول توهّم كثير من المبتـدئين أنّ جواب الشـرط يكون مسبّباً ويكون سبباً، وهو فاسد. ولو صح ذلك لصح أنْ يقال: إنْ تدخـل النارَ كفرتَ بالله، وذلك معلومُ البطلان. فإنْ قلت: فالاخبارُ بالإكرام الواقع أمس قد حصـل قبل الشـرط، وذلك غـيرُ مستقيم. فالجوابُ[(٣)]: أنّ المعنى عـلى أنّ ذكـرَ هذا الخبر بعد وقوع الشـرط المسبّب، وذلك يحصـل بعد الشـرط، والخبرُ سبب للذكر لمضمونه. فَذِكْرُ السبب مستغنى به عن المسبّب، ولذلك وجب في مثل هذه المواضع دخولُ الفاء تنبيهاً على أنّ الجواب ما ذكرناه، ولو كان عينَ الجواب لم يَجُزْ دخولُ الفاء. لو قلت: إنْ أكرمتني فأكرمتك، لم يجـزْ. وعلى ما ذكـرناه يُحمل الجوابُ في الآية، أي: إنْ تتوبا إلى الله يكنْ سبباً لذكر هذا الخبر، وهو قولُه: فقد صغت قلوبكما.

فإنْ قلت: الآيةُ سيقت في التحـريض على التوبـة، فكيف تُجعل سبباً

(١) زيادة من هامش الأصل، ورقة ٤٢.

(٢) التحريم: ٤.

(٣) في د: والجواب. والصـــواب مـا أثبته، لأنه جواب شرط واجب الاقتران بالفاء.

لذكر الذنب؟ قلت: ذِكرُ الذنب متوباً منه لا يُنافي التحريضَ على التوبة ولا سيما إنْ كان الذنبُ مشهوراً، فيصير المعنى في الآية: إنْ تتوبا إلى الله يعلمْ براءتكما من إثم هذا الصَغْو، لأن الخبرَ بالصَغْو سبب لذكره، وذِكْره متوباً منه سببٌ للعلم ببراءتهم من إثمه، فاستُغْني بسبب السبب.

ولو قيل: إن جواب الشرط في الآية محذوفٌ للعلم به[1]، أيْ: إنْ تتوبا إلى الله يمحُ إثمكما أو يعفُ عنكما، ثم قيل: فقد صغت قلوبكما، جواباً لتقدير سؤال سائل عن سبب التوبة الماحية. فإنْ قلت: كان يلزم على ذلك أنْ يُقال: فقد صغت قلوبُهما. قلت: إذا كان الجوابُ في التحقيق حاصلاً فلا فرقَ بين الأمرين في ذلك، وهو كذلك أحسنُ هنا، لأنّ ما ذكرناه أمرٌ تقديري. ألا ترى أنك لو قلت: أنا أُحسن إليك لأنك أحْسنتَ إليّ، كان أحسن من: لأنه أَحسن إليّ، لأنه رجوعٌ إلى خطابِ مَنْ لم يُذْكر عن مخاطب مذكور. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٧٩]
[العدول عن المطلوب إلى مسبّبه وسببه]

وقال أيضاً بدمشق سنة ثماني عشرة مملياً على قوله تعالى: ﴿**وَلْيَجِدُوا فيكم غِلْظَةً**﴾[2]:

المأمورُ في الحقيقة هم المخاطبون، والمأمورُ به الغلظة، وإن كان في اللفظ للكفار، والمأمورُ به وجدانُهم ذلك. ووجهه أنّ العربَ تعدل عن المطلوب تارة الى مسبّبه لأنه المقصود، وتارة الى سببه تنبيهاً للمأمور على

---

(١) قال أبو البقاء: «جواب الشرط محذوف تقديره: فذلك واجب عليكما أو يتب الله عليكما، ودل على المحذوف (فقد صغت) لأن إصغاء القلب إلى ذلك ذنب». إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٦٤.

(٢) التوبة: ١٢٣.

تحصيل المطلوب بسببه. وإذا عدلتْ إلى ذلك أتتْ بالفعل الذي هو المسبّب والسبب على صيغة الفعل المطلوب منسوباً الى فاعل ذلك الفعل فيصير في اللفظ كأنه المطلوب، وفاعله كأنه المطلوب منه، والمعنى على ما تقدّم. فمن الأول: قوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فيكم غِلظَةً﴾(١) لمّا كان المقصود من الأمر بالغِلظة إنّما هو وجدانُ العدو ذلك منهم، لا لأنها مطلوبة في نفسها عُدِل عنها الى مسبّبها المقصود بها وهو الوجدان، وذُكر على صيغة الفعل المطلوب ونُسب الى فاعله وهم الكفارُ على ما تقدّم. ومن الثاني: قوله: ﴿لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشيطانُ﴾(٢). فالمطلوب في الحقيقة هو اجتناب الآثام، ولكنه لمّا كان سببُ الاجتناب اجتنابَ فتنة الشيطان عُدل اليها على لفظ المطلوبات ونُسبت إلى الشيطان، فصار المطلوبُ في اللفظ اجتنابَ أنْ يجتنب الشيطانُ الفتنةَ وهو في الحقيقة لهم على ما تقدّم من العدول عن المسبَّب إلى السبب. وهذا الباب أكثرُ من أنْ يحصى . والله أعلم بالصواب .

[إمـلاء ٨٠]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ما دامت السموات والأرضُ إلا ما شاءَ ربُّك﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿ما دامت السمواتُ والأرضُ إلاّ ما شاءَ ربُّك﴾(٣):

أما الأولُ فاستثناءٌ متصل من وجهين: أحدُهما: أن المرادَ بـ (ما دامت السماواتُ والأرضُ) جميعُ الأزمان بعد البعث، فاستُثْني زمنُ إقامتهم في

(١) التوبة : ١٢٣ .
(٢) الأعراف : ٢٧ .
(٣) هود : ١٠٧ .

المحشر؛ فإنهم ليسوا في النار حينئذٍ. والثاني: أنْ يكون ﴿الذين شَقَوا﴾[1] مراداً به المؤمنُ العاصي والكافرُ، فيكون (ما شاء ربُّك) استثناء، إمّا للمدة التي تكون بعد إخراج العصاة فإنهم ليسوا فيها حينئذ، وإمّا لمن يخرج، استعمالاً لما بمعنى: مَنْ، ويكون استثناء[2] من (الذين شَقُوا) لا من (دامت).

وأمّا الثاني فلا تظهر[3] استقامةُ الاتصال فيها إلا على الوجه الأول. ويضعف الانقطاعُ فيهما لأنه لا بد من تقدير خبر في المعنى. فإنْ جعلته اجنبّياً عما تقدّم ضعف لأن الاستثناءَ المنقطعَ لا يكون خبره أجنبيّاً. وإنْ جعلته من معنى ما قبله جاء معنى الاتصال، ولا حاجة إلى تقدير الانفصال مع تسويغ الاتصال، لأنه أظهرُ وأكثر. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٨١]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إلا وحياً أوْ من وراءِ حجاب﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿وما كانَ لبشرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلا وَحْياً أوْ مِنْ وراءِ حجابٍ أوْ يُرسِلَ رسولاً﴾[4]:

يجوز أنْ تكون (كان) ناقصة وتامة وزائدة. فإذا كانت ناقصة جاز أنْ يكون الخبرُ (لبشر)[5] فيكون (إلا وحياً) استثناء مفرّغاً من عموم الأحوال المقدّرة في سياق النفي من الضمير في الخبر أو من اسم الله تعالى. كأنه قيل:

---

(١) هود: ١٠٦.
(٢) في م: الاستثناء.
(٣) في الأصل: يظهر. وما أثبتناه من م، وهو الأحسن.
(٤) الشورى: ٥١.
(٥) في الأصل وفي م: للبشر. والصواب ما أثبتناه.

على حال من الأحوال إلا على هذا الحال. فيكـون (وحياً) بمعنى: ذا وحي، إمّا بمعنى: مُوحِيا، وإما بمعنى: مُوحا.

وقولُه: ﴿أو من وراء حجاب﴾ متعلّقٌ بمحذوف، كأنه قيل: أوْ موصِلاً أوْ موصَلاً[١] ذلك من وراء حجاب.

وقولُه: أوْ يـرسلَ، بـالنصب[٢]، على معنى: أوْ ذا إرسال، عـطفاً على قوله: وحيـاً[٣]. فلما حُـذف المضافُ منهمـا وجاءت أنْ والفعـل في موضـع المصدر، جاز حذفُ «أنْ» كما جازَ في قولك: أعجبني قعودُك وتكرِمَني.

ويجوز أنْ يكون (لبشر) غيرَ مستقر، ويكون (إلا وحياً) هو الخبرُ استثناء مفرّغا من عموم الاخبار المقـدّرة، كأن المعنى: مـا كان التكليمُ إلا إيحـاء أوْ إيصـالاً من وراء حجاب أو إرسـالاً، على أنه جُعـل ذلك تكليمـاً على حذف مضاف، و(لبشر) على ذلك متعلّق بما دلَّ عليه (أن يكلمه). لأن المعنى: وما كـان تكليمُ الله لبشر، ولكنـه قُـدِّم لئـلا يلي (كـان) الموضوعة للمضي (أنْ) الموضوعةُ للاستقبال. أو لئلا يليَ العواملَ الداخلةَ على المبتدأ حرفٌ[٤]، ألا ترى إلى حسن قولك: ما يكون لي أن أفعل، ما لا يحسن: وما يكون أنْ أفعلَ

---

(١) موصلاً: سقطت من د، م.

(٢) وقراءة نافع وأهل المدينة بالرفع. البحر المحيط ٥٢٧/٧.

(٣) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء. فزعم أن النصب محمول على أنْ سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على أنْ هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: إلا وحيا أو من وراء حجاب، كان في معنى إلا أنْ يوحي، وكان أو يرسل فعلاً لا يجري على إلا، فأجرى على أنْ هذه، كأنه قال: إلا أنْ يوحي أو يرسل، لأنه لو قال: إلا وحيا وإلا أن يرسل، كان حسناً، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على أنْ، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل، فكأنه قال: إلا وحيا أو أن يرسل». الكتاب ٤٩/٣.

(٤) في الأصل وفي ب: حرفاً. والصواب ما أثبتناه لأنه فاعل.

لي. وإن كانت تامة كان الاستثناءُ مفرّغاً من الأحوالِ المقدرة على ما تقدم. أو يكونُ (وحياً) منصوبا على المصدر، أي: إلا حصولَ وحي، فيكون قولُـه: أَوْ من وراء حجاب، إمّا على ذلك المعنى، وإمّا على تقدير: حاصلاً، وإنْ لم يكن ما قبله حالاً كما تقول: ما ضربته إلا تأديباً وقائماً يوم الجمعـة، وإنْ كان كـلُّ واحد منها مخالفاً لـلآخر، كمـا تقول ذلـك في الاثبات. ومثله قـوله تعـالى: ﴿فاذكروا اللهَ كَذِكرِكُم آباءَكُم أَوْ أشدَّ ذكراً﴾[1]، لأنّ (أشدّ) لا يستقيم أنْ يكون معطوفاً على الكاف، ولا على (ذكركم) ولا على موصوف الكـاف، لأنه كـان يجب أن يقال: أو أشدّ ذكرٍ أو أشدٍّ بالخفض. وإنّما المعنى: اذكـروا اللهَ ذكراً مثل ذكركم آباءكم، أو مثلَ قوم أشدَّ ذكراً. (فأشدَّ ذكراً) حال[2] وقد عُطف على المصدر كما ترى بتقدير جملة أخرى كالمتقدّمة، أيْ: أو أذكروا اللهَ مثلَ قوم أشدَّ ذكراً، فحُذفت لتقدُّم ما يدل عليها. وإن كانت زائدة كان مستثنى من عموم الأحوال المقدّرة للضمير المستكن في قوله: لبشر، أو من المصادر المقدّرة عن الاستقرار والحصول المتعلّق به (لبشر) على المعنيين المتقـدمين، أو من اسم الله تعالى على المعاني المتقدمة.

ويجوز أنْ يكون استثنـاء منقطعـاً، وليس بواضـح إذ المَفهومُ من سيـاق الكلام بيانُ حصول التكليم من الله لبشر، ولأنه لا ينبغي أن يُعدل إلى المنقطع إلا بعد تعذُّر المتّصل. والله أعلم بالصواب.

---

(١) البقرة: ٢٠٠.

(٢) انظر الإملاءَ (١٩) من هذا القسم. ص: ١٣٦.

[إمـلاء ٨٢]

[إعراب قوله تعالى: ﴿أربعينَ ليلةً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين وستمائة على قولـه تعالى: ﴿فتَمَّ ميقاتُ ربّه أربعينَ ليلةً﴾(١):

يجوز أن يكون (أربعينَ) ظرفاً، لأنّ تمامَ الميقات فيها، ولذلك لوْ صُرِّح بفي فقيل: تمّ(٢) ميقاتُ ربه في أربعين ليلة لكان مستقيماً. ويجوز أنْ يكون ظرفاً على معنى: آخر أربعين ليلة، فحُذف المضافُ للعلم به، إذْ تمامُ مدة الشيء إنَّما تكونُ آخِره.

ويجوز أنْ ينتصب انتصابَ المصدر، إمّا على معنى: أن الأربعين اسمٌ للآخِر كما تقول: هذا أربعون، والكراسةُ الأربعون. فلمّا كان هو التمام صحّ أنْ يُنصب نصبَ لفظ التمام. وإمّا على حذفِ مضاف، أيْ: تمامَ أربعين.

ويجـوز أنْ يكون حـالاً(٣)، أي: تم في حال كـونه بـالغـاً هـذا العـدد المخصوص، كما تقـول: جاءني اخـوتُك ثـلاثة، كمـا وُصف به في قـولك: مررتُ بنسوة أربع.

ويجوز أنْ يكون مفعولاً بتم، كأنّ الميقاتَ، وهو التوقيتُ، هو الذي أكمل الأربعينَ لمّا كان متعلّقاً به. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الأعراف: ١٤٢.

(٢) في م: فتم.

(٣) أجازه الزجاج في إعراب القرآن ١/٤٥، والزمخشري في الكشاف ١/١١١، ومكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ص ٣٠١.

[إمـــلاء ٨٣]
[إعراب قوله تعالى : ﴿ زهرة الحياة ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قولـه تعالى : ﴿**زهـرةَ الحياةِ الدنيا**﴾[١]:

الأظهـرُ أنْ يكـون منصـوبـاً بفعــل مقـدر دلّ عليــه مـا تقــدّم، أي: جعلنا لهم، أو آتيناهم ونحوه[٢]، لأنه إذا متّعهم بها فقد جعلها وأتاها، وليس في ذلك شيء من التعسف، لأنّ حذفَ الفعل لقيام قرينة سائغٌ واقـع فصيح. ويجوزُ أن يكونَ الفعلُ «أعني» بياناً لما، أو للضمير في (به) أو (أزواجـاً) وهو الـذي يُسمّى نصباً على الاختصـاص، كما تقـول: هم العربَ أقرى النـاس للضيف، ولا تعسّفَ فيه.

ويجوز أنْ يكون بدلاً من (أزواجاً) على حذف مضاف[٣]، أي: أهلَ زهرةِ الحياة الدنيا، ويكون بدل الكل من الكل على المبالغة، كأنـه جعلهم الزهـرةَ والزينةَ على الحقيقة. وجَعْلُه بدلا من (ما) ضعيف[٤]، إذْ لا يقال: مررت بزيد أخاك، أو من (به) أضعفُ، لأنه مثلُه وزيادة، للابدال من المضمر العائد الى الموصول فيـزيده ضعفـاً لأنه يصيـر من باب قـولك: زيـدٌ رأيت غلامَـه رجلاً صالحاً، وفي جوازها قولان. وجعلُه صفة لِـ (أزواجاً) على حذف مضاف، أوْ إجراء لزهرة مجرى المصادر على معنى مزيّنين، ضعيفٌ، لأنـه يوجب حـذفَ التنوين لالتقاء الساكنين وهو ضعيف، ويوجِب أنْ تكون (الحياة الدنيا) بدلاً من (ما)، وهو خلافُ الظاهر. ولذلك[٥] جَعْلُه حالاً من (ما) أو من الضمير لا يُجابه

---

(١) طـه : ١٣١ .

(٢) نص عليه الزمخشري ،الكشاف ٢ / ٥٥٩. وأبو البقاء ، إملاء ما من به الرحمن ٢ / ١٢٩ .

(٣) ذكره أبو البقاء. إملاء ما من به الرحمن ٢ / ١٢٩ .

(٤) ذكره أبو البقاء . المصدر السابق.

(٥) في ن، د، س : وكذلك ، والصواب ما أثبتناه ، لأن المقصود التعليل .

ما تقدّم بعينه من الضعف المتقدّم[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٨٤]

[جواز البدل بتكرير لفظ الاستثناء]

وقال إيضاً ممليـاً بدمشق سنـة ثلاثٍ وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿ولا رَطْبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبين﴾[2]:

الاستثناءُ مفرّغ من عموم الصفات المقـدّرة لورقـة. أيْ: وما تسقط من ورقة إلا معلومة كقولهم: ما مررتُ بأحد إلا زيدٌ خير منه. وقولُه: ﴿ولا حبةٍ ولا رطبٍ ولا يـابسٍ﴾ معطوفٌ على قوله (ورقة)، داخلٌ في سياق النفي. و(إلا في كتابٍ مبين) بدلٌ من قوله: ﴿إلا يَعْلَمُها﴾، لأنّ ما يعلمه الله حاصل في كتاب. فتقـديرُه: إلا حـاصل، أو حصـل في كتاب. ولا حـاجـةَ إلى أن يُقـدّر مبتـدأً محذوف، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أنفقت درهماً إلا من كيس، لم يَحتجْ إلا إلى متعلّق الجار لا إلى مبتدأ. فوزانه وِزانُ قولك: مررت برجل في الدار، فكما لا يُقدّر مبتدأً في مثل هذه الصفة فكذلك الأخرى، لأنها مثلُها. والبدلُ بتكرير لفظ الاستثناء سائغ، كقول الشاعر:

مـالَـكَ من شَيْخِـكَ إلاّ عَمَـلُهْ   إلاّ رَسيـمُـهُ وإلاّ رَمَـلُهْ[3]

والله أعلم بالصواب.

---

(١) وذكر الفراء أنه منتصب على الحال، معاني القرآن ٢/١٩٦. وقال القرطبي: «الأحسن أن ينتصب على الحال». الجامع لأحكام القرآن ١١/٢٦١.

(٢) الأنعام: ٥٩. وقبلها: ﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض﴾.

(٣) البيت من الرجز. وقد استشهد بـه سيبويـه ولم يذكـر قائله، الكتـاب ٢/٣٤١. وهو من شواهد المقرب ١/١٧٠. وهمع الهوامع ١/٢٢٧ (دار المعرفة للطباعة والنشر. بيـروت). والشاهد تكـرار «إلا» مرتـين في قولـه: الارسيمــه، عـلى البدلية. والشيخ هنـا الجمل، =

[إمــلاء ٨٥]

[الخلاف بين النحويين في : لا جَرَمَ]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى : ﴿**لا جَرَمَ أنّ لَهُمُ النارَ**﴾(١) وشبهــه :

للبصريين فيها قولان : أحدُهما : أنّ (لا) في الأصل ردٌّ لما سبق(٢)، وجَرَمَ بمعنى : كَسَب، مثل قوله : ﴿**لا يَجْرِمَنّكم شِقـاقي**﴾(٣)، ﴿**ولا يَجْرِمَنَّكُم شَنئَانُ قومٍ**﴾(٤)، وفي (جَرَم) ضمير فاعل، مستترٌ يعود على مضمون الجملة المتقدّمة المردودة بلا، وأنّ وما عملت فيه مفعـولٌ بجرم، أيْ : كَسب مـا تقدّم ذلـك. والقولُ الثاني : أنّ (لا) رد أيضاً، و(جرم) بمعنى ثبتَ وحقّ(٥)، وأن ما بعدها رفع على أنه فاعل بجرم، وكثُرت على الوجهين جميعاً حتى صار كالتعليل في أنّ ما بعدها مسبّبٌ لما قبلها، فلذلك لا يُوقف على (لا) ويُبْتَـدأ بجرم. ومـا توهّمـه بعض أصحـاب الوقف من جـوازِ الوقف على (لا) في مثـل قـولـه : ﴿**أنّ لَهُمُ الحُسْنى لا**﴾(٦). ويبتدىء : جرم، إنما أوقعه فيهِ ما رآه من قـول البصريين أنّ (لا) ردٌّ لما سبق، وجَرَم : جملةٌ فعلية. ولم يتبيّن أنّ الشيءَ يكون له أصلٌ في

= والرسيم والرمل : ضربان من السير.

(١) النحل : ٦٢.

(٢) وهو مذهب الخليل ، قال سيبويه : «وزعم الخليل أن لا جرم إنما تكون جـواباً لما قبلها من الكلام ، يقول الرجل : كان كذا وكذا ، وفعلوا كذا وكذا فتقول : لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا». الكتاب ٣/١٣٨.

(٣) هود : ٨٩.

(٤) المائدة : ٨.

(٥) وهو مذهب سيبويه ، قال: «وأما قوله عز وجل : ﴿ **لا جرم أن لهم النار**﴾ ، فـإن جرم عملت فيها لأنها فعل ، ومعناها : لقد حقّ أن لهم النار ، ولقـد استحق أن لهم النار». الكتاب ٣/١٣٨.

(٦) النحل : ٦٢.

الإعراب ثم يدخله معنى آخر لا يجوز الإخلال به .

وللكوفيين قولٌ ثالث: وهو أنّ (جَرَمَ) اسمٌ مبني مع لا[1]، والمعنى: لا بدّ، و(أنّ لهم النار) في موضع نصب أو خفض، مثلها في قولك: عجبتُ أنّك قائم[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٨٦]

[توجيه قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: **﴿هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم﴾**[3]:

قُرِىء بالنصب في الشواذ[4]. وأشبهُ ما يُقال: إنّ (هؤلاء) مفعولٌ، و(بناتي هن) مبتدأٌ وخبر، جيء به كالتفسير للمشار إليه، و(أطهرَ) حالٌ من المشار إليه، معمولٌ للفعل المقدَّر العاملِ في (هؤلاء).

ويجوز أن يكون (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) خبره، و(هن) بدل من (بناتي). أو (بناتي هن) مبتدأ وخبر عن الأول[5]، و(أطهرَ) حال من اسم الإشارة، والعاملُ فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أي: أُشيرَ إليهن في حال كونهنَّ أطهرَ لكم. والله أعلم بالصواب.

---

(١) أي: تكون لا نافية للجنس وجرمَ اسمها مبني على الفتح.

(٢) فالخفض بمِن مقدرة، وأمّا النصب فلا يظهر لي أن له وجهاً صحيحاً.

(٣) هود: ٧٨.

(٤) وهي قراءة الحسن وعيسى بن عمرو. القرطبي ٩/٧٦. قال الزمخشري: «وعن أبي عمرو بن العلاء: من قرأ هن أطهر بالنصب فقد تربع في لحنه». الكشاف ٢/٢٨٣.

(٥) ذكره الزمخشري. الكشاف ٢/٢٨٣.

[إمـــلاء ٨٧]

[جواب فعل الأمر «قل» في مثل قوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾]

وقـال أيضاً مملياً على قولـه تعالى: ﴿قُـلْ لعبادِيَ الـذين آمنوا يقيمـوا الصلاة﴾(١): (يقيموا الصـلاة) جوابُ قـل، أيْ: قل لعبـادي يقيموا. و﴿قُـلْ للمؤمنين يَغُضُّوا﴾(٢)، ﴿وقلْ لعبادي يقولوا التي هيَ أحسنُ﴾(٣). وحُذف مـا يبيّن المقولَ استغناء بتفسير الجواب، أي: قُلْ لهـم: أقيموا، وقُلْ لهم: غُضّوا، أي: قل لهم: ما يقتضي الاقامةَ وما يقتضي الغضَّ. وما أعتُرض به على هذا القول من أن الإقامةَ والغضّ ليست بلازمة للقول ليس بشيء. فإن الجواب لا يقتضي الملازمةَ العقليّة، وإنما يقتضي الغلبةَ وذلك حاصل، فـإنّ أمرَ الشـرع للمؤمن بإقامة الصلاة يقتضي إقامة الصلاة منه غالبا وذلك كاف.

وما حُكِي عن أبي علي أنه قال: هو جواب (أقيموا)(٤)، إنْ أراد به هـذا المعنى فهو مستقيم، وفي العبارة تسامح، وإنْ أراد به أنه جـوابٌ لأقيموا على التحقيق كان فاسداً من وجهين: أحدهما: أنه يصير كقولـك: اخرجْ تخـرجْ، وهو فاسد لاتحاد السبب والمسبَّب. الثـاني: أنه كـان يجب أن يقال: أقيمـوا تقيموا، لأنه مقولٌ للمخاطبين(٥)، ولا يجوز أنْ يُقال للمخاطبين: يقيموا. فإنْ قيل: نجعل (يقيموا) من قول الآمر فيندفع المحذور. فالجوابُ: أنه إذا قدِّر هذا التقدير واندفع هذا المحذور لزم محذورٌ أعظمُ منه وهو أنْ يكون الأمرُ من كلام

---

(١) إبراهيم: ٣١.

(٢) النور: ٣٠.

(٣) الإسراء: ٥٣.

(٤) ونقل العكبري ذلك عن المبرد. إملاء ما من به الرحمن ٢/٦٨.

(٥) في الأصل: المخاطبين. وما أثبتناه من د، م، وهو الصواب.

والجواب من كلام آخر. ألا ترى أنك إذا جعلته جواباً لأقيموا، فأقيموا: هو من قول المأمور، ويقيموا هو من قول الآمر، فقد صار الأمرُ والجواب من كلامين، وذلك فاسد[١]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٨٨]
[موقع الجملة الواقعة بعد القول]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين: الجملةُ الواقعة بعد القولِ إذا بني لما لم يُسمَّ فاعلُه تقوم مقام الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقالُ هذا الذي كنتمُ به تُكَذِّبون﴾[٢]، وإذا قيل لهم: الجملةُ المنهيُّ عنها، وكذلك ما أشبهه. لأنَّ القول يحكى بعده الجمل، وهي في موضع نصب بلا خلاف. إلا أنها هل[٣] هي مصدر أو مفعول به؟، ينبني على أن القول هل يتعدّى أوْ لا يتعدّى؟، وفيه قولان: فإنْ قلنا: يتعدّى تعيَّنت لقيامها مقام الفاعل إذا بُني الفعل لِمَا لمْ يُسمَّ فاعلُه. وإنْ قلنا: لا يتعدّى كانت الجملةُ في موضع نصب بالمصدر[٤]. فإنْ كان ثمَّ غيرُه من المفاعيل جاز أنْ يُقام كلُّ واحد منها مقام الفاعل، وإنْ لم يكن غيرُه تعيّن. فإنْ قيل: فالمصدرُ إذا أُقيم مقامَ الفاعل لا بد من وصفه، فكيف صحّ أنْ يقام هذا المصدرُ من غير وصف؟. فالجوابُ: أنّه يتعيّن وصف المصدر المقام مقام الفاعل إذا وقع نكرة، أمّا إذا كان معرفة فقد حصل له من التخصيص ما هو أقوى من تخصيص الوصف. ألا ترى أنّك إذا قلت: ضُرِبَ الضربُ، وأنت

(١) هذا وقد رجح ابن هشام قول الجمهور في أن الجزم في الآية الأولى بشرط مقدر بعد الطلب. المغني ١/٢٤٩ (دمشق).

(٢) المطففين: ١٧.

(٣) هل: سقطت من س.

(٤) لقد سبق أن تكلم ابن الحاجب عن هذه المسألة. انظر ص: ١٩١. وقال: إن الجملة بعد القول في موضع نصب على المصدر.

تعني ضرباً معهوداً لم يحتجْ ذلك إلى وصف. وأمّا إذا قلت: ضُرِب ضربٌ، احتجت إلى أنْ تقولَ: حسنٌ أو قويٌّ أو ما أشبهه. والسرُّ فيه أنّ قولَك: ضُرب، يفيد حصول ضرب، فإذا ذكرتَ ضرباً مطلقاً لم تكنْ أَتَيْت بأمر زائد على ما دلّ عليه الفعلُ، فكأنك أسندتَ الشيءَ إلى نفسه من غير تعدُّد. وإذا وصفته فقد ذكرتَ ما لا يدلُّ عليه الفعل، فحصلتْ فائدةُ الإسناد[1]، وإذا وقع معرفة كان بالصحة أولى. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٨٩]

[عود الضمير في قوله تعالى: ﴿وما هو بِمُزَحْزِحِه﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة تسع عشرة على قوله تعالى: ﴿وما هو بِمُزَحْزِحِهِ من العذابِ أنْ يُعَمَّرَ﴾[2]:

يجوز أنْ يكون الضمير الذي هو (هو) ضميرَ الوادِّ، و (بمزحزحه) الخبر، و (أن يعمر) فاعل بمزحزحه[3]، كقولك: ما زيد بقائم أبوه.

ويجوز أنْ يقدَّر (أن يعمر) بدلَ اشتمال من الضمير، و (بمزحزحه) الخبر، ويضعف هذا الوجهُ من جهة الفصل بين البدل والمبدل منه.

ويجوز أن يكون (أن يعمر) مبتدأ، و (يزحزحه) خبره، والجملة خبر (ما) أو خبرُ المبتدأ. وحُسن دخولُ الباء لأن المعنى معنى النفي.

---

(١) ومثل هذا قوله تعالى: ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ الحاقة: ١٣.

(٢) البقرة: ٩٦ وقبلها: ﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾.

(٣) قال الزمخشري: «والضمير في: وما هو، لأحدهم، و(أن يعمر) فاعل بمزحزحه، أي: وما أحدهم بمن يزحزحه من النار تعميره». الكشاف ١/٢٩٨.

ويجوز أنْ يكون الضميرُ في قوله: (هو) ضميرَ الوداد[1] دلَّ عليه (يود) كقوله: ﴿اعدِلُوا هُوَ أَقربُ للتقوى﴾[2]، هو: ضميرُ العدل. ويكون (بمزحزحه) الخبر، و(أن يعمر) مفعول من أجله، معمول لقوله (بمزحزحه)، لا بمعنى النفي لئلا يفسد المعنى. فيكون المعنى[3]: وما وِدادُه بمزحزحه من العذاب من أجل أنْ يعمر، ردّاً على منْ توهَّم أنّ الوِداد يزحزحُ عن العذاب لأجل التعمير، فَرُدَّ هذا المتوهَّم بإدخال حرف النفي عليه. ولو جُعِل معمولاً للنفي لوجب أن يكون النفي معلّلاً بالتعمير، وهو فاسد لأنه ليس بثابت. ثم لو كان ثابتاً لم يصح التعليل به لأنّ الانتفاءَ محقّق على كل حال.

ويجوز أنْ يكونِ الضميرُ ضميرَ التعمير، ويكون (أنْ يعمر) بدلاً منه[4]، و(بمزحزحه) الخبر، وهو بدلُ الكلّ من الكل.

ويجوز أنْ يكون الضميرُ[5] ضميرَ الشأن[6]، وما بعده مبتدأٌ وخبر تفسير له، في موضع الخبر لما، أوْ خبر المبتدأ على اللغتين. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٩٠]

[إعراب قوله تعالى: ﴿فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة تسع عشرة على قوله تعالى: ﴿إذا جاءَ أجلُهم فلا يَسْتأخِرُون ساعةً ولا يَسْتَقْدِمون﴾[7]:

---

(١) في د: الواد. والصواب ما أثبتناه، لأن المقصود المصدر.
(٢) المائدة: ٨.
(٣) فيكون المعنى: سقطت من م.
(٤) ذكره القرطبي ٢/٣٤.
(٥) الضمير: سقطت من م.
(٦) قال القرطبي: «وقالت طائفة هو ضمير الأمر والشأن». ٢/٣٤.
(٧) يونس: ٤٩.

(لا يستأخرون): جوابُ إذا. وصحةُ كونه جواباً واضح، لأنه قد يُتوهّم التأخيرُ فنُفي هذا المتوَّهم[1] كما نُفي في قوله تعالى: ﴿ولَنْ يؤخِّرَ اللَّهُ نفساً إذا جاء أجلها﴾[2].

وأما قوله: ﴿لا يستقدمون﴾، فالأَوْلى أن يكون جملةً معطوفة على الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزاء جميعا، ولذلك يحسن الوقف على قوله[3]: ساعة، ويبتدىءُ: ولا يستقدمون، لأنه لا يَتوهَّمُ متوهِّمٌ تقديماً على الأجل عند مجيء الأجل فيُنفَى، وإنَّما يُنْفى ما يُتَوهَّم أو يُعتقد أو يُظنُّ، وأما مثلُ هذا المعلوم ضرورة فيبعد أن يُذكر منفياً في سياق هذا الشرط. ووجهُ مَنْ جعله في سياق الجواب أنْ يكونَ معنى[4] (إذا جاء أجلُهم): إذا قُدِّر وحُقِّق، فيصحُّ حينئذ تقديرُ توهُّمِ التقديم لأن الغرضَ فرضُ تقدير الأجل قبل حضور وقته، فيكون تقديرُ توهُّم التقديم كتقدير توهُّم التأخير، فجاز أنْ يُشرك بينهما في الجواب بهذا المعنى. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٩١]

[إعراب قوله تعالى: ﴿وليس بضارهم شيئاً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى: ﴿إنّما النجوى من الشيطان لِيَحْزُنَ الذين آمنوا وليسَ بضارّهم شيئاً﴾[5]:

في (ليس) ضميرٌ هو اسمُها يعود على الشيطان أو على الحزن الذي دلَّ عليه (ليحزن)، و(بضارهم) في موضع نصب خبراً لليس، و(شيئاً) منصوبٌ على

---

(١) في م: التوهم.

(٢) المنافقون: ١١.

(٣) قوله: سقطت من م.

(٤) في م: المعنى. وهو خطأ.

(٥) المجادلة: ١٠. وبعدها: ﴿إلا بإذن الله﴾.

المصدر، لأن المعنى: شيئاً من الضرر، كما تقول: ما ضربته إلا شيئاً من الضرب، وهو أبلغُ من قولك: ما ضربته ضرباً. وإذا كان بمعنى الضرب وجب أن يَنتَصِب انتصَابَه، كما تقول: ضربته نوعاً من الضرب، وأيَّ ضرب، وأيّما ضرب، فينتصبُ انتصابَ المصدر وإنْ خالفه في اللفظ.

(إلا بإذن الله): استثناءٌ مفرّغ، لأنه من عامّ محذوف، أي: ليس بضارهم بأمر من الأمور إلا بإذن الله. ولا يستقيم أنْ يكون (شيئاً) خبراً و (بضارهم) في موضع نصب على الحال لأنه يُثبتُ عكسَ المعنى المقصود، إذ المعنى المقصودُ: نفيُ كونه ضاراً، فيرجعُ إلى إثباتِ[1] كونه[2] ضاراً، لأنَّ الحال حينئذٍ تكونُ مثبتة، فيصير الضررُ مثبتاً. ثم لا يستقيمُ أنْ يكونَ من اسم (ليس) حالٌ لأنه في معنى المبتدأ، ولا يكون من المبتدأ حال، ثم يبقى الاستثناءُ غيرَ مرتبط بما قبله، لأنك إنْ جعلته من سياق (ضارهم) كان استثناءً مع مثبت ولا يستقيم، لأنه متعيِّنٌ للاستثناء المفرّغ لمجيئه بحرف الجر. وإنْ جعلته من (شيئاً)، صار التقديرُ: وليس الشيطان شيئاً إلا بإذن الله. وهذا أسقطُ من أن يُتكلم عليه. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٩٢]

[تعلّق الجار بالنفي في قوله تعالى:

﴿ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين: إذا قلتَ: ما ضربتُهُ للتأديب. فإنْ قصدتَ نفيَ ضربٍ معلّل بالتأديب فاللامُ متعلّقةٌ بضربت، ولم تنفِ إلا ضرباً مخصوصاً، والتأديبُ تعليلٌ للضرب المنفيّ. وإنْ أردتَ نفيَ الضرب مطلقاً على كل حال، فاللامَ متعلّقة بالنفي، والتعليلُ للنفي، ويكونُ

(١) فيرجع إلى إثبات: سقطت من س.
(٢) كونه: سقطت من د.

المعنى: أنّ انتفاءَ الضرب كان من أجل التأديب، لأنه قد يُؤدَّب بعضُ الناس[١] بترك الضرب لا بالضرب. ولا يُستبعد تعلُّق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي لجواز قولهم: ما أكرمته لتأديبه، وما أهنته للإحسان إليه. فإنك لو علّقت ههنا بالفعل[٢] فسد المعنى، إذْ لم تُردْ أنك أكرمته تأديباً، ولا أهنته إحسانا، وإنما يتعلَّقُ بما في الحرف من معنى: انتفى، لأنّ المعنى: أنّ انتفاءَ الإكرام لأجل التأديب، وانتفاءَ الإهانة لأجل الإحسان.

وقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بنعمةِ ربّك بمجنون﴾[٣]. الباءُ في: بنعمة ربك، متعلِّقةٌ بالنفي، لا بقوله: بمجنون[٤]، إذْ لو عُلّق به لكان المرادُ نفيَ جنون من نعمة الله، وذلك غيرُ مستقيم من وجهين: أحدُهما: أنه لا يُوصف جنونٌ بأنه من نعمة الله. والآخرُ: أنه لم يُرَدْ نفيُ جنون مخصوص. وإنّما أُريدَ نفيُه عموماً فتحقَّق أنّ المعنى: أنه انتفى عنك الجنونُ مطلقاً بنعمة الله، وعلى هذا يُحكم في التعلُّق، فإنْ صَحَّ تعلُّقُه بالفعل وإلا عُلِّقَ بالحرف على ما تقرّر[٥].

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ليسَ عليكُم جُناحٌ أنْ تبتَغُوا فَضْلاً من ربّكم﴾[٦]. في أنّ معناه: في أنْ تبتغوا، فهي متعلِّقة بجناح. والمعنى: أنّ الجناحَ في انتفاء التجارة منتفٍ، وتعلُّقُه بليس بعيدٌ لأنه لم يُردْ أنْ يُنفى الجناحُ مطلقا، ويُجعل ابتغاءُ التجارة ظرفاً للنفي. فهذا يبعُد أنْ يكون متعلّقا. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الناس: ساقطة من م.

(٢) في م: بالقول. وهو تحريف.

(٣) القلم: ٣.

(٤) قال الزمخشري: «يتعلق بمجنون منفياً». الكشاف ٤/١٤١.

(٥) في م: تقدم.

(٦) البقرة: ١٩٨.

[إمــلاء ٩٣]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ليّاً بألسنتهم﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة عشرين: قوله تعالى: ﴿ليّاً بألسنتهم﴾(١):

منصوبٌ على المصدر من قوله: يُحَرّفونَ الكَلِمَ عن مواضعه، لأنّ (ليّاً) نوع من التحريف، كأنه قال: يحرفـون تحريفـا، فصار مثـل قولـه: ﴿ثُمَّ إني دعوْتُهم جِهارا﴾(٢)، فإنه أحدُ نوعي الـدعاء. ويجـوز أنْ يكون مصـدراً في موضع الحال(٣).

[إمــلاء ٩٤]

[إعراب قوله تعالى: ﴿أتأخذونه بُهتاناً﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى: ﴿أَتَأْخُذُونَه بُهْتاناً وإثماً مُبينا﴾(٤): يجوز أنْ يكون قولُه: بهتانا، مصدراً مثل: قعد القرفصاء، لأنّ البهتانَ ظلم، والأخذُ على نوعين: ظلمٌ وغيرُ ظلم، كقوله: ﴿ثُمَّ إني دَعَوْتُهُمْ جِهارا﴾(٥). فإنّ جهارا أحدُ نوعي الدعاء. ويجوز أنْ يكون مفعولا من أجله، ويجوز أنْ يكون حالا(٦).

---

(١) النساء: ٤٦. قال تعالى: ﴿ من الذين هـادوا يحرفـون الكلم عن مواضعـه ويقولـون سمعنا وعصينا واسمع غير مُسمِعٍ ليّاً بألسنتهم وطعناً في الدين ﴾.

(٢) نوح: ٨.

(٣) وذكر القرطبي قولاً ثالثاً وهو جواز كونه مفعولاً من أجله. الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٤٣.

(٤) النساء: ٢٠.

(٥) نوح: ٨.

(٦) قـال الزمخشـري: «وانتصب (بهتانـاً) على الحـال أو على أنـه مفعول لأجله». الكشـاف ٥١٤/١.

[إمــلاء ٩٥]

[العامل في «كم» في قوله تعالى:
﴿كم أهلكنا قبلهم﴾]

وقال أيضاً ممليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَـرَوْا كَمْ أَهْلَكنا قبلَهم من القرون أنّهُمْ إليهم لا يَرْجِعُون﴾[١]:

العـاملُ في (كم) قـولُه: أهلكنـا. لأن (كم) لا يعملُ فيهـا ما قبلهـا[٢]، وتكون الجملةُ معمولَةَ (يروا)، و (أنهم إليهم لا يرجعون) مفعولٌ لأجله تقديرُه: لأنهم. وبعضُ البَصـريـين يجعلُ (كم أهلكنـا قبلهم من القـرون) معتـرضـا، و (أنهم إليهم لا يرجعون) معمولُ (يَرَوْا).

والزجاجُ[٣]: (أنهم إليهم لا يرجعون) بدلاً[٤] من (كم أهلكنا قبلهم من القرون)، وهذا يؤدّي إلى مذهب الكوفيـين في إعمـال (يروا) في (كم)، لأنّ العاملَ في البدل عاملٌ في المبدل منه. والبدلُ هـهنا (أنهم إليهم)، والعاملُ فيه (يروا)، والمُبْدَلُ منه (كم أهلكنا). وإن اعتُذر عنه بأنه أراد أنّ (يروا) عاملٌ في

---

(١) يس: ٣١.

(٢) قال الزمخشري: «لأن كم لا يعمل فيهـا عامـل قبلها، كـانت للاستفهـام أو للخبر». الكشاف ٣/٣٢١.

(٣) هو إبراهيم بن السري من سهل أبو إسحق المشهور بالزجاج. كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد. من مصنفـاته: معـاني القرآن، شـرح أبيات سيبـويه، كتـاب ما ينصرف وما لا ينصرف. توفي سنة ٣١١ هـ، وكانت سنه سبعين سنة. انظر بغية الوعاة ١/٤١١ وطبقات النحويين واللغويين ص ٨١.

(٤) انظر إعراب القرآن المنسوب له ٢/٥٨٧.

(كم أهلكنا) معنى، فضعيفٌ من جهة أنّ (أنهم) معمولٌ لفظا، فلا يستقيم أنْ يكون بدلا مما ليس معمولاً بعامله[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٩٦]

[إعراب قوله تعالى: ﴿غير بعيد﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى: ﴿وأُزْلِفَتِ الجنةُ للمتقين غيرَ بعيدٍ﴾[2]:

يجوز أنْ يكون حالا مؤكِّدة كقول الفارسي. ويجوز أنْ يكون نعتا لمصدر محذوف أوْ ظرفا، أي: قربتْ في زمن غير بعيد[3]. وإنّما عُبِّر عنه بالمضي لتحقيقه أو لتقريبه. والمرادُ بالتحقق هـهنا كونه حقا، لا أنّ المرادَ بالتحقق هنا الوقوعُ الحاصلُ.

وأمّا قولُه: ﴿اقتربتِ الساعةُ﴾[4]، و﴿اقتربَ للناس حسابُهم﴾[5]. فهذان حاصلان، لأنّ المرادَ قربُ الحساب والساعة، وهما حاصلان. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وقد رد ابن هشام هذا الوجه بقوله: «إن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قدر عامل المبدل منه (يروا) فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها. وإن قدر (أهلكنا) فلا تسلط له في المعنى على البدل. والصواب أن كم مفعول لأهلكنا». انظر: مغني اللبيب ١/١٨٤ (محيي الدين).

(٢) ق: ٣١.

(٣) قال الزمخشري: «غير: نصب على الظرف. أي مكاناً غير بعيد. أو على الحال». الكشاف ٤/١٠.

(٤) القمر: ١.

(٥) الأنبياء: ١.

[إمــلاء ٩٧]

[إعرابُ «غير» في قوله تعالى: ﴿غيرُ أولي الضرر﴾]

وقال أيضاً ممليا بالقاهرة سنة أربع عشرة على قوله تعالى: ﴿لا يستــوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أُولي الضرر﴾[١]:

قــال الفسـوي[٢] وغيــره من النحـويين: إنّ غيــر في الـرفــع صفـةٌ للقاعدين[٣]، وذلـك أنّ غير نكـرةٌ وإنْ أُضيفت إلى المعارف لشـدّة إبهامهـا، فكيف يستقيم على هذا أن تكون صفةً؟. فإن أُجيبَ عن ذلك: بأن هذا مثلُ قوله تعالى: ﴿أنعمْتَ عليهم غيرِ المغضوبِ﴾[٤] لمّا كانا محصورين. فإذا قلت: مـررت بالمسلم غيـرِ الكافـر جرتْ ههنـا وصفـا لانحصار الضـدين. فنقول: الفرقُ بينهما أنه ليس في ذلك انحصارٌ، لأنّ القاعدين المضرورين وغيرَ أولي الضرر ليس فيه حصرٌ بخلاف المسلم والكافر، فلا يلزم من الجواز ثَمّ الجوازُ هـهنا، لأنه هـهـنا كقولك: مررت بالرجل غيرِ العالم. وإذا لم يستقمْ أن يكون صفةً وجب أن يكون استثناء. وإذا وجب أن يكون استثناء فالمختارُ الرفع. ألا ترى أنك إذا قلت: لا يستوي القاعدون إلا أولو الضرر، كان الرفعُ هو الوجه، وكان النصبُ على الاستثناء جائزاً. وإذا ثبت ذلك كان الرفعُ أقوى من النصب[٥]. فإذا جاز النصبُ على الاستثناء مع ضعفـه فلأن يجـوز الرفـعُ مع قـوته أولى.

---

(١) النساء: ٩٥.

(٢) الفسوي هو أبو علي الفارسي. انظر الإيضاح العضدي ١/ ٢٠٩.

(٣) انظر سيبويه ٢/ ٣٣٢، والكشاف ١/ ٥٥٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٣.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) قال الفراء: «يرفع غير لتكون كالنعت للقاعدين. وقد ذكر أن غير نزلت بعد أن فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب. إلا أن اقتران غير بالقاعـدين يكاد يوجب الرفع، لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام». معاني القرآن ١/ ٢٨٣.

والذي يقوّي ذلك أنّ الخفضَ لم يأتِ في السبعة لضعفه، لأنه إنْ جُعل صفة كان ضعيفاً، وإنْ جُعل استثناء لم يستقمْ لأنه يكون من قوله: ﴿من المؤمنين﴾، و(من المؤمنين) ليس في سياق النفي، فيُستثنى منه على البدلية، لأنه إنّما جيء به بياناً للقاعدين لا غير. فلم يستقمْ أنْ يُستثنى منه كما يستثنى من المنفي، فظهر من ذلك أن الرفعَ هو الوجهُ على الحمل على الاستثناء، كما حُمل النصبُ على الاستثناء مع أنه أضعف، وظهر أن الخفضَ ضعيف، ولذلك لم يُقرأ به في السبعة، فحَمْلُ الآية على ما ذكرناه هو الوجه. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ٩٨]

[معنى الموعد في قوله تعالى: ﴿قال موعدكم يوم الزينة﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: **﴿قال موعِدُكُمْ يومُ الزّينةِ وأنْ يُحْشَرَ الناسُ ضُحى﴾**[١]:

الظاهرُ أنّ الموعدَ الوعدُ لأنه وصف بقوله: **﴿لا نُخْلِفُه﴾**[٢] والإخلاف إنّما يتعلّق بالوعد، يقال: أخلفَ وعدَه، و **﴿إنَّ اللَّهَ لا يُخْلِفُ الميعاد﴾**[٣]، لا بمكانه ولا بزمانه. فلو جُعل زمانا أو مكانا لوقع الإخلافُ على غير الوعد وهو بعيد[٤]. فإنْ قلت: لِمَ لا يكونُ على حذف مضاف، كأنه قيل: فاجعل بيننا وبينك وقتَ وعدٍ أو مكانَ وعدٍ؟ قلت: إضمارٌ مستغنى عنه فلا حاجةَ إلى

---

(١) طـه : ٥٩.

(٢) طـه : ٥٨.

(٣) الرعد : ٣١.

(٤) قال أبو البقاء: «فإن جعلت موعداً زماناً كان الثاني هو الأول. وإن جعلت موعداً مصدراً كان التقدير: وقت موعدكم يوم الزينة، وهو مصدر في معنى المفعول». إملاء ما من به الرحمن ٢/١٢٣.

تقديره. فإنْ قلت: فما المانع من أنْ يكون موعدُكم اسماً للزمان أو المكان، ويكونُ قولُه: لا نُخلفه، للموعد الذي دلّ عليه موعدُكم؟ قلت: يَرجع الضميرُ[1] إلى غير المذكور، ورجوعُه إلى المذكور أوْلى. فإنْ قلت: بمَ ينتصبُ (مكانا)؟ قلت: ينتصبُ بفعل مقدر دلّ عليه قوله: فاجعل بيننا وبينك موعدا، أي: نتواعد مكانا. ولا يستقيم نصبُه بموعدكم، وإنْ كان مصدرا، لأنه قد فُصل بينه وبينه بالوصف، فصار مثل قولك: أعجبني ضربٌ حسنٌ زيدا، وهو غير سائغ، لأن منصوبَ المصدر من تتمته، ولا يُوصف الشيءُ إلا بعد تمامه[2]، فكان كوصف الموصول قبل تمام صلته. والاحتياج إلى هذا التقدير هو الذي يُحسِّن أنْ يكون (موعدا) على حذف مضاف، أي: مكانَ موعد، ويكون (مكانا) بدلاً من المكان المضاف المحذوف، وإنّما يبقى الترجيحُ بين تقدير مضاف أو تقدير فعل.

وأمّا قولُه: ﴿موعدُكم يومُ الزينة﴾. فالظاهرُ أنه اسم للوقت، لأنه أخبر عنه بيوم الزينة، ولا يُخبر بيوم الزينة إلا عن وقت. ولا حاجةَ إلى أن يُقدَّر وقتُ وعدكم، لأنه تقديرٌ مستغنى عنه بأن يُجعل موعدُكم اسما للوقت.

وقولُه: ﴿أنْ يُحْشَر الناسُ﴾ معطوف على الزينة على معنى: يوم الزينة، ويوم حَشْرِ الناس[3]. و (ضحى) جائزٌ أنْ يكون متعلِّقا بـ (يحشر)، فيكون منصوباً على الظرف على هذا وهو الظاهر. وجائزٌ أنْ يكون بدلا من (يوم الزينة) ويكون بدلَ البعض من الكل، لأنّ ضحى اليوم بعضُه، وحُذف الضميرُ على هذا للعلم به، كما تقول: ضربت زيدا يومَ الجمعة عشية، فيكون مرفوعا.

---

(١) الضمير: سقطت من د.

(٢) في س: إتمامه.

(٣) قال الزمخشري: «ومحل أن يحشر الرفع أو الجر عطفاً على اليوم أو الزينة». الكشاف ٥٤٢/٢.

وأما على قراءة الحسن البصري[1] وهو ينصب (يومَ الزينة)، فيجوز أنْ يكون موعدُكم بمعنى: وَعْدكم، ويوم الزينة: خبره، متعلقه محذوف، أي: حاصلٌ يومَ الزينة وحَشْرِ الناس. ويجوز أنْ يكون على حذف مضاف، أيْ: وقتَ وعدكم يومَ الزينة، فيكون (يوم الزينة) منصوباً بموعد، لأنه مصدر، وضحى هو الخبر، أيْ: وقتَ وعدكم في هذا اليوم هو هذا الوقت، ولا ينبغي أنْ يكون موعدُكم اسما للزمان، فإنه حينئذ لا يعمل في يوم الزينة، ولا يقع خبرا عنه من حيث إنهما زمانان إلا على معنى الجزئية، كما تقولُ: زمانُ ضربي يومَ الجمعة، كأنه لمّا كان جزءه صار كأنه حاصل فيه فعلى هذا يكون (يوم الزينة) خبرا للموعد الذي هو وقت. و (ضحى) على قراءة الحسن البصري على الوجه الأول منصوبٌ بِ (يحشر)، وعلى الوجه الثاني يكونُ مرفوعا. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ٩٩]

[إعراب قوله تعالى: ﴿سيقولون ثلاثةٌ رابِعُهُم كلبُهُم﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿سيقولونَ ثلاثةٌ رابِعُهُم كلبُهُم﴾[2]. إلى قوله: ﴿وثامِنُهم كلبُهم﴾.

قال: يجوزُ أنْ يَكون (رابعُهم كلبُهم) جملة ابتدائية صفة لثلاثة، و(ثلاثةٌ) خبرُ مبتدأ محذوف.

ولا يجوز أن يكون (كلبهم) مرفوعاً برابعهم، لأنّ المرادَ به المضي[3].

---

(١) هو الحسن بن أبي الحسن أبو سعيد البصري. إمام زمانه علماً وعملاً. وروى عنه أبو عمرو بن العلاء. وهو أحد القراء العشرة. ولد سنة ٢١ هـ وتوفي ١١١ هـ. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٣٤.

(٢) الكهف ٢٢.

(٣) قال الزمخشري: «ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال أو أدخلت عليه الألف واللام». المفصل ص ٢٢٨. وأجاز الكسائي إعماله إذا أريد به المضي.

ولا أنْ تكون الجملةُ حالا ، إذْ ليس معناها يصحُّ أنْ يكون عاملا فيها ، لأنّ التقدير : سيقولون هم ثلاثة ، وليس فيه ما يصحُّ أنْ يكون حالا ، وليس فيها أيضاً واو.

ويجوز أنْ يكون (رابعُهم كلبُهم) جملةً خبرا للمبتدأ المحذوف بعد خبر، فيكون أُخبرَ بخبرين : مفردٍ وجملة . ويقوّي هذا الوجهَ أنّ الجملةَ الثالثة ، وهي قولُه : وثامنُهم كلبُهم ، جاءت بالواو ، والمعنى فيها كالمعنى فيما تقدم . ويتعذَّر أن تكونَ صفةً مع الواو ، لأنك لا تقول : مررت برجل وعاقل ، فيتعيَّن أنْ يكون المرادُ خبراً بعد خبر ، والأخبارُ إذا تعددت جاز أنْ يكون الثاني بواو وبغير واو ، هذا إن سُلِّم أنّ المعنى في الجمل واحد .

وأما إنْ قيل : إنّ قوله : ﴿وثامنُهم كلبُهم﴾ من قول الله تعالى ، استئنافاً لا حكايةً عنهم ، فيكون تقريراً لكونهم سبعة ، ويكون الوقفُ على قوله : سبعة . ثم أَخبر الله تعالى غيرَ حكايةٍ عنهم بأن ثامنهم كلبُهم . فَيُفْهم على ذلك أنّ القائلين بأنهم سبعةٌ أصابوا في ذلك[1] ، فلا يلزم على هذا تقويةُ أنْ يكون خبراً بعد خبر ، ويقوّيه قولُه قبله : رجماً بالغيب . ثم ذَكَرَ بعد قوله : رجماً بالغيب ، الجملةَ الثالثةَ ، فدلَّ على أنها مخالفةٌ لما قبلها في الرجم بالغيب ، وإذا خالفتها في ذلك وجب أنْ تكون صدقاً ، إلا أنّ هذا الوجهَ يضعف من حيث إن الله تعالى قال : ما يعلمُهُم إلا قليل . فلو جعلنا قولَه : وثامنُهم كلبُهم ، تصديقاً لمن قال : سبعة ، لوجب أنْ يكون العالِمُ بذلك كثيراً ، فإن أخبار الله تعالى صدق ، فدل على أنه لم يُصدِّق منهم أحدا ، وإذا كان كذلك وجب أنْ تكون الجمل كلُّها متساويةً في المعنى ، وقد تعذَّر أنْ تكون الأخيرةُ وصفا ، فوجب أنْ يكون الجميع كذلك . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ونقل القرطبي عن قوم أن عددهم سبعة ، وإنما ذكر الواو لينبه على أن هذا العدد هو الحق ، وأنه مباين للأعداد الأخرى التي قال فيها أهل الكتاب . الجامع لأحكام القرآن ٣٨٣/١٠ .

[إمـــلاء ١٠٠]

[إعادة لفظ الظاهر بدلاً من الضمير

في قوله تعالى: ﴿ولا أشرك بربي أحداً﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى: ﴿لكنّا هُوَ اللَّهُ ربّي ولا أُشركُ بربي أحداً﴾(١):

إنّما أُعيد لفظُ الظاهر في هـذه الآية كمـا أُعيد اسمُ الله تعـالى في مثل قوله: واتقوا الله، إن الله، وأشباهه، لِمَا في الاسم الظاهر من التعظيم، فلذلك أُعيـد لفظُ ربّي لِما في ذكـر الربّ من التعـظيم له، والهضم للمتكلّم، فكـان التكريرُ لهذا الظاهر لأجل هذا المعنى أحسنَ. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ١٠١]

[تعلُّق الجار والمجرور في قوله تعالى:

﴿حتى توارتْ بالحجاب﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنـة ثلاثٍ وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿حتى توارتْ بالحجابِ﴾(٢):

الجارُ والمجرور متعلِّقٌ بتوارتْ، إمّا على نحو قولك: كتبتُ بالقلم، لأنها حَصَل لها التواري بالحجاب، وإمّا على نحو تعلُّق قولك: سكنتُ بالبلد، على معنى: فيه، كأنها توارت فيه.

ويجوز أنْ يكون حالا متعلِّقا بمحذوف. والأولُ أوجه؛ لأنه إذا كان حالا فيتعلّق بشيء محذوف تقديره: مستقرةً بالحجاب. ولا حاجة إلى التقـدير مـع

---

(١) الكهف: ٣٨.

(٢) ص: ٣٢.

وجود ظاهر يُغني عنه، مع أنّ التقديرَ والاضمار على خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلا لضرورة[1]، ولا ضرورةَ تُلجِىءُ إلى ذلك. والله أعلم بالصواب.

[إمـــلاء ١٠٢]
[حذف مفعول الفعل المتعدي في قوله تعالى: ﴿وأصلح لي في ذريتي﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى: ﴿وأَصْلِحْ لي في ذُرِّيَتي﴾[2]:

هذا من باب قولهم: فلانٌ يعطي ويمنعُ، ويصلُ ويقطعُ، مما استُعملَ فيه الفعلُ المتعدّي محذوفاً مفعولُه حذفاً غيرَ مقصود به مفعولٌ مراد، كأنه قيل: يفعلُ العطاءَ والمنع والصلة والقطع، من غير قصد إلى مفعول مراد على نحو خصوص أو عموم. وهو أبلغُ في المدح من القصد إلى مفعول، على طريقة خصوص أو عموم. وإذا قُصد هذا المعنى لما فيه من المبالغة، ثم قَصد المتكلمُ به ذكرَ خصوصيّةٍ متعلّقة أجراه مجرى الأفعال غيرِ المتعدية، وجَعلَ ذلك كأنه[3] محلٌّ له، وكذلك قولُ الشاعر:

وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ من ذي ضُروعها ... إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عراقيبها نَصْلي[4]

وموضعُ الاستشهاد من البيت: يجرح في عراقيبها. ومن الآية: ﴿وَأَصْلِحْ

---

(١) في د: بضرورة.

(٢) الأحقاف: ١٥.

(٣) في م: على أنه.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة. انظر ديوانه ص ٥٧٥ (المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق). وهو من شواهد المفصل ص ٥٤٠، وابن يعيش ٢/٣٩، ومغني اللبيب ٢/٥٧٥ (دمشق)، والخزانة ١/٢٨٤. ومعنى البيت: إذا اعتذرت الإبل إلى الضيف من قلة لبنها فإنه يعقرها لتكون بدل اللبن. والشاهد فيه حذف مفعول «يجرح» والمراد: يجرحها.

لي في ذريتي﴾، وقد وضحَ معناهما[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٠٣]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وما يعبدونَ إلا اللَّهَ﴾]

وقال أيضاً ممليـا بدمشق سنـة ثلاثٍ وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿وإذِ اعْتَزَلْتُموهُمْ وما يعبدونَ إلا اللَّهَ﴾[2]:

يجوز أنْ يكون الاستثناءُ[3] متّصلاً[4] ومنقطعا. فالاتصالُ على أنْ تكون (ما) للمعبود على تقدير أنْ يكـونوا يعبُـدون غيرَ الله مـع الله[5]. تقديـرُه: وإذِ اعتزلتموهم[6] وعبـادَتَهم. والاتصالُ أظهـر، لأنه الـواقعُ كثيـراً مع الاحتمـال الظاهر، فكان حملُه عليه أوْلى. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٠٤]

[معنى «من» في قوله تعالى:

﴿قد كنا في غفلة من هذا﴾]

وقال ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿يا ويلَنا قد كُنَّا في غَفْلَةٍ من هذا﴾[7]:

---

(١) قال الزمخشري في معنى الآية: «معناه أن يجعل ذريته موقعـاً للصلاح ومـظنة لـه، كأنـه قال: هب لي الصلاح في ذريتي وأوقعه فيهم». الكشاف ٣/٥٢١.

(٢) الكهف: ١٦.

(٣) في د: استثناء.

(٤) نص عليـه الزمخشـري، الكشاف ٢/٤٧٥. أمـا القرطبي فقـال: هو استثنـاء منقـطع ١٠/٣٦٧.

(٥) مع الله: سقطت من م.

(٦) في ب: اعتزلتموه، وهو خطأ واضح.

(٧) الأنبياء: ٩٧.

(من) هـهنا يجوز أنْ تكون بمعنى عن، كما تقول: أطْعَمه عن الجوع ومن الجـوع، وكَساه عن العـري ومن العري، ورمى عن القـوس ومن القوس[1]، وأخذتُ عنه الحديث وأخذتُ منه الحديث .

والأحسنُ أنْ تكون على بابها لابتداء الغاية تنبيها على أنه ابتداءُ ما غُفل عنه، لأن الذي بعد ذلك من العذاب أشدُّ عليهم، فكان فيه تنبيهٌ على أنه أولُ شيْء غُفِل عنه من الشدائد. ولو قيل: عن هذا، لم يكنْ فيه ذلك المعنى، إذْ ليس في «عن» ما يدُلُّ على ابتداء له انتهاء، فكانت «من» بهذا المعنى في هذا الوضع أوجهَ من «عن». والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٠٥]

[وجه فتح همزة ان وكسرها في آياتٍ من سورةِ الجن]

وقال أيضاً ممليـا بدمشق سنـة اثنتين وعشرين على قـوله تعـالى: ﴿**قل أُوحِيَ إليّ أنّه استمعَ نفرٌ من الجِنِّ**﴾[2]:

أما الكسرُ[3] فعلى العـطف على ما بعـد القول في قـوله: ﴿**فقـالوا إنـا سمعنا**﴾[4]، إلاَّ قوله: ﴿**وأنه لمّا قامَ عبدُ الله**﴾[5]، فإنّ الأحسنَ أنْ يكون مستأنفاً لقوله: ﴿**كادُوا يكونون عليه لِبَـدا**﴾[6]؛ لأنه لـو كان على قـوله: إنّـا سمعنا،

---

(١) وعن في هذه الأمثلة معناها البعد والمجاوزة . انظر المفصل ص ١١٣ .

(٢) الجن : ١ .

(٣) أي كسر همزة إن في الآيات التي تلي الآية المذكورة . ما عدا قوله : ﴿ **وأن المساجد لله** ﴾ وقوله : ﴿ **وأن لو استقاموا على الطريقة** ﴾ . وهذه قراءة المدنيين . انظر إعراب القـرآن للنحاس ٣/٥٢١ .

(٤) الجن : ١ .

(٥) الجن : ١٩ .

(٦) الجن : ١٩ .

لكان: كِذْنا نكون. ويجوز أن يكون القول من بعضهم، والإخْبارُ واقِع عن بقيتهم.

وأمّا الفتحُ[1] فقد قيل إنه عطف على قوله: ﴿أنه استمع﴾، فيكون داخلاً في حيّز مفعول أوحى[2]، ويُشكِل عليه قولُه: ﴿وأنّه تعالى جَدُّ ربِّنا﴾[3]. ﴿وأنّا لَمَسنا﴾[4]، ﴿وأنّا كنّا﴾[5]. إذْ لا يحسن أن يقال: أوحي إليّ أنا كنا أو أنا لَمَسْنا. وضميرُ المتكلم للجن، والمتكلمُ الرسول، وإنّما كان يكون وأنّهم لمسوا ونحوه. فلذلك فرّ المحققون من هذا التأويل، وجعلوه عطفاً على الضمير في قوله: ﴿فآمنا به﴾[6]، فيكون داخلاً في حيّز الجار، ولا يَرِد عليه على هذا ما تقدّم لأن المتكلمين بقوله: فآمنا به، هم الجنُّ. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٠٦]

[استعمال «على» بدلاً من «في» في قوله تعالى: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى: ﴿وعليها وعلى الفُلْكِ تُحْمَلُون﴾[7]:

---

(١) قال النحاس: «وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي بالفتح في السورة كلها إلى قوله: ﴿قل إنما أدعو ربي﴾. فلما أشكل عليه هذا عدل إلى قراءة أهل المدينة، لأنها بينة واضحة». إعراب القرآن ٣/٥٢١.

(٢) قال النحاس: «والقول في الفتح أنه معطوف على المعنى، والتقدير: فآمنا به أنه تعالى جد ربنا، فأنه: في موضع نصب». إعراب القرآن ٣/٥٢١.

(٣) الجن: ٣.

(٤) الجن: ٨.

(٥) الجن: ٩.

(٦) الجن: ٢.

(٧) المؤمنون: ٢٢.

قال: إنْ قيل لِمَ جاء بعلى والقياسُ والاستعمال يقتضي في؟ أمّا القياسُ فلأنه بمعنى الظرفية، كقولك: قعدتُ في الدار. وأمّا الاستعمالُ فلقوله: ﴿**قلنا احملْ فيها**﴾ [(١)] ﴿**فاسْلُكْ فيها**﴾ [(٢)].

فالجواب: أن (على) في هذا الموضع أوضح، من حيث إن غيره مما ذكر فيه ما يكون باطن الفلك، وهو الأكثر، فغلب، فكانت (في) أحسن لتحقق معنى الظرفية وبُعْد معنى (على)، لأن المذكورَ محمولاً ثَمَّ الأزواجُ كلُّها، وكان أكثرها في باطن الفلك، وأعلى السفن مخصوص بالآدميين على ما هو العادة، فلما خصوا في قوله: (وعليها وعلى الفلك تحملون)، كانت (على) أوضح. وفي هذا الموضع لم يرد ذلك المعنى من الأزواج وإنما أريد المخاطبون خاصة، وليسوا في العادة في باطن الفلك، وإنما يكون على ظاهرها، فأتى بما يدل على معنى الاستعلاء تنبيهاً على هذا المعنى، وهذا أحسنُ ممن يقولُ: إنما أتى بـ (على) لتقدّم (على) في قوله: (وعليها)، لِمَا بين الفلك وبين الإبل من مشاكلة الحمل، فلما أتى بـ (على) في حمل الإبل أتى بـ (على) في الآخر، لأن هذا مراعاةُ أمرٍ لفظي، وما تقدّمَ مراعاةٌ لأمر معنوي، ولأنه بعينه يقتضي المخالفة من وجه آخر، لأن تكريرَ الحرف بالمعنى الواحد ليس من باب المجانسة ولا البديع، فلا يحسن أن يُخالفَ الأصلُ لأجله.

فإنْ قيل: لو استقل ما ذكرتموه في استحسان (على) لكانت (على) أحسن في قوله: ﴿**إنا حملنا ذريَّتَهم في الفلك المشحون**﴾ [(٣)]. وقد جاءَ بـ (في) فدل على أن ما ذكر من تقدم (على) هو السبب.

فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أن المرادَ التنبيهُ على ذلك المعنى المذكور في قوله: احمل فيها، فاختصر الكلام للعلم به، فجرى الأمر فيه على

(١) هود: ٤٠.
(٢) المؤمنون: ٢٧.
(٣) يس: ٤١.

ذلك المجرى، فلذلك جيء بـ (في). الثاني: أنْ يكون ذلك الأمرُ اللفظيّ مرجّحاً للإتيان بـ (على)، لا على أنه مستقل في السببية، فيكون حينئذٍ المعنى المذكور هو المقتضي لجواز (على)، وتكون (على) مرجّحة لأحد الجائزين. ولا يلزم من كونها مرجحةً أن تكون سبباً مستقلاً.

وأما قوله: ﴿فإذا استويتَ أنْتَ ومن معك على الفلك﴾[1]، فإنما أتى بـ (علي) لما في الاستواء من معنى الاستعلاء. ألا ترى إلى قوله: ﴿ثم استوى على العرش﴾[2]. وقوله: قد استوى بشر على العراق[3].

وأما قولُه: ﴿اركبُوا فيها﴾[4] و ﴿ركبا في السفينة﴾[5]. وقولُه: ﴿فإذا رَكِبُوا في الفُلْكِ﴾[6] فلِما قُصِد في معنى الركوب من معنى الثبوت، كقوله: ﴿ولأُصلِّبَنَّكُمْ في جذوعِ النخل﴾[7] وإذا استعملت (في) في الصلب لقصد معنى الثبوت، فاستعمالُها في الركوب أجدر. والله أعلم.

[إمــلاء ١٠٧]

[معنى قوله تعالى: ﴿أوكَسَبت في إيمانها خيرا﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿يومَ يأتي بعضُ آيات ربِّك لا ينفعُ نفساً إيمانُها لم تكنْ آمنتْ من قبلُ أوْ كَسَبَتْ في إيمانها خيراً﴾[8]:

---

(١) المؤمنون: ٢٨.

(٢) الأعراف: ٥٤.

(٣) هذا صدر بيت من السريع، وعجزه: من غير سيف ودم مهراق. ذكره ابن منظور في اللسان (سوا) ولم ينسبه لأحد. وكذلك أبو حيان في البحر المحيط ١/١٣٤.

(٤) هود: ٤١.

(٥) الكهف: ٧١.

(٦) العنكبوت: ٦٥.

(٧) طه: ٧١.

(٨) الأنعام: ١٥٨.

موضعُ الأشكال في قولـه: ﴿أو كسَبَتْ في إيمانهـا خيرا﴾. لأنـه لأحد الأمرين. فإذا سيقت في النفي في مثل ذلك اقتضى نفيُ الأمرين كقوله: ﴿لا تُطِعْ منهم آثِماً أو كَفُورا﴾[1]. وأحدُهما: آمنتْ من قبلُ، والثاني: كَسَبَتْ في إيمانها خيرا، فيصيرُ المعنى على الظاهر: لا ينفع نفساً لم تكنْ آمنتْ من قبلُ إيمانُها، وهذا واضح، ولا ينفـعُ نفساً لم تكنْ كسبتْ في إيمـانها خيـرا إيمانُهـا، وهذا مشكل، فإنّ الإيمانَ قبل مجيء الآيات نافعٌ، وإنْ لم يكنْ عملٌ صالح غيره، فكيف يصحُّ نفيُه؟. والجوابُ: أنّ المعنى لا ينفع نفساً إيمانُها ولا كسبُها وهو العمل الصالح لم تكنْ آمنتْ قبل الآية[2]، أو كان العملُ الصالح مع الإيمـان قبلها، فاختُصر للعلم به.

وقوله: لم تكنْ آمنتْ، صفةٌ لِـ (نفسا)، وإنْ وقـع الفصلُ، لأنّ المعنى على التأخير، وإنما أوجب التقديمَ الضميرُ في (إيمانها). والمعنى: لا ينفعُ إيمانُ نفس نفسـاً لم تكنْ آمنتْ من قبل. فلمـا أوجب الضميرُ التقـديمَ بقيتِ الصفةُ في محلّها. و (من) لابتداء الغاية. تقـول: ما آمن زيـد من يوم كـذا، لابتداء الغاية. فيكون نفياً للإيمان الذي ابتداؤه من يوم الجمعة، ولو قلت: ما آمن زيد يوم كذا، كان نفياً للإيمان يوم الجمعة. وإذا أسقطت «من» في نحو: مـا آمن من قبل[3]، وما آمن قبل، لم يختلف المعنى، لأنه إذا كان مبتدأ فيه من قبل، فقد حصل قبل، وإذا حصلَ قبـلُ فقد ابتُـدىء به من قبـل. ولا يلزم ذلك في نحو: يوم الجمعة وشبهه، إذْ قد يكون حاصِلاً فيه، وقد ابتُدِىء به من غيـره. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الإنسان : ٢٤.

(٢) وهي طلوع الشمس من مغربها ، القرطبي ١٤٦/٧.

(٣) ما آمن من قبل : سقطت من د.

[إمــلاء ١٠٨]

[توجيه قراءة حمزة لقوله تعالى :

﴿ولْيَحْكُمْ أهلُ الإنجيل﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى : ﴿وَلْيَحْكُمْ أهلُ الإنجيل﴾[١] :

على قراءة حمزة[٢] إمّا معطوفاً باعتبار المعنى فيما تقدّم من قوله : وآتيناه الإنجيل. لأن المعنى : وآتيناه الإنجيلَ للهُدى والنور والتصديق وليحكمَ. لأن المعنى : لِيهديَ ويُنورَ ويُصَدِّقَ، فحسُن قوله : وليحكمَ، لذلك، كما جاء قوله : ﴿إنّا زيّنا السماءَ الدنيا بزينةِ الكواكبِ. وحفظاً﴾[٣]. لأن المعنى : خلقناها زينة ، فحسُن مجيءُ (وحفظا) لذلك. وإمّا متعلقا بفعل مقدّرٍ دلّ عليه قولُه : ﴿بما أنزلَ اللّهُ﴾. كأنه قيل : وليحكمَ أهلُ الإنجيل بما أنزل اللّهُ فيه، أنزلناه، فحُذِف لذلك. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٠٩]

[تقديم الأزواج في قوله تعالى :

﴿إن من أزواجكم وأولادكم عدواً لكم﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قولـه تعالى : ﴿إنّ مِنْ

(١) المائدة : ٤٧. وتمامها : ﴿ بما أنزل الله ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾ .

(٢) قرأ الأعمش وحمزة بنصب الفعل على أن تكون اللام لام كي . والباقون بالجزم على الأمر . القرطبي ٦/٢٠٩ . وقال النحاس : «والصواب عندي أنهما قراءتان حسنتان ، لأن الله تعالى لم ينزل كتاباً إلا ليعمل فيما فيه ، وأمر بالعمل بما فيه ، فصحتا جميعاً». إعراب القرآن ١/٥٠٠.

(٣) الصافات : ٦، ٧.

أزواجِكُمْ وأولاَدِكُم عدوّاً لكم﴾[1] .

إنّما قُدّمت الأزواجُ على الأولاد لأنّ المقصودَ الإخبار أنّ منهم أعـداءً، ووقوعُ ذلك في الأزواج أكثرُ منه في الأولاد، فكـان أقعد في المعنى المـراد، فكان تقديمُه أولى. ولذلك قُدِّمت الأموال في قوله: **﴿إنّما أموالُكُم وأولادُكُم فتنـةٌ﴾**[2] لأنَّ الأموال لا تكـادُ تفـارقُهـا الفتنـةُ. **﴿إنّ الإنسـانَ ليَـطْغَى أنْ رآه استغنى﴾**[3]. **﴿أمـرنا متـرفيها فَفَسَقُـوا فيها﴾**[4]. وليست الأولادُ في استلزام الفتنة مثلَها، فكان تقديُمها لكونها أوغـلَ في المعنى المـراد أَوْلى. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١١٠]

[إعراب «شهوة» في قوله تعالى: ﴿أتأتون الرجالَ شهوةً﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة أربعٍ وعشرين على قوله تعالى: **﴿أَتَـأْتُونَ الرجالَ شهوةً من دون النّساء ﴾**[5]:

(شهوةً) منصوبٌ، إما مفعولٌ من أجله وهو الظاهر، وإمّا على معنى إتيان شهوة، وإمّا حالٌ على معنى مشتهين[6].

و (مِنْ) في قوله: (مِنْ دونِ النساء)، لابتداء الغاية، أيْ: تـأخذون في ابتداء هذا الفعل من غير النسـاء، أو على معنى المقابلة، أيْ: تجعلون هـذا عِوَضاً عن هذا، كما تقول: خذْ هذا من دون هذا، أي: اجعله عـوضاً منـه.

---

(١) التغابن : ١٤.

(٢) التغابن : ١٥.

(٣) العلق : ٦.

(٤) الإسراء : ١٦.

(٥) الأعراف : ٨١.

(٦) قال الزمخشري : «شهوة : مفعول له ،أي: للاشتهاء ، أو حال بمعنى مشتهين». الكشاف ٩٢/٢.

ويتعلّق إمّا بـ (تأتون) وهو الظاهر، لأنّ المعنى: تجعلون الاتيانَ لهؤلاء عِوَضاً من أولئك، أو تأخذون في الإتيان من هؤلاء. وإمّـا بـ (شهوة) على المعنيين، أي: تتعلّق الشهوةُ منكم بالرجالِ عـوضاً من[1] تعلُّقهـا بالنسـاء. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١١١]

[توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿لِتَزولَ منه الجبالُ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿وإنْ كانَ مكْرُهُم لِتَزُولَ منه الجبالُ﴾[2]:

قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى من (لَتزولَ) ورَفْعِ الفعل بعدَها[3]، وهذه اللامُ على هذه القراءةِ هي اللامُ الفارقة بين المخففـة والنافيـة. تلزم المخفّفةَ لِتَفْصِلها عن النافيةَ، فيكون معنى قراءته: أنّ مكرهم تزولُ منه الجبال.

وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى من (لتزول) ونَصْبِ المضـارع بعدهـا، لأنهـا اللامُ المؤكّـدة التي يُنصب الفعلُ بعـدها. إمّـا بتقـديـر «أنْ» على قـول البصريين، وإمّا بغيرها على قول غيرهم[4]. وتُسمّى لام الجحود لأنها لا تأتي إلّا بعـد جحد، فتكـون (إنْ) نافيـةً[5]. والمعنى: ما كـان مكرُهم تـزول منـه

---

(١) في س: عن.

(٢) إبراهيم: ٤٦.

(٣) ونقلت هذه القراءة أيضاً عن علي. معاني القرآن للفراء ٢/٧٩.

(٤) مذهب أكثر الكوفيين أن الفعل بعد اللام منصوب بها بطريق الأصالة. انظر مغني اللبيب ١/٢٣١ (دمشق).

(٥) قـال ابن هشام: «والـذي يـظهـر لي أنها لام كي، وأنّ إنْ شـرطيـة». المغني ١/٢١٢ (محيي الدين).

الجبال. والجمعُ بين القراءتين، مع أنّ النفيَ والاثبات فيهما توارداً على صورة واحدة. ولا يستقيمُ تناقضُ القراءتين عندنا لأنهما ثابتتان بالتواتر، فكلاهما مقطوع به، فلا بدّ من التأويل.

فمعنى قراءة الكسائي : إثباتُ أنّ مِكرَهُم عظيمٌ تزولِ منه الأمور العظيمة التي لا تبلغ مبلغَ المعجزات كالقرآن ونحوه .

ومعنى قراءة الجماعة: نفيُ أنّ مكرَهُم تزول منه المعجزات العظامُ كالقرآن ونحوه لثبوتها واستقرارها كاستقرار الجبال.

فالجبالُ على قراءة الكسائي: الأمورُ العظام التي لم تبلغْ مبلغَ المعجزات. والجبالُ على قراءة الجماعة: المعجزاتُ العظام كالقرآن ونحوه. وعلى هذا التأويل لم يَجىءْ النفيُ والاثبات باعتبار واحد. وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارُضَ بين القراءتين والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١١٢]

[التشبيه في قوله تعالى : ﴿ كأنهم خُشُبٌ مسنَّدةٌ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ﴾(١):

إنما شبّههم بالخُشُب دون غيرها، لأنه لما ذكر الطبعَ على قلوبهم وعدم فقههم وأنّهم مع ذلك أجسامٌ معجبَة، شبَّههم بما له جسمٌ في الصورة وليس له فهمٌ، فقال: كأنهم خُشُبٌ مسنَّدة. وتشبيهُهُم بالخُشُب في هذا السياق أحسنُ من تشبيههم بالحجارة وأشباهها، فإنّها ليست في الغالب لها صورةُ أجسامِ الآدميين. وقال: مسنَّدة، لأمرين: أحدهما: التنبيه على أنّهم كالخشب

(١) المنافقون : ٤.

القائمة، فنبّهَ على أنّ المرادَ أنها قائمةٌ بقوله: مسنّدة، لأن الأخشابَ لا تُسْند إلا وهي قائمةٌ لاستغنائها عن الاستناد في غير قيامها. وقد تقدَّم أنّ المراد عدمُ فقههم مع عِظَم أجسامهم، فناسب ذلك تشبيههم بالأخشاب القائمة وهي المسنّدةُ. والثاني: التنبيهُ على أنّهم لا فائدةَ فيهم كالخشُب عند عدم استعماله، فإنّ الخشُب القائم لِيُسقَف عليه أو غير القائم ليسقف به[1]، فيه فائدة. وأمّا المسنّدة فلا فائدةَ فيها في حال كونها مسندة[2]. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١١٣]

[معنى «أوْ» في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَفْرِضوا لهنّ فريضةً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿لا جُناحَ عليْكُم إنْ طلّقتُمُ النساءَ ما لَمْ تمسُّوهُنَّ أو تفرِضُوا لَهُنَّ فريضةً﴾[3]:

اختُلف في (أوْ) هذه. فقيل: إنها التي بمعنى: إلاّ أن[4]، أو: إلى أن، فيكون (تفرضوا) في موضع نصب بإضمار «أنْ» أو بِـ «أوْ» على رأي. وقيل: إنّ (أوْ) عاطفةٌ على قوله: (تمسّوهن)، أيْ: ما لم تمسُّوهن أو تفرضوا لهن فريضة، فيكون مجزوماً بالعطف على (تمسّوهن)[5]. وإنما خالف الأولون الظاهرَ

---

(١) به: سقطت من م.

(٢) قال الزمخشري: «شبهوا في استنادهم وما هم إلا أجرام خالية عن الإيمان والخير بالخشب المسندة إلى الحائط، ولأن الخشب إذا انتفع به كان في سقف أو جدار أو غيرهما من مظان الانتفاع. وما دام متروكاً فارغاً غير منتفع به أسند إلى الحائط فشبهوا به في عدم الانتفاع». الكشاف ٤/١٠٩.

(٣) البقرة: ٢٣٦.

(٤) قال الزمخشري: «أو تفرضوا: إلاّ أن تفرضوا لهن فريضة، أو حتى تفرضوا». الكشاف ١/٣٧٤.

(٥) قال أبو حيان: «والفعل بعد أو معطوف على تمسوهن، فهو مجزوم، أو معطوف على =

في (أو) لأحد أمرين: إما لأنها إذا جُعلت بمعنى (أوْ) [العاطفة][1] كان المعنى: لا جناحَ عليكم فيما يتعلّق بمهور النساء إنْ طلقتم النساء إذا انتفى أحدُ هذين الأمرين، لأنّ (أوْ) العاطفةَ تستلزم ظاهراً معنى أحد الأمرين، وإذا استلزمتْ ذلك لم يستقمْ لأنّه ينتفي أحدُ الأمرين وهو الفرضِ، فيلزم صِداقُ المِثْلِ بالمسيس، أو ينتفي المسيسُ وهو أحدُ الأمرين، فيلزم نصفُ ما فُرِضَ. وإنْ كان المسيسُ منتفياً فلا يصحُّ نفيُ الجناح عند انتفاء أحدهما لذلك.
والثاني: أنّ المطلقاتِ المفروضاتِ لهنّ قد ذُكرنَ ثانياً وتُركَ ذكرُ الممسوسات لما تقدم من المفهوم، فلو كانت العاطفة لكان المفروضاتُ في الذكر كالممسوسات، وليس الأمرُ كذلك.

وإذا جُعلتْ (أوْ) بمعنى: إلا أنْ، أُخرجت عن مشاركة الممسوسات، فلم يلزم ظهورُ دخولهنَّ معهن، ولذلك لم يَرَ مالك[2] للمطلقات المفروض لهنّ قبل المسيس متعة، لأنه لم يرَ دخولَهُنّ في الآية المتقدّمة لما ذكرن ثانياً. وجَعلَ المتعةَ للممسوسات خاصة، أو لغير الممسوسات ولغير المفروض لهن، لأنه لمّا ذكرَ المطلقات المفروض لهنّ ثانياً بحرف الشرط دلَّ ظاهراً على أنهنّ لمْ يكنّ مراداتٍ أولاً. فلذلك حُمِل (ومتّعوهن) على غيرهن[3].

مصدر متوهم فهو منصوب على إضمار أنْ بعد أو بمعنى إلا ،التقدير: ما لم تمسوهن إلا أن تفرضوا لهن فريضة ، أو معطوف على جملة محذوفة ، التقدير : فرضتم أو لم تفرضوا». البحر المحيط ٢ / ٢٣١.

(١) زيادة من عندي يقتضيها المعنى.

(٢) هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي. ولد سنة ٩٥ هـ ومات سنة ١٧٩ هـ. أخذ العلم عن ربيعة ثم أفتى معه عند السلطان. قال ابن وهب: سمعت منادياً ينادي بالمدينة، ألا يفتي الناس إلا مالك بن أنس وابن أبي ذئب. انظر طبقات الفقهاء لأبي إسحق الشيرازي الشافعي ص ٦٨ (حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس).

(٣) انظر القرطبي ١/١٩٦.

ويمكن أنْ يقال عن الأول: لا يلزم أنْ يكون المعنى: ما أنتفى أحدُهما، بل المعنى: ما لم يكن أحدُهما. وفرقٌ بين قول القائل: انتفى أحدُ الأمرين، وبين قول القائل: ما كان واحدٌ من الأمرين. فإنّ الأولَ لا ينفي إلا[1] أحدَهما لأنه نكرةٌ ليست في صريح سياق النفي، والثاني ينفيهما جميعاً، لأنها نكرة في صريح سياق النفي. فإذن لا فرقَ في المعنى بين أن تكون: إلى أنْ، وبين أنْ تكون العاطفةَ. فكان حملُها على العاطفة أولى، لأنه الأكثرُ. واما فلا يلزم من مشاركتهن الممسوسات فيما ذُكر مشاركتُه لهن فيما وراء ذلك. هذا مع أنّه قد ذُكر ثانياً ما يدلُّ على انتقاء وَهْم المشاركة. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١١٤]
[معنى قوله تعالى: ﴿وما ينبغي له﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائـة على قولـه تعالى: ﴿ وما علّمناهُ الشعْرَ وما ينبغي لَه ﴾[2]:

يُقال: ما ينبغي، بمعنى: ما يستقيم عقلاً، كقـوله تعـالى: ﴿وما يَنْبغي للرحمن أنْ يَتّخِذَ ولداً﴾[3]. ويقال: ما ينبغي، بمعنى: أنه ما يفعله الله لمصلحة علمها، كقوله تعالى: ﴿وما علّمْناهُ الشعـرَ وما يَنْبغي لَـه.﴾. وكقولـه تعالى: ﴿ وما تَنَزّلَتْ به الشياطينُ. وما ينبغي لَهُمْ وما يستطيعون ﴾[4]. ويُقـال: ما ينبغي في الحرام والمكروه.

والمصلحةُ التي عَلِمها الله أنه لو كان ممن يقول الشعرَ لتطرقت التهمةُ عند كثير من الناس في أنّ ما جاء به من قِبَل نفسه لِتَقَوّيهِ عليه بقوّة الشعر، كما جَعَله

(١) إلا: سقطت من د.
(٢) يس: ٦٩.
(٣) مريم: ٩٢.
(٤) الشعراء: ٢١٠، ٢١١.

أمّياً لذلك. ألا ترى إلى قـوله: ﴿وما كنتَ تتلو من قبلِهِ من كتابٍ ولا تَخُـطُّهُ بيمينك إذاً لارتابَ المبطلون﴾[1]. ولذلك قال في عقيب هذه الآية: ﴿وَيَحِقَّ القولُ على الكافـرين﴾[2]. لأنه إذا انتفتِ الـرِيَب لم يبقَ إلا المعانـدةُ فيحقُّ القول عليهم حينئذ[3]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١١٥]

[معنى السلسبيل في قوله تعالى: ﴿عينا فيها تسمى سلسبيلاً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿عَيْناً فيها تُسَمَّى سلسبيلاً﴾[4]:

السلسبيلُ في اللغة وصف للمبـالغة في السِلْسَـال[5]. فيجوز أن يكـون ههنا على بابه في الوصفية، كأنّ المعنى يوصف بذلك، كما تقول: زيدٌ يسمّى الشجاعُ، أي: يُوصَفُ به. وإنّما لم يقلْ هنا: عيناً سلسبيلاً، لِيُنبّه على شهرته لهذا الوصف.

ويجوز أنْ يكون علَمـاً منقولاً عنـه[6]، وصُرِف لأنـه اسمٌ لماء، مـراعاةً

---

(١) العنكبوت: ٤٨.

(٢) يس: ٧٠.

(٣) قال الزمخشري: «وما ينبغي له: وما يصح له ولا يتطلب لو طلبه. أي: جعلناه بحيث لو أراد قرض الشعر لم يتأت له ولم يتسهل». الكشاف ٣/٣٢٩.

(٤) الإنسان: ١٨.

(٥) قال ابن منظور: «السلسبيل: السهل المدخل في الحلق. ويقال شراب سلسل وسلسال وسلسبيل». اللسان (سلسل).

(٦) قال ابن قتيبة: «السلسبيـل اسم العين». انـظر تفسير غـريب القرآن ص ٥٠٣ (تحقيق السيد أحمد صقر). ونقل ابن منظور هذا القول عن الزجاج. اللسان (سلسل). واستبعد الفراء ذلك. معاني القرآن ٣/٢١٧.

للتذكير، وجريُه على العين لا يُوجِب اعتبارَ التأنيث، كما لا يُوجِب قولك: هذه النفسُ زيد، منع الصرف مراعاةً للتأنيث، وكما تقول: هذه واسطٌ.

ويجوزُ أنْ يكونَ صُرِف لتناسب رؤوس الآي كما في قوله: ﴿قواريراً﴾[1] وإجماعُ القراء على صرفه لا يمنعُ من ذلك. فقد يُجْمعون على أحد الجائزين إذا كان قويّاً وإن لم يُجْمعوا على أحد الجائزين إذا كانَ ضعيفاً.

وقد قيل: إنّ أصلَه: سَلْ سبيلاً، على أنه أمرٌ من سأل يسأل، و(سبيلاً) منصوبٌ به، فيكون له لذلك تأويلان: أحدُهما: أنْ يكون قولُه: تسمى، تمامَ الكلام الأول، وحُذِف مفعول (تسمى) للعلم به، أيْ: تُوصف بمثل الزنجبيل لتقدُّم ذكره، ويكون (سَلْ سبيلًا) استئنافاً، كأنه قيل: اسأل الطريقَ إليها والوصول، وفيه تعسُّف. والوجهُ الثاني: أنْ يكون (سل سبيلًا) على ذلك صُيّر علماً اسماً لهذه العين كَ «تأبط شراً» فجاء على الحكاية، كما تُحكى الجملُ، كما تقول: هذا يسمى: تأبط شراً[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١١٦]

[إعراب قوله تعالى: ﴿مُتّكِئينَ فيها﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى في ﴿هل أتى على الإنسان﴾: ﴿مُتّكِئينَ فيها على الأرائكِ لا يَروْنَ فيها شمساً ولا زَمْهَرِيراً﴾[3]:

---

(١) الإنسان: ١٥.

(٢) والأحسن أن تبقى الكلمة على حالها، والمقصود منها غاية السلاسة. ووزنها فعلليل كما قال سيبويه. انظر الكتاب ٤/٣٠٣. وقدر الزمخشري زيادة الباء فيها. انظر الكشاف ٤/١٩٨.

(٣) الإنسان: ١٣. والآية التي قبلها: ﴿ وجزاهم بما صبروا جنة وحريراً ﴾.

لا يجوز أنْ ينتصب على الحال، لأنه إذا جُعِل حالا من (جزاهم) وجب أنْ يكون تقييداً له[1]. فإنْ جُعِل في المعنى ماضياً صار المعنى: وجزاهُم في حال كونهم مُتّكِئين في الجنة الجنةَ قبل ذلك، ولا يستقيم، وإنْ جُعِلَ مستقبلاً فأبعدُ. فالأوْلى أنْ يكون منصوباً بفعل مقدر على المدح، كأنه قال: أمدحُ أبراراً متكئين فيها على الأرائك[2]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١١٧]
[الفرق بين التسخير والإهانة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشـرين على قولـه تعالى: ﴿كـونوا قِرَدَةً خاسئين﴾[3]. وقال: ﴿كونوا حجارةً﴾[4]:

الأولُ يسمّى التسخيرُ والثاني يسمّى الإهانةُ. والفرقُ بينهما أنّ التسخيرَ عبارة عن تكوينهم على جهة التبديل، أيْ: جعلناهم على هذه الصفة، والإهانةُ عبارَة عن تعجيزهم فيما لا يَقْدرون عليه، أيْ: أنتم أحقرُ من ذلك. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١١٩]
[تعدية الفعل بعن]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخالِفون عن أمْرِهِ أنْ تُصيبَهُم فتنةٌ أوْ يُصيبهمْ عذابٌ أليم﴾[5]:

---

(١) قال أبو البقاء: «يجوز أن يكون حالاً من المفعـول في جزاهم». إمـلاء ما من بـه الرحمن ٢/٢٧٦.

(٢) قال الفراء: «منصوبة كالقطع. وإن شئت جعلته تابعاً للجنة. كأنك قلت: جـزاؤهم جنة متكئين فيها». معاني القرآن ٣/٢١٦.

(٣) البقرة: ٦٥.

(٤) الإسراء: ٥٠.

(٥) النور: ٦٣.

إنّما عُدِّي بـ (عن) لِما في المخالفة من معنى التباعدِ والحَيْد، كأنّ المعنى: الذين يحيدون عن أمره بالمخالفة، فكان الإتيانُ بـ (عنْ) أبلغَ للتنبيه على هذا الغرض لما فيه من ذكر المخالفة من التنبيه على البُعْد والحَيْدِ مما لا ينبغي للعاقل ذلك فيه[1]. وقد استُدِّل به على أنّ الأمرَ يقتضي الوجوبَ لِما تضمّنته الآيةُ من الوعيد على المخالفة، وهو لازمُ الوجوب. فإنْ قلت: الآيةُ متضمنة الأمرَ بالحذرِ لِمَنْ يُخالِف، وحذرُ المخالفِ العذابَ لا يفيده بعد المخالفة لحصول السببِ المقتضى له، وقبلها لا يحذَرُ عذاباً. قلت: هو على أحد وجهين: أحدهما: أن المحذَّرَ منه في المعنى المخالفةُ، ولكن لمّا كان لأجل مسبّبها جُعل مسبّبُها كأنه المحذّرُ منه. والثاني: أنْ يكون المعنى: فلْيَحذرِ الذين وقعتْ منهم المخالفةُ ذلك فيستدركوا ما فعلوه بالتوبة والرجوع إلى الله، فيكون ذلك سبباً لدفع العذاب عنهم. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٢٠]

[عطف الإخبار بالحال على الإخبار بالماضي]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿**ولا تكونوا كالذين خَرَجُوا من ديارهم بَطَراً ورِئاءَ الناسِ ويَصُدُّون**﴾[2]:

يحتملُ وجهين: أحدهما: أنْ يرادَ أنّ الخروجَ كان واقعاً والصدُّ كان حالهم حينئذ، فأُخبِرَ عن كلٍّ بما هو صالحٌ له، فلمّا كانَ الخروجُ ماضياً أُخبِرَ عنه بالماضي ولمّا كانَ الصدُّ حالاً أخْبِرَ عنه بالحال، أيْ: الذين حصل منهم الخروجُ وهم الآن صادّون. الثاني: أنْ يكون الصدُّ أيضاً كان في المضيِّ، وإنّما

---

(١) ونقل القرطبي عن أبي عبيدة والأخفش أن (عن) في هذه الآية زائدة. الجامع لأحكام القرآن. ١٢/٣٢٣.

(٢) الأنفال: ٤٧.

عُبِّر عنه بفعل الحال تنبيهاً على فَظاعَتِهِ وعِظَم المعصية به لما فيه من صورة المقاتلة للردّ عن سُبُل الخير الواجب فعلُها، والإعانةُ عليها. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فريقاً كذَّبوا وفريقاً يَقْتُلون﴾[1]. فأتى التكذيب بالفعل الماضي، وأتى القتل بفعل الحالِ لِيُخْطِر السامع مدلولَه بباله، ومدلوله إنّما هو الحال التي هو عليها، فيتبيّن حينئذٍ فظاعته لما فيه من التعدِّي على رسلِ اللَّهِ تعالى الواجبِ اتباعُهم وتعظيمُهم، بخلاف التكذيب، إذْ ليس فيه إلَّا مجرّدُ كلام لا يبلغ ذلك المبلغ. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٢٠]

[إعراب قوله تعالى: ﴿وتَركَهُمْ في ظلماتٍ لا يُبْصرون﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿وَتركَهُم في ظلماتٍ لا يُبصرون﴾[2]:

يجوز أنْ يكون (تَـرَكَهم) بمعنى صيَّرهم. فيجـوز أنْ يكون قـولُه: (في ظلمات) و(لا يبصرون) مفعولين من باب واحد ذُكر أحدُهما بعد الآخر[3]، كما تقول: صيّرت زيـداً عالمـاً عاقـلاً، لأنها في المعنى أخبـار. فكما جـاز تعدُّدُ الأخبـار جاز تعـدُّدُها. ويجـوزُ أنْ يكون الأول هـو المفعول والثـاني حالاً من الضميـر المفعولِ في (تـركهم)، أي: تركَهُم مستقـرين في ظلمات في حـال كونهم لا يُبصرون. ويجـوز أن يكون الأول حـالاً والثاني هـو المفعول، أي: وصيّرهم غيرَ مبصرين في حال كـونهم في ظلمات، ويجوز و(تركهم) بمعنى: خلّاهم، فلا يتعدّى إلا إلى مفعول واحد، فيكون (في ظلمات) و(لا يبصرون)

(١) المائدة: ٧٠.

(٢) البقرة: ١٧.

(٣) قال الزمخشري: «أصلُه: هم في ظلمات، ثم دخل ترك فنصب الجـزأين». الكشاف ٢٠١/١.

حالين من الضمير في (تركهم) [١]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٢١]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿بزينةٍ الكواكبِ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿إنّـا زيّنا السماءَ الدنيا بزينةِ الكواكبِ﴾[٢]:

تطلق الزينةُ على ما يُتزيَّن به، وتُطلق على المصدر، كقولك: زانه يَزينه زينة. فمن قرأ بزينةِ الكواكبِ بالإضافة وهم الأكثرون، احتملَ أنْ يُرادَ ما يُتزيَّن به، ثم أُضيف إلى الكواكب إضافةَ خاتمٍ الى حديد، لمّا كان ما يُتزيَّن به من أصناف متعددة، فأُضيفَ إلى صنفه ليُبيّن أنه المراد، ويجوز أنْ يراد المصدرُ، على أنّ التزيينَ وقع بما اشتملت عليه الكواكبُ من الصفات المخصوصة من النور والترتيب والهيئة المخصوصة التي هي عليها. فإضافَتُها كإضافة ضربٍ الى زيد.

وقراءةُ حمزةَ وحفص بزينةٍ، منوّن، والكواكبُ مخفوض على أنّه بدل[٣] أو عطفُ بيان، فتكون الزينةُ على ما يُتزيَّن به، إذْ لا يستقيم أنْ تكون الكواكبُ بدلاً أوْ عطفَ بيان من الزينة التي هي مصدر.

وقرأ أبو بكر بزينةٍ، منّون، و(الكواكب) منصوباً، على أن يكون منصوباً بفعل مقدر[٤]، أعني الكواكبَ، فتكون (زينة) أيضاً بمعنى ما يُتزيَّن بـه، لأن

---

(١) قال النحاس: «لا يبصرون: في موضع الحال». إعراب القرآن ١/١٤٣. وقال القرطبي: «لا يبصرون: فعل مستقبل في موضع الحال، كأنه قال: غير مبصرين». ١/٢١٣.

(٢) الصافات: ٦.

(٣) وإليه ذهب الأخفش. معاني القرآن ٢/٤٥١.

(٤) أجازه النحاس، إعراب القرآن ٢/٧٣٩.

الكواكب كالتفسير لها، إلّا أنْ تُقدّر: أعني زينة الكـواكب، وحُذِف المضـافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه، فيجوز أن يكون بمعنى المصدر. ويجوز أنْ يكون في قراءة أبي بكر بدلاً من السماء، على أنه بدلُ اشتمال، كأنه قيل: إنـا زيّنا الكواكِبَ في السماء الدنيا بزينة، فتكون الزينة بمعنى المصدر.

وأما قول من قال: إنّ الكواكبَ بـدلٌ من زينة على المحـل[1] فضعيفٌ ضَعْفَ قولهم: مررت بزيد أخاك، فلا ينبغي أن تُحمل عليه قراءةٌ ثابتة صحتُها. ووجهُ ضعفه أنه إذا جُعِل بدلاً كان في المعنى معمولاً للعامل الأول، ولا يستقيم أنْ يكون العاملُ الأول مسلّطاً باعتبار المعنى المقصود بنفسه. ألا ترى أنك لو قلت في: مررت بزيد أخاك، مررت أخاك، لم يجزْ، فكذلك إذا جعلته بدلاً، والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٢٢]

[رجوع الاستثناء في قـوله تعـالى: ﴿إلا الذين تـابوا من بعـد ذلك وأصلحوا﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿والـذين يَرْمُون المُحصناتِ ثم لَمْ يأتُوا بأربعةِ شهداءَ﴾[2]، إلى آخرها:

استُدّل بهذه الآية على أنها جمل، وقد رجع الاستثناء فيها إلى الجميع[3]

---

(١) وهومذهب الزمخشري، الكشـاف ٣/٣٣٥. ونسب النحاس هـذا الرأي لأبي إسحق. إعراب القرآن ٢/٧٣٩.

(٢) النور: ٤. وتتمة الآية: ﴿ **فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئـك هم الفاسقون** ﴾. والآية التي بعدها: ﴿ **إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم** ﴾.

(٣) الاستثناء في الآية التي بعدها، وهو قوله: ﴿ **إلا الذين تابوا** ﴾. فكان على ابن الحاجب =

وليس بمستقيم أمّا الجلدُ فلم يَرْجِع الاستثناءُ إليه باتفاق. وأما قولُه: ﴿وأولئك هم الفاسقون﴾، فإنما جيء به لتقرير تعليل منع الشهادة فلم يبقَ إلّا قولُه: ﴿ولا تقبلوا لهم شهادةً أبداً﴾. فوجب رجوعُ الاستثناء إليها، إذْ لم يبقَ سواها[1]. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٢٣]

[إعادة الشهر في قوله تعالى: ﴿غدوها شهر ورواحها شهر﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة خمس وعشرين وستمائة على قوله تعالى: **﴿غدُوُّها شهرٌ ورواحُها شهرٌ﴾**[2]:

الفائدةُ في إعادة لفظ الشهر الإعـلامُ بمقدار زمن الغُـدُوّ وزمنِ الرواح. والألفاظُ التي تأتي مبيّنةً للمقادير لا يحسُن فيها الإضمار. ألا ترى أنك تقول: زنةُ هذا مثقالٌ وزنةُ هذا مثقالٌ، فلا يحسُن الإضمار كما لا يحسُن في التمييز. وأيضاً فإنه لو أُضمر فالضميرُ إنّما يكون لما تقدّم باعتبـار خصوصيّتـه. فإذا لم يكنْ له وجب العدولُ عن المضمر إلى الظاهر. ألا ترى أنك لو أكرمت رجلاً وكسوته لكانت العبارةُ: أكرمتَ رجلاً وكسوتَه. ولو أكرمت رجلاً وكسوتَ غيرَه لكانت العبارةُ: أكرمتَ رجلاً وكسـوتَ رجلاً. فتبيّن أنّ ذلـك ليس من جَعْل الظاهر مـوضعَ المضمـر لما تبيَّن أنـه لو أُتيَ بـالمضمر لم يستقمْ. والله أعلم بالصواب.

= أن يأتي أيضاً بالآية التي بعدها، حتى يكون كلامه واضحاً، غير مبهم.

(١) ويروى عن الشعبي أنه قال: الاستثناء من الأحكام الثلاثة، إذا تاب وظهرت توبته لم يُحدّ وقبلت شهادته وزال عنه التفسيق. القرطبي ١٢/١٧٨.

(٢) سبأ: ١٢.

[إمــلاء ١٢٤]

[إعراب «شكراً» في قوله تعالى: ﴿اعملوا آل داودَ شكراً﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿اعملوا آلَ داودَ شُكْراً﴾[١]:

يجوز أنْ ينتصب على أنه مفعولٌ من أجله، أي: اعملوا من أجل الشكر على إحسانه. ويجوز أنْ يكون منصوباً على المصدر[٢]، لأن المرادَ أمرٌ بالعمل الذي هو شكرٌ لأنه نوعهُ، فيكون من باب: قعد القرفصاءَ. وإمّا لأنه إذا عملوا فقد تضمنَّ ذلك شكراً لا يَحتمل العملُ غيرَه، فيكـون من باب: كتـابَ الله. ويجوز أنْ ينتصب على الحال، كأنه قال: شاكرين، فأوقع لفظ المصدر موقعَ الحال. ويجوز أنْ يكون منصوباً على أنه مفعـولٌ به[٣]، كـأن العملَ لـه تعلُّق بالشكر، كما تقول: عملت كذا فأجراه لذلك مجرى المفعول به[٤]. والله أعلم بالصواب.

[إمــــلاء ١٢٥]

[معنى «تبيّن» في قوله تعالى: ﴿فلما خر تبيّنت الجنُ﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿فلما خَرَّ تبيَّنتِ الجِنُّ أنْ لـوْ كانـوا يعلمون الغيبَ﴾[٥]:

فيه قولان: أحدُهما: أنْ يكـون (تبيَّنَ) بمعنى: وضح، فيكون: (أنْ لو كانوا) مع ما في حيِّزه في موضع رفع بدْلاً من الجن، وهو بدلُ الاشتمال[٦]،

(١) سبأ: ١٣.
(٢) في س: ويجوز أن ينتصب على المصدر.
(٣) في م: ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول به.
(٤) هـذه الوجـوه الأربعة التي ذكـرها ابن الحـاجب في نصب (شكراً) ذكـرها الـزمخشري، الكشاف ٣/٢٨٣.
(٥) سبأ: ١٤.
(٦) قال الزمخشري: «أن مع صلتها بدل من الجن، بدل الاشتمال». الكشاف ٣/٢٨٣.

أي: وضح أنهم لو كانوا يعلمون الغيبَ ما لبثوا في العذاب، أي: وضح أمرُهم في جهلهم بالغيب. والثاني: أنْ يكون (تبيَّن) بمعنى: عَلم، فيكون على حذف مضاف في الجن وحذف مضاف من (كانوا)، أي: تبيَّن ضعفاءُ الجن أوْ أتباعُ الجن[1] أنْ لوْ كان[2] رؤساؤهم أي: تبيَّنَ: الضعفاءُ الذين كانوا يوهمونَهُم عِلمَ الغيب جاهلون به. والله أعلم بالصواب. وأمّا تقديرُ مضافٍ من الجن، على أنّ معنى (تبين) وضحَ ، وجَعْلُ (أنْ لو كانوا) ، مع ما في حيّزه بدلَ كلّ من كلّ ، أي : تبيّن أمرُ الجن أنْ لو كانوا ، فتقديرٌ مستغنىً عنه . والله أعلم بالصواب .

[إمـلاء ١٢٦]

[إعراب «طولاً» في قوله تعالى: ﴿ولَنْ تبلغَ الجبالَ طولاً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة خمس وعشرين على قوله تعالى: ﴿إنّكَ لَنْ تَخْرِقَ الأرضَ ولَنْ تبلُغَ الجبالَ طولاً﴾[3]:

الأحسنُ أنْ يكونَ (طولاً) تمييزاً[4]، إمّا عن الفاعل، أي: لن يبلغ طولُك الجبالَ، وإمّا عن المفعول، أيْ: لن تبلغَ طول الجبال.

وأمّا نصبهُ على الحال من الفاعل أو المفعول على معنى: طويلاً، فضعيف يأباه اللفظُ. أما اللفظ فواضح، وأما المعنى فلِما يجب من تقدير: ولَنْ تبلغ في حال كونك طويلاً، أو في حال كونها طويلة، وليس المعنى عليه.

---

(١) الجن : ساقطة من س .
(٢) في د، س : كانوا . والصواب ما أثبتناه.
(٣) الإسراء : ٣٧.
(٤) أجازه أبو البقاء . إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٩٢.

وأمّا نصبهُ على معنى: مـطاولاً، فبعيـدٌ من حيث أنّ طـولاً لم يثبتْ استعمالُه بمعنى مطاول.

وأمّا نصبُه على وجه نصب قولـه: ذهبتُ طولاً وذهبتُ عـرضاً(١)، على معنى: ذهبتُ في طولٍ، أو ذهبتُ آخذاً في طول، فليس ببعيد. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٢٧]
[معنى «ما» في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَكَ أجْرَ ما سقيتَ لنا﴾]

وقـال أيضـاً مملياً بـدمشق سنـة خمس وعشـرين على قـولـه تعـالى: ﴿لِيَجْزِيكَ أجْرَ ما سَقَيْتَ لنا﴾(٢):

ما: مصدرية(٣). والمعنى: ليجزيك أجرَ سقيك لنا، لأنـه الذي فعله. ألا ترى إلى قوله: ﴿فسقى لهما﴾(٤). ولا يحسن أن تكون موصولة لأنه يلزم أن تكون للغنم، لأن التقدير حينئذ: الذي سقيتَه لنا، والذي سقاه لهما هي الغنم، والأجرُ إنّما يكون على فعله، لا ما تعلّقَ به فعلُه. فيلزم أنْ يكون التقديرُ: أجرَ سقي الغنم التي سقيتها لنا، فيحتاجُ إلى تقدير سقي آخر مع الضمير العائد على الموصول من غير حاجة. والله أعلم بالصواب.

---

(١) إشارة إلى قول العماني كما في الكتاب ١/١٦٣:

إذا أكـلت سـمـكـاً وفـرضـاً ذهبت طـولاً وذهبت عـرضـا

(٢) القصص: ٢٥.

(٣) قال أبو البقاء: «هي مصدرية، أي: أجر سقيك». إملاء ما من به الـرحمن ٢/١٧٧.

(٤) القصص: ٢٤.

[إمـلاء ١٢٨]
[تعلق «إذا» في قوله تعالى : ﴿فإذا هم فريقان يختصمون﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى : ﴿**ولقد أرسَلْنا إلى ثمودَ أخاهُم صالحاً أن اعبدُوا الله فإذا هُمْ فريقان يَخْتَصِمُون**﴾(١) :

يجوز أنْ تكون (إذا) متعلِّقةً بمحذوف دلّ عليه معناها الذي هو المفاجـأة. كأنه قيل : فوجئوا حينئذ أو كانوا أو حصلوا.

ويجوز أنْ تتعلّق بما في (فريقان) من معنى الفعل، لأن المعنى : فإذا هم متفرقون، على تقدير : فحينئذ افترقوا.

ويجوز أنْ يتعلّق بـ (يختصمون) إذا لم تَجْعلْه صفة، لأنّ الصّفة لا يتقدم عليها معمولُها. كأنه قيل : فحينئذ اختصموا.

وأما (يختصمون) فيجوز أنْ يكون صفةً(٢) لـ (فريقان)، ويجوز أنْ يكون خبراً بعدَ خبـر. ويجوز أنْ يكـون حالاً ممـا في (فريقـان) من معنى الفعل، أي : افترقوا مختصمين. ويجوز أنْ يكون حالاً مما في (إذا) من معنى الفعل، وذلك بشرط أن تجعلَهُ معمولاً لمحذوف لا لِـ (فريقان) ولا لِـ (يختصمون). ألا ترى أنك إذا جَعلْتَ «فيها» في قولك : زيدٌ فيها قائم، متعلقاً بِـ «قـائم» لم يجزْ أن ينتصب عنه حالٌ ولا غيرُه، ولكنْ ينتصب عن العامل فيه، فكذلك هذا. والله أعلم بالصواب.

---

(١) النمل : ٤٥.

(٢) قال أبو البقاء : «ويختصمون صفة وهي العاملة في إذاً». إملاء ما من به الرحمن ٢/١٧٣.

[إمـلاء ١٢٩]

[التمييز من أفعل التفضيل لا يكون إلا فاعلاً في المعنى]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله تعالى: ﴿**أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً**﴾[١]:

يمتنع أنْ يكون (أمداً) تمييزاً عن أحصى[٢]، لأن التمييز من أفعل التفضيل لا يكون إلا فاعلاً في المعنى للفعل المأخوذ منه أفعل. مثالُه قولُك: زيدٌ أحسنُ وجهاً. فـ «وجهاً» فاعلٌ في المعنى لفعل «أحسن» الذي هو حَسُن، كأنك قلت: حَسُن وجهُه. فلو جعلت (أمداً) منصوباً على التمييز لوجب أنْ يكون فعلُ (أحصى) منسوباً إليه على الفاعلية فيكون الأمدُ هو المحصى، وليس كذلك[٣]. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٣٠]

[اللام في «لسوف»]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿**ويقولُ الإنسانُ إذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حيّاً**﴾[٤]:

اللامُ في (لسوف) لامُ تأكيد وليست لامَ الابتداء، لأنها لو كانت لامَ الابتداء لوجب أنْ يكون معها الابتداء. فإنْ قيل: أقدِّر المبتدأ محذوفاً وأبقي

---

(١) الكهف: ١٢ وقبلها: ﴿ ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين ﴾.

(٢) قال أبو البقاء: «وإنما الوجه أن يكون تمييزاً». إملاء ما من به الرحمن ٢/٩٩، ويفهم من كلام الفراء أنه أجاز هذا الوجه. معاني القرآن ٢/١٣٦.

(٣) ولم يذكر لنا ابن الحاجب رأيه في إعراب هذه الكلمة، وهذا مما يؤخذ عليه في أماليه فإنه يأتي أحياناً بمسائل ولا يذكر رأيه فيها.

(٤) مريم: ٦٦.

اللامَ داخلة على الخبر، كان فاسداً من جهة أنّ اللامَ مع المبتدأ كقد مع الفعل وإنّ مع الاسم. فكما لا يُحذف الفعلُ والاسم وتبقى قَدْ وإنّ بعد حذفهما، فكذلك لا تبقى اللامُ بعد حذف الاسم التي هي له. وأيضاً فإنه يضعُف مثل: لسوف يقوم زيد، لأنّ المعنى حينئذ يكون: لزيد لسوف يقوم، ولا يخفى ضعفه. وأيضاً فإنه يؤدي إلى التزام إضمار لا حاجة إليه، فكان على خلاف الأصل. وممن قال: إنها للابتداء، الزمخشري في كشافه[1] في قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾[2]. ومما يرد عليه قولُه تعالى: ﴿وإنّ ربك لَيَحْكُمْ﴾[3]. اللام لمجرد التأكيد، مثلها في قولك: إنّ زيداً لقائم. ولا يصحّ أنْ تكون للحال، لأن المعنى على الاستقبال[4]، ولا يمكن أن يكونَ ما يُشعر بالحال، فثبت هذه اللامُ التي ذكرها للحال لا تكون له، وإنّما هي لامُ الابتداء دخلت عليها «إنّ» فأُخّرتْ إلى خبرها في قولك: إنّ زيداً لقائم، وقد صرّح بذلك في مفصله[5]، وقال: «ويجوز عندنا إنّ زيداً لسوف يقوم. ولا يجيزه الكوفيون». ولو كانت للحال لتناقض مع سوف، وقياسُ مذهبه أنْ يمنع كالكوفيين. وقد أجازه بناء على أنه لام « إنّ » . والله أعلم بصواب .

[إمـلاء ١٣١]
[المعنى عند دخول الاستفهام الانكاري على الشرط]

وقال مملياً: إذا دخل الاستفهام الإنكاري على الشرط كان المعنى إنكارَ أنْ يكون الجوابُ معلَّقاً عليه. فإذا قلت: أإنْ أكرمتك أهنتني؟ كان المعنى

(١) ٤/٢٦٤.
(٢) الضحى : ٥.
(٣) النحل : ١٢٤.
(٤) قال الزمخشري : «فإن قلت : لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال فكيف جامعت حرف الاستقبال ؟ قلت : لم تجامعها إلا مخلصة للتوكيد» . الكشاف ٢/٥١٧.
(٥) ص ٣٢٨.

إنكارَ أنْ تكون الإهانةُ مسبَّبةً عن الإكرام، والأكثرُ إدخال الهمزة الإنكاريّة على ما هو معنى الجواب مقدَّماً على الشرط، ثم ذكر الشرط بعده، مثل: أتهينُني إنْ أكرمتك؟. وإذا كان الإنكارُ باعتبار شرط مستقبل كان الفعلُ المقدَّم مضارعاً، وإن كان باعتبار شرطٍ ماض في المعنى كان الفعلُ المقدَّم ماضياً إنْ قُصد التوبيخ، ومضارعاً إنْ قُصِد النهي، فتقول: أضربت زيداً لمّا أكرمك؟ توبيخاً له على الضرب المسبَّب عن الإكرام. وتقول: أتضرب زيداً لمّا أكرمك؟ نهياً له عن أنْ يفعل[1] ذلك بعد إكرامه. ومنه قولُه تعالى: ﴿**أتقولون للحقِّ لمّا جاءَكُم**﴾[2]، والمعنى: أتقولون الحقَّ لمَّا جاءكم أنه سحر أو شعر؟ على ما دلّ عليه قرائنُ أحوالهم بما كانوا يقولونه[3]. ولا يصلح أنْ يكون: أسِحْرٌ هذا؟ من تتمّة القول المُنكر عليهم، لأنهم لم يكونوا مُسْتَفْهِمِينَ عنه، وإنّما حُذف المقولُ لدلالة قوله: أسْحِرٌ هذا؟ وهو أيضاً إنكارُ أنْ يكون مثل هذا سحراً. والمعنى: نهيُهُم عن أنْ يقولوا هذا القولَ مسبّباً عن أمر يقتضي نقيضه، وهو مجيء الحق. والله أعلم بالصواب.

[إمـلاء ١٣٢]

[توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وأرجلَكم﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿**وأرجلَكم**﴾[4]:

من قرأ بالخفض[5] فعطفا على قوله: برؤوسكم. والمرادُ: واغسلوا

---

(١) في د: تفعل، وما أثبتناه هو الصحيح.

(٢) يونس: ٧٧.

(٣) قال الزمخشري في معناها: «أتعيبونه وتطعنون فيه، وكان عليكم أن تذعنوا له وتعظموه». الكشاف ٢/٢٤٧.

(٤) المائدة: ٦، وقبلها: ﴿ **وامسحوا برؤوسكم** ﴾.

(٥) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة. وقراءة نافع وابن عامر والكسائي بالنصب. وقراءة الحسن والأعمش بالرفع. انظر القرطبي ٦/٩١.

أرجلَكُم. وليس الخفضُ على المجاورة، وإنّما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر، والعرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى، ولكل واحد متعلّق، جوّزتْ ذكرَ أحد الفعلين، وعطفت متعلّقَ المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظُه حتى كأنه شريكُه في أصل الفعل إجراءً لأحد المتقاربين مجرى الآخر، كقولهم: تقلدتُ بالسيف والرمح، وعلفتها بالتبن والماء[1]. وقال الإمام[2]: إنه مخفوض على الجوار[3]، وليس بجيد، إذْ لم يأت الخفضُ على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنّما هو شاذّ في كلام من لا يُؤْبه له من العرب، فلْتُحْمل الآيةُ على ما ذُكر. والله أعلم بالصواب.

[إمــلاء ١٣٣]
[الجمع بين الناصية وناصية كاذبة في سورة العلق]

وقال وقد سُئل عن قوله تعالى: ﴿لنسفعنْ بالناصيةِ ناصيـةٍ كاذبـةٍ﴾[4]: فقيل: لِمَ حَسُن الجمعُ بين الناصيةِ وناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة، وهلا اقتُصر على أحدهما دون الأخرى؟ فالجوابُ: أنّ الأولى ذُكرت للتنصيص على ناصيةِ المذكور الناهي، وذُكرت الثانية تنبيهاً بالصفة على علّة السَفْع ليشمل بذلك ظاهراً كلَّ ناصيةٍ هذه صفتُها. والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال الشاعر:

علفتها تبناً وماء بارداً حتى غدت همالة عيناها

(٢) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، إمام الحرمين. ولد سنة ٤١٩ هـ وتوفي سنة ٤٧٨ هـ. من كتبه البرهان في أصول الفقه، والإرشاد، والشامل. انظر وفيات الأعيان ٣/١٦٧.

(٣) ما قاله الإمام هو: «والمصير إلى أنه محمول على محل (رؤوسكم) أمثل وأقرب إلى قياس الأصول من حمل قراءة الكسر على الجوار. وقال أيضاً: وكسر الجوار خارج عن القانون». انظر: البرهان ١/٥٥٠ (تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب).

(٤) العلق: ١٦.

[إمـلاء ١٣٤]

[الكلام في إعراب قوله تعالى: ﴿أبعثَ اللهُ بشراً رسولاً﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿وما منعَ الناسَ أنْ يُؤْمِنوا إذْ جاءَهُمُ الهدى إلاّ أنْ قالُوا أبعَثَ اللهُ بشراً رسولاً﴾[1]:

(رسولاً) نعتٌ لبشر، والمعنى: إنكارُهم بشراً موصوفاً بصفة الرسالة. وقولُ الجرجاني[2]: إنه لا يستقيم أنْ يكون صفةً لِما يؤدّي إليه أنْ يكون رسولاً قبل البعث، ولا يستقيم، أخذاً من أنّ الصفة يجب ثبوتُها للموصوف قبل الحكم، فيلزم ذلك غلط. والجوابُ عنه من وجهين: أحدهما: أن ما ذكره إنما يكون في الإثبات لا في النفي، والإنكارُ نفيٌ. ولو كان ما زعمه مستقيماً لم يستقمْ أنْ يُقال: ما في الوجود إلهٌ ثان، لأنه يلزمُه فسادُه بعين ما ذكره، إذ لا يستقيم نفيُ ثبوته، وبعد ثبوته لا يستقيم نفيُ ثبوته. وحلُّ الإشكال من وجهين: أحدهما: وهو قولُ الأكثرين أنّ نفي الجمع في مثل ذلك لم يَرِدْ على شيء بعد تحقُّقه، وإنّما معنى مثلِ قولك: لا تجتمع حركةٌ وسكون: أنك تَفهّمتَ الجمعَ المطلق ثم نسبته إلى الحركة والسكون، فوجدت العقلَ يأباه، لا أنك تعقَّلته مثبتاً ثم نفيته، فكذلك ما ذكرناه على توهُّمِهم الاستحالةَ في أن يكون بشرٌ رسول، وعلى هذا قولهم: يستحيل اجتماعُ الضدّين، وجميع ما يأتيك. وهؤلاء هم القائلون باستحالة تعقُّل الأمر على خلاف حقيقته. الوجهُ الثاني: أنْ يكون متعقَّلاً في الذهن وإنْ كان مستحيلاً في الوجود، فينفى باعتبار الوجود وإن كان

---

(١) الإسراء: ٩٤.

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني. كان من كبار أئمة العربية، في النحو والبلاغة والبيان. صنف المغني في شرح الإيضاح، المقتصد في شرحه، إعجاز القرآن الكبير والصغير، الجمل، العوامل المئة. توفي سنة ٤٨٤ هـ، انظر بغية الوعاة ٢/١٠٦، إنباه الرواة ٢/١٨٨.

متعقّلاً ثبوتُه ، فعلى هذا يكونُ البشرُ الرسولُ متعقّلاً عندهم في الذهن، وإنما أنكروا وجوده .

والوجه الثاني[١]: أنْ نسلّم أنّ ذلك جارٍ في النفي والاثبات، ولا يلزم ما ذكروه ههنا، لأنّ حصولَ البعث مستلزمٌ للرسالة، فعند بعثه يكون رسولاً ، فيصحُّ وصفُه، فلا يلزم توقُّف أحدهما على الآخر، فيندفع الإشكال. وحمله هؤلاء على الحال لما تخيّلوه، وارتكبوا من أجل ذلك صحةَ الحال من النكرة.

ولا يستقيم أنْ يكون عطفَ بيان، لأنّ من شرطه أنْ يكون اسماً غير صفة في الأصل. ولا يستقيم أنْ يكون بدلاً لأنه لا بدّ له من موصوف مقدَّر، فيكون التقدير: أبعثَ الله بشراً بشراً رسولاً؟ فيرجع الأمر إلى ما كان عليه. فإنْ قدِّر موصوفٌ غير ذلك كان من بدل الغلط، ولا يستقيم في المعنى حملُ القرآن عليه[٢]. والله أعلم.

[إمـــلاء ١٣٥]

[إعراب قوله تعالى: ﴿وأسرُّوه بضاعةً﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى: ﴿وأسرُّوه بضاعةً﴾[٣]:

يجوز أنْ يكون حالاً على معنى: وأسرّوه متجوراً فيه أوْ تاجرين[٤]، إمّا من

---

(١) من الجواب على الجرجاني.

(٢) وذكر أبو حيان أنه يجوز أن يكون مفعولاً لبعث ، و(بشرا) حال متقدمة عليه. البحر المحيط ٦/٨١.

(٣) يوسف : ١٩.

(٤) أجازه النحاس في إعراب القرآن ٢/١٣٠ ، والزمخشري في الكشاف ٢/٣٠٩ ، ومكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ص ٣٨٢ ، والعكبري في إملاء ما من به الرحمن ٢/٥١.

الفاعل أو المفعول. ويُحتمل أنْ يكون مفعولاً من أجله[1]، أي: كتموه لأجل تحصيل المال فيه لأنه كان على حال تقتضي التجارةُ كتمانهَ خوفاً من أنْ تمتدَّ الاطماعُ من غيرهم لِما كان عليه من الجمال. ولا يجوزُ أنْ يكون تمييزاً لأنه ليس من باب: عشرين، ولا من باب: حَسُن زيد وجهاً، لِما يؤدّي إليه من أنّ الاسرارَ كان لبضاعَته لا له، وهو خلافُ المعنى. والله أعلم.

[إمـلاء ١٣٦]

[تعلُّق «لكما» في قوله تعالى: ﴿إني لكما لمن الناصحين﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى، **﴿وقاسَمَهُما إني لَكُما لَمِنَ الناصحين﴾**[2]:

الظاهرُ في (لكما) في مثل هذا ونحوه أنّه متعلّق بـ (الناصحين) ونحوه، لأنّ المعنى عليه. ولا يُرتاب في أنّ المعنى: أني من الناصحين لكما، وأن اللام إنما جيء بها لتخصيص معنى النُصح بالمخاطبين. وإنما فرَّ الأكثرون لما فهموا من أنّ صلةَ الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول. والفرقُ عندنا أنّ الألف واللام لمّا كانت صورتُها صورةَ الحرف المنزّل جزءاً من الكلمةِ صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدّم، ففُرِّق بينها وبين الموصولات لذلك، كما فُرِّق بينهما بالاتفاق في جَعْل هذه الصلة اسمَ فاعل أو مفعولٍ، لتكون مع الحرف كالاسم الواحد، ولذلك لم توصل[3] بجملة اسميّة لتعذُّر ذلك فيها، وهذا واضح ولا حاجةَ إلى التعسُّف. والفارّون من ذلك اختلفوا فقال قوم: متعلِّق بما دلَّ عليه (لمن الناصحين) كأنه قيل: إني لَمِنَ الناصحين لكما لمن الناصحين، فجعلوا (لمن الناصحين) المذكورَ تفسيراً للمحذوف المتعلّق

---

(١) ولم أر أحداً ذكر هذا الوجه. وهو لا يبعد عن الصواب.

(٢) الأعراف: ٢١.

(٣) في «د»: تصلح. وهو تحريف.

(لكمـا) به. وقـال قوم: متعلِّق بمحـذوف مستقلّ كـأنه قـال: إرادتي لكما أو تخصيصي لكما، فكأنها عندهم جملةٌ معتـرضة جيء بهـا لغرض التخصيص. وقال قوم: متعلِّق بما تعلَّق به قولُه (من الناصحين) لأنّ (من الناصحين) واقـعٌ خبراً متعلِّق بمحذوف باتفاق، فيتعلَّق أيضاً به (لكما)، كأنه قال: إني حـاصلٌ من النـاصحين لكما، فيجعَـل المعنى أنّ اللامَ أوصلتْ معنى حصـول النُصح للمخاطبين، لا أنّها متعلِّقةٌ بالنصح، وكلُّه تعسُّف لا حاجةَ إليه. والله أعلم.

[إمـلاء ١٣٧]

[معنى قوله تعالى: ﴿وما علمي بما كانوا يعملون﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى: ﴿قال وما عِلمي بما كانوا يَعْمَلون﴾(١):

إن كان المرادُ بـ (الأرذلون)(٢) أصحابَ الصناعات الخسيسة على معنى الاستهانة بهم لحقـارتهم عندهم بـاعتبار صنـائعهم، فيكون معنى قـوله: ومـا علمي، على معنى نفي أنْ يُفيد العلمُ بالصنـائع أحـوالَ أصحابهـا وبواطِنَهم، أيْ: أنّ الصنائعَ لا اعتبارَ بها إذا كانت الديانةُ مستقيمة. ولذلك أعقبه بقوله: ﴿إنْ حسابُهُم إلاّ على ربّي﴾. والحسابُ إنّما يكون باعتبار أفعال الديانات، فنبَّه على أنّ المراد ذاك لا غيره. وإنْ كان المرادُ: واتّبعك الأرذلون، باعتبار أفعال الديانـات إمّا لأن صنـائعَهم دلّت على ذلك في اعتقـادهم على سبيل التحكم منهم، فيكون (وما علمي) نفياً لما ادّعوه، أيْ: أنّ ذلك غيرُ معلوم لي فلا يكونُ معلومـاً لكم، فكأنـه ردَّ عليهم ادعـاءَهم بعلم بـواطنهم، وأعقبـه بقـولـه: إنْ حسـابُهُم إلا على ربّي، تنبيهاً على أنّ ذلـك مما لا يعلمُـه إلا الله(٣). والبـاء

---

(١) الشعراء: ١١٢.

(٢) في الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿ قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون ﴾.

(٣) قـال القرطبي في معنـاها: «أي لم أكلف العلم بـأعمالهم، إنمـا كلفت أن أدعـوهم إلى

متعلِّقة بـ (علمي). و(ما) استفهاميةٌ استعملت للإنكار على ما هو المعروف فيها عندهم. والله أعلم.

[إمــلاء ١٣٨]

[إعادة الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿يكفر بها ويستهزأ بها﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى: **﴿وقد نَزَّل عليكُمْ في الكتابِ أنْ إذا سَمِعْتُم آياتِ اللهِ يُكْفَرُ بها ويُسْتَهْزَأُ بِها فلا تَقعدوا مَعَهُم﴾**[١]:

إنما أُعيد الجارُّ والمجرور في قوله: يكفر بها ويستهزأ بها، لأنه لو حُذف من[٢] الثاني لم يكنْ مرتبطاً لوجوب الضمير في ما وقع مفعولاً ثانياً أو كالمفعول الثاني لِـ (سمعتم)، ولو حُذف من الأول لم يكن نصّاً في أنّ الكفر متعلّق بالآيات، لجواز أن يكون متعلَّقُ الأول غيرَ متعلّق الثاني، لأنك لو قلت: ضربت وأكرمت زيداً، لم يتعيَّنْ أنْ يكون متعلّقُ الضرب زيداً، وإنْ كان هو الظاهر.

ووجهٌ آخرُ وهو: أنهما وقعا جميعاً في سياق ما يفتَقِر إلى الضمير[٣] فلزم لذلك في كل واحد منهما. ألا ترى أنك إذا قلت: زيد مررت به واستهزأت به، لم يحسُنْ إلا بإعادة الضمير فيهما، لأنّ الفعلَ الأول هو الواقعُ خبراً، فلا بدَّ من الضمير. والفعلُ الثاني معطوفٌ عليه، ومِنْ حُكْمِ كل معطوف أن يفتقر إلى ما افتقر إليه المعطوف عليه[٤]. والله أعلم.

= الإيمان، والاعتبار بالإيمان لا بالحرف والصنائع». الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ١٢٠.

(١) النساء: ١٤٠.

(٢) من: سقطت من ن.

(٣) في د: المضمر.

(٤) قال الرضى: «إن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات =

[إمــلاء ١٣٩]

[إعادة الاسم الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى: ﴿لما بين يديه من التوراة﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: **﴿وَقَفَّينا على آثارهم بعيسى بنِ مريمَ مُصدِّقاً لما بَيْنَ يَدَيْهِ من التوراة وآتيناه الإنجيلَ فيه هدىً ونورٌ وَمُصدِّقاً لما بين يديه من التوراة﴾**[1].

إنما أُعيد لفظ التوراة لأمرين، أحدهما: التعظيمُ المعروف في مثل قوله: إلى الله، إنّ الله، وهو كثير. وقوله:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ[2].

والثاني: رفعُ اللَّبْس لأنه قد تقدّم ما يجوز أن يعود الضمير إليه غير التوراة من الآثـار والهـدى والنـور. فكـان لفظُ التـوراة أدفـعَ للبس. والله أعلم بالصواب[3].

* * *

= ضمير عائد إليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف، وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب أو المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك». شرح الكافية ١/٣٢١.

(١) المائدة: ٤٦.

(٢) سبق الكلام عنه في الإملاء (٢٨) من هذا القسم. ص: ١٥٣.

(٣) بعدها في نسخة الأصل: فرغ من نسخه صاحبه عبد الرحمن بن يحيى بن عمر المذهبي التبريزي عفا الله عنه ضحوة يوم الأحد ١٣ من ذي الحجة سنة ٦٨١ في مدينة دمشق المحروسة في الخاقونية الجوانية.

ما يتعلق بكتاب المفصل من هذه الأمالي

[إمـــلاء ١]
[حـدّ الـلكلمـة]

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنـا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين. قال الشيخ رحمه الله مملياً بدمشق سنـة عشرين وستمائة: قول الزمخشري[١]: «الكلمـةُ هي اللفظةُ الـدالةُ على معنى مفرد بالوضع».

الأولى أن يقال: اللفظُ الدال، لأن قولَه: اللفظةُ، إمّا أنْ يُريد به اللفظَ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى متميّز منه كالضرب، وإمّا أنْ يريد المتميّز منه كالضربة. فإنْ أراد الأولَ فليس بمستقيم، لأن اللفظةَ كالضربة، فكما لا تُطلق الضربةُ على معنى الضرب فكذلك لا تُطلق اللفظةُ على معنى اللفظ. وإنْ أراد به معنى الضربة فليس بمستقيم لأنه لا بد من تحقق تميّزها كتميّز مدلول الضربة والجلسة. وإذا لم يكن بدٌّ من تميّزها، فكل ما يُقدِّر تميُّزها به إنْ كان منتهى ما يمكن تقديرُه في الزيادة ورد عليه [ما][٢] دونه، وإنْ كان منتهى القلة ورد عليه ما فوقه، وإنْ كان متوسِّطاً ورد عليه ما فوقه وما تحته جميعاً. فإنّه إنْ قَدَّر اللفظةَ مثلاً ما هو عشرة أحرف وردَ عليه ما دونها. وكذلك الباقي[٣]. والله أعلم.

---

(١) المفصل ص ٦.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضـاح: «وقولـه: اللفظة، إن أراد أقـل ما ينـطلق عليه اللفظ

[إمــلاء ٢]
[العلَمُ الواقع على الجنس]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الزمخشري[١]: «فإنه موضوع للجنس بأسره » :

غيرُ مستقيم، لأنه إمّا إنْ يريد أنه موضوع له باعتبار شموله للجنس فليس كذلك. فإنّ قولَنا: قتله أسامة، لا يدل على ذلك. وإمّا أنْ يريد أنـه موضـوع لكل واحد من آحاده، فهو أيضاً غيرُ مستقيم[٢]، لأن الموضعَ موضعٌ يُـراد فيه تبيُّن وجه علميّته، وما ذكره تقريرُ الشُبْهة الواردة على علميّته .

[إمــلاء ٣]
[حــدّ التوابـع]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في التوابع[٣]: « هي الأسماءُ التي لا يمسها الإعرابُ إلا على سبيل التبع لغيرها » :

غيرُ جيد لوجهين: أحدهما: أنه ذكـر لفظَ التّبع فيـه، ومن جَهل التـابعَ جهل التبع. والآخر: أنه بيّنه بما يتـوقّف عليه، لأنّ الغـرضَ أنْ يُعرف التـابعُ فيُعطى إعرابَ متبوعه، فإذا عرفناه بإعراب متبوعه جرَّ ذلك إلى الدور.

= كضربة ففاسد ، لأن أقلــه حرف واحد . وإن أراد به عدداً مخصوصاً ينتهي إليـه فليس مشعراً به . وإن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار ورفع الاحتمال» ١ / ٥٩ .

(١) المفصل ص ٩. والعبارة فيه : فإنّ العلم فيه للجنس بأسره.

(٢) في س : فليس بمستقيم.

(٣) المفصل ص ١١٠.

[إمــلاء ٤]

[مسألة في «إذْ» و «إذا»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبعَ عشرةَ على قول الزمخشري[١]: «وقد استقبحوا: إذْ زيدٌ قـام » :

لأنه يلزمُ منه تغييـرُ خبر الجملة الاسميـة عن الاسم إلى الفعل من غيـر فائدة. ألا ترى أنك إذا قلت: إذْ زيدٌ قائم، فُهِم منه ما يُفهم من قولك: إذْ زيدٌ قام، وليس كذلك: زيدٌ قام، من غير إذْ، لأنّ هذا التغييرَ لغرض إفادة المضيّ، ولا يفيدُه الخبرُ إذا كان اسماً، فـلا يلزم من صحة تغييـر الخبر إذا كـان اسماً لغرض مستقيم صحةُ تغييرٍ لا لغرض مستقيم[٢]. فإنْ قيل: فقد قالوا: إذا زيدٌ يقوم، ولم يستقبحوه. فالجواب: أنّ ذلك غيرُ لازم، لأنّ المذهب المعمول عليه أنّ «إذا» لا يقع بعدها إلا الفعلُ، فزيد فـاعل وليس بمبتـدأ[٣]، ويقوم: مفسِّرٌ للفعل المحذوف، حتى لو جُعل[٤] موضعَه اسمٌ لم يجـزْ، فلا يَـردُ على هذه القاعدة أصلاً، لأنه واجبٌ أنْ يكون فعلاً وواجبٌ أنْ يكـون الاسم قبله فاعـلاً لأمر مناسب وهو اقتضاؤُها الفعلَ وتفسيرُ المحذوف بفعل بعد الاسم. فإنْ قيل: فقد قيل: إن «زيد» بعد إذا مبتدأ، وما بعده خبر، فكيف استقام ذلك على هذا المذهب، ولم يستقم: إذْ زيدٌ قام؟ قلت: لا التزمُ توجيهَ المذاهب الرديئة. ثم أقول على تقدير الالتزام: إنّ الفـرقَ بينهما من وجهين: أحـدهما: أنّ الفعـلَ المضارع أقربُ إلى الاسم من الماضي، فجاز وقوعُه موقعه لقربه ومشابهته له، والذي يؤكِّده قولُهم: جاء زيدٌ يضرب، موضع «ضارباً». ولا يقولون: جاء زيدٌ

---

(١) المفصل ص ١٧٠.

(٢) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٥١١.

(٣) خلافاً للأخفش. مغني اللبيب ١/٩٧ (دمشق).

(٤) في الأصل وفي م، س: جعلت. والصواب ما أثبته.

ضرب[1]، إلا مع قرينة أخرى تُشعر بالحالية[2]، فلا يلزم من وقـوع المضارع موقع الاسم لمشابهته له وقوع الماضي مع بُعده عنه. والوجهُ الثاني: أنّ «يقوم» لا دلالة له على الاستقبال صريحاً، و«قام» في: إذْ زيدٌ قام، صريحٌ في المضى، ولذلك لا يحسُن: إذا زيدٌ سيقوم، فلا يلزم من امتناع وقوع ما يدلُّ على ما دلَّ عليه الأول امتناعُ وقوعِ ما لا دلالة له على ما دل عليه الأول.

[إمــلاء ٥]

[حقيقة التمييز المنتصب عن الجملة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين وستمائة على قوله في المفصل في التمييـز لمّـا ذكـرَ المنتصبَ عن المفـرد والجملة، وأنّ قـولَـه: ﴿ومن أحسنُ قولاً﴾[3]. ﴿ومَنْ أصدقُ من الله حديثاً﴾[4]. أنّ التمييزَ فيه منتصبٌ عن جملة، مثلُه في: طابَ زيدٌ أبا[5]:

وهذا ليس بمستقيم، لأنّ حقيقةَ التمييـز المنتصبِ عن الجملة أنْ يكون مبيِّناً للابهام الناشيء عن النسبة فيها، كقولك: حسُن زيدٌ وجهاً. ومعلومٌ أنّك إذا قلت: زيدٌ حسنٌ وجهاً، أنّه ليس منصوباً عن الإبهام الناشىء من نسبة الخبر إلى المبتدأ، بلْ من الإبهام الناشيء من نسبة الصفة الى الضميـر، ويبيّن لك ذلك قولُك: زيدٌ حسنٌ غلامهُ وجهاً، وليس انتصابُ «وجهاً» ههنا بملبس في أنّه عن نسبة شيء إلى زيد، وإنّمـا هو عن نسبـة الحُسْنِ إلى الغلام؛ كـذلكَ إذا

(١) وقدأجاز الكوفيون ذلك، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٣٢.

(٢) وذلك إذا دخلت عليه قد، أو كان وصفاً لمحذوف. انظر الإنصاف مسألة ٣٢.

(٣) فصلت: ٣٣.

(٤) النساء: ٨٧.

(٥) المفصل ص ٦٥.

قلت: زيدٌ حسنٌ وجهاً، لأنـك تعلم أنّ نسبةَ الحُسْنِ إلى الضميـر كنسبته إلى الغلام، وإذا وضح أنَّ «وجهاً» في قولك: زيدٌ حسنٌ غلامهُ وجهاً، منتصب عن نسبة الحسن إلى الغلام علمت أنّ وجهاً في قولك: زيدٌ حسنٌ وجهاً، منتصبٌ عن نسبـة حسن إلى الضمير. وإنّمـا جاء الـوهمُ من جهة أنّ مـدلولَ الضميـر ومدلولَ الاسم المتقدّم واحد، فتُوُهِّم لذلك أنه مثلُ: حَسُنَ زيدٌ وجهاً، لاتحاد الذاتِ المنسوب إليها[1] الحسن، وهو وهم على ما تقدم.

وإذا وضـح ذلك في: زيـدٌ حسنٌ وجهاً، فقـولُه: (ومن أصـدقُ)، (ومن أحسنُ)، مثلُه لأنّ في «أصدق» ضميراً مـرفوعـاً[2] بـ «أصدق» منسـوباً[3] إليـه الأصدقية موازناً[4] للضمير في قولك: زيدٌ حسنٌ. وإذا وجب ذلـك في: زيدٌ حسنٌ وجهاً، باعتبار ما ذكرناه، وجب في: (ومن أحسنُ قولاً)، لأنهما سواءٌ في الغرض الذي قصدناه. والله أعلم.

[إمــلاء ٦]

[«إذا» الظرفية المتضمنة معنى الشرط]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين وستمائة على قوله في المفصـل[5] على قول الشاعر:

ومِنْ فَعَـلاتي أنني حَسَـنُ القِـرى   إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدُهـا[6]

(١) في الأصل وفي ب، د، م: إليه. وما أثبتناه من س. وهو الصواب لأن الضمير يعود على الذات، وهي مؤنث.

(٢) في الأصل وفي ب، د: ضمير مرفوع. والصواب ما أثبتناه لأنه اسم أن.

(٣) في الأصل وفي ب، د: منسوب. والصواب ما أثبتناه لأنه تابع لما قبله.

(٤) في الأصل وفي ب، د: موازن. والصواب ما أثبتناه لأنه تابع لما قبله.

(٥) ص ٢٦٦.

(٦) هذا البيت من الطويل. وقد نسبه الزمخشري لعبد الواسع بن أسامة، وكذلك ابن يعيش =

«إذا» ههنا ظرفٌ فيه معنى الشرط ، والليلةُ الشهباء: تُقدَّر على وجهين: أحدُهما: مذهبُ سيبويه، وهو أنه مرفوع بفعل مقدّر دل عليه ما بعده(١). تقديرُه كتقدير: ﴿إذا السَّماءُ انشقّت﴾(٢) تقديرُه: إذا انشقت السماء، لاقتضاء ما فيها من معنى الشرط للفعل، وتقديرُه في البيت: إذا أضحى جليدُ الليلةِ الشهباء، أو إذا لوبست الليلةُ الشهباء، ثم فسَّر الملابسة بقوله: أضحى جليدُها، كقولك: إذا زيداً تلقى غلامه فأكرِمْه، كأنك قلت: إذا لابست زيداً، ثم فسّرت الملابسة بملابسة خاصة، وهو كقولك: لقيتُ غلامَه. والوجهُ الثاني: قولُ الأخفش(٣) أن يكون مبتدأ، ما بعده من الفعل خبرُه، والتزموا الفعل خبراً تنبيهاً على اقتضاء «إذا» للشرط كما التزموا في خبر إنّ الواقعة بعد «لو» الفعلَ لِما تقتضيه «لو» من ذلك، وعليه حُمل قوله: ﴿إذا السماء انشقت﴾(٤). وكلا القولين سائغ. فالأولى تجويزُهما من غير ردّ لأحدهما، والذي يدلّ على تجويز الأمرين الأطباقُ في جواز الرفع في قوله:

إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بَلَغْتِهِ (٥).

= ١٠٣/٧. وهو من شواهد همع الهوامع ١٦٦/١. واستشهد به الزمخشري على وقوع (أضحى) تامة بمعنى الدخول في وقت الضحى.

(١) انظر الكتاب ١٠٦/١.

(٢) الانشقاق: ١.

(٣) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن. أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه، وصحب الخليل أولاً، وكان معلماً لولد الكسائي. من مصنفاته: كتاب الأوسط في النحو، وكتاب الاشتقاق، وكتاب المقاييس، وكتاب معاني الشعر. انظر إنباه الرواة ٣٦/٢، بغية الوعاة ٥٩٠/١.

(٤) الإنشقاق: ١.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل عجزه: فقام بفأس بين وصليك جازرُ. وهو لذي الرمة. انظر ديوانه ص ٣٤٠. والخطاب لناقة بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. ويروى بنصب (ابن) ورفعه. قال سيبويه: «والنصب عربي كثير والرفع أجود» ٨٢/١. والبيت من شواهد المقتضب ٧٧/٢ والرضي ١٧٤/١ والخزانة ٤٥٠/١ والإيضاح لابن الحاجب ٣١١/١. والشاهد فيه جواز نصب ورفع (ابن). فالرفع على الابتداء، والنصب بفعل محذوف.

ولو كان تقديرُ الفعل واجباً لم يجز الرفعُ بحال، إذ التقدير حينئذ: إذا بلغت، فيتعيّنُ النصب.

وأما العاملُ فيها فيجيء على الخلاف في أنّ العاملَ في «إذا» فعلُها أو جوابُها. فإنْ كان جوابَها فتقديُره: حَسُنَ قراى، دلّ عليه قولُه: حَسَنُ القرى. وجوابُ الشرطُ يحذف إذا تقدّم ما يدل عليه، كقولك: آتيك إنْ تأتني. وإنْ كان شرطَها فواضحٌ[1].

ويجوز أنْ تقدّر ظرفاً عَرِيّاً عن الشرطيّة كما في قوله: ﴿**والليلِ إذا يَغْشى**﴾[2]. ﴿**والليل إذا سجى**﴾[3]، وأشباهه. ويكون العامل فيها: حَسَن القرى، كأنه قال: يحسُن قراي في زمن إضحاء جليد الليلةِ الشهباء. والله أعلم.

[إملاء ٧]
[حذف المضاف]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[4] على قول الشاعر:

أكلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ ناراً[5]

«أكلَّ امرئٍ وامرأً» مفعولان لِتحسبين. وقولُه: نار، عند سيبويه مخفوضٌ على حذف المضاف الذي هو: كل، لدلالة الأول عليه وإرادته موجوداً مقدّراً،

---

(١) لقد تحدث ابن الحاجب عن هذه المسألة. وكان رأيه أن العامل في «إذا» فعلها. انظر الإملاء (١٦) والإملاء (٤٩) من الأمالي القرآنية. ص: ١٣١، ١٨٥.
(٢) الليل: ١.
(٣) الضحى: ٢.
(٤) ص ١٠٦:
(٥) لقد سبق الحديث عن هذا البيت في الإملاء (١٨) من الأمالي القرآنية. ص: ١٣٤.

فلذلك بقي المضافُ إليه على إعرابـه [١]. وهذا وإنْ كـان على خلاف قيـاس حذف المضاف مخصوصٌ عنده بكل ومثل إذا قُصِـد بها التحقيقُ لا التشبيـه، كقولك: ما مثلُ عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك. وإنّما اختصّتـا بذلك من حيث كانا لذاتٍ واحدة في المعنى، فلما تقدّم ما يدل على ذلك اغتُفر أمـرُ الحذف وبقي أثرُه على ما كان عليه. فعلى ذلك لا يكون قولُه: ونار توقّد بالليل ناراً، عطفاً على عاملين من حيث كان «نار» مخفوضاً بكل مقدرةٍ في حكم الوجود، فكأنه قال: وكلِّ نار. ولو صرّح وقال: وكل نار، لم يكنْ عـطفاً على عـاملين اتفاقاً، فكذلك إذا كان «كلّ» مراداً وجودُهـا، لأنه يكـون عطفـاً على معمولي «تحسبين» خاصة، وهو عاملٌ واحد. وكثيرٌ من النحويين لا يُقدِّر تقديرَ سيبويه لأنه عنـده يوجِب إعـرابَه بـإعراب المحـذوف على القيـاس المعـروف في حـذف المضاف، فيجعلهُ معطوفاً على أمرىء المخفوض أولاً، ويجعلُ ناراً المنصوبةَ معطوفاً على «امرأ»، ويجوّزُ هذا الضربَ من العطف على عاملين وهو أنْ يكون الأولُ منهما مخفوضاً، وأنْ يكون المعطوفُ جاء على الترتيب الأول كقولـك: في الدار زيد والحجرةِ عمرو، وأشباه ذلك. وسيبويه يمنع في هذه المسائل. وقـد استدَلَّ القائلون بها بمثل قوله تعالى: ﴿واختلاف الليلِ والنهارِ﴾[٢]، إلى آخر الآيـة. وهو ظـاهر فيمـا ذكروه، لأنـه تقدّم: ﴿وفي خلقكُمْ ومـا يَبُثُّ من دابةٍ آياتٌ﴾[٣]، على الرفع والنصب، كلاهما سواء. ثم قال: واختلاف، فعطفَهُ على خلقكم. ثم قال: آياتٌ، بالرفع عطفاً على آيات التي مع (وفي خلقكم) وبالنصب

---

(١) قال سيبويه: «فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إيـاه في أول الكلام، ولقلة التبـاسه عـلى المخاطب». الكتاب ١/٦٦. والمراد بالتثنية ذكره ثانياً.

(٢) الجاثية: ٥ وبعدها: ﴿ وما أنزل الله من السماء منَ رزق فأحيـا به الأرض بعـد موتهـا وتصريف الرياح آيات لـقـــوم يعـــقلون ﴾.

(٣) الجاثية: ٤.

عطفاً عليها إذا كانت منصوبة، وهـذا عطفٌ عـلى عاملين[1]. واستشهـد أيضاً بالبيت المذكور، وبقولهم: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[2]. ومنه قولُه عند هؤلاء: ﴿للذين أحسنوا الحسنى﴾[3]، ثم قال: ﴿والذين كَسَبُوا السيّئاتِ جزاءُ سيّئةٍ بمثلِها﴾[4].

وسيبويه يتأول ذلك كلَّه فرارا من العطف على عاملين. فتأول البيتَ كما ذكر، وكذلك: ما كلّ سوداء[5]، وما مثلُ أخيك ولا أبيك. وتأول: ﴿اختلافِ الليلِ والنهارِ﴾، على أنه هو المعطوفُ وحده، و(آيات) جرى تأكيداً للأول كما تقول: جاءني زيد زيد، فتكرار (آيات) كتكرار زيد. ويتـأوّل قولَـه: ﴿والذينَ كَسَبُوا السيئاتِ﴾، على أنه مبتدأ خبره: (جزاءُ سيّئةٍ بمثلها)، أي: لهم جـزاءُ سيئة، فيكون قد عطف جملة على جملة، وغيرُه لا يحتاج إلى شيء من هـذه التأويلات كلِّها لتجويزِه هذا النوعَ من العطف على عاملين، فيحمل البابَ كلَّه على ظاهره من غير تأويل.

[إمـــلاء ٨]

[الترخيم في غير النداء]

وقـال أيضاً مملياً بدمشق سنـة ثماني عشـرة على قول الـزمخشري في مفصله[6]:

---

(١) انظر إملاء (١٨) من الأمالي القرآنية. ص: ١٣٤.

(٢) قال ابن يعيش: «موضع الشاهد أن ترفع (كل) بما، وتخفض سوداء بالإضافة، والفتحة علامة الخفض لأنه لا ينصرف، وتمرة منصوب لأنه خبر ما، وبيضاء مخفوض أيضاً على تقدير كل». شرح المفصل ٣/ ٢٧.

(٣) يونس: ٢٦.

(٤) يونس: ٢٧.

(٥) قال سيبويه: «ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة. وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر كأنكِ أظهرت كل، فقلت: ولا كل بيضاء». الكتاب ١/ ٦٥.

(٦) ص ٢٢٧.

أو ألفاً مكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى [١]

رخّم في غير النداء على غير قياس الترخيم[٢]، لأن قياسَ الترخيم في مثل ذلك أن تُحذف الميم، وتبقى الألف على حالها. فشذوذُه من وجهين، فلذلك كان أضعفَ من الترخيم على قياسه في غير النداء. والوجهُ الآخر الذي هو على غير قياس الترخيم قلبُه الألفَ ياءً أو حذفُها، فتكون الياءُ ياءَ الاطلاقِ وكلاهما شاذ.

[إمــلاء ٩]

[الحال من المعـرفة أولى من النكرة المقدمة عليها]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله في المفصل[٣]

لِـعَـزّةَ مـوحِـشـاً طـللٌ قـديـمُ عـفـاهُ كـلُّ اسحـمَ يسـتـديـمُ [٤]

يجوز أنْ يكون «موحشاً» حالاً من الضمير في «لعزة» وإنْ كان عائداً على

(١) هذا الرجز للعجاج. وقبله: وربِّ هذا الحرم المحرم: القاطنات البيت غير الرّيم. انظر ديوانه ١/٤٥٣ (تحقيق عبد الحفيظ السطلي). وهو من شواهد سيبويه ١/٢٦. والخصائص ٢/٤٧٣. وابن يعيش) /٧٥. وأمالي القالي ٢/١٩٩ (دار الفكر). والشاهد فيه قوله: الحمى، حيث رخمه في غير النداء على غير قياس الترخيم. واستشهد به الزمخشري على أن(أو الفا) وهو جمع اسم الفاعل قد عمل عمله فنصب (مكة). والورق: جمع ورقاء وهي الحمامة إذا كان في لونها غبرة.

(٢) وذلك في قوله: الحمى. فأصله الحمام، حذف الميم، فصار الحما، ثم قلب الألف ياء.

(٣) ص ٦٣.

(٤) هذا البيت من الوافر. وينسب لذي الرمة، وليس في ديوانه. وهو شواهد ابن يعيش ٢/٦٤. وخزانة الأدب ١/٥٣١. والخصائص ٢/٤٩٢. والرضي ١/٢٠٤. وقد استشهد به الزمخشري على تقدم الحال على صاحبها المنكر. ولم يذكر الزمخشري إلا الشطر الأول منه. ورواية البيت المشهورة: مستديم.

النكرة، لأن ضميرَ النكرة معرفةٌ خلافاً لبعض النحويين[1]. وإذا كان معرفة فجَعْلُ الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة مقدّمةً عليها، لأنّ هذا هو الكثيرُ الشائع، وذاك قليلٌ نادر، فكان أولى.

[إمـلاء ١٠]
[إيراد على حد المبني والجواب عنه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله في المفصل في المبنى[2]: « هو الذي سكونُ آخره وحركته لا بعامل ».

قال: توهّم بعضُ طلبة الأدب أنّ عصا وموسى، سكونُ آخره لا بعامل، وهو معرب باتفاق. والجوابُ: أنّ هذا له حركةٌ في الآخِر بعامل، وهي حركةٌ مقدّرة، إذْ لا فرقَ بين اللفظية والتقديرية، فليس حركةُ آخِره بغير عامل، فقد خرج عن قوله: سكونُ آخره وحركته لا بعامل، لأنه له حركةٌ بعامل. والمرادُ بقوله: سكون آخره وحركته، اللفظيةُ إنْ لم يكن تقدير، والمقدّرةُ إنْ كانت فيهما جميعاً. فإنْ كانت بعامل فهو المعربُ وإلا فهو المبني، ولذلك نقول في قولك: سرى ودعا: إنه مبني على الحركة المقدرة، إذْ أصلُه سريَ ودعوَ، وكذلك عصا وبابُه يجب أنْ يكونَ معرباً.

(١) اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة؟ على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه نكرة مطلقاً، والثاني: أنه معرفة مطلقاً. والثالث: أن النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير أو جائزته، فإن كانت واجبة التنكير فالضمير نكرة، وإن كانت جائزة فالضمير معرفة. فمثال الأول: ربّه رجلاً. ومثال الثاني: جاءني رجل وأكرمته. انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٣٤، وانظر الإملاء (٦١) من الأمالي المطلقة. ص: ٧٥١.

(٢) ص ١٢٥.

[إمــلاء ١١]

[الضمير في قوله: ربه رجلاً]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنـة اثنتين وعشـرين على قـوله في المفصـل[١] في فصل: « ربه رجلاً » :

الضميـرُ في قولـه: ربّه رجـلاً، ليس بنكـرة، وإنّمـا كـان حكمُـه حكمَ النكرات باعتبار كونه مبهما أطلق عليه النكرةُ لذلك، ولـذلك لم يُـوصف لأنه ضميرٌ بلا خلاف، والضمائرُ لا تُوصف.

وقال أيضاً في هذا الضمير: إنه مفردٌ على كـل حـال لأنـه مضمـرٌ على خـلاف القياس، أُتي بـه لغرض الإبهـام، فوجب أنْ يكـون مفرداً قيـاساً على نِعْمَ[٢].

[إمــلاء ١٢]

[تعلق اللام في قول الزمخشري: ولأن المتصل أخصر]

وقال أيضاً مملياً: إنَّ اللامَ في قـوله[٣]: «ولأنَّ المتَّصِـلَ أخصرُ» تتعلَّق بمعنى قوله: «لم يُسوِّغوا تركه» ، لأن التعليلَ لنفي التسويغ لا للتسويغ.

[إمــلاء ١٣]

[فائدة ضمير الفصل]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله في المفصل[٤]:

---

(١) ص ١٣٤.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح: «فالبصريون يفردونه في جميع وجوهه فيقولون: ربّه رجلاً وربّه امرأة. والكوفيون يقولون: ربّه رجلاً وربّهـا امرأة وربهمـا رجلين وربهما رجـالاً. ومذهب أهل البصرة هو الجاري على القياس، لأنه مضمر مبهم فيجب أن يتّحد في جميع وجوهه قياساً على الضمير في نعم» ١/ ٤٧٤.

(٣) ص ١٢٧.

(٤) ص ١٣٣.

«وليُفِيدَ ضرباً من التوكيد»: أيْ: لِيفيدَ بمجموعهما فضلَ توكيدٍ لا يكون في الإفراد، أي: بمجموع الأول والفصل. فإذا قلت: زيدٌ هو أفضل من عمرو، فالضميرُ الذي هو [هو][1] وزيدٌ مجموعهما فيه تأكيد ومبالغة. ولذلك قال سيبويه[2]: زيدٌ هو أفضلُ من عمرو، آكدُ من قولك: زيدٌ أفضلُ من عمرو. وذلك أنَّ هو في المسألةِ المفروضةِ راجعٌ إلى زيد فكأنه ذُكِر مرتين، وذِكْرُ الشيء مرتين أبلغُ من ذكره مرة واحدة.

[إملاء ١٤]

[توضيح كلام للزمخشري في حديثه عن الأسماء المبنية]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله في المفصل[3]: «وأنا أسوقُ إليك عامة ما بنته العربُ من الأسماء إلا ما عسى يشذُّ منها»:

الاستثناءُ منقطع ولا يستقيمَ أنْ يكون متصلاً، لأنه لو كان متصلاً لم يخلُ إما أنْ يكون من قوله: عامة، أو من قوله: ما بنته العرب، أو من قوله: الأسماء. ولا يستقيم واحد منها، لأنه لو كان من «عامة» لصار المعنى: أنا أسوق الأكثرَ إلا الشاذ، فيكون قد بقي شيء جاء به ليس بشاذ، ولم يُردْ ذلك. وإنْ كان من قوله: ما بنته، صار المعنى: أني أذكر أكثرَ المبنيَّات التي ليست بشاذة، فيلزمُ أنْ يكون قد ترك شيئاً ليس بشاذ، لأن أكثرَ ما ليس بشاذ بعضُه، وإذا لم يذكر إلا بعضَ ما ليس بشاذ لزم منه أنْ يكون قد ترك بعضَ ما ليس بشاذ. ولا يستقيم أنْ يكون من قوله: من الأسماء، لأنه تفسيرٌ لقوله: ما بنته، وقد تبيّن بطلانُ رجوع الاستثناء إليه، فيلزم بطلانه في رجوعه إلى تفسيره، لأنّ المعنى فيهما واحد.

---

(١) سقطت هذه الكلمة من الأصل.

(٢) لم أعثر على قوله هذا في الكتاب.

(٣) ص ١٢٦.

[إمـلاء ١٥]

[وجه نصب ورفع فعل مضارع واقع بعد واو العطف]

وقـال أيضاً مملياً بالقـاهرة سنـة ثلاث عشـرة وستمائـة على قـولـه في المفصل[١] في بيت كَعْبٍ الغنويِّ وهو قولُه:

ومـا أنـا للشيء الـذي ليس نـافِعِي ويغضبَ منـهُ صـاحِبي بِـقَؤُولِ[٢]

الـواوُ في «ويغضبَ» ليست واوَ الجمـع[٣]، وإنمـا هي واو العـطف، وذكرها وإنْ لم يكن بابها لمـوافقتها لـواو الجمع في وجهي الـرفع والنصب، وكذلك فعل في الفاء.

ووجهُ النصب أنه معطوف على قوله: للشيء، فلا بُـدَّ من تقديـره اسماً ليصحَّ عطفُه[٤] على الاسم، ولا يتقدَّرُ اسماً إلا بحرف المصدر الذي هو: ما أو كي أوْ أنْ. بطل أنْ يكون «كي» لفساد المعنى، لأنَّ «كي» للتعليل وأنَّ الأولَ سببٌ للثاني وهو يُخِلُّ بالمعنى. وبطلَ أنْ يكون «ما»، إذْ ليس لها عمل، فلا يكون في اللفظ إشعار بالمقصود، فوجب أنْ يكون «أنْ»، مثـل قولـه تعالى: **﴿وما كان لبشرٍ أنْ يُكَلِّمَـهُ اللَّهُ إلا وحياً أوْ من وراءِ حجـابٍ أو يُرْسِـلَ﴾**[٥]. فقوله: أوْ يرسلَ، معطوفُ على (وحياً)، إذ المعنى: إلا وحيـاً أوْ إرسالاً. ولا

---

(١) ص ٢٤٩.

(٢) البيت من الطويل وهـو من شـواهـد الكتـاب ٤٦/٣. والمقتضب ١٩/٢. وابن يعيش ٣٦/٧. والخزانة ٦١٩/٣. والرضي ٢٤٩/٢. واللسان (قـول). والشاهـد فيه جـواز الرفع والنصب في قوله: ويغضب. قال سيبويه: «والرفع أيضاً جائز حسن». ثم قال: «ويغضب معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي». الكتاب ٤٦/٣.

(٣) أي: واو المعية.

(٤) عطفه: سقطت من ب، د، س.

(٥) الشورى: ٥١.

يستقيم عطفهُ على (أن يكلمه) لفساد المعنى، إذ يؤدي إلى أنْ يكون: وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل رسولاً، وهو فاسد[1].

ولا يستقيم أنْ يكونَ «ويغضب» على النصب[2] معطوفاً على «نافعي» في قوله: ليس نافعي ويغضبَ، كقولك: ما تأتيني وتحدثني، لأمر معنوي وهو أنه يصير المعنى: لا ينفعني ولا يغضب صاحبي، وليس الغرض كذلك، بل الغرضُ نفي النفع عنه وإثبات الغضب للصاحب لِينفيه المتكلمُ عنه، فوجب أنْ يكون معطوفاً على الشيء، فيكون تقديرُه: وما أنا للشيء ولغضب[3] صاحبي بقؤول[4]، إلا أنه يحتاج في استقامته إلى حذف مضاف، لأن غضبَ صاحبه ليس بمقول حتى يصح تعلُّقُ القول به، فيكون التقدير: ولسبب غضب صاحبي بقؤول.

والرفعُ له وجهٌ واحد وهو أنْ يكون معطوفاً على الجملة التي هي: ليس نافعي، داخلاً في حكم الصلة، ولذلك احتيج فيه إلى مضمر يعود إلى الموصول وهو الهاء في «منه». والرفع أقوى[5].

---

(١) انظر الإملاء (٨١) من الأمالي القرآنية. ص: ٢٢٧.

(٢) على النصب: سقطت من د.

(٣) في د، س: ويغضب. والصحيح ما أثبته لأن السياق يقتضيه.

(٤) قال ابن الحاجب: «فلم يبق إلا أن يكون واو العطف. وتكون عاطفة (الغضب) على قوله: للشيء. وإذا عطف الفعل على الإسم وجب تقديره بتأويل الاسم، ولا يقدر إلا بأن على ما تقدم، فيكون المعنى: وما أنا للشيء ولغضب صاحبي بقؤول». الإيضاح ٢٨/٢.

(٥) قال ابن الحاجب في الإيضاح: «والرفع أظهر من وجهين: أحدهما: أن عطف الفعل على اسم غير مصدر ضعيف. والآخر: أنه لا تقدير يلزم فيه بخلاف النصب، لأنه جملة معطوفة على: ليس نافعي، فهي داخلة في حكم الصلة ولذلك احتيج فيها إلى ضمير يرجع إلى الذي، ووصلها بجملتين أحدهما منفية والأخرى مثبتة ولا بعد في ذلك» ٢٩/٢.

[إمــلاء ١٦]

[مسألة في العلم المنقول عن فعل الأمر]

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل[١]: بوحشِ اصمتَ[٢]:

قال بعضُ طلبة الأدب: ما المانع من أن يكون: بوحشِ اصمتَ، بكمالها اسمَ موضع؟ فقال: لا يجوز ذلك، لأنه لو كان كذلك لم يخلُ إما أن يكون من باب: تأبط شراً[٣]، أو من باب: بعلبك[٤]، لا جائزَ أنْ يكون من الأول، إذْ ليس بجملة باتفاق، ولا جائزَ أنْ يكون من الثاني، لأن هذا البابَ اللغةُ الفصيحة أنْ يقول: هذا بعلبكَ ورأيت بعلبك ومررت ببعلبَك، بفتح آخِر الأول، فكان يجب فتحُ الشين، والاتفاقُ على كسرها، فدلَّ على أنه مضاف ومضاف إليه وهو المقصود.

[إمــلاء ١٧]

[عطف البيــان]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على المفصل[٥]: اشترط

---

(١) ص ٧.

(٢) البيت بتمامه:

أشلى سلوقية باتت وبات بها ... بوحشِ اصمتَ في أصلابها أودُ

وهو من البسيط وقائله الراعي النميري. انظر شعره ص ٤٦ (جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني .دمشق). وهو من شواهد ابن يعيش ١/ ٣٠، واللسان (صمت). وسلوقية: منسوب إلى سلوق موضع تنسب إليه الكلاب السلوقية. والأود: الاعوجاج. واستشهد به الزمخشري على أن (اصمت) اسم علم منقول عن فعل الأمر.

(٣) أي: إنه مركبٌ تركيباً إسنادياً.

(٤) أي: إنه مركبٌ تركيباً مزجياً.

(٥) ص ١٢٢.

الزمخشري في عطف البيان أنْ يكون أشهرَ من متبوعه، ولذلك قال: «ويُنَزّل من المتبوع منزلـةَ الكلمة المستعملة من الغـريبة إذا تُـرجمت بها» ، أيْ: إذا فُسِّرت بها. يعني: أنَّ عطفَ البيان يفسِّر متبوعه، إذ المتبوعُ كالغريب، ولذلك مثَّل بقوله:

أقسمَ بالله أبو حفص عمر(١)

فإنَّ عمرَ أشهرُ من قولهم: أبو حفص، لما كان محتمِلاً غيـرَه، والتابـعُ كالمشهور، وليس ذلك بشرط، فإنَّ الإنسانَ إذا قال: جاء أبو عمرو زيد، وكان ثَمَّ آخرُ اسمُه أبو زيد خالد، وثَمَّ زيود كثيرة، فإنه يحصل الإيضاحُ والكشف وإنْ لم يكن أشهرَ. نعم الزمخشري بنى الأمر على الأكثر.

[إمـــلاء ١٨]

[رد على الزمخشري في حدّه المبني]

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل في المبني(٢): «هو الذي سكونُ آخره وحركته لا بعامل»:

هـذا الحدُّ ليس بمستقيم لأنـه أتى في الحد بـواو العطف. فـإنْ قَصـد

---

(١) هذا صدر بيت من الرجز ، وعجـزه: ما مسها من نقب ولا دبر.
وقد نسبه ابن حجـر العسقلاني لعبـد الله بن كيسبة النهـدي . انظر الإصـابة في تمييـز الصحابة ٥/٩٦ (تحقيق علي محمد البجاوي) . ونسبه الزمخشري لعمر بن كيسبة النهدي ، انـظر ربيع الأبـرار ونصوص الأخبـار ١/٢٨٩ (تحقيق الدكتـور سليم النعيمي). وانـظر الصاحبي لأحمد بن فارس بن زكريـا ص ٢٩٨ (تحقيق السيد أحمـد صقر). وابن يعيش ٣/٧١، ونسبه لرؤبة ، وهو وهم.
(٢) ص ١٢٥ .

الجمعَ لَمْ يستقم، إذ ليس شيءٌ فيه سكونٌ وحركة في آخره. وإنْ قَصد معنى أوْ، كان فيه شذوذٌ لفظي في استعماله الواوَ بمعنى أوْ، واستعماله لفظة أوْ في الحدِّ الواحد.

[إمــلاء ١٩]

[معنى حروف التحضيـض]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل في حروف التحضيض[١]: «تريد استبطاءه وحثَّه على الفعل». بعد قوله: «لولا فعلت كذا»:

ليس بجيد، لأن الاستبطاءَ والحثَّ على الشيء إنما يكون في الزمن المستقبل. وأما الماضي أو الحال فلا يُتصوَّرُ فيه حث، لأنه انقضى وتصرَّم، فكيف يُتَصَوَّر الحثُّ عليه؟ وأمَّا الحال فكذلك، لأن الفعلَ حالة الحث قائم بذات المطلوب منه ذلك، والحثُّ عليه يستدعي تحصيله منه، والحاصل لا يحصَّل، وهذه الحروف إذا وقع بعدها الماضي كانت للتوبيخ، وإذا وقع بعدها المستقبلُ كانت للحثِّ والطلب[٢].

---

(١) ص ٣١٥.

(٢) قال ابن يعيش: «وإذا وليهن المستقبل كن تحضيضاً، وإذا وليهن الماضي كن لوماً وتوبيخاً فيما تركه المخاطب أو يقدر فيه الترك، نحو قوله القائل: أكرمت زيداً، فتقول: هلا خالداً، كأنك تصرفه إلى إكرام خالد وتحثه عليه أو تلومه على ترك إكرامه. وحيث حصل فيها معنى التحضيض وهو الحث على إيجاد الفعل وطلبه جرت مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال، فلا يقع بعدها مبتدأ ولا غيره من الأسماء» ٨/١٤٤.

[إمـلاء ٢٠]

[الرد على من قال: إنَّ «لولا» أصلُها «لو» زيدت عليها «لا»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[١]. «وللولا ولوما معنى آخر وهو امتناعُ الشيء لوجود غيره».

قال الشيخ: ذهب بعض الناس إلى أنها أصلُها «لو» زيدت عليها «لا»[٢]، وهذا ليس بمستقيم، لأن «لو» معناها عندنا على ما دل عليه الدليل: امتناع الثاني، كقوله تعالى: ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسَدَتا ﴾[٣]. فالتعدُّدُ منتفٍ لأجل امتناع الفساد[٤]. وهذا القائل إنَّما بنى هذا المذهبَ على توهُّمه أنَّ الثاني امتنع لأجل امتناع الأول. فإذا تحقَّق هذا لم يستقمْ هذا المذهب، لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى. أمَّا من حيث اللفظَ فكان يلزم أنْ يرتبط وجودُ الثاني لانتفاء الأول كما ارتبط في «لو» وجودُ الثاني بوجود الأول. لأن «لا» لما دَخَلَتْ على الأول صار نفياً، فوجبَ أنْ يكون وجودُ الثاني مرتبطاً بنفي الأول والأمرُ بالعكس. وأما من حيث المعنى فلأن «لو» انتفى الأول فيها لأجل انتفاء الثاني ولما دخلت لا، فيجب أن يوجد الأول لأجل انتفاء الثاني والأمر بالعكس. وإذا بني على المسامحة في أنَّ «لو» تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول صحَّ ما ذكروه لأنها[٥] تدل على امتناع الثاني لوجود الأول.

---

(١) ص ٣١٦.

(٢) وهذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب ٤/٢٢٢.

(٣) الأنبياء: ٢٢.

(٤) وهذه المسألة خالف فيها ابن الحاجب جمهور النحاة، قال الرضي: «والصحيح أن يقال كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني، أي: ان امتناع الثاني يدل على امتناع الأول». شرح الكافية ٢/٣٩٠.

(٥) تدل على امتناع... لأنها: سقطت هذه العبارة من د.

[إمــلاء ٢١]

[إيراد على الزمخشري في تقسيمه الاسم المعرب]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنـة ثماني عشـرة على قولـه في المفصل[١]: «والاسمُ المعربُ على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين » :

إنْ قيل : إنه أراد الاسمَ المفرد ، وردَ عليه رجالٌ ومساجدُ ، فإنَّ رجالاً جمعٌ يعرب بالحركات الثلاث ، ومساجدُ جمعٌ غيرُ منصرف .

[إمــلاء ٢٢]

[إيراد على الزمخشري في حده الحرف والجواب عنه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله في الحرف[٢]: «ما دل على معنى في غيره»: يرد عليه الأسماء التي لا تعقل إلا بمتعلق مذكـور معها مثل: عند وقيد[٣] وقِدى وقابَ[٤] وما أشبهها. وجوابه: أنا نحكم بأن معنى القدر والجهة مفهوم من قاب وعند كالفوقيَّة من فوق. وإنما اتَّفقَ أنهم لم يستعمـلوه إلا كذلك. ونحكمُ على أن «من» ونحوها لا يُفهم منها ذلك المعنى من حيث وضعها إلا مضمومـاً إلى متعلِّقها. وإنَّمـا حكمنا بـذلك لمـا ثبت من استقراء كـلامهم أنَّ الحرفَ وضعُـه كذلـك والاسم كذلـك، وثبت أنَّ هذه من قبيـل الأسماء بخصائصها، فوجبَ أنْ لا تُحمل على جهة يلزم أنْ تكون به حرفاً بعد ثبوت اسميتها لما فيه من التناقض. والذي يوضِّح لـك ذلك إطبـاقُهم على أنَّ «عن وعلى» في قولك: قعدت عن يمينه ووليتُ عليـه، حرفٌ أيضـاً، وهما

---

(١) ص ١٦ .

(٢) ص ٢٨٣ .

(٣) في س : قبل . وهو تحريف .

(٤) معنى قيد : قدر وكذلك قِدى . انظر اللسان (قيد. قدا) .

اسمان في قولك: قعدت من عن يمينه وأخذت من عليه[1]. ولولا ما ثبتٍ من خاصّية الاسم فيهما في المحلين المخصوصين لم يُحْكَمْ عليهما باسمية، فلمَّا ثبت كونُهما اسمين بالخواصّ التي توجِب الاسميةَ وجب حملُهما على معنى الاسم وإنْ كان فيه بعد، إذ تقديرُها على ما كانت عليه من معنى الحرفية يلزم منه التناقضُ العقلي، وحملُها على هذه الجهة يلزم منه استبعاد. وإذا تردَّد بين التناقض والاستبعاد والتُجِىءَ إلى أحدهما وجب الحملُ على الاستبعاد، فكذلك ههنا.

[إمـــلاء ٢٣]

[ليس معنى «من» المزيدة ابتداءَ الغاية]

وقال أيضاً ممليًا على قوله في قسم الحرف[2] في الزيادة في قولك: «ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا»: أي: إلى معنى الابتداء. ليس بمستقيم؛ لأنَّ معنى كونها زائدة انك لو أسقطتها كان المعنى الأصلي بحاله. ولا يستقيم على هذا أنْ يكون مفهوماً منها معنى الابتداء، لأنك لو حذفتها لم يبقَ معنى الابتداء، فيبطل كونُها زائدة، ولزم منه أن تكون زائدة غيرَ زائدة وهو باطل.

[إمـــلاء ٢٤]

[معنى بيت وإعراب جزء منـــه]

وقال أيضاً ممليًا بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر[3]:

---

(١) قال قطري بن الفجاءة:

فلقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني مرة وأمامي

وقال مزاحم بن الحارث العقيلي في وصف قطاة:

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها ... تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

(٢) ص ٢٨٣.

(٣) ص ٣٧٣.

وَدَع ذا الهوى قبلَ القِلى تركُ ذي الهوى
متينَ القوى خيرٌ من الصَّرم مزدرا[1]

يجوز أنْ يكون معناه: ودَعْ ذا، أي: أقلل منه وأقصر، ويجوز أن يكون «ذا» بمعنى صاحب، فيراد به المحبوب لأنه الذي تعلق به الهوى، فيكون صاحبُ الهوى بهذا الاعتبار المحبوبَ، ثم قال: تركُ ذي الهوى، فيجوز أنْ يكون أضافَه إلى الفاعل على الوجه الأول، ويجوزُ أنْ يكون أضافه إلى المفعول في الوجه الثاني، فيكونُ المعنى على الوجه الأول: تركُ المحبّ هوى متينَ القوى[2]، فيكون «متينَ القوى» مفعولاً لِـ «ترك»، ويجوز أنْ يكون «متينَ القوى» حالاً من ذي الهوى، أي: تركُ المحبِّ في حال كونه متينَ القوى حبَّه خيرٌ من أنْ تقعَ المفارقةُ على زعمه. وإنْ جعلنا «ترك» مضافاً إلى المفعول كان «متين القوى» حالاً منه، فيكونُ المعنى: تركُ المحبوب في حال كونه قوياً حبّه لك أو حبك له خيرٌ من أنْ تقعَ مفارقته[3] لك مراغمة. و «مَزْدراً» حالٌ من الصرم، أي: مراغمة.

[إملاء ٢٥]

[وجه نصب ورفع فعل مضارع وقع بعد أو]

وقال أيضاً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[4]:

---

(١) هذا البيت من الطويل، ولم ينسبه أحد لقائل. وهو من شواهد ابن يعيش ١٠/٣٧٣، واللسان (صدر). والقلا: العداوة. والصرم: الهجران. ومزدرا: مصدراً، أبدلت الزاي من الصاد. وقد استشهد الزمخشري به على إبدال الزاي من الصاد في قوله: (مزدرا).

(٢) القوى: سقطت من س.

(٣) في الأصل: مفارقة، وما أثبتناه من ب، د، وهو الأصوب.

(٤) ص ٢٤٧.

فقلتُ لـه لا تبـكِ عينُـك إنَّمـا نحـاوِلُ مُلكـاً أوْ نمـوتَ فنعـذرا[1]

أمَّا النصبُ فإنه أخبرَ بمحاولة المُلك، وجعَلَ الموتَ غاية لـه، والعذرُ مسبَّب عنه، لأن المعنى: إلى أنْ نموت فنعذر، وهو ظاهر في تسليته صاحبَـه عن بكائه.

وأما الرفعُ فإنه أخبرَه بحصول أحد الأمرين لا ينفكُّ عن أحدهما، وهـو محاولةُ المُلك أو الموت، إمَّا على سبيل المبالغة في أنه لا ينفكُّ عن أحدهما، كما لا ينفكّ الجوهرُ عن أنْ يكونَ متحركاً أو ساكناً، فلا يلزم تقديرُ شك، لأن المعنى: أنه قد ثبتَ عنده، وعلِمَ أنه لا ينفكّ عن أحد[2] هذين الأمرين. وإمَّا على معنى الإخبار بأنه يكون إمَّا على هذا وإمَّا على هذا، فيكـون على الشك في حصول كل واحد منهما في كل زمان يقدره إلى الموت، لا في حصول كل واحـد منهما بعـده، فإنَّ ذلـك معلوم من ضرورات الـوجود، فـلا حاجـةَ إلى التكلّفِ في الجواب عن تقديره.

[إمــلاء ٢٦]

[الرد على الزمخشري في تجويزه جزم مضارع ونصبه]

وقـال أيضـاً ممليـاً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[3]:

---

(١) البيت من الطويل وهو لامرىء القيس. انظر ديوانه صفحة ٩٥ (بيروت). وهو في شواهد سيبـويـه ٤٧/٣، والمقتضب ٢٨/٢، والخصـائص ٢٦٣/١، وابن يعيش ٢٢/٧. والشاهد فيه جواز رفع (نموت) على أحد وجهين: عطفه على (نحاول) أو قطعه. قال سيبويه: «ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني: أو نحن ممن يموت». الكتاب ٤٧/٣.

(٢) أحد: سقطت من د.

(٣) صفحة: ٢٤٨.

ولا تَشْتِمِ المولى وتبلغْ أَذَاتَه[1]

أورَده استشهاداً على الجزم في قوله تعالى: ﴿ **ولا تَلْبِسُوا الحقَّ بالباطل وتكتُموا** ﴾[2] أنْ يكون (تكتموا) منصوباً ومجزوماً. ثم أوردَ البيت على الجزم، فيكون منهيَّاً عن كليهما، عن الشتم والأذى. ولا يستقيم النصبُ في البيت لأنه لو كان منصوباً لكان منهيّاً عنهما على سبيل الجمعية، ولا يُنهى عن الجمع بالواو إلا بين شيئين متغايرين. أمَّا ما هو أعمُّ في المعنى فلا يصحُّ النهيُ عن الجمع بينهما لأن الشتمَ أذيَّة، وقولهُ: وتبلغ أذاتَه، مثله غاية ما. ثم إن الأذيَّةَ عامة لأنَّها بالقول والفعل، والشتمُ خاصّ، وليس المرادُ إلا مطلقَ الأذيَّة بما هي أذيَّة. فكأنه تكريرٌ للفظ من غير فائدة، فكأنَّه قال: لا تؤذِ المولى لا تؤذِ المولى[3]. وليس كذلك الآية حيث جاز فيها النصبُ والجزم. وأما الجزمُ فعلى أنْ يكونَ كلُّ واحد منهما منهيّاً عنه. وأما النصبُ فعلى معنى: لا تجمعوا بين هذين.

[إمــلاء ٢٧]

[مسألة في أفعل التفضيل]

وقال أيضاً بدمشق سنة ثماني عشرة مملياً على فصل أفعل التفضيل[4]: في الوجه الغالب في مثل قولهم: أكرمُ الناس، أنه يلزمُ أنْ يكونَ جميعُ الناس

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل عجزه: فإنك إن تفعل تُسفَّه وتجهلِ. ونسبه سيبويه (٤٢/٣) لجرير، وليس في ديوانه (تحقيق نعمان طه). ونسبه ابن السيرافي لجحدر العكلي، شرح أبيات سيبويه ١٧٧/٢. والشاهد فيه جواز جزم «تبلغ» ونصبه.

(٢) البقرة: ٤٢.

(٣) في الأصل وفي م، س: لا تؤذي المولى لا تؤذي المولى، والصواب ما أثبتناه لأن الفعل مجزوم.

(٤) ص ٨٩.

كرماءَ في قصد المتكلم وهو باطل، وكذلك قوله عليه السلام[1]: «ألا أخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم مني»، ثم قال: «ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدكم مني». فيلزمُ أن يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين مبعودين، وهو غير جائز. ووجهُ اللزوم أنه قد أضاف الأحبَّ والأبغض إلى المخاطبين، فيلزم أنْ يكونوا مشتركين في أصل ما أضيف إليهم من المحبة والبغض. ومن ثم قال في هذا الفصل بعينه في قولهم: النـاقصُ والأشَجُّ أعدلا بني مروان، إنه على معنى عادلا، لما يلزم من أنَّهم يكونون مشتركين في العدل ولم يشتركوا عنده، فحملَهُ لذلك على معنى فاعل[2]. وأما تثنيتُه فلا يلزم منها أنْ يكونَ هو الذي حملَه على أنْ يكونَ بمعنى فاعل لأن تثنيةَ المضاف وجمعَه في باب أفعل التفضيل جائزٌ بالاتفاق، كقوله تعالى: ﴿أكابرَ مُجْرِميها﴾[3]، وشبهه[4].

والجوابُ: أنَّ المضافُ إليه في هذه المواضعِ المعترضِ بها يجبُ أنْ تكون مخصصة بالمشتركين في أصل المعنى الذي دل عليه «أفعل» فيكون قولُه: بأحبكم، أحب المحبوبين منكم، وكذلك أقربكم وأبغضكم وأبعدكم. وقوله: أكرُم الناس وشبهه، على ذلك.

ويجوزُ أنْ يقدّر مضافٌ محذوف كأنه قيل: أحبُّ محبوبيكم وأكرمُ كرماء الناس. ويكون دليلُ التأويل على أحدهما ما عُلِم من لغتهم أنهم لا يطلقون

(١) رواه الترمذي (بر: ٧٠) وأحمد بن حنبل ٤/١٩٣ (بيروت). ورواية الترمذي: «إن من أحبكم إليَّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن من أبغضكم إليَّ وأبعدكم مني يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيقهون».

(٢) الناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند. والأشجّ عمر بن عبد العزيز بن مروان، سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة. انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٤٩ (دار إحياء الكتب العربية).

(٣) الأنعام: ١٢٣.

(٤) هذا إذا كان مضافاً لمعرفة. أما إذا أضيف إلى نكرة فيلزمه الإفراد والتذكير. انظر أوضح المسالك ٣/٢٩٧.

أفعل التفضل إلا على ذلك. فلما كان ذلك معلوماً عندهم صحَّ إطلاقُ العام مراداً به التخصيصُ بما دلَّ عليه من القاعدة المذكورة عندهم. فلذلك جاءت هذه الألفاظ في نحو هذه المواضع على ما ذُكِرَ من المعنى.

[إمــلاء ٢٨]

[جواز حذف التمييز في «حَبَّ» وامتناعه في «نِعْمَ»]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله في المفصل[١]: «ولأنَّه كان لا ينفصلُ الفاعل عن المخصوص في نِعْمَ وينفصل في حبَّذا»:

ذكره علةً في الفرق بين تمييز فاعل «نِعْمَ» إذا أُضمر وبين تمييز فاعل «حبَّذا» في جواز حذف التمييز في «حبَّ» وامتناعه في «نِعْمَ». يريدُ أنه لو جاز حذفُ التمييز في «نِعْمَ» عند الإضمار لأدى إلى وقوع اللَّبْس بين فاعله ومخصوصه في كثير من الصور ولم يُرِدْ جميعَ الصور، لأنك لو قلت: نِعْمَ زيدٌ، لَعُلم أنه ليس بفاعل، إذ الفاعل في باب «نِعْمَ» لا يكون علماً. كما أنك إذا قلت: حبَّذا، عُلم أنه ليس بمخصوص، إذ المخصوص في باب «حبَّ» لا يكون اسمَ الإشارة الموجود بعد «حبّ»، وإنما أراد أنه يقع اللَّبس في مثل قولك: نِعْمَ غلامُ الرجل، وشبهه، لأنك إذا جوَّزت حذفَ التمييز جاز لظانّ أن يظنّ حين قلت: نِعْمَ غلامُ الرجل، أن يكون التقديرُ: نِعمَ رجلاً، أو نِعمَ غلاماً أوْ ما أشبهه، وتكون قد أضمرت وحذفت التمييزَ، وأن يكون لا إضمارَ فيه لكون الأمرين سائغين، فيبقى غلامُ الرجل عنده جائزاً أن يقدَّر فاعلاً على تقدير أنْ لا إضمارَ في «نِعْمَ»، وجائزاً[٢] أنْ يقدَّر مخصوصاً على تقدير الإضمار، فأدَّى حذفُ التمييز في «نِعْم» إلى وقوع اللَّبس بين المخصوص وبين الفاعل في

---

(١) ص ٢٧٦. وعبارة المفصل: ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل.

(٢) في الأصل وفي د، م، س: جائز. وما أثبتناه من ب، وهو الأصوب، لأنه معطوف على (جائزاً) الأولى.

قولك: نِعْمَ غلاماً غلامُ الرجل، بخلاف قولك: حبذا زيد، فإنه لمَّا تعيَن أنَّ ذا هو الفاعل تعيَّن أنْ يكون زيد هو المخصوص، فلم يؤدِ حذفُ التمييز فيه إلى اللَّبس الذي ذكرناه في «نِعْمَ»[1]. ولم يُردْ صاحب الكتاب أنَّ اللَّبس يقع في مثل قولك: نعمَ رجلاً زيد، إذا حذف التمييزُ بين الفاعل والمخصوص لما تحقَّق من أنَّ فاعلَ باب «نعمَ» لا يكون علَماً، فلا ينبغي أنْ يُحمل عليه، ويجب أنْ يُحمل على ما ذكرناه.

[إمـلاء ٢٩]

[إدخال الألف واللام على اسم للصوت]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[2]:

كما رُعتَ بالجَوْتَ الظماءَ الصوادِيا[3]

قياسُ الألفاظ التي تُستعمل مراداً بها لفظُها أنْ تُستعمل على لفظها

(١) قال ابن يعيش: «إلا أنه في حبذا يجوز أن لا تأتي بالمفسر، وتقول: حبذا زيد، ولا يجوز ذلك في نعم، فلا تقول: نعم زيد، وذلك لأن ذا اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس على ما ذكرنا، فاستغنى عن المفسر لذلك. فكما تقول: نعم الرجل زيد، ولا تأتي بمفسر، كذلك تقول: حبذا زيد، ولا تقول: نعم زيد. وأيضاً فإنه ربما ألبس في «نعم» لو فعل ولا يلبس في حبذا. وذلك أن «حب» فعل عمل في «ذا» واستوفى ما يقتضيه فإذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعاً لا يشكل بأن يتوهم أنه فاعل، لأن الفعل لا يكون له فاعلان، وليست «نعم» كذلك، لأن فاعلها مستتر لا يظهر فافتقر إلى تفسير». شرح المفصل ٧/١٤٢.

(٢) ص ١٦٦.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل وصدره: دعاهُن رِد في فارعوين لِصوته.
وقائله عويف القوافي الفزاري. وهو من شواهد الرضي ٢/٨١. واللسان (جوت).
ومعنى: ارعوين: رجعن عن الغي. والجوت: صوت تدعى به الإبل للماء.
والصواديا: العطاشى. والشاهد فيه: دخول أداة التعريف على اسم الصوت وهو (جوت).

الأصلي، فإنْ كانت بغير ألف ولام استُعملت كذلك، وإنْ كانت بألف ولام استُعملت كذلك[1]، إلا أنْ تكونَ نكرةً فلا بُعدَ في إدخال الألف واللام عليها كقولك في جاءني رجل: الرجل مرفوع بالفاعلية، وإنْ كنت لا تعني ههنا إلا اللفظ. وأمَّا نحو قولهم: جَوْتَ، إذا استعمل هذا الاستعمالَ فقياسُه أنْ يقال: رعتُ بجوتَ، مبنيٌ ومعربٌ، كما تقدّم في غير هذا الموضع.

وأما إدخال الألف واللام عليه فليس بالقياس، ووزانُه وِزانُ إدخال الألف واللام على مثل: آمين ورويدَ وما أشبهه، وهو بعيد، ووجهُه على شذوذه أنَّ هذه الألفاظ إذا استُعملت هذا الاستعمالَ كانت في الحقيقة أعلاماً لأنفسها، وهي متعدِّدةٌ ألفاظُها في الوجود، فكان تعدُّدُها كتعدُّد مدلول الاسم العلَم الموضوع بأوضاع متعدِّدة، وقد ثبت أن ذلك يصحُّ إجراؤهُ مجرى النكرة على شذوذ، كقولهم: هذا الزيدُ أشرفُ من ذلك الزيد، فلما كان هذا كذلك صحَّ أنْ يُقصد إلى ذلك القصد فأُدْخِل عليه الألف واللام لذلك. فهذا وجهُ إدخال الألف واللام على ما فيه من الشذوذ. وأمَّا بناؤُها فقد تقدَّم في غير هذا الموضع[2] أنَّ مثلَ هذه الأسماء إذا خرجَتْ عن استعمالها للمعنى الذي وُضعت له أنه يجوز فيها حكايتُها على البناء ويجوز فيها الإعرابُ، فقد[3] حكاها ههنا، والحكايةُ هي الأكثر.

[إملاء ٣٠]

[صيغة المبالغة تعمل عمل فعلها]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[4]:

(١) وإن كانت بألف ولام استعملت كذلك : سقطت هذه العبارة من د.
(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٦ .
(٣) في ب : وقد.
(٤) ص ٢٢٦ .

أخـا الحـربِ لبَّـاسـاً إليهـا جِـلالَهـا وليس بـولَّاجِ الخـوالِف أَعْقَـلا[1]

موضعُ استشهاده[2] في قوله: جلالها، فإنه منصوب بقوله: لبَّاساً، فـإنه أورده على ما ذكره سيبويه من قوله[3]: «وأجروا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أنْ يُبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل».

ومعنى البيت: أنه يصف هذا المذكور بالشجاعة والمبادرة إلى الحرب. والجُلُّ بالضم واحدُ جلالِ الدواب، وجمعُ الجِلال أجِلَّة، كأنه جمعَ الجمع، والمرادُ ههنا به الدروعُ أو مـا يقوم مقـامها ممـا يدفـع به عن نفسـه السلاحَ، والخوالفُ جمع خالفة، وهي عمود من أعمدة الخِبـاء. والخوالفُ أيضـاً في قوله: ﴿ رضُوا بأنْ يكونوا مع الخوالف ﴾[4] النساء.

وأمَّا إعرابُ «أخا الحرب» فهو منصوب على المدح. و «لبـاساً» بـدل منه، بدل كل من كل. ولا يستقيم أن يكون «أعقلاً» حالاً، لأنه يؤدي إلى أن يكون الوُلُوجُ المنفيّ مقيَّداً لا منفيّاً على الإطلاق، فيضعُف المعنى المرادُ لأن الغرضَ نفيُ هذه الدنيَّة مطلقاً لا نفيُها في حال دون حال. وأنت إذا قيَّدتها بـ «أعقلا» جعلته نفاها في حال دون حال. وبعيرٌ أعقلُ وناقـةٌ عقلاء بيِّنـة العَقَلِ، وهـو التواءٌ في رِجْل البعير واتساع كثير. قال ابن السِكّيت[5]: «هو أن يُفْرِطَ الرّوحُ حتى يصطكَّ العرقوبان، وهو مذموم»[6].

(١) هذا البيت من الطويل. وقد نسبه سيبويه للقُلاخ ١/١١١. وهـو من شواهـد المقتضب ٢/١١٣، وابن يعيش ٦/٧٠، واللسان (ثعل)، والهمع ٢/٩٦، والشاهـد فيه قـوله: لبّاساً، وهي صيغة مبالغة قد عملت عمل فعلها فنصبت (جلالها).
(٢) في م، س: الاستشهاد.
(٣) الكتاب ١/١١٠.
(٤) التوبة: ٨٧.
(٥) هو يعقوب بن إسحق المعروف بابن السكيت. من مؤلفاته، إصلاح المنطق، الألفاظ، الأمثال، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث. مات سنة ٢٤٤ هـ وقيل سنة ٢٤٦ هـ وبلغ عمره (٥٨) سنة. انظر وفيات الأعيان ٦/٣٩٥، بغية الوعاة ٢/٣٤٩.
(٦) انظر إصلاح المنطق صفحة ٥٣ (تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون).

قال يصفُ ناقة مفروشةَ الرِجْل فَرْشاً لم يكن عَقَلاً. فمعنى البيت على هذا: إنه ليس بملازم للنساء ولا أَعْقَلَ من قلة التصرُّف وتركُ الحرب، فإنَّ ذلك يؤدي، إلى العَقل المذموم، فيكون خبراً بعد خبر على هذا.

[إمـلاء ٣١]

[إضـافة العلـم]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[١] في السنة المذكورة[٢]:

علا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكم ... بأبيضَ ماضي الشفرتين يمانِ[٣]

موضع الاستشهاد فيه ظاهر، وهو: زيدنا وزيدكم. وقولُه: بأبيض، متعلق بـ «علا» تقديرُه: علا رأسَه في يوم النقا بأبيضَ، على معنى الاستعانة. و«يمان» صفةٌ بعد صفة للسيف، وأصلُه يمانِيٌّ، فأعلوه كما أعلوا: مررت بقاضي. وهو منسوب إلى اليمن، فأصلُه[٤] في النسبة يمني، إلا أنهم لما قالوا: يمانِيٌّ حذفوا إحدى الياءين، وجعلوا الألفَ عوضاً منها، ثم أعلُّوه إعلالَ قاض، ولذلك لم يُعتدَّ بزنته، لأنَّ الياءَ ياءُ النسبة، كما لم يُعتدَّ بها في ثمان، فتقول: رأيت ثمانياً وثمانٍ، في أنَّ الياءَ ياءُ النسبة كيمانٍ لأنه مشتق من اليمن، فنُسب إليه تقديراً على غير قياس، ثم جُعلت الألفُ عوضاً من إحدى الياءين،

---

(١) ص ١٢.

(٢) أي سنة ثماني عشرة وستمائة.

(٣) هذا البيت من الطويل ولم ينسبه أحد لقائل معين. وهو من شواهد الكامل ٢/١١٨ ونسبه لرجل من طيء. والرضي ١/٢٧٤. والخزانة ١/٣٢٧. ومغني اللبيب ١/٥٣ (دمشق). وزهر الآداب للحصري ٢/١٠٣٢ (تحقيق علي محمد البجاوي). النقا: الكثيب من الرمل. ويوم النقا: يوم الحرب. والشاهد فيه إضافة العلم وهو قوله: زيدنا وزيدكم.

(٤) في د: وأصله.

إلا أن ثمانياً لا يُستعمل[1] إلا بالألف ويمان يُستعمل بالألف محذوفةً ياؤه، وبغير ألف مثبتةً ياؤه، فقالوا: يمانٍ ويمني، ولم يقولوا: ثمني. ويجب أنْ يكون ثمانياً كذلك لأنه قد عُلم أنه من الثمن، فوجب الحكمُ على الياء بالزيادة. وأيضاً فإنه ليس في كلامهم في المفردات ما هو على هذه الزنة إلا ما كان منسوباً[2]، فوجب أن يُحمل على ذلك. وأمَّا «يمانٍ» فالأمرُ فيه أوضحُ لأمرين: أحدُهما: أنه مفهومٌ منه النسبةُ، والآخرُ: أنَّهُ يُقال: يمني، بمعناه، فعُلِم أنه فرعُه، وليس في ثمان شيءٌ من ذلك.

[إمــلاء ٣٢]

[إدخال الألف واللام على العلم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[3]:

باعــدَ أمَّ العمــرو مــن أسيــرهــا حــرَّاسُ أبواب على قُصــورهــا[4]

موضعُ استشهاده في قوله: العمرو. ومن أسيرها: متعلِّقٌ بـ «باعد» على معنى أن هذا الحرفَ أوصل مباعدةَ المفعول من الأسير على معنى ابتداء الغاية. و «على قصورها» متعلِّقٌ بمحذوف، إمَّا صفةُ الأبواب، فيجب أن يقدَّرَ

(١) في الأصل وفي م ، س : يستعملوه. وهو خطأ.

(٢) في س : ما هو منسوب.

(٣) ص ١٣.

(٤) هذا البيت من الرجز وهو لأبي النجم واسمه الفضل بن قدامة من رجاز الإسلام الفحول. وهو من شواهد المقتضب ٤/ ٤٩. والإنصاف ١/ ٣١٧. وابن يعيش ١/ ٤٤. والهمع ١/ ٨٠. واللسان (وبر). والشاهد فيه دخول الألف واللام على عمرو وهو علم لتقدير الشيوع فيه.

بصفة لها فيه ضميرُها، وتقديرُه: حرَّاسُ أبواب مركّبة أو حاصلة على قصورها، يعني قصورَ أمّ العمرو المذكورة؛ أو صفةٌ لحراس، فيجب أنْ يقدّر صفة لهم، فيقدّر: حراسُ أبواب ثابتون وحاصلون، فهو في الأول في موضع خفض، وفي الثاني في موضع رفع.

[إمــلاء ٣٣]

[إدخال الألف واللام على العلم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل(١):

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً ... شديداً بأَحْنَاءِ الخلافةِ كاهلُه(٢)

موضعُ الاستشهاد في قوله: اليزيد. والرؤيةُ رؤية العلم وليس من رؤية العين، لأن شرطَ رؤية العين أن يكون الثاني متضمِّناً وصْفا مرئيّا كقولك: رأيت زيداً أسودَ أو أبيضَ أو متحركاً. وههنا ليس متضمناً ذلك، فوجب أن يكون بمعنى العلم، و«شديداً» مفعول بعد مفعول على أنهما من باب واحد لا على اختلافهما. ولذلك لا يُقال في مثله: مفعولٌ ثالث، لأنَّ شرطَ تعدُّد المفاعيل اختلافُ تعلّق الفعل بهما(٣). ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً، فتعلُّقُ الإعطاء بزيد يخالف تعلُّقَه إلى درهم. وإذا قلت: علمتُ زيداً عالماً

(١) صفحة: ١٣.

(٢) هذا البيت من الطويل وهو لابن ميّادة، واسمه الرّماح من بني مرة بن عوف، من قصيدة يمدح بها الوليد بن اليزيد. وهو من شواهد الانصاف ١/٣١٧. والرضي ٢/١٣٦. والخزانة ١/٣٢٧. وأمالي ابن الشجري ٢/٢٥٢. وأحناء الخلافة: أمورها. والكاهل: ما بين الكتفين. والشاهد فيه دخول الألف واللام على الوليد واليزيد وهما علمان، لتقدير التنكير فيهما.

(٣) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. والصواب بها، لأن الضمير يعود على المفاعيل.

عـاقلاً، فتعلّقُ العلم بعـالم وعاقـل من جهة واحـدة. وإنَّمـا صح ذلـك في «علمت» لأنها داخلةٌ، على المبتدأ والخبـر. ولمَّا كـان الخبر يصـح أنْ يكون متعدِّداً صحَّ أنْ يكون المفعولُ الثاني متعدِّداً لأنه الذي كـان خبراً. ولمَّـا كان ذلك في الخبر[1] يجوزُ بالواو وحذفها جاز في هذا أنْ يكون بالواو وحذفها لأنَّ باب العلم إنما يدخل على الجمل الاسمية فلا يغيرهـا عن معناهـا. وإذا كان كذلك وقد عُلِم أنَّ الخبرَ يكونُ متعدِّداً صحَّ أنْ يكون المفعولُ الثاني متعدِّداً.

ومعناه: علمتُ أنَّ هذا الخليفةَ ميمونُ النقيبـة على المسلمين، شديـداً دولتهُ في جوانب ملكه. وعبّر عن ذلك بشدة الكاهل على سبيل الاستعارة، لأن شدة الرجل في العادة باعتباره، فعبر عن كل شديد في المعنى بشدة الكاهل.

وكونُه حالاً ضعيفٌ، لأن المقصودَ الإخبارُ عن هذا الممـدوح بأنَّ هـذه صفتُه مطلقاً، فإذا جعلته حالاً، أعني: شديداً، لـزم تقييدُ الحـال، والتقييدُ مفسـد للمعنى، لأن التقديـر على هذا: علمت الـوليد مبـاركاً في حـال كونـه شديداً، وليس مرادُه إلا إطلاقَ الخبر بأنَّ هذه صفتُه مطلقاً.

[إمــلاء ٣٤]

[إدخال الألف واللام على العلم وإضافته]

وقـال أيضـاً مملياً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[2]:

وقــد كـانَ فيهم حــاجبٌ وابنُ أمِّـه ... أبـو جَنْدَلٍ والـزيدُ زيـدُ المعاركِ[3]

(١) في الأصـل وفي ب، د، م: المبتدأ. ومـا أثبتناه من س، وهـو الصـواب، لأن المعنى يقتضيه.

(٢) ص ١٤.

(٣) البيت من الطَّويل وهو للأخـطل. انظر شعـره ص ٥٠٣. وهو من شـواهد ابن يعيش =

فيه استشهادان: أحدُهما: بالألف واللام، والآخرُ: بالإضافة. فجمعَ في هذا البيت بين ما صدَّرَ به أولاً من قوله[1]: «فيُجْتَرأُ على إضافته وإدخال اللام عليه». وابن أمه: معطوفٌ على حاجب، والضميرُ عائد على حاجب، أي: أخوه من أمه. ومعناه: أنَّه كان في هذه القبيلة حاجبٌ، وهو رجل كبير من العرب معروف. والزيدُ: زيدُ المعارك، وزيدُ المعارك: بدلٌ من الزيد، وهو بدلُ الكل من الكل. وقوله: أبو جندل، بدلٌ من[2]: ابن أمه. وقولُه في آخر الفصل[3]: «وهو قليلٌ»، يُحْتَمل أنْ يكون من كلام أبي العباس المبرد[4]، ويُحتمل أنْ يكون من كلام الزمخشري.

[إمـلاء ٣٥]

[مسألة في إعلال الواو والياء لامين]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على المفصل في قسم المشترك[5]: الجِباوةُ شاذ. وإنما ذكره مع ما ليس بشاذ لِيُعْلم أنهم قد فعلوا هذا

١/٤٤. والزيد هو زيد بن عبد الله بن دارم، أو زيد بن نهشل، وأبو جندل هو نهشل. وحاجب اسم شخص. وموضع استشهاده إدخال الألف واللام على زيد، وهو علم، وإضافته.

(١) المفصل ص ١٢.

(٢) في د: عن.

(٣) المفصل ص ١٤.

(٤) هو محمد بن يزيد أبو العباس المبرد. ولد سنة ٢١٠ هـ وتوفي بالكوفة سنة ٢٨٦هـ. كان فصيحاً ثقة، أخذ عن المازني والسجستاني، وروى عنه الصفار ونفطويه. من مؤلفاته: المقتضب، الكامل، الاشتقاق، إعراب القرآن. انظر بغية الوعاة ١/٢٦٩، طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٨.

(٥) ص ٣٨٣.

الفعل. فإنّ البقْوى[1] والشَّروى[2] كما ذكر، والجِبَاوةُ ليس كذلك، إذْ يُقال: جبيتُ الخراج. ويدٌ ودم أيضاً شاذ، لأنـه إما أنْ يكـون أصلُه: فَعْلٌ أو فَعَـلٌ، وعلى كلا التقديرين فهو خارج عن القياس. أمَّا خروجُهُ عن القياس على الوجه الأول فقياسُه أنْ يجري مجرى ظبي، فيقال: هذه يـديْ ورأيت يدْيـاً ومررت بيدْي. وعلى الثاني كان قياسُه أن يجري مجرى عصا، فيقال فيه كما قيل فيه في الأحوال كلِّها، فقد خرج عن القياسْ على التقديرين جميعاً.

[إمــلاء ٣٦]

[أصنـاف الاســم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة مستدلاً على حصر الاسم في اسم الجنس والعلم والمعرفة[3]: إنَّ اللفظ إمَّا أنْ يوضع لشيء بعينه أو لا. فإنْ وُضع[4] لشيء لا بعينه فهو اسمُ الجنس ويسمَّى نكرة، إذْ رجل موضوع لزيـد وعمرو، لا على جهة التعيين، وإنَّما على البدل، وكذلك ما أشبهه. وإنْ كان لشيء بعينه فلا يخلو إمَّا أن يصحَّ إطلاقُه على غيره أوْ لا، فإنْ لم يصح إطلاقُه على غيره فهو العلمُ، وإنْ صحَّ فهو المعرفةُ.

---

(١) قال ابن منظور: «البقوى والبقيا: اسمان يوضعان موضع الإبقاء». اللسان (بقي). وقال ابن سيده: «البقوى والبقيا، وأرى ثعلباً قد حكى: البقوى بالواو وضم الباء». المحكم ٦/٣١٦ (تحقيق الدكتور مراد كامل).

(٣) قال ابن منظور: «وشـروى الشيء مثله. واوه مبدلـة من الياء، لأن الشيء إنمـا يشرى بمثله، ولكنها قلبت ياء كما قلبت في تقوى ونحوها». اللسان (شرى).

(٣) المفصل ص ٦.

(٤) فإن وضع: سقطت من د.

[إمــلاء ٣٧]

[استعمال «لا» بمعنى «ليس»]

وقـال أيضـاً مملياً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[١]:

مَــنْ صــدَّ عــن نــيــرانـهــا فــأنــا ابنُ قيسٍ لا بــراحُ[٢]

أَوْرده على أنَّ «لا» بمعنى ليس، و«بـراح» اسمها، وخبـرُهـا محـذوف للعلم به. أي: ليس براحٌ حاصلاً لي أو ثابتاً أو ما أشبهه. ومعناهُ: أنَّه يصفُ نفسَه بالشجاعة. والضميرُ للحرب لمَّا تقدَّم ذكرُها في أول القصيدة وهي قوله:

يــا بـؤس لـلحــرب الـتـي: حــطَّت أراهط فـاستــراحــوا

وفي القـرآن مـوضـعٌ اختُلف فيـه هــل «لا» فيـه بمعنى «ليس» أوْ لنفي الجنس؟ وهو قولُه: ﴿ ولاتَ حينَ مناص ﴾[٣]. وقد ذكرناه في الإملاء[٤].

[إمــلاء ٣٨]

[معنى «مِنْ» في بيت من الشعر]

وقال مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[٥]:

---

(١) ص ٣١.

(٢) هذا البيت من مجزوء الكـامل وهـو لسعد بن مـالك القيسي. وهـو من شواهـد سيبويـه ١/٥٨. والمقتضب ٤/٣٦٠. والإنـصـاف ١/٣٦٧. والـرضي ١/١١٢. والخـزانـة ١/٢٢٣. ورواية الكتاب: من فرّ عن نيرانها. والشاهد فيه إجراء «لا» مجرى ليس.

(٣) سورة ص: ٣.

(٤) قال ابن الحاجب: «قلت اختلف الناس في «لا» التي تلحق آخرها التاء. فمنهم من قال: إنها بمعنى ليس، وهو مذهب البصريين. ومنهم من قال: إنها التي لنفي الجنس وهو مذهب الكوفيين. ومنهم من قال: هذه التاء من حين، ويجعـل حين تحين لغتين. فعلى هذا تكون التاء فيه للجنس، وهو مذهب أبي عبيدة». الإيضاح ١/٣٩٩.

(٥) ص ٣٦٥.

لـهـا أشـاريـرُ من لـحمٍ تُـتَمِّـرُهُ   من الثعـالي وَوَخْـزٌ من أرانِيَهـا[1]

يقول: كانوا يُطعمونها كل يوم لحمَ الأرانب والثعـالب لعزَّتهـا عندهم. والتتمير التقديد. يقال: تمّر اللحمَ أي: قدده. والأشاريرُ قطعُ القديد. والوَخْزُ الشيء القليل. وفي بعض النسخ متمَّـرة. وواحدُ الأشـارير إشـرارَة، وهو مـا يُبسط عليه الأَقِطُ وغيرُه. ومِنْ في المواضع الثلاثة: أما: من لحم تتمره، فهي للتبيين على هذه الرواية. وأمَّا: من الثعالي، ووخز من أرانيها، فيجوز في كل واحدة منهما الأمران: أنْ تكون مبيِّنة ومبعِّضة، فالتبيين في الأول للأشارير، وفي الثاني للحم، وفي الثالث للوخز. والتبعيض ظاهر فيهما. ولا يجـوز أنْ تكون الأولى مبعِّضة على هذه الرواية التي هي: تتمره، لأن «تتمره» صفةٌ للحم وهي الأشارير، فكيف يُقال: اللحم الذي هو الأشاريـر بعض الأشاريـر؟ هذا خُلف. نعم على من قال: متمرة، يجوزُ فيها ما جاز في أختيهـا من الوجهين لأنَّ متمرة صفةٌ لِـ «أشارير». وقولُه: لها، أيْ: للغَبَّة، وهي فرخُ عقابٍ كانتْ لبني يَشكر.

[إمـلاء ٣٩]

[مسألة في الصفـة]

وقـال أيضـاً مملیـاً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[2].

---

(١) هذا البيت من البسيط. وقد اختُلف في قائله، فقد نسبه سيبويـه لرجـل من بني يشكر ٢/٢٧٣. ونسبه ابن منظور لأبي كاهل اليشكري. اللسان (تمر، رنب). ونسبه الشنقيطي في الدرر للنمر بن تولب اليشكري ١/١٥٧. وهو من شواهد المقتضب ١/٢٤٧. والمقرب ٢/١٦٩. والهمـع ١/١٨١. وأورده الزمخشـري شاهـداً على إبـدال الباء يـاء في قولـه: الثعالـي وأرانيها.

(٢) صفحة ١٤.

وقبلي مـات الخـالـدان كـلاهُمـا   عميـدُ بني جحوانَ وابنُ المضلَّلِ[1]

عميدُ: إمَّا صفةٌ لِ (الخالدان)، وإما بدل. ولا يُتوهَّم عدمُ الجواز فيما ذُكر أنه مفرد وموصوفُه مثنى، فإنَّهما ههنا في حكم الشيء الواحد لأنهما قد شُرِّك بينهما بحرف العطف. والصفةُ تارة تأتي على هذه الصورة، وتارة يقال: جاءني زيد وعمرو العاقلان، وجاء[2] الزيدان العاقلان، وجاء الزيدان العالم والعاقل.

ومات أصله: مَوَتَ، ومضارعه يموتُ، فإذا أردتَ الفـاعلَ إلى نفسـك قلت: مُتُّ. وأمَّا مِتُّ بالكسـر فهو من ماضي مَوِتَ، مثـل خَوِفَ في خِفْتُ. وقبلي: ظرف، وهو معرب تقديراً، وإنْ كان الخلافُ في كل ما أضيف إلى ياء المتكلم، هل هو معرب أو مبني؟ والكلامُ في ياء الإضافة هل أصلُهما السكونُ وفُتحت تقوية لها أوْ أصلُها الحركةُ وسُكّنت تخفيفاً؟ فيه خلاف ليس فيه كبيـرُ أمر، فقد أشرنا إلى ذلك في الإملاء[3].

[إمـلاء ٤٠]

[توجيه إعراب كلمة في بيـت لرؤبة]

وقال أيضاً ممليًا بدمشق سنة ثماني عشـرة على قول الشـاعر رؤبـة في المفصل[4] وهو:

---

(١) هذا البيت من الطويل وقائله الأسود بن يعفر كما في نوادر أبي زيد ص١٦٠. وانظر اللسان (خلد، ضلل). وابن يعيش ١/ ٤٦. والخـالدان هما: خالـد بن نضلة وخالـد بن قيس بن المضلل. انظر المفصل ص ١٤. وأورده الزمخشري شاهداً على دخول الألف واللام على العلم المثنى وهو قوله: الخالدان.

(٢) في س: جاءني.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٣١. وقد قال: إن أصلها الفتح.

(٤) ص ١٥.

أنـا ابنُ سعـدٍ أكـرمُ السعـدينـا إنَّ تـميمـاً لـم يـكـنْ عِـنّـينـا[1]

أما الرفعُ[2] فعلى أنه خبرُ مبتدأ محذوف كأنه لمَّا قيل: أنا ابنُ سعد، كأنَّ سائلاً سأل وقال: من هو ابنُ سعدٍ؟ فقال له شخص: هو أكرمُ السعدينا.

ولا يجوزُ أن يكونَ خبراً بعد خبر، ولا صفة، ولا بدلاً لقولك: أنا. أما الصفةُ فباطلة، لأنه صفة لابن، فيلزم أنْ يكون سعدا، وليس سعدا، إنَّما هو ابنُ سعدٍ إذْ أكرمُ الضاربين ضارب. ولو كان بدلاً لكان إمَّا بدل الكل فيجب أن يكون مدلولُه مدلولَ الأول، وإذا كان كذلك وجب أنْ يكون ابنَ سعد، وإذا كان ابنَ سعد وجب أن يكون أكرمَ السعدين سعد وليس سعداً. وبدلُ الاشتمال وبدلُ البعض ظاهرٌ بطلانُهما.

والخفضُ صفة لسعد، ولا يجوز أنْ يكون صفةً [لأنا][3] لأنَّ المضمرات لا تُوصف، ومن حيث المعنى أيضاً ما تقدَّم[4].

[إمـلاء ٤١]

[الواو في وَرَنْتَل ليست زائدة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[5]:

---

(١) انظر مجموع أشعار العرب ص ١٩١ (تصحيح وترتيب وليم بن الورد). وهو من شواهد سيبويه ٢/١٥٣، والمقتضب ٢/٢٢٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٩٢. وأورده الزمخشري شاهداً على دخول الألف واللام على جمع سعد، وهو علم.

(٢) أي رفع: أكرم.

(٣) زيادة من عندي يقتضيها المعنى.

(٤) قال سيبويه: «وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: أنا ابن سعد أكرم السعدينا نصبه على الفخر». الكتاب ٢/١٥٣.

(٥) ص ٣٥٨.

«وَوَرَنْتَل كَجَحَنْفل»[1]: يعني أنَّ الواوَ فاءُ الكلمة وليست بزائدة، ومثّله بوزانه مما وقعت فيه الفاءُ حرفاً لا تصلح للزيادة وهو جحنفل. وجاء بمثال في ثالثه نُونٌ ليقرِّبَ به الشبهَ في أنه مثلُه.

[إمــلاء ٤٢]

[حد الكلمــة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله في المفصل[2]: «الكلمةُ هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثةُ أنواع »:

إن قيل: كيف يصحُّ انقسامُ الشيء إلى نفسه وإلى غيره؟ فالجوابُ: أنّ المنقسمَ المسمَّى لا نفس اللفظ. فإن المسمَّى يصح إطلاقُه على الاسم والفعل والحرف، كل واحدٍ على حيالِهِ، فالمقسَّمُ الجنسُ المسمَّى بالكلمة.

[إمــلاء ٤٣]

[جواز كون الواحد الوجودي جنسا]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين مجيباً عن وهم متوهِّم أورد على الزمخشري سؤالاً في قوله[3]: «الكلمةُ هي اللفظةُ الدالة» إلى آخرها. قال الموردُ: الكلمةُ موضوعة لواحد متعيِّن، فكيف يستقيمُ أنْ تكونَ جنساً؟

---

(١) ورنتل: الشر والأمر العظيم. اللسان (ورنتل). جحنفل: الغليظ، ونونه زائدة. اللسان (جحفل).

(٢) ص ٦.

(٣) ص ٦.

فالجوابُ: أنه لا يمنع[1] صحةَ إطلاقها على الواحد الوجودي من أنْ تكون جنساً، كما لا يمنع صحةَ إطلاق الإنسان والرجل على الواحد الوجودي من أن يكون جنساً، لأن المراد بالجنس هو ما حُدَّ باعتبار الأمر المتعقّل لا باعتبار الأمر الوجوديّ، فمعنى الجنس: ما يُتعقَّل مما يقبل فصولاً متعددة يكون باعتبار كل فصل لحقيقة غيرِ الأخرى وإنْ اشتركا في الأمر الكلّي الشاملِ للجميع المسمَّى باعتبار شموله لها جنساً.

[إمــلاء ٤٤]

[قلب الواو ياء في بيت من الشعر]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل في قسم المشترك[2].

وقــد عَلِمَتْ عِــرْسي مُلَيْكَــةُ أنني   أنـا الليثُ معـدِيّـاً عليـه وعــادِيَـاً[3]

يجوزُ أنْ يكونَ «معـدِيّاً» حـالاً مقيِّدة، إمـا من الليث، وإمَّا من المشبَّـه بالليث. والعامل فيها معنى التشبيه، كأن التقديرَ: أنا مماثل لليث في حال كونه على هذه الصفات، أو في حال كوني على هذه الصفات. فالتقييدُ تارة للمشبَّه وتارة للمشبَّه [بـه][4]. ويجوز أنْ يكـون حالاً مؤكِّدة على معنى[5] أنه نفسُ

---

(١) في س: يمتنع. والصــواب مـا أثبتنـاه.

(٢) ص ٣٩٠.

(٣) البيت من الطويل، وقائله عبديغـوث الحارثي. وهو من شواهد سيبويه ٤/٣٨٥. وابن يعيش ٥/٣٦، ١٠/٢٢. واللسـان (عدا). والمحتسب لابن جني ٢/٢٠٧ (تحقيق علي النجدي ناصـف والـدكتور عبـد الفتاح إسمـاعيل شلبي). وذكـره ابن يعيش بروايتـين مختلفتين، الأولى كرواية صاحب المفصل. والثانية قوله: أنا الليث معدواً عليّ وعادياً.

(٤) زيادة من م، س.

(٥) معنى: سقطت من د.

الليث مبالغة، ثم أكّد ذلك بهذه الحال التي هي تقريرٌ لذلك في المعنى كقولك: أنا حاتمٌ جواداً، وأنا فلانٌ بطلاً شجاعاً.

وموضع الاستشهاد في قوله: معديّاً. وأصلُه معدووٌ، ففُعِلَ به ما فُعِل، بعتيّ وجثيّ. و «عادياً» من باب غازية ومحنِيَة، قُلبت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها. وأما ما فُعِل بعتيّ وجثيّ جمع عاتٍ وجاثٍ فاستثقلوا الواوَ المتطرفة المضمومة. ولم يعتدّ بالساكن بينهما لأنه هوائي فلم يعتدَّ به. فكأنها متطرفة وقبلها ضمة، فقلبوا الضمةَ كسرةً فانقلبت الواوُ ياء.

[إمــلاء ٤٥]

[مجيء المنصوب على الاختصاص نكرة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله[1]:

ويَــأْوِي إلـى نِســوةٍ عُـطَّلٍ وشعثاً مـراضيعَ مثـلَ السَّعـالي[2]

قـال: استشهـدَ بـه على أنَّ هـذا البـاب الـذي يُقـال فيه: نصبٌ على الاختصاص، يأتي نكرة. ولا يجوز أنْ يكون مفعولاً معه، لأنَّ شرطَ المفعـول معه التشريكُ مع المرفوع في نسبة الفعل مثل قولك: جاء زيدٌ وعمراً، فعمرو جاء أيضاً. وكذلك: جاء البردُ والطيالسَةَ[3]، وما زلت أسيرُ والنيلَ. وقد توهَّم

(١) ص ٤٦.

(٢) هذا البيتُ من المتقارب. وهو لأمية بن أبي عائذ. انظر ديوان الهذليين ٢/١٨٤ (الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة). والرواية فيه: له نسوة عاطلاتُ الصدورِ: عوجٌ مراضيعُ مثلُ السَّعالي. وهو من شواهد سيبويه ١/٣٩٩. والرواية فيه: وشعثٍ. والرضي ١/٣١٦. والخزانة ١/٤١٧. والمقرب ١/٢٢٥. والكشاف ١/٤١٧. والشعث: جمع شعثاء وهي التي تغيّر شعرُها وتلبَّد. والسعالي: جمع سعلاة وهي الغول. وقد أوضح المؤلف موضع الشاهد فيه.

(٣) الطيالسة: جمع الطيلس والطيلسان، وهو ضرب من الأكسية. اللسان (طلس).

من لا عبرةَ به جوازَ: سرتُ والجبلَ، وهو غيرُ جائز لما ذكرناه. إذ الجبلُ لا يسير، بخلاف ما تقدَّم في صحة نسبة الفعل إليهما على سبيل المعيَّة. ثم ولو سُلِّم جوازُه فلا بد فيه من تأويل وهو أنه يُجعل كأنَّ كلَّ جزء من الجبل سائر، لأنه إذا سارِ من موضع من نواحي الجبل فذاك مفارقٌ[1] له فيسمَّى سائراً.

ومعنى البيت: أنه يأوي إلى النسوة الموصوفة بالعطل. وقوله[2]: وشعثا، هن المتقدمات بالذكر بعينهن.

[إمـلاء ٤٦]

[علم منقول عن فعل الأمر]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[3]:

على أطرِقا بالياتُ الخيامِ   إلّا الثُّمامَ وإلّا العِصيَ[4]

موضعُ الاستشهاد في قوله: أطرِقا، فإنه منقول عن فعل الأمر، وهو اسمٌ لموضع. وقد أُخِذ على المستدِّل به. والأخذُ مشار إليه في الإملاء[5]، وهو أنه ساقه في قسم المفردات وهو داخلٌ في قسم المركبات، فإنّ «أطرقا» فعل وفاعل، فليكن مثل قولك، يزيدُ، إذا سمِّي به باعتبار الضمير.

---

(١) له: سقطت من د.

(٢) وقوله: سقطت من م.

(٣) ص ٨.

(٤) البيت من المتقارب وهو لأبي ذؤيب الهذلي. انظر ديوان الهذليين ١/٦٥. وقد روي برفع (الثمام) و(العصي). وهو من شواهد ابن يعيش ١/٣١، واللسان (طرق). والثمام: نبت معروف في البادية. والشاهد فيه أن (أطرقا) علم منقول عن فعل الأمر.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٨. قال: «فتمثيله بقوله: أطرقا في غير قسم المركب ليس بمستقيم».

ومعنى البيت : أنه يقول عرفتُ ديارَ أحبتي في هذا الموضع المعروف بـ «أطرِقا» في حال كونها بالياتٍ خيامُها عافياتٍ آثارُها لكثرة شغَفه بها وبحثه عنها، فعرفَها في حال خفائها لغرامه بها ودروسِ ما فيها حتى لم يبقَ بها مبيَّناً إلّا الثُّمامُ والعصيّ كالأوتاد وآلات البيوت.

وباليات : يروى منصوبا وهو الصحيح، وقد جاء مرفوعا. فالنصبُ على أنه حال من الديار، والمعنى عليه على ما تقدم. والرفعُ على أن يكون البيت مستقلاً في معناه من غير نظر إلى ما قبله، فيكون مبتدأ به، كأنه قال: على أطرقا منازلُ بالياتٌ خيامُها، ويكون خبرُه: على أطرقا. وهو ناشىءٌ عن توهّم استقلال البيت وقطعِ النظر عما قبله.

وقولُه: إلا الثّمام وإلا العصيّ، جاء مرفوعاً، وليس بالجيد، وجاء منصوباً، فيُطلَق العصيّ ويحذَفُ منه الياءُ الثانية على ما هو أصلٌ في مثله، إذ كل ما آخرُه حرفٌ مشدّد وبُنيتْ قافيتُه على الوقف فواجبٌ فيه حذفُ الثاني، وإنْ كان حرفاً صحيحا فهو في المعتل أشبه.

ووجهُ النصبِ في الثمام ظاهر، وهو أنه مستثنى من كلام موجب مع كونه من غير الجنس، فقويَ النصبُ من الوجهين جميعاً، والرفعُ ضعيف جداً. وإنما جاء الوهمُ فيه من جهة أنّ القوافيَ كلَّها إذا رُفعت استقامتْ إعراباً ووزناً على أصل عَروضه لأنه من المتقارب، وأصلُ المتقارب فعول ثماني مرات كاملة كقوله:

فأمّا تميمُ تميمُ بنُ مُرٍّ   فألفاهُمُ القومُ رَوْبى نِيامَا[1]

---

(١) البيت من المتقارب وهو لبشر بن أبي خازم. انظر ديوانه ص ١٩٠ (تحقيق الدكتور عزت حسن). وهو من شواهد سيبويه ١/٨٢. وانظر البيان والتبيين للجاحظ ٣/٤٤ (دار الفكر). وأدب الكاتب لابن قتيبة ص ٦٤ (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).

فلما رُئِي بهذه المثابة ظُنّ أنه كذلك، فأُلحِق هذا البيت به، فرُفعَ من غير نظر وتبيين لوجه رفعه. والصوابُ أنه محذوف منه سببٌ خفيف من آخر الجزء وهو الضربُ الثالث من ضروب المتقارب[١]، فيستقيمُ إعرابُ البيت. ولا بُعدَ في مخالفة ذلك الوزن الأصلي لأنه لا يلزم منه ما لا يجوز، وارتكابُ أمور متعددة مما يجوزُ ارتكابُها [جائز][٢] باتفاق وإن كانت خارجةً عن أصلٍ غيرِ مرفوع لا سيّما إذا اضطّر إليه موجبٌ. وأما ارتكابُ أمر لا يجوز لأجل مراعاة أمور أصلية مخالفتها جائز، فغير جائز باتفاق. فلذلك[٣] كان الرفعُ غيرَ مستقيم والنصبُ هو المستقيم. ووجهُه على شدة ضعفه أنه لما كان «الخيام» في موضع رفع أجري تابعه عليه رفعا ثم استعمل إلا إما[٤] بمعنى غير، وصفا للخيام على المحل، فأجريَ ما بعدها بإعرابها على ما هو ثابتٌ لها، فارتفعَ الثمام لذلك، وعُطِف العصيّ عليه[٥]. و «على أطرقا» يتعلّق بـ «عرفت» إنْ قلنا إنّ له تعلّقاً بالبيت الذي قبله[٦]، وإنْ قطعنا النظر عنه تعلّق بمحذوف تقديرُه: منازلُ بالياتُ الخيامِ مستقرة على أطرقا.

= والإيضاح لابن الحاجب ١/٣١٣. وروبى : الذين استثقلوا نوماً . اللسان (روب).

(١) يكون فيه الضرب محذوفاً على وزن (فعو).

(٢) زيادة من عندي يقتضيها السياق.

(٣) في د : فكذلك . والصواب ما أثبتناه ، لأن المقصود التعليل.

(٤) وردت هذه الكلمة في جميع النسخ ، والكلام يستقيم بدونها.

(٥) قال ابن الحاجب : «وأما كون إلا بمثابة غير فشرطه في الفصيح أن تكون تابعة لجمع منكر غير منحصر ، وذلك مفقود ههنا». الإيضاح ١/٧٧.

(٦) وهو قوله :

عرفت الديار كرقم الدوا ... ة يزبرها الكاتب الحميريّ

[إمــلاء ٤٧]

[إجراء أسماء المعاني مجرى الأعيان]

وقـال أيضـاً ممليـا بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[١] :

إذا مـا دَعَوْا كَيْسَـانَ كـانت كهـولُهُم إلى الغدرِ أدنى من شبابِهِم المُردِ[٢]

يصف هؤلاء القومَ بأنّ شيوخَهم إلى الفساد أقربُ من شبابهم. ومـوضعُ الاستشهـاد في قولـه: كيسـان، وهـو علم، والـذي يـدل على أنـه علمٌ منعُـه الصرف، ولا علّةَ تقدَّر مـع الألف والنون إلا العلميـة، فوجب أن يكـون ذلك علما لذلك، والجار والمجرور في قوله: إلى الغدر، يتعلّق بـ «أدنى» ولا يتعلّق بـ «كان» لأنها ناقصة والناقصة لا يتعلق بها، إما لأنها لا دلالةَ لها على الحدث، وإما لأنّها تدخلُ على الجمل على ما هي عليه من أخبارها وتعلّقاتها. فلو ذهبت تعلّقُ بها لخرج ما علّقته بها عن حيّز الجملة الداخلة هي عليه، وذلـك تغيـيرٌ لوضعها .

[إمــلاء ٤٨]

[إجراء أسماء المعاني مجرى الأعيان]

وقـال أيضـاً ممليـا بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[٣] :

---

(١) ص ١٠.

(٢) هذا البيت من البحر الطويل وهو للنمر بن تـولب . انظر ديـوانه صفحـة ١٢٥ (مطبعـة المعارف. بغداد). وقيل: هو لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قـطن . وقيل: هو لغسان بن وعلة. وهو من شواهد ابن يعيش ١/ ٣٧. والحماسة البصرية ٢/ ٢٨٨ (تصحيح وتعليق الدكتور مختار بن أبي الفرج). وكيسان : اسم للغدر . وقد ذكر المؤلف موضع استشهاده.

(٣) ص ١٠.

إذا قَالَ غَاوٍ من تنوخَ قصيدةً   بها جَرَبٌ عُدّتْ على بِزَوْبَرا[1]

معناه: أنّ هؤلاء يقولون الشعرَ الرديء فينسبِ إليّ، وذلك يكونُ إما لكونه من قبيلتهم وقد اشتهرَ دونَهم، وإمّا لأنّهم يرجعون إليه فيما يأتون ويذرون من أشعارهم. أو يريد: أنه إذا قال أحد من هذه القبيلة شعراً مما يؤثّر أثراً غيرَ حميد عُدَّ عليّ وقُصِد جزائي به حتى كأني الذي باشرته، وذلك لما تقدّم من الاحتمال. و «من تنوخ» للتبيين. و «عُدّت» جواب إذا. وموضعُ الاستشهاد في قوله: بزوبرا. وهو علم [منع من الصرف][2] للتأنيث المعنوي والعلمية؛ ولا يجوز أن يكون متروكاً صرفه للضرورة؛ لأنه لو كان كذلك لكان ممنوعاً من غير علة، وهو لا يجوز باتفاق. إنما موضع الخلاف فيما[3] إذا كانت فيه علة واحدة. وبيان أنه يكون مصروفا بغير علة أن التأنيث المعنوي مشروط في كونه علةً العلميةُ. فإذا قدّرنا انتفاءَ العلمية زال كونُ التأنيثِ مشروطاً لزوال شرطِه.

[إمـلاء ٤٩]

[حـدّ الكـلام]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[4]: «الكلام هو المركب من كلمتين»:

(١) هذا البيت من البحر الطويل وقد اختلف في قائله. فقد نسبه الزمخشري للطرماح وكذلك ابن يعيش ١/٣٧. انظر ديوان الطرماح - الذيل ص ٥٧٤ (حققه الدكتور عزت حسن). ونسبه ابن الحاجب في الإيضاح ١/٩١ لابن أحمر. وفي الحماسة البصرية ٢/١٣ نسب لحميد بن ثور. ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف ١/٤٩٥ للفرزدق، وكذلك ابن منظور (زبر). والبيت في ديوان الفرزدق ١/٢٠٦ (دار صادر. بيروت). تنوخ: اسم قبيلة. وزوبر الشيء: جميعه أو كله.. وقد ذكر المؤلف موضع استشهاده ومعناه.

(٢) زيادة من عندي اقتضاها المعنى.

(٣) فيما: سقطت من م.

(٤) ص ٦.

لو[1] اقتصر على قوله: من كلمتين، لورد عليه بعلبك ومعدي كرب، وقولُهم[2]: حصير ثوب زيد، وما أشبهها من الألفاظ المهملة. فإنّ التركيب موجودٌ صورة، ومع ذلك ليس بكلام. فلا بدَّ من زيادة: أسندتْ إحداهما إلى الأخرى. ونعني بالإسناد إفادَة المخاطب ما ليس عنده في ظنّ المتكلم.

[إملاء ٥٠]

[العلم المركب]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[3]:

نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيدُ ظلماً علينا لَهُمُ فَدِيدُ[4]

نُبِّئْتُ: فعل مبنيّ لِما لم يُسمّ فاعله، وهو من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة

(١) في د: إذا. والصواب ما أثبتناه بدليل قوله: لورد، فاللام داخلة في جواب لو.

(٢) قولهم: سقطت من د.

(٣) ص ٦.

(٤) هذا البيت من الرجز، ولم ينسبه أحد لقائل معين. وقد رأيته في ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٧٢. وهو من شواهد الرضي ١/٦٤. ومغني اللبيب ٢/٦٩٣ (دمشق). ومجالس ثعلب ص ١٧٦ (شرح وتحقيق عبد السلام هارون). واستشهد به الزمخشري على أن (يزيد) اسم علم مركب وهو جملة. قال ابن يعيش: «وفي نسخ المفصل: يزيد، بالياء، وصوابه: تزيد، بالتاء المعجمة بثنتين من فوقها، وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة إليه تنسب البرود التزيدية». شرح المفصل ١/٢٨. قال ابن الحاجب: «وقول بعضهم: إنما هو نبئت أخوالي بني تزيد بالتاء، تنطع عنه وتبجح بأنه قد علم أن في العرب تزيد بالتاء وإليه تنسب البرود التزيدية. وهو مردود من وجهين: أحدهما: أن الرواية هنا بالياء. والثاني: أن تزيد بالتاء مفرد في كلامهم لا جملة». الإيضاح ١/٧٢.

مفعـولين. وتحقيقُ تعديـه في الإملاء على المفصـل[١]. فالتـاءُ هي المفعول الأول، وأخوالي المفعولُ الثاني. وبني يزيد: صفةٌ لأخـوالي. والأحسنُ أن لا يكون بدلاً، لأنّ البدلَ إنما يكون بالأسماء الموضوعة للذوات بخلاف ابن فإنه موضوعٌ لذات باعتبار معنى هو المقصود، وهو البنوّة. ويزيدُ: في موضع خفض. وقولُه: ظلما، إما مصـدرٌ في موضـع الحال، وإمـا مفعولٌ من أجله[٢]. ولهم فديد: جملةٌ في موضع المفعول الثالث. والفديد: الصوت. ومعنى البيت: أن هذا القائلَ يقولُ: أُخبرتُ أن أخوالي الموصوفين بهذه الصفة لهم علينا صوتٌ وجلبة في حال كونهم ظالمين علينا أو لأجل ظلمهم. وكلاهما ضعيف. أما الحالُ فـلأنه من الضمـير في «لهم»، والعامـلُ فيهِ مـا في «لهم» من معنى الفعل، وهـو عامل معنوي. وتـقـدُّم[٣] الحالِ على العامل المعنوي ضعيف. ووجـهُ ضعفه مذكورٌ في إملاء المفصل، فلينظر ثَمَّ[٤]. وأما المفعولُ من أجله فكذلك، لأن العامل معنوي، وتقدُّمه ضعيفٌ كقولـك: عندي مـال اكتسابـاً من تجارة. فلو قلت: اكتساباً من تجارة عندي مال، كان ضعيفاً.

فإنْ توهَّم متوهِّم أنه حال من أخوالي، والعامِلُ: نبئت، فهو باطلٌ لأنه يلزم منه تقييدُ المبتدأ من حيث كونه مبتدأ، والمبتدأُ لا يقبل التقييد. فإذا قيل: زيدٌ قائماً يضحك، قلنا: ليس حالاً من المبتدأ، وإنما هو حـالٌ[٥] من الضمير في الخبر الذي هو «يضحك». ولذلك لو جعلتَ موضعَ «يضحك» اسما جامدا لم

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٧١.
(٢) قال ابن يعيش: «والعامل فيه فعل محذوف دل عليه: لهم فديد. والتقديـر حملوا علينا ظلماً». شرح المفصل ١/٢٨.
(٣) في د: وتقديم.
(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٣٠.
(٥) وإنما هو حال: سقطت هذه العبارة من د.

يجزْ، لأنه ليس معك حينئذ ما يقبل التقييـد، فدلَّ على أن المبتـدأ لا يقبل. وكذلك إذا قلت: نُبِّئت أخوالي قائمين ضـاحكين. فقائمين: حال وليس عامله «نبئت» وإنما عملُه «ضاحكين»، ولذلك لـو جعلتَ موضـعَ «ضاحكين» اسمـاً جامداً لم يجزْ أنْ يكون ذلك حالاً. فلو كان العاملُ فيه «نبئت» لجاز.

فإنْ توهَّم متوهِّمٌ(١) أنّ «بني يزيدُ» المفعولُ الثـالث. فهو غلط لـوجهين: أحدهما: أنّ قولَه: لهم فديد، يبقى ضائعاً لا ارتباطَ له بالأول، مع أنّ المعنى ما أشرنا إليه. والثاني: أنّه إخبارٌ بأنه أُخْبر بأن أخوالَه بنو يزيد. ومعلومٌ أنّ سياقَ كلامه أنه لم يقصد أنه أُخبر بأنّ أخوالَه بنو يزيد لظهور ذلك عنده.

وموضع الاستشهاد في قوله: يزيدُ، لأنه قال: والمركبُ إما جملةٌ في مثل قولك: نبئت. لأنه إما أنْ يريدَ: يزيدُ، من قولك: يزيدُ المال، أو المال يزيدُ. فلا يجوز أن يراد الأولُ لأنه يبقى مفرداً باعتبار التسمية، فيكون من باب: تغلب ويشكر، وهو أخذُ يزيـد على حيالـه مجرداً عن الضميـر، فيتعيّن أنْ يكون من باب: المالُ يزيدُ، فيكون جملة على هذا. والجملُ إذا سُمّي بها تُحكى على ما هي عليه في أصل وضعها. ولهذا لو سمْيتَ رجلاً بقولك: اضرب. فلا يخلو إما أنْ تقصد إلى الضمير أوْ لا. فإنْ قصدتَ إلى الضمير قلت: جاءني اضربْ ورأيت اضـرْب ومررت بـاضربْ، لا خـلافَ في ذلـك. وإنْ لم تقصـدْ إلى الضمير البتّة بل سمّيتَ بهذا اللفظ مجـرّداً عنه قلت: جـاءني اضربُ ورأيت اضربَ ومررت باضربَ(٢).

---

(١) متوهم: سقطت من د.

(٢) فتمنعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

[إمــلاء ٥١]

[علم منقول عن فعل الأمر]

وقـالَ أيضـاً ممليـا بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[1]:

أشلى سلوقيّــةً بــاتَتْ وبــات بهــا بـوحشٍ أصمتَ في أصلابهـا أُودُ[2]

موضعُ الاستشهاد في قوله: اصمتَ، فإنه منقولٌ عن فعل أمر. واصمتَ اسمٌ لبريّة قيل إنها سمِّيت بذلك لأنه غلب عليها كثرةُ[3] قول الرجل لصاحبه: اصمت اصمت، لشدة الخوف فيها.

وقد أُخذ على صاحب المفصل باستشهاده به. فإنّ العرب تقول: صمَت يصمُت، فالأمر فيه بالضم، فكيف جاء اصمِت؟ وجوابُه أنْ يُقال: إنّ «فَعَلَ» يأتي على يَفْعِل وعلى يفعُل[4]. ومنهم من يقول: إنْ سُمع للفعل مضارعٌ اتُّبع وإلا فأنت فيه مخيّر: إنْ شِئْت قلت يفعُل أو يفعِل. ومنهم من يقول: إنْ كثراستعمالُ المضارع اتُّبعَ وإلا كنت فيه بالخيار[5]. والجار والمجرور في قوله: بـوحش، يتعلق بـ«أشلى» وتقديره: أشلى سلوقيةً بوحشِ هذه البرية، باتت السلوقيّةُ في هذه البريّة وبات بها، أي: عندها، والضمير للسلوقية.

---

(١) ص ٧.

(٢) سبق الكلام عن هذا الشاهد في الإملاء (١٦) من هذا المقسم. ص: ٣٠٦.

(٣) كثرة: سقطت من م.

(٤) انظر سيبويه ٤/ ٣٨.

(٥) قال ابن الحاجب: «استشهاده بالبيت يستقيم على وجهين أحدهما: أن فعل يجيء على يفعُل ويفعِل. والوجه الثاني: أن يثبت صمت يصمِت. ولا يستقيم على غير ذلك». الإيضاح ١/ ٧٥.

وقولُه: في أصلابها أَوَدُ، يعني السلوقية، يصفُها بالقوة. والأَوَدُ: العوجُ كأنه قال: في أصلابِ السلوقيّةِ عوج، وذلك يدل على قوّتها .

[إمــلاء ٥٢]

[الإغراء يكون بالمخاطب وليس بالغائب]

وقال أيضاً ممليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله في المفصل[1]: «عليه رجلا ليسنى»[2]: انتصب «رجلا» بـ «عليه»، وهو شاذ لأن «عليه» ليس يُغري بها[3]. وإنما يُغرى بعليك ودونك. وفي «ليس» اسمُها، والياءُ في موضع الخبر على الشذوذ. وإنما كان الإغراءُ بالمخاطب لأنّ صيغةَ الأمر لا تكون في الغائب إلا للمخاطب .

[إمــلاء ٥٣]

[استعمال «بينا» بغير «إذْا»]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[4]:

فبينا نحنُ نرقُبُه أتانا معلِّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعِ[5]

---

(١) ص ١٣٢ .

(٢) هو حكاية عن بعض العرب . قال ذلك لرجل ذكر أنه يريده بسوء . ابن يعيش ٣/١٠٧ .

(٣) قال أبو البركات الأنباري : «وأما قول بعض العرب : عليه رجلاً ليسنى ، فلا يقاس عليه لأنه كالمثل». أسرار العربية ص ١٦٤ (تحقيق محمد بهجت البيطار).

(٤) ص ١٧٢ .

(٥) هذا البيت من الوافر . وقد نسبه سيبويه لرجل من قيس عيلان ١/١٧١، وروايته : بينا نحن نطلبه. وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١/٣٤٦ . والمحتسب ٢/٧٨ .والهمع ١/٢١١ . والوفضة : جعبةُ السهام . قال ابن السيرافي : معناها في البيت : خريطة تكون مع الفقراء والرعاة يجعلون فيها أزوادهم . انظر شرح أبيات سيبويه ١/٢٦٧ . والشاهد فيه استعمال (بينا) بغير إذ.

بين: هذه هي الظرفُ الذي يقتضي أنْ يكون المنسوبُ هو إليـه متعدّداً مخفوضاً بالإضافـة إليه كقـولهم: المالُ بين زيـد وعمرو. وجئتـك بين الظهـر والعصر، وما أشبه ذلك. إلاَّ أنهم لما قصدوا إلى نسبتها إلى أوقات نسبة حذفوا الأوقاتَ وعوّضوا عنها حرفا من الكلام وهو ما، أو حرفا من الكلام وهو الألف، وذكروا الجملةَ التي المقصودُ نسبـةُ «بين» إلى أوقاتِ نسبتهـا، فوجب حكـايةُ الجملة على ما هي عليه، مثلها في: ربما زيدٌ قائم، فقالوا: بينما نحن بمكان كذا. وهو منصـوب على الظرف معمـولٌ لما يُـذكر معـه من الجملة التي وقع نسبتُها فيه، كقولك: بينمـا نحن بمكان كـذا طلع علينا فـلان، ومعناه بـاعتبار إعرابه. وأصلُه: طلع علينا في الوقتِ الذي يتخلل طرفيـه وقوعُ هـذه النسبة. ومن ثَمَّ لم يستفصـح الأصمعيُّ(١) دخولَ إذْ وإذا مـع الفعل لمـا فيه من بقـاء الظرفين من غير عامل ظاهر يعمل فيهما. لأنك إذا أدخلتَ «إذْ» صارت كـأنها بدلٌ من «بينما»، ومنعت أنْ تعمل «طلع» فيما قبلها، فيصيرُ ظرف مذكـور من غيرِ عامل يستقل كلاما. ووجه دخول، «إذْ» أنْ يكون ظرفاً معمولا للمفاجأة مثل «إذا» في قولك: خرجت فإذا زيدٌ بالباب، أيْ: فاجأته، أي: وجـدته فجـأة، أي: اتفاقا. فيكون «بينما» أيضاً معمولا لذلك، أي: فاجأت طلوعَ فـلان في الوقت الذي بين الطرفين المذكورين على ما تقدم، إلا أنّ فيه زيادَةَ تقدير على حـذفها. ومعلومٌ أنّ حـذفها أجـرى وأقعدُ بـاعتبار زيـادة التقديـر. ولذلـك لم يستفصحه الأصمعي. ويقوّي إثبـاتَها أنّ المتكلّمَ قـاصد إلى المفـاجأة، وهي معنى مقصـود. وإذا كان معنى مقصـودا وجب الإتيان بمـا يدل عليـه وهو: إذْ وإذا، ويجب حذفُ الفعل، لأن «إذا» المفاجأة واجبُ حـذفُ فعلها، فيـرجع

---

(١) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي . ولد سنة ١٢٣ هـ . وكان من أهـل البصرة ، قدم بغـداد في أيام هـارون الرشيـد . وتوفي سنـة ٢١٠ هـ . من كتبه : خلق الإنسـان ، الأجناس ، المقصـور والممدود ، الخيـل ، كتاب الأنـواء . انـظر : طبقـات النحويين واللغويين ص ١٨٣ ، ومراتب النحويين ص ٨٠.

إثباتُها بذلك من التقدير أحسَن من الحذف. والوجهُ أنّ الوجهين سائغان، لأنه ثبت ذلك في لغتهم[1]. فمَنْ قصد إلى إثبات الفعل في ذلك الوقت من غير تعرض لمفاجأة حذفَها، ومَنْ قصد إلى معنى المفاجأة بالتعبير عنه أثبتها. فلا وجهَ إذن لترجيح أحد الأمرين على الآخر، لأنهما معنيان صحيحان يُقصدان بمثابة قولك: خرجتُ وزيدٌ بالباب، وخرجت فإذا زيدٌ بالباب، ولا شك. إلا أنّ البيتَ الذي أنشده الأصمعيُ جاء على حذفها، ولا دليلَ إذا ثبت الوجهُ الآخر وثبت أنهما معنيان في ذلك على الترجيح.

ومعلّقَ وفضةٍ: نصبٌ على الحال من الضمير في «أتانا».

[إمـلاء ٥٤]

[إعراب بيت لكعب بن زهير]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قول الشاعر في المفصل[2] وهو:

صَبَحْنَا الخزرجيّةَ مُرهفاتٍ ... أبارَ ذوي أُرومَتِها ذَوُوها[3]

صَبَحْناهم أيْ: سقيناهم، من الصَبوح، وهو شُربُ الغداة، وهو نقيضُ

---

(١) قال ابن الحاجب: «والجميع جيد، ألا ترى أنك تقول: إن تكرمني إذا أنا أكرمك. ولم يدل ذلك على أن الإسقاط أفصح، قال الله تعالى: ﴿ **وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون** ﴾ على ما ذكره». الإيضاح ١/٥١٤.

(٢) ص: ١٠٩.

(٣) البيت من الوافر وقائله كعب بن زهير. انظر شرح ديوانه ص ٢١٢ (صنعة الإمام أبي سعيد السكري). وهو من شواهد المقرب ١/٢١١. والهمع ٢/٥٠. وانظر ديوان الحماسة لأبي تمام ١/٤٠٧ (مطبعة السعادة). المرهفات: السيوف القواطع. والشاهد فيه إضافة ذو إلى الضمير على الشذوذ، وهو إنما يضاف إلى اسم جنس ظاهر.

الغَبَق. ونصب «مرهفات» على أنه مفعولٌ ثان، على طريق التمثيل كقوله:

تحيةُ بينِهِمْ ضربٌ وجيعُ[1]

كأنه لمّا جُعل مكانه سمِّي باسمه. وأبارَ: أهلك. وذوي أُرومتها: مفعولٌ مقدم. والأُرومة: الأصل، وذووها: فاعل أبار. والضميرُ في «ذووها» راجع إلى المرهفات، أي: أهلكَ ذوي أصلها أصحاب المرهفات، وإنما يعني نفسه ومَنْ أخبر عنه، لأنّ المرهفاتِ لهم، فهمْ أصحابُها، ولكنه جعل الفاعلَ ظاهرا إظهارا وتوكيدا، لأنهم أصحابُ المرهفات. والضميرُ في أرومتها يعود على الخزرجية. وكان القياسُ يقتضي أنْ يقول: أبرناهم بها، ولكنه عدل إلى الظاهر لما ذكرناه.

[إمـــلاء ٥٥]

[حذف خبر إنّ]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قول الشاعر في المفصل[2] وهو:

إنّ مَحَلًّا وإنّ مُرتَحَلًا   وإنّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا

استأثر اللّهُ بالبقاء وبالعد   ل وولى الملامةَ الرجلا[3]

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر وصدره: وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيل. وقائله عمرو بن معد يكرب. انظر ديوانه ص ١٣٠ (صنعة هاشم الطعان). وهو من شواهد سيبويه ٢/٣٢٣. وابن يعيش ٢/٨٠. والشاهد فيه جعل الضرب تحية على الاتساع.

(٢) ص ٢٨. ولم يذكر الزمخشري إلا البيت الأول.

(٣) هذان البيتان من المنسرح وهما للأعشى. انظر ديوان الأعشى الكبير ص ٢٣٣ (شرح وتعليق الدكتور محمد حسين). والذي في كتب اللغة والأدب هو البيت الأول. وهو من شواهد سيبويه ٢/١٤١. والمقتضب ٤/١٣٠. والرضي ٢/٣٦٢. والخزانة ٤/٣٨١. والشاهد فيه حذف خبر إن. أي: إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً. قال ابن يعيش: «ولا

معناه: أنهم يقولون: إن لنا محلاً في الدنيا وارتحالا بالموت، وإنّ في مضيّ مَنْ قبلنا، يعني: موتَ مَنْ يموت، مهلةً لنا، لا أنّـا نبقى بعدهم، وهـو معنى الإمهال.

[إمــلاء ٥٦]

[حكم المؤنـث مما لا تاء فيه في الجمع]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قول الشاعر في المفصـل(١) وهو:

عِيَراتُ الفَعَالِ والسُّؤْدَدِ العِدِّ إليهم محطُوطَةُ الأعكامِ (٢)

معناه: أن الفَعَال الجميل والسُؤدَد العظيم قد ثبتَ عندهم واختص بهم. وجعـل له أحمـالاً قد حـطّتْ عندهم على سبيـل الاستعـارة. وإليهم: متعلّقٌ بمحطوطة، لما تضمن معنى واصلة. وموضعُ استشهاده واضح.

يرى الكوفيون حذف الخبر إلا مع النكرة، والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة. وكان الفراء يذهب إلى أنه إنما يحذف مثل هذا إذا كررت إنّ ليعلم أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف». شرح المفصل ١/١٠٤.

(١) ص ١٩٢.

(٢) البيت من الخفيف وينسب للكميت بن زيد وليس في ديوانه (تحقيق داود سلوم). وهو من شـواهد ابن يعيش ٥/٣١ وروايتـه له: عيـرات الفعال والحسب، بـدلاً من السؤدد. والعيـرات جمع عـير وهي القافلة. والسؤدد: السيـادة. والعد: الكبـير. والأعكام: الأحمال. والشاهد فيه: أن المؤنث الذي لا تاء فيه مما هو معتل العين قياس جمعه تحريك عينه وهو قوله: عيرات. قال ابن الحاجب: «وقوله عيرات في جميع عير إنما يكون على لغة هذيل، لأنه معتل العين». الإيضاح ١/٥٤٠.

[إمــلاء ٥٧]

[إعراب قول للزمخشري في فصل الاختصاص]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله في المفصل[١]: «ولَمْ يعنوا بالرجل والقوم والعِصابة إلا أنفسهم وما كـنوا عنه بأنا ونحن والضمير في لنا»[٢].

قال الشيخ: قوله: «وما كنوا» عطفٌ على قوله: أنفسهم، لا مبتدأ، لأنك إنْ جعلته مبتدأ وجب أنْ يكون كأنه خبرُه إلى آخـره، فيحتاج الى ضميـر يعود عليه، ومع احتياجك الى الضمير يكون فاسداً في المعنى لأنه يصير تفسيراً له ضرورة أنك جعلته خبراً، ولا يصلح أنْ يكـون تفسيراً، إذْ ليس معنى أنـا في قولك: أما أنا فأفعل كذا، متخصصاً بذلك من بين الرجال، وكـذلك البـاقية. وإنما هو تفسير للجملة الأولى بكاملها. وإنما حمله قوم على هذا مع ما فيه من الاستبعاد لما رأوا من أنه إذا عُطف على «أنفسهم» وجبت المغايرةُ، ولا مغايرةَ بين مـدلول أنفسهم وبين مـا كنوا عنه بأنـا ونحن، والضمير في لنـا. وإذا تعذرت المغايرةُ تعذّر العطف، فمن ههنا فرّوا وجعلوه مبتدأ، وظنوا أنّ ذلك يُنجيهم، ولا حاجةَ إلى هذا التعسف.

ويجاب عما استشكلوه بأمرين: أحـدهما: أنّ أنفسَهم وإنْ كـان مفعولاً فهو في المعنى خبرٌ عن الرجل. لأنك تقول: عنيتُ بالرجل المذكور أخاكِ في معنى: الـرجل المـذكور أخـوك. وإذا كان في المعنى خبـراً صحَّ أنْ يؤتى بحـرف العطف من جهة أن الأخبارَ وما في معنـاها يصـحُّ عطفُ بعضِهـا على بعض.

---

(١) ص ٤٥.

(٢) وقبل هذه العبارة: «وفي كلامهم ما هو على طريقة-النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم: أما أنا فافعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعـل كذا أيهـا القـــوم، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة، جعلوا أياً مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح».

تقول: زيدٌ أخوك وصاحبُك. وتقول: عنيتُ بزيد أخاك وصاحَبك، وكذلك ههنا. وهذا هو المرادُ في الظاهر.

ويجوز أنْ يكون قولُه: «وما كنوا»، خبرُ مبتدأ محذوف، كأنه قال: وهو[1] ما كَنوا عنه. فلم يبقَ فيما ذكروه إشكالٌ بهذا التفسير.

[إمـلاء ٥٨]

[ما يجري مجرى الصحيح في الوقف من الأسماء المعتلة]

وقال أيضاً مملياً في سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[2]: «وإذا اعتّل الآخِرُ وما قبله ساكنٌ كآخِرِ ظبي ودلو، فهو كالصحيح»[3]: وكذلك إذا كان مشدّداً مثل صبيٍّ وكرسيّ، لأن المشدّد بحرفين أولُهما ساكنٌ فهو راجع إلى الأول. وإنما ذكروه لئلا يلتبس[4] على المبتدئين. وإنّما تستثقل حركةُ الياء والواو[5] إذا تحركتْ وتحرك ما قبلها. فأمّا إذا سكن ما قبلها فإنها لا تُستثقل، لأنّ السكونَ يقع قبلها كالاستراحة، فينطق بها متحركةً بعد أنْ استريح دونها فسُهل النطقُ بها لذلك. ولذلك تجد الاستثقالَ في قولك: قاضيٌ، ولا تجد مثلَه في قولك: ظبيٌ. ولذلك لم يُعلّوا الياءَ إذا انفتحت وانكسر ما قبلها لسهولة النطق بها لخفة الفتحة على الياء بعد الكسرة بخلافها إذا كانتْ مضمومةً أو مكسورة، فصحّحوا نحو: رأيتُ قاضياً، وأعلّوا نحو: جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ.

---

(١) وهو: سقطت من م، س.

(٢) ص ٣٤٠.

(٣) أي: إن الاسم المعتل الآخر الذي قبل سكون يجري مجرى الصحيح في الوقف كما يجري مجراه في تحمل حركات الإعراب. فحكمه كحكمه في الوقف عليه. ويجوز فيه ما جاز في الصحيح، ويمتنع منه ما امتنع في الصحيح. انظر ابن يعيش ٧٤/٩.

(٤) في م: تلتبس. والأصوب ما أثبتناه.

(٥) والواو: سقطت من س.

[إمــلاء ٥٩]

[حكم أفعل التفضيل إذا أضيف]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[١].

ومـيّــةُ أحــسـنُ الـثـقـلـيــنِ جـيــداً   وســالــفــةً وأحــســنُــهُ قَــذَالاً[٢]

الضميرُ في قوله: وأحسنُه، يجـوز أنْ يكون للثقلين، ويجـوز أنْ يكون للجيد. وهو للثقلين أقوى في المعنى، وللجيد أقـوى في اللفظ. فإذا حملته على أحدهما تأوّلتَ للآخَر على خلاف ما هو الظاهر. فإذا جعلته ضميرَ الثقلين كان ظاهراً في المعنى، إذ المعنى: أحسنُ الثقلين جيداً وأحسنُ الثقلين قذالاً. فكان ظاهراً من حيث المعنى، ضعيفاً من حيث اللفظ، إذ الضميرُ للثقلين، إمّا أنْ يقصــد الجمعيّـةَ فيهمــا فيقـال: وأحسنهم، أوْ إلى لفظ التثنيــة فيقـال: وأحسنهمـا، كما قـال تعالى: ﴿سَنَفْـرُغُ لكم﴾[٣] وقال: ﴿فبـأيّ آلاءِ ربّكمـا تكذبان﴾[٤]. فجاء بلفظ التثنية والجمع على المعنيين المذكورين. ووجهه هو أنه أتى به على معنى المذكور أو ذلك، كما في قول رُؤبة: كـأنه في الجلد، بعد قوله:

فـيـهــا خــطـوط مــن ســواد وبـلـقْ   كــأنــه في الجلد تــولـيــعُ البهقْ[٥]

---

(١) ص ٢٣٣.

(٢) البيت من الوافر وهو لذي الرمة. انظر ديوانه ص ٥٢٢، وروايته: أحسن الثقلين خداً. وفي الخصائص ٢/٤١٩: ومية أحسن الثقلين وجهاً. وانظر الكـامل ٢/٥٥، والخـزانة ٤/١٠٨، والهمع ١/٥٩. السالفة: صفحة العنـق، والقـذال: مؤخر الـرأس. وقد أوضح المؤلف موضع الشاهد فيه.

(٣) الرحمن: ٣١.

(٤) الرحمن: ١٣.

(٥) انـظر مجموع أشعـار العـرب ص ١٠٤ والـروايـة فيـه: كـأنها. ومغني اللبيب ٢/٧٥٥ =

وكقوله: ﴿نسقيكم مما في بُطُونِه﴾[1] في أحد الأوجه.

وإذا جعلتَ الضميرَ للجيد كان ظاهراً من حيث اللفظ لكونه مذكّراً مفرداً مثلَه، ولم يتقدم ما يطابقُه سواه. إلا أنه يضعفُ من حيث المعنى، إذْ يصيرُ التقديرُ: ميةُ أحسنُ الجيد قَذالاً، ولا شكّ، إلا أنّ هذا معنى لا يستقيم، إذْ شرطُ أفعل التفضيل أنْ يُضاف إلى ما هو بعضهُ، وليست ميةّ بعضَ الأجياد. ثم ولَوْ قدِّر جوازُه ضعُف أيضاً إذْ لا يحسُن تمييزُ حُسنِ الجيدِ بالقَذال حُسنَ تميز حُسنِ المرأةِ بالجيدِ. ووجهُه أنْ يُجعل أحسن للجيد، كأنك قلت: وهو أحسنُ جيد. فعلى هذا يكون قدْ أُضيف إلى ما هو منه، كقولك: زيدٌ أفضلُ رجل. ثم ميّزه بقذال، لِما بيْنه وبينه من الملابسة، كما يصحّ تمييزُ حُسنِ الرأس بالشَعرِ في قولك: رأسُه أحسنُ رأسٍ شَعراً. فكذلك يصحُّ أنْ تقول: جيدها أحسنُ جيد قَذالا.

واستشهد به على أنّ أفعلَ إذا أضيف فجائزٌ أنْ يأتي مفرداً مذكّراً وإنْ كان لمؤنث، فينتهضُ في البيت موضعان على الوجه الأول: أحدُهما: أحسنُ الثقلين، والآخر: وأحسنُهُ، لأنهما جميعاً لميّة، وقد جاءا مذكّرين. وعلى الوجه الثاني لا ينتهضُ إلا الأول، لأن الثاني للجيد، وهو مذكّر، فليس فيه استشهاد على المقصود بخلاف الأول فإنه لا إشكالَ في كونه[2] لمية.

(دمشق). البلق: سواد وبياض. اللسان (بلق). والبهق: بياض دون البرص. اللسان (بهق).

(١) النحل: ٦٦. قال سيبويه: «وأما أفعال فقد يقع للواحد. من العرب من يقول: هو الأنعام. وقال الله عز وجل: ﴿ نسقيكم مما في بطونه ﴾». الكتاب ٣/ ٢٣٠.

(٢) كونه: سقطت من س.

[إمــلاء ٦٠]

[الخلاف في كلمة هل هي مصدر أو اسم زمان؟]

وقـال أيضـاً ممليـاً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل(١)

مُغارَ ابنِ همّامٍ على حيٍّ خَثْعَمَا

وصدرُه:

وما هي إلا في إزارٍ وعِلْقَةٍ(٢)

يقول: إنها متخفّفةٌ مثل تخفّف ابنِ همّام وقتَ إغارته، لأنه كان جريئاً لا يهتم بلباس الحرب عند الإغارة. هذا معناه.

وقد أُخذَ على سيبويه في إيراده هذا البيت مستشهداً به على أن «مُغـار» اسمٌ للزمان(٣). فقيل: إن المرادَ: وما هي إلّا متخففةٌ تخففاً كإغارة ابن همام، أي: كتخفّفِ إغارة ابنِ همام، فهو بالمصـدر أجدر، فتقـديرُه اسمَ زمـان، أو مكان، ناء لذلك عن الصواب. وزادوه تقريراً بأن قالوا: إنّ اسمَ الزمان والمكان لا عملَ لهما و«على حي خثعما» متعلّقٌ بمغار فـلا يصحّ أنْ يكـونَ إلا مصدراً لذلك.

وأورده الزمخشري على نحو إيراد سيبويه، ووجهُه: وما هي إلا متخففةٌ

(١) صفحة ٢٣٨.

(٢) البيت من الطويل وقـد نسبه سيبـويه لحميـد بن ثور. الكتـاب ١/٢٣٥. أنظر ديـوان حميد بن ثور ـ الاستدراكات صفحة ١٧٣ (صنعة عبد العزيز الميمني). وهو من شواهد: المقتضب ٢/١٢١، والكامل ١/١١٨، والخصائص ٢/٢٠٨، والإيضاح لابن الحاجب ١/٦٦٦. وابن همـام: هـو عمـرو بن همـام بن مـطرف. وخثعم: حي من اليمن. والعلقة: ثوب قصير. انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيـرافي ١/٢٢٨. واستشهد بـه الزمخشري على أن (مُغار) اسم زمان.

(٣) قال سيبويه: «فصير مغاراً وقتاً وهو ظرف». الكتاب ١/٢٣٥.

في زمان كمغار ابنِ همام، أو مكان كمكان ابنِ همام. وهو أقلُّ تقديراً من الأول، لأن في الأول ثلاثة تقديرات، وما قلَّ التقديرُ فيه أولى.

وأما تعلُّق «على حي خثعما»، فإنْ لم يصح تعليقهُ بمغار تعلّق بما دلَّ عليه مغار، وذلك جائزٌ باتفاق ولا بُعد فيه. وينتصبُ مغار على قول غير سيبويه على المصدر لأنه نعت للمصدر على حذف المضافين المذكورين. وينتصبُ على التقدير الثاني على أنه ظرفٌ للزمان أو المكان، لأنه صفةٌ لظرف على حذفِ المضاف المذكور.

والاستثناءُ استثناءٌ مفرّغ، لأن المستثنى منه محذوف، وهو خبرُ المبتدأ المقدّر عاماً.

وفي إزار: مستثنى منه، كقولك: ما زيد إلا في الدار. فيكون التقدير: وما هي على حكم من الأحكام إلا هذا الحكم.

[إملاء ٦١]

[عود الضمير إلى محذوف]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[1]:

فلا مزنةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها[2]

الضميرُ في «ودقها» و«إبقالها» راجعٌ إلى غير المزنة والأرض المذكورتين. ولا يستقيم أنْ يعود إلى المذكورتين لأن المعنى: فلا مزنةٌ ودقتْ

(١) ص ١٩٨ وقد ذكر الزمخشري عجز البيت فقط.

(٢) هذا البيت من البحر المتقارب وقائله عامر بن جوين الطائي. وهو من شواهد سيبويه ٤٦/٢. والرضي ١٤/١. والخصائص ٤١١/٢. والخزانة ٢١/١. وأمالي ابن الشجري ١٥٨/١. المزنة: السحابة، والودق: المطر. وذكره الزمخشري شاهداً على حذف التاء من (أبقلت) ضرورة. ويسوغه أن الأرض بمعنى المكان.

ودقَّها ودقا مثلَ ودقها. فلو رجع الضميرُ إليها لصار مخبراً أنه ليس مزنةٌ تَدِق ودْقا مثلَ ودق نفسها، وهو فاسد، لأنها تَدِق ودقَ نفسها، فلا يستقيم أنْ يُقصد إلى أن يُنفى عنه فعلٌ يماثله. وإنْ لم تقدِّر محذوفاً كان أفسد، إذ يصير المعنى: أنه ليس مزنةٌ تَدق ودقَ نفسها، وهو فاسد، لأن الأمرَ على خلافه؛ إذْ لا تدق مزنةٌ ودقَ نفسها، فوجب أنْ يكون التقديرُ: فلا مزنةٌ ودقتْ ودقا مثلَ ودقِ هذه المزنةِ المحذوفة، كما تقول: زيدٌ لا يضرب رجلٌ ضربَه ولا عالمٌ يعلم علمَه. فضربُه وعلمُه ليس راجعاً إلى رجل[1] وعالم، لفساد المعنى على حسب ما تقدم. وإنما يرجع إلى زيد، فكذلك ههنا.

[إمــلاء ٦٢]

[حـروف الإضـافـة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين على أول قسم الحرف[2] من المفصل[3]: «الحرفُ ما دلَّ على معنى في غيره»[4]:

ومعنى ذلك أن وضعَه لمعناه مشروطٌ بذكر متعلَّقه بخلاف الاسم والفعل فإنّه لا يُشترط فيهما ذلك باعتبار إفرادهما. فإنْ ذُكر متعلَّق فلأمر غير ذلك. قال: «ومن ثَمَّ لمْ ينفكّ». يعني: ومن أجلِ أنّ وضعَه مشروط بذكر المتعلَّق لم

(١) في م: ضارب. وهو خطأ.

(٢) في د: الحروف.

(٣) ص ٢٨٣.

(٤) قال الفارسي: «والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل». الإيضاح العضدي ١/٨. وقال الزجاجي: «الحرف ما دل على معنى في غيره». الإيضاح في علل النحو ص ٥٤ (تحقيق مازن المبارك). قال ابن يعيش: «وقولهم ما دل على معنى في غيره أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره. لأن في قولهم: ما جاء لمعنى في غيره، إشارة إلى العلة، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره». شرح المفصل ٢/٨.

يكنْ بدّ من ذكر متعلّقه معه، وهو إما اسمٌ وإمّا فعل، فلا ينفكُّ إذن حرفٌ من متعلّق إمّا اسم وإمّا فعل.

ثم قال: «إلا في مواضعَ مخصوصة. حُذف فيها الفعلُ واقتصُر على الحرف». فقوله: حُذف فيها الفعل، يُوهِم أنّ ذلك إنما جاء في موضع كان المتعلَّقُ فعلاً خاصة وليس الأمرُ كذلك، بل جاءت مواضعُ حُذف فيها الفعلُ ومواضعُ حُذف فيها الاسم، على أن عين ما مثّل به في حذف الفعل يجري مثلُه في حذف الاسم. فإنّك إذا قلت: نعم، فإن كان تصديقاً لقولك: قام زيد، فقد حُذِف فيه الفعل. وإنْ كان تصديقاً لقولك: زيد قائم، فقد حُذِف فيه الاسم، وكذلك بقية ما مثّل به. فجعلُه المحذوفَ فعلاً فقط ليس بمستقيم لِما ذكرتُه.

وقولُه: «وإنه»، يعني به: «إنّ» التي للتصديق في مثل قوله:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد علاكَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنّه[1]

فهي مثلُ نعم. والهاء في قوله: إنّه، هاءُ السكت، على أنها قليلةٌ في الاستعمال مع احتمال أن تكون في البيت إنّ المؤكِّدة، وتكون الهاءُ اسمَها ويكون الخبر محذوفاً، أيْ: إنه كذلك، لأنّ ما تقدّم يدل عليه من قوله: ويقلنَ شيبٌ قد علاك وقد كبرت، فقال: إنه كذلك، أيْ: إن الأمرَ كذلك.

ثم أخذ يصنّف القسمَ كما صنّف الاسمَ والفعل، فقال: «ومِنْ أصناف الحرف حروفُ الإضافة»[2]. ثم أخذَ في بيانها من حيث الجملة، فقال: «وهي

---

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات. انظر ديوانه ص ٦٦ (تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم). وهو من شواهد سيبويه ٣/ ١٥١. ومغني اللبيب ١/ ٣٧ (دمشق). وابن يعيش ٨/ ٧٨. والشاهد فيه مجيء (إنه) بمعنى نعم.

(٢) وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي: تخفضها. وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات. انظر ابن يعيش ٨/ ٧.

أنْ تُفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء»[1]، يعني: تُوصل معانيَ الأفعالَ أو ما هو في معناها إلى ما بعدها من الأسماء. ولمّا كانت هذه الحروفُ لهذا المعنى لم يكنْ بدّ من فعل، أو ما هو في معنى فعل، تُوصل معناه إلى ما بعدها، فلذلك احتاجت الى متعلّق.

فإذا قال النحويُّ: بمَ يتعلَّقُ هذا الحرفُ أوْ ما العاملُ فيه؟ فإنّما يعْني: ما الذي أوصلَ هذا الحرفَ معناه؟ فهي عباراتٌ عن معنى واحد. ومن ثَمَّ احتاج الظرفُ إلى متعلَّق من حيث كان مقدَّراً بحرفِ الجر، وكذلك كلُ اسم مقدَّر بحرف الجر فإنه لا بدَّ له من ذلك لما ذكرناه.

ثم قال: « وهي فوضى في ذلك » . أي: سواءٌ في هذا المعنى، وإن اختلفتْ بها وجوهُ الافضاء، يعني: أنها وإنْ اختلفتْ فإنما تختلفُ من وجه آخرَ غيرِ هذا الأمر الكلّي الجامعِ لها.

ثم قال: «وهي على ثلاثةِ أضرب: [ضربٌ][2] لازم للحرفية[3]، وضرب كائن اسماً وحرفاً[4] وضرب كائن فعلاً وحرفاً»[5]. وقد اعتُرِضَ بأن القسمَ الأول قد ذكرَ فيه ما يُستعمل فعلاً وحرفاً. وجَعلَه مما لا يُستعمل إلا حرفاً مثل: مِن، فإنه إذا أمرتَ من مانَ يمينُ، قلت: مِنْ. ومثل: في، فإنك إذا أمرتَ المرأةَ المخاطَبَة مِن وَفى يفي، قلت: فِي. واللام في قولك: لزيد، إذا أمرت من ولي يلي،

---

(١) وعبارة المفصل: على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء.

(٢) زيادة في المفصّل.

(٣) وهي تسعة حروف: من، إلى، حتى، في، الباء، اللام، رب، واو القسم وتاؤه.

(٤) وهي خمسة: على، عن، الكاف، مذ، منذ.

(٥) وهي ثلاثة: حاشا، عدا، خلا.

قلت[1]: له، وكذلك غيرها، فهو مثلُ القسم الثالث في كـون «حاشـا» تكون فعلاً وحرفاً.

والجوابُ: أنه لم يُـردْ اعتبارَ صـورها فقط، وإنمـا أراد باعتبـار صورهـا ومعـانيها الأصليـة. ألا ترى أن «عـدا» و«خلا» لمـا استُعملا حـرفين فهما في المعنى الأصلي كاستعمالهما فعلين. ألا ترى أنّ قولك: عدا زيداً وخلا زيداً، في استعمالهما فعلين، مثلهما في المعنى الأصلي في استعمالهمـا حرفين في قولك: خلا زيدٍ وعدا زيدٍ، وكذلك حاشا.

فإنْ قيل: فإنْ أراد ذلك فقولُه: إنّ «عن» و«على» مما تكون حرفاً واسماً لا غير[2] ليس بمستقيم، لأنه يصحّ أنْ تكون فعلاً، إذْ يقال: عـلا زيدٌ، وهـو فعلٌ ماض، فإنْ أراد ذلك وجب أنْ يكون «على» إمّا قسماً برأسه وإمّا من القسم الثالث والثاني جميعاً. فجعلُه للثاني دونَ الثالث تحكّم. فالجواب: أن «على» المستعملة حرفاً واسماً وإن وافقت هذه في المعنى الأصلي ليست موافقتها في اللفظ، ألا ترى أنك تقول في هذه[3]: علوت وتقـول في تيك: عليـه، فألفُ تلك تنقلب ياء، وهذه تنقلبُ واوا. فدلّ على أنهما مختلفان في اللفظ وإنْ اتفقا في الصورة، فظهر الفرق بين البابين[4]. وإن كان كثير من النحويين والأصوليين يذكرون «على» مما استُعمل حرفا واسما وفعلاً، ومستندُهم ما أشير إليه أولاً. وكأن صاحب هذا الكتاب نظر أدقَّ من نظرهـم فجعلها من القسم الثاني، ولم يجعَلْهـا قسمـاً بـرأسـه، ولا من القسم الثـالث. ثم عـدّدهـا جملةً في ضمن تقاسيمها بالمعنى الذي قصده، فحصل الغرضان معـاً. ثم شرع في تفصيلهـا

(١) قلت : سقطت من د.
(٢) لا غير : سقطت من م.
(٣) هذه : سقطت من س.
(٤) انظر الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٤١.

بالفصول واحداً واحداً فقال: «فمِنْ: معناها ابتداءُ الغاية، كقولك سرتُ مِن البصرة». ومعنى ابتداءِ الغاية أي: المحلُّ الذي ابتُدىءَ فيه ذلك الفعلُ المعلّقة هي به. والغايةُ هي الانتهاء، فقال: ابتداءُ الغاية، أي: ابتداءُ النهاية الذي وصل بالفعل اليها، وتعرفها بأنها التي تصلح قبالتها «إلى» كقولك: سرت من البصرة إلى بغداد. وقد تجيء ملتبسة في بعض المواضع مثل قولك: زيدٌ أفضلُ من عمرو. وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأشباهها، لبُعْد تقدير «إلى» وهي هذه. ومعنى: زيدٌ أفضل، أي: أخذ في ابتداء الفضل من هذا المذكور. وإذا أخذ في الابتداء منه فلهُ منتهى، وإنما استُبعد تقديرُه لكونه[1] غيرَ مفهوم تعيينُ المنتهى فيه. وكذلك إذا قلت: أعوذ بالله من الشيطان، فمعناه: ابتدأتَ بالاستعاذة من هذا المستعاذ منه، فهو أولٌ باعتبار ابتداءِ هذا الفعل، واستُبعد المنتهى فيه كما استُبعد في: زيدٌ أفضلُ من عمرو.

[إملاء ٦٣]

[توجيه فتح وكسر همزة أن في بيت من الشعر]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة عشر وستمائة على قوله في المفصل[2]:

ثم زادُوا أنّهم في قومِهِمْ ... غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غيرُ فُخُرْ[3]

للفتح في «أنّ» وجهان: أحدُهما: أنْ تكونَ في موضع المفعول.

---

(١) في م: لأنه.

(٢) ص ٢٢٨.

(٣) البيت من بحر الرمل وهو لطرفة بن العبد. انظر ديوانه ص ٦٤ (شرح الأعلم الشنتمري. تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال). وهو من شواهد الرضي ٢/٢٠٢. ونوادر أبي زيد ص ١٠. ومختارات ابن الشجري ص ١٥٥ (تحقيق علي محمد البجاوي). واستشهد به الزمخشري على أن جمع صيغة المبالغة يعمل عمل المفرد.

والآخر[1]: أنْ يكون المعنى: ثم زادوا على ما تقدَّم من الخصال أوْ على مَنْ تقدّم ، ثم فتح « أنّ » على معنى : لأنهم على صفة كذا وكذا .

وللكسرِ وجهان: أحدُهما: التعليلُ على ما ذُكر في الوجه الثاني. والثاني : أنْ يكون على الحكاية، ومعناه: ثم زادوا، وهو ضعيف، لأنه ليس موضعَ[2] الحكاية. وقبله:

وتساقى القومُ كأساً مرّةً . وعلى الخيل دماءٌ كالشُقُرْ

والمعنى: أنّه يمدح هؤلاء القومَ بالشجاعة والنجدة، ثم أنهم يزيدون على ذلك بالصفات المذكورة.

[إمـلاء ٦٤]
[تنازع الفعلين]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[3] :

وهل يَرْجعُ التسليمَ أوْ يكشفُ العَمَى ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقعُ[4]

الفعلان[5] في التحقيق موجهان إلى ثلاث الاثافي والديار على جهة

---

(١) في م : والثاني.

(٢) في م : على.

(٣) ص ٨٤. ولم يذكر الزمخشري إلا عجزه.

(٤) هذا البيت من الطويل وهو لذي الرمة . انظر ديوانه ص ٤٢٢ . وهو من شواهد المقتضب ١٧٦/٢. وابن يعيش ١٢٢/٢. والهمع ١٥٠/٢. ورواية ابن يعيش : ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع . الأثافي : جمع الأثفِية وهي ثلاثة أحجار يوضع عليها القدر عند الطبخ . والبلاقع : جمع بلقع وهي الأرض الخالية . والشاهد في هذا البيت قوله : ثلاث الأثافي ، وهو تجريد العدد من أل لأنه أضيف لما فيه أل ، خلافاً للكوفيين.

(٥) يرجع ويكشف.

الفاعلية. ومذهبُ البصريين أنهما إذا وجها إلى شيء وجب إذا أعمِلَ أحدُهما أنْ يكـون في الآخرَ ضميـرُ الفاعـل على حسب الظاهـر المذكـور، كقولـك: ضرباني وأكرمني الزيدان أو ضربني وأكـرماني الـزيدان(١). وإذا وجب ذلـك اقتضى أنْ يكون في أحدهما ههنا ضميرٌ لثلاث الأثافي والديـار البلاقـع، وهو جمعٌ لا يعقل، وقياسُه أنْ يكون ضميرُه ضميرَ جمع المؤنث، أو ضميرَ الواحدة المؤنثة، فيكون: يَرجعنَ التسليمَ أو يكشفُ أو يَرجعُ التسليمَ أو يكشفنَ أو تَرجعُ التسليمَ أو يكشفُ أو يَـرجـعُ التسليمَ أو تَكشفُ. ولم يجىءْ على واحــدة من الأربع(٢) الصور المذكورة. وإنما جاء بالياء فيهما جميعاً. ولا يكـون فيه على ذلك ضمير، وهذا مما يقوّي به مذهب الكسائي، فإنه يزعمُ إذا وُجّه الفعـلان الى ظاهر فأُعمل فيـه أحدُهمـا، وكان الآخـرُ موجَّهاً على جهة الفـاعلية، أنّ الفاعلَ لا يُضمر، وأنه يُحذف(٣)، وهذا كذلك، فإنه أُعمل أحدُهما بلا خلاف والآخـر موجَّـه إلى الفاعليـة بلا خـلاف ولمْ يُضمر فيـه، إذ لـو أُضمـر لكـان على ما ذكرناه، ولو قدّر فيه إضمار لوجب أن يكون ضمير المفرد المذكر، ولا يصح أنْ يكون ضميرُ الواحد المذكّر للجمع.

وقد أُجيب عن ذلك بأمرين: أحـدهما: أنّ الفعلين لم يُـوجّها إلا على البدل، والاضمارُ إنّما يكون في توجيههما جميعاً على التحقيق، وليس بالجيد، فإنّه لم يجب الاضمار إلا من حيث إنه يؤدّي إلى إخلاء لفظ الفعل عن الفاعل، وليس من لغتهم. ولا فرقَ بين أنْ يكونَ الفعل على البدل أوْ على التحقيق. ألا ترى أنه يجب الاضمارُ في قولك: قام الزيدون أوْ قعدوا، كما يجبُ في قولك:

(١) ويختار البصريون إعمال الثاني لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب. ويختار الكوفيـون إعمال الأول لأنه أول الطالبين واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني. انظر الرضي على الكافية ١/ ٧٩.

(٢) أضيف هذا العدد إلى ما فيه أل، لكن ابن الحـاجب لم يجرده منهـا، فسار بـذلك عـلى مذهب الكوفيين في هذه المسألة. ومذهب البصريين تجريده منها فيقولون: أربع الصور.

(٣) انظر الرضى على الكافية ١/ ٧٩.

قام الزيدون وقعدوا. ولو كانَ ما ذكروه مستقيماً لجاز أنْ يقال: قام الزيدون أو قعد، إذْ لا فرقَ بينهما في المعنى المقتضي لوجوب الاضمار. والوجهُ الثاني: أنْ يقدَّر الاضمارُ على تقديركما قيل[1] في قوله تعالى: ﴿**نُسقيكُم مما في بُطُونه**﴾[2] فقد رجع ضميرُ المذكّر على الجمع بتأويل المذكور. وهو أجدرُ من حيث كان «ثلاث» ليس بجمعٍ صريح. وكذلك قول رؤبة: فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلق[3]، فأعادَه وهو ضمير مذكّر على خطوط وهو جمع، أو على سواد وبلق وهو مثنى، وكلاهما سواء في الغرض من صحة إعادة الضمير بتأويل المذكور وإنْ لم يكنْ صالحا له باعتبار أصلِ وضعه. وهذا الوجهُ أيضاً بعيد، إلا أنه أوجهُ من الأول. ودليلُ احتمالِه ما عُلِم من قصد محافظتهم على الفاعل، وأنّهم لا يحذفونه أبداً. وإذا عُلم ذلك منهم وجب التأويلُ فيما يخالِفُه وإنْ كان بعيداً، لأنّ البعيدَ جائز وخلافُ المعلوم غيرُ جائز.

وما في قوله: ﴿**وإنّ لكُمْ في الأنْعَامِ**﴾[4]، محمولٌ عند سيبويه علي أنّ الأنعامَ اسم مفرد وإن كان مدلولُه جمعا[5]، كما في قولك: كلّ الناس ضربته، لا على أنه الجمعُ المحقّق حتى اغتُفر تأويلُ الأنعامِ إلى اسم الجمع ولم يُغْتَفر جعلُ الضمير راجعاً إليه مع كونه جمعا.

و«التسليم» مفعول ب «يرجع» لأنه ههنا بمعنى: صيرتُه راجعاً، كقوله تعالى: ﴿**فإنْ رَجَعَكَ اللهُ**﴾[6]، ورَجَعَ: يكون لازماً ومتعدياً، يقال: رَجعَ زيدٌ

---

(١) قيل، سقطت من م، س.

(٢) النحل: ٦٦.

(٣) انظر الإملاء (٥٩) من هذا القسم.

(٤) النحل: ٦٦.

(٥) قال سيبويه: «وأما أفعال فقد يقع للواحد. من العرب من يقول: هو الأنعام». الكتاب ٣/ ٢٣٠.

(٦) التوبة: ٨٣.

في نفسه، ورجعَ زيدُ عمراً، أي: صيّره راجعاً. فمعنى: وهل يرجعُ التسليم، أي: فهل يصيّر ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقعُ التسليمَ راجعاً. فالتسليم مفعولُ بوقوع الفعل عليه كما قررناه. أي: فهل يردّ الاثافي والديار التسليمَ. لأن معنى رجَعَ المتعدى معنى ردّ. والعَمَى: مفعولٌ بـ «يكشف» إذْ معناه: أزال، يُقال: كشف الله الغمّةَ، أيْ: أزالها.

[إمــلاء ٦٥]

[إعراب مكان أسماء الأفعال والأصوات]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على أسماء الأفعال والأصوات في المفصل[١]. قال: في إعراب مكانها مذهبان: أحدُهما: أنْ تكون مصدراً، فتكون في موضع نصب على المصدر كما في قولك: سَقْياً ورَعْياً وشبهه، كأنك قلت في أفّة: تضجراً، وفي آمين: استجابة[٢]. والمذهبُ الثاني: أنْ تكون مبتدأ سدَّ المرفوعُ مسدّ خبره لاستقلال الفائدة به، كما في قولك: أقائمٌ الزيدان وما قائم العمران، لأن معناها معنى الفعل، ولا بدّ لها من فاعل، فاستقلّ المعنى بما فيها من معنى الفعل والفاعل، كما استقّل المعنى في قولك: أقائمٌ الزيدان؟ بما فيه من معنى الفعل والفاعل[٣]. والأول ضعيفٌ وإنْ كان اختياراً[٤] لكثير من المحققين. ووجْهُ ضعفه هو أنه إذا جُعل مصدراً، فلا يخلو

(١) ص ١٥١.

(٢) قال الرضي: «وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء. إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنية، ولا نقول في: أمامك، بمعنى: تقدم، أنه منصوب بفعل مقدر، بل النصب فيه صار كفتح فاء جعفر». شرح الكافية ٢/٦٧.

(٣) قال الرضي: «وليس بشيء لأن معنى: قائم، معنى الاسم وإن شابه الفعل، أي: ذو قيام، فصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ». شرح الكافية ٢/٦٧.

(٤) اختياراً: سقطت من د.

إمّا أنْ يكون كالمصدر الذي قام مقامَ الفعل حتى صار الفعل[1] نَسْياً مَنْسِيّاً، أو كالمصدر الذي يجوز ذكرُ الفعل معه. ولا يجوز أنْ يكون الثاني، لأنه لا يجوز ذكرُ الفعل معه، فلا ينبغي أن يجري مجرى ما يجوز ذكرُ الفعل معه لاختلافهما في الحكم لذلك. وإذا وجب أنْ يُحمل على المصدر الذي لا يجوز ذكرُ الفعل معه، فالأصلُ لا يجوز أن يرتفعَ به ظاهر. ألا ترى أنك لو قلت: سقياً زيدٌ عمراً، لم يجزْ. وقد ثبت في هذا الباب: شتانَ زيدٌ وعمرو. فلما ارتفع به الظاهرُ دلَّ على أنه ليس منّزلاً منزلةَ المصدر، لما ذكرناه من أن مثلَ ذلك في أصله لا يجوز. وإذا امتنع في أصله فالفرعُ أحرى بالمنع، فثبت أنّ الوجهَ ما ذكرناه من الوجه الثاني. وإنّما امتنع أنْ يرتفع[2] الظاهرُ بالمصادر التي التُزم فيها حذف أفعالِها لأنها إنّما حُذفتْ أفعالُها لكثرتها منسوبةً إلى فاعلها، فجاز حذفُها للعِلْم بها وبفاعلها. والذي أوجب حذفُها هو الموجِبُ لحذف فاعلها، فكما لا يجوز ذكرُ فعلها لا يجوز ذكرُ فاعلها.

[إمـــلاء ٦٦]

[إعراب أسماء الأفعال والأصوات]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][3] على أسماء الأفعال والأصوات[4]: إمّا يقصد بها معناها الذي وضعت له فيجب بناؤها على ما بُنيت عليه من سكون أو حركة، وإمّا أنْ يُقصد بها غيرُ ذلك. وإذا قُصد بها غيرُه فتارة يسمّى بها فتكون في المعنى كالعلم، وتارة يراد بها نفس اللفظ كما يستعمل

(١) الفعل : سقطت من د.

(٢) في س : يرفع.

(٣) زيادة من ب ، د.

(٤) المفصل ص ١٥١.

غيرُها من الألفاظ لنفس اللفظ. وفيها من الوجهين جميعاً مذهبان: أحدُهما: أنْ تُحكى على ما كانت عليه كقوله:

عدسْ ما لعبّادٍ عليكِ إمارَةٌ أَمِنتِ وهذا تحملينَ طليقُ[1]

وقوله:

بِحَيَّهلا يُزْجونَ كلَّ مطيّةٍ أمامَ المطايا سيرُها المتقاذِفُ[2]

والثاني: أن تُعرب إعرابَ الأسماء. وإذا أعربت إعراب الأسماء المفردة، فإنْ كانت للفظ جاز صرفُها ومنعه. فالصرفُ لقصد التذكير، ومنعُ الصرف بناءً على أنها للفظة أو الكلمة، كما يفعل الأمران في أسماء البلدان بناءً على أنها للموضع أو للبقعة. وإنْ كانتْ للعلمية نُظِر، فإنْ انضمّ إلى العلمية علّةٌ أخرى امتنع من الصرف وإلا صُرِف، كما لو أعربت «عدس». فإنْ كان اسما لِذَكر قلت: عدسٌ، منصرف، وإنْ كان لمؤنث منعته من الصرف.

---

(١) هذا البيت من الطويل وقائله يزيد بن مفرغ. انظر ديوانه صفحة ١٧٠ (جمعه وحققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح). وهو من شواهد الإنصاف ٧١٧/٢. وابن يعيش ١٦/٢. والخزانة ٥١٤/٢. والرضي ٤٢/٢. عدس: زجر للبغلة. وعباد: هو عباد بن زياد بن أبي سفيان. والشاهد فيه قوله (هذا)، حيث جاء اسم الإشارة بمعنى اسم الموصول على رأي الكوفيين.

(٢) هذا البيت من الطويل وينسب للنابغة الجعدي. انظر ديوانه ـ الملحقات صفحة ٢٤٧ (المكتب الإسلامي للطباعة والنشر). وهو من شواهد الكتاب ٣٠١/٣. والمقتضب ٢٠٦/٣. والخزانة ٤٣/٣. وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٦/٢ ونسبه لمزاحم العقيلي. والشاهد فيه قوله (بحيهلا)، حيث جاء على الحكاية وأريد به لفظه.

[إمــلاء ٦٧]

[المذاهب في فعالِ المعدولة]

وقـال أيضـاً ممليـاً بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[١] وهو:

ومَـرَّ دهـرٌ عـلى وَبـارٍ فـهـلكـتْ جَـهْـرَةً وبَـارُ[٢]

المـذاهبُ في فعالِ المعـدولة ثـلاثةٌ: مـذهبُ أهل الحجـاز البنـاءُ في الجميـع، ومذهبُ القليـل من تميم الإعـرابُ في الجميع كغيـر المنصـرف. ومذهبُ الكثير من بني تميم الفرقُ بين ما آخره راءٌ وغيره، فإنْ كان آخـرَه راءٌ فمذهبُهم كمذهب الحجازيين في وجوب بنائه، وإنْ لم يكن آخرَه راءٌ فمذهبُهم كمذهب القليل منهم في أنه إعرابُ غير المنصرف.

فقوله: ومرَّ دهرٌ، البيت، شـاهدٌ لمـذهب القليل من بني تميم. فـأمّا آخِرُ البيت فظاهرٌ في الاستشهاد به على ذلك لوقوع الضمة فيهـا. ولو كـانتْ مبنية لوجب الكسر، ولا إشكالَ في ذلك.

وأمّا قولُه: على وبار. فيجوز أنْ يقال: إنّه أتى به على قصد البناء ولكنه نـوّن لضرورة الشعـر. ويجوز أنْ يقـال: إنـه قصـد إلى إعـرابـه إعـرابَ غيـر المنصرف، فلمّا أجراه ذلك المجرى اضطرّ إلى صرفه فصـرفه فـأدخلَهُ الكسرَ والتنوينَ، فيكون شاهداً كشهادة الثاني.

---

(١) ص ١٦٠.

(٢) البيت من مخلع البسيط وهو للأعشى. انظر ديوانه ص ٢٨١. ورواية الديوان: ومرَّ حدّ. وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٥٠، والمقرب ١/ ٢٨٢، والهمع ١/ ٢٩. والشاهد فيه إعراب كلمة (وبار) الثانية مع أن آخرها راء. ووبار اسم موضع. قال ابن منظور: «أرض لعاد غلبت عليها الجن» اللسان (وبر).

ويضعُف الـوجهُ الأول وهـو أنْ يكون مبنيـاً نوّن للضـرورة من وجهين: أحدهما: أنّ الشاعرَ واحد. وقد عُلم أنّ من مذهبه إعرابَ وبار للزوم ذلك من آخر البيت. فلا ينبغي أن يُحمل الأولُ على خلافه مع إمكـانه، لأنـه استعمالٌ للغة(1) تخالف لغته على كل تقدير، والظاهرُ خلافهُ. والثـاني: أنّ فيه تنـوينَ المبنيات بالأصالة. والمبنيّاتُ بالأصالة لا تُنوَّن للضرورة. ألا ترى أنه لا يحسُن أن يقال في تعالَ: تعالاً، ولا في عدس: عدساً، ولا في نزالِ: نزالٍ. وإذا لم يحسُنْ ذلـك على الـوجهين المـذكـورين ثبت أنّ المـرادَ هـو الأول، ويكـون الموضعان جميعاً استشهاداً للغة المعربين من غير تفرقة بينَ ما آخـره راءٌ وبينَ غيره.

[إمــلاء ٦٨]

[موضع أسماء الأفعال والأصوات من الإعراب]

وقال أيضاً مملياً بالقدس في آخر سنة ست عشرة وستمـائة على أسمـاء الأفعال والأصوات في المفصـل(2). قال: اختُلف فيهـا، هل لهـا موضـعٌ من الإعراب أوْ لا(3)؟ أمّا أسمـاءُ الأصوات فـلا إشكال في أنهـا غيرُ معـربة، لأنّ الموجِبَ للإعراب فيها مفقودٌ، وإذا فُقِد سببُ الإعراب فلا إعراب. وأمّا أسماءُ الأفعال فقد قيل أيضاً: إنها لا إعراب لها(4)، لأنها أسماءٌ موضوعة موضع ما لا إعراب له فكان حكمُها حكمَه، وهذا ليس بشيء، فإن الأسماء مستحقةٌ للإعراب

---

(1) للغة: سقطت من د.

(2) ص ١٥١.

(3) لقد سبق لابن الحاجب أن تحدث عن إعرابها في الإملاء (٦٥) من هذا القسم. ويلاحظ عليه في أماليه أنه يملي أحياناً على موضوع واحد أكثر من مرة. وقد يكون له عذره، فطبيعة الأمالي تفرض عليه ذلك.

(4) وقد نقل هذا الرأي عن الأخفش. انظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/١٩٦.

بالتركيب على ما ثبت من لغتهم سواء وقعت موقعَ ما لا إعرابَ له أو موقعَ ما له إعراب. ولذلك أجمعوا على أنّ سائرَ المبنيّات إذا وقعت مركّبةً فإنّها معربةٌ محلّاً، وإن كان واقعاً موقعَ ما لا إعراب له، فكذلك يجب ههنا. فالأولى أن يُنظرَ فيما يكونُ إعرابها. وقد قيل في ذلك وجهان: أحدُهما: أنه منصوبٌ نصبَ المصدر، كأنك قلت في صهْ: سكوتاً، أي: اسكت سكوتاً، فبني لكونه أُقيم مقامَ اسكت، وكان موضعُه نصباً لكونه واقعاً موقعَ «سكوتاً». والذي يدلك على ذلك أنك إذا قلت: رويدَ زيدٍ، كان مصدراً لفظاً ومعنى، وإذا قلت: رويدَ زيداً، كان اسمَ فعل. وهو بمعناه، فوجب أنْ يكون موضعُه نصباً على المصدر. وكذلك: بَلْهَ زيداً وبَلْهَ زيدٍ.

وإذا ثبت أنّ نفسَ اسم الفعل قد استعملوه صريحاً في المصدر، وهو بمعناه إذا كان اسمَ فعل، علم أنه في حال اسميته للفعل نصبٌ على المصدر، وكانت له جهتان هو باعتبار أحدهما واجبٌ له النصبُ لكونه موضوعاً وضعَ المصدر في المعنى. وبالإعتبار الآخر وجب لهُ البناءُ لكونه وقعَ موقعَ ما لا إعرابَ له.

والثاني في إعرابها: أنْ تكون مبتدأ ويكون الضميرُ فيها مرفوعاً على أنه فاعل. واستُغني عن الخبر كما استُغني عنه في: أقائم الزيدان؟ لاستقلال الجزءين كلاماً. وإنما حكمنا عليه بالابتداء لأنه اسمٌ جُرِّد عن العوامل اللفظية. كما أنّ «أقائمٌ» مبتدأ لذلك. فالوجهُ الذي حُكم على «أقائمٌ» بأنه مبتدأ يَجْري مثلُه في قولك: صهْ ومهْ، في وجوب كونه مبتدأ. وهذا أجرى على قياس كلامهم، لأنّ إيقاعَ الاسم المجرد عن العوامل وإنْ لم يكن مُخبرا عنه مبتدأ كثيرٌ كقولك: أقائمٌ الزيدان؟ وما قائمٌ الزيدان، وكذلك جميعُ هذا الباب، فقد ثبت مثلُ ذلك في لغتهم.

وأما وقوعُ اسم الفعل موقعَ المصدر فلم يثبت ذلك إلا على أمر مقدّر. وما كان ثابتاً جنسُه من غير تقدير أقوى مما لم يثبتْ إلا بتقدير، فثبت أنّ هـذا الوجهَ أعربُ من الأول[1].

[إمــلاء ٦٩]
[الأوْلى في « لله دره فارساً» التمييزُ]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنـة ثماني عشـرة على المفصـل في قولـه[2]: «لله دره فارساً» وشبهه: الأولى فيه التمييز. وانتصابُه على الحال ضعيفٌ. لأنه لا يخلو إمّا أنْ تكونَ حالاً مقيِّدة أو مؤكِّدة، وكلاهمـا غيرُ مستقيم. أمـا المقيِّدةُ فـلأن قولك: لله دره فارساً، لم تُرد به المدحَ في حال الفروسية، وإنّما تريـد مدحَـه مطلقاً، بدليل أنك تقول: للهِ دره كاتباً، وإنْ لمْ يكنْ يكتب، بل تريد الاطلاقَ بذلك. وكذلك: للهِ دره عالماً. والحالُ المؤكِّدة أيضاً غيرُ مستقيمة، لأنّ الحالَ المؤكِّدة شرطُها أن يكونَ معنى الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها. وأنت ها هنا لو قلت: لله دره، لكان محتملاً للفروسية وغيرها، ولكـان قولُـك: لله دره عالما أوْ رجلاً أو كاتباً، لا يفيد إلا ما أفاده الأول، ولا خلاف في جواز ذلك، فدلَّ والحالة هذه على انتفاء الحال المقيِّدة والحال المؤكِّدة، وإذا بطلا ثبت التمييز، وكذا الكلام في: أبْرحتَ جارا[3]، وعظُمتَ جارا، وقوله:

---

(١) لقـد ذهب كثير من النحـويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعـال لا مـوضـع لهـا من الإعراب. وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر. ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان. انظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/١٩٦.

(٢) ص ٦٦.

(٣) البيت بتمامه:

تقـول ابنتي حين جـدّ الرحيـل ... فـأبـرحت ربّـاً وأبـرحت جـارا

وهو من المتقارب. وقائله الأعشى. انظر ديـوانه ص ٤٩. وهـو من شواهـد سيبويـه ٢/١٧٥، والخزانة ١/٥٧٥. والشاهد فيه نصب (ربا) و(جارا) على التمييز.

يا جارتا ما أنتِ جاره[1]

وشبهه.

[إمـــلاء ٧٠]

[الأمثلةُ التي يُوزَن بها أعلامٌ]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله في المفصل[2]: «ومن الأعلامِ الأمثلةُ التي يُوزَن بها في قولك: فَعْلان » ، إلى آخره :

وضع النحويون هذه الألفاظَ لغرضين : أحـدهما : الاختصـارُ في التعبير عن الأصول والزوائد[3]. فكلُّ ما كان في الموزون [أصلاً][4] جعلوه في الوزن فاء وعيناً ولاماً على هذا الترتيب ، وكلُّ ما كان زائداً لفظوا به، عينه في موضعِه في لفظ الزنة، فمثالُ ذلك إذا قيل: مضروبٌ ما وزنُه؟ قيل: مفعولٌ، فكان ذلك أخصرَ من أنْ يُقال: ميمُه زائدةٌ وضادُه وراؤُه أصليتان، وواوه زائدة وباؤه أصلية. والغرضُ الثاني: أنْ يذكروه مراداً به جميع ما يُوزن لِيحكم عليه بأحكامه الخـاصة بـه كقولهم: كـلُّ أفعل إذا كـان صفة فـإنه لا ينصـرفُ. ثم لا يخلو استعمالهم إياه من أن يكون للأفعال خاصة أو غيرها. فإنْ كـان لفعل حكـوهُ على لفظ الفعـل الذي هـو وزنٌ له كقـولهم : تفاعـلَ : لِمَـا يكـون من اثنين فصاعداً ، واستفعلَ : لطلبِ الفعـل ، وفعَّل : للتكثيـر . فيكون على صـورة الفعل من غير إعراب لفظي بِاعتبار اسميته .

---

(١) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل وصدره : بانت لتحزننا عفاره. وقـائله الأعشى . انظر ديـوانه ص ١٥٣ . وهـو من شـواهـد الخـزانـة ١/٥٧٨، والـرضى ١/٢٢٤، والمقـرب ١/١٦٥ . ورواية الديوان : يا جارتي ما كنت جاره . وعفارة اسم امرأة . والتقدير : ما أنت مِن جاره . ومِن: إنما تدخلُ على التمييز ، لا على الحال.

(٢) ص ١١ .

(٣) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٩٤.

(٤) زيادة من ب، د.

وإنْ كان لغير الأفعال من الأسماء وحدها أو من الأسماء والأفعال معاً، فلا يخلو إمَّا أن يُذكر موزونُه أوْ لا يُذكر. فإنْ ذُكر موزونُه معه فقد كان معرباً على ما يستحقه بلا خلاف. ثم هو في حكم الصرف وعدمه راجعٌ إلى نفسه أو إلى موزونه؟ فيه خلاف. فمذهبُ الزمخشري أنه علم على كل حال فيرجعُ في ذلك إليه في نفسه، فإنْ كان معه علَّةٌ أخرى امتنع من الصرف وإلا فلا.

وذهب بعضهم إلى أنه في ذلك كموزونه، إن كان منصرفاً صُرِف، وإنْ كان غيرَ منصرف لم يُصرفْ[1]. ومثالُ ذلك قولك: وزنُ قائمة فاعلةٌ. والزمخشري يقول: فاعلةُ، غيرُ مصروف، وبعضُهم: فاعلةٌ مصروفٌ. فوجهُ مذهب الزمخشري أنه قد ثبت استعمالُ هذه الأوزان أعلاماً بدليل اتفاقهم على قولهم: أفعلُ صفةً لا ينصرفُ، ولولا أنه علمٌ لم يُمنع الصرف وهذا متَّفقٌ عليه. وإذا ثبت أنه علمٌ، فإمَّا أنْ يكون على نحو الأعلام في: زيد وعمرو، أوْ على نحوها في: أسامة وثعالة. لا جائز أنْ يُقال: إنها مثلُ زيد وعمرو لأنها تُوضع لآحادٍ بأعيانها، وإنَّما وُضعت للجنس[2]. وإذا وجب أنْ تكون كوضع أسامة، وقد ثبت أنَّ بابَ وضع أسامة لا يُطْلَق على الأمر الذهني فيعمُّ، يصحُّ إطلاقُه على كل واحد من الآحاد الوجوديَّة. وإذا ثبت ذلك كان ما نحن فيه مثلَه فيصحُّ إطلاقُه على جنسه بكماله فيقول: أفعلُ صفةً لا ينصرفُ، ويشملُ جميع موزوناته كقولك: أسامةُ خيرٌ من ثعالةَ، فيشمل جميعَ الجنس ويصحُّ إطلاقُه على كل واحد من آحاد جنسه، كما قيل، أسامة، لواحد في الوجود، فكذلك يقول: وزنُ قائمةٍ فاعلةُ، فيطلقه على قائمةٍ علماً[3] وإنْ كان واحداً من آحاد

(١) قال ابن يعيش: «فإن أوقعته موقع نكرة كان اسماً منكوراً وإن أوقعته موقع معرفة كان إسماً معرفة. ثم ينظر، فإن كان فيه في حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرف منع صرفه. وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفاً». شرح المفصل ١/ ٣٩.

(٢) في س: للحقيقة. وهو خطأ.

(٣) في م: تحكماً ـ وهو تحريف.

جنسه، فصحَّ بذلك جعلُه علماً وإنْ كان موزونُهُ واحداً من آحاد جنسه كما ثبت ذلك في أسامة باتفاق.

ووجهُ مَنْ قال بخلافه أن أعلام بَاب أسامة إنما اضطررنا إلى جعلها أعلاماً باعتبار إطلاقها على الواحد من حيث وجود حكم العلميَّة، فاضطررنا إلى تأويلها بوجه بعيد لنلحقها بقياس كلامهم ضرورة ما ثبت فيها من حكم العلمية[1]، وكان القياسُ الظاهرُ أنه لا يثبت فيها حكمُ العلمية. وإذا كان مثلُ ذلك في باب أسامة مخالفاً للقياس كان تأويلهُ على ذلك للضرورة فلا وجهَ لأجرائنا هذا الباب على مخالفة القياس، واحتياجنا إلى التأويلِ من غير ضرورة تحملُ على ذلك.

ثم نرجع إلى التقسيم فنقول: وإنْ لمْ تكنْ للأفعال ولم يُذكر الموزونُ[2] معه فلا يخلو إمَّا أنْ يكون قد أوقع[3] موقعَ موزونٍ خاص قام مقامَه في محلِّه أوْ لا. فإنْ كان قد ذُكِرَ واقعاً موقعَ موزونٍ فلا خلاف أنه يجري مجراه على تقدير وجوده إعراباً وصرفاً أو منع صرف، كقولك: مررتُ برجل أفعلَ منك، وهو متّفقٌ عليه. ووجهُه أنه أريد به معنى موزونه، فوجب أنْ يجري مجراه لأنه كالنائب عنه والكناية له، فكان إعرابُه كإعرابه. وإنْ لم يكن على ما ذكرناه فهو علمٌ باتفاق يقصد به الجنسُ الذي هو على هذه الهيئة كقولك: أفعلُ لا ينصرف، وفعلانُ علما غيرُ منصرف، وشبه ذلك[4].

قال سيبويه حكاية عن الخليل: كلُّ أفعلٍ إذا كان صفة لا ينصرف. قال سيبويه: قلتُ له كيفَ تصرفُه وقد قلت: لا أصرفه؟ فقال: إنما صرفته لأنه غيرُ

---

(١) فاضطررنا.. حكم العلمية: سقطت هذه العبارة من د بسبب انتقال النظر.
(٢) في د: الوزن. والصواب ما أثبتنـــاه.
(٣) في س: وقع.
(٤) في م: وشبهه.

صفة(١). ثم قال بعد ذلك: أفعلُ إذا كان صفة لا ينصرف(٢).

قال المازني(٣): أفعلُ أيضاً ههنا غيرُ صفة، فيجب أن يصرفَهُ، لأنه قال في قوله: كلُّ أفعلٍ، إنما صرفَه لأنه غيرُ صفة، وهذا أيضاً غيرُ صفة فيجب أنْ يصرفَه وإلا نقض جميعَ ما قاله.

قال أبو علي الفارسي: لم يصنع المازنيُّ شيئا، وإنَّما سأل سيبويه الخليلَ عن ذلك لأنه توهَّم أن الموزونَ إذا كان صفة كانت الزنةُ صفة، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل أفعل منك، حكمت عليها بحكم موزونها. فلما فَهم الخليلُ منه هذا الوهمَ الذي يلزمُ منه أنْ يكون المسؤولُ عنه لذلك غيرَ منصرف بيّن له أنَّ ما توهَّمه فيه مما يوجب منعَ صرفِه مفقودٌ، فقال له: ليس بصفة، فتنبَّه لذلك، وعلِمَ ما أشار إليه، ولم يحتجْ أن يبيّن له أنه غيرُ عَلم، لأنَّ ذلك معلومٌ في ظاهر الأمر بدخول كلٍّ عليه. وإنما بيّن له انتفاءَ الشُّبْهَةِ التي فَهِم عنه أنه توهَّمَها، ولم يتعرض لغير ذلك. ولم يُرد الخليلُ أنَّ انتفاءَ الصفةِ عِلَّةٌ في الصرف في كل ورد وصدر، فإنَّ ذلك معلومُ الانتفاء بالاتفاق. فإنا قاطعون بأنَّ أكثرَ الأسماء تمتنعُ(٤) من الصرفِ مع كونها غيرَ صفة، وإنما قصد إلى

---

(١) قال سيبويه: «تقول: كل أفعل يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل أفعل يكون اسماً تصرفه في النكرة. قلت: فكيف تصرفه وقد قلت: لا تصرفه؟ قال لأن هذا مثال يمثل به، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى». الكتاب ٣/٢٠٣. ويلاحظ أن ابن الحاجب نقل عبارة سيبويه بتصرف.

(٢) قال سيبويه: «وتقول: أفعل إذا كان وصفاً لم أصرفه». الكتاب ٣/٢٠٣.

(٣) هو بكر بن محمد بن عثمان أبو عثمان المازني، أحد بني مازن بن شيبان. كان من فضلاء الناس ورواتهم وثقاتهم. قرأ على أبي الحسن الأخفش كتاب سيبويه. من تصانيفه: علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه، التصريف. انظر بغية الوعاة ١/٤٦٣، مراتب النحويين ص ١٢٦.

(٤) في س: ممتنع، وهو خطأ.

ذلك[1] في المحل المخصوص لمَّا كان الوهمُ نشأ منه. فقولُه: أفعلُ إذا كان صفة لا ينصرف، لا يلزمُـه أنْ يصرف لمـا تقدَّم من قـوله: إنَّ كـلَّ أفعل غيـر صفة، لأنه ههنا قد وُجدتْ فيه علتان مقتضيتان لمنـع الصرف، وهمـا العلميَّةُ ووزنُ الفعل، فوجب أنْ يكون غيرَ منصرف، فتبيَّن بذلـك أنه لا يلزم من نفي الصفة عن قوله: كل أفعل، على سبيل التبيين، رفعُ الوهم عمن توهَّم الوصفيَّة فيه أنْ يكون كلُّ ما ليس بصفة منصرفاً. فظهر أنَّ قولَ أبي علي الفارسي: لم يصنعِ المازني شيئـاً، مستقيم، وأراد به مـا ذكرنـاه، ولـم يبيِّنه لأنـه كالـظاهر عنده، ولا شكَّ أنه ليس بخفي[2].

ثم شرع صاحبُ الكتاب في تبيين استعمال هذه الألفاظ أعلاماً. فقال: «في قولهم[3]: فعلان الـذي مؤنثه فعلى، وأفعـل صفة، لا ينصـرفُ» خبر[4] عن قوله: فعلان، وعن قوله: أفعل، جميعاً في المعنى وفي اللفظ، لأنه إمَّا أنْ يكون للأول وإمَّا أنْ يكونَ للثـاني. فكأنـه قال: فعـلانُ الذي مؤنثـه فعلى لا ينصرف، وأفعلُ صفةً لا ينصرف. كما تقول: زيـدٌ وعمروٌ قـائم، وهو جـائزٌ باتفاق. ولا يستقيمُ أنْ يُقال: إنه خبرٌ عن الثاني، والأولُ منقطعٌ عنه معنىً ولفظاً، لأنه قَصد إلى بيان استعمال النحويين له في كلامهم. والنحويون لا يقولـون: فعلانُ الذي مؤنثه فعلى، ويقتصرون، فلا بد من جزء آخر ينضمُ إليـه ليكون قولاً، ولا جزءَ يمكن ضمُّه إلا ما ذكرناه، فـوجب تقديـرُه لأنه هـو الموجـودُ، ولأنهم كذلك يستعملونه.

ثم قال: «وزنُ: طلحةَ وَإصْبَع: فعلةُ وافعلُ». يعني وفي قولهم: وزن

---

(١) ذلك: سقطت من د.

(٢) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٩٧.

(٣) في المفصل: قولك.

(٤) الخبر هو قوله: لا ينصرف.

طلحة فعلة، وافعل، فعطَفَه على قوله: فَعْلانُ، الداخل في حكم قوله: في قولهم. وقصد به التبيين، أن ذلك أيضاً علمٌ على ما هو مذهبُه كما ذكرناه حكماً وتعليلاً. ولذلك أتى بافعلَ غير منصرف لأنَّ فيه عندَه علتين: وزن الفعل والعلمية. وأمَّا قولُه: وزنُ طلحةَ فعلةُ، فمتَّفقٌ عليه في الحكم وإنْ اختلف التعليلُ، فمذهبُهُ أنه امتنع من الصرف للعلمية والتأنيث. ومذهبُ غيره أنه امتنع من الصرف لأنَّ موزونَه غيرُ منصرف.

واعلم أنَّ الألفاظَ التي يوزَن بها إذا قصد بها عموم موزوناتها على أربعة أقسام: تارة تكون منصرفة وموزونُها منصرفٌ مثل: كلّ فعلٍ إذا لم يكن مؤنثاً منصرفٌ. وقد يكونان غيرَ منصرفين، كقولك: أفعلُ إذا كان صفة غيرُ منصرف. وقد يكون الوزن منصرفاً والموزونُ بخلافه، كقولك: كلُ أفعلٍ، إذا كان صفةً[1] لا ينصرف وقد يكون الأمرُ بالعكس، كقولك: أفعلُ إذا لم يكنْ صفة ولا علماً منصرفٌ. وتحقيقُ ذلك أنَّ كلَّ موضع كان في الزنة علتان امتنعَ من الصرف. وكلُّ موضع لم يكنْ فيه علتانْ كان منصرفاً. وكذلك الموزون المحكومُ عليه، إنْ اتفق أنْ يذكرَه باعتبار إثبات علتين[2] له وجب أنْ يحكم عليه بأنه غيرُ منصرف. وإنْ ذكره على غير ذلك وجب أنْ يحكم عليه بأنه منصرفٌ، ولذلك جاءت في التركيب على الأربعة الأوجه[3] التي ذكرناها.

---

(١) غير منصرف . . إذا كان صفة : سقطت من د بسبب انتقال النظر.

(٢) في د وفي ب : العلتان . وما أثبتناه هو الصواب.

(٣) نلاحظ هنا أن ابن الحاجب لم يجرد العدد من (أل) عند إضافته إلى ما فيه (أل)، وهذا مذهب الكوفيين. أما البصريون فيمنعون ذلك، وابن الحاجب نفسه لم يجز ذلك في موضع آخر. قال: كذلك لا يجوز الخمسة الأثواب. انظر إملاء (٧٧) من هذا القسم. ص: ٣٨٨.

[إمــلاء ٧١]

[معنى حمل الرفع على الجر والنصب على الجر وأشباهه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على المفصل[١] على قوله: «كما حُمِلَ النصب على الجر»: معنى قولهم: حُمل الرفعُ على الجر والنصب على الجر وأشباهه، أيْ: أتى بلفظ لأصلٍ آخر غير ما يقتضيه لَفْظُ أصله، وجُعلَ له. فالمحمولُ هو الذي عُدِل عن لفظ أصله، وإنْ كان في الحقيقة من حيث المعنى موجوداً. والمحمولُ عليه هو اللفظُ الذي وُضع لغير أصله وإنْ كان في المعنى غيرَ موجود، مثالُه: إذا قلت: مررتُ بأحمدَ، فإنَّ الجرَّ محمولٌ على النصب، لأنَّ الجرَّ ههنا ذُكر فيه لفظٌ غير ما يقتضيه لفظُ أصله، فهو المحمولُ، والمذكورُ لفظ لأصل آخر غير ما ذُكر وهو النصب، لأن الفتحَ أصلٌ في النصب، فالجرُ إذن محمول. وإذا قلت: رأيتُ الزينباتِ، فالأمرُ بالعكس، لأنَّ النصبَ ههنا ذُكر فيه لفظٌ غيرُ ما يقتضيه لفظُ أصله، فهو المحمول، والمذكورُ لفظٌ لأصل آخرَ غير ما ذُكر وهو الجرُّ. وعلى هذا تتفهَّمُ المواضع كلَّها. فإذا قلت: لولاك، فالرفعُ محمولٌ على الجر. وإذا قلت: عساك، فالرفعُ محمول على النصب. وإذا قلت: ما أنا كأنت، فالجرُّ محمولٌ على الرفع. والأصلُ أن تنظر، فمهما وجدت اللفظَ لغير ما هو له في المحلِّ المخصوص فاحكم بأنَّ مدلولَه هو المحمولُ في المحلِّ المخصوص. فلذلك إذا قلت: ما أنا كأنت، وجدت اللفْظَ للجر، وليس هذا اللفظُ لفظَ المجرور. فعلمت أنه المحمول. ثم تنظرْ ما الذي هو أصلُ اللفظ فتعلم أنَّه للرفع فتحكم بأنَّه محمولٌ عليه. وعلى هذا تجري المسائلُ كلُّها.

(١) ص ١٣٨.

[إمــلاء ٧٢]

[مجيء المصدر على وزن اسم المفعول]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خَمْسَ عشرةَ على قول الشاعر في المفصل[١] وهو:

أُقَاتِلُ حتى لا أرى لي مُقَاتَلاً وأنجُو إذا غُمَّ الجبانُ من الكُربِ[٢]

قال: كلُّ فعل زاد على ثلاثة أحرف فإنَّ مفعولَه واسمَ الزمان والمكان والمصدر[٣] تكون على لفظ واحد كقولك: أخرجته فهو مُخرَج، وأخرجته في يوم كذا، واليومُ مُخرج حسن، وهذا المكانُ مُخرجُ حسن، وأخرجته مُخْرجاً بمعنى: إخراجاً. قال الله تعالى: ﴿وأَخْرِجْني مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾[٤]. أي: إخراجَ صدق.

فقولُه: أقاتلُ، البيت، نصبَ مقاتلاً لأنه مفعول بـ «أرى». كما تقول: لا أرى لي قتالاً. ومُقَاتلٌ في الأصل مصدرٌ. لأنك تقولُ: قاتلته قِتالاً ومُقَاتلاً، بمعنى واحد.

ومعنى قوله: وأنجو، يجوز أنْ يكون معناه: وأسرع إلى المحاربة عند عجز الجبان منها. ويجوز أنْ يكون معناه: وأخلص من المحالّ التي لا يخلص منها الجبناء.

---

(١) ص ٢٢٢.

(٢) هذا البيت من الطويل وقائله كعب بن مالك. انظر ديوانه صفحة ١٨٤ (تحقيق سامي العاني). وهو من شواهد سيبويه ٤/٩٦ ونسبه لمالك بن أبي كعب. والمقتضب ١/٧٥. والخصائص ١/٣٦٧. والشاهد فيه استعمال (مقاتلاً) بمعنى القتال.

(٣) أي: المصدر الميمي.

(٤) الإسراء: ٨٠.

[إمــلاء ٧٣]

[مسائل في الاستثنــاء]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل(١) في الاستثناء: «وتقول: ما جاءني من أحد إلا عبدُ الله»: هذا الفصلُ ينعطف على الوجه الثالث من المستثنى، وهو ما يجوز فيه النصبُ والبدل. فبيّن ههنا أنَّ البدلَ ينقسم فيه إلى ما يكونُ بدلاً من حيث اللفظ وإلى ما لا يستقيم فيه بدلُ اللفظ فينتقل فيه إلى البدل على المعنى. وهو كلُّ موضع تعذَّر فيه تقديرُ العامل في المُبدلِ منه بعد إلا. ومثّله بأمثلة، منها قولُك: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ، لأنَّ مِنْ ههنا زائدةٌ لتأكيد النفي. فلو أُبدلت مِنْ معمولها بعد الإثبات لوجب تقديرُها معه، فتخرج عن موضوعها، لأنَّ موضوعَها تأكيدُ النفي لا تأكيد الإثبات. وكذلك: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ، لأنَّ «لا» لَمْ تعمل إلا للنفي، فإذا أبدلت من معمولها بعد الإثبات وجب تقديرُها نافيةً بعده؛ لأنَّ عملها لأجل النفي، فيتناقض حينئذٍ النفيُ والإثبات لورودهما على محلّ واحد. والذي يحقِّق ذلك وجوبُ النصب في قولك: ليس زيدٌ إلا قائماً(٢)، ووجوبُ الرفع في قولك: ما زيدٌ إلا قائمٌ، والفرقُ بين «ليس» وبين «ما» في العمل أنَّ ليس عملت للفعلية لا للنفي، فكأنها في التقدير فعلٌ دخل عليه نفي. فإذا قلت: ليس زيدٌ إلا قائماً، فكأنك قلت: ما كان زيدٌ إلا قائماً. فكما أنه لا يُقدّر بعد إلَّا في قولك: ما كان، إلا «كان» دون النفي لأنها العاملةُ فيما بعد إلا، فكذلك لا يُقدّر في: ليس زيدٌ إلا قائماً، إلا المعنى الذي عملت ليس لأجله، لا النفي، بخلافِ: ما زيدٌ إلا قائمٌ، فإنَّها لم تعمل إلا للنفي، فلو عملتْ بعد «إلا» لوجب

---

(١) ص ٧١.

(٢) وبنو تميم يرفعونه. وقد عرفت هذه المسألة بمسألة: ليس الطيب إلا المسك. انظر الإملاء رقم (١٩١) من الأمالي المطلقة، ومغني اللبيب ١/ ٣٢٥ (دمشق).

تقديرُها نافية، فيتناقضُ النفيُ والإثباتُ، وهذا هو التحقيقُ في المسألة.

فأمَّا ما ذكره أبو علي[1] مِنْ أنه لم يُبدلْ عن اللفظ لأنَّ «لا» لا تعمل في المعارف ففاسدٌ، بدليل: لا أحد فيها إلا رجلٌ واحد. فهذا نكرةٌ وحكمهُ حكمُ المعرفة في وجوب البدل على المحل. فلو كان ما ذكره مستقيماً لجاز ههنا الإبدالُ على اللفظ، ولمَّا لمْ يجزْ دلَّ على أنَّ ما ذكره من العلَّة منتقضٌ[2]، وهو أوْلى من توهَّم أن امتناعَ العمل اللفظي فيما بعد «إلاّ»، لأنَّ «لا» لمْ تعمل في الأول، وإنَّما هو مبنيٌّ معها. وإذا لم يكنْ لها عملٌ فيه لم يبق إلا البدلُ على المحل، فإنَّه فاسدٌ بدليل قولهم: لا غلامَ رجلٍ عندي إلا رجلٌ واحد. فإنَّ حكمَه وإنْ كان الأولُ معرباً باتفاق حكمُ المبني، دلَّ على أنَّ ما ذكره هذا القائلُ ليس بشيء، فثبت أنَّ التعليلَ الأولَ هو المستقيمُ.

قال: «وإنْ قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه»، إلى آخره. هذا الفصلُ ينعطف على بعض القسم الأول من المستثنيات وهو ما قُدِّم من المستثنى لأنه تفصيلٌ له، فكأنه يقول: ما قُدِّم من المستثنى تارةً يقدَّم على المستثنى منه وصفته وتارةً يقدَّم على صفة المستثنى منه. ومذهبُ سيبويه أنه لا اعتداد بتقديمه على الصفة[3]. وهو الصحيحُ لأمرين: أحدُهما: أنَّ المستثنى منه هو الموصوفُ دون الصفة، والصفةُ فضلة، فلا فرق بين وجودها وعدمها

(١) قال أبو علي: «وكذلك لا أحد فيها إلا عبدُ الله، حملت عبد الله على موضع (لا) مع أحد، لأن الموضع رفع بالابتداء، ولم يجُز الحمل على اللفظ لأن (لا) لا تعمل في المعارف، إنما تعمل في الأسماء الشائعة». الإيضاح العضدي ١/٢٠٦.

(٢) في ب: منتقضة. والصواب ما أثبتناه.

(٣) قال سيبويه: «فإن قلت: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد، كان الرفع والجر جائزين، وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك». الكتاب ٢/٢٣٦.

باعتبار صحة هذا الاستثناء، فكما أنَّها لو كانت مفقودة لم يكن لها أثرٌ، فكذلك إذا كانتْ موجودة. والثاني هو: أنَّ المعنى الذي اقتضى صحةَ البدليَّة عند التأخير موجودٌ. والذي اقتضى وجوبَ النصب عند التقديم مفقودٌ، وإذا كان كذلك وجب البدلُ وبطل وجوبُ النصب على التقديم(١). وذلك أن معنى البدلية كونُه مذكوراً بعد تابع عوضاً منه وهذا كذلك. فثبت أنَّ المعنى الذي اقتضى صحةَ البدليَّة موجودٌ. وأنَّ المعنى الذي اقتضى وجوبَ النصب هو تعذُّرُ البدليَّة وذلك التقديمُ على الاسم المستثنى وهو مفقودٌ. فثبت أنَّ المعنى المقتضي لوجوب النصب مفقود. وإذا كان كذلك وجب صحةُ البدل كما لو تأخَّر أو لم تذكر صفة.

قال: «وتقول في تثنية(٢) المستثنى». يريدُ: إذا ثنّيت الاستثناءَ من غير تشريك، فأمَّا إذا ذكرت حرفَ التشريك فلا إشكال. فكلُّ استثناء ثان فما بعدَه يجب فيه النصبُ، ولا إشكالَ في نصبه، ولذلك لم يُمثِّلْ به لظهور أمره، كقولك: جاء القومُ إلا زيداً إلا عمراً. وإنْ كان مع استثناء يجب له الرفعُ أو الجرُ أو يختار، وجب فيما عداه النصبُ، وهو ما مثَّلَ به كقولك: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً(٣). وذلك أن أحدَهما يجب أنْ يكون مرفوعاً بحق الفاعلية لِـ «أتاني». فإذا استوفى الفعلُ فاعِلَه لم يبق لعمرو إلا النصبُ على الاستثناء. ولا يتخيَّلُ التشريكُ مع عمرو في اللفظ لفقدان حرف التشريك. ولا يتخيَّل بدليَّةٌ لانتفاء المعنى فيها. بقي أنْ يُتخيَّل أنَّ عمراً مخرجٌ في التقدير من جماعة ليس منهم زيدٌ نُفي عنهم الإتيان، فكأنَّه قيل: تَرَكَ مَنْ عدا زيداً الإتيانَ إلا عمراً. ولو

---

(١) والنصب على الاستثناء هو اختيار أبي عثمان المازني. ابن يعيش ٩٢/٢.

(٢) المراد بالتثنية التكرار.

(٣) قال سيبويه: «وإن شئت قلت: ما أتاني إلا زيداً إلا عمروٌ، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو، فأنت في ذا بالخيار، إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول». الكتاب ٣٣٨/٢.

صرَّح بـذلك لم يكن عمرو فيه إلا منصوباً، فهو بالنصب في الأصل أجـدرُ، ولذلك لم يتعرض صاحبُ الكتاب إلا لهذا التمثيل لأنه أشبهُ ما يقدَّر دون غيره.

ثم انتقل إلى المسألة الأخرى وهي: «ما أتاني إلا عمراً إلا بِشراً أحدٌ». ولم يتعرض إلا لوجوب النصب فيما كان بعد أحد في التقدير، لا في الآخر، لأنَّ الآخر قد ثبت نصبُه في حال تأخره عن الفعل، فَنَصْبُه متقدِّماً أجـدرُ، فلم يبق إلا الكلامُ في نصبِ مَا لَوْ تأخر لكان مرفوعاً، فقال: لو أَخَّرْته لرفعته على البدليَّة من أحد. فإذا قدَّمته على المستثنى منه وجب نصبُه على ما تقدَّم، لأنَّ المقدَّم من المستثنى منه واجبٌ فيه النصبُ.

قال: «وتقولُ[1]: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه». هذا الفصلُ ينعطف على القسم الخامس من المستثنيات وهـو الذي يسمِّيـه النحويـون الاستثنـاءَ المفرَّغ، وقد تقدَّم أنَّه جارٍ في كل ما يصحُّ أنْ يكون معمولاً لما قبله، فجرى في الأحوال والصفات. وكما أنَّ الصفةَ يصحُّ أنْ تقع مفردةً وجملةً في غير هذا الموضع فكذلك ههنا. فلذلك: جاز: ما مررتُ بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه، كما جاز: ما مررتُ بأحد إلا عالمٍ[2]. فما بعد «إلا» واقعٌ صفة لأحد، و«إلا» لغوٌ في اللفظ لأنَّها وقعتْ في الاستثناء المفرَّغ مُعْطيةً في المعنى فائِدَتها[3].

وقوله: «جاعلةً زيداً خيراً مِنْ جميع مَنْ مررتُ بهم»، غيرُ مستقيم، لأنَّ كونَ زيدٍ ههنا خيراً من جميع مَنْ مررتُ بهم مفهومٌ من خبره، وهو قولُه: خير

(١) وعبارة المفصل: وإذا قلت. ص ٧٢.

(٢) وتقول في الجملة إذا وقعت حالاً: ما مررت بزيد إلاَّ أبوه قائم. وما مررت بالقوم إلا زيد خير منهم.

(٣) «ولا تقع الجملة في هذه المواضع إلا أن تكون اسمية من مبتدأ وخبر، ولا تكون فعلية، لأن إلا موضوعة لإخراج بعض من كل، فإذا تقدم إلا الاسم فلا يكون بعدها إلا اسم لأنها جنس واحد، فيصح أن يكون بعضاً له».. ابن يعيش ٢/٩٣.

منه، لا مِنْ «إلا» فلم يصحَّ قولُه: إنَّ فائدةَ «إلا» أنها جعلتْ زيداً خيراً منْ جميع الممرور بهم. ووجهُ الإلباس في ذلك أنَّ الصفاتِ والأحوالَ الواقعةَ في الاستثناء المفرَّغ لم تَجْرِ على ذوق المستثنيات. وبيانُ ذلك أنك إذا قلت: ما ضربتُ إلا زيداً، فقد نفيتَ الضربَ عن كل أحد وأثبته للمذكور بعد «إلا». وفي الصفة والأحوالِ ليس كذلك. ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني رجلٌ إلا عالم، لم يستقمْ أن تقدِّر نفيَ جميع الصفات عن رجل وإثبات صفة العلم خاصة، لأنَّ ذلك باطلٌ، فإنَّه لا ينفكُّ عن صفاتٍ سوى العلم، وكذلك في الأحوال. فلما كانت الصفاتُ والأحوالُ بهذه المثابة تُوهِّمَ أنَّ الذي أفادته «إلا» هو ما ذكره، وليس بصحيح. فإنْ قيل: فما الذي تُفيده «إلا» في الصفات والأحوال مع استحالة نفي الأجناس فيها؟ قلنا: لمَّا استعملتِ الصفاتُ والأحوال في الاستثناء المفرّغ وتعذَّر من حيث الوجود نفيُ أجناسِها جُعل المنفيُّ إما الأنواعَ المضادةَ للمذكور بعدَها وإما الجنسَ على سبيل المبالغة، كما قيل في قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أجدُ فيما أُوحِيَ إليَّ مُحَرَّماً﴾[1]، إلى آخره، وذلك كثيرٌ في الكلام. فبهذا التأويل تُستعمل الصفاتُ والأحوال في الاستثناء المفرَّغ. فعلى هذا لا تكون «إلا» أفادتْ إلا أحدَ أمرين: إمَّا نفيَ جميع الصفات على طريق المبالغة. كأنَّ قائلاً قال: ليس زيدٌ خيراً[2] ممن مررتُ بهم، فقلت: ما مررتُ بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منهم، وإمَّا نفي ما يضادُّ كونه خيراً منهم على ما تقدَّم.

قال: «وقد أُوقعَ الفعلُ موقعَ المستثنى في قولهم: نشدتُك»، إلى آخره. وقوعُ الفعل موقعَ الاسم في مواضعَ محفوظة. منها: وقوعهُ بعد

---

(١) الأنعام: ١٤٥.

(٢) في الأصل وفي ب: خير. وهو خطأ من الناسخ.

«إلا»[1]، و«لمَّـا» في معنـاهـا[2]، أو أوقعت بعـد فعـل طـلب في قـسم الاستعطاف، وإنَّما أوقعوه على سبيل الاختصار لكثرةِ وقوعه، وكذلك أُوْقَعـوا الفعلَ الذي قبله مُثبتاً لفظاً منفيّاً معنى لذلك. والمعنى في قولك: نشدتُك بالله إلَّا فعلتَ ما أطلبُ منك، إلا فعلَكَ[3]، فما بعد «إلا» في موضع نصب على المفعولية، والاستثناءُ من باب الاستثنـاء المفرَّغ، فهـو مفعولٌ، كقـولك: ما أطلبُ إلا فعلك.

[إمــلاء ٧٤]

[اتصال الضميرين الغائبين وليس أحدهما فاعلا]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[4]:

وقـد جَعَلتْ نفسي تَـطيبُ لِضَغْمَــةٍ لِـضَغْمِهِمـاها يقـرعُ العَظْمَ نـابُهـا[5]

يقول: طابتْ نفسي للشدَّة التي أصابتني لوقوع القاصد لي بها في أعظمَ منها، والضغمةُ عبارةٌ عن الشدة. وهما اثنان قصـداه بسوء فـوقعا في مثـل ما طلباه له.

---

(١) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عـليك إلا فعلت ولَمّا فعلت، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت هاهنا كقولك: والله؟ فقال: وجـه الكلام لتفعلن هاهنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الـطلب». الكتاب ٣/١٠٥.

(٢) مثل: عزمت عليك لَمّا ضربت كاتبك سوطاً، بمعنى: إلا ضربت.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٧٨.

(٤) ص ١٣٠.

(٥) هذا البيت من البحر الطويل وقائله لقيط بن مرة الأسدي كما في أمالي ابن الشجري ١/٨٩ والحماسة البصرية ١/٩٩. وهو من شواهد سيبويه ٢/٣٦٥. ولم ينسبه لأحد، والرضي ٢/١٩، والخزانة ٢/٤١٥، وابن يعيش ٣/١٠٥ ونسبه لمغلس بن لقيط الأسدي. وقد أوضح المؤلف معنى البيت وموضع استشهاده.

و «جَعَل» هذه من أفعال المقاربة التي يجب أن يكون خبرُها فعلاً مضارعاً. ولضغمة: معمولٌ لِ «تَطيبُ»، إعمال الفعل في مفعوله، وليست بمعنى المفعول من أجله، لأنه لم يُرد أنها طابت لأجل الضغمة، وإنما طابت بها. والتعليلُ هو قولُه: لضغمهماها، أي: طابَتْ نفسي لِما أصابني من الشدَّة لإصابة مَنْ قصدني بمثلها. والضغمةُ: العضَّة، فكنى بها عن المصيبة. ويقال: ضَغِمَ الشدَّةَ وَضَغِمَتْهُ. وجاء البيتُ على الوجهين. فقوله: لِضَغْمة، من قولهم: عضَّته الشدَّةُ، لقوله: يقرعُ العظمَ نابُها. وقولُه: لضغمهماها من قولهم: عضضتُ الشِدَّةَ، لأنَّ الفاعلَ ضميرُ مَنْ أصابها، وضميرُ المفعول ضميرُها. أيْ: لضغمهما إياها، فهي معضوضةٌ لا عاضَّةٌ لمجيئها مفعولةً لا فاعلة. ويجوز أنْ يكون الموضعان من: ضَغِمتُ الشدَّةَ، لأضغمتني. ويكون قولُه: يقرعُ العظمَ نابُها، مبالغةً في أنَّه عضَّ الشدةَ عضاً قوياً بلغ منتهى ما يبلغُهُ العضُّ، وكنى ببلوغ النابِ العظمَ عن ذلك.

وموضعُ استشهاده مجيءُ الضميرين الغائبين متصلين وليس أحدُهما فاعلاً وهما ضميرُ الفاعلين، وهو قولُه: هما، وضميرُ العضَّة وهو قولُك: ها، وهو شاذ. والقياسُ في مثله: لضغمهما إياها، كراهةَ اجتماعَ ضمائر الغائبين البارزة من جنس واحد بخلاف ما لو اختلفا[1]. والضميرُ الأول في موضع خفض بالإضافة، وهو فاعلٌ في المعنى. والضميرُ الثاني في موضع نصب على المفعولية بالمصدر، أيْ: لأَنْ ضَغِمَاها. ويقرع العظمَ نابُها: في موضع صفة، إمَّا لضغمة الأولى، وفُصل للضرورة بالجار والمجرور الذي هو لضغمهماها، ويضعُف لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي، وهو

---

(١) قال الشاعر:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنالهماهُ قفو أكرم والد

= انظر أوضح المسالك ١/١٠٤.

غيرُ سائغ. وإمَّا في موضع صفة لمعنى قولك: ها، إذْ معناه: لضغمهما مثلَها، إذ الأولى لم تصبْ هذين وإنَّما أصابَهما مثلُها، فهو في المعنى مُراد، فـ «مثل»[1] نكرةٌ وإنْ أُضيفت إلى المعرفة، فجاز أنْ توصف بالجملة.

ويجوز أنْ يكون: يقرعُ العظمَ نابُها، جملةً مستأنفة لتبيين أمر الضغمة في الموضعين جميعاً، فلا موضعَ لها من الإعراب، لأنها لم تقعْ موقعَ مفرد. وما يُتوهَّم من أنَّ «لضغمهماها» مضافٌ إلى المفعول و «ها» في المعنى فاعلٌ فيؤدي إلى أنه أضاف إلى المفعول وأتى بعده بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب، مندفعٌ بما تقدَّم من أنه لم يُردْ أنَّ الشدَّة عضَّت، وإنَّما أراد أنهما عضَّا الشدَّة، إذْ لا يستقيم أنْ يضاف المصدرُ إلى المفعول ويؤتى بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب باتفاق، فوجب حملُه على ما ذكرناه دفعاً لما يلزم مما أُجْمع على امتناعه.

[إمــلاء ٧٥]

[قول لابن برهان والرد عليه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قول الشاعر في المفصل[2]:

كَمْ نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ   إذْ لا أكادُ من الاقتارِ أَحْتَمِلُ[3]

---

(١) في ب، د، س: ومثل:

(٢) ص ١٨١.

(٣) هذا البيت من البسيط وقائله القطامي، وهو عمير بن شييم، من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم والي المدينة في عهد مروان بن الحكم الأموي. انظر ديوانه ص ٦ (تحقيق ياكوب بارث ـ ليدن ١٩٠٢ م). وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٦٥ والمقتضب ٣/ ٦٠ والإنصاف ١/ ٣٠٥ والرضي ٢/ ٩٧. واستشهد به الزمخشري على أنه لما فصل بين «كم» ومميزها نصب المميز، وهذا مذهب البصريين. أما عند الكوفيين فإنه يجرّ. انظر الإنصاف ١/ ٣٠٣.

قال ابنُ برهـان[1] النحوي: كَمْ: مبتـدأ، ونالني: خبـرُه. وفي «نالني» ضميرُ فاعلٍ عائد على «كَمْ». وقولُـه: على عدم، حالٌ من «ي». إذْ لا أكاد: ظـرفُ زمـان مضـاف إلى الجملة من الفعـل والفـاعـل. وأحتمـلُ: منصـوب بـ «أكـاد». ومن الاقتـار: مفعـولٌ لـه يعمــل فيـه أحتمــل. انتهى كـلام ابن برهان[2].

قال الشيخُ رحمه الله: لا يصح أن يكـون[3] معمولاً لـ «أحتمـلُ» لفساد المعنى إذ الاحتمال لَمْ يكن من أجل إقتار فيخصِّصهُ بالنفي، وإنّما يصحُ مثلُ ذلك لو كان قصدَ إلى شيء يصحّ أنْ يكون معللاً بمثل ذلك ثم ينفيه مخصِّصاً له كقولك: ما جئتك طمعاً في برّك. فإنّ المجيء قد يكون طمعاً في البر، فنفى المجيءَ المقيَّدَ بعلّة الطمع، ولذلك لا يلزم منه نفيُ المجيء لغير ذلك، لأنه لم يتعرض له، بل قد يُفهم منه إثباتُ مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم. أمّـا لوْ قـال: ما كلفتـك بشيء للتخفيف عليك، فـلا يستقيم أنْ يكون تعليـلاً لـ «كلفتك»، فإنّه لا يصح أنْ يكون التخفيفُ علّة للتكليف، وإنما علّل به نفي التكليف، أيْ: انتفى التكليفُ من أجل غرض التخفيف. وسرُّ ذلك هو أنه إذا تعلّق الفعل بشيء فلا بدَّ أنْ يعقل مثبتاً في نفسه ثم يتعلّق النفيُ به. وإذا تعلّق النفيُ به انتفى المقيَّدُ بما تعلّق، ولا يَنْتفي مطلقا، إذ لَمْ ينفِه إلا مقيَّـدا. ومن أجل ذلك امتنع تعلُّقُ «من الأقتار» بِـ «أحتمل». ويمتنع أيضاً تعلّقُه بِـ«أكادُ»؛ إذْ لا يُتصوَّر تعليلُ مقاربةِ الاحتمال بالاقتـار لأنه عكسُ المعنى على مـا تقدم في

(١) هو عبد الواحد بن علي بن برهـان الأسدي العكبـري نسبة إلى عكبـرا على دجلة فـوق بغـداد، صاحب العـربية واللغـة والتاريـخ. كان زاهـداً ومتعصباً لأبي حنيفـة. تـوفي سنة ٤٥٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٢ / ١٢٠ وإنباه الرواة ٢ / ٢١٣.

(٢) انظر قوله هذا في شرح اللمع ص ٣٦٥ (رسالة ماجستير. تحقيق فائز فارس محمد الحمد. جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤ م).

(٣) الضمير المستتر في (يكون) يعود على (من الإقتار).

«احتمـل»، فوجب أنْ يكـون متعلّقـاً بـالنفي إذ هـو المسبَّب في المعنى، لأنّ المعنى: انتفت مقاربةُ الاحتمال من أجل الاقتار. ألا ترى أنك[1] لو قلت لمن قال: انتفت مقاربةُ الاحتمال: ما سببُ ذلك؟ لصحَّ أن يقول: سببُـه الاقتار. ولو قلتَ لمن قال: ما سببُ مقاربة الاحتمال أوْ ما سببُ الاحتمال؟ وقال: سببُه الاقتار، لكان فاسداً. فهـذا مما يـوضح أنـه تعليل للنفي، غيـر مستقيم أن يكون تعليلاً لـ « أحتمل » أو « أكاد ».

[إمــلاء ٧٦]

[وضع الضمير المتصل موضع المنفصل]

وقـال أيضـاً ممليـا بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة على قـول الشـاعـر في المفصل[2] وهو:

ومـا نُبـالي إذا مـا كنتِ جـارَتَنـا ... ألاّ يُـجـاوِرَنـا إلاّكِ دَيَّـارُ[3]

معناه: إذا حصلتْ مجاورتك فانتفاءُ مجاورة كلّ أحد مغتفرةٌ غيرُ مبـالى بها، لأن مجاورَتكِ هي المقصودةُ دون جميع المجاورات. و «أنْ لا يجاوِرَنا» في موضع مفعول. إمّا على تقدير حذفِ حرف الجر، كقولك: ما باليتُ بزيد، أو على التعدّي بنفسه، كقولك: ما باليتُ زيداً. وديّارُ: فـاعلٌ لـ «يجـاورنا». وموضعُ الاستشهاد قولُـه: إلاك، لوضعـه الضميرَ المتّصـلَ موضـعَ المنفصل. والأصلُ أنْ لا يجاورنـا إلا إياك ديّـار، لأنه مستثنى مقـدّم على المستثنى منه، فوجب أنْ يكون منصوباً كقـولك: مـا جاءني إلا أخـاكَ أحدٌ، فعُـدل عن لفظ

(١) ألا ترى أنك: سقطت من د.

(٢) ص ١٢٩.

(٣) هذا البيت من البسيط ولم يعرف قائله. وهو من شـواهد الـرضي ٢/ ١٤، والخصائص ١/ ٣٠٧، والمغني ٢/ ٤٩٢ (دمشق)، والخـزانة ٢/ ٤٠٥، وقـد ذكر المؤلف مـوضـع استشهاده ومعناه.

المضمرِ المنفصل الذي هو إياك إلى المضمر المتصل الذي هو الكاف وحدها للضرورة.

[إمــلاء ٧٧]

[الإضافة اللفظية والمعنوية]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثماني عشرة على قوله في المفصل[١]: «وإضافةُ الاسمِ إلى الاسم على ضربين: معنوية ولفظية»: أخذ في الكلام على المضاف إليه باعتبار الحرف المراد لا باعتبار الحرف الملفوظِ به، لأنّ ذلك من باب حرف الجر، وستأتي[٢] معرفتُها فلا حاجةَ إلى تكرارها[٣] ههنا.

وأما الكلامُ على المضاف إليه فليس له موضعٌ أشبه من هذا، ولذلك استوعب ذكرَهُ ولم يتعرض للآخر.

وفسّر المعنويةَ بقوله: «ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً»[٤]. وليس هذا التعريفُ بمستقيم لأن الغرضَ أنْ يُعلم بالإضافة ذلك. فإذا عرِّفتْ به صار دوراً في حق المتعلم، إلا أنه اغتفره من حيث إنه بيّن اللفظيةَ بعد ذلك بأمر واضح والمعنوية ما عداها، فلما كانت مبيّنة بذلك اغتفر الأمر فيما ذكرناه ولم يؤخرها بعد اللفظية

(١) ص ٨٢.
(٢) في الأصل: وسيأتي. وما أثبتناه من ب، وهو الأحسن.
(٣) في ب، س: تكريرها.
(٤) قال ابن يعيش: «وأما الإضافة المعنوية فأن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية، وذلك بأن يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، وهذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص، وتسمى المحضة، أي: الخالصة بكون المعنى فيها موافقاً للفظ». شرح المفصل ١١٨/٢.

لتوقف معرفتها في التحقيق عليها لأنها أصلٌ في باب الإضافة، فلا يليق تأخيرُها عن الفرع.

قال: «واللفظيةُ أن تُضاف الصفة[1] إلى مفعولها أو إلى فاعلها». فكلُّ صفة مضافة إلى معمولها فهي اللفظية، وما عدا ذلك فمعنويةٌ. فإذا أضيف ما ليس بصفة إلى معمول فهي معنوية، وإذا أضيفت الصفةُ إلى غير معمولها كانت معنوية أيضاً. فإذا قلت: ضربُ زيدٍ حسنٌ، فإضافةُ «ضرب» وإن كان مضافاً إلى معموله معنوية[2]، وكذلك إذا قلت: ضاربُ مصر، فالإضافةُ معنوية، لأنك لم تُرد أنّ الضربَ واقعٌ في مصر، وإنّما نسبتَ الضاربَ إلى مصر، كما لو نسبته إلى العلم وشبهه لتعريفه. وعلى ذلك حمل بعضُهم: ﴿**مالك يوم الدين**﴾[3]. كراهة أن تجري النكرةُ صفةً على المعرفة. وعلى هذا الوجه يكون معرفةً لأنها إضافة معنوية فتفيد تعريفا.

قال: «ولا تفيدُ إلا تخفيفاً في اللفظ». لأنّ الغرضَ بها تخفيف لفظي لا أمرٌ معنوي. وإذا لم يكنْ المرادُ بها أمراً معنويا وجب أن يكون بعد الإضافة كما كانت عليه قبلها، فلذلك قيل: مررت برجل ضاربِ زيد، فوُصف به النكرةُ، ولو كان معرفةً لم يَجرِ صفةً للنكرة، وامتنع: بزيدٍ ضاربِ عمرو. ولو كان معرفةً لجاز وصفُ المعرفة به، وجاز: مررت بـزيدٍ ضاربَ عمرو، على أنْ يكون حالا. ولو كان معرفةً لم يقعْ حالا. وهذه كلُّها أحكامٌ تدل على أنّ معناها بعد الإضافة كما كان قبل الإضافة[4].

(١) وهذه الصفة ثلاثة أنواع : اسم الفاعل كضارب زيد ، واسم المفعول كمضروب الغلام ، والصفة المشبهة كحس الوجه.

(٢) لأن المضاف غير صفة.

(٣) الفاتحة : ٣.

(٤) أي : أن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً بدليل وصف النكرة بها، ووقوعها =

[قال][1]: «وقضيةُ الإضافة المعنويةّ أنْ يُجرّد لها المضافُ من التعريف».

وإنّما كان كذلك من جهة أنّ تعريف الإضافة راجعٌ إلى أمر معنويّ معهود بينك وبين من تخاطبه في نسبة المضاف إلى المضاف إليه. والتعريفُ باللام راجعٌ إلى ذلك، فكُرِه أنْ يُجمع بين أمرين، أحدهما مغنٍ عن الآخر. فإنْ قلت: لِمَ لا يجمع بين الإضافة وبين غيرِ تعريف الألف واللام كالأعلام وأسماء الإشارة؟ فالجوابُ: أنّه في ذلك أبعدُ لأنه إذا لم يجزْ الجمعُ بين تعريفين متساويين للاستغناء بأحدهما فَلأنْ لا يجمعَ بين تعريف قوي وتعريف ضعيف استغناءً بالقوي عن الضعيف أجدرُ. والتعريفاتُ الأصلية أقوى من تعريفات الإضافة، فلذلك لم يَجُزْ إضافةُ اسم الإشارة ولا المضمر ولا العلم[2].

فأما زيدُ الفوارسِ فذاك راجعٌ إلى تأويله بالنكرات حسبَ ما تقدّم في الأعلام، لا على أنه أُضيف مع إرادة العلمية، لأن ذلك متعذّرٌ.

[قال][3]: «وما نقله[4] الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء». أمّا القياسُ فَلِما ذكرناه. وأمّا استعمالُ الفصحاء فنحو ما أنشدَه وما تمسك به الكوفيون لغةٌ ضعيفة، فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريون من القياس واستعمال الفصحاء.

ووجهُ هذه اللغة أنّهم لمّا رأوا الثلاثةَ الأثوابِ وبابه، المضاف والمضاف إليه في المعنى كشيء[5] واحد، بخلاف باب غلام زيد، توهّموا أنه ليس من

حالاً. فمثال وصف النكرة بها قوله تعالى: ﴿ هدياً بالغ الكعبة ﴾. ومثال وقوعها حالاً قوله تعالى: ﴿ ثاني عطفه ﴾.

(١) زيادة من عندي ليعلم أن ما بعدها من كلام الزمخشري.

(٢) لأنه لا يعرض لها ما تحتاج معه إلى الإضافة.

(٣) زيادة من عندي حتى لا يختلط كلام ابن الحاجب بكلام الزمخشري.

(٤) عبارة المفصل: تقبله. ص ٨٣.

(٥) في الأصل: لشيء. وما أثبتناه من س، وهو الصواب.

ذلك القبيل، فعرّفوا الاسمين جميعاً، وهو وهمٌ محض، فإنّه لوْ لَمْ يُقدّر التعدّدُ لم تصحّ الإضافة. ألا ترى كيف امتنعتْ في نحو: حبْس منع، وأسد سبع[1]، لمّا لم يكن تقديرُ التعدد ممكناً.

فدلّ على ذلك أنّ بابَ الإضافة عندهم سواء. فكما لا يجوز: الغلامُ زيدٍ، بالإجماع، كذلك لا يجوز: الخمسةُ الأثوابِ[2].

قال: «وتقول في اللفظية: مررتُ برجلٍ حسَنِ الوجهِ»[3]. يعني: أنهم لم يمتنعوا في اللفظية من تعريف الأول كما امتنعوا في المعنوية، لانتفاء مانع ذلك. ألا ترى أنّ اللفظيةَ لا تفيد تعريفا، والمانعُ إنما كان التعريف المفاد بالإضافة في المعنوية، فلما لم يكن ذلك هــهنا لم يكن تعريفُ الأول ممتنعا، فلذلك جاز: الحسنُ الوجهِ، كما يجوز: الحسنُ، لو لم تُضفه، لأن الحاجةَ إلى تعريفه مضافاً كالحاجة إلى تعريفه مفردا.

قال: «ولا تقول: الضاربُ زيدٍ» لأن التنوينَ زال بالألف واللام، فلم تُفِد فيه الإضافةُ خفة[4]، وشرطُ الإضافة اللفظية ذلك في مثله، فلمّا انتفى الشرطُ انتفى الحكم. وأجازه الفراءُ[5]، إما لأنه لا يعتبر الخفةَ كما لا يعتبرُها في

(١) أي: إضافة الاسم إلى مرادفه.

(٢) ولكن ابن الحاجب نفسه استخدم مثل هذا في كلامه. قال: «ولذلك جاءت في التركيب على الأربعة الأوجه التي ذكرناها». انظر إملاء (٧٠) من هذا القسم.

(٣) وعبارة المفصل: وتقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه. المفصل ص ٨٤.

(٤) قال ابن يعيش: «لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم اعماله فيها بعده». شرح المفصل ١٢٢/٢.

(٥) هو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكرياء الفراء. كان أبرع الكوفيين في علمهم. أخذ علمه عن الكسائي، ثم أخذ عن أعراب وثق بهم. وكان متورعاً متديناً، زائد العصبية على سيبويه. انظر مراتب النحويين ص ١٣٩، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤٣.

الضار بك، وإمّا لأنه يقدِّر التنوينَ محذوفاً للإضافة، ويقدّر التعريفَ بعد ذلك. أما كونُه لا يعتبر التخفيف فليس بمستقيم، فإنّا متفقون على امتناع: الحسن وجههِ، وليس إلا لذلك(١). وأما تقديرُه التنوينَ محذوفاً قبل الإضافة فليس بمستقيم، لأنا نعلم أنّ الألفَ واللام سابقة، وإذا كانت سابقةً وجب إثباتُ حكمها سابقاً، وإذا وجَب حذفُ التنوين لأجلها لم يبقَ للإضافة ما يُحذف تخفيفاً.

قال: «وأما الضاربُ الرجلِ، فمشبَّهٌ بالحسَنِ الوجهِ»(٢)، من حيث كان: الحسنُ الوجهِ، محمولاً على باب: الضاربِ الرجلِ، حتى جُوّز فيه النصبُ الذي هو على خلاف المعنى. فإذا حملَه عليه لمشابهته فيما هو مخالفٌ للمعنى فلأن يجوز مشابهةُ أخيه به في أمر لفظي أقربُ، وهي الإضافةُ التي هي أقوى الوجوهِ في الحسنِ الوجهِ. وسيأتي ذكره في بابه.

قال: «وإذا كان المضافُ إليه ضميراً متَّصلاً جاء ما فيه تنوين». يريد: أنّ متعلّق اسمِ الفاعلِ إذا كان مضمراً لا يجوز أن يكون منصوباً به لِما يؤدي إليه من التناقض. لأنهم لو نصبوا بضارب في: ضاربك، لجمعوا بين التنوين والضمير. وكونُه مضمراً متّصلاً يُشعِر أنه من تمام الأول، ودخولُ التنوين أو النون يُشعر بانفصال الأول، فكان الجمعُ بينهما من قبيل التناقض. ولمّا كان ذلك مرفوضاً في: ضاربك، ثبت أنّ للمضمر المتّصل بالنسبة إلى هذه الإضافة شأناً ليس لغيره وهو كونُه لا يُعتبر فيه التخفيفُ كما اعتُبر في غيره لأداء ذلك إلى

(١) في د: كذلك. والصواب ما أثبتناه.

(٢) وجه الشبه بينهما أن الضارب صفة كما أن الحسن صفة، وما بعده يكون مجروراً أو منصوباً. فتقول: هذا ضاربٌ زيداً وضاربُ زيد، كما تقول: مررت برجل حسنٍ وجهاً وحسنِ الوجه. فلما أشبهه جاز إدخال الألف واللام عليه، وإن لم يكن مثله من كل وجه. ألا ترى أن المضاف إليه في: الضارب زيد، مفعول منصوب في المعنى، والمضاف إليه في: الحسن الوجه، فاعل مرفوع. انظر ابن يعيش ٢/١٢٣.

التناقض. وإذا ثبت ذلك في: ضاربك، ثبت مثلُه في: الضاربك، لأنه فرعُه، فجرى الضاربك في الصحة كما جرى ضاربك[1]. وهذا إذا قلنا: إنّ الضاربك مضاف، وأمّا إذا قلنا: إنه عـاملٌ في الكـاف النصب سقط احتجاجُ الفـراء به على: الضارب زيد، واستغنينا عن الجواب عنه، فهذا مقصودُه في الفصل.

وأورد قوله:

هُمُ الآمرون الخيرَ والفاعلونه[2]

اعتراضاً في الجمع بين النون والضمير. وأجاب بأنه شاذٌ لا يعمل عليه.

قال: «وكلُ اسم معـرفة يتعـرف به مـا أُضيف إليه إضـافةً معنوية». لأن الغرضَ فيها نسبةُ خصوصيّةٍ بين الأول والثاني، فيلزمُ اكتسابُ التعريفِ لتعيينه بالخصوصيّةِ. قولُه: إضافة معنوية، احترازٌ من الإضافة اللفظية، لِمَا تقدّم من أنها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، والمعنى على ما كان عليه.

قـال: «إلا أسمـاء تـوغلتْ في إبهـامهـا فهي نكـراتٌ وإنْ أُضيفتْ إلى المعارف». لأنه تعذَّر اعتبارُ الخصوصيّةِ المفيدة فبقي منكّرا، وذلك في[3] نحو: غير ومثل وشبهه. لأن المِثْلِيّةَ والغَيْرِيّة تقدَّر بين كل شيئين. فلما توغّل الإبهامُ فيها تعذَّر اعتبارُ الخصوصيّة بخلاف رجل وثوب ودار.

(١) ونقل عن سيبويه أن الضمير في «الضاربك» منصوب، وفي «ضاربك» مجرور. انظر أوضح المسالك ٣/١٠١.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجـزه: إذا ما خشـوا من حادث الـدهر معـظماً. وهو من شواهد الكتاب ١/١٨٨ ولم ينسبه لأحد. وقال: «وزعموا أنه مصنوع»، ورواية الشـطر الأول فيه: هم القائلون الخـير والآمرونـه. وانظر خـزانة الأدب ٢/١٨٧. وابن يعيش ٢/١٢٥.

(٣) وجدت هذه الكلمة في الأصل وفي م. وسقطت من الباقي. والمعنى يستقيم بدونها.

قال: «إلا إذا شُهرَ المضـافُ بمغايـرَة[1] المضافِ إليـه أو بمماثلته[2]». فحينئذٍ يمكن اعتبارُ الخصوصيّة، فيحصل التعريفُ لذلك.

قال: «والأسماءُ المضافة إضافةً معنوية على ضربين: لازمةٌ للإضافةِ وغيرُ لازمة لها». فاللازمةُ للإضافة كلُّ اسمٍ ذي نسبة توغَّل في الإبهام باعتبار تلك النسبة، أو اسمُ الغرضُ بوضعه المنسوب إليه هو. فالأولُ كـأمام وقـدام ومثل وشبـه. والثاني: كسـوى وذو. وهي على ضربين على مـا ذُكِر: ظـروفٌ وغيرُ ظروف، ولكنها لا تخرج في المعنى عما ذكرناه. وغيرُ اللازمة للإضافة مـا لم يكن كذلك، نحو: ثوب ودار، فإنّه يُستعمل مفرداً ومضافا.

قال: «وأيّ إضافتهُ إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيف إلى المعرفة»[3]. وضعُ «أي» يقتضي الإضـافة لأنّ الغـرضَ به تفصيـلُ المتعـدّد، فـالمتعـدّدُ مقصـود بوضعه. وهو في الاستفهام معنـاهُ السؤالُ عن تعيـين جزء المتعـدّد باعتبـار ما نُسب إليـه. فـإذا قلت: أيُّ الـرجلين عنـدَك؟ فمعنـاه السؤالُ عن تعيين أحـدِ الرجلين الذي استقرَّ عنده. ثم لا يخلو إمّا أنْ يكون السؤالُ عن واحد أو أكثر. فإنْ كان السؤالُ عن واحد كان له طريقان: أحدُهما: أنْ تضيفه إلى معرفة مثنى أو مجموع، عهدا في المثنى، وعهدا وجنسا في المجموع. والثاني أنْ تضيفه إلى نكرة مفرد[4]. فتقول في الأول: أيُّ الرجلين وأيُّ الرجال عندك[5]؟ وفي

(١) كقوله تعالى: ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ (الفاتحة: ٧).

(٢) مثل: مررت بعبد الله مثلك.

(٣) قال ابن يعيش: «وإذا أضيفت إلى معرفة وجب أن تكون تلك المعرفة مما يتبعض وذلك بأن تكون المعرفة إما تثنية أو جمعاً نحو قولك: أي الرجلين عندك وأيّ الرجال، وأيّهما رأيت وأيّهم مررت به». شرح المفصل ٢/١٣٢.

(٤) «وإنما جاز إضافته إلى الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعاً يعم أشخاص ذلك النوع، فهو يشمل كل من يقع عليه ذلك الاسم، فلذلك جازت إضافته إليه». انظر ابن يعيش ٢/١٣٣.

(٥) في س: عندي.

الثاني: أيُّ رجلٍ عندك؟ وإنْ كان السؤالُ متعدّد وجب إضافتُه إلى طِبْق ما يُسأل عنه منكّرا، فتقول: أيُّ رجلين وأيُّ رجال؟ ولذلك وجب أنْ تقول في الأول: أيُّ الرجلين جاءك؟ وأيُّ الرجال جاءك؟ وفي الثاني: أيُّ رجلين جاءاك؟ وأيُّ رجال جاؤوك؟ لأن الضميرَ يعود على المسؤول عنه، وهو في الأول مفردٌ وفي الثاني متعدّد. وكأنهم لمّا قصدوا السؤال عن متعدّد أضافوه إلى ما يطابقه، كأنهم فصّلوا الجنسَ هذا التفصيل، ثم سألوا عن هذا الجزء الذي على هذه الصفة منه. فعلى هذا يكون قولُهم: أيُّ رجلٍ؟ من القبيل الثاني، إلّا أنه وافق الأول في المعنى من حيث كان السؤال عن مفرد، ولذلك[1] ذكره صاحب الكتاب مع المثنى والمجموع.

قال: «وحقُّ ما يضاف إليه (كلا) أنْ يكون معرفة[2] ومثنى[3] أوْ ما هو في معنى المثنى[4]». أمّا كونُه مثنى فلأن وضعَه لتأكيد المثنى، وهو لفظٌ مبهم يُضاف لتبيّن ما هو له. فلو أُضيف إلى غير المثنى لفسد المعنى. وأمّا كونُه معرفةً فلأنّ الغرضَ بإضافتها تبيّن ما هي له. فلو أضيفت إلى نكرة لم يحصل تبيّن، وأيضاً فإنها مِنْ ألفاظ التواكيد، والتواكيد معارف. فإن قيل: فـ «كلّ» كذلك باعتبار الجمع، فكان حكمُها ألا تضاف إلا إلى معرفةٍ مجموع، وقد قيل: كلُّ رجلٍ. فالجوابُ: أنّهم التزموا في «كل» مثلَ ما التزموه في «كلا» إلا أنّ اسمَ

(١) في الأصل: وكذلك، عن والصواب ما أثبتناه.

(٢) وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو: كلا رجلين عندك محسنان. مغني اللبيب ١/٢٢٣ (دمشق).

(٣) وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: كلاي وكلاك محسنان. مغني اللبيب ١/٢٢٣ (دمشق).

(٤) كقول الشاعر:

إنّ للخير وللشر مدى ... وكلا ذلك وجه وقبل

لأن «ذا» مثناة في المعنى.

الجنس لمّا كان عاماً حصل معنى الجمع ومعنى التعريف، فكان في المعنى مضافاً إلى مجموعٍ معرفة وهو المقصود. ولو فُعِل بكلا هذا الفعل فسد المعنى، إذ لا يصح العمومُ مع قصد المثنى. والأفصحُ أن يكون لفظُ المضاف إليه لفظاً واحدا غيرَ معطوفٍ عليه لفظٌ آخرُ يكون باعتبارها مثنى. كأنهم قصدوا إلى إرادة تبين أن المراد الجزءان[1] المضافُ إليهما «كلا»، وقد جاء ذلك في الشعر تنزيلاً للمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، كقوله: كلا زيد وعمرو[2].

[إملاء ٧٨]
[من معاني تفاعل]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر في المفصل[3]:

إذا تَخازَرْتُ وما بي مِنْ خَزَرْ ثم كَسَرْتُ العينَ مِنْ غيرِ عَوَرْ[4]

تخازرَ الرجل: إذا ضيّق جفنَه ليحدِّد النظر، كقولك: تعامى وتجاهل، والخزَرُ: ضيقُ العين وصِغَرُها. ورجلٌ أخزرُ: بيّن الخزر. ويقال: هو أنْ يكون الإنسان كأنه ينظر بمؤخرها. وموضعُ الاستشهاد منه ظاهر، وهو أنّ «تفاعل» يأتي ليريك الفاعل أنّه في حال ليس فيها، كما قال: تجاهلتُ وتغافلتُ. يعني أن هذه الحال ليست ثابتةً له.

(١) في ب: الجزئين، والصواب ما أثبتناه، لأنه خبر أن.

(٢) وكقول الشاعر:

كلا أخي وخليلي واجدي عضُدا وساعداً عند إلمام الملمات

(٣) ص ٢٨٠.

(٤) هذا البيت من الرجز وينسب لعمرو بن العاص. وقيل: للنجاشي الحارثي. وقيل: لأرطأة بن سهية. وهو من شواهد سيبويه ٤/٦٩ والمقتضب ١/٧٩ وأمالي القالي ١/٩٦ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٣٩. وقد أوضح المؤلف معناه وموضع استشهاده.

[إمـلاء ٧٩]

[مجيء العلم الثلاثي الساكن الوسط منصرفا وغير منصرف]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر في المفصل[١]

لـم تَـتَـلَفَّـعْ بـفَـضْـلِ مِئـزَرِهـا دعـدُ ولَمْ تُسْقَ دعـدُ في العُلَبِ[٢]

لفَّع رأسَه تلفيعاً أي: غطاه. ولفَّعْتُ المزادةَ أيضاً قلبتُها. وتلَفَّعَتِ المرأةُ بمِرْطِها[٣] أي: تلحَّفَتْ به. واللِّفاعُ ما يتلَّفع به. ومعناه: أنّ هذه عندها رفاهية وليست كغيرها تغتذي فيما يُحْلب فيه، بل لها إناءٌ غيـرُه تُسقى فيه أو تغتـذي فيه. ولا تتستَّر بفضـل مئزرهـا في أنها تشـدّه في وسطهـا وتعمل فـاضلة على رأسها، بل لها شيءٌ آخرُ تُلفِّع به رأسَها. وإنما يتلفَّع بفضل مآزرهن البدوياتُ والإماء الماهنات الممتهنات.

وقيل: إنّ هذه لم تُسْق اللبنَ لا في علبة ولا في غيرها لأنّها متحضـرة. وإنما يشرب اللبنَ أهلُ البدو لأنهم لا يكادون يجدون الماء. وموضعُ الاستشهاد ظـاهر. والعُلَب جمـعُ عُلْبة، وهـو مِحْلَبٌ من جلد. ويُقـال في جمعـه أيضـاً عِلاب.

---

(١) ص ١٧.

(٢) هـذا البيت من المنسرح. قيـل: لعبيدالله بن قيس الـرقيات. انـظر ملحقـات ديـوانـه ص ١٨٧ .وقيل: لجرير. انظر الأشعار المنسوبة إليه في ديوانه ٢ / ١٠٢١. وهو من شواهد سيبـويه ٣/٢٤١، والكـامل ١/١٨٣، والخصـائص ٣/٦١. والشاهـد فيـه مجيء العلم الثلاثي الساكن الوسط منصرفاً وغير منصرف.

(٣) المرط : كساء من خز أو صوف . اللسان (مرط).

[إمــلاء ٨٠]

[إعمال جمع صيغة المبالغة إعمال الواحد]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر في المفصل(١):

شمٌّ مهاوينُ أبـدانَ الجَـزُورِ مَخَـا ... ميصُ العشيّـاتِ لا خُـورٍ ولا قَـزَمِ(٢)

الشممُ: ارتفاعٌ في قصبة الأنف مع استواء أعلاه. فإن كان فيها أحديدابٌ فهو القنى. يصفهم بالارتفاع، إمّا في النسب أو الكرم أو القَدْر، أو غيره. وهو مأخوذٌ من الشمم المذكور. وقوله: مهاوينُ أبدانَ الجَزُور، جمعُ مهـوان على سبيل المبالغة، أي: ينحرونها. وقولـه: مخاميصُ العشّيـاتِ، أي: ضامـرون البطون. يصفهم بأنهم لا يبادرون إلى العَشاء، بل ينتظرون من يأكل معهم من ضيف أو غيره. وقوله: لا خُور ولا قَزَمٌ. والخَوَرُ: الضعفُ، يقال: رجل خَوّار، ورمح خَوّار، وأرضٌ خوّارة، والجمعُ خُورٌ. والقَزَمُ بالتحريك: الدناءة والقماءة. والقَزَمُ: رذال الناس وسفلتهم. يعني: ولا ضعفاء ولا رذال الناس.

وموضع الاستشهاد من(٣) قوله: «مهاوينُ أبدانَ». فإنه أورده في قولـه: «ومـا ثُنّي من ذلك وجُمـع مصحّحاً ومكسّـراً يعمل عمـل المفرد». و«أبـدان» منصـوبٌ به. و«شمّ» خبـرُ مبتدأ محـذوف، وما بعـده أخبارٌ. وأضـاف قـولـه

---

(١) ص ٢٢٨.

(٢) البيت من البسيط وهو للكميت. انظر ديوانه ٢/١٠٤. وهو من شواهد سيبويه ١/١١٤ والهمع ٢/٩٧ والخزانـة ٣/٤٤٨. والصفات في البيت تـروى مرفوعة ومجرورة. قـال البغدادي: الأوصاف جميعها مجرورة في البيت لأن قبله:

يـأوي إلى مجلس بـادٍ مكـارمـهم ... لا مـطمعي ظـالمٍ فيهـم ولا ظُلُمُ

وقد أوضح المؤلف معناه وموضع استشهاده.

(٣) في ب، د: في.

«مخاميص»، إلى العشيات، مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ الليلِ﴾[1]. ويا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ[2]، على سبيل الاتساع.

[إمـــلاء ٨١]
[تعقيب على كلام للزمخشري في المبتدأ والخبر]

وقـال مملياً [بـدمشق سنـة عشـرين وستمـائـة][3] على قـولـه في المفصل[4]: «لأنهما لو جرِّدا لا للإسناد لكانا في حُكْم الأصوات التي حقُّها أنْ ينعق بها غيرَ معربة، لأن الإعرابَ لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب»: جعـلَ انتفاءَ الإعراب ههنا من أجل انتفاء سببِهِ. وذكرَ الأصواتَ في المبنيـات وجعلَ كـونَها مبنيـةً لمانـع منع من الإعـراب وهو منـاسبتُهـا لمـا هـو مبنيٌ في أصـل وضعه[5]، فناقض في موجب البناء وتحكُّمِه في أحد الموضعين بانتفـاء سبب الإعراب، وفي الموضع الآخر بوجود السبب لأنه إذا حكم بانتفاء الحُكْم لوجود المانع فقد أثبت وجود السبب. هذا إنْ حملنا الأصواتَ ههنا على أنها هي التي قصدها ثَمَّ وهو الظاهرُ. فأمّا إذا قصدَ بالأصوات ههنـا اللفظَ الذي لا تـركيبَ فيه، وقصدَ بالأصوات ثَمَّ الألفاظَ التي يُحكى بها صَوتُ مع التـركيب صح أنْ يكون الأولُ لانتفاء السبب والثاني لوجود المانع، أو قصدَ بالأصوات هنـا تلك الأصواتَ مع عدم التركيب، وقصد بها ثَمَّ هذه مع وجود التركيب، فيكون بناؤُها ههنا لانتفاءَ سبب الإعراب، وبناؤُها ثَمَّ لوجود المانع، فيزول التناقض.

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) من شواهد سيبويه ١/١٧٥. ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٠. والمحتسب ١/١٨٣. والشاهد فيه جعل الليلة مسروقة على سبيل الاتساع.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) ص ٢٤.

(٥) قال الزمخشري: «وسبب بنائه مناسبته ما لاتمكن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه». المفصل ص ١٢٥.

[إمـلاء ٨٢]

[مسـائل في الحـال]

وقال أيضاً مملياً على مواضـع في الحال في المفصـل(١). قال: «شبـهُ الحـالِ بالمفعـول من حيث إنها مفعـول فيها». كـان يقتضي أن يـذكـر شبَهَـه بالمفعول بعد ذِكر حدّه، وإنّما قدَّمَه لينبِّه على أنّ المفاعيل قد انتهتْ وأنّ هذا ابتداءُ المشبهات، ولو أخَّرَه لم يحصل هذا الغرضُ إلا بانتهائه.

قال: «ومجيئه(٢) لبيان هيئة الفاعل أو المفعـول». فأتى بـالمعنى الذي وُضع لأجله الحالُ فصلا يُميِّزه عن غيـره. وكذلـك جميعُ حـدود النحويين لا يمكن أن تكون إلا كذلك، لأن الألفاظ من حيث كونها ألفاظاً لا يختلفُ بعضُها عن بعض بحقيقـة نفسيـة بـلْ كلُّهـا حقيقـةٌ واحـدة. وإنّمـا تختلفُ من جهـة الموضوعات، فتُجعلُ الموضوعاتُ كأنها حقائقُ لها تقديـراً، وتُحدُّ بهـا. ولمّا تحقّق ذلـك وأراد حدَّ الحـالِ ذكرَ المعنى الـذي وُضع لأجله الحـال، وجعَلَه فصلاً لأنه هو الذي يميِّزُه عن غيره. ويرد عليه في قوله: بيانٌ لهيئة الفـاعل أو المفعول، أن يُقال: جاء زيدٌ العاقل، بيانٌ لهيئة زيدٍ وهو فاعل، فهو بيانٌ لهيئة الفاعل(٣) وليس بحال. وجوابُه أن يقال: قولُه: بيانٌ لهيئة الفاعل، تنبيهاً على اعتبار الفاعلية في بيان الهيئة. وفي قولك: جاء زيد العاقل، لم تجىء بالعاقل بياناً لزيد باعتبار الفاعلية، وإنّما جِئتَ به بياناً باعتبار الـذات لا باعتبـار كونهـا فاعلة، فحصل الغرضُ من الفرق بينهما.

وقولُه: «لقيتهُ مُصعداً ومنحدِراً». وقع في بعض النسخ: مُصْعداً منحـدراً،

---

(١) ص ٦١. وعبارة المفصل: شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولهـا بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها.

(٢) في المفصل: ومجيئها. ص ٦١.

(٣) زيد العاقل... لهيئة الفاعل: سقطت من د.

بلا واو، ولكلٍّ وجه. ولكنّ الغرضَ الذي قصَدَه صاحبُ الكتاب إنّما يستقيم بالواو لأنه قصَدَ إلى مجيء الحالين فيهما بعد ثبوتهما جمعاً وتفريقاً. وإذا صحّ مجيئهما جمعاً وجب عند تفريقهما أنْ يكون بالعطف. بيانهُ في الصفات أنك تقول: مررت بزيد وعمرو العاقلين، فإذا فرّقْتَ ما تعذَّرَ فيه الجمعُ جمعتَ بينهما بالواو فقلت: مررت بزيد وعمرو العاقلِ والجاهلِ. كذلك إذا قصدتَ ههنا تفريقَ ما قصدتَ إلى جمعه معنى وتعذَّر لفظاً قلت: لقيتهُ مُصْعداً ومُنْحدِراً. نعم لو لم تُرد الجمعَ بين الحالين في المعنى وقصدتَ إلى أن تجعل مُصعداً حالاً من المفعول ثم انعطفتَ إلى بيان ذكر الفاعل فقلت: منحدراً، لوجب أن يكون بغير واو، كما أنك لو قلت: مررت بزيد وعمرو العاقل، وكان العاقلُ نعتاً لعمرو، ثم خطر لك أن تَصِف بصفة هو عليها لوجب أنْ تقول: الجاهل.

قال: «والعاملُ فيها فعلٌ وشبهُه[1] من الصفات». قال الشيخ: لا بدّ للحال من عامل كسائر المعربات، وعاملُه هو الذي اقتضى التقييد، والمقتضي للتقييد هو الفعلُ إذ لولاه لم يكن حالٌ، إذ الحالُ بيانُ هيئةِ الفاعل من حيث هو فاعل، وهذا إنّما يكون بالفعل. فالفعلُ إذن هو الذي اقتضى هذه الحال، فيجب أن يكون هو الحال.

قوله: «وقد منعوا في[2]: مررتُ راكباً بزيد» إلى آخره. قال الشيخُ: للنحويين في هذا خلاف، منهم مَنْ يمنعُه وهم أكثرُ البصريين. فمن منعه فحجتُه أنه لم يوجد في كلام العرب، ولا يمكن حملُه على المرفوع والمنصوب وإن لم يُسمع لظهور الفرق بينهما. وبيانُه هو: أنّ الحالَ في المعنى معمولةٌ لِما

(١) في المفصل: إما فعل وشبهه. ص ٦٢.

(٢) في: سقطت من ب، د، س. وهي موجودة في المفصل، ص ٦٢. والعبارة بكاملها: وقد منعوا في: مررت راكباً بزيد، أن يجعل الراكب حالاً من المجرور.

عمل في صاحبها، والعاملُ في صاحبها هو الفعلُ والجار جميعاً. إلا أنّ عمل الجار لفظيٌّ وعمل الفعل معنوي، فينبغي أن يكونا عاملين في الحال من حيث اللفظُ والمعنى، إلا أنهما ههنا بالعكس، عملُ الفعل لفظيٌّ وعملُ الحرف معنوي، والعربُ لا تقدّم معمولَ الجار عليه. فكما لا يجوز تقدُّمُ زيد على الباء فكذلك لا يجوز تقدُّم فرعِه الذي هو حالُه ومعمولُ عامله على الباء. وقد أجازه بعضُ النحويينُ حكماً عليه بأنه كالمرفوع والمنصوب(١)، ولم يتنبهوا للفرق، ولولا الفرقُ لكان الأمرُ على ما قالوه(٢).

قوله: «ومن حقها أن تكون نكرةً وذو الحال معرفة». والذي يدل على كونها نكرةً أمران: أحدُهما: الفرقُ بينها وبين الصفة في كثير من المواضع، لأنك لو قلت: ضربتُ زيداً القائمَ، لاشتبه بالصفة. الثاني: أن المقصود الهيئة، والهيئةُ تحصل بالنكرة كما تحصلُ بالمعرفة. إلا أنّ النكرة أولى لخفتها لفظاً وتقديراً. أما اللفظُ فلأنَّ قولَك: قائمٌ، أخفُ من قولك: القائمُ. وأمّا التقديرُ فلأنَّ أصلَ الأسماء التنكيرُ، وما كان أصلاً كان أخفَّ(٣).

قوله: «وذو الحال معرفة». ليس بلازم أن يكون ذو الحال معرفة إلا في الحال الذي لا يجب تقديمُها وهو الذي قصده، لأنّ ذا الحال قد يكون نكرةً وتكونُ الحالُ واجبة(٤) تقديمها.

---

(١) وقد أجازه ابن كيسان قياساً إذا كان العامل فيه الفعل حقيقة. انظر ابن يعيش ٢/٥٩.

(٢) وقد صرح ابن الحاجب بمنعه في الإيضاح. قال: «فثبت أن الوجه امتناعه» ١/٣٣٠.

(٣) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: لِم وجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل: لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيبويه نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم تذكره. ألا ترى أن جاء يدل على مجيء. وإذا قلت: جاء راكباً، دل على مجيء موصوف بركوب. فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة». أسرار العربية ص ١٩٣.

(٤) هكذا في جميع النسخ: والصواب حذف التاء.

وقد قال في آخر الفصل : « وتنكيرُ ذي الحالِ قبيحٌ إلا أذا قُدِّمتْ عليه »(١) . فلا يُجمع بين الكلامين إلاّ بما ذكرناه .

وقوله : «أنا فلانٌ بطلاً شجاعاً وكريماً جواداً» . إنّما يريد إذا اشتهر الشخصُ بهذه الصفات فحينئذ تأتي مؤكِّدةً لأنه ذلك الشخصُ ، ولذلك قال : «فتحقّق ما أنت متّسِمٌ به وما هو ثابتٌ لك في نفسك» .

وقوله : «زيد أبوك منطلقاً أو أخوك أحلت»(٢) . لا يستقيم أن يكون حالاً لا مقيِّدة ولا مؤكِّدة . أما المؤكِّدةُ فلا يستقيم إذ لا نسبةَ بين الانطلاق وبين الأبّوة في التقدير والتحقيق . ولا يستقيم أن تكون مقيِّدةً لاستحالة المعنى ، إذ يصير المعنى(٣) : أبوك في حال كونه منطلقاً ، فلا تجوز إلا إذا أردت التبنّيَ والصداقة ، لأن المعنى : يرجعُ زيدٌ مثلَ أبيك . وكونُه مثلَه يقبلُ التقييدَ ، فجاء التقييدُ للمماثلة ، فيكونُ قد أخبر بأنه مماثلٌ لأبيه في حال الانطلاق خاصة ، ولا يكون من هذا الباب ، وكذلك أخوك .

قال : «والجملةُ تقع حالاً» . قد تقدم(٤) أن الجمل نكرات فيصحّ وقوعُها أحوالاً . ولا تخلو من أنْ تكون اسمية أو فعلية . فالاسميةُ بالواو على المختار ، إلاّ أن لا يكون فيها ضمير فيجب إثباتُ الواو ، ولمّا التزَم إثباتَ الواوِ مطلقاً ، جعَل : «فوه إلى فيّ» شاذاً(٥) . وتأوّل : لقيته عليه جُبَّةُ وشيٍ ، وجعَل «عليه» هو الحال ،

---

(١) كقول الشاعر :

لعزة موحشاً طلل قديم عفاه كل أسحم يستديم

(٢) «يعني أنه لا يكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو وقت دون وقت . فإن أردت أنه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث أنه تبنى به جاز ، لأن ذلك مما ينتقل ، فيجوز أن يكون في وقت دون وقت» . ابن يعيش ٢/ ٦٥ .

(٣) المعنى : سقطت من س .

(٤) في ب : تقرر .

(٥) قال ابن يعيش : «فإن أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود =

وجُثَّةُ: فاعل، فدلّ بهذا على أنها لا تكون جملةً لا اسمية ولا فعلية. وإن كانت فعليّةً لم يخلُ الفعلُ من أن يكون مضارعاً أو ماضياً، لأنّ الأمرَ لا يقع لأنه إنشاء، والحالُ خبر، فلم يبقَ إلا الماضي والمضارع. والمضارعُ مثبتٌ ومنفي، فالمثبتُ بغير واو، مثاله: جاء زيدٌ يضرب عمراً، لأنه بمنزلة اسم الفاعل لفظاً ومعنى، فاستغنى عن الرابط، ولا يكون إلا بضمير كاسم الفاعل، فيه أوْ فيما يعملُ فيه. وإنْ كان منفياً جاز إثباتُ الواو وحذفُها. أما حذفُها فلأنه كاسم الفاعل في المعنى فأجْرِي مجراه. وأمّا إثباتُها فلأنَّ النفيَ في المعنى هو الحالُ منسوباً إلى الفعل، فبعُدَ عن اسم الفاعل فاحتاج إلى الواو. وأمّا الماضي إنْ كان مثبتاً[1] فهو كالمضارع المنفي في جواز الأمرين لقربه من اسم الفاعل من وَجْه[2] وبُعدِه من وجه. أمّا قربُه فلأنه مثلُه في المعنى. وأما بُعدُه فلأنه ليس على وزن اسم الفاعل. وأما الماضي المنفي فإثباتُ الواو أحسنُ لأنه أبعدُ منهما بالوجهين المتقدمين فكان إثباتها أحسن. وهذا إذا كان فيه ضمير. وأما إذا انتفى الضمير فلا بدّ من الواو[3].

قال: وقولُه: «أخذته بدرهم فصاعداً». هذا إنّما يكون في أشياءَ متعددة

= الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في (فوه). وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقرب لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر، لأنها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها». شرح المفصل ٢/٦٦.

(١) إن كان مثبتاً: سقطت من م.

(٢) من وجه: سقطت من م.

(٣) أجاز الكوفيون والأخفش من البصريين مجيء الحال من الفعل الماضي. أما البصريون فإنهم لا يجيزون ذلك. ويجمعون على أنه إذا كانت معه قد، أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً. انظر الإنصاف مسألة ٣٢. ولا يفهم من كلام ابن الحاجب هنا أنه يجيز وقوع الفعل الماضي حالاً. فهو يمنع ذلك إلا مع قرينة تشعر بالحالية. وقد ذكر ذلك في الإملاء (٤) من هذا القسم. ص: ٢٩٤.

اشتُرِيَ أقلُّها بدرهم وبعضُها بأكثر. فذكر أقلَّ الأثمان أولاً ثم أتبعَ ذكرَ الزائد منصوباً. على أن المعنى: فذهب الثَمَنُ في بعضه زائداً على الدرهم، واختُصِر الكلامُ لكثرته وعلمهم. ولو خَفْضَت لم يستقم، لِمَا فيها من التعقيب مع العطف، فيؤدّي إلى أن يكون الثمَنُ في وقت أكثرَ من وقت في بيع واحد. وأيضاً لو سلمَ من التعقيب أدّى إلى أن يكون الثمنُ الدرهم والزائدَ، فيفسد المعنى من حيث إنه يصير الثّمنان لشيء واحد، وليس هو المراد. وإنّما المرادُ ما تقدّم. ولا تستقيم الواوُ لا خفضاً ولا نصباً. أما الخفضُ فلفساد الجمع بين الثمنين لشيء واحد. والنصبُ لما فيها من معنى الجمعية، وغرضُ المتكلّم أنْ يتبع ذلك الثمن ثمناً آخر، وهذا إنّما يحصل بالفاء. وأمّا «ثُمَّ» فقد جاءت قليلاً لِما فيها من معنى الاتباع. إلا أنّ الفاءَ أوْلى منها لأمرين: أحدُهما: أنها أخفُّ. والآخرُ: أنّ في «ثُمَّ» دليلَ المهلة ولا حاجةَ إليه.

[إمــلاء ٨٣]

[مسـائـل في التمييـز]

التمييز. قال صاحب الكتاب[1]: «وهو رفعُ الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته». قوله: رفعُ الإبهام، يجوز أنْ يكون أراد المعنى وجاء به حدّاً، لأنه هو المقصودُ، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: دليل رفع الإبهام، ويجوز أن يكون الرفعُ بمعنى الرافع، ويَرِدُ عليه الحال، لأنّ قولَك: جاءَ زيدٌ، يحتمل أنْ يكون راكباً، ويحتمل غيرَ ذلك. كما أنك إذا قلت: عشرون، احتمل أن يكون ديناراً، وغيرَ ذلك. وأُجيب بأنّ هذا إبهام محقَّق في قولك: عشرون، لأنك لا تعلم أنّ العشرين دراهمُ أو دنانيرُ، بخلاف

---

(١) المفصل ص ٦٥.

قولك: جاءَ زيد، فإنّه لا لَبْسَ فيهما ولا في تركيبهما. فإنّ لفظةَ «زيد» لا إبهام فيها. ولفظةُ «جاء» كذلك. ونسبةُ المجيء الى زيد كذلك. فلذلك قال: في مفرد أو جملة. معناه: يكون الإبهام حاصلاً بخلاف قولك: جاء زيد، فإنّه إبهام تقديري باعتبار الوجود وإنْ سُلّم ورودُه، فينبغي أنْ يريد في قوله: رفعُ الإبهامِ في جملة أو مفرد، عن ذات، والحالُ إنّما هو رفعُ إبهام عن هيئات. وإذا وردَت الصفة في النكرات فليس هو رفعُ إبهام في الموصوف وإنّما هو تخصيص له. وإن كان في معرفة فليس الإبهامُ محقّقاً وإنّما هو تقديري بعيد لاحتمال أن يقع. وأشكلُ ما يَرد عليه صفةُ المشتركات كقولك: أعجبتني العينُ الباصرة. فإنّ العينَ تحتمل أشياءَ مختلفة كما يحتملها عشرون فيدخل في حد التمييز. والجوابُ: أنّ العينَ لها دلالةٌ على كل واحد من مدلولاتها على البدل. وإنّما جاء الابهامُ اتفاقاً لأجل الاشتراك بخلاف، «عشرون» وشبهه، فإنّه لا دلالةَ فيه على واحد من الذوات المخصوصة، والإبهامُ محقّق، وقد حصل الفرقُ بما يخرجُ عن الحد. والتمييزُ لا يكون إلا في جملة، وإنما غرضُه أن يكون الإبهام عن جملة تارةً وعن مفردٍ أخرى. والفرقُ بينهما أنّك إذا قلت: عشرون، كان الإبهام في نفس المفرد الذي هو عشرون. وإذا قلت: طاب زيد، فطاب ليس فيه إبهام، وزيدٌ ليس فيه إبهام. وإنّما نشأ الإبهامُ من نسبة الطيبِ الى ما يتعلّق بزيد، وهو ذواتٌ مختلفةٌ غيرُ مذكورة[١]، فاحتاج إلى التبيين.

وقوله: «أبْرحتَ جاراً»[٢]. يجوز أن يكون الممدوح هو الجار، ويكون المعنى: أبرحَ جارُك، أيْ: عَظُم جارُك. ويجوز أن يكون هو نفس المذكور، أي: أبْرَحْت باعتبار كونك جاراً.

(١) في س: مؤكدة. وهو تحريف.

(٢) انظر الإملاء (٦٩) من هذا القسم. ص: ٣٦٧.

وقـولُه: «بـاعتبار معنى»[1]، يعني في الاسم غيـر الصفـة، احتـرازٌ من قولك: حسنتَ وجهاً، فإنّ الحُسْنَ لنفس الوجه لا بإعتبار معنى آخر، بخلاف قولك: لله درّه فارساً، فإنه لا يحتمل إلا المعنى الثاني. والفرق بينهما: أنّ كلَّ تمييز عن جملة هو اسمٌ غيرُ صفة باعتبار معنى جاز فيه الوجهان، مثل قولك: عظُمْتَ أباً وعما وخالاً. إلا أنْ يَرِد ما يمنع فيه تقديرَ الغير، كقولك: طابَ زيدٌ نفساً.

وكلُ تمييز كان صفةً لم يحتمل إلا وجهاً واحداً. وقولُه: «امتلأ الإناء ماءً». يُقال: إنّ التمييزَ عن الجمل هو في الحقيقة واقعٌ مـوقعَ المنسـوب إليه. فـإذا قلت: طابَ زيد أباً وما أشبهه، الطيبُ منسوب إلى النفس، فالمعنى: طاب أبو زيد. فينبغي على هذا أن يكون التقدير: امتلأَ ماءُ الإناء، وهو غيرُ معـروف، فالجواب: أنّ أصلَه أن يقال: ملأتُ الماءَ فامتلأ، ثم كَثُر استعمالُهم نسبةَ الامتلاء إلى الإناء حتى صار كأنه من صفته، فصار ذكرُ الماء بعده مفارِقاً لـ«نفساً» في قولك: طابَ زيدٌ نفساً. وفي الحقيقة ما جاء إلا على الأصل المذكور في أنّ أصلَه: امتلأ ماء الإناء، كما قيل: إن أصلَ: طابَ زيد نفساً، طابت نفسُ زيد. ثم قيل: امتلأ الإناءُ ماء، كما قيل: طاب زيد نفساً. و﴿**فجـرّنا الأرضَ عُيوناً**﴾[2]: يُتوهَّم أنّ التفجيرَ من صفة الأرض، وليس هو إلا للماء. يدل عليه قوله: ﴿**فانفَجَرَتْ منهُ اثْنَتا عَشْـرَةَ عيناً**﴾[3] فـالأصلُ: فجّـرت عيون الأرض، وفجّرنا عيونَ الأرض، فهو مثـلُ قولـك: امتلأَ الإنـاءُ ماء. إلا أنّ هـذا مفعولٌ وذلك فاعل. ففجرنا الأرضَ عيوناً، مثلُ قولك: ملأتُ الإناءَ ماء. وامتلأ الإناءُ ماء، مثلُ قولك: انفجرتِ الأرضُ عيوناً.

---

(١) لم ترد هذه العبارة في المفصل. ولا أدري من أين جاء بها ابن الحاجب.

(٢) القمر: ١٢.

(٣) البقرة: ٦٠.

قال: «ولا ينتصب المُمَيِّزُ عن مفرد إلا عن تَمام»[1]. قال: «والذي يتم به أربعةُ أشياء». قولُه: «التنوين». إنْ أراد به التنوينَ الملفوظَ به والمقدّرَ فهو باطل بقوله: «فالزائلُ التمام[2] بالتنوين»، والتنوينُ المقدّر لا يزول. وإنْ أراد بالتنوين الأول اللفظيَّ لم يكن حاصراً لِمَا يكون به التمام، لأنّ أحدَ عشرَ تمامٌ بالتنوين المقدّر. وكان الأولى أنْ يقول: بالتنوين الملفوظ بـه والمقدَّر، ويقـول ثانيـاً: فالزائلُ التمامُ بالتنوين الملفوظ به.

قال: «فالزائلُ التمام بالتنوين ونون التثنية». فأنت بالخيار، يعني: أنك بالخيار، إنْ شئتَ أنْ تزُيل هذا التمامَ بأن تنسبَه إلى تمييزه نسبةَ المضافِ إلى المضاف إليه فتخفض، كما تقول: خاتمُ حديد. وإنْ شئت بقّيْتَ الأولَ تاماً، فيكون الثاني فضلةً فينتصب كمـا تنتصب سائـرُ الفضلات. وكـذلك في نـون التثنية.

قوله: «واللازمُ التمام بنون الجمع والإضافة». إنْ قيل: فنونُ الجمع قد تكون زائلةً في قولك: مررتُ برجال حسني وجهٍ وحسنين وجهاً، لا خلافَ في جواز هذا. فجوابُه: أنّ هذا منصوبٌ في المعنى عن جملة، لأن معنى قـولك: حسني وجهٍ، حسنو وجوهاً. فهـو منتصب في المعنى عن جملة لا عن مفرد. وقد بيّنا الانتصابَ عن المفرد وعن الجملة. وإنّ الانتصابَ عن الجملة راجع إلى مثل هذا. وإنّما لزِمَ التمييز عن مفرد إذا كان جمعاً النصبَ، لأنه لا يكون إلا في «عشرون» إلى «تسعون»، وهذا تلزمُه النونُ؛ لأنه لو أُضيف لكان إمّا تثبت

---

(١) قال ابن يعيش: «يريد أن المميز إذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفي ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح إضافته إلى ما بعده إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فإذا لم يكن هناك ما يمنع الإضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه إلا بما بعده من المضاف إليه». شرح المفصل ٢/٧١.

(٢) التمام: سقطت من م.

نونُه أو تحذف، فكرهُوا حذفَها لأنه ليس بجمع على الحقيقة، وكرهوا إثباتَها لأنه يشبهُ الجمع.

وأما المثنى فهو مثنى على الحقيقة. فجاز حذفُ نونه قياساً على سائر المثنيات عند الاضافة.

قال: «وتمييزُ المفرد أكثر[1] فيما كان مقداراً». وقد يكون فيما ليس إياها كقولهم: لله درُّه فارساً. ولم يذكر له ضابطاً. وحقيقتُه أنه راجع إلى معنى الانتصاب عن الجملة كما ينتصب «أباً» في قولك: الطيبون أبا، وإن كانت صورتُه صورةَ المفرد فهو راجعٌ إلى معنى الجمليّة. لأن معنى قولك: الطيبون، طابوا أبا. ولم يجيء التمييزُ فيه إلا بهذا الاعتبار، وكذلك: لله درّه فارساً، وحسبُك به ناصراً، معناه: اكتفِ به نصرة، وأتعجب منه فروسية، وأعظِّمُه رجوليّة. والذي يبيّن أنه منتصب باعتبار الجمليّة أنّ كلَ تمييز عن معنى جمليّ يجوز فيه الجمعُ والإفراد إنْ كان المعنى يحتمله. وكلُ تمييز عن مفرد لا يجوز فيه إلا الأفرادُ كَـ «عشرون درهماً». وهذا يجوز أنْ يكون جمعاً، لأنك لو قلتَ: لله درُّهم فُرساناً، لكان جيداً. فيتبيّن أنه منتصب عن معنى جُمليّ لا عن إفراد.

قال: «ولقد أبى سيبويه تقدُّمَ المميّز على عامله»[2]. لا يجوز تقدُّمُ التمييز مطلقاً[3] لأمرين: أحدهما: أنّ العاملَ فيه كله الأمرُ المحتاج إلى

(١) في المفصل: أكثره. ص ٦٦، وكذلك في نسخة ب.

(٢) قال سيبويه: «وذلك قولك: امتلأت ماء وتفقأت شحماً، ولا نقول: امتلأته ولا تفقأته. ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت». ١/٢٠٥.

(٣) قال ابن الحاجب: «لا خلاف أن تقديم تمييز المفردات غير جائز عند الجميع، فلا يجوز: عندي درهماً عشرون، وكذلك ما أشبهه. وإنما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة كقولك: طاب زيد نفساً وحسن زيد أباً. وأجاز المازني والمبرد التقديم ومنعه سيبويه». الإيضاح ١/٣٥٦. وانظر أوضح المسالك ٢/٣٧١. والصبان ٢/٢٠٠.

التبيين، وليس هو بالفعل. فالعاملُ في «درهماً» قولُك: عشرون، لاقتضائه تفسيراً. والعاملُ في قولك: طابَ زيد نفساً، الإبهامُ في الأمور المحتملة المنسوب إليها الطيبُ، وقد أجمعنا على أن: درهماً عشرون، لا يجوز، فكذا هذا. والآخر: سلّمنا أنّ العاملَ الفعلُ في أحدهما، ولكنّ التمييزَ في المعنى موصوفٌ قدِّمتْ صفتُه لغرض، فإذا قُدِّم زالَ ذلك الغرضُ فيفوت ذلك المعنى(١)، والمميِّزاتُ كلُّها في الحقيقة موصوفاتٌ لما انتصب عنه، وما انتصب عنه صفاتٌ لها، لأنّ قولَك: عشرون درهماً، معناه: دراهمُ عشرون. وكذلك: منوانِ(٢) سمْنا، معناه: سمنٌ منوانِ. وكذلك: طابَ زيد نفساً، لأنّ النفس هي الموصوفةُ بالطيب في المعنى.

[إمــلاء ٨٤]
[مسـائل في حــذف «كـان »]

وقال أيضاً مملياً على المفصل(٣) على قوله: الخبرُ والاسم في بابي: كانَ وإنّ. قال: «لمّا شُبِّهَ العاملُ في البابين بالفعل المتعدي شُبِّهَ ما عمل فيه بالفاعل والمفعول». كلامهُ هذا يُشعر بأنّ اسمَ «كان» وأخواتها مشبَّهٌ بالفاعل. ولم يذكره في المشبّهات بالفاعل. فإمّا أن يكون خالف قولَه ثَمَّ بقوله ههنا، وإمّا أن يريد بقوله: «شُبِّه ما عمل فيه بالفاعل» المرفوعَ في «كان» دون «إنّ»، لأنه قد يُجمل الشيء ويراد به التفصيل، وهذا أوْلى لِيُجمَع(٤) بين الأول والثاني من

(١) قال ابن الحاجب: «وإنما لم يجز تقديمه لأنه في المعنى فاعل، فكما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فكذلك هذا. والثاني أن تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز، فكان في تقديمه إبطال أصله». الإيضاح ١/٣٥٦.
(٢) مثنى منا، وهو مكيال للسمن.
(٣) ص ٧٢.
(٤) في س: للجمع.

غير تناقض. والـذي يدل عليـه أنه حـدّ الفاعـلَ بحدٍ يـدخل فيـه اسم «كان» وقـال[1]: «هو مـا كان المسنـدُ إليه من فعـل أو شبهه مقـدّماً عليـه». و«كان» كذلك.

ثم قال: «ويُضمر العاملُ في خبر كان». وخص «كانْ» بالذكر لئلا يُتوهّم أن أخواتها مثلُها. ومثّل بقوله: إنْ خيراً فخيرٌ. وفي[2] هذه المسألة أربعةُ أوجه: نصبُهما، ورفعُهما، ونصبُ الأول ورفعُ الثاني، ورفعُ الأول ونصبُ الثاني. أمّا نصبُ الأول فقويٌّ على إضمار «كان»، وإنّما أُضمرتْ «كان» دونَ غيرها لأنّها كَثُرتْ في الاستعمال، ولِمَـا كثُـر في الاستعمـال شـأنٌ في التخفيف، أوْ لأنّ معناها إذا حُذفت لا يخل، فجـاز فيها الحـذفُ لذلـك. وأمّا الـرفعُ في الأول فضعيف، وله وجهان[3]: أحدُهما: وهـو الأضعف، هو الـذي ذكره صـاحب الكتاب[4] فقال: تقديرُه كان خيراً. وضعفه عن الرفع من وجهين، أحدُهمـا: أنه قَدّر الفعل الماضي مـع وجود الفـاء وهو متعـذر، إذ لا يقال: إنْ أكـرمتَني فأكرمتكُ. الثاني: أنّ حذفَ المبتدأ بعد فاء الجزاء[5] أقرب من حذف الفعل والفاعل. فتحقَّقَ من ذلك أنّ نصبَ الأول ورفعَ الثـاني هو الـوجهُ[6]، لأنـك

---

(١) المفصل ص ١٨.

(٢) في ب: ففي.

(٣) ذكر ابن الحاجب أحد هذين الوجهين، ولم يذكر الآخر.

(٤) لم يذكر الزمخشري رفع الأول، وقد أشار ابن الحاجب إلى ذلك في الإيضاح ١/٣٨٢.

(٥) في م: الجواب.

(٦) فتكون «كان» قد حذفت هي واسمها. والتقدير في المثال المذكور: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير. ومثل ذلك قول الشاعر:

لا تـقـربنّ الـدهـر آل مـطرف ... إن ظـالمـاً أبـداً وإن مـظلومـاً

ومن ذلك قـوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد». ومثله قول الشاعر:

لا يـأمن الـدهـر ذو بغي ولـو ملكـا ... جنـوده ضـاق عنهـا السهـل والجبـل

جمعت فيه بين وجهيهما القويين[1] . وعكسُ ذلك ضعيفٌ فيهما جداً، لأنك جمعت فيهما بين وجهيهما الضعيفين. ونصبُهما جميعاً ضعيفٌ باعتبار الثاني دون الأول[2]. ورفعُهما جميعاً ضعيف باعتبار الأول دون الثاني [3] .

وأما قولُه:

إمّا أَقَمْتَ وأَمّا أنتَ مرتَحِلاً[4]

فتقديرُه كما قال: لِأَنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ. فأنْ مصدريةٌ موصولة بكان المحذوفة. ولمّا حُذفت عُوّضت عنها ما يوجب أن يكون الفاعلُ منفصلاً لحذف ما يتصل به، مثل قوله سبحانه: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[5].

ومنطلقاً: خبر كان. وجاز حذفُ «كان» على ما تقدم، وعوّضت «ما» لأنّ «أنْ» موصولة بالفعل مقتضية له، ولم تُعوّض في «إنْ» وإنْ كانت مقتضية، لأمرين: أحدهما: أنّ «إنْ» أكثرُ في الاستعمال. والآخرُ: أنّ «ما» مع أنْ صلة له. فـ «أنْ» غيرُ مستقلة إلا بصلتها، وأمّا «إنْ» فمستقلة بمعناها، فلا يلزم من

---

(١) قال ابن الحاجب: «وإنما اختير نصب الأول ورفع الثاني، لأنا إذا نصبنا فالتقدير: وإن كان عمله خيراً، والمعنى عليه». الإيضاح ١/٣٨٠.

(٢) قال سيبويه: «ومن العرب من يقول: إن خنجراً فخنجراً، وإن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً»، الكتاب ١/٢٥٨، والتقدير: إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً.

(٣) قال سيبويه: «وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خير فخير». الكتاب ١/٢٥٩. والتقدير: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه: فالله يكلأ ما تأتي وما تذر. ولم ينسبه أحد لقائل. وهو من شواهد الخزانة ٢/٨٢، والرضي ١/٢٥٤، ومغني اللبيب ١/٣٤ (دمشق). والشاهد فيه حذف كان بعد أنْ المصدرية. وأصله: لأن كنت مرتحلاً. حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت «كان»، فانفصل الضمير ثم زيدت «ما» للتعويض.

(٥) الإسراء: ١٠٠.

التعويض فيما لا يستقلّ التعويضُ في المستقـلّ. وقولُـه:

أمّا أنتَ ذا نَفرٍ فإنّ قومِيَ لم تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ(١)

دخولُ الفاء ههنا في المعنى كدخولها في جواب الشرط، لأن قولَك: أنْ كنتَ منطلقاً انطلقت، بمعنى قولك: إنْ كنتَ منطلقاً انطلقت، لأن الأول سبب للثاني في المعنى. فلمّا كان كذلك دخلتْ دلالةً على السببية كما تدخل في جواب الشرط، فلهذا المعنى جاءت الفاءُ بعد الشرط المحقّق والتعليل، وهي لهما جميعاً في المعنى، قال شاعرهم:

إمّـا أقمتَ وأَمـا أنـتَ مـرتـحِـلاً فـاللهُ يكـلأ مـا تـأتي ومـا تَـذَرُ

[إمــلاء ٨٥]

[المنصوب بلا التي لنفي الجنس]

قـال صاحبُ الكتـاب(٢): «هيَ كما ذكـرتُ محمـولـة على إنّ»، قـال الشيخ: يُشترط في نصبها أنْ يكون مضافاً أو مضارعاً للمضاف(٣)، لأنه إذا لم

(١) البيت من البسيط وقائله عباس بن مرداس وأوله: أبا خُراشة. وهو من شـواهد سيبويه ١/٢٩٣، والخـزانة ٢/٨٠، والإنصـاف ١/٧١، والـرضي ١/٢٥٣، والخصـائص ٢/٣٨١. وأبو خُراشة هو خفاف بن ندبة صحابي شهد فتح مكة. والضبع: السنة المجدبة. ومعناه: يا أبا خراشة إن كنت ذا جماعة كثيرة فإن قومي لم تأكلهم السنون المجدبة لكثرتهم. والشاهد فيه حذف كان بعد أنْ المصدرية. قال سيبويه: «فإنما هي (أنْ) ضمت إليها (ما)، وهي (ما) التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل». الكتاب ١/٢٩٣.

(٢) ص ٧٤.

(٣) المضاف كقولك: لا صاحب فضلٍ موجود. وأما المضـارع للمضاف فهـو الشبيه بـه كقولك: لا خيراً من زيد قائم، ولا حافظاً للقرآن عندك، ولا ضارباً زيداً في الـدار، ولا عشـرين درهماً لـزيد. فـالكلمات: خيـراً، حافـظاً، ضاربـاً، عشرين، شبيهـة للمضاف وجارية مجراه لأنها عاملة فيما بعدها، كما أن المضاف عامل فيما بعده.

يكن كذلك كان مبنيّاً على الفتح غيرَ معرب. وعلَّةُ بنائه تضمُّنُه معنى الحرف، لأن قولَك: لا رجلَ في الدارِ، متضمِّنٌ معنى قولك: لا مِنْ رجلٍ في الدار. ولم يُبْنَ إذا كان مضافاً لوجهين: أحدُهما: أنهم كرهوا أنْ يبنوا متعددات. والآخر: أنَّ الإضافة أقوى خواص الأسماء، فقابلت ذلك التضمُّنَ، فرجع الاسم إلى أصله.

والدليل على أنَّ المفردَ مبنيٌّ أنه غيرُ منون، ولا مانعَ منه لولا البناء. والدليل على أنَّ المضافَ والمشبَّهَ بالمضاف معرب التنوينُ عند الإمكان في قولك: لا ضارباً زيداً في الدار، ووجوبُ نصبِ صفته في قولك: لا غلامَ رجلٍ أفضلَ منك موجود.

وقوله:

«لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً[1]

على إضمار فعل». وقع منه غلطاً، وإلا فلا خلافَ أنَّ المعطوف على المنفي بلا يجوز فيه النصبُ، سواء كُرِّرتْ «لا» أوْ لا، كقولك: لا حول ولا قوة. وقد ذُكِر ذلك فيما بعد في فصل: لا حول ولا قوة.

وقد أورد هذا البيت النحويون مستشهدين به في نصب المعطوف على اللفظ. وأمَّا قولُه:

ألا رجلاً جزاهُ اللَّهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ[2]

---

(١) هذا صدر بيت من السريع. وعجزه: اتّسع الخرقُ على الراقِع.
ونسبه سيبويه لأنس بن العباس من بني سليم ٢/٢٨٥. ونسبه ابن منظور لأبي عامر جد العباس بن مرداس (قمر). وهو من شواهد الكامل ٢/٦٩. واللمع لابن جني ص ٤٤. ومغني اللبيب ١/٢٤٩ (دمشق). وقد أوضح المؤلف موضع استشهاده. وزعم يونس أنه نون مضطراً. انظر الكتاب ٢/٣٠٩.

(٢) سبق الكلام عن هذا الشاهد في الإملاء (٣٥) من الأمالي القرآنية. ص: ١٦٧.

فهـذا هو الـذي يستقيمُ فيه مـا ذُكِرَ، لأنَّ «لا» فيـه لم تقع متكـررة بعد أخرى. فإمَّا أَنْ ينتصب على إضمار فعل كما ذكره الخليلُ؛ وهو أولى لأنه أبعدُ عن الضرورة إذ حذفُ الفعل كثير. وإمَّا أنْ يُنَوَّن ضرورة كما زعَم يونس[1].

فإنْ قيل: فهل يجوز أنْ يكون «رجلًا» منصوباً بفعل دلَّ عليه «جزى» كأنه قال: ألا جزى اللَّهُ رجلًا خيراً، وتكون «ألا» للاستفتاح، مثلها في: ألا قام زيـد، و﴿ **ألا إنَّ وعدَ اللَّهَ حقٌّ** ﴾[2]؟ قلت: هـو مستبعَـدٌ مـع جـوازه لفـظاً ومعنى. أمَّا المعنى فهو أنَّه لم يُرد أنْ يدعو لرجل على هذه الصفة، إنما قصدُه طلبُه، فنصبُهُ على ذلك المعنى يُفْسد معنى الطلب. وأمَّا اللفظُ فـإنَّ قولـه: يدل، على هذا التأويل، صفةٌ لرجل، وقد فُصل بينه وبينه بالجملة المفسِّـرة وهي أجنبية.

قـال: «ومن حقِّها أنْ يكـون نكرةً»[3]، لأنَّ وضعَهـا لنفي المتعـددات، وهذا يقتضي التنكير. ولذلك إذا وقعت المعرفةُ وجب التكريرُ ليوفِّر ما يقتضيه من التعداد[4] وشبَّهَها سيبويه برُبَّ لذلك[5].

وأما قوله: «لا هيثمَ»[6] وشبهه مما ذُكر، فعلى تقدير التنكير، يعني: أن

(١) قال سيبويه: «وأما يونس فزعم أنه نوّن مضطراً». الكتاب ٢/٣٠٨.
(٢) يونس: ٥٥.
(٣) المفصل ص ٧٦. والعبارة فيه: وحقه أن يكون نكرة.
(٤) في س: التعدد.
(٥) قال سيبويه: «واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رُبَّ حسن لك أن تعمل فيه لا». الكتاب ٢/٢٨٦. وقال أيضـاً: «فلا لا تعمـل إلا في نكرة كـما أن رُبَّ لا تعمل إلا في نكرة». الكتاب ٢/٢٧٤.
(٦) الرجز بتمامه: لا هيثم الليلة للمطي. وبعده: ولا فتى مثـل ابن خيبري. ولم يعـرف قائله. ومعناه: لا سائق كسوق هيثم. وهيثم اسم رجل كان حسن الحداء للإبل. انظر سيبويه ٢/٢٩٦ والمقتضب ٤/٣٦٢. والشـاهد فيـه نصب هيثم بلا التي لنفي الجنس، وهو علم معرفة. وجاز ذلك لأنه على سبيل التنكير.

«مثلَ» مقدرةٌ في المعنى، فصار نكرةً في المعنى، فصحَّ دخولُ «لا» عليه. و «مثل» وإنْ أُضيف إلى المعرفة فهي نكرة.

واعلم أن كلَّ موضع حُذفتْ منه «مثل»، فلا يخلو الاسم الباقي من أنْ يكون مضافاً أو مفرداً. فإنْ كان مضافاً فلا إشكالَ أنه معرب على كل تقدير، مثل قولك: ولا أبا حسنٍ لها[1]، وشبهه. وإنْ كان مفرداً كان مبنياً، لأنَّ حكمَ المضاف بعد «لا» غيرُ حكم المفرد في اللفظ. وعند حذف المضاف رجع الباقي مفرداً، فيجب إعطاؤهُ حكمَ المفرد وهو البناء، ولذلك قالوا: لا هيثَم. ولو كان معرباً لوجب أنْ يُقال: لا هيثماً. وأما: لا بصرةَ، فلا دليلَ منه لأنه يصح أنْ يقدَّر معرباً ومبنياً، ولكن يُحكم عليه بالبناء لِما تقدَّم.

قال: «وتقول: لا أبَ لك»، إلى آخره، في: لا أب لك ولا غلامين لك وشبهه مما كان مفرداً ودخلت اللام للاختصاص بينه وبين مَنْ نُسب إليه وجهان: أحدُهما: وهي اللغةُ الفصيحة إجراؤهُ مجرى المفرد المقطوع عن الإضافة وإعطاؤه حكمَ البناء، إما بالحركات إنْ قبلها أوْ بحروف النصب إنْ لم يَقبلْها، أعني الحركات[2]، واللغةُ الأخرى إجراُؤه مجرى المضاف وإعطاؤه حكمَه من الإعراب بالحركات أو الحروف. فمن المواضع ما يظهر بين اللغتين الفرقُ لفظاً كقولك، لا أبا لك ولا غلامي لك. فإنَّ الاعراب بالألف في: لا أبا، أثرهُ الإضافةُ، وحذفُ النون في: لا غلامي لك، أثرُ الإضافةِ، ومنه ما لا

---

(١) العبارة بكاملها: قضيةٌ ولا أبا حسن لها. أي: قضية ولا عالم بها. فدخل عليٌّ رضي الله عنه فيمن يطلب لهذه المسألة. انظر سيبويه ٢/٢٩٧.

(٢) قال ابن يعيش: «فلك في الاسم المنفي وجهان، أحدهما: أن يبنى مع «لا» ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه، وتكون اللام في موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوفاً، وهذا الوجه هو الأصل والقياس». شرح المفصل ٢/١٠٥.

يظهر لفظاً، كقولك: لا غلامَ لك. فهذا إنْ قدَّرته مضافاً كانت الحركةُ حركةَ إعرابٍ وإنْ قدَّرْته منفصلاً كانت الحركة حركة بناء، إذ لا أثرَ للإضافة في مثله في هذا الموضع إلا حذفُ التنوين وهو أثرُ البناء، فيصير لفظ الإعراب ولفظ البناء فيه سواء.

فأمَّا وجهُ اللغة الأولى فواضحٌ وهو الشائعُ الكثير. وأمَّا وجهُ اللغة الثانية فقد ذكرَ صاحبُ الكتاب أنَّهم قصدُوا إلى الإضافة، وإذا كان مضافاً فحكمُ الإضافة فيه هو ذلك الحكم. وجعلَ اللامَ مزيدةً توكيداً للإضافة. زيدَتْ مع قصد الإضافة، لِيُوَفِّرَ على «لا» من حيث اللفظ ما يقتضيه من التنكير، وهو معنى قوله: «وقضاءً من حق المنفي في التنكير بما يظهرُ بها من صورة الانفصال»(١). فجعَلَه مضافاً من حيث المعنى، وجعلَ اللامَ زائدةً لقصد صورة الانفصال. وهذا غيرُ مستقيم في المعنى، ولو كان معرفةً لم يجزْ دخولُ «لا» عليه. و«لا» لا تدخل إلا على النكرات. ولا ينفعُه أنَّ دخولَ «لا» تجعله في الصورة نكرة، لأنَّ امتناعَ دخول «لا» على المعارف لأمر معنوي لا لأمر لفظي. الثاني: أنا قاطعون بأن: لا أب لك، بمعنى لا أبا لك. و«لا أب لك» غيرُ مضاف في المعنى، فيجب أنْ يكون: لا أبا لك، غيرَ مضاف في المعنى. والأوْلى أنْ يقال: إنه في المعنى غيرُ مضاف ولكنه أشبَه المضافَ من جهة أنك إذا قلت: غلامُ زيد، وغلامٌ لزيد، فكلا اللفظين متَّفقٌ على أنَّ المعنى نسبةُ الغلام إلى زيد، وإنْ كان في الحذف معنى زائدٌ باعتبار زيادة خصوصيَّة. وإذا ثبت ذلك فقد صار ما وُجد فيه اللامُ وما لم يُوجد مشتركين في أصل النسبة.

---

(١) قال ابن يعيش: «يريد أن زيادة اللام في: لا أبالك، أفادت أمرين: أحدهما: تأكيد الإضافة، والآخر: لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف إليه. فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في الأب ومن جهة تهيئة الاسم لعمل لا فيه يعتد بها». شرح المفصل ١٠٧/٢.

فلما حصل هذا التشبيهُ أُجري مجرى المضاف في اللفظ والمعنى على حاله، كما أُجري «لا ضارباً زيداً» باتفاق مجرى المضاف في الإعراب. وإذا أَجْروا المشبَّهَ بالمضاف من حيث مجرى المضاف حقيقة، فلا بُعْدَ في أنْ يُجْرى المشبَّهُ بالمضاف من وجه في المعنى مجرى المضاف. وإذا ثبت ذلك استقام التعليلُ وانتفى الاعتراض.

وقولُه: « وقد شُبِّهت في أنها مزيدةٌ ومؤكّدة بتَيْم الثاني »[1] بناءً على تعليله، وقد تبيَّن ردُّه.

قال: «والفرقُ بين المنفي في هذه اللغة»، يعني: عند إثبات الألف إذا قلت: لا أبا لك «وبينه في الأولى» يعني: عند حذف الألف إذا قلت: لا أب لك «أنه في هذه معربٌ»، لأنه مضافٌ عنده والمضافُ معرب أوْ لأنه مشبَّه بالمضاف عندنا فأُجْرِي مجراه، «وفي تلك مبنى» لأنه لا إضافة، ولم يُعْتَبر شبهُ الإضافة من ذلك الوجه المعنوي فوجب البناء.

قولُه: «وإذا فَصَلْتَ فقلت: لا يدين بها لك، ولا أب فيها لك، امتنع الحذف». في: لا يدين وشبهه، «والإثباتُ» في: لا أبا وشبهه اللذان هما أثر الإضافة «عند سيبويه» لأنه عنده مضافٌ[2]، والمضافُ لا يُفصل بينه وبين

---

(١) وذلك في قول جرير:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يُلقينكم في سوأة عمر

فعدي: مجرور بإضافة تيم الأول إليه، وتيم الثاني مقحم زائد للتوكيد. وسيأتي الحديث عن هذا البيت في الإملاء رقم (٣٩) من الأمالي المطلقة إن شاء الله. ص: ٧٢٥.

(٢) قال سيبويه: «وتقول: لا يدين بها لك، ولا يدين اليوم لك، إثبات النون أحسن، وهو الوجه. وذلك أنك إذا قلت: لا يدي لك ولا أبا لك، فالاسم بمنزلة إسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء، نحو: لا مثل زيد، فكما قبح أن تقول: لا مثل بها زيد، فتفصل، قبح أن تقول: لا يدي بها لك، ولكن تقول: لا يدين بها لك، ولا أب يوم =

المضاف إليه في غير الشعر، وعلى ما قلناه وهو مشبَّهٌ بالمضاف فلا يقوى قوة المضاف. ولا يلزم من جواز الفصل بالظرف في المضاف الفصلُ فيما شُبِّه به لضعفه عنه. وعلى مذهب يونس جاز لأنه مضاف أو مشبَّه بالمضاف، وقد حصل الفصل باللام، فلا بُعدَ في الفصل بغيرها، والمذهبُ الأولُ.

[قال][1]: «وإذا قلت: لا غلامين ظريفين لك، لم يكن بدّ من إثبات النون في الصفة والموصوف»، لتعَذُّر إضافتهما أو أحدهما[2]، أمَّا تعذُّرُ إضافتهما فإنه لا يضاف اسمٌ إلا وله في المعنى ذات منسوبة إلى مَنْ أضيف إليه. فلو أضيفا جميعاً لاقتضيا ذاتين. الآخرُ: لو أضيفا لاقتضيا مشرِّكا، إذ لا يضاف شيئان إلى واحد إلا بمشرِّك، ولو جاء المشرِّكُ فسد معنى الصفة. ولا يضاف الأولُ للفصل الحاصل بغير الظرف، ولا الثاني لأنه ليس بمقصود بالذات، وإنَّما يضاف ما قُصد به الذاتُ لأنَّ الإضافةَ لها. ولا يَرد: لا ناصريْ لك وشبهه. لأن الموصوفَ فيه محذوف، وقد قامت هذه الصفةُ مقامَه وأُريد بها تلكَ الذاتُ فأُجريت مجراه.

قال: «وفي صفة المفرد وجهان»[3]. ذكر الصفةَ ههنا لأجل حكم اقتضاه النفي كما ذكرناه في صفة المنادى، وإلا فأحكامُ الصفات في الصفات.

= الجمعة لك، كأنك قلت: لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة، ثم جعلت لك خبراً فراراً من القبح». الكتاب ٢ / ٢٧٩.

(١) زيادة من عندي ليعلم أن ما بعدها قول الزمخشري.

(٢) قال سيبويه، «هذا باب لا تسقط فيه النون وإن وليت لك. وذلك قولك: لا غلامين ظريفين لك ولا مسلمين صالحين لك، من قبل ان الظريفين والصالحين نعت للمنفى ومن اسمه، وليس واحد من الاسمين ولي «لا» ثم وليته لك. ولكنه وصف وموصوف، فليس إلى الموصوف سبيل إلى الإضافة». الكتاب ٢ / ٢٩٠.

(٣) عبارة الزمخشري بتمامها: «وفي صفة المفرد وجهان: أحدهما: أن يبنى معه على الفتح كقولك: لا رجل ظريف فيها. والثاني: أن تعرب محمولة على لفظه أو محله». وكان على ابن الحاجب أن يذكر العبارة كاملة، لأنه قد تحدث عن أشياء لم يذكرها.

وقوله: «المفرد». احترازٌ من المضاف والمشبَّه به لأنه لا يجوز في صفته إلا النصب. أمَّا وجهُ البناء فلأنهم نزَّلُوا الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد من جهة أنَّ ذاتَهما واحدة. والمقصودُ نفيُ رجل موصوف بالظرف. وقد يقال: فلِمَ لَمْ تنزّلْ صفةُ المنادى المبنيّ مع الموصوف كالشيء الواحد حتى تكون الصفةُ مبنيَّة؟ فالجوابُ عنه من أوجه: أحدُهما: أنَّ الصفةَ ههنا مقصودةٌ مخصَّصةٌ، إذْ لولاها لكان «رجل» في قولك: لا رجلَ، عام في الظرفاء وغيرها[1]. وليس الصفةُ في قولك: يا زيدُ العاقلُ، إلا لرفع وهم مقدر. والآخرُ: أن صفة المنادى المبني لا تكون إلا معرفة بالألف واللام أو بالإضافة. والإضافةُ والألفُ واللامُ يمنعان من البناءِ العارض. ألا ترى أنه لا يُبنى: لا غلامَ رجل، ولا غلامَ لزيد، وإذا كان ذلك مانعاً من البناء في الأصل الموصوف فهو في الصفة أجدرُ. الثالثُ: أنَّ الألفَ واللام حرف لمعنى[2] بمثابة واو العطف في كونها حرفاً لمعنى[3]، فكما أنه لا يُبنى: لا رجلَ وامرأة، فكذلك ههنا، لئلا يؤدي إلى بناء أشياءَ متعددة.

والوجه الثاني مما يجوز في صفة المنفي: الإعرابُ، وهو على وجهين: على اللفظ[4] وعلى المعنى[5]. ووجهُه ما ذكرناه في صفة المنادى، وعاملُه كعامله، وعلَّتُه كعلته. فإن فصلتَ بينهما أعربتَ ليس إلا. لأنَّ الفصلَ يُبطل

---

(١) هكذا وردت هذه الكلمة في جميع النسخ. والصواب: وغيرهم.

(٢) لمعنى: سقطت من س.

(٣) في الأصل وفي م، ب: حرف المعنى. وما أثبتناه هو الأصح.

(٤) تنصبه وتنونه فتقول: لا رجل ظريفاً عندك. وأجاز سيبويه عدم تنوينه. قال: «اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نونت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا غلام ظريفاً لك، ولا غلام ظريف لك». الكتاب ٢/٢٨٨.

(٥) ترفعه حملاً على موضع لا واسمها. لأنها وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء، فتقول: لا رجل ظريفٌ عندك.

جعلَهُما كشيء واحد، فتعذَّر البناءُ، وليس في الصفـة الزائـدة[1] عليها إلا الإعرابُ لئلا يؤدي إلى بناء المتعددات وجعلها كشيء واحد، وليس من جنس لغتهم. وإن كرَّرتَ المنفيَ جاز في الثاني البناءُ لأنَّه تأكيـد لفظي، فجـاز أن يجري مجرى الأول لفظاً لأنه تكرير لـه. وجازَ الإعـرابُ لأنَّ علَّةَ البناءِ إنمـا وُجدتْ في الأول دون الثاني، فأُعرب الثاني لذلك.

قال: «وحكمُ المعطوف حكمُ الصفة إلا في البناء»، لأن البناءَ متعذر، إما لزيادة الحرف على ما تقدَّم، وإمَّا لأن المعطوفَ والمعطوف عليه متغايران، فلا يستقيم جعلُهما كشيء واحد كالصفة. فلم يبقَ إلا الإعـرابُ لفظاً أو محـلاً، فاللفظُ مثل قوله:

لا أبَ وابْناً مثلُ مروانَ وابْنِهِ[2]

ويجوز في «مثل» الـرفعُ على أنْ يكـون خبراً، ويجـوز النصب على أنْ يكون صفة وهو صفة لهما. ولا يجوز الرفع على الصفة لهما، لأن «ابنا» معرب، والرفعُ إنَّما يجوز على المحلّ إذا اتَّفق للموصـوف محلٌّ يخـالف اللفظ. وههنا أحـدُ الاسمين وهو الثاني منصوبٌ معرب فليس له محلٌّ في الرفع، فوجب أنْ تكون الصفةُ لهما فيما يتفقان فيه وهو لفظُ النصب. ولا يجوز أن تكون الصفةُ لهما فيما اختلفا فيه لأنه يؤدي إلى مثل قولك: قام زيد وضربتُ عمراً العاقلين، لأن

---

(١) كقـولك: لا غـلام ظريف عـاقلاً عنـدك. قال ابن يعيش: «كنت في الـوصف الأول بالخيار، إن شئت بنيته ومنعته التنوين، وإن شئت أعربته ونونته ولا يكون الثاني إلا منوناً معرباً، إما بالنصب وإما بالرفع، ولا يجوز فيه البناء». شرح المفصل ٢/١٠٩.

(٢) هذا صدر بيت من الـطويل، وعجـزه: إذا هو بـالمجد ارتـدى وتأزّرا. ولم ينسبـه أحد لقـائل. وهـو من شواهـد سيبويـه ٢/٢٨٥، والمقتضب ٤/٣٧٢، والخزانة ٢/١٠٢. ومروان: هو مروان بن الحكم. وابنه: عبد الملك بن مروان. والشاهد فيه قوله: ابناً، حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا. ويجوز فيه الرفع أيضاً، عطفاً على اسم لا قبل دخول لا عليه، أو عطفاً على لا مع اسمها، وهما بمنزلة المبتدأ.

الرفعَ في الصفة في قولك: لا أبَ وابناً مثل، إنما يصحُّ لأن قولَك: لا أبَ، في محل رفع، فيبقى قولُك: وابناً، منصوباً لفظاً ومحلاً، فتصيرُ قد وصفتَ بصفة واحدة اسمين، أحدُهما مرفوعٌ والآخرُ منصوبٌ على التبعةً اللفظيَّة. وهذا مثلُ قولك: يا زيدُ وعبدَ الله العاقلين. لا يجوز الرفعُ لأنَّهما لم يتفقا في جهة، إذ أحدَهما منصوبٌ لفظاً ومحلاً، فلا وجهَ لجري الرفع عليه ويجب النصبُ لاتفاقهما باعتباره، لأنَّ الأولَ منصوب محلاً والثاني منصوبٌ لفظاً ومحلاً، فأُجريت الصفةُ على ما اتفقا، لا على ما اختلفا. فإجراءُ الصفة ههنا على المحل واجب كإجراء الصفة ثَمَّ على اللفظ، لأنهما ههنا اتفقا بالمحل واختلفا باللفظ، وَثَمَّ اختلفا بالمحلِّ واتفقا باللفظ، فلذلك كانت الصفةُ باعتبار الاتفاق.

قال: «وإنْ تعرّفَ فالحملُ على المحلِّ لا غير»[1]. قال: لأن دخولَ النصب فيه فرعُ دخول الفتح فيه إذا كان منفياً، ولا يدخله الفتحُ فلا يدخُله هذا النصبُ الذي هو فرعُه، لأن دخولَ الفتح إنما كان لتضمنه معنى الحرف. ألا ترى أن معنى قولك: لا رجل، لا من رجلٍ. ولا يتقدر مثل ذلك في: لا زيدٌ، لأنَّ « مِنْ » ههنا جيء بها لتأكيد نفي المتعددات، وليس في قولك: لا زيدٌ، تعدّدٌ.

قال: «ويجوز رفعه إذا كُرر». قال الله تعالى: ﴿ فلا رَفَث ولا فُسوق ﴾[2]. وقال: ﴿ لَا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ﴾[3].

قال الشيخ: خص الرفعَ بالذكر وإنْ كان فيه إذا كُرِّر خمسةُ أوجه على ما

---

(١) كقولك: لا غلام لك والعباس، ولا غلام لك وزيد. قال ابن يعيش: «لا يجوز نصبه بالحمل على عمل (لا)، لأن (لا) لا تعمل إلا في النكرة، وإنما ترفعه على موضع (لا) وما عملت فيه لأن موضعهما ابتداء». شرح المفصل ٢/ ١١٠.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) البقرة: ٢٥٤.

يأتي في الفصل الذي بعده، لأن بقيةَ الأوجه قد تقدم بعضُها القوي، وذكر آخِر هذا الفصل بعضَها الضعيفَ، فلم يبقَ إلا وجهُ رفعهما، ولذلك خصَّهُ بالذكر. ووجهُهُ أحدُ أمرين: إمَّا أن يقال: المعطوفُ والمعطوفُ عليه في الصورة إذا بُنيا جميعاً كانا كالشيء الواحد، فكُره بناءُ أشياءَ متعددات، فعُدل إلى الأصل وهو الرفع. وإما أنْ يُقال: هو جوابٌ لِمَنْ سأل عن شيئين أو أثبت الحكمَ لشيئين فقال: في الدار رجل وامرأةٌ، فأُجيب بقوله: لا رجلٌ في الدار ولا امرأة، ليكون الجوابُ مطابقاً للسؤال. فإنْ قيل: فليكن «لا رجلٌ» فصيحاً جائزاً جواباً لقول من قال: في الدار رجلٌ. فالجوابُ: أنَّ ذلكَ غيرُ لازم، لأنك في قولك: لا رجلٌ ولا امرأةٌ، مضطَّرٌ في غرضك لذكرهما، لأنك لو قلت: لا، أو: لا رجلٌ، أو: لا امرأةٌ، لم يحصل غرضُك، وليس كذلك مسألةُ الاعتراض، إذ لو قصدتَ مجردَ الجواب لوجب أن تقول: لا، أو: نعم. وليس في ذكر رجل زيادةٌ فثبت أنها تخالفُها في وجوب ذكر الاسمين للغرض المقصود، فحسُنت المطابقة. وتلك المسألةُ إنْ ذكرتَ رجلاً فليس لهذا الغرض فيجب أن يكون له حكمٌ لا باعتبار المجاب لانتفاء الغرض فيه بانتفاء الجواب. [قال][1] «فإنْ جاء مفصولاً بينه وبين لا أو معرفةً وجب الرفعُ والتكرير».[2] أما الرفعُ فلأنّ الفصلَ يمنع البناءَ، وأمَّا التكريرُ فلأنَّ «لا» تقتضي نفيَ المتعدِّد وضعاً. ولمَّا كان المعرفةُ الواحدُ لا تعدُّدَ فيه اشتُرط تكريرُه ليحصل التعدُّد.

[قال][3]: «وفي: لا حول ولا قوة إلا بالله، ستةُ أوجه». وهي خمسة أوجه[4] لأنَّ الوجهَ السادسَ الذي جعله عكساً لرفع الأول وفتح الثاني هو أن

---

(١) زيادة من عندي ليعرف أن ما بعدها من كلام الزمخشري.

(٢) فمثال الفصل قولك: لا فيها رجل ولا امرأة. ومثال كونه معرفة قولك: لا زيد عندي ولا عمرو.

(٣) زيادة من عندي حتى لا يختلط كلام الزمخشري بكلام ابن الحاجب.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في الإملاء رقم (٧٨) من الأمالي على المقدمة ص: ٥٩٣ =

تقولَ : لا حولَ ولا قوةٌ . وهذا هو الوجه الذي هو فتحُ الأول ورفع الثاني وهو قولك : لا حولَ ولا قوةٌ .

وقد ذهب بعض الناس إلى أنَّ تقسيمه باعتبار التعليل. والوجهُ الخامس هـو رفـعُ الأول على أنَّ «لا» بمعنى ليس، أو على مـذهب أبي العبـاس[1]، فيكون الوجهُ السادسُ معللاً بهذا التعليل، وهو بهذا الاعتبـار يخالف الـوجهَ الثالث، وهذا غلط، إذ لو قُصِد ذلك لكانت وجوهاً كثيرة، لأنَّ رفعهما جميعاً يجوز أن يكون للوجهين الذين ذكرناهما، وأنْ يكونا على مذهب أبي العباس. أو على أن «لا» بمعنى ليس. وهذه أربعةُ أوجه. فدلَّ ذلك على أنه لم يقصد إلا صـورَ الأحكام لا إلى تعليلهـا، وأن قولَـه: «وأنْ تعكس هذا»، وقـع غلطاً، وكثيراً ما يغلط العلماءُ في مثل ذلك عند التقسيم.

[إمـــلاء ٨٦]

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

قال صاحبُ الكتاب[2]: «هذا التشبيـه لغة أهـل الحجاز وأمَّـا بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرأون: ﴿ ما هذا بشر ﴾[3]، إلا مَنْ درى كيف هي في الصحف»:

لغةُ أهل الحجاز على خلاف القياس عند النحـويين[4]. ولغةُ بني تميم

= والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٩٤ والرضي ١/٢٦٠ وابن يعيش ٢/١١٣.

(١) مذهبه جواز الرفع بلا من غير تكرير . فهو لا يرى بأساً أن تقول : لا رجـلٌ في الدار . انظر المقتضب ٤/٣٥٩.

(٢) ص ٨٢.

(٣) المؤمنون : ٢٤ .

(٤) ويروى عن الأصمعي أنه قال : ما سمعته في شيء من أشعار العرب ، يعني نصب خبر ما المشبهة بليس . ابن يعيش ١/١٠٨.

موافقة للقياس، لأنهم يزعمون أنَّ كل حرف لا اختصاص له بواحد من الأسماء والأفعالِ لا عملَ له في أحدهما، و «ما» و «لا» كذلك. ووجههُ أنَّ الشَّبه لمَّا قويَ بين «ما» و «ليس»، أُجْريت مجراها في العمل، وخُولف ذلك القياس لقوة الشَّبه.

قولُه: «وبنو تميم يقرأون: ﴿ما هذا بشر﴾»،ليس بجيد، لأن هذه القراءة إنْ كانت لهم جائزة قبل المصحف فلا تُنسخ بوجود المصحف، وإنْ لم تكن لهم جائزةً فقد نسبهم إلى الجهل وارتكابِ المحظورات.

وقولُه: «فإذا انتقض النفيُ بإلا، أو تقدم الخبرُ بطل العملُ». أمَّا إذا انتقض فلأنها شَبهُها باعتبار النفي، ولا نفيَ في الخبر مع وجود «إلا» فبطل. وأمَّا التقدمُ فلأنها لَمْ تقوَ قوةَ الأفعال فيتقدم منصوبُها على مرفوعها. ودخولُ الباء في(١) الخبر إنَّما يصحّ على لغة أهل الحجاز، واستدَلَّ بقوله: «لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلق». وهذا غير مستقيم لأنه لا يصحّ أن يقال: دخولُ الباء لأجل النفي في قولك: ما زيدٌ بمنطلق، على اللغتين، ولم يستقم: زيدٌ بمنطلق، لعدم النفي، كما تقول: ما لكم من إله، وأنت لا تقول: لكم مِنْ إله، ولا عملَ لواحد منهما.

وقوله: «ولا التي يكسعونها(٢) بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا إلا أنْ يكون المنصوبُ بها حيناً».

اختلف الناس في «لا» هذه. فقال البصريون: هي «لا» المشبهةُ بليس لأنها أُلحِقَتْ التاءَ المختصةَ بالأفعال، فلولا شبَهُها بالفعل لم تلحقها. وإذا كانت المشبهةُ بالفعل فهي التي بمعنى ليس أيضاً. فإن المعنى على قولك:

---

(١) في س : على.
(٢) معنى يكسعونها : يتبعونها . اللسان (كسع).

ليس هذا الحين حين مناص، وشبهه مما يقع فيه لات[1]. واغتفروا ما يلزمهم لقيام هذا الدليل، والذي يلزمهم أنّ «لا» بمعنى «ليس» شاذ. وجوابُه أنه شاذ ما لم تدخل التاءُ، فإذا دخلتْ فليس بشاذ. ومنها: ما يلزمهم من اضمار الاسم في الحرف، لأنَّ المعنى عندهم: ليس الحينُ حينَ مناص، والحروفُ لا يُضْمر فيها. وجوابُه: أنَّه قد قَوِيَ شبَهُه بالفعل فأُجريَ مجراه في هذا المثال لكثرة استعماله مثله. ومنها: ما لزمهم من الإضمار قبل الذكر، لأن المعنى: ليس الحينُ حينَ مناص. وجوابُه: أنَّ مثلَ هذا الإضمار جائزٌ لقيام القرينة الحاليَّة عليه. وإذا قامت القرينةُ على الإضمار كان بمثابة تقدُّم الذِّكر.

وذهب بعض الناس إلى أنَّها «لا» التي لنفي الجنس[2]. ودليله عندهم ما ذكروه اعتراضاً على البصريين. والاعتراضُ عليه ما ذكره البصريون جواباً ودليلاً.

[إملاء ٨٧]

[مسائل في المنادى]

المنصوب باللازم إضماره. قال[3]: «هو أقسام منه المنادى[4]». والنداءُ جملة إنشائية يُقْصد بها تنبيهُ مَنْ تخاطبه بأحد الحروف المخصوصة[5]. والمنادى هو الاسمُ المخاطب فيها. واختُلف في تقديرها جملة. فمنهم من

(١) قال تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ (ص: ٣).

(٢) وهو مذهب الكوفيين. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٩٩.

(٣) المفصل ص ٣٥.

(٤) قال ابن الحاجب: «لم يحده لإشكاله». الإيضاح ١/٢٤٩. ثم قال: «والتحقيق أن يقال في حده: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً. فالمطلوب إقباله جنس له ولغيره، وبحرف نائب مناب أدعو فصل. وخرج المندوب عنه بأصل الجنس فإنه ليس مطلوباً إقباله». الإيضاح ١/٢٤٩.

(٥) وهي: يا، أيا، هيا، وا، أي، الهمزة.

يقول: أصلها: أُريد[1] أو أعني أو ما أشبهه. فيا عند هؤلاء حرفٌ وضع دليلاً على الإنشاء للنداء كما وُضعت الهمزةُ دليلاً على إنشائيَّة الاستفهام. والجملةُ عندهم من الفعل والفاعل المقدَّر، والاسمُ مفعول بذلك الفعل.

وقال بعضهم[2]: يا: اسمٌ من أسماء الأفعال متضمن معنى الإنشاء، وعبد الله مفعول باسم الفعل، ولا شيءَ مقدَّر، وهو ضعيف، لأن من جملة حروف النداء الهمزة، وليس من أسماء الأفعال اسمٌ على حرف واحد. وأيضاً فإنَّ أسماءَ الأفعال تتحمَّلُ الضمائرَ، كقولك: هيهات ورويد، وهذه يعلم أنها لا تتحمَّل الضمائرَ، ولو تحمَّلَ الضميرَ لاستَقلَّ كلاماً، ولا يستقلُّ ذلك مع مضمره كلاماً. وإذا بطل ذلك فالمذهبُ ما تقدَّم، ويجب تقدير الفعل للعلم بأنَّها جملة، والمعنى عليه، فوجب تقديرُه بالفعل. وإنما وجب الحذفُ لأنَّ الواضِع علِمَ أنَّ هذا مما يكثر في كلامهم، فحذفَهُ[3] لكثرته المعلومة عنده، وصارتْ «يا» متضمِّنَةً ذلك الفعلَ المحذوف، فلم يجمعوا بينها وبينه. ثم إنَّ المنادى منصوبٌ لفظاً ومنصوبٌ محلاً. فالمنصوب من حيث المحلّ على أضرب: منها: المنادى المضموم، وشرطُه أنْ يكون مفرداً معرفة غيرَ داخلة عليه لامُ الجر ولا ألفُ الندبة، وبُنيَ لشَبَهه بالمضمر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. أما من حيث اللفظ فلأنه مفردٌ، ومن حيث المعنى هو أنه مخاطَب، وأصلُ المخاطب أنْ يكون بالضمائر، ولكنهم وضعوا ههنا الأسماءَ الظاهرة موضعَ المضمرات لأنهم علموا أنَّهم ينادون في الغالب الغائبَ عن العين، فلو وضعوا[4] المضمرَ موضعه لجوَّز كلُّ سامع له أنَّه المنادى، فعدَلوا إلى الأسماء

(١) في الأصل: يا زيد. وهو تحريف.
(٢) وهو مذهب الفارسي. انظر شرح الكافية للرضي ١/١٣٢.
(٣) في س: فحذف. والأصوب ما أثبتناه.
(٤) في س: وضع. والأصح ما أثبتناه.

الظاهرة لتختص بمَنْ هي لقبٌ عليه، فيرتفع ذلك اللَّبْس. وبُني على حركة إمَّا للهرب مِن التقاء الساكنين في كثير من الأسماء كزيد وعمرو ـثم حُملت البواقي عليها، وإمَّا لعروض البناء، جعلوا المبنيَ عارضاً بالآلة العارضة وهي الحركة، إذ أصلُ البناء السكونُ(1)، وبُني على الضم لأنهم لو بنوه على الفتح لالتبس بالمعرب، إذ موضعُه نصب(2). ولو بنوه على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم عند حذف الياء وهي كثيرة، فبنوه على الضم ليرتفع هذا اللَّبس(3).

قال: «توابعُ المنادى المضموم غير المبهم». قال صاحبُ الكتاب: «إذا أُفردت حُملت على لفظه أوْ محلِّه». ذكرَ بعضَ التوابع باعتبار حكم ثبتَ لأجل منادى مخصوص كان ذكرَهُ في النداء لأنه أثرُه. أمَّا التوابعُ وأحكامها من حيث كونها توابعَ فموضعها باب التوابع. وشرطُ هذا الحكم أن يكونَ المتبوعُ منادى مضموماً غيرَ مبهم، وأنْ يكون التابعُ مفرداً غيرَ بدل ولا معطوفاً مما يصح دخولُ حرف النداء عليه. أما كونُه منادى فليحصل اللفظُ والموضع، وأمَّا كونُه مضموماً فليتحقَّق مخالفةُ اللفظ الموضعَ، وأما كونُه غيرَ مبهمٍ فلأنه إذا كان مبهماً كان المتبوع هو المقصود بالنداء، وقد أجازَ بعضُ النحويين فيه الوجهين، فعلى هذا لا يحتاجُ إلى قيدٍ يُخرجُه.

---

(1) قال ابن يعيش: «أما تحريكه فلأن له أصلاً في التمكن فوجب أن يميز عن ما بني ولا أصل له في التمكن، فبني على حركة تمييزاً له عن مثل: من وكم وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب». شرح المفصل ١/١٣٠.

(2) لو بنوه.. إذ موضعه نصب: سقطت هذه العبارة من د.

(3) وزاد ابن يعيش سبباً آخر وهو شبهه بالغايات نحو: قبل وبعد. ووجه الشبه بينهما أن المنادى إذا أضيف أو نكر أعرب، وإذا أفرد بني، كما أن قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبنيان في غير ذلك. انظر شرح المفصل ١/١٣٠. وقال ابن الحاجب في الإيضاح: «وإنما بني على الضم لطروء سبب أوجب البناء، وهو مناسبة ما لا تمكن له في الإعراب، وهو شبهه بالمضمر» ١/٢٥٢.

وقوله: «إذا أفردت»، احترازٌ من أنْ تكونَ مضافةً لأنها إذا كانتْ مضافة لم يكنْ فيها إلا النصبُ من جهة أن إعرابهَا بالرفع إنَّما كان إجراء لهـا مجرى المنادى بتقدير دخول حرف النداء عليها[1]. وأما إذا كانت مضافة انتفى هذا التقدير عنها ولزِم نصبُها.

وقولُنا: غير بدل، لأنها إذا كانت بدلاً كان في حكم تكرير العامل، فكأنه موجودٌ، فحكمهُ حكمُ منادى مستقل، فيجبُ ضمُّه. وقولُنا: غير معطوف مما يصح دخول حرف النداء عليه، لأنه إذا صحَّ دخولُ حـرف النداء عليـه قُدِّر، وإذا قُدِّر كان حكمُه حكمَ نفسه، وجرى مجرى البدل.

وما لَهُ لفظٌ ومحل على ثلاثة أقسام: قسمٌ مبني بالأصالة فهذا لا يجري عليه شيءٌ إلا باعتبار موضعـه، كقولـك: جاءني هؤلاءِ العقـلاء، وشبهه، لأن لفظَه أصلٌ في البناء، فلا اعتدادَ به، إذ لا شبـهَ له بـالمُعْرب. وقسمٌ طـرأ فيه البنـاءُ في محل مخصوص كالمنادى المضموم والمنفي بلا التي لنفي الجنس، ففي تابع هذا وجهان: الإجراءُ على الموضع وهو القياسُ لأنه مبنيٌّ فلا اعتدادَ بلفظه قياساً على سائر المبنيات. ومنهم من يُجريه على لفظه لطروء البنـاء فيه تشبيهاً لها بحركة الإعراب لتغيُّر الحركة العارضة فيه[2]. وقسمٌ معرب بإعرابٍ ثـانٍ بعـدَ إعـراب أصـل كـالمضـاف إليـه المصـدرُ واسـمُ الفـاعـلِ واسمُ[3] المفعولِ، كقولك: ضربُ زيدٍ وضاربُ زيدٍ ومضروبُ زيدٍ. ففي هذا أيضـاً وجهان: الإِجراءُ على اللفظ وهو القياسُ لأنَّه معرب على الحقيقة فجرتْ عليه

(١) عليها: سقطت من م.

(٢) تقول: يا زيدُ الطويلُ والطويلَ، ويا تميمُ أجمعون وأجمعين، ويا غلامُ بشرُ وبشراً، ويا عمرُو والحارثُ والحارثَ.

(٣) اسم: سقطت من ب، د.

تـوابعُه على لفـظه كسائـر المعربـات، ومنهم من يُجري تـوابعَه على إعـرابه الأصليّ ، وهو ضعيف ، وقد تقدَّم .

[إمـــلاء ٨٨]

[المفعول المطلـق]

قوله[١]: «ذكرُ المنصوبات . إلمفعولُ المطلق». لم يحدّ المصـدرَ لأنه قد تقدَّم ما يُشعر به وهو لقبُه. فإنَّ لقبه مُشْعرٌ بفصله. والمقصودُ في الحدود إنَّما هي الفصولُ فكأنه قال: هو الاسمُ الذي فُعل، وهذا فصلُ المفعول المطلق عن غيره. وحَدُّه: هو ما فعَلَه فاعلُ الفعل المذكور. فقولنا: المذكور، احترازٌ عن مثل قولك: كَرِه زيد الضرب، فإنه مفعول لفاعل ولكنه ليس هو المذكور.

وقوله: «سُمّي مصدراً لأن الفعل يصدر عنه»[٢]. هذا مذهب البصريين أنَّ المصدرَ أصلٌ أُخذ منه الفعـلُ[٣]، والدليـلُ عليه من وجهين: أحـدُهما: تسميته بالمصدر، والمصدرُ في اللغة هو الذي يصدر عنه، فدلَّت تسميتُه على أنه قد صدَرَ عنه الفعلُ، وعلى مذهب الكـوفيين كان ينبغي أن يُسَمَّى الفعـلُ مصدراً ولم يسمَّ، فدلَّ على أنه ليس بأصل. الثاني: أن معنى الاشتقاق هو أخذُ لفظ فرعي من لفظ أصلي موافق له في الحروف الأصـول والمعنى الأصلي، وهذا لا يتحقَّقُ في المصدر والفعل إلا على مذهب البصريين، لأنا نقولُ: إنْ جعلنـا الفعلَ أصـلاً فالفعـلُ يدل على حَـدَث وزمـان معيَّن فيجب أن يكـون المصدرُ يدل أيضاً على الحدَث والزمان المعيّن، ولا قائلَ يقول: إن المصدرَ يدل على حدث وزمان معيَّن. وإذا قلنا: إن المصدر هو الأصلُ وهو دالّ على

(١) ص ٣١.

(٢) عبارة المفصل : سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٢٨ .

حدث مجرَّد عن الزمان فالفعل قد شاركه في هذا المعنى الأصلي، فقد ثبت أن الحقَّ ما ذهب إليه البصريون.

المبهمُ ما دل على ما دل[١] عليه الفعلُ من الحدث، والمؤقَّتُ ما دل على زيادة، وتلك الزيادةُ تكون في الأنواع كقولك: ضربت ضرباً شديداً، وفي الأعداد كقولك: ضربت ضربة وضربتين[٢].

وقوله: «وقد يقرن بالفعل غيرُ مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين: مصدرٌ وغيرُ مصدر». فقولُهُ: وغيرُ مصدر، ظاهرُه التناقضُ، لأن كلامَهُ في المفعول المطلق وتقسيمه وقد ذكرَ أنه مصدرٌ، فكيف يكون من تقاسيمه غيرُ مصدر، فيكون مصدراً غيرَ مصدر؟ والجوابُ: أنَّ المصدرَ يُطلق باعتبارين: أحدهما: الذي فعلَهُ فاعلُ الفعل المذكور. والآخرُ: باعتبار ما لهُ فعلٌ يجري عليه، كانطلق للانطلاق وشبهه، وله بابٌ يُذكر فيه. فقولُه: وغيرُ مصدر، أي: ليس له فعلٌ يجري عليه، وهو مصدر باعتبار أنه فعلَهُ فاعلُ الفعل، فهو مصدر باعتبارٍ غيرُ مصدرٍ باعتبار آخر.

وأما قولُه: «رجعَ القهقرى» وأخواتُها[٣]، فللناس فيها مذهبان: مذهبُ صاحب الكتاب أنها ههنا أسماءٌ ليست لها أفعال، فهي منصوبة انتصابَ: أنواعاً من الضرب. وقد ذهب غيرُه إلى أنها صفاتٌ لمصادرَ محذوفة[٤]. فرجعَ

---

(١) على ما دل: ساقطة من ب.

(٢) تحدث ابن الحاجب في هذه الفقرة عن قسمي المصدر، ولكنه لم يصدرها بعبارة الزمخشري كعادته. فبدا الكلام غير مرتبط بما قبله. فلا بد من ذكر كلام الزمخشري، حتى يتصل الكلام ببعضه البعض ويستقيم المعنى. وعبارة الزمخشري: «وينقسم إلى مبهم نحو: ضربت ضرباً وإلى مؤقت نحو: ضربت ضربة وضربتين».

(٣) منها: اشتمل الصماء، وقعد القرفصاء.

(٤) وهو مذهب المبرد. انظر الرضي على الكافية ١/١١٥.

القهقرى، تقديرُه: رجع الرجوعَ القهقرى. فعلى هذا يكونُ المصدرُ هو المحذوفُ، والقهقرى وأخواتُها صفاتُ المصادرِ المحذوفةِ والمقدَّرةِ، فلا تكونُ من هذا الباب بلْ تكونُ من باب قولك: ضربتُ ضرباً كثيراً.

قولُه: «والمصادرُ المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثةِ أنواع». والدليلُ على الحصر باعتبار جواز الإضمار ووجوبه، أنه لا يخلو أنْ يجوز إظهارُه أوْ لا. فإنْ جاز إظهارُه فهو القسم الأول[1]. وإنْ لم يجز إظهارُه فلا يخلو إما أنْ يكون له فعلٌ من لفظه أوْ لا. فإنْ كان له فعل من لفظه فهو الثاني[2]. وإنْ لم يكن له فعل من لفظه فهو الثالثُ[3]. فمنها ما لا يعرف إلا بالسماع وهو الأولُ من النوع الثاني. وطريقُ الدليل على التزامهم حذفَ الفعل من هذا القسم أنَّا نقول: هذه ألفاظ كَثُرتْ في كلامهم، ولم توجد إلا محذوفاً فعلُها. فدل على أنها ملتزمةُ الحذف، إذْ لو لم تكن كذلك لَوُجِدتْ مع كثرتها في بعض المواضع مظهراً أفعالُها. ولمَّا لم توجد إلا محذوفة دلَّ على أنها لا يجوز إظهارُها. وقد استُعمل هذا الدليلُ في مواضع مُخرجاً لِما ثبتَت قاعدتُه بالقياس، فهو أوْلى ههنا.

قال سيبويه: «لا يُقال: ما أقْيَلَهُ، استغناءً بما أكثرَ قائلته»[4]. وقال

---

(١) نحو: مواعيد عرقوب، وخير مقدم، وغضب الخيل على اللجم. فهذا النوع يجوز فيه إظهار الفعل ويجوز حذفه. انظر المفصل ص ٣٢.

(٢) نحو قولك: سقياً ورعياً وخيبة وجدعاً وعقراً وبعداً وسحقاً. فكل هذه مصادر منصوبة بفعل مضمر متروك لأنها صارت بدلاً منه. انظر المفصل ص ٣٢.

(٣) نحو: دفراً وبهراً وأُفَّةً وتُفَّةً وويحك وويسك وويلك. فهذه مصادر ليست لها أفعال من لفظها. انظر المفصل ص ٣٣.

(٤) قال سيبويه: «ولا يقولون في قال يقيل: ما أقيله، استغنوا بما أكثر قائلته». الكتاب ٤/٩٩.

أيضـاً : « واستغْنَوْا بتـركتُ عن وذرتُ »[1] . وقال أيضـاً : « لا يقال نـازَعَني فنزعتُه ، واستُغْنِيَ عنه بغلبته »[2] . وهذه كِلُّها أمورٌ أُخرجت عن القياس لهذا الدليل ، وطريقُ بيانه ما ذكرناه .

وضابطُ هذا النوع الثاني من النوع الثاني الذي هو: إنما أنت سيراً سيرا، ومـا أنت إلا قتلاً قتلا: أن يتقدَّم نفي أوْ مـا هـو في معنى النفي وبعـده اسم لايصحُّ أنْ يكون المصدر عنه خبراً[3]. وقولُنا: لا يصحُّ أنْ يكون المصدر عنه خبراً، حذراً من قولك: ما ضربك إلا ضربٌ حسن، فإنه يجب فيه الرفـعُ. وحكمةُ هذا الضابط هو أنَّ وقوعه موقعاً لا يصحُّ أنْ يكون خبـراً دالٌ على أنَّ الخبر غيرُه. ولا خبرَ يصلح من حيث المعنى إلا فعلٌ بمعناه، فقد عُلم بهذه القرينة خصوصيَّةُ الفعل وفي موضعه باشتراط الإثبات بعد النفي لفْظٌ أو تقديرُ لفظ واقع موقعَ الفعل، فاستُغني بالقرينة واللفظ الواقع موقعَ الفعل عن التلَفُّظ بالفعل، كما استُغنِي في قولهم: لولا زيدٌ لكان كذا، وبابه.

قوله: «ومنه قوله: ﴿فإمّا مَنّاً بعدُ وإمّا فِداءً﴾[4]». ضابطُ هذا: أنْ تتقدم جملة تقتضي تفصيلاً باعتبـار معناهـا، ويُستغنى باقتضـائها التفصيـلَ مع ذكـر المصـادر بعـدَهـا عن ذكـر الفعـل ويُستغنى بلفظ مـا تقـدم عن لفظ الفعـل، فصارت[5] قرينة ولفظ، فأَشْبه ما تقدم.

(١) قال سيبويه : «كما أن يدع على ودعت ، ويذر على وذرت وإن لم يستعملا ، استغني عنهما بتركت». الكتاب ٤/٦٧.

(٢) قال سيبويه : «ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعتُه ، استُغنِي عنها بغلبته وأشباه ذلك». الكتاب ٤/٦٨.

(٣) ومثل هذا قولك : إنما أنت سيرَ البريد ، وأأنت سيرا ؟

(٤) محمد : ٤ . وقبلها: ﴿فشدّوا الوثاق﴾. فـ « منا » و « فداء » ذكرا تفصيلاً وتوضيحاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق .

(٥) في جميع النسخ وردت هذه الكلمة هكذا. والصواب أن تكون: لأنه. وقد ذكر ذلك في الصفحة التالية.

وقوله: «مررت [به][(١)] فإذا له صوتٌ صوتَ حمار وإذا له صراخٌ صراخَ الثَّكلى وإذا لـه دَقٌّ دقَّكَ بـالمنحـاز حبَّ القِلْقِـل[(٢)]». ضـابِطُ هذا: أن يتقـدم اسم فعل، يعني مصدراً منسوباً إلى من قـام به وبعـده مصدرٌ في معناه، فإنـه ينصب على الـوجـه المختـار[(٣)]، فيُستغنى بمـا تقـدّم من ذكـر اسمِ الفعــلِ المنسوب عن الفعل الناصبِ لأنه قرينةٌ ولفظ كما تقدّم. وهل الناصبُ له نفسُ مـا تقدَّم فيقـومُ مقامَ الفعـل أوْ الناصبُ لـه فعلٌ آخـر مقدر؟ فيـه خـلاف بين النحويـين[(٤)]. ظاهرُ كلامه أنه بفعـل مقدر، لأن الكـلامَ في تقسيم ما ينتصب بفعـل واجب إضمارُه. وعلى التقـدير الآخـر لا يكون منصـوبا بفعـل مضمر. وقولُنا: اسم فعل منسوب إلى من قام به، احترازٌ من أنْ يكون غيرَ اسم فعل، كقولك: فإذا له يدٌ يدُ الثور[(٥)]، واحتراز من أن لا يُذكر شيءٌ في موضعه أصلا، كقولك: فإذا له صوتُ حمار. وقولُنا: إلى من قام به، احترازٌ من قولك: فإذا صوتٌ صوتُ حمار.

(١) زيادة من المفصل ص ٣٢.

(٢) المنحاز: الهاون. اللسان (نحز). والقلقل: شجر أو نبت له حب أسـود. قال ابن منظور: «والعامة تقول: حب الفلفل، وهو تصحيف. إنما هو بالقاف وهـو أصلب ما يكون من الحبوب». اللسان (قلقل).

(٣) قال سيبويه: «فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه. ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصار قولك: له صوت، بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى». الكتاب ٣٥٦/١.

(٤) قال سيبويه: «ويدلك على أنك إذا قلت: فإذا له صوت صوت حمار، فقد أضمرت فعلاً بعد له صوت، وصوت حمار انتصب على أنه مثال أو حال يخرج عليـه الفعل ـ أنـك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضمره». الكتـاب ٣٥٧/١.

(٥) قال سيبويه: هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع، وذلك قولك: له يدٌ يدُ الثورِ، وله رأسٌ =

قوله: «ومنه ما يكونُ توكيداً إمّا لغيره أو لنفسه». التوكيدُ لغيره أنْ تتقدم جملة يكون معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متعدّداً[١]. والتوكيد لنفسه أن تتقدم جملة يكون معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متّحداً[٢].

وقوله: «أجِدَّكَ لا تفعل كذا». أصلُه لا تفعلْ كذا جدا. فالجملةُ بالنسبة إلى «جدّا» تحتمل الغيرَ، فصار توكيدا لغيره، ثم أُضيف إلى فاعله كقولك[٣]: صُنعَ الله، ثم دخلت الهمزةُ للإنكار، فالتُزم تقديمهُ لأجل الهمزة، ثم كثر في ألسنتهم حتى استعمل استفتاحاً، فلذلك وقعتْ بعده الجملةُ الإنشائية كقولك: هلْ تفعلُ كذا؟ ولا تفعلْ كذا. والإنشائيّةُ هي التي: لا تحتمل صدقاً ولا كذباً.

قوله: «ومنه ما جاء مثنى وهي: لبيك وسعديك». ضابطُ هذا أنْ يكون مسموعاً من العرب مثنى. ووجوبُ حذف الفعل معلوم قياسا، وسرُّه أنهم لما ثنُّوه فكأنهم ذكروه مرتين، فاستغنوا بذكر أحدهما مقدّراً عن الفعل، كما أنهم إذا قالوا: الطريقَ الطريقَ، استغنوا بالتكرار عن الفعل، فإذا قالوا: الطريقَ، لم يستغنوا.

قوله: «ومنه ما لا يتصرف، وهي[٤] سبحان الله ومعاذ الله وعَمْركَ وقِعْدَكَ الله». قال سيبويه: معنى كونها لا تتصرف: أنها لا تستعمل إلا مصدراً ولا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافاً إليها[٥]. وقال بعضهم: إنها مصدر لسبّح، ولا

= رأسُ الحمارِ، لأن هذا اسم، ولا يتوهم على الرجل أنه يصنعَ يداً ولا رجلاً، وليس بفعل». الكتاب ١/٣٦٦.

(١) كقولك: هذا عبد الله حقاً.

(٢) كقولك: له عليّ ألف درهم عرفاً. أي: اعترافاً.

(٣) في ب: كقوله.

(٤) في المفصل: نحو، بدلاً من: وهي.

(٥) عدم تصرفها عند سيبويه ليس كما نقله عنه ابن الحاجب، وإنما لأنها لا تقع في موضع الجر والرفع ولا تدخلها الألف واللام. انظر الكتاب ١/٣٢٢.

يصحّ لأنّ شرطَ كلٍّ مصدر لفعلٍ يوافقُه في معنى الحدوث. وسبّح معناه: قال: سبحانَ الله. وسبحانَ الله معناه: براءة الله. وليس التلفُّظ بسبحان الله براءة، فلا يستقيم أنْ يكون مصدرا له. فسبّح: إذا قال: سبحَانَ، مثل بسمل: إذا قال: بسم الله، وحوقَلَ: إذا قال: لا حولَ ولا قوةَ إلاَّ بالله. ولو استقام أنْ يكون سبحانَ مصدرا لسبّح لكان: بسم الله ولا حولَ ولا قوةَ إلاَّ بالله، مصادرَ لبسمل وحوقَل. وإنما سبحانَ الله مصدرٌ لفعل في معنى البراءة أو التنزيه لا يظهر. فكأنه قال: بَرِىءَ اللَّهُ من السوء براءة.

وعَمْرَكَ اللَّهَ. مذهبُ سيبويه أنها منصوبةٌ على المصدر، تقديره: عمّرتُكَ اللَّهَ تعميرا[1]. حُذف عمّرتكَ، ووضعَ عمْرَكَ موضعَ التعمير مضافاً إلى مفعوله، وبقيَ اسم الله منصوبا على ما كان عليه. والدليلُ على كونه مصدرا وقوعه موقعَ الفعل في قول الشاعر:

عَمَّــرتُــكِ اللَّهَ إلا مــا ذَكَــرْتِ لَنــا　　　هــل كُنتِ جارَتنـا أيـامَ ذي سَلَمِ[2]

فهو بمعنى عَمْرَكَ الله. وإذا وقع في موضع عَمّرتُك ومعناه وجب أنْ يكونَ مصدراً كما كان «سقيا» مصدراً لذلك. وذهب غيره إلى أنّ عَمْرَكَ اللَّهَ منصوب على أنه مفعول به بفعل مقدّر لا مصدرا. كأنه قال: سألتُ عَمْرَكَ، أي: سألتُ حياتك الله[3].

ومذهبُ سيبويه أولى لأوجه: أحدُها: أنا اتفقنا على أنّ «سقيا» مصدرٌ،

---

(١) قال سيبويه: «وكأنه حيث قال: عمرك الله وقِعدك الله، قال: عمّرتُك الله بمنزلة نشدتُك الله، فصارت عمرك الله منصوبة بعمرتك الله، كأنك قلت: عمرتك عمراً، ونشدتك نشداً، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به». الكتاب ٣٢٢/١.

(٢) هذا البيت من البحر البسيط وهو للأحوص. انظر ديوانه صفحة ٢٠١ (جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي). وهو من شواهد سيبويه ٣٢٣/١، والمقتضب ٢٢٩/٢، والخزانة ٢٣١/١. والشاهد فيه: «عمرتك الله» وضعت موضع: عمرك الله.

(٣) وقد أجاز الأخفش رفع الله في «عمرك الله» ليكون فاعلاً، أي: عمرك الله تعميراً. انظر =

وهذا مثلُه، فيجب أن يكون مصدرا. الآخر: أنّ حذف الفعل الناصب للمصدر أكثرُ من حذف الفعل الناصب للمفعول، فحملُه على الأكثر أوْلى. الآخر: أن جعلَه مصدراً يكون فيه قرينةٌ تدل على الفعل. الآخر: أنه لو كان مفعولا بفعل مقدّر لكان تقديم الله هو الوجه لأنه المفعولُ الأول للفعل المحذوف، ولمّا لم يجز دل على أنه ليس بمفعول.

وقولهُ: «قِعْدَكَ». الكلام فيه كالكلام في عَمْرك الله، إلا أنه لم يأت من «قِعْدك الله» قعّدتُك الله[1]، كما جاء من «عَمْرك الله» عمّرتُك الله. إلا أنه يقدّرُ: فعّدتُك، بمعنى: سألت الله أنْ يكونَ صاحبك، وقعدك بهذا المعنى، فيجب أن يكون مصدراً كما كان عَمْرك. والخلافُ فيه كالخلاف فيه، وقد تقدّم وجهُ نُصرة مذهب سيبويه.

والنوعُ الثالث: دَفْرا. معناه: نَتْناً، كأنه قال: نتن نَتْناً؛ وبَهْرا، إنْ أُريد به الغلبةُ واللّعن فليس من هذا، لأنه يقال: بَهَرني إذا غلبني، وبهرته إذا لعنته، لأن هذا بابُ ما ليس له فعل من لفظه. وإنْ أُريد به تَبّاً وخُسرانا فهو من هذا الباب وهو المقصود. وأُفَّةً وتُفَّةً بمعنى: تضجرا، كأنه قال: تضجرتُ تضجرا. قوله: «وقد تجري أسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المجرى». يعني بقوله: غيرُ مصادر، أنها ليست جارية على أفعال كالانطلاق الجاري على انطلق. وقوله: ذلك المجرى، يعني: أنها منصوبة على أنها مصادرُ باعتبار أنّها موضوعة في هذا المحلّ المخصوص للمعنى الذي فعله فاعلُ الفعل المذكور لا يجوز إظهارُ الفعل معها. وإنما ذكرها في هذا الفصل باعتبار وجوبِ إضمار الفعل، وإلا فقد ذكرها في الفصل الأول باعتبار ما فعلَه فاعلُ الفعل في قولك: ضربتُه سوطا ورجع القهقرى.

= الرضي على الكافية ١/١١٩.

(١) قال سيبويه: «فقِعدك الله يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل». الكتاب ١/٣٢٣.

وقولُه: «تُرباً» إلى آخره. هي لأجسام بالأصالـة. والمتكلم إذا قالهـا لا يخطر بباله الترابُ أصلا. فمعنى تُرباً: تَعْساً وخَيْبة. فقد قصد به هـهنـا معنى تَعِسَ، فيجب أنْ يكـون نصبه على المصـدر، إلا أنـه لا يجـوز إظهـارُ فعله. وجَنْدَلاً: مثلُه.

وقوله: «فاهاً لفيـك». معناه: دهيـاً وخَيْبَةً، فهـو موضـوع لمعنىٔ فعل، فيجب أنْ يكون مصدرا[1].

وقوله: «هنيئاً»[2]. يعني: أنها صفات في الأصل موضوعة للذاتِ التي قام بها المعنى، إلاّ أنها في هـذا المحل استُعملت للمعـاني أنفسها، فهي هـهنـا مصادرُ لأنها أسماءٌ لمعان فعلها فاعلُ الفعل المذكور، وهي غيرُ مصادرَ باعتبار أنّها في الأصل اسمٌ للذات التي قام بها المعنى. فهنيءٌ ومريءٌ: اسمُ فاعلٍ مِنْ قولهم: هَنِأ ومَرأ. وقائما: اسمُ فاعل من قام. وقاعداً: اسمُ فاعل من قعد. إلا أنك إذا قلت: هنيئاً لك الظّفرُ، لم تعن إلا ليهنِكَ الظَّفَرُ[3]. وقـد وقـع «هنيئـاً» موقعَ الفعل وهو الذي يُعنى به المصدر. وإذا قلت: أقائماً وقد قعـد النـاس؟ فهو قائمٌ مقامَ قولك: أتقوم؟ فيجب أنْ يكون مصدرا، وكذلك: أسائراً؟ وليس قولُه: ﴿فَكُلُوهُ هنيئاً مَريئاً﴾[4] منْ هذا القبيل، فإنهـا صفاتٌ بـالأصالـة، وإنما جاءت نعتا للمصدر المحذوف. فتقديرُه: أكلاً هنيئاً وأكلاً مريئاً. فهي صفاتُ حُذف موصوفُها وأقيم الصفةُ مقامه.

(١) فاهـا: منصوب بمنزلة ترباً وجندلاً، كأنك قلت: ترباً لفيك. وإنما يخصون الفم بذلك لأن أكثر المتألف فيما يأكله الإنسانَ ويشربه. وصار «فاها» بدلاً من اللفظ بقولك: دهاك الله. انظر ابن يعيش ١/١٢٢.

(٢) هنيئاً سقطت من د.

(٣) انظر سيبويه ١/٣١٧.

(٤) النساء: ٤.

وقولُه: «ومن إضمار المصدر». ليس هذا من قياس باب الإضمار، وإنما هو إضمارٌ بقرينة دلّت عليه. فقولك: أظُنّه، هي القرينةُ الدالة على الظّن، كقوله تعالى: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ للتَّقْوى ﴾[1]، فالضمير للعدل، واعدِلُوا: دال عليه.

فأمّا ما جاء من قولهم في الدعوة المرفوعة، واجعله الوارثَ منا[2]، وذلك بعد قوله: اللهمَّ متّعنا بأسماعنا وأبصارنا وأبداننا أبداً ما أَحْيَيْتَنا واجعَلْهُ الوارثَ منا. «يُحتمل عندي أن يوجّهَ على هذا». قال الشيخُ: محتمل عندي أنْ يوجَّه على أنّ الضمير في «واجعله» ضميرُ المصدر المؤكّد لجعل، تقديرُه: اجعل جعلا، وبعضُ الناس يقول: إنه ضميرُ المقدّم ذكره مما عدّدَ من الأسماع والأبصار وغيرها. وهذا باطلٌ من حيث اللفظ والمعنى. أما اللفظُ فلأن المقدّمَ ذكره جمع والضميرُ مفرد، وكيف يكون ضمير الجمع مفردا؟ بل لو كان ضميرُها لكان يقول: واجعلها أوْ اجعلهن. وأما المعنى فكيف يستقيم أنْ يُقال: واجعل ما هو عينُ ما يفنى ويُورث الوارثَ منا؟ فتوجّه على هذا ما ذكره صاحبُ الكتاب من الاحتمال[3].

والقائلُ بأنّ الضمير للأسماع وللأبصار وغيرها، أن ذلك غير فاسد من حيث اللفظ والمعنى أيضا. أما اللفظُ فيجوز أنْ يكون الضمير لهن وإنْ كان مفردا، ويكون تقديرُه ذلك، أي: اجعل ذلك المقدّم ذكرُه. وكيف لا يكون وقد قال تعالى: ﴿ومِنْ ثَمَراتِ النخيلِ والأَعْنابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً ورِزْقاً

(١) المائدة: ٨.
(٢) هذه الدعوة من حديث للرسول ﷺ. انظر سنن الترمذي (باب الدعوات: ٨٣).
(٣) وهو أن يكون من إضمار المصدر. والضمير في (اجعله) ضمير المصدر، والتقدير: اجعل جعلاً.

حَسَنا﴾[1]. وقوله: ﴿وإنّ لَكُمْ في الأنعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمّا في بُطُونِهِ﴾[2]. وقوله: ﴿لا فارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوانٌ بَيْنَ ذلك﴾[3]. فأتى الضمير مفردا لجماعة ومثنى.

وقد حُكي أن أبا عبيدةَ[4] سأل رُؤْبَةَ عن قوله:

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلَقْ كأنه في الجسم توليعُ البَهَقْ[5]

فقال كيف تقولُ: كأنه؟ ولا يخلو أن تريد الخطوطَ فقل: كأنها، أو السوادَ والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردتُ ذلك ويلك.

وأما جواز أنْ تكون الأسماءُ وغيرها مقصودةً بالدعاء من حيث المعنى فطلبُ استصحاب بقائها والاستمتاع بها ملازِمة إلى آخر دقيقة، كما غلبَ من عادة الوارث ملازمتُه لموروثه عند الموت، فقد حصلَ مما ذكرناه تجويزُ الاحتمالين. والتقديرُ على الأول: واجْعَلْهُ الوارثَ مستقرا منا، فيكون «مستقرا» المفعولَ الثاني. وعلى الاحتمال الآخر يكون الوارثُ هو المفعول الثاني والضمير المفعول الأول.

---

(١) النحل: ٦٧.
(٢) النحل: ٦٦.
(٣) البقرة: ٦٨.
(٤) هو معمر بن المثنى اللغوي البصري. ولد سنة ١١٢ هـ. أخذ عن يونس وأبي عمرو. وهو أول من صنف غريب الحديث. أخذ عنه أبو حاتم والمازني. من تصانيفه: المجاز في غريب القرآن، المثالب، أيام العرب، معاني القرآن. توفي سنة ٢٠٩ هـ، وقيل سنة ٢٠٨ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٢٩٤.
(٥) سبق الكلام عنه في الإملاء (٥٩) من هذا القسم. ص: ٣٤٩.

[إمـــلاء ٨٩]

[المفعول بـــه]

قال صاحب الكتاب(١) : «هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل». أراد بقوله: يقع عليه فعلُ الفاعل، ما تعلّق به فعلُ الفاعل، أيْ: بيـانا لِمـا تعلّق به فعـلُ الفـاعل. ثم هـذا التعلُّقُ قد يكـون أمراً معنـويا، وقـد يكون أمـراً حِسيّـاً(٢). والضميرُ في قوله: «أهله»(٣)، ضميرُ القول الذي هو المدحُ أو الذم المفهومُ من القول، وقوله: «ومنه قولُهم(٤) كاليـوم رجلا»، منصـوبٌ بفعل مقـدّر محذوف لكثرته في كلامهم، قامت الكثرةُ لاستعمالهم إيـاه على هـذا المعنى مقامَ القـرينة الدالة على المحذوف. ألا ترى إلى قولك: عبدَ الله، يُفهم منه أنك قصدتَ: يا عبدَ الله، لكثرة: يا عبدَ الله في كلامهم، فصارت الكثرةُ تُشعـر بالمحـذوف إشعاراً كالقرائن الحاليّة والمقاليّة، ولولا ذلك لم يجز أن تقول: كاليوم رجلا.

وفي قوله: «كاليومِ» أوجهٌ من الإعراب: أحدُها: أنْ يكون «رجلا» هـو المفعول، ويكون قولُه: كـاليوم، إمّـا بتأويـل: مثل رجـلِ اليوم، فيكـون فيه وجهانِ: أحدُهما: أنه صفةُ نكرةٍ تقدّمتْ فينتصب على الحال، أو تكون الرؤيةُ رؤيةَ القلب فيكون مفعولاً ثانيا. وإمّا بتأويل: ما رأيتُ مثلَ رؤيـةِ اليومِ، أي: رؤيـةً مثلَ رؤيـة اليوم، حُـذف الموصـوف وأُقيمت الصفة مقـامَه، ثم حُـذِف المضافُ وأقيم المضاف إليه مقامَه، فيكون منصوباً على المصدر، والرؤيةُ رؤيةُ

---

(١) ص ٣٤.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح : «أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول لا الأمر الحسي. إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً كقولـك : علمت زيداً ، وأردتـه ، وشافهته ، وخاطبته ، وما أشبه ذلك» ١ / ٢٤٤ .

(٣) وعبارة المفصل : ولمن يذكر رجلاً أهل ذلك وأهله.

(٤) في المفصل : قوله.

العين، لأنه لا يستقيم أنْ يكون مفعولا لمخالفته رجلا في المعنى. ويجوز أن يكون «رجلا» تميـيزاً لما في قولك: كاليوم، من الإبهام، ويكون «كاليوم» نفسه هو المفعول، مثل قولك: على التمرة مثلُها زُبْداً. لمّا احتمل أنْ يكـون المثلُ للزُبْدِ وغيره، فميِّزَ بقولك: زُبْدا. وكذلك لمّا احتملَ قولُك: مثل اليوم، الرجلَ وغيره، فمُيِّزَ برجل. وكل ما تقدّم من الأوجه في قوله: كاليوم رجلا، يجري في قوله:

كاليومِ مطـلوبـــاً ولا طَلَبَـــا[1]

ما خلا وجهاً واحدا وهو التمييز، فـإنه يضعف، لأنَّ قـوله: ولا طلبـا، معطوفٌ على قوله: مطلوبا، والمعطوفُ بحرف النَفي إنما يكون على ما انتفى لا على ما تعلّق بالمنفي، و« كاليوم » هو المنفي لا « مطلوبا »، فلا يستقيم أنْ يكون معطوفا.

[إمـــلاء ٩٠]

[العطف بالجزم على جواب الأمر المنصوب بعد فاء السببية]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر في المفصل[2] وهو:

دَعْـنـي فـأذهـبَ جـانـبـاً يـومـا وأَكْـفِـكَ جـانـبـا[3]

---

(١) هذا عجز بيت من الكامل وصدره: حتى إذا الكلّاب قال لها. وقائله أوس بن حجر. انـظر ديوانـه ص ٣ (تحقيق وشـرح محمـد يـوسف نجم). وهـو من شـواهـد ابن يعيش ١/١٢٥، وأمالي ابن الشجري ١/٣٦١، والكشاف ١/٣٨٩. والشاهد فيه أن (مطلوباً) نصب بفعل مقدر محذوف جوازاً.

(٢) ص ٢٥٥.

(٣) البيت من مجزوء الكامل وهو لعمـرو بن معد يكـرب. انظر شعـره ص ١٨٥. وهو من شواهد الرضي ٢/٢٦٧، والخزانـة ٣/٦٦٥. وأنكر البغـدادي نسبته لعمـرو بن معد ـ يكرب. والشاهد أنه عطف (أكفك) مجزوماً على جواب الأمر المنصوب وهو (فأذهب) على توهم سقوط فاء السببية.

يجوز أنْ يكون المعنى: اتركني أتصرف فأذهبَ إلى جهة فأكفيك جانبا تحتاج إلى كفايته بتصرفي وذهابي. ويجوز أنْ يريد: دعني يوما وأكفك جانبا يوما، أي: إذا تصرفت لنفسي يوما كفيتُك جهة تخشاها يوما آخر. وموضعُ الاستشهاد والإعراب واضح.

[إملاء ٩١]

[الكلام على «أنْ» في بيت من الشعر]

وقال أيضاً في قول الشاعر في المفصل[١]:

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   نداماي من نجرانَ أنْ لا تَلاقِيا[٢]

يجوزُ أن تكون «أنْ» مخففة من الثقيلة. ويجوز أنْ تكون مفسِّرة، لأن قولَه: فبلغن، فيه معنى القول.

[إملاء ٩٢]

[جواز إضمار اسم ليس]

وقال أيضاً في قول الشاعر في المفصل[٣]:

أبني لُبَيْنَى لَسْتُمُ بيدٍ   إلا يداً ليستْ لَهَا عَضُدُ[٤]

---

(١) ص ٣٦.

(٢) البيت من الطويل وهو لعبد يغوث الحارثي. وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والرضي ١/١٧٥، والخزانة ١/٣١٣. واستشهد به الزمخشري على نصب «راكباً» لأنه منادى نكرة.

(٣) ص ٧١.

(٤) البيت من الكامل وهو لأوس بن حجر. انظر ديوانه ص ٢١. وهو من شواهد سيبويه =

يجوز أنْ يكون في ليس ضميرُ الشأن[1]. ويجوز أن يكون فاعلُها[2] مضمراً يعود على اليد لمّا تقدم ذكرُها. ويجوز أنْ يكون «عضُد» اسمَها، ولها: خبرٌ لها. ومعناه: أنه يصفهم بعدم النصرة، وأن نُصرتهم كلا نصرة. فإنّ اليد التي لا عَضُدَ لها لا نُصرةَ لها.

[إملاء ٩٣]

[حذف كان]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر[3]:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[4]

ومعناه: أنّه يمدحُه. أي: أنّا بخير لا تأكلنا السنينُ[5] ولا يضرنا ضار لأجل أنْ كنت ذا نفر. يعني: أنّا بنعمة ما دمت في نعمة[6].

= ٢/٣١٧، والمقتضب ٤/٤٢١. ونسبه الزمخشري لطرفة، واستشهد به على الإبدال من محل الجار والمجرور. ويروى: يا ابني لبينى لستما.

(١) انظر سيبويه ١/٧٠.

(٢) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. والمقصود اسمها. وقد استعمل سيبويه مثل هذا التعبير. الكتاب ١/٤٩.

(٣) المفصل ص ٧٤.

(٤) سبق الكلام عنه في الإملاء (٨٤) من هذا القسم. ص: ٤١١.

(٥) هذه الكلمة ملحقة بجمع المذكر السالم، فيلزم أن تكون بالواو لأنها فاعل. ولكن يبدو أن المؤلف قد عاملها معاملة غسلين فرفعها بضمة على الأخير، أو أن الكلمة بالواو وكتبها النساخ بالياء، لأنها وردت هكذا في جميع النسخ.

(٦) ليس معنى البيت كما ذكره المؤلف، وليس الشاعر يمدح أبا خراشة، وإنما يقول له: لا تفخر علي يا أبا خراشة لكونك ذا قوم كثيرين، فإن قومي أصحاب قوة لم تأكلهم السنوات المجدبة، ولم تؤثر فيهم الحوادث.

[إمــلاء ٩٤]

[إعراب ومعنى بيت من الشعر]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[١] :

يــا قُــرُّ إنّ أبــاكَ حــيّ خُــوَيــلِدٍ   قــد كنتُ خــائِفَــهُ على الاحْمَـاقِ[٢]

حي خويلدٍ: بدلٌ أو عطفُ بيان من «أباك»، و«كان» واسمُها وخبرُها خبرُ «إنّ». ومعناه: أنني كنتُ أرى من أبيك مخايلَ تدلُ على أنه يلد ولداً أحمقَ، وقد تحقّق بولادته إياك. ومثلُ ذلك أبلغُ من أنْ يقـول: أنتَ أحمق، لأنّ ذلك يُشعر بتحقّق ذلك فيه. أيْ: كان ذلك معروفاً من أبيك قبل أنْ يَلدك. فهذا أبلغُ من دعوى الحُمق فيه الآن. وإدراكُ مثل هذه المعاني لا يكاد يحصل بالتعبيـر وإنّما هي أُمورٌ في الغـالـب تُدرك بـالقوة التي جعلهـا الله تعالى في أهـل هذا اللسان. والجارُّ والمجرور متعلّق بخائفه. يُقالُ: خِفْته على كذا، أيْ: خِفْتُ منه.

[إمــلاء ٩٥]

[معنى بيت لطفيل الغنوي]

وقال أيضاً على قول الشاعر في المفصل[٣] :

وكـمتــاً مُــدَمَّــاةً كــأنَّ مُـتــونَـهــا   جَرى فَوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٤]

(١) ص ٩٥.

(٢) البيت من البحر الكامل. وقائله جبار بن سلمى بن مالك من بني عامر بن صعصعة. وهو من شـواهد الخصـائص ٣/٢٨. والمقـرب ١/٢١٣. والـرضي ١/٢٨٦. والخـزانـة ٢/٢١٦. واستشهد به الزمخشري على إقحام لفظ (حي)، وهو مضاف. وقرُّ: ترخيم قرّة.

(٣) ص ١٩.

(٤) البيت من الطويل وقائله طفيل الغنوي . انظر ديـوانه ص ٢٣ (تحقيق محمـد عبد القـادر أحمـد). وهو من شـواهد سيبـويه ١/٧٧. والمقتضب ٤/٧٥. والإنصاف ١/٨٨. وابن =

يصف خيلاً بحسن الألوان كأنها أشربت الدم . كأن متونها ، أي : كأن ظهورها جرى فوقها لونُ الاذهاب أو لونُ شيء مُـذهبَ . واستشعرتْـه ، أيْ : جعلَتْـهُ شِعَارها. يقال : استشعـرتُ الثوبَ ، إذا جعلْتُـهُ يلي الجسم ، وسُمّي شِعارا من ذلك . وموضعُ الاستشهاد منه ظاهر .

[إمــلاء ٩٦]

[معنى بيت لعمر بن أبي ربيعة]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر في المفصل[(١)] :

إذا هـي لم تَـسْتَـكْ بِعُـودِ أراكَـةٍ   تُنُخِّـلَ فاستـاكتْ به عـودُ إسْحِلِ[(٢)]

يعني : أنهـا يُتخيَّر لهـا ما تستـاك به. وعـودُ الأراك هو المختـار عندهم للسواك ، فإذا لم تَسْتَكْ به لأمر لم تَعدل إلا إلى ما يُتنخَّل ويُختار من الاسْحِل، فيكون ما يُختار منه لجودته يُقارب الأراكَ .

[إمــلاء ٩٧]

[إضافة ما فيه الألف واللام إلى المضمر المتصل]

وقال أيضاً ممليا على قول الشاعر في المفصل[(٣)] :

= السيرافي ١/١٢٧ . والشاهد فيه قوله : جرى ، واستشعرت ، حيث توجها إلى معمـول واحد ظاهر بعدهما ، فأعمل الثاني ، وأضمر في الأول . وقد أوضح المؤلف معناه.

(١) ص ٢٠ .

(٢) هذا البيت من البحر الطويل. وقائله عمر بن أبي ربيعـة . انظر شـرح ديوانـه ص ٤٩٨ (محمد محيي الدين عبد الحميد) . وهو من شواهد سيبويـه ١/٧٨. ونسبه ابن السيـرافي لطفيل الغنوي ١/١٣٠ . واستشهد به الزمخشري على إعمال الفعل الأول والإضمـار في الثاني وهو قوله : تنخل فاستاكت. وأراك وإسحل : شجران يستاك بهما.

(٣) ص ٨٥، ولم يذكر الزمخشري إلا البيت الأول.

(٤) هذان البيتان لعبد الرحمن بن حسان من قصيدة يهجـو فيها مسكـين الدارمي ، وهمـا من =

أيُّهـا الشـاتـمي لِيُحْسَبَ مثلي ... إنّـمـا أنْتَ في الضـلال تـهـيمُ
لا تَسبـنَّنِّـي فلسـت بسِـبِّي ... إنَّ سِبّي مـن الـرجـالِ الكـريـمُ

قال ابن الأعرابي[1] ثالثُها:

لا أبـالي أَنَبَّ بالحَـزْنِ تيسٌ ... أمْ لحـاني بظهـرِ غَيْبٍ لئيمُ

يهجو بهذا الشعر مسكينَ بنَ عامر الدارمي. معناه: أنَّك عالم بأن قدرك دون قَدْري، وأنَّك لستَ ممن يشاتمني. وإنَّما تفعل ذلك لتُظهر بالمشاتمة أن ثَمَّ مماثلةً لما يظهر بها في العادة مع علمك بخلافه. ثم ردَّ بعجز البيت هذا الغرضَ الذي قصَدَه، فقال: إنَّما أنت في الضلال تهيم. يعني: أن المشاتمةَ إنما يُستدل بها على المماثلةِ عند تقارب الشخصين، فأما عند التباعُد فلا، لوضوح نفيها، فجعلَهُ في فعله ذلك الذي لا يتمُّ به الغرضُ المقصودُ عندَ العقلاء لركوبه التعاسيفَ التي تضر ولا تنفع، ولذلك قال: تهيم. يقال: هام على وجهه، إذا سلك غيرَ الطريق. وموضعُ استشهاده في قوله: الشاتمي، في صحة إضافة ما فيه الألفُ واللام إلى المضمر المتصل، كقولك: الضاربي والضارباتي. ومفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه مضمرٌ مستتر يعود على الشاتمي، لأنه بمعنى: الذي يشتمني. وهو وإنْ كان مخاطباً إلا أنه لما وصفَه بالموصول[2] أجرى الضميرَ على لفظ الغيبة كقولك: أنت الذي ضُرب، وهو أحسن من

= البحر الخفيف. والبيت المستشهد به هو الأول. وهو من شواهد ابن يعيش ٢/١٢٣، واللسان (سب). وقد ذكر المؤلف معناه وموضع استشهاده. أما البيت الثالث فهو ليس لعبد الرحمن بن حسان وإنما هو لحسان بن ثابت. انظر ديوانه ص ٢٢٥ (بيروت). وسيأتي الحديث عنه في الإملاء (٥٨) من الأمالي المطلقة إن شاء الله.

(١) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي. من موالي بني هاشم. كان عالماً باللغة والشعر. ولد سنة ١٥٠ هـ. من تصانيفه: النوادر، الأنواء، الخيل، معاني الشعر. توفي سنة ٢٣١ هـ وقيل ٢٣٣ هـ. انظر بغية الوعاة ١/١٠٥.

(٢) في الأصل: بالمجرور. وهو تحريف.

قولك: أنت الذي ضربت، قال الله تعالى: ﴿ **وقالوا يا أيُّها الذي نُزِّلَ عليهِ** ﴾[1]. ولو جاء على الخطاب لقال: يا أيها الذي نُزِّل عليك الذكرُ. وإنما كان كذلك لأن «الذي» من ألفاظ الغيبة، وضميرُ ألفاظ الغيبة غيبةٌ، فلذلك جاء الفصيح بضمير الغيبة.

[إمـلاء ٩٨]

[معنى وإعراب بيت ينسب للنابغة الجعدي]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[2] وهو:

بِحَيَّهَلا يُزْجونَ كلَّ مَطيَّةٍ أمامَ المطايا سيرُها المقاذِفُ[3]

يريدُ أنَّهم مسرعون[4] في السير، فهم يسوقون المطي[5] بهذا الصوتِ لِتُسرع في سيرها. وقال: أمام المطايا، لأنه إذا سيقت الأُوَلُ تَبِعَها ما بعدها بخلاف سوق الأواخر. وقال: سيرُها المتقاذِفُ، يعني: أنهم يسوقونها مع كون سيرها متقاذفاً، والتقاذف: الترامي في السير. وإذا سيق المتقاذفُ كان سيرُه أبلغَ مما كان عليه. وأمام المطايا: في موضع وصف لمطية. وسيرُها المتقاذِفُ: جملةٌ ابتدائية واقعة صفةً لمطية. والجار والمجرور متعلق بـ«يُزجون».

[إمـلاء ٩٩]

[مجيء «ذا» بمعنى الذي]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[6]:

---

(١) الحجر: ٦.

(٢) ص ١٥٣.

(٣) سبق الكلام عنه في الإملاء (٦٦) من هذا القسم. ص: ٣٦٣.

(٤) في م، س: يسرعون.

(٥) في م: المطايا.

(٦) ص ١٥٠.

عـدسْ مـا لعبَّـاد عـليـكِ إمـارةٌ أمِنْتِ وهـذا تَـحْـمـليـنَ طـليـقُ(١)

معناه: أنَّه لَمَّا أمر الخليفةُ بتخليصه من حَبْسِ عباد وإركابه وتسييره أنشد مخاطباً لدابته في أنه لم يبقَ لعباد عليه حكمٌ. وقال: أمنتِ، يعني من حكم عباد. وإذا لم يكن له حكمٌ على دابته فلئلا يكون عليه حكمٌ أولى. وقال: وهذا تحملينَ طليقٌ، يعني نفسَه. وموضعُ استشهاده ظاهر.

[إمــلاء ١٠٠]

[رفع الفاعل بفعل مضمــر]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر(٢):

لِيُبْـكَ يزيـدُ ضارعٌ لخصـومةٍ ومُخْتَبِطٌ مما تُطيحُ الطوائِحُ(٣)

معناه: أنَّ هذا الممدوحَ الذي هو يزيـدُ كان رجـلاً عظيمـاً، يُقصد في النصر وفي العطاء. فيقصـدُه الضارعُ للخصومة لينصُرَه وهو المائِلُ إليها. ويقصدُه المختبطُ مما تُطيحُ الطوائحُ، وهو الذي أصابتهُ شدةُ السنين. والطوائحُ: الشدائدُ، يقصده لِيدفَـعَ عنه بـالعطاء شـدةَ ما أصـابَهُ من ذلـك، فوصَفَهُ بالنصر والكرم. و «ما» في قولك(٤): «مما تطيح»، مصدريَّةٌ، و «مِنْ»

---

(١) سبق الكلام عنه في الإملاء (٦٦) من هذا القسم. ص: ٣٦٣.

(٢) ص ٢٢.

(٣) هذا البيت من البحر الطويل وقد اختلف في قائله. وهو من شواهد سيبويه ١/ ٢٨٨ ونسبه للحارث بن نهيك. والمقتضب ٣/ ٢٨٢. والرضي ١/ ٧٥. والخزانة ١/ ١٤٧ ونسبه البغدادي لنهشل بن حري. والدرر ١/ ١٤٢ ونسبه لضرار بن نهشل. والحماسة البصرية ١/ ٢٦٩ ونسبه للحارث بن ضرار النهشلي. والشاهد فيه رفع (ضارع) بإضمار فعل دل عليه ما قبله. كأنه حين قال: ليبك يزيد، قيل: فمن يبكيه؟ فقال: ضارع. وقد أوضح المؤلف معناه.

(٤) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. والصواب أن تكون: قوله.

لابتداء الغاية، أوْ بمعنى السببيَّة، فالأول على أنَّ ابتداءَ الاختباطِ من الإطاحة، أو سببُ الاختباط الإطاحةُ.

[إمـــلاء ١٠١]

[حذف المنـــادى]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[١]:

يـا لعنـةُ اللَّهِ والأقــوامِ كلِّهِمُ   والصالحينَ على سِمْعَانَ من جارِ[٢]

يجوزُ في «والصالحين» الرفعُ على الموضع، لأنَّ المعنى: يـا قومُ لعنَ اللَّهُ والأقوامُ والصالحون. والخفضُ ظاهر. والرفعُ مثلُ قولك: أعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٌ، عطفاً على موضع زيد، إذ موضعهُ رفع. و«مِنْ» في قـوله: من جار، للبيان، فتتعلَّقُ بمحذوف تقديره: على سِمْعان الحاصلِ من الجيران، أو حاصلاً من الجيران.

[إمـــلاء ١٠٢]

[كتابة عمرويه بعد ترخيمه]

وقال أيضاً مملياً على قوله في مفصَّله في الترخيم في عمرويه[٣]. فقال: إذا رُخِّم عمرويه كيف يكتب[٤] على لغةِ يا حارِ ويا حارُ[٥]؟ إن كانْ المحذوفُ

---

(١) ص ٤٨.

(٢) البيت من البسيط ولم يعرف قائله. وهو من شواهد سيبويه ٢/٢١٩. والكامل ٢/١٩٩. وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٥. والهمع ٢/٧٠. والشاهد فيه حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه.

(٣) ص ٤٨.

(٤) في م: تقول، وهو خطأ.

(٥) فاللغة الأولى يكون المحذوف كالثابت في التقدير. واللغة الأخرى يجعل ما بقي كأنه اسم برأسه فيعامل بما تعامل به سائر الأسماء. وتسمى الأولى لغة من ينتظر والثانية لغة من لا =

مراداً كُتب بغير واو لأنها زيدتْ فيه فرقاً بينه وبين عمر، وإذا اتصلت به «ويه» سقطت الواوُ، فإذا كانت مرادة كان حكمُها حكمَ الموجود، وإنْ كان المحذوفُ نَسْياً مَنْسِيّاً، فتثبت الواو. قال: وهذا وإنْ لم يذكره أحد إلا أنَّ هذا فِقْهُهُ لجريه على القواعد.

[إمــلاء ١٠٣]

[حذف المنــادى]

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل في حذف المنادى[(١)]: «يا بؤسٌ لزيد»: لو لم يكن المنادى محذوفاً لوجب نصبُه لأنه حينئذٍ مُشبهٌ للمضاف من أجل طوله. فلذلك رَفَعه فقال: يا بؤسٌ لزيد، بمعنى: يا قوم بؤسٌ، وهو مرفوع بالابتداء[(٢)]، والجارُّ والمجرور الخبرُ. وهو من باب: ويلٌ وويس لزيد.

[إمــلاء ١٠٤]

[الكلام في تنوين كلمة وردت في المفعول لأجله]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائة][(٣)] على قوله في المفصل[(٤)]: «وهو جوابُ لمه»: لا يجوز تنوينُ «جوابُ» لأنه يفْسد المعنى. لأنك إذا نونته تعذرتِ الإضافةُ، وإذا تعذرت الإضافة فالجواب جوابُ قولك: لمه، بكمالها. فإذا نونْتَ احتجتَ إلى أنْ تُوصل معنى الجوابِ إلى متعلّقه

= ينتظر. انظر المفصل ص ٤٧.

(١) ص ٤٨.

(٢) قال ابن يعيش: «وساغ الابتداء به وهو نكرة لأنه دعاء ومثله قولهم: يا ويلٌ لزيد». شرح المفصل ٢/٢٤.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) ص ٦٠.

بلام، فإنْ جَعَلْتَها هذه اللام صار الجواب جوابَ قولك: مه، لا جواباً لقولك: لمه. نعم لو قلتَ: وهو جواب لِلِمه، لكان مستقيماً، لأن اللام الأولى هي الموصلةُ ولِمَهْ التي بعدها هي المقصودة بنسبة الجواب إليها.

[إمــلاء ١٠٥]

[وقوع الفعل الماضي بعد حروف التحضيض]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائة][١] على قوله في المفصل في حروف التحضيض[٢]: إنْ قيل: إنَّ حروف التحضيض[٣] إذا وقعَ بعدَها الماضي فيستحيل أنْ يكون فيها معنى الطلب لاستحالة طلب الفعل بعد مضي وقته. وإذا لم يكن فيها معنى الطلب تعذَّر النصب بعدها بالفاء والجزمُ بغير فاء.

فالجوابُ: أنها لا تنفك عن إفادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحاً له. وإنما أُوقعَ بعدها الماضي تنبيهاً على أن المطلوب منه ذلك، فوَّتَهُ حتى انقضى وقتُهُ فصار كالتوبيخ على ترك المطلوب. فباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدَّر في وقته نُصِبَ جوابُه بعد الفاء وجُزِم بغير فاء.

[إمــلاء ١٠٦]

[حــذف المضاف في بيت لحسّان]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة أربع وعشرين][٤] على قول الشاعر في المفصل[٥]:

---

(١) زيادة من «ب» و«د».

(٢) ص ٣١٥.

(٣) إن قيل: إن حروف التحضيض: سقطت من م، س.

(٤) زيادة من ب.

(٥) ص ١٠٥.

يَسْقُــونَ مَنْ وَرَدَ البَــرِيصَ عَــليهِــمُ   بَــرَدَى يُصَفَّقُ بـالـرحيقِ السَلْسَــلِ [1]

يجوزُ أنْ يكونَ المرادُ مدحَ ماء بردى وتفضيلهِ على غيره، وَمعنى: يصفَّق، أي: يُمْزَج. يقال: صفقته، إذا مَزَجْتُه. والرحيق: الخمر. والسلسل: السهل، كالسلسال، والسلسبيل، أي: كأنه ممزوج بذلك، فأسْقَط التشبيهَ كعادتهم في المبالغة.

ويجوز أنْ يكون المرادُ مدحَ هؤلاء القوم بالكرم، وأنهم لا يَسْقُون الماءَ إلا ممزوجاً بالخمر لِسَعتهم وكرمهم وتعظيم من يرد عليهم. والبريص: يقالُ: إنه موضعٌ بدمشق[2]. وقال قوم هو بالضاد. والمرادُ ببردى ماءُ بردى، ولذلك ذكَّر الضميرَ.

[إمــلاء ١٠٧]

[الكلام في إعراب فعل مضارع وقع بعد الواو]

وقال أيضاً [بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائة][3] على قول الشاعر في المفصل[4]:

متى مـا تلقني فَـرْدينِ تَـرْجُفْ   روانِفُ أَلْيَتَيْــكَ وَتُسْتَــطارا[5]

يجوز أن يكون معطوفاً على «ترجف» وألحقتْ به نـونُ التأكيـد الخفيفة

(١) البيت من الكامل وهو لحسان بن ثابت. انظر ديوانه ص ١٨٠. وهو من شواهد الرضى ٢٩٢/١. والخزانة ٢٣٦/٢. والهمع ٥١/٢. والشاهد فيه قوله: بـردى، حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. والمقصود ماء بردى.

(٢) قيل: هو اسم نهر في دمشق، وقيل: هو الغوطة بأجمعها. انظر معجم البلدان ٤٠٧/١.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) ص ٦١.

(٥) البيت من الوافر وهو لعنترة العبسي. انـظر ديوانـه ص ٤٣ (بيروت). وهـو من شواهـد الـرضي ١٧٦/٢، والكشاف ٤٢٩/١، والهمـع ٦٣/٢. وقـد أوضـح المؤلف معنـاه. واستشهد به الزمخشري على مجيء الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعـول معاً، وهـو قولـه: فردين.

فقلبت ألفاً في الوقف. إلا أن إلحاقَ نون التوكيد في جواب الشرط ضعيف.

ويجوز أنْ يكون منصوباً على أحد وجهين: أحدُهما: مذهبُ الكوفيين، بالواو التي يسمونها واوَ الصرف[1]، مثلُها عندهم في قوله تعالى: ﴿ **ويعفُ عن كثيرٍ ويعلمَ**﴾[2] في قراءة الأكثرين. والثاني: مذهبُ البصريين، وهو أن يكون معطوفاً على مقدَّر، مثلُها عندهم في قوله: ويعلم، أي: لينتقمَ ويعلم. إلا أنه لا يمكن التقديرُ لفعل منصوب لأنه في المعنى سبب. ولو قُدّر فعلٌ منصوب لكان مسبّباً، فينبغي أنْ يكون التقديرُ لاسم منصوب مفعول من أجله، كأنه قيل: ترجف روانفُ أليتيك خوفاً واستطارة. فلما أتى بالفعل موضِعَ «استطارة» عطفاً على «خوفاً» المقدَّر وجب أنْ يكون منصوباً، مثلُه في قولك: أريدُ إتيانَك وتحدثني. والروانِفُ: أطرافُ الأليتين، واحدتُه: رانفة. وتستطارا، بمعنى: يُطلب منك أن تطير خوفاً وجبناً. والعربُ تقول لمن اشتدَّ به الخوف: طارت نفسُه خوفاً، ومنه قولُه:

أقولُ لها وقدْ طارتْ شُعاعاً[3]

وقال ههنا: وتستطارا، كأنه طلبَ منه أنْ يطير من الخوف. والضميرُ في «وتستطارا» للمخاطب لا للروانف، إذ لا يطلب من الروانف استطارة، وإنما المقصودُ طلبُه من المخاطب.

---

(١) وهي الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم مؤول. انظر مغني اللبيب ص ٤١٢ (دمشق).

(٢) الشورى: ٣٤، ٣٥.

(٣) هذا صدر بيت لقطري بن الفجاءة، وعجزه: من الأبطال ويحك لن تراعى. انظر ديوان الحماسة لأبي تمام ١/٢٤.

[إمــلاء ١٠٨]

[معنى وإعراب: على أنَّ]

وقـال أيضاً مملياً بدمشق [سنة أربع وعشرين وستمائة][1] على قول الشاعر في المفصل[2]:

علـى أنَّهـا تـعفُـو الـكُلومُ وإنَّـمـا　　　نوكَّلُ بالأدنى وإنْ جَلَّ مـا يمضي[3]

«على» هذه تقع في شعر العرب وكلامهم كثيراً. والمعنى فيها استدراكٌ وإضراب عن الأول. ألا ترى أنك إذا قلت: لا يدخل فلان الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يأسَ من رحمة الله، كان استدراكاً لما تقدَّم، وإضراباً عن تحقيقه. وكذلك قوله في البيت الذي قبله:

فـوالـلَّهِ لا أنسى قـتيـلاً رُزِئْتُـه　　　بجانب قوسي ما مَشَيْتُ على الأرضِ

ثم قـال: على أنَّها تعفـو الكلومُ. لأنَّ المعنى: على أنَّ العـادةَ نسيـانُ المصائب إذا تطاولت، والجَزَعُ على ما كان من المصائب قريبُ العهد، وهذا إضرابٌ واستدراك لما تقدَّم من قوله: لا أنسى. وكـذلك قـوله وهـو أيضاً في الحماسة[4]:

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) ص ١٣٤. وذكر الزمخشري الشطر الأول فقط.

(٣) هذا البيت من الطويل وقائله أبو خِراش واسمه خويلد بن مرة، من هذيل. انظر ديوان الهـذليين ٢/١٥٨، وروايتـه: بلى إنها تعفـو الكلوم، وكـذلـك الخصـائص ٢/١٧٠. وانظر: ديوان الحماسة لأبي تمام ١/٣٢٦، والخزانـة ٢/٤٥٨، ومغني اللبيب ١/١٩٣ (دمشق). واستشهد به الزمخشري على مجيء ضمير الشأن مؤنثاً وهو قوله: إنها، لأن الكلام مؤنثاً وهو: الكلوم.

(٤) انظر ديوان الحماسة لأبي تمـام (٢/١٠٢) وقد نسبهـا لعبد الله بن الـدمينة. وفي ديـوان عبد الله بن الدمينة البيت الثاني والثـالث ص ٨٢ (صنعة أبي العبـاس ثعلب ومحمد بن =

وقــد زعـمــوا أنَّ المـحبَّ إذا دنـا يَمَـلُّ وأن النـأيَ يَشفي من الــوجـدِ
بكــل تـداوينــا فَلَمْ يَشْفِ مــا بنــا على أنَّ قـربَ الدارِ خيـرٌ من البُعْـدِ
على أنَّ قــربَ الـدارِ ليسَ بنــافـعٍ إذا كــانَ مَنْ تهــواهُ ليس بــذي ود

فقوله: بكل تداوينا فلم يَشْفِ ما بنا، ثم قال: على أنَّ قربَ الدار خيرٌ من البعد، كالإضراب عن الأول. لأن المعنى: فلم يحصل لنا شِفاء أصلاً. وإذا كان قرب الدار خيراً في المعنى المراد ففيه شفاءٌ أو بعضُ شفاء. وكذلك قوله: على أن قرب الدار ليس بنافع، استدراكٌ لعموم قـوله: على أنَّ قـرب الدار خير من البعد. فاستدركَ أنه لا يكون خيراً إلا مـع الود، فـأبطل العمـومَ المتقدِّم في قوله: قربَ الدار خيرٌ من البعد. هذا معناها. وأما تعلُّقها على الوجه الأعرابي فيحتمل أمرين: أحدهما: أنْ تتعلق بالفعل المتقدِّم قبلها كما تعلَّقت «حاشا» الاستثنائية بما قبلها لكونها أوْصَلت معنى ما قبلها إلى ما بعدها على وجه الإضراب أو الإخـراج. وأظهرُ منـه أن يقال: إنهـا في موضـع خبرٍ محذوفِ المبتدأ، كأنه قيل: والتحقيقُ على أنَّ الأمرَ كـذا. فتعلّقها بمحـذوف كما يتعلَّقُ كلُّ خبر وجار ومجرور، لأنَّ الجملة الأولى وقعت غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها، وحذف المبتدأ لوضوح المعنى.

[إمــلاء ١٠٩]

[جواز حذف الفعل بعد «قد»]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[1]:

حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ). والبيتان الأول والثاني ذكرهما أبو علي القالي في قصيدة أولها: ألا يا صبا نجد لقد هجت من نجد. ونسب القصيدة ليزيد بن الطثرية. انـظر ذيل الأمالي والنوادر ص ١٠٤ (بيـروت). وذكر النويري البيت الأول والثاني ولم ينسبهما لأحد. نهاية الأرب ٢/١٥٨ (مطبعة دار الكتب المصريـة).

(١) ص ٣١٧، ورواية المفصل: أفد الترحل.

أَزِفَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا   لمَّا تَزُلْ برحالِنا وكأَنْ قَدِ[1]

يصف أحوالَ الناس في الدنيا، وأنَّ الناس منهم من رحَل ومنهم من قربَ رحيلُه. فأشار بقوله: وكأنْ قدِ، أي: وكأن قد زالت ركابُنا. وموضعُ الاستشهاد منه ظاهر وكذلك إعرابه.

[إمــلاء ١١٠]

[زيادة الباء في فاعل «حب»]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[2]:

فقلتُ اقتلُوها عنكُمْ بمزاجِهَا   وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ[3]

شرعَ في هذا البيت يبيّن الأصلَ الذي كانت عليه «حبّ» قبل اتصالها بـ «ذا» وإنّها لَهَا[4] كالأفعال. و«مقتولةً» نصبٌ على الحال من الضمير في «بها». و«بها» فاعلُ «حبّ» زيدتْ فيه الباءُ على غير قياس، كقوله: كفى به شهيداً، ومعناه واضح. وقد تبيَّنَ موضع الاستشهاد منه.

---

(١) هذا البيت من الكامل وقائله النابغة الذبياني. انظر ديوانه ص ٣٨ (تحقيق وشرح كرم البستاني). ورواية الديوان: أفد الترحل. وهو من شواهد الخصائص ٢/٣٦١، والرضي ٢/١٣١، والهمع ١/١٤٣، والخزانة ٣/٢٣٢. والشاهد فيه جواز طرح الفعل بعد (قد) إذا فهم.

(٢) ص ٢٧٥. وقد ذكر الزمخشري عجز البيت ولم يذكر صدره.

(٣) هذا البيت من الطويل وهو للأخطل. انظر شعره ١/١٩ ورواية الديوان: وأطيب بها مقتولة. وهو من شواهد الخزانة ٤/١٢٢، واللسان (قتل)، وابن يعيش ٧/١٢٩. والشاهد فيه مجيء فاعل (حب) الذي للمدح متصلاً بالباء الزائدة.

(٤) لها: سقطت من د.

[إمــلاء ١١١]

[جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامــه]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل[1]:

أنـــا ابـنُ جَــلا وطــلَّاعُ الـثـنــايــا   متى أَضـعِ العِمـامــةَ تَعْـرِفــوني[2]

يعني: أنني أرتكب الأهوال ولا أجبن عنها. وقوله: متى أضعِ العِمامـةَ، إمَّا أنْ يريد كثرةَ مباشرته الحروبَ فلا يراه الأكثرُ إلاّ بغير عمـامة، فقـال: متى أضعِ العمامةَ يعرفْني الذي ما رآني إلا غيرَ متعمّم. أو يريد أنني مكثرٌ لمباشرة الحروب ولباس عدة الحرب، فمتى أضعِ العمامةَ وألبسْ آلةَ الحرب تعرفوني. يعني: أني إذا حاربتُ عُرفتُ بإقدامي وشجاعتي. وأمّا قولُه: جلا، ففيه أقوال: قيل: تقديرُه: أنا ابنُ رجل جلا، فحذف الموصوفَ وأقام الصفةَ مقامه. وقيل: إن «جـلا» علمٌ غلب على أبيه. وقيـل: إنه[3] أراد أنـا ابنُ ذي جـلا، و «جـلا» انحسارُ الشعر عن مُقدّمِ الرأس.

[إمــلاء ١١٢]

[تسكين هاء «هي» في بيت من الشعر]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل[4]:

فقمتُ للطَّيـفِ مــرتـاعــاً وأَرّقَـنـي   فقلتُ أَهْيَ سـرتْ أَمْ عاقني حُلْمُ[5]

---

(١) ص ١١٩.

(٢) هذا البيت من الوافر وهو لسحيم بن وثيل الرياحي. وهو من شواهد سيبويه ٣/٢٠٧، والكـامـل ١/١٣٢، ومجـالس ثعلب ص ١٧٦، والمقـرب ١/٢٨٣، والـرضي ١/٦٤. والشاهد فيه أن (جلا) صفة لمحذوف، أي: رجل جلا.

(٣) في س: إنما.

(٤) ص ٣٥٦. ولم يذكر الزمخشري إلا عجزه.

(٥) البيت من البسيط. وينسب لزياد بن حمل. وهو من شواهد الخصائص ١/٣٠٥، والمغني =

يريد أني قمتُ من أجل الطَّيف قائماً منتبهاً مذعوراً للقائه، وأرّقني لمّا لم يحصل اجتماع محقّق، ثم ارتبتُ لعدم الاجتماع هل كان[1] على التحقيق أو كان ذلك في المنام. ويجوز أنْ يريد: فقمتُ للطيف، أي: قمتُ وأنا في النوم إجلالا في حال كوني مذعوراً لاستعظامها، وأرّقني ذلك لما انتبهتُ فلم أجد شيئاً محقّقاً. ثم من فَرْط صبابته شكَّ أهي في التحقيق سرتْ أم كان ذلك حُلماً على عادتهم في مبالغاتهم كقوله:

آ أنْتِ أمْ أُمُّ سالِمِ[2]

وذلك كثير في شعرهم. و« مرتاعاً » نصبٌ على الحال. وإعرابُه وموضع استشهاده ظاهر.

[إملاء ١١٣]

[من مسائل إعمال الصفة المشبهة]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل[3]:

= ١/٤١ (دمشق)، واللسان (هيا). ورواية المفصل: أم عادني حلم. والشاهد فيه تسكين هاء (هي) وقد اتصلت بهمزة الاستفهام للضرورة.

(١) في الأصل وفي ب، د، م: كانت. وما أثبتناه من س. وهو الصواب لأنه لا مسوغ لتأنيثه.

(٢) البيت بتمامه:

فيا ظبية الوعساء بين جُلاجلٍ وبين النَّقا آ أنتِ أم أُمُّ سالمِ

وهو من البحر الطويل وقائله ذو الرمة. انظر ديوانه ص ٧٠٠. وهو من شواهد سيبويه ٣/٥٥١ والمقتضب ١/١٦٣ والخصائص ٢/٤٥٨ وأمالي ابن الشجري ١/٣٢١. والشاهد فيه حذف خبر المبتدأ الذي هو أنت.

(٣) ص ٢٣٠.

وَنَـأْخُـذْ بعـده بـذِنـابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الـظَّهْـرَ ليس لـه سَنـامُ[1]

وقبله:

فـإن يـهلكْ أبـو قـابـوس يـهلكْ ربيـعُ النـاسِ والـنّعمُ الـرّكـامُ

يعني: إنْ يهلك هذا الرجلُ يذهبْ عنا بهلاكه ما كنا فيه من الخير والسعَة والنصر، ونأخذْ بعده في حال لا تُرجى. ثم شبَّهَها بالذِناب، وجعلَ لها ظهراً مقطوعاً لا سنامَ له. كله مبالغةً في رداءة العيش الذي يكونون فيه بعده. وقولُه: أجبَّ الظهرَ، منصوبٌ على التشبيه بالمفعول. و «أجبَّ» مخفوضٌ، علامةُ خفضه الفتحةُ، صفةٌ لذِنـاب أو عيش. ونصبُ «الظهر» كنصب الوجه في قولك: مررت برجل حسن الوجهَ، وهي لغةٌ فصيحة على التشبيه بالمفعول. ومنهم من جعله نصباً على التمييز، ولا حاجةَ إليه لكونه معرفة، والتمييزُ المنصوب إنما يكون بالنكرات. وقولُ بعضهم: إنه تمييز وإنما أتى التعريفُ لما كان الخفض أكثرَ بالألف واللام، فمرنتْ ألسنتُهم عليه، وقصدوا إلى التمييز، جرت ألسنتهم على اللام مع قصد التمييز، كما جرتْ على ضمّ اللام في: الحمدُ لله، لما مرنتْ ألسنتُهم على الاتباع، ضعيفٌ، ويكفي في ضعفِه تشبيهُه بـ (الحمدُ للهُ)، فإنَّه رديءٌ إذ لم تُعهد لامُ الجر مضمومة. وأيضاً فإنه كان يجب على هؤلاء أنْ يُجيزوا خاتم الحديدَ، لأنهُ يقال: خاتمُ حديدٍ، وخاتمُ الحديدِ، وخاتمٌ حديداً، كما يجوز أجبّ ظهرٍ وأجبَّ الظهرَ وأجبَّ ظهراً. فإنْ حسُنَ «أجبّ الظهرَ» لِما ذكروه، حسُنَ «خاتمُ الحديدَ»، ولا قائلَ به.

---

(١) هذا البيت من الوافر وقائله النابغة الذبياني. انظر ديوانه ص ١١٠. ورواية الديوان: ونمسك بعده بذناب عيش. وهو من شواهد سيبويه ١/١٩٦، والمقتضب ٢/١٧٩، والرضي ٢/٣٠٩، وأمالي ابن الشجري ٢/١٤٣. والشاهد فيه أنه أعمل (أجبَّ) في الظهر كما أعمل (حسن) في الوجه في قولك: مررت برجل حسن الوجه.

[إمـلاء ١١٤]

[مجيء اسم المكان على زنة اسم المفعول]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل[١] وهو:

مُحْـرَنْجَمُ الجـامِـلِ والنُّئِيُّ وصـالِيـاتٌ للصَّلَى صُلِّيُّ[٢]

وقبله:

أأنْ[٣] شجَـاكَ طَلَلٌ عـامِيُّ قِدْماً يُرى من عَهْدِه الكِرْسِيُّ[٤]

يجـوز أنْ يكون مصـدراً في الأصل، ووُصف بـه كما وُصف بغيـره من المصادر. ويجوز أنْ يكون على حذف مضاف، أيْ: ذو احرنجام. والجامِل فاعلٌ في المعنى أُضيف المصدرُ إليه. ويجوز أنْ يكون اسم مكان أُضيف إلى الجامل للتخصيص كمـا يضاف مكـانٌ إلى زيد، فيكـون على هذا بـدلاً من «طلل»، بدل كل من كل، لأنَّ أسماءَ المكان لا يُوصف بها. وهو على الأول صفة. و«النئيّ» عطفٌ على «طلل»، كأنّه قيل: أشجَاكَ طللٌ وشجاكَ نئيٌّ؟ ولا يجوز أنْ يكون عطفاً على الجـامل، وإنْ قلنـا: إنه فـاعلٌ في المعنى، لأنَّ النئيّ لا يُوصف بالاحرنجام، ولا على «محـرنجم» إذا جُعل صفـة لأنه ليس بصفة. وصالياتٌ: معطوفٌ على «طلل»، و«صليٌّ» صفةٌ لـ«صالياتٌ» كما تقول: جاءني عالمٌ عاقل، فتصفُ الصفةَ لمَّا أقمتها مقامَ الموصوف.

---

(١) ص ٢٣٨. ولم يذكر الزمخشري إلا الشطر الأول.

(٢) هذا الرجز للعجاج. انظر ديوانه ١/٤٨٤. وهو من شواهد الخزانة ٤/٥١٢. محـرنجم الجامل: أي مكان اجتماع الإبل. والنُئِيُّ: حفرة حول الخيمة تمنع المطر. والصاليات: الأثافي. والصلى: الوقود. والشاهد فيه مجيء (محـرنجم) اسم مكان وهو على زنة اسم المفعول.

(٣) في الديوان: من أن.

(٤) الكرسي: هي الدمن والأبعار. اللسان (كرس).

[إمــلاء ١١٥]

[أفعل التفضيل لا يعمل في الظاهر]

وقال مملياً على قول الشاعر(١):

وأضرب منا بالسُّيوفِ القَوانِسا(٢)

وصدرُه:

أكرَّ وأحمى للحقيقةِ مِنْهُمُ

وقبلَه:

فلمْ أرَ مثــلَ الحيّ حيّــاً مصبّحــاً ولا مِثْلَنــا يــومَ التَقَــيْنــا فــوارِســا

إنْ أُريد بالرؤية العلمُ فـ «حيّاً» منصوبٌ بها مفعول أول، و «مثلَ الحي» مفعول ثان. و «فـوارسا» مفعـولٌ أول، و «مثلَنا» مفعـولٌ ثان. وإنْ أُريـد رؤيةُ العين فيحتمل أنْ يكون «حياً مصبحاً» هو المفعول، و «مثلَ الحي» صفة قدّمت فـانتصب على الحال. ويجوز أنْ يكون «مثـلَ الحي» هـو المفعـول، و «حيّـاً مصبّحاً» إمَّا عطفُ بيانٍ لقوله: مثلَ الحي، وإمَّا حالٌ من الحي. كأنه قال: مثل الحي مصبحاً، وأتى بـ «حي» للتوطئة للصفةِ المعنويَّة كقولهم: جاءني الرجلُ الذي تعلم رجلاً صـالحاً. وصـح الحالُ من المضـاف إليه لأنـه هنا في معنى المفعــول، أي: لمْ أرَ مـمــاثِــلاً للحيّ في حــال كــونـهم مـصبّحـيـن. والمضافُ إليه إذا كـانَ في معنى فاعـل أو مفعول صـحَّ منه الحـالُ كغيره(١).

---

(١) ص ٢٣٧.

(٢) البيت من الطويل وقائله عباس بن مرداس. انظر حماسة أبي تمـام ١/١٦٩، والحماسـة البصـرية ١/٥٥، وابن يعيش ٦/١٠٦. والشـاهد فيـه قوله: (القــوانســا) حيث نصب بفعـل محذوف دل عليـه (أضرب). وقـونس المرأة: مقـدم رأسها. وقـونس البيضة من السلاح: مقدمها، وقيل: أعلاها. انظر اللسان (قنس).

(١) وتحقيق هذه المسألة هو أن الحال تجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه، كأعجبني =

ويجوز أنْ يكون تمييزاً كقولك: عندي مثلُه تمراً أو قمحاً أو شبهَ ذلك، كقولهم: على التمرة مثلُها زبْدا، لِمَا في «مثل» من إبهام الذات، فصحَّ تمييزُها كتمييز ما أشبهَهَا، قال الله تعالى: ﴿ أوْ عَدْلُ ذلك صياماً ﴾[٢]، وكل ما ذُكر في ذلك فهو جارٍ في قوله: مثلنا فوارسا. ففوارسا: مثلُ قوله: مصبّحا. ومثلنا: مثلُ قوله: مثلَ الحي.

وقوله: أكرَّ وأحمى، تبيين لما ادَّعاه فيما تقدَّم. فيجوز أنْ ينتصب بفعل مقدّر لا صفة لما تقدَّم، لئلا يُفصل بين الصفة والموصوف بما هو كالأجنبيّ إذا جُعلا تمييزاً. ويجوز أنْ يكون صفة لما تقدم، كأنها صفةٌ واحدة إذا جُعلا غيرَ تمييز، كأنه قال: جاءني زيدٌ وعمرو العاقلُ والعالم، وذلك جائز. فَـ «أكرَّ وأحمى» صفةٌ لِـ «حيا مصبحا». و «أضربَ منا» صفةٌ لِـ «فوارسا». و «القوانسا» منصوبٌ بفعل مقدّر، كأنه سُئِل عما يضربون، فقال: نضربُ القوانسا، لأن أفْعَلَ لا يعمل في الظاهر[٣]، وهو موضعُ الاستشهاد، والمعنى: أنه وصف الحيَّ الذين صبَّحوهم بأنهم على قوة وشدة وكرّ وحماية. وإذا وصفَ من أخذوهم بالقوة دلَّ ذلك على قوة الآخذين، بخلاف ما إذا كانوا ضعفاء.

[إمـلاء ١١٦]

[جمع «مَنْ» في الوصل للضرورة]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل[٤]:

= وجهها مسفرة، أو كبعضه نحو ﴿ملّة إبراهيم حنيفاً﴾، أو عاملاً في الحال نحو: هذا شارب السويق ملتوتاً. انظر أوضح المسالك ٢/٢٢٩.

(٢) المائدة: ٩٥.

(٣) إلا في مسألة الكحل مثل قولك: ما رأيت عيناً أحسن فيها الكحل منه في عين زيد.

(٤) ص ١٤٧. ولم يذكر الزمخشري إلا صدره.

أَتَـوْا نـاري فـقلتُ: مـنـونَ أنتـم فقالوا: الجِنُّ قلتُ: عِمُوا ظَلاماً[1]

وقبلــــه:

ونـارٍ قـد حَضَـأْتَ لهـا بليـلٍ بــدارٍ لا أريـدُ بهـا مُقـامـا
ســوى تحليـل راحلةٍ وعيـنٍ أكـالِئُـه مَخـافـةَ أنْ تنـامـا

وبعد قوله: أتوا ناري:

فقلتُ: إلى الـطعـام فقـالَ مـنهُـمْ زعيمٌ: نحســدُ الإنسَ الـطَّعـامـا

«ظلاماً» منصوبٌ على التمييز، أي: نَعِمَ ظلامكُم، كما تقولُ: أحسنَ اللَّهُ صباحَك. ولا يحسُنُ أنْ يكونَ ظرفاً، إذْ ليس المرادُ أنَّهم نَعِمُوا في ظلام وفي صباح، وإنَّما المرادُ أنه نعمَ صباحُهُم، وإذا حسُنَ صباحُهم كان به المعنى.

وقولُه: نحسدُ الإنسَ الطعاما. «الطعام»: مفعولٌ ثانٍ، إمَّـا على تقديـر حذفِ حرفِ خفض، أي: نحسدُ الإنس على الطعام، وإمَّا على أنه متعدٍّ بنفسه من أصله، كقولك: استغفرتُ اللَّهَ الذنبَ ومن الذنبِ.

ويقالُ: إنس وأنس بمعنى واحد. وموضعُ الاستشهاد منه ظاهر. وما قبله كذلك في الظهور. و«حضَـأْتُ» أي: أشعَلْتُ وأوقَدْتُ، يقـال: حَضَأْتُ النـارَ أحضَؤُها حَضْئاً.

وقولُه: سوى تحليل راحلة، أرادَ سوى راحلةٍ أقمتُ بها فيها بقدر تَحِلَّةِ اليمين.

(١) هذا البيت وما بعده من الوافر. وقد اختلف في قائله. وهو من شواهد سيبويه ٢/٤١١، والمقتضب ٢/٣٠٧، والخصائص ١/١٢٩، والدرر ٢/٢١٨. ونسبه الشنقيطي لشمر بن الحارث الضبي. ونسبه ابن السيرافي لسمير الضبي ٢/١٧٤. ونسبـه ابن يعيش ٤/١٦ لشمر بن الحارث الطائي. والشاهد فيه قوله (منون) حيث جمعه بالوصل ضرورة. وهو جمع (مَنْ).

[إمــلاء ١١٧]

[معنى شعر لعوف بن الأحوص]

ومن أبيات المفصل[١] قول عوف بن الأحوص.من كلام الخطيب التبريزي[٢] عرضته عليه فاستجوده:

وكنتُ إذا مُنيتُ بخصمِ سَوْءٍ   دَلَفْتُ له فأكويهِ وَقاعِ[٣]

بعده:

فَتُبدي عن فَقارِ الصُلْبِ طَوْراً   وطوراً قد تجوبُ عن النُخاعِ

مُنيتُ: بُليت، ودلفتُ له: قصدتُه فكَوَيْته، فتبدي الكيّةُ عن فَقار صُلبه، وهي العظامُ التي في وسطه، الواحدة: فَقارة. والنُخاع: الذي كهيئة الخط الأبيض يكون في وسط فَقار الصُّلْب. وتجوب: تخرق في الجلد واللحم والعظم حتى تصل إلى النخاع، وهذا على طريق التمثيل، وليس يريد الكيَّ في التحقيق. إنَّما يريد أنه يعمل به عملاً يبلغ به غايةَ المكروه، فيكون بمنزلة من كُوِيَ هذا الكيَّ.

قال: وهي الدائرةُ على الجاعِرَتَيْنِ[٤] وحيث ما كانت، ولا تكون إلا دارة.

---

(١) ص ١٥٩.

(٢) هو يحيى بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن الخطيب التبريزي. أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب. أخذ عن أبي العلاء المعري وعبد القاهر الجرجاني. من تصانيفه: شرح القصائد العشر، شرح شعر المتنبي، شرح شعر أبي تمام، تهذيب الإصلاح لابن السكيت. توفي سنة ٥٠٢ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٣٣٨.

(٣) البيت من بحر الوافر. انظر اللسان (وقع). ونوادر أبي زيد ١٥١. وابن يعيش ٤/٦٢. والشاهد فيه قوله: (وقاع)، حيث استعملها علماً على تلك الكية المخصوصة. وقد أوضح المؤلف معناه.

(٤) الجاعرتان: حرفا الوركين المشرفان على الفخذين. وقيل: هما رؤوس أعالي الفخذين. =

[إمــلاء ١١٨]

[إبدال الصاد تــاء]

وقال أيضاً على قول الشاعر في المفصل[١]:

وبَني كِنَانَةَ كاللَّصُوتِ المُرَّدِ[٢]

وصـــدره:

فَتَركنَ نَهْداً عُيَّلاً أبناؤُها

معناه: أنَّ هؤلاء تركوا هذه القبيلةَ أبناؤُها فقراءُ لأنَّهم قتلوا آباءَهم وبني كنانة كذلك. وانضمَّ إلى ذلك أنهم بقوا من شدة الفقر لُصوصاً مردَة. وموضعُ الاستشهاد ظاهر. ويقال: لِصٌّ ولَصٌّ بيِّن اللصوصية، والجمعُ لصوص. قال أبو بكر[٣]: قـال الأصمعي: والفتحُ أعلى. وقـال صاحب الصّحـاح[٤]: لُصٌّ بضم اللام.

* * *

= اللسان (جعر). وكلام ابن الحاجب هنا في معنى: وقاع.

(١) ص ٣٦٨. ولم يذكر الزمخشري إلا قوله: كاللصوت المرد.

(٢) البيت من الكامل وهو لعبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي. وهو من شواهد شرح الشافية للرضي ٣/٢٢٢ (تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد). ولسان العرب (عيل، لصت). والمذكر والمؤنث للأنباري ص ٣١٦ (تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي). نهد: اسم قبيلة. وعيل: فقراء. والشاهد فيه قوله (كاللصوت) حيث أبدل الشاعر الصاد تاء.

(٣) هو محمد بن الحسن بن دريد. ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ. روى عن عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي وأبي حاتم. وروى عنه السيرافي وأبو الفرج الأصبهاني. من تصانيفه: الجمهرة في اللغة، الأمالي، المقصور والممدود، المقصورة، الأنواء. مات في عمان سنة ٣٢١ هـ. انظر بغية الوعاة ١/٧٦.

(٤) هو الجوهري. انظر الصحاح (لصص). والجوهري هو اسماعيل بن حماد. صنف مقدمة في النحو، والصحاح في اللغة. توفي ٣٩٨ هـ. انظر إنباه الرواة ١/١٩٤.

[إمــلاء ١١٩]
[معنى رجز ينسب للعجاج]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل[١]:

جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذئبَ قطْ[٢]

وقبله:

مــا زلــتُ أسعـى مـعـهـم وأخـتـبطْ   حـتى إذا جَـنَّ الـظلامُ المـخـتـلطْ

جاءوا: معناه أنه يصفهم بالبخل واللؤم في ترك إكرام من نَزل بهم. وبالغَ في أنهم لم يأتوا بما أتوا[٣] به مع ما فيه من اللؤم إلا بعد سَعْي واختباط ومضيٍّ جانب من الليل. ثم بعدَ ذلك لم يأتوا إلا بلبن قد شِيبَ بالماء حتى صار كلون الذئب لزرقته[٤] لأنه سَمارٌ، أيْ: مشوبٌ بالماء.

[إمــلاء ١٢٠]
[فائدة عَمْرَكَ الله وقِعْدَكَ]

وقـال مملياً بـدمشق في رجب سنة أربـع وعشرين وستمـائـة على قـول صاحب المفصل[٥]: «عَمْرَكَ الله وقِعْدَكَ»: فيهما فائدة. لأنَّه إذا ثبت أنّ الواضعَ

---

(١) ص ١٥.

(٢) قيل: إن هذا الرجز للعجاج انظر ديوانه ـ الملحقات ٢/٣٠٤. والرواية فيه: حتى إذا كاد الظلام يختلط. وانظر الكامل ٢/١١٣ والإنصاف ١/١١٥ والمقرب ٢/٢٢٠ والخزانة ٢/٤٨٢. والشاهد فيه قوله: هل رأيت، حيث وقع صفة (مذق) بتقدير القول، لأنها جملة إنشائية لا تصلح أن تكون صفة. والمذق: اللبن المخلوط بالماء.

(٣) بما أتوا: سقطت من د.

(٤) في ب: لورقته. وهو تحريف.

(٥) ص ٣٣.

اللهُ تعالى وثبت أنّ من لغة العرب لفظاً يطلقونه على الباري لم يحتجْ إلى إذن من الشرع لثبوت أن الله هـو الواضع. وإنْ قلنا: إن الـواضعَ العربُ، واحدٌ أو جماعة، لم يكفنا إطلاقُ اللفظ لجواز أنْ يطلقوا على الباري ما يمنع الشرعُ بعد وروده إطلاقه.

[إمــلاء ١٢١]

[مسألة في توابع المنادى المضموم]

وقال أيضاً في قوله: ﴿يا جبالُ أوّبـي معه والطيرَ﴾[١]: الأوْلى أنْ يكون من هذا الباب[٢]، لأن بابَ المفعول معه قليلٌ حتى أن بعضَهم لم يُجـوّزه إلا سماعاً لا قياساً[٣]، وهذا الباب جارٍ قياساً كثيراً فحملُه على الأكثر أَوْلى.

[إمــلاء ١٢٢]

[توضيح كلام للزمخشري في باب المثنى]

وقـال مملياً بـدمشق سنة خمس وعشـرين وستمـائـة في قـول صـاحب المفصل[٤]: «فاستعْملَ هذا والأصلَ معاً»: ولم يقل: فاستعملَ الأصلَ وهـذا معاً، لأن مقصوده أن الأصلَ عنده مُطّرح وهو قـوله: ظَهْـراهُما[٤]: ولـمـا كان

(١) سبأ: ١٠.

(٢) أي: باب توابع المنادى المضموم. انظر المفصل ص ٣٧.

(٣) قال أبو علي الفارسي: «قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هـذا في كل شيء، وقـوم يقصرونـه على ما سمع منـه. وقوى هـذا القـولُ الثـاني». الإيضـاح العضـدي ص ١٩٥.

(٤) ص ١٨٨.

(٥) الرجز بتمامه: ظهراهُما مثلُ ظُهورِ التُّرسين. وهو لِخطام المجاشعي. وقبله: ومهمهين قذفين مرتين. انظر سيبويه ٢/٤٨ والخزانة ٣/٣٧٤.

ظهورُ الترسين هو الأصل عنده خصّه بالذكر بالإشارة ، بخلاف الأصل المرفوض عنده ، فلهذا قال : فاستعمل هذا ، يعني : ظهورَ ، والأصل ، يعني : ظَهْراهُما .

[إمـلاء ١٢٣]
[السبب في عدم حد الزمخشري خبر إن وأخواتها]

وقال أيضاً على المفصل[١] في قوله: «خبر إن وأخواتها هو المرفوعُ»: إنما لم يحدّه لأنه معلوم. وذلك أنه خبرُ المبتدأ في المعنى، ولمّا تقدم ذكرُه استغنى عن حده هنا بما تقدم.

[إمـلاء ١٢٤]
[تكرير الزمخشري الكلام في حذف خبر إنّ]

وقال أيضاً في قوله[٢]: «وقد حُذف في قولهم: إنّ مالاً وإنّ ولداً» إلى آخره. لا حاجةَ إلى ذكر هذا لأنه قد ذكرَ ما يدل عليه وهو قوله: «وجميعُ ما ذُكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائمٌ فيه». فإنّ كونَ الخبر محذوفاً تارة ومثبتاً أخرى حالٌ من أحواله، فهو داخل في قوله: وأحواله، فهذا يقع تكراراً. وإنما ألجأه إلى ذكر التنبيه على ما وقع في كلامهم من هذا الباب.

[إمـلاء ١٢٥]
[حذف خبر إنّ]

وقال أيضاً في قول صاحب المفصل[٣]: «إنّ مالاً وإنّ عدَداً»: ينبغي أن

---

(١) ص ٢٧ .

(٢) ص ٢٨ .

(٣) ص ٢٨ . وعبارة الزمخشري : إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً.

يكون التقديرُ: إن لنا مالاً[1]، فيقدّر الخبرُ متقدماً، ولو قدره متأخراً لم يسغْ، لأن الاسم يبقى نكرة من غير شرط، بخلاف قولهم: إنّ زيداً وإنّ عمراً، فإنه لو قُدر متقدّماً أو متأخِّراً لكان سائغاً. وأمثلته في الأول تدل على ذلك.

[إمــلاء ١٢٦]
[تسميةُ «لا» التي لنفي الجنــس]

وقــال أيضــاً على قــولـه[2]: «خبــر لا لنفي الجنس»: «لا» التي لنفي الجنس، و«لا» التي بمعنى ليس، كلاهما لنفي الجنس. وإنمـا خصوا الأولى بهذا الاسم لأن هذه هي الموضوعة لذلك فصيحاً، فأضافوها الى المعنى الذي وُضعت لأجله. واستعمالها بمعنى ليس غيرُ فصيح. ألا ترى أن العربي الفصيحَ في سعَةِ الكلام لا يقول: لا رجلٌ في الدار، وإنما يقول: لا رجلَ في الدار، فلذلك سموها بمعناها الذي هو نفيُ الجنس. وأيضاً فإن «لا» التي بمعنى ليس لها شبَهٌ بـ «ليس» وهو شبه قوي، وليس كذلك «لا» التي لنفي الجنس، فإنهـا وإنْ شُبّهت بِـ «إنّ» إلا أنه شبه باشتراكهما في النقيض.

[إمــلاء ١٢٧]
[الكــلام في قولهم: فــاهــاً لفيك]

وقال أيضاً في المصدر[3]: «فاهــاً لفيك»: هــذا أصله أن يكون: فــوهاً

---

(١) قال ابن يعيش: «اعلم أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه قد يجوز حذفها والسكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها، ودلالة قرائن الأحوال عليها، وذلك قولهم: إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً؛ أي: إنّ لهم مالاً وإنّ لهم ولداً وإنّ لهم عدداً، ولم يحتج لإظهاره لتقدم السؤال عنه». شرح المفصل ١/١٠٣.

(٢) ص ٢٩. وعبارة الزمخشري: خبر لا التي لنفي الجنس. والظاهر أن (التي) سقطت من النسخ سهواً.

(٣) ص ٣٣.

لفيك، جملةٌ من مبتدأ وخبر، فكان القياس أنْ تأتي على ما كانت عليه. إذ الجمل هذا سبيلُها. إذا كانت في الأصل لشيء ثم نُقلت عن ذلك الأصل تُنقل على ما كانت عليه. وكذلك قولهم: كلمته فاهُ إلى فِيَّ. أصله: فوهُ إلى فِيَّ. إلا أنهم[1] لما كثر استعمالهم له بمعنى: مُشافها، وغلب ذلك فيه حتى صارَ يُفهم منه: مُشافها، مع قطع النظر عنْ مفردات الجملة باعتبار الاسناد أَجْروه مجرى المفرد في إعرابه باعرابه لما قبل ذلك. وكذلك: فاهاً لفيه، لمّا علموا استعمالَه في معنى الخَيْبَة والدّهْي حتى يصير التركيب فيه نسياً منسِيّاً أجروه مجرى المفرد الذي صار بالآخرة كمعناه في إعرابهم الاسمَ الأول باعرابه، وصار الثاني كأنه[2] جار ومجرور من تتمته، كقولهم: بايعته يداً بيد، وبعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً، وكذلك ما أشبهه. وهذا مما لم يتكلم عليه النحويون لغموضه وإشكاله[3].

[إمـلاء ١٢٨]

[إمالة «دعا» وعدم إمالة «قال»]

وقال أيضاً مملياً على المفصل في الامالة في المشترك[4]: إنْ قيل لِمَ أمالوا «دعا» ولم يميلوا «قال» والعلة المقتضية للإمالة في «دعا» موجودة فيه وأمثاله. وذلك أنّ العلة للإمالة هي صيرورة الألف الى الياء إذا بُني الفعل لِما

(١) في س : أنه.

(٢) كأنه : سقطت من د.

(٣) قول ابن الحاجب : «وهذا مما لم يتكلم عليه النحويون لغموضه وإشكاله» فيه نظر. فقد تكلم سيبويه عن هذه المسألة. انظر الكتاب ١/ ٣١٥، ٣٩١.

(٤) ص ٣٣٥.

لم يسمَّ فاعلُه في قولك: دُعي، فليكن كذلك في قولهم: قال ولامَ من اللوم، وما شاكل ذلك. فإنك تقول فيه: قيلَ وليمَ، فتنقلب الألفُ ياء، فليكن مثلَ: دعا؟.

وأجابَ عنه من وجهين: أحدهما: أنّ الياء في «دُعيَ» يجب قلبُها متحركة فصارت كالأصلية لقوتها، والياءُ في «لِيمَ» و«قِيلَ» لا تتحرك بل ميتةٌ ساكنة، فجُعل للمتحرك على الساكن مَزية. الثاني: أن قلبها في «دُعيَ» واجبٌ لا ينتقل فيه إلى غيره والكسرةُ قبلها لازمةٌ لا تقبل غيرَ ذلك بخلاف: لِيمَ وقيلَ، فإنّه قد يُقالُ فيه: لُومَ وقول[1]. وقد يُشَمُّ[2] الحرفُ المكسور الضمَ على لغة فصيحة، فجُعل لما قبلها فيه واجب، والكسرةُ لازمة على ما ليس كذلك مَزيّة.

[إمــلاء ١٢٩]

[اعتراض على الزمخشري في إعلال الواو]

وقال مملياً: وسياقُه الوِلدة مع وعدَ[3]، ليس بمستقيم لأنه يقال: لِدَةٌ ووِلْدَةٌ وجِهَة ووِجْهَة. فهذا مما يجوز فيه ثبوتُ الواو وإسقاطها فكيف يستقيم سياقها مع ما هو واجبُ الثبوت؟ وإنّما أتى به على أحد الأمرين في الثبوت، ولم يعتبرِ الأمرَ الآخر.

---

(١) وتنسب هذه اللغة لفقعس ودبير وهما حيان من قبيلة بني أسد. انظر أوضح المسالك ١٥٧/٢.

(٢) الاشمام: هو ضم الشفتين بعد الإسكان.

(٣) ص ٣٧٥. قال الزمخشري: «الواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب فثباتها على الصحة في نحو: وعد وولِدَ والوعد والولدة».

[إمــلاء ١٣٠]
[حــد اللقــب]

وقال مملياً: حدُّ اللقب الذي أشار إليه الزمخشري في مفصله[٥]: كـل اسم غير صفة صار علماً بالغلبة. والمرادُ بالغلبـة ما لم يُـوضع بـوضع واضـع خاص. وإنما قلنا: غير صفـة، احتراز من الصفـات التي غلبت حتى صارت أعلاماً، من نحو قولك: الكاتبُ والوزير والصاحب. لأنها لو كانت منهـا لجاز إضافةُ الاسم إليها في مثل قولك: زيدُ الكاتب وعمـروُ الصاحبِ، بـل بقّوهـا جاريةً صفاتٍ على ما كانت عليه. وهذه جوزوا فيها الاضافةَ إذ لم يكن لها مع الاسم حالٌ مخصوصة متقدّمة فتبقى عليه، فلذلـك قالـوا: زيدُ قُفّـةَ، والمرادُ مسمّى هذا اللقب على ما بُسط في غير موضع[١]. وإنما قلنا: صار علماً بالغلبة، احتراز من أنْ يسمَّى مسمَّى[٢] باسمين بالأصالة، فإنه لا يقال: زيدُ أبي عمرو، لأنهما عندهم سواء، بخلاف اللقب الغالب لأنه لم يغلب إلا لشهرته، فأضافوا الخفيَّ إلى المشهور ليوضِّحوه، ويحققه أنهم لا يقـولون: قفـةُ زيدٍ، ولا بـطةُ قيسٍ. ثم لا ننكر أنّ اللقب يصحّ إطلاقُه على كل ما ذُكر، وإنما قصدنا تفسيرَه في هذا الموضع في قصدِ مُوردِه.

[إمــلاء ١٣١]
[إعتراض على الزمخشري في باب اسم «لا» التي لنفي الجنس]

وقال أيضاً مملياً على قوله[٣]: «واعلم أن كل شيء حسُن لك أن تُعمل فيه ربّ حسُن لك أنْ تُعمل فيه لا»:

---

(١) ص ٩.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨٠.

(٣) في الأصل وفي م، د : يسمِّي مسمٌّ . وما أثبتناه هو الصحيح لأن المعنى يستقيم به.

(٤) ص ٧٦. وقد نقلها الزمخشري عن سيبويه. انظر الكتاب ٢/ ٢٨٦.

أورده على أن «لا» لا تعمل إلا في النكرة، مستشهدا بقول سيبويه. وليس بمفيد مقصوده لكونه وقع خبراً، والخبرُ قد يكون أعمَّ، ألا ترى أنه لو كانت «لا» تعمل في النكرة والمعرفة لكان هذا الكلامُ صحيحاً، وإذا كان كذلك لم يفد أنها لا تعمل إلا في النكرة.

[إمـلاء ١٣٢]

[جواب إيراد على الزمخشري في تعريف الأعلام المثناة أو المجموعة]

وقال مملياً إذ أورد على قول الزمخشري في مفصله[١]: «وكل مثنى أو مجموع من الأعلام فتعريفه باللام» قولهم: يا زيدان ويا زيدون، فإنه معرف ولا لامَ فيه.

فالجوابُ عنه من وجهين: أحدُهما: أن يقال: إن «يا زيدان» هنا تثنيةُ زيد في قولك: جاءني زيد من الزيود، على اللغة القليلة. فيكون قولك: يا زيدان، مثل قولك: يا رجلان[٢]، ويا زيدون، مثل قولك: يا ضاربون. الثاني: أنّ «يازيدان» الأصل فيه: يا أيها الزيدان ويا أيها الزيدون، كما أن أصلَ قولك: يا رجلُ، يا أيّها الرجل. ولكن لما كان باب قولك: يا أيها الرجل، لك أنْ تحذف اللامَ وتستغني بحرف النداء لافادتها المعنى الذي يفيده اللام أُجري قولُك: يا أيها الزيدان، مجراه لأنه من بابه. والذي يدلك على أنه منه امتناعُ: زيدان، كامتناع: رجل، كراهيةَ أنْ يكثر الحذف.

---

(١) ص ١٤.

(٢) قال ابن يعيش في الفرق بينهما ما معناه: إن الزيدين مشتركان في التسمية بزيد والرجلين مشتركان في الحقيقة وهي الذكورية والآدمية. شرح المفصل ١/٤٦.

[إمــلاء ١٣٣]

[حـد اسـم الجنـس]

وقـال مملياً: كَـره الزمخشـري أنْ يقول في حـد اسم الجنس مـا ذكـره المنـطقيون من قـولهم: ما وُضـع لمسمّى لا تمنع الشِـركةُ فيـه، وهـو يسمّى متواطئاً. وكره أنْ يقول: ما دل على كثرة باعتبـار معنى واحد، لئلا يُـوهِم أن الكثرة مستفادة من إطلاقه، ولا يستفاد منه إلا المفردُ، فعدل إلى قوله:[1]: «ما دل على شيء وعلى كل ما أشبهه»[2]. ولم يمكنه أنْ يحدَّه بما ذكرَ أولاً لأنه أمر ذهني، والمعنى الذهني متحدٌ لا شِركةَ فيه. ثم ليس هو في الحقيقة موضوعاً له، فإنا نقطع بأن وضعَ رجل لِمَا في الخارج، وما في الذهن يستحيل أنْ يكون في الخارج.

[إمــلاء ١٣٤]

[توضيح كلام للزمخشري في باب التمييز]

وقال رحمه الله: قولُه في التمييز[3]: «ومناديةً على أنّ الأصلَ». استعار

---

(١) ص ٦. وعبارة الزمخشري: ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه.

(٢) قال ابن يعيش موضحاً قول الزمخشري: «وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد إذا دل على أشياء كثيرة ودل مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع بـه التشابـه فإن ذلـك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطىء كالحيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد. فالتشابه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع، وكذلك إذا قلت: إنسان، وقع على كل إنسان باعتبار الآدمية، وكذلك إذا قلت: رجل، وقع على كل رجل باعتبار الرجوليـة وهي الذكـورة والآدمية». شرح المفصل ١/ ٢٦.

(٣) ص ٦٦.

لها النداءَ وكأنّ فيها شيئاً يُنادِي بأن أصلها كذا، كما يُقال: فعلُ فلانٍ يُنادِي عليه بكذا[1].

وقولُه في المفصل[2]: «التمييز رفع الإبهام». قال ممليا: ليس التمييزُ في الحقيقة رفعاً لأنه اللفظُ الذي حصل عنه هذا الرفعُ المراد. وإنما يغتفر النحويون مثلَ ذلك لكونه معلوماً. إما على معنى نفظ رفع الإبهام أو رافع الإبهام أو ما أشبه ذلك، أوْ لأن الغرضَ ذكرُ ما يتميز به باعتبار المدلولات، إذ كان هو المقصود في التحقيق.

[إملاء ١٣٥]

[معنى بيت لذي الرمة وإعراب بعض كلماته]

وقال ممليًا على قول الشاعر في المفصل[3]:

ألا أيّهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه لشيءٍ نَحَتْهُ عن يَدَيْهِ المقادِرُ[4]

«الوجدُ» إما فاعل «الباخع» فلا ضمير في «الباخع»، والتقدير: الذي بخع الوجدُ نفسَه، أي: أهلك، من قولك: ﴿فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ﴾[5] وإما مفعول من أجله. فيكون في «الباخع» ضميرٌ يرجع الى الموصول الذي بخع هو

---

(١) قال ابن يعيش: «وقوله: ومنادية على أن الأصل كذا، يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية، وإن لم يكن اللفظ على ذلك». شرح المفصل ٢/٧٥.

(٢) ص ٦٥.

(٣) ص ٣٩.

(٤) هذا البيت من البحر الطويل، وقائله ذو الرمة. انظر ديوانه ص ٣٣٨. وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٥٩، واللسان (بخع)، وابن يعيش ٢/٧. والشاهد فيه قوله: أيّ، وهو منادى مبهم قد وصف باسم الإشارة (هذا).

(٥) الكهف: ٦.

نفسَه، أي: أهَلَكها من أجل الوجد. فـ «الوجد» بالنصب تعليلٌ لقوله: بخَعَ نفسَه، المعنى: أهلكها من أجل الوجد. و«لشيء» مع صفته تعليلٌ لإهلاك النفس المعلل بالوجد، فهو تعليلُ الفعل المعلل، كما تقول: ضربت زيداً تأديباً لأنه قرابتي. فالتأديب تعليل للضرب، ولأنه قرابتي تعليل للضرب المعلل بالتأديب.

ومعنى البيت: التسلية، كأنه قال: يا من أهْلَكَ نفسَه الوجدُ أو أهلَكَها من أجل الوجد لأمر أزالته عن يَدْيه المقاديرُ. والله أعلم بالصواب[1].

[إملاء ١٣٦]
[حد اللقب][2]

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل في حد اللقب: هو كل اسم غلب على مسماه حتى صار أشهرَ من أسمه. يعني: من غير وضع واضع. ويدل على ذلك قولُ صاحب المفصل[3]: «وقد يغلب بعضُ الاسماء الشائعة على أحد المسمين به فيصير علماً له بالغلبة»، إشارة إلى هذا، إذ قولهم: ابنُ عمر لعبد الله، ليس وضعاً. والله أعلم.

* * *

(١) بعدها في نسخة الأصل: فرغ عبد الرحمن بن يحيى المذهبي التبريزي أصلح الله حاله منه نسخاً ظهيرة يوم الجمعة ٢٥ من ذي الحجة سنة ٨٢ في مدينة دمشق المحروسة حامداً مصلياً مسلماً.

(٢) هذا الإملاء موجود في الأصل وفي س. وغير موجود في بقية النسخ.

(٣) ص ١١.

كِتَابُ

أَمَالِي ابْنِ الحَاجِبِ

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب

٥٧٠ - ٦٤٦هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور فخر صالح سليمان قداره

الأستاذ المساعد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

فرع القصيم

الجزء الثاني

دار عمار

عمّان - الأردن

دار الجيل

بيروت - لبنان

ما يتعلق بمسَائل الخلاف من الأمالي

بسم الله الرحمن الرحيم

[إمــلاء ١]

[دخول الفاء في خبر إنّ]

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمدُ لله رب العالمين وصلواته على سيدنـا محمد وآله أجمعين. وقال الشيخ رحمه الله ممليا: مسألة. قال سيبويـه رحمه الله: لا يجوز دخول الفاء في خبر إن[1]، خلافا لـلأخفش. ودليلُه أنه حـرفٌ يمتنع دخولُه على الشرط، فلا يدخل على المشبَّه بالشرط قياسا على «ليت». والأخفشُ يجيب على ذلك: بأن الأصل لم يمتنع على ما أشبه الشرطَ بناء على امتناع دخوله على الشرط. وإنما امتنع في: «ليت» و«لعـل»، لأمر معنـوي لا يستقيم معه دخولُه على الشرط ولا ما أشبه الشرطَ. وهو أن الخبرَ في: ليت ولعل، هو الذي كان خبرَ المبتدأ. ودخولُ الفاء في الخبر يُشعرُ بأن الجملة مسبّبٌ عن الأول، والجملةُ التـي هي مـسبّبٌ خبـرٌ فـي المـعنى محتمـلٌ لـلصـدق

(١) القول في هذه المسألة: إن سيبـويه لا يجيـز دخول الفـاء في خبر المبتـدأ إلا إذا كان متضمناً معنى الشرط كقوله: الذي يأتيني فله درهم. ولا يجوز: زيد فله درهم. انـظر الكتاب ٣/١٠٢. وما نسبه إليه ابن الحاجب يبدو لي غير دقيق. والظاهر أن نسبة هـذا المنع إليه مبنيـة على نقـل الزمخشـري، فقد قـال: «وفي دخول إن خـلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب»، انظر المفصل ص ٢٧. وابن الحاجب نفسه قد تنبه لهـذه المسألـة في الإيضاح، فبعد أن أورد حجة الطرفين قال: «وهذا كله بحث المتأخرين. والظاهر أنه مبني على نقل الزمخشري. وقد أوضحه معللاً في غير المفصل. وهو بعيد من جهة النقل والفقه. أما النقل فقد استشهد سيبويـه في كتابـه بعد قـوله: الـذين ينفقون أمـوالهم، بقوله: قل إن الموت. وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات» ١/٢٠٦.

[والكذب][1]، وما يكون خبراً لـ «ليت» لا يحتمل الصدقَ والكذب. فاستحال أن يكون الشيءُ الواحد في كلام واحد محتملا للصدق والكذب ليس محتملاً للصدق والكذب[2]، إذ يستحيل اجتماع النقيضين. ولا شك أن ما ذكره الأخفش واضح في صحة التعليل، وما ذكره سيبويه يجوز أن [يكون][3] قد لمح في وضع الواضع وبنى عليه ما ذكره، والأحكام اللغوية لا تثبت بقياس، وإنما تثبت بالنقل ثم تعلل.

فالصوابُ أن يُنظر إلى الواقع. فإنْ وقع ما ذكره الأخفشُ صحّ مذهبهُ وصحّ تعليلُه. وإنْ وقع ما ذكره سيبويه من حيث الاستقراءُ ثبت مذهبُه وتعليلُه. وقد ثبت ما ذكره الأخفشُ في القرآن والكلام الفصيح. قال الله تعالى: ﴿إنّ الذينَ فَتَنُوا﴾[4]، الآية، والخبرُ: فَلَهُمْ عذابُ جهنم، بالفاء. وقال: ﴿قل إنّ الموتَ الذي تَفِرُّونَ منه فإنّه مُلاقِيكُمْ﴾[5].

وما ذكره بعضُ أصحاب سيبويه من أن الخلافَ إنما وقع في دخول «إنّ» على «الذي» مُجابةً بالفاء لا في دخولها على موصوف لـ «الذي»، ليس بمستقيم. فإنّ «الذي» لا تكون إلا صفة، فلا فرقَ بين ذكر موصوفها وحذفه.

وما ذكره بعضُهم من أن الفاءَ زائدةٌ[6]، غيرُ مستقيم، فإنه اعتذارٌ بما لا

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) فاستحال . . . للصدق والكذب : سقطت من د.

(٣) زيادة من س.

(٤) البروج : ١٠، الآية بتمامها: ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ﴾ .

(٥) الجمعة : ٨.

(٦) نقل أبو حيان هذا الرأي عن الفراء . البحر المحيط ٢٦٧/٨ .

يقوله صاحبُ المذهب المعتَذَر عنه. فـإنّ الفاءَ عنـد سيبويـه لا تزاد في خبـر المبتدأ(١).

وما ذكره بعضهم من أنّ «الذي» خبرُ «إنّ» و «فإنهملاقيكم» جملةٌ أخرى، ليس بمستقيم لأنّ المعنى على الاخبار بأنّ الموتَ يلاقيهم لا على أن المـوتَ هو الذي يَفِرُّون.

وقد يجاب عن قوله: ﴿إن الذين فَتَنُوا﴾، بأنه سيق في قـوم معهودين، وشرطُ «الذي» المشبهة بالشرط أنْ لا يكون في قوم مخصوصين، فهـو مشتركُ الالزام، فيجب أنْ يُقدَّر الخبرُ محذوفاً، فلا يبقى في الآية جهةُ استدلال.

والجوابُ: منعُ أنها مخصوصةٌ بمن تقدم ذكرُه من أصحاب الأُخدود، وإن كان ذلك هو السبب.

وقد يكون السببُ خاصا والحكمُ عاما، فالعملُ بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. ألا ترى أنه لو قيل: كفر زيدٌ ومن كفر فله نارُ جهنم، لم يمنع خصوصُ زيد من حمل مَنْ كفر على العموم، وإنْ كان هو السببَ، فكذلك هذا.

وأما دليل الأخفش: فإنه يقول: جملةٌ مصدّرة بـ «الذي» لا يتغيّر(٢) معنى خبرها في التصديق والتكذيب بما طرأ عليها، فجاز أن تدخل في خبرها الفـاءُ إذا قُصد معنى السببيّة قياسا على ما يطرأ فيها مما لا يغيّر المعنى، كقولك الذي يُكرمني فله درهم(٣).

(١) الكتاب ١/١٣٨.

(٢) في الأصل: يتعين. وهو تحريف.

(٣) والآيتان اللتان أوردهما ابن الحاجب حجة للأخفش أوردهما سيبويه في كتابه وأجاز فيهـما دخول الفاء. وشبـه دخول الفـاء فيهما وفي أمثـالهما كـدخولهـا في الجزاء. انـظر الكتاب ٣/١٠٢، ١٠٣. فهما حجة على من يقول إن سيبويه لا يجيز دخول الفاء في خبر إن. فهو لا يجيزه في الكلام الذي لا يشبه الشرط كقولك: إنَّ عبد الله فله درهم.

[إمــلاء ٢]

[صرف «أحمر» إذا سمى به ثم نكر]

مسألة. قال سيبويه رحمه الله: إذا سمى بـ «أحمر» ثم نكِّر فإنه يمتنع من الصرف بعد تنكيره[١]. وقال الأخفش: ينصرف[٢]. ووجهُ الدليل أنْ يقول: اسمٌ فيه الصفةُ الأصلية ووزن الفعل، ولا علميةَ تمنع من اعتبارها، فوجب أنْ يمتنع من الصرف كأسودَ وأدهمَ وأرقمَ.

وقال الأخفشُ: اسم نكّر وليس فيه إلا علتان، وأحدُ[٣] علتيه التعريفُ فيجب صرفُه لزوال التعريف بالتنكير كأحمد وعمر وإبراهيم. والجوابُ: الفرق بين الفرع والأصل المقيس عليه، وهو أنّ الأصلَ لم يخلُف التعريفَ عند زواله بالتنكير علةٌ أخرى، والفرعُ كانت العلميّةُ فيه مانعةً من اعتبار الوصفية الأصلية، فلما زالت بالتنكير وجب اعتبارُها عند زوال المانع لقيام السبب. ويدل على أنّ الوصفيةَ الأصلية معتبرَةٌ مع غير العلميّة إطباقُ العرب على منع صرف: اسودَ وأرقمَ، للحية، ومنع صرف: أدهمَ، للقيد. ولا مانعَ إلا الصفةُ الأصلية ووزن الفعل. ويدل على أن العلمية مانعٌ من اعتبار الصفة الأصلية أطباقُ العرب على صرف باب: حاتم، إذا كان علماً. ولو اعتُبرت الصفةُ الأصلية فيه لكان غيرَ منصرف. وسرُّه أنهم كرهوا الوصفيةَ مع ما يضاد تحقيقُها سبباً لحكم واحد.

---

(١) انظر الكتاب ١٩٨/٣.

(٢) قال الزجاج: «وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أنّ الصفة إذا سميت بها رجلاً نحو (أحمر) لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة. قالوا: تقول: مررت بأحمرَ يا هذا وأحمرٍ آخر، إذا كان اسماً. قالوا: لأنه قد خرج عن الصفة فصار بمنزلة (أحمد) إذا سمينا به، فنصرفه في النكرة كما نصرف أحمد». انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧ (تحقيق هدى محمود قراعة).

(٣) في م، س: إحدى.

وبيانُ المضادة للوصفية المحققة للعلمية أن العلمَ[1] موضوعٌ للاختصاص بمسمى[2] والصفة موضوعةٌ لمسمى لا اختصاصَ فيه. ولما تحققوا في الوصفية المحققة كرهوا أن يعتبروها أصلاً رفعاً لوهم توهُّم الجمع بين متضادين.

ولو قيل في دليل الأخفش: لو امتنع صرف «أحمر» بعد التنكير لامتنع صرف «حاتم» قبل التنكير. فالجوابُ عنه ما تقدّم. وقد أوردَ للأخفش: لو امتنعَ صرفُ «أحمر» بعد التنكير لامتنع صرفُ «أفضل» إذا سمى به بعد التنكير. والجوابُ: أن «أفضلَ» إذا سمى به لم يُسمَّ بصفة حتى يقال: إنها تعتبر بعد التنكير، لأن شرطَ استعماله صفة الألفُ واللامُ أو الإضافة أو مِن. فثبت أنه ليس مما نحن فيه، بل هو عليه أظهرُ. لأنا نقول: لو انصرف «أحمر» بعد التنكير لانصرف «أفضل منك» إذا سمِّي به بعد التنكير، وهم موافقون في ذلك. فلما جاءت «منك» مع «أفضل» صار بها كَـ «أحمر»، فوجب منع صرفه بعد التنكير[3]، فكذلك منعُ صرف «أحمر»[4]

[إمــلاء ٣]

[صـرف جـوار]

مسألة. قال سيبويه رحمه الله: جوارٍ في الرفع والجر ممتنعٌ من

(١) في د: الفعل. وهو تحريف.

(٢) في م: بمعنى. وهو تحريف.

(٣) قال سيبويه: «أعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك لأنه صفة، وذلك نحو: أحمد وأصغر وأكبر، لأنك لا تقول: هذا رجلٌ أصغرُ ولا هذا رجلٌ أفضلُ، وإنما يكون هذا صفة بمنك، ولو سميته أفضل منك، لم تصرفه على حال». الكتاب ٢٠٢/٣.

(٤) وقد اختار الزجاج مذهب سيبويه. واختار المبرد مذهب الأخفش. انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨. والمقتضب ٣١٢/٣. قال المبرد: «ولا أراه يجوز في القياس غيره».

الصرف[1]. والتنوين فيه تنوين العوض خلافاً لبعضهم[2]. ودليله أنْ يقول: جمعٌ على صيغة منتهى المجموع بغير هاء فوجب امتناعُه من الصرف قياسا على ضوارب. فإنْ قيل: قياسُكم على ضوارب لا يستقيم فيه الشرطُ المعتبَرُ في منع الصرف، وهو أن يكون بعد الألف فيه حرفان أو ما يقوم مقام حرفين، فالأول: كمساجد وشبهه، والثاني: دواب وشبهه. وليس جوارٍ كذلك في الصورة المفروضة، فقد انقطع الالحاق.

والجوابُ أنْ نقول: إن هذا فيه الشرطُ المذكور، فإنا نقطع باعتبار المحذوف في مثل ذلك، والذي يدل على اعتبار المحذوف أمران: أحدُهما: أنا نقول: هذه جوارٍ، بكسر الراء، اعتِداداً بوجود الياء، ولو كانت الياءُ في حكم العدم لوجب أن نقول: هذه جوارٌ، فدل ذلك على أنه ليس كسلامٍ وكلامٍ، فإن الخصمَ يقيس عليه، وسيذكر في معارضته. وإذا ثبت الاعتدادُ بها في هذا الحكم اللفظي حتى قدِّرت كالموجودة وجب الاعتدادُ بها في منع الصرف لأنه حكم لفظي مثلُه. والثاني: أنا متفقون على منع صرف أشقى وأحوى وما أشبهه. وأصلُه: أحوَيٌ، فالمانعُ فيه وزنُ الفعل والصفة. ووزنُ الفعل إنما يكون باعتبار الصيغة التي هي أفعلُ، فتحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا

---

(١) قال سيبويه: «وأعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضاً. وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرت: فإن كان نظيره من غير المعتلة مصروفاً صرفته، وإن كان غير مصروف لم تصرفه، لأنك تتم في حال النصب كما تتم غير بنات الياء والواو». الكتاب ٣٠٨/٣. وقد وقع الخلاف في فهم عبارة سيبويه. فمنهم من فسرها أن منع الصرف مقدم على الإعلال، ومنهم من فسرها أن الإعلال مقدم على منع الصرف. انظر الإملاء رقم (٧٩) من الأمالي على المقدمة والرضي ٥٨/١. والذي يظهر من كلام سيبويه أن التنوين عوض من الياء.

(٢) ومذهب أبي إسحاق الزجاج أن التنوين في جوار وغواش ونحوه بدل من الحركة الملقاة عن الياء في الرفع والجر لثقلها. انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢.

فبقي أحوى. فلو صحَّ أن يكون الإعلال مخلّاً بالزنة لوجب أن لا يعتدوا بوزن الفعل، فيقال: هو أحوىً من كذا، بالتنوين، لأنه حينئذٍ غيرُ مماثل لوزن الفعل، ولا قائلَ به. ثم التنوينُ تنوين عوضٍ عنده. فقيل: عوضٌ عن الياء المحذوفة. والأوْلى أنْ يُقال عن إعلال الياء بالسكون، وهو قولُ الفارسي، لأن حذفَ الياء إنما كان بسبب وجود التنوين، فكيف يصح أن يكون عوضاً عنها، ولم يُحذف إلا بعد وجودها، وإنما يكون الشيءُ عوضاً عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره، فوجب أن يقال: إنه عوض عن الإعلال لأن الإعلال ثابتٌ قبل مجيء التنوين، فلما جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان فحذفت الياءُ لالتقاء الساكنين(١).

قال الخصم: اسمٌ ليس فيه الشرطُ المانع من الصرف فوجب بقاؤه على الأصل قياسا على سلامٍ وكلامٍ. والجوابُ من وجهين: أحدُهما: أنه لا يصح نفيُ وجود السبب المانع من الصرف، فإنا قد أثبتناه بالدليل الذي تقدم. وإذا لم يثبت الوصفُ الجامع لم يثبت القياسُ. الثاني: الفرقُ بين جوارٍ وبين سلامٍ وكلامٍ، وهو أن الأصل مفرد وهذا المتنازعُ فيه جمع فلا يقاس عليه.

[إمــلاء ٤]

[المعطوف الممتنع دخول «يا» عليه]

مسألة. قال الخليل: يا زيدُ والحارثُ(٢). المختارُ في المعطوف الرفعُ

(١) قال الزجاج: «الأصل في هذا عند النحويين جواريٌ بضمة وتنوين، ثم يحذف التنوين لأنه لا ينصرف فيبقى جواريُ يا هذا، بضمة الياء، ثم تحذف الضمة لثقلها مع الياء فيبقى جواريْ، بإسكان الياء، ثم تدخل التنوينة عوضاً من الضمة فيصير جوارين، فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين فيبقى جوارٍ». ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢.

(٢) قال سيبويه: «ويقولون يا عمرُو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: وهو القياس، كأنه =

خلافا لأبي عمرو فإنه يختار النصبَ فيما ذكر(١). ووجهُ الدليل أنْ يقول: اسمٌ هـو منادى في التحقيق، فينبغي أنْ يحـرّك بحركـة المنادى قيـاساً على: أيهـا الرجلُ، اتفاقاً. إنما قلنا: إنه منادى، لأنه معطوفٌ على منادى، والمعطوفُ(٢) والمعطوف عليه مشتركان في الحكم، وإلا لزم الاختلاف.

فإنْ(٣) قال أبو عمرو معارضا: اسمٌ معطوف على مبني فيختار فيه النصبُ قيـاسا على: ضـربت هؤلاء وزيدا، وذلـك أن المعطوفَ على المبنيـات إنمـا يجري على المواضع لا على الألفاظ بدليل ما ذكرناه من الأصل المقيس عليه. فالجوابُ للخليل بالفرق، وذلك أنا إنما حملنا المعطوفَ على مـوضع المبنيّ للتعـذر، لأن الاعرابَ إمّـا لفظيٌ أو تقـديري أو محلي. والأولان منتفيـان لأن هؤلاء من أسماء الإشارة وهي مبنية، فتعين الحملُ على المحـل. أما: يا زيدُ، وإنْ كان مبنياً مثلَ هؤلاء في عموم البناء إلا أنه لما كان يُعرب في حالة ويُبنى في أخرى، فليس مثلَ هؤلاء فإنه لم يقع إلا مبنياً، ولذلك جاء في تابـع: يا زيدُ، الإعرابُ بالرفع لما نُزّلت الحركةُ البنائية منزلةَ الحركة الإعرابية لـطروء البناء. ألا ترى أنه يحسن: لا رجلَ ظريفاً فيها، ولا يحسن: ضربتُ هؤلاء الكرامِ. والجوابُ: أن حاصلَ هذا الفرق تجويزُ الإعراب على اللفظ، ولولا هو لم يجز

= قال: ويا حارثُ. ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز البتة نصبٌ أو رفعٌ، من قبـل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بيا». الكتاب ٢/١٨٧. وقال الرضي: «وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب نظراً إلى المعنى لأنه منادى مستقل معنى، ولم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع أولى تنبيهاً على استقلاله معنى كما في: يا أيها الـرجل». شـرح الكافيـة ١/١٣٨.

(١) قال الرضي: «وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب لأنه لأجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد أن يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف وكـان الوجـه أن ينظر إلى كـونه تـابعاً. والوجه في التوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء». شرح الكافية ١/١٣٩.

(٢) والمعطوف: سقطت من د.

(٣) فإن: سقطت من س.

الإعرابُ على اللفظ، كما لا يجوزُ: ضربت هؤلاء الكرامِ، وإنما جاز لهذا الفرق. ألا ترى أنّ «يا زيدُ العاقلَ» أفصحُ من «يا زيدُ العاقلُ» . . . . [1].

[إمــلاء ٥]

[لحاق علامة الندبة الصفة]

مسألة. قال الخليل: علامةُ الندبة لا تلحق الصفةَ خلافاً ليونس[2]. والكلام مفروضٌ في مثل: يا زيدُ الطويلاه. ووجهُ الدليل للخليل أنه يقول: اسمٌ ليس بمندوب فلا تلحقه علامةُ الندبة قياسا على قولهم: جاءني زيدٌ الطويلاه. وتقريرُه أن علامةَ الندبة إنما تلحق المندوبَ. وقولُه: الطويلاه، في: وازيدُ الطويلاه، ليس بمندوب بل هو صفةٌ جاءت بعد تمام الاسم بكماله وجملته، فلو لحقت علامةُ الندبة «الطويل» للحقت ما ليس بمندوب مطلقا.

وأمّا يونس فإنه يقول: اسمان تُنزلا منزلةَ اسم واحد فلحقته علامةُ الندبة كالمضاف والمضاف إليه في قولهم: واعبدَ المطلباه وشبهه. والجوابُ: الفرقُ، وذلك أن المضافَ والمضافَ إليه تركبا وصار مدلولُهما واحدا، فصار كلُّ واحد منهما كالزاي من زيد، حتى أنك لو فصلتَ أحدهما عن الآخر لم تفهم المدلولَ أصلا، وليس كذلك الصفةُ والموصوفُ، فإن الموصوفَ مستقل بالدلالة مع الذهول عن الصفة، إذ لم تأت إلا بعد تمام الأول وكمالِه لغرضٍ، فقد ظهر الفرقُ بين الصفة والموصوف، والمضافِ والمضافِ إليه.

---

(١) وجد هذا القدر خالياً في الأصل وفي ب، م.

(٢) قال سيبويه: «هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب. وذلك قولك: وازيدُ الظريفُ والظريفَ. وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: وازيد أنت الفارس البطلاه، لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء». الكتاب ٢/٢٢٥. وقال: «وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وازيدُ الظريفاه. وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ». الكتاب ٢/٢٢٦.

ويمكن أن يقال أيضاً: لو جاز: يـا زيدُ الـطويلاه، لجـاز: جاءني زيـدٌ الطويلاه، ولم يجز فلا يجـوز. ووجهُ المـلازمة أن عـلامةَ النـدبة إنّمـا تلحق المنـدوبَ، والطويـلاه ليس بمنـدوب، فلو لحقت الـطويـلاه للحقت مـا ليس بمندوب مطلقا.

[إمــلاء ٦]

[محل الضمائر بعد «لولا» و «عسى»]

مسألة. قال: مذهبُ سيبويه رحمه الله في اللغة الضعيفة[١] التي جاءت في «لـولا» و «عسى» في قـولهم: لـولايَ ولـولانـا، وفي قـولهم: لـولاكَ إلى لولاكُن، وفي: لولاه إلى لولاهنّ، وفي: عسى عسايَ وعسانا، وفي: عسـاكَ إلى عسـاكُنّ، وعساه إلى عسـاهُنّ، أنّ الضمائـرَ بعد «لـولا» في محـل الجـر بِـ «لولا»، وأنّ لِـ «لولا» مع المكني حالاً يخالفها مـع المظهـر. والمكنيُّ بعد «عسى» في محلِّ النصب بِـ «عسى» إجراءً لها مجرى لعلّ[٢].

ومذهبُ الأخفش أنّ الضمائرَ في البابين في محل الرفع[٣] على ما كان عليه في اللغة الفصيحـة، فحملوا الرفـعَ على الجر في «لـولا»، والرفـعَ على النصب في «عساك» و «عساه».

---

(١) وقد نقل الزمخشري أن هـذه اللغة رواهـا الثقات من العـرب. فكيف تكون ضعيفـة؟ انظر: المفصل ص ١٣٥.

(٢) قال سيبويه: هذا بـاب ما يكـون مضمراً فيـه الاسم متحولاً عن حـاله إذا أظهـر بعده الاسم. وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهـرت رفع. ولـو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت. ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً. والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع. وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس. وأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة. والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك ني. انظر الكتاب ٢/٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥.

(٣) قال سيبويه: «وهذا وجه رديء». الكتاب ٣٧٦/٣.

ودليل سيبويه في «لولا» أنها صيغة لضمير مجرور، فوجب أن يكون ما قبلها هو العامل فيها جرا وإنْ لم يكن من أصل عمله الجر في غيره قياسا على لَدُنْ في قوله: لَدُنْ غدوةً[1]. ويَستعمل مثلَ ذلك في «عسى». إلا أنه يقول: صيغةُ منصوب لا ناصبَ له يمكن تقديره سوى «عسى»، فوجب أنْ يكون «عسى» هو العاملَ فيها نصبا وإنْ لم يكن من أصل عمله النصبُ في غيره قياساً على لَدُنْ[2].

ووجهُ قول الأخفش في: لولا وعسى، أنه موضعٌ لو وقع فيه الظاهرُ لكان مرفوعاً، فوجب أن يحكَمَ على محل المضمر الواقع موقعَه بذلك قياساً على سائر الضمائر، إلا أنه يحتاج إلى الاعتذار عن وقوع صيغة المجرور في «لولا» في محلّ الرفع، وعن وقوع صيغة المنصوب في «عسى» في محل الرفع أيضاً بأنه لا بُعدَ في استعارة صيغة أحد البابين في الآخر. فكما أوقعوا صيغةَ المرفوع في المجرور في قولهم: مررتُ بك أنت وبه هو وبنا نحن، وما أنا كانت، فكذلك أوقعوا صيغةَ المجرور في محل الرفع في «لولا». وكما أوقعوا صيغةَ المرفوع في محل المنصوب في قولهم: ضربتك أنت وضربته هو، كذلك أوقعوا صيغةَ المنصوب في محل المرفوع في قولهم: عساك وعساني[3].

---

(١) قال الشاعر:

لدنْ غدوةً حتى ألاذَ بخفها ... بقيَّةُ منقوص من الظل قالِص

ولم يعرف قائله. وهو من شواهد المفصل ص ١٧٢.

(٢) وما ذهب إليه سيبويه هو مذهب البصريين، قال ابن الأنباري: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المكنى في لولاي ولولاك في موضع جر لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب، لأن لولا حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع، فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر». الإنصاف مسألة (٩٧).

(٣) وما ذهب إليه الأخفش، وهو من البصريين، وهو مذهب الكوفيين. قال ابن الأنباري: «أما =

ولا خفاءَ في أنّ كلاً من المـذهبين يلزمُه ارتكـابُ محذور، والنـظرُ في الترجيح في مثل ذلك إنّما يكونُ ببيان أخفِّ المحذورين.

فما ذكره سيبويه يلزم منه محذورٌ واحد، وهو تغيير «لولا» و «عسى»، في أن لها عملاً في الظاهر يخالف عملها في المضمر على هذه اللغـة. ثم يكون اختلافُ الضمائر مبنياً على هذه القاعدة، إلا أنه خُولف في كل مفرد.

ومذهبُ الأخفش يلزمه المخالفةُ في كـل[1] باب من البـابين في جميع محالّه وهو اثنا عشر في كلّ واحد منها[2]، ولا خفـاءَ في أن محذوراً أوْلى من اثني عشـرَ محذوراً. وفي هـذا ضربٌ من التحـامل على الأخفش، وذلـك أن المحذورَ الذي لزم الأخفشَ لازم أيضاً على مذهب سيبويه.

وقولُهم: إنه مبني على أن «لولا» جارة، لا يفيد، فإن المخالفةَ حـاصلة سواء كانتْ أصلاً أو بناء. ثم[3] ولو سُلّم تعددُ المخالفة على مذهب الأخفش واتحادُها على مذهب سيبويه فقد يكون المحذورُ المتحد أبعدَ من محـذورات متعددة. ولا خفاءَ في أن إجراء ما ذُكر مجرى «لَدُنْ» بعيدٌ من حيث إن «لَدُنْ» مستبعدٌ عن قياس كلامهم واقعٌ موقعَ الغلط، لِما ثبت فيها من النون التي هي شبيهةٌ بالتنوين، حتى تُوهِّم أنه منونٌ ممتنع إضافته. ولا شك في أنه بعيدٌ جداً، أو غيرُ مستقيم.

الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع لأن الظاهر الـذي قام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم، فكذلك مـا قام مقامه». الإنصاف مسألة (٩٧).

(١) كل: سقطت من س.

(٢) تقول: لولاي ولولانا ولولاك ولولاكِ ولولاكما ولولاكم ولولاكن. ولولاه ولولاها ولولاهما ولولاهم ولولاهن. ومثل ذلك يقال في عسى.

(٣) ثم: سقطت من ب، س.

وما ذكره الأخفش مبني على قاعدة كثر مثلُها، وهـو وقوعُ بعض الصيـغ مـوقعَ بعض ، فثبت لـذلـك أن مـذهَب الأخفش في ذلـك أظهـرُ. والله أعلم بالصواب .

* * *

ما يتعلق بالمقدمة من هذه الأمالي

[إمــلاء ١]

[الصفـة الـواقعة مبتـدأ]

بسم الله الـرحمن الرحيم والحمـد لله رب العالمين وصلواتـه على خير خلقه محمد وآله أجمعين. قال الشيخُ رحمه الله إملاء بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة: قولُه في المقدمة[1] في المبتدأ والخبر: «أو الصفةُ الواقعةُ بعد حرف النفي، وألف الاستفهام، رافعة لظاهر». احترازٌ من مثل قولهم: أقائمٌ هو[2]؟. فإنه لم يختلف في أنّ: أقائم؟ خبرُ مبتـدأ مقدم، ولـذلك وجب في التثنيـة: أقائمان هما؟ وفي الجمع: أقـائمون هم؟ ولا يجـوزُ: أقائمٌ همـا؟ ولا: أقائمٌ هم؟ وبذلك[3] جاء قوله عليه السلام: «أوَ مُخْرِجيَّ هم»[4]، بتشديد الياء على ما ذكرناه. ولو كان على غير ذلك لكان أوَمخرجي هـم، بتخفيف الياء لأنه مفرد. ألا تـرى أنـك تقـول: مخـرجٌ، ثمْ تضيفـه فتقـول: مخـرجي، كمـا تقـول: حصيري، وليس كذلك في التشديد. وإنما لم يَجْر المضمرُ في ذلـك مجرى

(١) الكافية ص ٤ (استنبول سنة ١٣١٥ هـ).

(٢) هو: سقطت من س.

(٣) في ب، د: وكذلك. وما أثبتناه أصوب.

(٤) رواه البخاري (بدء الوحي: ٣، تعبير: ١)، ومسلم (إيمـان: ٧٣). قال ابن كثـير: «فقال له ورقة: يا ابن أخي ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى. فقال له ورقة: هــذا الناموس الذي كان ينزل على موسى، يا ليتني فيها جذعاً، ليتني أكون حياً، إذ يخرجك قـومك. فقـال رسول الله ﷺ: أومخــرجيّ هم؟ فقال: نعم». انـظر البدايـة والنهاية ٣/٣.

الظاهر لِما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلاً، لأنه لا بد أنْ يتقدم ذكرٌ لَمَا يعود عليه هذا الضميرُ. فلا يخلو إما أن يكون في اسم الفاعل مضمرٌ غيرُ هذا المنفصل أوْ لا. فإنْ كان الأولُ فهو المقصودُ ويجب أن يكون غيرَ رافع لما بعده؛ فوجب الاحترازُ منه لوجوب الخبرية فيه لذلك. وإنْ لم يكن فيه ضميرٌ فهو باطلٌ لما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلاً مع إمكان الاتصال وذلك غيرُ سائغ(١). ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول في مثل قولهم: يقومُ هو، إنه فاعلٌ لِ «يقوم»، وإنّ «يقوم» مجردٌ عن الضمير المتصل، لأدائه إلى ما ذكرناه. وكذلك: أقائمٌ هو؟ لأنه فرعهُ ومحمول عليه.

[إمــلاء ٢]
[توضيح في تنازع الفعلين]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة تسع عشرة في باب تنازع الفعلين: قوله(٢): «وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما». فقولُه: ظاهراً، احترازٌ من مثل قولهم: جاءني وضربته، فإن كل واحد من الفعلين أخذ معموله، وشرطُ هذا الباب أن يكون الفعلان يصحُّ عملُ كل واحد منهما في ذلك المعمول، مثل: ضربَني وأكرمَني زيدٌ، أو ضربتُ وأكرمتُ زيداً، أو بالعكس(٣).

---

(١) لأن الضمير وضع للاختصار والإيجاز، والمتصل أكثر اختصاراً في تكوينه لقلة لفظه.

(٢) الكافية ص ٤.

(٣) قال الرضي: «قوله: ظاهراً بعدهما، إنما قال ذلك لأن بعض المضمرات لا يصح تنازعه، وذلك لأن المضمر المتنازع لا يخلو من أن يكون متصلاً أو منفصلاً، ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الأخير مرفوعاً ومنصوباً، لأن التنازع إنما يكون حيث يمكن أن يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر». شرح الكافية ٧٧/١.

[إمــلاء ٣]

[الخلاف فيما يعمل من الفعلين في باب التنازع]

وقال أيضاً مملياً في سنة ثماني عشرة على قوله[1]: «فإنْ أعملتَ الثاني أضمرتَ الفاعلَ» إلى قوله: «إلا أنْ يمنعَ مانعٌ فتُظهر»: قـد تقرر أنَّ إعمـالَ كل واحد من الفعلين الموجهين إلى ظاهر واحـد في المعنى جائـزٌ. إلا أنّ اختيارَ البصريين إعمالُ الثاني والكوفيين الأول[2]. ومعنى إعماله فيه أنْ تجعله معرباً بمـا يقتضيه تعلّقُـه به من رفـع أو نصب أو خفض بحـرف جـر. فـإذا أعملتَ أحدَهما فيه لم يجزْ أنْ تُعمـل الآخرَ فيـه، فلا بـد من أنْ يكون متعلّقُ الآخـر مضمراً أو محذوفاً أو مُظهراً. وبيانُ ذلك أنْ يُقال: لا يخلو من أنْ يعمل الثاني أو الأول. فـإن أُعمل الثـاني لم يخلُ الأول من أنْ يكـون مـوجّهـاً على جهـة الفاعلية أو المفعولية. فإن كان موجهاً على جهة الفاعلية ففيه ثـلاثةُ مـذاهب: أحدُهما وهو المختارُ: أنْ يكون مضمراً على وِفْق الظاهر، كقولك: ضـرباني وضربتُ الزيدين، وشبهه، وهو وإنْ كان فيه إضمارٌ قبل الذكر إلا أنّه قد ثبتَ أنّ العربَ اغتفرته تنزيلاً له منزلةَ المذكور للايجاز والاختصار، كما فعلتْ مثلَه في قولك: هو زيدٌ قائم[3]، ونعم رجلاً زيدٌ، لغرض. والثاني: مذهبُ الكسـائي وهـو أنه يُحـذفُ ولا يجوزُ إضمـارُه قبل الـذكـر، فتقـول: ضـربني وضـربتُ الزيدين. وإنما أوقعه في ذلك لمّا رأى أنه إضمارٌ قبل الذكر، وإن الإضمار قبل

(١) الكافية ص ٤.

(٢) قال الرضي: «وإنما اختار البصريون إعمـال الثاني لأنـه أقرب الـطالبين إلى المـطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد. وأيضاً لو أعملت الأول في العطف في نحو: قام وقعد زيد، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل. وقال الكوفيون: إعمـال الأول أولى لأنه أول الـطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني. ولا شك مـع الاستقراء أن إعمـال الثاني أكثر في كلامهم». شرح الكافية ١/ ٧٩. وانظر: الإنصاف مسألة ١٣.

(٣) في س: قائماً.

الذكر مستبعدٌ في كلام العرب؛ فرجّح جانبَ حذفِ الفاعل من الفعل على الإضمار قبل الذكر، وليس بالجيد، لأنه قد ثبتَ في كلامهم الإضمارُ قبل الذكر لغرضٍ، ولم يثبت في كلامهم حذفُ الفاعل، فحملُه على أمر قد ثبت مثلُه أولى من حمله على وجه لم يثبت مثلُه في كلامهم. والثالثُ: مذهبُ الفراء وهو أنه لا يجوز الإضمارُ ولا الحذفُ[١]، فيمنع جواز المذهبين جميعاً، ويوجِبُ إمّا الإظهارَ فيهما، وإمّا الإظهارَ في الأول والإضمارَ في الثاني. وإنْ كان موجّهاً على جهة المفعولية حَذفَ قولاً واحداً إنْ كان مما يسوغ حذفُه، كقولك: ضربتُ وضربني زيدٌ، لأنهم في غُنيةٍ عن أن يُضمروا قبل الذكر مع كونه فضلة، بخلاف إضمار الفاعل فإنه لا بدّ من ذكره، فلا يلزمُ من مخالفة القياس لأمر موجِب مخالفَتُه لأمر غيرِ موجِب. ووقع في كلام بعض العلماء المتأخرين[٢] إضمارُه، وليس بالجيد، وإنْ كان مما لا يسوغ حذفُه كالمفعول الثاني من باب: علمت، والثالث من باب: أعلمت، وجب الإتيانُ به مظهراً، كقولك: ظنني منطلقاً وظننتُ زيداً منطلقاً، وكقولك: أعلمني زيدٌ عمرا منطلقاً، وأعلمته إياه منطلقاً.

وإنْ أعلمت الأولَ لم يخْلُ الثاني من أن يكون موجّهاً على جهة الفاعلية أو المفعولية أيضاً، فإنْ كان موجّهاً على جهة الفاعلية وجب إضمارُه اتفاقاً على وفق الظاهر، كقولك: ضربتُ وضرباني الزيدين، إذ ليس فيه إضمارٌ قبل

(١) قال الرضي: «ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة أي: إعمال الثاني إذا طلب الأول للفاعلية وقال: إنه يوجب إعمال الأول في هذا. والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضاً للفاعلية نحو ضرب وأكرم زيد، جاز أن يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين. لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية». شرح الكافية ١/ ٧٩.

(٢) المتأخرين: سقطت من د، م، س.

الذكر، فيُتوهم امتناعُ الإضمار الى الحذف كما قال الكسائي، أو يُتوهم الامتناعُ كما قال الفراء في الأولى، ألا ترى أنّ التقديرَ: ضربتُ الزيدين وضرباني. وحكمُ ما كان مقدماً في التقدير حكمُ المقدم حقيقة، فكما اتُّفق على جواز: ضربتُ الزيدين وضرباني، فكذلك: ضربتُ وضرباني الزيدين، إذْ ليس بينهما إلا التقديم والتأخير الجائز، وذلك مثل: ضرب زيدٌ غلامَه، وضرب غلامَه زيدٌ. فالإضمارُ في قولك: ضرب غلامَه زيدٌ، سائغ على بابه لمّا كان زيدٌ في التقدير مقدماً، فكذلك ما ذكرناه من المسألتين المتقدمتين.

وإن كان الثاني موجّهاً على جهة المفعولية، والكلامُ في إعمال الأول، فالمختارُ الإضمار إن أمكن. ويجوز الحذفُ إن كان مما يُحذفُ، كقولك: ضربني وضربتُه زيد، وضربني وضربتُ زيدٌ. وإنما اختير الإضمارُ لأنه ممكن والمعنى عليه، فكان أدلَّ على المعنى[1] وأنفى للالباس. ويجوز الحذفُ لأنه فَضلةٌ، كما يجوز أن تقول: ضربتُ، من غير أن تذكر المفعولَ، وهذا كله إذا لم يمنع مانعٌ من الإضمار والحذف. فأما إذا منعَ مانعٌ وجب الإظهارُ، مثالُه: ظنني وظننتهما قائمين الزيدان قائماً، فلا يجوز أنْ تُضمر قائمين، ولا أن تحذفه. فأمّا مانعُ الإضمار فما يؤدي إليه من مخالفةٍ بينَ مفعولين غير المتغايرين، أو مخالفة بين الضمير وما يعود إليه. ألا ترى أنك لو قلت: إياه، لخالفتَ بين ضمير الزيدين الذي هو المفعولُ الأولُ وبين إياه الذي هو المفعولُ الثاني في التثنية، وهو غيرُ جائز. ولو قلت: إياهما، لخالفتَ بين «قائماً» الذي يعودُ الضمير عليه وبينَ «إياهما» الذي هو ضميرٌ له، وكلا الأمرين ممتنعٌ، فامتنع. وأما لو غيّرتَ الضميرَ إلى غير ذلك لوقعت المخالفةُ من الوجهين جميعاً، ومثالُه أن تقول: إياهم أو إياها وشبهه. وإذا امتنعَ: إياه وإياهما، لِما يؤدي إليه من أحد المحذورين فلأنْ يمتنعَ إياهم وإياها مع كونه يؤدي إلى

(١) المعنى: سقطت من د.

المحذورين جميعاً أجدرُ. وأما مانع الحذف فلأنه مفعول ثان في باب: ظننت. وقد تقرر أنه في المعنى كأحد جزئي الجملة، فلا يسوغُ حذفُه، فلذلك وجب أنْ تقول: ظنني وظننتهما قائمين الزيدان قائماً، فلو قلت: ظنني وظننتهما الزيدان قائماً، لكنتَ قد حذفتَ المفعولَ الثاني الذي هو «قائمين» وهو في المعنى كأحد جزئي الجملة، فلم يَسغ لذلك.

[إمــلاء ٤]

[معنى مــذ ومنذ]

وقال أيضاً مملياً[1] في سنة تسع عشرة: «ومذْ ومنذُ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر».

لا تدخل مذْ ومنذُ إلا على ماض، أو حاضر. فإنْ دخلت على ماضٍ كقولك: ما رأيته مذ أمس، فمعناه الابتداء، أي: أول المدة التي انتفتْ فيها الرؤيةُ أمس. فهي بمعنى «مِنْ» في الابتداء باعتبار غير الظروف. وإذا دخلتْ على الحاضر كان معناها الظرفية كقولك: ما رأيته مذْ هذا العام، ومذْ شهرنا، ومذْ عامنا. والمعنى: أن انتفاءَ الرؤية في جميع هذه المدة، كأنك قلت: ما رأيته في هذه المدة، ولذلك قدِّرتْ في الأولة[2] بـ «مِنْ» وقدِّرتْ في الثانية بـ «في»[3]. إلا أنها إذا قدِّرتْ بـ «مِنْ» عند من لا يجوز عنده إدخالُ «من» على

---

(١) الكافية ص ١٩.

(٢) في س: الأولى. واللفظان جائزان.

(٣) مذهب الجمهور أنهما حرفا جر. ومذهب بعض البصريين أنهما اسمان. فإن خفض بهما فعلى الإضافة. وإذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين. لكن في ارتفاع ما بعدهما أقوال: منها: أنهما مبتدآن، وهو قول جمهور البصريين. ومنها: أنهما خبران، وهو مذهب الزجاجي. انظر شرح الكافية للرضى ٢/١١٨.

الظروف[1] كان تقديراً للبيان على تحقيق معنى الابتداء لا على صحة دخولها عليه.

[إمــلاء ٥]
[مسائـل في الاشتغــال]

وقال أيضاً مملياً في سنة تسع عشرة على[2] ما أُضْمر عاملُه على شريطة التفسير وهو قولُه[3]: «كـل اسم بعده فعـل أو شبهه مشتغـلٌ عنه بـضميـره أو متعلّقه لو سُلّط عليه لنَصَبه».

قال: لأنه لا يكون فعلاً ولا حرفاً بعده فعلٌ أو شبهه لأنه الـذي[4] جُوّز النصبُ لأجله. فمثـالُ الفعل: زيـداً ضربتـه. ومثالُ شبـه الفعـل: زيـداً أنت ضاربهُ، وزيداً أنت مضروبٌ عليه.

قولُه: «مشتغلٌ عنه بضميره». لأنه لو لم يشتغل عنه بضميره لكان ناصباً له. والبابُ معقودٌ لما يُنْصب إذا نُصب بفعل مقدّر.

وقوله: «أو ما يتعلّق بضميره». ليـدخل مثـل: زيداً مـررت به، وزيـداً ضربتُ غلامَه، وزيداً ضربــت عمـراً وأخاه، وزيداً سمّيتُ به، وشبهه.

---

(١) البصريون لا يجوزون استعمالها في الزمان. أما الكوفيون فإنهم يجيزون ذلك. انظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٢١.

(٢) في ب، د، س: وهو. وما أثبتناه أصوب.

(٣) الكافية ص ٦. وعبارتها: «لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه»: قال الرضي: «ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة أعني: أو مناسبه، والظاهر أنها ملحقة ولم تكن في الأصل، إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح، والحق أنه لا بد منها وإلا خرج نحو: زيداً مررت به، وأيضاً نحو: زيداً ضربت غلامه، لأنه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيداً». شرح الكافية ١/١٦٨.

(٤) الذي: سقطت من د.

وقولُه: «لو سُلّط عليه لنصبه» احترازٌ من مثل: زيدٌ هل ضربتَهُ؟ وزيدٌ هلاّ ضربتَهُ، وزيدٌ إنْ تضربْه أضربْه. ولو لم يـذكر هـذا القيدَ لـدخلت أبوابُ هـذه المسائل في الضابط لأنه اسمٌ وقع بعده فعلٌ سُلّط على ضميره، والبابُ معقود فيما يسوغ فيه النصبُ بفعل مقدّر يدل عليه ما بعده، وهذه لا يسوغ فيها النصبُ فلم تكن من البـاب فوجب الاحتـرازُ عنها، فخـرجتْ بقولـه: «لو سُلّط عليـه لنصبه». لأن هذه لا يصح فيها نصبُ الاسم بالفعل فيها قبل هذه الحروف لِمَا ثبت من أنّ لها صدرَ الكلام. ونصبُ ما قبلها بما بعدها إخراجٌ لها عن صـدر الكلام. ألا ترى أنـه لا يجوز أنْ تقـول: زيداً هـل ضربتَ؟ ولا زيـداً[1] هلاّ ضربتَ، ولا زيداً إنْ تضربْ أضربْ، بل يجب الرفعُ بالابتداء. وليس من شرط هذا الباب أنْ يصحَّ النصبُ بالفعل حقيقة. وإنما معنى قولـه: «لو سُلّط عليـه لنصبه»: لو قُدّر أنه عامل بنفسه وسُلّط على الاسم لنصبه، وإلاّ[2] لم يدخل: زيداً مررتُ به، وزيداً سمّيتُ به، وزيداً أنت محبوسٌ عليه، وزيداً أنت مكابرٌ عليه، وشبهه.

وقولُه: «يُنْصب بفعل مضمر يفسره ما بعده». وإنما قدّم ذكرَ النصب لأنّ عَقْدَ الباب له باعتبار كونه مفعولاً، وإنْ كان فيه[3] ما يُختار فيه الرفعُ وما يختار غيرهُ على ما سيأتي.

وقولُه: «يفسّره ما بعده»، ليس لازماً بأنْ يكون الفعلُ المقدَّر بلفظ الفعل المقدّر ومعناه، بل قد يكون ذلك وهي أعلى الصور مثل: زيـداً ضربتُـه، وقد يكون بمعناه نفسه لا بلفظه كقولك: زيداً مررتُ به، لأن التقديرَ: جاوزته. وقد يكون بمعناه مضموماً إلى متعلَّقه كقولك: زيداً ضربتُ غلامـهَ، لأن التقديـرَ:

---

(١) زيداً : سقطت من د.

(٢) في س : وإنما. وهو تحريف.

(٣) فيه : سقطت من م.

أهنتُ زيداً ضربتُ غلامَه. وقد يكون بمعنى عام وهو الملابسةُ عند فقد هـذه الأمور الخاصة كقولك: زيداً حُبستُ عليه، وأزيداً أنت مكابرٌ عليه؟ وشبهه[1]. وكقولك: أزيداً ضربتُ عمراً وأخاه؟ والتقدير: لا بست.

وقولُه: «ويُختار الرفعُ». شرع بعد ذلك يبيّن مواضعَ الرفـع والنصب استواء ولزوماً في النصب، ولا يكون لزومٌ في الرفع ههنا لأن البابَ معقودٌ للمفعول به والمنصوب بفعل مقدّر، فلا يستقيمُ لزومُ الرفعِ لأنه يخرجه عن حقيقته. فقال: «ويُختار الرفعُ بالابتداء عند عدم قرينة خلافه». الضمير في «خلافه» يعود على الرفع، أي: عند عدم قرائن النصب على ما سيأتي قرائنه، أو عندَ وجـود أقوى منها. لأنه لو اقتصرَ على قوله الأول، للزمَ اختيارُ الرفع في مثل: ضربتُ زيداً وأما عمرو فقد مررتُ به، لأن قرينةَ النصب موجودةٌ. فقال: «أوْ عند وجود أقوى منها». ثم فسّره بـ «أمّا» مع غير الطلب، لأنـه لو اقتصـر على «أمّا» لعمّ جميـعَ مواضعها، فكان يلزم أنْ يُختار الرفعُ في مثل: أما عمروٌ فاضرِبْه، وليس الأمر كذلك، لأن قـرينةَ الـطلب في النصب أقوى من قـرينة «أمّـا» في الرفـع، لأنّ الطلبَ لا يصحّ إلا بالفعل، فكان مقتضاهُ أنْ يجب النصبُ. وإنما ساغ الـرفعُ بتأويل: زيدٌ مقولٌ فيه، أوْ له، أو شبهه.

وأما «أمّا» فالغالبُ وقوعُ المبتدأ بعدَها[2]. وقد يقعُ المنصوبُ بفعل مقدّر ولا يناقضها بخلاف الطلب، فكان الطلبُ أقوى في النصب لذلك.

وقولُه: «وإذا المفاجأة». وإنما كانت «إذا» قـوية في قرينة الرفع لأنه لم

---

(١) وشبهه: سقطت من م.

(٢) وقد يقع بعدها الخبر، نحو: أما في الدار فزيد، أو جملة الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ **فأما إن كان من المقربين فروح وريحان** ﴾ (الواقعة: ٨٨). أو ظرف معمول لها لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف، نحو: أما اليوم فإني ذاهب. انظر مغني اللبيب ١ / ٦٠ (دمشق).

يُسمع بعدها إلا المبتدأ، فكان مقتضى ذلك أنه لا يجوز: خرجتُ وإذا عبدُ الله يضربُه عمرو. لأنه إذا نُصِبَ قـدِّر الفعلُ واقعـاً بعدهـا فتخرج عن مـوضوعهـا المذكور. إلا أن النحويين جوّزوا النصبَ في هذه المسألـة ونحوهـا، فدل مـا تقدم على قوتها في الرفع، ولذلك غلبتْ قرينةَ النصب.

قوله: «ويختار النصبُ». ثم ذكرَ اختيـارَ النصب عند وجـود قرائنـه غيرِ المعارضَةِ بما تقدم مِنْ: أمّا وإذا، على التفصيل. ثم شرع فيها واحدا واحدا. فمنها: أنْ تقع هـذه الجملةُ بعـد جملة فعليـة، كقـولـك: خـرج زيـدٌ وعمـراً ضربتُه[1]، لأن تقديرَ الفعل أولى لتتناسبَ الجملتان. ومنها: بعد «إذا» الشرطية، كقولك: إذا زيداً تلقاه فأكرمْه، لأن الشرطَ يقتضي الفعل. وكان مقتضى مذهب سيبويه ومن وافقه أنْ يجب فيها النصبُ[2]، لأنه لا يقدّرُ في مثـل: ﴿إذا السماءُ انْشَقَّتْ﴾[3] إلا الفعلَ، ولا يقدِّر المبتدأ. وإذا وجب تقديرُ الفعل، فكما وجب النصبُ في مثـل: إنْ زيداً ضـربته ضربته، يجبُ النصبُ في مثـل: إذا زيداً ضربته ضربته، لأن المعنى المقتضي للزوم النصب في «إنْ» الشرطية حـاصلٌ مثلهُ في «إذا»، فجوازُ الرفع مما يقوى قولَ مخالفه في وقـوع المبتدأ بعـدها. ومنها: «حيث» لكثرتهـا في الفعل وقلّة وقـوع المبتـدأ بعـدهـا. ومنها: حـرفُ الاستفهـام وحـرفُ النفي، لأن الاستفهـامَ بـالفعـل أولى. فـإذا وقــع الاسمُ فالاستفهامُ في الحقيقة عن الفعل الذي دل عليه الخبرُ، وكذلك النفي سواء،

---

(١) وضابط هذه المسألة أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بِـ «أمَّا» مسبوق بفعل غير مبني على اسم، كالمثال الذي أتى به المؤلف.

(٢) قال سيبويه: «ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكـون الاسم بعده إذا أوقعت الفعـل على شيء من سببه نصباً في القياس: إذا، وحيث، تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمـه، لأنهما يكونـان في معنى حروف المجـازاة. ويقبح إن ابتـدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل». الكتاب ١/١٠٦.

(٣) الانشقاق: ١.

مثل: أزيدٌ ضربته؟ وما زيداً ضربته. ومنها: الأمرُ والنهي، واضح في اقتضائهما الفعل، حتى أن الرفعَ إنما يجوز بتأويل بعيد، ولذلك غلبتْ هذه القرينةُ قرينةَ الرفع الغالبة ما سوى الطلب من القرائنِ، وما ذاك إلا لقوتها في اقتضائها النصبَ حتى غلبتْ ما غلب غيرَها. ومنها: عند خوف لَبْس المفسِّر بالصفة، وهذا وإنْ لم يذكرْهُ النحويون في هذا الباب فهو معلومٌ عند أهل اللغة، وقد ذكره المحققون من المفسرين، ولو لم يحترز عن ذلك لكان الرفعُ هو المختار في مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(١). فإنه مثلُ قولك: زيدٌ ضربته، وقد عُلم أن المختارَ الرفعُ، فكان يؤدي إلى أنْ يكون إجماعُ القراء على خلاف المختار، وهو غيرُ سائغ.

ومعنى قوله: «عند خوف لَبْس المفسِّر بالصفة»، أنك إذا رفعتَ لم يُدْرَ هل قولُه ﴿خلقناه﴾، صفة لِـ (شيء) ويكون قولُه: ﴿بقَدَر﴾، هو الخبر، أو يكون (خلقناه) هو الخبر الذي يصحُّ النصبُ باعتبار كونه مفسِّرا، فحينئذ هل الإخبارُ عن أن كلّ شيء مخلوقٍ لي بقدر، أمْ أنَّ كلَّ شيء مخلوقٌ لي بقدر، وهما مختلفان لأنّ الأولَ على معنى الاخبار عن أنّ ما خلقه فهو بقدر لا الاخبار أنَّه خلقَ كلَّ شيء. والمعنى في الثاني: أنه خلق كلَّ شيء. فإذا قَصد المتكلمُ إلى هذا المعنى الثاني اختيرَ النصبُ رفعاً لِلَّبْس المقدّر عند الرفع، والمعنى ههنا على أنه خلق كلَّ شيء(٢)، فاختيرَ النصبُ لما يؤدي إليه الرفعُ من احتمال غير هذا المعنى على ما تقدّم(٣).

---

(١) القمر: ٤٩.

(٢) فالرفع يوهم وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق له تعالى، كأفعال العباد الاختيارية وأفعال الشر، وهذا رأي لا يرتضيه أهل السنة.

(٣) قال ابن الحاجب في شرح الكافية: «ألا ترى أنه يجوز إذا رفعت أنْ يكون (خلقناه) خبراً فيفيد المعنى المقصود وصفة فيفيد غير المقصود، لأن التقدير معه: كل شيء مخلوق لنا بقدر، وهو معنى غير المعنى المقصود. فكان النصب أولى لما فيه من البيان للنصوصية على =

قال : «ويستوي الأمران في مثل: زيدٌ قام وعمرا أكرمته»، لأن قرينة النصب المتقدمةَ في الجملة الأولى عارضَها قرينةُ الرفع الحاصلةُ من جملة الجملة المتقدمة لأنها ابتدائيةٌ، فاستوى الأمران لذلك[1].

ويجب النصبُ بعد حرف الشرط وحرفِ التحضيض وقد تقدم ما يدل عليه، وليس قولُك: أزيدٌ ذُهِبَ به[2]؟ منه، فليس فيه إلا الرفعُ. وإنما لم يكنْ منه لأن شرطَه أن يكون الفعلُ مسلّطاً عليه أو على ضميره تسلُّطَ الناصب، وههنا لم يتسلَّطْ تسلُّط الناصب لأنّه رافعٌ لا ناصب، إذْ قولك: به، في موضع رفع لما لم يُسمَّ فاعله، فخرج عن الباب لذلك، فوجَبَ الرفعُ لمّا بطلَ تقديرُ الناصب. وكذلك: ﴿وكلُّ شيءٍ فَعَلُوهُ في الزُبُرِ﴾[3] يعني: باعتبار المعنى الذي قصدَهُ المتكلمُ، لأن المعنى: الإخبارُ عن كلّ شيء مفعول في الزبر، لا أن كل شيء مفعولٌ لهم في الزُبُر[4]. وإذا كان المعنى هو الأول خرج عن الباب لأنه لا يستقيم أنْ يكون: لو سُلّطَ عليه لنصبه، لأنه إذا قُدّر تسليطُه عليه صار المعنى: فعلوا كلَّ شيء في الزبُر، وليس قصدُ المتكلم هذا المعنى، فخرج عن الباب لذلك. وكذلك لو قلت: أكلُّ شيء

= المعنى المقصود». ص ٣٦.

(١) قال الرضي : «يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية أو على الخبر فيها . وإنما استويا لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفاً على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسمين وأن يكون عطفاً على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعلين». شرح الكافية ١ / ١٧٥ .

(٢) به : سقطت من د.

(٣) القمر : ٥٢ .

(٤) فيكون قوله : فعلوه، صفة لشيء.

فعلوه في الزُبُر؟ لوجب الرفعُ على ما كان، كما يجبُ في قولك: أزيـدٌ قام ؟ وأزيدٌ ذُهِب به؟ إذْ لا وجهَ لتقدير الناصب.

وقوله: ونحو ﴿الزانيـةُ والزاني فـاجْلِدُوا﴾[1]. الفاء عنـد المبرد بمعنى الشرط[2]، كأنك قلت: الذي يزني فاجلدوه، فلا يكونُ من هذا الباب. لأنك إذا نصبتَ الأولَ خـرجتِ الفاءُ عن معنى الشـرط، إذْ شرطُهـا أنْ يكون الأولُ مبتدأ لا مفعولا، فلذلك جاء الرفعُ على قراءة الجماعة[3]، وهو بهـذا الاعتبار واجب. وهي عند سيبويه جملتان[4]، كأنه قال: ومما يتلى عليكم حكمُ الزانية والزاني. ثم أخذ في بيان ذلك الحكم بفاء العطف فقال: فاجلدوا. فهي على هذا أيضاً جملتان، فتخرجُ عن الباب إذْ لا يصحُّ أنْ يُنصبَ اسمٌ بفعل في جملة أخرى غير جملته. ولذلك لو وقف على قـوله: الـزانية والـزاني، على مذهب سيبويه لكان وقفا حسنا، ثم يبتدىء: **فاجلدوا**، لأنهما جملتان مستقلتان.

وقولُه: «وإلا فالمختارُ النصب». يعني: وإنْ لم يقـدَّرْ هذا التقـديرُ الـذي يخرجها عن الباب فالمختارُ النصبُ[5]، لأنه بقرينة الطلب التي هي أقوى قرائن النصب. ألا ترى أنّ قولَك: زيداً اضربه، لا يسوغ فيه الرفعُ إلا على ضعف. فكذلك كان يكون هذا.

---

(١) النور: ٢.

(٢) انظر: الكامل ١/٣٩٦.

(٣) وقرأ عيسى بن عمر بالنصب. البحر المحيط ٣/٤٧٦. قال سيبويه: «وقد قـرأ أناس: والسارقَ والسارقةَ، والزانيةَ والزانيَ. وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة. ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع». الكتاب ١/١٤٤.

(٤) الكتاب ١/١٤٣.

(٥) قال الرضي: «أي: لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب، فكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي أقوى قرائنه. وتقدير المبرد أقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه». شرح الكافية ١/١٧٨.

[إمــلاء ٦]

[ما يلزم «أنْ» المخففة مع الفعل]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائـة في قسم الحرف في الحروف المشبَّهة بالفعل[١] في «أن» إذا خُفِّفت: «ويلزمها مع الفعل السينُ أوْ سوف أو قد أو حرفُ النفي».

قال: إنما كان كذلـك لأن «أنْ» المخففةَ على قسمين: الأولُ: أنْ يليَها الأسماءُ مثل قوله: ﴿وآخرُ دعواهُمْ أنَ الحمد لله ربِّ العالمين﴾[٢]. وشبهه، والتي يقع بعدها الفعلُ. فالأولةُ المشارُ إليها لا تحتـاج إلى تعويض. والثـانية تحتاج إلى التعويض. وإنمـا عُوِّضتْ هـذه دون تيك لأنها لـو لم تُعَوّضْ لالتبستْ بِـ «أنْ» التي تنصب. فإنْ قيل: فالفرقُ يحصل بالفعل الذي قبلها، وهو أنّ «أنْ» المخففةَ لا تكون كذلك إلَّا إذا كان قبلها فعلُ علمٍ أو مشبّه بالعِلْم. والجوابُ سيُذكر في مسألة مستقلة في «أنْ» المخففـةِ أيضاً ليست ممـا يتعلّق بالمقـدمة ستراها في غير هذه الكراريس[٣].

[إمــلاء ٧]

[إيراد على حد النعت والجواب عنه]

وأورد على نفسه [بدمشق في سنة ثماني عشرة وستمائة][٤] لمّا قال في حد النعت في مقدمته[٥]: «إنه تابعٌ يدل على معنى في متبوعه مطلقا»: أعجبني زيدٌ علمُه. فإن هذا تابعٌ يدل على معنى وهو العلمُ في متبوعه وهو زيدٌ، فليكنْ

(١) الكافية ص ٢٠٩.

(٢) يونس: ١٠.

(٣) انظر الإملاء (٤٠) والإملاء (٤١) من الأمالي المطلقة. ص: ٧٢٧، ٧٢٨.

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) الكافية ص ١٠.

هذا نعتاً، وليس كذلك. وأجاب عن ذلك[٥] : بـأن هذا وقـع في بعض صُور البدلِ اتفاقاً من قضية عقلية وهو كونُ العلم لا بد له من محل ولا محلَّ إلا زيدٌ. وأما قولنا: أعجبني زيدٌ ثوبُه وأعجبني زيدٌ يدُه وما أشبههما من المسائل، ليس فيها ذلك، فينبغي أنْ تكونَ المسائلُ كلها واحدة، وهو أنّ الإعجابَ إنما نُسب إلى الثاني والأول على سبيل التمهيد، وإنْ أُخذت الدلالةُ على ما ذُكر أوّلاً من قضية عقلية. ولهذا يُحدُّ البدلُ بحد يشمل هذه المسائلَ كلَّها وهو قولُنا: تابعٌ مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونَه، يعني دونَ المتبوع. وقولُنا: مقصودٌ، يدخل فيه العطفُ بالحرف فأخرجناه بقولنا: بما نُسب إلى المتبوع دونه.

[إمــلاء ٨]

[المعطوف الممتنع دخول «يا» عليه]

وقـال أيضـاً ممليـا بـدمشق سنـة عشـرين في قـولـه[١]: «والخليـلُ في المعـطوف يختار الـرفعَ وأبـو عمرو النصبَ، وأبـو العباس إنْ كـان كـالحسن فكالخليل وإلا فكأبي عمرو»[٢] .

قال: يعني المعطوفَ الممتنعَ دخول «يا» عليه وهو الذي وقع الكلامُ عليه ههـنا نحو قولك: الحسنُ والضحاكُ والصَّعِقُ[٣] والثريا. وفيه وجهان كغيره: الرفعُ على اللفظ والنصب على المحل، وتوجيههما ظاهر.

والخليلُ يختارُ الرفعَ تشبيهاً له بالمعطوف المجرّدِ عن اللام كقولك: يا

(٥) وأجاب عن ذلك : سقطت هذه العبارة من د.

(١) الكافية صفحة ٥.

(٢) انظر : سيبويه ٢/١٨٧، والمقتضب ٤/٢١٢، والإملاء (٤) من مسائل الخلاف.

(٣) قال ابن منظور : «والصَّعِقُ صفة تقع على كل من أصابه الصَّعق . ولكنه غلب عليه حتى صار بمنزلة زيد وعمرو علماً». اللسان (صعق). وقال الزمخشري : «ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب». المفصل ص ١٢.

زيدُ وعمرو، والرفعُ ثَمَّ محلُّ اتفاق، وهذا يشبهُهُ فكانَ رفعُه أوْلى[٤] .

وأبو عمرو يختار النصبَ حملا له على الصفات، لأن الصفاتِ إنما اختيرَ فيها النصبُ من حيث تعذّرَ تقديرُ العامل، وكما يتعذّرُ تقديرُ العامل في الصفة يتعذّرُ تقديرُه في المعطوف ذي اللام. وإذا استويا في المعنى الذي من أجله اختيرَ وجب استواؤهما في اختيار النصب.

وأما المبردُ فسلك طريقاً وسطا فقال: إنْ كان المعطوفُ كالحسن وبابه مما يجوز حذف اللام منه وإثباتُها فالأمر على ما قاله الخليلُ، وإنْ كانَ كالصَّعِقِ والثريا ونحوهما فالأمرُ على ما قاله أبو عمرو[١]، وذلك أنّ بابَ الحسن لما صح أنْ يكون بغير لام وهو على معناه قويَ تقديرُ حرف النداء فيه فصار قريباً مما لا لامَ فيه. وأما بابُ الصَّعِق ونحوه فلا تُحذف منه اللامُ بحال، فلا يصح تقديرُ حرف النداء بحال، فكان أقرَب إلى الصفاتِ باعتبار امتناع تقدير حرف النداء، وهو المعنى الذي من أجله اختيرَ النصب، فوجبَ أن يكون النصبُ ههنا أيضاً مختاراً.

[إمــلاء ٩]

[مسألة في حد المفعول به]

قولُه في المفعول به: «هو الذي وقع عليه فعلُ الفاعل»[٢]. قال الشيخ

(٤) قال المبرد: «وحجة من اختار الرفع أن يقول: إذا قلت: يا زيد والحارث، فإنما أريد: يا زيد وحارث. فيقال لهم: فقولوا: يا الحارث. فيقولون: هذا لا يلزمنا، لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء. وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضاً ذلك الموقع. فكلامنا في هذا سواء». المقتضب ٤/٢١٣.

(١) ليس في كلام المبرد في هذه المسألة هذا التفصيل الذي ذكره ابن الحاجب. بعد أن تحدث المبرد عن حجة كل من الطرفين قال: «وكلا القولين حسن». ثم قال: «والنصب عندي حسن على قراءة الناس». أي: قراءة قوله تعالى: ﴿ **يا جبال أوبي معه والطير** ﴾ (سورة سبأ: ١٠). انظر المقتضب ٤/٢١٣.

(٢) الكافية ص ٥.

[في سنة عشرين بدمشق][1] مملياً: لو اقتصر على قولهم: ما يقع عليه الفعلُ، لكان أوْلى. وما يُتوهَّم من أنّ ذكرَ الفاعل ههنا يفيد إخراج مفعول ما لم يسمَّ فاعلُه، فاسدٌ من وجهين[2]: أحدُهما: أنّ مفعولَ ما لمْ يسمَّ فاعله وقع عليه أيضاً فعلُ الفاعل، لأنّ قولك: ضُربَ زيد، معلومٌ أنك أردت فعلَ الفاعل، وإنما حذفته لوجه من الوجوه المسوّغةِ لحذفه، فقد اشتركا جميعاً في أنهما وقعَ عليهما فعلُ الفاعل، وإذا اشتركا لم يُخرج ذكرُ الفاعل أحدَهُما دونَ الآخر. الثاني: أنّ المرادَ تحديدُهما جميعا ولذلك يُسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة، فلا يستقيم أنْ يُزاد لفظٌ يُقصد به إخراج أحدهما مع كونه مراداً، ولذلك يقال: إذا حُذف الفاعلُ وأُقيم المفعولُ به مقامه وجب أنْ يُعدل به عن[3] النصب إلى الرفع، وهذا تصريحٌ بأنه مفعولٌ به، وأن النصبَ والرفع حالان[4]، يَعْتَوِرانه وهو على حالته من كونه مفعولا به.

وأما ما أورد من قولهم: زيدٌ ضربته، وكونُه يدخل في الحد وليس مفعولا به من حيث كان «زيد» في المعقول وقع عليه فعلُ الفاعل وليس بمفعول. فالجواب عنه وعن مثله: أن هذه الحدودَ اختُصرت للعلم بالمقصود، والمرادُ منها كلها معنى دلالتها على المعنى المذكور فيها. فإذا قيل: مثلُ ذلك، فالمعنى: هو ما دلَّ على أنه وقع عليه فعلُ الفاعل. وإذا قيل: ما نُسب إليه، في حدِّ الفاعل، فمعناه: ما دلَّ على أنّه الذي نُسب إليه الفعلُ. وإذا كان كذلك فليس «زيد» في قولك: زيدٌ ضربته، موضوعاً دالا لما وقع عليه الفعلُ، وإنما وُضع دالا لما يُحكم عليه، فاتفق أن الحكمَ فعلٌ واقع على ما هو هو في المعنى، فتُوهّم أنه

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) في د: جهتين. والصواب ما أثبتناه، بدليل قوله: أحدهما.

(٣) في ب: من.

(٤) في الأصل: جائزان. وهو تحريف.

مثلُه، وليس الأمر كذلك[1]. فالهاء في قولك: زيدٌ ضربته، هي الموضوعه لذلك، كما أنك إذا قلت: أنا ضربتُ، كانت «أنا» غيرَ موضوعة لمن نُسب إليه الفعل، وإنما هي موضوعةٌ لمن يُحكم عليه. والتاء في: ضربتُ، هي التي وُضعت لمن نُسب إليه الفعلُ. ولما اتّفق أن الذاتين في المعقول واحدةٌ تُوهّم أنهما على حدّ واحد باعتبار نسبة الفعل[2].

[إمـلاء ١٠]

[معنى أفعال المقاربة]

وقال أيضاً ممليا [في سنة عشرين بدمشق][3] على قوله[4]: «رجاءً أوْ حصولاً أوْ أخذاً فيه». قال: يريد أن القُربَ مرجوٌّ وحاصل ومشروع في متعلَّق القُرب. فإذا قُلتَ: كادت الشمسُ تغيب، فقُرْبُ الغيبوبة حاصل. وإذا قلتَ: طفِقَ يخصِف وجعَل يقول، فمعناه: أنه أخذَ في الخصف والقول.

[إمـلاء ١١]

[مسألة في حد المفعول به]

وقال أيضا ممليا على قوله[5]: «المفعولُ به ما وقع عليه فعلُ الفاعل»: إنْ قيل: إنّ المفعول مشتق، والمشتقُ تتوقف معرفتُه على معرفة المشتق منه، فإذا عُلِمَ المشتقُ منه عُلم المشتق، فهو أخفى من المشتق فكيفَ يُجعل الأخفى

---

(١) كذلك: سقطت من س.

(٢) قال الرضي: «والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتاً». شرح الكافية ١/١٢٧.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) الكافية ص ١٨.

(٥) الكافية ص ٥.

معرّفا للأظهر؟ فإنْ قيل: بل الفعلُ مشتق من المفعول، كان أبعدَ لِمَا يؤدّي إليه من الدَوْر، فإنـه لا يُعرف المشتقُ حتى يُعـرف المشتقُ منه. فقـد بعد المشتقُ معرّفاً فتتوقف معرفةُ كل منهمـا على معرفـة الآخر. والجوابُ: أن المفعولَ لم يُقصد به قصدُ مدلوله باعتبار الاشتقاق، وإنّما قُصِـد به في الاصـطلاح اللقبُ على نوع مخصوص مما يتعلّق به الفعلُ تعلّقا مخصوصا، فقُصد تعريفُ ذلك النوع لا باعتبار أصل الاشتقاق في لفظ مفعول، فوجودُ الاشتقاق في لفظ مفعول في الأصل وعدمه سيّان، كما لو سمّيت ولداً بحسن وجعلته علما عليه، فإن معنى الاشتقاق غيرُ مراد بعد صيرورته علما، وإنْ كان قبل ذلك مرادا. ولا يضرّ كون الواضع قَصَدَ إلى تسميته بحسن لوجود حُسْن حاصل في المسمّى، فـإنّ ذلك في بعض الأسماء سببٌ لتخصيصه بذلك الاسم، لا أنّ معنى الاشتقاق باق فيه بعد صيرورته علما[1]. ألا ترى أنك تفهم مدلولَه مع قـطع النظر عن الحُسن، لذلك يفهم مدلوله من لا يفهم مدلولَ حَسن باعتبار الاشتقاق. وإذا كان كذلك فلا فرقَ بين أنْ يعرّفَه بما هو مشتق منه أو بغيره. وهذا الجوابُ جوابٌ على كلا التقديرين معاً.

[إمـــلاء ١٢]

[من مواضع وجوب تقديم المبتدأ]

وقال أيضا ممليا [بدمشق سنـة عشرين وستمـائة][2] على قـوله[3]: «أوْ متساويين مثل: أفضلُ منك أفضلُ مني وجب تقـديمُه». قـال: لأن الأصل تقـديم

(١) علماً: سقطت من ب، د.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ٤. وعبارتها: «أو متساويين مثل أفضل منك أفضل مني أو كان الخبر فعلاً له مثل: زيد قام، وجب تقديمه».

المبتدأ، وإذا كان المتقدّم صالحاً لأنْ يكون مبتـدأ لم تَجز المخـالفةُ فيـه لأنه يؤدّي إلى المخالفة من غير فائدة بخلاف: حسنٌ زيدٌ، وشبهه، فإنه لم يحكم عليه بالخبر مع صلاحية أنْ يكون مبتدأ، فلذلك وجب الحكمُ بالمخالفة ليصحَّ الكلام. ومنْ جوّزَ الابتداءَ بالصفـات من غير اعتمـاد وهو الأخفش حكم على هذا بأنه مبتدأ. ووجه التساوي فيهما أن كل واحد منهما نكرةٌ من[1] باب: أفْعل، فالذي يسوّغ أن يكون الثـاني مبتدأ يسـوغ أنْ يكـون الأولُ مبتـدأ، فلا معنى لتقدير التقديم والتأخير، لأنها مخالفة من غير فائدة[2].

[إمــلاء ١٣]

[إعراب الاسم المركب تركيبا مزجيا]

وقال أيضاً ممليا [بدمشق سنـة عشرين][3] على قـوله[4]: «وإلا أُعـرب الثاني كبعلبكّ»: ثم بيّن بعد ذلك أنّ الأولَ يكون مبنياً على اللغـة الفصيحة. فإذا بُني الأولُ امتزج الاثنان لفظا وأُعرب الآخرُ على حسب العوامل إذ لا معربَ سواه. تقول: جاءني بعلَبكُّ ورأيتُ بعلَبكَّ ومررت ببعلَبكَّ. وكان غيرَ منصرف لوجود العلتين[5]. وإنْ أُعرب الأولُ وقد ثبت أن الثاني لا بدَّ من إعرابه لم يجز أن يُعربا جميعا من وجه واحد، فوجب أن يكون الأولُ في الصورة كـالمضاف إلى الثـاني، فيعرب الأول على حسب مـا تقتضيه العـوامـلُ، ويكـون الثـاني مخفوضا. وإذا صُنع ذلك فهل يكون الثاني منصرفا أو غيرَ منصرف؟ لأصحاب

---

(١) في م: في.

(٢) قال الرضي: «ليس على الإطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ». شرح الكافية ١/٩٧.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) الكافية ص ١٢.

(٥) العلمية والتركيب المزجي.

هذه اللغة لغتان: أحدُهما: إعرابُ ما لا ينصرف، ومنهم من يصرفه. فيقول المانعون: جاءني بعلُبكَّ ورأيتَ بعلبَكَّ ومررت ببعلِبَكَّ، ويقول الذين يصرفون: جاءني بعلُبكٍّ ورأيتَ بعلَبكٍّ ومررت ببعلِبَكٍّ[1] بالتنوين.

[إمــلاء ١٤]

[إعراب أسمـاء الكنـايـات]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة][2] في الكنايات على قوله: [3]: «وكل ما بعده فعلٌ غيرُ مشتغل عنه كان نصبـاً معمولاً على حسبه» إلـى آخره. قال: لا تخلو أسماءُ الكنايات والشروط مِنْ أن يكون قبلها جار أوْ لا. فإنْ كان قبلها جار فلا إشكالَ في جرها كقولك: بمن مررتُ؟ وغـلامُ مَنْ أنت؟ كما تقول: بأيِّ رجل مررت؟ وغلامُ أي رجل أنْتَ؟. وإنْ لم يكن قبلها جار فلا يخلو أنْ يكون بعدها فعلٌ مسلط عليها أوْ لا. فإنْ كان بعدهـا فعلٌ[4] مسلّط عليها فهو منصوب على حسبه مفعول به أو مصدر أو ظرف[5]، كقولك في المفعول [به][6]: كم ضربت؟ وكم رجلاً ضربت؟ وتقول في الظرف: كم يوماً ضربت زيـداً؟ وتقول في المصدر: كم ضربة ضربت زيـداً؟. وإنْ لم يكن بعدها فعلٌ مسلّط عليها كانت مرفوعة أبداً، إما ابتـداء أوْ خبراً؛ لأنه ليس

(١) ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك: سقطت هذه العبارة من ب.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ١٢.

(٤) قال الرضي: «فعل وشبهه ليشمل نحو: كم يوماً أنت سائر، وكم رجلاً أنت ضارب» شرح الكافية ٢/٩٨.

(٥) وزاد الرضي خبر كان نحو: كم كان مالك؟، والمفعول الثاني في باب ظنَ، نحو: كم ظننت مالك؟. انظر شرح الكافية ٢/٩٨.

(٦) زيادة من: د، م، س.

قبلها عاملٌ وليس بعدها ما يصلح أنْ يكون عاملاً. فإذا ثبت تجرّدها عن العوامل وهي اسمٌ وجب أن يكون إما مبتدأ وإما خبراً مقدماً. وإذا أردتَ أنْ تعرف ما هي منهما فانظر: فإنْ كانت ليست بظرف وجب أنْ يكون مبتدأ لأنها اسمٌ لا مانعَ يمنعه[١] مِنْ أن يكون مبتدأ، وقد وجب أحدُ الأمرين من المبتدأ والخبر فوجب أنْ يكون مبتدأ كقولك: زيدٌ المنطلقُ والمنطلق زيد. وإنْ كان ظرفاً وجب أنْ يكون خبراً مقدّماً؛ لأنه لما تعيّنَ لأحد الأمرين المبتدأ والخبر، وبطل أنْ يكون مبتدأ تعيّن أنْ يكون خبراً. مثالُ الأول: كم رجلاً قام؟. فإنّ «قام» غيرُ مسلّطة على ما قبلها ههنا فوجب أنْ يكون إما مبتدأ وإما خبراً[٢]. ولا مانعَ يمنعُه من الابتداء فوجب أنْ يكون مبتدأ[٣]، وهو ههنا واضحٌ في الابتداء من حيث كان ما وقع بعده متعيناً للخبرية. وإنما يحتاجُ إلى ذلك في مثل قولك: كم رجلاً غلمانُك؟ فتقول: اسمٌ مجرّد عن العوامل اللفظية ولا مانعَ يمنعه مِنْ أن يكون مبتدأ، فوجب أنْ يكون إياه كقولك: المنطلقُ زيد. وأما مثالُ ما يقع ظرفاً فلا يصحُّ أنْ يكون مبتدأ، ويتعين للخبرية: كم يوماً قراءتك أو كتابتك؟، أو ما أشبهه من المصادر، فإنه لا يصحّ أن يكون ههنا مبتدأ، لأنك إذا جعلته مبتدأ وهو للأيام كنت مُخبراً عن الأيام، وإذا وجب أن تكون مخبراً عنه لم يصحّ الإخبارُ عنه بقراءتك ولا كتابتك، إذ لا يجوز: يومُ الجمعة كتابتُك، لأن اليوم لا يكون كتابةً فوجب أن يكون في موضع الخبر، لأن الظروف يُخبر بها عن أسماء الأفعال[٤]، ولا يخبر بأسماء الأفعال عنها. لأنك إذا أخبرتَ بها فقلت: قراءتُك يومَ الجمعة، كان معناه: قراءتُك حاصلة في هذا اليوم، فكانت منصوبة في

(١) يمنعه: سقطت من م، س.

(٢) أي: كلمة: كم.

(٣) في ب، د: ابتداء. وما أثبتناه أحسن.

(٤) المقصود بأسماء الأفعال المصادر.

التحقيق بما هو في الحقيقة الخبر. وإذا جعلتها مبتدأة[1] تعذّر هذا التقديرُ فيها، فوجب أن تكون مُخبراً عنها على ما هي عليه في ظاهرها، فتكون قد أخبرت عن اليوم بالقراءة وهو متعذّر. فما جاءك من أسماء الشروط والاستفهام وما له صدرُ الكلام فأجره على هذا الأصل تُصب الصوابَ إن شاء الله تعالى.

[إمــلاء ١٥]

[المعطوف في حكم المعطوف عليه]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة تسع عشرة وستمائة][2] على قوله في المقدمة[3]: «والمعطوفُ في حكم المعطوف عليه»: في المعنى واللفظ. فيُشترط في المعطوف أنْ يكون مشارِكاً للمعطوف عليه في المعنى الذي عُطف عليه بالنظر إليه. فكما اشتُرط في الأول باعتبار ذلك المعنى يُشترط في الثاني لمشاركته له في ذلك المعنى[4]. فإذا عطفتَ على الخبر خبراً آخر لزم في الثاني من أحكام الخبرية ما يلزم في الأول. وكذلك إذا عطفتَ على الحال والصفة والموصول وجميع ما يصحّ العطفُ عليه. فإذا قلت: الذي يأتيني فيكرمني سأكرمُه، فقولك: فيكرمني، معطوفٌ على قولك: يأتيني، باعتبار صلة «الذي» فيُشترطُ فيها ما يُشترط في الصلة الأولى وهو ضميرٌ يعود على الموصول،

---

(١) في س: مبتدأ.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ١٠.

(٤) قال الرضي: «لا يريدون بقولهم: إن المعطوف في حكم المعطوف عليه، أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقاً يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس، وعطف المعرب على المبني وبالعكس، وعطف المفرد على المثنى أو المجموع وبالعكس. بل المراد به أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف. كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد إليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف». شرح الكافية ١/٣٢١.

ولذلك لو قلت: الذي يأتيني ويخرج زيدٌ سأكرمه، لم يَجز لفقدان ما ذكرناه. وإنما جاز: الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ، لأنها ليست فاءَ العطف، وإنما هي فاءُ السببية. ولا يلزم فيما بعد فاء السببية ما يلزم فيما بعد حرف العطف. فلذلك لو قلت: الذي يطير ويغضب زيدٌ الذبابُ، لم يجز.

[إمــلاء ١٦]

[الموصوف أخص من الصفة أوْ مساوٍ لها]

وقـال أيضاً مملياً [بدمشق سنـة عشـرين وستمـائـة][١] على قـولـه[٢]: «والموصوف أخصُّ من الصفة أو مساوٍ»: وإنما كان الموصوفُ أخص أو مساوياً، لأن الموصوف هو المقصودُ، والصفةُ فضلة، والمقصودُ أولى بأن يكون أدلَّ من غير المقصود وهو معنى قولنا: أخصُّ. فثبت أنه إذا كان الموصوفُ والصفةُ غيرَ متساويين فالأولى بالأخصِّية الموصوفُ[٣].

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ١٠ وعبارتها: والموصوف أخص أو مساو.

(٣) قال الرضي: «مرادهم أن المعارف الخمس، أعني: المضمرات والأعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف إلى أحدهما لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها إلا أن يكون الموصوف أخص، أي: أعرف من صفته أو مثلها في التعريف». وقال: «فعلى هذا: يختص قولهم: الموصوف أخص أو مساو، بالمعرفة، فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض حتى تبني عليه الأمر في قولهم: الموصوف أخص أو مساو. فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ثم اسم الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات». وقال: «إنما لم يجز أن يكـون النعت أخص من المنعوت لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فـإن اكتفى به المخـاطب فذاك، ولم يحتج إلى نعت وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة». انظر شرح الكافية ١/٣١٢، ٣١٣.

[إمــلاء ١٧]
[حــدّ المعـرب]

وقال أيضاً مملياً بالقـاهرة سنـة خمس عشـرة بمـدرسة الفـاضل بـدرب ملوخيا على قوله[١]: «المعربُ المركب الذي لم يُشبه مبنيَّ الأصـل» . قال: وهـذا أولى من حد النحـويين لأمرين، لأن النحـويين قالـوا: ما اختلف آخرُه باختلاف العامل. قال: وهذا أولى من وجهين: أحدُهما: أن اختلافَ آخره فرعٌ على معرفة كونه معرباً، فيلزم على حدهم إذن الدور. لأنه لا يختلف آخرهُ حتى يُعرف كونهُ معرباً، ولا يكون معرباً حتى يختلف آخرهُ. الثاني: أن هذا فيه تنبيهٌ على السبب والمانع. أما السببُ فقولُنا: مركبٌ، هو سببُ الإعراب، والمانعُ قولنا: لم يُشبه مبنيَّ الأصل[٢]، احترازٌ من قولك: جاءني هؤلاء، فإن التركيبَ موجود، إلا أنه مبنىّ لكونه أشْبَهَ مبنيّ الأصل[٣].

[إمــلاء ١٨]
[حدّ الإعـراب]

وقـال أيضاً مملياً بالقـاهرة في المـوضـع المـذكور لمّـا حد الإعـراب بقـوله[٤]: «مـا اختلف آخرهُ بـه»، إلى آخره. قـال: ليس عندي اختـلاف هو

---

(١) الكافية ص ٢.

(٢) مبني الأصل: الحروف وفعل الأمر والفعل الماضي.

(٣) قال ابن الحاجب في شرح الكافية: «وهذا أولى من حد المعرب بأنه الـذي يختلف آخره باختلاف العامل، فإنه وإن كان كذلك إلا أنه حد الشيء بما هو أكثر التباساً منه، وذلك أن الغرض من تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره، فلا يليق أن يحد بالشيء الذي الغرض من معرفته معرفته، وما هو إلا كمن يحد الفاعل بأنه المرفوع بالفعل». ص ٨.

(٤) الكافية ص ٢.

إعراب البتةَ. وقولُهم: إنّ ثَمَّ اختلافا هو الإعرابُ، إنما هو نزاع في عبارة، بل الرفعُ والنصب والجر هي الحركات والحروفُ فيما أُعرب بالحروف. وكل ما كان إعراباً بحرف فهو عندي الإعرابُ. والدليل عليه أمران: منقولٌ ومعقول. أما المنقول فقد قال سيبويه: أنواع الإعراب رفع ونصب وجر[1]، ومن ضرورة الفرع أنْ يوجد فيه حقيقةُ ذلك الجنس. وأما المعقولُ فلأن الاختلافَ إنما يُعقل من متعدد. فإذا قلت: جاء زيدٌ، فـ«زيدٌ» معربٌ ومع ذلك لا اختلافَ فيه. فأورد عليه[2] أنْ قيل: عنينا بالاختلاف قبولَ الاسمِ الإعرابَ. فأجابَ بأن قال: إذا قلت: زيدْ بكرْ عمروْ خالدْ، معدّداً، فلتكن هذه الأسماءُ معرباتٍ لأنها قابلة. وأيضاً فإن الآدميَّ قابلٌ لأن يكون عالِماً، ولا يلزم من وجود القابل وجودُ المقبول.

[إمـلاء ١٩]

[اعتذار ابن الحاجب عن النحويين في حدّهم المعرب]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة [سنة خمس عشرة][3] معتذراً عن النحويين في حدهم المعربَ أنهم لم يجهلوا هذا القدرَ، وإنما هم حدّوا المعربَ بما هو معرب، وهو يشمل الاسمَ والفعلَ المضارعَ، وآخرُهما مختلف[4] ولم يحصل بين القسمين اشتراكٌ إلا في آلاتِ الاختلاف، فلذلك حدوه بالوصف الذي اشترك الجميعُ فيه، ولم يحدوه بغيره.

---

(١) قال سيبويه: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب». الكتاب ١/١٣.

(٢) في هامش ب: أورده صاحبنا ابن العربي المغربي. ورقة ٩١.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) في م: يختلف.

[إمــلاء ٢٠]

[حــدّ المضمــر]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين على حد المضمر[١]: «إنه ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدّم ذكرهُ معنى أو لفظاً أو حكماً». قال: قولُه: أوْ حُكماً، هذا على قسمين: قسمٌ جارٍ قياساً، وقسمٌ سماعي يُحفظ ولا يقاس عليه. فالقياسيّ أن يتقدَّم فعلٌ دالّ على مصدره، ثم يأتي الضمير بعد ذلك، مثل قوله: ﴿هو أقربُ للتقوى﴾[٢]. لما قال قبله: (اعْدِلُوا)، عُلم أن ثَمَّ عدلاً، فكأنه قيل: العدلُ أقرب للتقوى. والسماعيُّ ضميرُ الشأن والقصة، والضميرُ في «نِعْمَ» على خلاف بين البصريين والكوفيين[٣]، والضمير في قولنا: ضربني وضربتُ زيداً، والضميرُ في قولنا: ربَّه رجلاً[٤].

[إمــلاء ٢١]

[الصـرف للضرورة أو التناسـب]

وقال أيضاً مملياً [بالقاهرة سنة خمس عشرة][٥] على قوله[٦]: «ويصرفُ للضرورة أو التناسب مثل: ﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾»[٧]. قال: وذلك أن الشيءَ قد

---

(١) الكافية ص ١١.

(٢) المائدة: ٨.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري مسألة (١٤).

(٤) لم يتعرض ابن الحاجب هنا إلى التقدم اللفظي والمعنوي. قال الرضي: «التقدم اللفظي أن يذكر المفسّر قبل الضمير ذكراً صريحاً». وقال: «والتقدّم المعنوي أن لا يكون المفسّر مصرحاً بتقديمه بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير. وذلك ضروب كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة، كضرب غلامَه زيدٌ». شرح الكافية ٢/ ٤.

(٥) زيادة من ب، د.

(٦) الكافية ص ٣.

(٧) الإنسان: ٤.

يكون غيرَ فصيح فيُلْجِيءُ إليه أمرٌ فيصيرُ فصيحاً. مثالُ ذلك أنّ اللهَ بدأ الخلقَ. الفصيحُ بل لا يكاد يُسمع إلا «بدأ» قال تعالى: ﴿كما بَدَأَكُمْ تَعودُون﴾[1]، وقال: ﴿كيفَ بدأَ الخلقَ﴾[2]، ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كيفَ يُبْدِيءُ اللهُ الخلقَ﴾[3]. فجاء رباعياً فصيحاً لِما حسّنه من التناسب بغيره وهو قولُه: يُعيده. وكذلك ما نحن بصدده من قوله: ﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾، وبابه.

قال: ورُوي أن بعضَ الشعراء قال لكاتبه اكتب: يا حارُ إنّ الركبَ قد جازوا، فقال يا سيدي: يا حارِ، أفصحُ وأكثر، فقال: اكتب يا حارُ إنّ الركبَ قد جازوا [4]. فالكاتبُ نظر إلى اللغة الفصيحة الفاشية، وهذا نظر إلى تناسُب اللفظ.

فقولُ الإمام في البرهان: إنما صُرف ما كان جمعاً في القرآن لتناسب رؤوس الآي، ليس بمستقيم[5]، إذ ليس قولُه: سلاسلاً، رأسَ آية، ولا ﴿قوارير﴾[6] الثاني، بل قد يكون لكونه رأس آية، وقد يكون لاجتماعه مع غيره من المنصرفات فيرد الى الأصل ليتناسب معها، كما رد إلى الأصل عند وقوعه رأس آية ليتناسب مع غيرها من رؤوس الآي[7].

---

(١) الأعراف: ٢٩.

(٢) العنكبوت: ٢٠.

(٣) العنكبوت: ١٩.

(٤) وأنشد ابن يعيش في شرح المفصل (٢/٢٢) لزهير:

يا حارُ لا أرمين منكم بداهية ... لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

(٥) قال الإمام: «والصحيح أن الأصل صرف كل اسم متمكن، وليس في صرف ما لا ينصرف خروج عن وضع الكلام». البرهان ١/٥٥٠. فما نقله عنه ابن الحاجب ليس دقيقاً.

(٦) الإنسان: ١٦.

(٧) قال ابن الحاجب في شرح الكافية: «ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب مثل: سلاسلاً =

[إمــلاء ٢٢]

[فتح يــاء المتكـلم]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة][(١)] على قوله في آخر المجرورات[(٢)]: «وفُتحتِ الياءُ للساكنين»: التُزم فتحُ الياء للساكنين، أيْ: حذرا من اجتماع الساكنين لو سكنتْ لأنها تصير ساكنة هي والياء التي قبلها، إذا قلت: مسلميَّ يا هذا، وذلك ممتنع فالتزموا الفتحَ الذي هو الأصلُ أو الذي هو الفرعُ لذلك[(٣)].

[إمــلاء ٢٣]

[إضـافة الصفـة إلى موصوفهـا]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة][(٤)] على قوله[(٥)]: «وَجردُ قطيفةٍ وأخلاقُ ثيابٍ، متأوّلٌ»: هذا يرد اعتراضاً على قوله: ولا صفة إلى

= وأغلالاً. أما الضرورة فلأنها تجيز رد الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء الصرف. وقوله: أو التناسب، في قوله تعالى: ﴿ **سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً** ﴾، وقوله: ﴿ قواريرا ﴾ الأولى. فأما (سلاسلاً) فلأنه لما انضم إلى الاسم أسماء منصرفة حسن أن يرد بها إلى أصله مراعاة للتناسب. وأما قوله: ﴿**قواريرا**﴾، **ونحوه**، فلأنه رأس آية، ورؤوس الآي في أخواتها بالألف، **فحسن صرفه ليوقف عليه بالألف، فتناسب** رؤوس الآي» ص ١٢.

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ٩.

(٣) قال الرضي: «يعني: إذا كان **قبل ياء الضمير ألف أو ياء أو واو ساكنة فلايجوز** فيها السكون، كما جاز في الصحيح والملحق **به وذلك لاجتماع الساكنين**». شرح الكافية ١/٢٩٤.

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) الكافية ص ٩.

موصوفها. فإن هذا أصلُه أنْ يقال: قطيفةٌ جَرْدٌ، فقدموا الصفةَ وأضافوهـا إلى الموصوف. وجوابُه: أنهم لمـا حذفـوا الموصـوفَ وقامت الصفـةُ مقامـة فصار قولهم: جَردٌ، مبهمُ الذات، فأضافوه الى مـا يبينه، كـإضافـة: خاتم حـديدٍ، وكذلك: أخلاقُ ثيابٍ[1].

[إمـلاء ٢٤]

[عدم جواز إضافة اسم مماثل للمضاف إليه]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][2] على قوله[3]: «ولا يضاف اسمٌ مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص»: أما الخصوصُ فما ذكر[4]. والعموم مثلُ قولك: ليـوثُ الآساد، يعني أنْ يكـون مدلـولهما واحـداً، أعني المضافَ والمضاف إليه[5].

قوله: سعيدُ كُرزٍ[6]. قال مملياً يرد اعتراضـاً: فإنّ مـدلولَ سعيـد وكُرز واحدٌ، فيجب امتناعُه كليث أسد وحبس منع. وجوابُه من أوجه: أحـدُها: أن سعيداً يُراد به الذاتُ، وكُرزاً يراد به اللفظُ، فصار كقـولك: ذاتُ زيـد، أي:

---

(١) الكوفيون جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس. والبصريون منعوا ذلك. وجعلوا جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة، لأن المعنى شيء جرد، أي: بالٍ، ثم حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين. انظر شرح الكافية للرضي ١/٢٨٧.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ٩.

(٤) كليث أسد، وحبس منع.

(٥) قال ابن الحاجب في شرح الكافية: «لعدم الفائدة، لأن الإضافة لم تأت إلا لتخصيص أو توضيح. فإذا أضفت الاسم إلى مثله كنت كأنك أوضحته بنفسه أو خصصته بنفسه، وهو غير مستقيم» ص ٥٤.

(٦) الكرز في الأصل: الخرج الذي يضع فيه الراعي زاده ومتاعه.

مسمى هذا اللفظ. والثاني: أن سعيداً لما كان في معنى الجنس المسمى بسعيد صحت إضافتُه إلى ما يبعد تقديرُ ذلك فيه من نحو: كُرزٍ، فصار بهذا التأويل من باب: خاتم حديدٍ، ويكون على هذا استعمالاً للعلم الواحد، من الأمة المسماة به، فصحّت إضافته لذلك، مثلها في «زيدنا» وشبهه. والثالثُ: أنهم يختصرون في الأعلام لكثرتها في الكلام فجوزوا إضافته إلى لقبه لما فيه من التخفيف بحذف التنوين لفظاً أو تقديراً، كما جوزوا حذفَ التنوين منه عند وصفه بابن وغير ذلك من التخفيفات.

[إمــلاء ٢٥]

[اعتبار لفظ المعدود ومعناه في تأنيث العدد وتذكيره]

وقال ممليًا [بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة][١] على قوله في أسماء العدد[٢]: «وإذا كان المعدودُ مؤنثاً واللفظُ مذكراً أو بالعكس فالوجهان». قال: كقولك: ثلاثةُ شخوصٍ. إذا قصدتَ بالشخوص المؤنثَ فلك أنْ تقول: ثلاثُ شخوص، نظراً إلى المعنى[٣] لأنه مؤنث[٤]، وبالعكس ثلاثة أنفس وأنت تعني الذكورَ، فلك أن تقول: ثلاثةُ أنفس، نظراً إلى المعنى لأنه مذكر. ولك أن تقول: ثلاثُ أنفسٍ نظراً إلى اللفظ لأنه مؤنّث. وأما إذا قلت: ثلاثةُ شخوص وأنت تعني الذكور وثلاث أنفس وأنت تعني المؤنث فليس في الأول إلا إثباتُ التاء وليس في الثاني إلا حذفُها، وليس مما نحن فيه لتطابق اللفظ والمعنى على جهة واحدة، وما نحن فيه مفروضٌ في مخالفة اللفظ للمعنى باعتبار التذكير والتأنيث، ولأجل ذلك ساغ الوجهان نظراً الى اللفظ تارة وإلى المعنى أخرى.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ١٣.

(٣) في الأصل: اللفظ. وما أثبتناه من النسخ الأخرى، وهو الصواب. لأن المعنى يقتضيه.

(٤) في الأصل: مذكر. والصواب ما أثبتناه، لأن السياق يقتضيه.

[إمـلاء ٢٦]

[حـد الـمجمـوع]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة](١) على قوله(٢): «المجموع ما دلّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما». قال: قولُه: دلّ على آحاد، يدخل فيه بابُ تمرٍ وقوم وركب. وقولُه: مقصودة، يخرج منه بابُ تمرٍ، لأنه لحقيقة التمريّة لا للاعداد قصداً، لقولك: تُميرٌ ورطلُ تمرٍ. وقولُه: بحروف مفردة، يخرج منه بابُ قوم، لأنه ليس بحروف مفردة، ويخرج منه بابُ ركبٍ، لأنه لم تُقصد الدلالةُ على جماعة الركبان بوضع ركب مأخوذ من راكب، وإنما وافق الحروفَ من غير قصد. والدليل عليه أمران: أحدُهما: أن «فَعْلاً» لم يثبت كونُه من أبنية الجموع بِثَبت ولا يستقرُّ أصلٌ مع الاحتمال. والثاني: أنهم صغّروه تصغيرَ المفردات، ولو كان جمعاً لكان جمعَ تكسير، ولو كان جمعَ تكسير لوجب ردّه إلى المفرد ثم جَمْعُه(٣). ولمّا لم يفعل ذلك دلّ أنه اسمُ جمعٍ لا جمعاً(٤). وقوله: بتغيير ما، تنبيه على أنّ فُلكاً إذا قُصد به الدلالةُ على الجمعية صحّ، ويلزم تقديرُ التغيير. ولو لم يقل: بتغيير ما، لم يكن فيه تنبيهٌ على مذهب مَنْ جعله جمعاً(٥)، لأن القائلين بأنه جمعٌ متفقون على أنه لا تغييرَ

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ١٤.

(٣) وأيضاً لو كان جمعاً لرد في النسب إلى آحاده، ولم يقل: ركبيّ. انظر شرح الكافية للرضي ٢/١٧٨.

(٤) وعند الأخفش جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كحامل وباقر وركب جمع، خلافاً لسيبويه. وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب، أو اسم جنس كتمر فهو جمع. انظر شرح الكافية للرضي ٢/١٧٨.

(٥) انظر الكتاب ٣/٥٧٧. قال سيبويه: «وقد كسر حرف منه على «فُعل» كما كسر عليه فَعَل، وذلك قولك للواحد: هو الفُلك، فتذكر، وللجميع: هي الفُلك. وقال الله عز =

فيه. فلو سكتَ عنه لجاز أن يكون داخلاً وغيرَ داخل لأنه دلّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة. فقوله: بتغيير ما، ليجبَ به دخولُ نحو: فُلك، إذا قُدر أنه مغيّر حركتهُ، وخروجُه إذا لم يُقدّر ذلك، فإن الاتفاق على أنه إذا قُدّر جمعاً قُدّر تغييره، وإذا لم يقدّر جمعاً لم يقدّر تغييره. فلو لم يقل: بتغيير ما، لوجب دخولُه في الحد وإن لم يقدّر تغييره.

[إمـلاء ٢٧]

[حكم ما لا ينصرف]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][1] على قوله في باب ما لا ينصرف[2]: «وحكمُه أنْ لا كسر ولا تنوين». قال معترضاً على نفسه إنْ قيل: فأنت قلت متقدماً: غير المنصرف بالضمة والفتحة. هلا استغنيتَ بذلك ثَمّة؟ فقال: إنما ذكرتُ ذلك ههنا لأجل التنوين. فقلت: وحكمُ ما لا ينصرف أنْ لا يدخله كسرٌ ولا تنوين لأعرّفَ أنّ هذا الحكمَ الخاصّ لا يدخله.

قولُه: «وجميعُ الباب باللام أو الاضافة ينجر بالكسرة». منهم من يقول: انصرف، ومنهم من يقول: انجرّ. فالذين قالوا: انجرّ، فروا من: انصرف، لأنه عندهم غيرَ منصرف لقيام العلتين المانعتين، كأن موجبَ العلتين عندهم حذفُ التنوين وموجبَ حذفِ الكسرة حذفُ التنوين لأجل العلتين. فإذا زال التنوينُ لأجل العلتين فقد ذهب موجبُ ذهاب الكسر فوجب أن يثبت. ثم إنْ قصدوا

= وجل: ﴿في الفلك المشحون﴾، فلما جمع قال: ﴿والفُلك التي تجري في البحر﴾. كقولك أَسَدٌ وأُسدٌ. وهذا قول الخليل».

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ٢.

بقوله: انكسر أو انجرّ بالكسرة، فهو صحيحٌ. وإن قصدوا بقولهم: انجرّ، غيرَ ذلك، فليس بمستقيم، فإن ما لا ينصرف مجرور، ولذلك يُقال: علامةُ الجر الفتحةُ. والذين قالوا: انصرف، فروا من: انجرّ لأنه عندهم منصرف وإنْ قامت فيه العلتان، كأنهم فهموا أن اللامَ والاضافةَ مانعتان لثبوت خصوصيتهما بالأسماء لمعنى يختص بها، فكأنها قابلت السببين أوْ أحدَهما، فرجع الاسمُ إلى أصله في الصرف، والقولان محتملان.

[إمـلاء ٢٨]

[حـدّ عطف البيان]

وقع في بعض نسخ المقدمة في حد عطف البيان قوله: «تابعُ مِـنْ الجامدة أوضحُ من متبوعه». فسئل عن ذلك فقال ممليا [بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة][(١)]: هذا كان في النسخة الأولى. وأولى منه المذكورُ الآن في النسخ، وهو[(٢)]: «تابعٌ غيرُ صفة يوضحُ متبوعَة». فقيل له: وماذا يَرد على الأول؟ فقال: يرد عليه: مررت بهذا الرجل، فإنه تابعُ «مِنْ» الجامدة وليس بعطف بيان بل صفةٌ عند المحققين[(٣)]، فعدلنا إلى هذا، لئلا يرد هذا وأمثالُه، وإنْ كان الجوابُ على تقدير وروده متيسّراً، فأردنا أنْ نذكر هذا ليندفع الوارد من أول الأمر.

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ١١.

(٣) انظر المفصل ص ١١٦.

[إمـــلاء ٢٩]

[حدّ اسم الفاعل]

وقال في اسم الفاعل مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة](١) على قوله(٢): «ما اشْتُقَّ مِنْ فعل لِمَنْ قام به بمعنى الحدوث»: فقولنا: ما اشتُق من فعل(٣) يشمل اسمَ المفعول والصفةَ المشبهة، فإذا قلنا: لِمَنْ قام به، خرج اسم المفعول(٤)، فإنه ليس قائماً به، إنما هو واقع عليه. وقولنا: على معنى الحدوث، مخرجٌ الصفةَ المشبهة فإنها تدل على الثبوت على ما ذُكر في حدها. وقولنا هـهنا: لِمَنْ قام به، أوْلى من قولنا: لِمَنْ نُسِبَ إليه. لأنا لو قلنا هذه العبارة لورد علينا مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه فإنَّه منسوب إليه بلا خلاف في قولنا: ضُرب زيدٌ، فإن الضرب منسوب إلى زيد على سبيل الوقوع عليه.

[إمـــلاء ٣٠]

[معنى الأعرفية في قوله: وأعرفُها المتكلم]

وقال مملياً على قوله(٥): «وأعرفُها المتكلم ثم المخاطب». قال: معنى الأعرفية: بُعْدُ احتياج اللفظ إلى التوضيح.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ١٤.

(٣) أي: من مصدر. وقد سمى سيبويه المصدر فعلاً. ومذهب السيرافي أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر. انظر شرح الكافية للرضي ١/١٩٨.

(٤) واسم الآلة واسم الزمان والمكان.

(٥) الكافية ص ١٣.

[إمــلاء ٣١]

[حدّ الفاعـــل]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][١] على قوله[٢]: «الفاعلُ ما أسند الفعلُ أو شبهه إليه وقُدّم عليه على جهة قيامه به». فقال: قـولُنا: قُـدّم عليه، احترازٌ من قولنا: زيدٌ قام، وشبهه، فـإنه ليس بفـاعل. ولمَّـا أكثرَ النحـويون الكلامَ على هذا فيتوهّم المتوهِّمُ أنه فيه خلافٌ وليس كذلك. وهذا في التحقيق لا حاجةَ إليه في الحد، أعني قولنا: وقُدّم عليه[٣]. ألا ترى أن قولنا: زيدٌ قام غلامهُ، فالإخبارُ عن زيد وقع بالجملة التي هي الفعل والفاعل، وهذا مما لا شك فيه. فقولنا إذن: زيد قام، هـل فيه ضميـرٌ أوْ لا؟ فالإطبـاقُ على أن فيه ضميراً، ذلك الضميرُ هو الفاعل والفعلُ مقدّم عليه على جهة قيامه بـه، فهذا يقع زائداً في الحد، وإنما ذكرته لِما ذكرناه آنفاً من رفـع الوهم ، وإنمـا اتُّفق أنه لما كان ذلك الضميرُ هو زيد في المعنى توهَّم المتوهِّم أنه مسندٌ إليه وليس كذلك.

[إمــلاء ٣٢]

[إيراد على وجوب تقديم الفاعل على المفعول والجواب عنه]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][٤] على قوله[٥]: «أوْ وقعَ مفعولُه بعد إلَّا أوْ معناها». قال: أوردَ بعضُ الأصحاب اعتراضاً، وقال: هل يجوز أن

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ٣.

(٣) قال الرضي : «واحترز بقوله : عليه ، عن المبتدأ لأن نحو : زيد ، في قولك : زيد قام ، مسند إليه (قام)، لأن (قام) خبر عنه ، والمسند إليه هو المخبر عنـه في الحال أو الأصل». شرح الكافية ١/٧١ .

(٤) زيادة من ب ،و د .

(٥) الكافية ص ٣.

يقال: ما ضربَ إلَّا زيدٌ عمراً؟ فقلت له: لا يجوز، وهو مذهب المحققين. ولذلك تُؤوِّل قولُه تعالى: ﴿ بالبيِّناتِ والزُّبرِ ﴾[1]، على أنه متعلِّق بمحذوف دل عليه قوله: ﴿ وما أرسلنا ﴾[2]. كأنه قال: أرسلناهم بالبيِّناتِ والزُّبر. وكذلك تُؤوِّل قولُه في الدعاء: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، بأنه إنما جاز لاتفاق الحول والقوة في المعنى، تنبيهاً على أنه لو اختلف لامتنع، ونبَّه عليه أبو علي الفارسي في تذكرته[3]. وسرُّ ذلك أنهم إنما استعملوا الاستثناء المفرَّغ في الموضع الذي يجب فيه تقديرُ عامّ من جنسِ المذكور بعد إلا، فتكون نكرةً في سياق النفي كقولك: ما جاءني إلا زيدٌ، كأنك قلت: ما جاءني أحدٌ إلا[4] رجلٌ إلا زيدٌ[5]، ثم حذفوا وعاملوا ما بعد إلا معاملةَ المحذوف في رفعه ونصبه.

فلو استعملوا بعد إلا مستثنيين لوجب أن يكون قبلها عامَّان[6]. فإذا قلت: ما ضرب إلا زيدٌ عمراً، فإما أن تقول: لا عامَّ لهما أوْلهما عامَّان، أوْ لأحدِهما دون الآخر. الأولُ مخالف للباب، والثاني يؤدي إلى إثبات أمر خارج عن القياس من غير ثَبت، ولو جاز ذلك في الاثنين جاز فيما فوقهما وذلك ظاهرُ البُطلان. والثالثُ يؤدي إلى اللَّبْس فيما قُصد، فلذلك حكموا بأن الاستثناءَ المفرّغ إنما يكون لواحد، وتُؤوِّل ما جاء على ما يوهِم غيرَ ذلك بأنه متعلِّق بما دلَّ عليه الأول. فإذا قلت: ما ضرب إلا زيدٌ عمراً، فنحن نجوِّز ذلك لا على

---

(١) النحل: ٤٤.
(٢) النحل: ٤٣.
(٣) ذكره بروكلمان (٢/١٩٣). وقال: إنه موجود في (زنجان)، وهو تفسيرات لبعض أبيات عويصة.
(٤) في د، س: أو. وهو تحريف.
(٥) إلا زيد: سقطت من ب.
(٦) في الأصل وفي س: عامين. وهو خطأ من الناسخ.

أنه لِـ «ضَرب» الأولى، ولكن بفعل محذوف دلَّ عليه الأولُ[1]، كأن سائلاً سأل عمَّنْ ضَرب، فقال: عمراً، أي: ضَرب عمراً.

[إمــلاء ٣٣]

[معنى قوله: ولفظ مكان لكثرته]

وقال مملياً [بدمشق سنة تسع عشرة][2] على قوله[3]: «ولفظ مكان لكثرته»: يعني: أن العرب يقولون: جلستُ مكانك، وهو ظرفُ مكان مختصّ منصوب بتقدير «في». فجوابُه: أن لفظ «مكان» كثر في كلامهم، والشيءُ إذا كثر جعلوا له شأناً ليس لغيره، فاختُصر الكلام بحذف «في» فانتصب بتقديرها، فهذا معنى قولنا: ولفظُ مكانٍ لكثرته[4].

[إمــلاء ٣٤]

[العدل ووزن الفعل لا يجتمعان]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة تسع عشرة][5] في باب ما لا ينصرف على قوله[6]: «إلا العدل ووزن الفعل وهما[7] متضادان فلا يكون إلا أحدُهما». قال: الاستثناء من قوله: لا يُجامعُ، أيْ: لا يجامع شيئاً من العلل إلا ما

---

(١) هذا الذي ذكره ابن الحاجب في هذه المسألة هو رأي الجمهور وقد خالفهم الكسائي في ذلك. انظر أوضح المسالك ٢/١٢٩.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ٧.

(٤) قال الرضي: «وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار». شرح الكافية ١/١٨٦.

(٥) زيادة من ب، د.

(٦) الكافية ص ٣.

(٧) في الأصل: فإنهما. وما أثبتناه من النسخ الأخرى ونسخة الكافية وشرحها للرضي ١/٦٧.

هي شـرطٌ فيـه. فلو لم يُستثن العـدلُ ووزن الفعـل لبقي داخـلاً في العـامّ المحذوف، فيكون المعنى: لا يجامع شيئاً من العلل إلا ما هي شـرطٌ فيه، فينتقض بالعدل ووزن الفعل لكون العلمية تجامعهما وليست شرطاً فيهما[١]. ألا ترى أن نحو: مَثْنى وثُلَاث ورُباع، ممنوعٌ من الصرف مع انتفاء العلمية. ونحو: أسودَ وأحمرَ ممنوعٌ من الصـرف مع انتفـاء العلميَّةِ. فثبت أن العـدلَ ووزنَ الفعل ليس شرط علَّتيهمـا العلمية، فـوجبَ استثناؤه من عمـوم ما حُكم عليه بأن العلميةَ شرطُه.

وقوله: «وهما متضادان». يعني العدلَ ووزن الفعل من حيث كـان وزنُ الفعل لأوزان مخصوصة منتفية عن أوزان المعدولات، فوجب أن لا يجتمعا، فـلا يكون مـع العلمية إلا أحـدُهما ضـرورةَ امتناع اجتمـاعهمـا، فـإذا انتفت العلمية، فإما أن تنتفي في الموضع الذي كانت شرطاً في العلة الأخرى، وإما أن تنتفي في الموضع الذي جامعتْ فيه العدلَ أو جامعتْ فيه وزنَ الفعل، وقد ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدُهما. فإذا انتفتْ من النوع الأول بقيَ بلا سبب أصلاً، لأن العلمية قد انتفتْ، لأن التقديـر تقديـرُ انتفائهـا فيما هي شـرطٌ فيه فيجب انتفـاء سببيته لانتفـاء شرطـه، وإذا انتفى الشـرطُ انتفى المشـروطُ[٢] فوجب أن يكون بلا سبب كقولك: ربَّ زينب وفاطمة وعمران وشبهه.

وإنْ انتفتِ العلميةُ مع الثاني بقي على سبب واحد، لأن العلميةَ ليستْ شرطاً في العلة الأخرى التي هي العدلُ أو وزن الفعل. فإذا انتفتِ العلمية بقي السببُ الآخر من غير انتفاءِ شرطٍ له في كونه أحدَ السببين، إلا أنه يجب أن لا يؤثِّر لأنها لا تؤثر منفردةٌ[٣] وإنما تؤثر مع علة أخـرى من العلل المذكـورة. فثبت

---

(١) قال الرضي: «بل هي سبب معها». شرح الكافية ١/٦٧.

(٢) في ب، د: وجب انتفاء المشروط.

(٣) في الأصل وفي ب: منفرداً. والصواب ما أثبتناه.

بذلك أن كل ما فيه علميةٌ مؤثرة[1] إذا نُكّر وجبَ صرفُه.

[إمــلاء ٣٥]

[تقديم الفاعل وتأخيره على سبيل الوجوب]

وقوله في المقدمة[2]: «وإذا اتَّصل به ضميرُ مفعولٍ». قال مملياً [بدمشق سنة تسع عشرة وستمائة][3]: يعني بالفاعل، لأن الكلامَ في تقديم الفاعل وفي تأخيره على سبيل الوجـوب، فقال في وجـوب التقديم: وإذا انتفى الإعـرابُ لفظاً فيهما والقرينةُ مثل: ضرب موسى عيسى، أوْ كان، يعني الفاعل، مضمراً متصلاً مثل: ضـربتُ، أوْ وقع مفعـولُه، يعني مفعـول الفاعـل، بعد «إلا» أو معناها، وجب تقديمُه مثل: ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً، وإنما ضرب زيدٌ عمراً. قـال بعد ذلك: وإذا اتصل به، يعني بالفـاعل، ضميـرُ مفعولٍ مثـل قولـه: ﴿ وإذِ ابتَلَى إبراهيمَ ربُّه ﴾[4]، أو وقـع بعد «إلا» أوْ معنـاها، يعني الفـاعل، مثل: ما ضرب زيداً إلا عمرو، وإنما ضرب زيداً عمرو.

وقولُه: «أو اتصـل مفعولُـه»، يعني: مفعول الفاعل إذا اتصـل بالفعـل. وقوله: «وهو غيرُ متصل»، يعني: الفاعل، وجب تأخيرُه، مثل قولك: ضـربك زيدٌ. وإنما قال: وهو غير متصل، لأنه لو اقتصر لشمل قولَك: ضربتُك، لأن

---

(١) العلميـة المؤثرة هي التي يكـون منع صـرف الاسم موقـوفاً عليهـا، وذلك على ثـلاثـة أضرب. لأنها إما أن تكون سبباً لا غير أو شرطاً لا غير أو شرطاً وسبباً معاً. فالأول في موضعين: مع العدل ومع الوزن. والثاني في موضع واحد وهو الألف النون. والثالث في أربعـة مـواضـع: في المؤنث بـالتـاء وفي الأعجمي وفي المـركب وفي ذي الألف الـزائـدة المقصورة. انظر شرح الكافية للرضي ١/٦٥.

(٢) الكافية ص ٣.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) البقرة: ١٢٤.

مفعوله متصل، ولكن الفاعل أيضاً متصلٌ، فقال: وهو غيرُ متصل، لتخرج تلك الصورةُ، لأن الحكمَ فيها بالعكس، إذِ الفاعلُ ثَمَّ واجبُ التقديمِ والفاعلُ هنا واجبُ التأخير.

[إمـلاء ٣٦]

[حـدّ المصدر]

وقال مملياً [بدمشق سنة تسع عشرة وستمائة][1] على قوله[2]: «المصدرُ اسمُ الحدث الجاري على الفعل». قال: اسمُ الحدث[3] يشمل شيئين: أحدهما: اسمُ حدثٍ فعَلَه فاعلُ فعلٍ مذكور كـ «تُرْباً وجَنْدلاً»، فهذا لا يكون إلا مفعولاً. والثاني: اسمُ حدثٍ سواء فعلَه فاعلُ فعلٍ أو لم يفعله كقولك: ضربتُ ضرباً، وأعجبني الضرب.

وقولُه: «الجاري على الفعل»، احترازٌ من اسم الحدث الذي لا يجري على الفعل مثل: تُرْباً وجَنْدَلاً، وما أشبه ذلك[4]. والفرقُ بين البابين هنا وفي المنصوبات في قوله[5]: «المصدرُ هو اسمُ ما فعلَه فاعلُ فعل مذكور»، أن ثَمَّ ذكرنا المفعولَ المطلقَ الذي فعَله فاعلُ الفعل المذكور سواء جرى على فعله أو لم يجرِ، وههنا ذكرناه باعتبار كونه جارياً على فعل في لفظه ومعناه.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ١٤.

(٣) يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر. شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩١.

(٤) قال الرضي: «ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حداً تاماً على مذهب البصرية، فإن الفعل مشتق منه عندهم». شرح الكافية ٢/ ١٩١.

(٥) الكافية ص ٥.

[إمـــلاء ٣٧]

[من مواضع وجوب تقديم المبتدأ]

وقال مملياً [سنة ثماني عشرة وستمائة](١) على قوله(٢): «أو كان الخبرُ فعلاً له»: أي: للمبتدأ(٣)، إذِ الكلامُ إنما هو فيه باعتبار وجوب تقديمه، احترازٌ من أن يكون الخبرُ فعلاً لغيره، فإنه لا يجب فيه التقديم بل يجوز فيـه التقديم والتأخير كقولنا: زيدٌ قام غلامُه، فإنه يجوز أن تقول: قام غلامُه زيدٌ.

[إمـــلاء ٣٨]

[دلالة المثنـــى]

وقـال ممليا [بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة وستمـائـة](٤) على قـولـه في المثنى(٥): «ليـــدلَّ على أن معـه مثلَه من جنسـه»: احتـــرازٌ من عين وعين، وجَوْن(٦) وجَوْن إذا قصـدتَ بهما حقيقتين مختلفتين(٧). فـإنه لا تصـحّ التثنيةُ وأنت تعنيهما على التحقيق بلْ لا بد في التثنية من أن تقصد إلىٰ اثنين من جنس

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ٤.

(٣) قال الرضي: «أي: فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ، نحو: زيد قام، فإنـه لو قـدم اشتبه المبتدأ بالفاعل». شرح الكافية ١/٩٨.

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) الكافية ص ١٤.

(٦) الجـون: النبات يضـرب إلى السواد من خضـرته، والأحمـر والأبيض والأسود والنهـار. القاموس المحيط ٤/٢١١.

(٧) وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله. قال الأندلسي: يقال: العينان في عين الشمس وعين الميزان، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى. انظر شرح الكافية للرضي ٢/١٧٢.

واحد متفقين في الحقيقة. والذي يدل عليه الاستقراءُ والمعنى. أما الاستقراءُ فواضح، إذ لم يوجد، ولو كان سائغا قضت العادةُ بوجوده. وأما المعنى فلِعلمنا بأن لفظَ المشترك لم يوضع ليدلّ على الحقيقتين في محل واحد، وإنما وُضع ليدل على هذا مرة[1] وعلى هذا أخرى. وعلمنا أن الألفَ المزيدة في آخر الاسم لا دلالةَ لها إلا على الاثنينية دون الحقيقة. فلو ذهبتَ تدل على الحقيقتين لكان إخراجا لأحد الأمرين عما عُلم خلافُه، لأنك إن جعلت الدلالةَ على الجنس الآخر باسم الجنس فقد جعلْتَه يدلّ بلفظ إفراده على الجنسين جميعا، وقد عُلم خلافُه.

وإنْ جعلتَ الدلالةَ للألف والنون فقد جعلتها تدل على حقائق المسميات وقد علمنا أن وضعَها على خلاف ذلك.

[إمـلاء ٣٩]

[مسألة في فعل ما لم يسم فاعله]

وقال أيضاً [ممليا بدمشق سنة ثماني عشرة][2] على قوله[3]: «ويُضَمُّ الثالثُ مع الهمزة والثاني مع التاء خوفَ اللَّبْس»: مثل قولك: انطُلقَ، والثاني مثل قولك: تُعُلِّمَ، خوفَ اللَّبْس. يعني: أنك لو اقتصرت على ضم الهمزة فقلت: أنطَلِقَ، وقد عُلم أن الهمزة تسقط في الدَّرْج لوجب إذا قلت: قال زيدٌ انطَلِقْ، أن يحتمل الأمرَ ويحتمل ما لم يسمَّ فاعلُه فأدى إلى لبسه بالأمر عند الوصل لذهاب الهمزة، لأن اللفظ حينئذٍ به، موصولاً موقوفاً عليه، واحدٌ، فضموا معها الثالثَ ليندفع هذا اللَّبْسُ

(١) في م: تارة.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ١٧.

عند الوصل والوَقف ولم يُضم الثاني لكونه ساكنا لا يقبل حركة في أصل بنيته. وضموا الثاني مع التاء في قولك: تُعُلِّمَ، لأنهم لو لم يضموها لقالوا: تَعَلَّمَ، فإذا وُقف عليه لم يُعلم أهو مضارعُ «علمتُ» أم هو لِما لم يُسمَّ فاعلُه؟ فيؤدي إلى اللَّبْس، فضموا الثاني ليعيِّنَه لِما لم يسمَّ فاعلُه ويخرجه عن احتمال المضارع إذ لا يكون مثلُ ذلك فيه.

[إمــلاء ٤٠]

[حدّ العلـــم]

وقال ممليا [بدمشق سنة ثماني عشرة][١] على قوله[٢]: «والعلمُ ما وُضع لشيء بعينه غيرُ متناولٍ غيرَه بوضعٍ واحدٍ»: فقولنا: بوضع واحد، رفـعٌ لوهم مَنْ يتوهّم أن زيدا إذا وُضع علما لواحد، ثم وُضع علما بعد ذلك لآخر أنه قد تناول ما أشبهه، فلا يكتفي بقوله[٣] غير متناول مـا أشبهه، لخـروج مثل هـذا عنه، لأنه متنـاول ما أشبهـه بما تقـرر. فإذا زِيـدَ «بوضـع واحد» انـدفع هـذا الاعتراضُ لأنه وإنْ تناول ما أشبهه فإنما تناوله بوضعٍ ثانٍ. ولم تدخل أسمـاءُ الأجناس[٤] لأنها خارجة بالجنس الأول من قـوله: مـا وُضع لشيء بعينـه، وهو في الحقيقة غيرُ محتاج إليه، والاعتراضُ بزيد إذا سُمِيّ به باعتبار تعدد وصفه مندفعٌ من غير حاجة إلى زيادة: بوضع واحد، وذلك أن الواضعَ لما وضعه لشيء بعينه في جميع تقديراته لم يضعه للآخر أصلا، فهو غيرُ متناول ما أشبهه قطعا، فلا حاجة إلى قوله: بوضعٍ واحد، في التحقيق.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ١٣.

(٣) في ب: بقولك. والأصوب ما أثبتناه.

(٤) نحو: أسامة للأسد، وثعالة للثعلب.

[إمــلاء ٤١]

[حدّ المفعول بــه]

وقال ممليا [بدمشق سنة ثماني عشرة][1] على قوله[2]: «المفعولُ به هو ما وقع عليه فعلُ الفاعل». قـال: هذه عبـارةُ النحويـين. يقـولون: وقـع، ولو قالوا: هو الذي تتوقف عقليةُ الفعل مع ذكر الفاعـل عليه، لكـان جيداً. قـال الشيخ: ولا حاجةَ إلى قولنا: الفاعلُ، بل يكفي أن يقال: هو الذي وقع عليـه الفعل. وإنما قلنا: الفاعل، لرفع وهم من يتوهم في قـولهم: زيدٌ ضـربته، أنـه مفعولٌ به، وليس كذلك. فإن زيـداً فيما فُرض ليس موضوعاً دالاً على تعلُّق الفعل به، وإنما هو هـهنا مُخَبَرٌ عنه. وإنما الضميرُ هو الذي تعلّق به الفعـل. ولما رأى هذا المتوهِّمُ الضميرَ هـو في المعنى لزيـد توهَّمَ أنـه في معنى الحد المذكور وليس كذلك، فإن هذه الدلالةَ ليست دلالةً وضعية، وإنمـا هي دلالةٌ عقلية، والكلامُ في حدود الألفاظ إنما هو بـاعتبار الـوضع اللغـوي لا باعتبـار الدلالة العقلية.

[إمــلاء ٤٢]

[حدّ المفعـول المطلـق]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة][3] على قوله[4]: «المصدرُ هو اسمُ ما فعله فاعلُ فعلٍ مذكورٍ»: لو قال: هو ما فعله فاعلُ الفعل المذكور

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ٥.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) الكافية ص ٥.

لـدخلت الأفعالُ كلهـا لأنها كلهـا تـدل على مـا فعله فـاعـلُ الفعـل، وليست بمصادر. فإذا قال: اسم، خرجت الأفعال كلها، فحصل الحَدُّ إذن مانعاً لغير المحدود أنْ يدخل فيه.

[إمــلاء ٤٣]
[نـون الـوقـايـة]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][1] على قوله[2]: «ونونُ الوقاية لازمةٌ مع الياء في الماضي والمضارع عريا عن نون الإعراب»: إلى آخره، كقولـك: ضربني ويضربني ولم يضربوني، فلا بد من نون الوقاية. ولزمتْ لأنها ليست معها نونُ إعراب، فلو كـانت معها نـونُ إعراب لجـاز الأمران، كقـولك: يضـربوني ويضربونني. وقرأ نافع: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾[3] و﴿تُشاقُّونِ فيهمْ﴾[4]. فالمحذوفُ نونُ الوقاية استغناء عنها بنون الإعراب، وهذا أوْلى من أنْ تقدّر نونُ الإعراب محذوفةً استغناء عنها بنون الوقاية، لأن نونَ الوقاية أمرٌ استحساني لا دلالةَ لها، ونونُ الإعراب لمعنى. فإذا اجتمعا وقُدِّر حذفُ أحدهما كان حذف ما لا دلالةَ له أوْلى[5].

ولـزمتْ في المـاضي في مثـل: ضـربني، وفي المضــارع في مثـل:

(١) زيادة من ب، د.
(٢) الكافية ص ١١.
(٣) الحجر: ٥٤.
(٤) النحل: ٢٧.
(٥) مذهب سيبويه أن المحذوف نون الإعراب. ومذهب الجزولي أن المحذوف نون الوقاية. انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٢.

يضربني، كراهةَ أن يدخل الفعلَ الكسرُ، ولم تلزم في يضربونني استغناء عنها بنون الإعراب لأنها مثلُها في اتصالها بالفعل فدَخل الكسرُ ولم يُكره كراهته فيما هو من نفس الفعل. ومَنْ قال: يضربونني، راعى ما اتصل بالفعل في كراهية دخول الكسر عليه مراعاتَه في نفس الفعل وهو الأكثرُ في كلام العرب.

[إمــلاء ٤٤]

[حـدّ بــدل الاشتمــال]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][1] على قوله[2]: «والثالثُ بينه وبينه مُلابسةٌ بغيرهما». قال: يعني بغير الكلية والبعضية لئلا تتداخل الأقسامُ فيدخل بدلُ البعض في حد بدل الاشتمال، إذ الملابسةُ حاصلة بين البعض والأصل الذي هو بعضُه، وفي الكلية الملابسة بين المدلولين في كونهما لمسمى واحد. ولو احترزَ عن البعض وحده لكان له وجه، ولكن هذا أولى في دفع ما يتوهَّم، إذ يمكن أنْ يُقال: إن المدلولين إذا كانا لشيء واحد فهي حقيقةٌ واحدة، والحقيقةُ الواحدة لا يقال بينها وبين نفسها ملابسةٌ، إذ الملابسةُ بين الشيئين تقتضي تغايرَهما، ثم تعلُّقَ أحدهما بالآخر، وليس الأمرُ ههنا كذلك.

[إمــلاء ٤٥]

[من مواضع وجوب تقديم الخبر]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][3] على قوله[4]: «وإذا تضمّن الخبرُ المفرد ما له صدرُ الكلام»[5]: فقوله: مفرد، احترازٌ من أن يكون الخبرُ جملة

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ١٠.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) الكافية ص ٤.

(٥) قال الرضي: «اعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبراً مفرداً إلا كلمة الاستفهام، =

متضمنه صدرَ الكلام، ولا يجب تقديم الخبر مثل: زيدٌ هل قام غلامُه؟، فإنه خبرٌ متضمّن صدرَ الكلام ولم يجب تقديمُه، لأن كل واحد منهما وقع في مرتبته. ويَردُ عليه أن يقال: الخبرُ هو الذي يحتمل الصدقَ والكذبَ وهذا لا يحتمل صدقاً ولا كذباً، فكيفَ يصحّ أنْ يكون خبراً؟ وجوابُه ما ذُكر في مثل: زيدٌ اضرِبْه، أي: المقولُ فيه: اضرِبْه. ويرِدُ أيضاً أن الخبرَ ثان عن المبتدأ، فإذن ما وُفّي بالقاعدة المقررة من كون الاستفهام له صدرُ الكلام[1]. وهذا فيه نظر.

[إمـلاء ٤٦]
[المئة إذا وقعت مميزة لا تجمع]

وقال مملياً على قوله في أسماء العدد[2]: «وتثنيتهما وجمعه». قال: فإنْ قلتَ لِمَ قلتَ: وجمعُه، ولم تقل: وجمعُهما؟ قلت: إنه قد تقدم بأن المائةَ إذا وقعت مميّزة لا تكون مجموعة في قولنا: ثلاثمائة إلى تسعمائة[3]. فلو قال: وجمعُهما، لأدى إلى أن تكون المائةُ مجموعة وهي لا تكون مجموعة إلا في الشذوذ، فتمحضَ على ما ذكرناه عَوْدُ الضمير على الألف.

نحو: من زيد؟ أو مضاف إليها، نحو: غلام من زيد؟ شرح الكافية ١/٩٨.

(١) «وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها». الرضي ١/٩٨.

(٢) الكافية ص ١٣.

(٣) وإن لم يضف إليها ثلاث وأخواته جمعت وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد، نحو: مئات رجل. انظر الرضي ٢/١٥٤.

[إمــلاء ٤٧]
[لام الـجحـود]

وقال مملياً[بدمشق سنة عشرين][1] على قوله[2]: «ولامُ الجحود تأكيد بعد النفي لكان». قال: إنما كانت زائدة للتأكيـد لأن مثلَها من حـروف الجر زيـد لتأكيد النفي في مثل قولك: ما جـاءني من أحد، وليس زيـدٌ بقائم، وشبهـه. فكانت هذه كذلك. وتيك لو حُذفتْ لكان الكـلامُ مستقلاً بـالافادة، فكـذلك هذه.

إذ يجوز في غير القرآن في قوله: ﴿وما كان اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[3]: وما كان اللهُ يعذبهم[4]. وإنما جاء بعضُ حروف الجر للتأكيـد لأن وضعَها أن تُـوصل معاني الأحكام إلى الأسمـاء، والنفيُ يدخـل لِنفي الحكم عن الأسماء، فلمـا اشتركا فيما يدلان عليه وقُصد التـأكيدُ جيء بهـا لذلـك. وخصوا «مِنْ» والبـاء واللام لكثرتها، وخصوا «كان» لكثرتها في الكلام.

[إمــلاء ٤٨]
[شــرط المعرفة المـانعة مـن الصرف]

وقال مملياً [بدمشق سنة تسع عشرة][5] على قوله[6]: «المعرفةُ شرطُها

---

(١) زيادة من ب، د.
(٢) الكافية ص ١٦.
(٣) الأنفال : ٣٣.
(٤) فهي عند الكوفيين حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب. وعند البصريـين حرف جـرّ معـدّ متعلق بخبر كـان المحذوف ، والنصب بـأن مضمرة وجـوبـاً . انـظر مغني اللبيب ٢١٢/١ (محيي الدين).
(٥) زيادة من ب، د.
(٦) الكافية ص ٣. وعبارتها : والمعرفة شرطها أن تكون علمية.

العلميّةُ»: احترازٌ من مثل: الأرنب وأرنبكم. فإن فيه التعريفَ ووزن الفعل وليس بممتنع لأن التعريفَ المعتبر إنما هو العلمية، فلم يكن في مثل ذلك إلا علة واحدة. ولو سمّيتَ بأرنب فجعلتَهُ علماً لامتنع من الصرف بالاجماع. على أنه لو كانت فيه علتان لكان التعريفُ باللام أو الاضافة يخرجه عن حُكم ما لا ينصرف إلى دخول لفظ الجرإجماعاً. فكان الاحترازُ منه لذلك. ولذلك وجب أن يُذكر أيضاً حكمُ ما فيه علتان إذا دخلته الألفُ واللام أو الإضافةُ أنه ينجر بالكسرة، وقد ذُكر.

[إمــلاء ٤٩]
[شــرط التــركيب المـانع من الصـرف]

وقال مملياً [بدمشق سنة تسع عشرة][1] على قوله[2]: «التركيبُ شرطُه العلمية وأنْ لا يكون بإضافة ولا إسناد»[3]: احترازٌ من مثل قولك: امرُؤ القيس وعبدُ القيس وتأبَّطَ شراً، وشبهه مما هو مضافٌ أو مركب تركيباً إسنادياً. أما المضافُ فمعربٌ وليس ممتنعاً من الصرف، وإنما امتنع من التنوين لأجل الإضافة، فالتركيبُ فيه غيرُ معتبر. وأما المركب التركيبَ الاسنادي فغيرُ معرب أصلاً ولا يوصف بكونه منصرفاً ولا غيره. فلو سُكت عنه لم يضر لأنه لا يقع فيما يُوصف بأنه غيرُ منصرف أو غيره، لأن ذلك إنما يكون في المعرب وهذا غيرُ معرب فهو لا يقع إلا كذلك، إلا أنّ ذكرَه أوضَحُ.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ٢.

(٣) قال الرضي: «وكان عليه أن يقول: ولا معرباً جزؤه الأخير قبل العلمية. ويقول أيضاً: وأن لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو: سيبويه وخمسة عشر علماً». شرح الكافية ١/ ٦٠.

[إمــلاء ٥٠]

[شــرط استعمــال «إلا» بمعنى «غير»]

وقال مملياً في الاستثناء بجامع دمشق سنة سبع عشرة على قوله[١]: «إذا كانتْ تابعةً لجمعٍ منكورٍ غيرِ محصور». قال: إذا استعملت «إلا» بمعنى «غير» فلا بد من هذه الشروط المذكورة. وإنما كان[٢] كذلك لضعف استعمالها صفة فلم يستعملوها إلا في الموضع الذي يتعذر فيه الاستثناء. وبيانُ تعذر الاستثناء ههنا مع هـذه الشروط أنـك إذا قلت: جاءني رجـالٌ إلا زيداً، وجعلتَ زيـداً استثناءً، لم يستقم، لأن الكلام في الاستثناء المتصل، وشـرطُه أن يكـون مخرجـاً من المستثنى منه على وجه لولاه لدخـل فيه، ونحن نقـطع بأن رجـالاً ليس له دلالةٌ على زيد فلم يستقم إخراجُ زيد منه. وإذا لم يستقم إخراجُه منه لم يصح أن يكون استثناءً منه، فثبت أنه يتعذر الاستثناءُ في مثل هذه الصورة[٣].

وإنما اشتُرط أن يكون غيرَ محصور، احترازاً[٤] من مثل: له عندي عشرةٌ إلا درهماً[٥] فإنه تابعٌ لجمع منكـور ولكنه لمـا كان محصـوراً صحّ أن يكـون استثناء، لأنك لو سكت عنه لدخل فيه ووجب على المقرِّ به عشرةٌ[٦]، بخلاف قولك: جاءني رجال إلا زيداً.

(١) الكافية ص ٨.

(٢) في س : كانت.

(٣) في ب، د، س : الصور. وما أثبتناه هو الصواب.

(٤) في الأصل وفي : بِ، م، د: احتراز. وما أثبتناه من س، وهو الصـــواب لأنه مفعـول لأجله.

(٥) قال الرضي : «لأنه إن كان محصوراً وجب دخول ما بعد إلا فيه ، فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه، وذلك نحو: كل رجلٍ إلا زيداً جاءني، ولـه عليّ عشرة إلا درهمـاً» شرح الكافية ١/٢٤٦.

(٦) قال ابن هشام : «وسره أن المعنى حينئذ عشـرةٌ موصـوفة بـأنها غيرُدرهم». المغني ١/٧٥ (دمشق).

ولمُ يشترط في استعمال «غير» بمعنى «إلا» تعذّرُ جعلها صفة كما اشتُرط في استعمال «إلا» بمعنى «غير» تعذُّرُ كونها استثناء، لأن «غير» إذا استُعملت في الاستثناء كانت لها أمثالٌ جرت ذلك المجرى، لأن وقوعَ الأسماء استثناء لا بُعدَ فيه كَـ «سوى وسواء» بخلاف استعمال «إلا» صفة لأنها حرف، واستعمالُ الحرف صفة على خلاف القياس، لأنه استعمالُ الحرف بمعنى الاسم وإخراجُه عن حيز الحرفية إلى حيز الاسمية، فاشْتُرط فيه تعذُّرُ جريه على أصله.

[إملاء ٥١]
[حدّ النعت]

وقال أيضاً ممليًا [بدمشق سنة إحدى وعشرين][١] على قولهْ في المقدّمة في النعت[٢]: «تابعٌ يدل على معنى في متبوعه من غيرِ تقييد». قال: احتُرز بقوله: من غير تقييد، عن الحال، فإن الحالَ مقيِّدة والصفة مطلقة. فأَوْردَ عليه بعضُ الأصحاب الحالَ المؤكِّدة فإنها تدل على معنى في صاحبها مطلقاً، فلتكنْ كالصفة. وأجاب بأنْ قال: إنما أُتِيَ بقوله: من غير تقييد، على سبيل التبيين لا على معنى أنه داخل في تتمة الْحد، والحالُ ليس بتابع.

نعم لو قلنا في الحال: ما يبين هيئةَ الفاعل أوْ المفعول لوردت الصفةُ. إذن فنقول في الصفة: من غير تقييد، فتخْرجُ حينئذٍ. هذا مع أن الحال ليس بتابع.

---

(١) زيادة من ب، د.
(٢) الكافية ص ١٠ وعبارتها: تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً.

[إمــلاء ٥٢]

[حــدّ الاســم]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة][1] على قوله[2]: «مـا دلّ على معنى في نفسه». قال: الضمير في قوله: «في نفسه»، عائدٌ على المعنى. يعني: أن اللفظ دالٌ على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار تعلّقه[3]. لأن دلالة الألفاظ على ضـربين: فضربٌ يـدل على المعنى من غير اعتبـار تعلّق بالغيـر وهي الأسماءُ والأفعال، وضربٌ يدل على معنى باعتبار تعلّقه بالغير وهي الحروف. ألا ترى أنـك إذا قُلتَ: خرجتُ من البصـرة، فلفظة «مِنْ» دلتْ على ابتـداء الخـروج المتعلّق بالمحل المخروج منه لا باعتبار ابتداءٍ في نفسه. وإذا قلت: أعجبني الابتداء، فالابتداءُ[4] مستقلٌ في الدلالة على معناه باعتبار نفسه، فمِنْ ثَمَّ حُكم على «مِنْ» وشبهها أنها حرف وإن دلت على الابتداء، وحُكم على لفظ الابتداء بأنه اسم.

ويجوز أنْ يقال: إن قولَهم: في «نفسه» ضميرٌ لما، وهو اللفظُ، فيكون معناه: أن اللفظ يستقل[5] بالدلالة على المعنى بنفسه من غير احتياج إلى أمر آخرَ يُذكر معه يتعلّق به، فيكـون الحرفُ محتـاجاً في الـدلالة إلى الغيـر، والاسمُ والفعل مستقلان في الدلالة من غير احتياج إلى غيـرهما. والكـلامُ في دلالـة المفردات، وأما النِّسبُ المفيدة فلا تكون إلا من اسمين أوْ مِنْ فعل واسم على ما تقرر.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ٢.

(٣) قال الرضي: «في نفسه، الجار والمجرور مجرور المحـل صفة لقـوله: معنى. والضمـير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة». شرح الكافية ١/ ٩.

(٤) فالابتداء: سقطت من د.

(٥) في س: مستقل.

[إمــلاء ٥٣]

[حــدّ المفعــول فيــه]

وقال مملياً في البيت المقدس سنة ست عشرة على حد المفعول فيه[١]: «ما فُعلَ فيه فعلٌ مذكور». فقال: إذا قلت: يوم الجمعة سرتُ فيه، فإنه فُعل فيه فعلٌ مذكور وهو السير وليس إعرابُه على ذلك. وجوابُه: أنه لم يوضـع للدلالة على أنه فُعل فيه، وإنما هو مُخبر عنه، كما قلناه في قولنا: زيدٌ ضـربْته، نعم الضميرُ في قولنا: «فيه» هو الذي فُعل فيه. وأوردَ أيضاً: ضُربَ يوم الجمعة. وأجاب[٢] عنه بأنه مفعولٌ فيه، وشرطُ نصبه أمرٌ آخر، لا جرمَ حددنا المفعولَ فيه بما هو مفعولٌ فيه، وكونه منصوباً لم نتعرض له.

[إمــلاء ٥٤]

[حــدّ المضــاف إليــه]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][٣] على قوله في المجرورات[٤]: «والمضافُ إليه كلُ اسم نُسب إليه شيءُ بواسطة حرف جر لفظاً أوْ تقديـراً مُراداً». فقال: إذا قلنا: ما جاءني من أحد وشبهه، فهذا مجرورٌ بواسطة حرف جر ومع ذلك ليس بمضاف إليه[٥]. والجوابُ[٦] عنه من وجهين: أحدهما: أنْ نقولَ:

(١) الكافية ص ٧.

(٢) في م: فأجاب.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) الكافية ص ٩.

(٥) قال الرضي: «بني الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه. وقد سماه سيبويه أيضاً مضافاً إليه، لكنه خلاف ما هو المشهـور الآن من اصطلاح القـوم فإنـه إذا أطلق لفظ المضـاف إليه أريـد به مـا انجر بـإضافـة اسم إليه بحـذف التنوين من الأول للإضافة. وأما من حيث اللغـة فلا شـك أن زيداً في: مـررت بزيـد، مضاف إليـه إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر» شرح الكافية ١/٢٧٢.

(٦) في س: وأجاب.

الحروفُ الزوائد جيء بها كلها لمعنى[1] فلا ينافي كونها زائدة، والمعنى الذي جيء بها له كونُها لتأكيد تلك النسبة. ثم وإنْ سلمنا أنه ليس بنسبة، فلم نقصد بالحد إلا ما ليس بزائد، لأن الحد باعتبار المعاني، لا تدخل الأمور التي لا معنى لها فيه، لأنه يؤدي إلى أنْ يكون له معنى فيما ليس له معنى.

[إمــلاء ٥٥]
[تجـرد المضـاف مـن التنـويـن]

وقال ممليًا في المجرورات أيضاً [بدمشق سنة ثماني عشرة][2] في قوله[3]: «مجرداً تنوينُه لأجلها»[4]: إذا قلت هذا أحمرُ الثوب فلا تنوينَ فيه. فالجوابُ: أنا أردنا التنوينَ اللفظي والتقديري جميعاً، فإنّ «أحمر» قبل الإضافة لا تنوينَ فيه لأنه غيرُ منصرف وبعد الإضافة كذلك. ولكنه لمّا بعُد عن شبه الفعل بالاضافة حُكم عليه بالرجوع إلى أصله، فيكون التنوينُ مقدراً. ألا ترى أن الخفضَ يدخله إذا قلت: مررت بأحمرِ الثوبِ، ولولا أنه في حكم المنصرف لم يجزِ دخولُ الخفض فيه، فلذلك نقول: زال التنوينُ فيه لأجل الإضافة.

[إمــلاء ٥٦]
[حـدّ المعـرب]

وقال ممليًا ببيت المقدس سنة ست عشرة وستمائة على قوله[5]:

---

(١) في م، س: بمعنى. وهو تحريف.
(٢) زيادة من ب، د.
(٣) الكافية ص ٩.
(٤) قول ابن الحاجب: مجرداً تنوينه، أي: التنوين أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع.
(٥) الكافية ص ٢.

«ويختلف آخرُه باختلاف العامل». قال: أنتم اعترضتم على النحويين في حد المعرب بقولهم: ما اختلف آخرُه باختلاف العامل، وبيّنتم أنّ هذا يلزم فيه الدوَر[1]، فأنتم أيضاً قد ذكرتم ذلك بعينه في حدكم، وهو قولكم: المعربُ المركب الذي لم يُشْبه مبنيَّ الأصل، ويختلف آخرهُ باختلاف العامل. فيلزمكم ما لزمهم. والجوابُ: أنا لم نجعل الاختلافَ فيما ذكرناه مبيّناً، وإنما جعلناه مُخْبَراً به بعد أنْ قدمنا ما يدل على المراد وهو قولنا: المعربُ المركب الذي لمْ يُشْبه مبنيَّ الأصل. ثم أخبرنا بعد أنْ ثبتت حقيقةُ المعرب بأنه يختلف. ولا يلزم من الإخبار عن الشيء الاطرادُ والانعكاس، ألا ترى أنك لو قلت: زيدٌ قائمٌ[2] وما أشبهه من الاخبارات، لم يلزم أنْ يكون ذلك مطرداً، بخلاف ما ذُكر من الحد.

[إمــلاء ٥٧]
[حــدّ التــوابــع]

وقال مملياً في قوله[3]: «التوابعُ كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة»: قولُه: من جهة واحدة، احترازٌ من قولنا: أعطيتُ زيداً درهما، فإن تعلّقه بـ«زيد» على معنى كونه آخذاً، وتعلّقه بِـ«الدرهم» على معنى كونه مأخوفاً، بخلاف: جاءَ زيد العاقل.

[إمــلاء ٥٨]
[العطف على اسم «أن» المفتوحة بالرفع]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة][4] على المقدمة في

(١) انظر الإملاء (١٧) من هذا القسم. ص: ٥١٩.
(٢) في س : قام.
(٣) الكافية ص ٩.
(٤) زيادة من ب، د.

قوله(١): «ولذلك جاز العطفُ على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون المفتوحة»: قوله: أو حكماً، مثل قوله تعالى: ﴿**أنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه**﴾(٢). فإن قوله: ورسولُه، معطوفٌ على اسم (أنّ)(٣) وإنْ كانت مفتوحة، لأنها في حكم المكسورة. وهذا موضع لم ينبّه عليه النحويون. فإنهم إذا قالوا: يُعطف على اسم «إن» المكسورة دونَ غيرها أو هَمُوا أنه لا يجوزُ العطفُ على المفتوحة.

والمفتوحةُ تنقسم قسمين: قسم يجوز العطفُ على اسمها بالرفع، وقسمٌ لا يجوز. فالقسمُ الذي يجوز هو أنْ تكون في حكم المكسورة كقولك: علمت أن زيداً قائمٌ وعمْرو(٤)، لأنه في معنى: إنّ زيداً قائمٌ وعمرو، فكما جاز العطف ثَمَّ جاز ههنا. ألا ترى أن «علم» لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر. يدل على ذلك وجوبُ الكسر في قولك: علمتُ إن زيداً لقائم. وإنما انتصبا بعدها توفيراً لما تقتضيه «علمت» من معنى المفعولية.

فإذا تحقق أنها في حكم المكسورة جاز العطفُ على موضعها إجراء لها مجرى المكسورة لأنها في حكمها. فإنْ كانت المفتوحة على غير هذه(٥) الصفة لم يجز العطفُ على اسمها بالرفع مثل قولك: أعجبني أنّ زيداً قائمٌ وعمراً، فلا يجوز إلا النصب، ولا يستقيم الرفعُ بحال عطفاً على اسم «أن» لأنها ليست

---

(١) الكافية ص ٢٠.
(٢) التوبة: ٣
(٣) باعتبار أصله قبل الناسخ، ويكون من عطف مفرد على مفرد. ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره، ويكون من عطف الجمل.
(٤) أي: تكون بعد فعل من أفعال القلوب.
(٥) في الأصل: غير ذلك بهذه. وما أثبتناه من م، د، س. وهو أنسب.

مكسورة ولا في حكم المكسورة لأنّها في موضع مفرد من كل وجه[1]. وقد تقدم تعليلُ تخصيص المكسورة بذلك.

[إمــلاء ٥٩]

[حدّ البــدل]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][2] في البدل في قوله[3]: «تابعٌ مقصود بما نُسِب الى المتبوع دونه»: فقولنا: تابعٌ، يشمل التوابعَ كلها. وقولُنا: مقصود، دخل فيه المعطوف، فأخرجناه بقولنا: دونه، يعني دون المتبوع، فإنّ الضميرَ في «دونه» للمتبوع. فإنا إذا قلنا: أعجبني زيدٌ حسنُه، فالإعجابُ منسوب إلى الحسن، وإنما ذُكر زيدٌ للتوطئة والتمهيد، والمعطوفُ دخل مع المعطوف عليه في المعنى الذي سيق المعطوفُ عليه لأجله. فإنّ قولنا: قام زيدٌ وعمرو، شرّكت بين زيد وعمرو في القيام بما هو قيامٌ، لأنه يستحيل أنْ يكون قيامُ زيد قيامَ عمرو، وإنما التشريكُ في معقول القيام لا في القيام المضاف إلى زيد.

[إمــلاء ٦٠]

[إطــلاق المــركــب]

وقال مملياً [بدمشق سنة إحدى وعشرين][4] على قوله[5]: «المعربُ المركّب الذي لم يُشبه مبنيّ الأصل». قال: توهّم بعضُ الأصحاب أن المركّب لا

(١) انظر مسألة العطف بالرفع على محل اسم أن المفتوحة في شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٣. وانظر الإملاء (٤٦) من الأمالي القرآنية. ص: ١٨٢.
(٢) زيادة من ب، د.
(٣) الكافية ص ١٠.
(٤) زيادة من ب، د.
(٥) الكافية ص ٢.

يطلق إلا على الجملة بكمالها، وليس بمستقيم. لأن القائلَ إذا قال: زيد قائم، صحّ أن يقال: ركّبتَ زيداً مع «قائم»، فـ «زيداً» مفعولٌ بِـ «ركّبت»، وكلُ مفعول لفعل يصحّ إطلاقُ صيغة مفعول عليه، فيجب صحةُ إطلاق مركّب عليه، فيصحّ أن يُطلق[1] على زيد مركّب كما صح إطلاقُ مضروب على زيد إذا قيل: ضربتُ زيداً. فقد ثبت صحةُ إطلاق لفظ المركّب على كل واحد مفرد من أجزاء الجملة.

فإن قيل: فيكون «قام» في قولك: قام زيدٌ، مُركّب مع زيد، وعلى ذلك يكون معرباً لدخوله في حد المعرب. فالجواب من وجهين: أحدهما: أنه لم يُرَدْ ههنا بالمركّب إلا الاسمُ المركّب، إذ هذا الحدّ إنما جيء به لنوع من الأسماء وهو المعرب. وإذا حدّ نوعٌ من جنس بعد ذكره إنما[2] يراد ذلك الجنس، فقوله: المركّب، إنما أُريد الاسمُ المركّب، ولكنه حُذف الموصوفُ وأقيم الصفةُ مقامه. الثاني: هو أنه قد اشتمل على قوله: لم يُشبه مبنيَّ الأصل، و«قام» مبنيُّ الأصل فلا لَبْسَ. فإن قلت: فَـ «يقومُ زيد» لا يشمله الجواب الثاني. قلت: بل يشمله لأن «يقومُ» يشبه «قامَ» فهو وإنْ كان مركّباً فقد أشْبه مبنيَّ الأصل فلا يَرِدُ. والجوابُ الأول هو المراد المعتمد عليه.

[إمـلاء ٦١]
[الجمع المانع من الصرف]

وقال مملياً [بدمشق سنة إحدى وعشرين][3] على قوله[4]: «الجمعُ شرطُه

---

(١) في الأصل: ينطلق. وهو تحريف.
(٢) في الأصل: كأنما. وما أثبتناه من ب. وهو الأحسن.
(٣) زيادة من ب، د.
(٤) الكافية ص ٣.

صيغةُ منتهى الجموع»[1]. قال: إنما لم يمنع غير هذه الصيغة من صيغ الجموع لأمرين: أحدهما: أنه لا يتفق اجتماعُها مع علة أخرى، لأنها مع العدل لا تكون، إذ للعدل[2] صيغٌ محصورة ليس فيها جمعٌ إلا أُخَر، وهو مستقل بعلتين غيره، وهما العدلُ والصفة، ولا يستقيم مع الوصفية لأن المعتبرَ في الوصفية الوصفُ المفرد لا الجمعُ من حيث كان المفردُ هو الأصل فلم يُعتبر سواه، ولا يجامعُ التأنيث لأن شرطَه العلميةُ، وإنْ كان ألفاً كان مستغنياً عن علة أخرى. ولا يجامع العلميّةَ لما بينهما من المنافاة، لأنك إذا سميّتَ به فقد خرج عن كونه جمعاً، وصار بهذا الاعتبار كالأسماء المفردة. فإنْ قيل: فلِمَ لم يُعتبر معه بعد التسمية كما اعتُبِر في «مساجد» بعد التسمية به؟ فالجوابُ: أن الجمعَ في «مساجد» متأكّد بما تقرر في بابه، فلا يلزم من اعتبار جمع متأكّد في الأصل بعد خروجه بالنقل اعتبارُ جمع غير متأكّد، ولتأكيده قام مقامَ علتين فظهر الفرق.

وبقيةُ العلل في امتناع اجتماعها مع الجمع واضحةٌ وهي العُجمةُ والتركيب والألف والنون ووزنُ الفعل.

الوجهُ الثاني وهو أَوْلاهما: أنه لم يُعتبر لشبهه بالواحد، لأن هذه الصيغةَ غيرُ باب «مساجد» اشتركت كلها في صحة جمعها تشبيهاً بالواحد لفظاً أو حكماً، فلمْ تُعتبرِ الجمعيةُ فيها لذلك، إذ الصيغةُ في الواحد مثلُها في باب الجمع بخلاف باب «مساجد» فإنه لم يشركه بابُ الوُحْدان[3] فيما ذكر، فكذلك اعتُبر الجمعُ ولم يُعتبر في غيره.

---

(١) قال ابن الحاجب: «وهذا أولى من قول الأكثرين: لأنه جمع لا نظير لـه في الآحاد، فإنّ ذلك منقوض بأفلسْ وبابه وهو أكثر من أن يحصى. فأفعُل جمعٌ لا نظير له في الآحاد فكان جديراً بأن يمتنع من الصرف». شرح الكافية ص ١٥.

(٢) في الأصل وفي ب، د، م: العدل. وما أثبتناه من س. وهو الصواب.

(٣) جمع واحد.

[إمــلاء ٦٢]

[حـدّ الاستثنـاء المنقطـع]

وقال مملياً على قوله[1]: «والمنقطعُ المذكورُ بعدها غير مخرج». قال: وهذا أوْلى من حدّ النحويين الذين يقولون في حد المنقطع: إنه ما كانَ من غير الجنس. فإنه باطل بقولنا: جاء القومُ إلا زيداً، لقوم معهودين بينك وبين مخاطبك ليس فيهم زيدٌ. فهذا استثناءٌ من الجنس ومع ذلك هو منقطع. قال: ويمكنُ أنْ يُعتذر للنحويين بأنّ غيرَ الجنس قد يُطلق على ما لم يكنْ داخلاً في الأول، والجنسُ ما كان داخلاً. فلمّا كان المنقطعُ غيرَ داخل في الأول أمكن أنْ يعبَّر عنه بأنّه من غير الجنس بالتفسير الذي ذكرناه.

[إمــلاء ٦٣]

[الكلام في تنوين «غير»]

وقال مملياً [بالقاهرة سنة خمس عشرة وستمائة][2] في قوله[3]: «وغيرُ صفة حُمِلت على إلا في الاستثناء». فقال بعضُ جماعته أيجوز: غيرُ أو غيرٌ بالتنوين؟ فقال: كلُّ ما يُتكلّم به إنما هو اسمٌ أو فعل أو حرف. فإنْ كانتْ أفعالاً أوْ حروفاً فالأحسنُ أنْ تذكرها على ما كانت عليه في أصل وضعها، فتقول: «ضربَ» حكمُه كذا، ومِنْ: حرفُ ابتداء. وإنْ كانتْ اسماءً فلا يخلو إما أنْ تكون معربةً أو مبنية، فإن كانت معربة فالأحسنُ أيضاً أنْ يُتكلّمَ بها على ما هي في أصل وضعها، فتقول: «زيدٌ» حكمُه كذا، ولو قلت: «زيدُ» حكمُه كذا كان جائزاً، إلا أنه ضعيف. فإنْ كان غيرَ متصرّفٍ فلك أنْ تحكيَه ولك أنْ تُعْربَه، فتقول:

---

(١) الكافية ص ٨.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ٨.

سواءَ: حكمه كذا، وسواءُ : حكمه كذا. وإنْ كانتْ متصرفة أعربته لا غير[1].
وإنْ كان مبنياً حُكي كالأفعال والحروف.

[إمــلاء ٦٤]
[إضافـة الصفـة إلى موصوفها وبـالعكس]

وقال مملياً في المقدمة [بدمشق سنة تسع عشرة][2] على قوله[3]: «ولا يجوزُ إضافةُ الصفةِ إلى موصوفها ولا الموصوف إلى صفته». فقال: إنما امتنعَ ذلك لأنه لم يخلُ إمّا أنْ تضيفَ باعتبار الذات أو باعتبار المعنى أو باعتبـارهما جميعاً. فإنْ أضفتَ باعتبار الذات كان باطلاً لأنه يؤدّي ألى إضافـة الشيء إلى نفسه. وإنْ أضفتَ باعتبار المعنى فهو أيضاً باطلٌ، إذ ليس عالمٌ موضوعاً لمجرد المعنى بل للذات والمعنى، والمعنى هو المقصـودُ. ولذلـك لو قلت: رجـلُ علمٍ ،جازَ، وباعتبارهما جميعاً أيضاً باطلٌ لأنهمـا جميعاً ليس اللفظُ مـوضوعـاً لهما على السواء، وهذا الوجـهُ يجري في منـع إضافـة الصفة إلى مـوصوفهـا أيضاً[4].

(١) قال ابن هشام : «غير اسم ملازم للإضافة في المعنى ، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى وتقـدمت عليهـا كلمــة ليس ، وقـولهم : لاغــير، لحن».مغني اللبيب ١/ ١٦٩ (دمشق).

(٢) زيادة من : ب، د.

(٣) الكافية ص ٩ وعبارتها : ولا يضاف موصوف إلى صفته ولا صفة إلى موصــوفها.

(٤) اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة . فقد جوز الكوفيون إضافـة الموصـوف إلى صفته وبالعكس . فالأول نحو : مسجد الجامع ، والثاني نحو : جرد قطيفة . والبصريون منعوا ذلك ، ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أريد الإضافة إليه في نحو : حسن الوجه . انظر الانصاف مسألة (٦١) ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٧ .

[إمــلاء ٦٥]

[حـدّ النعـــت]

وقال مملياً بالقاهرة [سنة ست عشرة][١] على قوله[٢]: «النعتُ تابعٌ يدل على معنى في متبـوعه»[٣]. أوْردَ عليـه بعضُ الأصحاب: جـاء القومُ كلُّهم، متوهِّماً أنَّ «كلهم» لَمَّا كان تأكيداً أنه دالٌ على معنى في المتبـوع وهُمُ القوم. فقـال مملياً: إنْ كان «كلهم» دالاً على معنى في المتبـوع فليكنْ قولـك: جاء زيـدٌ زيـدٌ، دالاً عـلى معنى في المتبـوع، وليس دالاً عـلى معنى في المتبـوع. وبيـانُـه: أنَّ التوهُّمَ الذي رُفع بزيد الثاني ليس قائماً بزيد الأول، ولم يكنْ موضوعاً له، وإنما جاء اللَّبْسُ على السامع بالنظر إلى الـوجود، إذ يُحتمـل أنْ يكون جـاء غلامُه أو غيرُه من المنسوبين إليه. فالمتبـوعُ ليس التوهُّم قـائماً بـه البتةَ بـل بالمخاطب، ونحن قد قيَّدنـا وقلنا: مـا دلَّ على معنى في المتبوع. وكـذلك قولنا: جاء القوم كلُّهم، لم يأتِ المتكلمُ بلفظ كلّهم إلا رافعاً بهـا التوهُّمَ عن السامع لئلا يقدّر أنَّ بعضَهم جاء، فليس في المتبوع الذي هم القوم احتمالٌ أصلاً مع كلهم.

[إمــلاء ٦٦]

[نون التوكيـــد]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][٤] على قـوله[٥]: «نـونُ التوكيـد خفيفةٌ ساكنة، ومشدَّدةٌ مفتوحة مع غير الألف»، إلى آخره. قال: إنمـا اختصّتْ

---

(١) زيادة من : ب، د.

(٢) الكافية ص ٩.

(٣) قال الرضي : «ولو قال: يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أعم لدخول نحو : برجل قائم أبوه، فيه». شرح الكافية ١/٣٠١.

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) الكافية ص ٢١.

هذه النون بالفعل المضارع لأنها مشبَّهةٌ بالتنوين فخصُّوها به لكونه الأصلَ في الإعراب، وليس للماضي أصلٌ فيه، فلم يناسب دخولها فيه. ودخلتْ في الأمر إجراء له مجراه قبل حذف حرف المضارع فأُجريَ على أصله وإنْ خرج عن الإعراب على المذهب الصحيح[١]. وإنما خصّوه بالمستقبل لاستغناء الحال غالباً عن التوكيد لوضوح أمره، بخلاف الغائب في الغالب فإنه غيرُ متَّضح، فكان أحوجَ منه إلى التأكيد.

واختصَّتْ بما فيه معنى الطلب لقصد المتكلم إرادةَ ما يطلبه غالباً، فهو مؤكَّد عنده في طلب حصوله، فكان فيه مناسبةُ التأكيد دون غيره.

وأُجْري مجراه القسمُ وإنْ لم يكنْ فيه طلبٌ، لأنه إما غالبُه أنْ يكون مراداً وإما لأن جميعَهُ مقصودٌ حصولُه للصدق لا لحصوله في نفسه، فأُجْري مجرى ما المقصودُ منه الحصولُ[٢].

وإنَّما لم تدخل النونُ في الحقيقة على فعل الاثنين وجماعة النساء[٣] كراهةَ اجتماع الساكنين على غير حدهما[٤]، ودخلت الشديدةُ وإنْ التقى ساكنان لأنهما على حدهما. وإنما كُسرتْ معهما خاصة لما ثبت في غيرها من أنَّ

---

(١) مذهب البصريين أن فعل الأمر مبني. ومذهب الكوفيين أنه معرب مجزوم. انظر الإنصاف مسألة (٧٢).

(٢) وقد يلحقان أيضاً الفعل إذا دخلت عليه ربما، وكثر ما، وقلّما، أو زيدت قبله ما، قالوا: بجهد ما تبلغن. وقد تلحقان أيضاً في الشعر الفعل في الجزاء بغير ما، والفعل المنفي بلم، والواجب. انظر المقرب لابن عصفور ٢/٧٣، ٧٤.

(٣) «وأما يونس والكوفيون فجوزوا إلحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث. فبعد ذلك إما أن تبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس، لأن الألف قبلها كالحركة لما فيها من المدة كقراءة نافع (محياي) وقراءة أبي عمرو (واللاي) وإما أن تحرك بالكسر للساكنين، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿ **ولا تتبعان** ﴾ بتخفيف النون». انظر الرضي على الكافية ٢/٤٠٥.

(٤) وحدُّهما أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغماً في نحو: دابّة وخويصّة. انظر المفصل ص ٣٥٢.

النونات الزوائدَ على الصيغة بعد الألف مكسورةٌ، كـ: رجلان وغلامان ويضربان ويأكلان، وهذه كذلك فأُجريتْ مجراها. أو لأنَّها موضعُ نون التثنية وهي مكسورةٌ، فجُعلتْ مثلَها، وشُبِّهتْ بما في جماعة النساء بها لكونها بعد ألف.

وإنما ضُمَّتْ مع ضمير المذكِّرين لأنها تُنزَّل مع الضمير البارز منزلةَ كلمة منفصلة ومع غيره منزلةَ حرف متَّصل[1]. وقد علمتَ أنك تقولُ في «اضربوا» إذا وصلته باليوم: اضربُ اليومَ، فكذلك يجب أن تقول: اضربُنَّ، لأنها في الحقيقة اجتمعتْ هي ساكنة والنونُ ساكنةٌ فحذفتْ لالتقاء الساكنين كما حُذفتْ لسكونها وسكون اللام.

ووجهُ كسرها مع ضمير المخاطب المؤنث على هذا المثال. فإنْ لم يكن ضميرٌ بارز قدِّرت متصلة كقولك للرجل: اضربَنَّ، وكقولك: ليضربَنَّ الزيدون العمرين، لأنهما لا ضميرَ فيهما بارز، لأن الضميرَ الأول مستترٌ، ولا ضميرَ في الثاني. وقد علمتَ أنَّهم إذا اتصل بالفعل ما ليس بواو مما يكون لجزئه فتحٌ معه كقولك: اضربا واخرجا، فكذلك يجب أنْ تقول: اضربَنّ واخرُجَنَّ. وإنما لم تُجعل معه كالمنفصل مثلَ الأول لأنه حرفٌ لمعنى في الفعل لم يفصل بينه وبينه فاصلٌ، فجُعل كالتنوين وألف التثنية بخلاف ما جاء فيه الضميرُ البارز، لأنه كلمةٌ أخرى انضمَّتْ إلى الفعل، فلم يحسنْ أنْ تُجعل من جملته بعد الفصل بينه وبينه بكلمة للمنافاة بين جزئي الكلمة وبين الفصل بينهما بكلمة. وهذا الأصلُ ينبني عليه جميع مسائل هذا الباب في الصحيح والمعتل[2]. فمِنْ ثَمَّ قيل للواحد: اغزُوَنَّ كما تقول: اغزُ، وللمذكرين: اغزُنَّ كما تقول: اغزُوا اليومَ، وللواحدةِ: اغزِنَّ كما تقول: اغزِ اليومَ. وتقول للواحد: رَيَنَّ كما تقول:

---

(١) «وإنما ضُمّت، ولم تكسر ولم تفتح إجراء لما قبل نون التأكيد في جمع المذكر في جميع الأنواع مجرى واحداً بالتزام الضمة فيه». الرضي على الكافية ٢/٤٠٤.

(٢) انظر سيبويه ٣/٥٢٨.

رَيَ، وللمذكرين: رَوُنَّ، بواو مضمومة، كما تقول: رَوُوا اليومَ، وللمرأة: رَينَّ بياء مكسورة كما تقول: رَيِ اليومَ، قال الله تعالى: ﴿ فإمَّا تَرَيِنَّ ﴾[1]. وقال: ﴿ لَتَرَوُنَّ ﴾[2].

قوله: والمخففةُ تحذف للساكن، يعني: إذا لقِيها ساكنٌ بعدها، فتقول في «اضربنْ» إذا وصلته باليوم: اضربَ اليوم، ولا تحركها لالتقاء الساكنين كما تحركُ التنوين، كأنهم قصدُوا أنْ يكونَ لِما يدخلُ الاسمَ على ما يدخل الفعلَ مزيّةٌ. فإذا وقفوا فلا يخلو ما قبلها من أنْ يكونَ مفتوحاً أو غيرَ مفتوح. فإنْ كان غيرَ مفتوح حذفُوها أيضاً كما حذفوا التنوين فيقولون في «اضرُبنْ»: اضربوا، وفي «اضربِنْ» للمرأة: اضربي. لأنهم لما حذفوها زال المقتضي لحذف الساكن الذي قبلها فوجب ردُّه. فإنْ قيل كان القياسُ ألا يُردَّ ما حُذِفَ لأجله لأنَّ حذفَه عارض، كما أنهم لم يردُّوا في قولهم: قاضٍ، ما حذفوه لأجل التنوين وهو الياء لمّا كان حذفُه عارضاً على اللغة الفصيحة. فالجوابُ: أنَّ التنوينَ في الاسم متأصلٌ موضوع لمعنى أصلي يدلُّ عليه، فإذا حُذف في الوقف كان حذفُه عارضاً على التحقيق، والأصلُ الإثباتُ. ونون التأكيد ليست لمعنى زائد عما يدل عليه الفعلُ بل هي في معنى حروف الزيادة، فصارت في الأصل عارضاً، فإذا حذفتْ رجعت الكلمةُ إلى أصلها فوجب ردُّ ما حُذف لأجله، فحصل الفرقُ بينهما لذلك. وكذلك لو قلت: هل تضرِبُنْ، ثم وقفتَ قلت: هل تضربونْ، فتثبتُ الواوُ ونون الإعراب ساكنة. أما الواوُ فلزوال مقتضى حذفها وهو النونُ الساكنة. وأما ردُّ نون الإعرابِ فلزوال مقتضى البناء، لأنَّ

---

(١) مريم: ٢٦. وترينّ: مضارع مؤكد مسند لياء المخاطبة. أصله قبل التوكيد: ترأيين، حذفت الهمزة تخفيفاً، ونقلت حركتها إلى الراء فصارت: تريين، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصارت: ترين ثم حذفت النون للجازم، وأكد بالنون فحركت الياء بالكسر للمجانسة فصارت: ترينّ.

(٢) التكاثر: ٦.

نونَ التأكيـد تقتضي بناءَ الفعـل، فإذا زالت رجـع الفعلُ إلى مـا يستحقُّه من الإعراب فوجب ردُّ النون في: هل تضربون؟ لأنها علامةٌ للرفع[1] فيـه. وإنْ كان مفتوحاً قلبوها ألفاً، تقول في «اضربنْ»: اضربا. وإنما قلبوها ألفاً تشبيهاً لها بالتنـوين المفتوح مـا قبله مثل قـولك: رأيت زيـداً وعمراً، ومـا أشبهه. ولم يحذفوه من[2] غير عوض كما فعلوا في المضموم ما قبله والمكسور إجـراء له مجـرى التنوين، ففعلوا بـه ما فعلوا في التنـوين لخفة الفتحـة والألف، وثقل الضمة والواو، والكسرة والياء.

[إمــلاء ٦٧]

[المنفي المضاف بلام الإضافة]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][3] على قوله[4]: «ومثلُ لا أبَ له ولا غلامين له جائزٌ تشبيهُـه بالمضـاف لمشاركتـه له في أصـل معناه»: يعني: أن كلَّ نكرة نُسبتْ إلى منسوب إليه بـاللام وحكمُهـا يختلف باعتبـار إفرادهـا وباعتبار إضافتها فالقياسُ استعمالُها مفردة لأن اللام قطعتها عن الإضافة لفظاً ومعنى كما في سائر الأبواب.

ويجوز على غير القياس وهو مع ذلك ليس بالكثير في الاستعمال إجراؤُها مجرى المضاف في الحكم لا في المعنى، فتُعطى أحكامَ المضاف من إعراب بحرف أو حذفِ نونٍ حتى كأنها مضافةٌ، فتقول في: لا أبَ لك، لا أبا لك، وفي: لا غلامين لك، لا غلامي لك. وفي: لا ناصرين لك، لا ناصري لك،

---

(١) في ب، د. الرفع.

(٢) في الأصل: عن. وهو تحريف.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) الكافية ص ٩.

تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته له في أصل معنى الإضافة من حيث كونه منسوباً إلى الثاني على أصل معنى تلك النسبة لا على الاختصاص التعريفي الذي جعلها لواحد معين. ومن ثَمَّ، يعني: ومن أجل أن هذا الحكمَ كان من أجل تشبيهه بأصل معنى الإضافة، أنهم لم يفعلوه في: لا أبَ فيها، ولا رقيبيْ عليها، ولا مجيريْ منهما، لأنَّ هذه النسبةَ ليست نسبةَ الإضافة، فلذلك لم يُعطَ حكمَ الإضافة باعتباره، بخلاف النسبة التي هي بمعنى اللام.

وقد زعم سيبويه وأكثر النحويين أنها إنما أعطيت هذا الحكم لأنهم قصدوا الإضافة فجاءوا باللام للتوكيد لها في المعنى[1].

وقال الزمخشري[2]: «وقضاءً من حقّ المنفي في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال»[3]. وهو إيذانٌ منهم بأن المعنى معنى الإضافة على التحقيق، وهو فاسدٌ من وجوه: منها: القطعُ بأن معنى: لا أبَ لك، بمعنى: لا أبا لك.

---

(١) قال سيبويه: «اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثل زيد. والدليل على ذلك قول العرب: لا أبالك، ولا غلامي لك، ولا مسلمي لك. وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة. وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك في معنى لا أبالك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في: لا مثل زيد. فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذا كان المعنى واحداً، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثنى به في النداء». الكتاب ٢/٢٧٦.

(٢) المفصل ص ٧٨.

(٣) ومعنى كلام الزمخشري: أن زيادة اللام في: لا أبا لك، أفادت أمرين: أحدهما: تأكيد الإضافة، والآخر: لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف إليه. فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في الأب، ومن جهة تهيئة الاسم لعمل «لا» فيه. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠٧.

و «لا أبَ لك» غيرُ مضاف باتفاق، فوجب أنْ يكون الآخرُ كذلك. ومنها: الاتفاقُ على أن «لا» هذه لا تدخل إلا على نكرة، فلو جُعل مضافاً على الحقيقة لكان معرفة فيبطل قولُهم: لا تدخلُ إلا على نكرة. ومنها: لو كان معرفة لكان لواحد مخصوص، ونحن نقطع بأن قولك: لا حما لك ولا أخا لك، ليس لواحد مخصوص، وإنما هو نفيٌ لجميع الأخوّة، إما باعتبار اللزوم وإمّا باعتبار نفسه، كما في: لا رجلَ أفضلُ منك. فثبت أنه نكرةٌ وليس بمعرفة، فوجب أنْ يكون هذا الحكم الخارج عن القياس لتشبيهه بالإضافة، لا لأنه مضاف حقيقة.

[إمـــلاء ٦٨]

[الإضافة اللفظيـــة]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة](١) على قوله(٢): «واللفظيةُ أن تكون صفة مضافة إلى معمولها مثل: ضاربُ زيدٍ»: والمعمولُ قد يكون مفعولاً وقد يكون فاعلاً مثل: حسنُ الوجهِ. وإذا أضيف إلى ما يحتمل أنْ يكون معمولاً له وإلى ما يحتمل أنْ لا يكون معمولاً له كقولك: هذا مصارعُ السلطانِ، جاز أنْ تكون الإضافةُ لفظيةً، وجاز أن تكون معنوية.

وأما نحو: ضاربُ مصرَ، فلا ينبغي أنْ تكون إلا إضافة معنوية لتعذّر أنْ يكون «مصر» معمولاً لـ «ضارب».

قال: «ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ». معنى هذا: أنها لا بدَّ لها من إفادة التخفيف وأنها لا تفيد غيره، فقرَّر انتفاءَ ما سوى منطوق قوله: ولا تفيدُ إلا تخفيفاً، بقوله: ومن ثَمَّ جاز مررتُ برجل حسنِ الوجه(٣). ألا ترى أنه لو كان

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ٩.

(٣) أي: من جهة أنها لم تفد تعريفاً بل أفادت تخفيفاً فقد جازت هذه المسألة.

يفيد غيرَ التخفيف لأفادَ التعريفَ، ولو أفاد التعريفَ لامتنع وصفُ النكرة به. وكذلك أيضاً قرَّر بامتناع: مررتُ بزيدٍ حسنِ الوجه. ألا ترى أنه لو كان مفيداً للتعريف لصحت المسألةُ، ولما لم تصحَّ دلَّ على أنه لم يُفِدْ غيرَ التخفيف، وقرر إفادَتَها التخفيفَ الذي هو مستفادٌ من مفهوم الاستثناء في قوله: إلا تخفيفاً، أو مستفادٌ من الظاهر، إلا أنه دون الأول في الظهور على الخلاف بين الناس بقوله: ومن ثَمَّ جاز الضاربا زيدٍ[1]. ألا ترى أنه لمّا استفدنا بالإضافة حذفَ النون وهو نوعٌ من التخفيف لأجلها جازت الإضافة. وكذلك امتناعُ الضاربِ زيدٍ[2]. ألا ترى أنه لما كان التنوينُ محذوفاً لأجل اللام لم تفد الإضافةُ تخفيفاً. ولمّا لم تفده لم يَجزْ خلافاً للفراء. ووجهُ قول الفراء أنَّ ضاربَ زيدٍ، متفقٌ عليه وهو نكرة، فلما قُصد إلى تعريفه عُرِّف بما يُعرَّف به مثلُه، فكأن الإضافةَ أفادت التخفيفَ، ولم تَجِىء اللامُ إلا بعد تخفيفها وتقريرها بشرطها، أو يحمله على مثل: الضاربِ الرجلِ، وقولهم: الحسنُ الوجهِ، أو على مثل الضاربِك، وهو غيرُ مستقيم[3].

أمَّا تقديرُ الإضافة قبل اللام، فنقول: اللامُ والإضافة قد اجتمعا فإذا شككنا فيما هو الموجبُ لحذف التنوين كان السابقُ أولى بإثبات الحكم المقتضي هو له من المتأخر. هذا مع أنه لم يثبت مثلُه في كلام العرب، وإذا لم يثبت فالاحتمالُ كافٍ لا سيما إذا كان المعنى المقتضي للنقيض مرجِّحاً. وأمّا

(١) لأن التخفيف قد حصل بحذف النون.

(٢) لعدم التخفيف لأن التنوين لم يسقط للإضافة وإنما سقط للألف واللام.

(٣) قال الرضي: «ونسب ابن مالك إلى الفراء أنه يجيز إضافة نحو: الضارب، إلى المعرف من العلم وغيره. أما إلى المنكر فلا. فعلى هذا له أن يقول: الضارب زيد، يشابه الحسن الوجه أيضاً من حيث كون المضاف إليه معرفاً، وإن اختلف التعريفان. والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي». شرح الكافية ١/٢٨٢.

الضاربُ الرجلِ ، فله وجهٌ، وهو أنهم شبَّهوه في الإضافة بما أفاد تخفيفاً وهو قولهُم: الحسنُ الوجهِ. ألا ترى أنهم شبهوا: حسنَ الوجهِ، في صحَّة الإضَافة بباب: ضاربِ الرجلِ ، فشبهوا الضاربَ الرجلِ ، في صحة الإضافة بـ «الحسنِ الوجهِ». وأما «الضاربُكَ» فإنما يصح لأنه محمولٌ على «ضارِبكَ». و «ضاربُكَ» لا يستقيم اعتبارُ تحقيق التخفيف فيه[1]. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: ضاربُنْكَ ولا ضاربٌ إياك. أما ضاربُنْك ففاسد للجمع بين مدلولين متناقضين، لأن التنوين يدل على الانفصال، والضمير المتصل يدل على الاتصال وهما متناقضان.

وأمّا: ضاربٌ إياك، فلا يستقيم، لأنهم لا يعدلون إلى المنفصل إلا بعد تعذُّر المتصل ولم يتعذر. وإذا وجبتْ إضافةُ «ضاربُك» من غير اعتبار تحقيق التخفيف وجب صحَّةُ الضاربك. هذا إنْ قلنا: إنّ «الضاربَك» مضافٌ. وأمَّا مَنْ قال: إنَّ الكافَ في موضع نصب فلا يَرد عليه بحال. فإنْ قيل: هذا يناقض ما ذكرتموه من أنَّ الإضافةَ اللفظية لا تفيد إلا تخفيفاً، قلنا: هو تخصيصٌ له، والإضافةُ اللفظية في الغالب كذلك على ما قلناه، إلا في هذه المواضع التي خُصصت لأجل المعاني التي قُرّرت فيها، والتخصيصُ بعد التعميم ليس ببدع.

---

(١) لقد عقب الرضي على كلام ابن الحاجب في رده على الفراء بقوله: «وفيه نظر وذلك لأن للفراء أن يقول: إذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الإضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت أنهما من باب واحد، فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد، على المجرد منها وهو: ضارب زيد، في صحة الإضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على أنهما من باب واحد». شرح الكافية ١/٢٨٣.

[إمــلاء ٦٩]

[حذف لام المفعول لــه]

وقـال مملياً [بـدمشق سنة عشـرين][١] على قولـه في المفعول لـه[٢]: «وإنما يجوز حذفُها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل ومقارنـاً له»: وإنمـا اشتُرط ذلك لتقوى القرينةُ الدالة على حذف اللام؛ لأن الأصلَ إثباتُها كما أن الأصل إثباتُ «في» في الظرفية، فكرهوا أنْ يحذفوها في مـوضع لم تقـوَ قرينتُهـا. ومعلومٌ أنَّ كونَه فعلاً وكونَه لمن فعل الفعلَ الأول وكونَه مقارِنـاً مما يغلب على الـظن كونَه علة، فجاز حذفُ الحرف الدال على العلية لقيام غيره مقامَه. فإنْ فُقـد شيءٌ منها رجع إليه كقولـك: جئتك للسمن، وقصـدتك لإكـرامك الـزائد، وقعدتُ عنك اليومَ لمخاصمتك لي أمس، فلو حُذفت اللامُ في شيء من ذلك لم يجزْ لِما ذكرناه.

[إمــلاء ٧٠]

[حمل «عند» و «لدى» وشبههما على ظرف المكان]

وقال مملياً [بدمشق سنة عشرين][٣] على قوله[٤]: «وحُمل عليـه عند ولدى وشبههما لإبهامها». قال: وجهُ الإبهـام فيهما، إنمـا كانت الجهـاتُ الست مبهمة من حيث كانت متوقفة في معقوليتها على ما تُضاف إليه مثل: فوق وتحت وأمام وخلف، فحُمل عليه من ظروف المكان ما كان متوقفاً في معقوليتـه على مضـافه مثـل: لدى وعنـد وتِلقاء وتُجـاه وحِذاء وَوَسْط وبين، ونحـو ذلك.

(١) زيادة من : ب، د.
(٢) الكافية ص ٩.
(٣) زيادة من ب، د.
(٤) الكافية ص ١١.

وليس: مكان ومجلس، من هذا القبيل عند الأكثرين، وإنما هـو من الظروف المعينة. وإنما جاز في «مكان» أنْ يُنصب نصبَ المبهم لكثرته، وهم لمَّا كَثُر في ألسنتهم مغتفـرون فيه مـا لا يغتفرون في غيـره. وليس قولُ من قـال: إن المُبهمَ هو الذي ليس له أقطارٌ تحيط به ولا نهاياتٌ تحصره والمختص عكسُه، بمستقيم. فإنه لو قال: جلس في البيت بين يديَّ، كان ظرفاً مُبْهماً، مع كونه له أقطارٌ تحيط به ونهاياتٌ تحصره.

[إمـــلاء ٧١]

[اجتماع ضميرين وليس أحدُهما مرفوعاً]

وقال ممليا [بدمشق سنة ثماني عشرة][١] على قوله[٢]: «وإذا اجتمـع ضميران وليس أحدُهما مرفوعاً. فإنْ كان أحدُهما أعرفَ وقدّمته فلك الخيارُ في الثاني»: قولُه: ليس أحدُهما مرفوعاً، احترازٌ من: ضربتُك وأكرمتُك، فإنهما ضميران ولا يجوز في الثاني إلا الاتصالُ[٣]. فلو[٤] لم يَحترزْ واحترزَ بجـواز الانفصال كان خطأ. قولُه: «فإنْ كان أحدُهما أعرفَ»، احتـرازٌ من أنْ يكونـا ضميـرين وليس أحدُهمـا أعرفَ[٥]، ومـع ذلك فـإنه لا يجـوزُ فيهمـا الأمـران كقولك: أعطيته إياه. وقولُه: «وقدمته»[٦]، احترازٌ من أنْ يكون ضميران وليس

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ١١.

(٣) قال الرضي: «فإنْ كان أحدهما مرفوعاً متصلاً فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلاً في الاتصال وكائناً كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة. وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلاً سواء كان أعـرف من ذلك المـرفوع نحو: ضربتني، أو لا، نحو: ضربتك». شرح الكافية ٢/١٨.

(٤) في ب: ولو.

(٥) أعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب.

(٦) «أي: قدمت الأعرف. لأنه إذا كان أحدهما أعرف وأخرتـه وليس أحدهـا مرفـوعاً وجب =

أحدُهما مرفوعاً وأحدُهما أعرفُ، ولكنه[1] لا يجوزُ فيه إلا الانفصالُ كقولك: أعطيته إياك. فلذلك أتى بهذه القيود وفصلَ الشرطَ الأولَ وهو كونُ أحدهما مرفوعاً من الشرطين الأخيرين وهو كون أحدهما أعرفَ، وقدّمته، لأنه يقصد إلى نفيهما، وإثبات حكم عند نفيهما، والحكمُ الذي يثبته عند نفيهما هو وجوبُ الانفصال كقولك: أعطيتُه إياه وأعطيتُه إياك. فلو لم يفصل الشرطين عن الأول وذكرهما ذكراً واحداً لكان عند النفي يشمل الجميعَ، فيكون الحكمُ أيضاً على الضميرين إذا كان أحدُهما مرفوعاً، وقد احترزَ بوجوب الانفصال فيكون خطأ، لأنه إذا قال: وإلا فهو متصل، ودخل فيه كونُ أحدهما مرفوعاً كان مضمونُه وجوبَ قولك: ضربتُ إياك، وهو خطأ.

وإذا فصلته عن هذين الشرطين الأخيرين بقوله: فإنْ كان أحدُهما، كان قولُه: وإلَّا، راجعاً إلى ما أثبته بالشرط الأول، فيبقى ذلك غيرَ محكوم على نفيه ههنا. وقد ذكرَ حكمه فيما تقدَّم، فبقيَ ذلك الحكمُ المذكورُ غيرَ مناقض لضده فوجب لذلك أنْ يفصل الأول عن الشرطين الأخيرين.

[إمـــلاء ٧٢]
[من مسائـل الصفـة المشبهـة]

وقال مملياً [بدمشق سنة تسع عشرة][2] على قوله[3]: «ما فيه ضمير واحد

= أيضاً انفصال الثاني، نحو: أعطاه إياك. فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة، أحدها: أن لا يكون أحدهما مرفوعاً، والثاني: أن يكون أحدهما أعرف، والثالث: أن يكون الأعرف مقدماً، كان لك الخيار في الثاني». شرح الكافية للرضي ٢/١٩.

(١) في م: ولكن.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ١٥.

أحسن وما فيه ضميران حسَنٌ وما لا ضميرَ فيه قبيحٌ»[1]: لأنك إذا أعملتـه فإنما تُعمله فيما كان من سببه فلا بدَّ من ضمير يربط بينه وبينه. فإذا حصل الضميرُ من غيرِ زيادة ولا نقصانٍ [فهو أحسن][2] لأنه أتى على وفق ما يقتضيه الكلامُ من الاتيان بالمحتاج إليه وترك الفضلة. وإذا لم يكنْ فيه ضميرٌ كان قبيحاً من حيث صار كأنه أجنبيٌّ، ولا بدّ أنْ يكون بينه وبين الأول تعلّق. ولولا تقديـر الضمير لم يجز البتةَ، فهذا الذي قبح منه. وإذا كان فيه ضميـران لم يكن كالأول في الحُسْن، ولا كالثاني في القُبْح، لأنه اندفع الوجهُ الذي استُقبح لأجله وهو عدم الضمير. وإنما حصل ضميرٌ زائد غيرُ محتاج إليه فهـو الذي بعّـده عن الوجـه الأول في الأحسنية وهو مع ذلك حَسَنٌ[3]. ثم قال: إذا رفعتِ الصفةُ الـظاهرَ وجبَ أنْ تكون كالفعل في إفرادها وتأنيثها وامتناع تثنيتها وجمع المصحح. فأمّا جمعُ التكسير فأنت فيه بالخيار إذا كان مرفوعُها جمعاً كقولـك: جاءني رجـلٌ قُعودٌ غِلمانُه وقاعدٌ غلمانُه. ولا يجوز: قاعدون غلمـانُه[4]. وإنمـا امتنعوا من «قـاعدون» لشبهـه بـ «يقعدون» من حيث كـان فيه صـورةُ الضمير الـذي في «يقعدون». ولم يمتنعوا في «قعود» لعدم هذا المانع فيه، فأجروه تـارة مجرى الفعل في الإفراد وتارة مجرى الأسماء في مطابقتها لمن هي له. فقولُه تعالى:

(١) «الضمير إما أن يكون في الصفة أو في معمولها، فإن كان في المعمـول فهو ظـاهر لبـروزه نحو: وجهه أو الوجه منه. وإن كان في الصفة فـذلك إذ لم ترفع ظاهراً، فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه، فإن رفعت ظاهراً فهي كالفعل تؤنث لتأنيث الفـاعل وتفرد عند إفراد الفاعل وتثنيته وجمعه». الرضي على الكافية ٢/ ٢١٠.

(٢) فهو أحسن: سقطت من الأصل ومن م.

(٣) انظر كلام ابن الحاجب في هذه المسألة في شرح الكافية (ص ٩٦)، ولم يختلف رأيه هنا عما قاله هناك.

(٤) لم يجز ابن الحاجب هنا: قاعدون غلمانه. ولكنه في الكافية في باب النعت ضعفه. قال: «ومن ثمة حسن: قام رجل قاعد غلمانه، وضعف قاعدون، ويجوز قعود غلمانه». انظر الرضي على الكافية ١/ ٣١١.

﴿خاشعاً أبصارُهُمْ﴾ و ﴿ وخُشَّعــاً أبصــارُهُم ﴾[1]، جــاءا.

[إمــلاء ٧٣]

[مواضع وجوب تقديم الخبر]

وقال مملياً [بدمشق سنة تسع عشرة][2] على قوله[3]: «وإذا تضمن الخبرُ المفرد ما له صدرُ الكلام»، إلى آخره، وجب تقديمُه. قال: وإنما وجب تقديمُه إذا كان متضمّناً ماله صدرُ الكلام وهو مفردٌ[4] لِمَا تقرر من أنهم يقدمون ما يدل على قسم دون غيره من أقسام الكلام. وإنما اشتُرِط ههنا أنْ يكون مفرداً ليخرج عنه مثل: زيدٌ هل قام أبوه؟ وزيدٌ مَنْ أبــوه؟ وإنما لم يجبْ تقديمُ الخبـر ههنا لأنّه وقع جملةً وقد تقدم مالهُ صدرُ الكلام أولَ جملتـه، فحصل المقصـودُ من تقديم ماله صدرُ الكلام أولَ جملته. فعلى هذا لو قيـل: زيدٌ أين؟ لم يَجُـزْ. وإنّما وجب أنْ يكون «أين» خبراً لأنه مع زيد جملةٌ، فلا بدَّ أنْ يكون إما مبتدأ وإما خبراً. ولا جـائزَ أن يكـون مبتدأ لأنـه يلزم أن يكون خبـرُه مطابقـاً له في المعنى، وليس زيدٌ مكاناً ليصحّ الأخبـارُ عن المكان بـه. وإذا بطل أنْ يكـون مبتدأ تعين أنْ يكون خبراً. وصحَّ لِمَا ثبت من صحة الاخبار بالظروف باعتبـار متعلّقاتها كقولك: زيدٌ أمامك، والقتالُ يوم الجمعة. لأن المعنى: زيد مستقرٌ أمامَك، والقتال حاصلٌ يومَ الجمعة. فلما استقرَّ ذلك في الظروف صحَّ وقوعُها

(١) القمر: ٧. قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي «خاشعاً»، وقرأ الباقـون «خشّعاً». انـظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٩٧، وسيبويه ٢/٤٣.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ٤.

(٤) انظر: الإملاء (٤٥) من هذا القسم. ص: ٥٤١.

أخباراً، فوجب ثبوتُ كون «أين» خبراً، وبطل أنْ يكونَ مبتدأ، ووجبَ تقديمُه لما تقدَّم[1].

قوله: «أوْ كان مصحّحاً مثل قولهم: في الدار رجل»؛ لأن المصحّحَ لكونه مبتدأ، وهو نكرةٌ، تقديمُ هذا الخبر عليه، فإذا أُخّر زال المصحّحُ، فوجب بطلانه لفقدان مصححه. أوْ كان لمتعلقه ضميرٌ في المبتدأ مثل قولهم: على التمرة مثلُها زُبْداً[2]. لأنه لو أُخّر فقيل: مثلُها على التمرة، لأدّى إلى عود الضمير على غير مذكور وهو فاسدٌ فوجب تقديمُه لذلك، كما امتنع: صاحبُها في الدار، وضرب غلامُه زيداً، على ما تقرّر.

قولُه: «أو كان خبراً عن «أنّ» مثل قولهم: عندي أنك قائم». وإنما وجب تقديمُ الخبر عن «أنّ» وما في حيزّها إذا وقعتْ مبتدأةً لأنها لو وقعتْ صدرَ الكلام لكانت مهيّأةً لدخول عوامل الجمل الابتدائية عليها، ومن جملتها «إنّ» المكسورة، فيؤدّي إلى اجتماع: إنّ وأنّ[3]، وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد، فكرهوا ما يؤدي اليه كما كرهوا ما يؤدّي إلى الابتداء بالساكن لأنهم كرهوا الابتداء بالساكن. هذا هو تعليلُ النحويين، وهو مدخولٌ من

---

(١) قال ابن الحاجب: «هذا مما التزم فيه تقديم الخبر على المبتدأ، ولا يكون إلا مقدماً ولا يكون إلا خبراً. وإنما كانت مقدمة لأنه قسم من أقسام الكلام، وكل باب من أبواب الكلام فالقياس أن يتقدم أوله ما يدل عليه كحرف الشرط والاستفهام والنفي والتمني والترجي والعرض والتنبيه والدعاء والنداء. وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه ليعلمه السامع من أول الأمر ليتفرغ فهمه لما عداه». الإيضاح ١/١٩٢.

(٢) معنى كلامه: أنه إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع إلى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر. الرضي على الكافية ١/٩٩.

(٣) قال سيبويه: «واعلم أنه ليس يحسن أن تلي إنّ أنّ ولا أنّ إنّ. ألا ترى أنك لا تقول: إنّ أنّك ذاهب في الكتاب». الكتاب ٣/١٢٤.

جهات: منها: أنه لا يلزم من كونه من باب ما يَصحّ دخولُ العوامل عليه أن تدخل جميعها عليه، لأنّ: مَنْ زيدٌ؟ من جملة هذا الباب، ولا تدخل «إنّ» وجميعُ بابها عليه. وإذا كان جميعُ الباب ممتنعاً عن مثله فهو أجدرُ بذلك لجواز إدخال العوامل عليه بتقدم الخبر عند إرادته. ومنها: أنهم يقولون: حقٌ أنّ زيداً منطلق. ومعلومٌ أنّ دخولَ «أنّ» مع تقديم الخبر ممتنعٌ، فكان تقديمُ «أنّ» لأنه الأصلُ أولى إذا اتفقوا في امتناع دخول العوامل في الحالين جميعاً. ومنها: أنّ الاتفاقَ على جواز وقوع «أنّ» مبتدأةً بعد «إذا» في مثل قولهم: إذا أنه عبدُ القفا[1]. وكان يجب عندهم أنْ لا يجوز لأنه مهيأٌ لدخول العوامل عليه، فقد انتقض تعليلُهم لجواز فتح «أنّ» بعد «إذا». ومنها: أنه يجب أنْ تفتح «أنّ» بعد «لولا»، والأمرُ فيه على ما تقدّم في «إذا» إلا أنه في «لولا» واجبٌ[2]، وفي «إذا» جائز.

ولو قيل: لأنه يؤدّي إلى إدخال اللَّبْس بين «أنّ» التي بمعنى لعل وبين «أنّ» هذه لأنهم يقولون: أنّ زيداً قائم، بمعنى: لعل زيداً قائم. ومنه قولُه تعالى: ﴿أنّها إذا جاءَتْ لا يؤمنون﴾[3]. وهذه التي بمعنى «لعلّ» يجب أن

---

(١) البيت بتمامه:

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً ... إذا أنه عبد القفا واللهازم

وهو من البحر الطويل ولم يعرف قائله. انظر الكتاب ٣/١٤٤. والشاهد فيه قوله: إذا أنه، حيث يجوز كسر الهمزة وفتحها. واللهازم: أصول الحنكين، واحدتها لهزمة. اللسان (لهزم). ورواه سيبويه: إذا إنه. وقال: ولو قلت: «مررت فإذا أنه عبدٌ، جاز».

(٢) قال سيبويه: «وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت، فأنّ مبنية على لولا كما تبنى عليها الأسماء». الكتاب ٣/١٢٠.

(٣) الأنعام: ١٠٩. قال سيبويه: «وأهل المدينة يقولون: أنها. فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون». الكتاب ٣/١٢٢. وقد رجح الزجاج قول الخليل، ورده الفارسي. انظر مغني اللبيب: ١/٢٧٨ (دمشق).

يكون لها صدرُ الكلام مثل «لعل» ضرورةَ معنى الانشاء فيها. فلما قصدوا إلى الفرق بينهما قدموا خبرَ ما يجوز تقديمُه في بابه والتزموه فيها ليحصل الفرقُ بالتزامٍ بينهما فيعلم إذا تقدمت أنها التي بمعنى «لعل» وإذا تأخرت أنها «أنّ» هذه. ولا يردُ على ذلك شيء فيما تقدّم، فلذلك وقعتْ غيرَ مقدّم عليها خبرُها في الموضع الذي لا تقع فيه «لعل» في مثل قولهم: إذا أنه، ولولا أنك. لأنهم لما أمنوا اللَّبْسَ الذي من أجله قدّموا أتوا بها على بابها، وهذا أوْلى بالتعليل أيضاً لقوة المعنى فيه. فإنّ أمْرَ اللَّبْسِ قويٌّ في المعنى، فقُصد إزالتُه، بخلاف ما يؤدي إلى ما ليس بمستحسن لما تقدّم من أنه لا يلزمُ إذا أدّى إليه أن يمنعَ منه إلا إذا كانَ لازماً. أما إذا كان المتكلمُ على خيرة فيمكنُه أنْ يجريَ على الأصل. فإذا أتى في الموضع الذي أدى إلى ذلك امتنع منه كما فعلُوا ذلك فيما ذكرناه من نحو: مَنْ زيدٌ؟ وشبهه.

[إمـــلاء ٧٤]

[وقـوع المبتـدأ نـكـرة]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][1] على قوله[2]: «وقد يكون المبتدأ نكرةً إذا تخصصت بوجه ما»: لأنهم قصدوا إلى أن يكون المحكومُ عليه معروفاً أو مقرباً من المعروف بوجه من وجوه التخصيصات، فمن ذلك النكرةُ الموصوفة. ولا يخفى ما في الوصف من التخصيص، فلذلك جاز: رجلٌ عالمٌ في الدار، ولم يجزْ: رجلٌ في الدار، عند المحققين. ومنها: أنْ تقع النكرةُ بعد حرف الاستفهام المعادلة لـ «أم» المتصلة[3] فيجوز أنْ تكون مبتدأ وإنْ كانت

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ٤.

(٣) المتصلة: سقطت من ب، د.

نكرة، كقولك: أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟. لأنهم لمّا علموا أن ذلك إنما يسأل به مَنْ ثبت عنده العلمُ بالنسبة إلى أحد الأمرين صار كأنه أمرٌ ثابتٌ له، فأشبه الصفةَ من حيث ثبوتها لموصوفها من غير قصد إلى إثباته مفيداً للمخاطب النسبةَ المفهومة منها، فاجتزأوا بذلك مصحّحاً في الموضع الذي ألجأهم إلى تقديم المعنى الذي تقرر عندهم في العبارة عنه[1] بالهمزة وأمْ، لأنهم التزموا أنْ يكون أحدُ الأمرين اللّذين عُلم أحدُهما يلي الهمزةَ والآخر يلي «أمْ» قصداً منهم إلى التنبيه على ما حصل العلمُ بأحدهما من أول الأمر، فيقولون: أزيدٌ قائمٌ أم عمرو؟ وأقائمٌ زيدٌ أمْ قاعدٌ؟ وأزيداً ضربت أمْ عمراً؟ وأضربتَ زيداً أمْ أكرمته؟ وأشْباهه. ولا يقولون: أزيدٌ قائمٌ أم قاعد؟ وكذلك جميع الباب. فلما كان ذلك ملتزماً عندهم في باب الهمزة المعادلة لِـ «أمْ» المتّصلة اجتزأوا بهذا النوع من التخصيص في صحة الابتداء بالنكرة.

ومنها: أنْ تقعَ النكرةُ في سياق النفي كقولهم: ما أحدٌ خير منك، لأن النكرةَ إذا وَلِيهَا النفي وهي في الحقيقة لواحد لا بعينه لزم من ذلك نفيُ جميع الجنس، وإلّا لم يصدقْ نفيُ واحد. فلما كان ذلك معلوماً مقصوداً صار كأنه نفيُ جميع الجنس، وجميعُ الجنس متخصصٌ معروف فصحّ أنْ يكون مبتدأ لذلك[2].

وإن قلنا: إن النكرةَ في سياق النفي تعمُّ جميعَ الجنس قصداً بدلالتها

---

(١) عنه: سقطت من م.

(٢) قال الرضي: «وفيه نظر، وذلك أن التخصيص أن يجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله. وأنت إذا قلت: ما أحد خير منك، فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد، فلم يتخصص بعض الأفراد لأجل العموم بشيء، وكيف ذلك والخصوص ضد العموم. بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك لأنك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد. ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين المحكوم عليه». شرح الكافية ١/ ٩٠.

عليهِ صار مماثلاً للمعرفة، إلّا أنه يلزم أنْ يكون معرفة، إذ التعريفُ والتنكير من الأمور المعنوية. وإذا كان اللفظان بمعنى واحد بالنسبة إلى ما كان الشيءُ بـه معرفةً ونكرة لزم من كون أحدهما معرفة ونكرة أنْ يكون الآخرُ كذلك. وإطباقُ النحويين على أنها نكرةٌ يدفع ذلك، وكـذلك الاجمـاعُ على أنه لا يتبعهـا من الصفات إلا النكرةُ، كقولك: ما رجلٌ عالم في الدار، يدل على أنها نكرةٌ لأنه قد عُلم أن المعـرفة لا توصف بالنكرة. ومما يدل على ذلـك أنك لـو قلت: ما عندي درهمٌ واحد، كان مثل قـولك: مـا عندي درهم. ولـو كان درهم ههنـا لجميع الجنس مراداً لم يصـح وصفُه بـواحد، إذ الجنسُ المتعـددُ لا يوصف بالواحد.

ومنها: أنْ يكونَ المبتدأُ في معنى الفاعـل باعتبـار نفيُ إثبات. وشـرطُه أنْ يكون الخبرُ جملة فعلية في معنى نفي عمومِ مَنْ نُسِب إليه الفعلُ وإثباته لذلك المبتدأ كقولك: شرٌ أهرَّ ذا ناب[1]. بمعنى: ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌ. وأمرٌ أقعدَه عن الخروج، في معنى: ما أقْعَدَهُ عن الخروج إلا أمـرٌ. وإنما جـاز أن يكون مبتدأ وهو نكرةٌ لأنه في معنى الفاعل، والفاعلُ يجوز أن يكون نكرة، وإنْ كان في المعنى محكوماً عليـه لِما فيـه من معنى التخصيص فكذلـك هذا. ووجـهُ التخصيص في الفاعل أنّ حكمَهُ لما كان متقدّماً صار المحكومُ عليه لا يذكر إلا بعد تقرّرِ الحكم في الذهن، فلما تقدم العِلمُ بالحكم صار كالصفـة في كونـه متقدّماً عليه لكون الصفة لا فرق بينهـا وبين الخبر إلا تقـدُّم العِلم بها دونـه. فمن ثَمَّ جاز أنْ يكون الفاعلُ بنكـرة مطلقـاً، ولمّا كـان هذا المبتـدأ في معنى الفاعل جاز أنْ يكون نكرة.

---

(١) يضرب هذا المثل في ظهور أماراَت الشر. انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/٣٧٠ (تحقيق محمـد محيي الدين عبـد الحميد)، وسيبـويـه ١/٣٢٩، والخصـائص ١/٣١٩، واللسـان (هرر). والهرير: صوت دون النباح. وذو ناب: هو الكلب هنا.

ومنها: قولُهم: في الدار رجلٌ، وشبهه. والسرُّ فيه ما ذكرناه في الفاعـل، لأن حكمَه ههنا لمّا تقدم صار كالفعل المتقدم على الفاعل فجاز ههنا كما جاز ثَمَّ. ولذلك توهَّم بعضُ النحويين أنه فاعل[1]، وحكم عليه بالفاعليـة. وشرطُ هذا الخبر المصحِّح للابتداء بالنكرة أنْ يكون ظرفاً أوْ ما هو في حكم الـظرف من الجار والمجرور. فيجوز: في الدار رجل، ولا يجوز: قـائمٌ رجلٌ. إمـا لأنهم اتسعوا في الظروف اتساعاً خصصوه به دون غيره لكثرته في كلامهم، وإما لأنه إنما صُحّح التقديمُ لشبهه بالصفة، فكرهوا أنْ يقدموا ما هو صريحٌ في الصفة على ما هو في المعنى كموصوفه، وليس ذلك في الظروف لأنها ليست صريحةً في ذلك لوقوعها مجردة عن ذلك،ولكونها إذا وقعتْ صفاتٍ كان ذلـك باعتبـار التقدير لا باعتبارها في أنفسها. فلذلك جاز: في الدار رجلٌ، ولم يجزْ: قائمٌ رجل. والنحويون يعللون هذا، فيقول بعضُهم: إنما جاز: في الدار رجلٌ، ولم يجزْ: رجلٌ في الدار، لأنك في الأول أوقعتَ في موضع المعرفة معرفةً فنابت عن تعريف المبتدأ، وفي الثـاني لم يقعْ مثـلُ ذلك، فجـازت الأولى ولم تجزِ الثانية. وهذا ليس بمستقيم، فإنه أولاً: راجعٌ إلى صورة مجردة عن المعنى، وثانياً: منقوضٌ بقولك: في رأسِ غلامٍ عندي عِمامةٌ، وثالثاً: أنه ليس فيه بيانُ تخصيصِ المبتدأ الذي أصلُه أنْ يكون معرفة، وإنما جاز أن يكون نكرة لوجـه من التخصيص.

وبعضُ النحويين علّله بأنْ قـال: إنما جـاز: في الدار رجلٌ، ولم يجز: رجلٌ في الدار، لأنّ الأولَ لا يلْبسُ كونُه خبراً، والثاني يلبس، فجاز ثَمَّ لعدم الالباس ولم يجزْ ههنا لما فيه من الالباس. وهذا وإنْ كان فيه معنى ما، إلا أنه أفسدُ من الأول. لأنا قاطعون بجواز: رجلٌ عالمٌ في الدار، وفي الدار رجَـلٌ عالم. ومـا

---

(١) هو الأخفش. انظر الإنصاف ١/٥١.

ذكروه بعينه حاصلٌ. وأيضاً فإنّ «زيدٌ العالِمُ» جائز باتفاق مع صحة أنْ يكون العالِمُ صفة. وأيضاً فإنّ المقصود بيانُ تخصيص المبتدأ ليقرب من المعرفة، وليس في انتفاء اللَّبْس عن كونه موصوفاً تخصيصٌ له.

ومنها: أنْ يقع المبتدأ مصدراً في معنى الدعاء كقولهم: سلام عليكم، و﴿ويلٌ للمطففين﴾[1]. وإنما جاز في مثل ذلك لأن الأصل: سلاماً عليكم، إذ المعنى عليه. قال الله تعالى: ﴿قالوا سلاماً قال سلامٌ﴾[2]. وإذا كان المعنى عليه فقد عُلم أنّ المرادَ: سلّمتُ سلاماً. وإذا كان كذلك وقد حُذف الفعلُ بعد أنْ عُلم كان «سلام» متخصصاً في المعنى بنسبته إلى من قام به، والتقديرُ: سلامٌ مني، أو سلامٌ من الله أو نحو ذلك. ولما كان هذا المعنى مفهوماً منه صار كأنه مذكورٌ[3]. ولا فرقَ في الصفة بين أن تُذكر لفظاً وبين أنْ تكون معلومة. ومن ثَمّ جاز: السمنُ منوانِ[4] بدرهم، و«منوان» مبتدأٌ نكرة، لمّا كان المعنى: منوانِ منه. فتنزّل ما هو معلومٌ من جهة المعنى منزلةَ المذكور، فكذلك: سلامٌ عليكم.

[إملاء ٧٥]
[مسائل في الخبر]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة وستمائة][5] على قوله[6]: «والخبرُ قد

(١) المطففين: ١.

(٢) هود: ٧٩.

(٣) قال الرضي: «وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جاراً ومجروراً لتقديم الأهم للتبادر إلى ما هو المراد. إذ لو قدمت الخبر وقلت: عليك، فقبل أن تقول: سلام، ربما يذهب الوهم إلى اللعنة فيظن أن المراد عليك اللعنة». شرح الكافية ١/٩٠.

(٤) مفردها منا. وهو المكيال الذي يكيلون به السمن. اللسان (منى).

(٥) زيادة من ب، د.

(٦) الكافية ص ٤.

يكون جملة» : على اختلافهما من اسمية أو فعلية، لأن الغرضَ الحكمُ على المبتدأ. وكما يصحُّ الحكمُ بالمفرد يصحُّ الحكمُ بالجملة إذا كان لها تعلّقٌ به. ومن ثم اشتُرط أنْ يكون فيها ضميرٌ يعود على المبتدأ، فإن عُرّي عن الضمير لم يجز. وقد يكون الضميرُ مقدّراً إذا كان معلوماً مثل: السمنُ منوانِ بدرهم، لأنه قد عُلم أنّ المراد: منوانِ منه بدرهم.

قوله: «وما وقعَ ظرفاً»[1]، فالأكثرُ أنه مقدّر بجملة، كقولك: زيدٌ في الدار، وزيدٌ أمامَك. ومنهم من يقول: هو من قبيل المفردات، فيقدر المتعلّق مفرداً[2]. وإنّما قدَّر أولئك الجملةَ لأنّ المتعلّق أصلُه أنْ يكون فعلاً، لأن ما يقدَّرُ متعلّقاً لا بدّ فيه من معنى الفعل. وإنما كان كذلك لأنه في المعنى ظرفٌ له، والظروفُ إنما تكون محلاً للأفعال. وإذا كان محتاجاً إلى متعلَّق فتقديرُ الأصل أولى. ومن قال: متعلِّق بمفرد، نظرَ إلى أنه خبرُ مبتدأ، وخبرُ المبتدأ أصلُه أن يكون مفرداً، فقدّره مفرداً لذلك. والأول أوْلى من وجهين: أحدُهما: أنّ وقوعَه خبراً عارض ووقوعه متعلّقاً أصلٌ، فكان اعتبارُ الأصل أولى. والثاني: أنه قد ثبت جوازُ دخول الفاء في مثل: كلُ رجل في الدار فله درهمٌ[3]، فلولا أنّ المتعلّق مقدّرٌ بفعل لم يجزْ دخول الفاء، للاتفاق على أنه لو صرّح بالاسم متعلقاً لما صح دخولُ الفاء، فلأنْ يكون ذلك في التقدير أولى. ولمّا صحّ دخولُ الفاء ثبت أنْ يُقدّر مما يصح دخولُها معه وهو الفعلُ، ووجب أن لا يُقدَّر ما لا يصحُّ دخولُها معه وهو الاسمُ. وإذا ثبت تقديرُ الفعل في مثل هذه المسألة ثبت في جميع الباب، لأنّ المعنى في الجميع واحد.

---

(١) أي: ظرفاً أو جاراً ومجروراً. ولم يذكره لأنه يجري مجرى الظرف في جميع أحكامه.

(٢) وإلى ذلك ذهب ابن السراج وابن جني. الرضي على الكافية ١/ ٩٣.

(٣) لأن معنى الحديث الجزاء. انظر: سيبويه ١/ ١٤٠.

قولُه: «وقد يتعدد الخبرُ»، لأنه حكم، والمتكلمُ قـد يَحكمُ بحكم واحد وقد يَحكم بأحكام متعدّدة كما في الصفات. وقد يتضمن معنًى الشرط فيصح دخولُ الفاء في الخبر(١). وشرطُه أنْ يكون المبتدأ مفيداً تعميمـاً مشتملاً على فعل لفظاً أو تقديراً. وإنما اشتُرط ذلك لتقوى السببيّةُ بالشرط. فإنه لو عريَ عن العموم لزال معنى الشرط منه، إذ أسماء الشروط لا بدَّ فيها من ذلك. واشتُرط الفعلُ ليصحَّ ما يربط به، إذِ الشرطُ إنّما يكونُ بالفعل لفظاً أو معنى، وذلك لا يتفق حصـولُه إلا في المـوصولات إذا كـانت صلاتُهـا أفعالاً أو ظـروفـاً، وفي النكرات الداخلة عليها «كل» الموصوفة بفعل أو ظـرف، فمثالُ الأول: الـذي يأتيني، أو الذي في الدار فله درهمٌ. ومثال الثاني: كلُّ رجل يأتيني أو كلُّ رجل في الدار فله درهمٌ. وهذه الفاء مؤذنةٌ بأنّ الأول مرتبطٌ بـالثاني ارتبـاطَ الشرط بمشروطه في قصد المتكلم، بخلاف قولك: الذي يأتيني له درهم، فإنه ليس في اللفظ ما يُشعر بذلك.

فإذا دخلت «ليت» أو «لعل» لم تدخل الفاءُ باتفاق. وألحق سيبويه «إنّ» بهمـا في ذلك وخـالفـه الأخفش فـأجـاز ذلـك(٢). وذلـك ينبني على تعليلين مختلفين في «ليت» و«لعـل». فمَنْ اعتقد أن العلةَ المـانعة إنمـا هي أنّ هـذه الحروف لها صدرُ الكلام فلا تجامعُ ماله صدرُ الكلام ولا ما شُبّه بما له صدرُ الكلام، فعلى هذا يمتنع في «إنّ» كما امتنع في «لعل»، إذا العلـةُ موجودةٌ في الجميع. ومَنْ اعتقد أن العلّةَ في «ليت» و«لعل» أن الخبرَ في «ليت» و«لعـل» إنشائي وهو في الشرط خبري ولا يكون الشيءُ الواحد إنشاء خبراً لما يؤدي إليه

(١) قال الزمخشري: «إذا تضمن المبتدأ معنى الشـرط جاز دخـول الفاء عـلى خبره. وذلـك نوعين: الاسم الموصول والنكرة الموصوفة، إذا كانت الصلة أو الصفة فعـلاً أو ظرفـاً». المفصل ص ٢٧.

(٢) انظر: الإملاء(١) من الأمالي على مسائل الخلاف، وشرح الكافية للرضي ١/١٠٣.

من التناقض. فلو قيل: لعل الذي يأتيني فله درهمٌ، وجب أنْ يكون ما دخل عليه خبراً من جهة سببيّته ووجب أنْ يكون إنشاء من جهة كونه خبراً عن «لعل» فيكون محتملاً للصدق والكذب باعتبار الاخبار، غيرَ محتمل للصدق باعتبار الانشاء، وذلك متناقض. وعلى ذلك لا يلزم أن تكون «إنّ» كذلك، إذ ليس فيها إنشاء وخبر، وإنما هو خبرٌ محض فلا منافاةَ بينه وبين المسبَّبيّةِ. والتعليلان واضحان، ولكن لا يصح إثباتُ الأحكام اللُغوية بمجرد المعاني المعقولة لأنه يكون إثباتُ اللغة بالقياس، بل لابد من إثبات ذلك عن العرب. فإنْ بيّن سيبويه، انْ استقرأ حقَّ الاستقراء فلم يوجدْ مثلُه صحَّ مذهبُه ورجع خصمُه محتاجاً إلى إثبات ذلك منقولاً عن العرب. وإنْ بيّن الأخفشُ مثلَ ذلك منقولاً عن العرب وجب أنْ يُرجع إلى تعليله وصحّ مذهبُه. فمما ذُكر محتجاً به عن الأخفش قوله تعالى: ﴿إن الذينَ فَتَنُوا المؤمنينَ والمؤمناتِ﴾[1]، إلى آخرها. فقد دخلت الفاءُ. وقولُه ﴿إن الذين يكفرون بآياتِ الله﴾[2]، إلى قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم بعذابٍ أليم﴾. فقد دخلت الفاءُ. ومنها قوله: ﴿قلْ إنّ الموتَ الذي تَفِرُّونَ منه فإنّهُ مُلاقِيكُمْ﴾[3]. وذلك ظاهر.

وقد يُجاب عن الأول والثاني بأنَّ الخبرَ محذوف وأنَّ الفاءَ دخلتْ في جملة ثانية معاقِبَةٍ لها وذلك غيرُ ممتنع باتفاق. فالخبرُ محذوفٌ على معنى: معذّبون. ثم ذكر قوله: ﴿فبشّرهم بعذاب أليم﴾، و (فَلَهُمْ) بعد ذلك، لخصوصيَّة أمر المحذوف، لأنه في المعنى مسبَّبٌ عن الخبر، وقد قَوِيَ هذا في الآية الأولى بأنها في قوم مخصوصين، وقد اتّفق على أنَّ الخصوصية تُبطل معنى الشرط لبطلان التعميم، وكان مفتقراً إلى تأويل إدخال الفاء. وأُجيب عن

---

(١) البروج : ١٠.

(٢) آل عمران : ٢١.

(٣) الجمعة : ٨.

الثالث: بأنَّ الفاءَ زائدة، وليس بشيء، إذْ يُخالفُ مذهبَ سيبويه، والغرضُ الجوابُ على ما اقتضاه مذهبُه. وأُجيب: بأنّ الخبرَ الذي هو (فإنه ملاقيكم) جملةٌ بعد تمام الجملة الأولى. واعتُرض على ذلك بأنه لا فائدةَ فيه من حيث أن ذلك معلومٌ، ولم يقصد الإخبار عن مثل ذلك. وأُجيب بأنَّهم كانوا يظهرون أنَّ فرارهم لغير ذلك كقوله: ﴿ إنَّ بيوتَنا عورةٌ ﴾[1]، وشبهه. فأَخْبر عنهم بأنَّهم إنما يَفِرُّون من الموت، ولذلك كنَّى بما يدل على التعميم فيهما جميعاً.

[إمـلاء ٧٦]

[من خواص المصدر]

وقال مملياً على قوله في المصدر[2]: «ولا يُضمر فيه ولا يلزم ذكرُ الفاعل»: لأنه لوْ أُضمر فيه لأُضمرَ مثنى ومجموعاً ولَوجب أنْ يكون مستتراً، لأنه ليس في الأسماء ضميرٌ مرفوع بارز، وذلك من خواص الفعل. ولو أُضمر مستتراً لوجبتْ علامةُ التثنية والجمع، لأنَّ كلَّ ضمير مستتر لمثنى أو مجموع لا بدَّ له من دلالة عليه. ولو اتصلتْ به علامةُ التثنية لوجب أنْ يقال: ضربان، ولو قيل: ضربان، لكان ظاهراً في تثنية نفس الضرب فيؤدي إلى إبهام غير ما قُصِد، لأن الغرض تثنيةُ الفاعل، وهذا يُفهم من تثنيتِه تثنيةُ نفس المصدر لا الفاعل، ولمَّا أدّى إلى ذلك رُفض الإضمارُ فيه.

فإنْ قلت: هذا بعينه يطّرد في اسم الفاعل والمفعول ولم يمنع من الإضمار فيهما فوجب اطّراحُه. قلت: ليس كذلك اسمُ الفاعل والمفعول، لأنه إذا ثنّي فقيل: ضاربان، لم يوهمْ أمراً آخرَ. وسببُه أن الضاربَ في المعنى هو الفاعلُ، فإذا ثُنّي الفاعلُ وجبتْ به تثنيةُ ضاربٍ فكان ذلك على الموافقة له

(١) الأحزاب: ١٣.

(٢) الكافية ص ١٤.

لكونه إياه في المعنى بخلاف الضرب نفسه مع الفاعل لأنَّه غيرُه، فلذلك صحَّ الإضمـارُ مع اسم الفاعل والمفعول ولم يصحّ مع المصدر.

قولُه: «ويلزم ذكرُ الفاعـل». لأمرين: أحـدُهما: أنـه لو لـزم لأدى إلى وجوب إضماره، ولو وجب إضمارُه لأدى إلى ما ذُكر أولاً من الفساد، فوجب أنْ لا يلزم. الثاني: هو أن المعنى الذي من أجله [لزم][1] في الفعل مفقودٌ في المصدر، وإنما لزمَ في الفعل من حيث كان مع مرفوعه جملة، والجملةُ لا بدَّ لها من مسند إليـه فوجب ذكـرُ الفاعـل لتحصلَ الجملةُ مستقلة. والمصـدرُ لا يكون مع فاعله جملة أبداً، بل لا بدَّ له من جزء آخـر غير معمـوله يكـون معه جملة. ألا ترى أنك لو قلت: ضربُ زيدٍ عمراً، لم يكن كلاماً، حتى تقول: أعجبني أوْ ما أشبهه، بخلاف قولك: ضربَ زيدٌ عمراً. فثبت أن المعنى الذي استحقَّ الفعلُ ذكرَ الفاعل لأجله مفقودٌ في المصدر، فلا يلزم من وجوب ذكر الفاعل في الفعل وجوبُ ذكره في المصدر.

[إمـلاء ٧٧]

[اعتراض على الابتداء بالنكرة والجواب عنه]

وقال مملياً على المقدِّمة مجيباً عن سؤال ورد عليه بالقاهـرة سنة خمس عشـرة وستمائـة: اعترضَ بعضُ الأصحـاب عليَّ فيما وقـعَ في المقدمـة التي أنشأتها من ذكر مواضـع الابتداء بـالنكرة[2]. وقـال: قد بقيَ عليكم مثـلُ[3] قولِهم: تمرةٌ خيرٌ من جرادة. فقلت: إنما جاز هذا على أحد وجهين كـلاهما مذكور: الأول وهو الظاهرُ: على أنه غيرُ مختص بتمرة مميـزة، فكان فيـه معنى

(١) زيادة من د، س.

(٢) الكافية ص ٤.

(٣) مثل: سقطت من م.

العموم، كما في: لا رجلَ أفضلُ منك، وذلك من وجهين: أحدُهما: أنه لما فُضّل واحدٌ من جنس على واحد من جنس عُلم أنه لا خصوصيةَ لمفردَ منه على مفرد، لأنه يُفهم أن الأفضليةَ إنما وقعتْ باعتبار كونه من ذلك القبيل، والمفضولية إنَّما وقعتْ لكون الآخر من القبيل الآخر، وإذا كان كذلك فلا خصوصيةَ لمفرد على مفرد. والثاني: أن في معنى التمريَّةِ ما يُشعر بالتفضيل على الجراديَّة باعتبار كونه تمراً وجراداً من غير خصوصيَّة لمفرد دون مفرد. وإذا لم يكنْ ثَمَّ خصوصيَّةٌ لمفرد منه متميِّز حصل الشياعُ بخلاف ما إذا حكَمت بحكم من الأحكام يختصُّ، فإن المفهومَ فيه الحكمُ على واحد متخصص كقولك: رجل في الدار، فلذلك امتنع، لأنه لا يستقيم فيه كلُّ رجل وجوداً، فضلاً عن الدلالة. ثم ولو استقام وجوداً فليس فيه قرينةٌ تشعر بقصد الدلالة عليه كما تقدَّم، إذ لا مفاضلة فيه بين جنسين، وليس في معنى الرجوليَّة ما يقتضي أنْ يكون في الدار كما في المثال المتقدم، بل القرينةُ بعكسه، لأنه إنما استقام الحكمُ عليه بأنه في الدار لكونه متخصِّصاً. نعم لو قلت: رجلٌ خيرٌ من زيد، فهذا يتجاذبُه الطرفان، لأنَّ الحكم عليه بالأفضليَّة يشعر بأنه بمعنى[1] الرجوليَّة كما في الأول في أحد الوجهين، وتخصيصُه بالأفضليَّة على زيد يشعر بكونه[2] متخصصاً، كما في الحكم عليه بأنه في الدار، فيحتاج إلى السماع، والظاهرُ منعه لأنَّه إنما ثبت ذلك التعميمُ في الموضع الذي لا يختصُّ فيه الخبرُ بوجه، فلا ينبغي أنْ يُحمل عليه ما يصحُّ أنْ يكون فيه نوعُ تخصيص لفقدان معنى مناسب في الأصل المتَّفق عليه.

ومما يحقِّق أصلَ المسألة ويوضِّحُه ما ورد في القرآن من مثل قوله: ﴿ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشْرِك﴾[3] وأشباهه. فإنا نقطع أنَّ المرادَ المفاضلةُ

(١) في ب: لمعنى.
(٢) بكونه: سقطت من د.
(٣) البقرة: ٢٢١.

بين الجنسين، لا أنْ يكون المقصودُ الإخبارَ عن عبد متميّز ، فإنـه يفيت[1] المعنى المقصودَ من مثله. فإن قلت: فهذا عندهم من قبيـل ما المصحِّـحُ فيه الصفةُ. قلت: هو ليس من ذاك في التحقيق، وإنَّما هو من هذا. وبيانُـه أنَّ الصفةَ إنما تكون مصحِّحة في الموضع الذي يُقصد باسم الجنس واحدٌ متميّز فتجيء الصفةُ لتُحصِّل لذلك الواحد تخصيصـاً، فتجعله لواحـد من الجنس الذي وُصف، وهو مع ذلك قليلٌ في الاستعمال لبقاء التنكير فيه. وربَّ نكرة من غير صفة أخصُّ من نكرة موصوفة. ووجهُ ضعفه أنه إذا صحَّ: جسمٌ حيّ في الدار، لحصول تخصيصه بالصفـة، فينبغي أن يصحَّ: رجـلٌ في الدار، لأنـه أخصُّ منه بدرجات. فأما إذا حصل ما ذكرناه من قصد التعميم فقد حصل ما في معنى التعريف قبل الصفة، فطاح اعتبارُ الصفة، وصار موازناً لقولك: كلُّ رجل عالم عندنا، فإنه لا يصحُّ لقائل أنْ يقول: المصحِّحُ الصفةُ، إذ التعميمُ حـاصلٌ قبـل مجيء الصفة فـأغنى عنها. وإنـما جاءت الصفـةُ لمعنـاهـا في التخصيص لا لحاجة من تصحيح الابتداء، ولذلك كان فصيحاً في كـل كلام فصيح، بخلاف مـا المصحّحُ فيـه مجردُ الصفـة. والذي يحقِّق لـك ذلك أنَّ الصفةَ لا تُخرج الموصوفَ عن مدلوله بل تـأتي لتخصيصه في الآحـاد أو في الأجنـاس وهـو على حـالـه، مثـالـه إذا قلت: جـاءني رجـل، ثم قلت: عالم، فإنه يخصِّص مع بقائه لواحد متميز على ما كان عليه. وإذا قلت: جـاء الرجال، ثم قلت: العالمون، فإنه يخصِّص مع بقائه عامـاً في العالمين. وإذا ثبت ذلكَ علمتَ أنَّ التعميمَ حاصلٌ بغير الصفة، وإذا كان حاصلاً بغير الصفة كان مجيءُ الصفة وانتفاؤها واحداً على ما مثَّلناه في: كلُ رجلٍ عالم عندنا.

فإنْ زعم زاعمٌ أنَّ (مؤمن) في قوله: ﴿ **ولعبدٌ مؤمنٌ خيـرٌ من مشركٍ** ﴾

(١) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ وصوابها: يفوت.

مصحِّحٌ للابتداء بالنكرة وقرَّر ذلك بأنَّه لو أُسقط لم يستقم ذلك، كما أنه إذا أُسقط «عالِمٌ» من قولك: رجلٌ عالِمٌ في الدار، لم يستقم، وهذا معنى التصحيح، فهو غيرُ مستقيم، وجمعٌ بين أمرين مختلفين، وذلك أنا نعني بالتصحيح الذي لولا هو لم يصح الابتداءُ بالنكرة، لا الذي لولا هو لكان الكلامُ كذباً، وما نحن فيه من هذا القبيل، ولسنا نعني بالمصحِّح ذلك. ألا ترى أنا نحكم على الكلام بصحة الإعراب، ثم نحكم بعد ذلك بكونه صدقاً أو كذباً، كقول القائل: العالمُ قديم، فهذا وإنْ كان إعرابُهُ مستقيماً، إلا أنه كذبٌ، كذلك ما نحن فيه، فلم يكن هذا المصحِّحُ مصحِّحاً للابتداء بل مصحِّحاً لصدق الكلام، حتى لو جعلت الخبرَ ما يكون صدقاً استقام، دلَّ على أنَّ الفسادَ لم يأت إلا من الكذب. وما[1] يوضح ذلك أنك لو قلت: كلُّ رجل كافر في النار، فلو أسقطتَ «كافر» لم يكن مستقيماً من جهة الصدق لا من جهة صحة الابتداء به، لأنك لو أخبرتَ عنه بخبر صدق صحَّ، وليس الكذبُ مُفسداً للإعراب ولا مأخوذاً عدمه في صحة التعبير كما تقدم. فإذا وضح ذلك كان القولُ بأن هذه الصفةَ مصحِّحةٌ للابتداء، كالقول بأن «كافر» في قولك: كلُّ رجل كافر، مصحِّحٌ للابتداء، وقد وضح بطلانُه. فإن قلت: ليس «مؤمن» في قولك: ولعبدٌ مؤمن، من هذا القبيل الذي ذكرته بل هو مصحَّح باعتبار صحة الإخبار لا باعتبار الصدق حتى يكون كما ذكرت. ألا ترى أنك لو أسقطته لم يستقم التعبيرُ به صدقاً ولا كذباً، فإنه يكون حينئذٍ من مضمونه: عبدٌ خيرٌ من عبد، وهذا من قبيل آخرَ غير ما ذكرت. قلت: صدقتَ أنه من قبيل آخر، ولكنَّه في الحكم كذلك، لأنَّ الكلامَ ههنا وقعَ في شروط المفردات، فإن المبتدأ مفرَد، وليس شرطُ هذا الجزء في هذا المحل هذه الصفة. وإنما جاء الفسادُ من جهة الإخبار بما لا يستقيم به الإخبارُ كما في الكذب، وهو مثل

(١) في ب: ومما.

قولك: كلُّ رجلٍ عالم خيرٌ من جاهل. فكما لا يستقيم أنْ يُقال المصحِّحُ لهذا المبتدأ الصفةُ، لأنك لو أسقطتها لم يستقم الكلامُ، فكذلك ما نحن فيه. فكان كالكذب سواء، والكلامُ في شروط المفردات غيرُ الكلام في جهة التركيب. ألا ترى أنك لا تقولُ لمن قال: كلُّ رجلٍ خيرٌ من جاهل، هذا فاسدٌ، من جهة أن الابتداء غيرُ موصوف، وإنما تقول: فاسدٌ من جهة أنك أخبرتَ بما لا يستقيم خبراً. ولو قلتَ الأول لكان فاسداً، فإنَّه حينئذٍ يثبت لك أنه يكون مبتدأ به من غير صفة، فيفسد القولُ بأن المصحِّحَ الصفةُ، فكذلك ههنا. فإذا ثبت ذلك فلا فرقَ فيما نحن فيه من أنْ يكون المصحِّحُ الصدقَ[1] وبين أنْ يكونَ المصحِّحُ استقامةَ[2] الكلام في أن كل واحد منهما لا يقدح في صحة الابتداء دونَه، لما قررناه، لأن الكلامَ في صحة كونه صدقاً وكونه مستقيماً أنْ يُخبر عنه بكذا، غيرُ الكلام في صحة كون المبتدأ مبتدأ، وإنْ لم يكن بدّ من الخبر، إلا أنه قسمٌ آخر من أقسام فساد الكلام من جهة الكذب أو الاخبار بما لا يصحُّ الاخبار به، فلا يؤخذ منه شرطٌ في صحة المبتدأ، فإن ذلك يؤدي إلى اعتبار ما لا يتناهى من الشروط في المبتدأ. إذ ما من مبتدأ إلاَّ ويمكن تقديرُ الخبر عنه بما لا يستقيم إلا بقيد، فيؤخذُ القيدُ شرطاً ثم يقدّر الاخبارُ عنه بأمر آخر لا يستقيم إلا بأمر آخرَ فيؤدي إلى اشتراط قيودٍ لا يُوقف دونها، وهذا ظاهرُ الفساد. فثبت أنَّ (مؤمن) في قوله: ﴿ ولعبدٌ مؤمنٌ ﴾، وما كان مثلَه، لا يمكن دعوى أنْ تكون الصفةُ مصححة للابتداء بالنكرة باعتبار المعنى الذي نحن فيه على ما تقرر[3].

(١) في ب: للصدق. والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل وفي ب، م: لاستقامة. والصواب ما أثبتناه.

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح: «والمراد كل عبد مؤمن. ومثل ذلك ليست الصفة فيه بمصححة للابتداء، بل مثلها في قولك: في الدار رجل عالم. والذي يصحح ذلك صحة قولك: رجل خير من امرأة، وقولهم: تمرة خير من جرادة. وذلك جار في كل نكرة لم يقصد بها واحد مختص، فكان في معنى العموم، وذلك مصحح مستقل» ١/١٨٤.

فإن قلت: فما تنكر[1] أنَّ الصفةَ شرطٌ في صحَّة هذا المبتدأ، وإنْ كان التعميمُ حاصلاً فيه نظراً إلى قضية لفظية ليوفّى صورة التخصيص ما يشبه به المعرفةَ لفظاً، وإنْ كان التخصيصُ حاصلاً بغيره، فيكون مثلَ اشتراط الصفة فيما لم يُقْصد منه التعميمُ. ألا ترى أنَّ الصفةَ تشترط فيما يكون أخصَّ من نكرات موصوفات حتى يحكم بالصحة فيما هو أقلُّ تخصيصاً من المحكوم عليه بالفساد لفقدان صورة الصفة التي تكون كالمعرفة في الصورة. والعرب كما تراعي المعاني فكثيراً ما تراعي الألفاظ، وإذا كان ذلك مستقيماً فلِمَ عدلتَ عن اعتباره؟ قلت: هذا إذن كلامٌ مستقيم بالنظر إليه في نفسه، ولا شك أنا لو لمْ نجدْ هذا البابَ إلا موصوفاً لم نَعدِل إلى التجويز فيه من غير صفة لاحتمال أنْ تكون الصفةُ معتبرة لأمر لفظي كما مثَّلته في مسألة النكرة التي لم يُقصد فيها قصد التعميم، ولكنا لما رأيناهم يستعملون مثل ذلك من غير صفة علمنا أنَّ الصفةَ ملغاةٌ في هذا الباب. ألا ترى إلى قوله: ﴿ فَأَوْلَى لَهُمْ ، طاعةٌ ﴾[2]. وقولهم: فَرَقٌ خيرٌ من حُبٍّ[3]، وما نُقل من قولهم: تمرةٌ خيرٌ من جرادة، وأشباهه. فلمَّا عُلم ذلك عُلم أن الصفةَ في مثل ذلك إنما جاءت لما وراء ذلك، مثلُها في قولك: الرجلُ العالم خيرٌ من الجاهل. ألا ترى أنَّ أحداً لا يعتبر هذه الصفةَ مصحِّحة لِما ثبت من جواز «الرجل» مبتدأ مجرداً عن الصفة في مثل قولك: الرجلُ خيرٌ من المرأة. ولا يُشترطُ صحةُ وقوع مثل ذلك مجرداً عن الصفة باعتبار خصوصيَّة ذلك الخبر. فإنَّه قد يكون ذلك ممتنعاً باعتبار انتفاء الصدق أو باعتبار انتفاء الاستقامة أصلاً. فقد وضح لك من هذه الأبحاث أن

---

(١) في ب: ينكر.

(٢) محمد: ٢٠، ٢١.

(٣) أول من قال ذلك الحجاج للغضبان بن القبعثرى الشيباني. ومعناه: لأن يفرق منك فرقاً خير من أن تحب. انظر مجمع الأمثال ٢/٧٦، والرواية فيه: فرقاً خير من حب، أو أنفع من حب. ورواه سيبويه: أو فرقاً خيراً من حب. الكتاب ١/٢٦٨.

الصفةَ في قوله: ﴿ ولعبدٌ مؤمنٌ ﴾ وبابه، ليست المصحِّحةَ للابتـداء لتحقيق المبتدأ في مثله بدونها. وهي بحوثٌ دقيقـة عجيبة، وأغـوارٌ غريبـة قلَّ مَنْ يفهمها فضلاً عن منْ يتنبَّه لها. وإذا تقرر ذلك كان مماثلاً لقولهم: ما رجلٌ خيرٌ منك، فإنه إنما صحَّ الابتداءُ بالنكرة لِما حصل من معنى العمـوم المُفْضي بها إلى معنى التعريف. وهذا مثلُ ما حكاه ابنُ جنيّ[1] من قول بعضهم: أربعة ضعفُ اثنين، وثمانية ضعفُ أربعة، وإن لم تكن صورةُ المفـاضلة فيها، إمَّـا لأنها بمعناها، لأن معنى: ضعفها، أنها أزيدُ عليها[2] بمثلها، وكذلك ما كان مثله في الزيادة والنقصان، وإمَّا لأن المفاضلةَ لم تكن مناسِبةٍ لذلـك المعنى باعتبار كونها مفاضلة، وإنما كانت مناسبة باعتبار ما يُفهم من أنَّ الحكمَ بها إنما وقع باعتبار كونه من ذلك القبيل، وهذا كذلك. ألا ترى أنَّ الحكمَ بالضِعفيَّـةِ على الثمانية بالنسبة إلى الأربعة إنما وقع باعتبار كونه[3] من ذينك القبيلين، فصارت المناسَبةُ التي من أجلها حصل العمومُ في المفاضلة موجودة في مثل ذلك، فوجب الحكمُ بمثله.

والثاني حاصـلٌ بأيسـر تنبّهٍ وسيـأتي. إلا أن ابنَ جنّي حكم بأن أربعـة وثمانية وشبهها في مثل ذلك أعلامٌ[4] غير منصرفة للعلمية والتأنيث. وذلك أنه رآه مُبتَدأً به في معنى المعارف ولا محملَ لتعريفه إلا على العلميَّـة لانحصار

---

(١) هو عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي النحوي اللغوي. صحب أبا علي الفارسي وتبعه في أسفاره. من تصانيفه: اللمع، سر الصناعة، المصنف، الخصائص. توفي ببغداد سنة ٣٧٢ هـ. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٣٣٦.

(٢) في س: منها.

(٣) في ب: كونها. والصـواب ما أثبتناه، لأن الضمير يعود على الحكم.

(٤) قال ابن جني: «ومنه أسماء الأعداد، كقولك: ثلاثة نصف ستة، وثمانية ضعف أربعة، إذا أردت قدر العدد لا نفس المعدود، فصار هذا اللفظ علماً لهذا المعنى». الخصائص ٢/١٩٨.

المعارف، كتعريف أسامة في مثل قولك: أسامةُ خيرٌ من ثُعالة، فإن مثلَ ذلك علم باتفاق، ورأى هذا أشبَهَ شيء به فحكم عليه بحكمه. ولذلك[1] حكم الجميعُ على غُدْوة وبُكْرة وسَحَر وفَيْنَة بأنها أعلامٌ[2] وإنْ لم تكنْ في قصد التعريف مثل هذه، فهذه إذن أجدرُ وليس ببعيد عن قياس. إلا أن الأصوبَ خلافُه لِما يلزم من ردِّ أسماء الأجناس كلها أعلاماً. ألا ترى أن قولك: تمرةٌ خيرٌ من جرادة، مثلُ: أربعة ضعفُ اثنين، سواء، فلو ساغ جعلُ أربعة علَماً لساغَ جعلُ تمرة علماً. والأجناسُ كلها تجري حينئذٍ هذا المجرى، ولا أعلمُ أحداً يقول ذلك. وأيضاً فإنه لا يُحكم على الشيء بأنه علمٌ إلا بثبت كما في زيد وعمرو من وضعها لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه بالوضع الأول[3]. والحكمُ في باب: أسامة وغُدْوة وبُكْرة وسَحَر وفَيْنة، بأنها أعلامٌ، إنما كان لأنهم منعوها الصرفَ، ولا وجهَ إلا العلمية، فلذلك احتِيل في تقديرها وجعلها موضوعةً للمعنى المتحد في الذهن حتى يصحَّ كونُها موضوعةً لشيء بعينه غير متناول ما أشْبهه. ولو وُجدتْ مصروفة لم يُحكم بأنها أعلامٌ البتة، إذْ لا حاجةَ إلى التكلف مع الاستغناء عنه. وإذا كان كذلك فلا حاجةَ إلى إلحاقها بما هو خارج عن القياس، ومتكلف فيه لضرورة أوجبت التكلف، وترك إجرائها على ما هو الظاهرُ منها من غير تكلف.

وأيضاً فإنه لو كان علماً لوجب أنْ يجوز بقاؤه علماً في كل أحواله كباب أسامة وجميع الأعلام. ولما لَمْ يجز ذلك فيه باتفاق دلَّ على أنه غيرُ علم.

وأيضاً فإنه لو كان علماً لم يصح دخولُ اللام عليه، وفي صحة دخولها دليلٌ على خروجه[4] عن باب الأعلام.

(١) في ب، س: وكذلك. والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر الإملاء (١٠٨) من الأمالي المطلقة. ص: ٧٩٨.

(٣) انظر المفصل ص ٦. والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٩.

(٤) في م: خروجها.

فأما بيانُ حلِّ إشكال كونها مبتدأ بها في معنى المعارف ولا محملَ لتعريفها إلا على العلمية، فإنا نقول: ليست من قبيل المعارف بل أشْبَهتها من حيث لزِم التعميمُ كما في: ما رجلٌ أفضل منك. ألا ترى أن رجلاً نكرةٌ وإنْ حصلَ التعميمُ، فكذلك ههنا لمَّا لمْ يكن الغرضُ في واحد مخصوص لم يخصَّ فحصل التعميمُ، كما أن النفيَ لمَّا لم يخصَّ حصل التعميمُ.

سلَّمنا التعريفَ، إلا أنه ليس على العلمية بل على أحد وجهين: أحدُهما: أنه تعريفٌ باعتبار التعميم كما في: كلِّ رجلٍ، فإنه معرفةٌ وليس مما عُدَّ من المعارف، فكذلك هذا يكون تعريفاً باعتبار التعميم، مثل: لا رجلَ، فيمن قال: إنه عامٌّ بأصله لا بلازمه. الثاني: أنه تعريفٌ باعتبار تقدير اللام لأن المعنى: التمرةُ خيرٌ من الجرادة، فعُدل عن اللام كما في: سَحَر وغُدوة وبُكرة وفَينة. فإنْ قلت: فإذن رجعتَ إلى مذهب ابن جنّي، لأن ما ذكرته كلَّه في هذا الوجه ممتنعٌ صرفُه للعلمية والعدل، أو للعلمية والتأنيث، أو للجميع. فلا بدَّ من اعتبار العلمية، فوجب أنْ يكون ما نحن فيه أيضاً علماً. قلت: ليس العدول عما فيه الألفُ واللامُ بالذي يوجِب للاسم المعدول علميةً وإنْ كان معرفةً ما لم يُقصد قصدُها ويثبتْ بدليل خاص عليها. بيانُ ذلك: أن عشِيَّة وعَتْمة وإن كانا معرفتين باتفاق إذا قُصد بها عشيَّةُ ليلتك وعتمتُها معدولان عما فيه الألف واللام، وهو الذي أوجب لهما التعريفَ، وليسا علمين لكونهما منصرفين(١). فلو كان العدولُ عن التعريف بالألف واللام يوجب العلميةَ لوجبت لهما، ولو وجبت لمُنِعا من الصرف، فلمّا صُرِفا دل على أنَّ العلميةَ لا يُحكم بها إلا بثبت وراء ذلك. وسرُّه أن كلَ معدول عن الألف واللام جائزٌ

(١) قال ابن الحاجب: «ولكنهم جعلوه معدولاً عما فيه الألف واللام لا علماً، فلذلك انصرف. وإنما لم يقدر العلمية دون العدل لما يلزم من منع صرف عشية وعتمة للعلمية والتأنيث وهي مصروفة باتفاق». الإيضاح ١/١٣٦.

تقديرُه نكرةً وجائزٌ تقديرُه معرفة حسب ما كان عليه. وإذا احتمل الأمرين لم يُحكمْ بأحدهما إلا بثبتَ، فحكمنا على غُدوَة وأخواتها بالعلمية لِما ظهر من منع الصرف، إذ لا وجهَ له سواها، وحكمنا على باب «عشية» بتعريف اللام المقدرة لمجيئها منصرفة.

فإن قلت: فقد حصل من مجموع ذلك أن بعضَ ما يُعدل عن الألف واللام يكون علماً وبعضُه يكون غيرَ علم، فما تنكر من أنْ يكون ذلك من القسم الأول، لأنك قد وافَقْتَ على مثله. قلت: قد تقدم أنَّ الحكمَ على مثل ذلك بالعلمية إنما يكون بثبت من العرب في المحلّ المخصوص لِمَا في علميته من الإشكال، فحملُه علىٰ القياسي الذي لا إشكالَ فيه أوْلى. فإنْ قلت: فما تنكرُ أنْ تكون «أربعة» ضعف اثنين علماً غير منصرف مثل قول النحويين: فاعلةُ صفةً منصرفٌ، فإن ذلك علمٌ عندهم باتفاق، وهو غيرُ منصرف لذلك[1]. ووجهُه أنه لما عمَّ في الجميع بغير آلة كان علماً عليه، فكذلك هذا إذا عمَّ في الجميع بغير آلة يكون علما. قلت: الفرقُ بينهما من وجوه: أحدُها: أن «فاعلة» وضعه النحويون في أصل وضعه علماً على كلِّ موزون على هذه البنْية المخصوصة، وهذا معنى العلمية، بخلاف «أربعة» وبابه، فإن أصلَ وضعه كوضع رجل، فكما لا يصحُّ في رجل أنْ يُدّعى أن أصلَ وضعه العلميةُ فكذلك هذا. الثاني: أنَّ «فاعلة» لا يجوز دخولُ اللام عليه كما في الأعلام، و«أربعة» لو قلتُ: الأربعة، لكان مستقيماً، والألف واللام تناقض العلمية. الثالث: أن بابَ «فاعلة» إذا أُطلق على واحد من مدلولاته فالمحققون على إبقائه علماً، وهذا لا يجوزُ إبقاؤه علماً عند إطلاقه على أحد مدلولاته.

---

(١) قال الزمخشري: «ومن الأعلام الأمثلة التي يوزن بها». المفصل ص ١١.

الوجه الثاني من الأولين في أصل المسألة: أنْ يكونَ قولُهم: تمرةٌ خيرٌ من جرادة، على معنى الإخبار عن اللفظ، كأنك قلت: لفظُ تمرةٍ مدلولُها كذلك أو مدلولُ تمرةٍ كذلك. فيكون المصحِّحُ للابتداء كونَه معرفةً في التقديرين جميعاً. وإنما يستقيم هذا فيما كان الخبرُ فيه عاماً لجميع أنواع المُخْبر عنه، لأنَّ المبتدأ وقع عاماً، لإضافته تقديراً وهو اسمُ جنس، فصار التقديرُ: كلُّ مدلولِ تمرة، أو كلُّ لفظِ تمرة. وأقلُّ أحوال الخبر أن يكون مطابقاً، فلا يصحُّ على هذا أيضاً: رجلٌ في الدار، لتعذُّر هذا التقدير فيه، إذ لا يصحُّ على مدلول رجلٍ بأنه في الدار. نعم يصح على هذا: رجلٌ إنسان وشبهه. وكذلك: أربعة ضعف اثنين. و«أربعة» في هذا أوجهُ من: تمرةٌ خيرٌ من جرادة، فصحَّ أن يكون شارحاً لمدلوله، بخلاف الأول، فإنك لم تُخبر بحقيقة ما جعلته مبتدأ، بل بحكم من أحكامه. والحكمُ بحكم من أحكام الشيء لا يكون شارحاً له، فلذلك قوي: أربعة ضعف اثنين، في هذا التأويل لِمَا فيه من الانباء عن حقيقة مدلوله، ولم يكن كذلك: تمرةٌ خيرٌ من جرادة.

فإن قيل: فهل يستقيم منعُ الصرف على هذا التقدير؟ قلت: له وجهٌ، لأنه قُصدَ قصدُ اللفظة، وإذا قُصد اللفظةُ جاز أنْ يُعتبر التعريفُ والتأنيث معنى أو لفظاً، وجاز أن يجري على ما كان مستحقاً له لو لم يُقصد اللفظةُ. إلا أنَّ هذا هو المعروفُ. ألا ترى أنه لو استُعمل ذلك لقيل في: قام جعفرٌ ومررت بقائمةٍ، جعفرُ: فاعلٌ، وقائمةُ: مجرورٌ، غير منصرفين، ولقيل في: أخذتُ من زيد، من: حرفُ جر، وأشباه ذلك، وهو بعيد عن الاستعمال. هذا آخر الجواب.

[إمــلاء ٧٨]

[أوجه: لا حول ولا قوة إلا بالله]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة](١): في: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، خمسةُ أوجه(٢). فتحهما على أنْ يكون كلُّ واحد منهما مع متعلّقه جملةً مستقلة وعُطِفَت الجملُ بعضُها على بعض. وفتحُ الأول ونصبُ الثاني، على أنْ تكون «لا» الثانيةُ تأكيداً، والاسمُ بعدها معطوفٌ على الاسم الأول على اللفظ، كقولهم: لا أبَ وابناً(٣)، ورفعُ الثاني على أنْ يكون كالنصب، إلا أنه على المحلّ كقوله:

لا أمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أبُ(٤)

وأنْ ترفعهما جميعاً على أنهما مبتدءان، أو على أنَّ «لا» بمعنى «ليس». وإنما حسُنَ الرفعُ فيهما عند التكرير إما على الابتداء أو على أنها بمعنى «ليس».

وضعف جعلُها بمعنى «ليس» على الانفراد، وضعُفَ وقوعُ المبتدأ بعدها على الانفراد، مثل قولهم: لا حولٌ منفرداً، أوْ لا رجلٌ قائماً، من حيث كان

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ٨. وانظر الإملاء (٨٥) من الأمالي على المفصل ص: ٤١١. والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٩٤. وشرح الكافية للرضي ١/٢٦٠. وأوضح المسالك ٢/١٤.

(٣) البيت بتمامه:

لا أب وابناً مثل مروان وابنه ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وقد سبق الكلام عنه في الإملاء (٨٥) من الأمالي على المفصل. ص: ٤١٩.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل، وصدره: هذا لعِمرُكُم الصَّغارُ بعينه.

وقد اختلف في نسبته لقائل معين. وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٩٢ وقد نسبه لرجل من بني مَذْحِج. والمقتضب ٤/٣٧١. واللمع ص ٤٥. والحماسة البصرية ١/١٤ ونسبه للفرعل الطائي أو لهني بن أحمر. واللسان (حيس) ونسبه لهني بن أحمر أو لزرافة الباهلي. والشاهد فيه عطف (أب) على موضع (أم). ويجوز أن يكون مبتدأ، أو على أن =

شبَهُها بـ «إنَّ» شبهاً قوياً، فقويَ لذلك إعمالُها كعملها[١].

وإنما جاز الرفعُ من غير ضعف عند التكرير من حيث كان استعمالُ ذلك الأصل يُوهِم ما ليس من لغتهم من مزج كلمات متعددات. ألا ترى أنهم إذا فتحوا أيضاً على ما هو فصيحٌ أيضاً كان ذلك مُوهِماً أن الجميعَ مبنيٌّ بناء واحداً، وليس ذلك من لغتهم، فصار ذلك كالمانع من استعمال الأصل، فعُدل إلى جعله مبتدأ بتقدير إسقاط أثر الحرف وجعله مبتدأ، أوْ رجوعاً إلى اللغة الأخرى لمّا أوهمتْ هذه اللغةُ هذا الوهمَ.

[إمــلاء ٧٩]

[الجمع المانع من الصرف]

وقال مملياً على قوله[٢]: «الجمعُ شرطُه صيغةُ منتهى الجموع بغير هــاءٍ»، إلى قوله: «فلا إشكالَ». قال: أكثرُ النحويين يقول في تفسير الجمع المانع من الصرف: الجمعُ الـذي لا نظيـرَ له في الآحـاد. وجاء في كـلام سيبويـه هذا المعنى في موضع[٣]، وجاء ما ذُكر في هذه المقدمة في موضع آخر من كلامه، وهذا أولى في تعريفه. لأنه إذا عُرِّفَ بأنه الجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحاد ورد

«لا» عاملة عمل ليس، ويكون في الحالتين من عطف الجمل.

(١) وقد ذكر سيبويه وجهين في هذه المسألة: الوجه الثاني وهو فتح الأول ونصب الثاني. والوجه الثالث وهو رفع الثاني. قال: «كما قال بعض العرب: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بـالله. وإن شئت حملته على لا فنونته ونصبته». الكتاب ٢/٢٩٢.

(٢) الكافية ص ٣.

(٣) قال سيبويه: «أعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هـذا البناء، والـواحد أشـد تمكناً، وهـو الأول، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكناً وهو الأول تركوا صرفه، إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً». الكتاب ٣/٢٢٧.

عليه بابُ «أَفْعُل» مثل: أَكْلُب، وأَعْيُن، وأمثاله، فإنه جمعٌ لَا نظيرَ له في الآحاد وهو منصرفٌ بإجماع. وقد أُجيب عنه بأنه قد جاء نحو: أنْمُلة، وتاءُ التأنيث غيرُ معتدٍّ بها في الزنة، فقد تحقق نظيرُه في الآحاد، وهو جوابٌ غيرُ سديد، فإنه لو صحَّ أنْ تكون تاءُ التأنيث فيه موجبة أنْ تكون الصيغةُ على بناء الواحد بدونها من حيث كانت زائدة، لصحَّ أنْ تكون صياقلة كذلك. والاتفاق على أن فرازنة(١) مثلُ كراهية في كونه على صيغة الواحد مع الاطباق على أنَّ فرازن ليس على بناء الواحد. وإذا كانت تاءُ التأنيث في البنية التي ذكروا أنها لا واحدَ عليها لا أثرَ لدخولها في كونها مخرجة للصيغة إلى بناء الواحد على تقدير حذفها، فكذلك «أنْمُلة». ووجهٌ ثانٍ في الأولويَّة أنَّ هذا التعريفَ يُنْبىءُ عن العلَّة من أول الأمر، لأنها إذا كانت صيغة منتهى الجموع فكأنه جمع متعدد وتلك لا تُنبىء عن ذلك، والتعريفُ المُنْبىء عن العلة أوْلى من غيره لو استوَيا(٢).

وأما قوله: «بغير هاء»، فاحترازٌ من فرازنة، وقشاعمة(٣). لأنه لو اقتصر دونه لوردَ نقضا عليه، إذ هو صيغةُ منتهى الجموع. وإنما انصرف لأن دخولَ تاء التأنيث يخرجه إلى بناء الواحد مثل: كراهية وطماعية(٤). ويضعف تقديرُ الجمع فيه، فلا يلزم من إعمال تقدير الجمع الذي لا مضعّفَ له إعمالُه في الموضع الذي وُجد فيه مضعِّف.

---

(١) الفرزان: من لعب الشطرنج. أعجمي معرب، وجمعه فرازين. اللسان (فرزن).

(٢) قال ابن الحاجب في شرح الكافية (ص ١٥): «وإذا قيل: صيغة منتهى الجموع كان التعليل فيه في قيامه مقام علتين أوضح من قولنا: لا نظير له في الآحاد، واندفع هذا النقص الذي لا جواب له».

(٣) القشعم والقشعام: المسن من الرجال والنسور. وقيل الضخم المسن من كل شيء. اللسان (قشعم).

(٤) في س: طواعية.

قال: «وحضاجرُ علم[1] للضبُع غيرُ منصرف». قال: حضاجرُ وسراويل، يرد على نعريف الجماعة نقضاً، لأنه واحد. وهو على زِنة جعافر، وكذلك سراويل، لأنه على زِنة قراويح[2] وهو اسم مدلولُه مفرد.

وأجابوا عن سراويل إذا لم يُصرف وهو الأكثر، وقُدِّر أنه عربي[3]: بأنه جمعٌ في التقدير لسِرْوالة[4]. فإذا استُعمل جمعاً فلا إشكالَ على التعريفين، وإن استُعمل للمفرد كان تقديرُ الجمع فيه ضعيفاً من حيث كان النقلُ في أسماء الأجناس بعيداً. إلا أنه يُغتفرُ ههنا من حيث إنه لا بدَّ من ارتكاب محذورين أحدُهما يلزم منه مخالفةُ أمر معلوم، والآخرُ يلزم منه ارتكابُ أمر مستبعد. وذلك أنه إذا ثبت كونُه غيرَ منصرف وثبتَ أنه لا يُمنع الصرف إلا لأحد العلل المذكورة، فكل هذه معلومةٌ، ولا مانعَ فيه للصرف يمكنُ تقديرُه إلا ما ذُكر. وإنْ كان بعيداً، فيجب ارتكابُ ذلك المستبعَد لئلا يلزمَ منه مخالفةُ أمر معلوم. فإنْ قُدِّر أنه أعجميٌّ فجوابُه: أنَّه حُمل على موازنه في العربية عند النقل، فوجب ألَّا يُصرفَ.

وأما إذا صُرف سراويل فيتعيَّن عند هؤلاء أنْ يكون أعجمياً، وإلَّا لَمْ يصح قولُهم: لا نظيرَ له في الآحاد، لأنه إذا لم يكن أعجميًّا وقد صُرف وجب أنْ يكون مفرداً وهو على زنة ما قالوا إنه لا زنةَ له[5] في الآحاد. وأما هذا التعريفُ

---

(١) وردت هذه الكلمة في نسخة الكافية وفي نسخ الأمالي مرفوعة. وأوردها الرضي في شرح الكافية منصوبة. وقال: «قوله: علماً، حال من الضمير الذي هو في غير منصرف، أي: لا ينصرف في حال كونه علماً للضبع» ١/٥٥.

(٢) القراويح: الطوال من النخل. اللسان (قرح). وفي هامش الأصل: جمع قرواح، وهو المكان المتسع. ورقة ١٦٧.

(٣) قال سيبويه: «وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر». وهو عنده غير منصرف لأنه أشبه ما لا ينصرف. الكتاب ٣/٢٢٩. وهذا مذهب المبرد. انظر: المقتضب ٣/٣٢٦، ٣٤٥.

(٤) قال المبرد: «ومن العرب من يراها جمعاً، واحدها سروالة». المقتضب ٣/٣٤٥.

(٥) في الأصل وفي ب، د، س: علبه. وما أثبتناه من س. وهو الصواب.

فلا يَرِد عليه ذلك نقضاً، وإنَّما يـذكر ليُبيِّنَ الـوجهُ في امتنـاع صرفـه إذا لم يصـرف، ووجهُهُ مـا ذُكر. وإذا صُـرف فلا يتعيَّن أنـه أعجميّ ولا يكون فيـه إشكال، لأن المانعَ كونُه جمعا على صيغة منتهى الجمـوع. وإذا لم يكن جمعا فلم يوجد المشروطُ، فلذلك قال: وإذا صُرف فلا إشكال.

وقوله: «ونحو جوارٍ رفعا وجرا مثـل قاضٍ». هـذه اللغةُ الفصيحـة في الجر، فأمـا الرفـعُ والنصب فلم يجيء إلا على لغة واحـدة. وأما حـالُ الجرّ فاللغةُ الفصيحة: مررت بجوارٍ، والشاذَّةُ: مررت بجوارِيَ، وهي رديئةٌ[1]. وقد وقع الخلافُ بَين سيبويه ومن قال بقوله، وبين المبرد ومن قال بقـوله في التقدير في «جوارٍ» في الرفع وفي الجر على اللغة الفصيحة، وإن كانوا متفقين على اللفظ[2]. فقال سيبويه: هو غيرُ منصرف كمساجد، وما فيه من التنوين إنما هو تنوينُ العِوَض لا تنوين الصرف[3]. وقال المبرد: منصرفٌ لفقدان المانع للصـرف[4]. فالتنـوينُ تنوينُ الصـرف. وقد احتُـجَّ لسيبـويـه بـأنَّ الأصـلَ: جـواريٌ، منونـاً، إذ أصلُ الأسمـاء التصحيـحُ والصـرفُ، فتحقَّقَتْ فيـه العلةُ المانعة للصرف فحُذف التنوينُ ثم حُذفتِ الضمةُ عن الياء استثقـالاً لها بعـد الكسـرة، ثم عُوِّضَ عن حـركـة اليـاء المحـذوفـة تنـوينُ العـوض، فـاجتمـع ساكنان[5]، فحُذفتِ الياءُ لالتقاء الساكنين. ووجب أنْ يكـون التنوينُ تنـوينَ

---

(١) قال سيبويه: «وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره = من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جواري قد جـاء، ومررت بجواري قبل. قال الخليل: هذا خطأ» ٣/٣١٢.

(٢) انظر: الإملاء (٣) من مسائل الخلاف، والإيضاح في شـرح المفصل ١/١٤٠، وشـرح الكافية للرضي ١/٥٨.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٠٨، ٣١٠.

(٤) قال المبرد: «فإنما انصرف باب جوار في الرفع والخفض لأنه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين». المقتضب ١/١٤٣.

(٥) الياء وتنوين العوض.

العوض بعد أن ثبت أنَّ الاسمَ غيرُ منصرف. وهذا الاستدلالُ ضعيفٌ من حيث أنه مبنيٌ على النظر في منع الصرف بعد الإعلال. والمبرد يسلّم أنه أصلُه[1]، ولكنه يُقدِّر النظرَ في الإعلال قبل النظر في منع الصرف، ثم ينهض ذلك أمارة له في كونه منصرفاً، ويكون أوْلى من حيث إنَّ النظرَ في الإعلال نظرٌ في تحقيق الصيغة، والنظرُ في منع الصرف نظرٌ فيما يتبع الإعرابَ، والإعرابُ فرعٌ، فما يتبعه فرعُ الفرع، والنظرُ فيما هو الأصلُ مقدَّمٌ على النظر في فرع فرعه. فإذا أُعلَّ أولاً حُذفتِ الياءُ لالتقاء الساكنين: الياء وتنوين الصرف، فيبقى الاسمُ على فواعٍ. ثم نُظر إلى ما يمنع الصرفَ فلم يوجد ذلك الوزنُ فبقيَ الاسمُ منصرفاً على حاله. ويقوّي ما ذكر المبردُ ما ذُكر من تقديم الإعلال على منع الصرف اللغةُ الفصيحة في: مررت بجوار. ولو كان الأمرُ على ما ذكر أولاً لوجب أنْ يُقال: مررت بجواري، على ما هو في اللغة الرديئة.

والأوْلى أنْ يُنظر في استدلال آخر، فيقال: المحذوفُ بالإعلال في حكم الموجود في الأمور الإعرابية باتفاق، بدليل قولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ولو كان في حُكم العدم لوجب أنْ يقول: هذا قاضٌ بضم الضاد، ولولا تقديرُ وجودها ما وجب كسرُ الضاد في حال الرفع، فالموجِبُ لكسر الضاد كونُها في حكم الوجود[2]. وإذا كانت في حكم الوجود باعتبار أمر إعرابي وجب أن تكون في حكم الوجود باعتبار أمر لفظي مثله.

ودليلٌ آخرُ وهو أنْ يُقال: الدليلُ على أنَّ المحذوفَ بالإعلال في حكم الموجود بالنظرِ إلى منع الصرف باعتبار الصيغة إطباقُهم على أنَّ باب: أعلى وأدنى، أصلُه: أعليٌ وأدنيٌ، والإعلالُ قبل النظر في منع الصرف، فتتحركُ الياءُ وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفاً، فيجتمعُ ساكنان فتُحذف الألفُ فيبقى

(١) أي: أصله جواري.
(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤١.

«أعلىً» منوناً، ووزنُ «أعلىً» أفعىً، وأفعىً ليس بأفعل، فلولا أنَّ اللامَ المحذوفة بالإعلال في حكم الوجود لما مُنع من الصرف، ولوجب أنْ يبقى منوّناً على حاله، كما وجب عندهم أنْ يكون «جوار» باقياً على حاله بتنوين الصرف لمّا لم تكن الصيغةُ بعد الحذف بالإعلال على صيغة الجمع لفظاً. ولمّا وجب اعتبارُ المحذوف بالإعلال في الصيغة المانعة للصرف في «أعلى» وجب ذلك في «جوار»، إذ لا فرق بينهما.

وسيبويه يطّرد أصلُه في أنَّ كلَّ ما آخره ياءٌ معتلَّة وهو غيرُ منصرف يعوّض عن إعلاله تنوينٌ فتحذف الياءُ لالتقاء الساكنين. والمبرّدُ يجري على أصله في أنه لا يعوّض بل يثبت التنوين إنْ كان تنوينَ الصرف ويُحذَف إنْ كانتْ علَّةٌ تمنع الصرفَ. وعليهما اختلفوا في امرأة سميتها بقاضٍ. فسيبويه يقول: هذه قاضٍ ومررت بقاضٍ ورأيت قاضيَ(١). والمبرد يقول: هـذه قاضي، بإثبات الياء، ورأيت قاضيَ ومررت بقاضيَ(٢). لأنهم لم يختلفوا ههنا في أنَّ فيه ما يمنعُ الصرفَ، فلا تنوينَ للصرف، فوجب عند المبرّد أنْ لا يكون فيه تنوينٌ، ووجب عند سيبويه أنْ يكونَ فيه تنوينُ العوض كـ «جوار»، فمِنْ ثَمَّ جاء الاختلافُ لفظاً فيه، ولم يختلفْ في لفظ «جوار» من حيث إنه لم يُتَّفقْ على أنه فيه ما يمنع الصرف. وإنما اتُّفق أنَّ سيبويه القائلَ فيه بوجود علةِ منع الصرف يُوجِب تنوينَ العوض. وأنَّ المبرَّد الذي يقول لا تنوين للعوض ليس عنده فيه

(١) قال سيبويه: «وسألته عن قاضٍ اسم امرأة، فقال: مصروفة في حال الرفع والجر. تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت في مفاعل وفواعل. وكذلك أُدْلٍ اسمَ رجل عنده. لأن العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجر والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وأن يجعلوا التنوين عوضاً من الياء ويحذفوها». الكتاب ٣/٣١١.

(٢) قال المبرّد: «وكذلك قاض. فاعلم لو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض لأن التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه. فأما في النصب فلا يجري لأنه يتم، فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه». المقتضب ١/١٤٣. يبدو لي في هذه المسألة أن ما نقله ابن الحاجب عن المبرد ليس دقيقاً.

علة تمنعُ من الصرف، فاتفق القولان في وجود التنوين، واللفظُ واحدٌ.

[إمــلاء ٨٠]

[حكم إظهار «أنْ» المقدرة]

وقال مملياً [بدمشق سنة إحدى وعشرين][(١)] على قوله في المقدمة[(٢)]: «ويجـوز إظهارُ أنْ مـع لام كيْ والعاطفـةِ ويجبُ مـع لا في الـلام»: إنمـا لم يُظهروا مع حتى وأوْ والفاء والواو غيرِ العواطف لأنها تقتضيها اقتضاء واضحاً من غير لَبْس فاستُغني عن الإظهار. أما «حتى» فلأنها حرفُ جر فلا يدخل إلا على اسم، فلم يحتج إلى إظهار لوضوح ذلك فيها، ولا حـاجةَ إلى الفصـل بينها وبين الابتدائية لأنَّ تلكَ لا عملَ لها بخلاف لام كي ولام الجحود. وأما «أو» فلأنها إمَّا بمعنى إلى أوْ إلاَّ[(٣)]، وكلاهما في اقتضاء «أنْ» واضح. وأما الفاءُ فلأنَّها إنما تكون بعد الأشياء الستـة[(٤)] سببية، فكـان ذلك عـلامة لاقتضـائها للناصب، فلم يُحتج إلى إظهارها. وأما الواوُ فلأنها محمولةٌ عليها في كونها بعد الأشياء الستة للجمعية[(٥)]. وإنما أُظهرتْ مع لام كي لِيُفْرَقَ بينها وبينَ لام الجحود عند قصد الإيضاح من أول الأمر. وإنما أُظهِرتْ مع العواطف لأنه لم

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الكافية ص ١٧.

(٣) فالأول كقول الشاعر:

لاستهـلن الصـعب أو أدرك المـنى ... فـما انقـادت الآمـال إلا لصـابـر

والثاني كقول الآخر:

وكـنـت إذا غـمـزت قـنـاة قـوم ... كـسـرت كعـوبهـا أو تـستـقيـما

(٤) الأمر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض.

(٥) قال الرضي: «وأما الواوُ والفاءُ وأوْ فلأنها لما اقتضت نصب مـا بعدهـا للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء، كما تقدم، صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها». شرح الكافية ٢ / ٢٥٠ .

يقوَ أمرُ القرينة في اقتضائها قوتها فيما التُزم فيه حَذفُها لِمَا تقدم. وأما إيجاب إظهارِهَا مع «لا» في اللام في مثل: لئلا، فلِمَا كرهوه من إدخال حرف الجر في الصورة على حرف ليس مع ما بعده في تأويل اسم[1].

[إمــلاء ٨١]

[عِلَمُ الفاعلية والمفعولية والإضافة]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائة][2] على قوله[3]: «ما اشتملَ على علم الفاعلية والمفعولية والإضافة»: يعني بالعلم اللقب الذي جُعل دليلاً عليها. فَعَلَمُ الفاعلية ما جُعل دليلاً عليها من ضم أو ألف أو واو، في مثل: جاء زيدٌ والزيدان وأخوك والزيدون. وعَلَمُ المفعولية ما جُعل دليلاً عليها من فتحة أو ألف أو ياء أو كسرة، كقولك: ضربت زيداً وأخاك والزيدين والقائمات. والخفضُ كذلك من كسرة أو ياء أو فتحة، كقولك: مررت بزيد والزيدَيْن وأخيك والزيدِين وأحمدَ.

[إمــلاء ٨٢]

[جواز أبيّ وأخيّ عند المبرد]

وقال مملياً [بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائة][4] على قوله[5]: «وأجاز المبردُ أبيّ وأخيّ»[6]: إنما خص المبرد «أبيَّ وأخيَّ» لِمَا توهَّمه من قوله:

(١) قال الزمخشري: «ويمتنع إظهار أن مع هذه الأحرف إلا اللام إذا كانت لام كي، فإن الإظهار جائز معها، وواجب إذا كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه لا، كقولك: لئلا تعطيني». المفصل ص ٢٤٦.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ٣، ٥، ٩.

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) الكافية ص ٩.

(٦) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب المبرد هذا الذي قاله ابن الحاجب. وربما يكون قد نقله =

وأَبِيّ مالَكَ ذو المجازِ بِدارِ[1]

وعُلِمَ أنَّ «أخِيّ كَـ «أبِيّ» في لغاته وأصله وكثرته وقلته، بخلاف غيرهما من هذا الباب، فإنه إنْ وافقَ أبا من وجه خالفه من وجه.

[إمــلاء ٨٣]

[حد الإعــراب]

وقـال مملياً [بـدمشق سنة أربـع وعشرين وستمـائة][2] على قـوله[3]: «الإعراب ما اختلف آخرُه به»: الضميرُ في «به» ضميرُ «ما»، أي: الشيءُ الذي يَختلفُ آخرُ المعرب به كما تقول: الإنسانُ هو ما تتوقف عقليَّته على النُّطْق. فالضميرُ عائد على «ما»، لا على الإنسان باعتبار خصوصيَّته، لأنـه لم يكْملْ باعتبار ذلك إلى الآن، وإنَّما رجع إلى قولك: ما، فكذلك هـذا. ولا بدَّ من هذا الضمير ليعود على الذي، إذِ الضميرُ في قولـك: آخره، للمعـرب. ولو قلت: الإعرابُ هو الشيء الذي يختلفُ آخرُ المعرب، لم يكن كلاماً.

عن الزمخشري دون أن يتحقق من ذلك. انظر المفصل ص ١٠٩.

(١) هـذا عجز بيت من الكـامل وصـدره: قدرٌ أحلّكَ ذا المجـاز وقـد أرى. وقـائله مؤرج السُلميّ وهو شاعـر إسلامي من شعـراء الدولـة الأمويـة. وذو المجاز: سـوق كانت في الجاهلية للعرب. وهو من شواهد المفصل ص ١٠٩، والمغني ٢/٥٢٠(دمشق)، والرضي ١/٢٩٦، وابن يعيش ٣/٣٦. والشاهد فيه قوله: أبي، فقد ردت اللام له مع إضافته إلى ياء المتكلم، ونقل عن المبرد أنه أجازه. وأنكر الزمخشري مـا ذهب إليه المبرد وحمله على الجمع. انظر المفصل ص١١٠ .وقال الرضي: «وأجيب بـأنه يحتمـل أن يكون أبي جمعاً لأب مضافاً إلى الياء، إذ يقال في أب: أبون». شرح الكافية ١/٢٩٦.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ٢.

[إمــلاء ٨٤]

[وجه عدم ذكر المؤلف اللام بمعنى على]

وقال مملياً على المقدمة(١) وقد قيل له: لِمَ لم تذكر أن اللامَ بمعنى «على» وقد ذكرتَ أنها بمعنى «عن»؟ فقال: إن اللامَ للاختصاص، والاختصاصُ على وجهين: إمَّا أنْ يكون فيه ضررٌ أوْ لا، فالأولُ صحَّ دخولُ «على» فيه لِمَا في الضرر من معنى الاستعلاء لِمَنْ نُسب إليه، ولم يخرج عن معنى اللام المذكورة.

[إمــلاء ٨٥]

[العلة في حذف بني تميم خبر «لا» التي لنفي الجنس]

وقال مملياً [بدمشق سنة خمس وعشرين وستمائة](٢)، في خبر «لا» التي لنفي الجنس (٣): العلةُ في حذف بني تميم الخبرَ(٤) يحتمل أمرين: أحدُهما: أنَّ الخبرَ مرادٌ ولكنهم حذفوه حذفاً لازماً كما حذَف الجميعُ خبرَ المبتدأ في مواضعَ، فتكون «لا» حرفاً مثلها فيمن يُثبت الخبر. والثاني: أنْ تكون «لا» عندهم اسماً من أسماء الأفعال بمعنى: نَفيتُ، فلا تحتاج إلى تقدير خبر محذوف، لأن اسمَ الفعل مع معموله يستقلُّ كلاماً.

---

(١) الكافية ص ١٩.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ٥.

(٤) قال الرضي: «اقتدى فيه بجار الله. قال الجزولي: بنو تميم لا يلفظون به إلا أن يكون ظرفاً. قال الأندلسي: لا أدري من أين نقله، ولعله قاسه. قال: والحق أن بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً، إذ لا دليل عليه. بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به. فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم». شرح الكافية ١/ ١١٢.

والـوجهُ الأول أظهـرُ لموافقتـه اللغةَ الفصحى في التقـدير ولقلة[1]. . . ولكون اسم الفعل لم يأتِ على مثل هذه الصيغة.

[إمــلاء ٨٦]

[وجوب النصب بعد ما خلا وما عدا]

وقال مملياً في وجوب النصب في قوله[2]: «ما خلا زيداً وما عدا زيـداً»: لا جائز أنْ تكون «ما» نافية وهو ظاهرٌ، ولا بمعنى الذي، لأن «الـذي» تُوصَـل بالجار والمجرور والفعل، فلو كانت بمعنى «الذي» لجاز الخفضُ على لغة مَنْ خفضَ[3]. ولمَّا جاءَ هذا منصوبـاً ليس إلَّا، عُلِم أنَّ ثَمَّ مانعـا منعَ أنْ تكـون بمعنى الذي[4].

[إمــلاء ٨٧]

[وجوب النصب في قولهم: جاءَ القومُ إلا زيداً]

وقال مملياً في وجوب النصب في قولهم: جاء القومُ إلا زيداً: إنه لو قُدِّر تابعاً لم يخلُ إمَّا أنْ يكون توكيداً أو صفة أو بدلاً أو عطفَ بيان أو عطفاً بحرف. والأقسامُ كلُّها باطلةٌ. فالقولُ بالتبعية باطلٌ. أمَّا التوكيدُ فلا لفظي ولا معنوي، وهو ظاهرٌ. ولا الصفة لأنها باعتبار التَّبَعِ أيضاً ليستْ موجودة. ولا بـدلاً، لا كلَّا ولا بعضا ولا اشتمالا ولا غلطا. الغلطُ لا يجري في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وبدلُ الكلّ ليس موجوداً، لأنَّ حدَّه أنْ يكون مدلولُه مدلولَ الأول،

---

(١) وجدت هذه الكلمة والفراغ الذي بعدها في الأصل وفي ب، م. وفي س، د لا توجد هذه الكلمة ولا الفراغ الذي بعدها. وهو الصواب لأن الكلام يستقيم.

(٢) الكافية ص ٨.

(٣) وجوز الجرمي الجر بعدهما. الرضي على الكافية ١/ ٢٣٠.

(٤) و(ما) هنا مصدرية. انظر سيبويه ٢/ ٣٤٩.

وليس كذلك فيما نحن فيه، ولا بدل البعض، لأن العاملَ يُقَدَّر انسحابُه، ولو قُدِّر انسحابُ العامل هنا لكان مناقضاً، ولا بدل الاشتمال، لأنَّ زيداً ليس مشتمِلاً على القوم، ولا القومُ مشتملين عليه. وإذا بطلت الأقسامُ كلها كان له حكمُ الاستقلال بنفسه، فيُعرب بما تُعرب به سائرُ الفضلات كالحال والتمييز والمفعول وما شاكل ذلك.

وأما العطفُ بالحرف[1] فظاهرٌ جداً. ولا عطف البيان[2]، لأن حقيقته أنْ يكشفَ عن المراد كشفَ الصفة، والأمرُ هنا على العكس.

[إمـلاء ٨٨]

[المنادى يشمل المحسوس وغيره]

وقال: قولنا[3]: «المنادى هو المطلوبُ إقبالُه بحرفٍ نائب منابَ أدعو». فالمطلوبُ إقبالُه يشمل المحسوسَ وغيره كقولهم: يا زيدُ، ويا الله، وشبهه.

[إمـلاء ٨٩]

[مسألة في وجوب تقديم المبتدأ]

وقال مملياً على قوله[4]: «وإذا كان المبتدأ مشتمِلاً على ماله صدرُ الكلامِ مثل: مَنْ أبوك؟» : فـ «مَنْ» مبتدأ و «أبوك» خبرُه[5]. وكذلك: مَنْ

---

(١) في س : بحرف.

(٢) في س : بيان.

(٣) الكافية ص ٥.

(٤) الكافية ص ٤.

(٥) قال الرضي : «مبني على مذهب سيبويه ، وذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاماً أو نكرة هي أفعل تفضيل مقدم على خبره، والجملة صفة لما قبلها نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه. وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان». شرح الكافية ١ /٩٧.

زَيدٌ؟ وَمنْ عمرو؟ لأنهما معرفتان، فوجب أن يكون السابقُ هو المبتدأ كقولك: أزيدٌ أبوك؟ وقد يُتخيَّل أنه خبرٌ لضرورة الاستفهام لوجهين[1]: أحدُهما: أن قولك: مَنْ زيد ؟ معناه النجارُ أم الخياطُ، فقد وقع «مَنْ» موقعَ الحكم، والحكمُ خبر، فما يقع موقعَه خبرٌ. والثاني: ما فيها من الإبهام وعدم التعيين، إذ هو صالحٌ لكل واحد ممنْ يصلحُ أنْ يكونَ أباً على سبيل البدل، فكانَ كرجل.

والأولُ فاسد من وجهين[2]: أحدُهما: أنه ليس بمثابة ما ذكره من الأحكام، بل لو أجابه بكُنية أو لقب لكان مُجيباً على المطابقة. ولو سُلِّم ما ذكره فالصحيحُ أنه لو صرَّحَ بالحكم فقيل: الضاربُ زيد، لكان الضاربُ هو المبتدأ، فهذا أجدرُ. وأما الثاني: فغيرُ مستقيم لأن الإبهامَ الذي في «مَنْ» إنما نشأ من قِبَل الاستفهام الذي فيه، لا من حيث كونه نكرة. ألا ترى أنه بمعنى قولك: أزيدٌ أبوك أم عمرو أم خالد؟ فتطرُّقُ الإبهام في هذه المسمَّيات على المتكلم لا يُوجب لها تنكيراً، فكذلك هذا.

وجوابُ هذه الأسماء بالمعرفة مما يحقِّق كونَها معرفة. كما أن جوابَها بالأسماء مما يحقِّق كونَها أسماء بالاتفاق، وهي بمعنى: أيِّ الرجالِ، وأيُّ الرجالِ: معرفةٌ بالاتفاق، فكذلك هذا.

[إملاء ٩٠]

[معنى الفعل الماضي]

وقال رحمه الله: قولنا[3]: «الماضي ما دلَّ على زمان قبل زمانك» أي:

(١) في ب، د: من وجهين.

(٢) ذكر ابن الحاجب أحد هذين الوجهين، ولم يذكر الآخر.

(٣) الكافية ص ١٦.

الماضي المجرَّد من القرائن في أصل وضعه. فإنّ قولَنا: إنْ قامَ زيدٌ قمت، هو ماضٍ في اللفظ. وقولنا: لم يقم، ماضٍ معنى. فإنك لو أخذتَ «يقمْ»[1] عَرِيًّا عن القرائنِ لم يدلّ على ماضٍ أصلاً.

[إمــلاء ٩١]

[إيراد على موضع من مواضع وجوب تقديم الخبر والجواب عنه]

وقال وقد أوْردَ بعضُ الأصحاب على قوله في المقدمة[2]: «وإذا تضمن الخبرُ المفردُ ماله صدرُ الكلام مثل: أينَ زيدٌ؟» وكيفَ عمروٌ؟ وشبهه. فقال: معكم أمرانِ، كلُّ واحد منهما يقتضي التقديمَ، فَلِمَ ترجّح أحدهما دون الآخر؟ فأُجيب بأنَّ المبتدأَ وإنْ كان أصلُه التقديمَ إلا أنه على سبيل الجواز ما لم يكن مشتملاً على ما يقتضي وجوبَ تقديمه. وأما هذا وما أشْبهه فيقتضي التقديمَ وجوباً، والواجبُ مقدَّمٌ على غير الواجب.

[إمــلاء ٩٢]

[إيراد على حدّ المعرب والجواب عنه]

وقــال مملياً: إذا أُوردَ عــلى قـولنـا في المقـدمـة في حـد المعرب[3] «أيٌّ»، فـإنها أشْبَهتْ مبنيَّ الأصـل وهي معربـة[4]. فجـوابُـه: أن «أيّـاً» لمّـا كـانت

(١) في س: يقوم. والصحيح ما أثبتناه.

(٢) الكافية ص ٤.

(٣) الكافية ص ٢.

(٤) إلا إذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها وكان ضميراً، فتبنى على الضم وهذا مذهب سيبويه، انظر الكتاب ١/٣٩٧. قال الرضي: «صلتها إما اسمية أو فعلية. والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبنى (أي) معها. والاسمية قد يحذف صدرها أعني المبتدأ بشرط أن يكون ضميراً راجعاً إلى (أي). فلا يحذف المبتدأ في نحو: اضرب أيهم غلامه قائم وأيهم زيد غلامه». شرح الكافية ٢/٥٧. ويفهم من كلام سيبويه أن الإعراب مع حذف الصدر =

مضافـــة والإضافةُ من خواص الأسماء قابلتْ ذلك الشَّبَه ، فرجـع الاسمُ إلى أصله في الإعراب، إذ أصلُه ذلك على ما قُرر .

[إمــلاء ٩٣]

[إيراد على حد الحرف والجواب عنه]

وقال مملياً: إذا أُوردَ على قولنا في حد الحرف[١] : «ما دلَّ على معنى في غيره» الأسماءُ المشتركةُ[٢] فإنه لا يُفهم مدلولُها إلا بالقرينة، وكذلك الحرفُ فإنه لا يفهمُ معناه إلا بذكر متعلّقه معه. فجوابُه: أن الأسماءَ المشتركةَ ليس من شرط استعمالها لفظٌ آخرُ يقترنُ بها، بل قد يكون قصدُ المتكلم الإبهامَ. ومِنْ ثَمَّ يجيءُ كثيـرٌ من المشتركـات يجـوز فيهـا الأمـران، أعني كـل واحـد من مدلوليها، كقوله تعالى: ﴿ ثلاثةَ قُرُوءٍ ﴾[٣]. وليس كذلك في الحرف، فإنه لا يستقيم أن نقول: خرجتُ مِنْ.

[إمــلاء ٩٤]

[إيراد على حد العطف والجواب عنه]

وقال مملياً على قوله[٤]: «العطفُ تابـعٌ يتوسط بينـه وبين متبوعـه أحدُ

= لغة جيدة . الكتاب ٢/٣٩٩. ومذهب الخليل ويونس والكـوفيين أنهاه معربة مـطلقاً ، وتمسكوا بقراءة نصب : «أي» في قوله تعالى : ﴿ ثم لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشـد ﴾ وهي قراءة هارون القارىء . انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٤٥٨ .

(١) الكافية ص ١٩ .

(٢) أي : الأسماء التي لها أكثر من مدلول نحو: عين.

(٣) البقرة : ٢٢٨ . والقُرْءُ : الطُهر والحيض . اللسان (قرأ).

(٤) الكافية ص ١٠ . وعبارتها: «العطف تابع مقصود بـالنسبة مـع متبوعـه يتوسط بينـه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة». وهذه الحروف هي : الواو ، والفاء ، وثمّ ، وحتى ، وأوْ ، =

الحروف العشـــرة»: وهذا يَرِد عليه: جاء زيدٌ العالمُ والعاقلُ، فإنه تابعٌ توسَّط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة، وليس بعطف في التحقيق وإنما هو باقٍ على ما كان عليه في الوضعية. وإنما حسُنَ دخولُ حرف العطف لنوع من الشَّبَه بالمعطوف ولِمَا بينهما من التغايُر.

[إمــلاء ٩٥]

[معنى المفرد في قوله: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد]

وقال مملياً: المفردُ يطلق بـاعتبارات ثـلاثة في قـولنا[١]: «الكلمـةُ لفظٌ وُضع لمعنىً مفردٍ»: المفردُ ضدُّ المركب، والمفردُ ضـدُّ المضاف، والمفـردُ ضدُّ المثنى والمجموع. فقولنا: «لفظٌ وضِعَ لمعنى مفردٍ»، المرادُ به ههنا ضدُّ المركب، والمرادُ بالمركّب كلمتـان فصاعـداً أسندت إحـداهما إلى الأخـرى إسناداً يفيد المخاطبَ ما لم يكن عنده في ظن المتكلم.

فإذا وردَ على قولنا: مفرد، قام وشبهُه، فإنه لفظةٌ تدلُّ على معنى مركب وهو الحدثُ والزمان، فصار بمثابة قولك: قام زيدٌ، في الدلالة على التركيب، فقد بطلَ حدُّ الكلمة. فجوابُه ما قيَّدنا به قولنا: إن المفردَ المرادَ به ههنا ضدُّ المركب، وقد فسَّرنا المـركب، فعلى هذا «قـامَ» داخلةٌ في الحد، وكـذلك: غلامُ زيد، وكذلك: بعلبك، وكذلك: الزيدان والزيدون، وما أشْبَه ذلك.

= وأمْ، وبل، ولكن، ولا، وليس.

(١) الكافية ص ٢.

[إمــلاء ٩٦]

[الفعل المتعدي قد لا يحتاج إلى مفعول به]

قوله[١]: «وهو في غيرِ الموجب ليُفيدَ». قال مملياً [بدمشق سنة ست وعشرين وستمائة][٢]: أيْ: تَحْصل عنه الإفادةُ، ولم يحتج إلى ذكر مفعول لأنه خرج مخرجَ قولهم: فلانٌ يعطي ويمنع، وفلانٌ جاد وأفاد. والمعنى: حصل منه الإعطاءُ والمنعُ والإفادة والجود. ومن ثَمَّ لم يحتج إلى ذكر مفعول به لا ملفوظاً به ولا مقدَّراً.

[إمــلاء ٩٧]

[عدم جواز استعمال «مَنْ» تامة وصفة]

قوله[٣]: «ومَنْ كذلك إلا في التمام والصفة». يعني: أنها لا تستعمل تامة كاستعمالهم «ما» في مثل قوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٤]. ولا تستعمل صفة في مثل قولهم: اضربْه ضرباً ما، ولم يرد أنها لا تكون [موصوفة][٥] فإنهما تكونان

---

(١) الكافية ص ٨.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) الكافية ص ١٢.

(٤) البقرة: ٢٧١. قال الزمخشري: «(ما) في: نعما، نكرة غير موصولة ولا موصوفة». الكشاف ١/٣٩٧.

(٥) زيادة من عندي حتى يستقيم الكلام.

موصوفتين على ما ذُكر في «ما»[1]. واللَّهُ أعلم بالصواب[2].

* * *

(١) معنى كلامه: أنّ (مَنْ) تأتي موصولة واستفهامية وشرْطية وموصوفة ك «ما» ولا تأتي تامة. أي: نكرة غير موصوفة، ولا صفة. ونقل الرضي عن أبي علي أنه جوّز كونها نكـرة غير موصوفة، أي: تامة. انظر شرح الكافية ٢ / ٥٥.

(٢) بعـدها في نسخـة الأصل: هـذا آخر مـا أملاه عـلى المقدمـة مفرقـاً بالقـاهرة وبـالقدس وبدمشق. فرغ من نسخه عبد الرحمن بن يحيـى بن عمر التبريزي المذهبي. غفر الله لـه ولوالديه ظهيرة يوم الثلاثاء ٩ المحرم المبارك لسنة اثنتين وثمانين وستمائة في مدينة دمشق المحروسة. حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً.

ما يتعلق بالأبيات من هذه الأمالي

[إمــلاء ١]

[توجيه إعراب كلمة في بيت للمتنبي]

بسم الله الـرحمن الرحيم والحمـد لله رب العالمين وصلواتـه على خير خلقه محمّد وآله وصحبه أجمعين.

نذكرُ في هذه الأوراق أبياتاً جرتْ بحضرة الشيخ الإمام السعيد العـلاّمة جمال الدين أبي عمـرو بن الحاجب، فتكلم على معـانيها وإعـرابها من شعـر العرب والمتنبي وغيرهما من الشعراء .

فمِنْ ذلك إملاؤه على قول المتنبي :

ولَــوْ قلمــاً أُلقِـيْتُ فـي شَقّ رأسِــهِ مِنَ السُّقْمِ ما غَيَّرتُ مِنْ خطّ كاتِبِ[1]

قال بدمشق سنة تسع عشرة وستمائة: يُروى بالرفع والنصب[2]، ولكلٍ وجهٌ. ولكنّ النصبَ هو الوجهُ، لأنّ [لـو][3] ههنا حـرفُ شرط يقتضي الفعـلَ

(١) البيت من البحر الطويل . وهو من قصيـدة قالهـا في مدح أبي القـاسم طاهـر بن الحسين العلوي . انظر ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ، المسمى بـالتبيان في شـرح الديـوان ١/١٤٩ (ضبطه وصححـه ووضع فهـارسه مصـطفى السقـا ، إبـراهيم الأبيـاري، عبد الحفيظ شلبي). وروايـة الديـوان : ولو قلم . والبيْت من شـواهد مغني اللبيب ١/٢٩٧ (دمشق). يقـول : لشـدة ضعفي نحلت حتى لم يبق لي جثمــان ، فلو ألقيت في شق قلم ، لم يتغير بي خط كاتب . وهذا من مبالغات الشعراء .

(٢) أي : قوله : قلماً .

(٣) زيادة من ب، د.

لازماً مثل «إنْ». كما يجب في مثل قولك: إنْ زيداً تضربْ غلامَه اضربْه، النصبُ فكذلك ههنا. وهو من باب ما اشتغل فيه الفعلُ عن المفعول بضميره(١).

وإنما جاءَ وهمُ الرفع عند قائله من جهتين: منها: أنّه لم يُعدّ الفعلُ المفسِّر إلا بحرف الجر، ولم يدخلْ على المضمر العائد على الأول إلا بواسطتين. ومنها: وهو أظهرُها إيهاما أنه جاء على صيغة ما لم يُسمَّ فاعلُه، فتوهَّم أنه مثلُ قولك: لو زيدٌ ذُهبَ به لكان كذا. أمّا كونُه لم يُعدّ بنفسه فليس بشيء، إذ لا فرقَ بين قولك في وجوب نصب: إنْ زيداً ضربته، وإنْ زيداً مررت به. وأمّا كونه لم يدخل على المضمر إلا بواسطتين فغيرُ معتَبر أيضاً، وإنّما المعتَبَرُ وجودُ الضمير معدّى إليه الفعلُ، أوْ إلى ما يتعلّق به بنفسه أو بواسطة حرف الجر. ألا ترى أنه لا فرقَ بين قولك: إنْ زيداً ضربته وإنْ زيداً ضربت غلامَه. وإنما يجيء اللَّبْسُ عند الضعفاء من جهة فهمهم أنه يقدَّرُ مثلُ ذلك الفعل كقولك: زيداً ضربته، أو ما في معناه من كل وجه كقولك: زيداً مررتُ به، لإمكان: جاوزتُ زيداً. وليس الأمرُ كما توهموه بل يقدَّرُ مثلُ الفعل إنْ أمكن، أو ما(٢) في معناه من كل وجه إنْ تعذَّرَ نفسُ الفعل، أو الملابسةُ إنْ تعذّرَ الأمران مثل هذه المسألة التي نحن فيها وأشباهها.

وأمّا كونُه جاء على ما لم يسمَّ فاعلُه فليس بمستند، إذ لا فرقَ بين نصب: الدرهمَ أعطيتكه، وبين نصب: الدرهمَ أُعطِيتَه. وإنما المعتبرَ كونُ الفعلِ معدّى إليه تعدّي الناصب، وليس: زيدٌ ذُهبَ به، مثلَه لأنّ الفعلَ لم

---

(١) يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل، كأداة التحضيض نحو: هلا زيداً أكرمته. وأدوات الاستفهام غير الهمزة، وأدوات الشرط نحو: هل زيداً رأيته؟ وحيثما زيداً لقيته فأكرمه. إلا أن هذين النوعين الأخيرين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر.

(٢) ما: سقطت من ب.

يتعدَّ إليه تعدّي الناصب، لأن الجارَ والمجرورُ في موضع رفع، فوجب الـرفعُ لذلك. إذ شـرطُ النصب كونُ الفعـل معدّى إلى المضمـر أوْ إلى ما يتعلّق بـه تعدّي الناصب.

نعم لو قلت: الثوبُ كُسيتـه، لجاء جـوازُ النصب. فكلُ مـوضع يجـوز النصبُ فيه إذا طرأ فيه ما يُوجب الفعلَ وجب النصبُ، فتبيّن أن النصبَ واجب في قوله: ولو قلماً، على تقدير: ولو لابستُ قلما أُلقيت في شقّ رأسه. ولو قيلَ: ولوْ قلمٌ أُلقي به وشبهه، لوجبَ الرفعُ، وكان مثلَ قولك: زيـدٌ ذُهبَ به، لِمَـا تقدّم من أنّ تعلُّقَه بما يتعلّق بالضمير على غير وجه تعدّي الناصب. ولو قيل: إنه ليس من هذا الباب، وإنما هو من باب ما حُذف منه فعلُه لكثرته في الكلام كقولهم: ائتني بدابة ولو حمارٌ، وشبهه. فيكـونُ التقديرُ: ولو كان قلمٌ، ويكون «ألقيت» في موضع رفع صفةً لـ «قلم» لا أنه جيء به لتفسير فعل محذوف، كأنه قيل: ولو كان قلمٌ أنا ملقيٌ في شقّ رأسه لَمَا غيّر(١). إلا أنه ليس بـالكثير ولا بالظاهر في هذا، ولأن المفهومَ من القائل: لوْ أُلقيت في شقّ القلم، لا: لو كان قلمٌ.

وقـولـه: من السُّقمِ، متعلّقٌ بِـ «أُلقيت»، لا بِـ «غَيّـرتُ» وإنْ (٢) كـانَ المعنى يقوّي «غيرت» لو ساعد الأمرُ اللفظي عليه. وعلى أن المعنى في تعلّقه بـ «أُلقيت» مستقيمٌ. أما كونُه لا يصحُّ تعلّقه بـ «غيرت» فلأن ما في حيز جواب الشرط لا يتقدم على الجواب. كما أن ما في حيز الشرط لا يتقدم عليه باتفاق. ألا ترى أنه لا يجوز أنْ تقولَ: إنْ تضـربْني في الدار أحسنتُ إليـك، على أنْ يكون «في الدار» متعلِّقٌ بـ «أحسنت» بل تحكم قطعاً بأنـه متعلِّقٌ بِـ «تضربني»

(١) قال ابن هشام: «والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أي: ولو حصل قلم، أي: ولـو لوبس قلمٌ». مغني اللبيب ١/٢٩٨ (دمشق).

(٢) في الأصل: فإن. والصـواب ما أثبتناه، لأن الفاء لا تصلح في مثله.

فكذلك هذا. على أن ثَمَّ مانعاً آخرَ وهو أن ما في حيز النفي لا يتقدم عليه، إلا أنه لا ينبغي أنْ يُسْتَمسك به هـهنا لِمَا وقعَ من الخلاف في مثله لتقدّم الظروف عليه لاتساعهم فيها[١].

وأما بيانُ أنّ المعنى يستقيم بتعلّقه بـ «أُلقيت» فمِنْ جهة صحة تعليله به، لأنّ إلقاءَه فيه إنما صحَّ من أجل السقم الذي هـو عليه، ولـولا ذلك لم يُمكنْ باعتبار الطريق الذي يَقصده الشعراءُ في استعمال الأوهام.

وجوابُ «لوْ» قوله: ما غيّرتُ، واللام محذوفةٌ[٢]، وحذفُها سائـغٌ فصيح في القرآن والشعر، كقوله تعالى: ﴿**لَوْ نَشاءُ جَعَلْنَاهُ أُجاجا**﴾[٣].

وقولُه: من خط كاتب، مبالغـةٌ من وجهين: أحدُهمـا: أنه أتى بـ «مِنْ» المشعرةِ بالتبعيض، كأنه قال: ما غيّرتُ شيئاً أصلاً، أو بـ «مِنْ» الزائدةِ للتأكيد، وهي تقتضي تقويةَ ذلك المعنى. والثاني: أنه أتى بِـ «كاتب» نكرةً ليفيد التعميمَ في كل خط لكل كاتب، وهو أبلغُ مِنْ أن يكون مختّصاً فيهما أوْ في أحدهما.

[إمـــلاء ٢]

[معنى وإعراب بيت للمتنبي]

وقال ممليا على قول المتنبي [في سنة تسع عشرة][٤]:

وفـاؤُكُما كـالـرَّبْـعِ أشْجَـاهُ طَـاسِمُـهْ   بِأنْ تُسْعِدا والدَمْعُ أشْفَـاهُ ساجِمُـهْ[٥]

(١) انظر الإملاء (٤) من الأمالي القرآنية ص: ١١٤. وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٢٩٦.
(٢) جواب (لو) إما مضارع منفي بلم، أو مـاض مثبت، أو منفي بما. والغـالب على المثبت دخول اللام عليه، والغالب على المنفي تجرده منها. انظر مغني اللبيب ١/٣٠١ (دمشق).
(٣) الواقعة: ٧٠.
(٤) زيادة من ب، د.
(٥) البيت من البحر الطويل. وهو مطلع قصيدة قالها في مدح سيف الدولة أبي الحسن علي بن

الظاهرُ أنه أرادَ أنْ يُخبرَ عن «وفاؤكما» بقوله: بـأنْ تسعدا. أي: وفاؤُكما حاصلٌ بأنْ تُسعدا.

وقولُه: كالرَّبْع، مقَدَّمٌ، والمراد به التأخير، متعلِّقٌ إما بما تعلق بـه «بأنْ تُسعدا» أيْ: حاصلٌ بإسعادكما مثلَ حصول وفاء الربع بإسعاده بالشجـا بسبب الطَّسْم، وإما متعلّقٌ بالإسعاد، أي: وفاؤُكما حاصلٌ بإسعادِكما إسعاداً مثلَ إسعاد الربع بما ذُكر، وإما بوفائكما وفاء مثلَ وفاء الربع بالـطسم المعين على الشجا حاصلٌ بأنْ تُسعدا. وإما متعلّقٌ بمحذوف، على أنْ يكون خبرَ مبتدأ، أيْ: هو كالربع، إما إضماراً للوفاء، وإما إضماراً للاسعاد، وإما إضماراً للمخاطبين[1].

وما ذكره ابنِ جنيّ في معناه عن المتنبي يُشعر بأن الباءَ وما في حيزها في قوله: بأنْ تُسعدا، هو الخبرُ عنْ «وفاؤكما»[2].

ويجوز أنْ يكون قولُه: كالربع، خبرَ المبتدأ الذي هو «وفاؤكما»، وقولُه: بأنْ تُسعدا، متعلّق بِـ «وفاؤكما»[3]، أيْ: وفاؤُكما بالإسعاد مُشْبِهٌ للربع في وفائه بالطَّسْم المُعين على الشَّجا.

= عبد الله العدوي. انظر الديوان ٣/٣٢٥. وهو من شـواهد الخصائص٢/٤٠٣. وأمالي ابن الشجري ١/١٩٣. والمغني ٢/٥٩٦ (دمشق). الطـاسـم: الـدارس. والساجم: السائل. وأشجاه: أحزنه.

(١) قال ابن سيده: والباء في (بأن تسعدا) متعلقة بمحذوف، أي: وفاؤكما بالإسعاد، ولا تكون متعلقـة بـ (وفاؤكـما) الأولى. انظر: المشكـل من شعـر المتنبي ص ٥٧ (تحقيق الأستـاذ مصطفى السقا، الدكتور حامد عبد المجيد).

(٢) انظر الخصائص ٢/٤٠٣.

(٣) ويروى أن ابن جني سأل المتنبي عن إعرابه فذكر له هذا الإعراب.

قال ابن المرشد سليمان بن علي المعري: «قال ابن جني: كلمته وقت القراءة في إعراب هذا البيت. فقلت له: الباء في (بأن) بأي شيء تتعلق؟ فقال بالمصدر الذي هو (وفاؤكما). فقلت لـه: فيم رفعت (وفاؤكـما)؟ فقال: بالابتداء. فقلت لـه: فأين خبـره؟ فقـال: كالربع. فقلت له: هل يصح ن يخبر عن اسم قبل تمامه وقد بقيت منه بقية وهي الباء؟ =

وقولُه: أشْجَاهُ طاسِمُه، تقريرٌ للمعنى الذي يكـون به الـربعُ مُعينـا على الإسعاد وهو الاخبار عن كونه مشجياً إذا كان طاسما. وكلُّها تعسّفاتٌ لِما يلزم من تقديم متعلّق المصدر عليه أو الفصل بين المبتدأ وخبره[١] بـالأجنبي الذي هو: كالربع، على تأويل: أوْ أشجاهُ طاسمه، على كل تأويل. وقولُه: والدمعُ أشفاه ساجِمُه، مما يقوّي هذا المعنى، ويقرر أنه أراد بـالإسعاد مـا يُعين على البكاء والشَّجا، فلذلك جعلَ غزارةَ الدمع شافية، فَيَقوى أنْ يكون المعنى بقوله عن الربع: أشجـاه طاسمـه، تقريـرَ أنّ طَسْمَهُ مُسعـدٌ لكونـه يؤدي إلى الشَّجا المتضمّنِ لغـزارة الدمـع التي جعلها شـافيـة، ولا إسعـادَ أبلغُ ممـا يؤدي إلى الشفاء، وهذا يُضعف مَنْ يزعم أنّ قولَه: كالربع، خبرُ المبتدأ[٢]، على معنى أنه أخبرَ عن وفائهما بالإسعاد، أنه مثلُ الربع في دثوره وذهابه، أيْ: بعيدٌ منكما داثرٌ مبكٍ لدثوره وعدمه كالربع في دُثوره وإبكائه[٣].

[إمـــلاء ٣]

[معنى وإعراب بيت للمتنبي]

وقال أيضاً مملياً على قول المتنبي (بدمشق سنة عشرين][٤]:

أَغِــذَاءُ ذا الـرَّشَـإِ الأغَنِّ الشِّيحُ   جَلَلًا كمــا بـي فَلْيَــكُ الـتَّبْـرِيــحُ[٥]؟

= فقال: هذا لا أدري ما هو إلا أنه قد جاء في الشعر له نظائر». انظر: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي ص ٢٢٣ (تحقيق الدكتور مجاهد محمد محمود الصواف والدكتور محسن غياض عجيل).

(١) في م: والخبر.

(٢) وهو ما نص عليه أبو البقاء. الديوان ٣/٣٢٥.

(٣) قال ابن هشام: «ومعنى البيت: وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يسليني إذا كان بدمع ساجم، أي: هامل، كما أن الربع إنمـا يكون أبعث على الحزن إذا كان دارساً». مغني اللبيب ٢/٥٩٧ (دمشق).

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) البيت من البحر الكامل. وهو مطلع قصيدة يمدح فيها مساور بن محمد الرومي. انظر

الجللُ من الأضداد للعظيم والحقير، ويُعلمُ أنه ههنا للعظيم[1] في قصده بالقرينة، وهو منصوبٌ على أنه خبرٌ لِـ «كان» قُدِّم، و «كما» في موضع نصب خبراً بعد خبر، أو نصباً على المصدر بقوله: جلَلاً، أيْ: عظيماً عظمة مثلَ عظمة[2] ما بي. وحذفَ النونَ من «يكنْ» ضرورة لأنها في موضع تحريك[3]. وإنما يحسن حذفُها إذا لم تكن كذلك كقولك: لم يكُ زيدُ قائماً. وأمّا مثل: لمْ يكن الذين، فالحذفُ فيه ضعيف. ووجهه: أن الأصلَ السكونُ فحُذِفتْ لذلك، ولأن مجيءَ ما بعدها مما أوجبَ حركتَها إنما كان بعد تحقُّق حذفها فبقيتْ على ما كان جائزاً فيها.

واللام في قوله: فَلْيَكُ، لام الأمر سُكِّنتْ لاتصال الفاء بها وهو فصيح[4]. وتقديم الخبر في مثل ذلك ليس بالقوي وإنْ كان جائزاً من جهة أن الجملةَ تضمنتْ لامَ الأمر وهي تقتضي صدرَ الكلام كما تقتضيه «لا» في النهي، و «ما»، وهمزة الاستفهام، وحروفُ التحضيض وما أشبه ذلك. فكان القياسُ أنْ لا يجوز كما لم يجزْ في بقية الأبواب. فلا يُقال: زيداً ماضربتُ، ولا

= الديوان ١/٢٤٣. التبريح: الشدة. الرشأ: ولد الظبية. الأغن: الذي في صوته غنة. الشيح: نوع من النبات يتخذ من بعضه المكانس، وهو من الأمرار، له رائحة طيبة وطعمه مر، وهو مرعى الخيل والنعم، ومنابته القيعان. اللسان (شيح).

(١) في م: للتعظيم. وهو تحريف.

(٢) مثل عظمة: سقطت من د.

(٣) قال أبو البقاء: «فكان ينبغي أن لا يحذفها لكنه لم يعتد بالحركة في النون، لما كانت غير لازمة ضرورة». الديوان ١/٣٤٣.

(٤) قال ابن هشام: «وحركتها الكسر، وسُليم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها». مغني اللبيب ١/٢٤٥ (دمشق). وقال الرضي: «وهي مكسورة وفتحها لغة، وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم. وهو مع الفاء والواو أكثر لكون اتصالهما بما بعدهما أشد لكونها على حرف واحد، فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما ككلمة وعلى وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسر. وأما ثم فمحمول عليها لكونها حرف عطف مثلهما» شرح الكافية ٢/٢٥٢.

عمراً لا تقتلْ، ولكنه جاز فيه لمَّا كان الأمرُ أكثرُه بصيغة الأمر الموضوعة له من غير حرف، فنزّلوها منزلةَ الفعل الماضي والمضارع لمَّا تجردتْ عن الحرف وكانت بنفسها هي الدالة على المعنى الذي دلَّ عليه الحرفُ، ولذلك جاز: زيدا[1] ليضربْه عمروٌ، ولم يجز: زيداً ما ضربه عمروٌ، لأنه يُشترط في المنصوب المشتغل عنه الفعلُ بضميره صحةُ عمله فيه متقدماً لو علّق به.

وأمَّا إدخالُ الفاء في قوله: فليكُ، فللإشارة إلى أنه قد تقدم ما يُرشد إلى المتقضي لهذا الأمر مِنْ أنْ يكون التبريحُ عظيماً، تنبيهاً على عِظَم محبوبه وكونه في الغاية القصوى التي لا ينبغي أنْ يكون الحبُ له إلا كذلك، كقولك لمن تأمره بالسفر بعد أن تقدم ما يُرْشد إلى مصلحة وقوعه: فسافِرْ. ومثله: ﴿ **فَفِرُّوا إلى اللَّهِ** ﴾[2]، ﴿ **فسبحانَ اللَّهِ** ﴾[3].

والأمرُ بالتبريح لفظاً، والمرادُ أصحابُه، تنزيلاً للمسبّب منزلَة السَبب. والمرادُ: أمر أصحابه بتعظيمِ الحب الذي هو سبب لتعظيم التبريح، فنزّلَ التبريحَ تلكَ المنزلة كقولك: لتكنِ الجنةُ مأواك، وإنما تُريد أنْ تأمره بحسن العمل الذي هو سبب لكون الجنة مأواك[4].

وقولُه: أغذاءُ ذا الرشأ الأَغَنِ الشيحُ؟ من جملة ما يُعاب عليه في شعره. وقد رُويَ أنه سُئِل عنه على وجه التعيير له فلمْ يُجب بشيء. ووجهه أنه لمَّا ذكرَ أن تبريحَه عظيم، وأمرَ غيرَه بمثله دلَّ ذلك على عِظَم محبوبه، فقصَد إلى ذكرة

---

(١) في الأصل: زيد. والنصب أرجح لأن الفعل طلبي.

(٢) الذاريات: ٥٠.

(٣) الأنبياء: ٢٢.

(٤) هكذا في جميع النسخ والصواب مأواه.

والتنبيه عليه بالإشارة، وأنه مُشْبِهٌ للرشأ حتى يَشُك رائيه في أنه من جنسه حقيقة، فيستفهم: أغذاؤه كغذائه حقيقة أم لا؟ أو يكون الاستفهام على سبيل الإنكار ، أي: أن هذا الرشأ الذي بلغَ هذا المبلغ في الحُسْنِ لا يكون كغيره مما يأكل الشيحَ وغيره[١]. وهي جملة من مبتدأ وخبر. و «ذا» في موضع خفض بالإضافة إليه، و «الرشأ الأغن» صفةٌ لِـ «ذا».

[إمــلاء ٤]

[معنى بيت للمتنبي]

وقال أيضاً ممليا على قول المتنبي [بدمشق سنة إحدى وعشرين][٢]:

منـافِعُهـا مـا ضـرَّ في نفـعِ غَيْـرِهـا ... تَغَذَّى وتَرْوى أنْ تجوعَ وأنْ تظمـا[٣]

الظاهرُ أنه أراد أن هذه المرأةَ الممدوحة ينفعها ما يضرُّ غيرَها من الأمور الدنيوية لقلة اهتبالها بها واشتغالها بما ينفعها مما يعود عليها بالثناء في الدنيا والثواب في الآخرة. فغيرُها يضرُّه أنْ يجوع وأن يظمأ لاشتغاله بهذه اللذات الدنيوية وانشغاله بها. وهي لشرفها غذاؤُها ورِيُّها جوعُها وعطشُها. أي: يقوم الجوعُ والعطش عند اشتغالها بما يهمُّها مقامَ الغذاء والريّ عند المهتبلين بأمر دنياهم[٤].

---

(١) قال أبو البقاء: «وكأن أبا الطيب قال: ليكن تبريح الهوى عظيماً مثل ما حل بي، أتظنون من فعل بي هذا الفعل غذاؤه الشيح، ما غذاؤه إلا قلوب العشاق». الديوان ١/٢٤٤.

(٢) زيادة من ب، د، س.

(٣) البيت من البحر الطويل. وهو من قصيدة قالها يرثى فيها جدته لأمه. انظر الديوان ٤/١٠٣.

(٤) قال ابن سيده: «أي: أن ضرها لنفسها منفعة لها إذا جر ذلك نفعاً لغيرها تغوّثاً بالمجد واحتساب الأجرِ». المشكل من شعر المتنبي ص ١١٠.

وقوله: تَغَذّى وتَرْوى، فعلان مضارعان، أي: يحصل لها ما يقـوم مقامَ ذلك بأنْ تجوع وأن تظمأ، فحذفَ الباء من «أن»، وذلك جائز.

ويجوز أنْ يكون معناه: أنه ينفعها ما يضرُّها لكونه ينفع غيرَها، فتشتغل في نفع غيرها بما يضرُّها وترى أنه نفعٌ لها لإيصالها الراحةَ لغيرها. أي: تسعى في منافع الناسِ وإنْ كان ذاك يضرُّ بها. ثم أوضحَ بأنْ قال شيئاً كالمثال وهـو أنها تَرى أن جوعَها وظمأها إذا كان بسبب سعيها غـذاءٌ ورِيّ. وهو من أبيـاته الضعيفة المعنى.

[إمــلاء ٥]

[توهم المتنبي أن «ما» تقع للتشبيه]

وقال ممليا على قول المتنبي [بدمشق سنة إحدى وعشرين](١):

أَمِطْ عنــكَ تشبيهي بمــا وكــأنّمــا   فمـا أحـدٌ فـوقي ولا أحـدٌ مِثْلي(٢)

الظاهرُ أنّ قولَه: بما، يتعلّق بـ «تشبيهي»، فيلزم أنْ تكون «مـا» للتشبيه مثل «كأنما». ولعله توهم أن «ما» في قولهم: ما أشْبهه بكذا، للتشبيه مثل «ما» في قولهم: كأنما هو كذا. وليس الأمرُ على ما توهم. ولا تُعرف «ما» للتشبيه، وما ذكرته مما توهمه غلطٌ محضٌ(٣). فـإن التشبيه إنمـا فهم من لفظ «أشبه»،

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) البيت من الطويل وهو من قصيدة قالها في صباه. انظر الديوان ٣/١٦١ وفيه: وكأنـه، بدلاً من: وكأنما.

(٣) قال ابن سيدة: «(ما) ليست بلفظة تشبيه بمنزلة (كأن). وإنما استجازها في التشبيه لأنـه وضع الأمر عـلى أن قائـلاً قال: مـا يشبه؟ فقـال له المســؤول: كـأنه الأسـد، كأنـه السيـف. فكـأن هذه التي للمسؤول إنمـا سببها (مـا) التي للسائـل، فجاء هـو بـالسبب والمسبب جميعاً، وذلك لاصطحابهما. وقد يجوز أن تكون (ما) هنا بمعنى الجحد، فجعلها اسماً وأدخل الحرف عليها، كأنه سمع قائلاً يقول: مـا هو إلا الأسـد، وفي هذا معنى التشبيه، أي: مثل الأسد». انظر: المشكل من شعر المتنبي ص ٣٨.

و «ما» للتعجب[1] لا للتشبيه.

وهذا من أبياته التي يتجرأ على مثلها من غير روية وتميـيز. ثم أتمَّ البيت بما يقرر معنى نفي تشبيهه بقوله: فما أحدٌ فوقي ولا أحدٌ مثلي. يعني: إنما يُشبَّه بالشيء إذا كان دونه أو مثلَه. وإذا كان الشيءُ لا شيء فوقه ولا شيء مثلُه امتنع تشبيهه[2].

[إمــلاء ٦]

[معنى وإعراب بيت للمتنبي]

وقـال أيضـاً ممليـا على قـول المتنبي [بـدمشق سنـة ثمـاني عشـرة وستمائة][3]:

أحْيـا وأيْسَـرُ مـا قـاسيتُ مـا قَتَـلا   والبَيْنُ جارَ على ضَعْفِي وما عَدَلا[4]

يجوز أنْ يكون «أحيا» فعلاً مضارعاً حُذف منه همزة الاستفهام للإنكار. وتقديرُه: أأحْيا وأيسرُ ما قاسيتُ ما قتلا؟ أيْ: كيف أحيا وهذه حـالي؟ فيكون قولُه: وأيْسَرُ ما قـاسيتُ، جملةً في موضـع الحال، أوْ جملة معـطوفة قـرر بها الجهةُ التي من أجلها أنكرَ الحياةَ ونفاها. لأنه إذا كان أيْسَرُ ما لقيه قاتلا، كان غير حي.

---

(١) ونقل أبو البقاء عن الرَّبعي عن المتنبي أنه أراد هذا المعنى . الديوان ٣/١٦١ .

(٢) قال أبو البقاء في معناه :«يقول: لا تشبهني بأحد ، ولا تقل : كأنه وما مثله، فأنا ما فوقي أحد ، فلا تشبهني بشيء». الديوان ٣/١٦١ .

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) هذا البيت من البسيط وهو مطلع قصيدة يمدح فيها سعيد بن عبد الله بن الحسين الكلابي. انـظر الديـوان ٣/١٦٢ . وهـو من شـواهـد المغني ١/٧(دمشق)، وأمالي ابن الشجـري ١/٢٣٠ .

ويجوز أنْ يكون «أحيا» من باب أفعل التفضيل حُذف المضافُ إليه استغناء عنه بما عُطف عليه مما شُرّك بينه وبينه فيه. كأنه قال: أحْيا ما قاسيتُ وأيْسرُ ما قاسيت، فحُذف المضافُ إليه من الأول استغناء عنه بالثاني، أو حُذفَ المضافُ إليه من الثاني استغناء عنه بالأول، ثم أُخّرَ ليعتمد الثاني عليه من حيث اللفظ كما في قولك: نصفُ وربعُ درهم، وكقوله:

إلا عُلالةَ أو بُداهَةَ سابحٍ (١)

ويكون مبتدأ، خبرُه «ما قتلا» إنْ كانت «ما» في: ما قاسيت، بمعنى الذي على القول بأنّ أفعل التفضيل يكتسِب التعريفَ بالإضافة(٢)، وعلى القول بأن المعرفةَ تتعين بتقدُّمها للابتداء وإنْ كانت مشتقة. أو يكون خبراً مقدماً على القول بأن أفعلَ التفضيل لا يكتسب تعريفا بالإضافة، وعلى القول بأن المشتقَ يتعين للخبر وإنْ كان معرفةً ومقدما. فإن كانت «ما» بمعنى شيء فخبرُ مبتدأ باتفاق.

وأما «أحيا» باعتبار المعنى فيجوز أنْ يكون مأخوذاً من: حَيِيَ الشيء، إذا كانت فيه حياة. كأنه قال: أظهرُ شيء فيه حياةً مما قاسيته يقتل. ويجوز أنْ

---

(١) البيت بتمامه:

إلَّا عُلالَةَ أو بُداهةَ قارحٍ نَهدِ الجُزارة

وهو من مجزوء الكامل وقائله الأعشى. انظر ديوانه ص ١٥٩ (تحقيق الدكتور محمد حسين). والبيت من شواهد سيبويه ١/ ١٧٩. والمقتضب ٤/ ٢٢٨. والخصائص ٢/ ٤٠٧. البداهة: أول جري الفرس، والعلالة: جرى بعد جريه الأول، والقارح: من الخيل الذي بلغ أقصى أسنانه، والجزارة: الرأس والقوائم. والنهد: العظيم. والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضي الإضافة أيضاً وهو (بداهة). فأنزلا منزلة اسم واحد مضاف.

(٢) قال سيبويه: «وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم: أفضل الناس، لأن الأول قد يصير به معرفة». الكتاب ١/ ٢٠٤.

يكون مبنيّاً من: أحييته، إذا جعلته حيّا، كأنه قال: أظهرُ شيء يحيى مما قاسيته يقتل، والمقصودُ يحصل من المعنيين جميعاً.

وأما قولُه: والبَيْنُ جارَ على ضعفي، فمبتدأ خبره «جار»، وهو يقوي الوجهَ الثاني، لأن الوجهَ الأول الذي أنكر فيه كونَه حيّا لا يحسن أنْ يذكر بعده أن البينَ جارَ على ضعفه. وبالتقدير الثاني لا يلزم ذلك، لأنه لم يتعرض إلا لشدة ما قاسى، وأن غيره يهلكُ بأقله، لا أنه هلكَ. وإنما أشار فيه إلى صبره وقوته على ما لقيه.

[إمـلاء ٧]

[معنى وإعراب بيت للمتنبي]

وقال ممليا على قول المتنبي [بدمشق](١):

أَمِنَ ازْدِيَارَكِ في الدجى الرُّقَباءُ إذْ حيثُ كنتِ من الظَّلامِ ضياء(٢)

معناه: أنّ الرقباءَ حكموا بانتفاء ما يخافونه من حصول زيارتك في الدجى لِمَا اشتملتِ عليه من النور الذي يُظهر زوّارَك لَوْ زاروك، فهم يمتنعون من زيارتكِ لذلك، كما يمتنعون من زيارتك في النهار، فأمنوا لذلك(٣).

وإعرابُه: أَمِنَ: فعل ماضٍ، ومعناه: حصولُ المعنى المنافي للخوف أو عدم الخوف. يقال: أمِنْتُ كذا، إذا لم تخشَ منه، وإنْ كان واقعا. وأَمِنْتُ

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) البيت من البحر الكامل وهو مطلع قصيدة قالها في مدح أبي علي هارون بن عبد العزيز الأوراجي الكاتب، وكان يذهب إلى التصوف. انظر الديوان ١/ ١٢.

(٣) قال أبو البقاء في معناه: «يريد أن الرقباء قد أمنوا أن تزوريني ليلًا لأنك بدل من الضياء في الليل، لأن نورك يزيل الظلمة، كما يزيلها نور الصباح». الديوان ١/ ١٢.

كذا، إذا حكمتَ بانتفاء وقوعه، وهو مما يُخاف على تقدير وقوعه، بمعنى قوله تعالى: ﴿أفأَمِنوا مكرَ اللَّهِ﴾[1]. والظاهر أنه أرادَ المعنى الثاني، وإنْ كان الأول جائزاً أنْ يقدّر، ويكون المعنى: أنّ الازديارَ ولو قُدِّرَ وقوعُه لا يُخاف منه من أمر يكره لما اشتملتْ عليه من الضياء المتقدم ذكرُه. لكنه ليس المعنى المقصودَ المتداول فيما يقصده الشعراء في هذا المعنى. وازديار: مفعولٌ بـ: «أمن». يُقال: زاره وازداره، والأصل فيه: ازتيَرَه، قُلبت الياءُ ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقُلبت التاءُ دالا لوقوعها مع الزاي، وعدلَ إلى «ازدار» لأنه أبلغ في المعنى المقصود. قال سيبويه: افتعل، يكون للتصرف والطلب. وقال: أما كسِبْتُ فإنه يقول: أصبتُ، وأما اكتسبْتُ فإنه للتصرف والطلب[2]، وعليه قوله تعالى: ﴿لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكتسبتْ﴾[3]. فأتى بـ«كسبت» في الحسنات، وأتى بـ«اكتسبت» في السيئات. والمعنى: أنّ الأقلَّ في الحسنات معتدٌّ به ولا يعتدُّ له في السيئات الأقلّ، ولذلك عدل إلى «اكتسب»، فهو من لطيف المعنى لطفاً منه سبحانه ورحمة. و«في الدجى»: متعلِّقٌ بـ«ازديارك» لا بـ«أمِنَ»؛ لأنه لو تعلَّق بـ«أمِنَ» لكان المعنى تقييد الأمن بزمان الظلام وهم آمنون في كل وقت من زيارتها في الظلام. وإذا تعلَّق بـ«ازديارك» قيَّد الزيارةَ المأمونة بأنها في الظلام وهو المقصود. ولا يقال: إنه يفهم منه أن زيارَتها في غير الظلامِ غيرُ مأمونة. فإنه يُجاب عنه: أن ذلك كالمعلوم من باب الأَوْلى. والرقباء: فاعلٌ بـ«أمن»، وهو جمعُ رقيب كشهيد وشُهداء وكريم وكُرماء، وهو كثير.

---

(١) الأعراف: ٩٩.

(٢) قال سيبويه: «وأما كسب فإنه يقول: أصاب. وأما اكتسب فهو التصرف والطلب». الكتاب ٤/٧٤.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

و «إذْ»: الظاهرُ أنه أراد بها التعليل، تقول: ضربتك إذْ ضربتني. ومنهُ قولُه تعـالى: ﴿ولَنْ يَنفَعَكُمُ اليومَ إذْ ظلمتم﴾[1]، أي: من أجل ظلمكم، أو لأنكم ظلمتم. ويجوز أن يُراد بها الظرفُ على تأويل سيأتي ذكره.

و «حيث»: يجوز أن يكون خبـر المبتدأ [الـذي][2] هو: ضيـاء، أي: إذ الضيـاء في كل مـوضع حللت فيـه. ويجوز أن يكـون مبتـدأ على المبـالغـة، و «ضياء» خبره، أي: إذ المكـان الذي تحلّين فيـه ضياء، أو على تـأويل: ذو ضياء.

و «كنت»: هي كان التامة، أي: وُجدتِ وَحَصَلْتِ. و «من الظلام»: يجوز أن يكون متعلّقاً بمحـذوف متعلّق بـ «حيث» لبيان الجنس، أي: إذِ المـواضع التي تحلّين فيهـا التي هي مواضـعُ الظلام. فيقـدَّر حذفُ مضـاف، أوْ يُجعل الظلامُ كأنه للموضع، أوْ تُجعل الأمكنةُ كأنها ظلام. ومثلُ هذا الجار متعلّقُه صفةٌ لما هو بيان له، أي: إذِ الأمكنةُ التي تحلّين بها الحاصلة من مواضع الظلام. ويجوز أنْ يكون متعلّقاً بمحذوف متعلّق بِـ «ضيـاء»، أيْ: إذْ حيث كنتِ ضياء من الظلام، أي: حاصل عنه، أي: عِوَضاً منه من قولك .... [3]. فيكـون صفـة لـ «ضيـاء» في الأصـل ثم قُـدِّم، فقـدِّر نصبـاً على الحـال. ويجوز أن يكون متعلّقاً بِـ «كنت» لأنها كان «التامة»، أي: إذْ حيث حللتِ من مواضع الظلام ضياءُ.

ويجوز أنْ تكونَ «إذْ» ظرفاً على بابها بدلاً من قوله: في الدجى، أي: أمِنَ

---

(1) الـزخرف: ٣٩. انـظر: الإملاء (٢٢) من الأمـالي القرآنيـة، والخصـائص ٣/ ٢٢٤، والكشاف ٣/ ٤٨٩، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٢٧، ومغني اللبيب ١/ ٨٧ (دمشق).

(2) زيادة من عندي حتى يستقيم المعنى.

(3) وجد هذا القدر خالياً في الأصل وفي النسخ الأخرى.

ازديارَكَ في الدجى، في الزمن الذي حيث تحلّين فيه من الظلام ضياء. فيجوز أن يكون «من الظلام» على هذا التأويل لبيان «إذْ»، أي: في الزمان الـذي هو الظلامُ الذي حيثُ حللتِ فيه ضياءُ.

[إمــلاء ٨]

[جواب عن إشكال في بيت للمتنبي]

وقال ممليا على قول المتنبي [بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة][(١)]:

عَــجْــزٌ بِــحُــرٍّ فــاقَــةٌ ووراءَهُ رِزقُ الإلــهِ وبــابُــكَ المفــتــوحُ[(٢)]

وجهُ الإشكال فيه: أنّ المعنى على أنْ يكون «فاقة» مبتدأ و «عجز بحر» الخبر. فيؤدي إلى أنْ يكون ابتداءٌ بالنكرة من غير شرط من شرائط التصحيح[(٣)] وهو غيرُ مستقيم. ولا يستقيم أنْ يُقال: إنّ «عجز» هـو المبتدأ، و «فـاقة» هـو الخبر، لأنه لم يردْ أنّ العجزَ بالحر فـاقةٌ، وإنّمـا أراد أنّ الفاقـةَ وأنت موجـودٌ عَجْزٌ. فلو جعلَ «العجز» مبتدأ لأدى إلى أنْ يكون كلُ عجز فاقةً، ولم يردْه ولا ينبغي أنْ يُراد. وإذا جعل «الفاقة» مبتدأ كان المعنى على أن كل فاقة عَجْزٌ، لأنه لو أتى إليك لأزلتها، فصارت في الحقيقة عَجْزا عن الحضور إلى بابـك، وهو مرادُه، والمعنى عليه.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) البيت من البحر الكامل وهو من قصيدة يمدح فيها مساور بن محمد الرومي. انظر الديوان ١/٢٥٤. الفاقة: الفقر، وراءه: قدامه. قال أبو البقاء في معناه: «يريد: أن من العجز أن يقاسي الحر فاقة، وهي الفقر، ولا يطلب الرزق من الله، ويقصد بابك الذي لا يحجب عنه أحد، لأن الله تعالى قد وسع بك الرزق على الناس، فمن لم يقصدك طـالباً للرزق فذلك لعجزه». الديوان ١/٢٥٤.

(٣) وذلك إذا دلّت على عموم نحو: ما رجل في الدار، أو دلّت على خصوص نحو: رجل صالح جاءنا.

والجوابُ من وجوه: أحدُها: أنه أرادَ: كلُ فاقة عجزٌ، فحذف المضافَ وأقام المضافَ إليه مقامه، فكان فيه مصحّح تقديريّ لابعدَ في تقديره، مع أن المعنى عليه، ويندفع الإشكال بذلك ويستقيم المعنى على الوجه المفهوم من قصد الشاعر. والثاني: أنْ يكون «بحر» من تتمة فاقة، كأنه أرادَ: فاقةٌ بحُرٍّ، ثم قدّم، فيكون المصحّحُ صفتَه، وهي من جملة المصححات، الثالث: أنْ يكون «عجز» خبَرَ مبتدأ محذوف، أتى به مبهما لتعظيم الأمر، كأنه قال: هو عجزٌ، ثم فسره بقوله: فاقةٌ، فتكون «فاقة» بدلاً من المضمر المفسر، أو خبرَ مبتدأ محذوف، والجملةُ تفسيرٌ للضمير المحذوف، كأنّ سائلا سأله عنه فقال: هو فاقةٌ.

وأما قوله: ووراءه، فجملةٌ في موضع الحال، وجاءت الواو فيها لأنها جملة اسمية تلزمها الواوُ على الأفصح(١)، وهي حالٌ إما من المستكن في «بحر» تقديرُه: الفاقةُ عجزٌ بحرّ في هذه الحال، أو فاقةٌ حاصلة بحرّ في هذه الحال عجز، على التقديرين المتقدمين. وإمّا من «حر» على تقدير أنْ يكونَ المرادُ وضعَه موضعَ الجنس وهو المراد، كما وضعَ المعرفة موضع النكرة في قوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني(٢)

ويجوز أن تكون حالا من «فاقة» على تقدير أن يكون المعنى: كل فاقة باعتبار المعنى المقدر، كأنه قال: كلُ فاقة حاصلةٌ عن عجز بالحرّ ووراءه رزقُ الإله. إذْ لم يردْ أنّ الفاقةَ هي العجزُ، وإنما أرادَ أنها عنها، ثم أخبر بها عنها

---

(١) ولا يجوز طرحها إلا في الشذوذ كقولهم: كلمته فوه إلى في. انظر: المفصل ص ٦٤.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه: فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٢٤ وقد نسبه سيبويه لرجل من بني سلول. والكامل ٢/٧١، والخصائص ٣/٣٣٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢. والشاهد قوله: اللئيم، حيث وضع المعرفة موضع النكرة، لأنه لا يقصد لئيماً معيناً.

تجوّزاً للمبالغة، والضميرُ في «وراءه» لا يمنع من ذلك، لأن المصحّحَ للحال إنما هي الواو، فتكـون لِمَا قصـده المتكلمُ لا لما فيهـا ضميرُه. إذ قـد يكون الضميرُ فيها وهي حال من غير صاحبه كقولك: ضربتُ رجلاً وأبوه قائم، فإنه حال من التاء في: «ضربت» لا من «رجل» وإنْ كانت مشتملةً على ضميرِ رجل عَرِيةً عن ضمير صاحب الحال، لأن المصحّحَ هـو الواوُ، ولا أثـرَ للضمير في صحة تصحيح ولا تعيين.

[إمــلاء ٩]

[معنى وإعراب بيت للمتنبي]

وقال ممليا على قول المتنبي [بدمشق سنة ثماني عشرة][1]:

تـرابُهُ في كـلابٍ كحـلُ أعيُنِهـا وسيفُـه في جَنَـابٍ يَسْبِقُ العَـذَلا[2]

يجوز أنْ يتعلق «في كلاب» بالمعنى في قوله: ترابه، على معنى: تراب غاراته في كلاب، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليـه مقامـه. أو أراد بالتـراب الغارات لملازمتها لها[3]. ويجوز أنْ يتعلق بالمعنى في قـوله: كحـل أعينها، أي: ملازم للأعين في كلاب، فلما قـدّم «في كلاب» أعـاد الضميرَ عليـه في قوله: كحل أعينها. ويجوز أنْ يتعلق بما دلّ عليه «كحل» من المصـدر، أي: كحل الأعين في كلاب، تعلق الجار بالمصدر، ثم أضمر على ما تقدم. ويجوز أنْ يتعلق بمثل المحذوف المقدر، أي: ترابُه مماثلٌ لكحل الأعين في كلاب، ثم قدّم وأضمر، والمعنى موافقٌ لجميع ذلك.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) البيت من البحـر البسيط وهو من قصيـدة قالهـا في مدح سعيـد بن عبـد الله بن الحسين الكلابي . انظر الديوان ١٦٧/٣ . كلاب وجناب : قبيلتان . الأولى قبيلة الممدوح والثانية قبيلة عدوه.

(٣) لها : سقطت من د.

وأما «في جناب» فيجـوز أنْ يتعلّق بما دلّ عليـه سيفه، إذِ المـرادُ سيفُ قتله، أو المرادُ بالسيف القتلُ. ويجوز أنْ يتعلق بِـ «يسبق»، أي: يسبق العـذلَ في هذه القبيلة المخصوصة مشيراً إلى المثل السائر: «سبقَ السيفُ العَذَلَ»[1]. والمعنى: أن غاراته لا تفتُر عن كلاب، وأنّ قتلَه مسرعٌ في جناب، حتى بلغ أنْ يقال عنده المثل السائر: «سبقَ السيفُ العذلَ».

و «ترابه»: مبتدأ، خبره «كحل»؛ وإنْ صحّ الخفض في «كحل» فهو بدل من «كلاب»، بدلُ الاشتمال، أي: ترابُه في كحل أعينها، ويكون تعلق الجار بمحذوف إذْ هو خبرُ المبتدأ، أيْ: ترابُه كائن في كحلها.

ويجوز أنْ يكون «في كـلاب» و «في جناب» خبـران، ويكون «كحـل أعينها» جوابَ سـائل[2] سأل عن معنى كـونه في كـلاب، فقال: هـو كحل أعينهـا، ويكون «يسبق العذلا» أيضاً جوابـاً لسائـل سأل عن جهـة استقراره في جنـاب [لتعدد الوجـوه فأُجيبَ بـ «يسبق العـذلا». وهي جملةٌ مستقلة فلا تحتـاج إلى إضمار. ويجوز أنْ يكون «يسبق» حالاً من المضمر في الخبر الذي هو كائنٌ في جنابٍ][3] على هذه الحال بخلاف الأول، إذ لا يستقيم أنْ يكون الأول كذلك لكونه مفرداً يحتاج إلى تقدير مبتدأ وإلى تقدير الواو فيبعدُ ذلك منها.

وإنما اختير في «يسبق العذل» الوجهُ الأول ليطابقَ الصدرَ في كونـه قدّر جواباً على تقدير أنْ يكون الجاران خبرين.

---

(١) قاله ضبّة بن أدّ، لمّا لامه الناس على قتله قاتل ابنه في الحرم. انـظر مجمع الأمثال ١/٣٢٨
(٢) في ب، د: جواباً لسائل.
(٣) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من ب، د. والظاهر أنه سقط بسبب انتقال النظر.

[إمــلاء ١٠]

[القياس إبراز ضمير الشأن، وحذفه شاذ]

وقال ممليا على قول الشاعر العربي :

فليتَ كَفافاً كانَ خيرُك كلُّه   وشرُّكَ عني ما ارتوى الماءُ مرتوِ[١]

قال: في «ليت» ضميرُ الشأن وهو موضعُ الاستشهاد، وحذفُه شاذ لأنه ضمير منصوب، فالقياس إبرازُه، وحذفُه ضعيفٌ كقولك: إنّ مَنْ يكرمْني أكرمْه، بالجزم. ولا يستقيم أنْ يكون «كفافا» اسماً لـ «ليت» لأنه نكرة فلا يصلح، ولو صَلُح لم يستقم المعنى، لأن قولَه: كان خيرُك، وما بعده، لا يصلح خبرا. وهو منصوبٌ خبرُ «كان» مقدّماً عليها، وفيه بعد ذلك وجهان: أحدهما: أن يكون خبراً باعتبار الخير والشر معاً، أي: ليت خيرَك وشرك بالنسبة إليّ لا يفضلُ أحدُهما على الآخر، لأن الكفافَ هو الذي ليس فيه فضل. يريد أن شرّك زائد على خيرك، فأنا أتمنى لو كان غيرَ زائد. وعلى هذا يكون «مرتو» فاعلَ «ارتوى»، أي: ما شربَ الماءَ شاربٌ، أي: جميع الدهر، أي: ارتوى من الماء. ويجوز أن يكون «كفافا» خبرَ «كان» باعتبار خيرك خاصة، على معنى: أنه ما بلغ ذلك إلى أنْ يكون فيه كفاف، كما تقول: ليت نفقتك كفافٌ، أي: ليتها مقدارُ الحاجة، تريد أنها أنقص، فكذلك ههنا. ويكون «شرك» معطوفاً بخبره لا بإفراده على الجملة الأولى كما تقول: كان زيد قائماً وعمرو قاعداً. ويكون خبرُ «وشرّك» مِرتو، كأنك قلت: ليت خيرَك يحصلُ منه كَفاف وليت

---

(١) هذا البيت من الطويل وقائله يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يقولها في عتاب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص. وهو من شواهد الإنصاف ١/١٨٤. والمغني ١/٣٢٠ (دمشق). والرضي ٢/٣٦٣. وأمالي القالي ١/٢٨. وأمالي ابن الشجري ١/١٨٢. ويروى برفع (الماء) ونصبه. وقد أوضح المؤلف ذلك.

شـرّك منكف[1]، فوضـع «مرتـو» موضـع «منكف»، لأن المرتـوي من الشيء منكف عنه، ويكون الماءُ على هذا التأويل مرفوعا[2] بتأويل حذف المضاف، أي: ما ارتوى شاربُ الماءِ. فأنت في الأول عطفت مفردا على مفرد وهو: شرك على خيرك، وأخبرت عنهما بـ «كفافا». وفي الثاني عـطفت جملة على جملة أخبرت عن كل مفرد منهما بخبر خاص. وكان القياسُ على هذا الوجه أن يكونَ مرتوياً لأنه خبـر لـ «كان» بـاعتبار العـطف كما تقـول: كان زيـد قائمـاً وعمرو منطلقاً، ولكنه جاء على خـلاف القياس للضـرورة. ولا يجوز أن يكـونَ مبتدأ وخبرا، كقولك: كان زيد قائما وعمرو منطلق لفساد المعنى، لأنه يكون حينئذ جملة مستقلة منقطعة عن التمني في المعنى مثلها في قولـك: ليت زيداً قـائمٌ وعمرو منطلق، لأن عمـرا منطلـق، في مثل ذلك، مُثبتٌ له الانطلاق غيرُ داخل في حيّز التمني بخلاف: ليت زيـدا قائم وعمـرا منطلق. وإذا ثبت ذلـك كان جعلُك: وشرك مرتو، مرفوعاً على الابتداء يُوجِبُ أنْ تكون مُخبرا بإثبات ذلك فيُوجِبُ إخبارَه بأنّ شرَّه منكف، فيفسد المعنى، إذ المعنى فيه: أن شرَّه زائد وأنه يتمنى أنْ لا يكونَ كذلك، فكيف يُحمل على وجه يثبتُ ما مقصود المتكلِم نفيه؟

[إمــلاء ١١]

[توجيه إعراب كلمة في بيت ينسب للعجاج]

وقال ممليا على قول الشاعر [سنة ثماني عشرة][3]:

أَلِفَ الصُّفُـونَ فمـا يـزالُ كـأنّـه   ممـا يقومُ على الثـلاثِ كسيـرا[4]

---

(١) في الأصل: منكفاً. وهو سهو.

(٢) في الأصل وفي ب، د، م: مرفوع، وهو خطأ واضح.

(٣) زيادة من ب.

(٤) هذا البيت من البحر الكامل وينسب للعجاج، انظر ملحقات ديوانه ٢/ ٢٨٥. وهو من شـواهد المغني ١/ ٣٥٢ (دمشق)، وأمـالي ابن الشجـري ١/ ٥٦، والكشـاف ٣/ ٣٧٣. =

هذا البيت يوهِم أن «كسيرا» خبر[1] لِـ «كأن» في المعنى، إذ يسبق إلى الفهم أنه شبّهه لشدة رفعه إحدى قوائمه بكسير، وإن قولَه: مما يقوم على الثلاث، تقريرٌ لسبب تشبيهه به، فكأنه قال: كأنه كسيرٌ من أجل دوام قيامه على الثلاث. ويلزم على هذا أن يكون نصبُ «كسير» لحناً، فينبغي أن يُطلب له وجهُ يصح في الإعراب ولا يُخلُّ بالمعنى. فنقول: إنما أخبرَ بقوله: مما يقوم، و «ما» بمعنى الذي، فكأنه قال: كأنه من الخيل التي تقوم على الثلاث كسيرا، فيكون «كسيرا» حالاً من الضمير في «يقوم»، وذكّر «يقوم» إجراء له على لفظ «ما»، فشبّهه بالخيل التي تقوم على ثلاث في حال كونها مكسورا إحدى قوائمها، فاستقامَ المعنى المرادُ على هذا. ووجب نصبُ «كسيرا» باعتباره على الحال. ولا يستقيمُ أن يكونَ «كسيراً» خبراً لَـ «يزال»[2]، لأنك إذا جعلته خبراً لـ «يزال» فلا يخلو إما أن تكون «ما» في «مما يقوم» مصدرية كما قدّرت أولا، أو بمعنى الذي كما قدّرت ثانياً. فإن جعلتها مصدرية بطلَ لوجوه: أحدُها: أنّ «كأن» تبقى بلا خبر، إذ «مما يقوم» لا يصلحُ أنْ يكون خبراً لفوات الفائدة فيه. والثاني: أنّ «كأن» تبقى غيرَ مرتبطة بشيء. والثالث: ما يلزم من أنه حَكَم عليه بالكسر وليس كذلك. ويجابُ عن الثالث بأنه[3] يكون التقديرُ شِبْهَ كسير.

= والصفون: أن تقف الدابة على ثلاث. اللسان (صفن).

(١) في الأصل: خبراً، وهو سهو.

(٢) جوز ابن هشام هذا الوجه وجعله أولى من الوجه الأول. قال: «والجواب أنه خبر ليزال، ومعناه كاسر، أي ثان، كرحيم وقدير، لا مكسور ضد الصحيح كجريح وقتيل، وما مصدرية، وهي وصلتها خبر كأن، أي: ألف القيام على الثلاث فلا يزال ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوق من قيامه على الثلاث. وقيل: ما بمعنى الذي، وضمير (يقوم) عائد إليها، و(كسيراً) حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور، وكأن ومعمولاها خبر يزال، أي: كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث. والمعنى الأول أولى». مغني اللبيب ١/٣٥٢ (دمشق).

(٣) في ب، س: بأن.

وإنْ كانت «ما» بمعنى الـذي فسَدَ لِمَـا يؤدّي إليه من اختـلال المعنى، وذلك أنّ «كسيراً» يكون خبراً لِـ «يـزال» فيكون المعنى: فمـا يزالُ كسيـرا على الحقيقة أو شبهَ كسير. ثم قوله: كأنه من التي يقمْنَ على الثلاث، تشبيهٌ للشيء بشيء آخر هو على حاله، لأنـه على هذا إنمـا شبّهه بـالخيل التي تقـوم على الثلاث، فصار قـائلاً: كـأنّ هذا القـائمَ على الثلاث من الخيـل القائمـة على ثلاث، لخروج «كسيرا» عن حيّزِ «كأن» ودخولـه في حيّز «مـا يزال». هـذا إنْ جعلتَ «كسيرا» و «كأنه» خبراً بعد خبر. فإمّا إنْ لم تجعلْه كذلك فسدَ لذلك، ويكون «كأن» مع ما في حيّزها تخرجُ عن الربط بما هو معها، وذلك فاسد.

[إمــلاء ١٢]

[توجيه إعراب كلمة في بيت ينسب لأبي نواس]

وقال ممليا [بالقاهرة][١] على قول الشاعر:

غـيـرُ مـأسـوفٍ عـلى زمـنٍ ... يـنـقـضـي بـالـهـمِّ والـحَـزنِ[٢]

لا يصح أن يكونَ له[٣] عاملٌ لفظيٌ. وإذا لم يكن له عاملٌ لفظي فإمّا أنْ يكون مبتدأ وإمّا أن يكون خبرَ مبتدأ. ولا يصحّ أنْ يكون مبتدأ لأنه لا خبرَ له، لأن الخبرَ إمّا أن يكون ثابتا أو محذوفا، الثابتُ لا يستقيم لأنه إمّا «على زمن»، وإمّا «ينقضي»، وكلاهما مُفْسِد للمعنى. وأيضاً فإنك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بد من أنْ تُقدِّر قبله موصوفاً[٤]، وإذا قُدِّر قبله موصوَف[٥] لم يكن بد من أن تكون

(١) زيادة من ب، د.

(٢) هذا البيت من البحر المديد وينسب لأبي نواس، وليس في ديوانـه (تحقيق وضبط وشرح أحمد عبد المجيد الغزالي). وهو من شواهد الرضي ١/٨٧، والهمع ١/٩٤، والمغني ١/١٧١ (دمشق).

(٣) الضمير في (له) يعود على (غير) المذكورة في بداية البيت.

(٤) في الأصل وفي ب، د: موصوف. وهو خطأ، لأنه مفعول به.

(٥) وإذا قدر قبله موصوف: سقطت هذه العبارة من د.

«غير» له، و«غير» ههنا ليست لـه وإنما هي «لـزمن»، ألا ترى أنـك لو قلت: رجلٌ غيرُك مرّبي، لكان في «غيرك» ضميرٌ عائد على رجل. ولو قلت: رجـلٌ غيرُ متأسف على امرأة مرّ بي، لم يستقم، لأن «غير» ههنـا لما جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفة لمـا قبله. ولو قلت: رجـل غير متـأسف عليه مرّ بي، جاز لأنها في المعنى للضمير، والضمير عائد على المبتدأ، فـاستقام، فتبين أنه لا يكون مبتدأ لذلك.

وإنْ جُعلَ الخبرُ محذوفاً لم يستقم لأمرين: أحدُهما: أنا قـاطعون بنفي الاحتياج إليه. والآخر أنه لا قرينةَ تُشعر به. ومن شرط صحة حذف الخبر وجودُ القرينة.

وإنْ جُعل خبرَ مبتدأ لم يستقم لأمور: أحدها: أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه. الثاني: أنّ حذفَ المبتدأ مشروطٌ بالقرينة، ولا قرينةَ. الثـالث: أنك إذا جعلته خبرَ مبتدأ لم يكن بد من ضمير يعود منه إلى المبتدأ لأنه في معنى مغاير، ولا ضميرَ يعود على ما تقدِّره مبتدأ، فلا يصحُّ أنْ يكون خبرا، فتبيّن إشكالُ إعرابه.

وأَوْلى ما يقال: إنه أوقعَ المظهرَ موقعَ المضمر لمّا حذفَ المبتدأ من أول الكلام. فكأنّ التقـديرَ: زمنٌ ينقضي بـالهم والحزن غيـرُ متأسَّف عليـه. فلما حذفَ المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارةُ فيه كذلك، وهو وجـهٌ حسن لا بعدَ في مثـل ذلك[1]، فـإنّ العربَ تجيـز: إنْ يكرمْني زيدٌ إني أكرمُه، وتقديرُه: إني أكرمُ زيداً إنْ يكرمْني، فقد أوقعت زيداً موقعَ المضمر لمّا اضطـرت إلى إعادة الضميـر إليه، وأوقعت المضمـرَ موقـع المظهر لمّا أخرته عن الظاهر. فقد تبين لك اتساعُهم في مثل ذلك وعكسه.

---

(١) نقل ابن هشام عن ابن جني أنه أجازه. المغني ١/١٧٢ (دمشق).

ويحتمل أن يقال: إنهم استعملوا «غيـر» بمعنى «لا» كما استعملوا «لا» بمعنى «غير» وذلك واسع في كلامهم. فكـأنه قـال: لا تأسُّف على زمن هـذه صفته. ويدلك على استعمالهم «غير» بمعنى «لا»: زيدٌ عمرا غيرُ ضارب، ولا يقولون: زيدٌ عمرا مثلُ ضارب، لأن المضافَ إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، ولكنه لما كانت «غير» تحمل على «لا» جاز فيها ما لا يجوز في «مثل» وإنْ كان بابُهما واحدا. وإذا كانوا قد استعملوا: أقلّ رجل يقول ذاك، بمعنى النفي مع بُعده عنه بعض البعد، فلأن يستعملوا «غير» بمعنى «لا» مع مـوافقتها لهـا في المعنى أجدر.

فإن قيل: فإذا قدرتموها بمعنى «لا» فلا بد له من إعراب من حيث كونه اسماً، فما إعرابه؟ قلنا: إعرابُه كإعراب قولك: أقلُ رجل يقول ذاك، وهو مبتدأ لا خبر له استغناء عنه[1]، لأن المعنى: ما رجلُ يقولُ ذاك[2].

وإذا كان كذلك صحَّ المعنى من غير احتياج إلى خبر، ولا استنكارَ بمبتدأ لا خبرَ له إذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم: أقائمٌ الزيدان؟ فإنه بالإجماع مبتدأ، ولا مقدَّر محذوفٌ، والزيدان فاعل به ليس بخبر. فهذا مبتدأ لا خبـرَ لهُ في اللفظ ولا في التقـدير. وإنّمـا استقـام لأنـه في المعنى: يقـومُ الزيدان. وكذلك قولُ بعض المحققين في مثل: نَزالِ وتراكِ، إنه مبتدأ وفاعلُه مضمرٌ ولا خبرَ له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه: انزل واترك[3].

---

(١) أجازه ابن الشجري وابن مالك. المغني ١/١٧٢ (دمشق).

(٢) قال الرضي: «فهذه كلها مبتدءات لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل». شرح الكافيـة ١/٨٧.

(٣) قـال الرضي: «ثم اعلم أن بعضهم يـدعي أن أسماء الأفعـال مرفـوعة المحـل عـلى أنها مبتدءات لا خبر لها كما في: أقائم الزيـدان؟ وليس بشيء، لأن معنى قائم معنى الاسم وإن شابه الفعل، أي: ذو قيام، فصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للاسمية فيه». شرح الكافية ٢/٦٧.

وقد ذهب كثيرٌ إلى أنه منصوبٌ انتصاب المصدر، كأنه قيل في نزالِ: انزلْ نزولا. وهذا عندنا ضعيفٌ، فإنه لو كان كذلك لوجبَ[1] أن يكون مُعْربا. ونحن نفرّق بين «سقيا» وبين «نزال»، فكيف يمكنُ حملُها على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين مع أنّ أحدَهما معربٌ والآخر مبني؟

[إمــلاء ١٣]

[اجتماع الحالين]

وقال ممليا [بدمشق سنة سبع عشرة][2]: متى اجتمع حالان من ذاتين مشبهة إحداهما بالأخرى أو مفضلةٌ عليها باعتبار الحالين[3]، أو من ذات واحدة فُضّلت على نفسها باعتبار حاليها[4]، فالوجهُ تقديمُ حال ما قُدِّمَ موليّةً لصاحبها، كأنهم قصدوا إلى نفي الإلباس بإيلاء كل حال لمن هي له. لأنهم لو أخروا فقالوا: زيدٌ مثلُ عمرو جالساً قائماً، لجاز أنْ تُقدّر الحالان للآخِر، ولجاز أن يُقدّرَ ما هو للآخر للأول وعلى العكس، فيؤدي إلى اللّبْسِ. والحالُ الأولى في أمثال هذا على الحقيقة ليست من الأول وإنما هي من الضمير في خبره، إذِ المبتدأُ لا يصحّ أنْ يكون منه حال لأنه غيرُ قابل للتقييد، وإنما يقبل من نُسب إليه فعلٌ أو معنى فعل، وذلك محقق في الضمير الواقع في الخبر في قولك: مثله، أو خير منه، أو ما أشبهه. فإذا قلت: زيدٌ قائماً مثلُ عمرو جالساً، فإنما غرضُك تمثيلُ زيد في حال قيامه بعمرو في حال جلوسه، فكأنك قلت: زيدٌ مماثلٌ في حال قيامه بعمرو في حال جلوسه[5]. وإنما قدّمت الحال من الضمير في «مثل» وأوليتها زيداً لِمَا ذكرناه من غرض نفي الإلباس. ألا ترى أنك

---

(١) في الأصل: وجب. وما أثبتناه من ب، وهو أحسن.

(٢) زيادة من ب، د، س.

(٣) مثل: زيد جالساً مثل عمرو قائماً. وزيد جالساً أحسنُ من عمرو قائماً.

(٤) مثل: هذا بسراً أطيب منه رطباً.

(٥) فكأنك قلت.. في حال جلوسه: سقطت هذه العبارة من د، بسبب انتقال النظر.

لو قلت: زيدٌ مثلُ عمرو جالساً قاعداً، لنافر الطبعَ السليم لِمَا ذكرناه. وهذا مثلُ قولهم: هذا بُسْراً أطيبُ منهُ رطَباً[١].

وكذلك لو كانت الحالُ في المعنى للأول خاصة وليس للثاني حالٌ لكان الوجهُ تقديمَها، ومثلُه قولُ بعض المحدثين:

الخدُّ كالطِرْس والنونات دائرةً مثلُ الحواجب[٢]

فـ «دائرةً» في التحقيق حالٌ من الضمير في «مثل» العائد على النونات، وقدّم لما ذكرناه. وجاز تقديمُ الحال العامل فيها «مثل» لأنها في معنى مماثل، و«مماثل» يجوز تقديم حاله اتفاقا، وكذلك هذا. والرفعُ في هذا الشعر أحسنُ لاستقرار المُخْبَر عنه على حالة واحدة، والأحوالُ إنما تكون للقابل للانتقال إليها.

[إمـلاء ١٤]

[إعراب قولهم: بنفسي خيال]

وقال ممليا [بدمشق سنة ست وعشرين وستمائة][٣]: قولُهم: بنفسي خيال، وبابه. الرفعُ فيه أقوى من جهة النقل ومن جهة المعنى. أما النقلُ فالمسموع: بأبي أنت، ولو كان مفعولاً لوجب أن يقال: بأبي إياك، وأما من جهة المعنى فلأن المقدّر في النصب جملةٌ والمقدّر في الرفع مفردٌ، فكان تقديرُ المفرد أولى. ويدل عليه إطباقُهم على الرفع في قولهم: الهلالُ واللّهِ والمسكُ، ولو نصب على معنى: رأيت الهلالَ وشممت المسكَ، لكان متّجهاً[٤]. وأيضاً فإن بابَ الابتداء يدل على ثبوت الشيء وتقريره، وباب الفعل

(١) انظر سيبويه ١/٤٠٠، والمفصل ص ٦٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٣٥.
(٢) لم أعثر على قائله. ومعنى الطرس: الصحيفة. والنونات: الشعر المنعطف.
(٣) زيادة من «ب» و«د».
(٤) انظر المفصل ص ٣٤.

يدل على حدوثه، والاستقرارُ أبلغُ. ولذلك كـان: الحمدُ لله وسـلامٌ عليكم، أحسنَ من النصب، وإن كان النصبُ متّجهاً. وأما النصبُ فالمنصوبُ بالفعل المقدّر أكثرُ من رفعه بالابتداء، فكان جعلُه من باب الأكثر أوْلى.

[إمــلاء ١٥]

[إعـراب بيت مجهـول القـائل]

وسُئِل في ورقة عن إعراب قول الشاعر:

أَحَـبُّ بـلادِ الله مـا بَيْـن مَـنْعِـجٍ   إليّ وسُعْـدى أنْ يَصُوبَ سحـابُها[١]

فكتب بيده الكريمة ما هذه صورته: يجوز أنْ يكـون «أحب» مبتدأ على قول من يرى تعريفه بالإضافة[٢]، و«ما بين منعج» خبرٌ، موصولة أو موصوفة. ويجوز أن يكون «أحب» خبراً مقدّماً على قول من لا يرى تعريفه، و«ما» مبتدأ، و «إليّ» متعلق بـ «أحب» عـلى القـولـين، عـلى سبيـل الاتسـاع في الـظروف. و«سعـدى» عـطف على «منعج» على أنـه اسمُ مـوضـعٍ، أي: ما بين هـذين المكانين، أو على أنه اسمُ امرأة على حذف مضاف، أي: موضع سعدى، و«أنْ يصوب سحابها» يحتمل أمرين: أحدهما: أنْ يكون على حذف حرف خفض، أي: في أن يصوب سحابها، كما تقـول: أحبُّ الناس إليّ زيـدٌ في أن يكون عالماً، فيكون في موضع نصب على مذهب سيبويه[٣]، أو خفض على مذهب

(١) هذا البيت من البحر الطويل ولم يعرف قائله. وهو من شواهد الكامل ١/٤٠٦، وأمالي القـالي ١/٨٣، والحماسـة البصريـة ٢/١٢٩. وروايـة الكـامـل: مـا بـين مشـرف إليّ وسلمى. ورواية أمالي القالي: ما بـين منعج إليّ وسلمى. منعـج: اسم مكان. قـال ياقوت: «اسم واد يدفع في بطن فلج». معجم البلدان ٥/٢١٣. وسعدى: اسم امرأة أو موضع.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٠٤.

(٣) قال سيبويه: «فإن ههنا حالها في حذف حرف الجر كحال أن، وتفسيرهـا كتفسيرهـا، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر». الكتاب ٣/١٥٤.

الخليل. والثاني: أن يكون «أن يصوب سحابها» بدلاً من قوله: ما بين منعج وسعدى، على تقدير مضاف في الأول، أي: أحبُّ صوبِ سحابِ بلادِ الله إليّ صوب سحابِ ما بين منعج وسُعدى.

ويجوز أن لا يقدّر مضافٌ لأن الخبرَ مطابقٌ للمبتدأ، والبدلُ لا يغيِّرُ له الكلام، ألا ترى أنك تقول: أحبُّ الناس إليّ زيدٌ علمُه، ولا تقول: أحبُّ صفات الناس إليّ زيدٌ علمهُ.

والأوْلى أن يكون «أن يصوب سحابها» مفعولاً بفعل مقدَّر دل عليه «أحب»، أي: أحب أن يصوب سحابها. ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿إنّ ربَّكَ هو أعلَم مَنْ يَضِلُّ عَنْ سبيله﴾[1] فإن قوله: ﴿مَنْ يَضل﴾ مفعولٌ بفعل مقدر دل عليه «أعلم»، أي: يعلمُ من يَضل[2].

[إمــلاء ١٦]
[إعراب شطر بيت مجهول القائـل]

وقال مملياً على قول بعضهم بالقاهرة بحضرة السلطان الملك الكامل[3] سنة اثنتي عشرة وستمائة هذا الشعر:

هي البدرُ من فوق الأَزِرّةِ طالعاً[4]

---

(١) الأنعام: ١١٧.

(٢) وهذا مذهب الفارسي. وقال الكسائي والمبرد: إنها في موضع رفع مبتدأ، والخبر يضل، والجملة في موضع نصب بأعلم. انظر: البحر المحيط ٤/٢١٠.

(٣) هو أبو المعالي محمد بن الملك العادل الملقب بالملك الكامل ناصر الدين. كان عظيم القدر جميل الذكر محباً للعلماء متمسكاً بالسنة النبوية. بنى في القاهرة دار حديث ورتب لها وقفاً جيداً. انظر وفيات الأعيان ٥/٧٩.

(٤) هذا شطر بيت من الطويل، لم أعرف تمامه ولا قائله. وفي هامش الأصل (ورقة ١٨٢)

قال: النصبُ والرفع فيه لا يجوز باعتبار ما يُفهم من المعنى المقصود، وذلك أن الذي يُفهم أنه المقصودُ هي في حال كونها مخرجةً وجهَهَا من بين الأزرة مثلُ البدر في حال كونه بازغاً من مشرقه.

والعربُ إذا حكمتْ بشيء على شيء باعتبار حالين لهما أوْلَتْ كلَّ واحد منهما حالَه ولم تؤخّر الحالين عنهما. فتقول: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطباً، وزيدٌ قائماً أحسنُ منك قاعداً، وهو كثير في كلامهم. وإذا كان كذلك فقد أخّر ما لا يجوز تأخيره، فلا يفيده نصبُ «طالع» ولا رفعُه مع اشتمال الكلام على هذا المفسد الملازِم له. وإنما التزموا ذلك خيفة اللّبْس وتوهّم أن الحالين للأخير لو قالوا: زيدٌ مثلُ عمرو عالماً عاقلاً، فأرادوا أنْ يُولوا كلاًّ حالَه ليرتفع اللّبْس من أول الأمر.

ويجوز أنْ يُحمل على وجه آخر غير ما يسبِقُ من المعنى المقصود، وهو أنْ يكون «هي» ضميرَ القصة، و«البدرُ طالع» مبتدأ وخبر، و«من فوق الأزرة» متعلق بـ «طالع»، ويكون المعنى: البدرُ طالعٌ من فوق الأزرة، لأن ضميرَ الشأن وجودُه وعدمُه في المعنى سواء.

ويجوز أنْ يكون «هي» ضميراً لمن تقدّم ذكرُه، و«البدر» خبرٌ له، و«طالع خبر بعد خبر، و«فوق الأزرة» متعلّق به.

= وهامش د، س ما نصه: للوجيه ابن خراز شاعر دولة السلطان الملك الكامل وكان رابطياً يزعم أنه ابن أخت المعلم.

[إمــلاء ١٧]

[الـرد على استفتـاء لابـن بـرّي]

وقال مملياً على قول الشاعر:

أتـوبُ إلـيـك يـا رحـمـنُ مـمـا | جنيتُ فقـد تكـاثـرتِ الـذنـوبُ
وأمّـا مِـنْ هـوى لـيـلى وتـركي | زيـارَتَـهـا فـإنّـي لا أتـوبُ[1]

قال: رأيت استفتاء لابن برّي[2] النحوى فيه ما معناه: كيف يستقيم قولُ الشاعر: وأما من هوى ليلى، وهو إذا لم يتبْ من ترك الزيارة تاركٌ للزيارة؟ ألا ترى أنه لو قال: فإني أتوبُ من ترك الزيـارة، لكان مستقيماً في غرضـه، ولو قال: وأما من هوى ليلى وزيارتهـا وأسقط «وتركي» لكـان مستقيماً في غـرضه كغـرض المعنى المراد، فـإذا زاد فيـه التـرك أو النفي كـان لنقيضـه، فيفسـدُ المعنى.

فأجاب ابنُ برّي بتقرير الاعتراض وصحته لو كان الرواية: وتركي، وإنما الـروايةُ: وحبي، فيـزول حينئذ الاعتـراض. قلت: وقـد قيـل: إن الـروايـةَ: وقَصْدي، فيزول أيضاً الاعتراضُ، والبيت مشهورٌ بقولـه: وتركي. ووجهُـه أنه

---

(١) البيتان من بـحر الوافر وهما موجودان في ذيل الأمالي والنوادر لأبي عـلي القالي ص ٩٢. ولكن برواية تختلف قليلاً وهي :

أتـوب إلـيـك يـا رحمـن ممـا | عملت فقـد تظاهـرت الذنـوب
وأمـا من هـوى سعـدى وحبي | زيـارتهـا فـإني لا أتـوب

ونسبهـا لنمير بن كهيـل الأسدي . وقـد نسبا في الحمـاسة البصـريـة لقيس بن الملوح ٢/ ١٧٨ .

(٢) هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار أبو محمد المقدسي المصـري النحوي اللغـوي . تصدر للإقراء في جامع عمرو بن العاص. من تصانيفه: اللباب ، حواش على الصحاح . انـظر بغية الوعاة ٢ / ٣٤، وإنباه الرواة ٢ / ١١٠ .

ذكر التركَ لبيان ما يُطلب منه ثم قال: فإني لا أتوب مما يُطلب مني تركُه. ألا ترى أنه لو قال: وأمّا من هوى ليلى وتوبتي من زيارتهـا فإني لا أتـوب، لكان مستقيـماً. على أن المعنى: فـإني لا أتـوب ممـا يُـطلب مني التـوبـةُ منـه، لا عـلى معنى: فإني لا أتوب من توبتي، فكذلك هذا، إذ لا فرقَ بين أن يقول: وتركي زيارتها أوْ: وتوبتي من زيارتها.

ومْنَ زعمَ أن «لا» زائـدةٌ محافـظاً على ما تقـدم من المعنى فقد أفسـدَهُ بالنظر الى قوله: وأمّا من هوى ليلى، لأن المعنى يصيرُ: فإني أتوب من هوى ليلى، وهو فاسدٌ، ولا يستقيم أنْ يكون الحرفُ الواحد زائداً غيرَ زائد.

[إمــلاء ١٨]

[الجواب عن سؤال في بيت لأبي صخر الهذلي]

وقال رحمه الله وقد استُفتيَ في قوله الشاعر:

وإنـي لَتَـعْــروني لــذِكْــراكِ فَـتْــرَةٌ   كمـا انتفضَ العصفورُ بلّلهُ القـطرُ[(١)]

فقيل له: إن شخصين تنازعا فقـال أحدُهمـا: البيتُ: هزة ورعـدة، ولا يستقيمُ معنى البيت على «فتـرة»، فسُئـل هــل يستقيم معنى البيت على هـذه الـروايـة وقـد نقلهـا غيــرُ واحـد ممن يــوثق بنقله عن الأمـالي[(٢)] لأبي على البغدادي[(٣)]؟ فكتب مجيباً بخط يـده الكريمـة ما هـذه صورتـه وهو أن قـال:

---

(١) هذا البيت من الطويل وقائله أبـو صخر الهـذلي . وقد ورد في كتب اللغـة والأدب بعدة روايات : فترة ، هزة ، نفضة ، رعدة . والبيت من شواهد المقرب ١/١٦٢ ، وابن يعيش ٢/٦٧ ، والهمع ١/١٩٤ ، وأوضح المسالك ٢/٢٢٧ .

(٢) رواية أمالي القالي (١/١٤٩) : هزة .

(٣) هو إسماعيل بن القاسم . ولد سنة ٢٨٨ هـ بديار بكر . قدم بغداد سنة ٣٠٣ هـ ، فقرأ النحـو والعرَبيـة والأدب علي الـزجاج وابن السـراج وابن الأنبـاري . خـرج من بغـداد =

يستقيمُ ذلك على معنيين: أحدُهما: أن يكونَ معنى: لتعروني، لترعدني، أي: تجعل عندي العُرواء وهي الرعدة كقولهم: عُرِي فلان، إذا أصابه ذلك، لأنّ الفتورَ الذي هو السكونُ عن الإجلال والهيبة تحصل عنه الرعدة غالباً عادة فيصحُّ نسبةُ الإرعاد إليه فيكون «كما انتفض» منصوباً انتصابَ قولك: أخرجته كخروج زيد، إما على معنى كإخراج خروج زيد، وإما لتضمنه معنى خرج غالباً، فكأنه قيل: خرج، فصح لذلك مثل خروج زيد، وحسنَ ذلك تنبيهاً على حصول المطاوع الذي هو المقصودُ في مثل ذلك، فيكون أبلغَ من الاقتصار على المطاوع، إذ قد يحصل المطاوعُ دونه، مثل: أخرجته فلم يخرج.
والثاني: أنْ يكونَ معنى: لتعروني، لتأتيني وتأخذني فترة، أي: سكون للسرور الحاصل من الذكرى، وعبّر بها عن النشاط لأنها تستلزمه غالباً، تسمية للمسبّب باسم السبب، كأنه قال: ليأخذني نشاطٌ كنشاط العصفور. فيكون «كما انتفض» إما منصوباً نصبَ: لهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ، وله وجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ التقديرُ: يصوّت صوتَ حمارٍ، وإنْ لم يجز إظهاره استغناء عنه بما تقدم، والثاني: أنْ يكونَ منصوباً بما تضمنته الجملةُ من معنى: يصوّت[1]. وإما مرفوعاً صفة لـ «فترة»، أي: نشاطٌ مثلُ نشاطِ العصفور. وهذه الأوجهُ الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني في إعراب «كما انتفض» تجري على تقدير رواية: رعدة، وهزة. هذا ما كتبه مجيباً به.

= سنة ٣٢٨ هـ فدخل قرطبة سنة ٣٣٠ هـ. صنف بها الأمالي والنوادر. ومات بها سنة ٣٥٦ هـ. انظر: بغية الوعاة ١/٤٥٣.

(١) قال سيبويه: «فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه. ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصار قولك: له صوت، بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى». الكتاب ١/٣٥٦.

وروى الرماني[1] عن السكّري[2] عن أبي سعيد الأصمعي :

إذا ذُكِرتْ يرتاحُ قلبي لذكرها كما انتفضَ العصفورُ بلّله القطرُ[3]

وهو ظاهرٌ حينئذ.

[إمــلاء ١٩]
[توجيه إعراب كلمة في بيت للمتنبي]

وقال مملياً على قول المتنبي :

أبلى الهوى أسفاً يومَ النوى بَدَني وفرّقَ الهجرُ بيْنَ الجَفْنِ والوسَنِ[4]

أسفاً : يجوز أن يكونَ مفعولاً من أجله، وكان القياسُ يقتضي مجيء اللام، إذ ليس هو لفاعل الفعل المعلل، فيكون حذفها لضرورة الشعر، وقد جاء مثل ذلك.

ويجوز أن يقال : إن الهوى لمّا كان من سبب المتكلم، فكأنه هو الذي

---

(١) هو علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرماني . ولد سنة ٢٧٦ هـ . أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد . من تصانيفه : التفسير ، الحدود الأكبر ، شرح سيبويه، معاني الحروف . توفي سنة ٣٨٤ هـ . انظر : بغية الوعاة ٢ / ١٨١ .

(٢) هو الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبد الرحمن بن العلاء . جمع شعر جماعة من الشعراء منهم امرؤ القيس والنابغة وزهير ، ولد سنة ٢١٢ هـ . وتوفي سنة ٢٧٥ هـ . انظر : بغية الوعاة ١ / ٥٠٢ .

(٣) انظر كتاب شرح أشعار الهذليين ـ صنعة أبي سعيد السكري ٢ / ٩٥٧ (تحقيق عبد الستار أحمد فراج .مراجعة محمود محمد شاكر).

(٤) هذا البيت من البحر البسيط وهو مطلع قصيدة قالها في صباه . انظر الديوان ٤ / ١٨٥ . أبلى : أضعف ، النوى : البعد ، الوسن : النوم ، والأسف : الحزن . قال أبو البقاء في معناه : «يقول : أبلى الهوى بدني إلى الأسف والهزال يوم الفراق . وبعّد هجر الحبيب بين جفني والنوم . وإبلاء الهوى البدن أن يذهب قوته ولحمه ، لما يورد عليه من شدائده . وخص يوم النوى لأن أشد ما يكون الوجد والألم يوم الفراق». الديوان ٤ / ١٨٥ .

أبلى نفسه. فيكون «أسفاً» فعلاً لفاعل الفعل المعلّل في المعنى.

ويجوز أن يقال: إنه جعلَ الهوى أسفاً مبالغة، كأن الحبَّ نفسَه صار له أسفٌ على من تعلّق به، فيكون لذلك فعلاً لفاعل الفعل المعلّل أيضاً.

ولا يستقيم أنْ يكون مصدراً إلا على تأويل حذفِ مضاف، كأنه قيل: إبلاءَ أسفٍ، وهو ضعيف، لأنه يؤدي إلى أن تكونَ متعلّقات الفعل كلُها مصادر كقولك: ضربت يومَ الجمعة، لصحة تقدير: ضربت ضربَ يومِ الجمعةِ، وفيه إخراجٌ للأبواب عن حقائقها.

[إمــلاء ٢٠]

[إعــراب كلمة في بيت لأبي نصر عبد العزيز بن نباتة]

وقال مملياً على قول الشاعر:

خَلَقْنـا بـأطـراف القَنـا في ظهـورهم   عيـوناً لهـا وقعُ السيـوفِ حواجبُ[١]

حواجبُ: إمّا بدل من «وقع» وإما خبرٌ عن «وقع»، ويكونُ «لها» إمّا خبراً بعد خبر وإما فضلة مثل قولك: زيدٌ له غلام، أي: غلامٌ له.

[إمــلاء ٢١]

[إعراب شطر بيت للنابغة الجعدي]

وقال مملياً على قول الشاعر:

حتى خـرَجْنَ بنـا من تحت كـوكبهم   حُمْـراً من الطعن أعنـاقـاً وأكْفـالاً[٢]

---

(١) هذا البيت من البحر الطويل. وقد ذكره ابن الشجري في أماليه ٢ /١٨٧) وقال: إن قائله أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن محمد بن أحمد بن نباتة، من قصيدة في الفخر. ولم أجده في مصدر آخر.

(٢) هذا البيت من البحر البسيط وهـو للنابغـة الجعدي. انـظر شعره ص ١٠٨. الأكفـال =

«أعناقاً وأكفالاً»: تمييزٌ، و«حُمراً»: حالٌ من الضمير في قوله: خرجن بنا

[إمــلاء ٢٢]
[معنى بيت منسوب لأبي جلدة]

وقال مملياً على قول الشاعر:

فقــلْ للحــواريّــاتِ يبكينَ غَيْــرَنَــا ولا يَبْكِنــا إلاّ الكـلابُ النــوابحُ[1]

يقول: لسنا بأهلٍ لأن تبكينا النساءُ حيث انهزمنا، بـل لتبكنا الكـلابُ.
وقيل: نحنُ أهلُ بَدْوٍ ونموت تحت السيوف، وإنما تبكينا السباعُ.

[إمــلاء ٢٣]
[معنى بيت مجهول القائل]

وقال مملياً على قول الشاعر:

وليــلٍ رَجَــوْنـــا أن يَـدِبَّ عِــذارُه فمـا نمَّ إلاّ وهو بـالصبح مُسْفِـراً[2]

«مسفراً»: حالٌ من الصبح، والعامل فيه ما في الباء من معنى المصاحبة، أي: وإلا وهو مصاحب في حال كونه مسفراً. ومعناه: أنا رَجَوْنا أن يـأخذَ في

= مفـردها كفـل، وهو العجـز، يكون لـلإنسان والـدابة، اللسـان (كفل). والكـوكب: الجيش. ورواية الديوان: حتى خرجن بنا من جوف كوكبهم.

(١) هذا البيت من البحر الطويل. وقد نسبه ابن منظور لأبي جلدة. اللسان (حور). وهو من شواهد الكشاف ١/٤٣٢ ولم ينسبه لأحد.

(٢) هذا البيت من البحر الطويل. ولم أعثر على قائله. وقد روى ابن خلكـان (١/٥٨) بيتاً مطابقاً للبيت المذكور في صدره وهو:

وليــل رجــونــا أن يــدب عــذاره فـما اختط حتى صار بـالفجـز شـائبـاً

وقال: وهو للشاعر إبراهيم الغزي.

سيره قليلاً قليلاً كدبيب العذار[1]، فما نَمّ، أي: فما بدا إلا وهو مصاحبٌ للصبح في حال إسفاره. يشيرُ إلى سرعة انقضائه وأنه أوله كان كأنه يليه آخرُه لسرعة انقضائه.

[إمـلاء ٢٤]

[أسماء الفاعلين لا تقع مفعولاً لأجله]

وقال مملياً على قولِ الشاعر:

ومرَّ معرّضاً بحديث نجدٍ فهيّجَ ساكنَ القلبِ الطَروبِ[2]

«معرضاً»: حالٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ مفعولاً من أجله، لأن أسماءَ الفاعلين لم تقع موقعَ المصادر فتقع مفعولاً من أجله. وقد وقعتْ في مواضِعَ محفوظة مصادر[3]. وإنّما حُمِلتْ على المصدرية لتعذُّر حملها على الحال.

[إمـلاء ٢٥]

[قبح ظاهر في بيت مجهول القائل]

وقال مملياً على قول الشاعر:

وَعَلِمْتُ أني لا أخافُ مُهنّداً ما لم يَرُعْني من سوارٍ مِعْصَماً[4]

---

(١) العِذار: الشعر النابت على جانبي اللحية. اللسان (عذر).

(٢) هذا البيت من بحر الوافر ولم أعثر على قائله.

(٣) كقول الفرزدق:

على حلفة لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من فيّ زور كلام

انظر شرح الشافية ١/١٧٧.

(٤) هذا البيت من البحر الطويل. ولم أعثر على قائله. والمهند: السيف.

سئل عن هذا البيت فقال: إن هذا لبئس الشعر. إلا أن وجهَه من حيث الجملة مع رداءته أن فاعل «يرعني» مقدّر، تقديرُه: شيء أو نحو ذلك، ويكون قوله «من سوار» صفةً لذلك المقدّر. ثم لمّا كان ذلك مبهماً فكأن قائلاً قال: ما هذا؟ فقال: أعني مِعْصماً أو أخصُّ معصماً، وفيه قبحٌ ظاهر، وهو أن المعصمَ هو المرادُ بالفاعلية في المعنى، و «من سوار» صفةٌ قدّمت كما يقدّمُ غيرُها من الصفات، فوزانه وزان قولك: جاءني من بني تميم رجلاً.

[إمــلاء ٢٦]

[إشكال في بيت منسوب لبعض بني عمرو بن كلدة]

وقال مملياً على قول الشاعر وهو:

قلتُ اسمعي وذرينــا من تَـفَقُّـهِكُـم فـلسـتِ أفْـقَـهَ مـنــا أُمَّ عَـمَّــارا[1]

ارتكب الشاعر أحد أمرين: أحدهما: أنه أراد: عمّارةَ، فرخّم للضرورة[2]. وهذا على لغة من قال: يا حارِ، وهو جائزٌ عند سيبويه ممتنعٌ عنـد المبرد، على لغة من يقول: يا حارُ بالضم[3]، وهذا الخلافُ جار بينهما في كل مـرخم من غير النداء. فيجوز عند سيبويه أن يجري فيه الوجهان الجاريان في: يا حارِ ويا حارُ. وعند المبرّد مخصوص بلغة: يا حارُ بالضم لا غير. والآخر: أنه ترك صرفَه

---

(١) البيت من البحر البسيط . وهـو في أمـالي القـالي منســوب لبعض بني عمـرو بن كلدة ٢/ ١٤٠ . ولم يذكره مصدر آخر.

(٢) قـال سيبويـه: «واعلم أن الترخيم لا يكـون إلا في النداء إلا أن يضـطر شاعر». وقال: «واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف لأنهما غير مناديين». انظر الكتاب ١/ ٢٣٩، ٢٤٠.

(٣) فاللغة الأولى لغة من ينتظر ، والثانية لغة من لا ينتظر.

على رأي أهل الكوفة(١)، فإن السبب الواحد عندهم غير(٢) مانع.

[إمـلاء ٢٧]

[ضعف تمييز المضمر]

وقال مملياً على قول الشاعر:

يَبْسُطُ لـلفِتْـيـةِ وَجْـهـاً جـأبـاً   بَـسْطَ ذراعيـه لـعـظمٍ كـلبـا(٣)

«كلباً»: نصب على التمييز، وليس له وجهٌ سواه. وفيه ضعفٌ من جهة أن التمييز عن المضمر في مثل قولهم: كلباً(٤)، لله دره فارساً، إنما كان لأنك أضفت المدحَ إليه وأنت تعني أمراً آخر، فحسُنَ التمييزُ لتفسيره ذلك الأمر المتعدد في التقدير كما حسُنَ قولُه: زيدٌ أحسنُ وجهاً، وأعجبني حسنه وجهاً. وفي البيت: الضمير في «ذراعيه» هو عينُ الظاهر المنصوب بخلاف الأول وشبهه. وعلى هذا حمل بعضُ المفسرين قوله: ﴿فَلَمّا رَأَوْهُ عارِضاً﴾(٥)،

---

(١) قال الزمخشري: «وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً. وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت». المفصل ص ١٧. وقد ذكر ابن الحاجب في الإيضاح (١/١٤٨، ١٤٩، ١٥٠) بعض الأبيات التي استدل بها الكوفيون وبيّن أنها ليست بحجة. من ذلك قول عباس بن مرداس:

فـما كـان حـصن ولا حـابس   يـفـوقـان مـرداس في مجمـع

(٢) وردت هذه الكلمة في جميع النسخ. والصواب حذفها حتى يستقيم المعنى.

(٣) هذا البيت من الرجز. وقد رواه ابن منظور مع بعض التغيير:

يصفـح للقِنـة وجـهـاً جـأبـاً   صـفـح ذراعيـه لـعـظم كلبـا

وذكر أنه نقل عن الأصمعي أن البيت لأبي القعقاع اليشكري. اللسان (جأب). القنة: ضرب من الأدوية، وجمعها قِنن. اللسان (قنن). والجأب: الغليظ. اللسان (جأب).

(٤) وجدت هذه الكلمة في الأصل وفي النسخ الأخرى ما عدا نسخة ب حيث شطبت. وواضح أنها زائدة غير لازمة.

(٥) الأحقاف: ٢٤.

فقال: «عارضاً» تمييزٌ للضمير المبهم في «رأوه»[1]. ومثلُه باتفاق التمييز في قولهم: نِعْم رجلاً، وبئس رجلاً، فإنه تمييز للمضمر نفسِه لا لِما يتعلّق به.

[إمــلاء ٢٨]

[إعراب عجز بيت مجهول القائل]

وقال مملياً على قول الشاعر:

فيــا حَصَيـاتٍ كُنّ في لَمْسِ كَفِّهــا رُزِقْتُنّ رَيّـاً من نشا المِسْـكِ أطْيَبا[2]

«أطيبـا»: صفة لـ «ريـا»، ويكون قـوله: من نشـا أو من شـذا، متعلّقـاً بـ «رزقتن». ويحتمل أنْ يكون «أطيب» صفةً بعد صفة، أي: رزقتن ريا حاصلة من نشا المسك أطيب من مثلها.

ويجوز أنْ يكون «من نشا المسك» متعلّقاً بـ «أطيب» المتأخرة. وهذا يَردُ عليه الفصل بين الصفة [والموصوف][3]. والجوابُ عنه: أن هذا الفصلَ من تتمة الصفة كما يقال: مررتُ برجل من زيد أفضل، إنْ جوّزنا تقدُّمَ «من»، وإنْ منعنا تقدّمَها كان «أطيب» مفسّراً لـ «أطيب» مرادة، والمفسِّر إعرابُه إعرابُ المفسَّر.

[إمــلاء ٢٩]

[معنى وإعراب بيت لعديّ بن زيد]

وقال مملياً على قول الشاعر عديّ بن زيد:

مَـنْ رأيتَ الـمنـونُ عُـرِّيـنَ أمْ مَنْ ذا عليــهِ مِنْ أنْ يُضــامَ خفيــرُ[4]

---

(١) قال الزمخشري: «إما تمييزاً وإما حالاً وهذا الوجه أعرب وأفصح». الكشاف ٣/٥٢٤.

(٢) هذا البيت من البحر الطويل. وهو من جملة أبيات أنشدها أبو علي القالي في ذيل الأمالي والنوادر ص ٩٦، ولم ينسبها لأحد. وقوله: نشأ المسك، أي: رائحة المسك.

(٣) زيادة من عندي، حتى يستقيم معنى الجملة.

(٤) هذا البيت من الخفيف. انظر ديوان عدي بن زيد ص ٨٧ وفيه: خلَّدن، بـدلاً من: =

«من»: مبتـدأ، و«المنون» مبتـدأ ثان، و«عـرين» فعـلٌ لم يسمَّ فـاعله ومفعولٌ لم يسمَّ فاعلُه خبرٌ لـ«المنون». والضميرُ إمَّا للمنون تنزيـلاً له منـزلةَ المنايا لأنه يستعمل في معناها، ولذلك قال الفراء: المنون مؤنثةٌ وتكون واحدة وجمعاً. فيحتاج إلى ضمير يعود على «مَنْ» لأن هذا المبتدأ والخبر خبرٌ لـه، ويكون قد بنى الفعلَ لضمير المفعول الثاني وحذَفَ المفعولَ الأول وإنْ كـان ضميرُه مراداً.

ويجوز أن يكونَ الضميرُ في «عرّين» عائداً على «منْ» من حيث المعنى، لأن المرادَ النفوسُ، فيكون هو الضمير الذي يحتاج إليه «منْ» ويكـون الضميرُ الذي يحتاج إليه «المنون» محذوفاً، والفعلُ مبنيّ لضمير المفعول الأول على ما هو الأحسن، وضمير المفعول الثاني محذوف.

ومعنى البيت: أنه لم يُرَ أحـدُ عُرِّي من المنـون، أي: سَلِمَ منها. وأتى بـه على وجه الاستفهام على معنى الاستبعاد والإنكار كقوله:

فَمَنْ حُدِّثتموه له علينا العلاء(١)

وأتى بـ«رأيت» توكيداً للقضية أنه لم يُر أحد سلم من المنون.

ويجـوز أن يكون «رأيت» على هـذا ملغى. ويجوز أنْ يقـال: إنَّ «مَنْ» مفعولٌ أول لـ«رأيت»، و«المنون عرين» مبتدأ وخبر في موضع نصب على أنه مفعولٌ ثان، والمعنى على حاله.

عـرين. وهو من شـواهـد الخصـائص ١/ ٩٤. وابن يعيش ٤/ ١٠. واللسـان (منن). وكتاب المذكر والمؤنث للأنباري ص ٢٢٧.

(١) البيت بتمامه:

إن منعـتم مـا تـسـألـون فمـن حـدثتمـوه لـه علينـا العـلاء

[إمــلاء ٣٠]

[توجيه إعراب كلمة في بيت لحميد الأرقط]

وقال مملياً على قول الشاعر:

فـأَصْبَحُـوا والنـوى عـالي مُعَـرَّسِهِم ولَيْسَ كـلَّ النوى يُلقى المسـاكينُ[١]

يجوز الرفعُ والنصب في «كل»، والنصبُ أوجهُ. فالـرفعُ على وجهين: عـلى أن يكونَ اسـماً لليس، وعلى أن يكـون مبتـدأ، ويكـون في «ليس» ضمـيرُ الشأن. ويضعفان لحذف الضمير العائد على[٢] المبتـدأ أو ما هـو في معنى المبتدأ، إذ التقديرُ: يلقيه المساكين. وعلى أنه قد جاء مثلُ ذلك في قراءة ابن عـامر في قـوله: ﴿ وكـلاًّ وعدَ اللَّهُ الحُسْنى ﴾[٣]، والتقدير: وكـل وعده الله الحسنى. ولولا هذا التقدير لم يستقم الرفع. إلا أن النصب أوجَه؛ لأنه مثلُ النصب في قـولـه: ﴿ وكـلاًّ وعـدَ اللَّهُ الحُسْنَى ﴾. فـ «كـل النـوى» مفعـول بـ «يلقى» قـدِّم على فعله[٤]. وفي «ليس» ضميرُ الشـأن، وليس في ضميـر الشأن بُعْدٌ، بل هو بابٌ واسع، فجاء النصبُ على وجه لا مضعِّفَ لـه. ولم ينفك الرفعُ عن مضعّف على ما تقدم.

فأما ما يُتوهَّم من أن «المساكين» مبتدأٌ، و«كل النوى» مفعولٌ بـ «يلقى»

= وهو من البحر الخفيف وقائله الحارث بن حلزة. انـظر ديوانـه ص ١٢ (إعداد وتحقيق هاشم الطعان).

(١) البيت من البحر البسيط وقائله حميد الأرقط. وهو من شواهد سيبويه ١/٧٠، والمقتضب ٤/١٠٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٠٣. والمعرَّس: المنزل الذي ينزل فيه المسافر ليلاً. اللسان (عرس). ورواية سيبويه: تلقى.

(٢) في س: إلى.

(٣) الحديد: ١٠. وقد قرأها ابن عامر بالرفع على أنه مبتدأ. انظر البحر المحيط ٨/٢١٩.

(٤) قال سيبويه: «ولكنه انتصب على تلقى. ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن»، الكتاب ١/٧٠.

مقدَّم على فعله، فغيرُ مستقيم أصلاً، لأنه يؤدي إلى تقدُّم الفعل الذي هو خبرٌ عن المبتدأ عليه، وإلى خلوِّ الفعل عن ضمير مَنْ هو له، وهو غيرُ سائغ. وأما قولُ بعض المتأخرين:

أَبَيْنَ جفنَيْـكِ رامٍ من بـني ثُـعَـلٍ أمْ لَيْسَ تُخطى الرمايا أسهمُ المُقَلِ (١)

ففي «ليس» ضميرُ الشأن، و «تخطي الرمايا» فعلٌ ومفعول وفاعل، قدِّم فيه المفعولُ على الفاعل. ولا يستقيم أن يكونَ «أسهم المقل» اسماً لـ «ليس» ولا مبتدأ، على أنْ يكونَ في «ليس» ضميرُ الشأن، لأنه يؤدي إلى تقديم الفعل الذي هو خبرُ المبتدأ عليه. ولو ساغ ذلك لساغ أنْ يكونَ «زيد» في: قام زيدٌ، مبتدأ، خبره ما تقدم عليه من قولك: قام، ولم يُصرْ إليه أحدٌ من المحققين. ووجهه ما فُهم عن العرب من التزامهم حذفَ الضمير في مثل قولهم: قام الزيدان وقام الزيدون. ولو كان مبتدأ لوجب أن يقال: قاما الزيدان وقاموا الزيدون، لأنَّ خبرَ المبتدأ إذا كان جملة لا ينفك عن ضمير يعودُ على المبتدأ، ولمَّا لم يُقل ذلك دلَّ على أنهم التزموا في الفعل إذا كان خبراً ألا يقدَّم، فإذا وقع فعلٌ مقدَّم فالاسمُ بعده فاعلٌ لا مبتدأٌ على ما تقرر.

[إمــلاء ٣١]

[معنى وإعراب بيت لعمرو بن مِلْقط]

وقال مملياً على قول عمرو بن مِلْقط الجاهلي (٢):

(١) هذا البيت من البحر البسيط . ولم أعثر له على قائل . وثعل : أبـو حي من طيء ، وهو ثعـل بن عمرو أخـو نبهان . الصحـاح (ثعل) . والـظاهر أن هـذا الحي كـان مشهـوراً بالرماية . والمقل : جمع مقلة ، وهي شحمة العين التي تجمع البياض والسواد . الصحاح (مقل) .

(٢) في ب : جاهلي .

مَـهْـمَـا لِـيَ الـلـيـلةَ مَـهْـمَـا لِـيَــهْ   أَوْدى بِـنَـعْـلَـيَّ وسِـرْبَـالِـيَــهْ[1]

يجوز أن يكون «مه» من قوله: مهما لي الليلة، اسمَ فعل من قولهم: مه، أي: اسكتْ واكففْ عما أنت فيه من اللوم وشبهه. كأنه يخاطب لائماً على ما رآه من الوَلَه. ثم قال: ما لي الليلةَ؟ تعظيماً للحال التي أصابته والشدة التي أدركته. ثم ذكرَ الأمرَ الذي يحقِّق تعظيمَ الأمر فقال: أودى بنعليَّ وسرباليه، يعني: ذهبَ بنعليَّ وسرباليه، كقوله تعالى: ﴿هَلَكَ عنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[2]. وإذا ذهب عنه نعلُه وسربالُه وضلا[3] دل على أنَّ حالَه بلغت مبلغاً أذهلته عما لا يَذْهلُ متيقظٌ عن مثله.

وصورةُ الاستفهام للتعظيم. ثم يجيء ما يحقق ذلك التعظيم بجملة أخرى بعد ذلك من فصيح كلام العرب وبديعه. قال الله تعالى: ﴿ **الحاقةُ. ما الحاقةُ. وما أدراكَ ما الحاقةُ** ﴾[4]، ثم قال: ﴿ **كَذَّبَتْ ثمودُ** ﴾[5]، وقال: ﴿ **القارعةُ. ما القارعةُ** ﴾[6]، ثم قال: ﴿ **يومَ يكونُ الناسُ** ﴾[7]، وذلك كثير.

ويجوز أنْ يكون «مهما» أصلُه: ماما، كررت ما الاستفهامية للتأكيد

---

(١) البيت من البحر السريع. وهو من شواهد الرضي ٢/٢٥٣، ونوادر أبي زيد ٦٢، والهمع ٢/٥٨، والمغني ١/١١٤ (دمشق)، والكشاف ٢/١٠٩. والسربال: القميص والدرع. اللسان (سربل).

(٢) الحاقة: ٢٩.

(٣) في ب: وضل.

(٤) الحاقة: ١، ٢، ٣.

(٥) الحاقة: ٤.

(٦) القارعة: ١، ٢.

(٧) القارعة: ٣.

اللفظي فقلبت الألف الأولى هاء، كما قلبت ألفُ الشرطية في قولهم: مهما، وهي عند الأكثرين أصلها: ماما[1]، وليس ذلك بقياس، وإنما هـو حملُ لفظِ العربي على ما يحتملهُ مما هو من جنس كلامهم. وليس من القياس المختلف فيه في شيء.

ويجوز أن يكون «ما» الأولى قُدِّر الوقفُ عليها فقلبت ألفُها هاء ثم أُجريَ الوصل مجرى الوقف. والوجهُ الأول أوجهُ وأوضح.

والبـاء في قـولـه: «بنعلي» بـاء التعـديـة[2]، يعني: أذْهَبَهمـا وأضلَّهمـا عني [3].

يقال: أذهبته وذهبت به، بمعنى واحد. و«سرباليه» معطوف على قوله: بنعلي. و«ما» في موضع رفع بالابتداء، إذ ليس بعدها فعل مسلط عليها. وكل ما كان كذلك من هذا الباب مرفوع[4] على الابتداء. و«الليلة» ظرف معمول، إمَّا لمتعلِّق الجار في قوله: لي، لأنه خبرُ المبتدأ، يتعلق بمحذوف، أي: ما حصل لي واستقرَّ، وإما بما تضمنه معنى الجملة الكبرى بكمالها، لأن معناها: ما أصنع وما ألابس؟ مثله في: ما لك واقفا؟.

---

(١) قال سيبويه: «ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلت الهاء من الألف الأولى». الكتاب ٣/ ٦٠.

(٢) ونقل البغدادي عن الفارسي جواز كونها زائدة. كأنه قال: أودى نعلاي. انظر الخزانة ٩/ ٢٠ (هارون).

(٣) لم يتعرض ابن الحاجب لشرح الفاعل في قوله: أودى. ويجوز أن يكون التقدير: أودى مود، أي: ذهب ذاهب. ومذهبُ أبي علي أحسنُ، لأنه لا يؤدي إلى مثل هذا التقدير.

(٤) في الأصل وفي م، د: مرفوعاً. وهو خطأ لأنه خبر المبتدأ (كل).

[إمــلاء ٣٢]

[معنى بيــت لجريــر]

وقال مملياً على قول الشاعر:

لــو أنَّ عُصْمَ عِمــايَتَيْـنِ ويــذْبُــل   سَمِعَـا حـديثَـكِ أنْـزلا الأوْعــالا[1]

يجوز أن يكون في «أنزل» ضميرُ تثنية عائداً إلى ما عاد إليه الضميرُ في «سمعا» وهو: عُصْم عمايتين ويذبل، أي: عُصْمُ هذا وعصمُ هذا، ثم ثنى على تأويل الجمعين كقولك: غنمان وإبلان. أي: لو أن هذين القبيلين سمعا حديثَك أنزلا أنفسَهما من محالهما التي لا ينفكان عنها اعتصاماً بها إلى المحلّ الذي لا يعتصمان فيه لخروجهما بسماعه عن حال الاعتدال. وإذا كان هـذا الحديثُ فاعلاً بما لا يعقل هذا الفعلَ لحسنه ورونقه فكيف فعلُه في العقلاء!

وأوقع «الأوعال» موقع قوله: أنفسهما، ليتَّزن الشعـرُ وتستقيمَ القافيـةُ، والمعنى واحد؛ لأن الأوعالَ هي العصمُ المذكورة في صدر البيت.

ويجوز أن لا يكون في «أنزل» ضميرُ تثنيـة، ويكون فيـه ضميرُ قـوله: حـديثك، أي: أنـزلَ حديثُـكِ الأوعال. فـأوقَع «الأوعـال» مـوقـعَ المضمـر، والمعنى: أنزلها أو أنزلهما، فأوقعَ المظهرَ موقع المضمر ليتَّزن البيتُ وتستقيمَ القافيةُ. وكلا الوجهين حسنٌ مستقيم، والترجيحُ فيهما لِمَا يثبتُ نقلُه منهما.

(١) هذا البيت من الكامل، وهو لجرير. انظر ديوانه ص ٣٦١ (بيروت). عماية ويـذبل: جبلان بالعالية. معجم البلدان ٤/١٥٢. وقد ثنى عماية على عـادة الشعراء في ذلـك. وانظر: الهمع ١/٤٢، والدرر ١/١٧.

[إمــلاء ٣٣]

[استفتاء في أبيات مجهولة القائل والجواب عنه]

وقال ممليّاً عن استفتاء شعر وهو(١):

ما القولُ في امـرأة قالتْ وقـد ورثتْ ... إني سـأحكمُ حكمـاً مـا بـه بـاسُ
سـهـامُنـا سـتـةٌ لسـتـة قُسـمَـتْ ... ونـحـن سـتَّـةُ ورَّاث وأكـيـاسُ
فـلابـنـتـيَّ وأختِي ثـم والـدتـي ... ولي ولابني هـذا المـالُ أسـداسُ

الجواب:

هـذا أخـوهـا لأم كـان وارِثُـه ... أمّـاً وأختين منهـا إذا أتى الكـاس(٢)
ومُعْتقيـن وهمْ أولادُهـا اشتـركـوا ... على السـواء فللميـراث لم يـاسـوا
فكُلُّهـم وارثٌ منهـا كمـا ذكـرتْ ... سُـدْسـاً ولا ريبـةَ فيهـا ولا بـاسُ

[إمــلاء ٣٤]

[شرط ضمير الفصل]

وقال: الفصلُ شرطهُ أنْ يأتي على طِبْق الخبر في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه كقولك: زيـدٌ هو القـائم، وكان الـزيدان همـا القائمين وهم القائمين، ولا يجوز عكسه، لا يجوز هم القائِمَيْنِ ولا هو القائمين. وإنما كان كذلك إمَّا ضميرٌ على التحقيق وإما مشابِهٌ للضمير. فإنْ كان ضميراً فلا إشكالَ في تعليله، وإنْ لم يكن ضميراً فهو مُشابهٌ له في الصورة، فقصدوا أنْ يجروه مجرى الضمير لئلا يقعَ الاختلاطُ، ولا يحصل فيه انضباطٌ. وإذا تقرَّر ذلك فقول الشاعر:

---

(١) هذه الأبيات من البحر البسيط ولم أعثر على قائلها.

(٢) الكاس: الموت.

وكـائِنٍ بالأبـاطـح مِنْ صـديقٍ يراني لَوْ أصيبَ هو المُصَابا[1]

كـان ينبغي أن يكـون: أنـا، لأنَّ المصـابَ مفعـولٌ ثـانٍ لـ «يـراني»، والمفعولُ الأول الياءُ، وهي للمتكلم، والمفعـولُ الثـاني هــو الأول في المعنى، فكان يجب أن يكون الفاصلُ على القياس المتقدم: أنا. ووجهُه أنه ليس على الفصل، بل هو تأكيد للضمير المستتر في «يراني»، أو للضميـر في «أصيب». وأمَّا إنْ قُدِّر: لو أصبت، لم يستقم المعنى، إذ يصير تقديرُه: يراني مصاباً إذا أصابتني مصيبة، ولا يُخبِر بمثل ذلك عاقلٌ، إذ لا يُتوهم خلافُه.

[إمـلاء ٣٥]

[معنى بيت لابن قلاقِس الإسكندريّ]

وقال وقد سُئِل عن قول ابن قَلاقِس الإسكندريّ[2]:

مـا بـالُ هــذا الـريم أنْ لا يــريمْ لَـوْ كـانَ يـرثـي لسـليمٍ سـليمْ[3]

فقـال: «سليم» الثاني فـاعلٌ لـ «يـرثي»، بمعنى: سـالم. و «سليم» الأول بمعنى: لديغ. فإنهم يقولون للديغ: سليم، ولـلأعمى[4] بصير، على سبيـل

(١) البيت من بحـر الوافر وقائله جرير. انظر ديوانه ص ٢١ (بيروت). والـرواية فيـه: لو أصبت. وهـو من شواهـد الرضي ٢/ ٢٤، وابن يعيش ٣/ ١١٠، والمقـرب ١/ ١١٩، والمغني ٢/ ٥٤٨ (دمشق)، والهمع ١/ ٦٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٦.

(٢) هـو نصر الله بن عبـد الله بن قـلاقس الاسكنـدري. كـانت ولادتـه بـالاسكنـدريـة سنة ٥٣٢ هـ. وتوفي بعيذاب سنة ٦٧ هـ. كان شاعـراً مجيداً وفـاضلاً نبيـلاً. انظر: وفيات الأعيان ٦/ ٣٨٥.

(٣) البيت من البحر السريع. انظر ديوانه ص ٥٣٩ (رسالة دكتوراه ـ إعداد سهام الفريح ـ جـامعة القـاهرة سنـة ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م). وقد ذكره ابن خلكان (٦/ ٣٨٥) بـروايـة مختلفة: ما ضر ذاك الريم لا يريم. وقال: إنه مطلع قصيدة قالها في مدح القاضي الفاضل عبد الرحيم. الـريم: الظبي الأبيض. لا يريم: لا يبرح. انظر: اللسان (ريم).

(٤) في الأصل وفي م: الأعمى. وما أثبتناه أصوب.

التفاؤل. ولا يحسنُ أن يكونَ «سليم» الثاني تأكيداً للأول على وجه التأكيد اللفظي، لأنه أولاً قد فُهم منه قصدُ التجانس، وليس هذا عندهم معدوداً في التجانس. وأيضاً فإنه يلزم أنْ يكون لـ «يرثي» مضمر عائد[1] على «الريم» وليس المعنى عليه، فظهر أن الوجه أن يكون على ما ذكرناه ويكون جوابُ «لو» محذوفاً دل عليه ما قبله، لأن ما قبله يدلُّ على إنكار ذلك وهو كونه: لا يريم، والتعجب منه. ثم قال: لو كان يرثي لسليم سليم، على أحد وجهين: إمَّا على الإنكار على نفسه في إنكار الأول، أي: لو كان يرثى للديغ سالمٌ لتوجَّه الإنكار أو التعجب، أما إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو للتعجب. وإما على أنْ يكون الجوابُ ما دلَّ عليه قوله: أن لا يريم، كأنه لو كان يرثي لسليم سليم لرام. فإن قيل: فقد تقدَّم ذكرُ الريم، فليكنْ فاعلُ «يرثي» باللام لأنه معهودٌ سابق. فالجوابُ: أن ذلك إنما يكون إذا أُعيد اللفظ الأول مثل قولهم: جاءني رجل، ثم تقول: ما فعل الرجلُ. وإنما فعلوا ذلك لئلا يؤدي إلى الإلباس بغيره.

فإن قيل: لا يلائم عجزُ البيت صدرَه، لأن أوله خاصٌ وآخره عامٌ، لأن «لو» من حروف الشرط، والمعلَّق على الشرط يعمُّ بدليل قولهم: لو أكرمتني أكرمتك، وهذا عام. فالجواب: إنما يمتنعُ لو لم يكن المذكورُ في صدر البيت داخلاً في العموم، وأما إذا كان داخلاً فلا يمتنع، فإنَّ المعنى: لو كان يرثي سليمٌ ما لسليم، فيدخلُ الريمُ وغيره.

(١) في الأصل وفي النسخ الأخرى: مضمراً عائداً. والصواب ما أثبتناه لأنه اسم (يكون).

[إمــلاء ٣٦]

[لا يصح التمييز عن كل مبهم]

وقال: توهَّم بعضُ النحـويين أنه يصـحُّ التمييزُ عن كـل مبهم مثل قـوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رأوْه عـارضاً ﴾[١]. ويـزعمُ أنه منصـوبٌ على التمييز[٢] من الضمير في (رأوه)، وكذلك قولُ الشاعر:

لا بـاركَ الرحمنُ فيهـا عَقْرَبـاً   دبَّـابــةٌ دبَّـتْ إلى دبَّـابِ[٣]

وكذلك توهَّم في قوله تعالى: ﴿ ماذا أرادَ اللَّهُ بهذا مثـلاً ﴾[٤]، وشبهه كثير. وهذا غلط، لأن التمييزَ رفعُ الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة. ونعني بالمستقر ما لا ينفكُّ عنـه الإبهام بـاعتبار الـوضع، والمضمـرُ ليس فيه ذلك. فإنه إنَّما يُضمر الشيءُ بعد أنْ يُعرف، واسم الإشارة وإنْ سمِّي مُبْهماً فلا ينفكُّ عن قرينة مشروطة فيه باعتبار الوضع يتبيَّن بها غالباً، ومن هذه الجهة كان الوهمُ لمَّا رأوها لا يُفهم منها ماهيةُ مسمَّاها توهموا أنها كعشرين وثلاثين وليسا بسواء، إذ عشرون وثلاثون لا ينفك عن الإبهام باعْتبار الوضع. وهذا وبابُه إنْ فُرض إبْهامٌ فللذهول عن قرينة الإشارة المعيَّنة، وصحة وصفها بأسماء الأجناس كقولك: مررتُ بهذا الرجل واشتريتُ هذا الكتـاب، تُوهم ذلـك من حيث إن الصفةَ المعنى فيها هو المقصودُ. فلو كان هذا يُفهم منه الرجـوليَّةُ بـالإشارة، لكان الرجلُ ونحوه تكريراً.

(١) الأحقاف: ٢٤.

(٢) قال الزمخشري: «إمّا تمييزاً وإمّا حالاً. وهذا الوجهُ أعربُ وأفصح». الكشاف ٣/٥٢٤.

(٣) هذا البيت من الرجز. وقد ذكره ابن شاكـر في فوات الـوفيات ٣/٩٣ (تحقيق الـدكتور إحسان عباس)، وقال: إنه لابن بسام البغدادي وهو علي بن محمد بن نصر بن منصور بن بسام أبو الحسن البغدادي المتوفى سنة ٣٠٢ هـ.

(٤) البقرة: ٢٦. وذكر أبو حيان أن انتصابه على التمييز عند البصريين. أما الكوفيون فإنهم ينصبونه على القطع. قال: «والمختار نصبه على التمييز». البحر المحيط ١/١٢٥.

والجوابُ : أنَّ الصفةَ ليست كالتمييز فإنها تجري للتوضيح والتخصيص. ولمَّا كان المشارُ إليه ههنا محتملاً هذه الذات وغيرَها بتقدير الجهل بالقرينة حَسُن إجراءُ هذه الأسماء وصفاً ، كما حسُن أن تقول: العينُ الباصرةُ والعين الجاريةُ، ولو صحَّ منها تمييزٌ بهذا الاحتمال من الأسماء المشتركة، ولا قائل به.

ولا [1] جرم، لمَّا جاء شيء من الضمائر مبهمةَ الذات فُسِّرت بمنصوب على التمييز كقولهم: ربَّه رجلاً ونِعْمَ رجلاً، وما أشْبه ذلك.

[إمــلاء ٣٧]

[معنى بيتين مجهولي القائل]

وقال وقد سئل عن قول بعض المبتدئين في صناعة الشعر:

يـا عَقْرَبَ الصُّـدْغِ على خَدِّهِ خــافي من الآس عـلى وَرْدِهِ
ويـا قضيبَ البانِ خفْ خشيـةً من دقَّـةِ الخَصْـرِ على قَـدِّهِ[2]

شبَّـه ما ينعـطفُ من أطـراف شَعـر الصُّـدْغ بـالعقـرب، وأضـاف إليـه لاختصاصه به. وقوله: على خده، حالٌ لبيان محله. وقوله: خافي، أمرٌ من: خـافَ يخاف، لمَّـا اتَّصل بـه ضميرُ المخـاطب المؤنث وجب إثباتُ ألفـه، وكذلك: خافا وخافوا، وخفي: لحنٌ فاحش. وقولـه: من الآس على ورده، تشبيهٌ لمبادي شعر الوجه بالآس لخضرته وللحمرة به بحمرة الورد.

---

(١) في ب ، د، س : لا.

(٢) هذان البيتان من البحر السريع ولم أعثر لهما على قائل. الصدغ: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللحيين ، وقيل : هو مـا بين العـين والأذن . انظر اللسـان (صـدغ). الآس : ضرب من الرياحين . والبـان : شجر يسمـو ويطول في استـواء وليس لخشبه صـلابة ، واحدته بانه.

ويحتمل قوله: خافي، إلى آخره[1]، أموراً: أحدها: أنْ يكون: خافي على نفسك مما يجاورك من الآس في حال حصوله على الورد، أو: خافي من الشعر المشبَّه للآس على عادتها في نفرتها من خشونة الشعر. أو: خافي على الورد أن يغلبَ عليه الآسُ. فتعلُّقُ «على ورده» في الأول والثاني بمحذوف حال من الآس، وتعلُّقه في الثالث بـ «خافي».

وقوله: ويا قضيبَ البان، شبَّه قامَته بقضيب البان على عادتهم. وقوله: من دقة الخصر على قده، كالأول والثالث في قوله: على ورده[2].

وكلُّ هذه التشبيهات مستعملةٌ في أشعار الشعراء. والأمرُ بالخوف في البيتين غريبٌ، وليس ببعيد عن الاستحسان.

[إمــلاء ٣٨]

[توجيه إعراب كلمتين في بيت لعمرو بن معد يكرب]

وقال مملياً على قول الشاعر وهو من أبيات سيبويه:

الحربُ أولَّ ما تكــونُ فُتَيَّـةً تسعى بزينتها لكلِّ جَهولِ[3]

يروى بنصب «أول» ونصب «فُتيَّة» ورفعهما، ورفع الأول ونصب الثاني، ونصب الأول ورفع الثاني.

---

(١) إلى آخره: سقطت من د.

(٢) فقوله: على قدّه، متعلق بمحذوف حال من الخصر، أو متعلق بقوله: خف.

(٣) هذا البيت من الكامل وقائله عمرو بن معد يكرب. انظر شعره ص ١٤٢. وهو من شواهد سيبويه ١/٤٠١، والمقتضب ٣/٢٥١، والحماسة البصرية ١/١٨، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢٢٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٠٠. ورواية سيبويه والمقتضب: تسعى ببزتها. والشاهد فيه رفع (أول) ونصب (فتية) والعكس، ورفعهما جميعاً ونصبهما على تقديرات مختلفة.

فإذا انتصبا جميعاً[1] كان نصبُ «فُتَيَّة» إما على أن يكـون حالاً إمَّـا من الضمير في «تسعى»، أي: تسعى ببزتهـا[2] في حال كـونها فُتَيَّـة وإمّـا حالٌ من الضمير في «تكون» على أن يكون «أول» ظرفاً معمولاً لـ «تسعى»، أيْ: تسعى ببزتها لكل جهول في زمن أول وجودها في هذه الحال، فيكون المعنى على أن سعيها ببزتها في أول زمن وجودها على هذه الحال. وإمّا على أن تكون خبراً لـ «تكون» والمعنى كان. والنصب في «أول» إمّا على الظرف لـ «تسعى»، أي: تسعى بزينتها أول وجودها، وإما على الظرف لـ «فُتَيَّة» على أن لا تكون معمولاً لـ «تكـون» بل لـ «تسعى»، أيْ: تسعى بـزينتها في حـال كونهـا فُتَيَّة في أول وجودها.

وإذا ارتفعـا جميعاً كـان رفعُ «أول» على أنـه بدلٌ من الحـرب، وخبـرُه «فتية»، كأنه قال: أول أكوان الحرب فتيـة، وهو من بـدل الاشتمال. وصـحَّ الإخبار عن الكون بصفة ما هو كائن فيه كما صحَّ وصف الليل بنـائم ووصف اليوم بالأليم، كقولهم: ليلٌ نائم، ومن عذاب يوم أليم، فوُصفَ بصفةِ ما هو واقعٌ فيه.

ولا يستقيم أن يكون خبراً بعدِ خبر، إذ لا يستقيم أنْ يُخبـر عن الحرب بأول أكوانها لفساد المعنى لتغاير الذاتين في المعنى. ورفع «فُتَيَّة» واضح[3].

وإذا انتصب الأول وارتفـع الثـاني كـان نصب «أول» على أنـه ظـرف لـ «فُتَيَّة»، أي: فُتَيَّة أول ما تكون، كـأنه قيـل: مستحسنة أول أكـوانها. ولا يجوز أنْ يكونَ حالاً من الحرب لأنه مبتدأ، ولا موضع خبر عنه، لأنه لا فائدة

(١) ولم يذكر سيبويه هذا الوجه.

(٢) في د: بزينتها.

(٣) على أنه خبر المبتدأ الذي هو: الحرب.

فيه إذ كل شيء مستقر أول أكوانه. ولا يجوزُ أنْ يكونَ معمولاً لـ «تسعى» لوقوعه بين مبتدأ وخبر قبله، ورفع «فُتَيَّة» على أنه خبر المبتدأ.

وإذا ارتفع الأولُ وانتصب الثاني كان «أول» إما مبتدأ ثانياً و «فُتَيَّة» حال سدَّ مسدَّ الخبر كقولك: زيدٌ أخطبُ ما يكون قائماً، وإما بدلاً من «الحرب» بدلَ الاشتمال، و «فُتَيَّة» حال سد مسد الخبر أيضاً، كأنك قلت: أول ما تكون الحربُ فتية. ونصبُ «فُتَيَّة» كنصب «قائماً» في قولك: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً(١).

ومهما جُعل «تسعى» عاملاً فيما قبله كان خبرَ المبتدأ، ومهما جُعل ما قبله خبراً كان إمَّا خبراً بعد خبر، وإما جملةً مستأنفة.

[إمـلاء ٣٩]
[معنى بيت غريـب]

وقال وقد سئل عن معنى قول الشاعر:

فـي فـتـى عـلَّقَ الـطلاقَ بـشـهـر قَبْـلَ مـا بعـدَ قـبله رَمَـضـانُ(٢)

بعد أنْ ادّعِيَ أنه من المعاني الدقيقة الغريبة التي لا يعرفها في مثل هذا الزمان أحد. فقلت: إنما يستعظم معنى مثلِ ذلك قوم ليست لهم ممارسة لدقائق العلوم الشرعية. فإذا وقع لهم أنهم فهموا مثلَه رأَوا أنهم فازوا من العلم بنائل أو حلُّوا بطائل.

وقد أجريتْ هذه المسألةُ بعينها بمصر وأجيب بما فيه كفاية. ثم سُئلتُ

(١) قال سيبويه: «كأنه قال: الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية، كما تقول: عبد الله أحسن ما يكون قائماً». الكتاب ١/٤٠٢.

(٢) هذا البيت من البحر الخفيف ولم أعثر على قائله.

عنها بدمشق، فقلت: هذا البيتُ ينشدُ على ثمانية أوجه. لأن ما بعد «قبل» الأولى قد يكون قبلين وقد يكون بعدين، وقد يكونان مختلفين. فهذه أربعةُ أوجه، كل واحد منها قد يكون قبله قبل وقد يكون قبله بعد، صارت ثمانية.

ثم أقدّم قاعدةً ينبني تفسيرُ الجميع عليها، وهو أن كل ما اجتمع فيه منها قبل وبعد فألغهما، لأن كل شهر حاصلٌ بعد ما هو قبله وحاصلٌ قبل ما هو بعده، فلا يبقى حينئذٍ إلا بعده رمضان، فيكون شعبان، أو قبله رمضان، فيكون شوالاً، فلم يبق إلا ما جميعُه قبل أو جميعُه بعد. فالأول هو الشهرُ الرابع من رمضان، لأن معنى: قبل ما قبل قبله رمضانُ، شهرٌ تقدم رمضان قبل شهرين قبله وذلك ذو الحجة. والثاني هو الرابعُ أيضاً ولكن على العكس، لأن معنى: بعد ما بعد بعده رمضانُ، شهرٌ تأخر رمضانُ بعد شهرين بعده وذلك جُمادى الآخرة.

فإذا تقرر ذلك فقلْ: قبل ما قبل قبله رمضانُ ذو الحجة، لأن ما قبل قبله شوال وقبله رمضان، فهو ذو الحجة. وقبل ما بعد بعده رمضانُ شعبانُ، لأن المعنى: بعده رمضانُ وذلك شعبانُ. قبل ما قبل بعده رمضانُ شوال، لأن المعنى: قبلَه رمضان وذلك شوال. قبل ما بعد قبله رمضانُ شوال، لأن المعنى أيضاً: قبله رمضانُ وذلك شوال.

فهذه الأربعةُ الأُوَلُ، ثم أجر الأربعةَ الأُخَرَ على ما تقدم. فقل: بعد ما قبل قبله رمضان شوال، لأن المعنى: قبله رمضان وذلك شوال، بعد ما بعد بعده رمضانُ جمادى الآخرة، لأن المعنى: ما بعد بعده شعبان وبعده رمضان فهو جمادى الآخرة. بعد ما قبل بعده رمضانُ شعبانُ. لأن المعنى: بعده رمضان وذلك شعبان، بعد ما بعد قبله رمضانُ شعبانُ، لأن المعنى أيضاً: بعده رمضان وذلك شعبان. وهذه المسألةُ منقولةٌ من خط يده الكريمة.

[إمــلاء ٤٠]

[توجيه إعراب كلمة في بيت للمتنبي]

وقال مملياً على قول المتنبي:

مغاني الشِّعْبِ طيباً في المغاني بمنـزلةِ الـرَّبيعِ من الـزمانِ[١]

يجوز أنْ يكونَ «طيبـاً» تمييزاً من النسبـة المفهومـة من متعلّق الخبر في قوله: بمنزلة الربيع، أي: مقدّرةٌ طيباً، أي: مقدَّرٌ طيبها، فنسب إليهـا، والمرادُ طيبها. فلما قصدَ إلى تبيين المنسوب إليه ذكَره منصوباً على التمييز كما تقول: زيدٌ حسنٌ وجهاً[٢]. ويلزم أنْ يكونَ فيه تقديمْ التمييز على عامله، إلا أن يُقدَّر المتعلَّقُ قبله، كأنه قال: حاصلٌ طيبها في المغاني بمنزلة الربيع.

ويجوز أنْ يُقال: إن النصف الأول جملةٌ مستقلة، فيكـون «طيباً» منصـوباً على التمييز عن خبر محذوف دل عليه النصف الثاني، كأنه قال: أحسنُ طيبـاً وأظهرُ وما أشبهه. لأنه لمَّا فضَّل الربيعَ على الزمان عُلمَ أنَّ المرادَ تفضيلُ هذه المغـاني على غيرهـا، ويكون قـولـه: في المغـاني، متعلقـاً[٣] بـ«أحسن» المقدَّر، ويكون قولُه: بمنزلة، إمـا خبرَ مبتـدأ[٤] محذوف، أيْ: هي بمنزلة الربيع، ويجوز[٥] أن يكون خبراً بعد خبر.

(١) البيت من بحـر الوافر وهو مطلع قصيدة قالها في مدح عضد الدولة وولديه أبي الفوارس وأبي دلف، ويذكر طريقه بشعب بوان. انظر الديوان ٤/٢٥١. وقوله: الشعب، هو شعب بوان، وهو أحد متنزهات الدنيـا، وهو في بـلاد فارس. انـظر: معجم البلدان (١/٥٠٣). والمغاني: هي الأماكن التي فيها أهلها.

(٢) ونقل أبو البقاء عن أبي الفتح أن الشاميين ينصبونه بإضمار فعل، أي: تزيـد طيباً، أو تطيب طيباً، وأن البغداديين يـرفعونـه. ووجه رفعـه أن المغاني مبتـدأ، وطيب خبره. انظر: الديوان ٤/٢٥١.

(٣) في الأصل: متعلق. وهو خطأ. لأنه خبر يكون.

(٤) في م: لمبتدأ. وهو خطأ. ويصح لو كان ما قبلها منوناً.

(٥) الأصوب أن تكون هذه الكلمة: وإما. ولكن هكذا وردت في جميع النسخ.

ويجوز أنْ يكونَ «طيباً» حالاً معمولاً لمتعلّق «بمنزلة»، أي: مقدَّرةٌ بمنزلة الربيع من الزمان في حال طيبها بالنسبة إلى الأزمان، ولا يكونُ من باب تقديم الحال على العامل المعنوي، لأن العاملَ ههنا محذوفٌ مقدَّر بلفظ: مقدرة، لا بالاستقرار.

والتقديمُ على العامل المعنوي في مثل ذلك إنما يمتنع إذا كان المتعلّق استقراراً. فأما إذا كان غيرَه فليس من ذاكِ، وإنما هو من باب المعمول المحذوف عامله، وذلك سائغٌ في الحال وغيره. وإنْ[1] قدّرْتَ متعلَّق «بمنزلة» مقدّماً على «طيب» اندفعَ الإشكالُ.

[إمـلاء ٤١]
[معنى وإعراب بيت للمتنبي]

وقال مملياً على قول المتنبي وهو:

أهـلاً بـدارٍ سبَـاكَ أَغْيَـدُهـا   أبْعَـدَ ما بـانَ عنْكَ خُـرَّدُها[2]

أهلاً بدار: دعاءٌ للدار على وجهين: أحدُهما: خطابُها على نحو ما يُخاطَب المترحَّبُ به كعادتهم في خطاب الديار، لأنها لمَّا قابلته[3] شبَّهها بمن أقبل عليه، وخاطبها بتحية الآدميين، فيكون مفعولاً بقوله: أتيت أهلاً على الوجه الأول. والثاني: أن يكون استعمل ما هو للتحية للمخاطبين لمجرد الدعاء لمَّا كَثُر دعاءً حتى صار معنى الأهل فيه نسياً مَنْسِيّاً. ويَفهم الدعاءَ فيه من لا

(١) في م: وإذا.

(٢) هذا البيت من البحر المنسرح وهو مطلع قصيدة قالها في صباه يمدح فيها محمد بن عبيد الله العلوي. انظر: الديوان ١/٢٩٤. الأغيد: الناعم. والخرد: جمع خريدة وهي البكر التي لم تمس. قال أبو البقاء في معناه: «إنه لما دعا للدار بالسقيا ورجوع الأهل إليها بكى. وقال: هذه الدار أبعد شيء فارقك، وبان عنك جواريها الناعمات الأبكار».

(٣) في م: قابلها. والصواب ما أثبتناه، لأن المعنى يقتضيه.

يخطرُ له مدلولُ الأهل ببال، فيكون دعاءً بالخير على حسب ما يليق بالمدعوّ لـه، كأنـه قال: عَمُـرْتِ أو سُقيتِ أو ما أشبـه ذلـك، فيجـوز[1] نصبُـه على المصدر.

وقولُه: سباك أغيدهـا، يجوز أن يكـون جملة مستأنفـة على الوجهين. ويجوز أن يكون صفة لقوله: بدار، على الوجهين، إلا أنه يَقْوى الوجـهُ الأولُ للوجه الأول، ويَقْوى الوجهُ الثاني للوجه الثاني.

ويصح أنْ يكون مخاطِباً لنفسه وأن يكون مقدِّراً غيرَه مخاطِباً له، أي: مقولٌ فيها: سباكَ أغيدُها.

وقـوله: أبعـدَ ما بـان عنكَ خـردُها. أبعـدَ: يجـوز أن يكـونَ حـالاً من «أغيدها»، أي: في حال كونه أبعدَ ما بان، كما تقول: جاءني زيدٌ أحسنَ ما كان. ويضعُف مِن وجهين: أحدُهما: أنه مضاف إلى «ما بان»، فإما أنْ يقدَّر مصدراً، وإما أنْ يقدَّر ظرفاً، فيجب أن يكون «أبعد» جزءاً منهما في المعنى، فيمتنع جعلُه حالاً لتغاير الذوات. والوجهُ الثاني: أنه لا بد في الحال الإفرادية من ضمير لصاحبها، ولا ضميرَ. والجوابُ عن الأول: أنه إذا أريد بأفعـل التفضيل تفضيلُ من هو له على نفسه باعتبار أحواله، أضيف إلى «مـا» هذه. لأنهم لـو أضافوه كما يضيفونه إذا كان مفضلاً لوقع اللَّبْسُ بين تفضيل حال من أحوالـه على بقيتها وبين تفضيله على أحوال غيره، ويدل عليه جوازُ قولهم: اشتريته أرخصَ ما كان، وبعتُه أغلى ما كان، وأهنته أعزَ ما كـان، وعززتـه أهونَ مـا كان. والجوابُ عن الثاني من وجوه: أحدُها: الضميرُ في خردها للأغيـد وإنْ كان مؤنثاً، لأن «أغيد» صفةٌ في المعنى لمؤنث. الثاني: أن يكون المرادُ: خرد

---

(1) في م: فيكون.

أغيد الدار، فلمَّا قصد إلى إضافته وقد تقدَّم ذكرُهما أضمرهما، وتعذَّر إضافةُ المضمر إلى المضمر، فحذف المضافَ وأقام المضافَ إليه مقامه[1]. والثالث: أنْ يريد بالخرد الأغيد، فكرره بغير لفظه، فكأنه قال: أبعد ما بانوا عنك أو بن عنك.

ويجوز أنْ يكون «أبعد» ظرفاً معمولاً لِـ «سباك» أو لمعنى الدعاء في «أهلاً»، وهذا أقوى باعتبار اللفظ، والأولُ أقوى باعتبار المعنى، وتقديرُه: سباكَ أغيدُها في أبعد أزمنة البعد.

وأما «أَبَعْدَ» فجملةٌ مستأنفةٌ لدخول همزة الاستفهام عليها، حُذف فعلها للدلالة عليه. ومعناها الإنكار، على معنيين: أحدهما: أتترحبُ أو أتدعو لها بعد أنْ بانَ أحبابُك منها؟ والثاني: أتتأسف عليها بعد أن بانوا منها؟ ويجوز أنْ يكون من تتمة قوله: ظلت بها، في البيت الثاني[2]، فيكون تضميناً مع أنه لا حاجة إليه.

[إمــلاء ٤٢]

[معنى وإعراب بيت للمتنبي]

وقال مملياً على قول المتنبي وهو:

يَـعْلَمْـنَ ذاكِ ومـا عَـلمْـتِ وإنَّـمـا أوْلاكُمـا يُبْكَىَ عـليـه العـاقـلُ[3]

---

(١) مثل: واسأل القرية، أي: أهل القرية.

(٢) وهو قوله:

ظلت بهـا تنـطوي عـلى كـبـد نضيجـة فـوق خلبهـا يـدهـا

(٣) البيت من البحر الكامل وهو من قصيدة قالها في مدح القاضي أبي الفضل أحمد بن عبد الله الأنطاكي. الديوان ٣/ ٢٥٠. ومعنى قوله: أولاكما: أحقكما، والعاقل: يريد به الفؤاد. وقد أوضح المؤلف معنى هذا البيت والبيت الذي قبله، وما قاله لا يختلف عما ذكره أبو البقاء في شرحه.

يقول: إنَّ منازلَ أحبابي لشغفي بها من أجل أحبابي صـار في قلبي لها منازل، وإذا كان في قلبي لها منازل لمنازل الأحباب لأجل الأحباب فما ظنك بالأحباب. ثم انعطف فقال: أقفـرتِ أنت ممن كان يحلّك منهم، والمنـازلُ التي في قلبي لك لم تخلُ منك. وإذا لم تخلُ منهـا لأجل أحبـابه فمـا ظنك بـأحبابـه(١). ثم انعطف على صفتهـا بـوصف آخـر زائـد، أو ابتـدأ بـه على الاستئناف في التقديرين قاصداً إلى أنَّ هذه المنازلَ لها مزيةٌ بالعلم القائم بها. ثم أخبر بما معناه نفيٌ وإثبات وهو قوله: وإنما، على أن منازلَ قلبه أوْلى بالبكاء عليها، لكونها عالمة، من البكاء على الجماد. واستغنى بما في قوة الكلام من قوله: ببكىً عليه، من إظهار المعنى الذي من أجله كان البكاء. فكأنه قصد إلى معنى أوْلى المنازل التي بَليتْ وأصابتها النوائبُ بالبكاء عليها هي المنازل التي شَرُفَتْ بالعلم. يشير إلى أن فؤادَه الذي كَنّى عنه بالمنازل قد أصابه من البلاء والألم ما لم يُصب المنازلَ ببلاها وخلوها.

و «أوْلاكمـا» مبتـدأ، و «ببكى» متعلق بـه، و «عليه» متعلق «ببكى»، و «العاقل» خبرُ المبتدأ، كقولك: أوْلى النـاس بالافضـال عليَّ أنت. وأفادت «إنما» ما يفيده قولك: ما أوْلاكما بالبكاء عليه إلا العاقل.

وأتى بلفظ الخطاب للمنازل المثناة لمّا قصد إلى القبيلين، وإن كان لم يخاطب في صدر كلامه إلا المنازلَ الخارجـة، ولكنه لمَّـا أدخلها معهـا في القصـد في آخر الكـلام وجب لفظُ الخطاب، كمـا تقول: جـاءني زيد وأنت

(١) ما ذكره ابن الحاجب هنا هو معنى البيت الذي قبل البيت المقصود وهو قوله:

لـك يـا منـازل في القلوب منـازل ... أقفـرت أنت وهن منـك أواهـل

ولإيضاح المعنى شرح هذا البيت، لأن البيتين مرتبطان في معناهما.

وأكـرمتكما، وإنْ كـان زيدٌ بلفظ الغيبـة، إلا أنه لـمَّـا قُصد إدخـاله في حكم المخاطب وجب إخراجُ الكلام فيهما مخرج الخطاب.

ويضعف أنْ يكون موضع «ببكى» يبكى عليه؛ لأنه إنْ جُعل خبراً لم يخلُ أنْ يكونَ «العاقل» مرفوعاً به أو مرفوعاً بفعل مقدر. فإن كان مرفوعـاً به فسـد المعنى. لأنك إنْ جعلت الضميرَ للعاقل بقي المبتدأُ بلا عائد، وإنْ جعلتـه للمبتدأ صار مبكيّاً عليه بـ «يبكى»، والعاقلُ مبكيـاً عليه بـ «يبكى» فيفسـد. وإن كان مرفـوعاً بفعـل مقدر ضعف من حيث إنـه يصير مخبـراً عن أولاهمـا بـ «يبكي العاقل عليه»، فلم يكن فيه تنبيهٌ على جهة الأولويّة، ولا تنبيه على علة الأولويّة وهو العقلِ، لأن العاقلَ ههنا يصير الباكي، وفيما تقدم يصير هو الأوْلى بالبكاء عليه.

وإنْ جُعل حالاً، كان قائلاً: إنَّ أوْلاكما في حال كونه مبكيّاً عليه العاقل منكما، فيفسد المعنى، لأنه يصير إلى أنَّ المعنى أولاكما بأمر آخر غير البكاء من حيث إنه جعلَ كونَه مبكياً عليه حالاً ثابتة، فلا يستقيمُ أنْ يكونَ بياناً لجهة الأولويّة، وإنْ جُعل موضع «ببكى» يبكى، غيرَ مبنـي لِمَـا لـم يُسمَّ فاعله من حيث الوجهان المتقدمان، وهو أنه لم يَـذكر جهـةَ الأولويَّـة لأنه جعـل البكاءَ خبراً، وهو يُخالف جهة الأولويّة. وأنه جعل العاقلَ بـاكياً، والسيـاقُ يقتضي خـلافَهما، إذِ الغـرض بيانُ جهـة الأولويـة، وبيانُ أن الأوْلى بـالبكاء العـاقـلُ منهما[1].

---

(١) قال أبو البقاء في معناه: «يقول: منازلـك التي في الفؤاد يعلمن بحالـك وحالهن. فهن أواهـل بذكـرك وأنت مقفرة من ذكـر أهلك. ولست تذكـرين منازلـك التي في الفؤاد. فأوْلاكما بالبكاء عليه العاقل، يعني منازل القلب. يريد: أن قلبي أوْلى بـالبكاء لأنـك جماد، لا تعلمين ما حل بك من فرقة أهلك». الديوان ٣/ ٢٥٠.

[إمــلاء ٤٣]

[معنى وإعراب بيت للمتنبي]

وقال مملياً على قول المتنبي :

أُحــادٌ أم ســداسٌ فــي أحــادٍ   لُـيَيْـلَتُنـا الـمنـوطـةُ بـالـتـنـادِ[١]

يجـوز أنْ تكـون «أم» فيـه متصلةً ويكـون قـد حـذف الهمـزةَ من أحـاد ضـرورة، كأنـه قال: أأحـادٌ أم سداسٌ في أحـاد ليبلتنا؟ فيكـون «أحاد» خبـراً لِـ «ليبلتنـا» واجب التقديم لكـونه مـع ما يعـادلُه المقصـودَ بالاستفهـام. وشرطُ الهمزة المعادلة لـ «أم» أنْ يليَها أحدُ الأمرين المطلوب تعيين أحدهمـا، ويلي «أم» الآخرُ، كأنهم قصدوا إلى أنْ يُفهموا السامعَ من أول الأمـر المطلوبَ تعيينـه. فيقولون إذا استفهموا عن تعيين خبر: أقائمٌ زيدٌ أم قاعد؟ أو أقائمٌ أم قاعدٌ زيد؟ وإذا استفهموا عن تعيين مخبر عنه والخبرُ واحدٌ [يقولون][٢]: أزيدٌ قائم أم عمـرو؟ أو أزيد أم عمرو قائم؟ ولا يقولون في الأول: أزيد قائم أم قاعدٌ؟ ولا يقولون في الثاني: أقائمٌ زيدٌ أم عمرو؟

ويجـوز أن تكونَ «أم» منقـطعة، فيكـون أحـاد خبـراً أيضـاً غيـرَ واجب التقديم لفقدان الموجب لتقديمه. فيكون قد أخبر عن ليلته بأنها واحدةٌ، ثم لما نـظرَ إلى طولهـا فحصل لـه الشك في أنهـا ست[٣] فقال: بـل أهي ستٌ؟[٣] كقولهـم: إنها لإبــل أمْ شاء.

(١) هذا البيت من الوافر. وهو مطلع قصيدة قالها يمدح علي بن إبراهيم التنوخي. انـظر: الـديـوان ١/٣٥٣، ومغني اللبيب ١/٤٧ (دمشق)، وشـرح المشكـل من شعـر المتنبي ص ٧٠. ومعنى المنوطة: المتعلقة. والتناد: يوم القيامة. ونقل أبو البقاء عن أبي الفتح أنه يريد: ينادي أصحابه بما يهتم به، وعلى هذا استطال الليلة حتى عزم في صباحها على الحرب، شوقاً إلى ما عزم عليه.

(٢) زيادة من عندي يقتضيها السياق.

(٣) في ب: ستة. والصواب ما أثبتناه.

فلو قدّم المبتدأ على المعنى الثاني لم يمتنعْ، ولو قدّم المبتدأ في التقدير الأول لم يجْز لما ذكرناه.

والمعنى على الإعراب الأول: أنّه استطال هذه الليلة فشك أهي واحدة أم ست[1] فطلب التعيينَ على مذاهبهم في التشكيكات الهذيانية كقوله:

آ أنت أَمْ أمّ سالم[2]

وعلى الإعـراب الثاني: أنـه أخبر أنهـا واحدة، ثم طـرأ الشـكُ عليـه، فأضربَ عن إخباره ثم سأل فقال: أهي ست؟ كقولهم: إنَّها لإبـل أمْ شاء.

وقولُه: أحادٌ، يعني به واحدةً، استعمل لفظةَ أحاد في غير ما وضع له، وكذلك سداس، وإنما أرادَ واحدة أم ست في واحدة.

وأحاد وسداس عند من أثبته ليس موضوعاً لواحد وستة، وإنما هو موضوع لواحد واحد وستة ستة، كقولك: جاءَ القومُ أحادَ وسداسَ، أي: واحداً واحداً وستةً ستة. وأما استعمال أحاد بمعنى واحد مفرد، وسداس بمعنى ست فغيـرُ معروف[3].

وقوله ﷺ: «صلاةُ الليل مثنىً مثنى»[4]، وإنْ فُسّر بمعنى اثنتين اثنتين، ليس على معنى أنّ كل واحد من «مثنى» موضوع بمعنى اثنتين منفـرداً، وإنما

---

(١) في ب: ستة. والصواب ما أثبتناه.

(٢) سبق الكلام عنه في الإملاء (١١٢) من الأمالي على المفصل. ص: ٤٥٧.

(٣) قال ابن هشام: «واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات: استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست، وإنما هي بمعنى واحدة واحدة وست ست. واستعمـال سداس وأكثـرهم يأباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة. وتصغير ليلة على لييلة، وإنما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس». مغني اللبيب ١/٤٨ (دمشق).

(٤) رواه أبـو داود (صـلاه: ٣١٤)، والتـرمـذي (صـلاه: ٢٠٧)، وابـن مـاجـة (إقامة: ١١٦).

معنى كل واحدة منهما اثنين اثنين[1]، وكررت للتأكيد. فلما فُسّرت فسرت بأصل المعنى دون التأكيد. ولو فُسّرت عليهما لقيل معناه: اثنتان اثنتان اثنتان اثنتان.

[إمــلاء ٤٤]
[حذف علامة التأنيث من الفعل]

قال النحاس[2] في كتابه الكافي [3] في النحو عن أبي إسحق الزجاج في قول الشاعر:

ولــو وَلَــدَتْ فُقَيْــرَةُ جِــرْوَ كــلبٍ   لَسُبَّ بــذلــك الجِــروِ الكِـلابــا[4]

تقديره: ولو ولدَتْ فقيرةُ الكلابا يا جِرْوَ كلبٍ لسُبَّ بذلك السبب الجِروُ.

وقال رحمه الله مملياً: يلزم قائلَ هذا القول أنه حذف علامةَ التأنيث من قوله: لسبّ، وهو ضعيف، لأن الفعلَ إذا أسند إلى فاعل مضمر غيرِ حقيقي فالفصيحُ إثباتُ العلامة، فهذا جاء به على ذلك الوجه البعيد. وكان يلزمه على الفصيح أن يقول: لسبت.

(١) هكذا في الأصل والنسخ الأخرى. والصواب: اثنتان اثنتان.

(٢) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس. أخذ عن أبي إسحاق الزجاج. من مؤلفاته: كتاب إعراب القرآن، وكتاب تفسير أبيات سيبويه، وكتاب الكافي في النحو، وكتاب معاني القرآن. توفي سنة ٣٣٨ هـ. انظر: بغية الوعاة ١/٣٦٢، وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٣٩.

(٣) قال الدكتور أحمد نصيف الجنابي: إن هذا الكتاب مفقود. انظر: الدراسات اللغوية والنحوية في مصر ص ٣٩١ (مكتبة دار التراث بالقاهرة).

(٤) هذا البيت من الوافر وهو لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق. وليس في ديوانه. وهو من شواهد الخصائص ١/٣٩٧، والرضي ١/٨٥، وابن يعيش ٧/٧٥، والخزانة ١/١٦٣، والهمع ١/١٦٢. ويستشهد به النحويون على إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به.

وإنْ أُريد جعلُ «بذلك الجرو» في موضع الفاعل ولا ضميرَ في «لسب»، والمعنى: لحصلَ السبُّ بسبب ذلك الجِرو، كان مستقيماً.

[إمــلاء ٤٥]

[سيبويه يمنع العطف على عاملين]

قال مملياً: سيبويه يمنع العطف على عـاملين بحرف واحـد[١]، ويتأول قول الشاعر:

هــوِّنْ عــليـك فــإنّ الأمــورَ بــكــف الالــه مــقــاديــرُهــا
فــليس بــآتــيــك مــنــهــيُّــهــا ولا قــاصِرٌ عنــك مــأمــورُهــا[٢]

يقول: لما كانت المنهيّاتُ من الأمور، والضميرُ في مأمورها عائـدٌ على الأمور الأولى، كان كأنه عائد على المنهيات لدخولها في الأمـور. والله أعلم بالصواب[٣].

* * *

(١) انظر الكتاب ١/ ٦٤، ٦٥، ٦٦.

(٢) هـذان البيتان من المتقـارب وقد نسبهـا سيبويـه للأعور الشنّي ١/ ٦٤. وهما من شـواهد المقتضب ٤/ ١٩٦، والمقـرب ١/ ١٩٦، والهمع ١/ ١٢٨، والحمـاسة البصـريـة ٢/ ٢. والشاهد فيهما قوله: ولا قاصر، حيث إن سيبـويه منـع أن يكون عـطفاً عـلى عاملين. قال: «وقد جـرّه قوم فجعلوا المـأمور للمنهي، والمنهي هـو المأمـور لأنه من الأمـور وهو بعضهـا، فأجـراه وأنثه». وقـال أيضاً: «وإن شئت نصبت فقلت: ولا قـاصـراً عنـك مأمورها». ووجه الرفع فيه أن يكون خبراً، ومأمورها، يكون مبتدأ، والجملة معـطوفة على الجملة التي قبلها.

(٣) بعدها في نسخة الأصل: فرغ من نسخه ظهيرة العاشور لسنة اثنتـين وثمانـين وستمائـة عبد الرحمن بن يحيى التبريزي المذهبي في مدينة دمشق المحروسة.

الأمالي المطلقة

[إمــلاء ١]

[الضمائــر الـواقعـة للـربـط]

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العاليمن وصلواته على سيدنـا محمد وآله أجمعين.

مسألة. قال الشيخ رحمه الله مملياً بـالقاهـرة سنة ثـلاث عشرة وستمـائة: الضمائر الواقعة للربط، وهو أنْ تربطَ الثاني بالأول، على ثـلاثة أضـرب: في باب الصلة والصفة والمبتدأ.

ففي باب الصلة أنت في الضمير المنصوب بالخيار، إنْ شئتَ أثبته وإنْ شئتَ حذفته، مثالُ ذلك: جاءني الذي ضربت. وفي خبر المبتدأ الأكثرُ إثباتُه، وقد جاء حذفُها قليلاً، مثالُ ذلك: زيدٌ ضربته، وقد جاء: زيدٌ ضربت، قليلاً. والضميرُ في الصفة ليس كالاستواء في الصلة ولا كالقلة في خبر المبتدأ. وسرُّ ذلك هو أن الصلةَ مع الموصول جزءٌ واحد، فاستُغْنِي بالربط اللفظي عن التزام الضمير، وخبرُ المبتدأ مع المبتـدأ مستقل في الجـزئية، فلذلـك التُزم الاتيـانُ بـالضمير في الغـالب ليحصل الـربطُ بينه وبين الجـزء الآخر. والصفـةُ ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال. فلما كانت بينهما جُعل لهـا[1] حكمٌ بينهما، فلم تكنْ كالصلة في استواء جواز الحذف والاثبات. وأمّا الضمائرُ

---

(١) لها: سقطت من د.

المرفوعة والمجرورة فلا بدَّ من إثباتها، مثالُه قولك: جاءني الذي قام، وجاءني الذي مررت به[1]. وفي المبتدأ: زيدٌ مررت به، وفي الصفة: رأيتُ رجلاً قام، وضربت رجلاً مررت به. وإنما كان كذلك[2] لأن المرفوعَ أحدُ جزئي الجملة، فلا يجوز حذفُه بخلاف ما تقدم. وأما المجرورُ وإنْ كان فضلة فلأنه يلزم من حذفه حذفُ الجار، فيفوت معنى الجار مع الضمير جميعاً، فلا يلزمُ من جواز حذف شيء واحد حذفُ شيئين.

[إملاء ٢]

[المعارف يضاف إليها ولا تضاف]

مسألة. وقال مملياً [بالقاهرة سنة أربع عشرة][3]: المعارفُ كلها يضافُ إليها مثل قولك: غلامُ زيد، وشبهه. وليست هي مضافة، لا يقال: زيدُ جعفرٍ، لأنهم لا يجمعون على الاسم تعريفين مجردين، إذْ يُستغنى بأحدهما عن الآخر، فيقعُ الآخَرُ ضائعاً.

فإنْ قيل: فقد قالوا: يا زيدُ، وحرف النداء يُوجبُ التعريفَ كقولهم: يا رجلُ، فقد جمعوا على الاسم تعريفين: العلمية والنداء. فالجوابُ عنه من وجهين: أحدُهما: أن الاسمَ جُرِّد عن العلمية ونودِيَ كما تنادى أسماء

---

(١) في باب الصلة يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد نحو قوله تعالى: ﴿ **وهو الذي في السماء إله** ﴾ أي: هو إله ـ الزخرف: ٨٤. ويجوز حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفاً غير ماضٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ **فاقض ما أنت قاض** ﴾، أي: ما أنت قاضيه ـ طه: ٧٢، والمجرور بالحرف إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف نحو قوله تعالى: ﴿ **ويشرب مما تشربون** ﴾ أي: منه ـ المؤمنون: ٣٣.

(٢) في ب، د: ذلك.

(٣) زيادة من ب، د، س.

الأجناس، فتعريفهُ إذن ليس إلا بالنداء خاصة. الآخر[1]: أن التعريفَ بحرف النداء إنما جيء به لطلب إجابة المنادى، والتعريفُ فيه لآزم، فلا يلزم من الجمع بين تعريفين أحدُهما غيرُ مقصود، أنْ يُجمعَ بين تعريفين كلٍّ واحد منهما مقصودٌ.

[إمــلاء ٣]
[معنى التعلّق]

وقال ممليًا [بالقاهرة][2]: معنى تعلُّق هذا بهذا في مثل قولنا: مررتُ بزيدوشبهه، إيصالُ الحرفِ معنى الفعل إلى الاسم. فالذي وصلَ معناهُ هو الذي يتعلّقُ به الحرفُ كقولك: سرتُ من البصرة. فـ «مِنْ» أوْصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلّق به.

[إمــلاء ٤]
[معنى الجملة المعترضة]

وقال ممليًا [بالقاهرة][3]: مسألة. معنى الجملة المعترضة: هي التي تتوسطُ أجزاءَ الجملة مستقلةً لتقرر معنى يتعلّقُ بها أو بأحد أجزائها[4].

---

(١) في د : الثاني.
(٢) زيادة من ب، س .
(٣) زيادة من ب، د، س.
(٤) وقد وقعت في مواضع ، منها : بين الفعل وفاعله ، وبين الفعل ومفعوله ، وبين المبتدأ وخبره ، وبين ما أصله المبتدأ والخبر ، وبين الشرط وجوابه ، وبين القسم وجوابه ، وبين الموصوف وصفته ، وبين الموصول وصلته ، وبين أجزاء الصلة ، وبين المتضايفين . انظر : مغني اللبيب ٢/٣٨٦ ـ ٣٩٤ (محيي الدين).

[إمــلاء ٥]

[قد يكون للشيء معنيان فيؤتى بأحدهما]

وقال مملياً [بالقاهرة][١]: العربُ تأتي بالشيء لمعنيين، ثم تأتي بـه في أحد المواضع لأحد معنييه. مثاله قولك: يا أيّها الرجل، إذا نـادْيتَ، فيه معنيـان: أحـدُهما: النـداء، والثاني: تخصيصُ الشخص المنـادى. ثم تأتي بـه لأحـد معنييه في مثل قول القائل: أما أنا أيُّها الرجل فأَفْعلُ كذا. فهو ليس فيـه سوى معنى التخصيص وليس فيه معنى نداء، لأن المتكلّمَ لا ينادِي نفسَه[٢].

[إمــلاء ٦]

[إسقاط حرف الجر والعطف مع «إياك»]

وقال مملياً [بالقاهرة][٣]: مسألة. إياك وأنْ تفعلَ كذا، وإياك من أنْ تفعلَ كذا، وعن أن تفعل كذا. كل ذلك جائز. فإن قلت: إياكَ أنْ تفعلَ كذا، جازَ على إسقاط الجار، لا على إسقاط حرف العـطف، لأن حروفَ الجـر تحذفُ مـع أنْ وأنّ قياسـاً مطرداً، وحـروفُ العطف لا تحـذفُ. وأما إذا قلت: إيـاك وزيداً، فلا يجوز حذفُ الواو لأنه إنْ كان التقديـرُ: إياك عن زيـد، فلا يجـوز حذفُ حرف الجـر، وإنْ كان: وزيـداً، لم يجزْ أيضـاً، لأن فيه حـذفَ حرف العطف. وقد جاء في الشعر في كتاب سيبويه:

إيّـاكَ إيّـاكَ الـمـراءَ فـإنّـه   إلى الشَّـرِ دعّـاءٌ وللشّـرِ جـالبُ[٤]

(١) زيادة من ب، د، س.

(٢) ويكون المعنى: أنا أفعل ذا مخصوصاً من بين الرجال.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) هذا البيت من البحر الطويل وقد نسبه الزبيدي للمفضل بن عبد الرحمن. انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٥٠. وهو من شواهـد سيبويـه ١/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والخصائص ٣/ ١٠٢، والرضي ١/ ١٨٣، وابن يعيش ٢/ ٥٢٥. والشاهد فيه أنه أتى بالمراء =

قال سيبويه: زعموا أن ابن إسحق[1] أجاز هذا البيت وأنشده. وقال سيبويه في تفسيره: كأنه قال: اتق المراءَ، فنصَبَه بفعل مقدّر بعد إياك، فيكونُ على هذا جملتين[2]. وقال سيبويه: لو قلت: إياك زيداً، لم يجز، كما لا يجوز: رأسَك الجدارَ[3]. وإنما جاز ذلك في: إياك إياك المراء، لأنه مصدر، وأنْ تُمارِيَ في معناه. فكأنه قال: إياك أن تُمارِيَ، ولو قاله كذلك لكان جائزاً باتفاق، فحُمِلَ قوله: إياك المراءَ، عليه، لأنه بمعناه.

وقد قال صاحب المقدمة[4]: وتقول إياك الطريقَ، على الإغراء، وهذا ظاهرُ الخطأ، لأنه مثل قولك: إياك زيداً، وقد صرّح سيبويه بعدم جوازه.

[إملاء ٧]
[إعمال الأفعال المتعدية إلى مفعولين متغايرين]

وقال مملياً [بالقاهرة سنة تسع وستمائة][5]: مسألة. الأفعال المتعدية إلى

= وهو مفعول به بعد إياك بغير حرف عطف. قال ابن الحاجب في الإيضاح: «وحمله ابن أبي إسحق على أن أصله إياك من المراء، فحذف حرف الجر لما كان المراء بمعنى أن تماري، فحمله عليه من حيث المعنى على شذوذه» ١/٣٠٦.

(١) هو عبد الله بن إسحق الحضرمي. كان مائلاً إلى القياس في النحو. توفي سنة ١١٧ هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥.

(٢) قال سيبويه: «كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر، فقال: اتق المراء». الكتاب ١/٢٧٩.

(٣) قال سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيداً، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار». الكتاب ١/٢٧٩.

(٤) هو ابن بابشاذ. انظر المقدمة المحسبة ص ٥ (مخطوط بدار الكتب رقم ١٥٤٠). وابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري. ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ وأخذ عن علمائها ورجع إلى مصر واستخدم في ديوان الرسائل. توفي سنة ٤٦٩ هـ. من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي، المحتسب في النحو، شرح النخبة، تعليق في النحو، شرح المقدمة المحسبة. انظر بغية الوعاة ٢/١٧. وإنباه الرواة ٢/٩٥.

(٥) زيادة من ب، د.

مفعولين متغايرين كأعطيت وكسوت في باب إعمال الفعلين، أنـك إذا أعملت الثاني والأولُ يحتاج إلى فاعل، قلت في المفرد المذكر: أعطاني وأعطيتُ زيداً درهماً. وفي التثنية: أعطياني وأعطيتُ الزيدين درهمين. وفي الجمع: أعطوني وأعطيتُ الزيدين دراهمَ. وفي المفرد المؤنث: أعطـتني وأعطيتُ هنداً درهماً. وفي التثنيـة: أعـطتـاني وأعـطيت الهنـدين درهمين. وفي الجمـع: أعـطينني وأعطيتُ الهنداتِ دراهمَ.

وإنْ أعملت الثاني والأولُ يحتاج إلى مفعـول قلت في المفرد المـذكر: أعطيت وأعطاني زيدٌ درهماً. وفي التثنية: أعطيتُ وأعطاني الزيدان درهمين. وفي الجمـع: أعـطيت وأعــطاني الـزيــدون دراهم. وفي المؤنث: أعـطيتُ وأعطتني هندٌ درهمـاً. وفي التثنية: أعـطيتُ وأعطتني الهنـدان درهمين. وفي الجمع: أعطيتُ وأعطتني الهنداتُ دراهمَ، وإنْ شئت قلت: وأعطاني.

فـإنْ أعملتَ الأولَ والثاني يحتـاج إلى فاعـل قلتَ في المفرد المـذكر: أعطيت وأعطانيه أوْ إياه زيداً درهماً. وفي التثنية: أعطيت وأعطانيهما أو إياهما الـزيدين درهمين. وفي الجمـع: أعطيت وأعـطونيهـا أو اعـطونيهن أو إيـاهـا الهندات دراهم.

فإنْ أعملت الأول، والثاني يحتاجُ إلى مفعول قلت في المفرد: أعطاني وأعـطيته إيـاه زيدٌ درهمـاً. وفي التثنية: أعـطاني وأعطيتهمـا إياهمـا الزيـدان درهمين. وفي الجمع: أعطاني وأعطيتهم إياها أو إياهن الزيدون دراهم. وفي المؤنث: أعطتني وأعطيتها إياه هندٌ درهماً. وفي التثنية: أعطتني وأعطيتهمـا إيـاهما الهنـدان درهمين. وفي الجمع: أعـطتني أو أعـطاني[1] وأعـطيتهن أو

(١) بعدها في نسخة الأصل وفي م. كلام مكرر بقدر سطر ونصف.

أعطيتها إياها أو إياهن الهندات دراهم.

وفي هذه المسائل إشكال، وبيانُه: أن الاسمَ المضمر مدلولُه مدلولُ الاسم الظاهر. فإنْ كان المرادُ في هذه المسائل أن الدرهم المعطى باعتبار الفعل الأول هو الدرهمُ المعطى باعتبار الفعل الثاني صحت المسائل، ولا إشكال، وليس بالظاهر. وإنْ كان دراهمُ كل واحد من الفعلين غيرَ الأخرى تعين الإشكالُ من جهة أن الضميرَ يعود على شيء وهو غيره. وتوجيهه أنْ يقال: المرادُ مثلُها، فحذف المثل للعلم به، كأنه قال: أعطيته دراهمَ وأعطاني مثلَها، فحذف المثل، فصار الضميرُ واقعاً موقعَ مثل، فيعرب باعرابه. ومثالُه قولُهم: ضربتُ ضربَ زيد، والمعنى ضربتُ مثلَ ضرب زيد، فحذف للعلم به، وحذفُ المضاف جائزٌ في كل موضع يكون في الكلام قرينةٌ تدل عليه[1].

[إمـلاء ٨]

[مسألة في «ليس» و «مـا»]

مسألة. قال مملياً [بالقاهرة سنة تسع وستمائة][2]: «ليس» فيها مسائل، وكذلك «ما». أحدها: ليس زيد بقائم ولا قاعد أبوه. فهذه المسألة يجوز فيها ثلاثة أوجه: الخفض على اللفظ فيرتفع «أبوه» بالفاعلية. والنصب على وجهين: أحدهما: أنْ يكونَ خبراً مقدماً معطوفاً على الخبر الذي هو «بقائم»، و«أبوه» معطوفٌ على اسم ليس. والآخرُ: أنْ يكون معطوفاً على موضع «بقائم»، و«أبوه» مرفوعٌ بالفاعلية. والرفعُ: مبتدأٌ وخبر، قُدّم خبرُه عليه.

فإذا قلت: هذه المسائل في «ما» جازت الأوجهُ الثلاثة، فالخفضُ كما

(١) نحو: واسأل القرية، أي: أهل القرية.

(٢) زيادة من ب، د.

ذُكر في «ليس»، والنصبُ على الوجه الثاني لا على الوجه الأول، لأنـه يؤدي إلى إعمـال «ما» في الخبـر المقدم وهـو ممتنع[1]. والـرفعُ على مـا ذُكـر في «ليس».

فإنْ كان موضع «أبوه» أجنبياً كقولك: عمرو وشبهه، امتنـع الخفضُ في «ليس» و«ما» جميعاً، لأنه يؤدي إلى الإخبار بالأجنبي أو العطف على عاملين، وكلاهما ممتنع.

وجاز النصبُ في «ليس» خاصة على الوجه الأول لا على الوجه الثاني لأنه يؤدي إلى الاخبار بالأجنبي. ولا يجوز النصب في «ما» البتة، لأنك إنْ جعلْتَ «عمراً» فاعلاً أخبرت بالأجنبي؛ وإنْ جعلته خبراً مقدماً أعملت «ما» مـع تقدم الخبر وهو ممتنع. والرفعُ جائز فيهما جميعاً، على أنْ يكون مبتدأ وخبراً.

[إمــلاء ٩]
[قول للإمام الجويني في فائدة الواو والرد عليه]

مسألة. قال مملياً [بالقاهرة][2]: قال الإمـام[3] في البرهـان: إن الواو إذا دخلت في الجمل ليس لها فائدة إلا التحسين اللفظي[4]. وهذا مـردودٌ بالفـاء وثُمَّ، فإنك لو قلت: قام زيدٌ فخرج عمرو، أو ثُمَّ خرج عمرو، فإنه يُفهم منه ما فُهم في المفرد، وهو أن هذا مُشعر بالتعقيب، ولا مهلةَ، وهذا مشعر بالتعقيب والمهلة. إلا أن الفرقَ بينهما في المفردات، أنهما اشتركا في إعـراب بعامـل وهذه ليست كذلك.

---

(١) انظر سيبويه ١/٥٩.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) هو الإمام الجويني إمام الحرمين الشريفين وقد سبقت ترجمته في صفحة ٢٨٠.

(٤) البرهان ١/٣٩١.

[إمـــلاء ١٠]
[الاعتبارات التي يطلق بها المفرد]

مسـألة. قـال مملياً [في القـاهـرة سنـة ثـلاث عشـرة][1]: المفـردُ يـطلق باعتبارات ثلاثة: أحدُها: المفـردُ الذي هـو ضدّ المضـاف. والآخرُ: المفـردُ الـذي هو ضـد المثنى والمجموع. والآخـرُ: المفردُ الـذي هو ضـد الجملة. فليُنظَر في كل باب على حسبه. إذا وقع الكلامُ على المفرد وهو في النداء في قولهم: إذا كان مفرداً، يعني ضدّ المضاف.

[إمـــلاء ١١]
[أقســام الكـلمـة]

قال مملياً [بالقاهرة سنة ست عشرة وستمائة][2] في تقسيم بعض النحويين وقولهم في بيان أن الكلمةَ لا تخرج عن الاسم والفعل والحرف. لا يخلو إمّا أنْ يُخبر به وعنه أوْ لا. فإنْ كان فهو الاسمُ، وإنْ لم يُخبر به وعنه، فلا يخلو إمّا أن ينتفيا جميعاً فهو الحرف، وإما أن ينتفي أحدُهمـا وهو الفعــل. إنّ ذلك غيـرُ مستقيم لوجوه منها: أنّ من التقسيم قسماً رابعاً وهو كونهُ مخبراً عنه لا به، ولم يتعرض له، وقد دخل في قوله: أو ينتفي أحدهما، وهذا التقسيم غيرُ واقع في كلام العرب، فكيف يصح التقسيمُ مع جرّه قسماً ليس من أنواع المقسم؟. ومنها: أن صفـاتِ التقسيم ينبغي أنْ تكون جـاريـة في جميـع أنـواع المقسم. وليس الأسماءُ كلُّها يُخْبر بها وعنها، بل بعضُها يُخبر بها لا عنها وعكسُه. فالأول: أين زيدٌ؟ وكيف عمرو؟ ومتى القتال؟ والثاني: مَنْ أبوك؟. ومنها: أنّ كونَها يُخبر بها وعنها فرعٌ لمعرفة حقيقتها. ألا ترى أنك لا تحكم بذلك إلا بعد نظرك من أي

(١) زيادة من ب، د.
(٢) زيادة من ب، د.

قبيل هي، فكيف يصحُّ أنْ يُجعل فرعُ معرفة الشيء معرِّفاً لـه؟ وذلك مؤدّ إلى الدور. ومنها: أنّ حدَّ كل شيء على حسب معقوليته، فحدُّ الكلمة يجبُ باعتبار دلالتها لأنه هو المعنى الذي يتميز به لفظٌ عن لفظ. وإذا وجب ذلك وجب تبيين الألفاظ بدلالتها، ودلالة قسم الاسم المعنى المجرّد عن الزمـان، ودلالة قسم الفعل المعنى المتعرّض للزمان، فيجب تبيينه بذلك.

وكونُه يُخبر به وعنه، أو يُخبر به لا عنه، ليس هو دلالته، إنما هو حكم بعد معرفة دلالته، فكان حدَّه باعتبار دلالته أوْلى.

وقال ابن باب شـــاذ وغيرُه متعرّضاً لبيان حصر الأقسام: لا يخلو إمّا أنْ يكـون المدلـولُ ذاتاً أو حـدَثاً عن ذات أو واسـطة بينهما[(١)]. فـالأول: اسم، والثـاني: الفعل، والثـالث: الحرف. وهـذا وإنْ لم يكن في لفـظه مـا يُشعـر بالحصر، فقد عُلم بقولهم: واسطة بينهما، نفيُ الأمرين عنه فيحصل الحصر. ثم هو بعد ذلك فاسدٌ قطعاً، وذلك أن المصادرَ كلّها مدلولاتُها أحداثٌ، فيجب أنْ تكون أفعالاً، وهـو خرقُ إجمـاع البصريين وكثيـر من الكوفيين. نعم إنّمـا يستقيمُ أن يصدرَ هذا ممن المصادر عنده من قسم الأفعال وهو بعض الكوفيين، ولعل قائـلَ هذا الحصـر رأى ذلك في كـلامهم فاعتقـد أنه يجـري على ذلك الاصطلاح.

---

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٩٢ (تحقيق خالد عبد الكريم).

[إمــلاء ١٢]
[حكم علامة التأنيث في الفعل]

وقال مملياً [بالقاهرة سنة ستة عشرة][١]: إذا كان الفاعلُ ظاهراً، أعني غير مضمر، فلا يخلو أن يكون تأنيثُه حقيقة أو غيرَ حقيقة. فإنْ كان حقيقة فلا بدَّ من علامة التأنيث في الفعل، سواء كان بينهما فاصلٌ أو لم يكن، إلا في لغة رديئة، فإنه لا يأتي بالعلامة إذا كان بينهما فاصل[٢]، وهو مما ردَّه المبرد[٣].

ولو كان المؤنثُ غيرَ حقيقي جاز إثبات العلامة وحذفها، كان بينهما فاصلٌ أو لم يكنْ، إلا أنّ الأحسنَ في حالة الفصل عدمُ العلامة، وإثباتها في عدم الفصل. وبعضهم يسوي بينهما لأن القرآنَ العظيم واردٌ بهما[٤].

وقال الفقهاءُ: ما كان تأنيثهُ غيرَ حقيقي جاز إثباتُ العلامة وحذفُها، وهذا من حيث الاطلاق لا يصح إذ لابدّ من علامة التأنيث في الفعل إذا كان فاعلهُ مضمراً سواء كان حقيقياً أو غيرَ حقيقي مثل قولك: الشمسُ طلعت والسماءُ انشقت، ولا يجوز: طلع ولا أنشق.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) إذا لم يكن بينهما فاصل فيجب تأنيث الفعل كما ذكر المؤلف، وأما إذا فصل بينهما بفاصل فالصحيح جواز الوجهين، وإن كان التأنيث أكثر. إلا إن كان الفاصل «إلا» فالتأنيث خاص بالشعر عند الجمهور.

(٣) انظر المقتضب ٢ / ١٤٨.

(٤) قال تعالى: ﴿سرابيلهم من قطران وتغشى وجوههم النارُ﴾ (إبراهيم: ٥٠). وقال تعالى: ﴿فيومئذ لا ينفعُ الذين ظلموا معذرتُهم﴾. (الروم: ٥٧).

[إمـــلاء ١٣]

[التمييز موضوع للذات أو المعنى]

وقـال مملياً [بالقاهـرة سنة ست عشرة][(١)]: التـمييـزات على ضـربين: أحدُهما: موضوع للذات فيؤتى على ما وُضع كدرهم ودينار ودار وما أشبه ذلك. والآخرُ: أن يكون موضوعاً للمعنى، فللعرب فيه عبارتـان: أحدُهمـا: أنْ يأتـوا بذلك اللفظ كقولهم: لله درّه فروسيـة، فيأتـون بالصيغـة الموضـوعة للمعنى. والآخرُ: أنْ يأتـوا بـاللفظ المـوضـوع للذات التي قـام بهـا ذلـك المعنى وهـو الفروسية، فيقولون: فارساً، لأنه لم يُسمَّ إلا باعتبار قيام الفروسية به.

[إمـــلاء ١٤]

[معنى واو الصـــرف]

وقـال مملياً [بـالقاهـرة][(٢)]: معنى قولهم: واوُ الصـرف[(٣)]، أن الكـلامَ انصرف من معنى الشرط إلى معنى آخر.

[إمـــلاء ١٥]

[ضعف إدخال لام الابتداء في «لكنّ»]

وقـال أيضاً [بـالقاهـرة][(١)]: إنما ضعُف إدخـالُ الـلام في «لكنّ»؛ لأن

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) وهي تسمية الكوفيين. وهي الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول. فالأول كقوله:

ولـبس عـبـاءة وتـقـر عـيـني أحب إلي من لـبس الشـفـوف

والثاني كقوله: لا تنه عن خلق وتأتي مثله. والنصب بها عنـدهم. قال ابن هشـام: «والحق أن هذه واو العطف». المغني ١/٣٦١ (محيي الدين).

(١) زيادة من ب، د.

«لكنّ» متعلِّقـةٌ بما قبلهـا، واللامُ منقـطعة، فلو دخلت الـلامُ لأشعـرَ نقيضتين متغايرتين.

[إمــلاء ١٦]
[الأفصح إلغاء « كأنّ » إذا خففت]

وقـال أيضاً [بالقـاهرة][١]: وإنمـا كـانت «كـأنّ» إذا خففت أُلغيت على الأفصح[٢] لوجهين: أحدُهما: بعدُهـا عن شَبَه الفعل، لأنها إنما عملت لشبهها به، وبيانُ بُعدها دخولُ حرف الجر عليها. الثاني: أنها لـم تكثـر كثرَة «إنّ» إذا خففت[٣].

[إمــلاء ١٧]
[تقديم «إنّ» على لام الابتداء]

وقال أيضاً مملياً [بالقاهرة][٤]: إنما قدّمت «إنّ» وأخِّرت اللامُ[٥] لأن «إنّ» لها أخوات وجب تقديمُها وهي: ليت ولعل وكأنّ، واللام لا أختَ لها، فغُيّرت المنفردةُ وتُركت ذاتُ الأخوات لتكون كأخواتهـا. الآخرُ أنّ «إنّ» عـاملةٌ واللامُ ليست عاملة فما كان عاملاً قوي بالتقديم للعمل، لأن العامـلَ أصلُه التقديم،

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح: «كأن إذا خففت جاز إعمالُها وإلغاؤُهـا. إلا أن الإلغاء أكثر» ٢/١٩٧. والصحيح أنها إذا خففت لا تلغى بل تعمل.

(٣) إذا خففت (إنّ) كثر إهمالها لزوال اختصاصها بالأسماء. ويجوز إعمالها استصحابـاً للأصـل، كقراءة نافع وابن كثير: ﴿ **وإن كلاً لما ليوفينّهم** ﴾. هود: ١١١. وأما (أنّ) فيبقى عملها إذا خففت لأنها أكثر مشابهة للفعل من (إنّ) ويجب أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً وخبرها جملة.

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) المقصود باللام هي لام الابتداء.

فكانت اللامُ بالتأخير أولى[١].

[إمـــلاء ١٨]

[عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه]

وقال أيضاً [بالقاهرة][٢]: القياسُ يقتضي أنْ لا يجوز إضافةُ الحسن إلى الوجه، لأن الحسنَ هو الوجهُ، والوجهُ هو الحسنُ من حيث المعنى. والإضافة إنما يُبتغى بها تخصيصٌ أو تعريف[٣]، وهذه ليست كذلك. فيلزمُ على ما ذُكر إضافةُ الشيء إلى نفسه. وإنه محال.

[إمـــلاء ١٩]

[توجيه إعراب قولهم: إن المصطلحَ وأخوه مختصم]

وقال أيضاً مملياً [بالقاهرة][٤]: إنّ المصطلحَ وأخوه مختصم. رفعتَ الأخَ أو نصبته، وحّدْتَ مختصماً أو ثنيتـه، فهذه أربعةُ أوجه.

فإذا رفعتَ فإمّا أن ترفـع على الضمير في «المصـطلح» أو على موضـع «إنّ». ولا يستقيم العطفُ على الضمير لأمرين: أحدُهمـا: أنك عـطفتَ على

---

(١) قال الرضي: «اعلم أن هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم. وكان حقها أن تدخل أول الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى (إن) سواء، أعني التوكيـد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخروا اللام وصدروا (إن) لكونها عاملة، والعامل حري بالتقديم على معموله، وخـاصة إذا كـان حرفـاً، إذ هو ضعيف العمـل». شرح الكافية ٢/٣٥٥.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) هـذه الإضافة المعنوية. أما الإضافة اللفظية فـلا تفيد تعـريفاً ولا تخصيصـاً، بل تفيـد التخفيف. فإذا قلنا: حسن الوجه، يكون من باب الإضافة اللفظية، لأن المضاف صفة مشبهة. ولم أر أحداً من العلماء منع مثل هذه المسألة.

(٤) زيادة من ب، د.

الضمير من غير تأكيد. والآخرُ: أنك أخبرتَ عن «المصطلح» بأنه مختصمٌ، ولا يصح الاختصامُ من واحد، ولا يمكنُ أنْ يُقال: قد اشترك الأخُ مع المصطلح في الاصطلاح فليشتركا في الاختصام، لأمرين: أحدهما: أنّ المختصمَ ههنا مفردٌ، والآخرُ أنّ الخبرَ عن الموصول لا يدخل معه شيء في الصلة. فإنْ رفعته على الموضع والمختصمُ مفردٌ لم يستقمْ لأمرين: أحدُهما: أنّ المصطلحَ لا يكون لواحد، والآخرُ: أن الاختصامَ مُخْبر به عن كل واحد منهما على الافتراق، ولا يستقيم. فإنْ ثنيّتَ «مختصم» في كل واحد من التقديرين فسدَ في الوجه الأول لعدم التأكيد، ولأجل أنك أخبرتَ بقولك: مختصمان، عن واحد. ويفسدُ في الوجه الثاني من أجل أنّ الاصطلاحَ يبقى من واحد ضرورةَ أنّك عطفتَ «أخوه» على الموصول، والمعطوفُ على الموصول لا يشترك مع ما في الصلة.

فإنْ نصبتَ الأخَ و«مختصم» مفردٌ، فإمّا أنْ تعطفَه على المضمر على المفعول معه، وإما أنْ تعطفَه على لفظ «المصطلح» الذي هو اسم «إن». فإنْ عطفته على المفعول معه لم يستقم من جهة أنك أخبرتَ بمختصم عن كل واحد منهما على الافتراق. فإنْ قلت: أخبرتُ به باعتبار الاجتماع، كان فاسداً من جهة أنك أتيتَ به مفرداً.

فإن ثنيّت «مختصمان» على التقديرين جميعاً فسد في الوجه الأول من جهة أنّك أخبرتَ عن واحد وهو المصطلح باثنين وهو مختصمان. وفي الوجه الثاني من جهة أنَّ الإصطلاح يقع من واحد. فهذه ثمانيةُ تقديرات كلها ممتنعة(١).

(١) قال أبو علي في هذه المسألة: «ولا يجوز: أن المصطلح وأخاه مختصم، رفعت الأخ أو =

[إمــلاء ٢٠]
[الفرق بين زيد صديقي وصديقي زيد]

وقـال مملياً [بالقاهرة][١]: قولهم: زيـدٌ صـديقي وصـديقي زيـد. قـال الإمام[٢]: إنك إذا أخّرت «صديقي» كانت الصداقةُ غيرَ محصورة في زيد، وإذا قدّمت «صديقي» كانتِ الصداقةُ محصورة في زيد. وكلامهُ مشعر بأنه خبرٌ في المحلين جميعاً. وقال بعضُهم هذا القول وزعم أنه أيهما قُدم فهو المبتدأ. وقال قومٌ: التقديمُ والتأخيرُ سواء.

ووجهُ قول الإمام: أنّ «صديقي» متعينٌ للخبرية بدليل دلالته عـلى المعنى المنسوب إلى زيد. كما أنك إذا قلت: زيدٌ صديق لي، أو صديقٌ لي زيد، فإنه متعيّنٌ بالاجماع للخبرية. فإذا ثبت أنه خبرٌ وقد أخّـرته في المسـألة الأولى لم يلزم الحصرُ لجواز أنْ يكون الخبرُ أعمَّ كقولك: زيدٌ عالم. فإذا قدّمته مع ثبوت كونه خبراً فلم تقدّمْـه إلا لغرض، ولا غـرضَ إلا قصدُ الحصـر، فثبتَ بذلـك الفرقُ بين المسألتين.

ووجـهُ القول الثاني: أن المعرفتين إذا اجتمعـا كـان المقـدّمُ منهمـا هـو المبتدأ. فإذا قلت: زيـدٌ صديقي، وجب أنْ لا يحصـل الحصر لجـواز عموم الخبر. وإذا قلت: صديقي زيدٌ، وجبَ الحصرُ لأن المبتدأ صديقي. فلو قدّرت الخبرَ عامّاً لم يستقمْ، فلا بدّ من مطابقتـه. وإذا وجبت المطابقـةُ وجب أنْ لا صـديقَ سواه، وليس القـولان بقـويين. والـدليـلُ على القـول الثـالث هـو أنّ

= نصبته. فإنْ زِيد في المسألة اسم آخر وثنيّ الخبـر فقيل: إن المصـطلح هو وأخـوه وزيداً مختصمانِ، استقامت المسألة. انظر الإيضاح العضدي ١/١٢٢.

(١) زيادة من ب، د.

(٢) أي: الإمام الجويني إمام الحرمين. انظر: البرهان ١/٤٧٩.

المعرفتين إذا اجتمعا كان المقدّم هو المبتدأ. وهذه المقدمةُ يوافق فيها القائل الثاني ويخالف فيها الأول. والدليلُ عليها هو أنّ المعرفتين إذا اجتمعا[١] فلا بد من فائدة تُقدّر نسبةَ أحدهما إلى الآخر. ولا يجوز أنْ يُقدّرَ في قولك: زيدٌ العالمُ، مثلُ ما قُدِّر في قولك: زيدٌ عالم. ألا ترى أنك إذا قلت: زيد عالم، أفدتَ المخاطبَ نسبةَ العلم إلى ذات لم يكن يعلم نسبةَ العلم اليها في ظنك. فلو ذهبْتَ تقصد ذلك في: زيدٌ العالم، كان خطأً من جهة أنك لم تعرّفه العالمَ إلا وقد علمَ المخاطبُ الذاتَ المنسوبَ إليها العلمُ، لأنّ التعريفَ في الألفاظ لم يُوضع وضعَ النِسَب، وإنّما وُضع وضعَ الصفات. ألا ترى أنه لو لم يكن المخاطبُ عالماً بذاتٍ منسوبٍ[٢] إليها العلم معهودة بينه وبين مخاطبه لعُدّ هاذياً.

وإذا ثبت أنه لا يستقيم أنْ يكون إخباراً بالعلم عن زيد وجب النظرُ في معنى يفيد المخاطبَ فائدة لم تكنْ عنده. وذلك انما هو الحكمُ على أحد الذاتين بأنه في الوجود هو الآخرُ. وذلك أنّ المخاطبَ قد يكون علِمَ زيداً من وجه فصار عنده معرفة، وعلِمَ رجلاً عالماً معهوداً بينه وبين مخاطبه ولكنه لا يعلمُ أنه زيد، فإذا قال المتكلم: زيدٌ العالمُ، فقد أفاده ما ذكرناه.

وإذا ثبت ما ذكرناه، فنقول: قولُ القائل: صديقي زيدٌ وزيدٌ صديقي، لا يخلو إمّا أن يريدَ بالصديق صديقاً مفرداً معهوداً، أو عمومَ الأصدقاء. فإن قصدَ إلى صديق معهود مفرد، وقدّم زيداً أو أخّره، فالمعنى واحد على ما ثبت فيما ذكرناه، وإنْ قصد إلى عموم الأصدقاء وقدم زيداً أو أخّره وجب العمومُ أيضاً، لأنه إذا قصدَ ذلك فواجبُ استواء التقديم والتأخير. لأنه إذا قال: صديقي زيدٌ،

---

(١) في الأصل: اجتمعتا. والصواب ما أثبتناه، لأن المقصود: الاسمين المعرفتين، وبدليل قوله في نهاية العبارة: أحدهما.

(٢) في الأصل وفي النسخ الأخرى: منسوباً. والصواب ما أثبته لأنه صفة للذات.

وقصد إلى أن كلّ صداقة لي محصورةٌ في زيد، أو قال: زيدٌ صديقي، وقصد إلى أنَّ زيداً هو المُخْبر عنه، لا صديقَ سواه، وجبَ الحصرُ فيهما جميعاً.

ثم نقول: نُسلّم أنّ «صديقي» يتعيّن «للخبرية» في المسألتين جميعاً على ما ذكره الإمام، ونقولُ: المعنى فيهما واحدٌ، لأنه لا يخلو إما أن يقصد بصديقي العهدَ العامّ أو العهدَ الخاص. فإنْ قصد الخاصّ فلا عمومَ في التقديم والتأخير، وإنْ قصد العامّ فالمعنى واحدٌ، لأنه إذا قال: زيدٌ صديقي، وقصدَ إلى أنّ «صديقي» عامٌ وجب أن يكونَ المعنى: أنّ زيداً هو جميع أصدقائي، فلا صديقَ لي سواه، وهو يسلّم ذلك في المسألة الأخرى.

وإنما وقع الوهمُ في ذلك من جهة توهُّم أن «زيدٌ صديقي» مثلُ قولك: زيدٌ صديق، في تأخير «صديق»، وليس بسواء، لأنك إذا قلت: زيدٌ صديق، وجب أن لا يكونَ المعنى إلا أن يُخبر عن زيد بأنه صديقٌ، فجائزٌ أنْ يكون ثَمَّ صديقٌ غيره كقولك: زيدٌ عالم.

وأمّا إذا قلت: زيدٌ صديقي، وقصدتَ إلى ذلك المعنى كان فاسداً من جهة ما أثبتناه في امتناعه في: زيدُ العالم، فوجب أنْ يكون المعنى الإخبارَ عن زيد بأنه الصديقُ المعهود المعيّن، أو بأنه لا صديقَ سواه.

وإذا وجب أنْ يكون المعنى كذلك استوى تقديمُ «صديقي» وتأخيرُه على ما ذكرناه. وإنّما أخذَ قائلُ هذا القول «صديقي» عند تأخيره فجعله مثل: زيدٌ عالم، وقدّر فهمَ ذلك، فلزمَ منه تجويزُ الصداقة في غيره، وأخذ «صديقي زيدٌ» عند تقديم «صديقي» فجعلَه عاماً لجواز ذلك فيه، وقدّر فهمَ ذلك وأخبرَ عنه بزيد، فلزمَ حصرُ الصداقة في زيد. ومَنْ نظَرَ ما ذكرناه علمَ أنهما سواء[1] والله الموفق للصواب.

---

(١) قال السيوطي: «قال ابن الخباز: إن قلت: ما الفرق بين: زيد أخوك وأخوك زيد؟ =

[إمـلاء ٢١]
[حـذف نـون الـوقـايـة]

وقال مملياً [بالقاهرة](١): إذا قلت: يضربونني، فلك أنْ تأتي بنون الوقاية ولـك أن لا تأتي بهـا، وأيهما المحـذوفُ؟ قال: نـونُ الوقـاية هي المحـذوفةُ لأمرين: أحدُهما: أنّ نونَ الإعراب دلالتها معنويةٌ والوقاية لفظية. وإذا دار الأمرُ بين المعنوي واللفظي، فالمعنويُ بقاؤه هو الوجهُ، واللفـظي أولى بالحـذف. الآخرُ: أن الوقايةَ هي التي جاء بها الثقل، وذلك أنّ النطقَ بنون الإعراب حاصلٌ أولاً قبـل النطق بهـا، فلم تأت الكـراهةُ إلا من الأولى، ولـذلك قـال الشيخ الشاطبي(٢) في هذا بعينه: والحذفُ لم يكُ أولاً.

[إمـلاء ٢٢]
[وجـه تسمية حـروف العلـة بـذلـك]

وقال مملياً بالقدس سنة ست عشرة وستمائة: إنمـا سُميت حروفُ العلة

= قلت: من وجهين، أحدهما: أن (زيد أخوك) تعريف للقرابة، و(أخوك زيد) تعـريف للاسم. والثاني: أن (زيد أخوك) لا ينفي أن يكون له أخ غيره، لأنك أخبرت بالعـام عنَ الخـاص. و(أخوك زيـد) ينفي أن يكون لـه أخ غيره، لأنـك أخبرت بـالخاص عن العام. وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم: زيد صـديقي، وصديقي زيـد. نقله ابن هشام في تذكرته». الأشباه والنظائر ٢/٢٢٢ (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد).

(١) زيادة من ب، د. س.

(٢) هو القاسم بن فيرة من شيوخ ابن الحاجب. انظر ترجمته ص ٢٤. قال:

وخفف نـونـا قبـل في الله من لـه ... بـخـلف أتى والحـذف لم يـك أولا

انظر: الشاطبية ص ٥٤ (مطبعة مصطفى البابي الحلبي).

بذلك، إمّا لأنها تُعِلُّ ما تكون فيه بالتغيير، أي: تغيّره، فتكون إضافتُها كاضافة حروف الجر، فإنا أضفناها إلى أثرها. وإما لأنها حروفٌ تعتلّ في أنفسها فتكون إضافتها كإضافة حروف الاستعلاء، فأضفناها إلى صفة من صفاتها، كما تقول: رجلُ علمٍ. وليس المرادُ هنا الإضافةَ التي في اصطلاح النحويين من منعهم إضافة الصفة إلى موصوفها أو العكس، فإنّا ههنا قد بيّنا المرادَ من قولنا: إنها مضافة إمّا إلى أثرها أو إلى صفة من صفاتها، فليتأملْ ذلك.

[إمــلاء ٢٣]

[إعراب «السماوات» في قولهم: خلق الله السماوات]

وقال مملياً [بالقاهرة](١): قولُهم: خلق الله السموات. من قال: إن الخلقَ هو المخلوق، فواجبٌ أنْ تكون «السماوات» مفعولاً مطلقاً لبيان النوع. إذ حقيقةُ المصدر المسمى بالمفعول المطلق أنْ يكون اسماً لما دلّ عليه فعلُ الفاعل المذكور، وهذا كذلك. لأنا بنينا على أن المخلوقَ هو الخلق، فلا فرقَ بين قولك: خلق اللهُ خلقاً، وبين قولك: خلق اللهُ السماواتِ، إلا ما في الأول من الإطلاق وفي الثاني من التخصيص. فهو مثلُ قولك: قعدتُ قعوداً وقعدتُ القرفصاء. فإنّ أحدَهما للتأكيد والآخر لبيان النوع وإنْ استويا في حقيقة المصدرية، وهذا أمرٌ مقطوع به بعد إثبات أن المخلوقَ هو الخلق.

ومن قال: إن المخلوقَ غيرُ الخلق، وإنما هو متعلّقُ الخلق، وجب أنْ يقول: إن «السماوات» مفعولٌ به، مثله في قولك: ضربت زيداً، ولكنه غيرُ مستقيم، لأنه لا يستقيم أنْ يكون المخلوقُ متعلّقَ الخلق. لأنه لو كان متعلقاً له لم يخلُ أنْ يكون الخلقُ المتعلّق قديماً أو مخلوقاً، فإن كان مخلوقاً تسلسل

---

(١) زيادة من ب، د.

فكان باطلاً، وإنْ كان قديماً فباطلٌ لأنه يجب أنْ يكون متعلّقه معه، إذ خلقٌ ولا مخلوق محال، فيؤدي الى أنْ تكون المخلوقاتُ أزلية، وهو باطلٌ، فصار القولُ بأن الخلقَ غيرُ المخلوق يلزم منه محالٌ.

وإذا كان اللازمُ محالاً فملزومُه كذلك. فثبت أن الخلقَ هو المخلوقُ. وإنما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة أنهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلا وهو غيرُ جسم، فتوهّموا أنه لا مصدرَ إلا كذلك. فلما جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدريّتها لذلك، ورأوا تعلّقَ الفعل بها فحملوه على المفعول به. ولو نظروا حقَّ النظر لعلموا أن اللهَ تعالى يفعل الأجسام كما يفعل الأعراض، فنسبتُها إلى خلقه واحدة.

فإذا كان كذلك، وكان معنى المصدر ما ذكرناه وجب أنْ تكون مصادرَ[1]. وليست هذه المسألة وحدها بالذي حملوا فيها أمرَ الغائب على الشاهد، بل أكثر مسائلهم التي يخالفون فيها على ذلك كمسألة الرؤية وعذاب القبر وأشباههما.

---

(١) انظر ما قاله ابن هشام في هذه المسألة. مغني اللبيب ٢/ ٦٦٠ (محيي الدين). وقد أيد قول ابن الحاجب بأنها مصدر وليست مفعولاً به، ونسب هذا القول للجرجاني. وقد حاولت جهدي البحث في هذه المسألة في كتب المتقدمين والمتأخرين فلم أجد أحداً قال: إنها مفعول مطلق. وحملها على المفعول به أولى. انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ٢٨٦ (مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني)، والأشباه والنظائر ٤/ ٩٧ وفيه رد على من قال: إنها مصدر.

[إمــلاء ٢٤]

[جـواز الاشارة إلى شيء موجود في الذهــن]

وسُئل بالقاهرة في ورقة أرسلَها أبو علي الحاسب[(١)] عن قـولهم: أكلتُ هـذا الرغيفَ، فقيل في السؤال: كيف تصحُّ الإشـارةُ إلى شيء وهو معـدوم؟ فأجاب بأن المشارَ إليه لا يُشترط أنْ يكون موجوداً حاضراً بل يكفي أن يكـون موجوداً ذهناً. والدليل عليه قوله تعـالى: ﴿ تلكَ الدارُ الآخـرةُ ﴾[(٢)]، وهي معدومةٌ. ومَنْ شرَطَ وجودَ المشار إليه فهو جهلٌ محض.

[إمــلاء ٢٥]

[لا يستقيم تقدير التمييزات كلها بـ «مِنْ»]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة وستمائة][(٣)]: لا يستقيم أنْ تُقدّر التمييـزاتُ كلهـا بـ «مِنْ». لأنّ «مِنْ» المـرادة بتقـديـر التمييـز إنمـا هي «مِنْ» التبيينية. وذلك أنّ التمييزَ لمّا كان تبييناً للمميَّز عنه جرت «مِنْ» التبيينية فيه. إلا أن شرطَ التبيينية أنْ تجريَ على مذكور. ولمّا كان التمييزُ تارة لمذكـور، وتارة لمقدّر لم يصح الإتيانُ بها في المقدّر. فلذلك لا يحسُن أنْ يقـال في: حسنَ زيدٌ داراً، حسنُ زيدٌ من دار، ولا تصبّب من عرق.

فإنْ زعم زاعمٌ أنه يصح أنْ يقال: تصبَّب زيدٌ من العرق، وحسُنُ زيدٌ من الدار. فنقول: ليست «مِنْ» هذه «من» التي أردناها، وإنما هـذه[(٤)] «مِنْ» التي للسببيّة، كقولك: جئتك من أجل أنْ أكرمتني. وحينئذ يفسد ماقُصد من تبيين

(١) لم أعثر له على ترجمـة.

(٢) القصص: ٨٣.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) في م: وهي.

التفسير بـ «مِنْ» لصحة دخول «مِنْ» هذه على غير التمييزات كقولك: أكرمتك حباً لك. ويصح أن تقول: أكرمتك مِنْ حبّي لـك. وهذا بعـد التسليم لصحّة تقدير: تصبَّب زيـدٌ من العرق، وليس في التحقيق بمستقيم، لأنـه إذا جعلناه للتبيين لم يستقم كما تقدم. وإنْ جعلناه للتعليل وجب نسبةُ التصبُّب لزيد، وهو غيرُ مستقيم، فلذلك قلنا: إنه لا يستقيم دخولُ «مِنْ» على كل تمييز.

[إمـــلاء ٢٦]

[مسألة في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبـع عشرة][1]: لم يختلف أحـدٌ في أنّ اسمَ الفاعل واسم المفعول والصفة المشابهة أنه[2] ليس جملة مع ضميره المرفوع به في مثل قولك: زيدٌ ضارب، وزيد مضروب، وزيد حسن. فضارب ومضروب وحسن مفردات باتفاق. وإنْ كان لا بدَّ لها من مرفوع غير المبتدأ، وسببُ ذلك أمـران: أحـدُهمـا: أن الجملةَ هي التي تستقـل بـالإفـادة بـاعتبـار المنسـوب والمنسوب إليه، وهذه ليست كذلك، فوجب أنْ لا تكونَ جملة. الثاني هو: أنَّ وضْعَ هذه الأسماء على أنْ تكون معتمدة على من هي له، لأنّ وضْعَها على أنْ تُفيد معنى، في ذات تقدم ذكرُها.

فإذا استُعملت مبتدءات خرجتْ عن وضعها، ولذلك لمّـا خرج بعضُهـا عن هذا المعنى وجُعل لمعنى الفعل بشرط ما يكون كالعِوَض عما كان يستحقّه من الاعتماد، أو كالدال على إخراجه عن وضعه الأصلي إلى هذا الوضع، جاز أنْ يكونَ مع مرفوعه جملة. واشتُرط حينئذٍ أنْ لا يكونَ ذلـك المرفـوعُ ضميراً خشية التوهّم من أنه هو ذلك الجاري على من هو تَبَعٌ له، تنبيها على أنه أُخْرج

(١) زيادة من ب، د.

(٢) أنه: سقطت من د.

عن وضعه، فقيل: أضاربُ الزيدان؟ وما ضاربُ الزيدان. ولم يقل: أضاربان؟ ولا ما ضاربان، خشية مِنْ تـوهّمٍ أنه الجـاري صفة على ذات تقـدم ذكرُهـا، وتنبيها على أنه أُجري مجرى الأفعال في إفادة النسبة للمخاطب، فجرى مجرى قولك: أيضربُ الزيدان؟ وما يضربُ الزيـدان، في صحة وقـوعه خبـرا به عن متأخر غير مشروط بتقدّم مَنْ هو له.

والذين خالفوا في: زيدٌ ضارب غلامُه، وإنْ كان غلامُه فـاعلا، وجعلوا «ضـارب غلامـه» جملة، فليس يخالفـون في القواعـد التي ذكرنـاهـا. وإنمـا الخلافُ في ذلك مبني على أنه هل ثبت أن «ضـاربٌ غلامـاه» مثل: أضـاربٌ الـزيدان؟ أو لم يثبت؟ فمن جَـوّزه[1] أجراه مجـرى: أضاربُ الـزيـدان؟ في إخراج الصفة عن موضوعها الأصلي واستعمالهـا استعمالَ الفعـل. ومن مَنَعها قصرَ ذلك على باب الهمزة و«ما» وهو الصحيح، لأنه لم يثبت إخـراج الصفة عن أصلها إلاّ في ذلك، فوجب قصرُه عليه. ولا يصح قياسُه عليه لِما ذكرناه مِنْ أن فيه تعويضاً عن المعتمد وتنبيها على الإخراج، وهما أمران منـاسِبان، فـلا يجوز إلغاؤهما، فوجب القصرُ على ذلك.

[إمـلاء ٢٧]
[معنى قول النحويين: الإخبار بالذي وأخواتها]

وقـال أيضا ممليـا [بدمشق سنـة ثماني عشـرة وستمائـة][2]: معنى قول النحويين: الاخبارُ بـالذي وأخـواتها، وإنْ لم يهتـدوا لمعنى ذلك: أنْ يكـونَ المخاطبُ يَفهم نسبة معيّنة إلى منسوب إليه غير معيّن عنده، أو يَفهمُ منسوباً إليه

(١) هو الفراء. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤١.
(٢) زيادة من ب، د.

معيناً منسوبا إليه أمرٌ غيرُ معيّن، فيقصدُ المتكلمُ إلى إعلامه بالتعيين فيهما، فيتوصلُ إلى ذلك بالذي مطلقا، وبالألف واللام في الفعلية. فمثالُ الأول وهو بيانُ تعيين المنسوب إليه قولك: الذي هو قائمٌ زيد. ومثالُ الثاني قولك: الذي زيدٌ هو قائم. وإنما وضعوا في ذلك «الذي» لأنه هو الذي وُضع متوصَّلاً به إلى الإخبار عن المنسوب أو المنسوب إليه مع ذكر ذلك بعده، ولذلك لم يُوصل إلا بالجمل، فتعيّن فيما نحن فيه كذلك، لأن الغرضَ بيانُ المنسوبِ أو المنسوب إليه حسب ما ثبت للمخاطب. وإنما وجب أنْ يكون في موضع المبهم ضميرٌ، لأنه في المعنى هو الذي، فلو لم يكن ثَمَّ ضميرٌ لكانت الجملةُ أجنبية عنه أو كانت غيرَ جملة فيفسد المعنى. وإنما وجبَ أنْ يكون الاسمُ الذي به يقع التعيينُ خبرا لأن الغرَضَ بيانُ ذلك المبهم بالخبر، فوجب أن يكون ذلك مؤخّرا لأنه خبره.

وقول النحويين[1]: الإخبارُ بالذي، ليس على ظاهره، لأن المرادَ أنك جعلتَ «الذي» خبراً. وإنما المرادُ بهذه الباء باءُ التوصل والتسبب[2]، كقولك: كتبت بالقلم. فمعنى أخبرتَ بالذي، أي: توصلتَ إلى هذا الإخبار بالذي، لا أنك جعلتَ «الذي» خبراً، لأنه مُخبر عنه في جميع هذا الباب.

ومعنى قولهم: أخبرني[3] عن زيد، في: زيد قائم، ليس على ظاهره، لا باعتبار قولهم: عن، ولا باعتبار قولهم: زيد. أما باعتبار قولهم: زيد، فلأنه لو كان «زيد» معلوما لم يُخبر عنه، وإنما أخبر باعتبار كونه مجهولا، وإنما المعنى إذا كان المجهولُ عند المخاطب هو زيد، كيف يكون الإخبار؟ وأمّا باعتبار «عن» فلا يستقيم أنْ يكون على ظاهره، لأن الإخبارَ ليس عن زيد وإنما

(١) النحويين: سقطت من د.

(٢) وتسمّى باء الآلة، لأنها تدل على آلة الفعل وأداته التي يحصل بها معناه.

(٣) في الأصل: أخبرلي ..وهو تحريف.

هو عن «الذي»، و«زيد» مُخبر به، فكيف يصح أنْ يكون مُخبرا عنه ؟

وإنما أرادوا بقولهم: إذا أخبرتَ عن زيد، أي: إذا كان المجهولُ في الحقيقة هو ذات زيد، كيف تُخبر عنه؟ فتجوّزوا في ذلك، لمّا كان المخبرُ عنه في الحقيقة هو زيد جاز أنْ يقال: كيف تُخبر عن زيد؟

[إملاء ٢٨]
[الاستثناء المنقطع]

وقال أيضاً ممليا [بدمشق سنة ثماني عشرة][١]: فائدة. الاستثناءُ المنقطعُ[٢] هو المذكورُ بعد «إلا» وأخواتها غير مُخرج، ويثبتُ له ما يثبت للاستثناء المتصل إنْ أمكن مثل: ما اشتريت أحدا إلا حمارا، أو ما يدل عليه سياقُ الكلام إن لم يمكن ذلك مثل: ﴿**لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللَّهِ إلاّ مَنْ رَحِم**﴾[٣]، أو الثبوت والحصول مثل: ما زادَ إلا ما نقص. وهل يجوز ذكرُ ما يُخبر به عنه؟ وهل يكون ما يُذكر معه إنْ ذُكر هو خبرٌ له كخبر «لكنّ» في قولك: لكن زيداً فعل كذا؟ أو يكون كلاما مستأنفا؟ فيه خلاف. مثاله قوله تعالى: ﴿**إلاَّ إبليسَ أبى**﴾[٤]، و﴿**إلا إبليسَ لم يكنْ من الساجدين**﴾[٥] و﴿**إلا إبليسَ قال أأسجدُ لِمَنْ خلقتَ طينا**﴾[٦].

---

(١) زيادة من «ب» و«د».

(٢) الاستثناء المنقطع هو الذي لا يكون فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه ، فلاهو فرد من أفراده ، ولا جزء حقيقي منه . ولكن ينبغي أن يكون بينهما اتصال معنوي وعلاقة وربط.

(٣) هود : ٤٣. في الأصل وفي ب، د، م : إلا المرحوم . وهو خطأ. لأن المؤلف قصد نص الآية كما هو واضح من كلامه في آخر الإملاء.

(٤) البقرة : ٣٤ وقبلها : ﴿**وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا**﴾ .

(٥) الأعراف : ١١. وقبلها : ﴿**ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا**﴾.

(٦) الإسراء : ٦١. وقبلها : ﴿ **وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا**﴾ .

فمن جعله خبراً له لم يقف على قوله: ﴿إلا إبليس﴾، كما لا يقف على قوله: لكن إبليس. ومن جعله كلاماً مستأنفاً أتى به لإيضاح ما هو في المعنى له، وقف على (إلا إبليس) وابتدأ: (أبى واستكبر)، وكذلك ما أشبهه.

وقولهُ: ﴿لا عاصمَ اليوم، إنما جيءَ به رداً على توهُّمه أن ثَمَّ عاصماً يعصمه. فلو جُعل (إلَّا مَنْ رَحِم) للمرحومين على أنهم عاصمون لكان فيه إثباتُ نفس ما سيق الكلام لإنكاره، لأنّ المرحومين كثيرون. وإذا كانوا عاصمين، لم يكن لإنكاره ظنّه أن ثَمَّ عاصما معنى[1].

[إمــلاء ٢٩]

[تثنية العمرين والقمرين وشبه ذلك على خلاف القياس]

وقال أيضاً ممليا [بدمشق سنة سبع عشرة][2]: القمران والعمران وشبهُ ذلك، تثنيتُه على خلاف القياس. لأن القياسَ في كل مثنى أنْ يكونا مشتركين في الاسم، ومسمّيا هذا المثنى لا يشتركان في الاسم. ووجهُ خروجه عن القياس كثرةُ ذكرهما معا، فاقتضى تخفيفَ اللفظ بهما لأنه قد كثر قولُهم: أبو بكر وعمر، كما كثر قولُهم: الشمسُ والقمر، فهذا وجهُ مخالفة القياس. فلما خالفوه فلا بدَّ من تعيين أحد الاسمين، فكان عمرُ أوْلى من وجوه: أحدُها: أنّه دون الأول في الرتبة، كما فعلوا في القمرين. وسرّه قصدُهم إلى أن يكون الأولُ اشترك مع الثاني في المعنى، ولو عكسوا لم يكن المتروكُ اشترك مع المذكور في ثبوت الأفضلية للمذكور. الوجهُ الثاني: أن عمرَ أخفُ لفظا. الثالثُ: أن تثنية الاسم المضاف العلم على خلاف القياس. وبيانُ مخالفته

---

(١) قال المبرد: «فالعاصم الفاعل، ومن رحم معصوم. فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب». المقتضب ٤/٤١٢.

(٢) زيادة من ب، د.

للقياس[1] هو أنك إذا ثنّيت الأولَ فقد ثنّيت بعضَ الاسم، لأنه إنما كان علما بكماله، ولو ثنّيت الثاني كان أبعدَ، لأنـه كذلـك، ولأن المقصود بـالنسبة هـو المضافُ، ولو ثنّيتهمـا جميعا كان أبعدَ لأنك جمعتَ على الاسم تثنيتين باعتبار واحد. فلما كان ذلك مخالفاً للقياس ثنّوا ما لا مخالفـة فيه، لئـلا يجمعوا بين مخالفتين: المخالفة في أصل التثنية المتقدمة، وهذه المخالفة.

[إمــلاء ٣٠]

[الحروف التي تدل على خصائص أقسام الكلام لا يتقدم عليها ما هو في حيزها]

وقال أيضاً ممليا [بدمشق سنة سبع عشرة وستمائة][2]: لا يجوز: زيـداً هلّا ضربتَ، ولا زيداً هلْ ضربتَ؟ ولا زيداً إنْ تضربْ أضربْ، ولا زيـداً ما ضربت. لأنه لا يتقدم على الحروف التـي تدل على خصائص أقسـام الكلام معمولُ ما في حيّزها، كما لا يتقدم عليها ما هو في حيزها.

وجازَ: زيداً اضـربْ، لأنه ليسَ ثَمَّ حـرفٌ مما ذكـرناه، فيمتنـع التقديمُ عليه. وإنما صيغةُ الفعل نفسُها موضوعةٌ لذلك كمـا أن «ضربت» يتقـدم عليه معمولُه وإنْ كان معناه إثباتاً لمّا لم يكنْ معه حرفٌ وُضع لذلك.

وجازَ: زيداً لِيضربْ، لأنه في معنى: اضربْ، فأُجريَ مجراه لموافقته له في معناه. ولذلك لم يحسُنْ: زيدا ليضربْ، كحُسن: زيدا اضربْ.

وجـاز: زيداً لا تضـربْ، إجراء لـه مجرى: زيـدا اضربْ، لأنهمـا في

---

(١) في د: القيـاس.

(٢) زيادة من ب، د.

المعنى من باب واحد وهو الطلب للفعل، فشُبِّه الأمرُ بالنهي لذلك.

وجاء تقديمُ معمول ما بعد «لا» في الظروف[1] كثيراً، لأن «لا» التي للنفي أختُ «لا» التي للنهي في اللفظ والمعنى الأصلي، فحُملت النفييّةُ على النهييّة، وليس كذلك في «ما» لبُعْدها عن النهييّة في اللفظ والمعنى.

وجاء: زيدا لَنْ أضربَ، لأنها نظيرةُ «لا»، وتأكد امتزاجُها مع الفعل لكونه معمولاً لها، والمعمول كالتتمّة، فكانت كجزئه، بخلاف «لا» النفيية، وبذلك استُدّل على الخليل في أنها ليس أصلُها: لا أنْ[2]، لأنها لو كانت كما ذكر، وقد جاء: زيداً لنْ أضربَ، لأدى إلى تقديم معمول ما بعد «أنْ» عليه، وهو ممتنع باتفاق.

[إمــلاء ٣١]

[الاستثناء المفرغ لا يقع في الفاعل والمفعول إلا في غير الموجب]

وقال أيضاً ممليا [بدمشق سنة تسع عشرة][3]: إنما لم يقع الاستثناءُ المفرّغ إلا في غير الموجَب[4] في الفاعل والمفعول، لأن الواقعَ في الوجود لا

(١) كقوله تعالى: ﴿فيومئذٍ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان﴾. (الرحمن: ٣٩). وقوله تعالى: ﴿قل يوم الفتح لا ينفع الذين كفروا إيمانهم﴾. (السجدة: ٢٩).

(٢) قال سيبويه: «فأما الخليل فزعم أنها لا أنْ؛ ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم». الكتاب ٣/٥. وسيبويه لا يوافق الخليل على ذلك فيقول: «ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب، لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له». انظر: الكتاب ٣/٥.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) لأن التفريغ في الإيجاب يدعو إلى الاستبعاد. فإذا قلت: خرج إلا زيدٌ، كان معناه: =

يصحّ التعبيرُ به عنه في الموجَب لتعذّر وقوع ذلك. إذ لا يُمكن أن يقـع معنى قولك: ضربتُ إلا زيدا، وقتلتُ إلا عمرا، وخرج إلا زيدٌ، وسافر إلا عمرو، لأنه يؤدي إلى أن يكون العامّ المسكوت عنه مُسْندا إلى جميعه ذلك وقوعا، وهو متعذّر الوقوع من حيث العادة. فلمـا كان ذلـك هو الغـالب باعتبـار الإثبات، واستعملوه في النفي الذي لا يتعذّر فيـه ذلك غـالبا، كقـولك: مـا ضربت إلا زيدا، وما جاءني إلا زيد، وشبهه.

وأما غيرُ الفـاعل والمفعـول من نحو ظـرف الزمـان والمكان فيجيء في الموجب والمنفيّ جميعا، إذ لا يتعذّر ذلك في المعنى لصحة وقوعه كقولك: ضربتُ إلا يوم الجمعـة، إذ يصحّ أنْ تضـربَ في كل يـوم غير يـوم الجمعة، ويصحّ العكس، فجاز الأمران فيه لذلك.

[إمــلاء ٣٢]
[موضع «أنّ» و «أنْ» أذا حُذف عنهما حرف الجر]

وقال أيضا ممليا [بدمشق سنة تسع عشرة وستمائة](١): مذهبُ الخليـل في «أنّ» و «أنْ» وما في حيزهما إذا حُذف عنهما حرفُ الجر أنهما في مـوضع خفض بإضمار حرف الجر. ومذهبُ سيبويه أنهما في موضع نصب(٢).

= خرج جميع الناس إلا زيد ، وهذا بعيد ، وليست هناك قرينة تدل على أن المقصود جماعة مخصوصة.

(١) زيادة من ب، د.

(٢) قال سيبويه : «فأنْ هاهنا حالها في حذف حرف الجر كحال أنّ ، وتفسيرها كتفسيـرها ، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر». الكتاب ٣/١٥٤ . وقال أيضاً : «واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أنْ كما حذفت من أنّ ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلت ذاك حذر الشر ، أي لحذر الشر ، ويكون مجروراً علـى التفسير الآخـر» . الكتاب ٣/١٥٤.

فوجهُ قول سيبويه أنه اسمٌ حُذف منه حرفُ الجر فوجب أن يتعدى الفعلُ إليه فينصبه كما في قوله: ﴿واختارَ موسى قومَهُ﴾(١)، وأمَرْتُك الخيرَ(٢). وهو واضح.

ووجهُ مذهب الخليل أنه اسمٌ سقط منه حرفُ الجر في موضع لا يصحّ تسلّطُ الفعل عليه فوجب إضمارُه كقولك: اللّهِ لأفعلَنّ، وكقولك: وبلدة(٣)، وكقول رؤبة: خيرٍ(٤)، إذا قيل له: كيف أصبحتَ؟ وشبهه. وهذا وإنْ كان يقابله قياسُ حجة سيبويه إلا أنه أخصُّ من حيث كان أصلُ سيبويه يصحُّ أن يُعدّى الفعلُ إلى ما حذف عنه حرفُ الجر، وليس الفرعُ كذلك، والأصلُ والفرع فيما قاس عليه كذلك، فحصل الفرق في قياس سيبويه، إلا أنه يمكن أنْ يُلغى ذلك الفرق وهو أن يقال: أمّا قولُ رؤبة: خيرٍ، فشاذٌ لا ينبغي أن يُعوّل عليه في حمل اللغة الفصيحة. وأما: اللّهِ، في القسم، فقد جاء النصبُ والخفض، والنصبُ هو الوجه، فالقياسُ عليه إذن أقوى من القياس على الآخر. وأما قولُه: وبلدةٍ، فالمنازعةُ أولاً في أنّ الخفض ليس بإضمار «رُب» وإنما هو بالواو التي بمعنى رُبّ(٥). وإذا احتمل ذلك صار الأصل منازعا فيه، فلا يصحّ القياسُ. وكيف والخفضُ بإضمار حرف الجر قليلٌ شاذ باتفاق(٦).

---

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) قال عمرو بن معد يكرب:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

انظر شعره ص ٤٧، وسيبويه ١/ ٣٧، والمفصل ص ٢٩١.

(٣) قال جران العود:

وبلدة ليس به أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

انظر سيبويه ١/ ٢٦٣، والخزانة ٤/ ١٩٧.

(٤) يروى أنه إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ عافاك الله. انظر المفصل ص ٢٩٢.

(٥) وعند سيبويه أن الخفض بإضمار (رب). الكتاب ١/ ٢٦٣.

(٦) كقول الفرزدق..

وإذا ثبت ذلك، فالقياسُ على ذلك مع إمكان القياس على ما هو الكثيرُ الشائع غيرُ سائغ.

فإذن القولُ ما قاله سيبويه، لما يؤدي من إضمار حرف الجر وإعماله وهو قليلٌ شاذ، فلا ينبغي أن يُحمل عليه مع إمكان ما هو الكثيرُ السائغ.

[إمــلاء ٣٣]

[حكم المستثنى إذا تكرر بعد نفي أو ما في حكمه]

وقال أيضاً ممليا [بدمشق سنة تسع عشرة](١): قول بعض النحويـين في قولهم: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا، لأن المعنى كلُّ الناس أكلوا الخبزَ إلا زيدا. هذا التعليلُ وإنْ كان مستقيما في مثل هذه المسألة، فإنه لا يطّردُ في بقية الباب، وهو بابٌ واسع. وأصلُه: أنّ كل مستثنى تكرر بعد نفي أو ما في حكمه لم يكن للتفـريغيّ ولا(٢) للبدليّ إلا واحـد، وما زاد فهـو منصوب على أصـل الاستثناء(٣). وذلك أنـه إذا تكرر الاستثنـاءُ المذكـور فلا يستقيم في الجميـع رجوعُ إلى المستثنى منه بدلا، ولا ما في معناه من إقامته مقامه على ما هو حكم البدل التفريغي. لأنّك إنْ أتيتَ به بغيـر حرف عـطف كنت مشرّكـا بينهما في الإثبات من غير حرف تشريك، وهو غيرُ سائغ. ولذلك إذا أمكن الإتيانُ بحرف

= إذا قيـل: أيُّ النـاس شـرٌّ قـبيـلة ... أشـارت كليب بـالأكف الأصـابـعُ

(١) زيادة من ب، د.

(٢) لا : ساقطة من ب، د.

(٣) قـال المبرد : «تقـول ما جـاني أحد إلا زيـداً إلا عمراً . وإن شئت قلت : إلا زيـداً إلا عمـرو . فالمعنى فيهـا جميعاً واحـد ، وإن اختلف الإعـراب . لأنـك إذا شغلت الفعـل بأحدهما انتصب الآخر بالاستثناء . ولم يصلح البدل لأن المرفوع منها واجب». المقتضب ٤/٤٢٤.

عطف في المواضع التي يمكن التشريكُ بها في الإثبات والمعنى، صحّ أنْ يكون الثاني في معنى الأول كقولك: ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرو. ولو لم تأت بحرف العطف لوجب النصبُ في أحدهما. لا يستقيم مثلُ ذلك في قولك: ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدا، لأن «الخبز» و«زيدا» غيرُ مشتركين في معنى واحد، بخلاف قولك: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرا. إلا أن البابَ كله واحدٌ من جهة أنه إذا تكرر الاستثناءُ البدليُّ أو التفريغيُّ لم يكن على البدل والتفريغ إلا واحد[1]، وما زادَ فعلى أصل الاستثناء.

فإنْ جيء بحرف العطف وكان المكرر جائزاً في المستثنى فيه فالتشريكُ في المعنى بينه وبين المستثنى البدليّ أو التفريغيّ جاز كمسألة: ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمروٌ، وإنْ لم يصح ذلك امتنع، فلم يكن فيه إلا النصبُ بغير حرف عطف كقولك: ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدا. فهذا المعنى يشمل جميعَ الباب، فكان التعليلُ بالأمر العام الجامع لجميع الباب أوْلى من التعليل بأمر خاص.

ولا يحسن دفعُ ما ذكره الفارسي، لأن المستثنى لا يلزم فيه إثباتُ ما نُفي عن المستثنى منه، وإنما يلزم أنْ يكون مخرَجا من المفرد غيرَ مثبت إليه ولا منفيّ عنه شيء[2].

فعلى هذا لا يكون المعنى: أكلَ الناسُ كلهم الخبزَ، لأن الصحيح أن

---

(١) ويحسن أن يكون الأول منها.

(٢) قال أبو علي: «وتقول: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً، فلا يكون في زيد إلا النصب، لأن المعنى: كل الناس أكل الخبز إلا زيداً. وتقول: ما جاءني إلا زيد إلا عمراً. فترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر. ولا يجوز رفعهما جميعاً، إلا أن تدخل حرف العطف **فتقول: وإلا عمرو، لأن فعلاً** واحداً لا يرتفع به فاعلان إلا على جهة الاشتراك **بالحرف». الإيضاح العضدي ١/٢٠٧.**

المستثنى يثبت له الحكمُ الذي نُفي عن المستثنى منه، خلافاً لمن زعم ذلك. والدليلُ عليه القطعُ بإثبات الإلهيّة لله تعالى بقول القائل: لا إله إلاَّ الله. وعلى المذهب الآخر يلزم مَنْ قال به أنه لم يثبت المتكلمُ الإلهية له، وإنما نفاها عن من عداه، ولم يتعرض لإثبات ولا نفي للمستثنى. فيجوز أنْ يكون القائلُ بذلك قائلاً به وهو شاكٌ مصرّح بالشك، لأن الشاكّ يصحُّ أن يكون غيرَ مُثبت ولا نافٍ، ونحن نقطعُ بخلافه.

[إمــلاء ٣٤]

[حـروف الهـجـاء]

وقـال أيضاً ممليـا [بدمشق سنة عشـرين][1]: حـروفُ الهجـاء أسمـاءٌ لمفردات الكلم لفظاً وخطاً، متصلة أو منفصلة، فالجيمُ اسم جَـه، من جعفر ونحوها.

وجُعِلَ أوّلُها مسمـاها لمـا أمكن، تبعيدا للغلط في المسمى. وأشـركوا الألفَ مع الهمزة لسكونها. وشبههُ التهليلُ والحوقلة والحيعلة والبسملة. وهي مبنية ما لم تركّب كغيرها.

ونحـو: صاد وقـاف، لم يُبْنَ بناءَ«أين وكيف»، إمّـا للفرق بين مـا بناؤه لفقدان التركيب وما بناؤه لوجود مقتضى البناء، وإمّا لأنهـا من قبيل المعـرب، وإما لقلتها غير مركبة. وخُفِّف ذو الهمزة مثلُ: ياء وتاء وثاء، بحذفها ما لم يُركَّب.

وصـرَّح الـزمخشـري بـأن سكـونهـا للوقف[2]. وفي مفـصّله[3]:

(١) زيادة من ب، د.

(٢) انظر الكشاف ١/٧٨.

(٣) ص ٣٥٣.

﴿الٓمٓ . اللهُ﴾[1]. حُرِّك لالتقاء الساكنين، فناقض، إذ لا يكون تحريكٌ لالتقاء ساكنين أولُهما للوقف.

وفي معناها أقوال: الأكثرُ أنها أسماء للسور، فتكون على ضربين: موازنٌ لكلامهم فيعربُ لفظاً ويحكى، وغيرُ موازن فيُحكى[2]، وتكون خبرَ مبتدأ، أيْ: هذه، أو نصبا بـ «اذكر»، أو قسما.

وقراءةُ قاف وصاد، فتحا وكسرا ضعيفٌ لِمَا يلزم من منع صرف «دعد» إنْ كان معربا، أو تحريك غير محرَّك.

وأما «يس» فَحسَنٌ على النصب بـ «اذكر»، وعلى الخفض بالقسم، لا على النصب مثل: اللَّهَ لأفعلن، لِمَا يلزم من مخالفة المعطوف، إلا عند من يُجيز أنّها واوُ القسم.

وضعُف قولُ من قال: إنها أسماءُ للسور بكتابتها، وبأنه إنما يركَّب اثنان. فأما مثل: كهيعص، فلا، وبأنّه يكونُ الاسمُ والمسمى واحداً.

وأُجيب: بأنها كُتبت على نحو ما تُتهجى، أو خُولف القياسُ كغيره، وبأن التركيبَ المستكره أنْ يُجعل اسماً معرباً كحضرموت، فأما أن يكون اسماً محكياً مثل: تأبط شرا، وشابَ قرناها[3]، ومثل: قرأتُ الحمدُ لله رب العالمين، فلا، وبأنه تسميةُ مؤلَّف بمفرد عكس.

الثاني من الأقوال: أنها مفرداتٌ عددت للتنبيه والتحريك للنظر في أن

---

(١) آل عمران: ١، ٢.

(٢) في الأصل: فتحكى.

(٣) قال الشاعر:

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ... بنى شاب قرناها تصرُّ وتحلب

وهو لرجل من بني أسد. انظر سيبويه ٣/٢٠٧.

المعجزَ مركّبٌ من عين مفردات كلامكم، ليستيقنوا إذ عجزوا وهم المتهالكون على الافتنان بأنه ما بزّ بلاغةَ كل ناطق وشقَّ غبارَ كل سابق إلا لأنه من عند الله(١).

الثالث: أنها عدِّدتْ للتنبيه على أن الأميَّ لا يُعدّد حروفَ التهجي على وجه لا يتنبهُ له إلا بعلم الخط، حتى لو غُيّر حرفٌ بغيره لفات، إلا لأنه من عند الله. وذلك أنها نصفُ الجملة المستعمل كثيراً، وفيها نصفُ المستعمل كثيراً من كل نوع منها. فمن المهموسة: صحّ سكة، ومن المجهورة: أَلَمَّ طيرٌ نعق، ومن الشديدة: أَقِطُك، ومن الرخوة(٢): المرءُ صحّ سعيه، ومن المطبقة: طص، ومن المنفتحة: المكر سحقه عني، ومن المستعلية: قصط، ومن المنخفضة: المكر سنح عِيُّه، ومن القلقلة: قط(٣).

وتفريقُها لإعادة التنبيه لأنه أبلغُ من جمعها مرة. ولا محلَّ لها على الوجهين الأخيرين بخلاف الأول. والأحسن أن تكون إلى (المتّقين) أربعَ جمل مستقلة مرتبطة المعنى. ويجوز أن تقدّر ثلاثا واثنتين وواحدة(٤).

---

(١) انظر الكشاف ١/٩٦.

(٢) المثال الذي أتى به ابن الحاجب للرخوة ليس صحيحاً، إذ حروف الرخوة ستة عشر حرفاً هي: الحاء والسين والخاء والظاء والشين والهاء والزاي والصاد والعين والثاء والفاء والذال والواو والألف والياء والضاد. انظر: شرح المقدمة الجزرية للشيخ خالد الأزهري ص ١٤ (طبع في مطبعة التوفيق بدمشق). ولو قال: صح سعيه، لكان سليماً.

(٣) وقد تحدث الزمخشري عن معناها، فمما قاله: الجهر إشباع الاعتماد من مخرج الحرف ومنع النفس أن يجري معه، والهمس بخلافه. والشدة أن يحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري، والرخاوة بخلافها. والإطباق أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان وما حاذاه من الحنك، والانفتاح بخلافه. والاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك أطبقت أو لم تطبق، والانخفاض بخلافه. والقلقلة ما تحس به إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفز والضغط. انظر المفصل ص ٣٩٥.

(٤) أراد ابن الحاجب بكلامه هذا قوله تعالى: ﴿ **الم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى** =

[إمـــلاء ٣٥]

[دخول الألف واللام على الأعلام]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة إحدى وعشرين][1]: الأعلامُ بالنسبة إلى الألف واللام عند المحققين على ثلاثة أقسام: قسمٌ يجوز دخولُ الألف واللام عليه، وقسمٌ لا ينفكُّ عنه، وقسمٌ لا يجوز دخولُ الألف واللام[2].

وعند غيرهم على قسمين: قسمٌ واجب دخولُها وقسمٌ ممتنع. وقال هؤلاء: لا يخلو العلمُ من أنْ يكون سُمِّي بالألف واللام أوْ لا. فإنْ سُمِّي بالألف واللام وجبتْ، وإن سُمِّي بغيرهما امتنعتْ. هذا حاصلُ كلامهم.

وأما المحققون فيُثبتون الجائزَ بما صحَّ عن العرب من قـولهم للشخص الـواحد المسمى بحسن: الحسن، وبحسين: الحسين، وبعبـاس: العباس، وفي الحديث الصحيح عن عبد الله بن عباس، وعن عبد الله بن العباس، وعن حسن وحسين، وعن الحسن والحسين.

ولو كان على ما زعم أولئك لم تجز هذه الأسمـاءُ إلا بألف ولام، أو لا بألف ولا لام.

ووجهُ دخولها أنّهم لما سمّوا بهذه الأسماء وأصلُها صفات ولمحوا فيهـا معنى الوصفية أدخلوا اللامَ فيها لذلك، بخـلاف الأسماء التي لم يُقصـد فيها قصـد الوصفيـة كجعفر وأسـد، فإنـه لا يجوز دخـولُ اللام عليهـا، إذ المعنى المسوِّغُ لدخول اللام مفقود.

الذي يدلُّ على صحة واعتبار الوصفية فيها وإنْ كانت أعلاماً ما ثبت أنهم

= للمتقين ﴾. (البقرة: ١، ٢).

(١) زيادة من ب، د.

(٢) انظر: المفصل ص ١١، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٩٩.

يجمعون «أحْمر» وبابه إذا كان علما على «حُمْر» وعلى «أحامـر»، ولولا لَمْـحُ الوصفية لم يجز جمعُه على حُمْر، لأن «أفْعل» إذا كان اسماً إنمـا يُجمع على أفاعل، وبابه إذا كان صفة أنْ يجمع على فُعْل. فإذا جُمع على فُعْل لُمح معنى الوصفية كما لُمح في إدخال اللام. وإذا جُمع على أحامر لم يُلمح كما لم يُلمح إذا استُعمل بغير ألف ولام(1).

وأما ما يجب فيه اللامُ فهو كلُّ اسم غلب بالألف واللام من الصفات، أو سُمِّي بـالألف واللام من غيـر الصفات. مثـالُ الأول: الصَعِقُ ونحوه، ومثـال الثاني: الدَّبَران(2) والعَيُّوق(3) ونحوه. ولا فرقَ بين أن يُعرف له اشتقـاق أوْ لا يُعرف. ولو سُمِّي رجل بالأسد، بالألف واللام، غلبةً أو وضعا، للزمتْ لزومَها في الصفة.

ثم كل هذه اللامات الداخلة على الأسماء والأعلام وغيرها مما عُرف له اشتقاقٌ أو لم يُعرف زائدة على بنية الكلمة، إذ ليس في كلام العـرب ما أوّلـه همزةُ وصل بعدها لامٌ ساكنة إلا وهي زائدة.

وقولُ بعض النحويين: إن الألف واللام في نحو: العباس والحرث، غير زائدة وفي نحو: الـلات والآن، زائدة، وفي نحـو العُزّى، محتملة لـلأمرين، ليس مخالفاً لما ذكرناه، وإنما أُطلِقَ الزائدُ ههنا بمعنى أنه أفاد ما لا يفيده الاسمُ لو كان مجرداً عنه، بخلاف الآخر. وذلك لأن(4) العباسَ إنما أُدخلت اللامُ فيه

---

(1) قـال سيبويـه: «وإن سميت رجلاً بـأحمر فـإن شئت قلت: أحمرون وإن شئت كسرتـه فقلت: الأحامر. ولا تقول: الحُمر لأنه الآن اسم وليس بصفة»، الكتاب ٣٩٨/٣.

(2) الدبران: نجم بين الثريا والجوزاء وهو من منازل القمر. اللسان (دبر).

(3) العيوق: كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا في ناحية الشمال ويطلع قبل الجوزاء. اللسان (عوق).

(4) في ب، د: أن.

للمح معنى الصفة، فصار دخولُها كدخولهاعلى الصفات، بخلاف قولك: الآن، إذ ليس معك آنٌ، فلمحتَ معنى جوّزَ دخولَ الألف واللام فيها، وكذلك اللات. وأما «العُزّى» فمنْ لَمح معنى «عُزّى» تأنيث الأعزّ، صحّ أنْ يقول: ليست زائدة بهذا الاعتبار، إذ دخولُها للمح معنى الصفة. وإن لم يكن أصلُها ذلك صحّ أن يقال: إنها زائدةٌ بمثابة اللات، والأمرُ في ذلك قريب.

[إمــلاء ٣٦]

[تعليل عدم ترك أبي عمرو بن العلاء الهمزة في آية قرآنية]

وقال أيضاً مملْيا على تعليل قراءة أبي عمرو بن العلاء في كونه لم يترك الهمزةَ في قوله تعالى: ﴿إنْ تُصِبْكَ حسنةٌ تَسُؤْهُمْ﴾(١)، وشبهه: يعلل ذلك بوجهين: أحدُهما: أنه إنما تركَ الهمزات السواكنَ في أصل البناء، وسكونُ هذه الأشياء عارضٌ، فأجراها مجرى المتحرك، ولم يعتدّ بالعارض، فلذلك لم يترك همزَها(٢).

فإنْ قيل: هذا إنما يمشي فيما كان مجزوما، فأما ما كان من صيغ الأمرِ كَـ «أنبئهم ونبئهم» فإنه مبني لا مدخلَ له في الإعراب. فالجواب: أن هذا قد اختُلف فيه، هل هو معربٌ أم مبنيٌ(٣)؟ فإنْ بنينا على أنّه معرب فلا إشكالَ في كونه مثلَ الأول، وإن بنينا على أنه مبني فهو مشبّه به من حيث كونه مأخوذاً منه وراجعٌ إليه، فأُجْري مجراه لذلك، ومِنْ ثَمَّ لم يختلف في أن بناءَه على ما

---

(١) التوبة: ٥٠.

(٢) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ / ٥٩٦.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم. وذهب البصريون إلى أنه مبني. انظر الإنصاف مسألة (٧٢).

يُعرب به المضارعُ، وليس إلا لحمله عليه وتشبيهه به.

فإنْ قيلَ: فلِمَ لَمْ يُجرَ «قرأت وأدارأتم» وشبهه مجراه، فلا يهمِزُه لأنه مبنيٌ على السكون مثله؟ فالجوابُ: أنّ هذا ليس لـه مدخـلٌ في الإعراب بوجه أصلي ولا فرعي، وإنما هو مبني لا يدخله في هذا المحل حركةٌ بحال، فلذلك لم يُلحقه به.

والوجهُ الثاني: أنه لو ترك همزَ هذا الباب لأدى إلى أحد أمرين محذورين، وهو إبقاءُ حروف العلة آخر الفعل مع الجازم أو حذفُها، وإبقاؤها على خلاف القياس، لأن القياس أن يُحذف للجزم ما آخره واوٌ أو ياء أو ألف، وحذفُها على خلاف القياس، لأنّ أصلها همزة، وإنما يُحذف ما ليس بهمزة.

فإنْ قيل: إذا كان القياسُ في الحذف إنما يكونُ عن غير همزة، فبقاؤُها غيرُ مخالف للقياس. فالجوابُ: أن الكلامَ مفروضٌ على تقدير ترك همزها، وإذا ترك همزها فقد اعتدَّ بالعارض، وجعله كأنه أصل. ومقتضى ذلك أنْ يُعتدّ بالعارض الذي صارتْ إليه وهو حروفُ المدّ واللين، فيلزم على هذا أن تُحذف إجراء للعارض مجرى الأصلي. فلمّا كانت كذلك كان تركُها على همزيتها أوْلى.

[إمـلاء ٣٧]

[علة امتناع بناء «كان» الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله]

وقال أيضا ممليا [بدمشق سنة ثماني عشرة](١): إنما امتنع بناءُ «كان» الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله، لأنها لو بُنيت لم يخلُ إما أن يحذف

---

(١) زيادة من ب، د.

معمولاها[1] جميعا أو يثبتا جميعا، أو أحدُهما دون الآخر، والجميع باطل، فكان باطلا.

أمّا إذا حُذفا جميعا فإنه فاسدٌ من جهة إخراج «كان» عن معناها الموضوعة له. لأنها موضوعةٌ لإثبات شيء على صفة، فإذا لم يذكرا جميعاً فقد استعملتها في غير ما وُضعت له، وهو فاسد. وأما إذا أُثبتا جميعا فلا يستقيم لأنه إخراجٌ لبناء ما لم يُسمَّ فاعلُه عن حقيقته، إذ حقيقتُه أن يُحذف[2] المنسوبُ إليه الفعلُ، وهذا لم يُحذف. وأما إنْ حُذف أحدُهما، فإن كان الأولُ فهو فاسد لوجهين: أحدُهما: أنه إخراج لـ «كان» عن معناها، وهو غيرُ مستقيم. والثاني: إقامةُ ما هو في المعنى خبرٌ مقامَ ما لم يُسمَّ فاعلُه. وإذا امتنع إقامةُ المفعول الثاني في «علمت» مع كونه مفعولا صريحاً لكونه خبراً في المعنى[3]، فلأنْ يمتنعَ هذا أجدر.

وإنْ كان الثاني دونَ الأول فهو فاسدٌ لوجهين: أحدهما: أنه يلزمُ في بناء ما لم يُسمَّ فاعله حذفُ المنسوب إليه، وهذا لم يُحذف، والثاني: خروجُ «كان» عن المعنى الموضوعة هي له، إذ وضعُها لإثبات الشيء على صفة ولم تُذكر الصفة.

[إمــلاء ٣٨]

[معنى المتعدد المنسوب إليه عدد أو ما في معناه خبرا أو صفة أو حالا]

وقال أيضا ممليا [بدمشق سنة تسع عشرة][4]: كل متعدد نُسب إليه عدد

(١) أي: اسمها وخبرها.

(٢) في الأصل: تحذف. وما أثبتناه من س. وهو الأصوب.

(٣) وقيل: يجوز إنابة الثاني في هذا الباب إن لم يلبس، ولم يكن جملة، واختاره ابن عصفور وابن مالك. انظر أوضح المسالك ٢/١٥٣.

(٤) زيادة من ب، د.

أو ما في معناه خبرا أو صفة أو حالا فمعناه الحكمُ على كل واحد من آحاده بأنه على نحو الواحد من العدد المكرر. فمثالُ الخبر قولُه عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى»[1]. ومثالُ الصفة قولُه تعالى: ﴿أُولى أجْنِحَةٍ مَثْنَى﴾[2]. ومثالُ الحال: ﴿فانكِحُوا ما طابَ لكم من النساءِ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ﴾[3]. ومثالُ العدد المكرر قولك: صلاةُ الليل اثنتان اثنتان، وكذلك الباقيان. ومثالُ ما هو في معنى العدد المكرر ما تقدم في الأول.

وقولُه ﷺ: «صلاةُ الليل مثنى مثنى»، «مثنى»[4] الثانية جاءت على جهة التأكيد، كأنه قال: اثنتان اثنتانٌ، اثنتان اثنتان. ألا ترى أنّ واحدة تفيدُ المعنى المقصود. وإذا كُرر اللفظُ الذي بمعناه فهو تأكيدٌ لفظي، فكذلك هذا.

ولا خلافَ أنّ معنى مثنى: اثنين اثنين، وأن معنى اثنين اثنين وشبهه ما تقدم ذكره. ولذلك اتّفقَ النحويون أنّ مثنى وشبهه معدولٌ عن لفظ اثنين اثنين، ولذلك امتنع من الصرف بانضمامه إلى الصفة. ومن النحويين من زعم أنه معدولٌ من جهتين[5]، وأنّ الوصفيةَ لا أثرَ لها، إمّا للاستغناء عنها، وإما لأن الاسمَ ليس بصفة لأنّ أسماءَ الأعداد ليست بصفات، وإن جرت في موضع صفات فبتأويل لا يُوجب كونَ الصفة فيها معتبرة. ألا ترى أنك تقول: مررتُ بنسوة أربعٍ، فتصرفه باتفاق، ولو كانت الصفة الطارئة على اسم العدد معتبرة لوجب منع صرفه، فقال على هذا: العدل من جهتين، وجعَلَه بمثابة الجمع

(١) سبق في الإملاء (٤٣) من الأمالي على **الأبيات**. ص: ٦٧٧.
(٢) فاطر: ١.
(٣) النساء: ٣.
(٤) مثنى: سقطت من ب، م، س.
(٥) قال أبو البركات الأنباري: «فدل أنه معدولٌ من جهة اللفظ والمعنى». انظر أسرار العربية ص ٣١٣.

وألفي التأنيث في قيامها مقام علتين لتكرُّره في المعنى، فقال: عُدِل من وجهين: أحدهما: عن اثنين، باعتبار لفظه ومعناه. أما اللفظُ فواضح، وأما المعنى فإفادتُه منفردا لِمَا أفاده اسمُ العدد مكررا. وهذا الذي قاله وإنْ كان متضمّنا بالتقرير الذي ذكرناه فليس بمستقيم، لأن الصفة في أسماء العدد إنما لم تُعتبر لأن شرطَ الاعتبار مفقودٌ وهو كونه موضوعا صفة في الأصل، وأسماءُ العدد ليست كذلك. وهذه الأسماء المعدولةُ وإنْ كانت معدولة عن أسماء العدد فإنما عُدلت عن اسم العدد باعتبار وقوعه صفة لا باعتبار كونه عددا. ألا ترى أنه لا يُستعمل موضع العدد البتّةَ وهو موضوعٌ صفة في الأصل. فكما أن اثنين اثنين لا يكونُ إلّا صفة فكذلك «مثنى» وشبهه، وهو الوضعُ الأصلي له.

فإنْ قيل: فينبغي أنْ لا يصرفَ مثلُ قوله: اشترِ الجَوار أربعا أربعا، لأنه لا يستعمل إلا صفة، فليس بمستقيم، لأن هذا كان موضوعا للعدد على التحقيق بهذا اللفظ، وإنّما زِيد التكرارُ لمعنى اقتضاه، بخلاف «مثنى» وشبهه، فإنّه موضوعٌ في الأصل صفة. وإذا كان كذلك فلا حاجةَ إلى تكلّف تقدير عدل ثان مع الاستغناء عنه.

[إمــلاء ٣٩]

[مسألة في حذف المضاف إليه]

وقال ممليا: مذهب سيبويه في مثل: يا تَيْمَ تَيْمَ عديّ[1]، أنّ المحذوفَ

---

(١) البيت بتمامه:

يــا تَيْـمَ تَيْـمَ عــديّ لا أبــا لَـكُمُ لا يُـلقيــنّكــم في ســوأة عــمــرُ

وهو من البحر البسيط وقائله جرير، انظر: ديوانه ٢١٢/١. وهو من شواهد سيبويه ٥٣/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والخصائص ٣٤٥/١، والخزانة ٣٥٩/١. وتيم: هو تيم بن عبد مناة. وعدي: هو عدي بن عبد مناة. وعمر: هو عمر بن لجأ. والشاهد فيه إقحام (تيم) الثاني بين (تيم) الأول وما أضيف إليه.

المضافُ إليه من الثاني، والمضافُ إليه الأول هو المذكورُ بعد الثاني أُخّر ضرورةَ أنْ يكون المضافُ منتهى الاسم(١). وقال في: زيدٌ وعمرو قائم: إن المحذوفَ خبرُ الأول، وما ذُكر بعد الثاني خبرُه.

والفرق بينهما من ثلاثة أوجه: أحدهما: أنّ الضرورةَ التي ألجأتْ إلى تأخيره ههنا هو كونُ تيماً(٢) الثاني لو قُدّمَ ما بعده لبقي مضافاً إلى غير مضاف إليه، وذلك لا يستقيم، فكان تأخيرُه لمعنى مفقود في: زيدٌ وعمرو قائم، وليس كذلك في: زيدٌ وعمرو قائم. ألا ترى أنه لو قدّم في: زيدٌ وعمرو قائمٌ، فقال: زيدٌ قائمٌ وعمرو، جاز، ولو قال: يا تَيْمَ عديٍّ، تَيْمَ، لم يجز باتفاق. دلّ على أنّ الموجبَ للتأخير في: يا تَيْمَ عديّ، غيرُ موجود في: زيدٌ وعمروٌ قائمٌ. الثاني: هو أنّ «يا تَيْمَ تيمَ عديّ» جملةٌ واحدة، و«زيدٌ وعمروٌ قائم» جملتان، ويُغتفر من التقديم والتأخير في الجملة الواحدة ما لا يُغتفر في المتعددة. الآخرُ: أنه يلزم في الجملتين مخالفةُ الأصل، ولا يلزم ثَمَّ إلا في جملة واحدة. ومخالفةُ الأصل في جملتين أبعدُ من مخالفته في جملة واحدة. الآخرُ: أن الدليلَ يقتضي في الجميع ما ذكرناه، إلا أنه تخصّصَ بدليل خاص في الجمل، فبقينا فيما عداه على الأصل المقتضي لذلك. والدليلُ الخاص قولُه:

نَحْنُ بما عندنا وأنتَ بما ... عندكَ راضٍ والرأيُ مُختَلِفُ(٣)

---

(١) قال سيبويه: «وقال الخليل رحمه الله: هو مثل لا أبالك، قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عدي» ٢/٢٠٦.

(٢) تيماً: سقطت من س.

(٣) هذا البيت من المنسرح. وقد اختلف في قائله، فقد نسبه سيبويه لقيس بن الخطيم. الكتاب ١/٧٥. انظر ديوانه ـ الملحقات ص ٢٣٩ (تحقيق ناصر الدين الأسد)، ونسبه ابن السيرافي لعمرو بن امرىء القيس، شرح أبيات سيبويه ١/١٨٦، وفي الإنصاف نسب لدرهم بن زيد الأنصاري ١/٩٥. وانظر: المقتضب ٣/١١٢، وأمالي ابن =

ولولا أنه خبرٌ عن الثاني لم يجز أن يقال: راضٍ، ولوجب أنْ يقول: راضون.

[إمــلاء ٤٠]

[الفرق بين «أن» المخففة من الثقيلة والناصبة للأفعال]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة][١]: إذا وقعت أنْ «بعد» «علمت»، وجب أنْ تكون مخففة من الثقيلة[٢]، وإذا وقعت بعد «أردت» وجب أنْ تكون الناصبةَ للأفعال[٣]. لأن «علمت» لمَّا كان متعلقُها متحققاً ناسبَ أن تكون بحرفٍ للتحقيق[٤]، والمخففةُ من الثقيلة كذلك[٥]. و«أردتُ» لمَّا كان متعلقها ليس للتحقيق وجب أنْ لا يقع بعدها حرفُ التحقيق لأنه وضعُ الشيء في غير محلّه. ألا ترى أنك إذا قلت: علمتُ زيداً قائماً، كنت مُخْبراً بتحقيق قيام زيد. وإذا قلت: أردتُ زيداً قائماً،

= الشجري ١/ ٣١٠. والمقصود: نحن بما عندنا راضون. فحذف خبر الأول اكتفاء بخبر الثاني وهو قوله: راض.

(١) زيادة من ب، د.

(٢) لأن (علم) من أفعال اليقين. وشرط المخففة من الثقيلة أن تقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته، كقوله تعالى: ﴿ **أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً** ﴾ (طه: ٨٩). وقوله: ﴿ **علم أن سيكون** ﴾ (المزمل: ٢٠). وهذه المخففة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، وشرط خبرها أن يكون جملة. وربما جاء اسمها ظاهراً وخبرها مفرداً وذلك في الضرورة. انظر: مغني اللبيب ١/ ٢٨، ٢٩ (دمشق).

(٣) لأن (أراد) فعل يدل على معنى غير اليقين. و(أنْ) هذه الناصبة للأفعال موصول حرفي، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كان، نحو: يعجبني أن تفعل، أو ماضياً نحو قوله تعالى: ﴿ **لولا أنْ منّ الله علينا** ﴾ (القصص: ٨٢)، أو أمراً نحو: كتبت إليه أن قم. انظر: مغني اللبيب ١/ ٢٦ (دمشق).

(٤) في د، م، س: التحقيق.

(٥) في الأصل وفي م، س: لذلك. وما أثبتناه هو الصواب. لأن المعنى يقتضيه.

فإنَّما أخبرتَ بإرادتك للقيام[1]، ولم تُخبر بالقيام، لأنه قد يكون وقد لا يكون، ولذلك يصحُّ لمن سمع مَنْ يقول: علمتُ زيداً قائماً، أنْ يُخبر عنه بأنه أخبر بقيام، ولا يجوز لمن سمع من يقول: أردتُ قيام زيد، أنْ يُخبر عنه بقيام زيد، فلذلك وجب أن تقول: أردتُ أنْ يقوم زيد، ووجب أن تقول: علمتُ أنْ سيقوم زيد. فإنَّ قولَه: أردتُ قيامَ زيد، لا يلزم منه الوقوعُ، لأن الإرادةَ الحادثة لا تخصيصَ لها بخلاف الإرادة القديمة.

وأمَّا قولُنا: علمتُ زيداً قائماً، فلا بد أنْ يكون حاصلاً على التقديرين: القديم والحادث، وإلَّا لزَم منه الإخبارُ عن الشيء على خلاف ما هو عليه.

[إمــلاء ٤١]

[فرق آخر بين «أنْ» المخففة من الثقيلة وبين الناصبة للأفعال]

وقال مملياً [بدمشق][2] على باب «أنْ المخففة من الثقيلة»: إنْ قيل: الفرقُ يحصل بنفس «علمت» فلا حاجةَ إلى فرق بينها وبين الناصبة للفعل وهو التعويضُ بالحروف التي هي السين أو سوف أو قد أو حرف النفي[3]. فالجوابُ من وجهين: أحدهما: أنه لمَّا كانت الناصبةُ هي الكثيرة وهذه قليلة قُصد إلى دفع ذلك التوهُّم بأنْ جُعل معها ما يدل على أنها ليست الناصبةَ. والآخرُ: هو أنَّ دلالةَ «علمت» على أنها ليست الناصبةَ إنما هو من حيث الاستحسان. ووقوعُ هذه الحروف تدل دلالة قاطعة على أنها ليست الناصبةَ، فكأنهم لم يكتفوا بذلك لتجويز الذهول عنه، أو لتجويز تقدير إهماله مع ذكره، فقصدوا إلى أنْ يكون الدالُّ أمراً لا ريبَ فيه ولا إشكال. الثالث: هو أنهم أرادوا في نفس ما

---

(١) في ب: القيام. وفي م، د: لقيام.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) والشرط، ولو، كقوله تعالى: ﴿ أنْ لو نشاء أصبناهم بذنوبهم﴾ (الأعراف: ١٠٠. ومثال الشرط قوله تعالى: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم ﴾ النساء: ١٤٠.

يقع فيه اللَّبْس فرق، ولم يكتفوا بالفرق الخارجي عنه. ألا تـراهم يقولـون: أكلَ زيدٌ الخبزَ، فلا يكتفون بالقرينة الدالة على الفاعلية والمفعولية ما لم يأتوا بالإعراب الذي في نفس الاسم كأن لم يكن ثَمَّ قرينةٌ.

[إمــلاء ٤٢]

[إعراب الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور]

وقـال مملياً: مـذهبُ الأخفش في: «في الدار رجـل» وشبهه أنـه مـرفـوعٌ بالفاعلية(١)، لأن الجار لا بدَّ له من متعلّق، والمتعلق أصلُه التقديم، فوجب أن يقدَّر مقدّماً، وأصلُه الفعل، فوجب أن يكونَ فعلاً، وإذا وجب ذلك صـار التقديرُ: استقر في الدار زيدٌ، وإذا صار التقديرُ كذلك وجب أنْ يكون فاعلاً، إذ لا معنى للفاعل إلا أنْ يكون كذلك. وما ذكره مستقيمٌ لو سَلِم من المـانع الذي يمنع تقديرَه مقدماً، فمِنْ ثَمَّ اندفع استدلالُه. والذي يدفعه الإجماعُ على جواز دخول العواملِ عليه. ولو كان فاعلاً لم يجز دخولُ عوامل الابتداء عليه. ولمّا دخلتْ عليه دخولَها على: «زيدٌ قائمٌ» اندفع توهمه، ووجبَ أنْ يُحتال في التقدير على وجه مستقيم، وذلك بتأخير المتعلّق، فعلاً أو اسماً، ولا مشاحةَ في هذا المقام في تعيين أحدهما، فيكون التقديرُ: في الدار رجلٌ استقرَّ، أو في الدار رجلٌ مستقرٌّ، ودخولُها عليه في مثل قولهم: إن في الدار رجلاً، وما أشبهه. ولولا أنه مبتدأٌ لم يجز دخولُ ذلك، ولما دخل عليه دلَّ على أنه مبتدأ،

---

(١) قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلـك نحو قـولك: أمـامك زيـد، وفي الدار عمرو. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين. وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليـه، وإنما يـرتفع بالابتداء». انظر: الإنصاف مسألة (٦).

فوجب تأويلُ المتعلّق على وجه مستقيم، ولا وجه أولى مما ذكرناه، فوجب الحملُ عليه.

[إمــلاء ٤٣]

[شُبهة بين بدل الكل والتوكيد اللفظي]

وقال مملياً: إن من النحويين من يقول: إنّ «جاء زيدٌ زيدٌ» بدلُ الكل من الكل، والصحيحُ على خلافه، وشُبْهتُه من حيث الجملة، أنَّ حقيقةَ بدل الكل من الكل أنْ يكون مدلولُه مدلولَ الأول(١)، وهذا كذلك.

[إمــلاء ٤٤]

[علة بناء «كيت وذيت »]

وقال مملياً: علةُ بناء «كيت وذيت» أنها شاركتْ «كم» و«كذا» في أصل وضعها، وهو كونُها موضوعة للكناية عن متعدّد، وهذه كذلك(٢). ولا يقوى أن يقال: إنها مثلُها في الكناية لئلا يردَ علينا: فلانٌ وفلانة، فإنهما كنايتان ومع ذلك هما معربان.

(١) قال الرضي: «قوله: فالأولُ مدلولُه مدلول الأول، فيه تسامح، إذ مدلول قولك: أخيك، في: بزيد أخيك، لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيداً، ثم قال: «لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة، وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر».
انظر: شرح الكافية ١/٣٣٩.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح: «وأما كيت وذيت فعلة بنائهما أنهما كنايتان عن الجمل، والجمل مبنية باعتبار الجملية، فبنيت تشبيهاً لها بما كني بها عنه» ١/٥٢٤.

[إمــلاء ٤٥]

[الفرق بين الإنشاء والخبر]

وقال مملياً [بالقاهرة](١): الفرق بين الإنشاء والخبر أنَّ كل كلام في النفس على وفق العلم أو الحسبان فهو الخبرُ. وكلُّ كلام في النفس عبّر عنه لا باعتبار تعلّق العلم والحسبان فهو المعنيُّ بالإنشاء. ولذلك إذا قام بالنفس طلبٌ وقصد المتكلم إلى التعبير عن ذلك الطلب باعتبار تعلُّق العلم به قال: طلبتُ من زيد كذا. ولو قصد إلى التعبير عنه لا باعتبار تعلُّق علم(٢)، لكان التعبيرُ عنه بصيغة الأمر التي هي «افعلْ» أو «ليفعلْ» أو ما أشبهها. وكذلك إذا قام بنفسه تعجب، فعبَّر عنه باعتبار حصوله متعلقاً للعلم قال: تعجبتُ. ولو عبر عنه باعتباره من غير ذلك لقال: ما أحسنه أو ما أعلمه، وما أشبهه، مما هي من صِيغ الإنشاء في التعجب، وكذلك جميعُ ما يردُ من الإنشاءات والأخبار.

[إمــلاء ٤٦]

[دخول الفاء في جواب الشــرط]

وقال مملياً [بالقاهرة](٣): كل موضع لم يُفد فيه الشـرطُ استقبالاً وجب دخولُ الفاء فيه. وكل موضع يفيد فيه استقبالاً لم يجز دخولُها فيه. وكل موضع يحتمل الأمرين جاز الوجهان(٤). فمثال الأول: إنْ تكرمْني فأنا أُكرمُك، وإنْ تكرمْني فلن أكرمَك وفسوف أكرمُك. ومثـال الثاني: إنْ تكـرمْني أكرمتُـك. ومثال الثالث: إنْ تكرمْني لا أكرمك، وإنْ تكرمْني أكرمْك.

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) في م: العلم.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) تكلم ابن الحـاجب عن هذه المسـألة في الإمـلاء (٤) من الأمالي عـلى آيـات من القـرآن =

إنْ جعلتَ «لا» لمجرد النفي أفاد الشرط الاستقبالَ، فلا فاءَ، وإنْ جعلتَ «لا» مفيدة للاستقبال على ما هو الأصل فيها كانت مثل «لن» فتدخل الفاءُ كما تدخل في «لن». قال الله تعالى: ﴿ **ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف** ﴾[1]. وكذلك: إنْ تكرمْني أكرمْك. إنْ جعلتَ [الفعـل][2] دالاً على الاستقبال، من قبل الشرط، امتنع دخولُ الفاء، وهذا هو الكثيرُ، لأن الفعلَ في أصل وضعه لا يدل على الاستقبال خصوصاً، فصار الاستقبالُ فيه من الشرط، وإنْ قدَّرتَ مبتدأً محذوفاً أو جعلتَ الفعلَ في نفسه مراداً به الاستقبالُ من حيث كان صالحاً له لوقوعه مشتركاً أو ظاهراً فيه عند قوم دخلت الفاءُ، لأن الشرطَ لمْ يفد فيه معنى الاستقبال على التقديـرين جميعاً، وهـذا قليل، ولم يَـرد في القرآن منه إلا قوله تعالى: ﴿ **أنْ تَضِلَّ إحداهُما فَتُذكِّرَ** ﴾[3]، في قراءة حمزة خاصة، لأن بقية القراء يفتحون (أن) فليست عندهم للشـرط، فيخرج بـذلك عن الباب، فتحقق صحةُ ما ذكرناه في مواضع الفاء وجوباً وامتناعاً وجوازاً.

[إمــلاء ٤٧]

[هل هناك فرق بين «لدى» و «عند»؟]

وقال مملياً: إن من النحويين من سوَّى بين «لدى» و «عند». تقول: لديَّ كـذا، لِمَا كـان في مُلكك حـاضراً أو غـائباً، وعنـدي كذلـك. والأكثـر على خلافه[4].

الكريم، ص: ١١٤، وفي الإيضاح ٢/٢٤٨، وفي شرح الكافية ص ٣٧.

(١) طه: ١١٢.

(٢) زيادة من د، م.

(٣) البقرة: ٢٨٢، انظر الإملاء (١٤) من الأمالي **القرآنية**. ص: ١٢٧.

(٤) قال الزمخشري: «ومنها لدى. والذي يفصل بينها وبين عند، أنك تقول عندي كذا، لما كان في ملكك حضرك أو غاب عنك. ولديّ كذا لما لا يتجاوز حضرتك». المفصل ص ١٧٢. وسيبويه جعلهما بمنزلة واحدة. الكتاب ٤/٢٣٤.

[إمــلاء ٤٨]

[القول: إن الأخبار كلها صفات]

وقال مملياً بالقاهرة: ذهب قوم إلى أن الأخبار كلها صفاتٌ. فإذا قلت: زيدٌ قائم، فمعناه: زيدٌ رجل قائم، فحُذف الكلامُ لدلالة ما تقدم عليه.

[إمــلاء ٤٩]

[مشابهة «هلمّ» لأسماء الأفعال]

وقال مملياً [بالقاهرة][1]: إنَّ «هلمّ» لمَّا ركبت شابهتْ أسماء الأفعال[2]، وأسماءُ الأفعال تجري على نمط واحد، فكذلك «هلمَّ» للواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث، على حد واحد[3]. ألا ترى أنك تقول: رويدَ الزيدَيْن والزيدِين، ورويدَ على حالها.

ومذهبُ البصريين على أنَّ أصلَها: ها أُلمُمْ، أمشي من حيث المعنى، ومذهب الكوفيين أمشى من حيث اللفظ[4]....................

.... [5]

(١) زيادة من ب.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٩٨.

(٣) قال سيبويه: «واعلم أن ناساً من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل، يقولون: هلمّ وهلمّي وهلمّا وهلمّوا». الكتاب ١/٢٥٢.

(٤) قال الزمخشري: «هلم مركبة من حرف التنبيه مع لم، محذوفة من ها ألفها عند أصحابنا، وعند الكوفيين من هل مع أم محذوفة همزتها». المفصل ص ١٥٢.

(٥) وجد هذا القدر خالياً في جميع النسخ.

[إمــلاء ٥٠]

[تعريف صاحب «الجمل» للمصدر]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة](١) على قول صاحب الجمل(٢): «والحدثُ المصدرُ وهـو اسمُ الفعل، والفعـلُ مشتق منه»(٣). يعني بقـوله: المصـدر، وقولـه: اسم الفعل، أي: المصدر دال على الفعـل الحقيقي وهـو المعاني وما أُجري مجراها من النِسب. وقولـه: والفعل مشتق منـه، يعني به الفعل الصناعيّ اللفظي قسيم الاسم والحرف الدال على حدث وزمان، مشتق منه، أي: من المصدر على ما هو مـذهب البصريين(٤). فتضمن الكـلامُ أمراً يسمى مصدراً، وأمراً يسمى فعلاً حقيقياً هو مدلولُ المصدر، وأمراً يسمى فعلاً صناعياً لفظياً هو مشتقٌ من المصدر.

فـالمصدرُ الألفـاظُ التي هي أسماءٌ لـلأحداث كـالقيام والقعـود والأكل والخروج ولذلك فسرها آخراً بقوله: «قمتُ قياماً، وقعدتُ قعوداً». ثم قـال: «فالقيامُ والقعودُ وما أشبههما مصادرُ»، والفعلُ الحقيقي هي المعاني وما أُجريَ مجراها، كمدلول لفظ القيام والأكل والشرب والعلم والجهل ونظائرها.

والفعلُ الصناعي اللفظي المشْتقُّ من المصدر هي نحو قولـك: ضرب وقتل وشبه ذلك. وكذلك مضارعاتها كقولك: يضرب ويقتل، وهي مشتقة من

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) هو عبد الرحمن بن اسحق أبو القاسم الزجاجي، ولد جنوبي همذان، ونزل بغداد، ثم سار إلى دمشق وطبرية ومات بها سنة ٣٣٩ هـ. من مؤلفاته: كتاب الجمل، والإيضاح في علل النحو. انظر: بغية الوعاة ٢/٧٧.

(٣) انظر: كتاب الجمل ص ١٧ (اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب).

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضرباً، وقام قياماً. وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٢٨).

مصادرها. فـ «ضرب» من الضرب، و «قتل» من القتل، وكذلك جميعها، فهذا معنى قوله: والفعل مشتق منه، أي: الفعلُ اللفظي مشتق من لفظ المصدر على ما ذكرناه.

[إمـلاء ٥١]

[الجمل تكون نكرات ومعارف]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة](١): الجمل إنما تكون نكراتٍ باعتبار معانيها على ما تقرر في النحو من كون الجمل نكرات(٢). فأما إذا قُصدتْ ألفاظُها وجب أن تكون معرفة كقولك: زيدٌ قائمٌ قولك. فَـ «زيدٌ قائمٌ» هـهنا مبتدأ، و «قولُك» خبره، ولم تُرد هـهنا إلا اللفظَ وقصدْتَ حكايته. واللفظُ إذا ذُكر وقُصد نفسُ صيغته كان معرفة مقصوداً به نفسه. ألا ترى أنك إذا قلت: مِنْ حرف جر، كانت «من» مبتدأ مخبراً عنها بقولك: حرف جر، قُصد نفسُ لفظها.

فإنْ قلت: اللفظُ لا بد له من مدلول، فإذا تلفظتَ بـ «مِنْ» فلا بد لها من مدلول، ولا مدلولَ لها هـهنا إلا نفسها، فيؤدي إلى أنْ يكون الدليلُ والمدلول واحداً. قلت: الألفاظُ إنما وُضعت دالة على غيرها لزوماً في الموضع الذي يكون مدلولُها غيرَ لفظ لاحتياج إبلاغ المعاني عن ما ليس بلفظ كقولك: الحصير حسنةٌ والثوب نافعٌ.

وأما إذا كانت مدلولاتُها لفظاً فقياسُها ألا تحتاج إلى دليل عليها، بل يُنطق باللفظ ويُقصد به نفسه، ويُستغنى عن الدلالة عليه بغيره، فلا يكون ثَمَّ دليلٌ بل

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) لأنها تجري أوصافاً على النكرات. انظر ابن يعيش ٣/٥٢، والأشباه والنظائر ١/١٤٦.

نفس المقصود هو الملفوظ به. ومع ذلك فإنهم قد وضعوا لفظاً دليلاً على لفظ آخرَ وإن كانوا في غنية عنه تارة لاختصارهم وتارة لتصرفهم. فمثالُ ما وضعوه لاختصارهم قولك في قصيدة: هذه القصيدةُ حسنة. فقولك: القصيدةُ، لفظٌ دال على لفظ للاختصار، لأنه أخصرُ من أن تذكر القصيدة وتخبر عنها بقولك: حسنةٌ، وإن كان ذلك ممكناً. وكذلك قولُنا: سورةُ البقرة والفاتحة، وما أشبه ذلك. ومثالُ ما وضعوه لتصرُّفهم في الكلام كقولك لِمَنْ قال: خرجتُ من البصرة، هذا الحرفُ الذي قبل البصرة يجرُّ ما بعده. فلم يكنْ هذا لاختصار، لأن قولَك: مِن، أخصرُ منه، وإنما هو من تصرفاتهم لاتساعهم في الكلام، وقد يكون لرفع لَبْسٍ كقولك لمن قال: زيدٌ كريم، لفظُ المبتدأ حسن، لأنك لو قلت: زيدٌ حسنٌ، لتوهَّم أنك تعني نفسَ المدلول. فإذا ذكرته بهذه الصيغة ارتفع هذا الوهمُ. وإنما سوّغه في الموضعين كونُه على قياس أوضاعهم، فأجروا ما لم يضطروا إلى الوضع له مجرى ما اضطروا فيه إلى الوضع.

[إمـلاء ٥٢]

[لفظ الحرف باعتبار معناه لا يخبر به ولا عنه]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة وستمائة](١): المحكومُ بكونه لا يُخبر به ولا عنه إنما هو ألفاظُ الحروف باعتبار معانيها المستعملة فيها، فأما قوله: الحرفُ، فليس من ذلك. وكذلك قولُهم: مِنْ: حرفُ جر، فإنه قد أُخبر عن الحرف، ولولا أنه خبرٌ عن الحرف لم يصدُق قولُه: حرفُ جر. ولكن ليس ذلك المعنيّ بقولهم، فإن هذا لم يُخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه، وإنما أُخبر عنه باعتبار لفظه، وهو بهذا المعنى اسم. ألا ترى أنك تقول: «مِنْ» مبتدأ، و «حرفُ» خبرُ مبتدأ، ولا يقع كذلك إلا الأسماءُ.

---

(١) زيادة من ب، د.

فإنْ قيل كيف يصحُّ أن يكون اسماً وقد أُخبر عنه بأنه حرف، وهل هذا إلا تناقض؟ فالجوابُ: أنَّ الوجهَ الذي كان به اسماً غيرُ الوجه الذي أُخبر به عنه بأنَّه حرفٌ، ألا ترى أنك تقول في «مِنْ» وشبهها: هذه الكلمةُ حرفٌ. ولا شكَّ في أن قولك: هذه، اسم، ومع ذلك فقد أخبرت عنه بأنه حرفٌ، لأن لفظ الكلمة صالحٌ إطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعاً. فإذا قلت: هذه الكلمة حرفٌ، وأنت تعني «مِنْ» أوْ غيرها كان ذلك صحيحاً. فكذلك إذا قلت: مِنْ حرفٌ، لأنك لم تقصد إلا إلى نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة. وهذا بعينه يُجابُ به عن الفعل، فإنهم لم يعنوا بقولهم: لا يُخبر عنه، إلا في حال استعمالهم له على حسب وضعه في معناه في مثل قولك: ضربَ زيدٌ. فأما إذا قلت: ضربَ: فعلٌ ماض، فإنك وإنْ استعملتَ اللفظَ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع له. ألا ترى أنك لا تعني بقولك: ضربَ، إلا نفس اللفظ ولم تستعمله باعتبار معناه الموضوع له. وإنما قصدتَ إلى حكاية اللفظة الواقعة في كلام غير ذلك، فهذا هو الوجهُ في صحة قولهم: الحرفُ لا يُخبر به ولا عنه، والفعل يُخبر به لا عنه(١).

[إمــلاء ٥٣]

[علة حذف الواو من نحو: يعــد]

وقال مملياً [بدمشق](٢): إنما حذفوا الواوَ من « يوعِدُ » ولم يحذف من «ييَنعُ» و «ييسرُ» لأوجه ثلاثة: أحدُها: أن الواوَ أثقلُ والياءُ أخفُ، فلا يلزم من حذف ما هوَ ثقيلٌ حذفُ ما هو خفيف. والآخرُ: أن وقوعَ الواو أكثرُ فلا يلزم من حذف ما كثُر حذفُ ما قلَّ. والآخرُ: أن الحذفَ في الواو لا يؤدي إلى لَبْس

---

(١) كلام ابن الحاجب في هذا الإملاء هو نفس كلامه في الإيضاح ٢/١٣٨.

(٢) زيادة من ب، د.

وفي الياء يؤدي إلى اللَّبس، وهو لَبْسُ صيغة الماضي بالمضارع، وليس كذلك في الواو لأنها لا تكون حرفَ مضارعة[1].

[إمـلاء ٥٤]

[الصواب كسر الراء في «المضارِع» و «المضارِعة»]

وقال مملياً: المضارِعةُ والمضارِع، بالكسر. والفتحُ خطأ، لأنه اسمُ فاعل من: ضارع يضارع. والفعلُ الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع ضارعَ الأسماءَ فهو مضارِع، بالكسر. والأفعالُ مضارِعة ومضارِعات، لأن ما لا يعقل وصفُ جمعه بمفرد المؤنث وجمعه سواءٌ، فلذلك قيل: المضارِعةُ والمضارِعات.

وأمَّا المضارَعة، بالفتح، فمصدرُ «ضارَعَ»، وهو المعنى الذي كان الفعل مضارعاً، فلذلك كان قولُ من قال: الأفعالُ المضارَعة، بالفتح، خطأ. نعم لو قيل: أفعالُ المضارَعة، فأضافها إلى المعنى الذي به كانت مضارعة كان مستقيماً كقولك: رجالُ العلم ورجال الشجاعة. فأما الوصفُ به وتسميتها به فغيرُ مستقيم.

---

(١) اختلف البصريون والكوفيون في علة حذف الواو من نحو: يعد ويزن. فقال الكوفيون إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. وقال البصريون إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة. انظر الإنصاف لابن الأنباري مسألة (١١٢). وقال ابن الحاجب: «وتحذف الواو من يعد ويلد لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية». انظر: مجموعة الشافية بشرح الجاربردي ١/ ٢٧٢ (عالم الكتب. بيروت).

[إمــلاء ٥٥]

[كتـابة ابن]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة][(١)]: إذا وقع «ابن» بين علمين صفةً ليس بابتداء سطر كتبه الكتَّابُ بغير ألف. وقياسُه أن يُكتب بالألف. لأن قياسَ الكتابة أن تُكتب كلُّ كلمة بالحروف التي يُنطق بها عند الابتداء به والوقف عليه بالألف. والدليلُ على ذلك كتابتُهم «في الله»، بإثبات الياء في «في»، وإثبات الألف في «الله». وكذلك إذا كتبت «قِ زيداً» «كتبتْ قافاً وهاء، لأنك لو وقفت لقلت: قِهْ. فدل على أن قيـاسَ «ابن» أن يُكتب بالألف مـطلقاً، لأنـك إذا ابتدأت به قلت: ابن، وإنما حُذف الألفُ اختصاراً لكثرتهـا، وكذلـك حَذفت العربُ التنوينَ من الاسم الأول الواقع قبـل «ابن» إذا وقع على هـذه الصفة. فـالعلةُ التي حـذفَ العـربُ التنـوينَ لأجلهـا هي التي حـذفَ الكتَّـابُ الألفَ لأجلها.

وإنما اشتُرط أن يكون بين علمين وصفة لكونه إنما يكثر إذا كان كذلك. ألا ترى أنَّ وقوعَ «ابن» بين غير علمين ووقوعَه بين علمين غير صفـة قليل. فمثالُ وقوعه ليس بين علمين كقولك: جاءني زيدٌ ابن أخينا. ومثالُ وقوعه بين علمين ولكن ليس بصفة قولك: إن زيداً ابنُ عمرو.

فإذا كتبوه عند فقدان أحدهما بالألف فلأنْ يكتبوه عند فقدانها بألف من طريق الأوْلى، وذلك قولُك: إن زيداً ابنُ أخينا، فهذا لم يقع بين علمين وليس بصفة.

وإنما اشتُرط أنْ لا يكونَ أوّلَ سطر لأنه إذا كان أولَ سطر كان في محل يُبتدأ به غالباً، لأن القارىءَ ينتهي إلى آخر السطر، ثم يبتدىء بأول السطر الذي

(١) زيادة من ب، د.

بعده، فكرهوا أن يكتبوه على غير ما يوجبه النطقُ به غالباً[١].

وحذفُهم الألفَ وإنْ كان على خلاف القياس لم يكن إلا لكـونه أُجـري مجرى الوصل الغالب فيه. فإذا فات ذلك الموجبُ له الحذف لم يكن للحذف وجه، فوجب إثباتُه.

[إمــلاء ٥٦]

[حذف التنوين والألف من «ابن» إذا وقع صفة بين علمين]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة وستمائة][٢]: إذا وقـع «ابن» صفة بين علمين كان ذلك سبباً في تحقيقين: أحدُهما: لفظيٌ وهو حذفُ التنوين، والآخرُ: كتابيٌّ وهو حذفُ الألف من «ابن»[٣]. فإنْ فُقدا أو فُقد أحدهُما ثبت الأصلان: الألف والتنوين. فمثالُ فقدانهما جميعاً: إنَّ زيداً ابنُ أخيك. ومثالُ فقدان كونه بين علمين مع بقاء الوصفية: جاءني زيدٌ ابنُ أخيك. ومثالُ كونه غيرَ وصف مع وقوعه بين علمين: إنَّ زيداً ابنُ عمرو[٤].

---

(١) وقد تحدث السيوطي عن هذه المسألة في حديثه عن الحالات التي تحذف فيها همزة الوصل في الخط فقال: «الخامس: من (ابن) الواقع بين علمين صفة مفرداً سواء كانا اسمين أم كنيتين، أم لقبين، أم مختلفين نحو: هذا زيد بن عمرو، هذا أبو بكر بن أبي عبد الله، وهذا بطة بن قفـة. ويتصور في المختلفـين ستة أمثلة. وحكى أبـو الفتح عن متـأخري الكتاب أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت. قال: وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم لأن حذف التنوين مع المكني كحـذفه مـع الأسماء، وإنمـا هو لجعـل الاسمين اسماً واحداً، فحذفت الألف، لأنه توسيط الكلمة». همع الهوامع ٢/٢٣٦.

(٢) زيادة من «ب» و«د».

(٣) وابنة أيضاً، فهي مثل ابن.

(٤) قال الرضي: «والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتها وجمعها وتصغيرهما، لأنه لا يكثر استعمالها كذلك. وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفرداً، لأن المثنى والمجموع ليسا بعلمين، وأيضاً لا يكثر استعمالها». شرح الكافية ١/١٤١.

ولمَّا كان لحذف التنوين سببٌ آخرُ وهو كونُ الاسم غيرَ منصرف أو مبنياً في مثل قولك: جاءني أحمدُ بنُ زيد وجاءني سيبويه بنُ عمرو، جاء حذفُ التنوين تارة مع بقاء الألف عند مجيء سببه الآخر وعدم السبب الذي ذكرناه كقولك: إنَّ أحمدَ ابنُ أخيك. ألا ترى أنَّ التنوينَ محذوف، والألفُ تثبت لأن سببَ حذف الألف غيرُ موجود، وسبب حذف التنوين موجود إلا أنه غيرُ ذلك السبب المذكور، فلذلك لم يلزم من حذف التنوين مطلقاً حذفُ الألف، إلا إذا اتُّفق ذلك وهو كونُ حذف التنوين موجباً لكون «ابن» صفة بين علمين. فكلُّ موضع ثبت فيه التنوينُ في الاسم ثبتت فيه الألف، لأنه لا تثبت وقد تعدد سببا حذفه إلا مع عدمهما جميعاً، فيجب عدمُ كونه صفة بين علمين، فيجب ثباتُ الألف.

وكلُّ موضع حُذف منه التنوينُ لم يلزم حذفُ الألف لجواز أنْ يكون حذفُ التنوين لا لكونه صفة بين علمين بل لكونه غيرَ منصرف أو غيرَ معرب. وعلةُ حذفهم لذلك كثرةُ استعمالِهم له كذلك. فلمَّا كثر استعمالُه ناسب التخفيف اللفظي والكتابي، فخففه اللافظُ بحذف التنوين، وخففه الكتَّابُ بحذف الألف، وكذلك المنادى بنقله من الضمة إلى الفتحة في مثل: يا زيد بن عمرو[1].

(١) نقله من الضمة إلى الفتحة ليس وجوباً وإنما هو اختيار. وفي هذه المسألة لا بد من توفر أربعة شروط: أن يكون المنادى علماً، موصوفاً بابن، متصلاً، مضافاً إلى علم. قال الرضي: «فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب. وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه. وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها. والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه لفظاً بفتحه، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل لكونه مفعولاً. وخففوه خطا بحذف ألف ابن وابنة». شرح الكافية ١/١٤١.

[إمــلاء ٥٧]

[الصفاتُ العاملة]

وقال مملياً: الصفاتُ العاملة على قسمين: قسمٌ متعدّ كضارب، وقسم غيرُ متعدّ، وهو على قسمين: أحدُهما: اسمُ فاعل كقائم وقاعد، والآخرُ: الصفـةُ المشبهة كقريب وبعيد.

والأصلُ في الإعمال فيهما لاسم الفاعـل، وحُملت الصفةُ المشبهـة به عليه. فإذا أعملتَ المتعدّي أعملته إعمال فعله فتعدّيه إلى واحد واثنين وثلاثة إنْ كان متعدّياً إلى ذلك.

وإذا أعملتَ غيرَ المتعدِّي والصفةَ المشبهة أعملتهما في المرفوع لا غير، إلا مـا كان من المنصـوبات غيـر مفعول فـإنك تعملهمـا أيضاً فيـه كالـظروف والمصادر كقولك: هذا قائمٌ غلامُه يوم الجمعة، وقائمٌ غلامُه قياماً.

فإذا قصدتَ إلى إضافة المتعدّي أضفته إلى مفعوله دون فاعله، تقول: مررتُ برجل ضاربِ زيد. ولا يجوز أنْ تضيفه إلى فاعله لئلا يؤدي إلى اللّبْس فلا يُعرف عند الإضافة أمفعولٌ هو أم فاعلٌ؟ ولأنه يؤدي إلى إضافته إلى ما هو له من غير حاجة. وشرطُ جواز الإضافة التخفيفُ في الأكثر وهو حذفُ التنوين ونـوني التثنية والجمـع. وقد يكـون على التشبيه بـالحسن الوجـه، لأنَّ بـابَ الحسن لما جازت إضافتهُ إلى معموله دلَّ على جواز إضافة اسم الفاعـل إلى معموله، ولم يكن معمولٌ إلا المرفوع أضيف إليه. ولمَّا كان مفيداً تخفيفاً غيرَ التنوين وهو حذفُ المضمر الذي كان فيه جازت الإضافة مع الألف واللام في الحسَن، فجاز «الضاربُ الـرجلِ» حمـلا له على «الحسن الـوجهِ» ولم يجـز «الضـاربُ زيدٍ» عنـدنا[1]، خـلافاً للفـراء[2]، لأنَّ اللفظَ الـذي كـان سببَ

---

(١) لعدم التخفيف.

(٢) قـال الرضي: «إمـا لأنه تـوهم أن لام التعريف دخلتهـا بعد الحكم بـإضافتهـا فحصل =

التخفيف في «الحسن الوجه» مفقودٌ في «الضارب زيد» وموجودٌ في «الضارب الرجل» وهو اللام في الرجل، فلا يلزم من تشبيه «الضارب الرجل» بـ «الحسن الوجه» تشبيهُ «الضارب زيد» بـ «الحسن الوجه».

وقد تكون الإضافةُ في باب اسم الفاعل لتعذر غيرها كقولك: مررتُ برجل ضاربك. لأنه[1] لو لم يضيفوا لأدّى إلى التناقض أوْ مخالفة باب الإضمار. ألا ترى أنهم لو لم يضيفوا مع بقاء الضمير المتصل لقالوا: ضاربُنْك، فيجمعوا بين دليلي الاتصال والانفصال وهو متناقض. ولو لم يضيفوا مع تغيير الضمير المتصل لقالوا: ضاربٌ إياك، فيخالفوا بابَ الإضمار وهو الرجوعُ إلى المنفصل من غير تعذر المتصل، ولا يقال تعذّر لأنه لم[2] يمكن الجمعُ بينه وبين التنوين، فإنا نقول: لا ضرورةَ إلى التنوين فلم يتعذر.

فإنْ قيل: هذا يؤدي إلى أنْ لا يقعَ المنفصلُ، لأنك إذا قلت: ما ضربتُ إلا إياك، فممكنٌ أنْ نقول: ضربتك، فلا يتعذَّر، قلنا: ليس كذلك، فإن المعنيين في قولك: ضاربُك، وضاربٌ إياك، لو قُدِّر اللفظُ به، على حدٍّ واحد. وليس

التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عرف باللام. وإما لأنه قاسه على الضارب الرجل والضاربك، فإنه جاز الإضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه أيضاً». قال: «وكلا الأمرين غير مستقيم. أما قوله: لأن لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها، فإنه رجم بالغيب، ومن أين له ذلك ونحن لا نحكم إلا بالظاهر. فإنه وإن أمكن ما قال، إلا انا نرى اللام سابقة حساً على الإضافة، والإضافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام، فكيف ينسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح. وأما قياسه على الضارب الرجل، فليس بوجه، وذلك أن الضارب الرجل. وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو: الحسن الوجه، والجر فيه هو المختار». شرح الكافية ١/٢٨١.

(١) في م: لأنهم.
(٢) في ب، د: لا.

المعنيان في قولك: ما ضربتُ إلا إياك، وما ضربتك، على حدٍّ واحد[1]، فثبتَ الفرقُ بينهما، فلذلك كان ثَمَّ متعذّراً، وههنا غير متعذر.

وإذا وجبت الإضافةُ في هذا الباب من غير تحقُّقٍ[2] تخفيف جاء ما فيه التنوين في الأصل، وما ذهبَ منه التنوينُ للألف واللام، على حدٍّ سواء. فثبت جوازُ «الضاربك» كما وجب جوازُ «ضاربك». هذا إنْ قلنا: الضاربُ مضاف، وأمَّا غير مضاف فلا إشكالَ.

[إملاء ٥٨]

[استعمال «أم» و «أو»]

وقال مملياً: «أم» لا تستعمل إلا مع همزة الاستفهام[3]. وشرطُها: أنْ يكون المستَفهم عنه تعيُّنَ أحدِ الأمرين بعد استوائهما عند المُستفهم، ولذلك اشتُرط أنْ يكون أحد الأمرين بعد الهمزة، والآخَرُ بعد «أم».

وأمَّا «أو» فتُستعمل مع الهمزة ومع غير الهمزة لأحد الأمرين[4]. تقول في الاستفهام: أقام زيدٌ أوْ قعد؟ مستفهِماً عن أحدهما، وتقول في غير الاستفهام: قام زيدٌ أو قعد، مثبتاً أحدَهما.

فإذا استُعمل البابان في ضمنَ الكلام جزاء فشرطُ استعمال «أم» أن تكون باقية على ما شُرط لها من الهمزة مجردة عن معنى الاستفهام لتعذُّر استعماله

(١) لأنه في الأولى أثبت الضرب وحصره فيه، وفي الثانية نفاه عنه.

(٢) في الأصل: محقق. وهو تحريف.

(٣) قال سيبويه: «أما أم فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً. ويقع الكلامُ بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيهما وأيهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخِر منقطعاً من الأول». ١٦٩/٣.

(٤) قال سيبويه: «وأما أو فإنما يثبت بها بعض الأشياء، وتكون في الخبر، والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد» ١٦٩/٣.

ضمناً، إذ له صدرُ الكلام، ويبقى فيها معنى التسوية، فيجب لها أمران: أحدُهما: أن تُقدَّر «أم» بالواو العاطفة ضرورةَ الغرض المذكور، والآخرُ: أنْ يقدّر الفعلُ بالمصدر، لأنه لو قُدِّر باسم الفاعل لكان استعمالاً له في غير موضوعه(١)، ألا ترى أنك إذا قلت: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قَعدتَ، فتقديرُه: سواء عليَّ قيامُك وقعودُك، فيجب أنْ تُقدَّر «أم» بالواو وإلا اختلّ الكلامُ. لأنك لو قلت: سواءٌ عليَّ قيامُك أو قعودُك لم يستقم. ويجب أن تقدِّر الفعلَ بالمصدر، لأنك لو قلت: سواءٌ عليَّ قائمٌ وقاعدٌ لاستعملتَ اللفظ في غير موضوعه.

وإذا استعملت «أوْ» مع ما في حيِّزها من لفظ الجملة ضمناً، فشرطُها أنْ لا يكون قبل الأولى همزةُ استفهام، لأنه قد ثبت استعمالُها بعد همزة استفهام في أحد وجوهها، إذا قلت: قام زيد أو قعد. والمرادُ ههنا تجريدُها عن معنى الاستفهام، فلم يكن لمجيء الهمزة معنى يقتضيها، لا حقيقي ولا لفظي، بخلاف ما ذكرناه في «أم». ويجب أنْ تكون «أو» باقية على معناها في إثبات أحد الأمرين. ويجب أن يقدَّر الفعلُ باسم الفاعل أو المفعول على حسب التلفظ به كقولك: أنا أضربُك قمت أو قعدت. ألا ترى أنك لو قلتَ: أنا أضربك قياماً أو قعوداً، لم يكن استعمالاً للفظ في موضوعه، لأن المقصودَ الحالُ، والحالُ لا تكون بالمصدر إلا على غير القياس(٢)، ولو قلت: أنا

---

(١) في د: موضعه.

(٢) قال الرضي: «ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً بل يقتصر على ما سمع منها نحو: قتلته صبراً، ولقيته فجأة وعياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً أو عدواً أو مشياً. والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه نحو: أتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك. وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياس، فلا يقال: جاءَ ضحكاً أو بكاء، ونحو ذلك، لعدم السماع». شرح الكافية ٢١٠/١.

أضربُك قـائماً وقـاعداً، لم يستقيم أنْ يُقصـد إلى الاجتماع لأنهمـا متضادان، بخلاف ما ذكرناه في «أم» فإنَّ الأمر فيهـا على العكس، لأنَّ المرادَ مـع «أو» بالحالين إثباتُ أحدهما، فلو عطفتَ بالواو لكان المرادُ اجتماعَهما في الحاليّة وهما لا يجتمعان، فأدى إلى اجتماع النقيضين. ومع «أم» لا يُقصد إلى أنهما مجتمعان، وإنْ عطفتَ أحدَهما على الآخـر وقصدتَ إلى أنهمـا متساويـان. وعطفُ أحدهما على الآخر بالواو لمعنى التسوية واجبٌ لا يستقيم إلا بها. ألا ترى أنك لو قلته بغيرها لكان إمَّا الفاءَ أو ثُم أو حتى، وكذلك إلى آخر حروف العطف، فإنْ كان بالفاء وثُم وحتى لم يستقم لأنها تدلُّ على إثبات الثاني بعد ثبوت الأول، فيؤدي إلى تسوية الواحد قبل مجيء الثاني وهو محالٌ. وإنْ كان بأو وإمَّا وأم، لم يستقم لأنها لإثبات أحد الأمرين، فيؤدي إلى تسوية نفسه وهو محالٌ. وإنْ كان بلا ولكنْ وبل، لم يستقم لأنها لإثبات أحد الأمرين معيَّنـاً، وإذا لم تثبت التسويةُ مع أحدهما مُبْهماً فلأنْ لا تثبتَ مع التعيين أولى، فصار مجيءُ الواو في موضع «أم» المذكورة واجباً، وتبقى «أو» على معناها واجباً لِمَا ذكرناه.

فإذا تقررت هذه القواعدُ، فقولُ الشاعر:

مَـا أبـالي أنَبَّ بـالحَـزْنِ تَيْسٌ   أمْ جَفـاني بِظَهْـرِ غيبٍ لَئيمُ[1]

(١) هذا البيت من البحر الخفيف وهـو لحسان بن ثـابت . انظر ديـوانه ص ٢٢٥ . وهـو من شواهد سيبويه ٣/١٨١، والمقتضب ٣/٢٩٨، والـرضي ٢/٣٧٦، والخزانـة ٤/٤٦١، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٣٤. ورواية سيبويه والمقتضب : أم لحاني. نبيب التيس : صوته عنـد الهياج . والحـزن : ما ارتفـع من الأرض. ولحـاني : شتمني ، وبـظهـر غيب : في غيبتي . ومعناه : أنه استوى عنده نبيب التيس ونيل اللئيم من عرضه في غيبته . والشاهد فيه دخول (أم) معادلة للهمزة ولا يجوز (أو) هنا، لأن قوله : ما أبالي، يفيد التسوية.

واجبٌ فيه «أم» مع همزة الاستفهام على ما تقدم، وكذلك قال سيبويه، لأن المعنى ما أبالي نبيبَ[1] التيس وجفاء اللئيم، وهذا لا يستقيم إلا بـ «أم» ولو كان بـ «أو» لفسد بوجهين: لأن المعنى يكون: ما أبالي نبيباً وجفاء، ولم يقصد المتكلمُ إلى معنى مبالاة أحد الأمرين، وإنما أراد نفيَ المبالاة عنهما جميعاً، ففسد لمجيء «أو». والآخرُ: أن المعنى يكون: ما أبالي نابأ وجافيا، ويكون استعمالا للفظ في غير موضوعه، لأن المرادَ هــهنا لا الحالية، وتلك إنَّما تكون بالمصدر لا باسم الفاعل في هذا المحل، وقولُ الشاعر:

ولستُ أُبــالي بعــدَ مــوتِ مــطرِّفٍ حتــوفَ المنايــا أُكْثَرَتْ أوْ أَقَلَّتِ[2]

لا يجوز فيه إلا «أو» من غير همزة على ما قال. لأنه لمَّا أعـطى «أبالي» مفعولَها وجب أنْ يكون ما بعدها المذكور في موضع الحال. فيصير المعنى: ما أبالي حتوف المنايا مكثرةً أو مقلة، وهذا معنى «أو». ولو قلته بِـ «أم» لفسد من وجهين: أحدُهما: أن المعنى يكون: ما أبالي حتوفَ المنايا كثرةً وقلّة، وذلك غيرُ مستقيم في قصده. والآخرُ: أنْ يكون: ما أبالي حتوفَ المنايا كثيرةً وقليلة، وذلك فاسدٌ لأنه يؤدي إلى اجتماع الحالين وهو محالٌ، فوجب استعمال «أو». وكذلك قولُ الشاعر:

إذا مــا انتهى علمي تَنــاهَيْتُ عنــدَه أطــالَ فــأَمْلى أو تنــاهى فــأقْصَــرا[3]

(١) في الأصل نبوب. وما أثبته هو الصواب. قال ابن منظور: «نبَّ التيس ينب نبّاً ونبيباً ونُباباً». اللسان (نب).

(٢) هذا البيت من البحر الطويل ولم يعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه ١٨٥/٣، والرضي ٣٧٦/٢، والخزانة ٣٦٧/٤. ورواية سيبويه: بعد يوم مطرف، والرضي: بعد آل مطرف. ومطرف: اسم رجل. والحتوف: جمع حتف وهي المنايا. والمعنى: لا أبالي بعد فقد مطرف كثرة من أفقد أو قلته لعظم المصيبة. والشاهد فيه جواز الإتيان بـ (أو) مجردة عن الهمزة بعد (لا أبالي). ولا يجوز الإتيان بـ (أم).

(٣) هذا البيت من البحر الطويل وقائله زيادة بن زيد العذري. وهو من شواهد سيبويه =

هو موضعُ «أو»، وكذلك قاله. لأنه لو قالـه بـ «أم» لفسد على الـوجهين المذكورين وعلى ذلك قولُ المتنبي:

بادٍ هواكَ صبرتَ أوْ لَمْ تصبِرا[1]

جارٍ على هذه القاعدة، لأنه أراد: هواك بادٍ صابرا أو غير صابر. ولو قاله بـ «أم» لكان المعنى: بادٍ هواك صبرا أو غير صبر، وهو فاسدٌ لأنه حال، والحال إنَّما تكون في هذا المعنى باسم الفاعل. والآخر: أنا لو قدَّرنـا أنه مقـدَّرٌ باسم الفاعل لكان المعنى: بادٍ هواك صابراً أو غير صابر، فيكون المعنى: بادٍ هواكَ في حال كونه على هاتين الحالين، وهو غيرُ مستقيم لتضادهما، وكذلك قوله:

وأثـنـي عـليـه بـآلائِـه وأقْـرُبُ منه نـأى أوْ قَـرُبْ[2]

جاء على القياس، لأنه لو قاله بأم لفسد المعنى، إذ يصير: وأقربُ منه نأياً وقُرباً، ولا يستقيمُ ذلك. والآخرُ أن يكون «وأثني عليه» في حال كونه نائياً وقريباً، أي: في هاتين الحالين إذا كان عليهما، وهو باطلٌ لتضادهما، إلا على تأويل لم تبن العربُ عليه هـذه المحالّ لِمَـا ثبت من استعمال كـل واحد من البابين على ما ذكرناه. فلا يستقيم لرادٍّ أنْ يردَّه لجواز استعمال ذلك مجازاً في غير هذه المواضع، لأنا لم نثبت الأحكامَ بالمعاني، وإنما عللنا الواقعَ بجريه على قياس كلامهم، فلا يخرم هذه القاعدةَ استعمالُ ما أنكرناه هـهنا مجازاً

٣/١٨٥، والمقتضب ٣/٣٠٢، والخزانة ٤/٤٦٩. ورواية نسخة الأصل و د: فأبلى، والصواب ما أثبتناه. ومعناه: أنه لا يتكلم بما لا يعلم وأنه ينتهي حِيث انتهى به العلم. والشاهد فيه مجيء (أو) لأحد الأمرين. وأجاز المبرد أن ينشد: أم تناهى. فتكون الهمزةُ في (أطال) استفهامية وعندها لا شاهد فيه لوقوع (أم) بعد همزة التسوية.

(١) هذا صدر بيت من الكامل وعجـزه: وبكاك إن لم يجـر دمعك أو جـرى. انظر: ديـوانه ٢/١٦٠.

(٢) هذا البيت لأبي الطيب المتنبي وهو من البحر المتقارب. انظر: ديوانه ١/١٠٠.

لكونه على خلاف هذه القاعدة التي قدَّرناها.

وأمَّا ما يقع بعد العلم فمخصوص عندي بالهمزة و «أم» كقولك: علمتُ أزيدٌ عندك أمْ عمرو؟ والمعنى: علمتُ ما هو جوابُ ذلك، بخلاف قولك: علمتُ أزيدٌ عندك أو عمرو؟ لأن جوابَه بتعيّن أحدهما[1]. فالمعنى: علمت ما يتعيّن منهما مما ألبس تعيينه، لأنه متعيّن للمستفهم عنه.

وأما إذا قال: علمتُ أزيدٌ عندك أو عمروٌ؟ فليس بمستقيم ذلك، لأنه ليس الجوابُ متعيّناً فيعلمه. ألا ترى أن الجوابَ تارة يكون: نعم، وتارة يكون: لا، بخلاف ما ذكرناه. فلم يستقم تعلُّق العلم به لاختلاف أحواله.

[إمــلاء ٥٩]

[إيراد على الابتداء بالنكرة والجواب عنه]

وقال مملياً مجيباً عن إيرادهم على الابتداء بالنكرة في شرط المصحِّحِ لها قوله:

فيــومٌ عــليــنــا ويــومٌ لــنــا ويــومٌ نُســاءُ ويــومٌ نُسَرّ[2]

له تأويلان: أحدهما: أنَّ الخبرَ محذوف، والأخبارُ كثير حذفُها إذا كان في الكلام دليلٌ عليها، وتقديره: فمِنْ هذه الأيام يومٌ علينا ويوم لنا مثلُه[3].

(١) انظر المفصل ص ٣٠٥.

(٢) هذا البيت من المتقارب وقائله النَّمِرُ بن تولب. انظر شعره ص ٥٧ (صنعة نوري القيسي بغداد). وهو من شواهد سيبويه ١/٨٦، والكشاف ١/٤٦٦، والهمع ١/١٠١، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ص ٦٤١ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٣) قال سيبويه: «سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: نساء فيه ونسرّ فيه». الكتاب ١/٨٦.

والثاني: أن يكون قولُك: علينا، هو الخبر، ويكون المصحِّحُ للابتداء الصفةَ المعلومة، وتقديرُه: فيومٌ من الأيام المتقدمة علينا ويومٌ منها لنا، مثل قولهم: السمنُ منوانِ منه بدرهم، فلو لم تقدّر «منه» لم يستقم.

[إمـــلاء ٦٠]

[إيراد على الابتداء بالنكرة والجواب عنه]

وقال مملياً على قوله تعالى: ﴿ هل مِنْ مزيد ﴾(١): يـردُ على الابتداء بالنكرة، فإنه مصدر، و«مِنْ» زائدةٌ، وتقديرُه: هل زيادةٌ؟ فقد ابتُدِىء بالنكرة من غير شرط من الشروط المذكورة. وجوابُه من وجهين: أحدُهما: أن قوله: **هل من مزيد** ؟ ليس بمصدر، وإنما هو صفةٌ لموصوف تقديره: هل من شيء يُزاد؟ فما ابتُدِىء إلا بنكرة موصوفة. وإنْ سُلّم أنه مصدرٌ فهو الخبر، والمبتدأ إذا حُذف خبرُه فإنْ كان لـه مصحّحٌ غيـر تقديم الخبـر قُدّر خبـرُه مؤخّراً لأنـه الأصلُ، وإنْ لم يكن له مصحّحٌ قُدّر الخبرُ مقدَّما، ومثالُـه إذا قيل لـك: هل عندك أحدٌ؟ فقلت: رجلان. كان تقديرُه: عندي رجلان، لأنه لو قُدِّر: رجلان عندي، لم يجز، فكان تقديرُه على قياس لغتهم واجباً. مثلُه قوله:

إنَّ محلًّا وإنّ مرتحَلاً(٢)

وذلك كثيرٌ، وتقديرُه: هل عندكم من مزيد ؟ أي: هل عندكم زيادةٌ، أو هل ثَمَّ زيادةٌ(٣)؟ .

---

(١) ق : ٣٠.

(٢) سبق الكلام عنه في الإملاء (٥٥) من الأمالي على المفصل. ص: ٣٤٥.

(٣) قال الزمخشري : «مزيد إما مصدر وإما اسم مفعول». الكشاف ٤/ ١٠.

[إمــلاء ٦١]

[الاختلاف في ضمير النكرة]

وقال مملياً: اختُلف في أن ضميرَ النكرة نكرةٌ أو معرفة في مثل قولك: جاءني رجل وضربته. فقال: وجهُ كونها نكرة أنَّ مدلـولَها كمـدلول من يعـود عليه. وإذا كان المدلولان واحداً والأولُ نكرة وجب أن يكون الثاني نكرة، إذ التعريفُ والتنكير باعتبار المعاني لا باعتبار الألفاظ.

ووجهُ مَنْ قالَ: إنها معرفة، أنك إذا قلت: جاءني رجل وضربته، فالهاءُ في «ضربته» ليستْ شائعة شياعَ رجل، وإنما هي الرجلُ الجائي خاصة. والذي يحقق ذلك أنك تقول: جاءني رجل، ثم تقول: أكرمني الرجل ولا تعني سوى الجائي. ولا خلافَ أنَّ الرجلَ معرفة فوجب أن يكون الضميرُ معرفة أيضاً لأنه بمعناه، وهذا هو الصحيح.

وفي ضمنه جوابٌ عن الشُبهة التي تُوهّمت، لأن أصلَ الوهم أنَّ مدلولَه كمدلوله، وليس مدلُوله كمدلوله. ألا ترى أنَّ رجلاً شائعاً في جنسه، لا يُخصُّ به واحدٌ دون آخر. والضمير العائد عليه مختصّ بالرجل المضروب لا يجوز أنْ يكون شائعا كما مثّلناه بدخـول الألف واللام، وكمـا أنه مـع الألف واللام لا يستقيم تقديرُ التنكير فيه، فكذلك إذا جاء مضمراً لأنه بمعناه.

[إمــلاء ٦٢]

[معنى الأجنبــي]

وقال مملياً: الأجنبيُّ هو الجُزءُ المستقـل بنفسه غيـرُ الجمل المعتـرضة كالمبتدأ والخبر والفاعـل والفعل. وغيـرُ الأجنبيّ هو مـا كان لـه تعلُّقٌ بذلـك الجـزء. فإذا قلت: ضـربي في الـدار زيـداً حسنٌ، لم تفصـل بين المصـدر

ومعموله بأجنبي وإنما فصلتَ بينه وبينه بمتعلّق بـه داخل في حيـزه، بخلاف قولك: ضربي حسنٌ زيداً؛ فإنك فصلْتَ بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح أنْ يكون تتمَّة لما قبله في الجزئية.

وإنما أُجريت الجملُ المعترضة مجرى التتمة لأنه مستقلٌّ بنفسه، فكـأنه عـرضَ بين الجزئين لغـرض. ويوضّحُـه رفعُ اللَّبْس في أنـه لا يُلبس في أنها ليست تتمَّة لأحدهما لاستقلالها، بخلاف ما ذكرناه، فإنه قد يوهِم أنه للثـاني وهو للأول، أو للأول وهو للثاني.

[إمــلاء ٦٣]

[إعراب «لغة» في قولنا: الدليل لغة، وشبهه]

وقال مملياً: قولُنا: الدليلُ لغةً، وشبهه مثل: السُنَّةُ لغـةً، والإجماعُ لغـةً، القيـاس لغةً، الحكمُ لغـةً، منصوبٌ على المصـدر، لأن معنى مثل قـولهم: الإجماعُ لغةً، العزمُ، أيْ: مدلولُ الإجماع لغةً. لأن الدلالة تنقسم إلى دلالة شرع وإلى دلالة عُرف وإلى لغة. فلما كانت محتملَة، وذُكر أحدُ المحتمَلات كان مصدراً من باب المصدر المؤكِّد لغيره[1]. وكان قياسُه أنْ يأتي بعد الجملة ولكنه يُقدَّم للقصد إلى أنه بيان دلالة الإجماع. لأنه لو أُخِّر لكان صالحـاً لكل واحد منهما.

---

(١) قول ابن الحاجب هـذا فيه نـظر. فاللغـة ليست مصدراً، لأنها ليستِ اسـماً للحدث. انظر: الأشباه والنظائر ٣/٢٢١.

[إمــلاء ٦٤]

[المفعول لأجله سببٌ لما قبله]

وقـال مملياً: المفعـول من أجله يجب أن يكون سببـاً لمـا قبله لأمـور: أحدها: أنه مفعولٌ من أجله الفعلُ باتفاق وهو معنى السبب. ومنها: أنهم اتفقوا على أنه جواب لسؤالِ سائـل لِمَ فعلتَ؟ وهو سؤالٌ عن السبب. ومنهـا: أن من جملته: قعدتُ عن الحرب جُبناً. وأقـدمتُ على الحرب شَجـاعة، وذلـك لا يستقيم أن يكون الأولُ فيه سبباً للثاني.

وأمَّا ما يأتي بعد لام كي في قولك: جئتك لتكرمني، وأسلمتُ لأدخـل الجنة. فالأوْلُ فيه سببٌ للثاني في قصد المخبر. والذي يدل عليه اتفاقُهم على أنها تدل على أن ما قبلها سببٌ لما بعدها. وأيضاً فلو كان ما بعدها يجـوز أن يكون سبباً لما قبلها لكان «قعدتُ عن الحرب لأجبن» أولى بالجواز، ولا يجوز، فلا يجوز.

فإنْ قلتِ نحن نقطعُ بأن القائلَ: جئتك إكـراماً لـك وجئتك لتكـرمني، يصحُّ أنْ يكون المجيءُ سبباً للإكـرام حامـلاً عليه في المـوضعين، ويصحُّ أنْ يكون العلْمُ بالإكرام حاملاً على المجيء فيهما جميعاً. فالجوابُ: أن تقـديرَ مثـل ذلك في المفعولَ في مثل ذلك جائزٌ، وما ذكرناه من الدليل معيّنٌ[١] لحمل كل واحد منهما على ما ذكرناه، وإنْ احتمل في بعض مسائله هذا التقدير.

فـإن قيل: نحن نقـطع بأن قـولك: قعـدتُ عن الحرب للجبن، بمعنى قولك: قعـدتُ عن الحرب جبنـاً، فوجب أن يكـون: جئتك لإكـرامي لك،

---

(١) في س: يتعين.

كـذلك. وإذا[1] ثبت أنَّ مجيءَ الـلام وحذفهـا على حدّ سـواء في المعنى، فقولُك: جئتك لإكرامك، هي لامُ الجر، دخلتْ على الفعل بتأويل «أنْ»، و «أنْ» مع الفعل بتأويل المصدر، فصار المعنى: جئتـك لإكرامي لـك، وقد ثبت أنَّ الثاني فيه سببٌ للأول، فليكنْ كذلك، لأنه فرعُه، فالجوابُ: أنـه لا يستقيم ذلك في قولك: جئتك لتكـرمني، لأنه واجبٌ أن يكـون المعنى على الاستقبال، ألا ترى أن لامَ «كي» و «أنْ» المقدَّرة مُخلِّصةُ الفعلَ للاستقبـال. وإذا وجب أن يكون مستقبلاً استحال أن يكون سبباً لماضٍ. إذ لا يستقيم أن يكون الإكرامُ الواقع في المستقبل سبباً للمجيء الـواقع في المـاضي. وهذا أيضاً دليلٌ على وجوب أنَّ ما قبل «كي» سببٌ لِما بعدها، لا بالعكس.

فإنْ قيل: فقد اتّفق الفقهاءُ على مثـل قولـه: ﴿ **كَيْ لا يكونَ دُولَـةً بَيْنَ الأغنياءِ منكم** ﴾[2] في أنه علَّةٌ للحكم المذكور قبله في قوله: ﴿ **ما أفاءَ اللَّهُ على رسولِه من أهل القُرى فللَّهِ وللرسولِ ولذي القُربى واليتامى والمساكينِ وابْنِ السبيلِ** ﴾[3]. واتفاقُهم على ذلك دليلٌ على أنَّ ما بعد «كي» سببٌ لما قبلها، إذ لا فرقَ بين قولك: جئتك لتكرمني، وكي تكرمني، باتفاق. فالجوابُ: أن ذلك مأخوذ بطريق آخرَ غيرِ طريق دلالة اللفظ، وهو أنَّ كل ما كان بعد لام «كي» مسبّباً لِما قبلها، فوجب أن يكون ذلك المعنى هو الحامِـل لِمَا قبلها.

ومعنى الأسباب الشرعية المعاني التي تثبت بـالحكم. فإذا ذُكـر حكمٌ وجُعل سبباً لحصول أمر متضمِّن معنى مناسب عُلم أنَّ ذلك المعنى هو سببُ الحكم، إذ لا معنى للسبب والعلَّة في اصطلاحهم إلا ذلك، فكـان تسميتُهم

(١) في م: فإذا.
(٢) الحشر: ٧.
(٣) الحشر: ٧.

إياه سبباً وعلَّة جارياً على قيـاس ما[1] اصـطلحوا عليـه. فاستقـام على ذلك الأقوال[2] كلها.

[إمـلاء ٦٥]

[تقديم الحروف الدالة على قسم من أقسام الكلام]

وقال مملياً: كل ما كان موضوعُه من الحروف على الدلالة على قسم من أقسام الكلام فلا يتقدم شيء مما في حيزه عليه كالاستفهـام والشرط والنـداء وأشباهها. وسرُّ ذلك قصدُهم إلى التنبيه على القسم الـذي دل عليه الحـرفُ ليصرف السامعُ فهمَه ويتـوفر خـاطرُه على مقـاصد معـاني ما يسمعـه، وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف. ولو أخَّره لكان منقسمَ الخَاطـر في معاني ذلـك الكلام المخصوص، وفي التردُّد بين أقسامـه، فيختلُّ عليـه التفهيم لاختلاف المعاني باختلاف الأقسام، فكان التقديمُ لهذا الغرض. فـلا يجوز أن يُقـدَّم شيءٌ مما في حيز «إنَّ» عليه[3] لأنها تدل على الإثبات، ولا لام الابتداء، ولا حرف الاستفهام، ولا حرف الشرط.

وقد جاء الظرفُ مقدَّماً على النفي في مثل قوله: ﴿ **فيومئذٍ لا يُسأَلُ عن ذَنْبِه** ﴾[4] ﴿ **فيومَئذٍ لا يَنفعُ الذين ظلموا معذِرَتُهم** ﴾[5]. إمَّا لاتساعهم في الظروف، فيلزم أنْ يتقدم على غيره ما لم يكنْ في النفي جهة أحقيَّة من غيره.

---

(١) اصطلاحهم إلا . . قياس ما: سقطت من د. بسبب انتقال النظر.

(٢) في م: الأحوال. وهو تحريف.

(٣) هكذا في جميع النسخ. والصواب عليها.

(٤) الرحمن: ٣٩.

(٥) الروم: ٥٧.

ويجوز أن يكون مقدَّراً بفعل منفي دل ما بعده عليه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿أفلا يَعْلَمُ إذا بُعْثِرَ ما في القبور﴾(١)، وشبهه: في أنَّ العامِلَ فيه ما دلَّ عليه (خبير).

فإنْ قيل: فقد جاء: زيداً اضربْ، قلت: ليس فيه حرفُ مصرَّحٌ به يدل على ذلك، فجاز على قياس التقديم والتأخير في الأفعال، أو لأنه كثُر في كلامهم، وإذا كثر الشيء احتاجوا فيه من التصرف ما لم يحتاجوا فيما قلّ.

فإنْ قيل: فقد قالوا: عمراً ليضربْ زيدٌ، وعمراً لا تضربْ، والحرفُ موجود، وذلك على التعليل الأول. قلت: جاز ذلك حملاً على «اضربْ زيداً» لأنه من باب واحد(٢)، فلما جاز في أحدهما جوّزوه في الآخر حملاً عليه، بخلاف غيره، فإنّ ذلك مفقود فيه.

وقد فرَّق قومٌ بين النفي وغيره في تقديم الظرف، فأجازوا: يوم الجمعة ما ضربت زيداً، ومنعوا: يوم الجمعة إنَّ زيداً قائم. والفرقُ بينهما أنَّ «ما» يكون منفيُها فعلاً، وخبر «إن» لا يكون متعلّقُ الظرف إلا اسماً أو فعلاً بتأويله، فكان الفعل وما يجري مجراه أقوى من الاسم في العمل وما يجري مجراه، فقُدِّم معمولُ القوي، ولم يُقدَّم الآخرُ.

وقد فرَّق قومٌ بين تقدم معمول المنفي إذا كان بـ «لا» وبين المنفي بـ «ما» فأجازوا: يوم الجمعة لا يقوم زيد، ومنعوا: يومَ الجمعة ما زيدٌ قائم. والفرقُ بينهما هو أنَّ «لا» هذه هي التي يُنفى بها الأفعالُ المستقبلة فلا تدخل إلا على الأفعال، وتلك تدخل على الأسماء والأفعال. فلما كان منفيُّ هذه فعلاً ليس

---

(١) العاديات: ٩.
(٢) وهو الطلب.

إلا، قويَ عملُها، فتقدَّم المعمولُ، ولمَّا كان منفيُّ «ما» اسماً في الأصل ضعف تقديم معموله عليها.

[إمــلاء ٦٦]

[علة كون الإنشاء بالحروف]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][(1)]: وإنَّما كان الإنشاءُ بالحـروف لأنه معنى يتعلق بجزئين: مسند ومسند إليه. إذ الجملُ الإنشائية كالإخبارية في الإسنـاد. فكما أن المعـاني التي تتعلق بـالجـزئين في الاخبـار لا تكـون إلا بالحروف كَـ «إنَّ» ولامِ الابتـداء وأشباهِهمـا والنفي، فكذلـك المعاني التي تتعلق بالجزئين في الإنشاء كحرف الاستفهام وليت ولعل ولام الأمـر ولا في النهي، وأشباه ذلك.

فإذا وجد معنى إنشاء من غير حـرف دل عليه، فـإمَّا أنْ يكـون محذوفـاً كهمزة الاستفهام في مثل قوله عند بعضهم: ﴿ هذا ربِّي ﴾[(2)]، وإمَّا أنْ يكون الفعلُ أو الاسم أو الجملة قد ضُمّنت ذلـك، مثل قـوله: بعتُ، ومَنْ أبـوك؟ وأنتِ طالقٌ.

[إمــلاء ٦٧]

[إيراد على حد التنوين عند بعض النحويين]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][(3)]: قولُ بعض النحويين: التنوينُ

(١) زيادة من ب، د.

(٢) الأنعام: ٧٦. قال أبو حيان: «الظاهر أنها جملة خبرية، وقيل: استفهامية على جهة الإنكار حذف منها الهمزة». البحر المحيط ٤/١٦٦.

(٣) زيادة من ب، د.

نونٌ ساكنة زائدة لا صورة لها في الخط[1]. قولُه: لا صورةَ لها في الخط، إمَّا أنْ يـريد لا صورةَ لها أصلاً، فلا يرد عليه نونُ التأكيد الساكنة في مثل قولك: اضربا، لأن لها صورة هي ألف[2]. ولكن يرد عليه: ضربتُ زيداً، في كونه يخرج عن الحد، لأن لها صورة هي ألف، وقد قال: لا صورةَ لها.

وإنْ أراد بقوله: لا صـورةَ لها، لا صـورة لها هي نـون، ورد عليه نـونُ التأكيد الخفيفة إذا كان قبلها فتحة مطلقاً، مثل قولك: اضربنْ واقتلنْ[3]، في دخولها في الحد، لأنها نون ساكنة زائدة لا صورة لها هي نـون، لأنها تكتب ألفاً، ولا يَرد عليه: رأيتُ زيداً، لأنها نونٌ ساكنة زائدة لا صورة لها هي نون، فدخلت في الحد.

[إمــلاء ٦٨]

[إضمار اسم «أنَّ» إذا خففت]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][4]: إنَّما حكم النحويون بإضمار اسم «أنَّ» فيها إذا خُففت، مطلقاً، ولم يحكموا بذلك في المكسورة المخففة، لأنه لما ثبت إعمالُ المخففة المكسورة في مثل قوله: ﴿ وإنْ كلًّا ﴾[5]، تعذَّر إضمارُ اسمها إذ لا يكون لها منصوبان، فوجب ألا يقدّر لها اسم آخر.

(١) قال ابن هشام: «هو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد. فخرج نـون حسن لأنها أصل، ونون ضيفنَ للطفيلي لأنها متحركة، ونون منكـر وانكمر، لأنها غـير آخر، ونـون (لنسفعا) لأنها للتوكيد». المغني ٢ / ٣٤٠ (محيي الدين).

(٢) في «م»: الألف.

(٣) في الأصل: اضربنا واقتلنا. وهو خطأ. وفي ب: اضرباً واقتلا.

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) هود: ١١١. وقراءة التخفيف هي قراءة نافع. إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١١٤.

فإنْ قيل: فليقدَّرْ إذا لم تعمل في مثل قولهم: إنْ زيدٌ لقائم[1]. فالجواب: أنه لو قُدِّر لوجب ألا يجوز العمل لتعذُّر أن يكون لها اسمان. وقد جاز العملُ بالاتفاق في زيد وهو أن يقال: إنْ زيداً لقائم، وفي ذلك خرقٌ للإجماع، فوجب ألا يقدّر.

ولمّا ثبت جوازُ إعمال المكسورة عند تخفيفها[2] وقد عُلم أنَّ المفتوحة أقوى شبهاً منها بالفعل، كان إعمالها أولى، ولم يثبت لها إعمال في الملفوظ بعدها، فوجبَ تقديرُ معمولٍ هو ضميرُ شأن مراعاة لِمَا ذكرناه من قوة عملها عن المكسورة، لئلا يصير للضعيف في العمل على القوى مزيَّةٌ فيه، وهو غيرُ مستقيم. ولذلك قَدَّر النحويون في مثل قوله: ﴿أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين﴾[3]، أنه الحمدُ للّهِ[4]، ولم يقدّروا ذلك في «إن»، وقوة الشبه في «أن» المفتوحة من حيث المعنى واللفظ والاستعمال. أما المعنى فإنها تغيّر معنى الجملة كما يُغيّر الفعل. وأما اللفظ فهو أنه مفتوح الأول كما أنَّ الفعل الماضي مفتوحُ الأول. وأمَّا الاستعمالُ فهو أنَّ العرب عطفت على محل المكسورة ولم تعطف على محل المفتوحة[5]. كل ذلك مُشْعر بأنَّ إعمال المفتوحة أقوى من إعمال المكسورة.

---

(١) ونقل ابن هشام عن الكوفيين أنها لا تخفف. وأنها في مثل هذا المثال نافية واللام بمعنى إلا. انظر: المغني ١/٣٦ (دمشق). وانظر: الإنصاف مسألة (٢٤).

(٢) قال سيبويه: «وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرأون: ﴿وإنْ كلا لما ليوفينهم ربُك أعمالهم﴾ يخففون وينصبون» ٢/١٤٠.

(٣) يونس: ١٠.

(٤) انظر: المفصل ص ٢٩٨.

(٥) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فلم جاز العطف على موضع إنّ ولكنّ دون سائر أخواتها؟ قيل: لأنهما لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف، لأنها غيرت معنى الابتداء». أسرار العربية ص ١٥١.

[إمـلاء ٦٩]

[الإجابة على إشكال في حديث: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة]

وقال مملياً [بدمشق سنة ثماني عشرة][(١)] مجيباً عن قوله ﷺ [(٢)]: «الحسنُ والحسينُ سيدا شباب أهل الجنة»: هذا الحديث فيه إشكال. وجهُ إشكاله أنَّ قوله: شباب أهل الجنة، يُفهم منه أنَّ الجنة فيها شبابٌ وغيرُ شباب، وليس الأمرُ كذلك، بل كلُّ مَنْ فيها شبابٌ على ما وردت به الأخبارُ[(٣)]، والدليل على أنه يُفهم منه ذلك أنه لو لم يكن كذلك لم يكن للتخصيص فائدة، إذ ذكرُ الشباب يقع ضائعاً، وكان ينبغي أن يقال: سيدا أهل الجنة، فأجاب بأمور ثلاثة: أحدُها وهو الظاهرُ: أنه سمَّاهم باعتبار ما كانوا عليه عند مفارقة الدنيا، ولذلك يصحُّ أن يقال للصغير يموت: من صغار أهل الجنة، والشيخُ المحكوم بصلاحه: من شيوخ أهل الجنة، فهما سيدا شباب أهل الجنة بهذا الاعتبار. وحسُنَ الاخبارُ عنهما بذلك وإنْ كانا لم ينتقلا عن الدنيا شابين لأنهما كانا عند الإخبار كذلك. والثاني: أنْ يراد أنهما سيدا شباب أهل الجنة باعتبار ذلك الوقت الذي كانا فيه شابين. ولا يردُ على الوجه الأول والثاني إلزامُ أنهما سيدا المرسلين لأنهم شباب في الجنة، لأنهم غيرُ داخلين في شباب أهل الجنة على المعنيين جميعاً. والوجهُ الثالث: أهلُ الجنة وإنْ كانوا شباباً كلّهم إلا أنَّ الإضافةَ ههنا إضافةُ توضيح باعتبار بيان العام بالخاص كما تقول: جميعُ القوم، وكلُّ الدراهم. لأن كلًّا وجميعاً يصلحان

(١) زيادة من ب، د.

(٢) رواه الترمذي (مناقب: ١٨)، وأحمد بن حنبل ٣/٣.

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عن النبي ﷺ أنه قال: «ينادي مناد أن لكم أن تصحوا فلا تسقموا أبداً. وأن لكم أن تحيوا فلا تموتوا أبداً. وأن لكم أن تشبوا فلا تهرموا أبداً. وأن لكم أن تنعموا فلا تبأسوا أبداً». رواه مسلم (كتاب الجنة: ٢٢).

لكل ذي آحاد. فإذا قلت: القومُ والدراهم، فقد خصصته بعد أن كان شائعاً، فكذلك شباب، وإنْ كان جميعُ أهل الجنة شباباً[1] إلا أنه يصحُّ إطلاقه على مَنْ في الجنة وعلى مَنْ في غيرها، فخصص شياعُه بقوله: أهل الجنة، كما خصص شياعُ «كل» و«جميع» بالقوم والدراهم لمَّا كان هو مقصودَ المتكلم دون غيره. ويرد على هذا إلزام سيادتهم المرسلين، لأنهم داخلون على هذا التأويل. وجوابُه: أنه[2] عام خصص، عُلم تخصيصُه بالإجماع، فإنَّ المرسَلين أفضلُ من غيرهم باتفاق.

[إمـــلاء ٧٠]

[تعليل منع البدل في الاستثناء المفرغ]

وقال مملياً: إنما لم يكن في باب الاستثناء المفرَّغ بـدل غير الإعـراب بإعراب المحذوف، من حيث كان المستثنى منه غيرَ مذكور، فصار المستثنى في اللفظ حالاً محله ونائباً منابه ، بخلاف ما جاء المستثنى منه مذكوراً، فإنـه يجوز البدلُ والنصب على الاستثنـاء[3]، من حيث كانـا جميعاً سـائغين لكون المستثنى منه مذكوراً، فساغ .

وأما لو جُعل المنصوبُ هـهنا منصوباً على الاستثنـاء لكان قـولك: مـا ضربني إلا زيداً، فعلاً[4] من غير فاعل ولا ما يقوم مقام الفاعـل، وهو غيـرُ مستقيم. ولذلك لم يسمِّه أحدٌ من النحويين إلا باسم المحذوف تنبيهاً على أنه أُقيم في اللفظ مقامه وعُومل معاملته، فيقولون: ما ضربني إلا زيدٌ، فاعل، وما ضربت إلا زيداً، مفعول.

(١) في الأصل : شباب. وهو خطأ.

(٢) في الأصل وفي د، م،.س، أنهم. وما أثبتناه من ب، وهو الأصوب.

(٣) والمستثنى الذي يجوز فيه النصب والبدل هو المستثنى من كلام تام غير موجب، كقولك : ما جاءني أحد إلا زيداً وإلا زيد. انظر : المفصل ص ٦٨.

(٤) في الأصل وفي د: فعل. وهو خطأ لأنه خبر كان.

ولم يحسن تسميته بدلاً، إما لأن البدلَ تابعٌ فيلزم أنْ يكـون له متبـوع، والمحذوفُ غيرُ متبوع، وإما للقصد على التنبيه بأنه يخالف بابَ البدل في لزوم إعراب المحذوف لقيامه مقامه.

[إمــلاء ٧١]

[وجه تقدير إلاَّ بـ «لكنَّ» في الاستثناء المنقطع]

وقال مملياً [بدمشق سنة عشرين][(١)]: إنما قدِّرت «إلا» في باب الاستثناء المنقطع بِـ «لكنّ» لموافقتها لها في العمـل والمعنى. أمَّا العمـلُ فالنصب كمـا تنصب «لكنّ»، وأمَّا المعنى فللمغايرة التي بين الأول والثاني، لأنك إذا قلت: ما اشتريت عبداً إلا حماراً، كان الحمارُ منصوباً مشترى، وإذا قلت: اشتريتُ عبداً إلا حماراً، كان الحمارُ منصوباً غيرَ مشترى.

[إمــلاء ٧٢]

[وجه النسب إلى الصدرِ في المركب]

وقال مملياً [بدمشق سنة عشرين][(٢)]: إنما نُسب إلى الصدر من المركَّبة لأنه السابقُ من الجزئين المركّب منهما الاسم كامرىء القيس، أو لأنه شبهوه عند الاحتياج إلى حذف أحد المحذورين بالترخيم، فحذفوا الثاني كما حذفوه في بعلبك في قولهم: يا بعلَ، والمعنى هـو أن أولَ الاسم إذا تُلفّظ به غلب على ظن السامع المرادُ منه قبل تمامه، فكان الباقي كأنه مذكورٌ في المعنى، فكان أولى بالحذف من الأول. ولذلكَ أنَّ مَنْ سمعَ قائلاً ينـادي: يا سيبَ ويـا

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) زيادة من ب، د.

حضِرَ، غلب على ظنه أنَّ المراد سيبويه وحضرموت، قبل تمامه، بخلاف ما لو اسمعه يقول: يا وَيْهِ ويا موت، فإنه لا يفهمُ ذلك. وهذا بعينه جارٍ في المفردات. ألا ترى أن مَنْ سمع: يا حارِ، يفهم حارثاً، ولو سمع الثاءَ ونحوها لم يفهم شيئاً. فلما كان المقصود من الاسمين يحصل بالأول، واحتيج إلى الحذف كان حذفُ الثاني أوجبَ(١).

[إمــلاء ٧٣]

[جواز وصف «كل» وجواز وصف مضافها دونها]

وقال مملياً: القياس في «كل» أنْ يُوصف مضافُها دونها، فيقال: كل رجلٍ عاقلٍ جاءني. هذا هو الفصيح، ويجوز عكسه، فتقول: عاقلٌ، بالرفع وصفا لِـ «كل». وفي غير هذا الباب يجوز الوصف على حسب مراد المتكلم، فتقول: جاء غلامُ زيد، إن شئت وصفتَ الغلامَ، وإنْ شئتَ وصفتَ زيداً. والفرق بينهما: أن «كل» ومضافَها لشيء واحد، وإنما جيء بِـ «كل» لإفادة الإحاطة، وأضيفت إلى ما تُضاف إليه لإفادة الحقيقة المقصودة بالإحاطة، فكان وصفُ المقصود بالذات وهو المضافُ إليه أولى من وصف «كل» لأنها

(١) قال الرضي في شرح الشافية: «اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها سواء كانت جملة محكية كتأبط شراً، أو غير جملة، وسواء كان الثاني في غير الجملة متضمناً للحرف كخمسة عشر وبيت بيتْ، أو لا كبعلبك. وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتي فيه خاصة. وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزأين في النسب كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب». ثم قال: «وإنما حذف الثاني دون الأول لأن الثقل منه نشأ، وموضع التغيير الآخر، والمتصدر محترم، وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها» ٢/ ٧١.

ليستْ في التحقيق لقصد الدلالة على الذات، وجاز وصفُها على الشاذ لأنها غيرُ الذات.

وأما: غلامُ زيد، فلكل واحد منهما مدلولٌ مغاير للآخر، فلا يجوز أن يجري على أحدهما ما هو صفةٌ للآخر في الحقيقة، بخلاف «كل» ونحوه. ونحو «كل» فيما ذُكر اسماءُ الأعداد المميزة في مثل قولك: ثلاثةُ رجال وشبهه، فإن وصفَ المضاف إليه أحسنُ من وصَف المُضاف على ما ذُكر في «كل». قال الله تعالى: ﴿ إني أرى سبعَ بقراتٍ سِمانٍ﴾[1]. ولو وصفَ سبعا لقال: سِمانا، وهو جائز، ووجهه ما تقدم، والفصيحُ وصفُ المضاف إليه دونه.

[إمـــلاء ٧٤]

[علة عدم وقوع المبتدأ جمـــلة]

وقال مملياً [بدمشق سنة عشرين][2]: إنما لم يقع المبتدأُ جملة لأن الجملة إذا أُوّلت بالاسم فإنما تُأَوَّل باسم نكرة صفة، فمن ثَمَّ جاز أن تقع صفة وخبراً وحالاً، ولم تقع مبتدأ لعدم المصحح فيها. ألا ترى أنه لو قيل: قام أبوه في الدار، على معنى: رجلٌ قام أبوه في الدار، رجع الضميرُ إلى غير مذكور، وهو غيرُ سائغ. ولو صرَّح بقولنا: رجلٌ قام أبوه في الدار، لكان «رجل» مبتدأ، و «قام أبوه» صفة لا مبتدأ.

فإنْ قيل: فلِمَ لا يجوز حذفُ الموصوف وإقامةُ الصفة مقامه فيصحّ كما صحَّ: ضاربٌ في الدار، وشبهه؟ فالجوابُ: أنَّ حذف الموصوف وإنْ كان غيرَ قياسي إنما يسوغ إذا كانت الصفةُ اسماً كالموصوف إقامة لها مقامه وإجراء لها

---

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) زيادة من «ب» و«د».

مجراه[1]، ولا يلزم من صحة إقامة اسمٍ صـريح مقـام اسم صحةُ مـا هو في تأويل الاسم مقام الاسم.

وأما قولُهم: ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، فهو وإنْ كـان من قبيل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مع كونها جملة فقليلٌ على خلاف القياس، فلا يُقاس عليه[2].

[إمــلاء ٧٥]

[معنى قولهم: الفاعل واحد]

وقال مملياً: معنى قولهم: الفاعلُ واحد، أي: نسبةُ الفعل إلى من يقوم به نسبةٌ على جهة واحدة[3]، لا أنهم يعنون أنَّ الفاعلَ لا يكـون إلا مفرداً غيـرَ مثنى أو مجموع، إذ لا يشك في صحة قولك: خرج الناسُ كلهم. وإنما أرادوا ما ذكرناه من أن النسبة لا تتعدد جهاتُها كما تعددتْ نسبته بـاعتبار تعلُّقِـه من حيث المعنى بمن وقع عليه[4]، وكلاهما من حيث المعنى مخالفٌ لتعلُّقه بما

---

(١) قال الرضي: «اعلم أن الموصوف يحذف كثيراً إن علم ولم يوصف بظرف أو جملة كقـوله تعالى: «﴿ وعندهم قاصرات الطرف عين ﴾. فـإنْ وصف بأحـدهما جـاز كثيراً أيضـاً بالشرط المذكور بعد، لكن لا كالأول في الكثرة، لأن مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله». شرح الكافية ١/٣١٧.

(٢) قال سيبويه: «وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا. وإنما يريد ما منهم واحد مات». الكتاب ٢/٣٤٥. البصريون يقدرون موصوفاً في هذا المثال وشبهه. والكوفيون يقدرون موصولاً، أي: الـذي أو مَنْ. وقد رجـح ابن هشـام قول البصـريين لأن اتصـال الموصـوَل بصلته أشـد من اتصال المـوصـوف بصفتـه لتلازمهما. انظر: المغني ٢/٦٩٤ (دمشق).

(٣) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/١٥٥.

(٤) وهو المفعول به.

وقع فيه[1]، وكلّها من حيث المعنى مخالفٌ لتعلُّقه بما هو علة له[2]، وكلّها من حيث المعنى مخالفٌ لتعلّقه بما فُعل الفعلُ معه[3]، فهذا هو المعنيُّ بقولهم: الفاعلُ واحد والمفعولُ متعدد.

[إمــلاء ٧٦]

[وجه إضافة «سعيد كرز» وبابــه]

وقال مملياً [بدمشق سنة عشرين وستمائة][4]: إنما أُضيف «سعيد كرز» وبـابُه ولم يضف نحـو: أسد سبـع وشبهه، لأن الأعـلام كثرتْ فجـاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها، ولأنا أفدنا بالإضافة معنى مقصوداً باعتبار تقدير العلم له ولغيره، كما في قولك: زيدكم، ولأن الثاني أشهرُ وأعرف، فكان في نسبة الأول إليه فائدةٌ ليست فيما اعتُرض به.

[إمــلاء ٧٧]

[«الآن» معرفة مبنيّ مدلوله الزمان الحاضر]

وقال مملياً [بدمشق سنة عشرين][5]: «الآن» معرفةٌ مبنيٌّ مدلـوله الـزمان الحاضر. أمّا كونُه معرفة فلا خلافَ فيه لأنـه موضـوع لشيء بعينه. وأمّـا بناؤه فالصوابُ أن يقال: لتضمنّه حرفَ التعريف[6] كَـ«أمس» في اللغة الحجازية.

---

(١) وهو المفعول فيه.

(٢) وهو المفعول لأجله.

(٣) وهو المفعول معه.

(٤) زيادة من ب، د.

(٥) زيادة من ب، د.

(٦) وذهب الكوفيون إلى أنـه مبني لأن الألف واللام دخلتـا على فعـل ماض من قـولهم: آن =

وهذه اللام التي فيه ليست للتعريف، لأن لام التعريف يجوز إثباتُها للتعريف، وحذفُها عند التنكير كقولك للرجل: رجلٌ، وهذه ليست كذلك. ولأنها لو كانت للتعريف لوجب إعرابُه، إذْ ليس في اللغة كلمة تلزمه لام إلا وهو معرب[١].

فإنْ زعم زاعم أنه معرب، وإنما انتصب لكونه ظرفاً. رُدَّ بقولهم: من الآنَ، فإنه مفتوح مع دخول حرف الجر عليه باتفاق، فوجب أنْ تكون هذه اللامُ زائدة لبنية الكلمة لا للتعريف، إذ بطل كونُها للتعريف.

فإنْ قيل: فلِمَ لا تكون أصليّةً ويكون مبنيّاً بتقدير حرف التعريف كما ذكرتموه في «أمس» في لغة أهل الحجاز[٢]؟ فالجوابُ: أنها لو كانت أصليّةً لم يخلُ من أنْ تُقدَّر معها الهمزةُ، أصليةً أو زائدة، وكلاهما باطلٌ، أمَّا إذا قدَّرتها زائدة فيجب أنْ يكون وزنُه «أفعالاً» ، وليس في اللغة «أفعال» وهمزته همزة وصل. وأيضاً فإن «أفعالاً» في الأسماء المفردة نادر. وأيضاً فإنه كان يكون مما لم يثبت من تركيبهم، لأن «الآن» ليس من تركيبهم. وإنْ قدّرت الهمزة أصليةً وجب أن يكون: فَعلالاً أو فَعْلانا، وهو أبعدُ من جهة أن الهمزةَ الأصليـة أبعدُ في جعلها وصليَّة. وإذا بَعُد أن تكون أصليّةً وهي زائدة، فكونُها وصليَّة وهي أصلية أبعدُ.

= يئين ، أي حان ، ويقي الفعل على فتحته ، وذهب البصريون إلى أنه مبني لأنه شابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبني فكذلك ما أشبهه. وقال أبو علي الفارسي: إنما بني لأنه حذف منه الألف واللام وضمن الاسم معناهما ، وزيدت فيه ألف ولام أخريان . انظر : الإنصاف مسألة (٧١).

(١) قال ابن الحاجب : «علة بناء الآن لتضمنها حرف التعريف . ولا يقال إن الألف واللام فيه للتعريف . إذ ليس له (آن) دخلت عليه الألف واللام . بل هو مرفوع في أول أحواله بالألف واللام، وليس حكم لام التعريف ذلك، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقدر، وهو معنى لام التعريف». انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٥.

(٢) فهي مبنية عندهم على الكسر. وعند بني تميم معربة ممنوعة من الصرف.

وأما قولُ من قال: إنها بُنيت لأنها من أسماء الإشارة[(١)]، وأسماء الإشارة كلها مبنيٌّ لشبهها بالحرف من حيث احتياجُها إلى ما ينضم إليها من قرينة الإشارة، فإنك، إذا قلت: هذا، كان مفتقِراً في دلالته على مدلوله إلى قرينة الإشارة، والإشارة معنى لا يجوز أن يُنطق باسم الإشارة منفكّاً عنه، كما أن الحرفَ لا يجوز أن يُنطق به منفكاً عن متعلّقه، فلمَّا أشبه الحرفُ بُني، فقولٌ لا يبعد عن الصواب وهو قول أبي إسحق[(٢)]. ولكنه يُستضعف من حيث إن أسماءَ الإشارة تدخل عليها هاءُ التنبيه وكافُ الخطاب، فيقال: هذا وذاك وذاكما وذاكم وذاكن، وكذلك البواقي، ولا يجري ذلك في «الآن». ويجاب عن ذلك بأن من أسماء الإشارة «ثَمَّ» وهو للمكان الحاضر المشار إليه، ومع ذلك لا يدخله ذلك. وإذا ثبت أنَّ «ثَمَّ» اسماً من أسماء الإشارة لا يدخله ذلك لم يلزم ذلك في «الآن».

فإنْ أُورد أنَّ «ثَمَّ» نادر فلا يُحمل، أُجيب بأن تقديرَ لام أخرى فيه للبناء كَـ «أمس» نادرٌ فلا يُحمل على النادر.

وأمَّا «الذي» وأخواتها فمعارفُ موصولة مبنية لافتقارها إلى ما يكمِّلُها من صلتها جزءاً كافتقار الحرف إلى متعلّقه، فوجب بناؤها لذلك[(٣)]. والألفُ واللام في «الذي» ليست للتعريف لِمَا تقدَّم من أنها زائدة لبناء صيغة الكلمة في «الآن» ولا حاجةَ تقدير لام أخرى على خلاف القياس مع الاستغناء عن

---

(١) وهو مذهب البصريين. انظر: الإنصاف مسألة (٧١).

(٢) هو الزجاج. وقد سبقت ترجمته في صفحة ٢٤٣.

(٣) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فلم بنيت أسماء الصلات؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أن الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة، صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني. والوجه الثاني: أن هذه الأسماء لما كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً أشبهت الحروف، لأنها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً». أسرار العربية ص ٣٨٤.

ذلك. وإنما وجب في «الآن» عند من أوْجبه لقيام الدليل على التزامه، فلا يستقيم تقديرُه ههنا مع فقدان دليل الالتزام.

وأما كونهُ معرفة فلكونه موضوعاً لشيء بعينه. وأما ما تعرَّف به، فإنْ أُريد ما تعرَّف به «الذي» على انفراده، فخطأ، لأنه على حياله غيرُ مستقل جزءاً. والتعريفُ والتنكيرُ فرع الاستقلال، فإذن هي وما بعدها من صلتها معرفةٌ بها لأنها وُضعت في تعريف الجمل مثل اللام في تعريف المفرد. ألا ترىٰ أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ عالم، فأردت تعريف «عالم» قلت: مررت بالرجل العالم. فإذا قلت: مررت برجل قام غلامُه، فأردت تعريفه قلت: مررت بالرجل الذي قام غلامه، وقام الدليلُ على أن اللام حرف، وعلى أنَّ «الذي» اسم فوجب أن يُتبع، ولا بُعدَ في أن يكون الاسم يُفهم منه التعريف.

وقولُ من قال: إنها تعرَّفت بصلتها لأنها لا بد أن تكون معلومة للمخاطب، وهمٌ، فإنَّ اشتراطَ أن تكون معلومة للمخاطب في دخول الموصول عليه كاشتراط العهد في المفرد في صحة دخول اللام عليه، فلا تدخل اللامُ إلا في موضع يكون بينك وبين مخاطبك معهودٌ سابق(١) قد تحققته. فكما لا يصحّ أن يقال: إن تعريفَه بالعهد، كذلك لا يصحّ أن يقال: إن تعريفَ الموصول بالصلة، وإنما التبسَ على هؤلاء علةُ كونِه معرفة بالأمر الذي ضُمَّ إليه ليدل على كونه معرفة. وليس الكلام إلَّا في الأمر الذي ضُمَّ إليه ليدل على كونه معرفة، فلا يصح أن يُعبّر عنه بعلة كونه معرفة.

[إملاء ٧٨]

[حدّ التصغير والنسب]

وقال مملياً: حدّ التصغير: أنه زيادة تدل على أن مدلولَ المزيد فيه

(١) في الأصل: وسابق. فالواو زائدة لا لزوم لها.

محقَّر(١) . وأما النَّسب فإلحاقُ آخر الاسم ياء مكسوراً ما قبلها لتدل على أن مدلولَ جملته بينه وبين ما أُلحقت به ملابسةٌ(٢) .

[إمــلاء ٧٩]

[وجـه حمـل النصب على الجـزم]

وقال مملياً : إنما حُمل النصبُ على الجزم لأن الجزمَ في الأفعال نظيـرُ الجـر في الأسماء(٣) . وقـد حُمل النصب على الجـرّ في الاسماء فيمـا أُعرب بـالحروف(٤) ، فـوجب أنْ يُحمل النصب على الجـزم في الأفعال فيمـا أُعرب بالحروف(٥) لئلا يكون للأفعال على الأسماء مزيّةٌ .

ومعنى قولنا : نظيرُ الجرّ في الأسماء ، أن الفعلَ المضارع لما أشْبه الاسمَ أُعرب بالرفع والنصب ، وتعذّر الجرّ ، فجُعل الجزمُ عوضاً عنه ، فصار الجزمُ في الأفعال نظيرَ الجرّ في الأسماء .

---

(١) قال ابن الحاجب : «المصغر المزيد فيه ليدل على تقليل» . انظر : شـرح الشافيـة للرضي ١ / ١٨٩ .

(٢) قال ابن الحاجب : «المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها . وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقاً ، وزيادة التثنية والجمع إلا علماً قد أعرب بالحركـات» . انظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٤ .

(٣) قال سيبويه : «لأن الجزم في الأفعال نظير الجـر في الأسماء ، والأسـماء ليس لها في الجـزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب» . الكتاب ١ / ١٩ .

(٤) أي : في جمع المذكر السالم والمثنى .

(٥) وهي الأفعال الخمسة .

[إمــلاء ٨٠]

[بنـاء أسماء الأفعال التي هي بمعنى الأمـر]

وقـال مملياً [بدمشق سنة عشرين][١]: إنْ قيل: إنّ أسمـاء الأفعال التي هي بمعنى الأمر كـ «نزالِ» وشبهه، بُنيت لتضمّنها معنى الأمر، فليس بجيد على مذهب البصريين لأنه بمعنى صيغة الأمر، وصيغةُ الأمـر مبنيّة عنـدهم[٢]، فلا حاجةَ إلى تكلف أمر آخر، لأنه من باب التعسف من غير فائدة. وأيضاً فإن اللام في صيغة الأمر للمواجه ضعيفةٌ فلا ينبغي أن يقدّر الفصيحُ بـأمر يخـرجه إلى غيـر الفصيـح. وأمّا على مـذهب الكوفيين الـذين يقولـون إنه معـرب بتقـديـر لام الأمر[٣]، فهؤلاء يحتاجون الى مثل ذلك، لأنَ «نزال» إذا كـان بمعنى: انزل، و«انـزل» معربٌ، فليس في «نـزال» مـا يقتضي بنـاء، وهـو ضعيف مبنيّ على ضعف. أمّا ضعفُ الأصل فواضحٌ لأن المقتضي للإعراب مفقودٌ، فلا يستقيمُ إثباته مع فقدان مقتضاه. وأيضاً فإن اللامَ لو كانت مقدّرة وجب أنْ يكون أيضاً مبنيّاً، فهو أحق من بناء «نزال» باعتبار تضمن الحرف. فإذا لم يكن «انزل» مبنيّاً مع ظهور التضمّن عندهم، فلأن لا يكون ذلك في «نـزال» أولى. وأمّا ضعفُ الفرع فلِمَا ذكرناه من أنه لا يُقدّر لامُ الأمر في صيغة المواجه إلا علـى ضعف.

[إمــلاء ٨١]

[سـر كون الضمائر الغائبة لا تعود إلا على متقدم الذكر]

وقال مملياً: سرُّ كون الضمائر الغائبة لا تعوَد إلا على متقدّم الذكر لفظاً أو

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) انظر: الإنصاف مسألة (٧٢).

(٣) المصدر السابق.

معنى أو حكماً[1]، أنّ[2] الضمائرَ ملبسة باعتبار حقائق مدلولها لصحة إطلاقها على المختلفات. لأنك إذا قلت: قاموا، وما أشبهه، احتمل الزيدين والعمرين والمسلمين والمشركين، فأرادوا أن لا يعيدوها إلا على ما يتقدم ذكرُه وفقاً لهذا الالباس.

[إمــلاء ٨٢]

[الإثبات بعد النفي في الاستثناء المفرغ مفيد للحصر]

وقال مملياً: الاثباتُ بعد النفي في الاستثناء المفرّغ مفيد للحصر. أيْ: ينفرد ما بعد «إلا» بذلـك دونَ العامّ المقـدّر. فإذا قلت: مـا جاءني إلا زيـدٌ، فـ «زيد» منفردٌ بالمجيء دون الأحدين المقدّرين في قولك: ما جـاءني أحد. فإذا قلت: ما زيدٌ إلا بشرٌ، لا يلزم أن يكون: لا بشرَ إلا زيـدٌ، لأنك لـم تنف البشريّة عمن سواه وأثبتها لـه، وإنما أثبتهـا له دون غيـرها من الصفـات، ولم تتعرض لنفيها عمن عداه.

وهكذا الحكمُ في كل مستثنى هو في الحقيقة خبرٌ كالصفات والأحوال.

---

(١) التقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكـراً صريحـاً ، نحو : ضـرب زيد غـلامه. والتقدم المعنوي أن لا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه ، بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير ، نحو : ضرب غلامه زيد . والتقدم الحكمي أن يكـون المفسر مؤخراً لفـظاً ، وليس هناك مـا يقتضي تقدمـه على محـل الضمير إلا ذلـك الضمير ، فإنه وإن لم يكن متقدماً على الضمير لا لفظاً ولا معنى إلا أنـه في حكم المتقدم نظراً إلى وضع ضمير الغائب . وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لأنه وضعـه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، فإن ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهـماً منكراً لا يعرف المراد به حتى يـأتي تفسيره بعـده وتنكيره خـلاف وضعه ، ومثـاله : ربـه رجلاً . انظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٤ .

(٢) ف د: لأن.

ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني زيدٌ إلا راكباً، وما زيدٌ إلا عالم، لم ترد نفيَ الركوب والعلم عمن عداه، وإنما أردت هذه الصفات لـه، وذلك ثـابت. فإنْ قلت: فيلزم أن يكون ثَمَّ منفيٌ عامّ، وهذا مثبت منه دونه، فيكون المعنى إثباتَ هذه الصفة له دون غيرها من الصفات، ونحن نقطع بأنّ ذلك غيرُ مستقيم، فإنك إذا قلت: ما زيدٌ إلا عالم، لم يستقمْ نفيُ جميع الصفات عن زيد، إذ لا بـد أن يكون على صفات متعددة غير العلم، فهذا إشكالٌ غيرُ الأول. فالجوابُ: أنه كان قياس هذا الباب، ولكنه أتى على غير ذلك لأمرين: أحدُهما: أنّ ذلك لو اعتُبر لامتنع استعمالُ هذا الباب فيه، فيفوت كل معناه منه. والثاني: أنهم قصـدوا إثباتَ ذلك ونفيَ ما يتوهّم المتوهم مما يضادّ ذلك. وكذلك قـوله ﷺ[1]: «لا صـلاةَ إلا بطهـور». فإن المعنى إثبـاتُ الطهـارة للصلاة المشـروعة لا إثبـات الطهارةِ لها خاصة حتى يلزم أنها إذا وُجدت وُجدت، إذ قد تُوجد الطهارةُ ولا تكون الصلاةُ مشروعة لفوات شرط آخر.

[إمـلاء ٨٣]

[وجه عدم نصب الظرف المختص من الأمكنة بتقدير في]

وقـال مملياً: إنمـا لم يُنصب المختصّ من الأمكنـة بتقـديـر «في» كمـا انتصب المبهمُ منه وظرف الزمان مطلقاً، لثلاثة أمور: أحدُها: أنه لو فُعل ذلك فيه لأدّى إلى الالباس بالمفعول بـه كثيراً. ألا تـرى أنك تقـول: اشتريتُ يـومَ الجمعة وبعتُ يومَ الجمعة واسكنتُ يومَ الجمعـة وبوّأت ومـا أشبه ذلـك، ولا يلبس كـونُـه ظـرفـا. ولـو استعملتَ الـدارَ ونحـوهـا هـذا الاستعمـال لالتبس بالمفعول. الثاني: هو أنه لمّا دخل في مسمّاه ما اختصّ به أشبهَ ما ليس بظرف

---

(١) رواه مسلم (طهارة : ٢)، وأبو داود (طهارة : ٣)، والترمذي (طهارة : ١)، والنسائي (طهارة : ١٠٣)، وابن ماجة (طهارة : ٢)، والدارمي (صلاة : ٢٠).

كالثوب وشبهه، فأُجري مجراه، بخلاف غيره فإنه لم يختص بأمر دخل في مسماه، فبقي على ظرفيّته. الثالث: هو أن ظرفَ الزمان المبهم والمختص كثيرٌ في الاستعمال فحسن فيه الحذفُ للكثرة[1]، وظرفُ المكان إنما كَثُر فيه[2] في الاستعمال المبهمُ دون المختص، فأُجري المبهمُ لكثرته مجرى ظرف الزمان، وبقي ما لم يكثر على أصله في استعماله.

[إمـلاء ٨٤]

[معنى قول لابن جني في باب المبتدأ]

وقال مملياً: قول ابن جني في «اللمع»[3] في باب المبتدأ: «وعرّضته لها»، أيْ: جعلته على حال يصحُّ دخولُها عليه وهو كونُه مسنداً إليه.

[إمـلاء ٨٥]

[أوجه إطـلاق الشـاذ]

وقال مملياً: يُطلق الشاذُّ على أوجه: أحدها: أنه يُطلق ويراد به أنه قليلُ الاستعمال أو خارجٌ عن القياس أو غيرُ فصيح[4].

---

(١) في س: لكثرته.

(٢) فيه: سقطت من م.

(٣) ص ٢٥. والعبارة بتمامها: اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها.

(٤) قال الجاربردي: «اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته». انظر: مجموعة الشافية بشرح العلامة الجاربردي ١ / ٢٠.

فقول مَنْ قال: شرٌّ أهرَّ ذا ناب[1]، شاذٌ. إنْ أراد به الأولَ فمسلّم، وإنْ أراد الثالثَ فممنوع، والثاني كالأول.

[إمــلاء ٨٦]
[الفرق بين التبيين والتبعيض]

وقال مملياً: الفرقُ بين التبيين والتبعيض، أنّ التبعيضَ يجب أن يكون ما قبل «مِن» بعضاً لما بعدها[2]. والتبيينُ يجب أن يكونا متطابقين. ولذلك كان التبعيضُ ملتزماً التبيينَ، لأنه إذا كان جنساً له كان فيه تبيينه، ولا يكون في التبيين تبعيضٌ، لأنّ شرَطه المطابقةُ كقوله تعالى: ﴿**فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأوثانِ**﴾[3] فالرجسُ هـهنا ليس بعضاً للاوثان وإنما أريد بـه نفسُ الاوثان، فكان مطابقاً في قصد المتكلم. والرجسُ وإنْ كان يصح أنْ يُطلق على أعمَّ من الأوثان، فيصح إطلاقُه على الأوثان، ولذلك فسّر بها.

ولا يستقيم أن تكون هـهنا للتبعيض، لأن الأعمَّ لا يكون بعضاً للأخص، والمطابقُ لا يكون بعضاً لمطابقه[4].

---

(١) سبق الكلام عن هذا المثل في الإملاء (٧٤) من الأمالي على المقدمة. ص: ٥٧٥.
(٢) قال ابن هشام: «وعلامتها إمكان سد بعض مسدها». المغني ١/٣٥٣ (دمشق). نحو: أخذت درهماً من المال.
(٣) الحج: ٣٠.
(٤) قال أبو البركات الأنباري: «فـ(مِن) هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب. ولا يجوز أن تكون للتبعيض، لأنه ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض، وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان». أسرار العربية ص ٢٥٩.

[إمـــلاء ٨٧]

[الضميــــر المستتـــر]

وقال مملياً: وضعت العربُ الضمير المستتر لأنه أخصر من البارز، فـلا يعدلون عنه إلا عند تعذّره للالباس، كما أنهم لا يعدلون عن المنفصل إلا عند تعذّر المتصل[١]، فوضعوه في الماضي للمفرد المرفوع الغائب، وكان أولى.

أما رفعُه فلأن الرفعَ هو السابقُ للنصب فكان أوْلى. أمّا كونهُ مفرداً فلأنه أسبقُ وأكثرُ فكان أوْلى. وأما كونُه لغائب فلأن إخبارَ المتكلم عن غيره أكثرُ من إخباره عن نفسه.

فلما جعلوه مستتراً في ذلك وجب أن يكون بارزاً في غيره لئلا يقع اللّبْسُ، لأنهم لو وضعوه مستتراً في غير هذا المحلّ لم يُعلمْ أنه لهذا دون غيره، فيقعُ اللّبس.

ولا يُكتفى بتقديم من يعود عليه الضمير، إذ لو اكتُفِي بذلك لاستُغْني عن الضمائر.

ووضعوه في المضارع للغائب كذلك. ووضعوه للمخاطب المفرد المذكر المرفوع مستتراً، وجعلوا قرينةُ الخطاب تُشعر بأنه للمخاطب.

ثم الكلامُ في كونه مفرداً ومرفوعاً كالكلام في الغائب، ولما كانت التاءُ تاءُ المخاطب في المضارع لا دلالةَ لها على خصوصيـة المذكّـر دون المؤنث احتاجوا أن يجعلوه بارزاً إذا كان لمؤنث، بخلاف الماضي فإنهم[٢] استغنوا بتاء

---

(١) قال الزمخشري: «ولأن المتصل أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل. فلا تقول: ضرب أنت ولا هو ولا ضربت إياك». المفصل ص ١٢٧.

(٢) في الأصل وفي ب، د، م: فإنه. وما أثبتناه من س. وهو الأصوب.

التأنيث التي تتصل بالفعل عن إبرازه، ولذلك التزموها وإن كـان غيرَ حقيقي. ولم يلتزموها إذا كان الفاعل غيرَ حقيقي(١)، وهو ظاهر، كقولك: ظهرت اليومَ الظلمةُ، ولو قلت: الظلمةُ ظهرَ، لم يجز.

ووضعوه في الفعل المضارع المتكلم مستتراً لا غير، لأن قرينـةَ التكلّم وإن كانت همزة فقد عُلم أنها للمفرد. وإنْ كانت نوناً استغنوا بقوة قرينة التكلّم في الدلالة على من هو له، عن أنْ يضعوا له ضميراً بارزاً.

ووضعـوه في الصفات(٢) بجملتهـا إذا جرت على من هي لـه مستتـراً، كأنهم استغنوا بتثنيتها وجمعها وتأنيثها وتذكيرها عن أن يُبرزوا ضمائرَها لدلالـة هذه الأشياء عليها.

[إمـــلاء ٨٨]

[مسألة في حديث: لا يموت لأحد ثلاثة من الولد]

وقال مملياً: قوله ﷺ (٣): «لا يموتُ لأحدٍ ثلاثةٌ من الولد فتمسَّه النارُ إلا تحلّةَ القسم».

محمول على الوجه الثاني في قولك: ما تأتينـا فتحدثنـا(٤). ولا يستقيم على الوجه الأول. لأن معنى الأول أن يكون الفعلُ الأول سبباً للثاني كقولك: ما تأتينا فتحدثنا، أي: لو أتيتنا لحدثتنا. وليس عليه قوله: لا يموتُ لأحد، لأنه

(١) أي: غير حقيقي التأنيث.

(٢) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

(٣) رواه البخاري (جنائز: ٦)، ومسلم (بر: ١٥٠)، والترمذي (جنائز: ٦٥)، والنسائي (جنائز: ٢٥)، وابن ماجه (جنائز: ٥٧). ورواية البخاري: لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار. ورواية مسلم: لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار.

(٤) وهو أن الفعل الثاني لم يحصل عقيب الأول.

يؤدي إلى عكس المعنى المقصود، ويصير المعنى: أنّ موتَ الأولاد سبب لمس النار وهو ضدّ المعنى المقصود.

وإذا حُمل على الوجه الثاني وهو أن الغرضَ أن الثاني لا يكون عقيبَ(١) الأول أفاد الفائدةَ المقصودة بالحديث، إذ يصير المعنى أن مسَّ النار لا يكون عقيبَ(٢) موت الأولاد وهو المقصود بأنه إذا لم يكن المسُّ مع موت الأولاد وجب دخولُ الجنة، إذ ليس بين النار والجنة منزلةٌ أخرى في الآخرة. فثبت أن الخبرَ لا يمكن حملُه إلا على الوجه الثاني لا على الوجه الأول(٣).

[إمــلاء ٨٩]

[حـدّ الفـاعــل]

وقال مملياً: الفاعلُ هو الذي نُسب الفعلُ إليه(٤): ولا فرقَ بين أن يكون الفعلُ دالاً على أمر وجودي أو أمر نسبي أو أمر عدمي. نزّلوا المعانيَ المعقولة كلها منزلةً واحدة ولم يفرّقوا بين وجود وغيره.

فمثالُ الأول: عَلم زيدٌ. ومثالُ الثاني: بَعُد زيدٌ. ومثالُ الثالث: استحال الجمعُ بين الضدين، وشبهه.

---

(١) في م: عقب.

(٢) في م: عقب.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٦، فقد فصل القول في هذه المسألة، ولم يختلف ما قاله هناك عما قاله هنا.

(٤) وحدّه في الكافية بقوله: «وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به، مثل قام زيد، وزيد قائم أبوه». انظر: شرح الكافية للرضي ١/٧٠. وحدّه الزمخشري بقوله: «هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً»، المفصل ص ١٨. وحده أبو البركات الأنباري بقوله: «اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه». أسرار العربية ص ٧٧.

وإنما جمعوا بينها لأن الغرضَ نسبةُ هذا الحكم لها لمّا كانت الأحكامُ كلها مفتقرة إلى محكوم عليه بها نُزّلت جميعُها منزلة واحدة، ولم يراعوا من ذلك وجوداً ولا نسبة ولا عَدَما، فلذلك أجروها مجرى واحداً.

ولا فرقَ بين أن تكون هذه الأمورُ مثبتة أو منفية أو مستفهماً عنها أو مشروطة أو مأموراً بها أو منهيّاً عنها، لأن الغرضَ ذكرُها متعلّقة بمن هي له على اختلاف الأحكام المتعلّقة بها.

وسمّى النحويون الفاعلَ على ما فهموه من هذا المعنى عن العرب في أن البابَ كلَّه في ذلك واحد.

[إمــلاء ٩٠]

[إضافة «كــلا» و «كـل»]

وقال مملياً: «كِلا» إذا أُخبر عنه فالفصيحُ أن يُخبر عنه بمفرد، فتقول: كِلا الرجلين جاءني، ولو قلت: جاءاني، كان غيرَ فصيح. قال الله تعالى: ﴿**كِلْتا الجنتين آتتْ أُكُلَها**﴾(١)، ولم يقل: آتتا.

وسرُّ ذلك أن «كلا» مثلُ «كل» باعتبار أنه وُضع ليدل على تعدد الاجزاء في الذات المضاف هو إليها، ولذلك التُزم إضافتُهما إلى ما يتبين به الذاتُ المقصودة بهما.

والتُزم إضافة «كلا» إلى مثنى لأن وضعَه لجزئين(٢)، والتُزم إضافة «كل»

---

(١) الكهف: ٣٣.

(٢) ونقل ابن هشام عن ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: كلاي وكلاك محسنان. انظر: مغني اللبيب ١/٢٢٣ (دمشق).

إلى متعدد أو جنس. فإذا أضافوه إلى متعدد كان معرفة، وإذا أضافوه الى جنس كان نكرة. فتقول: اضرب كلَّ الرجال، واضرب كلَّ رجل. وكان الأصلُ أنْ يُضاف إلى المتعدد المعرفة كما في «كلا»، ولكنهم قصدوا إلى إيقاع اسم الجنس موقعَه. فلّما استغنوا عن لفظ التعدد استغنوا عن تعريفه، ولأنه كان يكون موهماً من غير فائدة.

فأما إذا قلت: اضربْ كلَّ رجالٍ، فهو من باب قولك: اضرب كلَّ رجلٍ، إلا أنك جعلت الجمع[1] جنساً، وقدّرت أن واحدَه رجال.

فأما إذا أُضيف الى متّحد معرفة، أو ممتنع فيه الجنسيةُ وجب تأويلُه. فإذا قلت: اشتريت كلَّ العبدِ، وجبَ حملُه على أجزائه، ولذلك لو قلت: جاءني كلُّ العبد، لم يجز.

وإذا قلت: جاءني كلُّ غلامِ رجلٍ، فتأويلُه: كلُّ غلامِ كلِ رجلٍ، لأنه لا يستقيم الجنسُ إلا كذلك، لأن رجلاً جاء في سياق الاثبات، فلا يقبلُ عموماً وقد أُضيف غلامٌ إليه، فيتخصص بإضافته إلى رجل. وعليه حُمل قولُه تعالى: ﴿**كذلك يَطْبَعُ اللهُ على كل قلب متكبر جبار**﴾[2]، في قراءة [من أضاف[3]، وأن التأويلَ: كذلك يطبعُ اللَّهُ على كلّ قلبِ كلِ متكبّرٍ][4]. ولو بقيَ على ظاهره لم يكن له محملٌ إلا على جملة أجزاءِ قلبٍ لمتكبر واحد. لأنّ المتكبّر في سياق الاثبات، فلا يكون إلا لواحد، فيجب أن يكون قلباً لواحد، إذ ليس للواحد إلا قلبٌ واحد، فيجب حملُ (كل) على الأجزاء، فيصير على ما

(١) في م: الجميع، وهو تحريف.
(٢) غافر: ٣٥.
(٣) وهو قراءة السبعة. انظر: البحر المحيط ٧/٤٦٥.
(٤) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من ب، د.

ذكرناه. وليس بمستقيم لأن الآيةَ لم تُسقْ لذلك، فوجب حملُها على ما يوافق المعنى الذي سيقتْ لأجله وهو عمومُ قلوب المتكبرين.

ثم لا يخلو إما أن يُذكر مضافُ «كل» معها أو لايُذكر. فإنْ ذُكر فالاخبارُ بالمفرد في الأكثر، قال تعالى: ﴿وكلُّهم آتيه يومَ القيامة فرداً﴾[1]. و(آتيه) مفردٌ. وإذا لم يُذكر معها فالاخبار بالجمع، قال الله تعالى: ﴿وكلٌّ أَتَوْهُ﴾[2]. وآتوه، على القراءتين[3]. وقال: ﴿وإنّ كُلاًّ لمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربُكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4]. وسرُ ذلك هو أنه إذا لم يُذكر أرادوا أن ينبّهوا على ذلك بخصوصية اللفظ الدالّ على الجمع وإنْ كانت «كل» تُشعر بذلك.

[إمــلاء ٩١]

[الفرق بين الجملة الانشائية والخبرية]

وقال مملياً: الكلامُ ينقسم إلى الجملة الانشائية وإلى الجملة الخبرية. فالخبرية: كل جملة عن متعلّق عــلمٍ تحقيقاً أو تقديراً. والإنشائية: كلُّ جملة عن نفس المعنى من غير اعتبار تعلّق العلم به.

وبيـانُه أنـك إذا قام بنفسـك طلبُ الماء من زيـد وعلمتَ حصولَ ذلـك الطلب، فإذا قصدتَ التعبيرَ عن الطلب باعتبار تعلّق العلم به قلت: طلبتُ من زيدٍ ماءً. فإنْ قصدتَ إلى التعبير عن نفس الطلب من غير نظر إلى تعلّق العلم

(١) مريم: ٩٥.

(٢) النمل: ٨٧.

(٣) قرأ أبو عمرو وعاصم والكسائي ونافع وابن عامر وابن كثير: آتوه، وقرأ الأعمش ويحيى وحمزة: أتوه. انظر: القرطبي ٢٤١/١٣.

(٤) هود: ١١١.

به قلت: اسقني. وكذلك التقديرُ في جميع معاني الانشاء كالاستفهام والتمني والتحضيض والنداء.

وأما تبيينُ الخبر باحتمالِ الصدق والكذب فغيرُ مستقيم لأنه فرع عقليته فلا يستقيم أنْ يُجعل معرِّفاً لئلا يؤدي إلى الدور.

[إمــلاء ٩٢]

[إعـراب سحـر وأمـس]

وقال مملياً [بدمشق سنة سبع عشرة][١]: «سحـر» عند العـرب جميعِهم معربٌ إعرابَ ما لا ينصْرف للتعريف والعدل. و«أمس» عند أهل الحجاز مبنيٌ على الكسر، وعند بني تميم معربٌ إعرابَ ما لا ينصرف[٢].

ووجهُه عند بني تميم وجهُ الجميع في «سحر». ووجـهُ لغة أهل الحجاز في «أمس» أنه تضمّن معنى لام التعريف فبُني لتضمّنه معنى الحرف[٣]. وإنما

(١) زيادة من ب، د.

(٢) قال سيبويه: «واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيته مذ أمسُ، فلا يصرفون في الرفع، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام، لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس. ألا ترى أن أهـل الحجاز يكسـرونه في كـل المواضع، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفهَ كما تركوا صرف أُخَرَ حين فارقت أخواتها في حذف الألف واللام منها، وكما تركوا صرف سحر ظرفاً». الكتاب ٣/٢٨٣.

(٣) قـال الـزمخشـري: «وأمس وهي متضمنـة معنى لام التعـريف مبنيـة عـلى الكسر عنـد الحجازيين». المفصل ص ١٧٣. وقال السيوطي: «قال ابن القـواس في شرح الـدرة: أمس مبني لتضمنه معي لام التعريف، فإنه معرفة بدليل: أمس الدابر، وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها». الأشباه والنظائر ١/١٠٥.

فرّقوا بينه وبين «سحر» من جهة أن «سحر» استُعمل نكرة واستُعمل معرَّفاً باللام على قياس التعريف[1]، فحسُن أن يقال: سحر معدولٌ عن السَّحَر، لأنه جار على القياس فلم يلزم فيه إلا مخالفةُ القياس في استعماله على غير قياسه في التعريف لا غير. ولم يحسن ذلك في «أمس» لأنه لا يقال: أمس، منكّر ثم يعرّف فيقال: الأمس، بل الأمسُ، بالألف واللام معرَّفاً تعريفاً على غير قياس، و«أمس» معرَّفاً على غير قياس. فلو جُعل معدولاً عن الأمس لكان فيه مُخالفةُ قياسين: أحدُهما فيه، والآخرُ في المعدول عنه، فكان حملُه على مخالفة قياس واحد أوْلى. ولذلك جاءت لغةُ أهل الحجاز على البناء دون الإعراب.

[إمــلاء ٩٣]

[ضــابـط وجوب حـذف الخبـر]

وقال مملياً: إذا قامت قرينةٌ تدل على خصوصية الخبر وكان معها لفظٌ في موضع الخبر ملتزم ذكرهُ لموجب أوجبه وجب حذفُ الخبر[2]، كقولهم: لولا زيدٌ لكان كذا، وشبهه[3].

---

(١) قال سيبويه: «وإذا قلت: مذ السحرُ أو عند السحر الأعلى، لم يكن إلا بالألف واللام، فهذه حاله، لا يكون معرفة إلا بهما. ويكون نكرة إلا في الموضع الذي عدل فيه». الكتاب ٣/٢٩٤.

(٢) أي: يحذف الخبر وجوباً في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الأخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر. انظر: شرح الكافية للرضي ١/١٠٤.

(٣) ومثل: ضربي زيداً قائماً، وكل رجــل وضيعته، ولعمرك لأفعلن كذا.

[إمــلاء ٩٤]

[الجواب عن سؤال لعبد القاهر الجرجاني في العطف على المنادى]

وقال: قال الشيخ عبد القـاهر في شـرح المقدمـة[١] التي وضعها سؤال صعب، وهو أن يقال: من حكم المعطوف أن يمتنع فيه ما أمتنع من المعطوف عليه، وإذا كان كذلك وجب إذا لم يصح إدخالُ الألف واللام على المنادى فلا يقال: يا الرجلُ، أنْ لا يقالَ ذلك في المعطوف عليه، وأنْ لا يقالَ ﴿يا جبـالُ أوّبي مَعَهُ والطيرَ﴾[٢].

والجـوابُ: أن الذي أوجب جـوازَ ذلك في المعـطوف مع امتنـاع ذلك في المعطوف عليه أنّ الذي منع أن تقول: يا الرجل، ما ذُكر من أن الألف واللام في الاسم للعهد[٣]، وأن تقديرَ العهد في المخاطب محالٌ من حيث كان العهدُ يكون في ثالث هـو غائبٌ، والمعـطوفُ على المنادى لا يـدخل في الخـطاب ويكون في حكم الغيبة. تبيينُ ذلك أنك إذا قلت: أعنيك وزيداً، لم يدخل زيد في الخطاب وإنْ كان معطوفاً على ضمير المخاطب، وذلك أنه لا يصحّ الجمعُ بين شيئين في الخطاب على أن يُبدأ بأحدهما ويُثنّى بالآخر. معنى ذلك أنه لا يصح أنْ تقول: أنت فعلت كذا، وأنت تُخاطِبُ زيداً، ثم تقول: وأنت لم تفعل كذا، وأنت تعني عمراً وتقدّر خطابَك زيداً بقيَ على حاله في حال خطابك.

وإنمـا يجوز الجمـعُ بين شيئين في الخطاب إذا لم تُفـرّق فقلت: أنتما فعلتما، وما شاكل ذلك.

---

(١) يجوز أن يكون كتاب التلخيص وهو شرح موجز لكتاب الجمل. وانظر الجمـل ورقة ٦٠ (مخطوط بدار الكتب رقم ١٨٣٣).

(٢) سبأ: ١٠.

(٣) قال أبو البركات: «فإن قيل: فلِم لم يجمعوا بين (يا) والألف واللام؟ قيل: لأن (يا) تفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف، إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة». أسرار العربية ص ٢٢٩.

وإذا صحّ ذلك تبيّن السببُ في جواز دخول الألف واللام على المعطوف على المنادى، وإنْ لم يصح دخولُها على نفس المنادى. فافهمه، فهذا موضعٌ لطيف لم يُنعم أصحابُنا النظرَ فيه.

[إملاء ٩٥]

[اعتراض على عبد القاهر الجرجاني في مسألة العطف على المنادى]

وقال مملياً معترضاً على عبد القاهر فيما ذكره من السؤال والجواب: المعنى الذي كان به الأولُ مخاطباً أموجودٌ هو في الثاني أم لا؟ فإنْ كان موجوداً وجب أن يكون مخاطَباً وبقي الاعتراضُ قائماً. وإن لم يكن موجوداً بطل أنْ يكون منادى لأنه هو المعنى الذي كان به الأولُ مخاطَباً.

وما تُوهِّم من أنه لا يكون مخاطَبٌ معطوفاً على مخاطب، باطلٌ بقولك: يا زيد وعمرو. فإنْ زعم أن هذا مما يُقدَّر فيه حرفُ الخطاب عُدل عن المعنى الذي كان به مخاطباً إلى التقدير الذي يلزمه في المعنى في أصل المسألة، ثم هو باطلٌ لعلمنا أن عمراً من حيث المعنى بالنسبة إلى زيد كالرجل في قولك: يا زيدُ والرجل، بالنسبة إلى زيد. وإذا كان كذلك وجب أنْ يكونا مخاطبين.

وما ذكروه من أنه لا يكون مخاطبان بلفظين في جملة واحدة ليس بمطّرد إلا في الضمائر قصداً للاختصار. فأما فيما لا يمكن فيه الاختصار فالضرورة تلجىء إلى العطف. ووزانه وزان امتناع قولك: جاءني زيد وزيد. ووجوبه في قولك: جاءني زيد وعمرو. ويوضح ذلك الاجماع على جواز: يا هذان زيد وعمرو، وزيداً وعمراً، ومعلوم أنهما مخاطبان.

وإذا ثبت أن المعنى الذي كان به «زيد» مخاطباً واجبٌ كونُه في الرجل، بقيَ الاعتراضُ قائماً. ولذلك أجوبة: أحدُهما: لا نسلّم أن حكمَ المعطوف حكمُ المعطوف عليه فيما يمتنع، بدليل قولهم: ربّ شاةٍ وسخلتها بدرهم،

وشبهه. سلّمنا ذلك، إلا أنه مخصوصٌ بما كـان عامـلاً في المعطوف عليـه. والدليلُ عليه أنك تقول: ضربتُ زيداً ضربتين وعمراً، فلا يلزم تشريكُ عمرو مع زيد في الضربتين وإنْ لزم تشـريكُهما في «ضـربت». إذا ثبت ذلك فليس لـ «يا» عملٌ فلا يلزم تشريكُهما فيها. سلّمنا تشريكَهُما فيها، إلا أن شرطَ جواز دخول «يا» على الثاني إذا أُوليـته مفقودٌ، فلما وقع وقد فُصِـل بينه وبين الأول حصل شرطُ الجواز، وأشْبَه قولَك: يا أيها الرجلُ و «هذا» في: يا هذا الرجل، فقد صحّ إجراؤه على باب العطف فيما يمتنع فيهما. ولكن اتّفِق أنّ الثاني ههنا حصل شرطُ جوازِ دخولِ «يا» عليه ولم يصح فيه لو[1] أُولـيته. وهذا كله على التسليم في أن المعطوفَ يُقدَّر العاملُ الأول فيه.

وأما إذا قلنا بالانسحاب كالصفة وعطف البيان والتـأكيد، انـدفع السؤالُ من أصله.

[إمــلاء ٩٦]

[تعـدى «حـدثت» وأخواتها]

وقـال مملياً: «حـدّثت» وأخواتهـا[2] التي تتعدى الى مفعـول واحـد ثم تتعدى إلى ثلاثة على ما ذكره النحويون، تارة يلفظ بـالثلاث[3] المفـاعيل إذا قُصد تفصيلُ ذلك، وتارة يُؤتى بلفظ دال على المفعولين فيستغنى به، ومثله قوله تعالى: ﴿يومئذ تُحدِّثُ أخبارَها﴾[4]. فإن (أخبارها) هـهنا قائمٌ مقام المفعولين

---

(١) في «ب» و«م»: أو، وهو تحريف.

(٢) وهي: أعلم وأرى وأنبأ وأخبر وخبّر.

(٣) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. وفيها إشكالان: الأول: تعريفها بأل، وهـذا جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين. والثاني: تجريدها من التاء، وهذا لا يجوز. وهو خطأ من النساخ.

(٤) الزلزلة: ٤.

لكـون الخبر يتضمن في المعنى مـا ذُكـر من التفصيـل. و﴿بـأنّ ربَّـك أوْحى لَها﴾[1]. من الناس من قال: بدلٌ من (أخبارها)، ولا بُعدَ في ذلك[2]. وذهب بعضُهم إلى أن هذه (تحدث) مستثنـاة من قاعـدة ما ذُكـر وتتعدى إلى مفعـول واحد، وليس بصحيح، وفي القرآن مثلُه، وهو قوله: ﴿مَنْ أنْبأكَ هذا﴾[3]، فإن (هذا) قائمٌ مقام المفعولين، كأنه قال: مَنْ أنبأكَ النبأَ.

[إمــلاء ٩٧]

[الاعتراض على من قال: إن «عرعار» معدولٌ عن «عرعرة»]

وقـال ممليـاً: ليس قـولُ من قال: إن «عـرعـار» معـدولٌ عن «عـرعـرة» بمستقيم[4]، لأن أسماءَ الأفعال لم تُعدل عن المصادر. ولو كان ذلك كذلك، لكـان قولُهم: نـزالِ، أنه معـدولٌ عن النزول، وكـذلك مـا أشبهه من أسمـاء الأفعال.

[إمــلاء ٩٨]

[اعتراض على حد بعضهم البدل]

وقال مملياً: قول بعض النحويين: البدلُ هو إعـلامُ السامـع بمجموعي الاسم على جهة البيان من غير أنْ يُنوى بالأول الطرحُ[5].

---

(١) الزلزلة : ٥.

(٢) وهو مذهب الزمخشري ، انظر : الكشاف ٤/٢٧٦.

(٣) التحريم : ٣.

(٤) ذكر سيبويه أن مما جاء معدولاً عن حده من بنات الأربع : قرقار وعرعار. قال : «وكذلك عرعار ، وهي بمنزلة قرقار ، وهي لعبة . وإنما هي من عـرعرت». الكتـاب ٣/٢٧٦. وانظر: المفصل ص ١٥٦ .واللسان (عرر).

(٥) وحدّه ابن عصفور بقوله : «إعلام السامـع بمجموع اسمـين ، أو فعلين على جهـة تبيين =

فقوله: إعلام، ليس بالبدل، لا عين ولا جنس. لأن الإعلامَ فَعلُ المتكلم وهو أعلمته إعلاماً، فلا يكون بدلاً أبداً من حيث كونه إعلاماً، وهو بمعنى: جعلت الرجلَ عالماً، أو قصدتُ إلى جعله عالماً، وليس ذلك بالبدل.

وقوله: بمجموعي الاسم، غيرُ مستقيم. لأن مجموعي الاسم هو[1] البدل والمبدل منه جميعاً فكيف يحد البدل بأمر يدخل معه المُبْدلُ في الحد.

وقوله: على جهة البيان، زيادةٌ لا فائدةَ فيها، إذ الإعلام لا يكون إلا على جهة البيان.

وقوله: من غير أن يُنوى بالأول، زيادةٌ مفسرة للحدّ على تقدير صحته، لأنه يخرجُ منه بعضَه، لأن البدلَ من جملة أنواعه بدلُ الغلط. فإذا قال من غير أن يُنوى بالأول الطرح، خرج من جملة الحد، فلا يصير الحدّ شاملاً.

فإنْ زعم زاعمٌ أن الغلطَ لا يقصد إلى إدخاله في الحد. قلت: تنويعُهم البدل على أربعة أضرب من أدلّ دليل على أنه مقصود بالنوعية، فوجب إدخالُه في الحد. ولو سُلّم أن الغلطَ على ما ذكرت، فليس البدلُ غلطاً، بل هو مقصودٌ مراد بالذكر. وإنما الغلطُ وقع في ذكر المُبدل منه، وليس الحدُّ للمبدل منه وإنما هو للبدل، فوجب أن يكون داخلاً في الحد.

ومَنْ حدّه بأنه المقصودُ بالنسبة بعد متبوع للتوطئة والتمهيد، فلا يردُ عليه إلا خروجُ بدل الغلط، فإنّه لم يُذكر المتبوعُ قبله للتوطئة والتمهيد إذْ وقعَ غلطاً، فكأنه توهّمَ أنه لا يلزمُه لأجل كونه غلطاً. وقد بيّنا أنهم اتفقوا على تنويعه،

= الأول، أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منها الطرح معنى لا لفظاً. فمثال مجيئه للتبيين قولك: قام أخوك زيد، ومثال مجيئه للتأكيد: جدعت زيداً أنفه». المقرب ١/٢٤٢.

(١) في الأصل وفي م: لا هو. وهو خطأ، لأن المعنى لا يستقيم.

فوجب أنْ يكون داخلاً في الحد. وبيّنا أنه ليس الغلطُ فيه وإنما الغلطُ في أمر آخرَ ليس هو المحدود.

[إمــلاء ٩٩]

[إعراب قولهم: تهراق الدماء]

وقال مملياً: قولهم: تُهَراقُ الدماء[١]. يجوز الرفع والنصب. أما الـرفعُ فعلى البدل من الضمير في «تُهَراقُ»، كأنـه قيل: تهـراقُ دمُها، فجعـل الفعلَ أولاً لها ثم أبدلَ منه كما تقـول: أعجبتني الجاريـةُ وجهُها، وحـذف الضمير للعلم به.

وأما النصبُ فأوجهُه أن يكون بفعل مقدر. كأنه لمّا قيل: تُهراقُ، قيل: ما تُهَرَيقُ؟ فقال: تُهَريقُ الدماءَ، مثل: لِيُبْكَ يزيدُ[٢]، في التقدير، وإنْ اختلفا في الإعــراب، ومثلُه كثير في كلامهم.

ويجوز أن يكون منصوباً على التمييز وإنْ كان معرفة[٣]، كما ينتصب مثل قولك: هند مهراقةُ الدماءَ، وهو كقولك: زيدٌ حسنٌ الوجهَ.

---

(١) في حديث أم سلمـة زوج النبي ﷺ أن امرأة كانت تهراق الدماء في عهد رسول الله ﷺ.
انظر: سنن أبي دواود (طهارة: ١٠٧)، والموطأ (طهارة: ١٠٥).

(٢) قال الشاعر:

ليبك يزيـدُ ضارعٌ لـخـصـومــةٍ ... ومختبط ممـا تـطـيـحُ الـطـوائـح

وقد سبق الكلام عنه في الإملاء (١٠٠) من الأمالي على المفصل. ص: ٤٤٧.

(٣) التمييز يأتي نكرة ولا يأتي معرفة، لأنه يبين ما قبله، كما أن الحال يبين ما قبله. ولما أشبه الحـال وجب أن يكون نكـرة، كما أن الحـال نكرة. انـظر: أسرار العـربية ص ١٩٩. ووجوب كون التمييز نكرة هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فلا يوجبون ذلك.

ويجوز أن يكون منصوباً على توهّم التعدّي إلى مفعول ثان، لأن الهمزة دخلت على الهاء التي هي عِوَض عن الهمزة التي في «أراق» فعدّاه بها إلى مفعول آخر كأنّ المعنى: جعلَها غيرُها مهريقَةً الدماءَ.

[إمـلاء ١٠٠]

[هل يحتاج المجاز الى النقل؟]

وقال مملياً: الانصاف أنّ المجازَ إنْ كان باعتبار الألفاظ مفردة احتاج إلى النقل، وإنْ كان باعتبار المعاني الحاصلة باعتبار تعدد الألفاظ مثل: طلع فجرُ علاه، وشابت لِمّةُ سُراه[١]، وأشباهه، لم يحتج إلى النقل لِمَا عُلِم من استعمال العلماء من كل طائفة أمثالَ ذلك في تصانيفهم وخطبهم ورسائلهم وغيرها.

[إمـلاء ١٠١]

[توجيه إعراب كلمة في قولهم: وكان أجود ما يكون في رمضان]

وقال مملياً بدمشق سنة أربع عشرة على قولهم[٢]: «كان رسول الله ﷺ أجودَ الناس، وكان أجودُ ما يكونُ في رمضان»:

الرفعُ في «أجود» الثاني هو الوجهُ، لأنك إنْ جعلت في «كان» ضميراً يعود على رسول الله ﷺ لم يكن «أجود» بمجرده خبراً، لأنه مضافٌ إلى ما يكون، فهو كونٌ، ولا يستقيم الخبرُ بالكون عما ليس بكون. ألا ترى أنك لا تقول: زيدٌ أجودُ ما يكون.

---

(١) اللمة: شعر الرأس الذي يلم بالمنكب. اللسان (لمم).

(٢) هذا القول لابن عباس رضي الله عنهما. رواه البخاري (صوم: ١٢).

فيجب أن يكون إما مبتدأ، خبرُه قـولُه: في رمضـان، من باب قـولهم: أخطبُ ما يكون الأميرُ قـائماً، وأكثـر شُربي السـويقَ في يوم الجمعـة، فيكون الخبر الجملةَ بكمالها، كقولك: كان زيدٌ أحسنُ ما يكون في يوم الجمعة، وإمّا بدلاً من الضمير في «كان»، فيكون من بدل الاشتمال كما تقول: كان زيدٌ علمُه حسناً.

وإنْ جعلته ضميرَ الشأن تعيّن رفعُ «أجود» على الابتداء والخبر. وإنْ لم تجعل في «كان» ضميراً تعيّن الرفـع على أنه اسمهـا، والخبرُ محـذوف قامت الحال مقامه على ما تقرر في باب: أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً[١].

وإنْ شئتَ جعلت «في رمضان» هو الخبـر كقولهم: ضـربـي في الدار، لأن المعنى الكونُ الذي هو أجودُ الأكوان حاصلٌ في هذا الوقت، فلا يتعيّن أنْ يكون من باب: أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً.

[إمـلاء ١٠٢]

[علة صرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة]

وقـال مملياً: إنْ قيـل: لِمَ انصـرف مـا لا ينصـرف إذا دخلتـه الـلامُ أو الإضافة، والعلتان باقيتان كنحو: الأحمر وأحمركم، فـإن الصفةَ ووزنَ الفعـل باقية[٢]؟.

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١/١٠٤.

(٢) قال سيبويه: «وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف. وأدخل فيها الجر كما أدخل في المنصرف، ولا يكـون ذلك في الأفعـال، وأمنوا التنوين». الكتاب ١/٢٢. وقـال المبرد: «وكـل مـا لا ينصـرف إذا أدخلت فيه ألفـاً ولامـاً أو أضفتـه انخفض في مـوضـع الخفض لأنها أسـماء امتنعت من التنـوين والخفض لشبهها بـالأفعـال. فلما أضيفت وأدخـل عليهـا الألف واللام باينت الأفعال وذهب شبهها بها إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل، فـرجعت إلى الاسمية الخالصة، وذلك قولك: مررت بالأحمر يا فتى، ومررت بأسـودكم». المقتضب ٣/٣١٣.

فالجوابُ عنه من وجهين: أحدُهما: أنه منجرّ بالكسرة غيرُ منصرف. وإنما انجرَّ بالكسرة لأن الموجِب للفتحة موضعها تبعُها لذهاب التنوين للعلتين.

فإذا كان التنوينُ قد ذهب لأجل اللام والإضافة انتفى موجِبُ حذفِ الكسرة فبقي منجراً بالكسرة على أصله. هذا إذا قلنا: إن موجِبَ العلتين حذفُ التنوين وموجِبَ الفتحة موضع الكسرة حذفُ التنوين للعلتين.

فأما إذا قلنا: إن موجِبَ العلتين حذفُ التنوين والكسرة معاً، لا أن الكسرةَ تبعٌ للتنوين الذاهب للعلتين فإنه يحتاجُ إلى غير هذا الجواب، وهو أن يقال: لمّا اختص هذا الاسمُ بخاصةٍ ممتزجة معه حتى صارت كالجزء، وهي من خصائص الأسماء قابلتْ بقوتها ذلك الشبهَ، فرجع الاسمُ إلى أصله في الصرف، ولا تنوينَ لتضاده مع الألف واللام، ثم حُملت الاضافةُ على اللام لاشتراكهما في المعنى والموجب. ألا ترى أنه لا يُجمع بينه وبين التنوين كاللام، وأنها تُوجب التعريفَ كاللام.

فإنْ قيل :فينبغي على هذا أن يكون إسنادُ الفعل وحرفُ الجرّ ودخوُل «إنّ» موجباً[1] للصرف لأنه من خصائص الاسماء. فالجوابُ في ضمن ما تقدَّم، وهو قولُنا: ممتزجة بالاسم امتزاجَ الجر. ويدلك على ذلك أنها لم تعمل كما عملت حروفُ الجر وغيرُها لمّا لم تمتزج هذا الامتزاج.

فإنْ قلت: إنّما أوردته على الاضافة. فقد تقدم الجوابُ أيضاً، وهو أن الاضافةَ أشبهت اللامَ بما ذكرناه، فأُجريت مجراها، بخلاف غيرها.

---

(١) في الأصل: موجب. وهو سهو من الناسخ، لأنه خبر يكون.

[إمــلاء ١٠٣]

[النسبة إلى ميّا فارقين]

وقال مملياً: إذا نسبت إلى ميا فارقين[1]. فـإنْ كان مـركباً كبعلبـك أو مضافاً كباب عبد القيس فالنَّسبُ فيه إلى الأول[2]. وإنْ كان مضافاً كاضافة ابن الزبير فالنَّسبُ فيه إلى الثاني[3].

فإذا نسبتَ إلى الأول لم يخلُ إمّا أن تقدِّرَه: فَعْلى أو فَعَّل. فإنْ قدّرته: فَعْلى، وهو الأوْلى، لقلة «فعّل» فالنّسبُ إليه إما: مَيّوِيٌّ كَحُبْلويّ، وإما: مَيّيٌّ كحُبليّ، وبقّيت الياءَ كما بقّيتها في أُمَيِيٌّ أو مَوَوِيٌّ، وقلبتَ الياءَ كما قلبتها في: أُمَوِيٌّ أو مَيَوِيٌّ، وبقّيتها ياء كما بقّيتها في: حَيَوِيّ لِجوازِ أن يكون أصلها ياء.

وإنْ قـدّرته: فَعّـل، فالنّسبُ إليـه مَيَّوِيٌّ، بتشـديد اليـاء كمـا تقـول في «شلَّم»[4]: شلَّمِيّ. واختيار أبي على تخفيفَ الياء على هذا الوجه غير جيد، إذ لم يثبت حذف مثل هذه الياء في النّسب، وقياسُه على جلوليّ وحروريّ ضعيف لاختلافهما.

وإنْ نسبتَ إلى الثـاني قلت: فــارِقيـنيّ، كَـ «نَـصيـبيـنيّ» أو فــارِقـيٌّ كَـ «نَصِيبِيّ».

---

(١) ميّا فارقين: أشهر مدينة بديار بكر. معجم البلدان ٥/٢٣٥.

(٢) تقول في نسبة بعلبك: بعلي. وفي نسبة عبد القيس: عبدي.

(٣) أي: إذا كان الثاني مقصوداً أصلاً. تقول في نسبة ابن الزبير: زبيـري. وفي نسبة أبي عمرو: عمري.

(٤) شلّم: هي بيت المقدس. انظر اللسان (شلم)

[إمــلاء ١٠٤]

[الفائدة من ذكر الشيخ والشيخة في قوله: الشيخ والشيخة إذا زنيا]

وقـال مملياً سنة [خمس وعشرين][١] وقد سُئل عن قـولـه[٢]: «الشيـخُ والشيخةُ إذا زنيا فارجموهما البتةَ نَكالاً من الله ورسولِه».

فقيـل: ما الفـائـدةُ من ذكـر الشيخ والشيخـة، وهـلّا قيـل: المحصنُ والمحصنةُ؟ فقال هذا من البديع في باب المبالغة، أنْ يُعبّر عن الجنس في باب الـذم بالأنقص والأخس، وفي باب المدح بـالأكبر والأعلى. فيقـال: لعنَ اللهُ السارقَ ربعَ دينار فتقطعُ يدُه. والمرادُ: يسرقُ ربعَ دينار فصاعداً، إلى أعلى ما يسرقُ، وقد تبالغ فتذكرُ ما لا يُقطعُ بـه تقليلاً كمـا في الحديث[٣]: «لعنَ اللهُ السارقَ يسرقُ البيضةَ فتقطعُ يدُه». وقد عُلم أنه لا يُقطعُ بالبيضة. وتـأويل من أوّله بيضة الحرب تأباه الفصاحـة. وكذلـك قول الشـاعر حكـاية عـمّن قُتـل تحريضاً لهم على أخذ الثأر وتركِ الدِيَةِ:

فــلا تـأخــذوا منهم إفــالاً وأبكُــراً   وأُتــركَ في بيتٍ بصعـدةَ مـظلمِ[٤]

---

(١) زيادة من ب، د.

(٢) هذا مما نسخ تلاوته وبقي حكمه فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول. كما روي أنه كان يقال في سورة النور: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله. ولهذا قال عمر: لولا أن يقول النـاس: زاد عمر في كتـاب الله لكتبتها بيـدي. انظر: البـرهان في علوم القرآن للزركشي ٢/٣٥ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٣) رواه البخـاري (حدود: ٧)، ومسلم (حـدود: ٧)، والنسائي (قـطع السـارق: ١)، وابن ماجه (حدود: ٢٢).

(٤) هذا البيت من البحر الطويل وهو لكبشة أخت عمرو بن معد يكـرب كما في أمـالي القالي ٢/٢٢٦، وذيل الأمالي والنوادر ص ١٩٠، وحماسـة أبي تمام ١/٧١. ونسبـه الجاحظ في الحيـوان (٤/١٢٧) لكبشة بنت عمـرو بن معد يكـرب. الإفـال: صغـار الإبـل بنـات المخاض. وصعدة: بلدة في اليمن.

وقـد عُلم أنهم لا يأخـذون الإفال والأبكـر في الدِيَـات، ولكنه على مـا ذكرتُ في الدِيات في تقليل ما يُؤخذ وتخسيسه.

وأبلغ منه قول الشاعر في مثل ذلك:

حَشَفُ النخلِ [1]

وقد عُلم أن حشفَ النخل لا يُؤخذ في الدِية، هو ولا جنسه، ولكنه على ما ذكرتُ من قصد المبالغة.

[إمــلاء ١٠٥]

[الجواب عن سؤال في حديث: كمل من الرجال كثير]

وقال مملياً وقد سُئل عن قوله ﷺ[2]: كَمُل من الرجالِ كثير ولم يكملْ من النساء إلا مريمُ بنتُ عمرانَ وآسيةُ ابنةُ مزاحم، وإنّ فضلَ عائشةَ على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام». هل الألفُ والـلامُ لاستغراق الجنس أو لا؟ فأجاب مفتياً بأن قال: الظاهرُ أن النساءَ في الأول لِمَنْ عـدا عائشـة رضي الله عنها. وأن النساءَ في الثاني لِمَنْ عدا مريم وآسية، فلا دلالةَ فيهما على تفضيل أحد القبيلين على الآخر كقول القائل: زيدٌ أفضلُ القوم، وعمروٌ أفضلُ القوم، فيـه دلالةٌ على أنهمـا أفضلا القـوم، ولا تفضيلَ بمجـرد ذلك لأحـدهما على الآخر.

---

(١) البيت بتمامه:

قتلنـا بقتـلانـا من القـوم عصبـة ... كراماً ولم نـأكل بهم حشف النخـل

وهـو للحريث بن زيـد الخيل كـما في الحماسـة لأبي تمـام ٤٠٧/١ (تحقيق د. عبـد الله عسيلان).

(٢) رواه البخاري (مناقب: ٣٠)، والترمذي (أطعمـة: ٣١). وروايـة البخـاري: وآسية امرأة فرعون.

[إمـلاء ١٠٦]

[الكلام في حديث: استحللتم فروجهن بكلمة الله]

وقال مملياً على قوله ﷺ(١): «استحللتم فروجهن بكلمة الله». لـو كان المرادُ لفظَ التزويج ولفظ النكاح لكان الوجهُ أن يقال: بكلمتي الله، إذ لا يُطلق المفردُ على الاثنين إلا فيما كان معلوماً بالعادة كقولهم: ابصرتُه بعيني وسمعتُه بأذني. وأما نحو: اشتريتُه بدرهم والمرادُ درهمين فلا قائلَ به.

ولو سلمّ صحةُ إطلاق المفرد ههنا على الاثنين لامتنع أيضاً من جهة أنه إذا كان المرادُ اللفظَ فاللفظُ الموجود في القرآن إنمـا هو: انكحوهن، ونحو: ﴿إذَا نَكَحْتُم المؤمناتِ﴾(٢)، و ﴿ زَوّجْنَاكَها﴾(٣)، ونحوه.

وقد عُلم أنه إذا أُخبِـر عن الكلمة بـاعتبار اللفظ أنـه إنما يُـراد صورتُهـا ولفظها مجردة عن معناهـا أو مع معنـاها. وقـد عُلم أنه لا يقـع الإنكاح بهـذه الألفاظ على صورها، لا بمجردها ولا بمعناها المراد بها.

ولو سُلّم أن الانكاح يقع بهما فليس في اللفظ ما يُشعر أنه لا استحلالَ إلا بذلك، ولـو سُلّم فالعـربُ إذا كثُر الشيءُ عُبّـر عن جنسه بمـا كثر. ومعلومٌ أن الانكاح يقع بذلك غالباً، فأُخرج مخرَجَ الغالب.

ولو سُلّم أنّ في اللفظ ما يُشعر بالحصر، فعندنا ما يأباه، وهو أنه قد ذُكر لفظُ المراجعة معبّراً به عن التزويج. قـال الله تعالى: ﴿فـإنْ طَلّقَها فـلا جُناحَ

---

(١) رواه مسلم (حج : ١٤٧)، وأبو داود (مناسك : ٥٧)، وابن مـاجه (منـاسك : ٨٤)، والدارمي (مناسك : ٣٤).

(٢) الأحزاب : ٤٩.

(٣) الأحزاب : ٣٧.

عليهما أنْ يَتَراجَعا﴾[1]. والمعنى: فإنْ طلّقها الزوجُ الثاني بعد أنْ طلقها الزوجُ الأول ثلاثاً فلا جُناحَ على الزوج الأول وعلى الزوجة المطلقة من هذا الثاني أنْ يَتراجَعا. فقد عَبّر بالمراجعة عن التزويج، والمرادُ أن يتناكحا. وذلك يأبى الحصرَ المسلّمَ ظهورُه فيه تقديراً.

[إمــلاء ١٠٧]

[حــذف التنـويـن]

وقال وقد قال بعضُ من حضر: ادّعى رجلٌ على رجل بمال فوجد بخط المدّعَى عليه ورقة وهو يقـول فيها: لـه عندي ألفٌ وتسعـةَ عشرَ دينـاراً. فقال الحـاكي: إن الحاكمَ تـوقف في الألف، هل يـرجعُ في تفسيـرهـا الى المقرِّ المـدّعَى عليه أوْ لا؟ فقـال: يرجـعُ في تفسيرهـا إليه. فقيـل له: لِمَ قُـدِّر في قولهم: له عندي ربعُ وثمنُ درهم، أنّ التقـديرَ: ربـعُ درهم وثمنُ درهم، بلا خلاف، فهلّا كان هذا ومـا أشبهه كـذلك فقـال: وذلك أنهم يقـولون: ربـعُ، ويحذفون تنوينه، وما ذاك إلا لأجل الإضافة.

ولمّا كان في اللفظ ما يُشعر بالمضاف إليه صحّ التقدير. وليس كذلك في قولهم: ألفٌ وشبهه. إذ لو قيل: ألفُ، غير منون، لكـانَ خطأ، إذ لا يُحـذف التنوين إلا بسبب من الأسباب المجوّزة لحذفه[2]، وليس هنا شيء.

قيل له: فهلّا جعلتَ التنوينَ هنا عِوضا من المضاف إليه كما كـان ذلك في قوله: **﴿وكلًّا وعَد﴾**[3]، وشبهه. فقال: إنما كان كذلك لأن «كلّا» لا تُعقل

---

(١) البقرة: ٢٣٠.

(٢) يحذف التنوين لدخول أل نحو: الرجل. وللإضافة نحـو: غلامـك، ولمانـع الصرف نحـو: فاطمـة، وللوقف في غير النصب، ولالتقـاء السـاكنـين. انـظر: مغني اللبيب ٢/٧١٦ (دمشق).

(٣) النساء: ٩٥.

إلا مضافة فلمّا كانت كذلك جُعل التنوينُ فيها على نحو ما ذُكر، وليس كذلك ما نحنَ فيه. إذ هذا تستعملُه مضافا وغيرَ مضـاف، فتقول: هـذه ألفٌ وألفُك وألفُ زيد، فظهر الفرقُ بين هذا وذاك.

[إمـلاء ١٠٨]

[الكلام على «غدوة» وأخواتها]

وقال ممليا: غُدوةُ وبُكرةُ وسَحَـرُ وفَيْنةُ، أعـطوها حكم الأعـلام وليست أعلاما على نحو: زيد وعمرو، إنما هي على نحو: أسامة. والذي يـدل عليه صلاحيتها لغدوة كل يـومٍ تُدخله معهـا، وهذا هـو وضعُ أسـامة[1]. إلا أنهـا اختصت باستعمالها في غدوة يوم معلوم في كلامك أو من قرينة.

فإذا قلت: خرجتُ يومَ الجمعة غُـدوةَ، فمدلـولُه غـدوةَ يومِ الجمعـة، وكذلك ما أشبهه. وهذا لا يُخرجه عن أن يكون كوضع أسامة لصلاحية إطلاقه على كل غُدوة كصلاحية أسامة.

وإنما هو لـمّا أمكَنَ أن يكون معيّناً باعتبار يومٍ يُذكر، اشتُرط في استعماله ذلك ليكون كالتوفية له لمَا يستحقه من التعريف.

والذي يدلُ عليه أنه علمٌ كونُهم منعوه الصـرفَ[2]، وما لَمْ تُقـدِّر[3] فيه

---

(١) لأنه يصح استعماله لكل فرد من الآساد، فهو علم جنسي.

(٢) قال ابن الحاجب: «والدليل على أنه علم قولهم: سير عليـه فرسـه غدوة، فغـدوة غير منصرف، ولو لم يكن علماً لوجب صرفه، إذ ليس فيه إلا التـأنيث اللفظي بـالتاء، ولا يكون علة إلا مع العلمية». انظر: الإيضـاح ٩٢/١. وقال سيبـويه: «اعلم أن غـدوة وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسـماً للحين، كـما جعلوا أم حبين اسـماً للدابة معـرفة». الكتاب ٢٩٣/٣. وانظر: المقتضب ٣٧٩/٣، والمفصل ص ١١.

(٣) في ب: يقدّر.

العلميّةُ كان مصروفا ممنوعا من الصرف بغير سبب، وذلك معلومُ الانتفاء من لغتهم، فوجب أنْ يُحمل على تقدير العلميّة كما فُعل في بابِ أسامة. وبابُ أسامة يُطلقُ علما للحقيقة المتصورة في الذهن ويصحُّ إطلاقُها على كل واحد باعتبار الوجود، ضرورةَ أنّ ما صَلُح باعتبار الذهن صالحٌ لكل واحد مما يقع في الوجود لكونه إياه في المعنى، فجاز التعدّدُ باعتبار الوجود لا باعتبارِ أصلِ الوضع.

فالفرقُ بينه وبين وضع أسد، أن أسداً موضوع في أصل وَضْعه لواحد من آحاد هذا الجنس باعتبار أفراده، وأسامةُ موضوعٌ للحقيقة الذهنية، وإطلاقُه على الواحد الوجودي فرع له ضرورة مماثلته له.

[إمــلاء ١٠٩]

[تعليل قول من قال: إن عوامل الجزم لا أصل لها في العمل]

وقال ممليا: لِقول مَنْ قال: إن عواملَ الجزم لا أصلَ لها في العمل، وجهان: أحدهما: أن الفعلَ في الإعراب غيرُ أصل، فعواملُه غيرُ أصلية في العمل. ولا خصوصية حينئذ لعوامل[1] الجزم. الثاني هو: أن إعراب الفعل لمّا كان محمولاً على إعراب الاسم، والاسمُ لا جزمَ فيه، كان الجزمُ فرعا في إعراب الفعل، فوجب أن يكون عاملُه أيضاً فرعا، بخلاف عوامل النصب والرفع، فإن الفعلَ أُعربَ في الرفع بعامل يشبه عاملَ الرفع في الاسم، وفي النصب بعامل يشبه عاملَ النصب في الاسم وهو «أنْ»، وليس في الأسماء جزمٌ، فلم يكن عاملُه أصلاً في العوامل.

(١) في الأصل: بعوامل. وما أثبتناه من د، وهو الأصوب.

إلا أنه يلزم على هذا القول أن تكون عواملُ النصب كلُّها راجعة إلى «أنْ». فإن التُزم حصل الجوابُ، وإنْ لم يُلتزم وجب الاعتذارُ عنها، أو الاقتصارُ على الوجه الأول.

والعذرُ أن يقال: إن النصبَ بـ «أنْ» أوْ ما أشبهها، ووجهُ شبهه أنه حرفٌ مستقل في معنى لا يختصُّ بالفعل مفيدٌ للاستقبال كَـ «أنْ». والمعنى الذي يختص بالفعل هو النفيُ في «لن» والإثباتُ في «إذن». و «كي» للتعليل وهو لا يختص بالفعل، ولا يلزم على هذا السينُ وسوف، وإن كانت مفيدة للاستقبال من حيث كانت لا استقلالَ لها. وإنّما جيءَ بها مع الفعل لِتفيدَ تعيينَ أحد مدلوليه الموضوع هو لكل واحد منهما، بخلاف «لن» فإنها موضوعةٌ لمعنى مستقل وهو النفيُ، وضمّنت معنى الاستقبال، فلا يلزم من عملها عملُ السين وسوف.

فإنْ قيل: فما ذكرتموه في «لنْ» موجودٌ في «لا» فإنها للنفي متضمنة معنى الاستقبال. فالجوابُ من وجهين: أحدُهما: أنها غيرُ لازمة لذلك، بدليل أنك تقول: أريد أن لا تقومَ، تجمع بينها وبين «أنْ». ولو كانت مثلَ «لن» لكنت جامعا بين حرفي استقبال، ولذلك لم يجز: أريد أنْ لن تقوم. الثاني: هو أنه لمّا كان الوضعُ محتاجا إلى حرف نفي يجامع حرفَ الاستقبال مما لا نفيَ فيه جرّدوا له حرفاً يستعملونه استعمالَ ما لا استقبالَ فيه. فلما كان كذلك قطعوه عن العمل لكونه[1] قدروا ما كان لأجله العملُ كالعدم.

فإنْ قيل: فـ «إنْ» وأخواتها من كلمات الشرط يلزم أن يقع النصبُ بها لكونها على ما ذكرتموه. فالجوابُ: أنها لمّا كانت لمعنى لا يقبله إلا الفعلُ جُعلت عاملةً لإعرابٍ لا يقبله إلا الفعل، بخلاف «لن» فإن معناها النفيُ، والنفيُ يقبله الأسماءُ والأفعال.

---

(١) هكذا وردت هذه الكلمة في جميع النسخ. والأنسب أن تكون: لكونهم.

[إمــلاء ١١٠]

[نقلٌ عن ابن كيسان في تجويزه إعمال «إنّ» في أي المفردين وليها]

وقال ممليا وقدقيل له: نُقل عن ابن كيسان[١] النحوي أنه يُجوّز في «إنّ» أنها إنْ وَلِيَها أيُ المفردين كان عملت فيه. فيقول على هـذا: إن زيداً قـائم، وإن قائماً زيد.

فقال: يحتمل هذا مثل مذهب الأخفش في تجويزه إعمال اسم الفـاعل غير معتمد. إذ يجوز: قائمٌ زيد، على أنّ «قائم» مبتدأ، و «زيد» فاعلٌ سد مسد الخبر مثل: أقائمٌ الزيدان؟ بالإجماع. فعلى هذا «زيـد» في: إنّ قائمـاً زيد، فاعلٌ سد مسد الخبر. والرد عليه كالرد على الأخفش سواء[٢].

[إمــلاء ١١١]

[رفع الاسم الواقع بعد لولا]

وقال ممليا وقـد قيل له: إن بعض النحويـين يجعـل الواقـعَ بعد «لـولا» مرفوعا بالفاعلية بفعـل محذوف[٣]، كـأنه قـال: لولا ثبت أو وُجـد أو حصل،

---

(١) هو محمد بن أحمد بن كيسان النحوي. له من التصانيف: المهذب، الحقائق، المختار، غريب الحديث، المذكر والمؤنث، المقصور والممدود، البرهان، الوقف والابتداء. توفي سنة ٢٩٩ هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ١٧١، وإنباه الرواة ٣/٥٧.

(٢) وقد رد الرضي على الأخفش بأن قوله هذا بعيد عن القياس، قال: «لأن الصفة لا تصير مـع فـاعلهـا جملة كـالفعـل إلا مـع دخـولهـا معنى ينـاسب الفعـل عليهـا كمعنى النفي والاستفهام، أو دخول ما لا بد من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة». شرح الكافيـة ١/٨٧.

(٣) وهو مذهب الكوفيين. أما البصريون فقالوا: إن ما بعدها مرفوع بالابتداء. انظر الإنصاف مسألة (١٠). والإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٦. وشرح الكافية للرضي ١/١٠٤.

واختاره بعضُ المحققين من المتأخرين.

ووجهه أنه بمعنى الشرط، فحسن تقديرُ الفعل معه كما في «لو». ولذلك فُتِحَت «أنّ» كما فُتحت في «لو» كقولك: لو أنك منطلق، فكذلك: لولا أنك قائم.

قالوا: لو كان مبتدأً لوجب أن تكون «إنّ» في موضعه مكسورةً لأنه موضع الابتداء. وهذا ليس بقويّ لأن «إنّ» إنما تكسر في موضع ابتداء يكون خبرُ المبتدأ فيه خبرَها ليتحقق كونُه موضعاً للجملة.

فأمّا إذا وقعتْ في موضع يكون خبرُها من تتمة المبتدأ الذي هو مفرد فواجبٌ أن تكون مفتوحة بدليل وجوب فتحها في قولك: عندي أنك قائم، فكذلك هـهنا، لأنها مع الاسم والخبر المذكور معها بتأويل المبتدأ المفرد، والخبرُ محذوفٌ على حاله. ولو كسرتها لوجب أن يكون الخبرُ معها خبرا للمبتدأ على تقدير عدمها، فيؤدي إلى أن يكون خبرُ المبتدأ بعد «لولا» واجبا حذفُه واجبا إثباته أوْ جائزاً، وهو متناقض.

[إمـلاء ١١٢]

[أضرب القسم باعتبار الجواب]

وقال: القسَمُ باعتبار الجواب على ضربين: تأكيد للإخبار وتأكيد للطلب. فتأكيد الإخبار جوابُه جملة خبرية بأحد الحروف: اللام وإنّ وحرف النفي[١]. وتوكيدُ الطلب جوابُه جملةٌ طلبية من أمر أو نهي أو استفهام كقولك: بالله أخبرني، وبحياتك زرني[٢].

(١) كقولك: بالله لأفعلن، والله إنك عالم، تالله لا أفعل هذا.

(٢) مثال الاستفهام: بربك هل قمت بواجبك. ومثال النهي: بالله لا تفعل هذا.

[إمــلاء ١١٣]

[ردٌّ على الفارسي في قوله: إن الأفعال الخمسة معربة ولا حرف للإعراب فيها]

وقال ممليا راداً على الفارسي في قوله: إنّ «يفعلون» وأخواتِه معربٌ ولا حرفَ إعراب فيه:

والصحيحُ أنه معربٌ، وأن حرفَ الإعراب النون[1]، كما أن «الزيدون» معربٌ وأن حرفَ الإعراب الواوُ، وهو لا ينازع في ذلك.

وقولُه ههنا: لو كان النونُ حرفَ إعرابَ لما حُذفت في قولك: لم يضربوا، لا يصح، فإنّ الضمةَ في قولك: لم يضرب، حركةُ إعراب، ومع ذلك فقد حُذفت، فليس المرادُ بحرف الإعراب وحركةُ الإعراب إلا ما به يكون الاختلافُ. فكما أن الحركةَ في «يضرب» حركةُ إعراب، لأنها مما به الاختلافُ، فكذلك النونُ في قولك: يضربون، وشبهه، لأنه مما به الاختلافُ.

[إمــلاء ١١٤]

[علّة من اشترط وجود «فَعْلى» في الألف والنون إذا كان صفة]

وقال ممليا: علّةُ من اشترَط وجود «فعلى» في الألف والنون إذا كان صفة لأن امتناعَ تاء التأنيث في «فَعْلان» إنما كان لوجود صيغة التأنيث المستغني عن تاء التأنيث. فإذا كانت لها صيغةُ «فَعْلَى» حصلَ شبهُها فاعتُبر علّةً. ومن اعتبر

(١) قال سيبويه: «فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع». الكتاب ١/١٩.

انتفاءَ «فَعْلانة» فلأنه هو المطلوبُ بوجود «فَعْلى». فإنّه لم يعتبر وجود «فعلى» إلا ليتحقق انتفاء دخول تاء التأنيث عليه. ألا ترى أنهم اعتبـروا الألفَ والنون في الأعلام لمّا تحقق انتفاءُ تاء التأنيث عليه. فكذلك هنا.

[إمـــلاء ١١٥]

[الكلام على «آنك» وشبهه]

وقال ممليا: «آنُكٌ» ليس بعربي[١]. وإذا كـان غيرَ عـربي فلا يـردُ. ولو سُلّم أنْ يكون عربياً فلا يستقيم أنْ يكون «أفْعُلا»[٢] لأنه لو كان أفْعُلا لوجب أنْ تكون ألفُه منقلبةً عن ياء أو واو. إذ لا ألفَ أصلية إلا وهي منقلبةٌ عن ياء أو واو.

وإذا كانت عن ياء أو واو وجب أن تصحَّ فيقال: أَيْنُكٌ أو أونُكٌ؛ لأنه لا موجِبَ لإعلالها، فوجب أنْ يكون «فاعُلا». وإنْ كان «فاعُلا» ليس من أبينتهم أيضاً إلا أنّ ارتكابَه أوْلى لئلا يؤدي إلى ما ذكرناه من إعلال ما لم يوجد فيه سببُ الإعلال.

وأمّا «أشُدُّ» فلا نسلّم أنه مفـرد، بل هـو جمع[٣]، كـأنهم جمعوا شـدة وقصدوا إلى اختلاف أنواعها فجمعوها بهذا الاعتبار، أيْ: جهاتُ ما تحصل به القوة. وليس المرادُ بالشدّة التي هي المصيبة، وإنّما المرادُ الشدةُ التي هي القوة.

و «أرُزٌّ» أيضاً أعجمي، فلا يَردُ. وأما «أسْنُمٌ» فإنْ كان جمعا فهو الـذي نقول لا يأتي إلا جمعا. وإنْ كان اسما علما فلا يردُ، لأنّ الأعلامَ أتت أيضاً في

---

(١) قال ابن منظور: «الآنك هو الرصاص القلعي». اللسان (أنك).

(٢) قال ابن منظور: «آنك: أفعل، من أبنية الجمع ولم يجيء عليه للواحد إلا آنك وأشد». اللسان (أنك).

(٣) قال سيبويه: «وقد كسرت فِعلة على أفعُل وذلك قليل عزيز، ليس بالأصل. فقالـوا: نِعمة وأنعم وشِدّة وأشُدّ» ٣/٥٨١.

بـاب «فعالِـل» كقولهم: بـلا كف[1] وحضاجـر. لأنَّ الأعلامَ قـد تأتي منقـولةً ومرتجلة على غير قياس كلامهم. وإنْ كان اسماً مفردا جنسا عربيا فحينئذ يردُ، ولم يثبت ذلك، ولو ثبت فجوابُه ما أُجيب عن سراويل في ذلك الباب[2].

وأما «أَبْلُمٌ»[3] فإنْ ثبتَ فلأنه فرع «أبْلُمَة» كقولك: قَمْحـةٌ وقَمْحٌ. هـذا بعد التسليم أنه مفردٌ وأمَّا إن قيل: إنه جمعٌ فقد سقطَ ورودُه، ويجوز أن يقال: إنهم سوّغوه لمّا كان معناه جمعاً، فجرت فيه هذه الصيغةُ لذلك.

وأمّا «أصبُعٌ» و «أثمُدٌ»[4] فشاذّ. و «أنْمُلَةٌ» و «أسْنُمَةٌ» ليس من ذلك، لأنّ هذا بالهاء. فإنْ قـالوا: الهـاءُ لا اعتداد بهـا، قلنا: فـلا اعتدادَ بهـا أيضاً في «صياقلة»، فلا يردُ. و «أذْرُحٌ»[5]، شاذٌ كما تقدم في الأعلام[6].

[إمــلاء ١١٦]

[البدل لا يتقدم على المبدل منه ولايفصل بينهما بالجملة]

وقال ممليا: لا يجوزُ أن يكون: زيداً ضربته، بدلا من الهاء في «ضربته» لوجهين: أحدهما: التقدُّم، إذ هو تابع. والثاني: الفصلُ بينهما بـالجملة. ولا يجوزُ أن تكونَ الهاءُ بدلاً من زيد للفصل بينهما بالجملة الفعلية.

---

(١) في الإيضاح لابن الحاجب: ملاكف. (١/ ١٤٣). ولم أعثر على معناها.
(٢) انظر: الإملاء (٧٩) من الأمالي على المقدمة. ص: ٥٩٤.
(٣) الأبلم: الخوصة. اللسان (بلم).
(٤) الأثمد: الكحل. اللسان (ثمد).
(٥) أذرح: بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة، ثم من نـواحي البلقاء. انـظر معجم البلدان ١/ ١٢٩.
(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٧.

[إمــلاء ١١٧]

[إطــلاق الإعــراب]

وقال ممليا: الإعرابُ يطلقُ على المعرب، ولا بُعدَ في ذلـك، أو على حذفِ مضاف، كأنه قال: الكلامُ على صاحب الإعراب، أو ذي الإعراب.

[إمــلاء ١١٨]

[الغرض من الحرف تحسين الكلام]

وقال ممليا: إنْ قيل: إنّ الحرفَ من مفردات الكلام، فالكلامُ يحصـل دونه، وهو المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل.

فالجوابُ: أنّ المفردَ على ضـربين: مفـردٌ وهو مقـوِّمٌ للشيء، ومفردٌ ليس مقـوِّماً. فالأولُ: ما ذكـرناه من المبتـدأ والخبر أو الفعـل والفـاعـل. والثـاني: الحرفُ، وإنّما جيء به لتحسينِ الكلامُ، فَسُمِّي جزءاً لهذا، ألا ترى أن القائلَ لـو قـال: الحبــرُ يتـركب من عَفْصٍ[1] وزاجٍ[2] وَقَـلَقَنْـد[3] وزَعْفَـرَان[4]. فالزعفرانُ هــهنا لم يكن إلا لتحسين الهيئة الحبريّة، لا انه من مقوّماته، فـإنه ينفكُّ عنه ويعقلُ دونه، كذلك الحرفُ مثل قولنا: زيدٌ في الدار قائم. ولا شك في كون هذا وما أشبهه فضلة، فإنّ الكلامَ مستقل بدونه، وإنما جيء به لغرض آخرَ.

---

(١) العفص: الـذي يتخذ منـه الحبر. مـولّـد، وليس من كـلام أهـل البـاديـة. اللسـان (عفص).

(٢) الزاج: وهو من أخلاط الحبر. فارسي معرب. اللسان (زوج).

(٣) لم أعثر على معناه: وواضح أنه معرب.

(٤) الزعفران: صبغ معروف، وهو من الطيب. اللسان (زعفر).

[إمــلاء ١١٩]

[الجواب عن إيراد على حذف حروف الجر]

وقال ممليا مجيبا عن إيراد بعضهم على قوله[١]: حروفُ الجرِ لا تُحذف إلا في مواضعَ تحفظ ولا يقاس عليها، قوله تعالى: ﴿واخْتارَ موسى قَومه﴾[٢]: من وجهين: أحدهما: أنّ «اختار» تارة يتعدى بنفسه، وتارة بحرف الجر كقولك: استغفرتُ اللَّهَ الذنبَ ومِنَ الذنب، فليستْ (مِنْ) فيه محذوفةً[٣]، وإنما هي إحدى[٤] اللغتين. الآخر: أنه معدّى بنفسه، وجاءت (مِنْ) على سبيل الزيادة لا على أنه معدّى بِـ «مِنْ» ثم حُذفت، كقولك: ما ضربتُ أحدا، وما ضربت من أحد.

[إمــلاء ١٢٠]

[الفرق بين ألفاظ العدد في التمييز وبين المشترك]

وقال ممليا: الفرقُ بين عشرين وشبهه من ألفاظ العدد في التمييز وبين المشترك، أنّ المشتركَ موضوعٌ للدلالة على ذات المسمّى باعتبار حقيقته. وإنما يجيء الإلباس في بعض الأحيان للجهل بالقرائن. وأسماءُ العدد ونحوها مما يُميَّز لم يوضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصلُ بالتمييز لا باشتراك ولا ظهور ولا تجوّز. فإنه لا يُفهمُ من عشرين إلا عشرتان من أيّ معدود كان.

ولو أطلقها المطلقُ مريداً بها الدلالةَ على ذات الدراهم، كإطلاق

(١) في ب، د: قولهم.
(٢) الأعراف: ١٥٥.
(٣) قال ابن هشام: إنها محذوفة. انظر المغني ١/٣٩٦ (دمشق).
(٤) في ب، د: أحد.

العين[1] في أحد مدلولية[2] أوْ أطلقها بإزائه معتقداً ظهورا كظهور رجل في مسماه، أو أطلقها قاصداً التجوز بها في الدلالة على الدراهم أو غيرها معيّنا، كإطلاق أسد في الدلالة على الرجل الشجاع، كان مخطئاً في الوجوه الثلاثة لأنها لم توضع إلا لمعدود مبهم حقيقتُه. فاستعمالُها على غير ذلك استعمالٌ للفظ في غير موضوعه[3]، وهو غيرُ مستقيم.

[إمــلاء ١٢١]

[الكلام في منع صرف «أجمع وجمع» وأخواتهما]

وقال ممليا: «أجْمع» وأخواه[4]، و (جُمع) وأخواه[5]، مشكلٌ في منع صرفه. لأنّه إنْ قيل في «جُمع»: العدلُ والصفة، فالعدلُ مسلّم، والصفةُ غيرُ مستقيم، لأنّها من باب التوكيد، وهما بابان متغايران يتميز كلٌّ واحد منهما بخاصته، فلا يستقيم أن يكون أحدُهما فرعاً[6] للآخر. فإذا بطلَ أن يكون صفةً فالعدلُ وحده لا يستقيم.

وإنْ قيل: العدلُ والتعريف. فالتعريفُ المُعتبر في منع الصرف هو العلمية، وهذه ليست باعلام، فلم يصح كونُ العلمية علةً فيها.

والكلامُ في «أَجْمع» فيما ينضم إلى وزن الفعل من صفة أو تعريف كالكلام في «جُمع» فيما انضم إلى العدل من الصفة أو التعريف، ولا شك في إشكال ذلك.

---

(١) العين: النقد. اللسان (عين).
(٢) أي: دنانير (ذهب)، أو دراهم (فضة).
(٣) في د: موضعه.
(٤) أكتع وأبتع، ومعهما أبصع.
(٥) كتع وبتع، ومعهما بصع.
= (٦) في الأصل وفي ب، د: نوعاً، وهو تحريف.

والجوابُ أن يقال: أجمعَ العربُ على منع صرف البابين، ولا بدّ من علتين. ففي «أجْمع» وزنُ الفعل محقق، فيحتاج إلى علة أخرى. وفي «جُمع» العدلُ التحقيقي محقق، فيحتاج إلى علة أخرى، فيجب تقديرُها، وإنْ كان على بعد، [كما][1] وجب التقديرُ في أسامة ونحوه، وإنْ كان على بعد.

بقيَ أن يقال: ما المقدّرُ مع العلَم، فإنه لا بدَّ من علة أخرى ؟ فيمكن أن يقال: الصفةُ، باعتبار أصل المعنى[2]، لا باعتبار الخاصة التي صيّرته تأكيداً. ويمكنُ أن يقال: التعريفُ، ويمنعُ أن تكون العلَمية مشترطةً في التعريف. ويمكن أن يقال: هي أعلامٌ باعتبار معانيها الكلية كباب أسامة، وإنْ كان بعيدا.

ولا يُنكر استعمالُه تابعا مع كونه علَما. فقد ثبت في الإبدال وعطف البيان استعمالُ الاعلام توابعَ مثل: أبو عمرو زيد، وجاء أخوك زيد. إلا أنه يُستبعدُ من حيث كان لا يُستعمل إلا تابعا، ولا شك في استبعاده. إلا أنه اغتُفر لِمَا لَزِمَ من وجوب تقدير علة أخرى، فبقيَ الترجيحُ فيما يُمكنُ تقديرُه، ولم يتعين ما يمكن تقديرُه لتعدد المقدّرات، بخلاف باب أسامة، فإنه لم يكن ثمَّ إلا العلميةُ، فلذلك تعيّنت.

ويجوز أن يقال: إنّ هذه الألفاظَ في أصلها صفاتٌ ثم استُعملت غيرَ صفاتٍ، فكانت كأسود وأدهم[3] باعتبار الصفة الأصلية، فلمّا انضمت إلى العدل وجب منعُ الصرف، إلا أنه ليس بمحقَّق كونُه صفة في الأصل كأسود، إذ

---

(١) كما: زيادة من ب، د.

(٢) قال ابن الحاجب: «والمانع عندنا العدول والصفة الأصلية المقدرة فيه، كأن أصله بمعنى مجتمع». الإيضاح ١/١٣٦.

(٣) قال سيبويه: «وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب». الكتاب ٣/٢٠١. وانظر المقتضب ٣/٣٤٠.

لا يقال: مررتُ برجل أجْمع[1] ولا بامرأة جمعاء، بخلاف أسود وأدهم وأرقم، فإنه قد ثبت استعمالُها صفاتٍ محقّقةً. إلا أنه اغتُفر هذا التقديرُ لوجوب تقدير علة [أخرى][2]، وكانت أوْلى من دعوى الصفة المحققة، لعلمنا بانتفائها، ومن كون التعريف معتَبراً، وإن لم يكن علميةً من حيث لم يثبت ذلك، ومن حيث صرَّح المحققون باشتراط العلمية. وأوْلى من دعوى العلمية فيها لكونها خارجة عن قياس العَلَم في المعنى والاستعمال. أمّا المعنى فلجريها على الشيء وشبهه، وأما الاستعمال فلزومُها التبعية.

وكأنّ هذا القولَ فيه جمعٌ بين الأقاويل حسب الإمكان. فإنّ فيه إثباتَ الصفةِ في الأصل، فهو موافقٌ لمن ادّعى الوصفية. وفيه إثبات أن التعريفَ مشتَرطٌ فيه العلميةُ. وفيه إثباتُ أنها معارفُ[3]. فقد حصلت الموافقةُ حسب الإمكان باعتبار الأقاويل الثلاثة.

[إمــلاء ١٢٢]

[علة عدم تقدم خبر «كاد» على اسمها]

وقال: إنما لم يتقدم خبرُ «كَاد» على اسمها لوجهين: أحدُهما: أنها من باب «عسى»، فكما لم يتقدم خبرُ «عسى» لا يتقدم خبرُها. الثاني: أنهم لو قدّموه وهو لا يكون إلا فعلا لأدّى إلى تقديم خبر المبتدأ عليه وهو فعل، فكما لا يقال: يقوم زيد، على أن يكون «زيد» مبتدأ، و «يقوم» خبره وفيه ضمير فاعل،

---

(١) في الأصل وفي ب، د: جمع. وهو خطأ.

(٢) زيادة من م، س.

(٣) قال سيبويه: «وأجمع وأكتع إنما وصف بها معرفة، فلم ينصرفا لأنها معرفة». الكتاب ٢٠٣/٣. وقال المبرد: «فأما أجمع وأكتع فمعرفة ولا يكون إلا نعتاً. فإن سميت بواحد منهما رجلاً صرفته في النكرة». المقتضب ٣٤٢/٣. وانظر شرح الكافية للرضي ٤٤/١.

فكذلك لا يقال: كاد يقوم زيدٌ، على ذلك، لأنها إنما تدخل على مبتدأ خبرُه فعلٌ مضارع، فإذا امتنع التقديمُ قبل دخولها امتنع بعد دخولها.

والذي منع التقديمَ في «كاد» منع التقديمَ في «عسى». ألا ترى أنهم حكموا إذا قالوا: عسى أن يقوم زيد، بأنّ زيدا فاعلُ «يقوم» لمّا تعذّرَ عليهم تقديرُ التقديم، فجعلوها على استعمالين لذلك.

ويمكن أن يقال: إنّ معنى: عسى أن يقوم زيد، قَرُبَ قيامُه، ومعنى: عسى زيد أن يقوم، قارب زيدٌ القيامَ. فكرهوا التقديمَ ليظهر الفرق بين المعنيين بذلك(١).

[إمـلاء ١٢٣]

[إطلاق العوامل اللفظية]

وقال مملياً: العواملُ اللفظيةُ مطلقةٌ على «كان» وأخواتها، وعلى «ظننت وأخواتها، و«إنّ» وأخواتها، و«ما» الحجازية. وحروف الجر، وإنْ كانت لفظيّةً أيضاً، إلا أنها لمّا كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تعدّ مع تيك بخلاف ما ذُكر أولاً.

[إمـلاء ١٢٤]

[ضمير الفصل لا يجوز أن يكون توكيدا]

وقال مملياً: هو الذي هو فصل(٢)، لا جائزَ أنْ يكونَ تأكيداً(٣)، لأنه لو

---

(١) انظر المفصل ص ٢٦٩، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٩١.

(٢) سمي فصلاً لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً. ويسميه الكوفيون عماداً لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط. انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤.

(٣) قال سيبويه: «لأن الفصل يجزىء من التوكيد والتوكيد منه» ٢/٣٨٩. وقال الزمخشري: «وليفيد ضرباً من التوكيد. المفصل ص ١٣٣. والذين ادعوا أنه تأكيدٌ همُ الكوفيون.

كان تأكيداً لم يخلُ إما أن يكون لفظياً وإما أن يكون معنوياً. لا جائزَ أن يكون لفظيّاً، لأنّ اللفظيّ إعادةُ اللفظ الأول بعينه إنْ كان ظاهراً، وإعادةُ اللفظ إن أمكن، وإلا فما يدلُ عليه من بابه إنْ كان مضمراً كقولك: مررت بك أنت، ورأيتني أنا. لأنهم لما قصدوا إلى التأكيد اللفظي فيه وتعذّرَ أن يُؤتى بالمتصل من غير متصل به وجب الانفصال.

ولمّا لم يكن لضمير المجرور منفصلٌ حملوه على المرفوع لأنه أخصرُ، فلم يقولوا مررت بك إياك، وقالوا: مررت بك أنت، كما قالوا: ما أنا كانت، لمّا تعذّر المتصلُ أتوا بالمرفوع المنفصل.

ولا جائز أن يكون معنوّياً لأن المعنوي بألفاظ تُحفظ ولا يُقاس عليها.

[إمــلاء ١٢٥]

[وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبراً على ضمير يعود على المبتدأ]

وقال مملياً: الجملة إذا وقعت خبراً عن المبتدأ فلا بدَّ فيها من ضمير يعود على المبتدأ[١] إمّا لفظاً[٢] وإما تقديراً[٣].

وما توهّمه المتوهِّمْ من مثل: زيدٌ أخوك قائمٌ، في أن «زيد» مبتدأ و«أخوك قائم» جملة خبر لـ «زيد» ولا ضميرَ، غيرُ مستقيم. لأن «أخوك» ليس بمبتدأ،

= انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٧.

(١) قال أبو البركات الأنباري: «وإنما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالأول، ولو لم يرجع منه ضمير الأول لم يكن أولى به من غيره، فتبطل فائدة الخبر». أسرار العربية ص ٧٥. هذا وإذا كانت الجملة الخبرية نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط نحو: (هو الله أحد) إذا قدّر «هو» ضمير شأن.

(٢) نحو: زيد أبوه منطلق.

(٣) نحو: السمن منوان بدرهم، أي: السمن منوان منه بدرهم.

وإنّما هو بدل من «زيد» أو خبرٌ عنه، و«قائم» خبرٌ بعد خبر. وإنّما وقع الـوهمُ حيث[1] كان «أخوك» هو «زيد»، وهو على صورة المبتـدأ، فتوهّم أنّ الكـلامَ صحَّ مع كونه مبتدأ، وليس الأمر كما ظَنّه، لأن الخبرَ شرطُه أن يكون هو الأول باعتبار الذات، أو فيه ذكرٌ لتحصل الإفادةُ بينهما. لأنه لو انتفى هذان لم تحصلْ إفادة. ألا ترى أنك إذا قلت: حصيرٌ كتابٌ، أو زيدٌ عمروٌ قائم، لم يكن مفيداً، وهذا الإشكالُ فيه.

فإنْ قيل: ضميـرُ «قائم» في: زيـدٌ أخوك قـائم، عائــدٌ على «أخوك»، و«أخوك» هو زيد، فصار في المعنى عائداً على زيد، فلم يخلُ المبتدأ عن أن يكون في خبره ضميرٌ عائد إليه.

فالجوابُ: أنّ الضميرَ إذا عاد على «أخـوك» فلا يصـحُّ اعتبارُ عـوده إلى غيره، وإنْ كان هو هو في المعنى، ولذلك لم يخبروا عن الضمير في «منه» في قولهم: السمن منوان منه بدرهم، لكون الضمير لواحد منهما، وهما محتاجان إلى ضميرين. فلو كان ما ذكروه معتبَراً لكونه في المعنى لهما لم يمتنع الاخبارُ ههنا. وسرُّ ذلك أنهما في المعنى واحد لم يقصدوا إعادتَه إلا على من هو له. وكونُه في المعنى لمدلول الأول قضيّةٌ عقلية، والكلامُ في دلالة الألفاظ باعتبار وضعها.

[إمــلاء ١٢٦]

[الصواب أن نقول: حال مقيِّدة]

وقال مملياً: إذا قيل في الحال في مثل قولهم: جاء زيدٌ راكبـاً وشبهه: إنها حال مقيِّدة. فمعناه: أنها قيّدت الإطلاقَ الذي كان يحتمِلُه قولك: جاء زيد، لأنه يحتملُ أحوالاً مختلفة من الركوب والمشي وغيـرهما. فـإذا قلت: راكباً،

---

(١) في م: من حيث.

فقد قيّدته بعد أن كان مطلقاً. فيكون قولهم: مقيِّدة، بكسر الياء، على أنه اسمُ فاعل، لا مفتوحة على أنه اسمُ مفعول.

ولا يصلح أن يقالَ، مقيَّدة، لأنها ما جيء بها لتُقيَّد، إنما جيء بها لتقيِّد. ولذلك قيل: ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول عند نسبته إليه أو وقوعه عليه. وإنّما تُوصف بالمعنى الذي جيء بها لأجله.

[إملاء ١٢٧]

[الكلام في قلب ألف «كلا» ياء إذا أضيف الى مضمر]

وقال مملياً: قال بعض المتقدمين: إنما قلبت الألف ياء في «كلا» إذا أضيف إلى مضمر تشبيهاً بقلب الألف ياء في: على وإلى ولدى، إذا اتصلت بالمضمر[1].

وأُجيب عن حال الرفع في «كلا» حيث لم يقولوا: كليهما، في الرفع: بأن المشبَّه به إنما وقع في موضع النصب أو الخفض، ولم يقع في موضع الرفع، فلذلك بقيت الألفُ على حالها في الرفع، وهو غيرُ سديد، لأنه لو كان كذلك لوجب انقلابُ كل ألف نحوه من نحو: الغضا والوغى وأشباهها، ولا قائل به.

---

(١) قال ابن الحاجب: «وقال أكثر البصريين: معرب تقريراً مطلقاً، وقلبت ألفه في النصب والجر ياء تشبيهاً لها بألف لدى وعلى في لفظها ولزومها الإضافة، ولم يقلب في الرفع، لأن لدى وعلى لا يقعان في الرفع فبقيت على حالها، وهو جيد، إلا أن ما ذكرناه أولى لقوة المناسبة المذكورة على ما ذكروه، ولأن قلب الألف في لدى وعلى على خلاف القياس، وأيضاً فإنها ألف في مبني فلا يلزم مثله في المعرب، ولأنه اسم معرب اختلف آخره عند اختلاف العامل فوجب أن يكون إعراباً كغيره»: انظر: الإيضاح ١/١٢٢.

[إمــلاء ١٢٨]

[الجواب عن إيراد على حدّ الفعل]

وقال مملياً: إذا قيل في حدّ الفعل: ما دلَّ على معنى في نفسه غير(١) مقترن بزمان محصّل، ورد [عليه](٢) قولُنا: الماضي والمستقبل(٣)، فإنه دلَّ على معنى في نفسه مقترن بزمان محصّل، وهو اسم باتفاق.

والجوابُ عنه: أنَّ الماضي والمستقبل دلَّ على نفس الزمان، والزمانُ غيرُ مقترن بزمان. فإن قيل: فإذا أريد بالماضي الفعل الذي انقضى، والمستقبل الفعل الذي لم يأت، لم ينهض هذا الجواب. والجوابُ: أن المرادَ به إذا أطلق على ما ذُكر الماضي زمانه والمستقبل زمانه، فحُذف المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه، تُوهِّم أنه له. وعلى تقدير تسليم أنه له، فمدلولُ الماضي ذاتٌ نُسب إليها عدمٌ بعد وجود، ومدلولُ المستقبل أمرٌ معلوم نُسب إليه انتظارُ وجودٍ، فلا دلالةَ فيهما على الزمان، وإن كان لا يحصلُ إلا بزمان مختص إلا أنه من لوازمه، لا من دلالته، كما أن الضربَ ونحوه لا يكون إلا بزمان، إلا أنه من لوازمه لا من مدلوله.

[إمــلاء ١٢٩]

[همزة «اضرب» المنقول عن فعل الأمر إذا سمي به]

وقال مملياً: إذا سُمّي بـ «اضرب» المنقول عن فعل الأمر. فإنْ سُمّي به ولا ضميرَ فيه قلته بقطع الهمزة، فتقول: جاءني إضرب، لأنه صار كـ «إصبع»

(١) وردت هذه الكلمة في جميع النسخ. ووجودها مخل بالمعنى. والصواب حذفها.

(٢) زيادة من ب، د.

(٣) أي: هذان اللفظان. وليس قصده الفعل الماضي والفعل المستقبل.

وإنْ سمّيت[1] به وفيه الضميرُ فهو إذن فعلٌ وفاعل، وهمزتُه همزة وصل على ما كانت عليه.

ووجهُ الفرق ظاهر وهو أنه صار كالأسماء، وليس في الأسماء اسمٌ أولُـه همـزةُ وصل إلا الأسمـاء الجاريـة على الأفعال كـالانطلاق والاقتـدار وشبهه، والعشرة الأسماء التي هي ابن وابنة[2].

[إمــلاء ١٣٠]
[العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال]

وقال مملياً: قولُهم: هذا زيدٌ قائماً. إنْ قيل: كيف صحَّ أنْ يكون العاملُ في الحال عن اسم الإشارة ما في معناه من معنى الإشارة مع الاتفـاق على أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال؟ فـإذا كان العـاملُ في الحـال معنى اسم الإشارة والعاملُ في صاحب الحال هنا الابتداءُ لم يصدق أنّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحب الحال لاختلاف العاملين.

فالجواب: أن اسمَ الإشارة له جهتان ههنا: أحدُهما: أنه مبتدأ، والعاملُ فيه الابتداءُ، وليس الحالُ له على هذه الجهة، والثاني: أنه في المعنى مفعولٌ لما تضمّنه معنى الإشارة، فالحالُ له بهذا الاعتبار. ومعنى الإشـارة عامـلٌ فيه بهذا الاعتبار الذي كان به صاحبُ الحال، وهو العاملُ في الحال، فقد صدق أن العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحب الحال.

(١) في الأصل: سميته. والأصوب ما أثبتناه.

(٢) وابنم واسم واست واثنـان واثنتان وامـرؤ وامرأة وأيمن الله. انـظر: شرح شـافيـة ابن الحاجب للرضي ٢/٢٥٠.

[إمــلاء ١٣١]

[إعراب كلام للحريري في الملحة]

وقال مملياً: قول الحريري(١) في المُلْحَةِ(٢): «حــدّاً ونوعــاً». يجوز أن يكونا منصوبين على التمييز كقولك: عرفتُ الكلامَ حدّاً ونوعاً، وهو التمييز عن النسبة. إذ المرادُ بقولك: عرفتُ الكلامَ ههنا، عرفتُ حدّ الكلام ونوعه، كما تقول: حسُنَ زيدٌ وجهاً وداراً، وأنت تعني: حسُنَ وجهُ زيد ودارُه.

ويجوز أن يكون حالاً بمعنى المفعول، يعني: عـرفت الكلامَ محـدوداً ومنّوعاً.

[إمــلاء ١٣٢]

[إطلاق المعاني عند النحويين]

وقـال مملياً: النحـويون يـطلقون المعـاني على الأمور النسبيـة والأمـور الحقيقية كالقرب والبعد وما أَشْبه ذلك، والأمور المعقـولة مثـل العلم والإرادة والكلام.

[إمــلاء ١٣٣]

[الكلام على زعم بعض العلماء أن الفصلَ يفيدُ الحصر]

وقـال مملياً على زعم بعض العلمـاء أنّ الفصلَ يفيـد الحصـر: إن لـه وجهين من الاستدلال: أحدهما: مثل قوله: ﴿وإنّ جندَنا لهُمُ الغالِبُون﴾(٣).

---

(١) هو القاسم بن علي بن عثمان البصري. ولد سنة ٤٤٦ هـ ببلد قريب من البصرة. له من المؤلفات: المقامات المشهورة، درة الغواص، الملحة وشرحها. مات بالبصرة سنة ٥١٦ هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٥٧، وإنباه الرواة ٣/٢٣.

(٢) ص ٢ (مطبوعات أسعد محمد سعيد الحبال وأولاده).

(٣) الصافات: ١٧٣.

فـإنه لم يُسَقْ إلا لـلإعلام بـأنهم الغالبـون دون غيرهم، وكذلك قوله: ﴿وأنّ المسرفين هُمْ أصحابُ النار﴾[1]. ﴿وإنّ ربَّكَ لَهُوَ العزيزُ الرحيم﴾[2]. وهذا معنى الحصر. والثاني: أنه لم يوضع إلا لفائـدة، ولا فائـدةَ في مثل قـوله[3]: ﴿ولكنْ كانوا هُمُ الظالمين﴾[4]، سوى الحصر[5].

[إمــلاء ١٣٤]

[وجه حذف حرف الجر في باب «أنْ» و «أنّ »]

وقال مملياً: إنما حُذف حرفُ الجر في بـاب: أنْ وأنّ، ولم يُحذف في بـاب الأسد، في امتنـاع قولهم: إيـاك الأسد، بتقـدير: مِنْ، لأن «أنْ» و«أنّ» حرفان موصولان بجملة معهما كالاسم، فاستطيلت مع نفي الالباس، فحُـذفَ حرفُ الجر معها تخفيفاً، بخلاف الأسد، فإنه اسمٌ مفرد، فلا يلزمُ من حذف حرف الجر فيما ذكرناه أنْ يُحذَفَ في باب الأسد.

وقوله: مع نفي الإلباس، احترازٌ من مثل قولهم: عجبت مِنْ ما تصنعَ، فإنّ «ما» حرفٌ مصدريٌ كأنْ وأنّ، ولكنه لا يُحذف منه «مِنْ»، لأنها لو حذفت عنهـا لالتبسـت بِـ «مـا» التي بمعنى الذي، لأنّ صـورتها واحـدة، فلمـا كـان الحذفُ يؤدّي إلى اللَّبْس لم يُحذف حرف الجر، وحُذف فيما ذكرناه لِمَا ذُكر.

---

(١) غافر: ٤٣.

(٢) الشعراء: ٩.

(٣) في الأصل وفي ب، د، س: قولك. وهو سهو.

(٤) الزخرف: ٧٦.

(٥) ذكر ابن الحاجب وجهي الاستدلال لهذا الزعم، ولكنه لم يردّ على ذلك، ولم يبد رأيه في هذا الزعم.

[إمــلاء ١٣٥]

[اعتراض على حد بعضهم الاسم]

وقــال ممليـاً معتـرضـاً(١) على حـدّ بعضهم الاسمَ بقـولـه: مـا دلَّ على المسمّى دلالةَ بيان من غير اقتران بزمان(٢):

قوله: ما دّل على المسمّى. إنْ أرادَ بالمسمّى المعنى الذي كان به الاسمُ اسماً، أوْ المعنى باعتبار اشتقاقه من الاسم، فدور، وأيضاً لا حاجةَ الى زيادةٍ. وإنْ أرادَ بالمسمَّى المدلولَ المطلقَ فالحرفُ كذلك. إلاّ أن يُريد بقوله: دلالةَ بيان، الاستقلالَ بالمفهومية، فحينئذٍ يكون مستقيماً.

[إمــلاء ١٣٦]

[نون الوقاية وأشباهها ليست كلمة]

وقال ممليـاً: نونُ الوقاية وأشباهها مثـل حروف المضـارعة وشبههـا(٣)، ليست بكلمة وإنّما هي كالألف في «ضارب» والميم في «مخـرج» والألف في «سكرى» و«غضبى» ونحو ذلك. وقد تخيّل كونَ حروف المضارعة كلمةً بعضُ المتأخرين، وهو غلط.

والفرقُ بين هذه الحروف وأشباهِها مما ليس بكلمـة وبين الحروف التي هي كلماتٌ أنّ هذه لا تدل على المعنى الذي قُصد بزيادتها لـه إلا بسبك مـا

---

(١) معترضاً: سقطت من ب، د.

(٢) وحدّه أبو البركات الأنباري بقوله: «كل لفـظة دلت على معنى تحتهـا غير مقتـرن بزمـان محصل». ثم قال: «وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً. ومنهم من قال: لا حد له، ولهذا لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثـال، فقال: الاسم: رجل وفرس». انظر: أسرار العربية ص ٩. وحده الزمخشري بقوله: «هو مـا دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران». المفصل ص ٦.

(٣) في الأصل وفي م، د: وشبهه. وما أثبتناه من ب. وهو الصواب.

انضمَّ إليها معها[1] حتى صارت كالجزء منه. فدلالةُ «ضارب» على الذات التي قام بها الضرب، كدلالة «عِلْم» و«جَهْل» على مدلولهما. فالألفُ في هذا المعنى كالضاد والراء والباء، وإنْ حُكم عليها بالزيادة.

وأما الحرف الذي هو كلمة فتجد ما ينضمُّ إليه مستقلاً في دلالته قبله، وتجده أيضاً موضوعاً لذلك بمجرده، وإنْ اشتُرط في استعماله ذكرُ متعلَّقه. فلذلك يُفهم من «زيد» في قولك: لزيد، معناه مستقلاً. ويُفهم من اللام على انفرادها معنى الاختصاص وإنْ كانت لا تستعمل إلا بمتعلَّقها. ولو أُخرجت الألفُ من «ضارب» والميمُ من «مخرج» لم تجد معناه مستقلاً فيما كان عليه. وكذلك لو أُخذت الميم على انفرادها والألف على انفرادها لم تجد له معنى أصلاً. فظهر الفرق بينهما بما يُدخل ما هو كلمةٌ في حدِّ الكلمةِ ويُخرجُ ما ليس بكلمة من حدِّ الكلمة. إذ الكلمةُ لفظٌ وُضع لمعنى مفرد[2]. وليست الألفُ في «ضارب» والميمُ مَن «مخرج» كذلك.

وأمّا الباءُ من «بزيد» واللامُ من «لزيد» فدالةٌ على معنى مفرد. وقد تبيّن بذلك ما هو المقصود.

[إمــلاء ١٣٧]

[المــراد بالإســناد]

وقال مملياً: قولُهم: المرادُ بالإسناد نسبةٌ تفيد[3]. فإنْ قيل[4]: فلو قيل على هذا: العالَمُ حادث، لمن يعلمُ الحدوث، لم يكن كلاماً، لأنك لم تُفده شيئاً.

(١) معها: ساقطة من د.

(٢) انظر: المفصل ص ٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١.

(٤) في ب، د: قلت.

فالجواب: أنه ليس المرادُ أنها تفيد كل مَنْ يسمعها، وإنما معنى: تفيد، أي: تفيد مَنْ ليس عنده علمها.

ويجوز أن يقال: إن المرادَ بالإفادة إفادةُ أن المتكلمَ حاكمٌ بأحد مدلولي الجزئين على الآخر. فلا فرقَ على هذا بين أن يكون المخاطَبُ عالِماً أو غيرَ عالم.

فإن قيل: فأين الإفادةُ في مثل: هل زيدٌ قائم؟ على المعنى الأول، وعلى المعنى الثاني. فإنك على المعنى الأول لم تُفد أحداً هذه النسبةَ، إذ ليس الكلامُ موضوعاً لإفادتها. وإنما هو سؤالٌ عنها. وعلى المعنى الثاني لا يستفيد السامعُ أنّ المتكلمُ حكمَ بالقيام على زيد لأنه سائلٌ عنه.

فالجوابُ: أنّ النسبةَ حاصلةٌ على المعنيين. أما على الأول فإنّ المتكلم أفاد المخاطبَ هذه النسبةَ على وجه الاستفهام، فكأنه نسبَ قياماً مُستفهَماً عنه إلى زيد، فوزانُه وزانُ قولك: زيدٌ أنا مستفهِمٌ منك عن قيامه. وعلى المعنى الثاني أوضحُ، وهو أنه أفاد المخاطبَ أنه نسبَ الجزءَ المُستفهَم عنه إلى الآخر، فيفهم السامعُ أنه قام بالمتكلم قيامُ مُستفهَم عنه منسوبُ إلى زيد.

[إملاء ١٣٨]

[إيراد على أن المبتدأ لا يقع جملة والجواب عنه]

وقال مملياً: إنْ ورد على قولنا:(١) «إن المبتدأَ لا يقع جملةً»، قولُه: ﴿سَواءٌ عليهم أَأَنذرَتُهمْ أمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾(٢). فإن (سواء) خبرُ مبتدأ، مقدم، و(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) المبتدأُ، وهو جملةٌ(٣).

(١) انظر: الإملاء (٧٤) من هذا القسم. ص: ٧٦٤.

(٢) البقرة: ٦.

(٣) هناك أوجه أخرى في إعراب «سواء». انظر: مغني اللبيب ١/١٥١ (دمشق).

فالجوابُ: أنه إنما صح الابتداءُ ههنا بالجملة لأنها مأولةٌ مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة. وإنما جيء بهمزة الاستفهام المعادلة لـ «أمْ» لإفادة تحقيق معنى التسوية على ما ذكرناه في غير موضع[1]. فوزانُ ذلك وإن كان مخصوصاً بهذا المحل وزانُ الجملة الواقعة مع «أنْ» و«ما»، كقولك: أنْ تُحسنَ خيرٌ لك. فكما صح وقوعُ هذه الجملة مع «أنْ» و«ما» مبتدأ لكونه متأوّلاً بمصدر معرفة صحّ وقوعُ هذه الجملة أيضاً مبتدأ لوقوعها موقع المصدر المعرفة في المعنى.

[إمــلاء ١٣٩]
[علة جعل الإعراب آخر الكلمة]

وقال: إنما جُعل الإعرابُ آخرَ الكلمة ولم يُجعل لا أولاً ولا وسطاً، لأنه ليس مما تعدُّ حركتُه وسكونه من بنية الكلمة، بدليل أنه محل التغيير والوقف والحذف بخلاف غيره[2]. فلو وُضع الإعرابُ في غيره لأدى إلى الإخلال بالبنية وإلى اللَّبْس. فإنه لا يُدرى حينئذٍ هل حركتُه لبناء الصيغة أو للإعراب.

ويجوز أن يقال: إن الإعرابَ دليلُ معانٍ زائدة على معقولية المدلول، فلا ينبغي أنْ يُؤتى بها إلا بعد ثبوت ذكر المدلول، وذلك يقتضي أن يكون آخراً، لأنه لا يثبت ذكرُ المدلول حتى تتم صيغتُه. فلو جُعل في أوله أو وسطه لكان دالاً على شيء قبل ثبوت ما يتوقف عليه[3].

---

(١) انظر: الإملاء (٥٨) من هذا القسم. ص: ٧٤٤.

(٢) انظر: مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري مسألة ١٠ (حققه وقدم له الدكتور محمد خير الحلواني).

(٣) قال السيوطي: «وقال أبو اسحق الزجاج: كان أبو العباس المبرد يقول: لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب، لأن حركتين لا =

[إمــلاء ١٤٠]

[إيراد على علة بناء «مَنْ» الموصوفة والجواب عنه]

وقـال مملياً: إذا ورد على علة بنـاء «مَنْ» المـوصـوفـة أنهـا إنمـا بُنيت لافتقارها إلى صفتها كافتقار الموصـول إلى الصلة، الأسماءُ التي لا تُعقـل إلا مضافة مثل «كل» و«بعض» وشبهه[1]، فإنها مفتقرة إلى المضاف إليـه كافتقـار الموصول إلى صلته.

فجـوابُه من وجهين: أحـدُهما: أن كـلًّا وبعضاً ونحـوهما قـد ثبت لهـا القطعُ، فـصحّ فيها، بخلاف «مَنْ» الموصوفة فإنه لم يثبت قطعُهـا عن صفتها أصلاً، فحصل الفرقُ بينهما باعتبار أن الملازمةَ هــهنا لا تنفكُّ، والملازمةُ ثَمَّ قد انفكت. الثاني: أن افتقارَ الشيء الى صفة كافتقار الموصول الى صلة، لأن الصلةَ في المعنى صفةٌ لموصوف الموصول الذي قام الموصولُ مقامه. وكذلك إذا قلت: جاءني الرجلُ الذي ضربته، فـ«الذي» في الحقيقة صفةٌ للرجل، ولولا «ضربته» لم تتقوم وصفيته به لأنه لم يُوضْع إلا ليتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل. فأنت إذا حَذفْتَ موصوفَ الموصول صار الموصولُ قائماً مقامَه ونائباً منابه، فصارت الصلةُ لذلك صفة في المعنى له.

فلما كانت «مَنْ» الموصوفة بهذه المثابة في احتياجها إلى موصوف بُنيت لِشَبَهِها بالموصول.

= تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يجعل وسطاً ، لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية وأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته». الأشباه والنظائر ١ /٨٣.

(١) في م : وشبهها.

[إمــلاء ١٤١]

[هل يقوم المفعول الثاني والثالث مقام الفاعـل في باب ما لم يسم فاعله؟]

وقال مملياً: إنْ قيل: ما المانعُ من قيام الثاني والثالث مقام الفـاعل في باب ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه[١] باعتبار جهتين[٢]؟

فالجواب عنه من وجهين: أحدُهما: لا نسلّم أن ثَمَّ جهتين. سلّمنا أن ثَمَّ جهتين، ولكن إذا دار الأمرُ بين أمرين أحـدُهما فيـه اختلافٌ، والآخـرُ لا اختلافَ فيه، فارتكابُ ما لا اختلافَ فيه أوْلى، وهذا كذلك، لأن الأمـرَ جاء على وِفْقه. والنحوي إنمـا يعلّل الواقـعَ. فالـواضع اعتبـر هذا الـطرفَ دون غيره.

[إمــلاء ١٤٢]

[وجه بناء «مثل» و«غير» على الفتح مع «ما» و «أنْ»]

وقال مملياً: إنما خُصّت «مثل» و«غير» في بنائهمـا على الفتح مـع «ما» و«أنْ» في مثل قوله: ﴿إنّه لحقٌّ مِثْلَ ما أنّكُمْ﴾[٣]. وغيرَ أنْ نَطَقتْ[٤]، لكثرتهما

---

(١) أي: المفعول الثاني من بـاب علمت، والمفعول الثـالث من باب أعلمت. والمتقـدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقاً مقام الفاعل. وأما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة نحو: ظُنّ زيداً قائم. ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل. وكذا لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت. انظر: شرح الكافية للرضي ١/٨٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٧.

(٢) من المحتمل أن يكون المقصود بالجهتين، السماع والقياس.

(٣) الذاريات: ٢٣.

(٤) البيت بتمامه:

لم يمنـع الشُّربَ منهـا غـير أن نـطقت   حمـامـةٌ في غصـونٍ ذات أو قـالِ =

في الكلام ككثرة الظروف. فلما أُضيفتا إلى المبني أُجريتا مجرى الظروف في جواز البناء، كما بنوا «غير» على الضم لمّا قُطعت عن الإضافة تشبيهاً بالغايات، حيث قالوا: لا غيرُ، وليس غيرُ[1]. وكـان مع «مـا» و«أنْ» المصدرتين لـوقوع الجمل بعدهما. وقيل لأنهما حرفان.

وعليهما الخلاف في مثل قوله: ﴿هذا يومُ ينفعُ الصادقين﴾[2] هل هو مبنيٌ أو معـرب؟ والاتفاقُ على البنـاء في مثـل قـولـه: ﴿يـومَ لا تملِكُ نفسٌ لنفس شيئاً﴾[3]. لأنك إنْ عللت بـالحرف فـالحرفُ مـوجود، وإنْ عللت بـالجملة، فالجملةُ موجودة.

[إمــلاء ١٤٣]

[الفرق بين التضمن والتقدير]

وقال مملياً: الفـرقُ بين التضمن[4] وبين التقديـر في قولنـا: بُني «أين»

= وهـو من البحر البسيط. وقـد اختلف في قـائله. فسيبـويـه نسبـه للكنـاني ولم يسمـه ٢/٣٢٩. والزمخشري نسبه لأبي قيس بن رفاعـة، المفصل ص ١٢٥. ونسبـه البغدادي لأبي قيس بن الأسلت، الخزانة ٢/٤٤. ورواه سيبويه برفع (غير) قال: «وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الـرفع. فقـال الخليل رحمـه الله: هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع، فكذلك: غير أن نطقت». والمقصود بنصبها أنها مبنية على الفتح. والأوقال: جمع وقل، وهو ثمر شجر الدوم. اللسان (وقل).

(١) الضمة في مثل هذين المثالين ضمة بناء عند المبرد والمتأخرين. وهي عند الأخفش ضمـة إعراب لا بناء، لأنه ليس زمان كقبل وبعد، ولا مكان كفوق وتحت، وإنما هو بمنزلة كل وبعض. وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين. انظر: مغني اللبيب ١/١٧٠ (دمشق).

(٢) المائدة: ١١٩.

(٣) الانفطار: ١٩.

(٤) في س: التضمين.

لتضمُّنه معنى حرف الاستفهام، وضربته تأديباً، منصوبٌ بتقدير اللام، وغلامُ زيد، مجرورٌ بتقدير اللام، وخرجتُ يوم الجمعة، منصوبٌ بتقدير «في»، أنّ التضمُّن يُراد به أنه في معنى المتضمّن على وجه لا يصحُّ إظهارُه معه. والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهارُه معه، سواء اتفق الإعرابُ أو اختلف. فإنه قد يختلف في مثل قولك: ضربته يوم الجمعة، وضربته في [يوم][1] الجمعة. وقد لا يختلف في مثل قولك: اللّهِ لأفعَلَنّ، وبالله لأفعَلَنّ.

والفرقُ بينهما أنه إذا لم يختلف الإعرابُ كان مراداً وجودُه، فكان حكمُه حكمَ الموجود. وإذا اختلف الإعرابُ كان المقدّر غيرَ مراد وجودُه، فيصل الفعلُ إلى متعلَّقه فينصبه.

[إمــلاء ١٤٤]
[معنى قول للزمخشري في باب الحرف]

وقال ممليّاً وقد سئل[2] عن قول الزمخشري في «المفرد والمؤلف»[3] لمّا قسّم الحرفَ إلى عامل وغير عامل، ثم قال بعد ذلك: «ولا محالَ له لجموده ولزومه وتيرة واحدة».

فقال: معناه أنه لا يدل كدلالة الاسم والفعلَ. فإنّ الاسمَ يدل على ذات باعتبار معنى، والفعلُ كذلك، فإنه قد يقع موقع الاسم. ألا ترى أنك تقول: جاء زيدٌ يضرب عمراً، فـ «يضرب عمراً» في موضع نصب على الحال. فقد صار

(١) يوم : زيادة من ب، د، س.
(٢) في ب، ب : سألته.
(٣) لم أعثر على هذا الكتاب. إلا أن أحد الزملاء قال لي مؤخراً: إنه موجود في دار الكتب المصرية وهو عبارة عن مخطوط مؤلف من خمس ورقات.

إذن دالاً على ذات باعتبار معنى، ولذلك يقع صفة وخبراً، والحرف ليس كذلك. فهذا قوله: لا حالَ له لجموده ولزومه وتيرةً واحدةً.

[إمـلاء ١٤٥]

[المانع من وصف ضمير الغائب]

وقال مملياً: إنْ قيل: ما المانعُ من وصف ضمير الغائب؟ وذلك أنه إذا قال: جاء زيدٌ وعمرو وخالد وضربته. فالظاهر عودُه على الأقرب، ويُحتمل أن يعود على غيره. فإذا قال: الكريم، وعنى به خالداً، فقد أوضحه، لأن الصفةَ في المعارف إنما هي للتوضيح. ألا ترى أنه إذا قال: زيدٌ، احتمل: زيدٌ الخياطُ، وزيدٌ النجارُ. فإذا جاءت الصفةُ وضح أمرُه عن غيره. وهذا المعنى بعينه موجود فيما ذكرناه.

فالجوابُ: أن المضمر المتكلم لا يستقيم فيه إيضاحٌ لتعيُّنه ونفي احتماله. فلم يُوصف لذلك. والمخاطَبُ والغائب قسمٌ من أقسام المضمرات، فسُلك بالجميع مسلك واحد، كما سلكوا بِـ: نُخرج ويُخرج وتُخرج، مسلك: أُخرج في حذف الهمزة بعد حرف المضارعة لكونها من باب واحد، لأن العلة التي حُذفت لها الهمزةُ في «أخرج» غيرُ موجودة في بقية أخواتها.

[إمـلاء ١٤٦]

[سد «أن» المشددة والمخففة مسد مفعولي «ظن» وأخواتها]

وقال مملياً: إنما سدّت «أنّ» المشددة والمخففة منها مسدَّ المفعولين في باب «ظننت» وأخواتها لاشتمالها على محكوم به ومحكوم عليه، وهو ما

تقتضيه، وتعلقه بهما في المعنى على حسب ما كان، فلم تقتض أمراً آخر[١].
ومن ههنا جاز كسرُها عند إدخال اللام كقولك: ظننت إنّ زيداً لقائم[٢]. ولولا أن معناها ما ذكرناه لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لا تقول: أعجبني أن زيداً لقائمٌ، لتعذّر تقديرها في معنى الجملة المستقلة، لكونه فاعلاً. ومن ههنا أيضاً عُطف على موضعها بالرفع[٣] وإن كانتْ مفتوحة لفظاً، لأنها في معنى المكسورة باعتبار ما ذكرناه فتقول: ظننت أن زيداً قائمٌ وعمرو، كما تقول: إنّ زيداً قائمٌ وعمرو. ولا يجوز ذلك في المفتوحة في غيرها كقولك: أعجبتني أنّ زيداً قائمٌ وعمرو، لكونها[٤] ليست في معنى الجملة.

[إمـلاء ١٤٧]

[وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبراً على ضمير يعود على المبتدأ]

وقال: الجملةُ الواقعة خبراً عن المبتدأ لا بدَّ فيها من ضمير[٥]. فأما المبتدأُ والخبرُ في باب ضمير الشأن والقصة، مثل: هو زيدٌ قائم، وشبهه،

---

(١) قال الرضي: «إذا دخلت أفعال القلوب على أنّ المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي». وقال: «ولا تقول إن أنّ مع جزئيها ساد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لأن أن المفتوحة مع جزئيها في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف تكون في تقدير اسمين». شرح الكافية ٢/ ٢٨٦.

(٢) بل يجب كسرها لأن اللام لا تدخل أبداً على أنّ. انظر: سيبويه ٣/ ١٤٧.

(٣) انظر: الإملاء (٤٦) من الأمالي القرآنية. ص: ١٨٢.

(٤) في الأصل وفي م: لكونه. وهو سهو.

(٥) سبق للمؤلف أن تكلم عن هذه المسألة في الإملاء (١٢٥) من هذا القسم. وهناك روابط أخرى غير الضمير منها: اسم الإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه وإعادة المبتدأ بمعناه، وأل النائبة عن الضمير. انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٤٨، وأوضح المسالك ١/ ١٩٧.

وهذه[1] جملةٌ لا ضميرَ فيها. وكذلك قوله: ﴿ **القارعةُ . ما القارعة** ﴾[2] .

فالجوابُ: أمَّا ضميرُ الشأن فالجملةُ هي المبتدأ في المعنى، والضميرُ أُتي به في مثل قولهم: زيدٌ أبوه قائمٌ، ليحصل الربطُ بين الأول والثاني، وإلاَّ كان أجنبياً فلا يحتاج إلى ضمير. وأمَّا: ﴿**القارعةُ ما القارعة**﴾، وشبهه، فأُوقع الظاهرُ ههنا موقع المضمر لتعظيم الأمر مثل قولهم:

لا أرى المــوتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ   نغّص المــوتُ ذا الغنى والفقيـرا[3]

[إمــلاء ١٤٨]

[علة بناء «لدن» مع الإضافة]

وقال مملياً: إنمـا بُنيت «لدنْ» مـع الإضافـة ولم تبن قبلُ وبعـدُ إلا عند الاقتطاع[4]. لأنَّ من جملة لغات «لدنْ»: لدْ، وهي موضوعةٌ وضعَ الحروف، فبُنيت كما بُنيت «مذ» الاسمية و«عن» الاسمية و«كم» و«من». وليس كذلك قبـلُ وبعدُ وعنـد، وإنْ كانت «لـدنْ» بمعنى عند؛ لأن هـذه لم تُوضـع وضع الحروف[5]. والأحكامُ لا تثبت بـالعلل، وإنما التعليـلُ للواقع، وهـذا تعليلٌ مناسب والحكم ثبت على وفقه فيصحُّ التعليلُ به.

(١) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ، والصواب أن تكون: فهذه.

(٢) القارعة: ١، ٢.

(٣) سبق الحديث عنه في الإملاء (٢٨) من الأمالي القرآنية. ص: ١٥٣.

(٤) أي: إذا نوي معنى المضاف إليه دون لفظه.

(٥) قال سيبويه: «وجزمت لدن ولم تجعل كعند لأنها لا تمكّنُ في الكلام تمكن عند، ولا تقع في جميع مواقعه، فجعل بمنـزلة قط لأنها غير متمكنة». الكتاب ٣/٢٨٦. وقال الرضي: «فالوجه إذن في بناء لدن أن يقال إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازماً لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها». شرح الكافية ٢/١٢٣.

[إمــلاء ١٤٩]

[الجملة المنفية الواقعة حــالاً]

وقال مملياً: الجملةُ المنفية الواقعة حالاً إمَّا بما وإما بلا، وكلاهما يجوز الإتيانُ فيهـا بالواو، ويجوز أن لا يُؤتى بها، إلا أن الواوَ مع «ما» أكثرُ منه مع «لَا»[١]. وسرُّ ذلك أنَّ «لا» مع المضارع كالمضارع مجرداً، فأُجري مجراه. ألا ترى أنك تقول: إنْ تكرِمْني أكرِمْك، وإنْ تكرِمْني لا أكرمـك، بغير «مـا» فيهما. ولا تقول: إنْ تكرِمْني ما أكرمك، ولا بدَّ من الفاء لأنها لم تُجعل مع المضارع لمجرد النفي حتى تُنزّل منزلته، ولذلك قالوا: أريد أن لا تقومَ، ولم يقولوا: أريد أن ما تقوم، ونحوه.

[إمــلاء ١٥٠]

[الأسماء المبنية لا تنون للضرورة]

وقال مملياً: الأسماءُ المبنية لا تنوّن للضرورة، لأن التنوينَ فَرعُ الإعراب وهي لا يـدخلها الإعـرابُ، فلا يـدخلها التنـوينُ. أمَّا غيـرُ تنوين التمكين[٢]

(١) وقد خالف الرضي ابن الحاجب في جواز الإتيان بـالواو مـع المضارع المنفي بمـا. قال: «وإذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو، لأن المضارع المجرد يصلح للحال، فكيف لا إذا انضم مع ما يدل بظاهره على الحال وهو ما، فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمـير. وإذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب إليه النحـاة. والأغلب تجرده عن الواو كالمثبت». شرح الكافية ١/٢١٣. والذي قاله ابن الحاجب قد نص عليه الزمخشري. قال: «فالمثبت بغير واو، وقـد جاء في المنفى الأمـران». المفصل ص ٦٤.

(٢) تنوين التمكين: هو التنوين اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه عـلىَ أصله، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنـع الصرف. ويسمى تنـوين الأمكنية وتنـوين الصرف، وذلك كرجلٍ وزيدٍ. انظر: مغني اللبيب ١/٣٧٦ (دمشق).

فواضح، وأما تنوين التمكين فإنْ كان مع الإعراب فيها ففاسد، وليس هو الغرضُ، وإنْ كان مع غير الإعراب فلا يستقيم أن يكون صفة للأكملية فيما عرِيَ عن الكمال. لأن الإعراب من كمال الاسم، والتنوينُ من أكمليته، فكيف يستقيم أن يكون أكملَ وليس بكامل؟ وأيضاً فإنَّ تنوينَ التمكين عبارة عما يتبع حركةَ الإعراب. والغرضُ فرض أنه باقٍ على بنائه، فيخرج تنوينُ التمكين عن حقيقته.

[إمــلاء ١٥١]

[الوقف على الاستثناء المنقطــع]

وقال: الوقفُ على الاستثناء المنقطع، منهم من يجوّزه مطلقاً، ومنهم من يمنعه مطلقاً. ولوْ قيل: يجوز إنْ صُرِّح بالخبر، ولا يجوز إنْ لم يُصرّح، لكان قوياً؛ لأنه إذا صُرح بالخبر استقلّت الجملةُ واستغنت عما قبلها. وإذا لم يُصرّح به كانت مفتقِرة إلى ما قبلها.

ووجهُ من قال: يجوز مطلقاً، أنها في معنى مبتدأ حُذف خبرُه للدلالة عليه، فكان مثلَ قولك: زيدٌ، لمنْ قال: مَنْ أبوك؟ ألا ترى أنَّ تقديرَ المنقطع في قولك: ما في الدار أحدٌ إلا الحمارَ[١]، لكنَّ الحمارَ في الدار. ولو قلت: لكن الحمارَ، مبتدِئاً به بعد الوقوف على ما قبله، لكان حسناً. ألا ترى إلى جواز الوقف بالإجماع على مثل قوله: ﴿ **إنَّ اللَّهَ لا يظلمُ الناسَ شيئاً** ﴾[٢]، والابتداء بقوله: ﴿ **ولكنَّ الناسَ أنفُسَهُمْ يَظْلُمون** ﴾[٣]، فكذلك هذا.

---

(١) النصب لغة أهل الحجاز. أما بنو تميم فيرفعون ويقولون: ما في الدار أحد إلا الحمارُ. انظر سيبويه ٢/ ٣١٩.

(٢) يونس: ٤٤.

(٣) يونس: ٤٤.

ووجه من قال بالمنع ما رأى من احتياج الاستثناء المنقطع إلى ما قبله لفظاً ومعنى . أما اللفظُ فلأنه لم يعهد استعمالُ «إلا» وما في معناها إلا متصلة بما قبلها لفظاً . ألا ترى أنك إذا قلت: ما في الدار أحدٌ غير حمار، فوقفت على ما قبل غير، وابتدأت به، لكان قبيحاً، فكذلك هذا. وأما المعنى فلأن ما قبله مشعرٌ بتمام الكلام في المعنى. فإن قولَك: ما في الدار أحدٌ إلا الحمارَ، هو الذي صحَّح قولَك: إلا الحمارَ. ألا ترى أنك لو قلت: إلا الحمارَ، على إنفراده، كان خطأ.

[إمـلاء ١٥٢]

[القياس أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة]

وقال: القياس يقتضي أن يكون المبتدأُ معرفة والخبرُ نكرة، لأن المبتدأَ هو المحكومُ عليه ، فالأوْلى أن يكون معروفاً عند المخاطب ليستفيد الحكمَ على معروف[١]. إلا أنهم سوَّغوه في النكرة أيضاً لأنهم قد يحتاجون إلى الحكم على النكرة كما يحتاجون إليه في المعرفة. فاشترطوا أن تُخصص بوجه من وجوه التخصيصات ليكونوا قد وفوا بالغرضين[٢].

وأمَّا كونُ الخبر نكرة فلأنه حكم لا بد أن يكون للإفادة لمن ليس عنده. فلو عرَّفوه لم يستقم. لأنك إذا حكمتَ على زيد بالقيام فقلت: زيدٌ قائم، فلو

---

(١) قال ابن الأنباري: «لأن المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عما لا يعرف لا فائدة منه». أسرار العربية ص ٦٩.

(٢) المبتدأ على نوعين: معرفة وهو القياس، ونكرة إما موصوفة كقوله تعالى: ﴿ **ولعبد مؤمن خير من مشرك** ﴾ (البقرة : ٢٢١)، وإما غير موصوفة ، كالنكرة الداخلة عليها همزة الاستفهام وأم المتصلة ، كقولهم : أرجل في الدار أم امرأة؟. والنكرة الواقعة في سياق النفي ، كقولهم : ما أحد خير منك . والنكرة التي تكون في كلام مقدر بالفاعل ، كقولهم : شر أهر ذا ناب . والنكرة التي تقدم عليها خبرها وهو ظرف أو جار ومجرور ، كقولهم : تحت رأسي سرج . انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٥.

ذهبتَ تعرّفُه لوجب أن تكون الذاتُ المنسوب إليها القيام معروفةً[1]، فتكـون مُخبراً بما لا يفيد المخاطبَ.

وأيضاً فإنه لو صحَّ ذلك لوقع التعريفُ ضائعاً، ومنْ ثَمَّ وجب التقديرُ في مثل: زيدٌ القائم، وزيدٌ أخوك، بأنَّ[2] المعنى زيدٌ محكوم عليه بأنه القائمُ. وإنما يكون ذلك إذا كان المخاطبُ قد فهم مسمّى بزيد، وفهم ذاتـاً منسوبـاً إليها القيامُ وهو لا يعلم بأنهما في الوجود، فإذا أُخبرَ بذلك أفيد ما ليس عنده. أمَّا لو كان الخبرُ بنفس قولك: القائم، لم يستفد ما ليس عنده[3].

ولا يعنون بالقياس العقلي الموجبَ العقلي الذي يستحيل خلافُه، وإنما أرادوا القياسَ العقلي باعتبار الاستحسان.

[إمــلاء ١٥٣]

[وجه حمل النصب على الجر والجر على النصب]

وقـال: إنما حُمـل النصبُ على الجرّ والجـرُ على النصب، ولم يُحمل واحد منهما على الرفع لأمور: أحدُها: أنهما أخفُ من الرفع فحُمل أحدُهما على الآخر، ولم يُحمل على الأثقل لئلا يكثر الثّقل. الثاني: أنهما كلاهما في الأصل لِمَا هو فضلة، والرفعُ موضوع لما هو أحدُ جزئي الجملة[4]، فحُمل أحدُهما على الآخر لاشتراكهما في ذلك. الثالث: هو أنهما كلاهما في الأصل من متعلقات الفعل، والرفعُ لمتعلّق الفعـل في الأصل إنمـا هو لِمَنْ قـام به، فحُمل أحدُهما على الآخر لاشتراكهما في ذلك[5].

---

(١) في م: معرفة.

(٢) في م: فإن.

(٣) أما لو... ما ليس عنده: سقطت هذه العبارة من د، بسبب انتقال النظر.

(٤) أي: موضوع للمبتدأ أو الخبر أو الفاعل.

(٥) قال السيوطي: «النصب أخو الجر، ولذا حمل عليه في بابي المثنى والجمع دون المرفـوع. =

[إمــلاء ١٥٤]

[عدم جواز: جاءَ زيدٌ والعاقل]

وقال: لا يجوز: جاء زيدٌ والعاقلُ. لأنك إمَّا أنْ تعطف العاقلَ باعتبار المعنى أو باعتبار الذات. فإنْ عطفته بـاعتبار الـذات فسد لعـدَم التعدد، وإنْ عطفته باعتبار المعنى فسدَ أيضاً. لأنك إنما تعطفه على الذات الْمنسوب إليها المجيء، فيجب أن يكون المعنى منسوباً إليه المجيءُ لتشريكه معه بالـواو، وهو فاسد، بخلاف قولنا: جاء زيدٌ العاقلُ والكريم، فإنك عطفتَ معنى على معنى، والمعنى الأولُ منسوب إلى الذات المتقدمة، فكـذلك المعنى الثـاني ثبت فيه ما ثبت في المعطوف عليه بخلاف قولك: جاء زيدٌ والعاقلُ، لِمَا تقدم.

[إمــلاء ١٥٥]

[الضمائر لا تعود إلا على الأسماء]

وقال: إنما كانت الضمائرُ لا تعود إلا على الأسماء، لأنها إذا عادت على شيء فإمَّا أنْ تكون بمعنى ذلك أو لا، والقسمـةُ حاصـرة، وليس إلَّا الأسماءُ والأفعال والحروف.

فإنْ كان الأولُ فهو المرادُ. وإنْ كان الثاني لزم أنْ تكون إمَّا أفعالاً وإمـا حروفاً، وهو باطلٌ، لأنه قد ثبت اسميتها بالدخول في حدِّ الأسماء والخواص، وذلك غيرُ خاف.

= قال ابن بابشاذ في شرح المحتسب: وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمـار، نحو رأيتك ومررت بك، ورأيته ومررت به، وهما جميعاً من حركات الفضلات، أعني النصب والجر، والرفع من حركات العمد». الأشباه والنظائر ٢/٢٧.

[إمــلاء ١٥٦]

[جواز حذف الموصوف وعدم جواز حذف الموصول]

وقال إنْ قيل: لِمَ حُذِفَ الموصوفُ وأقيمتْ الصفةُ مقامه، ولم يُفعل ذلك في الموصول؟ فلأن الصفةَ تدل على الذات التي دلَّ عليها الموصوفُ بنفسها وباعتبار التعريف والتنكير لأنها تابعةٌ للموصوف في ذلك. والموصولُ لا ينفكُّ عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرَّف. فلو حُذف لكانت الجملةُ نكرة، فيختل المعنى(١).

[إمــلاء ١٥٧]

[وجه جعل «أي» وصلة لنداء ما فيه الألف واللام]

وقال إنما جُعلت «أي» متوصَّلاً بها إلى نداء ما فيه الألف واللام لأنها مبهمة يصحُّ تفسيرُها بكل ما فيه الألف واللام(٢). والغرضُ هــهنا أن يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها. فلما كانت كذلك صَلُحت لهذا المعنى. والذي يدل على ذلك أن أسماءَ الإشارة لمَّا كانتْ بهذا الوصف وقعت هذا الموقع، فقيل: يا هذا الرجلُ، ويا هؤلاء الرجالُ.

---

(١) قال الرضي: «وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين. قالوا: قوله تعالى: ﴿ وما منا إلا له مقام معلوم ﴾ أي: إلا مَنْ له مقام». شرح الكافية ٢/٦١. وقال ابن هشام: «ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر». مغني اللبيب ٢/٦٩٢ (دمشق).

فإذن كلام ابن الحاجب في أن الموصول لا يحذف هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم يجيزون ذلك.

(٢) قال الرضي: «ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسماً مبهماً غير دال =

[إمـــلاء ١٥٨]

[علة بناء كيت على الضم]

وقال: إنما بنيت «كيت وكيت» على الضم[١] لأنها كناية عما أحدُ جزئيه مضموم، وهو إما الجملةُ الاسمية أو الفعلية، وعلةُ بنائها واضح[٢].

[إمـــلاء ١٥٩]

[الإنشاء يدل على الحال ولا يدل على الزمان]

وقال لمَّا وردَ على حد الاسم: نِعْمَ وَبِئْسَ[٣]، وأجاب عنه بأنها في أصل وضعها دالةٌ على الحدث والزمان، وإنما نُقلا إلى معنى الإنشاء، والإنشاءُ لا دلالةَ له على الزمان: ما المانعُ من أن يكون «نعم وبئس» الإنشائيان وما أشبههما من الإنشاءات دالاً على الحال؟ ولا بُعدَ في ذلك، فإن قرينةَ الإنشاء ههنا دالةٌ على الحال كما في قولنا: إنْ قام زيد قمت، مستقبلٌ من حيث القرينة الشرطية الداخلة عليه، وكذلك قولهم: لم يقم، فإنه قبل وجود «لم» مستقبلٌ، فلمَّا دخلت «لم» قَلبت معناه إلى المضي. فلا يَردُ إذن على حد الاسم الذي هو: ما دلَّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران.

= على ماهية معينة محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصصه الذي هو ذو اللام». شرح الكافية ١/١٤٢.

(١) قال الزمخشري: «وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم». المفصل ص ١٨٣.

(٢) قال ابن الحاجب: «وأما كيت وذيت فعلة بنائهما أنهما كنايتان عن الجمل، والجمل مبنية باعتبار الجملية، فبنيت تشبيهاً لها بما كني بها عنه». الإيضاح ١/٥٢٥. وانظر الإملاء (٤٤) من الأمالي المطلقة. ص: ٧٣٠.

(٣) اختلف النحويون في نعم وبئس، هل هما فعلان، أو اسمان؟ فذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان واستدلوا على ذلك بأن الضمير يتصل بهما وأن تاء التأنيث تتصل بهما وأنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية. وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، =

والجواب عن هذا: أنه لو كان الإنشاء دالاً على الزمان وضعاً لكان: هل زيدٌ قائم؟ دالا على الزمان وضعا، ولا يدل فلا يدل.

[إمـلاء ١٦٠]

[وجه إنكار فعل الحال]

وقال: مَنْ أنكر فعلَ الحال فله شُبهة. وهو أنه يقول: فعلُ الحال هو الدالُ على حدث وزمان بين الماضي والمستقبل. ومعلومٌ أن ذلك الزمنَ زمن فرد، وكلُّ فعل يُعبّر عن وقوعه لا يسعه ذلك الزمن، فصار إثباتُه يؤدّي إلى التناقض، لأنه يكون معناه أنه وقع فيه وهو لم يقع فيه، وذلك متناقضْ.

أمَّا كونُه يدل على كونه وقع فهو معنى فعل. وأما كونُه غيرُ واقع فيه فلِمَا عُلم من أنّ كل فعل لا يمكن وقوعُه في زمن الحال، فقد أخبرَ عمَّا لا يمكن وقوعُه بأنه وقع، وهو فاسد.

وهذا مستقيم لو كانت العربُ ضايقت في زمن الحال هذا التضايق. وإنما العربُ أجرت الزمانَ المتقارب في أول الفعل وآخرِه بمنزلة زمن الحال. فثبت هذا على المسامحة لا على التضايق، ولذلك لو كان الفعلُ مما لا يكون عادة إلا في شهر أو أكثر صحَّ أن يُعبّر عنه بفعل الحال إذا كان الحالُ ملتبساً به. فإذا ثبت ذلك سقطَ ما توهمه مِن التضايق، وإذن سقط وضعُ الحال باعتبار التوسعة التي ذكرناها.

وأمَّا إنكارُ زمن الحال فلا يُنكره عاقلٌ لأنه معلوم ضرورة.

واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، وأنهما يناديان، وأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، وأنهما لا يتصرفان. انظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٩٦.

[إمـلاء ١٦١]

[تسمة حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحرَوف الاستفتاح]

وقال: تسميةُ حروف التنبيه[١] بهـذا الاسم أوْلى من تسميتها بـاستفتاح الكلام، لأنَّ إضافةَ الحرف في تسميتـه إلى المعنى المختص به في الـدلالة أوْلى من إضافته إلى أمر ليس من دلالته.

والتنبيـهُ من دلالة هـذه الحروف، بخـلاف الاستفتـاح[٢]. ألا تـرى أنَّ حروف الاستفهام وحروفَ التحضيضِ ونظائِرَها لا تكون إلا مستفتحاً بها، ولم تُسمَّ حروفَ استفتاح، لأنـه ليس من دلالتها. وإنمـا سُمِّيت حروفَ استفهـام وحروفَ تحضيض لمَّا كان ذلك المعنى مدلولاً بها.

وإذا اعتبـرْتَ تسمياتِ الحـروف باعتبـار إضافتهـا وجدتَهـا كلها كـذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف النفي والاستقبال والجـر وغير ذلـك، فثبت أنَّ تسميتها بحروف التنبيه أوْلى.

---

(١) وهذه الحروف هي : ألا وأمَا وها. فألا: تدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين. وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا ، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق . مغني اللبيب ١/ ٧١ (دمشق). وأما: تكون بمنزلة ألا وتكثر قبل القسم ، وقد تبدل همزتها هاء أو عيناً قبل القسم ، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفهـا ، أو تحذف الألف مـع تـرك الإبـدال . وإذا وقعت (أنّ) بعـد (أمـا) هـذه كسـرت . المغني ١/ ٥٦ (دمشق). وها: تدخل على أربعة : الإشارة غير المختصة بالبعيد ، وضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة، وأي في النداء ، واسم الله في القسم عند حـذف الحرف . المغني ١/ ٣٨٥ (دمشق).

(٢) التنبيه معناها والاستفتاح مكانها.

[إمــلاء ١٦٢]

[تكــرر الخبــر]

وقال: إذا تكرر الخبرُ. فإنْ كـان من الصفات جـاز عطفُ بعضهـا على بعض كما تُعطف الصفاتُ إذا تكررت كقـولك: زيـدٌ عالم وعـاقل[1]، كمـا تقول: مررت برجل عالم وعاقل، كأنك قلت: ذو علم وعقل.

فلمَّا كان الأمرُ المقصود هو المعنى والواو تُشعر بالتعدد جاز الإتيانُ بها لتعدد المعنى. ولمَّا كانت الذاتُ واحدة جاز حذفُ الواو لاتخاذ الذات، كما جاءَ الأمران في الصفات.

فإذا لم يكن الخبرُ من قبيل الصفات فالظاهرُ أنه إذا تعـدد لا يكون فيـه الواو مثل قولك: زيدٌ أخوك أبو عمرو. فلو قلت: زيدٌ أخوك وأبـو عمرو، لم يكن مستقيماً، لأنه لا متعدد تكونُ الواو جاءت باعتباره. ولذلك لا يُفهم عند ذلك إلا العطفُ على المبتدأ، وتقديرُ خبر الثاني كالأول، فلا يُفهم من قولك: زيدٌ أخوك وأبو عمرو، إلا: زيدٌ أخوك وأبو عمرو أخوك، وكذلك ما أشبهه.

[إمــلاء ١٦٣]

[علة كون النَّسَبِ بالياء المشددة]

وقال: إنَّما كان النَّسب بالياء المشددة لأنهم لمَّا قصدوا إلى معنى النَّسب إلى الاسم ولم يكن بد من زيادة تدل عليه، وأكثـرُ الزيـادات لحروف المـد واللين، فكانت أوْلى.

واختصتْ الياءُ لأن الواوَ مستقلة، والألفُ لا يمكن تشديدها، فتلبس بما في آخره ألفُ لا للنَّسب كَـ: فَعْلى وفُعْلى وفِعْلى، وشبهها، فتعينت الياءُ لأنها

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٠٣.

غير مستقلة منها، ويمكن تشديدُها، فيذهب اللَّبْسُ بين قولك: حصيريّ وحصيريْ، بالتشديد والتخفيف. أي: إذا شُدِّدتُ علم أنه منسوب، وإذا خففت عُلم أنه مضاف.

ومَنْ قال اختصت الياءُ لأنه في معنى المضاف[1]، والياءُ للإضافة في مثل قولك: غلامي ودلوي وَحصيري، فقد غلط في قولك: والياءُ للإضافة، فإن قولَك: غلامي، الياءُ للمتكلم سواء كان الأولُ مضافاً إليه أو واقعاً، ألا ترى أنَّك تقول: غلامِي وضربني.

وإنْ أراد أنه قد يكونَ مضافاً إليها، فحينئذٍ يَرِد عليه الكافُ والهاء لأنها تكون مضافاً إليها.

فإنْ قال: أردتُ أن الياءَ لا تُستعمل للمتكلم إلا بمعنى أنه نُسب إليه شيءٌ كقولك: غلامي وضربني، وردَ عليه أنَّ الكافَ كذلك في: غلامك وضربك.

[إملاء ١٦٤]

[جواز الإضمار في النسب وعدم جوازه في المفردات]

وقال: إنما جاز الإضمار في الشأن والقصة ولم يتقدَّم ذكرُه لأنه ضميرٌ لنسبة حاصلة من الجزئين المسميين كلاماً، وذلك معهودٌ لكل عاقل، فكأنه إنما أضمره لتقدم أمر يدلُّ عليه وهو ذلك العهدُ السابق.

فإنْ قيل: فهذا جارٍ في المفردات، فإنه كما تُتعقَّل النِّسبُ تُتعقَّل المفرداتُ فليجز إضمارُ المفرد بناء على ذلك. فالجواب: أن المفردَ لو أُضمر

(١) قال ابن الأنباري: «إنما كانت ياء تشبيهاً بياء الإضافة، لأن النسب في معنى الإضافة، ولذلك كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بباب الإضافة، وكانت الياء مشددة لأن النسب أبلغ من الإضافة، فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى، وكانت مكسوراً ما قبلها توطئة لها». أسرار الغربية ص ٣٦٩.

مع اختلاف حقائقه لم يكن في الإضمار فائدةٌ للتردد الحاصل فيه بين آلاف، بخلاف النسبة فإنها أمرٌ متميز لا التباسَ فيه بغيره. فلذلك جوَّزوا الإضمارَ في النِّسب ولم يجوزوه في المفردات.

[إمـــلاء ١٦٥]

[علَّة بناء الاسم لشبه واحد]

وقـال: إنْ قيـل: لِمَ بُني الاسمُ لِشَبـه واحـد(١) وامتنـع من الصـرف لشبهين، وكلا الأمرين خروج عن أصله؟

فالجوابُ: أن الشَّبهَ الواحد بالحرفُ يبعده عن الاسميـة ويقربـه مما ليس بينه وبينه مناسبةٌ إلا في الجنس الأعمّ وهو كونُه كلمة، وشبَهُ الاسم بالفعل وإنْ كان نوعا آخرَ إلا أنـه ليس في البُعد عن الاسم كـالحرف. ألا تـرى أنك إذا قَسَّمت الكلمة خرج الحرفُ أولاً لأنه أحـد القسمين، ثم يبقى الاسمُ والفعل مشتركين، فتفرِّق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف.

فـوِزانُ الحرف من الاسم كـالجماد بـالنسبة لـلآدمي، ووزانُ الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي. فشَبهُ الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان.

فقد علمت بهذا(٢) أن المناسبةَ الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعدُ لا تقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه.

[إمـــلاء ١٦٦]

[الاقتضاء الوجودي والاقتضاء العقلي]

وقـال: قولنـا: العامـلُ ما بـه يتقوَّم المعنى المقتضِي. الاقتضـاءُ على

---

(١) هذا الشبه هو الحرف والفعل الماضي والأمر.

(٢) في م: لهذا.

ضربين: اقتضاءٌ وجودي واقتضاءٌ عقلي. فالعقليُّ مثل: ضربتُ زيدا. والوجوديُّ مثل: ضربت يوم الجمعة، ومكانَك، وجاء زيدٌ راكباً. لأنه لا بدَّ له في الوجود من حال وزمان ومكان.

وأما قولُهم: ضربتُ ضربا، فمن القسم الوجوديّ، باعتبار التأكيد وبيان النوع.

[إمــلاء ١٦٧]

[وجه تسمية ما لا ينصرف بهذا الاسم]

وقال: إنما خُصَّ بابُ ما لا ينصرف بهذه التسمية لأن الصريفَ هو الصوتُ الرقيق الذي يُسمع من البكرة[١]. ولمَّا كان التّنوينُ مُشْبِهاً له سُمّي ما قام به منصرفاً، وسُمِّي ما فُقد منه غيرَ منصرف[٢].

[إمــلاء ١٦٨]

[قول للزجاجي والتعليق عليه]

وقال: قول صاحب الجمل[٣]: «ما كان أحدٌ مثلَك[٤]، ولم يجز ما

---

(١) قال ابن منظور: «وصريف البكرة صوتها عند الاستقاء. وصريف القلم والباب ونحوهما صريرهما». اللسان (صرف).

(٢) وقيل: من الانصراف في جهات الحركات. وقيل: من الانصراف وهو الرجوع، فكأنه انصرف عن شبه الفعل. وقيل: لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢٢٨.

(٣) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي. وقد سبقت ترجمته. انظر ص: ٧٣٤.

(٤) قال الزجاجي: «ما كان مثلك أحدٌ، بنصب (مثل) فإنه نفى أن يكون على مثل حاله =

كان مثلُك أحداً». لأن الخبرَ هو المقصودُ بالنفي. فإذا قال: ما كان أحدٌ مثلَك، فقد نفى مماثلةَ كل أحد له، لأن الضميرَ المرفوع في «مثل» لأحد، والكافُ في معنى المفعول. والمعنى: ما كان أحدٌ مماثِلاً لك، أي: مُشْبها لك، فنفى مشابهةَ كل أحد له، فصار المعنى: بلغتَ مبلغاً من الفضل لم يُشابِهْك أحدٌ فيه.

وإذا قال: ما كان مثلُك أحداً، وجب أن يكون المنفيُ معنى الأَحديَّة وهي الإنسانيةُ، فيصير المعنى: ما مثلُك إنساناً، ويكون المماثِلُ له مثبتاً، وإنما نفى الإنسانيَّةَ عنه. والمِثلُ المثبت، إما أن يُراد به نفسُ المضاف إليه كما في قولك: مثلُك لا يقول ذاك، وإمَّا بمعنى المشابِه. وعلى كلا الأمرين لا يستقيم نفيُ الإنسانية، لأنه يصير بمعنى: ما أنت إنساناً أوْ مُشابِهُك إنساناً، وكلاهما غيرُ مستقيم.

وأمَّا إذا قصدتَ معنى المبالغة في الذم أو المدح كان جائزاً. يريد معنى قوله: ﴿ما هذا بشراً﴾[1]، لأن المعنى إثباتُ أمر أعلى من البشرية في مقصود المحكيّ عنه كقول الشاعر:

فلستَ لإنْسِيٍّ ولكنْ لمَلأكٍ[2]

= أحد، ولو رفع (مثل) فقال: ما كان مثلك أحداً، لم يجز». انظر: الجمل ص ٦٠. ويلاحظ أن ابن الحاجب لم ينقل عبارة الزجاجي كما هي. وهذا مما يؤخذ عليه في أماليه. ولكن الرجل له عذره، فهو كان يملي من ذاكرته.

(١) يوسف: ٣١.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه: تنزّل من جوِّ السماءِ يَصُوبُ. وهو من شواهد سيبويه ٤/ ٣٨٠ ولم ينسبه لأحد. وانظر: المفضليات ٢/ ١٩٤ (تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون)، ونسبه لعلقمة بن عبدة. وكذلك ابن الأنباري في كتاب المذكر والمؤنث ص ٢٦٠. ونقل ابن منظور عن ابن بري أن البيت لرجل من عبد القيس يمدح النعمان. =

فيكون قوله: ما مثلُك أحداً، في مقصود المدح، إمَّا على معنى: ما أنت بشرا، أي: بل أعلى من البشر. وإذا كان مماثلُه أعلى من البشر كان هو كذلك من طريق الأوْلى، لأنَّ المشبَّهَ به أقوى في المعنى المراد من المشبَّه، ويكون معناه في الذم: ما أنت بشراً بل أدنى من البشر، يريد البهيميَّةَ وشبْهها، كما أراد في المدح الملكيَّةَ وشِبْهها.

[إمــلاء ١٦٩]

[الاختلاف في «كم» وأخواتها هل هي معرفة أو نكرة؟]

وقــال: اختُلف في كم وكــذا وكيت و ذيت و أيــان ومتى وأين وكـيف ونحوها. فقيل: معرفةٌ، لأن المعنى في «مَنْ»: أزيدٌ أم عمـروٌ؟ وفي «ما»: الخِياطةُ أم الكتابةُ صناعتُـك؟ وفي «أيْنَ»: أفي السوق أم الدار قعودُك؟ وفي «متى»: أيـومَ الجمعة أم يـوم السبت سفرُك؟ وفي: كمْ درهمـاً مـالـك؟ أيُّ الأعدادِ؟ وفي: كم درهمٍ، الكثيرُ من الدراهم، وفي: كيف حالُك؟ أعلى العافية أم المـرض؟ وفي: كيت وذيت، لأن معناه: كـان من القصة الحـديثُ المعهودُ. وقيل: نكرةٌ، لأن معنى: مَنْ أبوك؟ أيُّ رجل؟ ومعنى: ما صناعتك؟ أيُّ فعـل؟ ومعنى: أين؟ أيُّ مكان؟ ومعنى: متى؟ أيُّ زمـان؟ ومعنى: كم الاستفهامية، أيُّ عدد؟ والخبرية: كثيرٌ. وكيف: أيُّ حال؟ وكيت وذيت: كان من القصة حديثٌ.

والظاهر أنها في: مَنْ وما وأين ومتى، ونحوها مما في المعنى سؤال عن المعرفة، معرفةٌ. ونحو: كم الاستفهامية والخبرية وكيف وكيت وذيت، نكرةٌ.

= وقيل: هو لأبي وجزه يمدح عبد الله بن الزبير. اللسان (ألك، صواب). ويستشهد به النحاة على همز (ملاك).

وأمَّا كذا فأوضحُ في النكرة، لأنك إذا قلت: له كذا وكذا درهماً، فغايةُ أمره أنْ يكون كالتصريح بقولك: أحدٌ وعشرون درهماً، وكذلك جميع الباب فيه.

[إمــلاء ١٧٠]

[كلم وتمر وبابه ليس جمعاً]

وقال: كَلِمٌ وتَمْرٌ وبابُه ليس بجمع(١) لأوجه ثلاثة(٢): أحدها: أنه لو كان جمعا لكان جمع كثرة، ولو كان لوجب أن يُصغّر على تُميرات. الثاني: أنه لو كان جمعا لم يُصغّر على تُمير. الثالث هو: أنَّ فَعْلاً ليس من أبنية الجموع. وإذا تردد الوزنُ بين كونه جمعا ومفردا لم يثبت كونُه جمعا إلا بثبت، لأن أصل الأسماء في الافراد. الثالث(٣) هو: أن هذه(٤) الأسماء موضوعة لمعقوليَّة هذه الأشياء كالتمر والعسل، فلا يصحُّ جمعها إلا إذا قُصد آحادُها أو أنواعُها، فكما أنه لا يصحُّ أن يقال: ماءٌ وعسل، جمعٌ، فكذلك هذا.

ويدل عليه امتناعُ جمع تمر إذا قُصد به الجنس، وجوازُ جمعه إذا قُصد به النوعُ. ولذلك نقطع بالفرق بين معنى تمر وتَمرات. في أن تمرات تدل على قَصْد الوحدان، مثلها في: رجال. وتَمْرٌ إنما يدل على الماهية مثله في: ماء وعسل.

---

(١) وإنما هو اسم جنس جمعي. قال عنه سيبويه: «هذا باب ما كان واحداً يقع للجميع، ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع». الكتاب ٣/٥٨٢.

(٢) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. والصواب: أربعة. لأن الأوجه التي ذكرها أربعة وليست ثلاثة.

(٣) هكذا في جميع النسخ. والصواب: الرابع.

(٤) هذه: سقطت من م.

[إمــلاء ١٧١]

[عطف ذي اللام على المنادى المضمـوم وعلى اسم «لا» النـافية للجنس]

وقال: قولهم: ألا يا زيدُ والضحاك، في جواز الـرفع والنصب[١]. ولم يأت في باب «لا»، إلا وجهٌ واحد وهو الرفعُ لا غير، مثل: لا غلامَ لـكَ ولا العباسُ.

والفرقُ بينهما أن «لا» لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه[٢]. ولا يمكن حملُه على اللفظ، لأن «لا» إنما أُتي بها لنفي المتعدد، ولا تعدد في قولك: لا غلامَ لك ولا العباسُ، ولأن دخولَ النصب فيه فرع دخول الفتح فيه إذا كان منفيا، ولا يدخله الفتحُ فلا يدخله هذا النصبُ الذي هو فرعُه، لأن دخولَ الفتح إنما كان لتضمُّنه معنى الحرف. ألا ترى أن معنى قـولك: لا رجـلَ في الدار، لا مِنْ رجلٍ، ولا يتقدر مثلُ ذلك فيما ذكرناه، ألا ترى أن «لا» إذا وقع بعدها المعرفة[٣] وجب الرفع والتكرير[٤].

ويرجع الاسمُ حينئذٍ إلى أصله، فإذا وجب الرفعُ فيما يلي «لا» ولم يجز فيه غيرُه فلانْ لا يجوز غيرُه في فرعه الذي هو المعطوفُ من باب الأوْلى.

وليس كذلك في باب النداء في قـولنا: يـا زيدُ والضحـاك، فإن حـرفَ

---

(١) فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب عطف على الموضع . والخليل في مثل هذه المسألة يختار الرفع ، وأبو عمرو يختار النصب. انظر سيبويه ٢/١٨٧، والإملاء (٤) من الأمالي على مسائل الخلاف ص: ٤٨٥، وشرح الكافية للرضي ١/١٣٨.

(٢) انظر الإملاء (٨٥) من الأمالي على المفصل ص : ٤١١، وسيبويه ٢/٢٧٤.

(٣) ألا ترى أن (لا) إذا وقع بعدها المعرفة : سقطت من د.

(٤) قال المؤلف : «لأن (لا) تقتضي نفي المتعدد وضعاً . ولما كان المعرفة الواحد لا تعدد فيه اشترط تكريره ليحصل التعدُّدُ. انظر: ص: ٤١١ . هذا وقد أجاز المبرد وابن كيسان عدم تكريرها. انظر : أوضح المسالك ٢/٥.

النداء وإنْ كان متعذراً كما تعذر فيما ذكرناه إلا أنه يُتوصل إليه بـ «أي» وبِـ «هذا» كقولك: يا أيها الضحاكُ، ويا أيهذا الضحاكُ، فصار له دخولٌ وإنْ كان باشتراط فصل، بخلاف «لا» فإنها لا تدخلُ بحال.

[إمــلاء ١٧٢]

[عطف المجرد عن اللام على المنادى المضموم واسم لا النافية للجنس]

وقال: إنْ قيل: ما الفرقُ بين قولهم: يا زيدُ وعمروُ، فإنه ما جاء فيه إلا وجهٌ واحد وهو قولُهم: وعمروُ[1]، وجاء في المعطوف في باب «لا» وجهان: أحدُهما: العطف على اللفظ[2]، مثل: لا أبَ وابنا[3]. والثاني: العطفُ على المحل[4]، مثل:

لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاك ولا أبُ[5]

والفرقُ من وجهين: أحدهما: أن قولنا: يا زيدُ وعمروُ، حرفُ النداء مرادٌ وهو جائزٌ حذفُه، فجاز الإتيانُ بأثره[6]، وليس كذلك في باب «لا» في الصورة

---

(١) قال سيبويه: «وتقول: يا زيدُ وعمروُ، ليس إلا، لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله: يا. وكذلك يا زيدُ وعبد الله، ويا زيدُ لا عمروُ، ويا زيد أو عمروُ. لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول، وليس ما بعدها بصفة، ولكنه على يا». الكتاب ٢/١٨٦.

(٢) انظر: سيبويه ٢/٢٨٥.

(٣) سبق الحديث عنه في الإملاء (٨٥) من الأمالي على المفصل. ص: ٤١٩.

(٤) انظر: سيبويه ٢/٢٩٢.

(٥) سبق الحديث عنه في الإملاء (٧٨) من الأمالي على المقدمة. ص: ٥٩٣.

(٦) قال الرضي: «وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف. فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء، أعني اللام، جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره النداء». شرح الكافية ١/١٣٦.

المذكورة، لأن «لا» لا تُحذف في مثل ذلك، وإنما قُدِّر حرفُ النداء ههنا دون ثَمَّ لكثرة النداء في كلامهم. الوجهُ الثاني: أنّ «لا» بُني اسمها معها إلى أنْ صار الاسم ممتزجاً امتزاج المركبات، ولا يمكن بقاءُ ذلك مع حذفها، ولم يبنوه بناء منهم على امتزاجه بالأولى، لأنه قد فُصل بينهما بكلمتين، ولئلا يؤدي إلى امتزاج أربع كلمات.

[إملاء ١٧٣]

[لا يجوز حذف حرف النداء في مثل قولهم: رجل وامرأة]

وقال: إنما لم يُحذف حرف النداء في مثل قولهم: رجل وامرأة وشبهه(١)، لأن الأصل: يا أيها الرجلُ ويا أيها(٢) المرأةُ، فاستغنوا بقولهم عن الألف واللام لدلالتها على التعريف المستفاد من الألف واللام. ولمَّا حُذفت الألفُ واللام استُغني عن «أيها» لأنها إنما وُضعت وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام فبقي: يا رجلُ. فلو حُذف حرفُ النداء لكثُرَ الحذفُ وأخلَّ، فكُرِهَ لذلك(٣).

ويجوز أنْ يقال: إنما لم يُحذف لأنه نابَ مناب حرف التعريف المراد معناه في قولك: الرجل. فكما لا يجوز حذفُ المعوَّض عنه عند انفراده فكذلك لا يجوز حذفُ عِوَضه الذي هو منزَّل منزلته، بخلاف يا زيدُ، فإن تعريفَه لم يكن

(١) لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب. والمقصود بالجنس ما كان نكرة قبل النداء. انظر الرضي ١/١٥٩.

(٢) كذا في جميع النسخ. والظاهر أنه جائز. انظر سيبويه ٢/١٨٨.

(٣) قال أبو البركات الأنباري: «يجوز حذف حرف النداء إلا مع النكرة والمبهم، لأن الأصل فيهما النداء بـ (أي) نحو: يا أيها الرجل، يا أيهذا الرجل، فلما اطرحوا أيا والألف واللام، لم يطرحوا حرف النداء، لئلا يؤدي ذلك إلى الاجحاف بالاسم». أسرار العربية ص ٢٢٨.

بشيء حُذف وقامت «يا» مقامه، بل هو بالعلمية، ونسبتُه إلى مسماه وهو منادى كنسبته وهو غيرُ منادى.

وهذا يمكن إجراؤه في أسماء الإشارة بوجه، وهو أنْ يقال إن تعريفَ أسماء الإشارة ليس كتعريف الاعلام، فإنها لم تتعرف إلا بقرينة القصد إلى مدلولها، و «يا» فيها ذلك المعنى المذكورُ، فصارت معها كالقرينة المفيدة للتعريف. فإذا حذفْتَها وأنت قاصد إلى التعريف كنت كالحاذف حرفَ التعريف[1].

ويجوز أنْ يقال: إنما لم يُحذف من رجل وامرأة، لأن وضعَ هذا اللفظ للتنكير بخلاف زيد وعمرو، فإن وضعَه للتعريف، فلا يُخلُّ استعمالُه بغير حرف النداء عن معنى التعريف بخلاف رجل وامرأة، فإن حذفَ حرف النداء مخلّ لإيهام بقائه على التنكير، فلم يُحذف عنه حرفُ النداء لذلك.

ولا يتقرر مثلُه في أسماء الإشارة لأنها في أصل وضعها للتعريف، إلا أن يقال: أُجريتْ مجرى النكرة لكون تعريفها مفتقِراً إلى القرينة بخلاف: زيد وعمرو، فإنَّه غيرُ مفتقِر إلى القرينة في التعريف، فأُجْرِيَ المفتقِرُ مجرى النكرة ليكون لِمَا لا يفتقر على ما يفتقر مزيَّة.

وإنما كان: يا أيها الرجل، هو الأصلُ لقولك: يا رجلُ، لأن المقصودَ نداءُ المعرفة. ومعلومٌ كراهتُهم الجمعَ بين حرفي تعريف. وقد عُلم أنَّ تعريفَ الرجل بالألف واللام هو الأصل، وإذا كان تعريفُه بالألف واللام هو الأصل[2]

(١) وقد جوز الكوفيون حذف حرف النداء من اسم الإشارة اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء. انظر الرضي ١/ ١٦٠.

(٢) وإذا كان تعريفه بالألف واللام هو الأصل: سقطت هذه العبارة من د بسبب انتقال النظر.

وجب أن يكون: يا أيهذا، هو الأصل لقولك: يا هذا، لأنه لـو لم يكن أصلُه لكان زائداً، فيؤدِّي إلى أنْ تُزاد الأسماء، وهو على خلاف قياس كلامهم على أن أصلَ الزيادة على خلاف القيـاس. وإذا وجب أن لا يكون زائـداً وجب أن يكون أصلاً.

[إمـلاء ١٧٤]

[جواب عن إشكال يورد على ظروف المكان]

وقال: الفرسخُ والبريد في قولهم: سرت فرسخا وبريداً، ، مفعولٌ به؛ لأن «سرت» بمعنى: قطعت، كأنه قال: قطعتُ فرسخاً.

وهذا جوابٌ عن إشكـال يورد على الـظروف وهو أن ظـروفَ المكان لا ينتصب بتقدير «في» فيها إلا المبهمُ[1] خاصة دون المختصّ. فإذا وردَ الفرسخُ والبريد وهما مختصان، فيجاب بما ذُكر أولاً. أو أنه مما استُثْنِيَ لكثرته، فكان كقولنا[2]: «ولفظ مكان لكثرته».

[إمـلاء ١٧٥]

[الفرق بين المصدر واسم المصدر]

وقال: الفرق بين قول النحويين: مصـدرٌ واسمُ مصدر، أن المصـدر هو الذي له فعلٌ يجري عليه كالانطلاق، في: انطلق[3]. واسمُ المصدر هو اسمٌ

---

(١) قال الرضي: «اختلف في تفسير المبهم من المكان. فقيل: هو النكرة، وليس بشيء، لأن نحو: جلست خلفك وأمامك، منتصب بلا خلاف عـلى الظرفيـة. وقيل: هـو غير المحصور كما قلنا في الزمـان، وهو الأولى، فتخـرج منه المقـادير المـمسـوحـة كفرسخ وميل، ولا خلاف في انتصابها على الظرفية». شرح الكافية ١ / ١٨٤.

(٢) الكافية ص ٧. وانظر: الإملاء (٣٣) من الأمالي على المقدمة. ص: ٥٣٢.

(٣) انطلق: سقطت من د.

لمعنى، وليس له فعلٌ يجري عليه كالقهقرى، فإنه لنوع من الرجوع، ولا فعلَ له يجري عليه من لفظه.

وقد يقولون: مصدر واسم مصدر في الشيئين المتقاربين لفظا، وأحدُهما للفعل والآخرُ للآلة التي يُستعمل بها الفعلُ كالطَهور والطُهور، والأَكْل والأُكْل، فالطُهور المصدرُ، والطَهور اسم ما يُتَطهَّر به. والأَكْلُ المصدرُ، والأُكْلُ ما يُؤكل.

[إمـلاء ١٧٦]

[عدم جواز التعلق بالأفعال الناقصة]

وقال: لا يصحُّ التعلق بالأفعال الناقصة لأنها لم يُقصد بها في التحقيق نسبةُ حدث محقَّق إلى فاعلها.

ومعنى قولنا: حدث محقق، يعني: أنه لم يُرْد أن زيداً، ثبت، وإنما أُريد أنّ القيامَ المنسوبَ إلى زيد وهو خبرُه، ثبت، وذلك حاصلٌ لو لم تذكر «كان». وإنما قُصد بالإتيان بها على المبتدأ والخبر، وتفيدُ الخبرَ معنى بالنسبة إلى المبتدأ مع بقائه في الحقيقة[1] مُخْبَراً عنه على ما كان عليه في الابتداء. ولذلك توهَّم كثيرٌ من النحويين أنه لا دلالةَ لها على الحدث أصلاً، وإنَّما وُضِعَتْ للدلالة على مجرد الزمان، فلذلك لم تأت عاملة في شيء غير الاسم والخبر.

[إمـلاء ١٧٧]

[الفرع والأصـل]

وقال: إنما كان العدلُ فرعا لأنه لا بدَّ من أصل هو معدول عنه.

(١) في الحقيقة: سقطت من س.

فالمعدولُ عنه هو الأصلُ تحقيقا أو تقديرا على ما ذكروا[1]، وإذا كان ذلك هو الأصل فالمعدولُ فرع.

وإنَّما كان الوصفُ فرعا لأنه لا يُعقل وصفٌ إلا بتقدم موصوف. فوجودُ الوصفية مرتبةٌ عليه، فهو فرع لذلك.

والتأنيثُ فرعُ التذكير، لأن الذكورية هي الأصلُ من حيث كانت الألفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة. فإذا قُصد إلى التأنيث زيدت العلامةُ لذلك. فـ «قائم» في قولك: قائمة، يدلُّ على ذات قام بها ذلك المعنى كما في قولك: قائم، مجرَّدا. وزيادةُ التاء تدل على الذات مؤنثة، فكان فرعا لذلك.

وإنما كانت المعرفةُ فرعا على النكرة من حيث إن وضعَ الألفاظ القابلةِ للتعريف للنكرة، فإذا قُصد إلى التعريف زيد عليها ما يجعلُها معرفة كقولك: رجلٌ والرجل. أو وُضعتْ وضعاً ثانياً للمعرفة كقولك: جعفر، للنهر، ثم تجعلُه علما، فكان فرعا لذلك.

وإنما كانت العُجمةُ فرعاً لأن كلام العرب في أصله موضوعُهم دون إدخال غيره فيه، فإذا أدخلوا شيئاً من غير كلامهم فهو فرعٌ على كلامهم في التحقيق، فهو أظهرُ الفروع.

وإنما كانت الألفُ والنون فرعا على المزيد عليه إذ لا تُعقل زيادة إلا بمزيد عليه، فكان فرعا لذلك.

ووزنُ الفعل فرعٌ على وزن الاسم لأنه إذا تحقق أن الفعل فرع على الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزنُ الفرع فرعٌ على وزن الأصل، لأن

(١) في ب، د: ذكر.

الأصل إذا تقدم فقد تقدم وزنُه لأنه صفته، والفرعُ إذا تأخر وزنُه، فكان فرعاً لذلك.

[إمــلاء ١٧٨]

[إعراب المضاف إلى ياء المتكلم]

وقال: إنما أعـرب المضافُ إلى [يـاء][١] المتكلم تقديـراً في الأحوال الثلاث لأنه تعذّر عليه حركاتُ الإعراب فوجب أنْ يُعرب تقديراً.

وبيانُ تعذُّرها هو: أنه لو أُعرب بها لضُمَّ في موضع الرفع وهو متعذَّر إذ لا يمكن مجيء الياء بعدها ساكنـة، ومن لغتهم الإتيانُ بهـا ساكنـة، فوجب أن يُعدلَ عن الضم إلى الكسر ليناسبها، ثم التزموا كسرة قبلها لأجلها. يدلُّك[٢] على ذلك مجيءُ كل ياء للمتكلم في الفعل أو الحرف أو غيرهمـا مكسوراً مـا قبلها كقولك: مني وعني وبي ولي وضربني ويضربني وقدي وقطي.

ولمَّا قبح: مِنِي وعَنِي وضربي ويضربي، زادوا نوناً لتكون الكسرةُ عليها، فقالوا: منّي وضربني، وهذا واضحٌ في التزامهم الكسرةَ قبل ياء المتكلم.

وإذا ثبت ذلـك تعذَّرَ الضمُّ والكسـر والفتح. أمـا الضمُّ والفتح فلتعـذُّر اجتماع متضادين. وأما الكسرُ فإذا وضح أنهم التزموا كسرة لأجل اليـاء تعذّر مجيء كسرة أخرى تجـامعها، إذ يستحيـل اجتماعُ كسـرتين في محلّ[٣] كمـا يستحيـل اجتمـاعُ كسـر وضم. ولا يمكن أن يُحكم بكسـرة الإعـراب وزوال الكسرة لأجل الياء، لأن تلك هي السابقةُ لمعنى، وقد ثبت اعتبارُهم إياه فلا

---

(١) زيادة من س.

(٢) في م: يدل.

(٣) في م: محل واحد.

ينبغي أن تزول مع بقاء ذلك المعنى من غير موجب. ثُمَّ(1) ولو قُدِّر جوازُ ذلك لكانت هذه أوْلى لأنها السابقة. وإنما قلنا: هي السابقةُ، لأن التركيب فرعُ الإفراد، ولا يكون إعرابٌ إلا بعد التركيب، فهو(2) فرعُ الفرع، وهذه الكسرةُ ثابتة للكلمة في حال الإفراد قبل التركيب الموجب للإعراب، فثبت أنها سابقة.

[إمــلاء ١٧٩]

[علة عدم وقوع ظروف الزمان أخباراً عن الجثث]

وقال: إنما لم تقع ظروفُ الزمان أخباراً عن الجثث لعدم الفائدة فيه. لأنها لو أُوقعتْ خبراً لكان التقديرُ أنها حاصلةٌ وثابتة فيه. وقد عُلم اشتراكُ الجثث كلها في ذلك المعنى على جهة، فلا معنى للإخبار بها عنها، بخلاف ظروف المكان فإن كل جزء من الجثث مختصٌ بمكان دون مكان، فكان في الاخبار عنها بالمكان فائدةٌ لم تكن عند المخاطب(3). ولمَّا كانت معاني المصادر كالجثث بالنسبة إلى المكان في الزمان والمكان، صحَّ الإخبارُ عنها بالمكان والزمان جميعاً كقولك: القتالُ غداً، والقتالُ يومَ الجمعة، والقتالُ أمامَك، والقتالُ خلفَك.

---

(1) ثم: سقطت من ب.

(2) في م: فهذا.

(3) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فلم إذا كان المبتدأ جثة جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان؟ قيل: إنما جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان لأن في وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة، وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه فائدة. ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان: زيد أمامك، فيكون مفيداً، لأنه يجوز ألا يكون أمامك. ولو قلت في ظرف الزمان: زيد يوم الجمعة، لم يكن مفيداً، لأنه لا يجوز أن يخلو عن يوم الجمعة. وحكم الخبر أن يكون مفيداً». أسرار العربية ص ٧٥.

[إمـــلاء ١٨٠]

[علة وجوب حذف العامل في الحال المؤكِّدة]

وقال: وإنما وجب حذفُ العامل من الحال المؤكِّدة[١] دون غيرها لأنه لا بدَّ أن يتقدمها جملةٌ تتضمَّن في المعنى ثبوتها. فلو أُظهر العاملُ لأُظهر الثبوتُ وهو عين ما دلَّ عليه اللفظُ الأولُ، فكان إظهارُه كإظهار العامل في المصدر بعد أن تقدم ما يُشعر به، كقولك: هذا عبدُ الله حقاً، وكقوله: ﴿ وَعْدَ الله ﴾[٢]، و﴿ كِتابَ اللَّهِ ﴾[٣]، وأمثال ذلك كثير.

[إمـــلاء ١٨١]

[الجواب عن سؤال ورد على تعليل حكـــم]

وقال جواباً عن سؤال ورد على تعليل حكم وهو أنَّ العربَ تجعـل صدرَ الكـلام كـل شيء دلَّ على قسم من أقسـام الكـلام كـالاستفهـام والنفي والتحضيض وإنَّ وأخواتها، سـوى أنَّ، وهو: زيداً ضربتُ، وضـربتُ زيداً. فيقال: إنه إذا قيل: زيداً، أُلبس على السامع أنْ يكون المذكورُ بعده: ضربت أو أكرمت أو نحوه. وإذا قيل: ضربتُ، ألبس على السامع أن يكون زيداً وأنْ يكون عمراً ونحوه لأمور: أحدها: أنَّ هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك، لأنه لا بدَّ من تقدُّم مفرد على مفرد، فمهما قدَّمتَ أحدَ المفردين فلا بدَّ من احتمال كل ما يقدَّرُ تجويزُه في الآخر. الثاني: أنَّ هذا إلباسٌ في آحـاد المفردات، وذاك إلباس في أصول أقسام الكلام، فكـان أهمَّ. الثالث: أنَّ ذاك ألفـاظٌ وُضِعَتْ

---

(١) «الحال المؤكدة هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه، وذلك قولك: زيد أبوك عطوفاً». المفصل ص ٦٣.

(٢) النساء: ١٢٢.

(٣) النساء: ٢٤.

للدلالة عليه، فكان تقديمُها مُرشداً إلى ما وُضع له بخلاف هذه، فإنه ليس لها ألفاظٌ غير لفظها، ولو كان لها ألفاظٌ غير لفظها لأدَّى إلى التسلسل، وهو محال.

[إمــلاء ١٨٢]

[وجه عمل «ليت ولعل وكأن» في الحال]

وقال: إنما عملت ليت ولعلّ وكأنّ في الحال(١)، ولم تعمل إنّ وأنّ ولكنّ، من وجوه: منها: أنَّ «ليت ولعلّ وكأنّ» معانيها معاني أفعال محققة غير معاني التأكيد. ومعنى «إنَّ» التأكيدُ المجرد، والتأكيدُ لا يزيد في المعنى على ما كان عليه. ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني من أحد، وجاء زيدٌ زيد، لم يجز أن يكون «من» ولا «زيداً» الثاني عاملاً في شيء لم يكن عاملاً فيه قبل، لأن الأمرَ فيه على ما كان، بخلاف ليت ولعل فإنَّ معناهما: أتمنى وأتوقع. الثاني: هو أنَّ «ليت ولعل وكأن» يتعلَّق بالجزئين كل واحد منهما يصح أن يكون مقيَّداً بحال باعتبار التمني والتوقع والتشبيه. ألا ترى أنك إذا قلت: كأنَّ زيداً راكباً الأسدُ، إنما أردتَ تشبيه زيد في حال ركوبه بالأسد. وكذلك إذا قلت: كأنَّ زيدا الأسدُ مفترسا، إنما أردتَ تشبيهه بالأسد في حال(٢) افتراسه، بخلاف «إن» فإنها لتوكيد النسبة، والنسبةُ لا تقبل ما ذكرناه، لأن ذلك من توابع المفردات لا من توابع النسب. الثالث: قالوا: ليت إنَّ زيداً قائم، بمعنى: أتمنى أنَّ زيدا قائم، وليت زيدا قائماً(٣)، في معنى: أتمنى زيدا قائماً. فلما استعملوها هذا الاستعمال أعملوها في الحال من طريق الأوْلى.

---

(١) انظر المفصّل ص ٦٢.

(٢) ركوبه في الأسد . . . في حال: سقطت من د.

(٣) أجازه الفراء. انظر مغني اللبيب ١/٣١٦ (دمشق)، والرضي ٢/٣٥٩.

[إمــلاء ١٨٣]
[هذا بسراً أطيب منه رطباً]

وقال: هذا بُسْراً أطيبُ منهُ رطَبـاً. «رُطَباً» حـال من الضمير في «منـه»، و «بُسْراً» حالٌ من الضمير في «أطيبُ»[١].

[إمــلاء ١٨٤]
[حجة «ورش» في تركه الهمزة إذا كانت فاء الكلمة]

وقال: حجةُ ورش في تركه الهمزةَ إذا كانت فاءَ الكلمة أمران: أحدهما: أن الهمزة إذا كانت فاء كانت مبتدأ بها أو في حكم المبتدأ. لأن ما قبلها حينئذٍ لا يكون إلا زائداً. والهمزةُ إذا ابتدىء بها كانت أثقلَ منها إذا لم يبتدأ بها، وذلك مُدركٌ عند النطق في مثل: قلْ أعوذ، مما وقعت فيه أولاً.

ولم ينقلها في مثل: يسأمون، ممـا وقعت فيه متـوسطة. ولـذلك قـرأها حمزةُ بالوقف على الساكن قبلها في مثل: قـل أعوذُ، ولم يقف على السـاكن قبلها في مثل: يسأمون ويجأرون. ومِنْ ثَمَّ قرأ ورش: مُـوَّجلا ويـويِّد، بقلب الهمزة واواً، وفؤادك، بتحقيق الهمزة لمّا كانت تلك فاء وهذه غير فاء. الوجه الثاني: أنها إذا كانت فاء وسكنت فقد لحقها تغييرٌ محقَّق، إذ الفاءُ لا تكون إلا متحركة في الأصل فكانت لقبول التغيير أقربَ منها عيناً ولاماً لقـوة تلك حيث كانت باقية على أصلها، ولذلك نقلَ الهمزةَ على الساكن قَبْلها. ألا تـرى أنك

---

(١) تحدث ابن الحاجب عن هذه المسألة بشكل مسهب في الإيضاح ١/٣٣٦. وذكر أن العامل في (بسرا) أطيب ، وليس اسم الإشارة (هذا). وقال الفارسي : «فبسرا ورطباً انتصبا على الحـال، ومعنى الكلام : هـذا إذا كان بسـراً أطيب منه إذا كـان رطباً». انـظر الإيضاح العضدي ص ٢٠١ . ومعنى (كان) في قول الفارسي : وجد، فهي التامة . وانظر تفصيل هذه المسألة في الأشباه والنظائر ٤/٢٦٥ .

إذا ابتدأت بقولك: أخذَ، وجدتَ النطقَ بالهمزة اثقلَ منه في قولك: سأل. والوجهُ هو الأول.

[إمـلاء ١٨٥]

[إطلاق البقرة والحمامة وأشباه ذلك على الذكر والأنثى]

وقال: البقرة تُطلق على الذكر والأنثى كقولهم: شاة وحمامة ودجاجة وأشباه ذلك. وإذا ثبت هذا الإطلاق فلا يُستدل على الأنثى بجري صفات المؤنث وضمائرها. فإن العربَ إذا أجرتْ اسمَ الجنس المؤنثِ على المذكر وإن كان حقيقياً، أو أجرتْ اسمَ الجنس المذكر على المؤنث وإنْ كان حقيقياً، راعت اللفظ تارة والمعنى أخرى. فيقولون: ثلاثةُ أشخص وإنْ كانت نساء، وثلاثُ أنفس وإن كانوا ذكوراً، وهذا أكثرُ من مراعاتهم مدلوله.

وأوضحُ دليل قوله تعالى: **﴿خلقكم من نفسٍ واحدةٍ وخلَقَ منها زوجَها﴾**[1]، والمرادُ آدمُ عليه السلام. فأنّث (واحدة) وأتى بالضمير في (منها) و(زوجها) مؤنثاً مراعاة للفظ النفس لمّا كان مؤنثاً. وقد جاء ذلك في مواضعَ في القرآن، وقد جاء مذكراً بعد تأنيثه في مثل قوله: **﴿هو الذي خَلَقَكُمْ من نفسٍ واحدةٍ وجعَلَ منها زوجَها لِيَسْكُنَ إليها فلمّا تَغَشّاها﴾**[2]. فقوله: واحدة، ومنها، وزوجها، على التأنيث كما تقدم. وقوله: ليسكن، وتغشاها، على التذكير. وحسن ذلك وإنْ لم يحسُن من نفس واحد، وجعَلَ منه زوجه، حُسْنَه لأن السكون والغِشْيان من صفات المذكر، فلمّا قِويَ أمرُ التذكير بهذا المعنى اقتضى ذلك حسن مراعاته.

نعم يمكن أنْ يقال: إن قولَه: **﴿عَوانٌ بين ذلك﴾**[3]، من صفات النساء

(١) النساء : ١ .

(٢) الأعراف : ١٨٩ .

(٣) البقرة : ٦٨ .

وهي النَصَفُ، وربما قيل: التي ولدت مرة بعد أخرى. فإذا أُجْرِيَ على البقرة دلَّ على التأنيث فيها.

ويمكن أنْ يقال إن جريه على البقرة وإنْ كانت أنثى مجازٌ لأنه من صفات النساء. وإذا أُجري مجازاً على البقرة الأنثى فلا بُعدَ أن يجري مجازاً على البقرة الذكر. ويقوّي ذلك قولُهم: حربٌ عَوان، وحروبٌ عُون، وإنْ لم يكن(١) ثَمَّ ولادةٌ أصلاً. ولا(٢) بُعْدَ في جَرْيه على البقرة الذكر مع مشابهته للأنثى في الولادة.

وأمَّا بابُ: طلحة وحمزة ونحوهما من الأعلام، فالمراعى فيه المدلولُ على المختار عند الائمة، وإنْ كان كثيرٌ من الكوفيين يجوّز: قالتْ طلحة ونحوه، مراعاة للفظ. وإنما غَرَّهُم من ذلك ما تقدّم من أسماء الأجناس، فظنُّوا أنّ البابين واحد. والفرق بينهما من حيث المعنى أن العلمَ موضوعٌ لمعيّن متميز لا يحتمل غيره، واسمُ الجنس مما ذكرناه موضوعٌ لواحد من الأمرين من غير تعيين في أصل وضعه(٣). فلا يلزم من حُسْن جري صفة المؤنث على ما لم يكن وضعُه لمذكر معيّن، فظهر الفرقُ بينهما من حيث الاستعمال ومن حيث المعنى.

وأما البغلةُ فالظاهرُأنه يقال: البغلةُ للانثى وبغلٌ للذكر(٤)، كقولهم: حمارٌ وحمارة، وبِرْذَوْنٌ وبِرْذَوْنة، ونحوه من الأسماء. فإذا أُطلقتْ بغلةٌ كان واضحاً

(١) في ب: تكن.
(٢) في م: فلا.
(٣) قال الزمخشري: «ومن أصناف الاسم اسم الجنس وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه. وينقسم إلى اسم عين واسم معنى». المفصل ص ٦.
(٤) في ب، س: للمذكر. والأصوب ما أثبتناه.

في أنها أنثى، وإذا ثبت إطلاقُ بغلة[1] على بغل على بُعْده لم يقدح ذلك في ظهوره، لأن الاتيان بالتاء في هذا الباب للفرق بينه وبين المذكر، بخلاف باب بقرة فإن إلحاقَ التاء ثَمَّ للفرق بين الجنس والواحدة منه.

ولا يُستدل على التأنيث في بغلة رسول الله ﷺ بعد ثبوت أن البغلةَ للذكر مثلُها في الأنثى بالتأنيث في: كانت، وفي: شهباء. لأنه حينئذ استدلالُ بمثل: صفراء، ولونها[2]، في كون البقرة أنثى.

على أنه قد نُقِلَ عن بعض العلماء أنه قال: سلوني عما شئتم، وكان أبو حنيفة[3] حاضراً لا يشعر به، فقال لإنسان قل له: أذكراً كانت نملةُ سليمانَ أم أنثى؟ فلم يُحر له[4] جواباً. ثم قيل لأبي حنيفة رحمه الله: فما كانت؟ قال: كانت أنثى بدليل التأنيث في ﴿قالتْ نملةٌ﴾[5]، ولو كان ذكراً لقال: قال نملةٌ[6].

---

(١) كان واضحاً . . . بغلة : سقطت هذه العبارة من ب، م بسبب انتقال النظر.

(٢) قال تعالى : **﴿ قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ، قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين ﴾**. (البقرة : ٦٩).

(٣) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت . ولد سنة ٨٠ هـ . كان عالماً زاهداً ورعاً تقياً . وكان الشافعي يقول : الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة . توفي ببغداد سنة ١٥٠ هـ . انظر وفيات الأعيان ٥/٤٠٥ .

(٤) له : سقطت من ب، د، س.

(٥) النمل : ١٨ .

(٦) قال ابن الحاجب : «فقول من قال : إن قوله تعالى : **﴿ قالت نملة ﴾** يدل على أن النملة أنثى غير مستقيم» لجواز أن يكون التأنيث لِما في لفظ نملة من التأنيث». انظر الإيضاح ١/٥٦٢.

[إمـلاء ١٨٦]
[مسألة في الاسم الموصول]

وقال مملياً(١): لم تختلف الناس أن الاسمَ الموصول موصولٌ قبل تمام الصلة. ولذلك نقول: الاسمُ الموصول، ويكون موصولاً بعد تمام الصلة على سبيل التسمية بما كان عليه فنقول: اسم موصول. وكلُ اسم موصول فقياسُه أن يتعرف به ما بعده قياساً على الضارب. فإنْ قيل: لو كانت كالألف والـلام في الضارب والرجل لم يفتقر إلى أن تكون صلتُها معلومة للمخاطب. ولمّا افتقرت إلى ذلك دل على أن التعريفَ حصل بغيرها.

والجوابُ: أن ذلك لا يمنع بل هو واجب فيه أو في مثله، لأنـه لو لم يكن كذلك لم يكن للألف واللام مدلولٌ معيّن، فاشتُرط ذلك لتحصل لهـا الدلالـةُ الموضوعة هي له. ألا ترى أن الألف واللام في الرجل مشروطةٌ بأن يكون رجلاً معهوداً، لأنه لـو لم يكن معهوداً لم تحصـل الدلالـةُ بها على معيّن، وكـذلك الضارب. فكان ذلك من مقوّماتها في دلالتها على التعريف لا موانعها. والصلاتُ في أصلها صفاتٌ للنكرات في المعنى، كما أن ضـارباً وشبهـه قبل التعـريف صفةٌ للنكرات، فلما احتيج إلى جَرْيه على المعارف أدْخلوا عليه الألف واللام ليصحّ به وصف المعرفة. ولما كانت الجمل تقع كـذلك واحتيـج إلى جريهـا صفات على المعارف أدخلوا عليها ما تتعرف به كما أدخلوا على ضارب ورجل عند قصد التعريف ما تتعرّف به.

[إمــلاء ١٨٧]
[المانع من ضرف أُخر]

وقال: أُخَرُ، المانعُ من صـرفه العـدلُ والصفة. وأكثـرُ الناس في تقـرير

(١) بعدها في ب، د: عن الاسم الموصول.

العدل، على أنه معدولٌ عن الآخَر[١]، إذ استعمالُه إنما يكون بالألف واللام أو الإضافة أو «مِنْ».

ولا جائزَ أن يكون معدولاً عن المضاف، لأن المعنى واللفظ يأباه. أمّا المعنى فلأن المقصودَ بأخر الغيرّيةُ لِمنْ تقدّمه، فلو أُضيف لتغيّر ذلك المعنى. بخلاف أفعل التفضيل فإنه لا يتغير معناه بإضافة باعتبار التفضيل. وأمّا اللفظُ فلأنه لو كان كذلك لوجب بناؤه كما بُني قبلُ وبعدُ.

ولا يجوز أن يكون معدولاً عما فيه (مِنْ) لأنه جمع، والجمع لا يكون معه (مِنْ). واعترض على ذلك أبو علي، فقال ما معناه: لو كان معدولاً عما فيه الألف واللام لوجب أنْ يكون معرفة، ولو كان معرفة لم يجز جريه على النكرة ولجاز جريُه على المعرفة، والأمران ممتنعان، فتعذّر أن يكون معدولاً عما فيه الألف واللام. ألا ترى أن «سحَر» لمّا كان معدولاً عما فيه الألف واللام وجب أن يكون معرفة، وهو اعتراضٌ مشكل[٢]. وغايةُ ما يقال: إنه لا يلزم من المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل وجه، وإنما يلزم أن يكون قد أُخرج عن

(١) قال سيبويه: «قلت: فما بال أخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن أخر خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطُّوَل والوُسَط والكُبَر، لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام، فتوصف بهن المعرفة». ثم قال: «فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها». الكتاب ٣/٢٢٤. وقال ابن الحاجب: «ومنها أخر، وهو جمع الأخرى، وأخرى تأنيث آخر. وآخر من باب أفعل التفضيل، وقياس جميع بابه إذا قطع عن الإضافة أن لا يستعمل إلا باللام، فاستعماله بغير لام عدول عما فيه اللام». الإيضاح ١/١٣٤.

(٢) قال الرضي: «وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظاً ومعنى، أي: عدل عن التعريف إلى التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً. ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجباً لوجب بناء سحر كما ذهب إليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف. فتعريف سحر ليس لكونه معدولاً عن ذي اللام بل لكونه علماً». شرح الكافية ١/٤٢.

صيغة كان يستحقُّها في قياس كلامهم إلى صيغة أخرى، وقياسُ هذه أنْ تُستعمل عند عدم (مِنْ) والإضافة بـالألف واللام. فلمـا استُعملت بغيره دل على أنهم أخرجوها عن الصيغة المستحقة هي لها إلى صيغة أخرى.

وإذا اعتُرض أن العدلَ بهذه المثابة لم يثبت في لغتهم فكان إثباتاً لِمَا لم يثبت مثلُه في لغتهم بغير دليل. فالجوابُ: أنّه وإن لم يثبت أُثبت ههنا بـدليل، وهو أنه إذا لم يتقرر فيه العـدلُ وجب أن يكون غيـر منصرف بعلة(١) واحـدة، وذلك معلومُ البطلان من لغتهم، فكان إثباتُ ذلك واجباً بدليل دلَّ عليه.

وقد يقال: إنه معدولٌ عن آخـر من كذا(٢)، لأنّ (مِنْ) إذا استعملت وجب إفرادُ (أفعل)، وإنما يثنى ويجمعُ عند عدمها، فعُدِلَ عن: أفعل من كذا، إلى صيغـةِ الجمع الـدال على مثل مـا دل عليه ذلـك، إذ لا فرقَ في المعنى بين قولك: مررتُ بنسوةٍ أفضلَ منك، ومررت بنسوة فُضَل، لو قيل ذلك، إلا أنهم لا يقولونه، وإن كان هو قياسُ غير هذا الباب لمعنى قد ذُكر في موضعه(٣). وإذا قيل ذلك اندفع الاعتراضُ عنه وزال القادح.

وما ذُكر فيما سبق من أنّه لا جائزَ أن يكـون معدولاً عمـا فيه (مِنْ) مبنيٌّ على تقدير كونه باقياً على جمعيّتـه. ونحن لا نقدّره معـدولاً عن ذلك، وإنمـا نقدّرُه معدولاً عما فيه «مِنْ» مفرداً إلى لفظ الجمع بغيرها، فيندفعُ ذلك الإبطالُ على تقدير كونه معدولاً عما فيه «مِنْ».

---

(١) في س : لعلة.

(٢) قال ابن الحاجب : «والأولى أن يكون معدولاً عن آخر من كذا ، لأنه قياس ما قطع عن اللام والإضافة». الإيضاح ١/ ١٣٤.

(٣) انظر : الإملاء (٥) من الأمالي القرآنية. ص: ١١٦.

[إمــلاء ١٨٨]

[الواو في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض للجمع]

وقال: الواو في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض للجمع بين ما قبلها وما بعدها. فإذا قلت: أكْرِمني وأكرِمَك، فقد أمرتَ بـاجتماع الإكـرامين كقوله:

فقلتُ ادعِي وأدْعُوَ (١)

فقد طلبت اجتماع الدعائين. ويدل عليه تعليله بعد ذلك بقوله:

إنّ أنْدَى لِصَوت أن ينادِيَ داعيان

يعني: أنّ اجتماع الصوتين أبلغُ في الاسماع. وكذلك إذا قلت: ما تأتينا وتحدّثَنا، فمعناه: ما يجتمع منك هذان الأمران، ولم يتعرض لنفي كل واحـد على الانفراد. ولذلك لو كان يأتيه ولا يحدثه أو يحدثه ولا يأتيه صحّ أن يقول(٢): ما يأتينا ويحدثنا. وكذلك إذا قال: لا تـأتني وتحدثَني، فمعنـاه: لا تجمعْ بين هذين الفعلين كقولهم: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، أي: لا تجمع بينهما. ولذلك لو أكل السمكَ على انفراده ثم بعد ذلك شربَ اللبنَ ولم يجمع بينهما لم يكنْ مخالفاً لنهيه، لأنه إنما نهاه عن الجمع ولم يجمع. وكذلك قوله:

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثلَهُ(٣)

---

(١) هذا البيت من البحر الكـامل. وقـد اختلف في قائله. فسيبـويه نسبـه للأعشى ٣/٤٥، وليس في ديوانه. وقيل: هو للحـطيئة. انـظر ديوانـه ـ الملحقات ص ٢٧٤ (دار صـادر. بيـروت). ونسبه الـزمخشري لـربيعة بن جشم، المفصـل ص ٢٤٨. ونسبه ابن منـظور لمدثار بن شيبان النمري، اللسان (ندى). والشاهد فيه نصب «أدعو» بإضمار أن.

(٢) في س: يقال.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه: عار عليك إذا فعلت عظيم. وقد اختلف في قائله. فسيبويه نسبه للأخطل ٣/٤٢. وابن منظور نسبه لأبي الأسود الدؤلي. اللسان (عظظ). =

إنما أراد أنْ ينهاه عن الجمع بين خُلق ذميم وارتكابه، ولذلك قال:

ابدأ بنفسك فانهَهَا عن غيّها[1]

يشيرُ أنك إذا جَمعْت بين هـذين الأمرين لم يكن نهيُك بمسموع ولا مقبول، وإنما يكون مقبولاً إذا نهيتَ وأنت على غيره، ولذلك قال:

فَهُنـاكَ يُسمعُ مـا تقول ويُقْتَـدى   بـالـرأي منـك ويَنفَـعُ التعلّيـمُ

وهذه الواو معناها الجمعُ بين الحكمين المطلوبين أمراً ونهياً واستفهاماً. وحُمل النفيُ في الباب على النهي. وليست كالواو التي يُعطف بها مفردٌ على مفرد مثله، فإنها لا تدل على معية ولا ترتيب. وإذا قُلنا فيها للجمع المطلق، فمعناه أن المعطوفَ والمعطوفَ عليه اجتمعا في نسبة الحكم إليهما من غير تعرض لمعية ولا ترتيب.

والمرادُ ههنا في قولك: لا تـأكل السمكَ وتشربَ اللبن، الجمعُ بين الفعلين. فلا ينفك أن يكونا في وقت واحد، فإن الفعلين إمّا أن يكونا مفترقين أو مجتمعين. وإذا كانا مجتمعين لزم أن يكونا في وقت واحد، وإلا فهما مفترقان.

[إمـلاء ١٨٩]

[علة وقوع «أنْ» في خبر «عسى» دون السين وسوف]

وقـال: إنما أُوقعت «أنْ» في خبر «عسى» دون السين وسوف لأمرين: أحدهما: أنها تُأوّل بالاسم الذي هو المصدرُ، والمعنى عليه، فكانت أوْلى مما

ونسبه ابن السيرافي لحسان ٢/١٧٨. ونسب في الحماسة البصرية للمتوكل الليثي ٢/١٥، انظر شعره ص ٨١ (تحقيق الدكتور يحيى الجبوري). وقال البغدادي: «والمشهور أنه من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي». الخزانة ٨/٥٦٧ (هارون).

(١) وعجزه: فإذا انتهت عنه فأنت حكيم.

لا يُأوَّل بذلك وهما السين وسوف. والثاني: أن «عسى» فيها معنى الانشاء، والسين وسوف مع ما بعدهما يستقلان جملة خبرية، بخلاف «أنْ» مع فعلها، فإنها لا تستقل جملة أصلاً، فكان وقوعُ ما لا تكون فيه في الظاهر منافاة بينه وبين ما هو في حيّزه أوْلى من وقوع ما بينهما المنافاة وهما الانشاءُ والخبر(١).

أما امتناعُ «لا» و «لن» فواضح، لأنهما للنفي، وهذه للإثبات، وهما متنافيان.

[إملاء ١٩٠]
[حذف الفاء من جواب الشرط]

وقال: قولُه:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها(٢)

الفاءُ محذوفة في الشذوذ لضرورة الشعر، وهو مذهبُ سيبويه(٣).

---

(١) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فلم أدخلت أنْ؟ قيل: لأن (عسى) وضعت لمقارنة الاستقبال، و(أنْ) إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، فلما كانت (عسى) موضوعة لمقارنة الاستقبال و(أنْ) تخلص الفعل للاستقبال، ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أنْ) التي هي علم الاستقبال». أسرار العربية ص ١٢٧.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه: والشر بالشر عند الله سيان، وقد اختلف في قائله. فقد نسبه سيبويه لحسان وليس في ديوانه، الكتاب ٣/٦٥. ونسبه المبرد لعبد الرحمن بن حسان، المقتضب ٢/٧٢. ونسبه ابن السيرافي لكعب بن مالك، شرح أبيات سيبويه ٢/١١٤، وهو موجود في ديوانه ص ٢٨٨. وانظر: الخصائص ٢/٢٨١، والمقرب ١/٢٧٦، والرضي ٢/٢٥٦، وابن يعيش ٩/٣. والشاهد فيه حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة وتقديره: فالله يشكرها.

(٣) الكتاب ٣/٦٤.

ومذهبُ غيره أن الكلامَ فيه تقديمٌ وتأخيره، تقديرُه: اللهُ يشكُرُهَا مَنْ يفعلِ الحسناتِ.

وقال سيبويه في قولهم:

إنّك إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ[1]

إنّ الكلامَ فيه تقديمٌ وتأخير، تقديره: تُصْرَعُ إنْ يصرعْ أخوك[2].

والفرقُ بينهما استقامةُ التقديم والتأخير ثَمَّ وامتناعُه ههنا. ألا ترى أنك لو قَدَّرت التقديمَ لم يَخْلُ إمّا أن تُقدّره مع الضمير اللازم تقديره في قولك: اللهُ يشكرها، أي: منه. أو تقدّر تقديمَه مجرّداً عن ذلك، وكلا الأمرين فاسد، فكان فاسداً.

بيانُ الأول: أنه لو كان التقديرُ: اللهُ يشكر الحسنات من فاعل الحسنات[3]، لكان ذكرُ «مَنْ» لا معنى له، إذ قد تقدّم ذكرُ الفاعل. ولذلك لو قلت: أنا أكرمُ المكرمَ لي من يكرمني، لم يجز. وإن قدّرته مجرّداً عنه كان أبعدَ لأنك ذكرتَ ما لايدل على الجواب في المعنى لتجرّدها عن الضمير المصحح، بخلاف مجرد الشرط فإنه لا يحتاج إلى ذلك، ولا يمنع من ذكره

---

(١) هذا عجز بيت من الرجز وصدره: يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ.
وهو من شواهد سيبويه ٣/٦٧، ونسبه لجرير بن عبد الله البجلي. والمقتضب ٢/٧٢، والإنصاف ٢/٦٢٣، والمقرب ١/٢٧٥، والرضي ٢/٢٥٦، والخزانة ٣/٣٩٦، ونسبه لعمرو بن خثارم البجلي. وأقرع بن حابس هو من الصحابة. والأرجوزة التي منها البيت المذكور قيلت في الجاهلية قبل إسلامه. وذكر البغدادي المناسبة التي قيلت فيها. والشاهد فيه تقديم (تصرع) في النية مع تضمنها للجواب. وهذا من الضرورة لأن من حق حرف الشرط أن يجزم الآخر لأنه جزم الأول.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٦٧.

(٣) فاعل الحسنات: سقطت من د.

ذكرُ الفاعل متقدماً. ألا ترى أنك لو قلت: اللهُ يشكر الحسنات إنْ فُعِلَتْ أو إنْ فعلها الناسُ، كان صحيحاً.

[إمــلاء ١٩١]
[الكلام في قولهم: ليس الطيب إلا المسك]

وقال: إنْ قيل في قـولهم: ليس الطيبُ إلا المسـكُ[١]: إذا جعلتم في «ليس» اسمَها مضمراً فيها ضمير الشأن والقصة[٢]، والجملةُ بعده مفسِّرةٌ لـه، فالجملة هي التي تستقل بالإفادة. ولو قلت: الطيبُ إلا المسكُ، لم يجز، فكيف صحَّ أن تقع الجملة مفسِّرة على هذا التقدير؟.

فالجوابُ: أن الجملةَ المذكورة مفسِّرةٌ لما قبلها مُثْبتاً كان أو منفياً، ومـا نحن فيه كذلك. ألا ترى إلى قوله:

وليسَ مِنْها شفاءُ الداءِ مبذولُ[٣]

---

(١) قال ابن هشام: «فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها على ما في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز ما على ليس في الإعمال عند استيفاء شـروطها، حكى ذلـك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجـاءه فقال: يـا أبا عمـرو ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر له، فقال له أبو عمرو: نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب. ثم قال لليزيدي، ولخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فـإنه لا يـرفع، وإلى المنتجـع التميمي فلقناه النصب فـإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس». انظر: مغني اللبيب ١/٣٢٦ (دمشق).

(٢) أجازه أبو علي الفارسي. مغني اللبيب ١/٣٢٦ (دمشق).

(٣) هذا عجز بيت من البسيط وصدره: هي الشِّفاءُ لدائي لو ظفِرتُ بها. وقائله هشام أخو ذي الرمة كما قال سيبويه ١/٧١. وهو من شواهد المقتضب ٤/١٠١، والهمع ١/١١١، والمغني ١/٣٢٧ (دمشق)، وابن يعيش ٣/١١٦.

أنّ معناه: ليس الحديثُ، كذلك ما نحن فيه.

والمستثنى منه في هذه وأشباهها محذوفٌ، تقديرُه: ليس الحديثُ الطيبُ شيئاً من الأشياء إلا المسك. وينبغي أن يُقدّر بشيء يصحُّ منه الإخراج.

[إمــلاء ١٩٢]

[العامل في «إذا و «متى»]

وقال: اختلف الناس في العـامل في «إذا» و«متى». فقيـل[١]: العامـلُ فيهمـا فعلُ الشـرط، وقيل: العـامـلُ في «إذا» جـوابُ الشـرط، وفي «متى»، الشرط، وهذا قول أكثر المحققين[٢].

فـوجه مَنْ قال: إن العامـل في «إذا» و«متى» فعلُ الشـرط فلأنْ الشـرطَ والجزاء جملتان، ولا يستقيم عمـلُ الجزاء في اسم الشـرط لأنه يؤدّي إلى أنْ يصير جملةً واحدة، لأنه إذا كان ظرفاً له كان من تتمته، ولا يكون جملة ثانية.

ووجه مَنْ قال: إن العاملَ جوابُ الشرط، هو: أن هذه الأسماءَ مضافةٌ في المعنى إلى شـروطها، وإذا كـانت مضافـة استحـال عمـل المضـاف إليـه في المضاف لئلا يؤدي إلى أن يكون عاملاً معمولاً من جهة واحدة، وإذا بطل أن يكون العامل الشرط تعيّن الجزاء[٣].

---

(١) في الأصل وفي ب: فقال. والصواب ما أثبتناه.

(٢) سبق للمؤلف أن تحدث عن هذه المسألة في الإمـلاء (١٦) والإمـلاء (٤٩) من الأمـالي القرآنية. ص: ١٣١، ١٨٥.

(٣) وقد ذكر ابن هشام أموراً في الرد على أصحـاب هذا القـول، منها: أن الشـرط والجزاء عبارة عن جملتين تـربط بينهما الأداة، وعـلى قولهم تصـير الجملتان واحـدة، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله. ومنها: أنه يلزمهم في نحو: إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً، أن يعمل (أكرمتك) في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلاً. ومنها: أن الجواب ورد مقروناً بـ (إذا) الفجائية وبالحرف الناسخ، وكل منهما لا يعمل ما

ووجه مَنْ قال: إن العاملَ في «إذا» جوابُ الشرط وفي «متى» الشرطُ وهو قولُ أكثر الناس قوةُ توهُّم الإضافة في «إذا» وضعفُه في «متى»، لأنه لمّا رأى أن «إذا» لا تكون إلا للوقت المعيّن توهّم وجوبَ الإضافة ليحصل التعيينُ كقولك: إذا طلعتِ الشمسُ آتيك، كأنك قلت: حين تطلع الشمس آتيك. ولمّا رأى أن «متى» للوقت المبهم لم يقوَ عندَه وهمُ الإضافة، فكان العامل الشرط.

والصحيحُ أنّ العاملَ الشرطُ فيهما جميعاً. وما تُوهِّم من الإضافة في «إذا» وانتفائه في «متى» أو فيهما جميعاً غيرُ صحيح.

أما توهُّمهُ في «متى» فبعيد، لأنها ليست لتعيين فيُتوهَّم ذلك، وإنما هي للابهام، ولأنه قد ثبت: أيَّ رجلٍ تكرمْ فإني أكرمُه، بنصب «أي» والعاملُ الشرط باتفاق، فوجب أنْ يكون ذلك كذلك.

وما توهّمه في «إذا» دون «متى» فليس بمستقيم، لأنه لا يلزم من تعيين شرطها إضافتُها إليه، لأنا لسنا نعني بالتعيين إلا أنه لازم أنْ يكون واقعاً، لا أنّ الظرف يقتضي أن يكون مضافاً إليه، فلم يلزم من كونه معيّناً إضافةُ الظرف إليه. وإذا لم يلزم ذلك كان كـ «متى» في تقدير أن يكون مضافاً وأن لا يكون مضافاً. وإذا كانا سواء في صحة التقدير، ومنعَ من أحد التقديرين مانعٌ وجب الرجوعُ إلى الآخر، وبيانُ المانع من أحد التقديرين وهو الإضافة من وجهين: أحدُهما: أنه لو كان مضافاً لتعيّن الجزاءُ للعمل، ولو تعيّن الجزاءُ للعمل لوجب أنْ يكون جملة واحدة، وقد ثبت أنهما جملتان. وإنما التُزم ذكرُهما لربط الشرطِ بينهما وعلى تقدير أن يكون الجزاءُ عاملاً لا يكون جملتين فلا يكون الربطُ لأجل الشرط، وإنما يكون لأجل عمل الجزاء في ظرفه. والوجهُ الثاني هو: أنه لو كان مضافاً لم يكن للظرف عاملٌ في كثير من المواضع كقولك: إذا

= بعده فيما قبله، نحو: إذا جئتني اليوم فإني أكرمك. انظر مغني اللبيب ١/١٠١ (دمشق).

أكرمتني فإني أكرمُك، أو إذا أكرمتني اليوم أكرْمتُك غداً. ألا ترى أن قولك: فإني أكرمُك، لا يستقيمُ عملُه فيما قبله، لأنّ ما في حيز الفاء لا يعمل فيما قبلها. وفي المسألة الثانية لو كان العاملُ الجزاءَ لأدّى إلى خلاف المعقول، لأن اليوم مبيِّن لِـ «إذا» وغداً ظرف للجزاء، فلو جُعل عاملاً في «إذا» وقد تعيَّن أن يكون اليوم وجب أنْ يكون الغدُ هو اليوم، وذلك باطل.

وإذا تقرر ذلك ثبت أن العملَ في أسماء الشروط كلِّها لفعل الشرط لا الجزاء. فأمّا في «إذا» فلا إشكال، لأنها لا عملَ لها في الشرط لا باعتبار خفض الموضع ولا باعتبار جزم اللفظ، لأنا قد بينا أنها غيرُ مضافة، وقد ثبت أنها في اللغة الفصيحة لا عملَ لها في الفعل. تقول: إذا تكرمُني أكرمُك، والجزمُ ضعيف[1]، وهو على ضعفه الكلامُ فيه كالكلام في «متى» في كونها عاملة في الفعل، والفعلُ عامل فيها.

وأما في الأسماء الجازمة فهي وإن كانت جازمة للشروط فلا يمنع عملُ الشروط فيها، بخلاف تقدير كونها مضافة، لأنها إذا كانت مضافة كانت معمولة عاملة من وجهين. ألا ترى أن عملَها الجزمَ ليس من جهة اسميتها وظرفيتها ولكنْ من جهة تضمُّنها حرفَ الشرط، وكونُها معمولة للفعل ليس من جهة تضمُّنها معنى الشرط، ولكن من جهة اسميتها وظرفيتها. فالوجهُ الذي عملت به في الفعل غيرُ الوجه الذي كانت معمولة به له.

---

(١) مثل ذلك ما ذكره ابن هشام في المغني ١/ ٩٣ (محيي الدين) وهو قول الشاعر:

استغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبْك خصاصة فتجمل

[إمـلاء ١٩٣]

[إعراب جملة مشكلة]

وسُئل رحمه الله عن قوله: مَنْ كان مَنْ كان مَنْ كان أبواه فيه راغبان أخواه جاريتاه أبواهما منطلق أخواهما.

فأجاب بخط يده وهي هذه منقولة منها بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة رابع جمادى الأولى: «مَنْ» الأولى مبتدأ موصولة، صلتُها «كان» وما عملت فيه، وهي التي فيها ضميرُ الشأن، وإلا وجب نصبُ «جاريتاه» لأنها خبر في المعنى لـ «مَنْ» الثانية، وخبرُ «مَنْ» الأولى: أبواهما منطلق أخواهما، وهو مبتدأ وَ «منطلق» خبره(١)، و«أخواهما» فاعلٌ لـ «منطلق»، والعائد على «مَنْ» الأولى الضميرُ المخفوضُ في «جاريتاه» باعتبار الصلة، وهو صاحبُ الجاريتين، وهو لاثنين على المعنى بدليل الضمير العائد عليهما من أبواهما. و«مَنْ» الثانية موصولة مبتدأ عُبِّر بها عن جاريتين. لأن لفظَها صالح للواحد والاثنين والجميع(٢) والمذكر والمؤنث، فلذلك أُخبر عنه بقوله: جاريتاه. والضميرُ العائد عليه المخفوضُ في «أخواه» على اللفظ لا على المعنى، فهما أذن أختا اللذين أبواهما فيهما راغبان، لأنه قد أخبر بأنهما للجاريتين بدليل إضافة الأخوين إليهما. وإذا كانا أخواهما كانتا أختيهما. وصلةُ «مَنْ» الثانية مثل ما ذكرناه في «مَنْ» الأولى في أن «كان» التي بعدها وما عملت فيه هو الصلةُ.

و«مَنْ» الثالثةُ موصولة مبتدأ عُبِّر بها عن الأخوين، ولذلك أخبر عنه بقوله: أخواه، على اللفظ أيضاً، وهما أخوا الجاريتين لأنهما أضيفا إلى الضمير الذي يعود على «مَنْ» الثانية، وهي أيّهما بدليل الإخبار عنه بهما.

---

(١) في م: خبر.

(٢) في س: والجمع.

فعلى هذا تكون «مَنْ» الأولى مبتدأ، والثانية مبتدأ ثانياً، والثالثة مبتدأ ثالثاً. و«أخواه» خبر الثالثة، و«جاريتاه» خبر الثاني، و«أبواهما منطلق أخواهما» خبر الأولى، وصلة الثالث: كان أبواه فيه راغبان. وصلة الثاني: [كان](1) مَنْ كان أبواه فيه راغبان أخواهما. وصلة الأولى: كان مَنْ كان [مَنْ كان](2) أبواه فيه راغبان أخواه جاريتاه، وهو منتهى كمال هذا المبتدأ. ثم أخبر عنه بقوله: أبواهما منطلق أخواهما.

فالأولُ هو صاحبُ الجاريتين وهما اثنان على ما تقدّم، وهما اللذان انطلق عمهما وخالهما، لأنه أخبر عنهما بأنهما اللذان أنطلق أخوا أبويهما، وأخوا الأبوين العمُّ والخال.

والثاني: الجاريتان(3) وهو لاثنين على ما تقدم، وهما اللتان كان الرجلان اللذان أبواهما فيهما راغبان أخواهما، فهما أختا هذين الرجلين.

والثالث: الأخوان(4) اللذان(5) أبواهما فيهما راغبان، وهما أخوا الجاريتين على ما تقدّم.

ولو جيء بالضمائر على المعنى لقيل: مَنْ كان مَنْ كان أبواهما فيهما راغبان أخواهما جاريتاهما أبواهما منطلق أخواهما. وفيما تقدّم بيانُ ذلك.

(1) كان: زيادة من د.
(2) من كان: زيادة من ب، س.
(3) في الأصل: الجاريتين، وفي س: للجاريتين.
(4) في الأصل: الأخوين. وفي ب: للأخوين.
(5) في الأصل: اللذين، وكذلك في ب.

[إمـــلاء ١٩٤]

[المسألـة الزنبوريـة]

وقال: قولُهم: كنت أظنُّ أنّ الزُنبورَ أشدُّ لسعةً من العقرب فإذا هـو هي وإذا هو إياها(١).

وجهُ من قال: فإذا هو هي، أنّ «إذا» للمفاجأة ولا يقع بعدها إلا الجملةُ الابتدائية، فـوجب أنْ يرتفـع الاسمان بعـدها لأنهمـا مبتدأٌ وخبـر، كقولـك: خرجت فإذا زيدٌ قائم. فـإنْ قلت: فـ«قائم» يجـوز نصبه على أنْ يكـون خبرُ المبتدأ محذوفاً، وهو حالٌ من الضمير المقدّر في الخبر المحذوف. أمّا كـونُ الخبر يكون محذوفاً بعد «إذا» المفاجأة إذا كان عامّاً فلا إشكالَ، لثبوت قولهم: خرجتُ فإذا السبعُ. وإذا ثبت جوازُ حذفِه وجب تقديرُ: ثـابتٌ وموجـودٌ. وإذا وجب تقديرُ: ثابتٌ وموجودٌ، وجب أنْ يكون فيه ضمير، وإذا وجب أنْ يكـون فيـه ضميـرٌ وجب أن ينتصب عنـه حـالٌ بـاتفـاق، كمـا انتصب عن المضمـر المحذوف في قولك للمسافر: راشداً مهدّياً، ومصاحباً معـافى، وأشباه ذلك.

فـالجوابُ: أن هـذا إنما يصـحُّ فيما يمكن أنْ يُجعـل حالاً. وأمـا إذا كـان الاسمُ الثاني معرفة فلا يصحُّ أنْ يقع حـالاً لاسيما إذا كـان مضمراً. ومسـألتُنا كذلك، ألا ترى أنك لو جعلتَ الثاني حالاً لوجب أنْ تقول: فإذا هـو إياهـا، فيكون المضمرُ(٢) حالاً، وهو ممتنعٌ، فهذا تقديرُ وجه الرفع في الثاني.

---

(١) ويطلق عليها المسألة الزنبوريـة. وقد وقعت هـذه المناظـرة بين الكسـائي وسيبويـه فقال سيبويه: فإذا هو هي، وقال الكسائي فإذا هو إياها. ووجه الكلام ما قاله سيبويه. قال تعالى: ﴿ فإذا هي حيةٌ ﴾، ﴿ فإذا هي بيضاءُ ﴾. انظر الإنصـاف في مسـائـل الخلاف ٢/٧٠٢، ومغني اللبيب ١/٩٣ (دمشق).

(٢) في د: الضمير.

وأما وجهُ من قال: فإذا هو إياها، فإنه يقـدّر الخبرَ محذوفاً أيضاً، ويجعل «إياها» حالاً على حذف مضاف، فيكونُ المضـافُ المحذوف وهـو الحال في المعنى مقدّراً بـ «مثل»، و «مثل» إذا أُضِيفَت لفظاً أو تقديراً لا توجِبُ تعريفاً، فكأنه قال: فإذا هو مثلَها، فقدّر الخبرَ محذوفاً كمـا قُدِّرَ في قـولك: فـإذا زيدٌ قائماً، ونصبَ «مثلَها» على الحال كما نصب «قائماً» على الحال من المضمـر المقدّم ذكره، ثم حَذف المضافَ الذي هو «مثل»، وأقامَ المضافَ إليه مقـامه فـوجب إعرابُـه بإعـرابه، فـوجب الاتيانُ بـالضمـير المنصـوب، فصـار اللفظُ لفظ الضمـير المنصوب، والمـرادُ في المعنى المضافُ المحـذوفُ الذي هـو «مثـل»، وهـذه تُشْبهُ قولَهم: قضيـةٌ ولا أبا حَسن لهـا[1]، فإن التقـديرَ: ولا مثـلَ أبي حسن، والمعنى عليه، فحُذِفَ «مثل» وأقيم المضافُ إليه مقامه، فوجب إعرابُه بإعرابه وهـو النصبُ، فانتصب لانتصـاب المضـاف المحـذوف لأنـه معمـولٌ لِـ «لا» مباشرة[2] فيُتوهَّم الامتناعُ من حيث إنّ «لا» دخلت على معرفة منصوبة، فـإذا قُدِّر هذا التقديرُ ارتفع هذا الاشكالُ، فكانت[3] «لا» داخلة على نكرة على بابهـا، ولم يبق إلا حذفُ مضاف، وإقامةُ المضـاف إليه مقـامه، ولا بـأسَ بذلـك إذا كان ذلك[4] معلوماً، فكذلك هـهنا يُتوهَّم أنّ «إياها» هو المرادُ بالحال فيُمنع لامتناع أنْ يقعَ الحالُ مضمراً، فإذا قُدِّر «مثل» مضافاً هو الحالُ في المعنى حُذِف وأُقِيمَ المضاف إليه مقامه ساغ ذلك كما في قولهم: ولا أبـا حسن لها، فثبت أنهمـا سائغان.

---

(١) أي: قضية ولا عالم بها، فدخل علي رضي الله عنه فيمن يطلب لهذه المسألة. انظر سيبويه ٢/٢٩٧. والمقتضب ٤/٣٦٣.

(٢) في ب، د: مباشراً. والصواب ما أثبتناه.

(٣) في ب، د: وكانت.

(٤) ذلك: سقطت من س.

والوجهان جيدان، وأقواهما الأولَ لِمَا في الثاني من كثرة التقديرات والخروج عن الظاهر[1].

[إملاء ١٩٥]
[الجواب عن إيراد على تنوين التنكير]

وقال: أورد على قولنا[2]: «إن التنوين في رجل ليس بتنوين تنكير»، لأنه لو سمّي به فالتنوينُ باق على حاله، أنه سمّي بـ «صهٍ». فقال: لا يخلوا إما أن يسمّى بـ «صه» المعرفة أو النكرة، فإنْ كان الأول صار علماً ولا يرد إذنِ. وإنْ كان الثاني فلا يخلو إمّا أن تحكيَه أو لا تحكيه. فإن حكيته ثبت فيه التنوين محكياً، وهو على كسره. فتقول: هذا صهٍ ورأيت صهٍ، ومررت بصهٍ، كما لو سميت بسيبويه منوناً فإنك تحكيه بهذا التنوين، وهو تنوين تنكير[3]. وإن لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين، وأعربته ودخل عليه تنوين التمكين[4] ما لم يكن علتان، ففيه نظر. فإنْ كانت فيه علّتان احتمل أنْ يقال: يُجرى مُجرى هند ودعد لخفته[5]، واحتمل أنْ يقال: مصروفٌ لا غير، لأنه

---

(١) وهناك توجيهات أخرى في المذهب الثاني، أعني النصب، ذكرها ابن هشام، منها: أن ضمير النصب استعير مكان ضمير الرفع، ونسبه لابن مالك. ومنها: أنه مفعول به، والأصل: فإذا هو يساويها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، ونسب هذا الوجه لابن مالك أيضاً. ومنها: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ونسبه للشلوبين عن الأعلم. انظر مغني اللبيب ١/ ٩٦ (دمشق).

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٧٧.

(٣) وهو التنوين اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها. ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصهٍ، وفي العلم المختوم بويه بقياس نحو: جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر. انظر مغني اللبيب ١/ ٣٧٦ (دمشق).

(٤) وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله كرجل وزيد.

(٥) أي: يجوز فيه الصرف وعدمه لأنه ثلاثي ساكن الوسط.

أخفُّ من باب هند، وليس لهذا أصلٌ يُرجع إليه حتى يُحمل عليه. فيقال: إنْ كان ساكنَ الأوْسط فهو مثلُ هند ودعد، وإن كان متحركه فهو مثل سقر[1]. وإنّما يمكن أنْ يقال ذلك في مثل دمٍ ويدٍ وأخٍ إذا اتفق فيه علتان. ويمكن أنْ يقال ما قيل أولاً.

[إمــلاء ١٩٦]

[كتابة الجـزء]

وقال: الجزء فيه لغتان: إحداهما: ضمُّ الزاي[2]، والثانيةُ: إسكانها. فإذا ضُمّت وكان مفرداً كُتب في الرفع والجر بالواو من غير زيادة، وفي النصب بالواو والألف.

فإنْ اتّصل به ما تكون به متوسطةً كُتب في الرفع والنصب بالواو، وفي الجر بالياء على الأكثر وبالواو على الأقل، كقولك: هذا جزُؤُك ورأيت جُزُؤَك ومررت بجزُئِك.

وإذا سُكّنَتْ زايهُ كُتِب في الإفراد في الأحوال كلِّها بغير صورة الهمزة. إلا أنه يكون في النصب بألف عوضاً من التنوين إنْ كان منوناً. فإنْ توسّطَ ففيه وجهان: أحدُهما: أنْ يُكتب للهمزة صورة، وهو مذهب المتقدمين. والثاني: أنْ لا يُكتب، وهو مذهب المتأخرين، وهو القياس. فإذا كتبت صورة كتبتها على حسب حركتها واواً في الضم وألفاً في النصب وياء في الجر. وإذا كتبتها بغير صورة فلا إشكال.

---

(١) أي: يمنع من الصرف. لأن سقر ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، لأن فيه تاء مقدرة، ولقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع.

(٢) في د: الثاني.

[إمـــلاء ١٩٧]

[الكلام على قول لابن جني في التنوين]

وقال: قولُ ابن جني في اللمـع(١): «وهو الـواحدُ النكـرةُ»، لمّا قـال: «ودخلَ التنوينُ الكلامَ علامةً للأخفّ عليهم والأمكن عندهم».

ظاهرُ كلامه أنه يفسِّرُ محلَّ هذا التنوين بما هو كالحدّ له، فذكر أمـراً لا يطّرِدُ ولا ينعكس. أمّا كونه(٢) لا يطّرِدُ فهو أنّ «أحمرَ» و «آخرَ» نكرةٌ ولا يوجد فيه هذا التنـوين، فقد وُجِـد الحدُّ ولا محـدودَ، ولا معنى لعدم الـطرد غير(٣) ذلك. ولا ينعكس لأنّ «زيداً» ليس بواحد نكرةٍ ومع ذلك فيه تنوينُ التمكين، فقد انتفى الحدُّ معْ ثبوتِ المحدود، وهو معنى عدم العكس.

[إمـــلاء ١٩٨]

[الكلام على قول لابن جني في الجمع المكسر]

وقـال: قول ابن جني: «الجمعُ المكسَّرُ هـو ما تغيَّـر فيه نـظمُ الـواحـد وبناؤُه»(٤).

إنْ أراد بالنظم والبناء معنى واحداً وقعَ أحدُهما مكرراً. وإنْ أراد بأحدهما كونَه على هيئةٍ باعتبار ترتيبِ الحروف فهو غيـرُ مستقيم لأن ذلك لا يتغيّـرُ في الجمع أبداً، فوجب أنْ لا يكون الجمعُ معرَّفاً بتغيُّره لتعذُّره. ألا ترى أنك إذا قلت: فرسٌ، فلا يتغِيَّر ترتيب حروفه باعتبار الجمع. فإنك إذا قلت: أفراس،

(١) ص ١٢.
(٢) في س: أنه.
(٣) في س: إلا.
(٤) اللمـع ص ٢٢. وعبارة ابن جني: وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه.

فالفاء والراء والسين على ما كانت عليه في المفرد باعتبار الترتيب، فدلَّ على أنّ هذا المعنى لا يستقيمُ إرادتُه.

فإنْ قلت: لِمَ لا يجوز أنْ يكون المرادُ بتغيّر نظم الواحد أنْ تأتيَ حروفُ في الجمع بين حروف المفرد فيتغيّرُ النظمُ عما كان عليه أو ينقص، فمثالُ الزيادة قولُك: قَدَحٌ وأَقْدح، ومثالُ النُقْصان: كتابٌ وكُتُبٌ، ويكون تغييرُ بنائِه لتغيّر الصيغةِ بالحركة والإسكان خاصة؟ فالجوابُ: أنّ تَغيُّرَ البنية يُغني عنه. ألا ترى أنّ كلَ ما تغيّر نظمُه بالتفسير المذكور فقد تغيَّر بناؤه. فإن قَدَحاً إذا نُقِل إلى قِداحٍ [1] لا يمكن أنْ يقال تغيّر نظمُه ولم يتغيّرْ بناؤه، وإذا كان كذلك فذكرُ البناءِ وحدَه كاف.

[إمـلاء ١٩٩]
[الكلام في اسم مصغر]

وقال: قوله ﷺ[2]: «أُبَيْنِيَّ لا ترموا جمرةَ العقبة». الأولى أنْ يقال: إنه تصغيرُ بُنَيّ مجموعاً، وكان أصلهُ بُنَيّـيّ، لأنه بُنَيّون أضفته إلى ياء المتكلم فصار بُنَيّويَ في الرفع وَبُنَيِّـي في النصب والجر فوجب أنْ تُقْلبَ الواوُ ياءً وتدغمَ على ما هو قياسها في مثل قولك: ضاربيّ، وكذلك النصبُ والجر، ولذلك كان لفظ «ضاربِيّ» في الأحوال الثلاث سواء. كرهوا اجتماعَ الياءات والكسرةِ فقلبوا اللامَ إلى موضع الفاء فصار: وبُيْنِيَّ، قلبوا الواو همزة فصار: أُبَيْنِيَّ. وليس في هذا الوجه إلا قلبُ اللام إلى موضع الفاء، وهو قريب لِما ذكرناه من الاستثقال، وقلبُ الواو المضمومة همزة وهو جائزٌ قياساً[3]. وهذا أوْلى من قول من يقول:

---

(١) في س: أقداح.

(٢) رواه النسائي (حج: ٢٢٢)، وأبو داود (مناسك: ٦٦).

(٣) انظر المفصل ص ٣٦١.

إنه تصغيرُ أبْناء، رُدَّ إلى الواحد ورُوعِيَ مشاكَلَةُ الهمزة. لأنه لـو كان تصغيـرَهُ لقيل: أُبَيْنَائي، ولم يردّ إلى الواحد لأنّ أفْعالاً من جمع القِلّة فيصغرُ من غير ردّ كقولك: أُجَيْمال.

وهو أيضاً أولى من قول من قال: إنه جمع أبْنى مقصور على وزن أَفْعَل، اسم جمع للأبناء، صُغِّر وجُمِع بالواو والنون لأنـه لا يُعرف ذلـك مفرداً، فـلا ينبغي أنْ يُحمل الجمعُ عليه، ولأنه لا يجمع «أفْعَلُ» اسماً جمعَ التصحيح [1].

[إمــلاء ٢٠٠]

[علة منع «الذي» من الجزم إذا تضمنت معنى الشرط]

وقال: إنْ قيلَ لِمَ جزمتْ «متى» وشبهها ولم تجـزم «الذي» إذا تضمّنتْ معنى الشرط في قولهم: الذي يأتيني فله درهمٌ ؟

فـالجواب : أن «الـذي» وُضعت وصلة إلى وصف المعارف بـالجمل، فأشبهت لامَ التعريف، فكما أن لامَ التعريف لا تجزم فكذلك الذي. الآخرُ: أنّ الجملةَ التي توصل بها لا بدَّ أن تكون معلومة للمخاطب، والشرطُ لا يكون إلا مبهما. الآخرُ: أنّ «الذي» مع ما يُوصَل به اسمٌ مفرد، والشرطُ مع ما يقتضيه كلمتان مستقلتان.

[إمــلاء ٢٠١]

[العلة في عدم كون المصدر مع فاعله جملة]

وقال: إنما كان الفاعلُ مع فعله جملة ولمْ يكن المصدرُ مع فاعله جملة؛

---

(١) انظر سيبويه ٣/٦٤٤.

لأنك إنْ جعلته جملة باعتبار كونِه مبتدأ وخبرا كان فاسدا؛ لأن الغرضَ في كونه رافعا فاعلا. وأيضا فإنه لا يستقيم لأنك إنْ جعلت «ضَرْب» مبتدأً تعذّرَ الخبرُ بزيد، وإنْ جعلتَ زيدا مبتدأ تعذَّر الخبرُ بضرْب، إذْ زيدٌ لا يكون ضَرْبا، ويؤدي إلى أن يكون المبتدأُ نكرة من غير شرط[1]، أو إلى أن يكون «عمراً» منصوباً بمصدر مفصول بينه وبينه بأجنبي وهو زيد الذي قُدِّر مبتدأ. ولا يستقيم أن يكون جملة باعتبار كونه فعلاً وفاعلاً، إذِ المصدرُ ليس بفعل، وقد ثبت أنّه لا يكون جملة إلا من مبتدأ وخبر، أوْ فعلٍ وفاعل، وهذا ليس واحدا منهما.

[إمــلاء ٢٠٢]

[جواز إلغاء العامل الداخل على المبتدأ والخبر إذا زيد معه حرف]

وقال: إذا زيد حرفٌ مع عامل داخلٍ على مبتدأ وخبر جاز إلغاءُ ذلك العامل وجاز اعتبارُه مثل قولهم: إنما زيدٌ قائم. ولم يجرِ[2] ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فَبِما رحمةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[3].

والفرق هو: أن في المسألة الأولى حيثُ جازَ الوجهان لأنه ثَمَّ إذا لم يُعتبر العاملُ رجع الكلام إلى أصله الذي كان عليه، وليس كذلك هـهنا، فإنّه لا جهةَ

---

(١) لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا إن حصلت به فائدة كأن يخبر عنه بمختص مقدم، ظرف أو مجرور كقوله تعالى: ﴿ ولدينا مزيد﴾، أو يتلو نفياً نحو: ما رجل قائم، أو استفهاماً كقوله تعالى: ﴿ أإله مع الله ﴾، أو يكون موصوفاً كقوله تعالى: ﴿ ولعبد مؤمن﴾، أو يكون عاملاً عمل الفعل كقوله ﷺ: «أمر بمعروف صدقة». انظر أوضح المسالك ١/٢٠٣، والإملاء (١٥٢) من الأمالي المطلقة. ص: ٨٣٢.

(٢) في م، س: يجز.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

إلا إعمال الجار، فلو لم نحكم على «ما» بالزيادة لبقي المجرورُ ولا جارٌ. والله الموفق للصواب.

[إمــلاء ٢٠٣]

[العلة في عدم كون الفاعل جملة]

وقال ممليا: إنما لم يكن الفاعـلُ جملة لأنه محكـوم عليه، والمحكـومُ عليه لا يكون إلا مفردا، بخلاف الأحكام فإنه يُعبّر عنها بالمفـرد تارة والجملة أخرى. وإنما كان ذلك لاتساعهم في الأحكام. ألا ترى أنهم وضعوا جملةَ بابِ الأفعال مشروطةً بأن تكون أحكاما لغرض الاتساع فيها والاختصار، ولم يُوضع المحكومُ عليه ذلك الوضعَ. ومِنْ ثَمَّ لم يقع الفاعلُ ولا المبتـدأُ جملة إلا إذا قُصد به نفسُ اللفظ فيكون حينئذ كالمفرد في الحكم كقولك: زيد قائم، جملة اسمية، وما أشبه ذلك. وقولُهم: تَسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه[١]، المراد: أنْ تسمعَ[٢]، نصبتَ أوْ رفعتَ.

[إمــلاء ٢٠٤]

[الوقــف الحســن]

وقـال ممليا: الـوقفُ الحسن هو الـوقف على كلام مستقـل بعدَه جملةٌ مستقلة بينها وبين ما قبلها ربطٌ لا يمنع الاستقلالَ[٣].

وقد فرّقَ بعضُهم بين الحَسَن والكافي[٤]، فجعل ما تقدم هـو الكافي،

---

(١) يضرب هذا المثل لمن خبره خير من مرآه. ويقال: إن أول من قاله المنذر بن مـاء السماء. انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/١٢٩، وسيبويه ٤/٤٤.

(٢) لأجل أن يكون المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ، وخير خبره.

(٣) مثل الوقف على بسم الله، وعلى الحمد لله.

(٤) يكثر في الفواصل، وما بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنى. انظر النشر في القراءات العشر ١/٢٢٦.

وجعل الحسنَ الوقفُ على كلام[1] مستقلّ وما بعده غيرُ مستقل، مثل قوله: الحمدُ لله، وشبهه. وعلى ذلك فلا يستقيم على قول هؤلاء الوقفُ على الحسَنِ تعمُّدا.

[إمـلاء ٢٠٥]

[شرط القرينة المفسرة للمحذوف]

وقال ممليا: المشتَرطُ في القرينة المفسِّرة للمحذوف في مثل قوله: ﴿وإنْ أَحدٌ من المشركين استجارَكَ﴾[2]، أنْ تكون في كلام واحد وجملة واحدة حتى لا يردَ قولُه تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فيها بِالغُدُوِّ والآصال رجالٌ﴾[3]. فإنّ قائلا لو قال: إنّ حذفَ الفعل ثَمَّ واجبٌ، لم يكن مستقيما، لأنّ الفعلَ هـهنا لو ظهر لكان جائزا، والقرينةُ الظاهرةُ والمقدّرة جملتان. فإذا قيّدنا بما ذكرنا انتفى هذا[4] الإشكالُ بالكليّة.

[إمـلاء ٢٠٦]

[اسم «لا» النافية للجنس إذا كان مفردا ليس معربا]

وقال: نقل بعضُ الطلبة عن سيبويه أنه قال: لا رجلَ في الدار، معربٌ[5]. قلتُ: لا يخلو هذا الاسمُ الواقع بعد «لا»، والكلامُ في غير

(١) كلام: سقطت من ب.

(٢) التوبة: ٦.

(٣) النور: ٣٦.

(٤) هذا: سقطت من س.

(٥) قال سيبويه: «و(لا) تعملُ فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين. ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر». الكتاب ٢/ ٢٧٤. وقال الرضي: «والفتحة في: لا رجل، عند =

المضاف والمشبَّهِ به، إمّا أن يكون مُعربا أوْ لا. فإنّ كان معرباً لم يخلُ إمّا أنْ يكون منصرفا أوْ غيرَ منصرف. لا جائزَ أنْ يكون غيرَ منصرف لأن الاسم الذي لا ينصرف لا بد فيه من علتين، ولا علتين، فلا منعَ صرف، تعيّنَ القسمُ الآخرَ. وإذا كان كذلك وجب دخولُ التنوين ضرورةَ أنّ المنصرفَ السالِمَ الآخِر يدخلُه الحركاتُ الثلاث والتنوين.

وقولُ الناقل: إنّ «لا» لمّا كانتْ فرعَ الفرعِ سُوّغَ لذلك حذفُ التنوين، غيرُ قادحٍ.

[إمــلاء ٢٠٧]

[الجواب عن إيراد على إطلاق «ما» و «مَنْ»]

وقال: (ما) لِمَا لا يعقل كثيراً، وقد جاءتْ لِمنْ يعقل[١] قليلاً. و «مَنْ» لِمنْ يعقل كثيرا ولغيره[٢] قليلاً. وأُوردَ عليه أنه قد قيل: سبحانَ ما سخركنّ لنا، وسبحانَ ما سبّحَ الرعدُ بحمده، وهي مطلقة على الباري وليس واحداً من القبيلين.

والجوابُ: أنّا ما أردنا بقولنا: يعقل، إلا يعلم، ولذلك قال بعضُ النحويين بل أكثرهم: وهي تختصُّ بأولي العلم. وأمّا: سبحانَ ما سخركُنَّ لنا،

الزجاج والسيرافي إعرابية خلافاً للمبرد والأخفش وغيرهما» ١/ ٢٣٥. والذي يظهر من كلام سيبويه أن ما بعد «لا» مبني وليس معرباً. فما نقله عنه بعض الطلبة كما ذكر ابن الحاجب غير صحيح.

(١) كقوله تعالى: ﴿ سبّح لله ما في السموات وما في الأرض ﴾ وقوله: ﴿ فانكحوا ما طاب لكم ﴾.

(٢) كقول امرىء القيس:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي   وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العصر الخالي

وسبحانَ ما سبّح الرعدُ بحمده، فإنه لمّا كانت ذاتُ الباري غيرَ معلومةِ الحقيقةِ صارتْ مبهمة بهذا الاعتبار. والعربُ إذا كان الشيء مبهما أو أرادوا أن يُبْهموه أتوا فيه بلفظ «ما». ألا ترى أنك تقول لشبح رُفع لك من بعيد لا تشعرُ به: ما ذاك؟، فإذا شعرتَ أنه إنسانٌ قلت: مَنْ ذاك؟.

وقولُه عزّ وجلّ: ﴿لا أعبدُ ما تعبدون. ولا أنتم عابدونَ ما أَعْبد﴾(١). أمّا الأولُ فجاء على ما تقرر(٢). وأمّا الثاني فعنه جوابان: أحدُهما: أنه على سبيل المقابلة. والثاني: على ما تقـرر في: سبحانَ مـا سخزكنّ لنـا(٣). و«مَنْ» لِمَنْ لا يعقل في قوله: ﴿واللَّهُ خَلَقَ كلَّ دابَّةٍ﴾(٤)... الآية. فأتى بتفصيل هذه الكليّةِ التي دلّت على العموم.

[إمــلاء ٢٠٨]

[قول لابن الخشاب والجواب عنه]

وقال ممليا: قال ابن الخشاب النحوي(٥): لا يقال ذاتُ اللَّهِ، لأن ذاتَ بمعنى صاحبة، ولا يقال: صاحبةُ الله.

---

(١) الكافرون: ٢، ٣.

(٢) لأن آلهتهم لا تعقل.

(٣) أي: إن ذات الباري غير معلومة الحقيقة فصارت مبهمة بهذا الاعتبار.

(٤) النور: ٥٤. والآية بتمامها: ﴿ **والله خلقَ كـل دابة من مـاء فمنهم من يمشي على بـطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير** ﴾.

(٥) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر أبو محمد بن الخشاب. صنف شرح الجمل للجرجاني، وشرح اللمع لابن جني، والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل وغيرها. توفي سنة ٥٦٧ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٢٩، إنباه الرواة ٢/٩٩.

والجـواب عن ذلك: بأن العربَ تضيف المسمى إلى اسمـه في قولهم: ذاتُ يوم وذاتُ ليلة وشبهه. فالذاتُ هـهنا المرادُ بها المدلول، والمضافُ إليه المرادُ به اللفظ، فكأنه قيل: مسمى هذا اللفظ. وأما ذاتُ الله فلا شـكَّ، إلا أنها لا تُطلق لفساد المعنى، وإنما الكلامُ في إطلاق لفظِ ذاتٍ مضافةٍ إلى الله، وهو صحيح بالمعنى المذكور. ومثلُه في كلام العرب كثير.

[إمـــلاء ٢٠٩]

[كم رجال عندي: يحتمل الإنشاء والخبر]

وقال ممليا: كم رجال عندي. هذا الكلامُ يحتمل الإنشاءَ والاخبار. أمّا الإنشاء فمِنْ جهة التكثير، لأن المتكلِّم عبَّر عما في باطنـه من التكثير بقـوله: رجال. والتكثيرُ معنى محقَّق ثابت في النفس لا وجودَ له من خارج حتى يقال باعتباره: إنْ طابقَ فصِدْقٌ وإنْ لم يطابق فكذب. والأخبارُ باعتبار العِنْديَّـة، فإنّ كونَهم عنده له وجودٌ من خارج، فالكلام باعتبـاره محتمِلٌ للصـدق والكذب. فهذا كلام مُحتمِل للأمرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين.

[إمـــلاء ٢١٠]

[الرد على النحويـين في قولهم: الفاعل حقيقة ومجاز]

وقال مملياً: قـول النحويـين: الفاعـلُ على ضـربين: حقيقـة ومجاز، ليس بمستقيم. فالمجازُ مثل: مات زيدٌ وسقط[1] الحائط. وبيانُ أنه ليس بمستقيم أن المجازَ فرعُ الحقيقة فلا بدَّ في هذا اللفظ أن يكون له حقيقةٌ ثم يُنقل عنها إلى المجاز، ولا حقيقةَ له البتةَ حتى يقال: إنه مجاز. وأيضا فإن الفاعل عبارةٌ

(١) في جميع النسخ: وسقطت.

عما نُسب الفعلُ إليه وقُدِّم عليه على جهة قيامه به. وهذا موجود فيما ذُكر من قولنا: ماتَ زيدٌ، إذ الفعلُ مقدّم عليه ومُسْنَد إليه على جهة قيامه به. فإن الموتَ قام بزيد، والوقوعَ قام بالحائط. هذا لا شك فيه، فلا عبرةَ بقولهم: فاعلٌ حقيقة وفاعلٌ مجازاً.

وقولنا: على جهة قيامه به، احترازٌ من مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، فإنه عند المتأخرين أصحاب هذا الحد ليس فاعلا، فلا بدَّ من زيادة قولهم: على جهة قيامه به، ليخرج، فإنه واقع عليه في قولنا: ضُرب زيد، وما أشبهه.

وأما المتقدمون فإنهم يجعلونه فاعلا ويحدّونه بقولهم: ما قُدِّم الفعلُ عليه وأُسند إليه[1]، وهذا الذي لم يُسمَّ فاعله كذلك.

[إملاء ٢١١]

[العامل في نصب «غير» في الاستثناء]

وقال مملياً: انتصب «غير» في قولهم: قامَ القومُ غيرَ زيد، بالفعل وبما تضمنته «غير» من معنى «إلا». وهذا هو عليه المعنى[2].

---

(١) قال أبو علي: «وصفته أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه». الإيضاح العضدي ١/٦٣. وقال أبو البركات الأنباري: «اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه». أسرار العربية ص ٧٧.

(٢) اختلف النحويون في العامل في المستثنى من الموجب النصب. فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط (إلا). وذهب الزجاج إلى أن العامل هو (إلا) بمعنى: استثني. وذهب الفراء إلى أن (إلا) مركبة من (إنّ لا)، ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا)، فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً بـ (إنّ)، وترفع في النفي اعتباراً بـ (لا). والأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه البصريون. انظر أسرار العربية ص ٢٠١.

[إمــلاء ٢١٢]

[«مَنْ» و «ما» الموصولتان لا يوصفان ولا يوصف بهما]

وقـال ممليا: «مَنْ» و «مـا» اللتان بمعنى الـذي لا يوصفـان ولا يوصَفُ بهما. وإنما كان كذلك، أمّا كونُهما لا يوصَفُ بهما فإنهما[1] وُضِعا للموصوف والصفة جميعا، وما وُضع اسـما لا يوصَفُ بـه. وأمّا كـونهما لا يوصفـان فلأنهما لـو وُصِفا بمفرد كان على خلاف وضعهما لبيانهما بالنِسَبِ لا بـالمفردات كجميـع الموصولات. ولـو وُصِفا بجملة لكـان على خلاف قيـاس الصفات في وَصْف المعارف بالنكرات. فإنْ قُصِـد إلى بيانهمـا بنسبةٍ أخـرى عُطِفت تلك الجملةُ على الجملة التي جَرتْ صلة، فيحصلُ الغرض المطلوب كقولك: جاءني مَنْ أكرمَك وكاتَبَ أباك، ونحو ذلك.

[إمــلاء ٢١٣]

[وجه جعل الفاعل في «حبذا» اسم الإشارة دون غيره]

وقـال ممليا: إنمـا كان فـاعلُ «حبـذا» اسمَ الإشارة دون غيـره[2]، لأن الغرضَ إبهامُ الفاعل لِيفسَّرَ بالمخصوص على سبيل التأكيد والتعظيم على وجه لا يحتـاج إلى تمييـز. فلم يجـدوا أشْبَـهَ من «ذا» لإبهـامهـا، ولِمَـا فيهـا من الاختصار.

---

(١) في ب، د: فلأنهما.

(٢) وعنـد المبرد أن تـركيب (حب) مع (ذا) أزال فعليـة (حب) فصارت حب مـع (ذا) اسماً واحداً، وهو مبتـدأ. انظر المقتضب ٢/١٤٥. والـذي ذكره ابن الحـاجب من أن (ذا) فاعل هو مذهب سيبويه.

[إمــلاء ٢١٤]

[وجه جواز الإضمار في باب «نعم» و «بئس» دوَن حبذا]

وقال ممليا: وإنما أضمروا في بـاب: نعم وبئس، دون حبذا، لأن نعم وبئس كثرتا فاستُعمل فيهما ما هو أخصرُ لوجوب الاستتـار، ولأجل الاختصـار التزموا الافرادَ حتى لا يؤدّي إلى زيادة لفظ عند الإبراز[1]، بخلاف حبذا فإنه لم يكثُـر، فاغتفـروا فيها التلفُّظَ بهـذا مع كـونهم وفّوا بـأصل المعنى في الإبهـام والتفسير.

[إمــلاء ٢١٥]

[وجه طرح المثنى المؤنث في باب الإضمار]

وقال ممليا: إنما كان المثنى المؤنث في باب الإضمار مطّرحا في قوله: أنتما وهما وشبههما لأمرين: أحدهما: أنه كثُر في: ضربتا ورمتا، كضربا ورميا لكون التاء دالة عليه، ثم حُمل البواقي عليـه إجراء لبـاب المضمرات مجـرى واحـدا. والثاني: إرادةُ الاختصـار فيما لم يكثُـر بخلاف المفـرد والمجموع، فاغتُفر اللّبْس في القليل للاختصار ولم يُغتفر في الكثير. والله أعلم بالصـواب

(١) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فلم جاز الإضمار فيهما قبل الذكر؟ قيل: إنما جاز الإضمار فيهما قبل الذكر، لأن المضمر قبل الذكر يشبه النكرة، لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر، ونعم وبئس لا يكون فاعِلهما معرفة محضة، فلما ضارع المضمر فاعلهما جاز الإضمار فيهما. فإن قيل: فلِم فعلوا ذلك؟ قيل: إنما فعلوا ذلـك طلباً للتخفيف والإيجاز، لأنهم أبداً يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم. فإن قيـل: فكيف يحصل التخفيف، والإضمار على شريطة التفسير؟ قيل: لأن التفسير إنما يكون بنكرة منصـوبة نحو: نعم رجلاً زيد، والنكرة أخف من المعرفة». أسرار العربية ص ١٠٤.

وإليه المرجع والمآب[1].

(١) بعدها في نسخة الأصل : فرغ المرتجي رحمة ربه ومغفرته عبد الرحمن بن يحيى بن عمر بن يوسف بن أبي الحسن التبريزي المذهبي عفا الله عنه وستر عيوبه من الأمالي المفرقة نسخاً صبيحة يوم السبت الرابع والعشرين من المحرم المبارك لسنة اثنتين وثمانين وستمائة هجرية في جامع مدينة دمشق المحروسة محاذياً لقبر هود النبي عليه السلام وذلك من نسخة مقروءة على المملي رحمه الله ، مصححة ، عليها خط يده رحمه الله . ولله الحمد على توفيق الإتمام .

الفهارس العامـــة

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

السور	الآيات	أرقامها	صفحاتها
	﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾	٥	٢٧٨
العلق	﴿إن الإنسان ليطغى أنْ رآه استغنى﴾	٦	٢٥٩
	﴿لنسفعنْ بالناصية ناصية كاذبة﴾	١٦	٢٨٠
الزلزلة	﴿يومئذٍ تحدث أخبارها﴾	٤	٧٨٦
	﴿بأن ربك أوحى لها﴾	٥	٧٨٧
العاديات	﴿ أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور﴾	٩	٧٥٦
القارعة	﴿القارعة . ما القارعة﴾	١	٢٢١، ٦٥٨، ٨٢٩
	﴿وما أدراك ما القارعة﴾	٣	٢٢١
	﴿يوم يكون الناس﴾	٤	٦٥٨
التكاثر	﴿لترونّ﴾	٦	٥٦٠
الكافرون	﴿لا أعبد ما تعبدون﴾	٢	٨٨٥
	﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾	٣	٨٨٥

* * *

ثانياً : فهرس الأحاديث الشريفة

* * *

ثالثاً : فهرس الأمثال

* * *

رابعاً : فهرس الأشعار والأرجاز

البيت		الصفحة
	(ص)	
لـدنْ غـدوة حـتـى ألاذ بـخـفـهـا	بـقـيـة منـقـوص مـن الـظل قـالص	٤٨٩
	(ض)	
عـلى أنهـا تـعـفـو الكـلوم وإنـمـا	نـوكـل بـالأدنى وإن جـلّ مـا يمضي	٤٥٣
فـوالله لا أنـسـى قـتـيـلاً رزئـتـه	بجـانب قـوسي مـا مشيت على الأرضِ	٤٥٣
	(ط)	
مـا زلـت أسـعـى مـعـهـم واخـتـبط		٤٦٥
حـتـى إذا جـنّ الـظلام الـمـخـتـلط		٤٦٥
جـاءوا بِـمَـذْقٍ هـل رأيـت الـذئـب قط		٤٦٥
	(ع)	
فـبـيـنـا نـحـن نـرقـبـه أتـانـا	مـعـلق وفـضـة وزنـاد راع	٣٤٢
وخـيـل قـد دلفـت لـهـا بـخـيـل	تـحـيـة بـيـنِـهـم ضـرب وجـيـع	٣٤٥
وهـل يـرجـع التسليم أو يكشف العمى	ثـلاث الأثـافي والـديـار البـلاقـع	٣٥٨
أبـا خـراشـة أمّـا أنـت ذا نـفـر	فـإن قـومي لـم تـأكلهـم الـضـبـع	٤٤٢،٤١١
لا نـسـب الـيـوم ولا خـلّة	اتـسـع الـخـرق عـلى الـراقـع	٤١٢
أقـول لـهـا وقـد طـارت شـعـاعـا	مـن الأبـطال ويحـك لـن تـراعـي	٤٥٢
وكـنـت إذا مـنـيـت بـخـصـم سـوء	دلـفـت بـه فـأكـويـه وقـاع	
فتبـدي عـن فـقـار الـصلب طـورا	وطـوراً قـد تـجـوب عـن الـنـخـاع	٤٦٣
يـا أقـرع بـن حـابس يـا أقـرع	إنـك إنْ يـصـرعْ أخـوك تـصـرع	٨٦٧
	(ف)	
بـحـيّـهـلا يـزجـون كـل مـطيـة	أمـام المـطايـا سيـرهـا المتقـاذف	٤٤٦،٣٦٣
نـحـن بـمـا عـنـدنـا وأنـت بـمـا	عـنـدك راضٍ والـرأيُ مـخـتـلف	٧٢٦
	(ق)	
قـد استـوى بـشـر عـلى الـعـراق	مـن غـيـر سـيـف ودم مـهـراق	٢٥٦
فـيـهـا خـطوط مـن سـواد وبـلقْ	كـأنـه في الـجـلد تـوليـع البـهـقْ	٣٤٩

أجزاء الأبيات

* * *

خامساً: فهرس الأعــلام

* * *

سادساً:

فهرس المصادر والمراجـع

- ابن الحـاجب في كتـابـه الأمـالي النحـويـة ـ رسـالـة دكتـوراه. محمـد هاشم عبد الدايم. جامعة القاهرة ـ ١٩٦٩ م.
- ابن الحاجب النحوي ـ طارق عبد عون الجنابي. مـطبعة أسعـد. بغداد، ١٩٧٣ م ـ ١٩٧٤ م.
- ابن الحاجب وأثره في الدراسات الصرفية ـ رسالة ماجستير. عبد القادر أبو سليم. جامعة القاهرة، ١٩٦٦ م.
- الإتقان في علوم القرآن للسيـوطي. تحقيق محمد أبـو الفضل إبـراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥ م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة. تحقيق محمد محيـي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية بمصر. الطبعة الرابعة، ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م.
- أسرار العربية لأبي البركـات بن الأنباري. تحقيق محمـد بهجت البيطار. دمشق، ١٩٥٧ م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥ م.
- الإصـابة في تمييـز الصحابـة لابن حجر العسقـلاني. تحقيق علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة.

- إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. الطبعة الثالثة. دار المعارف.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد. مطبعة العاني. بغداد.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج. تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. القاهرة، ١٩٦٣ م، ١٩٦٤ م، ١٩٦٥ م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي. الطبعة الثانية، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.
- إملاء ما منَّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري. تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوه عوض. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانية، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- أمالي السهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي. تحقيق إبراهيم البنا. مطبعة السعادة، ١٩٧٠ م.
- الأمالي الشجرية لهبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت.
- أمالي القالي لأبي علي البغدادي. دار الفكر. بيروت.
- أمالي اليزيدي لأبي عبد الله محمد العباس اليزيدي. عالم الكتب - بيروت. مكتبة المثنى - القاهرة.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلي بن يوسف القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. دار الفكر - بيروت.
- أوضح المسالك لابن هشام. دار الجيل. بيروت.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور حسن شاذلي

فرهود. الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.
ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي. مطبعة العاني. بغداد، ١٩٨٢ م.
ـ الإيضاح في علل النحو للزجاجي. تحقيق مازن المبارك. مصر، ١٩٥٩ م.
ـ البداية والنهاية لابن كثير. مكتبة المعارف ـ بيروت. مكتبة النصر ـ الرياض. الطبعة الأولى، ١٩٦٦ م.
ـ البحر المحيط لأبي حيان. مطبعة السعادة بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٢٨ هـ.
ـ البرهان للإمام الجويني إمام الحرمين. تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب. قطر. الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. دار المعرفة. بيروت.
ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.
ـ البيان والتبيين للجاحظ. دار الفكر للجميع، ١٩٦٨ م.
ـ تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب. راجع الترجمة الدكتور السيد يعقوب بكر. الطبعة الثانية. دار المعارف.
ـ تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي. تحقيق الدكتور مجاهد محمد محمود الصواف والدكتور محسن عجيل. دار المأمون ـ دمشق، بيروت.

ـ تفسير غريب القرآن لابن قتيبة. تحقيق السيد أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م.
ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٧٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م.
ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي. مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية، ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م.
ـ الجمل للجرجاني. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٨٣٣ .
ـ الجمل للزجاجي. اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب. مطبعة جول كربونل الجزائر، ١٩٢٦ م.
ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني القاهرة.
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني. دار إحياء الكتب العربية.
ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم. الطبعة الثانية، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م. دار الشروق. بيروت، القاهرة.
ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. الطبعة الأولى، ١٩٦٧ م ـ ١٣٨٧ هـ.
ـ الحماسة البصرية. تصحيح وتعليق الدكتور مختار بن أبي الفرج. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن. الهند. الطبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م.
ـ الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية لأحمد بدوي. دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

- الحيوان للجاحظ. المطبعة الحميدية المصرية، ١٣٢٣ هـ.
- خزانة الأدب للبغدادي. بولاق ١٢٩٩ هـ. وعبد السلام هارون.
- الخصائص لابن جني. حققه محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر. الطبعة الثانية. بيروت.
- خطط الشام لمحمد كرد علي. بيروت، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- الخطط المقريزية للمقريزي. دار صادر بيروت.
- الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعيمي. تحقيق جعفر الحسني. دمشق، ١٩٤٨ م.
- الدراسات اللغوية والنحوية في مصر للدكتور أحمد نصيف الجنابي. مكتبة دار التراث القاهرة، ١٩٧٧ م.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني. حققه وقدم له ووضع فهارسه محمد سيد جاد الحق. دار الكتب الحديثة. القاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- الديباج المذهب لابن فرحون. تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. مكتبة دار التراث. القاهرة.
- ديوان ابن الدمينة. صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب. تحقيق أحمد راتب النفاخ. مكتبة دار العروبة. القاهرة، ١٣٧٩ هـ.
- ديوان ابن قلاقس - رسالة دكتوراه. إعداد سهام الفريح. جامعة القاهرة، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي. شرح أبي البقاء العكبري. ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأخيرة، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

- ديوان أبي نواس. تحقيق وضبط وشرح أحمد عبد المجيد الغزالي. مطبعة مصر. القاهرة، ١٩٥٣ م.
- ديوان الأحوص. جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي. النجف، ١٣٨٨ هـ.
- ديوان الأعشى الكبير. شرح وتعليق الدكتور محمد حسين. مكتبة الآداب. القاهرة، ١٩٥٠ م.
- ديوان امرىء القيس. دار بيروت للطباعة والنشر. دار صادر للطباعة والنشر. بيروت، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
- ديوان أوس بن حجر. تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار صادر. بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- ديوان بشر بن أبي خازم. تحقيق الدكتور عزت حسن. دمشق، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- ديوان جرير، تحقيق نعمان طه. دار المعارف. القاهرة، ١٩٧١ م. ودار صادر، بيروت، ١٣٨٤ هـ.
- ديوان الحارث بن حلزة. إعداد وتحقيق هاشم الطعان. مطبعة الإرشاد. بغداد، ١٩٦٩ م.
- ديوان حسان بن ثابت. دار صادر. دار بيروت، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.
- ديوان الحطيئة. دار صادر. بيروت، ١٩٦٧ م.
- ديوان الحماسة لأبي تمام. مطبعة السعادة بمصر. الطبعة الثانية. ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م.
- ديوان حميد بن ثور. صنعة عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة. القاهرة.
- ديوان ذي الرمة. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ديوان طرفة بن العبد. شرح الأعلم الشنتمري. تحقيق درية الخطيب

ولطفي الصقال. مطبعة دار الكتب. دمشق ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.
- ديوان الطرماح. حققه الدكتور عزت حسن. دمشق، ١٩٦٨ م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم. دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت، ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م.
- ديوان العجاج. تحقيق عبد الحافظ السطلي. مكتبة أطلس. دمشق، ١٩٧١ م.
- ديوان عدي بن زيد. حققه وجمعه محمد جبار المعيبد. شركة دار الجمهورية للنشر والطبع. بغداد، ١٩٦٥ م.
- ديوان عمرو بن معد يكرب. صنعة هاشم الطعان. وزارة الثقافة والاعلام. بغداد.
- ديوان عنترة. دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر. بيروت، ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر. بيروت، ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م.
- ديوان القطامي وهو عمير بن شييم. تحقيق ياكوب بارث. ليدن، ١٩٠٢ م.
- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد. مكتبة دار العروبة بالقاهرة. الطبعة الأولى، ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م. ودار صادر. بيروت، ١٩٦٧ م.
- ديوان كعب بن مالك. تحقيق سامي مكي العاني. منشورات مكتبة النهضة. بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٦ م ـ ١٣٨٦ هـ.
- ديوان الكميت. تحقيق داود سلوم. بغداد، ١٩٦٩ م.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق وشرح كرم البستاني. دار صادر. بيروت.
- ديوان النابغة الجعدي. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق.

الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ديوان يزيد بن مفرغ. جمعه وحققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح. مؤسسة الرسالة. بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ديوان الهذليين. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي. دار الفكر. بيروت.
- ذيل تاريخ الأدب العربي لبروكلمان. بالألمانية.
- ذيل الروضتين لأبي شامة. تصحيح محمد زاهد الكوثري. القاهرة، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م.
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزمخشري. تحقيق الدكتور سليم النعيمي. مطبعة العاني. بغداد.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الأصبهاني. تصحيح محمد علي الروضاني الأصبهاني. الطبعة الثانية. المطبعة الحجرية. طهران، ١٣٤٧ هـ.
- زهر الآداب للحصري. تحقيق علي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية. الطبعة الثانية.
- سنن ابن ماجه. حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي.
- سنن أبي داود. إعداد وتعليق عزت الدعاس. نشر وتوزيع محمد شاكر. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٥٢ هـ.
- سنن الدارمي. مطبعة الاعتدال. دمشق، ١٣٤٩ هـ.
- سنن النسائي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده

بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ .ـ ١٩٦٤.
- الشاطبية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٧ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. حققه محمد علي الريح هاشم. القاهرة، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.
- شرح أشعار الهذليين. صنعة أبي سعيد السكري. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. مراجعة محمود محمد شاكر. القاهرة. مكتبة دار العروبة.
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شرح ديوان جرير. محمد إسماعيل عبد الله الصاوي. المكتبة التجارية الكبرى بمصر. الطبعة الأولى.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة. محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. الطبعة الثانية، ١٩٦٠ م.
- شرح ديوان الفرزدق. تعليق عبد الله الصاوي. المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة.
- شرح ديوان كعب بن زهير. صنعة الإمام أبي سعيد السكري. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة، ١٩٥٠ م.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابادي. تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة حجازي. القاهرة
- شرح شذور الذهب لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- شرح الكافية لابن الحاجب. دار الطباعة العامرة. استنبول، ١٣١١ هـ.
- شرح الكافية للرضى. دار الكتب العلمية. بيروت.
- شرح اللمع لابن برهان ـ رسالة ماجستير. تحقيق فائز فارس. جامعة القاهرة، ١٩٧٤ م.
- شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب. بيروت. مكتبة المتنبي. القاهرة.
- شرح المقدمة الجزرية للشيخ خالد الأزهري. صححه ورتبه وجعل له خاتمة في آخره محمد أحمد دهمان. مطبعة التوفيق. دمشق، ١٣٤٥ هـ.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ. تحقيق خالد عبد الكريم. الطبعة الأولى. الكويت، ١٩٧٦ م.
- شعر الأخطل. صنعةالسكري. رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. الطبعة الثانية، ١٩٧٩ م ـ ١٣٩٩ م.
- شعر الراعي النميري وأخباره. جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني. دمشق، ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م.
- شعر عمرو بن معد يكرب. جمعه وحققه مطاع الطرابيشي. دمشق، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م.
- شعر المتوكل الليثي. تحقيق الدكتور يحيى الجبوري. مكتبة الأندلس. بغداد.
- شعر النابغة الجعدي. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق. الطبعة الأولى، ١٩٦٤ م ـ ١٣٨٤ هـ.
- شعر النمر بن تولب. صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف. بغداد.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة. طبعة ليدن، ١٩٠٢ م.
- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق السيد أحمد صقر. عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
- الصحاح للجوهري. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- صحيح البخاري. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيرية. القاهرة.
- صحيح مسلم. تحقيق وتصحيح وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الطالع السعيد لجعفر بن ثعلب الأدفوي. تحقيق سعد محمد حسن. مراجعة الدكتور طه الحاجري. الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ م.
- طبقات الشافعية للسبكي. تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود الطناحي. عيسى البابي الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى.
- طبقات الفقهاء لأبي إسحق الشيرازي. حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس. دار الرائد العربي. بيروت.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. عني بنشره. ج برجستراسر مكتبة الخانجي. مصر، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- فوات الوفيات والذيل عليها لمحمد بن شاكر الكتبي. تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر. بيروت.
- فهرس المخطوطات المصورة. جامعة الدول العربية. الإدارة الثقافية. معهد إحياء المخطوطات العربية. إعداد فؤاد لطفي.

- القران وأثره في الدراسات النحوية. عبد العال سالم مكرم. دار المعارف، ١٩٦٨ م.
- الكافية لابن الحاجب. استنبول، ١٣١٥ هـ.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير. دار صادر. بيروت، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد. مكتبة المعارف. بيروت.
- الكتاب لسيبويه. تحقيق عبد السلام هارون.
- الكشاف للزمخشري. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
- كشف الظنون لحاجي خليفة. المطبعة الإسلامية بطهران. الطبعة الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق الدكتور مازن المبارك. المطبعة الهاشمية. دمشق، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- لسان العرب لابن منظور. الؤمسسة العامة للتأليف والنشر. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- اللمع لابن جني. تحقيق فائز فارس. دار الكتب الثقافية. الكويت.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج. تحقيق هدى محمود قراعه. القاهرة، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- مجالس ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام هارون. الطبعة الثالثة. دار المعارف.
- مجلة المجمع العلمي العربي. دمشق، ١٩٣٢ م.
- مجمع الأمثال للميداني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

- مجموع أشعار العرب. تصحيح وترتيب وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة. بيروت. الطبعة الأولى، ١٩٧٩ م.
- مجموعة الشافية بشرح العلامة الجاربردي. عالم الكتب. بيروت.
- المحتسب لابن جني. الجزء الأول. تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح الشلبي. القاهرة، ١٣٨٦ هـ. والجزء الثاني. تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية. تحقيق وتعليق الاستاذ أحمد صادق الملاح. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة، ١٩٧٤م، ١٩٧٩ م، جزء ١، ٢.
- المحكم لابن سيده. تحقيق الدكتور مراد كامل. شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- مختارات أشعار العرب لابن الشجري. تحقيق علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء. دار الكتاب اللبناني. بيروت.
- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف. دار المعارف. الطبعة الثانية، ١٩٦٨ م.
- المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي. مطبعة العاني. بغداد. الطبعة الأولى، ١٩٧٨ م.
- مرآة الجنان لليافعي. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. الطبعة الثانية. بيروت، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر.

- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري. حققه وقدم له الدكتور محمد خير الحلواني. دار المأمون للتراث. دمشق. الطبعة الثانية.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب. تحقيق حاتم الضامن. منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٧٥ م.
- المشكل من شعر المتنبي لابن سيده. تحقيق الاستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، ١٩٧٦ م.
- المصباح المنير للفيومي. تصحيح مصطفى السقا. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.
- معاني القرآن للاخفش الأوسط. تحقيق الدكتور فائز فارس. المطبعة العصرية. الكويت. الطبعة الثانية، ١٩٨١ م.
- معاني القرآن للفراء. الجزء الأول، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار. مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م. الجزء الثاني والثالث، تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- معجم الأدباء لياقوت. مطبوعات دار المأمون.
- معجم البلدان لياقوت. دار صادر. بيروت، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ مـ
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله. مكتبة المثنى. دار إحياء التراث العربي . بيروت.

- معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس. مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. مطبعة بريل في مدينة ليدن، ١٩٥٥ م.
- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم. محمد فؤاد عبد الباقي. مطابع الشعب. القاهرة، ١٣٧٨ هـ.
- معرفة القراء الكبار للذهبي. تحقيق محمد سيد جاد الحق. الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- مغني اللبيب. تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م. وتحقيق محمد محيي الدين. عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده. مراجعة وتحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور. دار الكتب الحديثة. القاهرة، ١٩٦٨ م.
- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب لمحمد بن واصل. تحقيق الدكتور جمال الدين الشباك. المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٥٧ م.
- المفصل في علم العربية للزمخشري. دار الجيل. بيروت. الطبعة الثانية.
- المفضليات. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر، ١٣٦١ هـ.
- المقتضب للمبرد. تحقيق عبد الخالق عضيمه. القاهرة، ١٣٨٦ هـ.
- المقدمة المحسبة لابن بابشاذ. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٥٤٠
- المقرب لابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله

الجبوري. بغداد. مطبعة العاني. الطبعة الثاني، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ملحة الإعراب للحريري. مطبعة أسعد محمد سعيد الحبال وأولاده. جدة. السعودية.
- الموطأ للإمام مالك. صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي. كتاب الشعب.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردى. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع. المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي. المطبعة الجمالية بمصر، ١٣٢٩هـ.
- النوادر في اللغة لأبي زيد. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- نوادر المخطوطات العربية في تركيا. رمضان ششن. دار الكتاب الجديد. بيروت. الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.
- نهاية الأرب للنويري. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٣٤٢ هـ.
- وفيات الأعيان لابن خلكان. تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر. بيروت، ١٩٧٧ م - ١٣٩٧ هـ.
- هدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي. مكتبة الإسلامية والجعفري تبريزي. طهران. اطبعة الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- همع الهوامع للسيوطي. عني بتحصيحه السيد محمد بدر الدين النعساني دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت.

سابعاً: فهرس الموضوعات

الرقم | الإملاء | الصفحة

الإملاء على آيات من القرآن الكريم

١٠٩ - ٢٨٦

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الإملاء على مواضع من المفصل

٢٩١ ـ ٤٧٥

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

ما يتعلق بمسائل الخلاف من الأمالي

٤٧٩ ـ ٤٩١

ما يتعلق بالمقدمة (الكافية) من هذه الأمالي

٤٩٥ ـ ٦١٠

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

ما يتعلق بالأبيات من هذه الأمالي

٦١٥ ـ ٦٧٩

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الأمالي المطلقة

٦٨٣ ـ ٨٩٠

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإمـلاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

الرقم	الإملاء	الصفحة

* * *

فهرس الفهارس

والحمد لله أولاً وآخراً